النظام النحوي في القرآن الكريم التنكيت والتبكيت

الدكتور عبد الوهاب حسن حمد









وَقُلِ عَلَوا فَسَدَيرَى اللهُ عَلَكُمُ ورَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ اللهُ عَلَكُمُ ورَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ الله العظيم



النظام النحوي في القرآن الكريم

(التنكيت والتبكيت)



الطبعة الأولى 2012م – 1433هـ



مؤسسة دار الصادق الثقافية



دار الرضوان للنشر والنوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (1819/5/2011)

225.16

حمد، عبد الوهاب حسن

النظام النحوي في القرآن الكريم/ عبد الوهاب حسن حمد. ـ عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع 2011.

()ص

2011/5/1819:1.

الواصفات: نحو القرآن// الفاظ القرآن// قواعد القرآن/

 پتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومة أخرى

حقوق الطبع محفوظة للناشر

Copyright © All rights reserved

الطبعة الأولى 2012م — 1433هـ



مؤسسة دار الصادق الثقافية

طبع، نشر، توزیع

الضرع الأول: العراق - الحلة - شارع ابو القاسم - مجمع الزهور

الفرع الثاني: الحلة _ شارع ابو القاسم، مقابل مسجد ابن نما نقال: 009647803087758 / 009647801233129

e-mail: alssadiq@yahoo.com





الملكة الأردنية الهاشمية - عمَّان - العبدلي 4962 6 465 36 79 /5/1 +962 6 465 36 41 +962 6 465 36 41 فسساكسس : nfo@redwanpublisher.com www.redwanpublisher.com

ISBN: 978-9957-76-065-6

المجتويات

عقدمة
الفصل الأول: الجوار اللغوي
لجوار اللغوي
لمبحث الأول: الوصلة النحوية
لمبحث الثاني: الجوار المعنوي
لرصف اللغوي
الفصل الثاني: الشكل اللغوي
وظيفة الشكل
لنسخ النحوي
لبهمات
لوقف والوصل
الفصل الثالث: الصلة اللغوية
احناء المعنى
دلائل الترادفدلائل الترادف
دلالة التعلق النحوي
الفصل الرابع: الترك اللغوي
عقدمة
لمبحث الأول: دلالة الظاهر
لبحث الثاني: دلالة البديل
النتائج
المصادرا

مقدمة

يصرف الكلام عن جهته المعتادة لغرض تحقيق معناه بما يناسب انفعال صاحبه بالحدث وتبعاً لموقفه من المتلقي، فقد يستقبله بما يجب أو يكره، فيبني كلامه ويراعي نبره بحسب قطنته بملاءمة ألفاظه للمراد، إذ يتم بالجوار تقارب المعاني، وتتوضح بما يناظرها أو يضادها، إجراء للكلام مجري الشبيه أو النقيض، لأجل الإقناع والتأثير أو التقريع والتوبيخ والتعنيف لغرض التبكيت، كما قال ﴿ وَإِذَا ٱلْمَوْءُ, دَهُ سُمِلَتُ ﴾ [التكوير: 8]، وإنما سئلت لغرض تبكيت وائدها، فمعنى سؤالها بأي ذنب قتلت تبكيت قاتلها في القيامة، لأن جوابها قتلت بغير ذنب، ومثل هذا التبكيت قول الله تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ اللهُ يَنعِيسَى أَبنَ مَنْ مَ مَأْتَتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ المَّغِذُونِ وَأَحِي إلْهَيْنِ مِن دُونِ اللهِ قَالَ سُبَحَننَكَ مَا يَكُونُ لِيَ أَنَ أَقُولُ مَا لَيَسَ لِي بِحَقٍ ﴾ [المائدة: 116]، فإنما سؤاله وجوابه تبكيت لمن ادّعى هذا عليه (التبكيت لقائلها نحو التبكيت لها الوائد عن موجب قتله لها؟ قلت: سؤالها وجوابها تبكيت لقائلها نحو التبكيت لقائلها نحو التبكيت لي قوله تعالى لعيسى – أأنت قلت للناس – إلى قوله – سبحانك ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بحق – (2).

وقد يترك الجواب استغناء بالعلمة تقريـراً لمعنـاه نحـو قولـه تعـالى ﴿ رَّبُ ٱلسَّمَـٰوَتِ
وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَٱعَبُدُهُ وَاصْطَبِرَ لِعِبَدَتِهِ مَلَ تَعَلَّمُ لَهُ سَمِينًا ﴾ [مـريم: 65]، "فالظـاهر يــدل
على أنه تعالى جعل علمة الأمر بالعبادة والأمر بالمصابرة عليها أنـه لا سمــي لــ (3)، و "هــو

معانى القرآن وإعرابه: 5/ 290.

⁽²⁾ الكشاف: 4/ 222.

⁽³⁾ التفسير الكبير: 241/21.

تقرير للأمر أي إذا صح أن لا أحد مثله يستحق العبادة غيره فلم يكن بدّ من التسليم لأمره والاشتغال بعبادته والاصطبار على مشاقها (1). والتقرير: توقيف المخاطب على ما يعلم ثبوته أو نفيه، وقد اجتمع التقريس والتوبيخ في قوله تعالى ﴿ أَلَمْ نُرَبِكَ فِينَا وَلِيدًا ﴾ [الشعراء: 18].

إنَّ معيار حسن النكت المعنوية يتحقق في مدى تأثيرها في المتلقي أو المخاطب ومراعاة أحواله وقدراته ودواعي مقتضيات الكلام وملابساته، فيصرف الكلام بحسب الجهة المطلوبة للتعبير عن القدر المشترك بين المنشئ والمتلقي، فيتعين عمق الأثر وصداه في النفس بما يبيحه القياس اللغوي، وإن لم يرد به سماع، لأن الفائدة بصلاح المعنى وإصابته المراد بدلائل موجبة به وقرائن تمنع التباسه، وأمارات مشعرة بأحنائه في التعبير اللغوي وعلاقاته النحوية ووظيفة نظمه وشكله، واشتراك مفرداته وما يلحقها من ظلال الجوار وتغيير المواضع والرتب وما يستغنى فيها بالنظير أو المشابه وما جرى بجرى النقيض.

إنَّ الأنظمة اللغوية المستعملة في الكلام تترك آثاراً مختلفة في المتلقى قد تفوق ما يتركه صرع اليدين أو عطائهما تحقيراً أو تعظيماً بحسب الغرض الذي تساق إليه، لأن "التبكيت كالتقريع والتعنيف إذا قرَّعه بالعذل تقريعاً وبكته : كلاهما استقبله بما يكره (2). وقيل في قول تعالى ﴿ لِيَقَطَعَ طَرَفًا مِّنَ اللَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكِمِتَهُم فَيَنقَلِبُوا خَالِبِينَ ﴾ يكره (127)، "أصله يكبدهم، أي يصيب الحزن والغيظ أكبادهم، والتاء والدال يتعاقبان، كما يقال: سبت رأسه وسبده اذا حلقه (3). ومعنى "كبده، أي فعل به ما يؤذي

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 409.

⁽²⁾ لسان العرب: مادة (بكت).

⁽³⁾ تفسير البغوى: 1/503.

كبده (1). ويقال: "كبته بمعنى كبده إذا ضرب كبده بالغيظ والحرقة (2)، وذلك إذا وقع منه ما يترتب عليه العذل أو التوبيخ أو التقريع، وأما التنكيت فهو التأثير الفكري الذي يحدثه الكلام في المتلقي أو الدارس، فقد جاء في الحديث: بينا هو ينكت إذ انتبه، أي يفكر ويحدّث نفسه وأصله من النكت بالحصى، ونكت الأرض بالقضيب: وهو أن يؤثر فيها بطرفه، فعل المفكر المهموم (3).

لذلك فإنّ فرائد النظم والتأليف والرصف اللغوي تتجلى بما تشحن بالنكت الجليلة، وقد قيل في تحليل سورة الكوثر؛ إن هذه السورة مع علو مطلعها وتمام مقطعها واتصافها عما هو طراز الأمر كله من مجيئها مشحونة بالنكت الجلائل، مكتنزة بالمحاسن غير القلائل، فهي خالية من تصنّع من يتناول التنكيت، وتعمّل من يتعاطى التبكيت (4).

وقد شهد البحث اللغوي قديماً وحديثاً عناية باستنباط دلالة المعاني الافرادية والتركيبية وما تلح إليه من مقاصد وأغراض وربطها بالسلوك الاجتماعي شكلاً ومضموناً، واستخدام الأنظمة اللغوية المحدودة استخداماً غير محدود، لأن الاستعمال اللغوي متجدد بحسب القدرات الفردية وما يكتنفها من ظروف ودواع وما ترمي إليه من مقاصد لا يتوصل إلى كشفها إلاً بدلائل تكون قرائن عليها، وهي التي توجه الكلام بما يناسب المقام لبيان الغرض منه.

وقد اقتضى البحث في المراد من الرصف اللغوي للوقوف على الغرض منه تبكيتـــأ

⁽¹⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 1/ 505.

⁽²⁾ الكشاف: 1/462.

⁽³⁾ لسان العرب: مادة (نكت).

⁽⁴⁾ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 192.

أو تنكيتاً تقسيمه على أربعة فصول، تناول الأول الجوار اللغوي لبيان أثره في إظهار المراد، ودرس الثاني الشكل ونسخة بحسب الدلائل، وتوجيه المبهمات فيه، ووصله أو فصله بما يجلّي ما خفي منه. واعتنى الثالث بدلائل الترادف، ودلالة التعلق النحوي للكشف عن أحناء المعاني لغرض إظهار المقصود منها. وتناول الرابع الـترك اللغوي في التبادل اللغوي بين طرفي اللغة للمشاركة في التعبير والاستغناء.

وقد ختم الكتاب بنتائج، تبين مزايـا التبكيـت والتنكيـت، أرجـو أن تكـون وافيـة بالغرض.

والله تعالى ولى التوفيق....



الفصل الأول الجوار اللغوي

إنَّ الجوار هو السبيل الوحيد الـذي تـسلكه جميع اللغـات للإفـادة مـن أصـواتها المسموعة والمرئية، فجرت بموجبه امتزاجاً في الصيغ وتقريباً فيمـا يتعلـق بهـا مـن أدوات نحوية رابطة معنوية كالإسناد والتبعية أو لفظية كالجر والعطف والنفي والنهي والاستفهام والشرط والقسم والاستثناء والنواسخ الحرفية والفعلية والحروف المؤكدة ونحو ذلك لأنها الوصل النحوية الجامعة لأطراف الكلام المفيد الذي يحسن الوقوف عليه. فكانت الأسماء والصفات والأفعال والحروف بمثابة السداة ولحمتها المجاورة بـدلائل الوصيل النحوية الرابطة للمعاني الإفرادية والتركيبية، وكان الإلصاق الـصوتي للأبنيـة والأدوات النحوية موجداً للمعاني المرادة في غيرها، لأنها المنبئة بعلاقـة الظـاهر بالمـضمر والمـذكور بالمحذوف، كما أنبأت الصيغة بعلاقات النسبة، والابتداء بعلاقات الإسناد، كذلك اقتضى السؤال والنداء والقسم والشرط والطلب جوابأ مطابقا بأسلوب مناسب لتحقيقه أو توكيده، وكذلك إذا ورد الجواب ابتداءً فلابد من استحضار ما يناسبه من الكلام المحذوف بدلالة الحال أو السياق أو المقام بدليل رفع المشغول عنه لمجاورته بالعطف الاسم ومجيء الخبر في شكل الطلب وبالعكس لغرض دلالي، واقتران الجواب بجواب آخر متمم لمعناه لغرض الإحاطة بجميع ما يقتضيه السؤال، كما يجرى في الجوار الصوتى من إعلال وإبدال وإدغام وإمالة وحلول الحركة في الساكن المجاور، فيجرى في المعنوي ما يجرى في الصناعي، لقيام الصناعة النحوية على الصناعة الصرفية والأخيرة على الصوتية فإن قيام نظرية العامل في النحو على الصيغة المصرفية وقيام المصيغة على الإلصاق والامتزاج الصوتي.

لذلك اقتضى البحث توزيعه على مبحثين، الأول في الجوار اللفظي لرصد ما تتطلبه الوصلة النحوية، والثاني في الجوار المعنوي لبيان الفرق بين الإسناد والنسبة وما يتبعهما من غيرهما من علاقات تفريقاً لها عن الجاورة اللفظية الموصولة بالرتبة، فإن علاقات الصيغة تقتضي المتعلقات، وكذلك ما ناب عنها أما علاقات الإسناد فإنها إيجاب الشأن الذاتي أو الأمر الذي يهم طرفي اللغة وهما المنتج والمتلقي، لاقتضاء السؤال أو الطلب عموماً ردّاً مناسباً له، كاقتضاء الجواب إلى ما يتممه ويبينه لمطابقة السؤال، لذلك ارتبط أسلوب الجواب بأساليب لغوية كثيرة، وكان أكثرها اختلاطاً به أسلوب التوكيد، فقد جعلت دوال الجواب توكيداً جرياً على مناهج التقطيع اللغوي لغلبتها على الدرس اللغوي لكثرة المشتغلين في التعليم، وقلة الباحثين في فلسفة اللغة بوصفها وعاء فكرياً وشعورياً إنسانياً يحقق للإنسانية مكانتها ويرفعها إلى أسمى منزلة بالعلم اللغوي بدليل قوله تعالى ﴿ كُونُوا رَبّينِينَ بِمَاكُنتُم تُعَلِّمُونَ ٱلْكِنبَ وَبِمَاكُنتُم تَدُرسُونَ ﴾ اللغوي بدليل قوله تعالى ﴿ كُونُوا رَبّينِينَ بِمَاكُنتُم تُعَلِّمُونَ ٱلْكِنبَ وَبِمَاكُنتُم تَدَرُسُونَ ﴾ اللغوي بدليل قوله تعالى ﴿ كُونُوا رَبّينِينَ بِمَاكُنتُم تُعَلِّمُونَ ٱلْكِنبَ وَبِمَاكُنتُم تَدَرُسُونَ ﴾ اللغوي بدليل قوله تعالى إلى ذلك إلا بمعرفة أسرار اللغة، لأنه لا معرفة بلا لغة.

المبحث الأول الوُصلة النحوية

فإن الحكمة اقتضت أن يكون الاختلاف أدعى إلى التواصل لوجود السبب الواصل فيما بينها و "كل شيء اتصل بشيء فما بينهما وصلة والجمع وُصَل، ويُقال وصل فلان رحمه يصلها صلة وبينهما وُصُلة أي اتصال وذريعة (1).

والوصلة التي توصل القول بعضه ببعض تشده بوشائج معنوية زائدة على معاني مفرداته التي يتكون منها فتطبعه بفائدة وصالها تعريفاً بالإسناد أو إنباءً بالنسبة أو رداً بالإجابة، كما قال تعالى ﴿ وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَمُنُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَنَذَكَّرُونَ ﴾ [القصص: 51]، فكان جواباً عن قولهم هلا أوتي محمد كتابه دفعة واحدة، كما أوتي موسى كتابه كذلك (2) لأن الغرض من الإسناد هو الإخبار، و "الخبر ما أخبر به والخُبْرُ المعرفة.. ورجل خير وخُبْر عالم بالإخبار.. الخبير - المُخبر، واستخبرته - سألته أن يخبرني (3)

فالإسناد تعريف وإعلام عن صفة تبين حالاً من أحوال الذات الثابتة فيها بالمداومة عليها، وذلك بخلاف الإنباء بالتغير والتجدد واستمرارها أو قطعها أو إحداثها

⁽¹⁾ لسان العرب: مادة (وصل).

⁽²⁾ التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 24/ 262.

⁽³⁾ المخصص: 3/ 321.

بالطلب، فإن ذلك يتم بمتعلقات الصيغة الفعلية أو ما ناب عنها أو أشعر بها، وذلك بالرد على ما أثبتته ظاهراً في السياق أو تقديراً بحسب حال المتلقي وملابسات المقام وفطنة المنتج فيما تستدعيه مناسبات القول من قرائن لفظية تفصل بين الأساليب التي تمليها علاقة المنتج بالمتلقي تعريفاً أو تنبيها أو إنباءً بالنسبة أو جواباً أو تفسيراً للمبهم أو توكيداً، نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواسَواءً عَلَيْهِمَ الْذَرْتَهُمُ أَمْ لَمُ نُنذِرْهُمُ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ جملة مفسرة لإجمال ما قبلها فيما فيه الاستواء فلا محل لها أو حال مؤكدة أو بدل منه أو خبر (إن) والجملة قبلها اعتراض بما هو علة الحكم (١٠).

إنّ الجمل يستدعي تفصيلاً والمبهم يقتضي تفسيراً فيما كان كناية عن السّان أو ضمير القصة أو الحديث، وهو في حقيقته جواب عنه، كما سُميت سورة الإخلاص "سورة النسبة لما روينا أنه ورد جواباً لسؤال من قال انسب لنا ربك، ولأنه عليه السلام قال لرجل من بني سليم (يا أنحا بني سليم استوص بنسبة الله خيراً) وهو من لطيف المباني، لأنهم لما قالوا انسب لنا ربك فقال نسبة الله هذا.. وسورة المعرفة، لأن معرفة الله لا تتم إلا بمعرفة هذه السورة (2). فإن النسبة كانت رداً على طلبها. أما التعريف فمن الابتداء، وقد قال الزجاج فيها: وأما (هو) فإنما هو كناية عن ذكر الله عز وجل، المعنى: سألتم تبيين نسبته (هو الله) و(أحد) مرفوع على معنى هو أحد هو الله، فهو مبتدأ ويجوز أن يكون (هو) للأمر، كما تقول: هو زيد قائم، أي الأمر زيد قائم والمعنى الأمر الله أحد (3). فقد جاء (هو) رداً على أمر عظيم قد حدث والأمر ينبغي أن يكون معروفاً، فكان (هذا) كناية عنه، بدليل اقترانه بـ(إنّ)، وهي جواب ينبغي أن يكون معروفاً، فكان (هذا) كناية عنه، بدليل اقترانه بـ(إنّ)، وهي جواب تقيي قائمنة لربط الجزاء بالشرط؛ نحو قوله تعالى ﴿ فَإِذَاهِ صَائِحِ مَا يُوصَدَهُ أَتَهَنَهُ المَانِ مَا الشراء به الشراء المناهة المسبهة المسبهة المسبعة في المعنى الفجائية لربط الجزاء بالشرط؛ نحو قوله تعالى ﴿ فَإِذَاهِ صَائِعُ مَا يُوصَدَهُ أَتَهَنَهُ المَائِقُ وَلَا الله الله الله الله المناهة المناهة المناهة المناهة المناهة الله و المناهة المناهة المناهة المناهة المناهة المناهة الله و المناهة الله المناهة الم

⁽¹⁾ المخصص: 3/ 321.

⁽²⁾ التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 32/ 175 - 176.

⁽³⁾ معانى القرآن وإعرابه: 5 / 377.

الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [الأنبياء: 97]. فاقترنت (إذا) بـ (هي) لذلك: "جاءت على التأنيث، لأن في التفسير اسما مؤنثا، وعلى هـذا مـا جـاء ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَدُرُ ﴾. أمـا إذا لم يكـن في التفسير مؤنث لم يؤنث ضمير القصة كقوله ﴿ إِنَّهُ مَن يَأْتِرَبَّهُ مُجْدِمًا ﴾ [طه: 74] "(1).

فإن الضمير الغائب يكون وصلة نحوية إذا أفاد الربط، كما يفصل بين الخبر والنعت للتوكيد فيسلب منه معنى الاسمية، ليكون لا محل له من الإعراب، كما سلبت الظرفية من (إذا)، فجعلت حرفاً لإفادة الربط، لأن (إذا) هي المفاجأة وهي تقع في المجازاة سادة مسد الفاء، كقوله ﴿ بِمَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [الروم: 36]. فإذا جاءت الفاء معهما تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد، ولو قيل إذا هي شاخصة أو فهي شاخصة كان (سديداً) و (هي) ضمير مبهم توضحه الأبصار وتفسره (2) وكذلك مجيء الضمير مع (إنَّ) يؤكد الكلام وليس للإخبار، لأنك "تقول: أما في الدار فإنك قائم، لا يجوز فيـه إلاَّ (إنَّ) تجعل الكلام قصة وحديثاً، ولم تـرد أن تخـبر أنَّ في الـدار حديثه ولكنـك أردت أن تقول: أما في الدار فأنت قائم، فمن ثمَّ لم يعمل في (إنَّ) شيء فإن أردت أن تقول أما في الدار فحديثك وخبرك قلت: أما في الدار فإنك منطلق، أي هذه القصة (3). فإن التعريف بالخبر الابتدائي لخالي الذهن، أما الشأن والحديث أو القصة فيكون بدلائل الإيجاب وهي مواضع التعظيم للأمر المبهم على المخاطبين فيُكنى عنه بالضمير الغائب لأنهم "إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية فقد يقدمون قبلها ضميراً يكون كنايـة عـن تلـك الجملة وتكون الجملة خبراً عن ذلك النضمير وتفسيرا له ويوحدون النضمير، لأنهم يريدون الأمر والحديث، لأن كل جملة شـأن وحـديث ولا يفعلـون ذلـك إلاّ في مواضـع التفخيم والتعظيم، وذلك قولك: هو زيـد قـائم، فهـو ضـمير لم يتقدمـه ظـاهر إنمـا هـو (ضمير الشأن) والحديث وفسره ما بعده من الخبر، وهو زيد قائم ولم تأت في هذه الجملة

التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 32/ 178.

⁽²⁾ الكشاف: 2/ 5847.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 3/ 139.

بعائد إلى المبتدأ، لأنها هو في المعنى، ولذلك كانت مفسرة له ويسميه الكوفيون المضمير المجهول، لأنه لم يتقدمه ما يعود إلى (1).

وهذا القول فيه نظر من وجوه:

الأول: لا تعد كل جملة شأناً وحديثاً، وإن كانت مفيدة، لأنها قيد تـشكل معنى إفرادياً فتكون بحاجة إلى وصلة نحوية تربطها بغيرها من الجمل.

الثاني: اعتمد الظاهر ولم يلتفت إلى حال المتلقي لبيــان دواعــي الكـــلام، إذ يعــول المتكلم عليه في صياغة عبارته.

الثالث: توضيح المبهم لا يقتصر على الضمير، فقد يكون اسم إشارة أو موصولاً أو عاماً أو طلباً أو قسماً مما يتطلب صلة تخصصه وتبينه "فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقاً، وهولاء قومك منطلقين، وذاك عبد الله ذاهباً، وهذا عبد الله معروفاً، فهذا اسم مبتداً يُبنى عليه ما بعده وهو عبد الله، ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يُبنى عليه أو يُبنى على ما قبله، فالمبتدأ مسند والمبنى عليه مسند إليه، فقد عمل هذا فيما بعده، كما يعمل الجار والفعل فيما بعده والمعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقاً، لا تريد أن تعرفه عبد الله، لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقاً فمنطلق حال قد صار فيها عبد الله وحال بين منطلق وهذا، كما حال بين راكب والفعل حين قلت: جاء عبد الله راكباً، صار جاء لعبد الله وصار الراكب حالاً فكذلك هذا ألى أن اسم الإشارة يفصل المجمل بالمشار إليه ويعرفه، بدليل إعرابه مبتداً، لإشارته إلى الذات المتلسة، بدليل جعل المعرف حالاً حين الإشارة تعالى ﴿ ذَلِكَ وَمَن يُعَظِّم حُرُمَاتِ اللهِ فَهُو خَيْرٌ لَّهُ عِند دَرَبِهِ مَا له عَن الله عندا كرة عن الإشارة تعالى المخاطب وقد يشير إلى الشأن المقصود بيانه فيُعرب خبراً له، نحو قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ وَمَن يُعَظِّم حُرُمَاتِ الله فَهُو خَيْرٌ لَهُ عِند دَرَبِهِ عَل المه عَن الله تعالى الله وقد يشير إلى الشأن المقصود بيانه فيُعرب خبراً له، نحو قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ وَمَن يُعَظِّم حُرُمَاتِ الله فَهُ وَهُ فَيْرُ الله عَن دَرَبِها عَن الإشارة عالى المناب المخاطب وقد يشير إلى الشأن المقصود بيانه فيُعرب خبراً له، نحو قوله تعالى المناب المؤلف ومَن يُعظِّم حُرُمَاتِ الله في عَن دَرَبِها عِن الإسارة على المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المؤلف ومن يُعظِّم عَن الإسارة على المناب عن المناب عن المناب عن المناب عن المناب عن المناب المنا

⁽¹⁾ شرح المفصل: 3/ 114.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 2/ 78.

لأن "موضع (ذلك) رفع، المعنى الأمر ذلك (1). فقد فصلت (ذلك) بين معنيين ولم تـشرك بينهما، لأن التعظيم ليس مـذكوراً قبله فجاءت (ذلك) لإظهاره، بدليل عود الضمير بالتذكير أي الأمر والشأن ذلك، كما يقدم الكاتب جملة من كتابه في بعض المعاني، ثم إذا أراد الخوض في معنى آخر قال: هذا وقد كان كذا، (فهو خير له) أي فالتعظيم خير له، ومعنى التعظيم العلم بأنها واجبة المراعاة والحفظ والقيام بمراعاتها (2).

⁽¹⁾ معاني القرآن وإعرابه: 3/ 424.

⁽²⁾ الكشاف: 3/ 11 – 12.

⁽³⁾ التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 2/ 14 - 15.

⁽⁴⁾ أنوار التنزيل: 314.

التكهن والتنجم إنما اخبركما بوحي من الله وعلم (1). ولا يقتصر ذلك على إظهار رفعة المكانة وعلو المنزلة بسل يسشير إلى تحقق المسار إليه وحتمية وقوعه، نحو قوله تعالى ﴿ فَأَضْرِبُواْ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَأَضْرِبُواْ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانِ (١) ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَآفُواْ اللهَ وَرَسُولُهُ ... (١) ذَلِكَ أَنْهُمْ شَآفُواْ اللهَ وَرَسُولُهُ ... (١) ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَ لِلْكَفِرِينَ عَذَابَ النّارِ ... فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَنِكِنَ اللهَ قَنْلَهُمْ ... (١) ذَلِكُمْ وَأَنَ اللهَ مُوهِنُ كَيْدِ ٱلْكَفِرِينَ ﴾

[الأنفال: 12- 18]. فجاءت (ذلك) إشارة إلى الضرب أو الأمر به و (ذلكم) محله الرفع، أي الأمر ذلكم أو ذلكم واقع و (ذلكم) محله الرفع أي المقصود أو الأمر ذلكم، وقول إلى الأمر ذلكم أو ذلكم واقع و (ذلكم) محله الرفع أي المقصود أي المقصود إيلاء المؤمنين في الأنفال: 18] معطوف عليه أي المقصود إيلاء المؤمنين وتوهين كيد الكافرين (2).

فقد جعل اقتران (ذلك) بـ(أنّ) المفتوحة تعليلاً وعطفاً يـدل على تحقق الأمر ووقوعه وذلك لأنها شركت (ذلك) فيما حمل عليه كأنه قال: الأمر ذلك وأن الله، ولو جاءت مبتدأة لجازت يـدلك على ذلك قوله عز وجل ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ عُنْ لَيْسَ مُحمولاً على ما حمل عُوقِبَ بِهِ عُنْ لَيْسَ مُحمولاً على ما حمل عليه (ذلك) فكذلك يجوز أن يكون (أنّ) منقطعة من ذلك (ذلك).

إنّ حرف العطف يجمع بين المتماثلين في المعنى، فقد شاركت (أنّ) المفتوحة (ذلك) في الافتقار إلى الصلة وفي التوكيد وفي الإجابة عن الشأن، لأن " (ذلك) في موضع رفع المعنى الأمر ذلك، أي الأمر ما قصصنا عليكم (4). و (أنّ) المفتوحة: "تقلب معنى الجملة إلى الإفراد وتصير في مذهب المصدر المؤكد ولولا إرادة التأكيد لكان المصدر أحق بالموضع وكنت تقول مكان بلغني أن زيداً قائم بلغني قيام زيد والذي يدلك على أن (أنّ) المفتوحة في معنى المصدر وأنها تقع موقع المفردات أنها تفتقر في انعقادها جملة إلى شيء

⁽¹⁾ معانى القرآن وإعرابه: 3/ 110.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 236 - 237.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 3/ 125.

⁽⁴⁾ معانى القرآن وإعرابه: 3/ 435.

يكون معها ويضم إليها، لأنها مع ما بعدها من منصوبها ومرفوعها بمنزلة الاسم الموصول فلا يكون كلاماً مع الصلة إلا بشيء آخر من خبر يأتي به أو نحو ذلك، فكذلك (أن) المفتوحة، لأنها في مذهب الموصول (أن) المفتوحة الأنها في مذهب الموصول (أن) المنفوحة القي تتصدر الجملة فتكون معها وغير ذلك مما تقع فيه المفردات وذلك بخلاف المكسورة التي تتصدر الجملة فتكون معها مستقلة بفائدتها في حين أن المفتوحة تقلبها إلى حكم المفرد فتحمل المفتوحة على (ذلك) وليس كذلك المكسورة لاستقلال جملتها، فإن المفتوحة مبهمة، كما أن ذلك اسم مبهم، بدليل قوله تعالى ﴿ وَمَا يَلْكَ بِيَمِينِكَ يَنمُوسَىٰ ﴾ [طه: 17]. لأن (تلك) "اسم مبهم يجري مجرى (التي) ويوصل كما توصل (التي)، المعنى: ما التي بيمينك يا موسى (ألي وكذلك تشارك (إنّ) المكسورة (ذلك) في توكيد النسبة الاشتراكهما في التعليل لتضمنهما وكذلك تشارك (إنّ) المكسورة (ذلك) في توكيد النسبة الإشتراكهما في الحال، نحو قوله تعالى ﴿ وَهَذَا بَمّ فِي شَيّمًا ﴾ [هود: 72]. فإن (شيخاً) "نصب بما دل عليه اسم قوله تعالى ﴿ وَهَذَا بَمّ فِي شَيّمًا ﴾ [هود: 72]. فإن (شيخاً) "نصب بما دل عليه اسم في المارة (ق. كما نصبت (إنّ) اسمها لداللها على معنى الفعلية بدليل عملها فيه، وإن فصل عنها بمتعلق الصيغة، وهو حرف الجر، نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّ لَهُ وَأَبّا شَيْحًا ﴾ [يوسف: 78].

أما التوكيد فهو لا يقتصر على النواسخ، فهو اسلوب عام يضم اللفظي والمعنوي، والجواب اسلوب آخر بدلائل لفظية تتحقق فيها قوة النسبة إقراراً وتصديقاً، وقد "خلت كتب النحو، أو كادت، من الكلام على (الجواب) بوصفه اسلوباً، ومن دراسة أدواته اللهم إلا ما قام به الزمخشري في مفصله، وابن هشام في "مغني اللبيب"، ولكن ما قام به هؤلاء كان عرضاً لأدوات الاستفهام وأدوات الجواب لا درساً فاحصاً لأسلوبيهما ولا لعلاقة أحد الاسلوبين بالآخر" (4)، وذلك لهيمنة نظرية العامل على الدرس النحوي ولم

⁽¹⁾ شرح المفصل: 8/ 59.

⁽²⁾ معانى القرآن وإعرابه: 3/ 353- 354.

⁽³⁾ الكشاف: 2/ 281.

⁽⁴⁾ في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 277- 278.

يعوّل على النحو الدلالي القائم على عُرى الارتباط بين الأساليب الموصلة إلى المراد بدلائل الوصل النحوية المبينة لدقائق المعاني للفهم والإفهام بمنهج ملائم لموضوع الدراسة النحوية فإن طريقة تعريف المخبر عنه بخلاف طريقة نسبة الحدث إليه وهما بخلاف الجواب عنهما، لأن التعبير قد يكون تعريفياً لقيامه أصلاً أو ابتداءً على المخبر عنه سواء أكان حاضراً أم مخاطباً أم غائباً، وقد يكون إنباءً بذكر ما أحدثه أو تصويره أو طلب ذكره بأدوات تستدعيه إثباتاً ونفياً والجواب يقتضي تحقيق الإثبات والنفي بادوات أخرى، والكلام التام ما كان تعبيراً عن مراد المتكلم والجملة ركن فيه، لأنه عبارة عن لأكلام التام بجميع وصله المترابطة مع بعضها، وقد اتخذ العامل اللفظي أو المعنوي حقيقي إلا للكلام التام بجميع وصله المترابطة مع بعضها، وقد اتخذ العامل اللفظي أو المعنوي القائم على المضارعة رفعاً أو نصباً أو جراً معياراً لتمام الجملة، لأن "الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه مفيد لمعناه فلا فرق بين قولك إن زيداً قائم وبين قولك زيد قائم إلاّ معنى التأكيد توثيق لعقد سابق وتشديد التأكيد "التوكيد دخل في الكلام لإخراج الشك وفي الأعداد لإحاطة الأجزاء (2).

فمفهوم زيد قائم ثبوت القيام لزيد تعريفاً له وإن زيداً قائم جواب يحقى صحته بنفي احتمال خلافه، لأن الابتداء بخلاف النسخ، "فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة فإن كان خالي الذهن من الحكم والتردد فيه استغني عن مؤكدات الحكم، وإن كان متردداً فيه طالباً له حسن تقويته بمؤكد، وإن كان منكراً وجب توكيده بحسب الإنكار (3)، فإن إعلام خالي الذهن يكون بالابتداء لأن "المبتدأ لابد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هُو أو يكون في مكان أو زمان وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ (4). فالخبر هو المبتدأ في المعنى، لأنه لا يعرّف بغيره. وأما رده فلا يكون

⁽¹⁾ شرح المفصل: 8/ 59.

⁽²⁾ لسان العرب: مادة (وكد).

⁽³⁾ التلخيص في علوم البلاغة: 41.

⁽⁴⁾ كتاب سيبويه: 2/ 127.

إلا مطابقاً له، لأن "الأصل في الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال، إذا كان السؤال متوجهاً وقد يعدل في الجواب عما يقتضيه السؤال تنبيهاً على أنه كان من حق السؤال أن يكون كذلك ويسميه السكاكي الاسلوب الحكيم (1). والمطابقة في الرد على الابتداء يكون بران للازمتها الجمل الاسمية، لأنها تفيد إثبات معنى الشأن، وليس الأصل الابتداء ثم نسخ بحسب نظرية العامل ومنهجها التعليمي، و "قول النحاة أن النواسخ تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ حكمها، فهم لا يعنون أننا إذا حذفنا النواسخ عادت الجملة مبتدأ وخبر صحيحة المعنى، وإنما يعنون أن الجملة إذا حذفت منها النواسخ رجعت مرفوعة الركنين ولا يعنون أنها تكون صحيحة المعنى دائماً (2).

إنّ صحة معنى الجملة لا يكون بإبدال عامل بآخر بأمثلة تعليمية لأهل الصناعة، بل المقصود بالأصل بيان المراد بمبدأ الكلام وما بُني عليه والعامل في حقيقته وصلة نحوية رابطة لأجزاء الكلام لإظهار المراد، "تقول: قال عمرو، إنّ زيداً خير منك، وذلك لأنك أردت أن تحكي قوله، ولا يجوز أن تعمل (قال) في (إنّ) كما لا يجوز لك أن تعملها في زيد وأشباهه إذا قلت: قال زيد عمرو خير الناس، فإن لا تعمل فيها (قال)، كما لا تعمل (قال) فيما تعمل فيه (إن)، لأن (إنّ) تجعل الكلام شأناً وأنت لا تقول: قال الشأن متفاقماً، فهذه الأشياء بعد (قال) حكاية (ق).

وبذلك فإن حكاية الجواب بخلاف المراد من الإعلام بحال الشيء، كما أنه بخلاف الإنباء بالنسبة وأول الكلام يعتنى به، لأنه الأساس الذي يُبنى عليه، فإذا أريد المبالغة في معناه عمد إلى التكرير والزيادة لتوكيده، كما يُعنى بالقوافي في الشعر وبالسجع في النثر، و "العمل في المبالغة والتكرير إنما هو على المقطع لا على المبدأ ولا المحشى ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي، لأنها المقاطع، وفي السجع كمثل ذلك وآخر السجعة والقافية أشرف عندهم من أولها والعناية بها أمس والحشد عليها أوفى وأهم وكذلك

⁽¹⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 42.

⁽²⁾ الجملة العربية والمعنى: 290.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 3/ 142.

كلما تطرف الحرف في القافية ازدادوا عناية به ومحافظة على حكمه (١)، والعنايـة بـأول الكلام تبين أصل المراد بدليل تقديم الابتداء والاستفهام والشرط والنداء والقسم ونحوها " فلا جواب إلاّ بعد استفهام ولا استفهام إلاّ عند الحاجة إلى جـواب" ⁽²⁾، فـإن الاسـتفهام يغني بأدواته عن كلام طويل، وكذلك جواب بأدوات تغني عن إعادت، فجاءت (إنَّ) مغنية بجملتها عن إعادة السؤال بدليل حاجتها إلى اللام معها للجواب عن المنكر " فالـذي يدل على أن لها أصلاً في الجواب أنا رأيناهم قـد الزموهـا الجملـة مـن المبتـدأ والخـبر إذا كانت جواباً للقسم، نحو والله إن زيداً منطلق وامتنعوا من أن يقولـوا: والله زيـد منطلـق، ثم إنا إذا استقرينا الكلام وجدنا الأمر بيناً في الكثير من مواقعها أنه يقصد بها إلى الجواب كقول تعالى ﴿ وَيَسْتَلُونَكَ عَن ذِي ٱلْقَرَرَكَيْنِ قُلْ سَأَتَلُواْ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ١٠٠٠ إنّا مَكَّنَا لَهُ. فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [الكهف: 83- 84]. وكقوله عــز وجــل في أول الــسورة ﴿ نَّحَنُّ نَقُشُ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّهُمْ فِشَيَّةً ءَامَنُواْ بِرَبِهِمْ ﴾ [الكهف: 13]. وكقوله تعالى ﴿ فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّ بَرِيَةٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [الـشعراء: 216]. وقول تعالى ﴿ قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنَّ أَعَبُدَ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [الأنعام: 56]. وقوله ﴿ وَقُلَّ إِنِّكَ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِيثُ ﴾ [الحجر: 89]، وأشباه ذلك مما يعلم به أنه كلام أمر النبي ﷺ بأن يجيب به الكفار في بعـض مـا جـادلوا وناظروا فيه (3)، لأن "الأصل في الجواب أن يكون مشاكلاً للسؤال، فإن كان جملة اسمية فينبغي أن يكون الجواب كذلك ويجيء ذلك في الجواب المقدر أيضاً (4)، لذلك قيـل إنهـا من عوامل الجملة الاسمية، لأن فيها إعادة للسؤال نفسه للمطابقة مع تحقيق وليس إزالة التعريف بالابتداء، لأنها للشأن فكانت جواباً، بدليل حذف خبرها مع المعرفة، كما يحذف مع النكرة، قال ابن جني: "وأصحابنا يجيزون حذف خبر (إن) مع المعرفة ويحكون عنهم أنهم إذا قيل لهم: إن الناس ألب عليكم فمن لكم؟ قالوا: إنّ زيداً وإنّ عمراً، أي إن لنا

⁽¹⁾ الخصائص: 1/83 – 84.

⁽²⁾ في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 277.

⁽³⁾ دلائل الإعجاز: 249.

⁽⁴⁾ البرهان في علوم القرآن: 2/ 374.

زيداً وإنّ لنا عمراً، والكوفيون يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة.. قال أبو علي وهذا لا يلزمهم، لأن لهم أن يقولوا: إنما منعنا حذف خبر المعرفة مع (إن) المكسورة فأما مع (أن) المفتوحة فلن نمنعه ووجه فصلهم بين المكسورة والمفتوحة أن المكسورة حذف خبرها كما حذف خبر نقيضتها وهو قولهم: لا بأس ولا شك أي عليك وفيه، فكما أن (لا) تختص هنا بالنكرات فكذلك إنما تشبهها نقيضتها في حذف الخبر مع النكرة أيضاً (أ). والمشابهة في الجواب والمناقضة في الإثبات والنفي و (أن) المفتوحة اختصت بالمصدرية وهي بخلاف المكسورة ولا حاجة للفصل المذكور، لأن المكسورة ملازمة للحرفية بخلاف المفتوحة، لأنها بمعنى المفرد الموصول وجملتها صلتها فلا تصلح لتصديق سؤال من يظن خلاف مضمونه، لأنها لا تكرر بخلاف المكسورة فهي مع المعرفة تكرر، كما تكرر نقيضتها مع النكرة، لذلك تضمنت المكسورة ضميراً نخالفاً للظاهر لو أظهر و "ليس هذا المضمر بنفس المظهر، وذلك: إن مالا، وإن ولدا، وإن عددا أي إن لهم مالاً فالذي أضمرت (لهم) ويقول الرجل للرجل: هل لكم أحد إنّ الناس ألب عليكم، فيقول: إنّ زيداً إنّ خيراً عمراً أي إنّ لنا... وتقول: إن قريباً منك زيد، والوجه إذا أردت هذا أن تقول: إن زيداً وزيداً قريب منك أو بعيد منك، لأنه اجتمع معرفة ونكرة (2).

فقد صححت (إنّ) المعنى، إذ جمعت بين الإسناد والنسبة، فكانت الوصلة النحوية الرابطة بينهما تصديقاً للخبر ومبالغة في نسبته، بدليل اختصاصها بضمير السئان وتعلق الجار بخبرها المحذوف، والجار صلة الصيغة الفعلية، لأنه وضع لإتمام النسبة الفعلية والمبالغة زيادة والزيادة تكون بالحرف، لأن زيادة البناء تفيد زيادة معناه، كما أنها دالة على الشأن وهو حديث وليس إنباء، لأن الإنباء يكون بالصيغة وليس بالإسناد، لأنه إعلام وتعريف لحاجته إلى الإخبار، كما أنه مفتقر إلى النسبة لتصديقه وتحقيقه وإقراره، و"ذلك أنه هل شيء أبين في الفائدة وأدل على أن ليس سواء دخولها وأن لا تدخل من أنك ترى الجملة إذا هي دخلت ترتبط بما قبلها وتأتلف معه وتتحد به حتى كأن

⁽¹⁾ الخصائص: 2/ 374.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 2/ 141 – 142.

الكلاميين قد افرغا إفراغاً واحداً وكأن أحدهما قد سبك في الآخر؟ هذه هي الصورة حتى إذا جئت إلى (إنّ) فأسقطتها رأيت الثاني منهما قد نبا عن الأول وتجافى معناه عن معناه ورأيته لا يتصل به ولا يكون منه بسبيل (1)، لأنها تجري في تقرير النسبة مجرى اللام في الإيجاب ومجرى (كان) في الإثبات، كما أنها تجعل البدل بديلاً، فإن "العرب تقول: إن بدلك زيداً، أي إنّ مكانك زيداً والدليل على هذا قول العرب: هذا لك بدل هذا. أي هذا لك مكان هذا، وإنّ جعلت البدل بمنزلة البديل قلت: إنّ بدلك زيداً. أي إنّ بديلك زيد، وتقول: إنّ الفا في دراهمك بيض، وإنّ في دراهمك ألفاً بيض، فهذا يجري مجرى النكرة في (كان) و (ليس)، لأن المخاطب يحتاج إلى أن تعلمه ههنا، كما يحتاج إلى أن تعلمه في قولك ما كان أحد فيها خيراً منك، وإن شئت جعلت (فيها) مستقراً وجعلت البيض صفة، وأعلم أن التقديم والتأخير والعناية والاهتمام هنا مثله في باب كان (2).

إنّ المخاطب بـ(إن) و (كان) يطلب إثبات ما خالف ظنه وتحقيق ما لم يعتقد صحته في الذات المنسوب إليها أو في نسبة الوصف إليها "فإذا كان الخبر بأمر ليس للمخاطب ظن في خلافه البتة ولا يكون قد عقد في نفسه إن الذي تنزعم أنه كائن غير كائن، وإن الذي تزعم أنه لم يكن كائن فأنت لا تحتاج هناك إلى (إنّ) وإنما تحتاج إليها إذا كان له ظن في الخلاف وعقد قلب على نفي ما تثبت أو إثبات ما تنفي ولذلك تراها تزداد حسناً إذا كان الخبر بأمر يبعد مثله في الظن وبشيء قد جرت عادة الناس بخلافه (ق). وذلك لأنها جواب سائل يظن في المسؤول عنه خلاف ما تثبته (إنّ) فيه، لذلك عملت في الاسم فشابهت الفعل في النسبة إلى الذات في حين عملت (كان) في خبره تحقيقاً للوصف وليس للذات، وليست جزاء فعل ينوي السائل فعله، كما تفيد (إذاً)، قال سيبويه: "وأما (إذن) فجواب وجزاء (4)، لأن "العرب تقول: إذاً أكسر أنفك، وإذاً أضربك، إذاً أغمك

⁽¹⁾ دلائل الإعجاز: 243.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 2/ 143.

⁽³⁾ دلائل الإعجاز: 250.

⁽⁴⁾ كتاب سيبويه: 4/ 234.

إذا أجابوا بها متكلماً.. وكذلك اليمين يكون لها جواب إذا بدئ بها فيُقال: والله إنك لعاقل، فإذا وقعت بين الاسم وخبره قالوا: أنت والله عاقل، وكذلك إذا تأخرت لم يكن لها جواب، لأن الابتداء بغيرها، وقد تنصب العرب باذاً وهي بين الاسم وخبره في (إنّ) وحدها، فيقولون: إني إذاً أضربَك، قال الشاعر:

لا تتركىني فسيهم شسطيراً إنسي إذاً اهلسك أو اطسيرا

والرفع جائز وإنما جاز في (إنّ) ولم يجز في المبتدأ بغير (إنّ)، لأن الفعل لا يكون مقدماً في (إنّ) وقد يكون مقدماً لو أسقطت (1). وذلك لاجتماعهما، أي (إنّ) و (إذاً)، في الوظيفة، لأن كلاً منهما وصلة نحوية رابطة لكلامين أحدهما محتاج إلى الآخر، بدليل المقاربة في الرسم، أو الشكل والمضمون، لأن (إذن) "مثل (أن) و(لن) ولا يدخل التنوين في الحروف.. فإن وصلت في الكلام كتبت بالنون عملت أو لم تعمل، كما يفعل بأمثالها من الحروف وإذا وقف عليها كتبت بالألف، لأنها إذ ذاك شبيهة بالأسماء المنقوصة مثل: مأ ويداً (2). وقد اختصت (إنّ) بنصب الاسم و (إذن) بنصب الفعل، لأن النصب من وظائف الصيغة الفعلية وما ناب عنها، فلما اشتركا في الجواب عملا فطابقت الأولى الاسم، لأنه المسؤول عنه وطابقت الثانية الفعل، لأنه المسبب عنه "لأن أصل الجواب أن يكون بالفعل، ليعادل به الفعل الذي قبله، إذ كان مسبباً عنه والعلل بيننا والأسباب لا يكون المؤاء لا يكون إلا بالفعل، لدلالتها على أن ما بعدها متسبب عما قبلها، في الجزاء، لأن الجزاء لا يكون إلا بالفعل، لدلالتها على أن ما بعدها متسبب عما قبلها، وقد لا تعمل لاقتصارها على تحقيق الجواب عن الذات فتشابه (إنّ) في الدخول على وقد لا تعمل لاقتصارها على تحقيق الجواب عن الذات فتشابه (إنّ) في الدخول على الجمل الاسمية، لذلك فإن (إذن)" نوعان:

الأول: أن تدل على إنشاء السببية والشرط، بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها..

⁽¹⁾ معانى القرآن للفراء: 2/ 338.

⁽²⁾ الجني الداني في حروف المعاني: 366.

⁽³⁾ سر صناعة الأعراب: 1/257.

الثاني: أن تكون مؤكدة لجواب ارتبط بمقدم أو منبهة على سبب حصل.. وتدخل هذه على الاسمية نحو أزورك فتقول: إذن أنا أكرمك، ويجوز توسطها وتأخرها. ومن هذا قوله تعالى ﴿ وَلَهِنِ اَتَبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ اللَّذِي جَآءَكُ مِنَ الْمِلْرِ مَالَكُ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِي وَلَا عَلَى اللَّهِ مِن وَلِي اللَّهِ مَا اللَّهِ مِن اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ مِن وَكِدة للجواب وتربطه بما تقدم (١٠)، الأنه إذا حذفت (إذاً) فهم الربط لوجود حرفين آخرين لربط الجواب وهما (إن) و(اللهم)، و " في ذلك لطف للسامعين وزيادة تحذير واستفظاع لحال من يترك الدليل بعد إنارته ويتبع الهوى وإلهاب للثبات على الحق (٤).

والذي سوغ الجمع بين أحرف الجواب قيام كل واحد بوظيفة معينة في الربط بدلالة اختلاف الفاظها، فبدأت بالأقوى وهو (إنّ) بدليل عملها، و"فائدة هذه اللام توكيد مضمون الجملة، وكذلك (إنّ) وإنما اجتمعا لقصد المبالغة في التوكيد، وما قيل من أن اللام لتوكيد الخبر و (إنّ) لتوكيد الاسم، فهو منقول عن الكسائي وفيه تجوز، لأن التوكيد إنما هو للنسبة لا للاسم والخبر، وعن ثعلب وقوم من الكوفيين أن قولك: إنّ زيداً منطلق، جواب: ما زيد منطلق، وإن زيداً لمنطلق جواب: ما زيد بمنطلق (3) لذلك جاءت أحرف الجواب دلائل اسلوبية تقتضي مطابقة سؤالات ترتبط بها وهي وصل نحوية لا يحسن الابتداء بها ما لم تستحضر أساليب الأسئلة المتقدمة، بدليل اقترانها بالجملة الاسمية، وفي ذلك شابهت (إذن) (إذا) الظرفية في خروجها عن الظرف إلى المفاجأة فوقعت الجملة الاسمية بعدها وهي معقودة بما قبلها، ولهذا "جاز أن يجازى بإذا التي للمفاجأة، نحو قول عن أسمه ﴿ وَإِن تُصِبَهُمْ سَيِّتُهُ إِمَا مَذَمَتُ أَيْدِيمُمْ إِذَا هذه أن يجاب بها الشرط لما فيها من المعنى المطابق للجواب، وذلك أن معناها المفاجأة ولابد هناك من عملين، كما لابد للشرط وجوابه من فعلين، حتى إذا صادفه ووافقه كانت المفاجأة عملين، كما لابد للشرط وجوابه من فعلين، حتى إذا صادفه ووافقه كانت المفاجأة عملين، كما لابد للشرط وجوابه من فعلين، حتى إذا صادفه ووافقه كانت المفاجأة عملين، كما لابد للشرط وجوابه من فعلين، حتى إذا صادفه ووافقه كانت المفاجأة

⁽¹⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 187.

⁽²⁾ الكشاف: 1/ 321.

⁽³⁾ الجنى الداني في حروف المعاني: 130.

مسببة بينهما، حادثة عنهما.. فلما ذكرت لك من حال (إذا) هذه وأن معناها المفاجأة والموافقة ووقوع الأمر مسبباً عن غيره ما جاز أن يُجازى بها (1) وكذلك الأمر في السلام فإن لام الابتداء تشبه (إنّ) جواباً وصدارة وتحقيقاً للذات المسؤول عنها، فإنهما يتصدران جواب القسم، كما أنهما يحققان النسبة إلى الذات، نحو قوله تعالى ﴿ يَسَ اللَّ وَالْقُرْمَانِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَينَ عَرْمِ اللَّهُ وَاللَّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَينَ عَرْمِ اللهُ وَلَا اللهُ وَوَلَهُ ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَينَ عَرْمِ اللهُ وَوَلَهُ ﴿ وَلَا مَدُّ مُؤْمِنَةً خَيْرٌ مِن مُشْرِكِةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتُكُمُ وَلَا لَكُونَ عَرْمِ اللهُ وَلا الله وَلا الله وَلا الله وَلا اللهُ وَلَا اللهُ وَلِهُ وَلا اللهُ وَلِهُ اللهُ وَلا اللهُ وَلا اللهُ وَلا اللهُ وَلِهُ وَلا اللهُ وَلِهُ وَلا اللهُ وَلْ اللهُ وَلا اللهُ وَلا اللهُ وَلِهُ اللهُ وَلِهُ وَلِهُ وَلِهُ

إنّ التوكيد ههنا ليس بتكرار اللفظ؛ بل في مطابقة الجواب للسؤال، لارتباطهما المعنوي وللدلالة على أن أحرف الجواب لا يصلح الكلام معها إلاّ باستحضار ما تقدم من الظن المخالف لما حققته بالمطابقة، فإن التوكيد ههنا يفيد تقوية الرأي المخالف لما عقد في قلب المخاطب لذلك أفادت لام الابتداء التوكيد، لأنها أشبهت (إن)، بدليل وقوعها جواباً للقسم، نحو قول تعالى ﴿ وَتَأللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصَّنكُم ﴾ [الأنبياء:57]. وقوله ﴿ وَتَاللَّهِ لَقَدْ مَاثَرَكَ اللّه ﴾ [يوسف: 19]، واللام الموطئة للقسم، نحو قوله تعالى ﴿ لَمِن الْمَرْجُونَ مَمَهُم ﴾ [الحسشر: 12]، وقوله ﴿ وَإِن لَمْ تَغْفِرُ لَنَا وَتَرْحَمّنَا لَنكُونَنَّ ﴾ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَمَهُم ﴾ [الحسشر: 12]، وقول المرد على منكر لاجتماعهما في تلقي القسم وفيهما زيادة لصلاح كل منهما للتوكيد واقترانهما يزيد في تحقيقه قوة، و "إنما

⁽¹⁾ سر صناعة الأعراب: 1/ 256.

⁽²⁾ شرح المفصل: 8/ 63.

سُميت هذه اللام موطئة، لأنها وطَات للجواب وتسمى أيضاً: المؤذنة. وقولهم: إنها موطئة للقسم، فيه تجوز وإنما هي موطئة لجواب القسم (١).

فقد طابقت اللام القسم في إفادة التوكيد، لافتقار جملة القسم إلى الجواب، و الحلف توكيد.. فالمحلوف به مؤكّد به الحديث، كما تؤكده بالحق ويجر بحروف الإضافة كما يجر حق إذا قلت: إنك ذاهب بحق، وذلك قولـك: الله لأفعلـنِّ⁽²⁾. فمـا كـان جوابـاً لمؤكد فهو توكيد له أي تثبيت والزيادة في أحرف الجواب تعنى المبالغة في التوكيد، بـدليل اقتران اللام بـ(قد)، و "معنى (قد) جواب التوقع لأمر يكون مع التقريب مـن الحـال"(3). لذلك قيل: "قد معناه التأكيد (4)، والحقيقة أنها جواب، قال سيبويه "وأما (قـد) فجواب لقوله لمَّا يفعل، فتقول: قد فعل وزعم الخليـل أن هـذا الكـلام لقـوم ينتظـرون الخـبر⁽⁵⁾، وذلك أن المخبر إذا أراد أن ينفي والمحدث ينتظر الجواب، قال لما يفعل وجوابـه في طـرف الإثبات قد فعل، لأنه إيجاب لما نفاه وقول الخليل هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر يريد أن الإنسان إذا سال عن فعل أو علم أنه متوقع أن يخبر به قيل: قـد فعـل، وإذا كـان المخـبر مبتدئاً قال: فعل كذا وكذا (6). وفيما قال دليل على أن قصدهم بالخبر هـ و الجـ واب، وأن المخبر هو الجيب، فإن أراد الإنباء عما سئل جاء بالصيغة الفعلية بدون تحقيق (قـد)، وإن أراد الرد على شاك أو متردد أجاب بالصيغة مقرونة بـ(قد) لذلك فقد أفادت (قد) تحقيق المتوقع، لأنها نقيضة (لمّا)، لأنها للنفي و (قد) للإثبات، لأنها على نية لام جواب القسم معها، كما قال تعالى ﴿ قَدْ أَفَلَحَ مَن زَّكُّنْهَا ﴾ [الشمس:9]، وهــو علــى إرادة الـــلام و "هــو على اليمين وكان في هذا حسناً حين طال الكلام (٢٠).

⁽¹⁾ الجني الداني في حروف المعاني: 137.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 3/ 497.

⁽³⁾ المخصص: 14/55.

⁽⁴⁾ حروف المعاني: 13.

⁽⁵⁾ كتاب سيبويه: 4/ 223.

⁽⁶⁾ شرح المفصل: 8/ 147.

⁽⁷⁾ كتاب سيبويه: 3/ 151.

وقال الزمخشري: "وأما ﴿ قَدْ أَفَلَحَ مَن زَّكُّنهَا ﴾، فكلام تابع لقول ﴿ فَأَلْمَمَهَا فَجُورَهَا وَتَقُونَهَا ﴾ [الشمس: 8] على سبيل الاستطراد وليس من جواب القسم في شيء (١)، وليس كذلك، لأن (قد) ليست مكملة لما قبلها بل مقررة ومحققة لطلب سابق بدليل قولــه تعالى ﴿ سَيِّحِ أَسْدَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى . . . قَدْ أَقْلَحَ مَن تَرَّكَى ﴾ [الأعلى: 14]، لأن تحقيق التنزيه يتم بالتكثير من التقوى، "لأن معنى الزاكي النامي الكثير، وهذا الوجه معتضد بقول تعالى ﴿ قَدْ أَفَلُكَ ٱلْمُؤْمِنُونَ اللَّهُ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَنْشِعُونَ ﴾ [المؤمنون: 1- 2]، أثبت الفلاح للمستجمعين لتلك الخصال، وكذلك قوله تعالى في أول البقـرة ﴿ وَأُولَتِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُرِكَ ﴾ [البقرة: 5](2)، لأن الفوز بالنعيم يكون بالإكثار من التقوى استجابة لما يتطلب التنزيه، وكذلك قوله تعالى ﴿ قَدْ أَقَلَمَ مَن زَّكُّنُهَا ﴾ [الشمس: 9]، و"معناه قد افلح من زكى نفسه فأصلحها وحملها على طاعة الله عز وجل (3)، وهو جواب القسم وليس تابعاً لما قبله، لأن المعنى "عرفها طرق ذلك وجعل لها قوة يصح معها اكتساب الفجور أو اكتساب التقـوى وجواب القسم في قوله ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ﴾ التقدير: لقد افلح (4)، وفاعل (زكى) ضمير يعود إلى (من)، وهو الذي "أنماها بالعلم والعمل ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَّكُّنْهَا ﴾ وجواب القسم وحذف اللام للطول وكأنه لما أراد به الحث على تكميل النفس والمبالغة فيه أقسم عليه بمــا يــدلهـم على العلم بوجود الصانع ووجوب ذاته وكمال صفاته الذي هو أقبصى درجات القوة النظرية ويذكرهم عظائم آلائه ليحملهم على الاستغراق في شكر نعمائه الذي هو منتهى كمالات القوة العملية⁽⁵⁾.

ولم تقترن (قد) باللام للدلالة على تحقق الكمال بالعلم والعمل للمباشرة بهما، وإن ذلك ليس بعيداً، لأنه غير ممتنع، لأن اللام تأتي جواباً للقسم و (لو) و (لولا) وهـي

⁽¹⁾ الكشاف: 4/ 259.

⁽²⁾ التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 31/ 147.

⁽³⁾ تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل: 5/ 260.

⁽⁴⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 5/ 488.

⁽⁵⁾ أنوار التنزيل: 800.

قال الزخشري: "فإن قلت: ما هذه اللهم الداخلة على سوف؟ قلت: هي لام الابتداء المؤكدة لمضمون الجملة، والمبتدأ محذوف تقديره: ولأنت سوف يعطيك، وذلك أنها لا تخلو من أن تكون لام قسم أو ابتداء، فلام القسم لا تدخل على المضارع إلا مع نون التوكيد فبقي أن تكون لام ابتداء، ولام الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر فلابد من تقدير مبتدأ وخبر وأن يكون أصله: ولأنت سوف يعطيك، فإن قلت: ما معنى الجمع بين حرفي التوكيد والتأخير؟ قلت: معناه أن العطاء كائن لا محالة وإن تأخر والسين وسوف الفعل لذلك نابت (قد) عنها في الجواب وزادت عليها معنى التحقيق، لأن " (قد) من الحروف المختصة بالأفعال ولا يحسن إيلاء الاسم إياه وهو في ذلك كالسين وسوف ومنزلة هذه الحروف من الفعل منزلة الألف واللام من الاسم، ولأن السين وسوف يقصران الفعل على زمان دون زمان، وهي بمنزلة الألف واللام التي المناء فكما أن التعريف، و (قد) توجب أن يكون الفعل متوقعاً وهو يشبه التعريف أيضاً، فكما أن الألف واللام اللتين للتعريف لا يفصل بينهما وبين التعريف أيضاً كان هذا مثله إلا أن

⁽¹⁾ الكشاف: 4/ 264.

(قد) اتسعت العرب فيها، لأنها لتوقع فعل وهي منفصلة مما بعدها، فيجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم، لأن القسم لا يفيد معنى زائداً وإنما هو لتأكيد معنى الجملة فكان كأحد حروفها وقال: قد والله أحسنت وقد لعمري بت ساهراً هكذا الرواية (أحسنت) بفتح التاء و (بت) بضم التاء (1).

وإنما لم تفصل (قد) والسين وسوف عن الفعل، لأنها أحرف جواب لفعل سابق للذلك اختصت بالأفعال، كما اختصت اللام في الجواب عن الفعل، وإن كانت اللام لا تثبته إلا مع التوكيد بالنون التي تنقله إلى المستقبل، نحو قوله تعالى ﴿ وَلَوَشِئْنَا اللام لا تثبته إلا مع التوكيد بالنون التي تنقله إلى المستقبل، نحو قوله تعالى ﴿ وَلَوَشِئْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَنها وَلَئكِنَّ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِي لَأَمَلاَنَّ جَهَنَّ مِن ٱلْجِنّة وَالنَّاسِ أَجْعِين ﴾ لأكنينا كُلَّ نفسٍ هُدنها وَلِكِنَ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِني لَأَمَلاَنَّ جَهَنَّ مِن الْجِنة والوعيد ويفيدان الإعلام باستمراره، لأنه كائن أو حاصل وإن تأخر، و (قد) تفيد حصول وقوعه وتحقق الإنباء بالفعل، فقد قال سيبويه: "هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلاّ الفعل ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها، فمن تلك الحروف (قد) لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره، وهو جواب لقوله: أفعلُ، كما كانت (ما فعل) جواباً لـ(هـل فعل) إذا أخبرت أنه لم يقع.. ومن تلك الحروف أيضاً سوف يفعل، لأنها بمنزلة السين فعل) إذا أخبرت أنه لم يقع.. ومن تلك الحروف أيضاً سوف يفعل، لأنها بمنزلة السين يفعل، التي في قولك: سيفعل، الني في قولك: سيفعل، يفعل فأشبهتها في أن لا يفصل بينها وبين الفعل⁽²⁾، لأن السين التي في قولك: سيفعل، وزعم الخليل أنها جواب لن يفعل⁽³⁾.

فإن الإيجاب نقيض النفي، فقد دلت السين على إثبات مدخولها بخلاف (لن) أو (لا) وإن كانت (لن) آكد من (لا) لإطلاقها، وتقييد (لن) بالنون لما فيها من الغنة المقوية للمعنى بدليل توكيد الأفعال والأسماء بها في التثنية والجمع ومنافاتها للإضافة، و"هي في نفي الاستقبال آكد من (لا)، فقوله تعالى ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ ﴾ [يوسف: 80]،

⁽¹⁾ شرح المفصل: 8/ 148.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 3/ 114 – 115.

⁽³⁾ نفسه: 4/ 217.

آكد من قول ه ﴿ لَا آَبْرَحُ حَقَّ آَبَلُغَ مَجْمَعُ ٱلْبَحْرَيْنِ ﴾ [الكهف: 60] وليس معناها النفي على التأبيد، بل إن النفي مستمر في المستقبل، إلا أن يطرأ ما يزيله، فهي لنفي المستقبل، و (لم) لنفي الماضي، و (ما) لنفي الحال(1).

إنّ الجواب لا يخلو إما أن يكون إثباتاً لنفي أو يكون نفياً لإثبات ودلائله اللفظية وصل نحوية رابطة لكلامين متناقضين أو متفقين تصديقاً وتحقيقاً، والتوكيد معنى زائد يفيد تقرير حصول الحدث والقطع في وقوعه، وذلك بوقوع الجواب بعد القسم مبالغة بإثباته أو نفيه، لذلك قيل: "قد يكون النفي بـ(لا) آكد من النفي بـ(لن)، لأن المنفي بـ(لا) قد يكون جواباً للقسم، والمنفي بـ(لن) لا يكون جواباً له ونفي الفعل إذا أقسم عليه آكد قلت وقد وقعت (لن) جواب القسم في قول أبي طالب:

والله لـن يـصلوا إليـك بجمعهـم حتـى أوسـد في الــتراب دفينــأ

وذكره ابن مالك (2). و إنما كان ذلك، لأنها كالجواب لمن قال سيفعل، ولا تجتمع مع السين، لأنها مختصة بالإيجاب، كما أن (لن) مختصة بالنفي فتناقضا (3) بل جاءت (لن) ردّاً على مَنْ قال لأفعلنَ أو سأفعل أو نقل عنه بأنه سيفعل، لأن الإثبات بخلاف النفي والجواب يقتضي المطابقة توكيداً ومبالغة في الطلب أو الخبر تحقيقاً للطلب أو تصديقاً للخبر، ففي قوله تعالى ﴿ فَسَيَكُفِيكُهُمُ اللّهُ ﴾ [البقرة: 137]. قال الزمخشري: "ومعنى السين أن ذلك كائن لا محالة وإن تأخر إلى حين (4). وقيل: "مراد الزمخشري أن السين في الإثبات مقابلة (إنْ) في النفي، وهذا مردود، لأنه لو أراد ذلك لم يقل: السين توكيد للوعد، بل كانت حينئذ توكيداً للموعود به، كما أن (لو) تفيد تأكيد النفي بها (5).

⁽¹⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 387.

⁽²⁾ الجنى الدانى في حروف المعانى: 270.

⁽³⁾ رصف المباني في شرح حروف المعاني: 355.

⁽⁴⁾ الكشاف: 1/315.

⁽⁵⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 281.

إنّ المقابلة ليست صحيحة، لأن السين في تحقيقها لمعنى مدخولها تشابه (قد)، و (قد) تقابل (هل فعل) أو (لمّا يفعل)، والسين تقابل (لن يفعل)، ولعله قصد (إنّ) التي بمعنى (قد)، حكي عن الكسائي في قوله تعالى ﴿ فَذَكِّرَ إِن نَفْعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ﴾ [الأعلى: 9]، أنه جعل (إنّ) بمعنى (قد)، أي قد نفعت الذكرى، وقال بعضهم في قول تعالى ﴿ إِن كَانَ وَعَدُ رَبّنَا لَمَفْعُولًا ﴾ [الإسراء: 108]، إنها بمعنى (قد)، وليس بصحيح، و (إن) في الآية الأولى شرطية وفي الثانية مخففة من الثقيلة (1).

إنّ خروج الشرط عن ظاهره ليس بدعاً من بين الأساليب اللغوية، كما أن خرق الحدود للمفردات ليس غريباً فإن الكلمة العربية في التركيب مرنة متغيرة بحسب المراد والأساليب كذلك، فإن الخبر يراد به الطلب لغرض معين، وكذلك العكس، والشرط: هو تعليق حصول مضمون جملة، هي جملة جواب الشرط بحصول مضمون جملة أخرى هي جملة الشرط (2). والتعليق ارتباط معنوي يجمع بين الطلب وجوابه، وهو متحقق، بدلالة (إنّ) وبذلك فإن مضمون الشرط حاصل في الآيتين، لأن النفع قد حصل بتذكير الرسول صلى الله عليه وآله، وأما الذين لم ينفعهم فقد حصل منهم أيضاً الإصرار على عدم الإيمان، بدليل قوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاتًا عَلَيْهِمْ اَلَمْ لَمْ نُنْوِرْهُمْ لَا وَالبقرة: 6].

وقد دلت (إن) على تحقيق النفع واليأس لذلك قيل: "لعل هذه الشرطية إنما جاءت بعد تكرير التذكير وحصول اليأس من بعضهم لثلا يتعب نفسه ويتلهف عليهم، كقوله تعالى ﴿ وَمَا أَنَتَ عَلَيْهِم بِحَبَّارٍ ﴾ [ق: 45]، أو لذم المذكرين واستبعاد تأثير الذكرى فيهم أو للإشعار بأن التذكير إنما يجب إذا ظن نفعه ولذلك أمر بالإعراض عن من تولى (3).

وكذلك الآية الثانية فإن الوعد كائن لا محالة لحبصول الإيمان وتحققه، وحبصول

⁽¹⁾ الجني الداني في حروف المعاني: 270.

⁽²⁾ شرح الحدود النحوية: 132.

⁽³⁾ أنوار التنزيل: 795.

الياس؛ لذلك أكد الجواب باللام، بدليل الأصر بالإعراض وتتابع التوكيدات على الأجوبة تحقيقاً للمراد بحصول النفع بالإيمان والياس من المشركين، فقد قال تعالى فرَّ وَالله والمناس من المشركين، فقد قال تعالى فرَّ وَالله والمنافع المراد بحصول النفع بالإيمان والياس من المشركين، فقد قال تعالى ويَقُولُونَ سُبَحَن رَبِنا إِن كَانَ وَعَدُ رَبِنا لَمَفْعُولاً ﴾ [الإسراء: 107- 108]. إذ "أصر بالإعراض عنهم واحتقارهم والازدراء بشأنهم وأن لا يكترث بهم وبإيمانهم وبامتناعهم عنه، وأنهم إن لم يدخلوا في الإيمان ولم يصدقوا بالقرآن وهم أهل جاهلية وشرك فإن خيراً منهم وافضل وهم العلماء الذين قرأوا الكتب وعلموا ما الوحي وما الشرائع قد آمنوا به وصدقوه وثبت عندهم أنه النبي العربي الموعود في كتبهم فإذا تلي عليهم خروا سجداً وسبحوا الله تعظيماً لأمره والانجازه ما وعد في الكتب المنزلة وبشر به من بعثه محمد (ص) وإنزال القرآن عليه وهو المراد بالوعد في قوله في إن كانَ وَعَدُ رَبَنا لَمَفْعُولاً ﴾ (١).

وكذلك الأمر في الإثبات وتوكيده بالسين لتحققه بالفعل، كما قال تعالى الشيئولُ الشّفهَاءُ مِنَ النّاسِ مَا وَلَنَهُمْ عَن قِبْلَئِمُ الّتِي كَافُواْ عَلَيْهَا ﴾ [البقرة: 142]، لأن القول قد تحقق بعد التولية، لذلك قيل "إنّ هذا اللفظ - أي السين - وإن كان للمستقبل ظاهراً لكنه قد يستعمل في الماضي أيضاً كالرجل يعمل عملاً فيطعن فيه بعض أعدائه فيقول: أنا أعلم أنهم سيطعنون علي فيما فعلت ومجاز هذا: أن يكون القول فيما يكرر ويعاد فإذا ذكروه مرة فسيذكرونه بعد ذلك مرة أخرى فصح على هذا التأويل أن يُقال: سيقول السفهاء من الناس ذلك (2)، فقد ربطت السين بين المتوقع وتحقيقه، فجعلته واقعاً حتماً، فكانت لقطع الاحتمال بالوقوع الحتمي، لما تنبئ به الصيغة الصرفية، لذلك لازمت (السين) الفعل الاصطلاحي لأداء نسبتها تخصيصاً.

فإن الجواب عن تحقق النسبة وتوكيدها يكون بالسين وبـ (قـد) وبـ (الـلام)، لأن الاستفهام عن النسبة يكون بـ (هل) وتعلق الجواب في الشرط يـتم بالـصيغة الفعليـة وما ناب عنها فاقتضت المطابقة اختصاص السين وسوف و (قد) واللام بالفعل. أمـا الجـواب

⁽¹⁾ الكشاف: 2/ 469.

⁽²⁾ التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 4/ 100- 101.

عن تحقق الإسناد فيكون بـ(إنّ) أو بـ(إنّ) واللام أو بـ(كان)، لأنها وصل نحوية تستدعى كلامين تربط بينهما، بدليل المطابقة في الاسمية والفعلية في مقابلة الطلب فجاء (أفعلُ) في مقابلة (فَعَلَ)، فإن أجاب بكلام أزال قطع الطلب بإيصال كلام المستفهم بكلام آخر للمجيب وجعلهما كلاماً واحداً، لأن (فَعَلَ) تفيد الإنباء بحدث ما، بـدليل النفي (ما فَعَلَ). وأما الهمزة فإنها تفيد معنى الصيرورة، أي إن المتكلم يجعـل مــا أنبــا بــه كائنـــاً أو غير كائن بحسب الغرض المراد، لأن "كل فعل أو اسم مأخوذ من الفعل أو فيه معنى الفعل، فإن وضع ذلك في كلامهم على إثبات معناه لا سلبهم إياه، وذلك قولك: (قام) فهذا لإثبات القيام، و (جلس) لإثبات الجلوس وينطلق لإثبات الانطلاق، وكذلك الانطلاق ومنطلق: جميع ذلك وما كان مثله إنما هو لإثبات هذه المعاني لا لنفيها، ألا ترى أنك إذا أردت نفي شيء منها ألحقته حرف النفي، فقلت: (ما فَعَل)، و (لم يَفْعَل)، و(لـن يَفْعَل) و (لا تَفْعَل) ونحو ذلك، ثم إنهم مع هذا قد استعملوا الفاظأ من كلامهم من الأفعال ومن الأسماء الضامنة لمعانيها في سلب تلك المعاني لا إثباتها (1). وليس كـذلك، فإن الإثبات لا يتم إلا بالجواب عما أنبئ به أو أخبر عنه، بدليل توكيد الصيغة بالنون أو باللام والنون وتوكيد الجملة بـ(إنّ) واللام، والتوكيد تثبيت، فلا يـدخل إثبـات علـي إثبات، فإن الصيغة تنبئ وتخبر، وليس من وظيفتها الإثبات، وكذلك الجملة، بدليل حاجتها إلى أخرى لتثبت معناها، فإن الجواب يثبت ما أنبئ به أو أخبر بإزالة الانقطاع بينهما فإنّ "الجوب: قطعك الشيء كما يجاب الجيب يُقال جاب يجوب جوباً، ويُقال: جبت البلاد جوباً أي جلت فيها وقطعتهـا ⁽²⁾، "فالـذي يوصـل الـرد بعـد انتهـاء جولـة السؤال هو الذي يرجعه بحسب فهمه له متصدراً بوصلة نحوية دالة على مضمونه لتحصل المطابقة وتتم المقابلة بالمشاكلة لذلك كان رجعاً، لأنه ردَّ التركيب اللغوي بنظيره مع وصلة مناسبة، فقد قيل: "الجواب معروف: رديد الكلام والفعل أجاب يجيب، قال الله تعالى ﴿ فَإِنِّ قَرِيثُ أُجِيبُ دَعُوهَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانَّ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي ﴾ [البقرة: 186].

⁽¹⁾ الخصائص: 3/ 75.

⁽²⁾ التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 31/ 168.

والإجابة رجع الكلام، تقول: أجابه عن سؤاله وجاب الشيء جوباً واجتابه: خرقه وكل مجـوف قطعـت وسـطه فقـد جبتـه وجـاب الـصخرة جوبـاً: نقبهـا وفي التنزيـل العزيـز ﴿ وَثَمُودَ ٱلَّذِينَ جَابُوا ٱلصَّحْرَ بِٱلْوَادِ ﴾ [الفجر: 9]، وجاب يجوب جوباً: قطع وخرق (1).

فإنّ إثبات معنى الصيغة يتم بالنسبة وإثبات معنى الاسم يكون بالإسناد، وذلك بتعريفه بالإخبار، لان نفى النسبة بخلاف نفى الإسناد، وتوكيد النسبة بخلاف توكيد الإسناد، كما أنّ إثبات الاسم يختلف عن إثبات الوصف، لذلك فإن إثبات الاسم يكون بـ (إنَّ) المكسورة، بدليل حرفيتها و(أنَّ) المفتوحة تثبت معنى المصدر، بـ دليل اسميتها ووقوعها معمولة كالاسم وإثبات الصفة يتم بـ(كان)، بدليل المبالغة في نفي أصـل الفعـل بنفي (كــان)، نحــو قولــه تعــالى ﴿ مَاكَانَ لِبَشَــرِأَن يُؤتِــيَهُ اللَّهُ ٱلْكِتَنبَ وَٱلْحُكُمَ وَٱلنُّـبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّسَاسِ كُونُواْ عِبَسَادًا لِي مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: 79]. وقوله ﴿ مَاكَانَ بِلَّهِ أَن يَنَّخِذَ مِن وَلَدِ ﴾ [مريم: 35]. ﴿ وَمَا كَانَ لِنِّيمَ أَن يَعُلُّ ﴾ [آل عمران: 161]. والمراد نفي أصل الصفة وليس النهي عن الفعل، بدليل حاجتها إلى اللام للمبالغة في النفي كحاجـة (إنَّ) إليهـا في الإثبات، نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ مَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ مَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ٱزْدَادُوا كُفْرًا لَّمْر يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَمُمَّ وَلَا لِيَهْدِيُّهُمْ سَبِيلًا ﴾ [النساء: 137]. فقد حصل بـاللام: "نفي للغفـران والهداية على سبيل المبالغة التي تعطيها الـلام، والمـراد بنفيهمـا نفـي مـا يقتـضيهما وهــو الإيمان الخالص الثابت (2)، وذلك لأن الإجابة بـ (كان) ليس للإنباء بالحدث كغيرها من الأفعال، بل لإثباته متأصلاً خلقة وطبيعة، بدليل دخولها على الأفعـال، نحـو كـان يتعبـد ونفيها يشعر بإثبات معناها في غـير موصـوفها، نحـو قولـه تعـالي﴿ مَاكَانَ إِبْرَهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَاكَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [آل عمران: 67]. وفيسه تقرير لبراهين إسلامه وتعريض بأنهم مشركون لإشراكهم به عزير والمسيح ورد لإدعاء المشركين أنهم على ملة إبراهيم (3)، بـدليل تـوبيخ الكفـرة بـأنهم لم يكونـوا على

⁽¹⁾ لسان العرب: مادة (جوب).

⁽²⁾ الكشاف: 1/ 571 – 572.

⁽³⁾ أنوار التنزيل: 77.

ديسن أصلاً في قول على ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّنُهُمُ ٱلْمَلَيْهِكَةُ ظَالِمِيّ أَنْفُسِهِمْ قَالُواْ فِيمَ كُنُكُمْ ۚ قَالُواْ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [النساء: 97].

قال الزمخشري: "فإن قلت كيف صح وقوع قوله ﴿ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي ٱلْأَرْضُ ﴾ جواباً عن قولهم (فيم كنتم) وكان حق الجواب أن يقولوا: كنا في كذا أو لم نكن في شيء. قلت: معنى (فيم كنتم) التوبيخ بأنهم لم يكونوا في شيء من اللدين حيث قدروا على المهاجرة ولم يهاجروا فقالوا (كنا مستضعفين) اعتذارا مما وبخوا به واعتلالاً بالاستـضعاف وأنهم لم يتمكنوا من الهجرة حتى يكونوا في شيء (١٠). فقد شابهت (كان) الحرف في ثبوت معناه في غيره، بدليل ملازمتها للجملة كالحرف، لأنها وضعت أصلاً لكل فعل وخالفته في التصريف والاشتقاق، كما خالفت الفعل العام في معنى التجدد والانقطاع لاختصاصها بالجواب عن الموصوف، وليس بالإنباء عـن صـفته كغيرهـا مـن الأفعـال، لذلك " فقد وقع في القرآن إخبار الله تعالى عن صفاته الذاتية وغيرها بلفـظ (كـــان) كـــثيراً نحو ﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴾ [النساء: 148]. و ﴿ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا ﴾ [النساء: 130]، و﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَنْهُورًا رَّحِيمًا ﴾ [الأحزاب: 59]، و﴿ نَوَّابًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: 16]، و ﴿ وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِمِينَ ﴾ [الأنبيـــاء: 81]، و ﴿ وَكُنَّا لِـ كُمِيهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ [الأنبياء: 78]. فحيث وقع الإخبار (بكان) عن صفة ذاتية فالمراد الإخبـار عـن وجودهــا وأنها لم تفارق ذاته ولهذا يقررها بعضهم بما زال فراراً مما يسبق إلى الوهم إن (كان) يفيــد انقطاع المخبر به عن الوجود لقولهم: دخل في خبر كان، قالوا: فكان وما زال مجازان يستعمل أحدهما في معنى الآخر مجازاً بالقرينة وهو تكلف لا حاجة إليه وإنما معناها ما ذكرناه من أزلية الصفة ثم تستفيد بقاءها في الحال وفيما لا يزال بالأدلة العقلية وباستصحاب الحال⁽²⁾.

وليس كذلك، لأن (كان) وصلة نحوية رابطة للسؤال بجوابه، ولا علاقة لها بـزمن، لأنها ليست ظرفاً، وإنما اتسع فيها، لأن الوجود الذاتي لابد أن يرتبط بأمر ما أو الإجابـة

⁽¹⁾ الكشاف: 1/556.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 122- 123.

عن وقوعه، لأنها تخبر عن الشأن، والشأن مما يطلب الإجابة عنه، كما يطلب الإجابة عن وصف الذات المسؤول عنها، وقد جاء الاختلاف في (كان) لخروجها عن ظاهرها، لأنها حشرت بمقتضى نظرية منطقية في أبواب العامل ومقتضياته، لذلك قيل: "كان إذا جعلته عبارة عما مضى من الزمان احتاج إلى خبر، لأنه دل على الزمان فقط، تقول: كان زيد عالماً وإذا جعلته عبارة عن حدوث الشيء ووقوعه استغنى عن الخبر، لأنه دل على معنى وزمان، تقول: كان الأمر (1)، والزمان لا يحتاج إلى خبر، لأنه ظرفه فيكون مخصصاً للخبر في وقت ما، والأمر المسؤول عنه ليس زمناً، بل هو شأن يطلب بيانه لارتباطه بالذات. أما إذا لم يرتبط بها فإن (كان) تفيد الجواب عنه، بدليل تضمنها لضمير القصة أو الشأن ووقوعها جواباً عنه لجريها مجرى (إنّ) في الجواب، نحو قوله تعالى ﴿ كُلاَ اللهُ كُلُ مَشَكُولًا ﴾ [المسسدثر: 16]، وقولسه هم إنّ هَذَاكَانَ لَكُرُ جَزَآءٌ وَكَانَ سَعْيَكُمُ مَشَكُولًا ﴾ [المسسدثر: 16]، وقولسه هم إنّ هَذَاكَانَ لَكُرُ جَزَآءٌ وَكَانَ سَعْيَكُمُ مَشَكُولًا ﴾ [المسسدثر: 25].

فإنّ الإخبار بـ (كان) عن الشأن ليس إخباراً ابتدائياً لخالي الذهن كخبر المبتدا، لأنه هو المبتدأ في المعنى في حين إنّ (كان) ليست هي السأن في المعنى، لذلك قال سيبويه: "تقول كان عبد الله أخاك فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول في ظننت، وإن شئت قلت: كان أخاك عبد الله، فقدمت وأخرت، كما فعلت ذلك في (ضرب)، لأنه فعل مثله وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في (ضرب)، إلاّ أنّ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد⁽²⁾. وهذا القول مبني على أن أصل الكلام عبد الله أخوك ثم أدخلت (كان) عليه، وليس الأمر كذلك؛ بل إنّ أصله (كان) ثم بُني عليه بيانها، لأنه لم يرد أن يعرف بعبد الله بالإخبار عنه، بل يجيب عن شأنه مطابقاً للطلب، وليس لما مضى فيكون الإخبار عن الزمن هو الفارق بين القولين، وقد عول النحويون على ما ذكر فقيل: إن "هذه الأفعال من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر ومجراها في ذلك مجرى ظننت وأخواتها وإنّ

⁽¹⁾ لسان العرب: مادة (كون).

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 1/ 45.

واخواتها في كونها من عوامل المبتدأ والخبر إلا أنّ شبهها بأفعال القلوب كظننت وأخواتها أخص من حيث كانت أفعال القلوب تفيد اليقين أو الشك في الخبر وكان تفيد زمان وجود الخبر فاشتركا في دخولهما على المبتدأ والخبر وتعلقهما بالخبر.. وتسمى أفعالاً ناقصة وأفعال عبارة.. فهي تدل على زمان فقط فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة وقيل أفعال عبارة أي هي أفعال لفظية لا حقيقية، لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث والحدث الفعل الحقيقي فكأنه سمي باسم مدلوله فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصريف (1).

وهذا القول بعيد عن المعنى الحقيقي للفعل، وهو الإنباء عن حدث ما، وليس الزمن جزءاً منه، لأن الحدث هو الفعل الحقيقي، وليس اسمه الدال عليه، كما أنّ النقص المزعوم ليس في الفعل المحقق للوجود الذاتي وصفته بقيد عام أو خاص، بل النقص الحقيقي في الفعل العام لافتقاره إلى متعلقات تخصصه في حين أنّ (كيان) محصصة بالوصف فهي أتم من العام الذي يحتاج إلى ما يقيده، لذلك قيل: "دخول كان على المبتدأ والخبر على خلاف القياس، لأنها أفعال، وحق الأفعال كلها أن تنسب معانيها إلى المفردات لا إلى الجمل، فإن ذلك للحروف نحو (هل)، (ليت)، و (ما) في قولك: هل جاء زيد؟ وليته عندنا، وما أحذ أفضل منك، ولكنهم توسعوا في الكلام فأجروا بعض زيد؟ وليته عندنا، وما أحذ أفضل منك، ولكنهم توسعوا في الكلام فأجروا بعض الأفعال مجرى الحروف، فنسبوا معانيها إلى الجمل وذلك كان وأخواتها فإنهم أدخلوها على المبتدأ والخبر على نسبة معانيها إلى مضمونها، ثم رفعوا بها المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ونصبوا الخبر تشبيهاً بالمفعول سواء تقدم أو تأخر (ع).

ليس الفرق بين الفعل والحرف في النسبة إلى مفرد أو جملة، لأن الحرف ينوب عن الصيغة ويقوم مقامها بدلالة التعلق، لأن النسبة "هي (ربط) بين المنسوب والمنسوب إليه وهو يستدعي وجود طرفين (3). فإن الطرف الأول هو السؤال بجملته والطرف الثاني هـو

⁽¹⁾ شرح المفصل: 7/ 89.

⁽²⁾ شرح ألفية أبن مالك، لابن الناظم: 128.

⁽³⁾ البحث النحوي عن الأصولين: 173.

الجواب وتتصدره الأفعال، كما تتصدره الحروف، وكذلك فإن النسبة إلى جملـة لا تقتـصر على الأفعال الناقصة، لأن (قال) ينسب معناه إلى جملة، قال سيبويه: "وأعلم أن (قلت) إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكي بها وإنما تحكي بعــد القــول مــا كــان كلامــأ لا قولاً، نحو قلت: زيد منطلق، لأنه يحسن أن تقول: زيد منطلق.. وتقول: قال زيد إن عمراً خير الناس وتصديق ذلك قوله جل ثناؤه ﴿ وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَتِحَةُ يَنَمُرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىكِ ﴾ [آل عمران: 42]، ولولا ذلك لقال (أنّ الله) (أنّ الله) لأن (إنّ) المكسورة دليل كلام تام ولـيس قولاً، لأنه قد لا يكون تاماً، لأن الكلام "وضع على الاستقلال والاستغناء عمـا سـواه، والقول قد يكون من المفتقر إلى غيره (2) وقيل: الكلام: هو القول الدال على نسبة إسنادية مقصودة لذاتها، ويطلق أيضاً على الكلمة، ويعبر به عن الخط والإشارة، وما يفهم من حال الشيء(3)، فإن النسبة تقتضى الصيغة الفعلية وما يتعلق بها لتكون كلامــأ، وكــذلك (كان) افتقرت إلى غبرها لتكون كلاماً و "قول النحويين خبر كان إنما هو تقريب وتيسير على المبتدئ، لأن الأفعال لا يخبر عنها (4). وذهب الكوفيون إلى أنه حال، لأن "كان فعل غير واقع أي غير متعد والدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعاً، فإنه يقع على الواحد والجمع نحو ضربا رجلاً وضربا رجالاً ولا يجوز ذلك في (كان) ألا ترى أنــه لا يجوز أن تقول: كانا قائماً وكانا قياماً ويدل على ذلك أيـضاً أنـك تكـنى عـن الفعـل الواقع، نحو ضربت زيداً فتقول فعلت بزيد، ولا تقول في كنت أخاك: فعلت بأخيك، وإذا لم يكن متعدياً وجب أن يكون منصوباً نصب الحال لا نصب المفعول، فإنا ما وجـدنا فعلاً ينصب مفعولاً هو الفاعل في المعنى إلاّ الحال فكان حمله عليه أولى، ولأنه يحسن أن يُقال فيه: كان زيد في حالة كذا وكذلك يحسن أيضاً في ظننت زيداً قائمـاً ظننـت زيـداً في حالة كذا فدل على أنه نصب على الحال (5).

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 1/ 122.

⁽²⁾ لسان العرب: مادة (قول).

⁽³⁾ البحر الحيط في التفسير: أبو حيان الأندلسي الغرناطي (754 هـ)، دار الفكر ، 1/ 434.

⁽⁴⁾ شرح المفصل: 7/ 91.

⁽⁵⁾ الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 441 ، مسألة 119.

لقد خرجت (كان) عن التعدي واللزوم والتفضيل واسم المفعول، لأنها موضوعة للجواب، كما أن (إنّ) خرجت عن غيرها من الحروف بالمشابهة، وذلك لأن (كان) قد أكدت الوصف فنصبته في حين نصبت (إن) الاسم تحقيقاً للنسبة إلى الذات استغناء بهما عن التكرار، لأن المشاكلة مرادة في السؤال وجوابه، كما أكدت النون الفعل فحولته من الرفع إلى الفتح وكذلك (لا) النافية للجنس، لأن التركيب يقتضي ذلك، كما ركبت الأعداد، ولم تعمل (قد) والسين وسوف مع إفادتها التحقيق، لأنها تكرر الصيغة الفعلية وليس الجملة، للعناية بالفعل وليس بالاسم أو الوصف، نحو قول تعالى ﴿ قَالُواْ يَكَأَبَّانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَطِفِينَ ﴿ قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّ ﴾ [يوسف: 97- 98]. فكرر الفعل في الجواب فلم تعمل (سوف)، ولم يؤكده بالنون لقيام (سوف) بذلك في حين كرر الـذات توكيـداً في قولـه تعـالى ﴿ قَـالُواْ أَوِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ ۗ ﴾ [يوسـف: 90]، و"هذا كلام متعجب مستغرب لما يسمع فهو يكرر الاستثبات (1) وآنا في جوابه عليه السلام هو (أنت) في سؤالهم (²⁾، لأن السؤال والجواب لا يكونان من واحد فلابـد للمجيب أن يكرر مضمون السؤال ودليل توكيد الوصف بـ (كان) مجيء جملتها جواباً مؤكداً بـ (إن) واللام ومرتبطأ بجواب مؤكد بتوكيد آخر، نحو قوله تعالى ﴿ قَالُواْ تَـاللَّهِ لَقَدْ ءَاتَكُوكَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ الْيُوْمُ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ عَلَيْكُمُ ٱلْيُومُ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ [يوسف: 91-92].

فإنّ اللام تفصل بين النفي والإيجاب وتؤكده، لأن (إنّ) المكسورة إذا خففت وليها الفعل الناسخ وتلزمها اللام، و(إنّ) " إنما دخلت لتعيين ذلك الخبر أو الشك فيه لا لإبطال معناه" (3)، وتكون للتحقيق مخففة من الثقيلة، فيلزمها في الخبر اللام (4). و"ذهب

⁽¹⁾ الكشاف: 2/ 341.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 46.

⁽³⁾ شرح المفصل: 8/ 72.

⁽⁴⁾ حروف المعانى: 57.

الكوفيون إلى أنّ (إنّ) نافية واللام بمعنى إلاّ (أ) ولكن (إنّ) النافية لا تجيء السلام معها، نحو قوله تعالى ﴿ إِنِ ٱلْكَثِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ [الملك: 20]، بل هي تحقق الخبر، بدليل اقترائه باللام وهي للتوكيد فتكون "بمعنى (لقد) في قوله ﴿ إِن كُنّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَعَنْ فِلِينِ ﴾ باللام وهي للتوكيد فتكون "بمعنى (لقد) في قوله ﴿ إِن كُنّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَعَنْ فِلِينِ ﴾ [يونس: 29]، أي لقد كنا (أ)، وكذلك قوله تعالى ﴿ وَإِن كُنّا لَخَطِيبِكَ ﴾ [يوسف: 91]، وقوله ﴿ تَاللّهِ إِن كَانَ وَعَدُ رَبّنَا لَمَفْعُولًا ﴾ [الإسراء: 108]، وقوله ﴿ تَاللّهِ إِن كُنّا لَفَعْولُكُ ﴾ [الإسراء: 108]، وقوله ﴿ تَاللّهِ إِن كُنّا لَفَعْولُكُ ﴾ [الإسراء: 108]،

قال الزجاج: "معناه والله ما كنا إلا في ضلال مبين حيث سويناكم بالله عز وجل فاعظمناكم وعبدناكم كما يعبد الله (أد). وليس كذلك، لأن التحقيق موجه للخبر ولا وجه للقصر، فإن (كان) تفيد الشأن وقد تحقق الحال والشأن في كونهم في النار، بدليل ما يسسبقه في قول تعسالي في قالوا وهم فيها يَغْتَصِمُونَ (أن تَالله إِن كُنّا لَغِي ضَلَالٍ تُمِينٍ ﴾ الشعراء: 96-97]، لأن "الخطاب للمبالغة في التحسر والندامة والمعنى أنهم مع تخاصمهم في مبدأ الضلالة معترفون بانهماكهم في الضلالة متحسرون عليها (4)، فإن السأن هو التحسر على الضلالة و (إن) بمعنى (قد) لوقوعها جواباً للقسم، ومجيء (كان) مفسرة للشأن، كما في قوله تعالى في وَاغْفِر لِأَنِي إِنّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِينَ ﴾ [الشعراء: 86]، فجاءت للشأن، كما في قوله تعالى في (إن) كما عزز الخبر باللام فاجتمعت مؤكدات الخبر لإظهار المراد من الجواب المعبر عن شدة الحسرة والندامة، كما تداخلت الوصل النحوية الرابطة للأجوبة في مقابلة تأكيدات التهديدات التي أطلقها فرعون في قوله تعالى في قالَ عَامَنتُد لَهُ للأجوبة في مقابلة تأكيدات التهديدات التي أطلقها فرعون في قوله تعالى في قالَ عَامَنتُد لَهُ وَلَا مَامَنتُد لَهُ الله وَلَا الله الله الله والله والله والمناقبة للأجوبة في مقابلة تأكيدات التهديدات التي أطلقها فرعون في قوله تعالى في قالَ عَامَنتُد لَهُ وَلَا الله والله والله والله والناقبة المناقبة المناقبة المناقبة والمناقبة المناقبة والمناقبة والمناقبة والله والمناقبة المناقبة والمناقبة الله والمناقبة والمناقبة المناقبة الله والمناقبة المناقبة والمناقبة المناقبة والمناقبة الله والله والمناقبة والمناقبة والمناقبة المناقبة المناقبة المناقبة المناقبة المناقبة المناقبة والمناقبة المناقبة والمناقبة والمناقبة والمناقبة المناقبة والمناقبة والمناقبة والمناقبة والمناقبة المناقبة والمناقبة والمناقب

⁽¹⁾ الجنى الداني في حروف المعاني: 133– 134.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 220.

⁽³⁾ معانى القرآن وإعرابه: 4/ 94.

⁽⁴⁾ أنوار التنزيل: 491.

فقد جمع بين اللام وسوف واللام والنون فجاء الجواب بالجمع بين لا النافية للجنس و (إن) المكسورة لتوكيد النفي والإثبات، لإظهار قوة الإيمان، بدليل فـتح همـزة (أنْ) لأجل رفع شأن الإيمان، أي لأن كنا أول المؤمنين، وهـو الـشأن الـذي يريـدون بـه مقابلة وعيد وتهديد الطاغية، وعلى قراءة ^(١) كسر الهمزة فتكون (إنْ) بمعنى (لقد) تحقيقاً للوصول إلى الشأن، وهو (أول المؤمنين) وليس على معنى الشرط، كما قيل "وقرئ (إنْ كُنا) بالكسر وهو من الشرط الذي يجيء به المدلّ بأمره المتحقق لصحته، وهـم كـانوا متحققين أنهم (أول المؤمنين) ونظيره قول العامل لمن يؤخر جعله: إنْ كنت عملت لـك فوفني حقى (2). فهذا القول خلاف المقصود، لأنّ الوعيد الشديد قد قوبل بقولهم (لا ضير)، و"ليس المراد أن ذلك إنْ وقع لم يضر، وإنما عنوا بالإضافة إلى ما عرفوه من دار الجزاء. واعلم أنّ قولهم (إنا إلى ربنا منقلبون) فيه نكتة شريفة وهي أنهم قد بلغوا في حبّ الله تعالى أنهم ما أرادوا شيئاً سوى الوصول إلى حضرته، وأنهـم مـا آمنـوا رغبـة في ثواب أو رهبة من عقاب، وإنما مقصودهم محف الوصول إلى مرضاته والاستغراق في أنوار معرفته، وهذا أعلى درجات الصديقين (3). فلا وجه للشرط، لأنه خلاف المقصود، وهو تحقق الشأن بجعل (إنَّ) المكسورة بمعنى (قد) جواباً محققاً للوصول، لأن (قد) تقرب والشرط يعلقه فيبعده، لأن الغاية من أحرف الجواب إظهار الصلة بين كلامين مختلفين وجعلهما مرتبطين بعلائق تظهر المراد منهما، كما يجعل الإسناد طرفيه متحدين بعلاقة التعريف بالخبر، والنسبة تجعل طرفيها مرتبطين كأنهما كلمة واحدة بالتعلق، لأن النظام النحوى يقتضي الوصل لبيان المراد والأفعال الخاصة بالجواب والحروف التابعة لهـا تـبين العلاقات النحوية بحسب الجهات النحوية لكل منها، وهي تؤلف طوائف من الصلات النحوية التي تثبت المنفي وتنفي المثبت وتحقق المبالغة فيهما بحشد مجموعة من الوصل النحوية التي تدخل الأجوبة في بعضها بحسب قوة الطلب، لذلك كانت الحاجة إلى جمعها

⁽¹⁾ ينظر: مختصر في شواذ القرآن: 106.

⁽²⁾ الكشاف: 3/ 113.

⁽³⁾ التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 24/ 135- 136.

بحسب ما تؤديه من وظائف ولا يقتصر فيها على الإعمال والإلغاء والتعاقب فلكل معنى ووظيفة وإن اشترك في الدخول على اسم أو فعل أو اشترك في النفي والإثبات للوقوف على صحة التقديرات، وإدراك حقيقة عوامل الجمل والمفردات للكشف عن مزايا التعبيرات المختلفة وإظهار المراد من استعمال أدوات الطلب والجواب، وقد قال الدكتور المخزومي: "تقرأ الكتاب الخاص بالحروف من أوله إلى آخره فلا تكاد تشعر بما لهذه الأدوات من عمل تؤديه في الكلام، ولا بما لبعضها من علاقات ببعضها الآخر، بحيث تتألف منها طوائف تتعاون على إظهار المعاني العامة التي تقتضيها علاقة المتكلمين بالمخاطبين، ولا بما لبعض أدوات الطائفة الواحدة من صلة بعضها ببعضها الآخر. ولو كان ابن هشام وغيره أقاموا دراستهم على منهج لغوي واضح لما فرقوا الأدوات أشتاتاً وهي بمجموعها إنما تمثل أسلوبا خاصاً لا يلم الدارس به إلا باجتماع أدواته ودراستها دراسة تقص وشمول "أ).

إنّ الإحاطة بأدوات الجواب لا يقتصر على الكتب الخاصة بالحروف، لأنها أوسع من ذلك لارتباطها بالأفعال والضمائر وأسماء الإشارة، كما ترتبط بأدوات الطلب للمشاكلة والمطابقة، لأنه قد يعدل عن السؤال زيادة أو حذفا أو تعميماً وتخصيصاً أو مخالفاً لما يقتضيه السؤال، نحو قوله تعالى ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَارَبُ الْعَنكِينِ * قَالَ رَبُّ الْمَشْوَتِ وَالْمُرْتِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُوقِينِنَ * قَالَ لِمَنْ حَوِّلَةُ الْاتَسْتِمُونَ * قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُوقِينِنَ * قَالَ رَبُ الْمَشْرِقِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُوقِينِنَ * قَالَ رَبُ الْمَشْرِقِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُوقِينِنَ * قالَ رَبُ الْمَشْرِقِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُوقِينِنَ * قالَ رَبُ الْمَشْرِقِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُ مُوقِينِنَ * قالَ رَبُ الْمَشْرِقِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُوقِينِنَ * قالَ رَبُ الْمَشْرِقِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُوقِينِنَ * قالَ رَبُ الْمَشْرِقِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُ مَوْقِينِنَ * قالَ رَبُ المَسْرِقِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُ مُوقِينِنَ * قالَ رَبُ السائل عنه متعنت غير طالب للحق، والذي يليق بحال فرعون ويدل عليه الكلام أن يكون سؤاله هذا إنكاراً لأن يكون للعالمين رب سواه لإدعائه الإلهية، فلما أجاب موسى بما أجاب عجب قومه من جوابه حيث نسب الربوبية إلى غيره، فلما ثنى بتقرير قوله جننه إلى قومه وطنز به حيث سماه رسولهم فلما ثلث بتقرير وله جننه إلى قومه وطنز به حيث سماه رسولهم فلما ثلث موسى عليه آخر احتد واحتدم (2).

⁽¹⁾ في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 278- 279.

⁽²⁾ الكشاف: 3/ 109.

السلام عدل في جوابه بذكر أفعال الله تعالى، لذلك أجاب فرعون ﴿ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِى السلام عدل في جوابه بذكر أفعال الله عن شيء ويجيبني عن آخر وسماه رسولاً على السخرية (1) فأجاب موسى عليه السلام بمثل مقالته بالشك في عقله في قوله ﴿ إِن كُنُمُ تَقَوْلُونَ ﴾ [الشعراء: 28]، لأن العدول عن الجواب لا يكون إلا بعد معرفة قصد السائل، فإن كان متعنتاً فلا تنفع معه الحاججة العقلية فيعدل إلى الإجمال، كما في قوله تعلى ﴿ وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ الرُّوجُ مِنْ أَصْرِ رَبِي ﴾ [الإسراء: 85]. فإن "اليهود إنما سألوا تعجيزاً وتغليظاً.. فجاءهم الجواب مجملاً فكان هذا الإجمال كيداً يرسل به كيدهم (2)، كما قال تعالى ﴿ وَإِذَا أَذَقَنَا النّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَّاةً مَسَتَهُمْ إِذَا لَهُ مِمَكُرٌ فِي اَيَائِنا قُلِ اللّهُ أَسْرَعُ مَكُراً إِنَّ قَل اللّهُ أَسْرَعُ مَكُراً إِنَّ قُل اللّهُ أَسْرَعُ مَكُراً إِنَّ وَالْمَالَ يَكُنُونَ مَا تَمَكُرُونَ مَا قَالَ اللّهُ مَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

فقد يكتفى بالجواب عن سؤال الكيد والمكر بما هو مقدور عليه ويعرض عن المستحيل ففي قوله تعالى ﴿ وَإِذَا تُتَاكَ عَلَيْهِمْ وَايَانُنَا بَيِنَاتُ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرَجُونَا قَاءَنَا المستحيل ففي قوله تعالى ﴿ وَإِذَا تُتَاكَ عَلَيْهِمْ وَيَالُهُ مِن تِلْقَاتِي نَفْسِيّ ﴾ [يسونس: 15]. أثتِ بِقُرَهَانٍ غَيْرِهَاذَا أَوَبَدِلَهُ قُل مَا يكونُ لِي آنَ أُبَدِلَهُ مِن تِلْقَاتِي نَفْسِي ﴾ [يسونس: 15]. قال الزخشري: " فما كان غرضهم وهم أدهى الناس وأمكرهم في هذا الاقتراح؟ قلت: الكيد والمكر (3) و إنما اكتفى بالجواب عن التبديل لاستلزام امتناعه امتناع الإتيان بقرآن آخر (4) أخر فلما "كان التبديل أسهل من الاختراع، وقد نفى إمكان التبديل، كان الاختراع غير مقدور عليه من طريق أولى (5)، لذلك طوى الجواب عن الإتيان بقرآن آخر، لأنه يُحذف الجواب عن العظيم للمبالغة فيه، كما حذف جواب (لو) في مواضع كثيرة "لأن يُحذف الجواب عن العظيم الموصوف، نحو قوله تعالى ﴿ وَلَوَ أَنَّ قُرَّ اللّهُ مِن كل ما قُلِعَتَ بِهِ ٱلأَرْضُ أَوْكُمْ مِهِ ٱلمَوقِينَ ﴾ [الرعد: 13]، المعنى لكان هذا القرآن ابلغ من كل ما قُلِعَتَ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْكُمْ مِهِ ٱلمَوقَةُ ﴾ [الرعد: 13]، المعنى لكان هذا القرآن ابلغ من كل ما

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 487.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 44.

⁽³⁾ الكشاف: 2/ 229.

⁽⁴⁾ أنوار التنزيل: 275.

⁽⁵⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 46.

وصف (1)، وذلك لكونه غاية في التذكير ونهاية في الإنذار والتخويف، كما قال في الإنذار والتخويف، كما قال في لَوَ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْءَانَ عَلَى جَبَلِ لَرَأَيْتَهُ، خَلِشِعًا مُتَصَدِعًا مِنْ خَشْيَةِ اللّهِ ﴾ [الحشر: 21] وهذا يعضد ما فسرت به قوله ﴿ لِتَتَلُّواْ عَلَيْهِمُ اللّذِي أَوْحَيْنَا ٓ إِلَيْكَ ﴾ [الرعد: 30] من إرادة تعظيم ما أوحي إلى رسول الله (ص) من القرآن (2).

إنّ إرادة التعظيم أو التعجب والتهويل لابد أن تكون بدليل نحوي يوصل الكلام بعضه ببعض لبيان تأثيره في المتلقي فقد "حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه، وإلاّ فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته (3) وأظهر الأدلة هو الدليل اللغوي، لأن اللغة قاضية بإظهار المراد بالألفاظ المسموعة أو المرئية وبغيرها لا يتجلى المكنون في الوجدان أو النفس أو القلب أو الذهن، لأن الظاهر صورة للباطن والحذف خلاف الأصل، لأنه إبهام، واللغة قد تبهم لغرض كالتفخيم والإعظام وذلك "لذهاب الذهن في كل مذهب، وتشوفه إلى ما هو المراد فيرجع قاصراً عن إدراكه، فعند ذلك يعظم شأنه ويعلو في النفس مكانه ألا ترى أن المحذوف إذا ظهر في اللفظ زال ما كان يختلج في الوهم من المراد وخلص للمذكور (4).

لا يزول كل ما كان مختلجاً في الوهم بالذكر، بل قد يكون الحذف أبلغ وأحسن وأدعى إلى العجب والتفخيم والتعظيم، لذلك فهو "باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطلق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن، وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر وتدفعها حتى تنظر (5).

وكذلك حذف السؤال أو الطلب ونحوه بدلالة وصلة نحويـة لغـرض لا يـصح إلاّ

⁽¹⁾ معانى القرآن وإعرابه: 1/ 238.

⁽²⁾ الكشاف: 2/ 360.

⁽³⁾ الخصائص: 2/ 360.

⁽⁴⁾ البرهان في علوم القرآن: 3/ 104.

⁽⁵⁾ دلائل الإعجاز: 112.

على تركه فإن الوصل النحوية دليل لغوي يقتضى إثبات ما يبين الظاهر ويكشف عن المراد ويستدل به على المحذوف، كما أنه دليل الإيجاز أو الإطناب وطريق الاستنباط لتحصيل المعنى الكثير من اللفظ القليل، وكذلك زيادته تفيد الإشعار بقوته تبعـاً للمراد منه، و "ما طريقه طريق التوكيد غير لاثنق بــه الحــذف، لأنــه ضــد الغــرض ونقيــضه" أ. وكذلك ما كان طريقه الاستدلال به على المقصود لا يحذف، لأن حذفه يؤدي إلى اللبس وذهاب الغرض من الظاهر، لأن المراد التواصل وليس التقاطع، فإن البيان يتم بعد الاستدلال بالوصل النحوية، لأنها مبهمة تفتقر إلى ما يبينها فإنْ كانت دالـة على طلب احتاجت إلى جواب، وكذلك إذا كانت دالة على جواب افتقرت إلى كلام سابق لتتم فائدته، لأن الجواب دليل أساليب لغوية كثيرة، وهـي لا تكـون إلاّ بـدلائل حرفيـة، لأن الحرف وما كان بمعناه دليل تشكيل الاسلوب، و ذلك أن في البيان إذا ورد بعد الإبهام وبعد التحريك له أبداً لطفاً ونسبلاً لا يكـون إذا لم يتقـدم مــا يحــرك وأنــت إذا قلــت: لــو شئت: علم السامع أنك قد علقت هذه المشيئة في المعنى بشيء فهو يضع في نفسه أن ههنا شيئاً تقتضى مشيئته له أن يكون أو أن لا يكون (2). وكذلك الشرط في نحو قوله الناس مجزيون بافعالهم إن خيراً فخيراً، وإن شراً فشراً، أي إنْ فعل المرء خيراً جُـزي خـيراً، وإنْ فعل شراً جُزي شراً (3). ففي المذكور من الكلام دليل على المحذوف، لأنه " لا يجوز تقديم الجواب على الجاب شرطاً كان أو قسماً أو غيرهما، ألا تراك لا تقول: أقم إنْ تقم، فأما قولك أقوم إنْ قمت، فإن قولك: أقوم ليس جواباً للشرط، ولكنه دال على الجواب، أي إنْ قمتَ قمتُ، ودلت أقوم على قمت. ومثله أنت ظالم إنْ فعلت، أي إنْ فعلت ظلمت، فحذفت (ظلمت) ودل قولك (أنت ظالم) عليه (4).

إنّ الجواب مبين لمراد المتكلم، وتقديم ما يدل عليه لغرض العناية والاهتمام

⁽¹⁾ الخصائص: 2/ 378.

⁽²⁾ دلائل الإعجاز: 126.

⁽³⁾ الخصائص: 2/ 360.

⁽⁴⁾ نفسه: 2/ 388.

بالجواب أكثر من الشرط والجملة الاسمية أثبت وأدوم من الفعلية، كما أنّ (فَعَل) يُكنى به عن أفعال متعددة فالتقدير المناسب للجواب: إنْ فعلت فقـد ظلمـت، لأنّ (إنْ) تـأتى بمعنى (قد) للتحقيق بدلالة السياق، لأنّ الـدال في حكم ما دلّ عليه، نحو قوله تعالى ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمُونُصِّحِيَّ إِنَّ أَرَدَتُ أَنَّ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيكُمْ ﴾ [هود: 34]. فإنّ الـشرط الثاني ﴿ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيكُمْ ﴾ [هود: 34] "جزاؤه ما دلّ عليه قوله- لا ينفعكم نصحى- وهذا الدال في حكم ما دلُّ عليه فوصل بشرط، كما وصل الجزاء بالسرط في قولك: إنْ أحسنت إلى أحسنت إليك إنْ أمكنني (١). فاستغنى عن جواب الشاني بما دلَّ على الجواب لأول الشرطين المتواليين، فقد يجمع الجواب الواحد شـرطين مخـتلفين، نحـو قوله تعالى ﴿ وَلَوْ لَا رِجَالٌ مُوْمِنُونَ وَنِسَآةٌ مُؤْمِنَتُ لَّرْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَعُوهُمْ فَتُصِيبَكُمْ مِنْهُ مَعَرَّهُ إِعَلَيْ عِلْمِ لِيَنْخِلَ ٱللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ، مَن يَشَآءُ لَوْتَ زَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِيثَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ ﴾ [الفتح: 25]. "فقوله (لعذبنا) جواب للولا ولو جميعاً⁽²⁾، لأنه "يجـوز أن يكـون (لـو تزيلـوا) كـالتكرير للـولا رجال مؤمنون لمرجعهما إلى معنى واحد ويكون (لعذبنا) هو الجواب (3). وقيـل: "جـواب لولا محذوف لدلالة الكلام عليه والمعنى لولا كراهة أن تهلكوا أناســـأ مـــؤمنين بــين أظهــر الكافرين جاهلين بهم فيصيبكم إهلاكهم مكروه لما كف أيديكم عنهم (4) وليس كذلك، لأن العذاب غير واقع فقد كفت الأيدي عن الكفرة لوجود المؤمنين وتحقق الاختلاط بعدم التفرق، لأن معنى "تزيلوا تفرقوا، قـال ﴿ فَزَيَّلْنَابَيْنَهُمُّ ﴾ [يـونس: 28]، وذلـك علـى التكثير فيمن قال زلتُ متعد نحو مِزته وميّزته.. وأصله من الياء لقولهم زيلت (٥٠).

فإن (لو) جاءت لتوكيد النفي، و "كونها للتعليق في الماضي أن يكون شرطها منفي

⁽¹⁾ الكشاف: 2/ 267.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 3/ 191.

⁽³⁾ الكشاف: 3/ 548.

⁽⁴⁾ أنوار التنزيل: 680.

⁽⁵⁾ معجم مفردات ألفاظ القرآن: 222.

الوقوع، لأنه لو كان ثابتاً لكان الجواب كذلك (1)، وذلك لأن اللام هو أصل الجواب، وهو يفيد التوكيد بدليل صدارته لجواب القسم والشرط واقترانه بـ(إن) للتوطئة لجواب القسم وفصله عن (إنّ) المكسورة المؤكدة لاجتماعهما في الردِّ على المنكر، فكانتا للابتداء توكيداً وللجواب تحقيقاً، ثم زيدت ألفاً فأصبحت (لا) نافية للجواب، وقد أبدلت الألف واواً للدلالة على توكيد النفي، لأن الواو أشد من الألف، ثم زيدت (لا) وركبت معها للدلالة على الجمع بين الإثبات والنفي بالتعلق فصار النفي جواباً للإثبات، لأن الامتناع يدل على عدم حصول شيء لوجود آخر، وقد جعلها سيبويه لابتداء شيء وجواب غيره، فقال: "وأما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره... وأما (لمّا) فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وإنما تجيء بمنزلة (لو) لما ذكرنا، فإنما هما لابتداء وجواب، وكذلك (لوما، ولولا) فهما لابتداء وجواب فالأول سبب ما وقع وما لم يقع (2).

فاستعملت (لو) لامتناع حصول مدخولها، كما استعملت (لولا) "لامتناع الشيء لوجود غيره وامتناع الشيء لا يكون إلا إذا وجد المقتضي له فمنعه الغير (3) فكان جوابها ممتنعاً بسبب وجود المبتدأ، لأن (لولا ولوما) "تكونان لامتناع الشيء لوجود غيره ويقع بعدهما المبتدأ وتختصان بذلك ويكون جوابهما ساداً مسد خبر المبتدأ لطوله، وذلك نحو قولك لولا زيد لأكرمتك ولوما خالد لزرتك، فقد امتنع الإكرام والزيارة لوجود زيد وخالد فقد صارا في هذا الوجه يدخلان على جملتين ابتدائية وفعلية لربط الجملة الثانية بالأولى فالجملة الابتدائية هي التي تليها والجملة الفعلية هي الجواب فقولك: لولا زيد لأكرمتك والأصل قبل دخول الحرف زيد مانع لأكرمتك والأصل قبل دخول الحرف زيد مانع لأكرمتك ولا يكون حينئذ لإحدى الجملتين تعلق بالأخرى، فإذا دخلت (لولا) أو (لوما) ربطت إحداهما بالأخرى وصيرت الأولى شرطاً والثانية جزاء (4)، فاستعملت (لولا) شرطاً، كما

⁽¹⁾ الجنى الداني في حروف المعاني: 277.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 4/ 224- 234.

⁽³⁾ التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 28/ 100.

⁽⁴⁾ شرح المفصل: 8/ 145- 146.

ومصدرية فصارتا حرفين مشتركين، كما اشتركت الحروف المفردة في أكثر من معنى، ثمم رُكبت مع بعضها لتتخصص بالأجوبة، نحو (كلا) فإنها "مركبة من كاف التشبيه و(لا) التي للرد، وزيد بعد الكاف لام فشددت لتخرج عن معناها التشبيهي (1). واستعملت للردع عن المعاودة والزجر وبمعنى (حقاً) و (أي) و (سوف) و (الإنكار) والتعنيف،، نحو قوله تعالى ﴿ كُلَّا إِنَّهَا نَذَكِرَةٌ ﴾ [عبس: 11]، وهي "ردع عن المعاتب عليه وعن معاودة مثله (2). فكانت تلك الحروف وصلاً نحوية مشتملة على توكيد النسبة والإسناد، لأنها ضمت الجمل الاسمية والفعلية وحولت الإسناد إلى نسبة فعلية وأجرت الأفعال مجرى الحروف فنسبت معانيها إلى الجمل بدل المفردات، كما شملت الكلام كلمه إثباتاً ونفياً، فخرجت به مؤكداً للذات المنسوب إليها ولوصفها تحقيقاً للمراد، لذلك "فوقـوع التوكيـد في هذه اللغة أقوى دليل على شياع الجاز فيها واشتماله عليها حتى إنَّ أهل العربية افردوا له باباً لعنايتهم به، وكونه مما لا يُضاع ولا يُهمل مثله، كما أفردوا لكل معنى أهمهم بابــاً كالصفة والعطف والإضافة والنداء والندبة والقسم والجزاء ونحو ذلك(3). ولم ينضعوا باباً للجواب وهو المصحح للكلام ويضم أساليب كثيرة، وهو رأس التوكيد، لأن العنايـة ينبغي أن تتوجه إلى حال المتلقى ولا تقتصر على الظاهر اللغوي، لأنه قد يكون جوابـاً أو تفسيراً أو اعتراضاً أو تقريراً، نحو قوله تعالى ﴿ هَلْأَتَى عَلَى ٱلإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذَكُورًا ﴾ [الإنسان: 1]، فهو "استفهام تقرير وتقريب ولـذلك فـسر بقـد (4)، فـإن الظـاهر سؤال وحقيقته جواب، لأن " هل بمعنى (قد) في الاستفهام خاصة.. أي قد أتى على الإنسان قبل زمان قريب (5). فإن الخبر جماء بنصورة الاستفهام، بندليل تحقيقه تفسيراً

استعملت تحضيضاً، وكذلك (لو) استعملت توكيداً للنفي، كما استعملت شرطية

⁽¹⁾ الجني الداني في حروف المعاني: 578.

⁽²⁾ الكشاف: 4/ 218.

⁽³⁾ الخصائص: 2/ 451.

⁽⁴⁾ أنوار التنزيل: 774.

⁽⁵⁾ الكشاف: 4/ 194.

وتفصيلاً بأجوبة مؤكدة بـ(إنّ) في قوله تعالى ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَنَ مِن نَطْفَةٍ أَمْشَاجٍ ... ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَانَ عِلَى السّعَهام إِنَّا هَدَيْنَهُ ٱلسّبِيلَ ... ﴾ [الإنسان: 2 – 3]، و"الدليل على أنها ههنا ليست بمعنى الاستفهام وجهان، (الأول) ما روي أن الصديق (رض) لما سمع هذه الآية قال يا ليتها كانت تمت فلا نبتلي، ولو كان ذلك استفهاماً لما قال ليتها تمت، لأن الاستفهام، إنما يجاب بلا أو نعم فإذا كان المراد هو الخبر فحينئذ ذلك الجواب (الثاني) أن الاستفهام على الله تعالى محال فلابد من حمله على الخبر (أ).

فمعنى الاستفهام المبالغة في إثبات الجواب، كما بولغ بمجيء الهمزة للتقرير في النفي لإثبات المعنى وتحقيقه في قوله تعالى ﴿ أَلَا نَشَرَ لَكُ صَدَرَكُ الله وَ وَمَصَعَا عَلَكَ وَزُركُ الله وَ المَنْ عَلَمُ الله وَ الله

⁽¹⁾ التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 30/ 235.

⁽²⁾ الكشاف: 4/ 266.

⁽³⁾ أنوار التنزيل: 803.

⁽⁴⁾ التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 32/6.

الاستفهام ويدل على أنه قد فارق الاستفهام امتناع النصب بالفاء في جوابه والجزم بغير الفاء في جوابه ألا تراك لا تقول: ألست صاحبنا فنكرمَك، كما تقول: لست صاحبنا فنكرمَك، ولا تقول في التقرير: أأنت في الجيش أثبت اسمك، كما تقول في الاستفهام الصريح أأنت في الجيش أثبت اسمك، كما تقول: ما اسمك أذكرك أي إن أعرفه أذكرك، ولأجل ما ذكرنا من حديث همزة التقرير ما صارت تنقل النفي إلى الإثبات والإثبات إلى النفي وذلك كقول الله عز وجل ﴿ عَاللَهُ أَذِن لَكُمْ لَهُ [يونس: 59]، ﴿ عَالَتُ قُلْتَ النّاسِ ﴾ [المائدة: 116] أي لم يأذن لكم، ولم تقل للناس اتخذوني وأمي إلهين ولو كانت استفهاما محضا لأقرت الإثبات على إثباته والنفي على نفيه (١).

إنّ الحرف تابع للصيغة الفعلية لتعلقه بها ونيابته عنها والعربية بنت الصيغ على مثال أضدادها "لأنهم كثيراً ما يبنون الشيء على بناء ضده (2)، وكذلك التراكيب جرت مجرى الأبنية للمبالغة في تمكين معانيها، فجاء المعنى بطرق مختلفة تبعاً لإرادة المتكلم لارتباطه بالمتلقي واختلاف حاله، لذلك تنوعت سبل الإخبار بأساليب متعددة، فكان الجواب مطابقاً للمطلوب، والجواب في حقيقته إعلام المتلقي بالأمر أو إنباؤه به ولقد صاغت العربية من الفعل أبنية المطاوعة وهي للاستجابة، وكذلك بنت من النظم التركيبية أجوبة تخبر المتلقي فحصلت الفروق في الخبر فقسم للى خبر هو جزء من الجملة لا تتم الفائدة دونه وخبر ليس بجزء من الجملة ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له، فالأول خبر المبتدأ كمنطلق في قولك زيد منطلق والفعل كقولك خرج زيد.. والثاني هو الحال خبر المبتدأ كمنطلق في قولك تثبت بها لمعنى لدى الحال، كما تثبته بخبر المبتدأ للمبتدأ وبالفعل للفاعل، ألا تراك قد أثبت المعنى لدى الحال، كما تثبته بخبر المبتدأ للمبتدأ وبالفعل للفاعل، ألا تراك قد أثبت الركوب في قولك: جاءني زيد راكباً لزيد، إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالجيء (3)، بل جاءت الحال بياناً لسؤال سابق، بدليل أنّ الكشف عنها يتم

⁽¹⁾ الخصائص: 2/ 463 - 464.

⁽²⁾ أدب الكاتب: 471.

⁽³⁾ دلائل الإعجاز: 132- 133.

بصحة جوابها عن (كيف) للمطابقة، و "ذلك أن المستفهم عن الشيء قد يكون عارفاً به مع استفهامه في الظاهر عنه، لكن غرضه في الاستفهام عنه أشياء منها أن يُرى المسؤول أنه خفي عليه ليسمع جوابه عنه، ومنها أن يتعرف حال المسؤول هل هو عارف بما السائل عارف به؟ ومنها أن يُري الحاضر غيرهما أنه بصورة السائل المسترشد لما له في ذلك من الغرض، ومنها أن يُعدّ ذلك لما بعده مما يتوقعه حتى إن حلف بعد أنه قد سأله عنه حلف صادقاً فأوضح بذلك عذراً ولغير ذلك من المعاني التي يسأل السائل عما يعرفه لأجلها وبسببها، فلما كان السائل في جميع هذه الأحوال قد يسأل عما هو عارفه أخذ بذلك طرفاً من الإيجاب لا السؤال عن مجهول الحال الهائل.

وإذا كان السائل عارفاً بطرف من الجواب، فما يمنع أن يكون الجيب عارفاً أيضاً بطرف من السؤال فجاءت الأجوبة بدلائل تشير إلى معرفة السؤال وهي الوصل النحوية التي تقتضي الربط وهذا الأمر لا يصح ابتداءً لخالي الذهن وإثبات المعنى أو الوصف إلى ذات معينة أو أمر معروف بوصف مغاير لما في ذهن المتلقي لا يأتي إلا إذا شعر المتكلم بذلك، فإن "المبتدأ لم يكن مبتدأ، لأنه منطوق به أولاً ولا كان الخبر خبراً، لأنه بعد المبتدأ بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى والخبر خبراً، لأنه مسند ومثبت به المعنى "(2)، وإنما استحق المبتدأ ذلك، لأنه الشأن الذي يشغل المتلقي، فيذكر لإعلامه بالخبر، بدليل تقديمه وتحقيق الإجابة عن بعض شأنه تخصيصاً وتوكيداً بالنواسخ وتفسيراً بضمير الشأن وقصر صفته بضمير الفصل وحصره بـ(إنما)، و (إلا) وتخصيص وصفه بتقديم الخبر أو تعريفه بـ(ال)، لأن "التقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون المما في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير «⁽³⁾، لأن العناية تقتضي إيضاح المطلوب من الكلام يدل على لك من التقديم والتأخير "أعن العبث بناء على الظاهر، نحو الهلال والله، أي هذا، فحذف ذلك الحذف احترازاً عن العبث بناء على الظاهر، نحو الهلال والله، أي هذا، من المدف

⁽¹⁾ الخصائص: 2/ 464- 465.

⁽²⁾ دلائل الإعجاز: 146.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 1/56.

يحذف صيانة له: كقوله تعالى ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَارَبُ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ ، إلى قوله ﴿ إِن كُنْتُمْ تَمْقِلُونَ ﴾ [الشعراء: 23- 28] حذف المبتدأ في ثلاثة مواضع قبل ذكر الرب، أي هو رب السموات، والله ربكم، والله رب المشرق؛ لأن موسى (ع) استعظم حال فرعون وإقدامه على السؤال تهيباً وتفخيماً فاقتصر على ما يستدل به من أفعاله الخاصة ليعرفه أنه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير (۱).

فإنّ التعريف لحاجة السائل، وكذلك الأمر في استحضار ما كان غائباً أو ملتبساً عليه أو عناه شأنه، فقد "حذف المبتدأ تارة، نحو هل لك في كذا وكذا، أي هل لك فيه حاجة أو أرب وكذلك قوله عز وجل ﴿ كَالتَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَرَ يَلَبّنُوا إِلّا سَاعَةً مِن حَاجة أو أرب وكذلك قوله عز وجل ﴿ كَالتّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَرَ يَلْبَنُوا إِلّا سَاعَةً مِن الرسول عليه الصلاة والسلام (3). ففي حذف المبتدأ كليل على أنه معلوم عند السائل فاكتفى الجيب بالإخبار عنه ليتحقق الترابط والتواصل دليل على أنه معلوم عند السائل فاكتفى الجيب المقر والمنكر، ففي حذف المبتدأ دلالة تختلف عن حذف المبتدأ دلالة تختلف عن حذف الفعل، فعلامة الرفع للإسناد وعلامة النصب لمتعلق النسبة، نحو قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَمُكُمُ مَّاذَاۤ أَنْوَلَ رَبُّكُمُ قَالُواْ خَيْراً ﴾ [النحل: 20]، فالله المتقين المنصب، كما قال تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوّاً مَاذَآ أَنْوَلَ رَبُّكُمُ قَالُواْ خَيْراً ﴾ [النحل: 30]، المنطير عني أن هؤلاء لما سئلوا لم يتلعثموا وأطبقوا الجواب على السؤال بينا مكشوفاً للإنزال في شيء أن هؤلاء لما سئلوا لم يتلعثموا وأطبقوا الجواب على السؤال فقالوا: هو أساطير فقالوا: خيراً، أي أنزل خيرا، وأولئك عدلوا بالجواب عن السؤال فقالوا: هو أساطير الأولين وليس من الإنزال في شيء (5).

فإن جواب (إذا) اختلف رفعاً ونصباً للدلالة على الإقرار والجحود، لأن حصيلة

⁽¹⁾ البرهان في علوم القرآن: 3/ 105- 107.

⁽²⁾ الخصائص: 2/ 362.

⁽³⁾ الكشاف: 3/ 528.

⁽⁴⁾ معانى القرآن وإعرابه: 3/ 194.

⁽⁵⁾ الكشاف: 2/ 407.

الحذف " لمن نظر نظر المتثبت الحصيف الراغب في اقتداح زناد العقل والازدياد من الفضل ومن شأنه التوق إلى أن يعرف الأشياء على حقائقها ويتغلغل إلى دقائقها ويربأ بنفسه عن مرتبة المقلد الذي يجري مع الظاهر (1)، لأن في الظاهر وصلة نحويـة تــستدعي مــا يوصــله بغيره بغية معرفة المراد بحسب المنهج اللغوي الذي يقتضى التواصل بين المنتج والمتلقى بعد تقصى الأسباب والدواعي ومقتضيات المقام واللمحات الإشعارية للرموز اللغوية الظاهرة ووظائفها التركيبية، لأن العربية لغة إيجاز وإيجاء وإشعار، فإن الحرف الواحد ينوب عن جملة وتقوم الجملة مقام المفرد والمفردة مرنة لا تتقيد بجد فتخرج عن القياس ومن ذلك امتناعهم من استعمال استحوذ معتلاً وإن كان القياس داعياً إلى ذلك ومؤذنـاً به، لكن عارض فيه إجماعهم على إخراجه مصححاً ليكون دليلاً على أصول ما غير من نحوه كاستقام واستعان (2)، لأن الصحيح يكون دليلاً للمعتل وكذلك حرف المعنى يستدل به على وصل الكلام، وذلك " لأن الحرف نائب عن الفعل بفاعله ألا تراك إذا قلت ما قام زيد، فقد نابت (ما) عن أنفى، كما نابت (إلا) عن استثنى، وكما نابت الهمزة وهل عن (استفهم) وكما نابت حروف العطف عن اعطف ونحو ذلك، فلو ذهبت تحذف الحرف، لكان ذاك اختصاراً واختصار المختصر إجحاف به (3)، لأنه قد يرد لمعنيين متناقضين فالهمزة "تأتي للإثبات والإيجاب، نحو أكرمت زيـداً. أي أوجبت لــه الكرامــة وأحسنت إليه، وأثبت الإحسان إليه، وكـذلك أعطيتـه وأدنيتـه وأسـعدته وأنقذتـه، فقـد أوجبت جميع هذه الأشياء له- فقد تأتى (أفعلت) أيضاً يراد بها الـسلب والنفسي، وذلـك نحو أشكيت زيداً إذا زُلت له عما يشكوه (4). والإثبات إيجاب النسبة إلى الذات والسلب نفي نسبة الحدث إليها، فقد وظفت الهمزة للمعاني المتضادة، لـذلك جاءت للاستفهام والنداء، كما جاءت لإيجاب النسبة ونفيها، فليس تمام الكلام في تمام الجملة، بل تمامه

⁽¹⁾ دلائل الإعجاز: 131.

⁽²⁾ الخصائص: 1/ 394.

⁽³⁾ البرهان في علوم القرآن: 3/ 209- 210.

⁽⁴⁾ سر صناعة الأعراب: 1/42.

بإيصاله بغيره، وقد شاع تمام الكلام باستيفاء ركني الجملة الاسمية أو الفعلية والحقيقة أنَّ الإسناد والنسبة يوصلان المفردات بعضها ببعض ولا يتمان الكلام لوقوع الجملة طرف، فلا يكون تاماً بها، ولا يعني استقلال الجملة بمعناها أنها غير معقودة بغيرها بدليل المطاوعة والجواب، نحو قوله تعالى ﴿ قَالْتَا أَنْيْنَا طَآمِعِينَ ﴾ [فصلت: 11]، وقوله ﴿ إِذَا السَّمَاةُ الشَّقَتَ الْ وَأَوْنَتُ لِرَبِهَا وَحُقَّتُ اللَّهُ وَالْتَا أَنْيْنَا طَآمِعِينَ ﴾ [الانشقاق: 1-4]. فالمعنى "نها فعلت في انقيادها لله حين أراد انشقاقها فعلى المطواع الذي إذا أورد عليه فالمعنى "نها فعلت في انقيادها لله حين أراد انشقاقها فعلى المطواع الذي إذا أورد عليه وقوله (وحقت) من قولك هو محقوق بكذا وحقيق به: يعني وهي حقيقته بأن تنقاد ولا وقوله (وحقت) من قولك هو محقوق بكذا وحقيق به: يعني وهي حقيقته بأن تنقاد ولا تتنع (أ)، و "تكرير (إذا) لاستقلال كل من الجملتين بنوع من القدرة وجوابه محذوف للتهويل بالإبهام أو الاكتفاء بما مرّ في سورتي التكوير والانفطار أو بدلالة قوله ﴿ يَكَأَيُّهَا الْإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحُ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَلُلِقِيهِ ﴾ عليه وتقديره لاقي الإنسان كدحه أي جهداً يـوثر فيه فيه هنافيةيه المناف كدحه أي جهداً يـوثر فيها فيها ألِونسَنُ إِنَّكَ كَادِحُ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَلُقِيهِ الله فعلاقيه و عقراه و حيَانَهُمَا الإنسَانُ كادِحُ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَلُقِيهِ اللهُ عليه وتقديره لاقي الإنسان كدحه أي جهداً يـوثر فيها فيها فيها وعتراض (2).

فإنّ الجملة تستقل بالمعنى الإفرادي ولا تكون كلاماً تاماً، فإن الفعل قد يكون مطاوعاً لإيجاب النسبة، وكذلك الاسم المقدم، لأن "الابتداء إنما هو خبر (3) والخبر مبين لجهته إثباتاً وإيجاباً، لأنهم يبدأون بالأهم والأولى، فإنه يهم المخاطب معرفة ما تنيطه من حكم فتقدمه للدلالة على عنايتك بشأنه، وذلك لأنهم "يقدمون الذي بيانه أهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم (4). فتقديم الصيغة الفعلية، لأن العناية موجهة للإنباء عن معناها، وتقديم الاسم، لأن الاهتمام موجه لشأنه هو والابتداء إنما هو جواب الشأن الذي يتطلب الحديث عنه، وهو العامل المعنوي الذي دعا المتكلم إلى

⁽¹⁾ الكشاف: 4/ 234.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 791.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 1/328.

⁽⁴⁾ نفسه: 1/ 34.

الإعلام عنه بالإسناد إليه تعريفاً به، وذلك بحكم لا يشركه غيره فيه، وهو معنى رفع النسبة إليه، لأنه محط العناية، وتمام الإفادة تكون بربطه بالمتلقي، لأن الحديث عنه كان استجابة له، بدليل توكيد النسبة إليه بحرفي التوكيد وهما (إنّ) واللام وبفعل تحقيق نسبة الخبر أو الجواب إليه، وهذا معنى تغيير نسبة الأفعال الناقصة من النسبة إلى مفرد إلى جملة لإجرائها مجرى الحروف في النسبة لنيابة الحروف عن الصيغة الفعلية، فيلا استقلال لأية جملة لانعقادها مع غيرها في الكلام، وليس تمامها بالإسناد أو بالنسبة، كما شاع في المنهج التعليمي الذي غلب عليه البحث عن المؤثر اللفظي في المفردات وعلامات ذلك بأدلة غير لغوية بغية معرفة آثاره فيها للحكم بتمام الكلام أو نقصه، لأن العامل النحوي في حقيقته وصلة نحوية رابطة للكلام بغيره بعد أن ينتظم إسناداً ونسبة وما يتبعهما، لأن طرفيهما رفعا بهما لأنهما للإعلام والإنباء، وهما معنيان رابطان للمفردات.

أما العامل فهو المبين لدلائل ارتباطهما بغيرهما، وهو الموجب لفهم المراد من انعقادهما، وليس الاقتصار على الظاهر وتعليل علاماته الأصلية والفرعية بحسب مبدأ التجزئة الذي يقوم على الأصل والفرع والتمام والنقص على أساس العامل والمعمول، وقد رأى ابن جني أن زيادة العامل تعيد الكلام ناقصاً تبعاً لحاجته إلى المعمولات بحسب قوة العامل، فقال: "هذا موضع ظاهره ظاهر التناقض ومحصوله صحيح واضح وذلك قولك: قام زيد، فهذا كلام تام فإن زدت عليه فقلت: إن قام زيد صار شرطاً واحتاج إلى جواب، وكذلك قولك: زيد منطلق، فهذا كلام مستقل، فإذا زاد عليه (أنَّ) المفتوحة، فقال: أنَّ زيداً منطلق احتاج إلى عامل يعمل في (أنّ) وصلتها فقال: بلغني أنَّ زيداً منطلق ونحوه، وكذلك قولك زيد أخوك، فإنْ زدت عليه (أعلمت) لم تكتف بالاسمين فقلت: أعلمت بكراً زيداً أخاك، ومن الزائد العائد بالتمام إلى النقصان قولك: يقوم زيد، فإن أعلمت بكراً زيداً أخاك، ومن الزائد العائد بالتمام إلى النقصان قولك: يقوم زيد، فإن زدت اللام والنون فقلت: ليقومن زيد، فهو محتاج إلى غيره، وإن لم يظهر هنا في اللفظ، ألا ترى أن تقديره عند الخليل أنه جواب قسم، أي أقسم ليقومن أو نحو ذلك (1).

⁽¹⁾ الخصائص: 2/ 272- 273.

وهذا القول فيه نظر من وجوه:

- جعل الجملة الفعلية أو الاسمية كلاماً مستقلاً وهذا مردود، لأن الكلام يـضم جملاً مترابطة مع بعضها بغية الإفادة.

- إن العامل ليس شيئاً زائداً، بل هو وصلة نحوية جامعة للكلام بغيره.

- ليس أصل الكلام مثبتاً ثم صار منفياً، وإنه غير مشروط ثم صار شرطاً، كما أنه غير معلوم ثم صار معلوماً ونحو ذلك، بل أصل الكلام مبدؤه الذي يُبنى عليه، وهو الذي يفصل بين كلام وآخر ونقصه في عدم بيانه إعلاماً أو إنباءً، بدليل توكيدهما بما يتصدرهما من الحروف والأفعال.

- إن النقص في الإعراض عما يتمم الكلام طلباً كان أو جواباً، لأنه لا يظهر في اللفظ إلا بعد معرفة السياق أو بدلالة الوصل النحوية عليه، فإن الطلب محتاج إلى جواب والجواب يقتضي سؤالاً سابقاً أو طلباً تلبية لحاجة المتلقي.

- إن زيادة اللفظ تدل على تغير معناه، ولا تدل على نقصه، كحروف الزيادة في الأبنية الصرفية وكزيادة حروف المعاني في الجمل توكيداً للمعنى المراد، وكزيادة علامات التثنية والجمع للدلالة على الاختصار في ضم الألفاظ المتفقة في التسمية، والأصل فيها العطف بالواو، لأنها للجمع، كما أغنى الاستفهام بـ(كم) والشرط بـ(مَن) عن تعداد الأسماء والأرقام.

- إن حاجة جواب القسم إلى ما يناسبه وليس إلى أي قسم ليكون مصححاً له، نحو قول تعالى ﴿ حَمْ * وَالْكِتَبِ الْمُبِينِ * إِنَّا جَعَلْنَهُ قُرَّ اَنَّا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعَلَّىٰ الله تعالى المبين وهو القرآن وجعل قوله ﴿ إِنَّا جَعَلْنَهُ قُرُ اَنَّا عَرَبِيًّا ﴾ جواباً للقسم، وهو من الأيمان الحسنة البديعة لتناسب القسم والمقسم عليه وكونهما من واد واحد (١٠). و لعل أقسام الله بالأشياء استشهاد بما فيها من الدلالة على المقسم عليه والقرآن من حيث إنه معجز عظيم مبين طرق الهدى وما يحتاج إليه في الديانة أو بين للعرب يدل على أنه تعالى صيره كذلك لكي تفهموا معانيه (١٤).

⁽¹⁾ الكشاف: 3/ 477.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 646.

تعد حروف الزيادة من باب الاتساع اللغوي وليست لازمة، فقد يستغنى بالمذكور عنها، كما استغنوا بحروف التثنية والجمع والتأنيث عن العطف والمبالغة بالزيادة، واستغنوا بأحرف الجواب عن ترجيع الكلام بتمامه، كما استغني بتركت عن ودعت وكما استغني بنسوة عن أن يجمعوا المرأة على لفظها وذلك في الجواب، ألا ترى أنك لا تقول: ما أجوبه إنما تقول ما أجود جوابه، ولا تقول هو أجوب منه، ولكن هو أجود منه جواباً ونحو ذلك، وكذلك لا تقول: أجوب به وإنما تقول: أجود بجوابه، ولا يقيل ما أقيله استغنوا بما أكثر قائلته (1).

لقد خلط بين الأساليب، ولم يعول على الغرض من طرائقها وجعل الطريقة التعليمية الأولية منطلق دعواه، إذ لا استقلال لجملة ما إلا إذا كانت ردًا على شأن يهم طرفي اللغة، وهما المنتج والمتلقي ودواعي تواصلهما، والزيادة لا وجود لها في الواقع، فإن الكلام يبني على مبدئه، وهو لا يكون إلا بقصد الطلب أو الرد عليه، والردود تدل على ما شاكلها أو طابقها، وإن كان محذوفاً أو منويا مما يقابلها طريقة، إذ يأتي الجواب مطابقاً للسؤال إثباتاً أو نفياً أو إقراراً وتحقيقاً، وقد يعدل عن ذلك بدلالة الوصل النحوية لغرض الفطنة والنباهة وعن اعتقاد المتلقي بتنزيله منزلة الجاهل بالأمر.

فالابتداء وصلة نحوية، لأنه أمر يقتضي ترجيع الكلام إليه لبيانه، سواء كان الاسم معرفة أم نكرة، لأنه دليل الرد الموصل بين الأمر المهم والتعبير عنه أو بين المشأن والحديث عنه أو بين المفهوم العام والخاص، لأن الكلام خاص بصاحبه أو بين المسألة وجوابها أو بين المجمل والمفصل، بدليل قوله تعالى ﴿ الرَّحْمَنُ اللَّ عَلَمَ القُرْءَانَ الله خَلَقَ الإسكنَ الله عَلَمَ القُرْءَانَ الله في الرحة فلم خَلَقَ الإسكن الله عَلَمَ المبيد الرحة فلم يفصل بالعطف، وكذلك قوله تعالى ﴿ وَهُو الْفَقُورُ الْوَدُودُ الله وَ المَرْشِ المَجِيدُ الله فَعَالًا لِما يُولُمُ المُعْدِدُ الله وَلَمُ الله المُعْدِدُ الله وَلَمُ الله المنان الله على الله على المنان عن الله المؤلوا وعَمِلُوا والمستوان الله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّذِينَ عَامَنُوا وَعَمِلُوا وَالله المنان الله تعالى عن ذلك يدل (ذلك) إشارة إلى إخبار الله تعالى بحصول هذه الجنات، وإخبار الله تعالى عن ذلك يدل

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 4/ 99.

على كونه راضياً والفوز الكبير هو رضا الله لا حصول الجنة (1). فإن الأخبار هي المشار إليها، وهي في حقيقتها جواب، لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى، بدليل تقدم (إنَّ) الجوابية على (ذلك)، لأن الابتداء قد يكون معنوياً، بدليل تقدمه وتعريفه بما يخبر عنه، وقد يكون استثنافاً لجواب آخر يقترن بما سبقه استيفاءً لمطالب سؤال سابق أو مقدر يدل عليه الابتداء، وذلك للفصل بين العطف والجواب، لأن أمارات الأجوبة تضم ما كان ظاهره مستقلاً بالإفادة من حيث الإسناد والنسبة، ولكن متطلبات الفهم تقتضي النظر في الوصل النحوية لمعرفة المراد من الكلام، وذلك لبيان جهاتها فيه، لإدراك الدواعي التي تتطلب التأمل فيما يأتى:

إنّ دلائل الأجوبة تعد وصلاً نحوية للجوار اللغوي، لأنها تقرب المنتج من المتلقي، كما يقرب الإدغام بين الأصوات والإبدال في (افتعل)، نحو اضطرب واصطبر وازدان، فلولا الجاورة لما أبدلت التاء طاءً، وكذلك لولا دلائل الجواب المعنوية واللفظية لما تم التواصل بغية فهم المراد تحقيقاً وتوكيداً وإجالاً وتفصيلاً وأمراً ونهياً وإثباتاً ونفياً ونحو ذلك مما يقرّب من الظاهر من الكلام والمقدر وبين الأضداد من التركيبات في إثبات المنفي ونفي المثبت وإخراج الجواب خرج السؤال تحقيقاً لحدوثه، نحو قوله تعالى ﴿ هَلَ المنفي ونفي المثبت وإخراج الجواب خرج السؤال تحقيقاً لحدوثه، نحو قوله تعالى ﴿ هَلَ الله عَدِيثُ الجُنُودِ ﴿ الله وَالله وَلاء فإنهم سمعوا قصتهم ورأوا آثار هلاكهم وكذبوا أشد من أعديم من حال هؤلاء فإنهم سمعوا قصتهم ورأوا آثار هلاكهم وكذبوا أشد من التحديدي وصلة نحوية يتطلب ترجيع الكلام على سابقه، بدليل الإضراب، فقد انتقل من التقرير إلى ما هو أهم منه من غير رجوع عنه أو إبطاله أو تكذيبهم تركه ليقرن الجواب المقرر بجواب محقق له مشاهد، نحو قوله تعالى ﴿ ... لَقَدَ حِنْتُمُونًا كُمَا تَمْ الله وَ الله مناه منه من غير رجوع عنه أو إبطاله أو تركه ليقرن الجواب المقرر بجواب محقق له مشاهد، نحو قوله تعالى ﴿ ... لَقَدَ حِنْتُمُونًا كُمَا تَمْ الله وَ الله منه من غير رجوع عنه أو إبطاله أو تركه ليقرن الجواب المقرر بجواب محقق له مشاهد، نحو قوله تعالى ﴿ ... الْقَدَ عَنْدُ الله مَنْ الكُمْ مَوْعِدُ الله الإنعام: 92]

⁽¹⁾ التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 31/ 122.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 793.

مَّوْعِدًا ﴾ [الكهف: 48]، أي "قلنا لهم لقد جثتمونـا "(١)، و "(بــل) للخـروج مـن قـصة إلى أخرى (٢)، فقد قرن الجيء بإنجاز الوعد، فحقق ذلك بـإقرار المجـيء في البعـث والنـشور. فإن (بل) حرف جواب محقىق لجواب سابق مشارك له في الإقرار والتثبيت، وإذا لم يشاركه فهو حرف ابتداء، و ذلك إذا لم يقع تشريك بين ما بعدها وما قبلها، وتكون عاطفة جملة على جملة مضرب عن الأولى.. قـال الله تعـالى ﴿ قَــَ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْسَجِيدِ ﴾ بَلْ عِبُمُوٓاً ﴾ [ق: -1-2] ، و﴿ ضَّ وَٱلْقُرْءَانِ ذِي ٱلذِّكْرِ ۞ بَلِٱلَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ﴾ [ص: 1]، فهذا حرف ابتداء لا غير، وقال تعالى ﴿ أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا بَلَ هُمْ فِ شَكِ مِّن ذِكْرِيٌّ بَل لِّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابٍ ﴾ [ص: 8]، فهـذه عطـف جملـة والإضـراب لازم لهـا علـى كــل حال (3)، وليس كذلك، فإن إثبات ما بعدها مع إقرار ما قبلها لا يدل على الإضراب، بل الانتقال لغرض التحقيق، ففي قول تعالى ﴿ وَمَايَشَعُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ۚ إِلَّى اللَّهِ عَلَمُهُمْ فِ ٱلْآخِرَةَ بَلَ هُمْ فِي شَكِي مِنْهَا بَلْ هُم مِنْهَا عَمُونَ ﴾ [النمل: 65- 66]، فإن (بل) "ليست للانتقال، بل هم متصفون بهذه الصفات، وقوله ﴿ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُم مِّنْ أَزْوَجِكُمْ بَل أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾ [الشعراء: 166]، وفي موضع ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْعَلُونَ ﴾ [النمل: 55]، وفي موضع ﴿ بَلْ أَنتُمْ قُومٌ مُسْرِفُونَ ﴾ [يس: 19]، والمراد تعديـد خطايـاهم واتـصافهم بهذه الصفات، و (بل) لم ينو ما أضافه إليهم من إتيان الذكور والإعراض عن الإناث، بل استدرك بها بيان عدوانهم، وخرج من تلك القصة إلى هذه الآية (4). فقد جاءت (بل) لتحقيق عدوانهم وليس للاستدراك، لأن الإعراض حاصل بإخبار الله تعالى عنهم ومتواصل فيهم للإنباء عنهم بالمضارع (تذرون) وتوكيده بـاللام في قولـه تعـالي ﴿ أَيِنَّكُمُ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَاءَ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ بَجَّهَالُونَ ﴾ [النمل: 55]، وقول ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسكَاءِ ﴾ [الأعراف: 81]، فكان الجواب محققاً لعدوانهم وجهلهم وإسرافهم، فقرن الجواب الثاني بالأول لغرض تحقيق الإقرار بالأمر وتمكينه.

⁽¹⁾ الكشاف: 2/ 487.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 394.

⁽³⁾ رصف المباني في شرح حروف المعاني: 232.

⁽⁴⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 258 – 259.

الاستعلام عن شأن مهم أو عن نبأ جليل يـصدر عـن الـسائل إلى غـيره للتعريـف بالأمر تارة أو لتبكيت من سأل إذا كان عارفاً به، فلذلك تعدى السؤال بـ (عن)، نحو قوله تعـــالى ﴿ وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ مَن وَيَسْتَلُونَكَ عَن ذِي ٱلْفَرْزِكَيْنِ . " يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ﴾ [الإسراء: 85؛ الكهف: 83؛ الأنفال: 1] ، لأن (عن) "تقتضى مجاوزة ما أضيف إليه نحو غيره وتعدّيه عنه'(1)، و "هو أشهر معانيها، ولم يثبت لهـا البـصريون غـير هـذا المعنـي '(2)، وتحقيق الإنباء بالمعرفة يقتضي مجاوزة من سئل، لـذلك تعـدى الجـواب بــ(عـن)، لأن "جواب الكلام هو ما يقطع الجوب فيصل من فم القائل إلى سمع المستمع، لكن خص بما يعود من الكلام دون المبتدأ من الخطاب (3). وذلك لمقابلة الجواب للسؤال ومطابقته، فكان للجملة الاسمية النواسخ وللجملة الفعلية (قد) والسين وسوف، نحو قول تعالى ﴿ وَكَيْفَ نَصْبِرُ عَلَى مَا لَرْ يُحِطُّ بِهِ - خُبْرًا ... قَالَ سَتَجِدُنِيَّ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا وَلَآ أَعْصِى لَكَ أَمْرًا ﴾ [الكهف: 68، 69]، بدليل عطف ﴿ لَا أَعْصِي لَكَ أَمْراً ﴾ على ﴿ سَتَجدتُنِ ﴾ لاتفاقهما في الوجوب، فإن ﴿ لَا أَعْصِي لَكَ أَمْراً ﴾ يبدلَ على أن ظاهر الأمر يفيدُ الوجوب، لأن تارك المأمور به عاص بدلالة هذه الآية، والعاصى يستحق العقاب، لقوله تعالى ﴿ إِلَّا بَلَغًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَلَنتِهِ مَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ. فَإِنَّ لَهُ. نَارَجَهَنَّمَ ﴾ [الجن: 23]، وهذا يــدل على أن ظاهر الأمر يفيد الوجوب (4).

الابتداء بخلاف الاشتغال، لأن الرفع إعلام بالإسناد والنصب تخصيص للنسبة بالصيغة الفعلية، والإعلام يقتضي مستعلماً عنه والتخصيص يقتضي رفع إبهام نسبة، لأن الاقتصار يعني المبالغة في الحدث دون تخصيصه بذات يجاب عنها، لعمومه، فلم يقنع الحدث على معين، لأن المراد به المبالغة في وصف من صدر عنه، فإذا أريد من وقع عليه الحدث ذكر المفعول، وأما إذا تقدم وعاد عليه ضميره، فإن المراد الإجابة عن فعل المتكلم

⁽¹⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 286.

⁽²⁾ الجني الداني في حروف المعاني: 245.

⁽³⁾ معجم مفردات ألفاظ القرآن: 100.

⁽⁴⁾ التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 21/154.

نفسه، وليس الإنباء عن وقوع حدث على ذات ما فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك مـبنى عليــه الفعــل أنــه في موضــع منطلــق إذا قلت: عبد الله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بُني على الأول وارتفع بـه، فإنمـا قلـت عبد الله فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء.. وإن شئت قلـت: زيـداً ضـربته وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره كأنك قلت: ضربت زيداً ضربته، إلاّ أنهم لا يظهرون وهذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره، فالاسم ها هنا مبنى على هـذا المـضمر (١). لذلك فإن بناء الفعل على الاسم بخلاف بناء الاسم على الفعل، لأن الأول جواب عن شأن يهم المذكور، بدليل عود الضمير عليه لغيابه، وأما الثاني فإن الجواب عما فعلم المتحدث في المذكور، بدليل تفسير الجملة بتمامها لضمير المتكلم، لأنه الشأن الذي ينبغي بيانه بذكر متعلقات الصيغة المنبئة بالحدث فاشتغل الفعل الدال عليه بالضمير المخصص له بذات معينة، فإن الاشتغال مبين لإبهام صيغة، بـدليل تقريـر فعـل يفـسره المـذكور، والابتداء مبين لإبهام ذات لها شأن أو أمر مهـم، بـدليل ضـمير الـشأن أو المجهـول، لأن " الشيء إذا أضمر ثم فسر كان أفخم مما إذا لم يتقدم إضمار، ألا ترى أنك تجـد اهتـزازاً في نحــو قولــه تعــالى ﴿ وَإِنْ أَحَدُّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينِ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرُهُ ﴾ [التوبــة: 6]، وفي قولـــه ﴿ قُل لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآبِنَ رَحْمَةِ رَبِّ ﴾ [الإسراء: 100]، وفي قول ، ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآهُ فِي رَحْمَتِهِ ۚ وَٱلطَّلِلِمِينَ أَعَدَّ لَمُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [الإنسان: 31](2). فقد نصب (الظالمين)، لأنه خصص الصيغة الفعلية (أعد)، لأن "معنى (أعد) أنه علم ذلك وقضى بــه وأخــبر عنــه وكتبــه في اللوح المحفوظ، ومعلوم أن التغيير على هذه الأشياء مُحال (3)، وقيـل "نـصب (الظـالمين)، لأن قبله منصوباً المعنى يدخل من يشاء في رحمته ويعذب الظـالمين أعــد لهــم عــذاباً أليمــاً ويكون (أعد لهم) تفسيراً لهذا المضمر⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 1/81.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 3/ 90.

⁽³⁾ التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 30/ 263.

⁽⁴⁾ معانى القرآن وإعرابه: 5/ 264.

وليس كذلك، لأنه لم ينصب على الجوار، كما قال سيبويه: "وإنما أختير النصب ههنا، لأن الاسم الأول مبني على الفعل، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عنـــدهم إذ كان يُبنى على الفعل وليس قبله اسم مبنى على الفعل ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله، إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل، وهذا أولى أن يحمل عليـه مـا قرب جواره منه (1)، بل نصبه ما بعده وقدم تخصيصاً للعناية بـشأنه، بـدليل قولــه تعــالى ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَبِحِدَةً وَلَكِن يُدِّخِلُ مَن يَشَآهُ فِي رَحْمَتِهِءً وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُمْ مِن وَلِيّ وَلَا نَصِيرِ اللَّهُ أَمِر ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِ يَ أَوْلِيَآهَ ﴾ [الـشورى: 8- 9]، فقد ارتفع (الظالمون) على الابتداء، لأنه جواب عن شأن ذاتي وهو الاختيار، لأنهم اختاروا غير الله تعالى فلم يشملهم برحمته فلا ولى ولا نصير لهم يوم القيامة، بدليل اقترانه بجواب ثان يحقق اختيارهم وهو (أم) بمعنى (بل) في مقابلة المؤمنين الداخلين في رحمته و "لعل تغيير المقابلة للمبالغة في الوعيد، إذ الكلام في الإنذار (أم اتخذوا) بل اتخذوا من دونه أولياء كالأصنام (2)، وهو اختيار منكر فوجه الله تعالى الناس إلى الاختيار الصحيح في قوله ﴿ أَمِر ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦ أَوْلِيَآٓ فَأَلَّهُ هُوَ ٱلْوَلِى وَهُوَ يُحْيِ ٱلْمَوْتَى وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۞ وَمَا ٱخْنَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكُمُهُۥ إِلَى ٱللَّهِ ذَالِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّى عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أَلِيبُ ﴾ [الـشورى: 9- 10]، أي "هو الذي يجب أن يتولى وحده ويعتقد أنه المولى والسيد، فالفاء في قولــه- فــالله هــو الولي- جواب شرط مقدر كأنه قيل بعد إنكار كل ولي سواه إن أرادوا وليـاً محـق، فـالله هو الولي بالحق لا وليّ سواه (وهو يحيي) أي ومن شأن هذا الولي أنه يحيي (الموتى وهو على كل شيء قدير) فهو الحقيق بأن يتخذ ولياً دون من لا يقـدر على شـيء (3)، وهـذا بناء على أن همزة (أم) للإنكار، أما على معنى (بل) يكون المعنى فالولى الحق هو الله وليس غيره، بـدليل ضـمير الفـصل، أي لا ولـي إلاّ الله، لأن " هــذه الفـاء تكــون جوابــاً

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 1/88-89.

⁽²⁾ **أنو**ار التنزيل: 639.

⁽³⁾ الكشاف: 3/ 461.

لأمرين: أحدهما الشرط بـ(إنّ) وأخواتها والثاني ما فيه معنى الـشرط نحـو (أمـا) (1). فالمعنى وأما الاختيار الصحيح لاتخاذ الولى فهـو الله فـإذا "ترتـب الجـواب بالفـاء فتـارة يتسبب عن الأول، وتارة يقام مقام ما تسبب عن الأول، مثال الجاري على طريقة السببية ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰ ﴾ [الأعلى: 6]. ومثال الثاني ﴿ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَنَا كَبِيرًا ﴾ [الإسسراء: 60]، ﴿ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَنَرا وَأَفْيَدَةً فَمَا أَغْنَى عَنَّهُمْ سَمَّعُهُمْ وَلَآ أَبْصَدُرُهُمْ وَلَآ أَفْرُدُتُهُم مِن شَيْءٍ ﴾ [الأحقاف: 26](2). فإن الحكم مرتب على اختبار الولى الحق أو الباطل فالذين اختاروا الحق تولاهم برحمته وأثابهم بنصره واللذين اختياروا الباطل لم ينفعهم بشيء فتركوا بلا ولى ولا نصير، فإن الإعلام بالمبتدأ لتصحيح ظن المخاطب أو المتلقى في شأن المخبر عنه، لذلك اشترط فيه التعريف وذلك بخلاف الإنباء بالـصيغة، فإنها تثبت حالاً من أحوال الذات لم يسبق للمتلقى علم بها، وإن كانت الذات مبهمة عامة، بدليل حاجتها إلى التحقيق بالحصر أو القصر أو العطف بـ(لا) ' ألا ترى أن ليس المعنى في قولك: جاءني زيد لا عمرو: أنه لم يكن من عمرو مجيء إليك مثل ما كان من زيد حتى كأنه عكس قولك: جاءني زيد وعمرو، بل المعنى أن الجائي هو زيد لا عمرو، فهو كلام تقوله مع من يغلط في الفعل قد كان من هذا فيتوهم أنه كان من ذلك والنكتة أنه لا شبهة في أن ليس ههنا جائيان وأنه ليس إلاّ جاء واحد وإنما الشبهة في أن ذلك الجائي زيد أم عمرو، فأنت تحقق على المخاطب بقولك: جاءني زيد لا عمرو أنه زيد وليس بعمرو ونكتة أخرى وهي أنك لا تقول: جاءني زيد لا عمرو حتى يكون قــد بلـغ المخاطب أنه كان مجيء إليك من جاء إلاّ أنه ظن أنه كان من عمرو فأعلمته أنـه لم يكـن من عمرو ولكن من زيد^{'(3)}.

فالفرق بين العطف والجواب أنَّ العطف يجمع أطراف نسبة واحدة تخصيصاً والجواب يجمع نسبتين مستقلتين لتكون الثانية ردًّا على الأولى إثباتاً أو نفياً. لذلك حققت

⁽¹⁾ الجني الداني في حروف المعاني: 66.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 298- 299.

⁽³⁾ دلائل الإعجاز: 259.

(إنّ) الإسناد، وحققت (إنما) النسبة، وهذا معنى إبطال عملها بدخول (ما)، لأنها تقتضي "إثبات الحكم للمذكور وصرفه عما عداه، نحو ﴿ إِنَّمَا اَلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ [التوبة: 28] تنبيها على أن النجاسة التامة هي حاصلة للمختص بالشرك، وقوله عز وجل ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْصَكُمُ اَلْمَيْتَةَ وَالدَّمَ ﴾ [البقرة: 173] أي ما حرم إلا ذلك تنبيها على أن أعظم المحرمات من المطعومات في أصل الشرع هو هذه المذكورات (١٠)، وذلك لأنّ (إنّ) تثبت الذات و (ما) تنفي الوصف عمًّا سواها فاستعملت لقصر الصفة عليها حقيقة أو إدعاء رداً على من يظن خلاف ذلك، أما الرد بالنفي والإثبات فيكون لمن ينكره ويشك فيه، وقد قيل: "الأصل أن يكون ما يستعمل له (إنما) مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كقولك: إنما هو أخوك، وإنما هو صاحبك القديم لمن يعلم ذلك ويقرّ به، وما يستعمل له النفي والاستثناء على العكس، فأصله أن يكون مما يجهله المخاطب وينكره، في وهو هو وما وينكرة وهما من إليه إلَّا الله ﴾ [آل عمران: 62] (٤).

إنّ الأصل إثبات النسبة وتحقيقها، وقد يخصص الوصف العام في ذات معينة لاقتصارها عليها أو للمبالغة فيه مدحاً أو ذماً ولا ينكر المخاطب شيئاً إلا إذا علم خلافه، أما إذا كان جاهلاً فلا يمكنه الإنكار "فإذا قلت: ما هو إلا مصيب أو ما هو إلا نخطئ قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلته، وإذا رأيت شخصاً من بعيد، فقلت: ما هو إلا زيد: لم تقله إلا وصاحبك يتوهم أنه ليس زيد وإنه إنسان آخر ويجد في الإنكار أن يكون زيداً (أن أن الجواب بـ(إنّ) يكون رداً على من يشك في إسناد الوصف أصلاً، والجواب المعلومة والجواب بـ(إنّ) واللام يكون رداً على من ينكر إسناد الوصف أصلاً، والجواب بـ(إنما) يكون رداً على من ينكر إسناد الوصف أصلاً، والجواب بـ(إنما) يكون رداً على من ينكر أسناد الوصف ألم المؤبات يكون رداً على من ينكر أو يشك في نسبة الوصف، والجواب بـالنفي والإثبات يكون رداً على من ينكر أو يشك في نسبة الوصف إلى الذات، نحو قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ لَا يَشْعُهُنَ لَهُ يَسْمُهُمُ الْمُقْسِدُونَ وَلَكِنَ لَا يَشْعُهُنَ لَهُ يَشْمُهُنَ لَا يَشْعُهُنَ لَا يَشْمُهُمُ الْمُقْسِدُونَ وَلَكِنَ لَا يَسْمُهُمُ الْمُقْسِدُونَ وَلَكِنَ لَا يَسْمُهُمُ الْمُقْسِدُونَ وَلَكِنَ لَا يَشْمُهُمُ الْمُقَلِدُونَ وَلَكِنَ لَا يَشْمُهُمُ الْمُقْسِدُونَ وَلَكِنَ لَا يَسْمُ الْمُقْسِدُونَ وَلَكِنَ لَا يَالْمُ اللّهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الله

⁽¹⁾ معجم مفردات ألفاظ القرآن: 23.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 231.

⁽³⁾ دلائل الإعجاز: 256.

[البقرة: 11–12]. فقد اختاروا (إنما) رداً على من نسب الفساد إليهم وإدعاء نقيضه مما لا يشوبه شيء منه، لأن "(إنما) لقصر الحكم على شيء، كقولك إنما ينطلق زيد أو لقبصر الشيء على حكم كقولك إنما زيند كاتب، ومعنى ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ أن صفة المصلحين خلصت لهم وتمحضت من غير شائبة قادح فيها من وجه من وجوه الفساد.... ردّ الله ما ادعوه من الانتظام في جملة المصلحين ابلغ رد وأدله على سخط عظيم والمبالغة فيه من جهة الاستئناف وما في كلتا الكلمتين (ألا وإن) من التأكيدين وتعريف الخبر وتوسيط الفصل "(1). فجاءت (إنما) جواباً لـ(إذا) رفعاً لتصور الوصف بنقيـضه فبولـغ في الرد عليه بـ(ألا) "المنبهة على تحقيق ما بعدها، فإن همزة الاستفهام التي للإنكار إذا دخلت على النفي أفادت تحقيقاً ونظيره ﴿ أَلَيْسَ ذَالِكَ بِقَدِرٍ ﴾ [القيامة: 40]، ولذلك لا تكاد تقع الجملة بعد (ألا) مصدره بما يتلقى بها القسم وأختها (أما) التي هي من طلائع القسم و (إنَّ) المقررة للنسبة وتعريف الخبر وتوسيط الفيصل لـردِّ مـا في قـولهم مـن التعـريض للمؤمنين والاستدراك بلا يشعرون (2). فلما قصروا الوصف عليهم جاءهم الـرد بقـصر ضده عليهم ليطابق قولهم وتخصيصه بهم دون غيرهم رداً على تعريضهم بغيرهم، كما جاء "معنى (إنما) في كلام العرب الحصر والتخصيص بأحد الخبرين فإذا قبال قائيل: قيام زيد وعمرو فتقول إنما عمرو القائم، وإنما قام عمرو (٥٠).

(لا) الجوابية أكثر أحرف الجواب دوراناً على الألسنة، لأنها تربط الظاهر بكلام قد مضى أو محذوف لتثبت نقيضه، وذلك في القسم و القرآن العزيز نزل بالرد على الذين أنكروا البعث والجنة والنار، فجاء الإقسام بالرد عليهم في كثير من الكلام المبتدأ منه وغير المبتدأ كقولك في الكلام لا والله لا أفعل ذلك جعلوا (لا) وإن رأيتها مبتدأة رداً لكلام قد مضى فلو الغيت (لا) مما ينوى به الجواب لم يكن بين اليمين التي تكون جواباً

⁽¹⁾ الكشاف: 1/ 180 - 181.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 13.

⁽³⁾ رصف المباني في شرح حروف المعاني: 203.

واليمين التي تستأنف فرق.. والعرب تطرح (لا) وهي منوبة (أ. كذلك "تكون جوابية، أي ردّ في الجواب، مناقض لـ (نعم) أو (بلي) فإذا قال مقرراً: ألم أحسن إليك؟ قلت: لا أو بلي، وإذا قال مستفهماً: هل زيد عندك؟ قلت: لا أو نعم: قال تعالى ﴿ أَلَسْتُ بِرَيِكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ [الأعراف: 172]، ﴿ أَلَسْتُ بِرَيِكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ ﴿ فَهَلْ وَجَدَّمُ مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًا قَالُوا بَلَى ﴾ [الأعراف: 44] (إلى ترد كلاماً سابقاً و نعم: والأعراف: 44] (إلى ترد كلاماً سابقاً و الأعراف: 44) تبته، نحو قوله تعالى ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفُرُوا لا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَقِي لَتَأْتِينَا السَّاعَةُ وَلَا الله وهو السَابِقُ الذي نفته (لا) فقرن جوابها بجواب آخر آكد منه، الإثبات ما بعدها، لأن الكلام السابق الذي نفته (لا) فقرن جوابها بجواب آخر آكد منه، الإثبات ما بعدها، لأن قولهم ﴿ لاَ تَأْتِينَا السَّاعَةُ ﴾ "نفي للبعث وإنكار لجيء الساعة أو استبطاء لما قد وعدوه من قيامها على سبيل الهزء والسخرية كقولهم ﴿ مَتَى هَذَا ٱلْوَعَدُ ﴾ [الأنبياء: 38] ببلي على معنى أن ليس الأمر إلاّ إتيانها، ثم أعيد إيجابه مؤكداً بما هو الغاية في التوكيد والتشديد وهو التوكيد باليمين بالله عز وجل (3، بل نفت (لا) الوعد بقيامها وليس البعث، الأنه واقع لا محالة بدليل تأكيده بالقسم واللام، لأن الأصل في إثبات جواب الإسناد هو واقع لا محالة بدليل تأكيده بالقسم واللام، لأن الأصل في إثبات جواب الإسناد هو (اللام) نحو قوله تعالى ﴿ وَلَمَ المَّمَةُ مُنْ الْمُورِقُ وَلَوْ أَعَجَبُكُمُ ﴾ [البقرة: 22].

وكذلك جواب النسبة، لأنها حرف التوكيد واليمين والموطئة لجوابه، وحرف المعنى مقيد للصيغة لتعلقه بها، وقد رُكبت مع الألف، لتفيد نفي كلام محذوف مع بقاء أصل الإثبات فيها، وتركيب الأحرف لا يلغي ما وضعت له أصلاً، ولكنه باب السعة اللغوية وتنوع الدلالة، لذلك خصت اللام بالألف الساكنة دون غيرها، كما خصت لام التعريف الساكنة بألف الوصل، لأن التركيب يفيد معنى زائداً على الأصل وليس الغرض صحة النطق، لأن واضع حروف الهجاء لما لم يمكنه أن ينطق بالألف التي هي مدة ساكنة، لأن الساكن لا يمكن الابتداء به دعمها باللام قبلها متحركة ليمكن الابتداء

⁽¹⁾ لسان العرب: مادة (اللام).

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 355.

⁽³⁾ الكشاف: 3/ 279.

بها. ولا تقل كما يقول المعلمون لام ألف وذلك أن واضع الخط لم يبرد أن يرينا كيف أحوال هذه الحروف إذا تركّب بعضها مع بعض، ولو أراد ذلك لعرفنا أيضاً كيف تتركب الطاء مع الجيم والسين مع الدال والقاف مع الظاء وغير ذلك عما يطول تعداده، وإنما مراده ما ذكرت لك من أنه لما لم يمكنه الابتداء بالمدة الساكنة ابتدأ باللام ثم جاء بالف بعدها ساكنة ليصح لك النطق بها، كما صح لك النطق بسائر الحروف غيرها (1).

إنَّ الألف تابع للفتحة ولا يمكن الابتـداء بالتـابع قبـل المتبـوع، بـدليل ملازمتهـا للفتحة وعدم قبولها الحركة، لأنهـا أصـلاً حركـة ممـدودة فـلا يـستدل بالـصوامت علـى الصوائت والتركيب بخلاف الإدغام والإبدال، كما أن الفتحة قد تكون مشوبة بالكسرة أو الضمة، بدليل الإمالة فتكون الألف مرققة أو مفخمة تبعاً لهـا، وقـد رُكبـت (لا) مـع الاسم تركيب أحد عشر للمبالغة في الرد، كما بولغ في نقيضتها (إنّ) لاشتراكهما في الجواب عن الشأن الذاتي إثباتاً ونفياً، بدليل العمل في الاسم وبناء اسم لا المعرب أصلاً وإعرابه مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، وكذلك الأمر في النسبة فلا يصح زيادتها لجعل الإثبات نفياً والنفي إثباتاً، لأن (لا) حرف يجيء مثبتاً لما بعـده ونافيـاً لكــلام محــذوف، وقد قال المفسرون في قول تعالى ﴿ لَا أُقْيِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَنَمَةِ ۗ ۚ وَلَا أُقْيِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَامَةِ ﴾ [القيامة: 1- 2]: إن (لا) زائدة والمعنى أقسم وقد حُكم بنضعفه لأسباب: " (أولها): أن تجويز هذا يفضي إلى الطعن في القرآن، لأن على هـذا التقـدير يجـوز جعـل النفـي إثباتــأ والإثبات نفياً وتجويزه يفضي إلى أن لا يبقى الاعتماد على إثباته ولا على نفيه، (وثانيها) أن هذا الحرف إنما يُزاد في وسط الكلام لا في أوله... (وثالثها) أن المراد من قولنا (لا) صلة أو لغو باطل، يجب طرحه وإسقاطه حتى ينتظم الكلام ومعلوم أن وصف كـــلام الله تعالى بذلك لا يجوز... أنها وردت نفياً لكلام ذكر قبل القسم كأنهم أنكروا البعث فقيـل لا ليس الأمر على ما ذكرتم، ثم قيلِ أقسم بيوم القيامة وهذا أيضاً فيه إشكال، لأن إعادة حرف النفي مرة أخرى في قوله ﴿ وَكَا أَفْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَامَةِ ﴾ مع أن المراد ما ذكروه تقـدح

سر صناعة الأعراب: 1/48-49.

في في صاحة الكلام (1) إن التكرار قيد يكون للتوكييد، نحو قول تعالى ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْمُشْرِينَكُو فَاللهُ ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْمُشْرِينَكُو السَّالِ السَّياقُ وَلَمُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ السَّالِ اللَّهُ عَالَمُهُ وَلَيْكُمَا لَكُذَبِّهَانِ ﴾ [الرحمن: 13].

والإعادة مع الفصل لا يعد توكيداً، بل هو تأسيس وقد فصلت الواو بين القسمين للدلالة على اختلاف المعنيين، كما قبال تعبالي ﴿ فَلا وَرَبِكَ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ [النساء: 65]، فإن (لا) الجوابية بخلاف العاطفة وليست نافية لما بعدها لتعلق حرف الجر بـ (أقسم)، وليست زائدة لتوكيد القسم، لأنها تنوب عن جملة، فهي "نقيضة (نعم) كقولك (لا) في جواب: هل قام زيد؟ وهي نائبة مناب الجملة (2)، لأن الجواب ينبغي أن يكون مطابقاً للسؤال، كما أن الأصل فيها الجواب، بدليل اللام، والنفي طارئ عليها بالتركيب، وهو لإعادة جملة السؤال لإثبات ما بعدها، فهي لم تقتصر على النفي وقيل: فها خوص أن الأي قبل القسم زيدت موطئة للنفي بعده ومؤكدة له وقدرت المقسم عليه المحذوف (لا) التي قبل القسم زيدت موطئة للنفي بعده ومؤكدة له وقدرت المقسم عليه المحذوف همنا منفياً كقولك: لا أقسم بيوم القيامة لا تتركون سدى؟ قلت: لو قصر الأمر على النفي دون الإثبات لكان لهذا القول مساغ ولكنه لم يقصر ألا ترى كيف لقي ﴿ لاَ أُقَسِمُ يَهَذَا الْبَلَدِ ﴾ [البلد: 1] بقوله ﴿ إِنَّهُ لَقُرُعانًا لَإِنْسَنَ ﴾ [البلد: 4]، وكذلك ﴿ فَلاَ أُقْسِمُ يَهِمُ النَّهُ وَعِمَ النَّا تَوَلِهُ ﴿ إِنَّهُ لَقُرُعانًا لَإِنْسَانَ الواقعة: 77] بقوله ﴿ إِنَّهُ لَقُرُعانًا لَكِنَهُ إِللهُ الواقعة: 75] الموله ﴿ إِنَّهُ لَقُرُعانًا لَكُونَهُ إِللهُ الواقعة: 75] الموله ﴿ إِنَّهُ لَقُرُعانًا لَكُونَهُ اللَّهُ وَلَا القول هـ ﴿ المَلْقَالَةُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ ال

إنّ (لا) لا تقتصر على النفي، لأنها للجواب، وليست مخلصة للنفي كالعاطفة، فلا تحتاج إلى جواب، ولكن ما دخلت عليه، وهو القسم يفتقر إلى جواب، فما ذكر كان جواباً للقسم، وليس جواباً لـ(لا) ولا ضير بأن يقرن الجواب الأول بجواب ثان مؤكد له، بدليل اللام فاجتمعا في الجواب وكذلك (إنَّ) واللام في جواب القسم وأماً مجاورتها لليمين فهو لا يسوغ طرحها، فقد قيل و "تزاد مع اليمين وتطرح كقوله تعالى ﴿ لا آقيمُ يَوْمِ ٱلْقِينَكَةِ ﴾ لأن طرحها يخل بالمراد بحكم الجوار اللغوي.

⁽¹⁾ التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 30/ 214 – 215.

⁽²⁾ الجني الداني في حروف المعاني: 296.

⁽³⁾ الكشاف: 4/ 190.

⁽⁴⁾ حروف المعانى: 8.

المبحث الثاني الجوار المعنوي

إنّ اللغة تكون بأنظمتها المتجاورة تمثل الواقع الحقيقي والمتصور، وهـي الوصــلة الجامعة للوشائج المتباينة فكراً وعقيدة وشعوراً فلا أصدق منها تعبيراً عـن الإنـسان، ولا أظهر منها ثباتيا وخلوداً ولا أدق منها بيانياً، ولا أجود منها كشفاً لاتحاد البيان بالمبين، لذلك قيل: "ويسألونك باللسان عن اللسان قبل: الإنسان لسان (1)، لأن اللغة جعلت لساناً مؤدياً للمراد بأبلغ صورة إذا أحسن وصل أجزائها وترتيب مفرداتها وإحكام أنظمتها، فالصوامت توصل بالحركات القيصيرة والطويلة والمفردات ترتبط بالإسناد التام أو الناقص، والجمل تؤدي وظيفتها في الكلام بانضمامها إلى بعضها إسـناداً ووصفاً أو حالاً أو مضافاً إليها أو جواباً لسؤال ظاهر أو مقدر أو جوابـاً لنـداء أو قـسم أو تفسيراً وتفصيلاً لما قبلها، فلا توجد كلمة أو جملة منعزلة تماماً، لأنها توصل بغيرها لتكوّن كلاً يدركه العقل كأنه كتلة واحدة متراصة بوشائج من العلاقات النحوية القائمة على الجاورة، وهي التي تظهره في صورة البناء المتكامل الذي يعضد بعضه بعضاً وتـضفي عليه شكله، وتدل على المتغير منه والمحذوف، والمفردة فيه تتشبث بالجوار وظيفة ومعنى، لأنه موضوع ليجاور غيره ولم يوضع منفرداً منعزلاً آحاداً لا جامع لــه مــع غــيره، لــذلك فإن إحدى دوال النسبة الرتبة أو الموقع والموضع، بـ دليل التقـ ديم والتـ أخير واخـ تلاف المعانى تبعاً لذلك، سواء أكان في بناء الكلمة أم في بناء الجملة، لأن "كل واحد من عناصر الكلمة ليس له وجود مستقل، لا الأصل الذي سبق ولا اللاحقة ولا اللاصقة ولا الزائدة كلها لا توجد خارج ذلك التركيب أو التراكيب المماثلة له، فهي قطع تغيير لا أكثر، إذ إننا نستطيع تنويع الأصل واللاحقة والزائدة على الـسواء، ولكـن الـذي يعطى للكلمة وحدتها وتآلفها رغم تعقد عناصرها، إنما هو كون كل واحد من هذه العناصر لــه

⁽¹⁾ تأملات في اللغو واللغة: 9.

ترتيب ثابت لا يقبل التغيير، فهي تمسك بعضها بعضاً وتقوي بعضها بعضاً وتظهر للعقل في طابع تصوّر واحد (1).

فلكل صوت أو مقطع صوتى وظيفة صرفية أو نحويـة بحـسب المجـاورة، وإن كـان الجوار الصوتى ثابتاً عرفاً، فإن العلاقات النحوية تنبثق من خلال المجاورة، وذلك يتوقُّ ف على اختيار المنتج وترتيبه في الـسياق بمـا يناسـب مـراده، وهـو غـير ثابـت؛ لأن الثابـت اجتماعياً هو ترتيب الأصوات بحسب مخارجها وصفاتها فلا "يكفي لمعرفة الحرف وتمييـزه تحديد المخرج وحده دون علامة ثانية هي صفة الحرف، مثال ذلك: أنه إذا أطبقنا الشفتين ثم فتحناهما فالصوت الخارج أما الباء أو الـياء الإفرنجية (p) والفرق الأهم بينهما أنه إذا نطقنا الباء وهو صوت ثان علاوة على صوت فتح الشفتين وهو صوت خارج من الحنجرة من اهتزاز الأوتار الصوتية وعند نطق الباء (p) ينعدم هذا البصوت.. وإذا لم نطبق الشفتين تماماً، بل تركنا فتحة صغيرة ليخرج الهواء من بـين الـشفة الـسفلي والثنايــا العليا صار الصوت فاء، فهذه الحروف الثلاثة يعني الباء والباء الإفرنجية والفاء قريبة المخرج بعضها من بعض مختلفة المصفات (2)، وذلك أمر يغيره الجوار المصوتي، لأن الحرف صورة الصوت وغايته المرئية، لأنه رمزه و "ذلك أن الحرف حـد منقطع الـصوت وغايته وطرفه (3)، لأن البصوت مصدر صبات و "قند صبات ينصوت وينصات صوتاً وأصات وصوّت به: كله نادي، ويُقال: صوّت يصوت تصويتاً فهـو مـصوت، وذلـك إذا صوت بإنسان فدعاه، ويقال: صات يموت صوتاً فهو صائت معناه صائح (4). فإن الصوت صدى الحرف إذا وقف عليه فإذا وصل بالمجاورة تغير جرسه و "إنما يعرض هـذا الصويت التابع لهذه الحروف ونحوها ما وقفت عليها، لأنـك لا تنـوي الأخـذ في حـرف غيرها، فيتمكن الصويت فيظهر، فأما إذا وصلت هذه الحروف ونحوها فإنك لا تحس

⁽¹⁾ اللغة ، لفندريس: 112 – 113.

⁽²⁾ التطور النحوى للغة العربية: 13.

⁽³⁾ سر صناعة الأعراب: 1/16.

⁽⁴⁾ لسان العرب: مادة (صوت).

معها شيئاً من الصوت كما تجده معها إذا وقفت عليها، وذلك نحو يسمبر ويسلم ويزلق ويثرد ويفتح، وإنما كان ذلك كذلك من قبل أن أخذك في حرف آخر وتأهبك له قد حالا بينك وبين التلبث والاستراحة التي يوجد معها ذلك الصويت (1).

إنّ الجوار أساس كل بناء لغوي، كما أنه معيار كل عَرَض عليه وسبب رسمه وهيأته في البناء، إذ يعوّل عليه في نظام الكلم وتنظيم سياقاته بحسب المراد، إذ يُفرق بين دوال النسبة والأصول وبين المسموع والمرثي والمعلوم فإنه "يقال: ذهب صيته في الناس وأصله من الواو، وإنما انقلبت ياء لانكسار ما قبلها، كما قالوا: ريح من الرّوح كأنهم بنوه على (فِعل) بكسر الفاء للفرق بين الصوت المسموع وبين الذكر المعلوم (2)، لذلك "فتقسيم اللغة إلى عناصر ثلاثة هي الأصوات والصيغ النحوية والكلمات، ما هو إلا تقسيم اصطناعي محض، لأن هذه العناصر ترتبط بعضها ببعض ولا توجد منفصلة إطلاقاً مهما بدا من اختلافها، بل تنصهر كلها في تلك الوحدة التي هي اللغة نفسها، فالعالم اللغوي إذن لا ينتهي من مهمته بمجرد أن يفرغ من تحليل هذه العناصر، بل يبقى عليه أن يدرس كيف يكون شأنها عندما تجتمع أو بالاختصار كيف تؤدي اللغة وظيفتها (3).

إنّ اجتماع الأصوات بالجاورة يضفي عليها طابعها ويفصل بين دلالاتها، فقد "يصيب التغيير المخرج والصفات معاً فيتجرد الحرف عن طبيعته تماماً، ولا يبقى منه أثر إلاّ المدة من الزمان، التي كان يحتاج إليها لنطقه، فإنها تُضاف إلى مدة نطق الحرف الآخر، فتضاعف ويشدد ذلك الحرف، مثال ذلك (اتصل) و (اتسر) فإن أصل التاء المشددة فيهما تاء الافتعال وفاء الفعل التي هي في الأصل واو أو باء مختلفة عن التاء التي قلبت إليها اختلافاً تاماً⁽⁴⁾، وذلك لأن المجاورة تقتضي أن يتبع صوت أو حرف صوتاً ليلتحق به فيشكل معه تركيباً افرادياً والمركبات الإفرادية يجمعها الترتيب المقصود لغرض معين،

⁽¹⁾ سر صناعة الأعراب: 1/7 - 8.

⁽²⁾ لسان العرب: مادة (صوت).

⁽³⁾ اللغة ، لفندريس: 295.

⁽⁴⁾ التطور النحوي للغة العربية: 31.

و "ذلك أن التركيب على ضربين تركيب إفراد وتركيب إسناد، فتركيب الإفراد أن تأتي بكلمتين تركبهما وتجعلهما كلمة واحدة بإزاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين وهو من قبيل النقل.. وتركيب الإسناد أن تركيب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى فعرفك بقوله (أسندت إحداهما إلى الأخرى) أنه لم يرد مطلق التركيب، بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة (أ). فإن المعاني الوظيفية تنشأ من تجاور الأصوات المختلفة غرجا وصفة مكونة أدوات وصيغاً صرفية وتركيبات مختلفة، ومعرفة دوالها على المعاني الوظيفية في التراكيب المختلفة يقتضي تصنيفها على أبواب لأن "رصد التركيبات المختلفة وملاحظة وضع المفردات في أماكنها الخاصة من كل تركيب وما يطرأ على هذا الوضع من رموز صوتية تشكل الإطار العام الذي يضم الصور المؤلفة في جملة لتدل كل جملة من رموز صوتية تشكل الإطار العام الذي يضم الصور المؤلفة في جملة التامة، والجملة على مالها من معنى إسنادي تختلف فيه وظيفة الجملة الناقصة عن الجملة التامة، والجملة على ما يؤديه في (مقام) الإنشاء (على ما يؤديه في (مقام) الإنشاء (2).

وقد شكلت المركبات المبنية أدوات للمعاني لتوجيهها الكلام نحو ما يبين الغاية منها لإبهامها و "من هنا سمّى أهل العربية أدوات المعاني حروفاً، نحو من وفي وقد وهل وبل، وذلك لأنها تأتي في أوائل الكلام وأواخره في غالب الأمر فصارت كالحروف والحدود له (3) لذلك تعلقت معنوياً بالصيغ الصرفية، لأنها مكملة لها ومحددة لوجهتها، لأن الصيغة معنى حرفي دال على نسبة الحدث إلى الذات، لأن "دلالة الصيغة على النسبة في المشتقات الاسمية منها والفعلية هي دلالة واحدة: (ربط الحدث بالذات) إلا أنها حين توصف بالنسبة التامة مرة وبالنسبة الناقصة مرة أخرى فذلك من جهة ملاحظة قصد المتكلم في إفهام المخاطب، فإن كان المخاطب في نظره جاهلاً بالنسبة كان قصد المتكلم



⁽¹⁾ شرح المفصل: 1/20.

⁽²⁾ البحث النحوي عند الأصوليين: 297.

⁽³⁾ سر صناعة الأعراب: 1/16- 17.

إفادتها والإخبار عنها (بالأصالة)، فيقول: (ضرب زيد)، وإن كان المخاطب في نظره عالماً بالنسبة، فإنه في هذه الحالة يجعل نسبة الضرب إلى زيد توطئة و (تبعاً) لإفادة نسبة أخرى هي موضع غرضه من الكلام مشل أن يقول (ضرب زيد تأديب) أو ظلم، أو قصاص، ومثل (زيد الضارب مؤدب.. أو ظالم.. أو مقتص)، (فالتمام) إذن ناشئ من قصد الشيء بالأصالة و (النقص) ناشئ من قصد الشيء بالتبع، وحيث إن نسبة الضرب، أو التأديب، أو الظلم، أو القصاص، جعلت (قيداً) في المسند، أو في المسند إليه، سُميت النسبة الناقصة هذه (بالتقييدية) (١).

إنّ قيد النسبة بنوعيها لا يقتصر على تغير بناء الصيغة ذاتها، بل على ما يجاورها من سوابق ولواحق، لأنها من مقيدات النسبة، لأن النسبة الناقصة قد تتبعها نسب ناقصة أخرى تكون هي المرادة من النسبة التامة أو العمدة، إذ الفائدة تتم بما يبنى على التامة بالمجاورة فإن حروف المعانى قرينة فعلية لفظية مبينة لجهة الصيغة نحوياً، بدليل استدعائها لمعنى الفعل لقيامها مقامه إيجازأ واختصارأ ومن حيث المعنى اتساعاً وتنويعاً لتخصيصها عموم الفعلية وبياناً لحقيقتها وتقريراً لإرادتها وتوكيداً لمعناها، وهي دلائل التعلق المعنوى الرابط للمعانى الإفرادية المتجاورة فتعقد الصلات بين المتناقضات لإيجاد الإلفة التي تسبكها بوشائج الكتلة المتراصة الواحدة، لأن التعلق عملية ذهنية جامعية للمتجاورات من الكلم بغية ربط أجزاء الكلام لإثبات المقصود من مجاورة المعاني اللغوية الإفرادية للكلم لتفيد بدلائل التعلق أو بدوال النسب السامع أو القارئ معنى مستقلاً يحمل بين طرفي الكلام فكرة تامة من خلال الملاءمة والتآلف الصوتى إعلالاً وإبدالاً وإدغامـاً، ثـم إسناداً تاماً أو ناقصاً قائماً على ما توجده الصيغة الفعلية ومتعلقاتها تعميماً وتخصيصاً أو تحديداً لمعنى الأبنية ومجاورتها لبعضها في وحدات الكلام المعبر عـن الأفكـار، ومـا يطـرأ عليها من مطالب الفهم والإفهام كالجملة الاعتراضية والتفسيرية، توكيداً وإيـضاحاً أو تقريراً للمعنى، نحو قوله تعالى ﴿ قَالُواْ تَأْلَلُهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِعْنَا لِنُفْسِدَ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَرِقِينَ ﴾ [يوسف: 73]. فإن ﴿ لَقَدْ عَلَمْتُ م ﴾ "اعتراض، والمراد تقرير إثبات الـبراءة من

⁽¹⁾ البحث النحوي عن الأصوليين: 108.

تهمة السرقة (1)، إنَّ الفصل بين المتجاورين المتصلين بقيد معنوي يعلق أحدهما بالآخر بما يؤكده إثباتاً له يدل على أن الزيادة اللفظية تعمل على إحكام التماسك المعنوي بشد الأطراف المتجاورة بعضها ببعض لتمكينها في النفوس، كما تعمل أحرف الزيادة الصرفية في الأبنية لزيادة قوة معانيها، بدليل تشديد العين، لأنهم "جعلوا تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير الفعل، فقالوا كسر وقطع، وفتّح، وغلّق، وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلة المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام وذلك لأنها واسطة لهما، ومكنوفة بهما، فصارا كانهما سياج لها ومبذولان للعوارض دونها ولذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دونها... فلما كانت الأفعال دليلة المعاني كروا أقواها وجعلوه دليلاً على قوة المعنى المحدث به، وهو تكرير الفعل، كما جعلوا لكراهية التضعيف في نجو صرصر وحقحق دليلاً على تقطيعه، ولم يكونوا ليضعفوا الفاء ولا اللام لكراهية التضعيف في أول الكلمة والإشفاق على الحرف المضعف أن يجيء في أخرها، وهو مكان الحذف وموضع الإعلال، وهم قد أرادوا تحصين الحرف الدال على آخرها، وهو مكان الحذف وموضع الإعلال، وهم قد أرادوا تحصين الحرف الدال على قوة الفعل، فهذا أيضاً من مساوقة الصيغة للمعاني.

وكذلك يكون للصيغة توجيه لمعنى الكلام، بدليل الزيادة فيها وتعليق الحروف بها وقبولها للسوابق واللواحق، وتقييد أسماء الذوات بمعانيها، لهذا فإن الفعل موضع المعاني وصيغته منبئة عنها، بدليل تعلق الحروف والأسماء بها، فهو أساس المجاورة والمقتضي لها تخصيصاً لعمومه بالمقيدات التي تتعلق به ووظيفته استدعائها للإنباء عنها، لأنه في حقيقته وصف لها بدليل تفسير ما بُني عليه بالمجاورة لمعناه، نحو قوله تعالى ﴿ وَعَدَ اللّهُ الّذِينَ ءَامَنُوا وقول تعالى ﴿ وَعَدَ اللّهُ الّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمُ وَعَمِلُوا الصّالِحَاتِ لِسَتَخْلِفَنَهُمْ ﴾ [المنور: 55] وقول تعالى ﴿ وَعَدَ اللّهُ الّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمُ وَعَمِلُوا الصّالِحَاتِ لِسَتَخْلِفَنَهُمْ ﴾ [النور: 55] تفسير للوعد وتبيين له... ومتى كانت الجملة تفسيراً لم يحسن الوقف على ما قبلها دونها،

⁽¹⁾ البرهان في تفسير علوم القرآن: 3/ 57.

⁽²⁾ الخصائص: 2/ 155.

لأن تفسير الشيء لاحق به ومتمم له، وجارِ مجرى بعض أجزائه كالـصلة مـن الموصـول والصفة من الموصوف (1).

إنَّ الارتباط المعنوي بين المتجاورات توجده الـصيغة الفعليـة ومـا يـتمم معناهـا ويكمله وهي موضع المعاني النحوية لافتقارها إلى التفصيل بما يتبعها، فتكون مع ما يلحقها دوال النسبة في الكلام، و"مهما كانت اللغة التي ننظر فيها إلى الفصائل النحوية لا يمكن تحديدها إلا بالصيغة التي تعبر عنها ففي الإغريقية حالة فعلية تسمى حالة التخيير، وهي تقابل في بعض استعمالاتها حالة الشرط في الفرنسية، وتستعمل على وجه العموم للتعبير عن الرغبة، وليس من حقنا أن نتكلم عن حالة التخيير في لغـة لا تملـك صيغة خاصة للتعبير عن هذه الحالة (2)، لأن الصيغة تقتضي متعلقات ملازمة لها بالمجاورة، توضيحاً وتخصيصاً، كما أن المتعلقات تتشبث بالصيغة للكشف عن سبب تجاورها ومجيئها أصلاً، فكان لها مراتب بحسب المراد، فقد يراد منها تحقق معنى البصيغة فيحذف بعض متعلقاتها، كما في بنائها للمجهول أو للمطاوعة أو يـزاد تعلقهـا، كمـا في الـشرط والقسم والنداء والطلب أو تتضمن معناها، بدليل نيابة حروف المعاني عنها، وذلك لأن التعبير بالصيغة يعد من باب الإبهام الذي يتطلب تفسيراً وليس من باب حمل السيء على شيء آخر، كما في ربط الأسماء بعضها ببعض بالإسناد أو بالإضافة، لأن الـصيغة" مشتملة على النسبة، والنسبة أمر بين شيئين أحدهما العمدة في قوامها وهو (الحدث) فلا يجوز في القضية الفعلية الإغماض عنه والثاني متعلق به، ولكن ليس في الركنية بمثابة الأول، وهو من صدر عنه الفعل أو وقع عليه، ولـذا صـار الفاعـل خارجـاً عـن الفعـل معدوداً من متعلقاته كسائر متعلقاته من المفاعيل، وإن اختلفت مراتب هذه المتعلقات شدة وضعفاً وجاز حذف الفاعل فيما إذا كان النظر مقصوراً على بيان تحقق الحدث دون النظر إلى من صدر عنه (3).

⁽¹⁾ البرهان في علوم القرآن: 3/ 36- 37.

⁽²⁾ اللغة ، لفندريس: 125.

⁽³⁾ البحث النحوى عند الأصولين: 249- 250.

إنَّ دلالة الصيغة الملازمة لها هي النسبة بأنواعها، لأنها تعبَّر عن حركة ما ظاهرة أو باطنة، لذلك جعلها النحاة عاملاً، وهي في حقيقتها منبئة عن عرض الـذات، سـواء أكان واقعاً فعلاً أم سيقع حقيقة أو مجازاً، فجعلوا العرض عاملاً، لأن القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل، لأن وجوده قبل وجود فعله، لكنه عرض للفعل أن كان عاملاً في الفاعل والمفعول لتعلقهما به واقتضائه إياهما، وكانت مرتبة العامل قبل المعمول، فقدم الفعل عليهما لذلك، وكان العلم باستحقاق تقدم الفاعل على فعله من حيث هو موجده، ثانياً فأغنى أمن اللبس فيـه عـن وضع اللفظ عليه، فلذلك قدم الفعل وكان الفاعل لازماً له يتنزل منزلة الجزء منه بـ دليل أنه لا يستغني عنه ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل، ولذلك إذا اتصل به ضميره أسكن آخره نحو ضربت وضربنا وضربتم (١)، بل الإنباء بالصيغة أهم فقدمت، وذلك بخلاف الإخبار، لأنها هي المخبر عنها، "لأن الابتـداء إنمـا هـو خـبر وأحـسنه إذا اجتمـع نكـرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف، وهو أصل الكلام (2)، لأن الكلام يتم بالجاورة اللفظية لينعقد من خلالها المعنى العام، وأصله من طرفين يجمعهما طرف ثالث وهو الإسناد في حين جعلت الجملة الفعلية " ذات ركن واحد هو (الحدث)، أما الآخر فهو متعلق الحدث⁽³⁾، وذلك ما تقتضيه الصيغة في الاستعمال، "فموضوع الجملة الفعلية أن تأمر بحدث أو أن تقرر حدثًا أو أن تتخيل حدثًا والأمر والإخباري والتبعي تلك التي يجب أن نضيف إليهــا المستقبل والشرطى، كلها تمثل بدرجة كافية من الوضوح، هذه الصفات الـثلاث للجملة الفعلية (4)، وذلك راجع إلى الصيغة، لأنها منبئة بتلك المعاني وغيرها، بدليل جريها على القياس، لأن أسماء المعاني تقوم عليها والابتداء يقتضي الإخبار، فإن البصيغة تستدعى

⁽¹⁾ شرح المفصل: 1/ 75.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 1/328.

⁽³⁾ البحث النحوى عند الأصوليين: 250.

⁽⁴⁾ اللغة ، لفندريس: 162– 163.

متعلقاتها لإتمام الإنباء بالخبر، لأن الخبر في حقيقته وصف، والفعل وصف، والذي ينبئ به هو بناء الصيغة المبين لجهة الحدث لعمومه، بدليل التخصيص والتفسير، نحو قوله تعالى في أقراً بِأسِر رَبِكَ الَّذِي خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ [العلي قولي قولي قولي خَلَق الإنسان ﴾ تخصيص للإنسان بالذكر من بين ما يتناوله الخلق، لأن التنزيل إليه وهو أشرف ما على الأرض، ويجوز أن يراد الذي خلق الإنسان، كما قال في ألرَّحَن الأنسان، كما قال في خلق الإنسان، كما قال في خلق الإنسان، كما قال في خلق الإنسان، كما قال في خلق الإنسان قضيماً لخلق الإنسان ودلالة على عجيب فطرته (١٠).

والإنباء أولى بالعناية من الإخبار لأهميته بدليل تفخيم شأنه في قول تعالى ﴿ عَمّ يَسَاءَ لُونَ ﴿ عَنِ النّبَا الْعَلِيمِ ﴾ [النبا: 1-2]، ولابد له من محل وغاية يسعى إليها لقول تعالى ﴿ لِكُلِّ نَبُلٍ مُسْتَقَرِ كَمَ النّبِ الله عَلَيْهُ وَصَحُلُ أَمّرٍ مُسْتَقِر كَ [الأنعام: 67]، وقول تعالى ﴿ وَصَحُلُ أَمّرٍ مُسْتَقِر كَ [القمر: 3]، أي منته إلى غاية من خذلان أو نصر في الدنيا وشقاوة أو سعادة في الآخرة فإن الشيء إذا انتهى إلى غايته ثبت واستقر وقرئ بالفتح، أي ذو مستقر بمعنى استقرار في الأ بالجاورة اللفظية بدوال المتعلقات. قال (سيبويه): هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده، لأنه مستقر لما بعده وموضع، والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله، ولكن كل واحد منهما لا يستغنى به عن صاحبه، فلما جمعا استغنى عليهما السكوت، حتى صارا في الاستغناء كقولك: هذا عبد الله، وذلك قولك: فيها عبد الله ومثله: ثم زيد وههنا عمرو، وأين زيد، وكيف عبد الله، وما أشبه ذلك (٤٠).

فإنّ الموضع له محل من الإعراب، لتعلقه بالصيغة ودال على النسبة، لأنها الـصلة بين المتجاورين والمبينة لعدم استغناء أحدهما عن الآخـر للـزوم تعلقهما ببعضهما بيانـــأ

⁽¹⁾ الكشاف: 4/ 270.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 701.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 2/ 128.

للصيغة وذلك بخلاف الإسناد، لأنه معنى جامع بين مختلفين، بدليل جمعه لاسمين متباينين في حقيقتهما "فجملة (زيـد أخـوك) تحكـي عـن واقـع خـارجي واحـد (بـصدق) عليـه الطرفان، فزيد هو أخوك وأخوك هو زيد. أما الجملة الفعلية، فليس فيها هذا الحكم (باتحاد) الفاعل مع الفعل خارجاً وإنما تحكي عن وقوع (حدث) منسوب إلى (محدث) (١٠)، فبينهما عموم وخصوص، لأن "كل شيء أسندت إليه شيئاً، فهو مسند، وقد سَندَ إلى الشيء يسند سُنُوداً واستند وتساند وأسند غيره (2)، في حين أن النسبة " إيقـاع التعلـق بـين الشيئين (3)، فيعزى أحدهما إلى الآخر لوجود صلة بينهما، لأن "النّسبة مصدر الانتساب والنُّسبة: الاسم، النسب يكون بالآباء ويكون إلى البلاد ويكون في الصناعة ونسبه ينسبهُ وينسِبُهُ نسباً: عزاه "(4)، فإن عزو الحدث يكون بالصيغة، بدليل عدم استغنائها عن متعلقاتها واستدعاء متعلقاتها لها إذا أضمرت بدلالة الظرف، ولا يكون الظرف مسنداً إليه الحدث، بل الظرف يتضمن الحدث لدلالته عليه، فقد قيل "بالجملة الفعلية يعبّر عن الحدث مسنداً إلى زمن منظوراً إليه باعتبار مدة استغراقه منسوباً إلى فاعل موجهاً إلى مفعول إذا لزم الأمر... والجملة الاسمية تتضمن طرفين: المسند إليه والمسند وكلاهما من فصيلة الاسم (c)، فإن الجاورة الاسمية بجامع الإسناد والإضافة بنسبة ناقصة، وكذلك التبعية فيها. أما الجاورة الفعلية، فإنها تكون بالتعليق لتشبث الصيغة بما يتممها، لأن الصيغة لا تستقل بالمفهومية، وذلك بخلاف الاسم، فقد قال (سيبويه): "هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء، وذلك قولك لولا عبد الله لكان كذا وكذا، أما لكان كذا وكذا، فحديث معلِّق بحديث لولا. وأما عبد الله، فإنه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء، كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، كقولك: أزيد أخوك، إنما رفعته على

⁽¹⁾ البحث النحوي عند الأصوليين: 250.

⁽²⁾ لسان العرب: مادة (سند).

⁽³⁾ التعريفات: 132.

⁽⁴⁾ لسان العرب: مادة (نسب).

⁽⁵⁾ اللغة ، لفندريس: 162 - 163.

ما رفعت عليه زيد أخوك غير أن ذلك استخبار، وهذا خبر، وكأن المبني عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا، فكأنه قال: لـولا عبـد الله كـان بـذلك المكـان، ولـولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام (١).

فإن الحذف لأمن اللبس لاقتضاء الحدث إلى ما يخصصه ويحدده مكاناً وزماناً لافتقاره إلى النسبة فتتقيد الذوات به وصفاً لها بحسب أبنيته التي يتجلى بها، لأنه معنى غير متشخص فينبئ بصيغته عن أحوال متباينة صدوراً ووقوعاً ومتخيلة، لذلك فإن الفاعل في عرف النحويين كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ولذلك كان في الإيجاب والنفى سواء (2).

وقد جمع الإسناد والنسبة، وذلك بحسب رتبته، فإذا اعتمد على اسم كان مسنداً، لأنه مبني عليه ولقيامه مقام الاسم بالتأويل، وإذا لم يعتمد، فإنه منسوب، بدليل عدم المطابقة في العدد واشتراط الاسمية فيه بخلاف المبتداً، "فإن قال قائل: فما بال الفاعل خالف المبتداً في وجوب كونه اسماً محضاً، وجواز كون المبتداً غير اسم محض، وكلاهما محدّث عنه، ومسند إليه؟ فالجواب: أن الفرق بينهما ظاهر لمتأمله، وذلك أن الجمل إنما تتركب من جزأين جزأين: أما اسم واسم، وهو نحو المبتدا وخبره، وأما فعل واسم، نحو الفعل والفاعل، وما أقيم من المفعولين مقام الفاعل ولابد في كل واحدة من هاتين الجملتين إذا عقدت من اسم يسند إليه غيره، فأنت إذا أزلت عن المبتدا أن يكون اسماً محضاً، فقد بقيّت الجزء الذي هو اسم، وذلك نحو قولهم (تسمع يالمعيدي خير) فالمبتدأ الذي هو في اللفظ (تسمع) قد أخبرت عنه باسم وذلك الاسم خبر، فقد بقيّت على كل حال في الجملة اسماً، ولو ذهبت تحذف الفاعل وتقيم مقامه غير اسم بقيّت على كل حال في الجملة اسما، وهدا يناقض ما عُقدت عليه الجمل في أول بركيبها، ولذلك رفض ذلك، فلم يوجد في الكلام (ق).

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 2/ 129.

⁽²⁾ شرح المفصل: 1/74.

⁽³⁾ سر صناعة الأعراب: 1/ 288- 289.

إنّ الحديث عن الاسم باعتباراته المختلفة اشتقاقاً وعرفاً واصطلاحاً، هز إخبار عنه بما يناسب المبدوء به، لكونه عمدة الكلام وأصله، وذلك بخلاف الفاعل، لأنه لا يخلو إسا أن يكون موجداً للحدث أو قابلاً له صدوراً منه ووقوعاً عليه، فإذا بولغ في الحدث صــار الفاعل موصوفاً به، بدليل الوصف الغالب وقيامه مقام موصوفه، فيعامل معاملة الأسماء في حين يحمل الوصف على المبتدأ، لأنه موضوعه الذي يتحدث عنه، ولا يغلب عليه كالفاعل وما ينوب عنه، بدليل حذفه، لذلك قيل "فالجملة الاسمية قبضية حملية مفادها الحكم باتحاد الموضوع مع المحمول في المصداق واتصاف ذات الموضوع بالوصف المحمول عليه، فلابد حينئذ من اشتمال القضية على شيئين مستقلين في اللحاظ: أحدهما الموضوع والآخر المحمول، وإسناد رابط بينهمـا بـه يتحقـق الحمـل(١)، في حـين أن الفاعـل مـستقر الحدث وموضعه، بدليل صياغة الصفات من دوال الحدث، وهي الأفعال الاصطلاحية، ولا يمكن صياغة المبتدأ مـن مـسنده، بـدليل لـزوم عـود الـضمير عليـه، وإن كــان جــاراً ومجروراً، لنيابته عن الفعل، إذ "تتضمن حروف الجـر الـضمير إذا نابـت عـن الأفعـال في قولك: زيد من الكرام ومحمد على الفرس (2)، وكذلك "جيع ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون إلا على فعل قد عمل في الاسم (3)، والاسم لا يعمل، بل يوصف بالإخبار عنه أو ينسب إليه بالصيغة الفعلية، وهي التي تفصل بين الاسمية والفعلية، بدليل التعلق وذلك "أن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها في كثير من المواضع (4). فإن الضمير العائد يفصل بين الاسمية والفعلية لافتقار الاسمية إلى رابط لإبهامها بخلاف الفعلية فإن الصيغة تفتقر إلى الاسمية لحاجتها إلى الفاعلية أو المفعولية، في حين نرى الاسمية يتممها التنكير بالإسناد، وذلك "أن مبتدأ الجملة الاسمية معرفة على العموم وخبرها نكرة ومن الروابط التي تربط المبتدأ في الجملة الاسمية بخبره: إدخال ضمير

⁽¹⁾ البحث النحوى عند الأصوليين: 249.

⁽²⁾ سر صناعة الأعراب: 1/ 291.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 1/ 232.

⁽⁴⁾ سر صناعة الأعراب: 17/1.

بينهما، وهذه الوسيلة في الربط بينهما، قديمة جداً، شائعة في اللغات السامية، وربما كانت أقدم من الربط بالأفعال التي معناها: (كان) والضمير المستعمل للربط هو ضمير الغائب إذا كان المبتدأ غائباً.. وإدخال الضمير ليس بواجب، بيد أن العربية تقتضيه في حال كون الخبر معرفاً، نحو هذا هو الصواب، وسمى النحويون الضمير في مثل هذا: (ضمير الفصل)، لأنه يفصل بين الاسمين، يشير إلى أنهما جملة، لا بدل ومبدل منه أو مؤكد وتأكيد إلى غير ذلك (1).

إنّ الفرق بين النسبة والإسناد يكمن في الصيغة، سواء أكانت لفعل اصطلاحي أم كانت لمشتق منهما من الصفات والمصادر، لأنها أسماء المعاني لـدلالتها على الحـدث فتتضمن الضمير، لأن الفعل جزء الفاعل فيُنسب إليه، أما غير المشتق، فإنه لا يتحمل الضمير إلا إذا حمل على المشتق في المعنى، لذلك فإن الإسناد يرتبط بالمعنى لا بالصيغة في حين أن النسبة ترتبط بالصيغة، لأنها معنى حرفي زائد على معنى الحدث "من حيث كان الخبر في حكم الفعل من حيث لا يعرى الفعل من فاعل، كذلك هذه الأسماء، وتحمل هذه الأشياء الضمير مجمع عليه من حيث كان الخبر منسوباً إلى ذلك المضمر، ولـو نـسبته إلى ظاهر لم يكن فيه ضمير، نحو زيد ضارب غلامه، لأن الفعل لا يرفع فاعلين، وكذلك ما كان في حكمه وجارياً مجراه... وإن كان اسماً جامداً غير صفة، فإنـه في معنـي مـا هـو صفة، ألا ترى أنك إذا قلت زيد أخوك وجعفر غلامك لم ترد الإخبار عن الشخص بأنـه مسمى بهذه الأسماء وإنما المراد إسناد معنى الأخوة وهي القرابة ومعنى الغلامية، وهي الخدمة إليه، وهذه المعاني معاني أفعال (2). لذلك جعلوا الخبر هو المبتدأ في المعنبي، لأنبه يفسره لارتباطه بالضمير العائد، وهذا الضمير بخلاف ضميري السأن والفيصل، لأنهما مشتركان بين الاسمية والفعلية، وإن كان بينهما فرق، فإن "الفرق بينه وبين ضمير الفصل أن الفصل يكون على لفظ الغائب والمتكلم والمخاطب، قبال تعبالي ﴿ هَنَا هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ [الأنفال: 32]، ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ ﴾ [المائدة: 117]، ﴿ إِن تَرَنِ أَنَّا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا ﴾

⁽¹⁾ التطور النحوي للغة العربية: 136.

⁽²⁾ شرح المفصل: 1/88.

[الكهف: 39]، ويكون له محل من الإعراب وضمير السأن لا يكون إلا غائباً ويكون مرفوع المحل ومنصوبه، قال تعالى ﴿ قُلْ هُوَ اللّهُ أَحَدُ ﴾ [الإخلاص: 1]، ﴿ وَأَنَّهُ لَمّا قَامَ عَبَّدُ اللّهِ ﴾ [الجن: 19] فإنّ الضمير في ذلك "ضمير الحديث وما بعده من الجملة تفسير لسه في موضع الخسير ولا يحتاج فيها إلى عائد في الجملة، لأنها هي السضمير في المعنى (2).

لذلك فإن الإسناد في حقيقته تفسير وبيان، أما النسبة، فإنها تعليق، وهو ما لا يكون إلا بدلالة الصيغة الفعلية، و "أما إدخال الرابط في الجملة الاسمية، فيمكن تفسيره بسهولة، إذ أن هناك فكرة في الواقع لا يمكن التعبير عنها بمجرد وضع المسند والمسند إليه أحدهما بجانب الآخر، وهي فكرة الزمن عندئذ صار استعمال الفعل وهو رمز الزمن أمراً ضرورياً (3) وليس كذلك فإن الصيغة هي المعنى الرابط، بدليل ضمير الفصل، فقد "يدخل الضمير في العربية بعد فعل (كان) أيضاً نحو ﴿ إِن كَانَ هَوَ ٱلْحَقَّ ﴾ [الأنفال: 32]، فإذا كان المبتدأ متكلماً كان الضمير متكلماً أيضاً، وكذلك في المخاطب نحو ﴿ كُنْتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِم ۗ ﴾ [المائدة: 117]، وذلك يدل على أن لإدخال الضمير في مشل هذه الجملة أصلين، أحدهما: ضمير الفعل المستعمل في الجملة الاسمية المحفة والآخر ضمير الناكيد في مثل: قمت أنت، وقد يدخل الضمير إذا كانت الجملة معمولة لفعل من شعمير التأكيد في مثل: قمت أنت، وقد يدخل الضمير إذا كانت الجملة معمولة لفعل من أفعال القلب أو أخوات (جعل) فيصير اسمها مفعولاً له، نحو ﴿ وَجَعَلْنَا ذُرِيَّتَهُو هُمُ ٱلْبَاقِينَ ﴾ [الصافات: 77]

إنّ الغرض من الفصل إزالة اللبس بين النعت والخبر بعـد الاسـم الظـاهر بـسبب المجاورة. لأن الخبر في حقيقته وصف بصيغته، فإذا جاء الخبر معرفة التبس النعـت بـالخبر ولا يظهر الفرق لفظاً إلاّ في خبر الفعل الناسخ، لأن خبره منصوب لتقريره وتحقيقه، كمـا

⁽¹⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 30.

⁽²⁾ شرح المفصل: 3/ 114.

⁽³⁾ اللغة ، لفندريس: 165.

⁽⁴⁾ التطور النحوي للغة العربية: 136 – 137.

لذلك فإن الجاورة الاسمية بخلاف الفعلية من النواحي الآتية:

- 1. دوال النسبة في الاسمية معنوية في حين أن دوال النسبة في الفعلية لفظية.
- 2. إنّ المعنى المركزي أو الأصلي في الاسمية هو الابتداء للعنايـة والاهتمـام، أمـا في الفعلية فهو الحدث، بدليل تقييده بالصيغة وتخصيصه بالمتعلقات.
- 3. إنّ الإسناد أعم من النسبة، لأنه يضم معاني الاسمية والفعلية، أما النسبة فهي خاصة بالتعلق.
- 4. المجاورة الاسمية إسنادية لجمعها بين معنيين مستقلين في دلالتهما الإفرادية، وذلك بخلاف المجاورة الفعلية، لأنها جامعة لغير مستقل بآخر مستقل.
- إنّ رابط الفعلية معنى حرفي في حين أن رابط الاسمية معنى اسمي، لأن الصيغة معنى حرفي، والضمير كناية عن اسم.
- 6. إنّ الخبر هو المبتدأ في المعنى في حين أن الفعل ليس هو الفاعل في المعنى، بدليل إبهام الفاعل في المبتدأ والحبر، إذ تجمعهما الإضافة بإضافة الخبر إلى المبتدأ، نحو قيام زيد، والأصل زيد قائم، بدليل الضمير العائد، ولا تجمع الإضافة بين الفعل ومتعلقاته.
- 7. الفاعلية معنى صرفي لتعلق الفاعل بالصيغة ومعنى نحوي لعلاقة الصيغة بمتعلقات ترتبط بها في حين أن الابتداء معنى نحوي لعلاقة الإساد، وهي لا تختص بالصيغة.

⁽¹⁾ شرح المفصل: 1/90.

- 8. رتبة الابتداء متقدمة على غيرها، لأنها أصل يُبنى عليه الكلام لغرض العناية به في حين أن رتبة الفاعلية متأخرة، لأنها منسوب إليها بعزو معنى الصيغة إليها.
- 9. إنّ ثبوت معنى الاسمية لثبوت الإخبار عنها بالمفرد في حين أن تحدد معنى الفعلية لتغير الصيغة بالتصريف، ولكن قد تدل الصيغة على الثبوت وذلك في الوصف الغالب أو المنقطع في الماضي، أو ما جعل عادة وطبيعة، كما في استعمال المضارع.
 10. عامل المبتدأ معنوي لا يظهر، وعامل الفاعل لفظي، لأن المبتدأ مسند إليه والفاعل منسوب إليه لتعلقه بالصيغة الفعلية. أما الابتداء فهو الاهتمام والعناية، وذلك بخلاف الصيغة، فإنها معنى مقيد، أما الخبر فهو مفسر، لأنه هو المبتدأ في المعنى.
- 11. تفتقر المسيغة المصرفية دائماً إلى الاستعمال الفعلي، لأنها موجدة للمعاني النحوية، بدليل حاجة الجملة الاسمية إلى فعل الكينونة وافتقار أشباه الجمل إليه بوصفه تعبيراً عن كل وجود وثبات كل وصف، وأساس كل فعل، ورباط كل تجاور بين اسمين.
- 12. إن الربط المعنوي أساس كل فعل، وصيغته منطلق كل معنى، بدليل تعلىق دوال النسبة بها، في حين أن الاسم المحض يكتسب معناه التركيبي من تداعيات الصيغة، بدليل انصهاره في النظم ليؤدي وظيفته بحسب توجيهها له.
- 13. الاسمية أبلغ من الفعلية في الوصف من ناحية إتحاد الإسناد بين طرفيها في حين أن النسبة متغيرة، بدليل تعبيرها عن متغيرات الحدث المقيد بمعاني الصيغ ومتعلقاتها، فقد يبالغ بالصيغة ذاتها، أو بحذف بعض متعلقاتها تحقيقاً للوصف بالصيغة، لا بكثرة ما يقع عليه للمبالغة بمن أوقعه، نحو قوله تعالى ﴿ هُو يُحِي وَيُمِيثُ ﴾ [يونس: 56]، لأن المبالغة بترك تقييد الصيغة، بدليل النفي، نحو قوله تعالى ﴿ فَهُم لا يُبْصِرُونَ ﴾ [يس: 9]، لأن نفي معنى الصيغة أبلغ من نفي ما تعلق بها، كما أن حذف المتعلق في الإثبات أبلغ من ذكره في سياق الوعد والتهديد، نحو قوله تعالى ﴿ كُلّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [التكاثر: 3-4].

14. يؤكد الإسناد بضمير الفصل في حين تؤكد النسبة بقطع المصيغة، نحو قوله تعسال: ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَصْحَكَ وَأَبَّكُ ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَعْيَا ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَمْاتَ وَأَعْيَا ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَمْاتَ وَأَعْيَا ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَمْنَى وَأَقْنَى وَأَقْنَى وَأَقْنَى ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَمْنَى وَأَقْنَى وَأَقْنَى وَأَقْنَى وَأَقْنَى وَأَقْنَى وَأَقْنَى ﴿ وَأَنَّهُ هُو وَالْمُولَ ﴾ [السنجم: 43- 50]. فقد رفع التوهم بالإسناد بضمير الفصل، بدليل عدم ذكره فيما لا يتوهم فيه، ولكن ربحا يتوهم جاهل في دعواه، كما قال من حاج إبراهيم عليه السلام ﴿ أَنَا أُحْيَ وَأُمِيتُ ﴾ [البقرة: 258]، فأكد الإحياء والإماتة بذكره في قوله تعالى ﴿ وَأَنَهُ هُوَ أَمَاتَ وَلَعْيَا ﴾ [النجم: 44]، وكذلك الإغناء والإقناء كما قال قارون ﴿ إِنَّمَا أُوبِيَتُهُ مُولَا مَلَى الله تعالى بالحذف لعموم الفعل، بدليل قوله تعالى ﴿ وَأَنَهُ مُنَاقَ الزَّوْجَيْنِ اللَّرُادُ وَالْأَنْيَ ﴾ [النجم: 45]، لأن المراد الفعل، بدليل قوله تعالى ﴿ وَأَنَّهُ مُنَاقَ الزَّوْجَيْنِ اللَّكُو وَالْأَنْيَ ﴾ [النجم: 45]، لأن المراد الفعل، بدليل قوله تعالى ﴿ وَأَنَّهُ مُنَاقَ الزَّوْجَيْنِ اللَّذُكُ وَالْأَنْيَ ﴾ [النجم: 45]، لأن المراد الفعل، بدليل قوله تعالى ﴿ وَأَنَّهُ مُنَاقَ الزَّوْجَيْنِ اللَّذَى فيه دون غيره، رداً على من بضمير الفصل، للدلالة على حصر المعنى فيه دون غيره، رداً على من اعتقد خلاف ذلك على أنه بفعل الإنسان، كما قال تعالى ﴿ فَإِنَّ اللَّهُ هُو مَولَلَهُ ﴾ [التحريم: 4].

15. لزوم إثبات الفاعل لمعنى الصيغة كلزوم إثبات الخبر لمعنى الابتداء لتستم الفائدة منهما، بدليل اقتصار الفعل المتعدي على فاعله وذلك بتنزيل المتعدي منزلة اللازم لإرادة وقوع معنى الصيغة ذاتها دون تعيين متعلقها لثبوته عقلاً لا لفظاً، كثبوت الفاعل عقلاً في حالة بناء الصيغة للمجهول، فلا يعد ذلك من باب الحذف، بلل من باب الاقتصار، للمبالغة في الوصف، كذلك حذف الخبر في أشباه الجمل، فهو من باب التضمين، لأن الظرف يتضمن معنى الفعل، وهو من متعلقاته اللازمة له زماناً ومكاناً، وكذلك الجار من دلائل متعلقاته، لأن الجار قرينة صرفية نحوية لوصول معنى الصيغة إلى متعلقاتها، لأنها من مكملات نسبتها التامة لغرض السنادها جميعاً إلى معنى الابتداء، بدليل مجيء الخبر جملة فعلية ليتحد بالإسناد، لحاجته إلى الضمير العائد بسبب استقلال الجملة بالمعنى الإفرادي بالإسناد، خاجته إلى الضمير العائد بسبب استقلال الجملة بالمعنى الإفرادي بالتأويل، فشابهت الخبر المفرد بذلك، فقيل الأصل في الخبر أن يكون مفرداً، كما

قيل الأصل في مناهج التقطيع اللغوي الاسم وليس الفعل، لأن الاسم أقوى القبل الثلاث وهي الاسم والفعل والحرف.

16. إن الجاورة اللغوية تقوم على تعلق الصيغة الفعلية لترددها بين الاسمية والوصفية، والأسماء والصفات أهم العناصر اللغوية، بدليل تعلق الأدوات النحوية بها، والربط الحقيقي يكون بالصيغة لاقتضائها إلى ما يتممها، كما أنها أساس أسماء المعاني، بدليل الصفات الغالبة والإعلام المنقولة عنها، فإن الحدود اللغوية التي قامت على المنطق يخرقها الاستعمال بحسب التطور الدلالي، فالأسماء تصير صفات وبالعكس لامتزاج الصيغة بما يجاورها، واستدعاء متعلقاتها لها، بدليل كثرة المشترك اللفظي، فإن أسماء الأحداث مرتبطة بالصيغة الفعلية، لأنها منبئة بالمعاني بوصفها ميداناً للتصريف والاشتقاق والزيادة والحذف، كما أنها موضع السوابق واللواحق هذا علاوة على أنها معول كل نسبة ومعتمد كل إسناد فلا غنى عنها في التعبير اللغوي لارتباطه بها بوصفها رابطاً لأجزائه بالتعلق، لأنه لا يحكم على الكلمة اسماً كانت أو فعلاً إلا بدوال النسبة التي تصحب الصيغة، فإن الفرق بين دوال النسبة يظهر الفرق بين قيمتي الكلمة في العبارة اللغوية عند تحليلها وهي في النظم.

17. إنّ الصيغة توجه الحدث وهو قوام معنى الفعلية بإيجاد علاقات دالة على تجدده أو انقطاعه أو دوامه أو المبالغة فيه بحسب هيأة بنائها، لأن البناء يعد من المعاني الصرفية إذ تخلف الأبنية في حاجتها إلى المتعلقات، لاشتراكها في الاسمية والفعلية بدليل قيام البناء مقام الجملة، كما في المصادر المنصوبة والصفات العاملة، فهي مشتركة بين الاسمية والفعلية، وتبعاً لذلك تختلف دوال نسبتها لاختلاف دلالتها، فبالتعلق تتجلى الصورة الفعلية، وبالإسناد تغلب الاسمية، بدليل الإضافة، لأنها من خصائص الاسمية والتعلق من خصائص الفعلية، لأن الفعل لا يُضاف، كما أن الإضافة في حقيقتها إسناد وليس على معنى حرف، لأن الحرف يتعلق فيتحول الإسناد إلى نسبة، ولا وجود لنسبة بدون صيغة، لأنها لا تقوم يمفردها في حين يقوم المضاف إليه مقام المضاف، كما تقوم الصفة مقام الموصوف،

في حين لا تقوم الصلة مقام الموصول، بدليل تكرار الاسم الموصول مع صلته في العطف، نحو قول على: ﴿ اللَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ﴿ وَاللَّذِي هُو يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴿ وَاللَّذِي اللَّهِ وَاللَّذِي اللَّهُ وَاللَّذِي اللَّهُ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهُ وَاللَّهِ وَاللَّهُ وَلَّهُ وَاللَّهُ وَلَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَ

18. إنّ حصيلة العلم بالألفاظ من حيث الدلالة متوقف على العلم بمعانيها في النظم، لأنها علامات على المدركات والمحسوسات، وتطلق الأسماء على المركب منها والمفرد وما صلح للإخبار عنه وما كان خبراً أو رابطة بينهما، بدليل الإخبار عن ألفاظها صفات كانت أم أفعالاً أم حروفاً. أما مناهج التقطيع اللغوي، فقد حصرت الأسماء على ما كان دالاً على معنى في نفسه غير مقترن بزمن تفريقاً لها عن الأفعال التي جعلوا قوامها القرينة الزمنية، وما لم يدل على معنى في نفسه، ولم يقترن بزمن ما، فهو حرف فخرجوا بمقولة الأصل والفرع، فجعلوا الاسم أصلا والفعل فرعاً، وعضدوا ذلك بتعليلات عقلية لا تتفق مع الحقائق اللغوية التي لا تتقيد بحدود المنطق في حين أن الدلالة الزمنية وظيفة السياق وما يحيط به من دواع تاريخية واجتماعية ودينية ونفسية وتتجلى في دوال النسب بالمجاورة، بدليل تعلق النسب التامة والناقصة واختلاف دلالة الصيغة الفعلية ذاتها فيها وظهور علامات دلالتها بحسب ما يلحقها من سوابق ولواحق وزيادة وحذف وحركات بناء وإعراب.

19. إنّ المجاورة الصوتية في بناء الصيغ الفعلية والأسماء هي محور الجوار اللغوي، إذ تتوقف دلالة الكلام على ما يقتضيه بناؤها من متعلقات، فإن المعاني الاسمية تتطلب الإسناد والإضافة والمعاني الفعلية تقتضي التعلق، لأن الثبوت بخلاف التجدد والتبدل والاقتصار بخلاف التضمين، والإظهار أو الذكر بخلاف الإضمار والحذف، كما أن الزيادة والتضعيف بخلاف النقص والفك، والوصف بخلاف الفعل الاصطلاحي، وكذلك المصدر وأسماء الزمان والمكان والآلة واختلاف

مدخولاتها، فإن المعاني الاسمية توجب ذكر المتحدث عنه، والمعاني الفعلية تلزم الإنباء عن أحواله المتغيرة، وذلك بخلاف ما اصطلح عليه في حدود الاسم والفعل، بدليل الانتقال بالصيغة من معنى الفعلية إلى الاسمية وبالعكس بحسب بناء الصيغ وما يلحقها من تصريف واشتقاق وما يتبع ذلك من تغيرات صوتية بالمجاورة توجه نسبها التامة أو الناقصة، فالفعل معلّق والاسم متعلق به بدليل ظهور ذلك إعراباً وبناءً، كما يظهر في الصرف ومنعه بأمارة التصريف والجمود والمطاوعة في الصيغ والتعريف والإضافة في الأسماء.

20. إنّ الجوار اللغوي أساس الفصل بين المشترك اللفظى، إذ يكون الرابط المعنوي هو الدليل على الاسمية أو الفعلية، فما كان مقيداً بالإسناد إليه أو النسبة إليه فهو اسم سواء أكان علماً على متشخص أم غير متشخص، وما كان أداة للنسبة بـصيغة قياسية متصرفة أم جامدة، فهو فعل وما لم يجرِ على القياس، فهو رابط لفظي دال على التعلق بنسبة تامة كالحروف المشبهة بالفعل والشرط والنداء والقسم والاستفهام والجواب أو دال على نسبة ناقصة كحروف الجر والعطف والاستثناء، بـدليل تـسميتها بحـروف المعاني لتعلقها بالصيغة الفعلية تكميلاً لمعناها، لأن الحرف لا يعمل في حـرف والحـروف المشبهة بالفعل لا تعمل في الفعل، كما أن الحروف تزاد ليضرب من الاتساع اللغوي، وكذلك إعانة حروف الجر للصيغة الفعلية لتتعدى إلى متعلقها، كما تعدى الهمزة والتضعيف الصيغة الفعلية، مما يجعل حروف المعاني والزيادة قرائن صرفية لنقل الفعل من حالة إلى أخرى، وتبعاً لذلك تتغير نسبته، في حين أن الجملة الاعتراضية تأتي توكيـداً للنسبة، نحو قول عنالي ﴿ فَكَ آ أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ ٱلنُّجُومِ ١٠ وَإِنَّهُ. لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْمُ ﴾ [الواقعة: 75- 77]، فاعترض بين القسم وجوابه واعترض بين الموصوف وصفته والأصل فلا اقسم بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم وإنه لقسم عظيم لـو تعلمون، فخرجت المعترضة عن الإسناد ولم تخرج عن التعلق، بـدليل التوكيـد؛ لأنهـا لا محل لها من الإعراب لتعلقها بالأول، كما تعلقت الجملة الاسمية بالناسخ فأزال الابتـداء ليؤكد النسبة إلى الحرف المشبه بالفعل، لتتحول الدلالة من الإخبار لخالي الذهن إلى الرد على المتردد أو الشاك وكذلك الشرط يزيد في تعلق النسبة ويزيل الابتداء، نحو قوله تعمالي

﴿ وَإِنَّ أَحَدُّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينِ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرُهُ ﴾ [التوبة: 6]، فأحد مرتفع بالفاعلية وليس بالابتداء لأن (إنْ) من عوامل الفعل ولا تدخل على غيره، وذلك يدل على قـوة النـسبة وضعف الإسناد، لأنه عرضة للنواسخ وللتعلق بالشرط بسبب الجوار فكلما جاور الابتداء شيئاً آخر نقص لتزداد النسبة قوة لتعلقها بالجاورة، بـدليل شـدة امتـزاج الفعـل بفاعله ومنع تقديم فاعله عليه، ولم يمنع تقديم الخبر على المبتدأ، كما جعلت النون علامة رفع الفعل بعد استيفائه الفاعل، نحو يقومان ويقومون، حتى أنهم أجروا الفعل والفاعل مجرى الجزء الواحد في قولهم (حبذا) لافتقارهما إلى منسوب إليه، وإن كان مؤنثاً أو مثنى أو مجموعاً، لأن الفعل لا يؤنث ولا يُثنى ولا يجمع، وإنما ذلك للاسم، لأن الفاعـل في الحقيقة هو الذي يؤنث أو يثنى أو يجمع، وليس الفعل، بدليل إقرار التاء في النسب إلى من يقول (كنتُ) هو (كنتي)، وتثنية الفاعل أو جمعه بمثابة تكرير للفعل مما يــدل علــي أن ضمير الفاعل وتاء التأنيث وتنوين اسم الفاعل دوال صرفية على قوة الـصيغة في الجـوار اللغوي لما تقتضيه من متعلقات، بـدليل قولـه تعـالى ﴿ أَلْقِيَا فِجَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّادٍ عَنِيدٍ ﴾ [ق: 24]، أي ألق ألق. وقوله تعمالي ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [البقرة: 30]، فمإن (خليفة) متعلق بـ(جاعل)، لأنه مفعول، فـإن اســم الفاعــل أو المفعــول كالفعــل تــذكيراً وتانيثاً على حسب ما تعلق به، نحو قولـه تعـالي ﴿ وَالنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَانِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَلْذِوْ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ ٱهْلُهَا ﴾ [النساء: 75]، لأن (الظالم) صفة القرية فجعله مذكراً لتذكير متعلقه، كما أنشه لتأنيشه، لأنه بمعنى الجماعة في قولـه تعـالي ﴿ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۞ لَاهِيَـةُ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الأنبياء: 3-4]، وهما حالان مترادفتان، لأن (لاهية) في الأصل معمول (يلعبون)، فرادفت جملة (لاهية قلوبهم) جملة اسمية وهي (وهم يلعبون) فاشتركا في بيان كيفية حصول الصيغة قبلهما وهي (استمعوه) في قولـه تعـالى ﴿ مَا يَأْلِيهِم مِّن ذِكْرِ مِّن رَّبِيهِم تُحَدَثِ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْمَبُونَ آنَ لَاهِيتَ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الأنبياء: 2- 3].

وتجري الجملة في الجوار اللغوي مجرى البناء الصرفي في الجوار الصوتي، فإنهما يضمان ما يأخذ بعضه برقاب، بعض فيحصل التداخل ومن ثم الإبدال والإدغام والإعلال طلباً للانسجام والخفة، فيغلب أقوى المتجاورين، كما غلبت الأصوات المطبقة لظهور جرسها على المهموسة في بناء (افتعل) حيث تبدل التاء طاء لتقارب المطبقة في

الاستعمال، فضعفت في الاستعلاء، كما ضعفت تاء الفاعل فامتزجت بالصيغة، فبُنيت على السكون لأن التسكين يضعف الصامت، فأكدت بضمير التوكيد، لأن الضمير دليل الاسمية بأمارة ضمير الفصل، وهكذا كل صوتين أو كلمتين يحصل لهما بالتجاور حكم لم يكن لهما قبل أن يمتزجا، بدليل (لـولا) و (لـن) و (كـأن) و (هلّـم) ونحـو ذلـك، فـإن التركيب يحدث جديداً فيغير ما جاوره، وكذلك البصيغة وما يتعلق بها، لأنها قاعدة أسماء المعانى، بدليل قيام القياس عليها تصريفاً واشتقاقاً وإلحاقاً، في حين عوّلت الأسماء المحضة على الجاورة، لأنها معمولة لمعاني الصيغ، فهي بحاجة إلى الصيغة لإتمام معانيها التركيبية أكثر من حاجة الصيغة، لأن ما يلحق الصيغة يتعلـق بهـا ويكـون جـزءاً منها. أما استقلال الأسماء بمعانيها الإفرادية فإنها تنصهر في النظم، فلا تقف حائلاً دون امتداد الصيغة لجميع أجزاء الكلام، بل تقوم الأسماء بمقام المكمل والمخصص لمعنى الصيغة العام، وبذلك فإن الصيغة الفعلية هي أصل الكلام، لأنها موضع تمركز معناه وأساسه الذي يُبني عليه وليس الاسم، بدليل نسخ موقعه وتعلقه بالبصيغة أو ما ناب عنها أو ما تضمن معناها، إذ تُسلب الاسمية من النضمير في الفيصل والتوكيد فيخلص للحرفية، ولا تُسلب الفعلية من الصيغة، بل تجمد، كما في أفعال المدح والذم والرجاء والنفي، في حين تتحول الضمائر في أسماء الإشارة، نحو ذلك وهنالك واسم الفعل، نحو (هاك) وضمير الرفع، نحو (أنت) والنصب نحو (إياك) وفي لغة أكلوني البراغيث تخلص الألف والواو ونون النسوة للحرفية بوصفها علامـات علـى التثنيـة والجمـع في حـين أن سلب معنى الصيغة بالزيادة لا يخلصها للحرفية، بل يثبت معنى فعل آخر، نحو أعرب وأعجم ومرّض، لذلك فإن الصيغة تنضمر ولا تحـذف والاسـم لا ينضمر وإنما يحـذف لدلالة الإسناد عليه. وأما إضمار الفاعل، وهو اسم محيض، فلأنه جزء الصيغة لكونه قرينة صرفية، بدليل مباشرة كان للفعل ولا تباشر (إنَّ) الفعل لحرفيتها، لهذا خالف الفاعل المبتدأ، لأن الفاعل صلة الصيغة والصلة لا تتقدم على موصولها، بـدليل عطـف الموصول مع صلته، و (إنّ) مع اسمها تشابه الفعل مع مفعوله، بدليل نصبه، وليس كذلك (كان) مع الفعل، لأن اسم كان مشبه بالفعل فنسخت (إن) اسمها في حين نسخت (كان) خبرها فيضمر الاسم نحو كنتُ ولا يضمر مع (إنّ)، لـذلك فـإن الـصيغة

21. إنّ الجاورة الصوتية لبناء الصيغ والجمل بصور فنية تتناسب مع الدواعي والأغراض وتتحكم في العقول والمشاعر قد ألهمت الفكر الإنساني الإبداع الفني في جميع صوره المرثية والمسموعة فانتقل باللغة من التعبير عن الإحساس الوجداني الضيق إلى تصوير الرؤية الإنسانية العامة فأثمر ثباتاً في المروءة وزيادة في المودة، فالساكن إذا جاور المتحرك ظهر، لأن الحركة إذا جاورت الساكن حلّت فيه، والوصل يكشف عن الفصل وقرائن الصيغة تدل عليها وعلى المضمر فيها، والإضمار يدل على أصول ما يضمر فيها، لأن أصل الطلب والجواب أن يكونا بالفعل، وهو أصل بناء الصورة ثم تتبعها الصور لتكوين وحدة بناء اللوحة، إذ تساهم الفضاءات حول الأشكال في تداعي المعاني لاعتمادها على القياس بنسب تعليقية إثباتاً ونفياً، وذلك بخلاف المعاني الاسمية، فإنها نسب اتحادية، لأن ما يبني على الاسم بالمجاورة لا يخرج عن معناه، وذلك ببيان حالة قد دامت فيه فعرف بها، بدليل غلبة الوصف على الذات المتصفة به، فإذا أخبر به عن الذات بالإسناد فإنه يحكيه به، لأن الإسناد عملية تنظيم وترتيب لمعان تقوم على أصل الكلام، وهو الابتداء للعناية والاهتمام بالمتحدث عنه ردًا على كلام سابق يشعر به معنى الكلام، وهو الابتداء للعناية والاهتمام بالمتحدث عنه ردًا على كلام سابق يشعر به معنى الابتداء فيخبر عن شأنه برابط معنوى، وذلك بخلاف النسبة، لأنها تكون بدوال الصيغة الابتداء فيخبر عن شأنه برابط معنوى، وذلك بخلاف النسبة، لأنها تكون بدوال الصيغة

ومتعلقاتها، إذ توجد بطريقة بنائها معنى صرفياً عاما يتم تخصيصه بما يجاوره من دوال على شكل سوابق ولواحق وزوائد ولواصق لفظية توجهها نحو ما يتعلق بها.

إنّ معانى الثبوت والتجدد والاستمرار والقطع والحقيقة والجاز والعموم والتخصيص والنقل من حد إلى آخر والاسمية والحرفية والمبالغة ونحو ذلك، كلـها تنبثـق من الصيغة الفعلية في تصريفها واشتقاقها وجمودها وزيادتها ونقصانها وتعديتها وتضمينها واقتصارها ونسبتها إثباتاً ونفياً سواء أكان الكلام خبراً أم إنـشاءً، ومـا الاســم المحض إلاّ مخصص لها لتعلقه بها، فلا استقلال حقيقي لمعناه، لانصهاره في التركيب وغلبة المعاني التركيبية عليه كالابتـداء والفاعليـة والمفعوليـة والإضافة، وهـي معـان توجـدها الصيغة ظاهرة أم مُضمنة، بدليل قرائنها وهي حروف المعاني لنيابتها عنها في أساليب الاستفهام والتعجب والنداء والجواب والنفي والنهى والعرض والتحضيض والاستثناء، بدليل التوكيد بالحروف الزائدة، لأن زيادة الصيغة والتركيب لغرض تقوية المعنى الموجود أصلاً بالصيغة لتعلق الحروف الزائدة بها. فلم يكن لها محل من الإعراب، لأنها تثبت معنى موجوداً، فتقوم بتعزيزه، ولم تحدث معنى تركيبياً جديداً، لأن التعلق ضربان ضـرب يتعلق بالصيغة لفظاً إذا كانت ظاهرة، وضرب يتعلق بالصيغة معنى إذا ذكرت قرائن دالة على ما يقوي معنى الفعلية في الكلام، نحو قوله تعالى ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ [الأعراف: 172]، ﴿ وَمَا أَنَّا بِطَارِدِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الـشعراء: 114]، و﴿ فِيمَا نَقْضِهم ﴾ [النـساء: 155]، و﴿ مِمَّا خَطِيۡتَنِهِم ﴾ [نوح: 25]. ودليل تعلقها بالـصيغة عملـها، لأن الجـر يعـني وصـول معنـي الفعلية إلى الاسم سواء أكان المعنى موجودا بالـصيغة، وهـو الأصـل، أم كـان بإحـدى قرائنها اللفظية، وسواء أكانت ظاهرة أم مقدرة، لأن الحروف لا تتعلق بغيرها، وإن بـدا خلاف ذلك، فإنها لا تزاد إلا فيما يتضمن معنى الفعلية، بدليل المصدر (حسب)، في قولهم بحسبك أن تفعل كذا، أي يكفيك حقاً، إذ جاء بغيرها، نحـو قولـه تعـالي ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنفال: 64]؛ لأن (حسب) لا يثني ولا يجمع ويأتي بمعنى (اكتف)، فإن معنى الواو في قوله ت عالى ﴿ وَمَناتَبَعَكَ ﴾ بمعنى مع، لأن موضع (من) نصب والنصب دليل الفعلية، لأن عطف الظاهر المجرور على المضمر ممتنع، لأن المصدر (حسب)، مضاف إلى مفعوله أي كافيك، لأن معنى (حسب) الاكتفاء، وهــو

معنى اسم الفعل، فإن زيادة الباء تفيد تأكيد معناه، بدليل تنضمنه معنى النفي، وقد وردت الباء مؤكدة لمعنى النفي في مواضع كثيرة، كما زيدت في الفاعل، نحو قول تعلل ﴿ وَكُفِّي نَا حَاسِبِينَ ﴾ ، فالجار والمجرور متعلقان بالفعل، لأن الباء وما عملت فيه في موضع رفع بفعله، بدليل قوله تعالى ﴿ وَكَفَى اللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْمِتَالَ ﴾ [الأحزاب: 25]، لأن الغرض من زيادة الحرف الإشعار بالصيغة الفعلية مع الاختصار، لأن زيادته تعنى الزيادة في معنى الفعلية، بدليل نقص المعنى بجذفه، لأن اختصار ما وضع أصلاً للاختصار ينقص المعنى المراد، بدليل المبالغة بالتضعيف وتغير معنى الصيغة بزيادة أصلها الثلاثي لقوتها في القياس، بدليل ضعف الحرف فيه، فصار قرينة لها لزيادة التوكيد فيها، لأن الغرض من زيادته الإيجاز فاستغنى عن حذفه لقوة اختصاره، أما إضماره في النصب بدلالة البصيغة عليه، فذلك دليل على ملازمته للصيغة الفعلية لاختصاصها بالنصب، إذ يشكل معها مصدراً مؤولاً، بدليل العطف، لأنه يقتضي المشاكلة لمضارعته التثنية، فيعطف الفعل على الاسم لاعتقاد مصدريته لينعقد مع الاسم انعقاد الجملة الواحدة على حد اتصال الوصف بموصوفه لصلاح الصيغة للوصف، بدليل رفع المضارع لوقوعه موقع الاسم ورفع الاسم بالابتداء، لأن المضارعة بالمعاني ترفع الموقع، ولا تنصبه إلاَّ الـصيغة الفعليــة وما ناب عنها لظهور الناصب لفظاً ولا يمكن إظهار الرافع لفظاً، والحرف لا يقع موقع الاسم، بل الصيغة الفعلية لمرونتها في الكلام، بدليل قيام الصفة مقام الموصوف إذا غلبت عليه في الاستعمال، لذلك تضمنت حروف الجر الضمير العائد لنيابتها عن الصيغة الفعلية، بدليل معانيها، وتحكمها في معانى الصيغ الفعلية في التعدية والتضمين، بـدليل الاقتصار على معنى الصيغة للمبالغة فيه بحذف الحرف الواصل بينها وبين الأسماء، لأن موضع الجار والمجرور هو النصب، بدليل نيابته عن المرفوع إذا بُنيـت الـصيغة للمجهـول، كما ينوب المفعول به عنه، لأن الرفع على المعنى والنصب على اللفظ بالصيغة أو ما ناب عنها أو بقرينة دالة عليها، أما رفع المضارع مع السين وسوف فلتوكيـد معنى الاستقبال وتقوية تحقيقه، كما حققت (قد) الماضي وزادت معنى المضارع تكثيراً أو تخصيصاً بتقليل وقوعه، بدليل قبولها لام التوكيد، نحو قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ ﴾ [الزمر: 65]، وقوله ﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَا ۚ إِلَيْكُمْ ءَايَنتِ مُّبَيِّنَاتِ ﴾ [النور: 34]، بدليل توكيد علم الله تعالى بـأحوال المخلوقين لتأكيد الوعيد في قولـه ﴿ قَـدْ يَعْـلَمُ مَا أَنتُـدُ عَلَيْــهِ ﴾ [النــور: 64]، كمــا مكــن التنوين معنيي التنكير في الاسمية والفعلية في الصفات فعاقب (أل) فيهما تمكيناً للتعريف والفعلية، بدليل العمل، نحو قوله تعال ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾[البقرة: 30]، وقولــــه ﴿ وَٱلْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَافِظَاتِ لَمَاوَالذَّاكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّكِرَتِ ﴾ [الأحزاب: 35]، لأن الألف واللام تمنعان الإضافة كـالتنوين والإضافة من خصائص الأسماء، إلاّ أن إضافة الوصف إلى معموله تكون بمنزلة التنوين في تمكين التنكير، بدليل وصف النكرة في قول ه تعالى ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَهِمْ قَالُواْ هَذَا عَارِضٌ ثَمْطِرُنَا ﴾ [الأحقاف: 24]. فـإن إضـافة (مـستقبل) و (ممطـر) غـير محـضة لوقوعهمـا صفتين للنكرة، فإن صيغة (اسم الفاعل) في تنوينها وإضافتها، لم تخرج عن معنى الفعلية، لأن الأصل في معنى الفعل التنكير لعمومه وإبهامه، فكان كالحرف في افتقاره إلى ما يجاوره من السوابق واللواحق والمتعلقات، لأنهما مشتركان في إيجاد المعاني في غيرهما، بدليل النيابة والمشابهة والتعلق وتغيير الصيغة بالزيادة والحذف، كما أن الصيغة لها معنى زائد على الحدث فجعلت من دلائل الحرفية، لذلك نابت (ياء) النداء عن فعل لا يجوز إظهاره، لأن النداء ليس خبراً وإنما هو التصويت بالمنادي تنبيهاً، بـدليل نـصبه إذا كـان نكرة، لأن المنادي مخاطب، إذ يتحول إلى صفة بعد هاء التنبيه و (أي) إذا كان معرفة، لأن (أي) منادى مبهم، بدليل البناء على الضم لكونه مقصوداً بالتصويت عليه، فصار مع هاء التنبيه والصفة بمنزلة الاسم الواحد، كما صار الفعل مع الفاعل كالكلمة الواحدة، بدليل صيغة الوصف، لذلك فأن الجر والتنوين و (أل) والنداء والإسناد من خصائص الـصيغة الفعلية وليست من خصائص الاسم، لأن الاسم من متعلقاتها، بدليل العمل، فإن الاسم لا يعمل، لأنه لا يصلح، لأن يكون وصفاً، لأن الوصف من خصائص المصيغة، بدليل صياغة الصفات ووقوع المصدر صفة للمبالغة، نحـو قولـه تعـالي ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَييصِهِـ بِدَمِرِ كَذِبٍ ﴾ [يوسف: 18]، وقوله ﴿ وَكُنتُمْ قَوْمًا بُورًا ﴾ [الفتح: 12]، كما وصف بالأسماء الجامدة نحو (أي) و (كل) للدلالة على الكمال فيها، فإن تسمية المصدر واسم الفاعل واسم المفعول ونحوها من المشتقات قائمة على الصيغة ولم تقم على معاني استعمالاتها الفعلية، لأنها جميعاً تجري على الفعل بحسب متعلقاتها وعملها بدليل اشتراك الـصيغة، إذ

تلتبس المعاني في الاستعمال فيأتي المصدر بمعنى اسم الفاعل أو المفعول، وهما يأتيان بمعنى المصدر وتشترك صيغة (فعيل) بين معانى المصدر والصفة المشبهة واسم المفعول، وكذلك (فَعُولُ) بين اسمى الفاعل والمفعول، وتلتبس صيغ الجموع بالمصادر والصفات وأسماء الزمان والمكان، لاشتراكها بالصياغة، فلا يعرف حدها إلاّ بالجاورة في السياق لملازمة تعلقها، بدليل قرائنها اللفظية، فإنها تلتصق بها وتلازمها ظاهرة كانت أو مقدرة، إذ لا نجد حرف جر غير عامل في اللفظ لتعلقه الدائم بالصيغة، في حين نجد من الأسماء معلقاً عن الإضافة يجر في المعنى دون اللفظ وذلك كالغايات، بدليل بنائها على الـضم، نحـــو قولــــه تعــــالى ﴿ وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَسَآءَلُونَ ۞ قَالُوٓ ۚ إِنَّا كُنَا قَبْلُ فِ آهْلِنَا مُشْفِقِينَ اللَّهُ عَلَيْمُ عَلَيْمُنَا وَوَقَمَنَا عَذَابَ ٱلسَّمُومِ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ ﴾ [الطور: 26- 28]، فإن التساؤل في الجنة عن أحوالهم في الدنيا أي من قبل ذلك فبني (قبل) لقطعه عن الإضافة، كما أنه نقيض (بعد) لقول ه تعالى ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْـرُ مِن قَبَّلُ وَمِنَ بَعْثُ ﴾ [الروم: 4]، وهما ظرفان متعلقان بالصيغة، بدليل نصبهما على الظرفية، فغلبت عليهما الاسمية بدخول (من) عليهما، فتحولا عن الوصفية لقيام الصيغة الفعلية بـذلك، بدليل تعلق (من) بها، فكرر توكيـداً في قولـه تعـالى ﴿ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلِ أَن يُنزَّلَ عَلَيْهِـم مِّن قَبَّالِهِ ـ لَمُثَّلِسِينَ ﴾ [الروم: 49]، والظروف لا تؤكد لتضمنها الصيغة الفعلية، فإن (قبـل) الأولى للتنزيل والثانية للمطر، فجرت المصيغة في التوكيـد مجـري الحـرف في قولـه تعـال ﴿ فَكَانَ عَنِيَبَتُهُمَّا أَنَّهُمَا فِي ٱلنَّارِ خَلِدَيْنِ ﴾ [الحشر: 17]. فلا يمكن فصلهما عن التعلق لإبهامها فلم يستغنيا عن الصلة بالجوار، لأنهما من دلائل الحرفية، بدليل ملازمتهما للاسم والعمل فيه، لأنه معمولهما لفظاً ومعنى، فهما يوجهانه بحسب المراد ويتحكمان به محمّلاً بمعانيهما، لأنهما أقوى منه في الدلالة لغلبتهما عليه حتى يذوب مفهومه الـذاتي في المراد منه في الكلام، إذ لا يوقف عليهما بدونه، لأنه مكمل لـدلالتهما في حين أنهما لا يكملان دلالته على مسماه، بل يخرجان به إلى بيان أحواله المختلفة، فإن استقلال مفهومه الذاتي لا يحول دون وقوعه تحت تأثير الصيغة، فهي الأصل في الدلالـة ولـيس الاسـم، وقد سعت مناهج التقطيع اللغوي إلى دعم الاسم اعتماداً على المعنى الافرادي فجعلت القوة والأصالة للاسم وحقيقة الاستعمال اللغوي خلاف ذلك، لأن الاسم بحسب

الاشتقاق يضم جميع أقسام الكلمة واللغة لا تستعمل إلا منظومة في سلسلة مترابطة في المعنى الذي تحدثه الصيغة في الكلام بالجاورة فيتبع بعضه بعضاً توضيحاً وتخصيصاً ونحو ذلك لبيان المراد منه، لأن التعلق يحدث معنى لم يكن موجوداً أصلاً في المعاني الإفرادية، بدليل خرق الحدود الاصطلاحية، فكان الأصل في الاسم الاصطلاحي الإعراب، لتغير وظيفته التركيبية بحسب ما توجده فيه الصيغة الفعلية، لذلك كان الأصل فيها البناء لملازمتها التوجيه النحوي لغيرها من عناصر الكلام، فثبت الاسم على بنائه فتصرف فيه بالإعراب في حين تمكن التصريف والزيادة والحذف في الصيغة لقوتها في التوجيه النحوي بخلاف الاسم حتى غلبه معناها فتجلى بعلامته الإعرابية دون معناه الذاتي مخصصاً لمعنى الصيغة وليس لمعناه، فكان من مقتضيات الصيغة وليست الصيغة من مقتضياته، لاستدعاء الصيغة إلى ما يجاورها لإتمام معناها بخلاف الاسم.

لقد غلب على ظن علماء العربية فيما سبق العناية بمناهج التقطيع اللغوى فاعتنوا بالمفردات من جهات مختلفة وصولاً إلى الغاية المطلوبة لسبر أغوار العربية وإتقان أصولها، فالتزموا بوضع الحدود اللغوية وشرحها بعد إخراجها بقوالب منطقية، ثم قعدت أصولها فجعلت منظومات ومتوناً وشروحاً وتعليقات، فخرجت بفضائل لغويـة موزعـة بحسب انتمائها النوعى أو العددي، فجعلت لكل نوع خصائص تفصله عن غيره للتدليل على استقلال مفهومه الذاتي فانتهوا إلى أن الاسم الاصطلاحي أعلاها رتبة في ذلك لاستغنائه بنفسه عن غيره فلازم بناءً واحداً، لذلك أعرب ولا يُبنى إلاّ إذا رُكب أو أبهم، ولا يمنع من الصرف إلاَّ إذا أثقل بمعان زائدة على معناه الذاتي، كمـا لا يعـرب غـيره إلاَّ إذا ضارعه في استقلال المعنى الإفراي في حين يُبنى غيره إذا حرم من مضارعته، فكانت المضارعة هي الفيصل بين المبين بالعلامة الأصلية أو الفرعية، وبين المبهم في الأصل أو بالنقل في التركيب اللغوي، فتوجهت الأنظار إلى نظرية العامل حتى أتخمت المتون بتعليلات عقلية وتفسيرات منطقية وتقديرات نحوية أبعدت الدرس اللغوى عن وظيفته الحقيقية لبيان الاستعمال الفردي للغة إلى الأحكام المنطقية بفرض النظريات والبرهنة عليها بأمثلة مصطنعة بعيدة عن حقيقة الاستعمال اللغوي ومزاياه التي تفرد بها في الكشف عن المكنونات والمدركات والمحسوسات بقدرات فردية في الاختيارات

والصياغات والأنظمة بحسب الأحوال والظروف والـدواعي والأغـراض، بـدليل قولــه تعـــــــالى ﴿ وَمِنْ ءَايَنْهِهِ خَلَقُ ٱلسَّمَوَٰتِ وَٱلأَرْضِ وَٱخْيِلَافُ ٱلسِّنَيْكُمْ وَٱلْوَنِكُمْ ۚ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَأَيْنَتِ لِلْعَلِمِينَ ﴾ [الروم: 22]، فإن التفاوت والتباين في النظم والأسـاليب والأصـوات لأجل رفع اللبس ودفع التجاهل، كما أن اختلاف الصور والألوان ثابت خلقاً لحكمة أرادها الله تعالى ﴿ وَمَا يَعْقِلُهُمَا إِلَّا ٱلْعَسَالِمُونَ ﴾ [العنكبوت: 43]، فإن حسنها في تكامــل المصالح وفائدتها في إتمام تبادلها صوناً للكرامة الإنـسانية وتحقيقـاً للعدالــة ﴿ وَلَكِئَّ أَكُّثُرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۚ ۞ يَعْلَمُونَ ظَلْهِرُا مِّنَ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْآخِرَةِ هُرْغَنِفِلُونَ ﴾ [الروم: 6]، فإن العلم بظاهر واحد من الحياة الدنيا يعد جهـلاً بـالظواهر الأخـرى، لأن العلـم الـذي لا يتجاوز ذلك بمثابة جهل، لأنه كعدم العلم، بدليل إبدال (يعلمون) من (لا يعلمون) وتنكير (ظاهراً). لأن معرفة المراد تقتضي سبر أسرار اللغة لأنها دليل الاختلاف شكلا ومضموناً ومعرفتها يوصل إلى معرفة المراد، لذلك قـال تعـالي ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَتُوَّا ﴾ [فاطر: 28]، وبحسب ذلك انقسم الناس فيما بينهم في الحكم على النـصوص، كما اختلفوا في اتخاذ الأولياء، كما قال تعـالى ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لِجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَحِدَةً وَلَكِن يُدّخِلُ مَن يَشَآهُ فِي رَحْمَتِهِ ۚ وَٱلظَّالِمُونَ مَا لَحُمُ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ۞ أَمِ ٱتَّحَذُواْ مِن دُونِهِ ۗ أَوْلِيَآٓهُ فَأَلَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِ ٱلْمَوْتَى وَهُوَ عَلَى كُلِّي شَيْءٍ قَدِيرٌ ۖ ۞ وَمَا ٱخْنَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَخُكَّمُهُۥ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [الشورى: 8- 10]، فاقتضت حكمته تعـالى أن يقـوم أمـرهم علـى الاختيـار دون القـسر فانقسموا فرقاً وطوائف، كما قال تعالى ﴿ وَٱلَّذِيَّ أَوْحَيْنَٱ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِئْبِ هُوَٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّدُ إِنَّ ٱللَّهَ بِعِبَادِهِ - لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ ١٠٠٠ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِنَابَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۗ

الصَّبِيرُ ﴾ [فاطر: 31-32]، فقد فصّل المجمل من العباد دون المصطفين، والمفصل ردّ على المجمل، كما يرد بالتابع على المتبوع، والجواب على الطلب. فالعناية بظاهرة التقسيم اللغوي ينقضها النحو، بدليل خرقه للحدود الموضوعة في الاستعمال لأن الكلمة فيه مرنة لغلبة معانيه التركيبية عليها، إذ تختلف جهاتها النحويـة

فَمِنْهُمْ ظَالِرٌ لِنَفْسِهِ. وَمِنْهُم مُّقْتَصِدُّ وَمِنْهُمْ سَابِقُ إِلَّخَيْرَتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ

من تركيب إلى آخر، وذلك باختيار المتكلم ومراده منها. فلا يدرس النحو بمنهج التقطيع، بل بمنهج الوصف والتحليل المرتبط بالسياق والمنتج، لأن مجموعة الكلمات التي تنتظم

مع بعضها تحدث صوراً وأشكالاً تعبّر عن صور ذهنية بمــورد وجــداني تجـسيماً للأشــياء للكشف عنها بتصويرها للإفهام، وذلك بخلق تصور جديد لها تحقيقاً للطابع الفردي الذي يبدعه بإحداث المعنى الرابط الذي يجمع التصورات الخاصة بالعامة وذلك برموز مسموعة أو مرئية تشير إلى رؤية فردية تحدد حدثاً لذات، لأن اللغة عبارة عن مجموعة من الرموز العرفية تجعل علامات على أشياء مدركة أو محسوسة لبيان الإرادة الذاتية لإظهارها بأشكال يصورها الوجدان تعبيراً عما يجول في النذهن، وذلك بتعلق الدوال بأصل الصيغة الفعلية التي تثبت الحدث، لأنه مركز الكلام ومصدره، وهو الأساس الذي يقوم عليه، لأن التأليف بخلاف الجمع على أساس المعنى الإفرادي الـذي يعنى بالمستقل بذاته دون دوال نسبته وهي المعول عليها نحوياً لقيامه أصلاً على علاقاتها وهي موصولة بصلات تأليفية تذوب فيها المعاني العرفية، لأنها عامة، والنظم فردي، وآلته اللغة بجميع أقسام كلماتها وعلاماتها وإشاراتها، لأنها تعد المعبّر الوحيـد عـن الهويـة الفرديـة بجميـع أبعادها وملامحها، لأن البحث في الكلمات من حيث معانيها الإفرادية وجمعها بحسب ذلك وتدوينها بمنهج معين بما يناسب خصائصها ليس من النحو في شيء، بـل هـو مـن علم اللغة أو فقه اللغة، لأن ميدان عمل الجوار اللغوي يظهر فيها وهي منظومـة فيـه، إذ تعقد الصلات وتتداخل العلاقات وتتشابك الجهات بالعدول والنقل والتركيب والغلبة والمغالبة والمبالغة فتخرق الحدود، لأن التعبير دال على الوجدان بتنظيم خاص للشعور من خلال اللغة، ولا توجد الأحداث والأشياء في اللغة ذاتها، بل هي دوال على الأفكار المتعلقة بها، لأن التنظيم يكون للأفكار وليس للأشياء، فلا قدرة لإنسان ما على تنظيمهــا حقيقة في الوجود الخارجي، بل هو يرتبها في ذهنه قبل أن ينطلق بها لسانه أو يجريها بقلمه، وذلك تنظيم سابق لأي فعل، والنظام لا يحدد ما يشعر به وما يرغب في الحصول عليه، فإن لكل تعبير مزايا فردية تطبعه بطابعها الخاص، فليس ثمة قوالب جاهزة له، لأن الحجاكاة ليست تعبيراً عن الذات، بل انعكاس لواقع ما، كما أن وصف التعبير يفصح عن انفعالات وجدانية بخصائص فردية، والوصف تعميم له لوضعه تحت تصور فكرى خارج مقره الوجداني، إذ يتم فيه تجميع عناصره قبل عرضها للإبانة عن المراد منها بطريقة الرصف اللغوي، لأنها إحدى وسائل التعبير الفردي، أما تصنيفه، فهي مرحلة تاليـة لــه،

يقوم بها الباحث أو الناقد أو الدارس، فمرحلة التلقى سابقة على عملية الإنتاج، كما أن مرحلة الإبداع سابقة على التصنيف، فالقواعد المنظمة للتعبير هي خلاصة عمليات استقرائية تالية لعمليات داخلية تحصل في وجدان المنتجين بعد عمليات المتلقين بالتلقى والمحاكاة وذلك باستقبال ما يلقى والإصغاء إليه، كما قال تعال ﴿ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدُ ﴾ [ق: 37]، ثم القبول أو الـرفض، نحـو قولـه تعـالى ﴿ فَنَلَقَّتَ ءَادَمُ مِن زَّيِّهِ كَلِمَتٍ فَنَابَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: 37]، إذ قال ﴿ رَبَّنَا ظَلَمَنَآ أَنفُسَنَا ﴾ [الأعراف: 23]، لأن " معنى تلقىي الكلمة استقبالها بالأخذ والقبول والعمل بها حين علمها (١)، وكذلك كل ما أدرك بالحس وبالبصر أو بالبصيرة يكون مادة للتعبير ثم يلقى بطريقة مناسبة، فالتلقين بفهم ما يُلقى والانفعال به ثم التفكير في نسقه وترتيبه ثم الإبانة عنه بنظام يكشف القصد منه، إذ ترتبط أجزاؤه بالصيغة المنبئة بمعناه المركزي عن طريق التعلق بها بوساطة قرائن لفظية تجمع بين مفرداته بأدوات رابطة تحدد طريقة تأليفه شكلاً ومضموناً في بناء يوحــد المبنــى بالمعنى بقدرة فردية على تحوير الواقع العام برؤية خاصة لخلق تعبير مبدع بنظام من الرموز اللغوية، فليس التعبير تجميعاً لمنظومات ترمز إلى أحداث وأشياء بتجارب سابقة، بل هو صور انفعالية وجدانية مشحونة بأفكار خاصة برؤية جديدة تجمع بين الأشياء بلمسة وجدانية تمس الفكر التخيلي للمظاهر المادية الحسية باسلوب يجلى سمات منشئه ويظهرها اختياراً وترتيباً بشكل مناسب لمـضمونه، وذلـك يتطلـب تلقينـاً لغويـاً وقبـولاً واعياً، كما قال تعالى بعد أن بشر بعيسى ﴿ وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِنْبَ وَٱلْحِكُمَةَ وَٱللَّوْرَئَةَ وَٱلْإِنجِيلَ ٣ وَرَسُولًا إِلَى بَنِيَ إِسْرَبِهِ بِلَ ﴾ [آل عمران: 48- 49]، لأنسه ﴿ مَاكَانَ لِبَشَرِ أَن يُؤْتِيهُ اللَّهُ الْكِتَنَابَ وَالْحُكُمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبْكَادًا لِي مِن دُونِ اللَّهِ وَلَكِن كُونُواْ رَبَّينيِّينَ بِمَا كُنتُم تُعَلِّمُونَ ٱلْكِئنبَ وَبِمَا كُنتُم تَذَرُسُونَ ﴾ [آل عمران: 79].

23. الجوار اللغوي مشاركة في النظم الصوتية لأداء المعاني الإفرادية كما في السيغ الصرفية وما يحصل فيها من إعلال وإبدال وإدغام وتصغير ونسب في التصريف والاشتقاق لغرض التعظيم والتحقير والتقليل والتكثير والمبالغة والنسب في

⁽¹⁾ الكشاف: 1/274.

الصفات والمصادر وأسماء الزمان والمكان والآلة، وكذلك فإن الجوار ينسق المعاني التركيبية للمفردات المنتظمة ويؤديها في سياق الكلام بالتعلق الذاتي أو بالدال اللفظي على ذلك التعلق، فإن الذاتي يحصل بالإخبار أو بالإتباع نعتا أو توكيداً أو تفصيلاً وتفسيراً. وأما الدال اللفظي فيحصل بالتشريك بين طرفين لوجود مناسبة بينهما، فإن الرابط يجمعهما، لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى والنعت مكمل لمنعوته، والتوكيد يثبت المؤكد والمفصل يبين المجمل والمفسر يوضح المبهم والصلة تخصص الموصول، والحال تثبت معنى زائداً يبين هيأة صاحبها في فعله، كما يثبت الخبر معنى المبتدأ والفعل معنى الفاعل، فجاءت بتعلق ذاتي معنوي فاستغنت بذلك عن الرابط اللفظي لإثباتها معاني المنسوب إليه، فإذا اختلف المنسوب إليه معنى الصيغة المثبتة للمعنى المركزي للكلام اقتضى التعلق بأداة رابطة كالشرط والنداء والقسم والاستفهام، لأن "الخبر والصفة والحال نفس الجملة لا شيء من أجزائها، فكذلك الشرط مجموع الجملتين لا إحداهما وإذا عرفت ذلك في الشرط والجزاء فاعرفه في العطف فإنه لا فرق (1).

إنّ المعاني الإفرادية تذوب في المعنى العام بالمجاورة لا فرق بين المفردات المستقلة بمعناها الذاتي وبين الجمل التي لها قوة المفردات بالتأويل، بدليل المحل الإعرابي لافتقار الأصل إلى ما يتممه إخباراً عنه أو حديثاً، والفيصل في ذلك هو النسبة بنوعيها التام والناقص، فإن الإضافة والنعت والعطف والتوكيد مكملات للتامة، لأن معاني الابتداء والصيغة الصرفية وما ينوب عنها أو يشير إليها أو يتعلق بها هي عماد الإسناد والنسبة التامة فتوصل بغيرها في الجوار بلا عاطف، نحو قوله تعالى ﴿ الرَّمِّنُ اللَّ عَلَمَ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَمَ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَمُ عَلَمُ الرَّعِمُ اللهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ

⁽¹⁾ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 168.

⁽²⁾ الكشاف: 4/ 43.

إنّ الخبر تابع لمعنى الابتداء ولا يحتاج إلى رابط لتعلقه بمعنى الأصل، وهو حديث عنه لا فرق في ذلك بين الواحد والمتعدد لالتحامه بمنسوب إليه واحد، فلا يفصل عنه بفاصل إلاّ لغرض التقرير بالواو جمعاً للمتناقضات من الصفات المتباعدة لواحد، لأن "الواو تدل على الاهتمام، وتحقيق الأمر، ولذا عطف بها بين الصفات المتباعدة، قال تعالى ﴿ هُوَ ٱلْأَوْلُ وَٱلْكَيْخُرُ وَٱلْطَابِهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ﴾ [الحديد: 3]، إذ يبعد في الذهن اجتماع هذه الصفات المتباعدة المتناقضة في الظاهر في ذات واحدة، فجاء بالواو تحقيقاً وتقريراً لهذا الأمر.. وهذا مكان الواو، لأن فيها اهتماماً وتحقيقاً وتوكيداً ولا يحسن ههنا تبرك الواو، وبهذا يمكن أن نفهم كثيراً من التعبيرات، وسر الإتيان بالواو في الأخبار والأحوال والنعوت وغيرها (1).

إنّ الجاورة بالواو للدلالة على الجمع بين المتناقضين توكيداً لمعنى الإسناد، لأنه هو الجامع بين الذات وصفتها، لأن الخبر في حقيقته وصف، وإن جاء جامداً. لارتباطه بالضمير العائد تأويلاً، كما تجمع بين المنسوبين إليهما لارتباطهما، بالخبر الواحد عنهما، فهي أداة جمع لا فصل، ففي قوله تعالى ﴿ هُو اللَّوْلُ وَاللَّاخِرُ وَالظّلْهِرُ وَالْبَاطِئ ﴾ [الحديد: 3]. قال الزخشري " فإن قلت: فما معنى الواو؟ قلت الواو الأولى معناها الدلالة على أنه الجامع بين الظهور والخفاء، وأما الوسطى فعلى أنه الجامع بين الظهور والخفاء، وأما الوسطى فعلى أنه الجامع بين عجموع الصفتين الأحريين، فهو المستمر الوجود في جميع الأوقات الماضية والآتية، وهو في جميعها ظاهر وباطن جامع للظهور بالأدلة والخفاء فلا يدرك بالحواس (2).

⁽١) معاني النحو: 1/ 186.

⁽²⁾ الكشاف: 4/ 61.

السابقة، ولذلك لم يدخل العاطف بينها فـ(ألم) جملة دلت على أن المتحدى به هو المؤلف من جنس ما يركبون منه كلامهم، و ﴿ ذَلكَ الْكَتَابِ المنعوت بغاية الكمال ثم سجل ﴿ لا مَرْبُ فِيهِ بَعِلْهُ ثَاللَة تشهد على كماله بأنه الكتاب المنعوت بغاية الكمال ثم سجل على كماله بنفي الريب عنه، لأنه لا كمال أعلى مما للحق واليقين و ﴿ هُدًى للمُتقينَ ﴾ بما يقدر له مبتدأ جملة رابعة تؤكد كونه حقاً لا يحوم الشك حوله بأنه هدى للمتقين أو تستتبع كل واحدة منها ما تليها استتباع الدليل للمدلول وبيانه أنه لما نبه أولاً على إعجاز المتحدى به من حيث إنه من جنس كلامهم وقد عجزوا عن معارضته استنتج منه أنه الكتاب البالغ حد الكمال واستلزم ذلك أن لا يتشبث الريب بأطرافه، إذ لا نقص مما يعتريه الشك أو الشبهة وما كان كذلك لا محالة هدى للمتقين (١).

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 8.

⁽²⁾ الكشاف: 1/ 121.

⁽³⁾ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 165- 166.

الإعراب دليل الجوار اللغوي، لأن المعول عليه هو المنقول والمسموع عن العمرب، وأحكامه يحددها النظم وليس الأصل في الأسماء أو الأفعال، لأن النحو علم نظم الكلام، ولما كانت الأسماء يغلب عليها الثبوت على هيأتها في التراكيب المختلفة فاقتضى تعلقها بالصيغ وما ناب عنها وضع علامات تفصل بين معانيها المكتسبة في السياق بالمجاورة فتصرف فيها بعلامات أصلية وفرعية، ولحق الأصلية التنوين والفرعية التعريف والإضافة. ولما كانت الأفعال منبئة بالمعاني النحوية بدلالة الصيغة، فلازمت البناء، لإيجادها المعانى في غيرها، وما أعرب منها لمضارعته الاسم في كونه معمولاً لغيره، وليس لقيامه مقام الأسماء، فإن الصيغة منبئة بمعنى صرفي زائد على معناها النحوي بدليل افتقارها إلى محل يجاورها، فلا يكون لها معنى مستقل بنفسها ولحقهـا النـصب والجـزم لدلالتها على حركة الذات المتصفة بها، ولم يلحقها الجر لقيامها مقامه، بدليل تعلق الحرف بها، وليس بالاسم بأمارة التضمين ونزع الخافض، لملازمة السيغة للاسم فللازم ما دلّ عليها به للإخبار عنه، لأن الصيغة هي الخبر، والاسم مُخبر عنه، ولا يصلح من الأسماء إلاّ ما كان مشتقاً أو مؤولاً به، لـذلك فإن أدلـة الـصناعة النحويـة في حقيقتهـا صرفية، وليست نحوية، لقيامها على القياس وما يتصلح للقياس من كلام العرب هو الصيغ الصرفية، وليس الإجماع أو استصحاب الحال، لأن الأصل في الـصرف بخلاف الأصل في النحو، فإن الأصل في الصيغة الجـذر اللغـوي، بـدليل التـصريف والاشـتقاق والقلب المكاني والزيادة والحذف، والأصل في النحو العلاقات المبنية على أوله اسماً كان أو صيغة أو ما تعلق بها، بدليل القوافي والفواصل والسجع، وما كان عماداً هـو الأصـل الذي يُبني عليه الكلام، لأن فائدته تكمن باستكمال علاقاته فيما يُعرف بالفضلة، وهي الغاية من نظم الكلام إثباتاً أو نفياً وخبراً أو طلباً، بدليل افتقاره إلى الجواب وحاجة الصيغة إلى التخصيص بما يتعلقبها، للخروج من العموم أو الإبهام، والغاية منه الفهم والإفهام، بدليل الأخذ بمبدأ التعليل منـذ العهـود الأولى للنحـو، لإيـصال المقـصود مـن الكلام إلى الآخرين بدقة بعيداً عن اللبس والثقـل والتطويـل بـلا مـبرر ومراعـاة اللفـظ والمعنى، فيحمل على النظير وعلى النقيض ويجرى الوصل مجرى الوقف وتتبع الحركة الأقوى مراعاة للجوار، بدليل التشاكل فيه، نحو قولـه تعـالى ﴿ فَأَلْقَوْاْ حِبَالْهُمْ وَعِصِيَّهُمْ ﴾

﴿ فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ ﴾ ﴿ وَأَلْقِي ٱلسَّحَرَةُ سَنجِدِينَ ﴾ [الشعراء: 64- 65]، فجعل الإلقاء بدل الخرور ليشاكل ما قبله، وللدلالة على أن الجزاء من جنس العمل، كما قبال تعمالي ﴿ وَجَزَاؤًا سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ [الـــــشورى: 40]، ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَاللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَكِرِينَ ﴾ [آل عمران: 54]، أو للدلالة على غلبة الرحمة على الغضب أو بالعكس، نحـو قوله تعالى ﴿ إِنَّ أَحْسَنتُدْ أَحْسَنتُدْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ وَإِنَّ أَسَأَتُمْ فَلَهَا ﴾ [الإسسراء: 7]، فقد ذكس الإساءة باللام لتقابل الإحسان، كما كرر الإحسان ولم يكرر الإساءة للدلالـة على غلبـة رحمته تعالى، وقال تعالى ﴿ وَإِنْ عُدَّتُمْ عُدَّنَا ﴾ [الإسراء: 8]، فــإن العــود الشاني هــو صــب البلاء على العود الأول بالمعصية، فقد قابل التكذيب بالعقوبة، لأنهم لم ينزجروا عن معاودة ارتكاب المعاصى والغرض من التقابل، أو التشاكل تحقيق المماثلة بالعمل وترك الظلم، لأن الزيادة في القسوة فيها ظلم، كما قبال تعبالي ﴿ وَإِنَّ عَاقِبَتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوفِبْتُم بِهِۦ ۚ وَلَهِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّكِبِينَ ﴾ [النحل: 126]. فانتقل مـن التعـريض إلى التصريح، وهـو قولـه تعـالى ﴿ وَكُنْ صَبَرْتُـمُ لَهُوَخَيْسٌ لَلصَّابِرِينَ ﴾، ويعـني أن الأولى تــرك الانتقام، لأن الرحمة أفضل من القسوة، والعدل أولى من الظلم، والانفاع أفضل من الإيلام، والتثبت خير من التعجيل بالانتقام بغية الاستعلاء ظلماً، فهو مذموم، كمـا قـال تعالى ﴿ وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴾ [الشعراء 130]، لأن البطش في الحق ممدوح، فقيَّــد الثاني دون الأول للدلالة على التنفر منه.

إنّ معاني النحو وأحكامه تعتمد العلاقات التي تنشأ في الجوار اللغوي، وما يطرأ عليه من متغيرات بحسب المراد تقديماً أو تـاخيراً وذكراً أو حـذفاً وتعريضاً أو تـصريحاً وإظهاراً أو إضماراً ونحو ذلك، فإن الروابط تتابع بموجب مقتضيات الأصل فيه، وهـو المنبئ بمعناه العام وما يُبنى عليه مقيد به لإتمام فائدته، فالموجب للجوار هو العامل، لأنه يقتضي ذكر متعلقاته لإبهامه فيتخصص بها وتحدد جهاته فيتعين المراد منه، وذلك لا يخرج عن الصيغة الفعلية أو ما ناب عنها أو ما أشبهها، وليس هـو الموجب لتغيير آخر الكلمة، لأن الكلمة خارج النظام لا يمكن معرفة جهتها النحوية، فإن تنظيم الجوار بحسب الصيغة وما تتطلبه لإيضاح معناها هو المعول عليه لإيجاد المعاني النحوية، لقيام أحكام النحو على تعلق الجوار بها أصلاً وفرعاً، فإن الأصل هـو الصيغة، والفرع ما

حُمل عليها، بدليل التعلق والإلغاء والتضمين والاستدلال بالنظم والسياق وبيان سبب تغييره لإفادة المعاني إشعاراً وإيجاءاً بما يناسب واقع الحال، نحو قوله تعالى

﴿ وَلَا مَوْلُودُ عَنَاكَ بِثَايَةِ مِن رَبِكَ وَالسَّلَمُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْمُدَى ﴿ إِنَّا قَدْ أُوحِى إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابُ عَلَى مَن كَذَب وتولى، فغير النظم للدلالة على توكيد على من اتبع الهدى والعذاب على من كذب وتولى، فغير النظم للدلالة على توكيد الوعيد تهديدا من أول الأمر للطاغية أنفع واليق بالواقع، ونحوه قوله تعالى ﴿ اتَقُوا رَبَّكُمْ وَالْحَشُوا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدُّ عَن وَلِدِهِ وَلا مَوْلُودُ هُو جَازِ عَن وَالِدِهِ شَيّئًا ﴾ [لقمان 33]. فعطف وَالْمَوْلُودُ هُو بَانِهُم في الآخرة أو الشفاعة لهم، فهم لا يغنون على أدنى الآباء لهم فضلاً على الأجداد، لأن الولد يقع على ولد الولد بخلاف المولود، فهو لمن ولده، فأكده بتغير النظم بخلاف الوالد، لأن الجملة الاسمية آكد من الفعلية.

الجوار المعنوي موقعي موضعي إتحادي، إذ يتحد بيانه إخباراً عن موقع الابتداء أو موضعه، لأن الاسم المحض يخبر عنه ولا يخبر به إلا تأويلاً، فإن المبتدا مبيّن بخبره، كما أن خبره مبيّن بالبناء عليه، بدليل تنكيره، والتنكير إبهام وغموض، فيحصل بالجوار المعنوي بيان الأشياء بالتئام الصفات بموصوفاتها، وذلك بخلاف إجرائها بجرى النعوت، لأنها تخصيصية في حين أن الأخبار اتحادية، لأنها عمدة والتوابع فضلة، نحو قوله تعالى ﴿ الله لا إِلله إِلا هُو المَّوي الله وقوله تعالى ﴿ الله لا إِلله إِلا هُو المَّوي الْقَوْمُ لا تَأْخُذُهُ سِنةً ولا فَر مَا خَلْفَهُمُ ولا يُحِيطُونَ بِشَيْء مِن عِلْمِه إلا بِما شَاءً وسِع كُرْسِيتُهُ السَّمَونِ والأرضُ ﴾ [البقرة: 255]. فقد تجاورت الجمل ترتيباً من غير عطف، وسيع كُرْسِيتُهُ السَّمَون والأرض ﴾ [البقرة: 255]. فقد تجاورت الجمل ترتيباً من غير عطف، لأنها " واردة على سبيل البيان لما ترتبت عليه والبيان متحد بالمبين.. فلو توسط بينهما عاطف لكان كما تقول العرب بين العصا ولحائها، فالأولى بيان لقيامه بتدبير الخلق وكونه مهيمناً عليه غير ساه عنه، والثانية لكونه مالكاً لما يدبره، والثالثة لكبرياء شأنه، والرابعة لإحاطت باحوال الخلق وعلمه بالمرتبضى منهم المستوجب للشفاعة وغير المرتضى، والخامسة لسعة علمه وتعلقه بالمعلومات كلها أو لجلالة وعظم قدره (١٠).

⁽¹⁾ الكشاف: 1/386.

فقد ترتبت الجمل الخمس على موضع الابتداء بياناً له لتعلقها به، بـ دليل الـضمير العائد، إذ أظهرت صفات المعبود بحق وهي الدالة على تفرده تعالى بها، فهو سبحانه الفرد الأحد، وهو الآمر الذي أجاب عنه وفصله في قولـه تعـالي ﴿ هُوَٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَاهَ إِلَّا هُوٌّ عَنلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَادَةُ هُوَ ٱلرَّحْمَنُ ٱلرَّحِيمُ ٣ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّكَنُمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيِّمِينِ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكِيِّرُ سُبْحَنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ اللهُ اللهُ الخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الحسسر: 22-24]. وقد جاء الجواب بلا فصل للدلالة على التوحيد، كما جاء تعداد النعم في قول تعالى ﴿ ٱلرَّحْمَانُ ۞ عَلَمَ ٱلْقُرْءَانَ ۞ خَلَقَ ٱلْإِنسَانَ ۞ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۞ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بحُسْبَانِ ﴾ [الرحمن: 1-5]، بلا فصل للدلالة على تفصيل ما أجمل في أمر الرحمة، فإن مــا جاورها بيان لها، لاتحادهما في المعنى وذلك بخلاف الجوار المعنوي للمصيغة الفعلية وما ناب عنها، فإنه جوار معلق بالمنبأ عنه تخصيصاً لعموم الحدث، لأنـه لـيس جـواراً صـوتياً خارجاً عن القياس كما في "الجوار الصناعي، نحو قولهم هذا بكُرْ ومررت ببكرْ، وقولهم صُيِّم وقُيِّم، وقول جرير: لُحبُّ المؤقدان إليَّ مؤسى، وقـولهم: هـذا مـصباح، ومقـلات ومطعان.. وما جرى مجرى ذلك، وإنما اعتزامنا هنا الجوار المعنوى لا اللفظى الصناعي (١)، لاكتساب الإعلال أو الإبدال في الوقف والجمع وإبدال الواو همزة لمجاورتها الضمة وإمالة المتحرك لمجاورته المكسور، لسكون الحاجز بينهما، لأن الـساكن لا يمنع الجوار، بل الجوار المؤدي إلى "معنى ما رابط بينهما: عام أو خاص، عقلي أو حسي أو خياليّ؛ وغير ذلك من أنواع العلاقات أو التلازم الندهني كالسبب والمسبّب والعلة والمعلول، والنظيرين والضدين، ونحوه أو التلازم الخارجي كالمرتب على ترتيب الوجود الواقع في باب الخبر، وفائدته جعل أجزاء الكلام بعضها آخذاً بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط، ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء (٢).

إنّ الجوار المعنوي ملازم للجوار الصوتي، إذ لا يتم الجوار اللغوي بـدونهما عنـد

⁽¹⁾ الخصائص: 2/ 175 – 176.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 1/ 35- 36.

المتلقى، أما عند المنتج فإنه يتم في الذهن ترتيباً، وفي الوجدان إدراكاً وحساً، لذلك فالتلازم حاصل بين الشكل والمخمون سواء أكمان نابعاً من الوجدان أم كمان طارئاً عليه، لأن الجوار اللغوي نظام فكري يجمع بين الوجدان والذهن، إذ لا معرفة تمر بدونه، ولا لغة بدون نظام، والترتيب من أظهر مزاياه، ولا يكون من خارجه، إذ الخبر هو المبتدأ في المعنى، فإن التلازم المعنوى قائم على أصل الكلام، وهو موضع الابتداء، لأنه السأن والحديث والأساس الذي يُبنى عليه، فهو قريب البصلة بالتعلق، لافتقارهما إلى البرابط المعنوي، والفرق بينهما هو الفرق بين الإسناد والنسبة، فإن الأول مثبت للذات على صفة، والثاني مثبت للصفة على ذات مشخصة أو غير مشخصة لجمعها بين السبب والمسبِّب أو العلة والمعلول، فهي تصوير لحركة الحدث، أما الإسـناد فهــو بيــان لحــديث، ففي النسبة تتعلق الأحوال بالذات في حين تتعلق الذات بها في الإسناد، فإن تجاور النسبة قائم على متعلقات الصيغة وتجاور الإسناد قائم على ترتيب الإخبار، وليس على العلة والمعلول، نحـو قولـه تعـالى ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [الزخرف: 39]، فقد ربطت (إذ) بين العلمة (الظلم) وبين عدم التأسى في الاشتراك، وذلك لأن الجملة "معقودة على دخول الظرف الذي هو (إذ) فيها ووجوده في أثنائها، ألا ترى أن عدم انتفاعهم بمشاركة أمثالهم لهم في العذاب إنما سببه وعلته ظلمهم، فإذا كان كذلك كان احتياج الجملة إليه نحواً من احتياجها إلى المفعول لـه، نحو قولـك قـصدتك رغبة في برك، وأتيتك طمعاً في صلتك؛ ألا ترى أن معناه: أنكم عدمتم سلوة التأسي بمن شارككم في العذاب لأجل ظلمكم فيما مضى، كما قيل في نظيره ﴿ ذُقِّ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْمَـزِيْرُ ٱلۡكِـرِيمُ ﴾ [الدخان: 49]، أي ذق بما كنت تُعدّ في أهل العزّ والكرم، وكما قال الله تعالى في نقيضه ﴿ كُلُواْ وَاشْرَبُواْ هَنِيَّنَا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِ ٱلْأَيَّامِ ٱلْخَالِيَةِ ﴾ [الحاقة: 24]، ومن الأول قوله ﴿ ذَاكِ بِمَاعَصُواْ وَكَانُواْ يَمْتَدُونَ ﴾ [البقرة: 61] (1).

إنّ الصيغة مثبتة للنسبة، لإثباتها المعنى لشيء ما، فهي تقتضي تقديم رتبتها لقوة تعلقها بما يجاورها، تخصيصاً للمثبت له، فتقدم الفعل على الفاعل، فكان من لوازم

⁽¹⁾ الخصائص: 2/ 173.

الجوار فهم المنسوب إليه و "إذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب أيضاً في الألفاظ، لأن دلالة الألفاظ على ما ثبت في النفس لا على ما في الخارج (1). أما تقديم رتبة الابتداء، فإنه مشعر بإرادة الحديث عنه بياناً لاتحاده به، بدليل تعريته من العوامل اللفظية، لأن "المبتدأ لا يتميز عن الفاعل بمكانه، وإنما يتميز بما هو أعمق من هذا وأدق، يتميز بأنه يتصف بالمسند اتصافاً ثابتاً ولا يتحقق هذا إلا إذا كان المسند اسماً جامداً، أو وصفاً دالاً على الدوام، وإن الفاعل وهو مسند إليه أيضاً - إنما يتصف بالمسند اتصافاً متجدداً، ولا يتحقق هذا إلا على التجدد (2).

إنّ الذي يفصل بين المبتدأ والفاعل هو عود الضمير، لأن المبتدأ يُذكر على نية الحديث عنه، فإن الابتداء إشعار بالإسناد إليه، وهو أس الكلام وأصله، بدليل تعلق ما يُبنى عليه به في حين أن الفاعل منسوب إليه بالصيغة، لأنه متمم لها، والخبر متمم للابتداء، "فالاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل إلا لحديث قد ينوى إسناده إليه "كالإشعار بذلك هو الابتداء، وليس القوة بالأولية، كما قيل "الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولا لثان كان خبراً عنه، والأولية معنى قائم به يكسبه قوة، إذ كان غيره متعلقاً به، وكانت رتبته متقدمة على غيره، وهذه القوة تشبه به الفاعل، لأن الفاعل شرط تحقق معنى الفعل، وأن الفاعل قد أسند إليه غيره، كما أن المبتدأ كذلك، إلا أن خبر المبتدأ بعده وخبر الفاعل قبله وفيما عدا ذلك هما فيه سواء (4).

إنّ النسبة بخلاف الإسناد، لأن المنسوب إليه جزء كلمة في حين أن المسند إليه اسم محرفة محصص بالتعريف أو العلمية أو الإضافة، أما الفاعل فإن وظيفته إكمال معنى الصيغة، بدليل الصفات إذ يجعل الفاعل فيها بزيادة حرف دال عليه نحو فاعل وفعيل ومُفعِل وغيرها فهو قرينة لفظية صرفية كغيره من القرائن المتممة للصيغة الفعلية،

⁽¹⁾ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 161.

⁽²⁾ في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 73.

⁽³⁾ نهاية الإيجاز في دراية ألإعجاز: 156.

⁽⁴⁾ شرح المفصل: 1/85.

لهذا لم يشترط فيه التعريف، ويحذف فيقوم مقامه حرف دال، كما يحذف من الصيغة ويزاد فيها بحسب المراد، فليس الفعل خبراً عنه، بل كلاهما منسوب إليه، نحو قوله تعالى ﴿ أَلَمَ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنَ تَغَشَعَ قُلُوبُهُم لِذِكِر اللّهِ ﴾ [الحديد: 16]، فيان (يسان) منسوب إلى (أن تخشع)، أي خشوع، كما قال تعالى ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمُ ﴾ [البقرة: 184]، فيان (خير) مُسند إلى ﴿ وَأَن تَصُومُوا ﴾ أي الصيام، كما في قراءة أبي (والصيام خير لكم) (أ). و"قد قالوا كنتي فنسبوا إلى (كنت)، قال الشاعر:

فأصبحت كنتيأ وأصبحت عاجنا وشر خصال المرء كنت وعاجن

فلو لم يكن الفعل والفاعل عندهم كالجزء الواحد لما جازت النسبة إليه، إذ الجمل لا يُنسب إليها، وقد قالوا: لا تحبذه بما لا ينفعه، فاشتقوا من الفعل والفاعل فعلاً لا يُخادهما (2). فقد اتحد الفعل والفاعل في صيغة واحدة، ولا يمكن ذلك في المبتدأ، فإن خبره يتحد معه في المعنى، بدليل عود الضمير، والفاعل لا يعود ضميره إلى الصيغة، لأن الصيغة لا يُنسب إليها في حين أن الخبر لم يكن ليكون مرفوعاً إلا لأنه وصف للمسند إليه أو المبتدأ وعلى هذا بنى الكوفيون رأيهم في ارتفاع الخبر، فهو مرفوع إذا كان عين المبتدأ كقائم وأخوك في قولنا بكر قائم، وعمرو أخوك، وهو منصوب إذا لم يكن عينه غو: عمد عندك أو أمامك) هو المبتدأ، أو وصفاً مطابقاً للمبتدأ نصبا (3)، لأن الظرف من متعلقات الصيغة، وهي التي تتحمل الضمير العائد، وليس الظرف، لأنه وعاء لها، لأن الابتداء يقتضي الإسناد، وهو معنى ثالث في حين أن النسبة من مقتضيات الصيغة، وهي معنى ثان، لامتزاج الصيغة بالفاعل، لأن الشيئين إذا تركبا حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون في كل واحد من أفراد ذلك

⁽¹⁾ الكشاف: 1/335.

⁽²⁾ شرح المفصل: 14/1.

⁽³⁾ في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 73 – 74.

المركب (1)، بدليل وحدة مدلوله، وهو نسبة معنى الصيغة إلى الاسم، أما الإسناد فهو إرادة الحكاية عنه، بدليل تعدد الإخبار والصفات، كما أن تحقيق النسبة يختلف عن تحقيق الإسناد، فلكل أدوات وأساليب تختص به.

العمدة في الجملة الاسمية ليس المبتدأ والخبر، بل الابتداء، وهو إرادة الحكاية عن أمر ما بياناً لإبهامه فاقتضى الحديث عنه بما يتحد معه في الذهن دون الخارج، لتتم الفائدة منه، فقد ثبت أن الابتداء "عامل في المبتدأ فوجب أن يكون عاملاً في الحبر، لأنه يقتضيهما معا ألا ترى أن (كأن) لما اقتضت مشبها ومشبها به كانت عاملة في الجزأين، كذلك ههنا هذا معنى قوله (لأنه معنى يتناولهما معا تناولاً واحداً) يعني الابتداء (كأن الجملة الاسمية اتحادية في حين أن الفعلية تعليقية، لأن العمدة فيها هو الإنباء عن حدث ما بالصيغة أو ما أشعر بها، فاختصت الفعلية بالنسبة والاسمية بالإسناد، فالابتداء معنى جامع للأسماء بالأفعال، والإنباء معنى جامع للأفعال بالأسماء، والجواب عن الأول بالنواسخ وضمير الشأن وعن الثاني بأحرف الجواب المعروفة لاختصاص النواسخ بالابتداء ونيابة الحرف عن الصيغة.

تنتظم الأصوات الصامتة في الصيغ الصرفية بنظام من الصوائت مخالف لما في الجوامد من جهة الصلات التي تربط الأصول بعضها ببعض، فإن الصوائت تنهض بالوظائف الآتية:

- إظهار الصوامت وتحديد مخارجها وتعيين صفاتها.
- بناء الكلمات بنظام مترابط بسلسلة منسجمة مع طبيعة الصوامت.
- تلبية المراد من السياغة تحقيقاً للسعة اللغوية بتوليد المعاني تـصريفاً واشتقاقاً
 وإلحاقاً.

الفصل بين الأصوات واللغات والأشخاص، إذ تطبعها بطابعها تنغيماً وتفخيماً

⁽¹⁾ شرح المفصل: 1/85.

⁽²⁾ شرح المفصل: 1/ 85.

وترقيقاً وإمالة وشدة وعلواً وانخفاضاً ونحو ذلك، لأنها تتحكم في جميع الصوامت لاتساع خارجها وقدرتها على التشكل بحسب قوة آلات النطق الإنساني.

جذب الصوامت نحوها مداً وتقصيراً تأسيساً للمقاطع المعنوية، سواء كانت طويلة أم قصيرة، فالطويلة تنتهي بإشباع القصيرة لإمتداد الحركة والمدات سواكن ولا يوقف عليها إلاَّ بزيادة الهاء لخفائها، كما يوقف على القصيرة بالنقل، إذ لا بناء بلا حركة طويلة أو قصيرة، وزيادة هاء السكت دليل على تمكن الحركة في البناء اللغوي وتوغلها فيه، وكذلك نقلها وحلولها في الساكن بالجاورة، لأن الساكن حاجز غير حصين، بدليل الفصل بين المتماثلين أو المتقاربين بالحركة ومنع الإدغام، كما في قصص ومضض وطلَلَ ونحوها، ووجوب الفتح يمنع إمالة الحروف المستعلية بالاطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وبغير الاطباق وهي العين والخباء والقباف، كما لا يبدغم الزائبد بالنباقص في اجتمباع المتقاربين، بل يدغم الناقص بالزائد فالساكن يدغم في المتحرك ولا يدغم المتحرك في الساكن، نحو شدُّ وشددت، وكذلك لا تدغم الميم في الباء والباء تدغم في الميم، ولا تدغم الشين في الجيم وتدغم الجيم في الشين ولا تدغم الفاء في الباء وتـدغم البـاء في الفـاء ولا تدغم الراء في الــلام وتــدغم الــلام في الــراء، نحــو قولــه تعــالى ﴿ وَقُل رَّبِّ ٱغْفِرْ وَٱرْحَمْر ﴾ [المؤمنون: 118]، وذلك حرصاً على إظهار الـصوت الزائـد كالغنـة والتفـشي والتـأفيف والتكرير والاستطالة والمد، كما في إدغام الساكن إذا جاور نظيره في الصفة فقلبـوا الـواو ياء وأدغموها في الياء لسكون الأول منهما، لأن الياء أخف من الواو لاستطالتها، بـدليل إدغامها في مثلها ولا تدغم في الواو وتدغم النون في الياء بغنة للمقاربة في المد واللين، ولا تدغم الياء في النون حرصاً على الغنة، وكذلك تدغم النون في الواو ولا تدغم الـواو في النون، كما أن الباء تدغم في الميم، نحو قوله تعالى ﴿ يَكُبُنَى ٱرْكَبُ مَّعَنَا ﴾ [هود: 42]. ولا تدغم الميم في الباء لئلا يذهب الإدغام غنتها، لأن الساكن إذا جاور المتحرك اشــتركا في الحركة وهي التي توحد صفتهما لغلبة المتحرك بقوة الحركة لتحصنه بها، فإن تحريك المجهور من الأصوات الطويلـة يبدلـه همـزة، نحـو قولـه تعـالي ﴿ وَإِذَا ٱلرُّمُلُّ أَقِنَتُ ﴾ [المرسلات: 11]، والأصل وُقتت، لأنه من الوقت والهمزة صوت شديد مجهور تتحمل الحركة والطويلة لا تتحمل حركة لبلوغها مدى حركتها الأصلية فيصارت لينية رخوة، وذلك بخلاف الشديدة، فإنها تمنع جريان الصوت وامتداده. تحسين النظم والتمكن فيه وتقوية التثامه بما يناسب معناه وذلك بتقريب الصوامت بعضها من بعض وتطويل المد الصوتي في الوصل أو الفصل أو قطعاً له أو اختلاساً أو تخفيفاً وتسهيلاً أو قلباً وإبدالاً أو ترجيعاً ونقلاً ونحو ذلك بما يوصل بين الأجراس المختلفة والنغمات المتباينة من غير جفاء، لأن المعنى الجامع لإدغام المثلين أو المتقاربين هو تقريب الصوت من الصوت، وكذلك الإمالة وإبدال تاء الافتعال والروم والإشمام للعين دون الأذن، والإخلال بالإعراب، كما قالوا الحمد لله والحمد للله، والترنيم في الفواصل والإسجاع والقوافي بإلحالق الأصوات الطويلة أو النون وزيادة الهاء في الندبة وقلب الياء واواً للتفريق بين معنيي الاسمية والوصفية كالتقوى والفتوى والمتعان وأقام ونحوها، وهمز ما لم يكن مهموزاً أصلاً نحو سماء وقضاء وكذلك ما جاء من الصفات والمصادر معلولاً على الأوزان الصحيحة.

التبعية في الإسناد والنسبة ردّ على المتبوع إتماماً لمعناه الإفرادي، والأجوبة ردّ على تمام الإسناد والنسبة تكميلاً لفائدة الكلام بتمامه بين المنتج والمتلقي، فإن تمام الإسناد والنسبة يكمل معنى أحدهما ولا يجمع بينهما، في حين أن الطلب يقتضي جواباً، والجواب أيضاً يقتضي ما يردّ عليه فذكر أحدهما يستدعي طلب الآخر، كما أن اقتران الأجوبة تقتضي استيفاء مطالب السؤال الواحد، للإحاطة بجميع المراد، بدليل استدعاء الجواب لافتقاره إلى السؤال وهكذا تستمر الوصل النحوية لربط الأجزاء. فإن الروابط اللفظية تكمل الروابط المعنوية كالإسناد والتبعية كالصفة والبدل في حين أن حروف المعاني تستدعي الصيغة لتعلقها بها، وكذلك السؤال وجوابه، نحو قوله تعالى حروف المعاني تستدعي الصيغة لتعلقها بها، وكذلك السؤال وجوابه، محواب محقق لطلب، في أن القريرة وحفظه لتكون فاتبع بما ظاهره سؤال، وهو يطلب جواباً، لأنه استدعاء وحض على ذكره وحفظه لتكون زواجره وعلومه وهداياته حاضرة في النفس وقيل: هل من طالب علم فيعان عليه (أ)، وقيل: سهلناه للادكار والاتعاظ بأن شحناه بالمواعظ، الشافية وصرّفنا فيه من الوعد

⁽¹⁾ المحرر الوجيز: 5/ 215.

والوعيد (فهل من) متعظ وقيل: ولقد سهلناه للحفظ وأعنا عليه من أراد حفظه فهل من طالب لحفظه ليعان عليه؟ ويروى أن كتب أهل الأديان، نحو التوراة والإنجيل لا يتلوها أهلها إلا نظراً ولا يحفظونها ظاهراً كما القرآن(1).

إنَّ الفاء ربطت جوابين محققين، لأن العطف يقتضي المشاكلة أو المماثلة في الأسلوب، لأن الجواب المؤكد يطابق الجواب الأول، بدليل مطابقة الجواب للسؤال، فيإن المعنسى قد تحقق في الاتعاظ بالتيسير اللغوي، كما قال تعالى ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَكُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِ، قَوْمًا لُّذًا ﴾ [مريم:97]، أي " أنزلناه بلغتك (2)، وكــذلك ســـؤال جهــنم وجوابهــا في قولــه تعــالى ﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَكَأْتِ وَتَقُولُ هَلَ مِن مَّزيدِ ﴾ [ق: 30]، أي "قد امتلأت (3)، فإن تثبيت المعنى يكون باستيفائه تصويراً له بشكل سؤال وجواب لقصد الإحاطة به. فإنَّ الأجوبة أهم من الأسئلة، لأنها مدعاة لوضعها، بدليل المطابقة لمقتضى الحال، لأن الجواب مقرر للمعنى ومحققه بإيصاله إلى المراد بحسب قدرة المجيب ومكانته وبراعته ومقدار فهمه وإجادته لنظمه وحسن اختياره بما يناسب المطلوب إعلاما ونسبة إثباتاً أو نفياً، للفصل في الحكم على الأشياء المحسوسة أو الأمــور (4). وليس كذلك، لأن وجود الأشياء والأمور المتلبسة بها سابقة على استدعاء معرفتها والإعلام بشأنها والنسبة إليها، لأن "الخبر العلم بالأشياء المعلومة من جهـة الخـبرئ (5). والكلام تعبير عن المعانى الذهنية والشعورية المتصورة من الموجودات أو الرد عليها تحريكا لها في الإذهان والمشاعر، والأهمية تعود إلى الشأن الذي يشغل المتكلم سواء أكمان سائلاً أم مجيباً، لأن الكلام حاجة إنسانية فطرية، لا يكون الإنسان إنساناً إلا به، لأن

⁽¹⁾ الكشاف: 4/ 38.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 412.

⁽³⁾ معانى القرآن وإعرابه: 5/ 47.

⁽⁴⁾ تأملات في النحو واللغة: 14.

⁽⁵⁾ معجم مفردات ألفاظ القرآن: 142.

الكلام من مكوناته الذاتية وليس شيئاً خارجاً عنه، فهو منه أكثر مما هو لـه، لأنـه مـدفوع إليه بالغريزة والتكوين تعبيراً عن طبعه بالتواصل مع غيره، وذلك يقتضي تتــابع أحــداث الصور وتداخلها طلباً وإيجاباً فليس الكلام إخباراً محنضاً أو إنشاءً خالصاً إلاّ إذا أخمذ الظاهر منه دون مراعاة لدواعيه بحسب مناهج التقطيع اللغوي التي جعلته طبقاً لنسبته في الخارج خبرا وإنشاءً " لأن الكلام إما لاخبر أو إنشاء، لأنه إن كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه فخبر، وإلا فإنشاء (1)، لأن النسبة في حقيقتها إنباء بشيء معين، تكون بالصيغة الفعلية أو ما ناب عنها، وهي تضم النوعين، ولا تختص بأحدهما في حين اختص الإعلام بالذات إخباراً عنها، وهو أيضاً لا يختص بواحد منهما، لأن الإسناد يكون فيهما بدليل الدعاء، فإنه يتم بالجملة الاسمية، كما يكون بالفعلية إثباتاً ونفياً وإنشاءً، وكذلك لا تخلو العبارة من تـداخل الاسـناد والنـسبة وذلـك بـاقتران الأجوبـة بعضها ببعض والمطابقة اللغوية تقتضى مطابقة الظاهر من الكلام للغرض المساق إليه ردأ أو تصحيحاً أو إجمالاً أو تفصيلاً أو أخذاً بطرف منه دون غيره تلبية لـداع يـراه المـتكلم أولى من غيره، لأن مهمة الدارس تقييم المنتج لاكتشاف مزاياه وإعانة المتلقى على إظهـار ما ستر منه، وإرشاد المنتج إلى السبل التي توثق علاقته بالمتلقى، لأن التعبير ليس انعكاســـأ للواقع فحسب بل هو خلق جديد له برؤية إبداعية فردية موحية بمعان تنشئ إبداعاً آخـر وهكذا تتواصل أساليب الجودة الفنية، لأن اللغة ميـدان الإبـداع وأداتـه ومعيـار جودتـه ومقياس ديمومته لحلولها محل المعاني الرابطة للمنتج بغيره من السابقين له واللاحقين، فلا وسيلة لإظهار المكنونات أفضل منها، ولا صلة بين الناس أتم منها، ولا أصدق لمقتضيات أحوالهم وتطلعاتهم منها، ولا رابطة أقـوى منهـا فـيهم، لأنهـا تتجـاوز المظـاهر الماديـة المحسوسة فتربط المشاعر والأفكار وتنشئ مجموعة من العلاقات بين المنتج وشعوره وبين المتلقى وشعوره حاضراً ومستقبلاً، كما تربط المشاعر والأفكار السابقة باللاحقـة وتنـشئ علاقات جديدة قائمة على سلسلة من التفاعلات الإنسانية المتواصلة ماضيا وحاضراً ومستقبلاً، لذلك فإنها تؤدي على صورتها الأولى عن طريق حكايتها بالفعل (قال)

⁽¹⁾ التلخيص في علوم البلاغة: 38.

والجواب عن حاله بـ(كان) "فاستعمل الإنشاء في العرض الذي هو الكلام وأنـشأ يحكـي حديثاً: جعل... وأنشأ فلان حديثاً أي ابتدأ حديثاً ورفعه (١).

فلا يقتصر الإنشاء على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، وإذا "كان طلباً استدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب وأنواعه كثيرة "(²)، بل الإنـشاء إيجـاد العلاقة بين أجزاء الكلام لإتمام العبارة لتوجد علاقة أخرى بين المنتج والمتلقى ولتنشئ مجموعة من العلاقات المتجانسة بين المشاعر والأفكار الذاتية والعامة، ولتربط فيما بينها متجاوزة الموانع والحدود والأزمان وتقلبات الأحـوال، فمـا كـان منهـا معربـاً عـن حـق أو داعياً إلى إصلاح غير مقتصر على تقليد أو معرب عـن باطـل أو داع إلى ضـلال فهـو باق على تواصله بإنشاء علاقات فكرية وشعورية متجدد الثمار والعطاء، لذلك عَلَّـم الله تعالى آدم تسمية الأشياء ليتوافق معها ولتنسجم معه ولتكون دليلاً له على معرفة خالقه ليهتدي إليه فيثبت في مواقف الفتن، كما قـال تعـالي ﴿ أَلَمْ تَرَكَّيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةُ طَيِّبَةُ كَشَجَرَةِ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتُ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّكَمَاءِ ٣ ثُوَّقِ أَكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ بِتَذَكَّرُونَ ۖ ۞ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَتَ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَادٍ ۞ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِيرَ ۖ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ الشَّابِتِ فِي الْحَيَوْةِ الدُّنيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَآهُ ﴾ [إبراهيم: 23-27]، فإن اعتماد الأمثال لزيادة الإفهام تنصويراً للمعانى وتقريباً لها من المحسوس لإدامة التذكير وذلك ينشئ علاقات جديـدة متواصـلة غـير متناهيـة، وإن كـان التعبير اللغوي في ذاته متناهياً مهما اتسعت نظمه، لذلك قال تعالى ﴿ قُل لَّو كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَنتِ رَبِّي لَنَفِدَٱلْبَحْرُ قَبْلَأَن نَنَفَدَكُلِمَتُ رَبِّي وَلَوْجِثْنَا بِمِثْلِهِ. مَدَدًا ﴾ [الكهف: 109]، لأن المتناهى لا يفي بغير المتناهي مهما اتسع وعظم، لارتباط التعبير بالفكر المتجدد والشعور المتأجج به، فكان الكلام موحياً بغيره ومشعراً بارتباطه بما يطابقه طلباً أو إيجابـاً، لأجـل تـصديقه أو تحقيقه أو تصحيحه أو ردَّه ونحو ذلك بما يؤلف كلاماً مترابطاً بوشائج دالة على

⁽¹⁾ لسان العرب: مادة (نشأ).

⁽²⁾ التلخيص في علوم البلاغة: 151.

تكامله في تصوير المعاني الإفرادية وصلتها بالمعاني الكلية المرتبطة بالفكر والشعور الإنساني، ودليل ذلك ارتباط الوعيد الإلهي بملء جهنم في قوله تعالى ﴿ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَالِكَ خَلَقَهُمُّ وَتَمَّتَ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [هــــود: 119]، وقوله ﴿ وَلَوْشِنْنَا لَا نَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهِا وَلَاكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [الــسجدة: 13]، وقولــه ﴿ قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿ لَٰ الْمَلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمْنَ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص: 84- 85]. فقد جاء بيان تصديقه في قوله تعالى ﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلَّ مِن مَّزِيدٍ ﴾ [ق:30]، فإن (هل امتلأت) " دليل على تصديق قوله (لأملأن) و(تقول هل من مزيد) أي قد امتلأت (أ). فجاء الجواب المحقق مطابقاً للجـواب المؤكد من ناحية المؤكدات ومشعراً ببيان استكثارها الداخلين من ناحية ظاهره، كما جاء في قوله تعالى ﴿ هَلْ أَنَكَ حَدِيثُ ٱلْجُنُودِ ﴿ فَي فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ ﴿ لَا كَالِّذِينَ كَفَرُواْ فِي تَكْذِيبٍ ﴿ وَاللَّهُ مِن وَرَآيِهِم تُحِيظُ اللَّ ﴾ بَلْ هُو قُرُمَانٌ تَجِيدٌ ﴾ [البروج: 17-21]، وهو "تقريـر لحـال الكفـرة أي قــد أتاك حديثهم وما جرى لهم مع أنبيائهم وما حل من العقوبات بسبب تكذيبهم فكذلك يحل بقريش من العذاب مثل ما حلّ بهم (2)، فقد تبع التقرير الأول بـ(هل)، لأن (هل) لا تخلو من التقرير، وإن كان بابها المشهور هـ و الاستفهام بتقريـ آخـر مكـرر ردًّا على المكذبين، وهو (بل) لتوبيخهم على عدم اعتبارهم بمن سبقهم في التكذيب حسداً منهم لمّا شرفه على سائر الكتب بإعجازه في نظمه وصحة معانيه.

الكلام بناء متكامل مستوف غاية منشئه طلباً أو إيجاباً لاقتضائه طرفي إحداثه، وهما المنتج والمتلقي بلسان قومهما في شأن ما أو نبأ معين يقصدانه من الاستعمال اللغوي، فهو وصلة اجتماعية تحدد سلوكا فردياً أو جماعياً، كما أنه وصلة شعورية وفكرية، إذ ينتج آثارا إيجابية أو سلبية على سامعيه أو متلقيه، لأنه يولد شعوراً ما وينقل معرفة ويثير رد فعل، فلا يقتصر على منشئه، كما نجده في مناهج التقطيع اللغوي التي

⁽¹⁾ معانى القرآن وإعرابه: 5/ 47.

 ⁽²⁾ البحر الحيط في التفسير: 10/ 446 ، لأبي حيان الأندلسي الغرناطي (754) هـ ، دار الفكـر للطباعـة والنشر ، بيروت ، 1425 هـ – 2005 م.

اعتنت بطرف منه واغفلت طرفه الآخر، فقد يكون رداً أو تصحيحاً أو توضيحاً لمبهم أو تفصيلاً لمجمل أو جواباً صريحاً بدلالة وصلة نحوية معنوية أو لفظية تستدعي البحث عن شقه الآخر للوصول إلى اتجاهات البحث الإنساني المشترك، لأن الكلام مادة البحث وأداته، كما أنه وعاء كل معرفة وأداتها، وهو وصلة فكرية وعقدية وشعورية لا تتم خارجه، لأن "الكلام أهم خاصيات الإنسان، وعماد الكلام هو اللغة، بدونها لا نطق ولا منطق، ولا حوار مع الطبيعة، ولا تواصل بين الأجيال وبين العصور هذه هي الأبعاد الأفقية للشخص، بدون اللغة كذلك لن يتمكن الشخص من معرفة أبعاده العميقة مشل (الحرية والقيم والتملك) وبما أن اللغة ملتقى مجموع أبعاد الشخص وجب أن تتبوأ الرتبة الأولى في البحث عن الإنسان: إنها جوهر الكلام والنسق الذي تصبح فيه المقاطع الصوتية هادفة تواصلية (۱).

إنَّ التواصل الحقيقي لا يقتصر على نسق المقاطع الصوتية؛ بل يتعداه إلى معرفة المراد من ظاهر الكلام ودلائله الموصلة إلى ارتباطه بغيره، فقد يكون المراد مخالفاً للظاهر، لأن المعنى المطلوب قد يأتي بأشكال مختلفة لغرض ما، فإن ما كان ظاهره طلباً قد يكون جواباً عققاً وما كان ظاهره جواباً أو خبراً فإن المراد منه الطلب، كما أن اقتران الأسئلة مع بعضها بخلاف اقتران الأجوبة المتعاضدة في الوصول إلى كشف مشكل ما، وكذلك قد يرد الاشتراك في أصل الكلام فيبنى على أساسه، كما يجيء المشترك اللفظي في الفعل والحرف باحتمالات تبعد المتلقي عن الوقوف على الشأن المخبر عنه أو الأمر من الإنباء والإعلام ولكي يكون التواصل مجدياً وهادفا لإيضاح الأبعاد الأفقية والعمقية، فلا بد من تدبر ظاهر الكلام وربطه بداع أو غرض ليتجلى المراد من ظاهره سواء أكان طلباً أم جواباً، لأن أحدهما بطابق الآخر ويشاكله ويستدعيه إليه للوقوف على المراد منه، وليست اللغة مقاطع صوتية متصلة، بل هي رموز وإشارات إلى معان تصديقية أو تكذيبية أو تحقيق وتوكيد لإحداهما أو تفصيل أو إجمال أو تعقيب أو رد

⁽¹⁾ تأملات في النحو واللغة: 111.

إنَّ الجملة ترتبط برباط معنوي إعلاماً أو برباط لفظي إنباءً وذلك بالصيغة الفعلية أو ما ناب عنها، وهي تشكل جزءاً من الكلام، وهو في الغالب يشكل طرفاً لكلام آخر يتمم معناه، ولذلك فإن تعدد معنى الجملة بخلاف تعدد معنى الكلام، لأن المعنى الإفرادي ينصهر في معنى الكلام العام، وهو المعوّل عليه في الدلالة، وقد "كان من مبادئ اعتراض التحويليين على البنيوية أن في اللغة كل لغة جملاً يكون للواحدة منها غير معنى وقد يكون سبب تعدد معنى جملة ما أن إحدى مفرداتها لها معان متعددة، كما في جملة: جلست إلى جانب العين فتعدد معانى هذه الجملة يعود إلى تعدد معانى كلمة عين "(1).

إنّ المشترك اللفظي هو ما احتمل غير معنى بحسب ما تراكم عليه من مسميات في الاستعمال، والذي يغير معنى الجملة منه ما كان مبنياً عليه الكلام كالصيغة الفعلية وما يلحق بها من الزوائد وحروف المعاني وما يسبقها مما ناب عنها من الحروف الدالة على الطلب أو الإيجاب فقد يكون الكلام بجملته طلباً أو جواباً أو تحقيقاً لهما، بدليل همزة التقرير وخروج التبعية في العطف إلى الردّ أو التصحيح أو الأخذ بكلام آخر استئنافا أو ابتداءً، إذا لم يقع تشريك بين ما بعدها وما قبلها نحو (بل)، والصيغ الصرفية لتضمنها معاني الحرفية فتخرج إلى معنى الإيجاب في المطاوعة لاختصاصها بالانفعال والافتعال والتفاعل مع الأحداث فجاءت أوزانها معبرة عن طبيعة المطاوع لبيان صفة التمكن والتقدم فيها استجابة لإرادة المتكلم، لأن المفعول قد لا يستجيب فلا يمثل للإرادة.

إنّ الكشف عن المعنى المراديتم باتحاد البيان بالمبيّن، وذلك بتقرير معناه تفسيراً لشأنه أو إثباتاً لمنفيه أو نفياً لما ظهر من إثباته أو استئنافاً لكلام آخر يدعمه أو تفصيلاً لجمله أو اعتراضاً يحققه أو تعليلاً لعمومه أو تخصيصاً لجهته أو وعداً بتحقيقه ونحو ذلك، فيجري في الظاهر الخبر مجرى الطلب وبالعكس وبيان ذلك يكون بالجاورة، لأن الجوار اللفظي يفصل الغرض ويبين المراد من الظاهر، لان الكلام يتم بتتابع روابط الجمل، وهي التي توصل بعضه ببعض فتجمع بين المتناقضات، كما تجمع الأبنية الصرفية بين الأصوات المتباينة غرجاً وصفة، لذلك فإن الجملة سواء أكانت أسمية أم فعلية، لا

⁽¹⁾ نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: 63.

تكشف عن المراد بمفهومها المستقل عن غيره، لأنها تشكل جزءً من المعنى النحوي العام للكلام، فاقتضت رابطاً يوصلها بغيرها، بدليل تضمنها للضمير العائد أو ذكره فصلاً للتوكيد أو تكون الجملة تفسيراً له، وقيام اسم الإشارة بربطها بغيرها، لأن الضمير واسم الإشارة مشتركان في الإبهام المفتقر إلى الإيضاح، لذلك لازما البناء، فقاما بوظيفة الحرف في الربط، لأن حروف المعاني توجه الجمل في الكلام، كما توجه الزوائد في الصرف الأبنية الصرفية إثباتاً وسلباً ومطاوعة وطلباً ومبالغة ونحو ذلك، فكذلك الوصل النحوية في الكلام، فهي تجمع بين السؤال وجوابه والطلب ورده وبين الظاهر والمقدر أو المحذوف، فتقرب بينهما بالمجاورة، كما تستحضر المعلول لتعليله سواء أكان ذاتاً أم وصفاً المحكوف، فتقرب بينهما بالمجاورة، كما تستحضر المعلول لتعليله سواء أكان ذاتاً أم وصفاً عكم ما يقتضيه الجوار اللغوي وأما "غالب التعليل في القرآن فهو على تقدير جواب سؤال اقتضته الجملة الأولى، وهو سؤال عن العلة، ومنه ﴿ إِنَّ النَّقْسَ لأَمَّارَةٌ إِللنَّوَء ﴾ [الحج: 1]، ﴿ إِنَّ صَلَوْتَكَ سَكَنَّ لَمُّمٌ ﴾ [الحج: 1]، ﴿ إِنَّ صَلَوْتَكَ سَكَنَّ لَمُمَّم ﴾ [الحبة: 13]، ﴿ إِنَ صَلَوْتَكَ سَكَنَّ لَمُمَّم ﴾ [الحبة: 13]، وضعت مكان (إن) لحسن (أن)

لا يعاقب حرف معنى آخر دون تغيير، لأن لكل حرف جهة نحوية تختلف عن الآخر، وإن بدا في الظاهر الاشتراك في الربط، لاختلاف الغرض، لذلك "لا ترى الفاء تعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الإلفة وترد عليك الذي كنت تجد بأنَّ من المعنى "ك، لأن الفاء تربط الإسناد بالنسبة، بدليل وجوب اقتران الجملة الاسمية بها في الشرط في حين ترى (إنَّ) وصلة تربط النسبة بالإسناد، بدليل ملازمتها للابتداء، فجاءت الأولى تعليلاً للنسبة والثانية تعليلاً للإسناد، فإن الردّ على الصيغة الفعلية أو ما ناب عنها بخلاف الردّ على الابتداء ثابت لكل بخلاف الردّ على الابتداء ثابت لكل ذات أو أمر مهم، لذلك احتاج الردّ عليه بالتوكيد تحقيقاً لثبوته، وذلك بخلاف النسبة، فإن تقرير النسبة بما ينوب عن الصيغة من الحروف إثباتاً ونفياً، بدليل عودة اسم الإشارة إلى المنسوخ تخصيصاً له، ورد النسبة المنفية

⁽¹⁾ البرهان في علوم القرآن: 3/ 91.

⁽²⁾ دلائل الإعجاز: 243.

ب (بلى)، نحو قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ بِأَنَهُمْ قَالُواْ لَيْسَ عَلَيْنَا فِي ٱلْأُمْتِيْنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿ إِنَّ اللّهِ يَمْ يَوْ وَاتَّقَىٰ فَإِنَّ اللّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿ إِنَّ اللّهِ يَمْ يَعْلَمُونَ اللّهُ اللّهُ يَعْلَمُونَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ يَعْلَمُ اللّهُ وَالْآخِرَةِ ﴾ [آل عمران: 75- 77]، فإن (أولئك) يشير إلى أهل الكتاب، وهم الذين اعتادوا على نقض العهود وخيانة الأمانة، وهم اليهود، أما الردّ على نفي السبيل عليهم، فكان بـ (بلى) وهو "إثبات لما نفوه من السبيل عليهم سبيل فيهم وقوله ﴿ مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ ﴾ جملة السبيل عليهم في الأميين: أي بلى عليهم سبيل فيهم وقوله ﴿ مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ ﴾ جملة مستانفة مقررة للجملة التي سدت (بلى) مسدها (١).

إنَّ الوصل النحوية هي محصول النظم المعبر عن المراد وليس محصوله الإسناد والنسبة وما تعلق بهما بحسب مناهج التقطيع اللغوي التي لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً له أو بدلاً منه أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالاً أو تمييزاً أن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنياً فتدخل عليه الحروف الموضوعة لـذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف وعلى هذا القياس (2).

إنَّ النظم لا يقتصر على انتظام الاسم مع غيره لانصهاره فيه فلم يبق فيه سوى وظيفته في التركيب، وهي تخصيص الجهة النحوية للصيغة الصرفية، وما ناب عنها من الوصل النحوية، بدليل نظرية العامل التي جعلت الفعل أقوى العوامل ثمَّ يليه ما أشبهه والعامل المعنوي أضعف من اللفظي، لأنه عرضة للنسخ والعوامل المختصة فكانت الحصيلة شيوع الخلط بين الإسناد والنسبة التامة، لأنهما عمدة الجملة، وما تبعهما فضلة، ثمَّ جعلت الجملة الخبرية المثبتة أصلاً للجملة المنفية والطلبية عموماً، لإدخال حروف المعاني عليها، وحقيقة الاستعمال اللغوي بخلاف ذلك، لأنه يعول على طرفي العملية

⁽¹⁾ الكشاف: 1/438.

⁽²⁾ دلائل الإعجاز: 44 -45.

اللغوية وهما المنتج والمتلقي، فقد يكون المتكلم متلقياً أو منتجاً، وذلك بحسب مـا يظهـر من الوصل النحوية الدالة على ذلك وهي أصل الكلام، إذ يبنى عليها المراد منه، فيعمد المتلقى سواء أكان قارئاً أم مستمعاً إلى تمحيص الوصل النحوية لمعرفة مراد المنتج اللغموي والغرض من استعمالها، فقد يخرج الكلام بشكل الطلب وهو في حقيقته ردٌّ أو تنصحيح أو رفع للبس أو إبهام يهم الطرفين، وقد يكون جواباً لـسؤال سـابق يتعلـق بـشأن ذاتـي أو أمر يتطلب العناية والاهتمـام ومـن شــأن العربيـة تقـديم الأهـم مرفوعــاً أو منـصوباً أو متعلقاً فالرفع لما ثبت عند المتكلم لبيان شأنه والنصب لما يطلبه والتعلق لما يخصصه ويدخل ضمن ذلك ما ناب عن الصيغة طلباً أو جواباً أو توكيداً لهما، لأن الصيغة الصرفية وما ناب عنها يشتركان بينهما، لأنها منبئة بالمراد، والابتداء من الوصل النحوية التي تربط طرفي العملية اللغوية، بدليل توكيده بوصلة لفظية لمن لا يقره أو ينكره، فالابتداء إقرار وإعلام بثبوت الشأن أو الأمر بأنه لا يحتمـل الـشك أو الـتردد، والإقـرار إخبار وهو في حقيقته جواب وأمارته رفع الموضع وتقدمه لأنه المقصود بالعناية وما يبنمي عليه بيان له، لأن "المبتدأ لابد له من أن يكون المبنى عليه شيئا هُو هو أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ (١). فالمبتدأ وما بني عليه إنما هـو الخبر للابتداء، لأن خبر المبتدأ هو المبتدأ في المعنى والابتداء هو الجواب، لأن الابتداء إنما هو خبر ⁽²⁾. والمبتدأ وخبره يـذكران لبيانـه، بـدليل الابتـداء بالمـصدر، فإنـه يحتمـل الخـبر والإنشاء، أي الجواب والطلب، نحو قوله تعالى ﴿ آلْحَـُنْدُ بِلَّهِ ﴾ [الفاتحة: 2]، فإنه "ثناء أثنى به على نفسه وفي ضمنه أمر عباده أن يثنوا به عليه، فكأنه قال: قولوا الحمد لله وعلى هذا يجيء قولوا إياك (3).

فإذا أريد النص على الجواب قرن بـ(إنَّ) لتحقيقه والتوكيد اللفظي يـتم بـالتكرار، وكذلك تؤكد الأجوبة باقترانها مع بعضها بوصل نحوية دالة على ذلك، فالابتداء جـواب

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 2/ 127.

⁽²⁾ نفسه: 1/328.

⁽³⁾ المحرر الوجيز: 1/66.

للمتلقى المصدق بطرح المتكلم والواثق منه، و(إنَّ) جواب للمتلقى المتردد في قبوله لشكه فيه و(إنَّ) و(اللام) جواب للمتلقى المنكر تصديقه والـدافع لـه بمـا يناقـضه، لأن زيـادة التوكيد تعنى تتابع الأجوبة بدوال اقترانها، وليس الغرض الإيجاز فحسب، فإن "قول القائل إن زيداً قائم ناب مناب تكرير الجملة مرتين إلا أنّ قولك إنّ زيداً قائم أوجـز مـن قولك زيد قائم زيد قائم مع حصول الغرض من التأكيد فإنْ أدخلت اللام وقلت إنّ زيد لقائم، ازداد معنى التأكيد وكأنه بمنزلة تكرار اللفظ ثلاث مرات (1). فإن مجىء الكلام بحسب الغرض، وليس الأصل الجملة الاسمية ثمَّ تكرارها، ولكن الوصل النحوية لها دلالات أخرى غير التوكيد، كما أنَّ الرفع بخلاف النصب، واستعمال الصيغة الصرفية بخلاف استعمال ما ناب عنها، لأن الصيغة تحتمل من المعانى ما لا يحتمله الحرف النائب لملازمته ما وضع له من معنى، وليس كذلك استعمال الصيغة، فقد قال سيبويه: "واعلم أن الحمد لله وان ابتدأته ففيه معنى المنصوب، وهو بـــدل مــن اللفــظ بقولــك: أحـــد الله... ومن العرب من ينصب بالألف واللام، من ذلك قولك الحمد لله فينصبها عامة بني تميم وناس من العرب كثير، وسمعنا العرب الموثوق بهم يقولون: الترابَ لـك والعجبَ لـك فتفسير نصب هذا كتفسيره حيث كان نكرة، كأنك قلت: حمداً وعجباً ثُمَّ جئت بلك لتبين من تعنى ولم تجعله مبنياً عليه فتبتدئه (⁽²⁾.

فإن رفع الحمد لمن ثبت له طويلاً واطمأن به قلبه ونصبه في حال الإزجاء والحدوث لأنه بدل من فعله وأما نصبه بـ(أنْ) فعلى القطع برفع الشك فيه ولكل دلالته وغرضه، وقد قيل إن (الحمدُ لله) "أولى من (إن الحمد لله) من أكثر من وجه، ذلك لأنه ليس المقام مقام شك أو إنكار، فيحتاج إلى التوكيد، فإنها توجيه للمؤمنين الذين يقرون ذلك ولا ينكرونه، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، إن عبارة: (الحمد لله)، يحتمل الخبر وإنشاء التعظيم... فتجمع المعنيين معاً، ولو قلت: (إن الحمد لله) لأصبحت خبراً محضاً لا تحتمل الإنشاء ونظير ذلك الدعاء، فإنه إنشاء فإذا أدخلت عليه (إنّ) خرج من الدعاء إلى

⁽¹⁾ شرح المفصل: 8/ 59.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 1/ 329- 330.

الخبر، فإن قولك (رحمة الله عليه) و: (الله يغفر له)، دعاء، فإذا أدخلت (إنّ) عليه فقلت: (إنّ رحمة الله عليه) و(إنّ الله يغفر له) كان الكلام خبراً لا دعاء "(1). وليس كذلك، فإن الاحتمالية جاءت من دلالة المصدر على فعله لقيامه مقامه، أما النص على الجواب بر(إنّ)، فذلك لأنها موضوعة أصلاً له تحقيقاً لمضمون ما دخلت عليه، أما الدعاء فإنه متحقق في الفعل ومصدره، لأنه ثابت بالانباء بالصيغة أو بتقديم المقسم به، بحسب إيمان الجيب وتصديقه بالوعد والجزاء، فليس الأصل الابتداء ثمّ نسخ، بل الأصل فيما يساق إليه الكلام، والأولى أن يكون المعول عليه من التعبيرات ما كان مناسباً لبيان الشأن الذي يعنى به المتكلم تبعاً للمقصود وما يتطلبه المقام من مؤكدات لتحقيقه بحسب حال المتلقي وحاجته ليكون التواصل اللغوي مستوفياً للغرض بدلائل رمزية وعقلية تجعل الكلام تاماً ومناسباً للمراد منه.

تطفل المعاني في الجوار اللغوي هو المقصود الحقيقي من تحريف الكلام عن جهته المعتادة بالمبهمات من الألفاظ، إذ يخصصها الجوار بمعنى معين كالنداء وأسماء الاستفهام والشرط والموصولة بقسميها الاسمي والحرفي والنضمائر، والأفعال، لأنها تتخصص بمتعلقاتها وتتغير بالزيادة والحذف، بدليل المطاوعة والتضمين، لأن "هذا المعنى الذي وجد في الأفعال من الزيادة على معنى الإثبات بسلبه كأنه مسوق على ما جاء من الأسماء ضامناً لمعنى الحرف كالأسماء المستفهم بها، نحو كم ومَنْ وأيّ وكيف ومتى وأين وبقية الباب، فإن الاستفهام معنى حادث فيها على ما وضعت له الأسماء من إفادة معانيها، وكذلك الأسماء المشروط بها: من، ما، وأيّ وأخواتهن، فإن الشرط معنى زائد على مقتضاهن: من معنى الاسمية، فأرادوا ألا تخلو الأفعال من شيء من هذا الحكم – أعني تضمنها معنى حرف النفي – كما تضمن الأسماء معنى حرف الاستفهام ومعنى حرف الشرط ومعنى حرف التعريف في أمس والآن ومعنى حرف الأمر في تراك وحذار وصه ومه ونحو ذلك وكأن الحرف الزائد الذي لا يكاد ينفك منه أفعال السلب وصير كأنه عوض من حرف السلب.

⁽¹⁾ لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: 19.

⁽²⁾ الخصائص: 3/ 81 – 82.

إنّ الوصل النحوية لا تتغير جهاتها في ذاتها، بل في الجوار بإرادة المتكلم بحسب حال المتلقي، فالخبر في حقيقته إعلام، وهو ضرب من الجواب يأتي في صور الطلب لغرض المبالغة في المعنى، والزيادة تتبع الأصل فيلحقها، لان الأفعال وما شابهها وما ناب عنها أدلة على المعاني، وأفعال الإجابة تتبع أفعال الطلب وللمبالغة تلحقها حروف الزيادة فتجعل أفعال الطلب أفعالا دالة على تحقق الإجابة مع المبالغة فيها لغرض بلوغ الوصف بها غايته القصوى تعظيماً أو تهويلاً أو تلهفاً لسرعة الإجابة بالصيرورة والمطاوعة، وكذلك ما ناب عنها من حروف المعاني في أساليب الكلام وفنونه البلاغية حتى فاقت الاستعارة في الأداء "ومتى صلحت الاستعارة في شيء فالمبالغة فيه أصلح وطريقها أوضح، ولسان الحال فيها أفصح أعنى أنك إذا قلت:

يا بن الكواكب من أئمة هاشم ويا ابن الليوث الغسر

فأجريت الاسم على المشبّه إجراءه على أصله الذي وضع له وإدعيته له كان قولك: هم الكواكب وهم الليوث أو هم كواكب وليوث أحرى أن تقوله وأخف مئونة على السامع في وقوع العلم به (۱) في الإخبار بالتنبيه للمبالغة في الوصف، لأن (يا) في النداء تكون تنبيها ونداء في نحو يا زيد ويا عبد الله، وقد تجردها من النداء للتنبيه البتة (2) والتنبيه ضرب من الخبر، لأنه مطاوع للمنبه بدلالة الاستجابة إليه، فهو خبر مبالغ فيه فإنك تعلم إنَّ قائلاً لو قال: الخبر مثل قولنا: زيد منطلق، ورضي به وقنع ولم تطالبه نفسه بأن يعرف حدًا للخبر إذا عرفه تميز في نفسه من سائر الكلام حتى يمكنه أن يعلم ههنا كلاماً لفظه لفظ الخبر وليس هو بخبر، ولكنه دعاء كقولنا: رحمة الله عليه، وغفر الله له، ولم يجد في نفسه طلباً لأن يعرف أن الخبر هل ينقسم أو لا ينقسم وأن أول أمره في القسمة أنه ينقسم إلى جملة من الفعل والفاعل وجملة من مبتدأ وخبر، وإن ما عدا هذا من الكلام لا يأتلف نعم، ولم يُحبّ أن يعلم أن هذه الجملة يدخل عليها حروف بعضها الكلام لا يأتلف عم، ولم يُحبّ أن يعلم أن هذه الجملة يدخل عليها حروف بعضها

⁽¹⁾ أسرار البلاغة: 231.

⁽²⁾ الخصائص: 2/ 196.

يؤكد كونها خبراً وبعضها يُحدث فيها معانى تخرج بها عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب(١). فيكون طلباً مبالغاً فيه، لأن المبالغة تحصل فيهما إثباتاً ونفياً، لأنه "ليس شيء يخرج عن بابه إلى غيره إلا لأمر قد كان، وهو على بابه ملاحظاً له وعلى صدد من الهجوم عليه (2)، و "ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً (3)، فلا يعقل من الكلام إلا الوجه المقصود، وهو الذي يطلبه السامع للفهم والإفهام، وليس بحسب الظاهر منه دون ما يرتبط به ولو تقديراً، بدليل الحمل على المعني وتـرك اللفـظ الظـاهر، لأن الألفاظ" جعلت مصايد وأشراكاً للقلوب وسببا وسلَّماً إلى تحصيل المطلبوب، عبرف بذلك أن الألفاظ خدم للمعاني والمخدوم- لا شك- أشرف من الخـادم(4). فقــد يعــرض المقصود بالنظائر والأضداد، لأنها تنتظم في الظاهر بحسب العناية التي وراءها فيتوصل بها إلى إدراك المطلوب، لأنهم " يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ويحذفون ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يتصبر ساقطاً (٥٠). فإنهم يستغنون بالجواب عن الطلب لدلالة أحدهما على الآخر، و "من ذلك استغنائهم بقولهم: ما أجود جوابه عن هو أفعل منك من الجواب.. وأجاز أبو الحسن أظننت زيداً عمراً عاقلاً، ونحو ذلك، وامتنع منه أبو عثمان وقال: استغنت العـرب عـن ذلك بقولهم: جعلته يظنه عاقلاً (6)، وذلك لأن "الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغـة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد (7)، وكذلك الجمل والأساليب في الكلام، لأنها تنتظم فيه، لإظهار المطلوب في

⁽¹⁾ أسرار البلاغة: 239- 240.

⁽²⁾ الخصائص: 2/ 464.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 1/ 32.

⁽⁴⁾ الخصائص: 1/ 220.

⁽⁵⁾ كتاب سيبويه: 1/24-25.

⁽⁶⁾ الخصائص: 1/ 269 ، 271.

⁽⁷⁾ دلائل الإعجاز: 415.

صور مختلفة تبعاً لاستغناء المتكلم بشيء عن آخر، فيحمله على المعنى المراد، فيخرج الكلام من أسلوب إلى آخر، وقد يكون المعدول إليه نقيضه، كما حمل النداء معانى غيره و" إنما فعلوا هذا بالنداء لكثرته في كلامهم، ولأن أول الكلام أبدا النداء، إلا أن تدعمه استغناء باقبال المخاطب عليك، فهو أول كل كلام لك تعطف المكلِّم عليك (1). وذلك لحاجة المتكلم إلى إقبال المخاطب عليه " فلو كان استماع الأذن مغنيا عن مقابلة العين، مجزئا عنه لما تكلف القائل، ولا كلف صاحبه الإقبـال عليـه والإصـغاء إليـه ⁽²⁾، وقــد لا يكتفي المتكلم بالإقبال عليه، فيحمّل التنبيه معاني أخر، فيتحول بكلامه إلى مخبر تخصيصاً أو تعظيماً أو تهويلاً أو تلهفاً ونحو ذلك، وليس المراد بأول الكلام بأن له أصلاً ثمَّ يتسع فيه أو إن الإيجاب أصل لغيره، كما فهم من قول النحاة، لأن "النحاة على وجه العموم أرادوا بذلك أمراً افتراضياً بمعنى أنك إذا جردت الكلام مما يدخل عليه من الأدوات التي تغير معنى الكلام صار إيجاباً، وكان في الغالب خبراً لا إنشاءً... وليس المقصود أن أصل الكلام الخبر أو الإيجاب على الحقيقة أو بعبارة أخرى لم يقصدوا أن العبارة المنفية كانت مثبتة تُمَّ أدخلنا عليها حرف نفي فصارت منفية (3). وليس كذلك، بـل المقـصود بـأول الكلام ما بني عليه أصلاً، ثمَّ يعرض عليه مما يوجهه وجهة أخرى بخلاف الظاهر فيجيء الطلب في صورة الجواب وبالعكس. وذلك يحصل في إطار الجوار اللغوي، لأنه أساس البناء اللغوي، ولولا الجاورة لما وجد أي مسوغ للإعلال أو الإبدال أو الإدغام أو الإمالة أو القلب المكانى والمطاوعة، والاستغناء، ولما تمت الوحدات الصوتية في تشكيلاتها المختلفة القصيرة والطويلة والمفتوحة والمقفلة في مزيج يجمع الصوامت والـصوائت على الإيقاع التنفسي وهو متغير بحسب الحركات القصيرة والطويلة لبناء الـصيغ ومتعلقاتها وما تفرع منها فناب عنها من الحروف لإقامة الأساليب المناسبة للمقتصود من الكلام، وَّدليل ذلك أن (لَّمَا) من قولك: لما أطاعني أحسنت إليه، إنما هي منصوبة بالإحسان

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 2/ 208.

⁽²⁾ الخصائص: 1/247.

⁽³⁾ الجملة العربية والمعنى: 289.

وظرف له، كقولك أحسنت إليه وقت طاعته، وأنت لم تحسن إليه لأول وقت الطاعة، وإنما كان الإحسان في ثاني ذلك أو ما يليه، ومن شرط الفعل إذا نصب ظرفاً أن يكون واقعاً فيه أو في بعضه، كقولك: صمت يوماً، وسرت فرسخاً، وزرتك يوم الجمعة وجلست عندك، فكل واحد من هذه الأفعال واقع في الظرف الذي نصبه لا محالة، ونحن نعلم أنه لم يحسن إليه إلا بعد أن أطاعه، لكن لما كان الثاني مسبباً عن الأول وتالياً له، فاقتربت الحالان، وتجاور الزمانان، صار الإحسان كأنه إنما هو والطاعة في زمان واحد، فعمل الإحسان في الزمان الذي يجاور وقته كما يعمل في الزمان الواقع فيه هو نفسه (1)، فإن علة الجوار هي الوصلة النحوية الجامعة لأطراف الكلام، كما أنها سبب تحريك الساكن، لأن "الحركة المجاورة للحرف الساكن كأنها فيه (2)، كما أنها دليل الاستغناء بجهة صرفية عن غيرها أو جهة نحوية أو بلاغية للوصول إلى كشف العلاقات الرابطة للكلام.

قد يكون الردّ صرفا للكلام عن جهته، لأن "الصرف: ردَّ الشيء عن وجهه" (3) لفظاً ومعنى، كما قال تعالى ﴿ يُحَرِّفُونَ الْكَالِمَ مِنْ بَعَدِ مَوَاضِعِهِ عَلَى ﴿ المائدة: 41]، أي عيلونه عن مواضعه التي وضعها الله فيها إما لفظاً بإهماله أو تغيير وضعه، وإما معنى بحمله على غير المراد وإجرائه في غير مورده (4)، وفي قوله تعالى ﴿ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَوَاضِعِهِ عَلَى غير المراد وإجرائه في غير مورده (4)، وفي قوله تعالى ﴿ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَوَاضِعِهِ عَلَى الله الزغشري: " فإن قلت: كيف قيل ههنا (عن مواضعه) وفي المائدة (من بعد مواضعه)؟ قلت: أما (عن مواضعه) فعلى ما فسرناه من إزالته عن مواضعه التي أوجبت حكمة الله وضعه فيها بما اقتضت شهواتهم من إبدال غيره مكانه، وأما (من بعد مواضعه) فالمعنى: أنه كانت له مواضع هو قمن بأن يكون فيها، فحين حرفوه تركوه كالغريب الذي لا موضع له بعد مواضعه ومقارة والمعنيان متقاربان (5).

⁽¹⁾ الخصائص: 3/ 222.

⁽²⁾ سر صناعة الإعراب: 1/89.

⁽³⁾ لسان العرب: مادة (صرف).

⁽⁴⁾ أنوار التنزيل: 150.

⁽⁵⁾ الكشاف: 1/530.

وليس كذلك، فإن قوله تعالى (عن مواضعه) بخلاف قوله (من بعد مواضعه)، لأن الأول يكون بالتأويل والتفسير في حين أن الثاني يكون بالإبدال والتغيير، لأن "تحريف الكلام أن تجعله على حرف من الاحتمال يمكن حمله على الوجهين(١)، والاحتمال في التأويل واللفظ باق وأما (من بعد مواضعه) فيكون بإبداله، "أي من بعد أن وضعه الله مواضعه، أي فرض فروضه وأحل حلاله وحرَّم حرامه (2)، فإنهم حرفوه من بعد أن فهموا مواضعه، كما قال تعالى ﴿ أَفَنَظْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَّم ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: 75]، وذلك عـن طريـق " تأويله فيفسرونه بما يشتهون (3)، وهذا يقتضي "من بعد ما فهموه وضبطوه بعقولهم ولم تبق لهم شبهة في صحته (وهم يعلمون) أنهم كاذبون مفترون (4)، لـذلك فـإن "تحريـف الكلـم عن مواضعه تغييره، والتحريف في القرآن والكلمة تغيير الحرف عن معناه والكلمة عين معناها، وهي قريبة الشبه (⁵⁾، فإن إمالة الحرف عن معناه يؤدي إلى صرف الكلام بتمامه، لأن الحرف جزء الصيغة وبها يكون الإنباء وبما ناب عنها، والـذي يقطع في المعنى تتبـع سياق الكلام، وهو الذي يحدد المعنى، لأنه يؤلف بين المعانى الإفراديـة بالمجــاورة بــدلائل الوصل النحوية، لأن "معانى الكلام كلها معان لا تتصور إلا فيما بين شيئين (6)، بعلاقات الإسناد والإنباء، وهما يجمعان بين الوصل المعنوية واللفظية، لأنهما يطلبان التوضيح والتخصيص لعمومهما، وافتقارهما إلى ما يوجهما الوجهة المطلوبة، فكانت الجمل بحاجة إلى التفسير والكلام إلى التأويل، لأن "التفسير يتعلق بالرواية والتأويل يتعلق بالدرايـة"،)،

⁽¹⁾ معجم مفردات ألفاظ القرآن: 113.

⁽²⁾ التفسير الكبير ، ومفاتيح الغيب: 11/ 239.

⁽³⁾ أنوار التنزيل: 41.

⁽⁴⁾ الكشاف: 1/ 291.

⁽⁵⁾ لسان العرب: مادة (حرف).

⁽⁶⁾ دلائل الإعجاز: 405.

⁽⁷⁾ البرهان في علوم القرآن: 2/ 150.

والرواية تعوّل على العرف اللغوي، والتأويل يعتمد الاستنباط بالدليل لتوجيه المعنى، لأن المراد" بالتأويل نقل ظاهر اللفظ عِن وضعه الأصلى إلى مـا يحتـاج إلى دليـل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ (1). لذلك "يعتبر في التفسير الإتباع والـسماع، وإنما الاستنباط فيما يتعلق بالتأويل، وما لا يحتمل إلاّ معنى واحدا حُمـل عليه، ومـا احتمـل معنـيين أو أكثر، فإن وُضع لأشياء متماثلة كالسواد حمل على الجنس عنـد الإطـلاق، وإن وضـع لمعان مختلفة، فإن ظهر أحد المعنيين حمل على الظاهر، إلاّ أن يقوم الدليل، وإن استويا سواء كان الاستعمال فيهما حقيقة أو مجازاً، أو في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجاز كلفظة (المسّ) فإن تنافى الجمع فمجمل يتوقف على البيان من غيره، وإن تنافيا فقد قال قوم: يحمل على المعنيين والوجه عندنا التوقف (2)، لأن صرف الكلام إلى معنى مناسب بحسب الجوار والدلائل النحوية يكون بالاستنباط، لأن "حقيقة قولنا: تأوَّلتُ الشيء إنك تطلبت ما يؤول إليه من الحقيقة أو الموضع الذي ينؤول إليه من العقبل، لأن أوّلت وتأوّلت فعّلت وتفعّلت من آل الأمر إلى كذا يؤول إذا انتهى إليه والمـآل المرجـع (3)، لأن الزيادة قد تدل على السلب أو الترك أو الإزالة فإن السلب معنى حادث على إثبات الأصل الذي هو الإيجاب، فلما كان السلب معنى زائداً حادثاً لاق به من الفعل ما كان ذا زيادة من حيث كانت الزيادة طارئة على الأصل الـذي هـو الفـاء والعـين والـلام(4)، فاستخراج المعنى الباطن يتطلب كدًا وفكراً وفطنة، بدليل قوله تعـالي ﴿ وَإِذَاجَآءَهُمُ أُمُّرُّ ۖ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِدِّ. وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٓ أُولِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ

يَسْتَنَابِطُونَهُ مِنْهُمٌ ﴾ [النساء: 83]، أي "اللذين يستخرجون تلدبيره بفطنهم وتجاربهم ومعرفتهم (5)، لأن "الاستنباط: الاستخراج. واستنبط الفقيه إذا استخرج الفقه الباطن

⁽¹⁾ لسان العرب: مادة (أول).

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 2/ 150.

⁽³⁾ أسرار البلاغة: 88 – 89.

⁽⁴⁾ الخصائص: 3/ 80.

⁽⁵⁾ الكشاف: 1/547.

باجتهاده وفهمه (1) لذلك فإن من أحاط بظاهر التفسير – وهو معنى الألفاظ في اللغة – لم يكف ذلك في فهم حقائق المعاني (2)، لأن الخلاف فيما أشكل ظاهره يحسم بالتأويل المناسب للجوار بدلائل القرائن اللفظية والمعنوية في بحرى السياق واختيار المتكلم وإرادته، بدليل قوله تعالى ﴿ فَإِن نَنزَعْتُم فِي شَيْءٍ وَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنمُ تُوَّمنُونَ بِاللهِ وَالنه وَالنه وَلِلهَ خَيْرٌ وَالحَسنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: 59]. فإن (ذلك): إشارة إلى الردّ: أي الردّ إلى الكتاب والسنة (خير) لكم وأصلح ﴿ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ وأحسن عاقبة، وقيل: أحسن تأويلاً من تأويلكم أنتم (3)، فإن صرف الكلام إلى ما يـؤول إليه يـتم بالـدلائل وذلك باستنباط الحكم وبيان المجمل وتخصيص العموم ليكون ردّا مناسباً للشأن أو الأمر، وهـو الذي يغلب عليه إطلاق التأويل، لأنه أوسع دلالة من المعاني الوضعية أو العرفية، لانصهارها في المعنى العام، فلا تناف بينهما لاعتماد الدلائل في القطع بـالمعنى الأظهر، وهو ما يصرف إليه ظاهر الكلام، لإظهار باطنه بالتأويل، لأن ظاهره اللفظي يـدعم تأويلهُ و أذلك هو ردّ الشيء إلى الغاية المراد منه علماً كان أو فعلاً ففي العلم، نحو: ﴿ وَمَا تَوْلِيكُ وَ إِلّا اللهُ وَ الْفعل كقول الشاعر:

* وللنوى قبل يوم البين تأويل *

﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَـأَتِى تَأْوِيلُهُۥ ﴾ [الأعراف: 53]، أي بيانه الذي هو غايتـه المقصودة منه (4).

فإنّ بيان مقصود الكلام يتم بظهور ما جاء في ظاهره من الوعد والوعيد، وذلك بربطه بما سبق من الشأن والأمر بدليل تحققه في المستقبل، كما ذكر تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الأعـــراف: 53]، أي ما يؤول من تبيين صدقه بظهور ما نطق به من الوعد والوعيد فقد تبين لهم أنهم جاءوا

⁽¹⁾ لسان العرب: مادة (نبط).

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 2/ 155.

⁽³⁾ الكشاف: 1/536.

⁽⁴⁾ معجم مفردات ألفاظ القرآن: 27.

بالحق(1)، بعد أن "صاروا في الإعراض عنه بمنزلة من نُسِي وجائز أن يكونوا نسوه وتركوا العمل له والإيمان به (2). لذلك فإن صرف الكلام بالتأويل لبيان تحقق معناه، وبذلك يكون التأويل مبيناً لجهة الكلام، وهو بمثابة الرابط المعنوي المعتمد على الـرابط اللفظـى لبيان المقصود، وذلك بوصل كلامين في شأن واحد لربط اللاحق بالسابق إعلاماً أو إنبـاءً بدلالة المطابقة ليكون الردّ موصولاً بالمردود عليه لغرض إبانة المقصود بالمجاورة والوصل النحوية المعنوية كالابتداء والمطاوعة واللفظية كالبصيغة البصرفية ومبا نباب عنها، فأما الوصل المعنوية فإنها قرائن ودلائل أدق وأخفى من الوصل اللفظية، لأن التحريف في الأولى يكون بسوء التأويل، لفقدان المطابقة والمناسبة، وفي الثانيـة يـتم بالتبـديل الـصوتى المحض أو بتغيير صفته لقرب مخرجه من صوت آخر بالمجاورة لغرض تبديل معناه، بدليل قول عسالي ﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَغَرِيقًا يَلُونَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِنْكِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَكِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَابِ ﴾ [آل عمران: 78]، ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكِلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ، وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعِ وَزَعِنَا لَيًّا بِٱلْسِنَيْهِمْ وَطَعْنَا فِي ٱلدِّينِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَٱسْمَعْ وَٱنْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَمُمْمَ وَٱقْوَمَ وَلَكِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [النساء: 46]، أي "يحرفون ويتحيلون بتبديل المعاني من جهــة اشــتباه الألفــاظ واشــتراكها وتشعب التأويلات فيها ومثال ذلك قولهم: (راعنا) و﴿ وَاسْمَعْ غَيْسَ مُسْمَع ﴾، ونحـو ذلـك وليس التبديل المحض بليّ، وحقيقته الليّ في الثياب والحبال ونحوها فتلها واراغتهـا ومنــه ليّ العنق ثمَّ استعمل ذلك في الحجج والخصومات والجالات تـشبيها بتلـك الاراغـة (٥). فإنّ حكم الكلام يتغير بالضغط أو النغمة الصوتية تفخيماً أو ترقيقاً أو تقصيراً أو ترنيماً، كما يتغير بـسوء التأويـل وتبـديل الألفـاظ، بـدليل قولـه تعـالى ﴿ فَوَيْلُ لِلَّذِينَ يَكُنُّبُونَ

جعل الجوار الصوتي معياراً لصياغة الأبنية الصرفية، وبخاصة الباب الثالث للفعل

ٱلْكِنْبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَنْدَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: 79].

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 208.

⁽²⁾ معانى القرآن وإعرابه: 2/ 342.

⁽³⁾ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 1/ 460.

الثلاثي الجرد، فإن عين مضارعه تفتح لجاورتها أحد حروف الحلق الستة، و "ذلك إذا كانت الهمزة أو الهاء أو العين أو الحاء أو الغين أو الخاء، لاماً أو عيناً وذلك قولك قرأ يقرأ وبذا يبذأ وخباً يخباً وجَبه يجبه وقلع يقلع ونفع ينفع وفرغ يفرغ وسبع يسبع، وضبع يضبع وصنع يصنع وذبح يذبح ومنح يمنح وسلخ يسلخ ونسخ ينسخ... وإنما فتحوا هذه الحروف، لأنها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والياء والواو (١٠). وقد ورد في القرآن الكريم من هذه الأفعال اثنان وعشرون فعلا جاء مضارعها مفتوح العين بسبب حرف من حروف الحلق وهي ذهب يذهب، نفع ينفع، لعن يلعن، فعل يفعل، بعث يبعث، قطع يقطع، فتح يفتح، طبع يطبع، جحد يجحد، نصح ينصح، سحر يسحر، خشع يخشع، جمع يجمع، رفع يرفع، ذبح يذبح، جعل يجعل، صنع يصنع، جهر يجهر، زهق يزهق، شرح يشرح، منع يمنع منع منع منع نالك لم "يات فَمَل يفعل بالفتح في الماضي والمستقبل إذا لم يكن فيه أحد حروف الحلق لاما ولا عينا إلا في يفعك بالفتح في الماضي والمستقبل إذا لم يكن فيه أحد حروف الحلق لاما ولا عينا إلا في يفعك واحد جاء نادرا هو أبي يأبي (٤).

فقد اقتضت حروف الحلق الفتح في الأفعال لتعادل ثقلها، كما اقتضت الكسر في الأسماء لخفتها ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق، شِعِير يعِير ورغيف، وسمعت الشجري غير مرة يقول: زئير الأسد، يريد الزئير، وحكى أبو زيد عنهم: الجنّة لمن خاف وعِيد الله (4)، وذلك لمجاورة الحركة حرف الحلق المكسور بمد طويل فناسب تغيير حركة الفاء امتداد حركة العين لقوة صوته وطوله و غو من هذا التقريب في الصوت قولهم في سبقت: صبقت وفي سُقت صقت وفي سملق: صملق وفي سَويق:

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 4/ 101.

⁽²⁾ أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: 196–197 ، للـدكتور عـصام نــور الــدين ، المؤســــة الجامعيــة للدراسات والنشر ، والتوزيع ، ط1 ، 1402 هـ- 1982 م.

⁽³⁾ أدب الكاتب: 371 - 372.

⁽⁴⁾ الخصائص: 2/ 142.

صويق، وذلك أن القاف حرف مستعل، والسين غير مستعل إلا أنها أخت الصاد المستعلية فقربوا السين من القاف بأن قلبوها إلى أقرب الحروف إلى القاف من غرج السين وهو الصاد (1)، فإن التقريب بالقلب لأجل الجوار، كما قلبوا السين صادا في الصراط، فقد جاء "الصراط من قلب السين صادا لأجل الطاء كقوله: ﴿ يِمُصَيَّطِرٍ ﴾ [الغاشية: 22] في مسيطر، وقد تشم الصاد صوت الزاي، وقرئ بهن جميعاً وفصحاهن إخلاص الصاد، وهي لغة قريش وهي الثابتة في الإمام (2).

فإنّ الجوار الصوتي اقتضى الإتباع في الصوامت بتقريب الصفة وفي الصوائت، نحو إبناع الثاني للأول، نحو شُدُّ وفِرٌ وضَنَّ، وعكسه قولك أقتُل، استُضعِف، ضممت الأول للآخر (3)، لأن التقريب الصوتي أخف للمجاورة، كما قربوا الألف من الكسرة في الإمالة وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها، كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا صَدَرَ، فجعلوا بين الزاي والصاد، فقرَّبها من الزاي والصاد التماس الخفة، لأن الصاد قريبة من الدال، فقرّبها من أشبه الحروف من موضعها التماس الخفة، لأن الصاد قريبة من الدال، فقرّبها من أشبه الحروف من موضعها بالدال (4)، فجرى تقريب الصوائت بالجوار، كما جرى تقريب الصوامت في الصفات بالاشمام، وفي الصوائت بالاعلال فمنه مجاورة العين للّام مجملها على حكمها، وذلك قولهم في صوّم: صُيم (5)، وذلك لخفة الياء فلما كانت الياء أخف عليهم، وكانت بعد ضمة شبهوها بقولهم عُيُّ في عُتُو وجُثِيَّ في جُئُو وعُصِيّ في عُصُوً، وقد قالوا ايضاً: صِيم فيمة، كما قالوا: عِتِيَّ وعِصِيِّ في عُمُو وعُصِي في عُصُوً، وقد قالوا ايضاً: صِيم الطويل، لأن الصوائت الطويلة تقوى بالتضعيف، كما تتمكن إذا جاورتها الهمزة، فإن الطويل، لأن الصوائت الطويلة تقوى بالتضعيف، كما تتمكن إذا جاورتها الهمزة، فإن

⁽¹⁾ سر صناعة الإعراب: 1/ 201.

⁽²⁾ الكشاف: 1/68.

⁽³⁾ الخصائص: 2/ ۱۱۱.

⁽⁴⁾ كتاب سيبويه: 4/ 117.

⁽⁵⁾ الخصائص: 3/ 218- 219.

⁽⁶⁾ كتاب سيبويه: 4/ 362.

"الأماكن التي يطول فيها صوتها وتتمكن مدتها ثلاثة: وهي أن تقع بعدها- وهي سواكن توابع لما هو منهن وهو الحركات من جنسهن- الهمزة أو الحرف المشدد، أو أن يوقف عليها عند التذكر (1)، فإن تمكن الصائت يتم بالجوار، كما تسكن هاء الضمير (هو) و(هي) بالجوار، فإن "الهاء تسكن إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام وذلك قولك: وهُـوَ ذاهب، ولهُوَ خير منك، فهُوَ قام وكذلك هي لما كثرتا في الكلام، وكانت هذه الحروف لا يلفظ بها إلاَّ مع ما بعدها صارت بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فاسكنوا، كما قالوا في فَخِذَ فَخْذَ، ورضِيَ رَضْى وفي حَذِر: حَذْرٌ وسَرُوَ: سَرْوَ فعلوا ذلك كثرت في كلامهم وصارت تستعمل كثيراً فاسكنت في هـذه الحـروف اسـتخفاقاً ((2). وإنمـا حـذفوا الحركـة اعتماداً على حركة الجاور، لحلولها في الساكن بالجوار، بدليل إتباع الأول للثالث في أفعال الأمر، و "ذلك نحو أقتل وأخرج، أنطلق بزيد، أستخرج المال... وإنما ضموا الهمزة في هذه المواضع كراهية الخروج من كسر إلى ضم، بناءً لازما ولم يعتدوا الساكن بينهما جـاجزا، لأنه غير حصين (3)، وكذلك يعتمد مدّ الصوت في تسكين مجاوره وذلك نحو " قولهم: شابّة ودابّة، صار فضل الاعتماد بالمد في الألف كأنه تحريك للحرف الأول المدغم، حتى كأنه لذلك لم يجمع بين ساكنين، فهذا نحو من الحكم على جوار الحركة للحرف (4). لذلك اعتمد حرف الحلق في تغيير باب الفعل بالجوار سواء أكان عيناً أم لاماً، وذلك بخلاف إذا كان فاء الفعل، لأنه يسكِّن في المضارع فلم يؤخذ به لضعفه بالسكون، و "أما يسع ويطأ فإنما فتحوا، لأنه فَعِلَ يَفْعِلُ مثل حَسِبَ يَحْسِبُ ففتحوا للهمزة والعين، كما فتحوا للهمزة والعين حين قالوا يقرأ ويفزع، فلما جاء على مثال ما فَعَلَ منه مفتوح لم يكسروا،

⁽¹⁾ الخصائص: 3/ 125.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 4/ 151.

⁽³⁾ سر صناعة الإعراب: 1/ 130 - 131.

⁽⁴⁾ الخصائص: 3/ 220.

كما كسروا يأبى حيث جاء على مثال ما فعَل منه مكسور (1)، وقد شذ (يابى)، لأن موضع حرف الحلق فيه لا يعتد به لسكونه، وذلك بخلاف المد، فإنه معتد به في تجاور المتصلين والمنفصلين معاً، فقد "تجد في تجاور المنفصلين ما هو لاحق بقبيل المنفصل الذي أجري مجرى المتصل في نحو قولهم: ها الله ذا أجروه في الإدغام مجرى دابّة وشابّة ومنه قراءة بعضهم ﴿ فَلا تَنْنَجُوا ﴾ [الجادلة: 9]، و ﴿ حَقّ إِذَا أَدَّارَكُوا فِيهَا ﴾ [الأعراف: 38]، بإثبات الألف في (ذا) و (لا) (2)، وذلك في الوصل، وليس في الوقف، لأن (ادّاركوا) تفاعلوا "أي تداركوا، وأدغمت التاء في الدال، فإذا وقفت على قوله (حتى إذا) لم تبتدئ حتى تأتي بألف الوصل، لسكون الدال فيها (3).

من الحروف الدالة على الطلب أو الإيجاب واو الاستئناف، فقد يكون الكلام بجملته طلباً أو جواباً أو تحقيقاً لها، بدليل التقرير، وخروج التبعية في العطف إلى الرد أو التصحيح أو الأخذ بكلام آخر استئنافاً أو ابتداءً إذا لم يقع تشريك بين ما بعدها وما قبلها نحو واو الابتداء وقيل هي "واو الاستئناف ويقال: واو الابتداء، وهي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها في المعنى، ولا مشاركة له في الإعراب، ويكون بعدها الجملتان: الاسمية والفعلية، فمن أمثلة الاسمية قوله تعالى أثر قَضَى أَجَلاً وَأَجَلُ وَا مُشَمّى عِندَهُ، ثُمَّ أَنتُد تَمَدُّونَ ﴾ [الأنعام: 2]، ومن أمثلة الفعلية: ﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُفِرُ فِي الْمُورِهُ فَي المُعْمِ وَنُولِهُ اللهُ الله الله الفعلية على المُنافِق المُحْمَ وَنُفِرَ فِي اللهُ الله الله المنافق المُحْمَ وَنُفِرَ فِي المُعْمَ وَنُولُولُ فِي المُحْمَ وَنُولُولُ فِي المُحْمَ وَنُولُولُ فَي المُعْمَ وَالْمَامُ وَلَا مُنْ اللهُ اللهُ الفعلية وَقُولُ المُعْمَ وَنُولُ فَي المُعْمَ وَالْمُولُولُ فَي المُعْمَ وَالْمُولُولُ فَي المُعْمَ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُعْمَ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُعْمَ وَالْمُولُ وَالْمُعْمَ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُعْمَ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُؤْلُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُؤْلُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُؤْلُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُؤْلُ وَالْمُؤْلُ وَالْمُؤُلُولُ وَالْمُؤْلُ وَالْمُؤْلُولُ وَالْمُؤْلُ وَالْمُؤْلُولُ وَالْمُؤْلُولُ وَالْمُؤْلُولُ وَالْمُؤْلُولُ وَالْمُؤْلُ وَالْمُؤْلُولُ وَالْمُؤْلُولُ وَالْمُؤُلُولُ وَالْمُؤْلُولُ وَالْمُؤْلُولُ وَالْمُؤْلُولُ وَالْمُؤْلُولُ وَالْمُؤْلُولُ وَالْمُؤُلُولُ وَالْمُؤْلُولُ وَالْمُؤْلُولُ وَالْمُؤُلُولُ وَالْمُؤْلُولُ وَالْمُؤْلُ

إنَّ الابتداء أو الاستثناف هو وصلة نحوية معنوية رابطة للكلام الظاهر بما يقتضيه تبياناً له وإعلاما بدلالة الرفع، فالآية ﴿ لَتُقرُّ فِي الْأَمْ حَامِ مَا نَشَاء ﴾ " لا يجوز فيها إلاّ الرفع، ولا يجوز أن يكون معناه فعلنا ذلك لنقرّ في الأرحام وأن الله عز وجلّ لم يخلـق الأنـام لمـا

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 4/ 111.

⁽²⁾ الخصائص: 3/ 221.

⁽³⁾ معانى القرآن وإعرابه: 2/ 336.

⁽⁴⁾ الجنى الداني في حروف المعاني: 163.

يقرّ في الأرحام، وإنما خلقهم ليدلهم على رشدهم وصلاحهم (١). فإنّ الابتـداء في المعنى هو إخبار والواو فصلت بين الإخبار والتعليل فلم تتعلق الجملة بعدها بما قبلها في المعنى، فلم تشارك ما قبلها في الإعراب فهمي إخبارية والخبر في حقيقته جواب، لأنه إعملام " فالقراءة بالرفع إخبار بأنه يقر (2). وقيل: " والظاهر أنها الواو العاطفة، لكنها تعطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب لمجرد الربط وإنما سميت واو الاستثناف لئلا يتوهم أن ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها (3). إنَّ الجمل الابتدائية حكم عليها بـذلك بحسب نظرية العامل، وهي تعول على الظاهر من الكلام لغرض تعليم المبتدئين أو تعليم غير الناطقين بالعربية، وهي طريقة تعتمد الأثر والمؤثر ولا تنظر إلى ما يستدعيه الظاهر من ملابسات القول وأحوال استعماله ومتطلبات المعاني، والربط لا يكون مجرداً، لأن معناه الجواب، كما تربط الفاء وتلازمها السببية، نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ ٱلْكُوْتُكُرُ اللَّهُ فَصَلَّ ﴾ [الكوثر: 1-2]. فقد ربطت الفاء بين الإيجاب والطلب وذلك بالدوام على الصلاة للدلالة على أن الإعطاء موجب للتعجيل بالعبادة بـلا تـراخ، لأن فائدة الفاء "التنبيه على أن شكر النعمة يجب على الفور لا على التراخي (4)، فهي ليست للعطف، بل هي للربط أي الجواب فلا "يجوز أن تكون عاطفة، فإنه لا يعطف الخبر على الإنشاء.. وقال بعضهم: إذا ترتب الجواب بالفاء، فتارة يتسبب عن الأول، وتارة يقام مقام ما تسبب عن الأول⁽⁵⁾.

فلا تقتصر الفاء الجوابية على الشرط، بل تقرن الأجوبة مع بعضها بدلالة التعقيب والتعجيل، كما قال تعالى: ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰ ﴾ [الأعلى: 6]، فهـو "وعـد الله أن يقرثـه

⁽¹⁾ معانى القرآن وإعرابه: 3/412.

⁽²⁾ الكشاف: 3/6.

⁽³⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 437.

⁽⁴⁾ التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 32/ 129.

⁽⁵⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 298.

وأخبره أنه لا ينسى نسياناً لا يكون بعده ذكر (١)، أو لا ينسى "أصلاً من قـوة الحفـظ مـع أنك أمي ليكون ذلك آية أخرى لك مع أن الإخبار به عما يستقبل ووقوعه كذلك أيــضاً من الآيات (2)، فقد ربطت الفاء بين كلامين للدلالة على أنهما أسلوب واحد، إذ جمعت بين جوابين محققين بوصلة نحوية دالة على اقترانهما، فيإن القـول المشهور أن هـذا خـبر والمعنى سنقرئك إلى أن تصير بحيث لا تنسى وتأمن النسيان كقولك سأكسوك فلا تعـرى أي فتأمن العري (3). والخبر في حقيقته جواب إذ القصد فيه الوعد، وقد قيل إن " هذه الفاء تكون جواباً لأمرين: أحدهما الشرط بـ(إنْ) وأخواتها والثاني ما فيه معنى الـشرط نحو (أمًا)(4)، أي "تكون جواباً للجزاء، فيكون منقطعاً مما قبله في الإعراب(5)، وذلـك لأن "الجواب هو جملة تامة يجوز استقلالها فلابد من شيء يدل على ارتباطها بالشرط وكونها جواباً له، فإذا كانت الجملة فعلية صالحة لأن تكون جزاءً اكتفى بدلالة الحال على كونها جواباً، لأن الشرط يقتضي جواباً، وهذه الجملة تصلح جواباً ولم يؤت بغيرها فلزم كونها جواباً، وإذا تعقبت الجواب امتنع دخول الفاء للاستغناء عنهـا، فـإن كانـت الجملـة غـير فعلية لم تكن صالحة للجواب بنفسها، لأن الشرط يقتضي فعلين شرطا وجزاءً. فما ليس فعلا ليس من مقتضيات أداة الشرط حتى يدل اقتضاؤهما على أنه الجزاء فلابد من رابطة فجعلوا الفاء رابطة، لأنها للتعقيب فيدل تعقيبها الـشرط بتلـك الجملـة على أنهـا. الجزاء (6). فإنّ دلالة الحال حاصلة بالوصلة النحوية الـتي تعقبـت الجـواب الأول بجـواب ثان محقق لـه، ولا يقتبصر ذلك على الـشرط، بـدليل قولـه تعـالي ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَقِيكُم ﴾ [الجمعة:8]. فقد جاء الردّ حاسماً لفرارهم بتعجيل

⁽¹⁾ المحرر الوجيز: 5/ 469.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 795.

⁽³⁾ التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 31/ 142.

⁽⁴⁾ الجنى الداني في حروف المعاني: 66.

⁽⁵⁾ حروف المعانى: 39.

⁽⁶⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 299- 300.

ملاقاة الموت الذي يفرون منه، فقرن الجواب الأول بما لا مفرَّ منه، وهم قد عرفوا بالفرار، فإن الفرار ملازم لهم خوفاً من الموت مع أنه ملاقيهم، فجاءت الفاء للدلالة على مقابلة سرعة الفرار بمفاجئة مصيرهم للتعجيل بملاقاته فجعل الفرار سبباً للموت، وهو ما اختصت به الفاء لذلك قيل فيها⁽¹⁾:

ورابطة الجواب تدلُّ فيه على السابية في كال حال

وقد جعلت هذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط لتضمّن المبتدأ معنى المشرط، لأن خبره مستغن عنها، وكذلك ما كان أصله مبتدأ بحسب نظرية العامل، وهو اسم (إنَّ)، فجرى التابع وهو (الذي) مجرى متبوعه فقيل "وأما التي بالفاء فلتضمن الذي معنى الشرط (2)، فدخلت الفاء لتفيد التنصيص على أن الخبر مستحق بالصلة المذكورة ولو حذفت لاحتمل كون الخبر مستحقاً بغيرها (3). بل جاء الردّ على ظنهم أن الفرار ينجيهم بالفاء للدلالة على سرعة ملاقاة ما فروا منه على كل حال وليس على أنه مشابه لخبر المبتدأ ولا على احتمال كون الخبر مستحقاً بغيره، لأن الموت حاصل من غير فرار، فهو المبتدأ ولا على احتمال كون الخبر مستحقاً بغيره، لأن الموت حاصل من غير فرار، فهو ملاقيهم على كل حال، وكذلك قيل في قوله تعالى ﴿ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَيدٌ وَعَسَاقٌ ﴾ [ص: 57]، فقد قرن الإذاقة بذكرهم، كما قال في المتقين ﴿ هَذَا فَلْرُوقُوهُ وَيدُ وَعَسَاقٌ ﴾ [ص: 55]، بدليل رفع (حميم وغساق) أي هذا فكر العذاب فليذوقوه أو العذاب هذا فكيذوقوه أو العذاب هذا فليذوقوه أو العذاب هذا فليذوقوه أو العذاب هذا فليذوقوه أو العذاب هذا فليذوقوه أي البندة فقال: "أي هذا فليذوقوه بمنزلة وإياي فارهبون - أي ليذوقوا هذا فليذوقوه هو (هنا) "في فارهبون - أي ليذوقوا هذا فليذوقوه هذا فليذوقوه (هذا) "في على التقديم والتأخير فيكون (هذا) "في فارهبون - أي ليذوقوا هذا فليذوقوه هذا فليذوقوه (هذا) "في فارهبون - أي ليذوقوا هذا فليذوقوه أي على التقديم والتأخير فيكون (هذا) "في فارهبون - أي ليذوقوا هذا فليذوقوه هذا فليذوقوه (هذا) "في

⁽¹⁾ الجني الداني في حروف المعاني: 78.

⁽²⁾ الكشاف: 4/ 104.

⁽³⁾ الجنى الداني في حروف المعانى: 70.

⁽⁴⁾ الكشاف: 3/ 379.

موضع نصب على هذا التفسير، ويجوز أن يكون في موضع رفع، فإذا كان في موضع نصب فعلى فليذوقوا هذا فليذوقوه كما قال ﴿ وَإِيّنَى فَأَرْهَبُونِ ﴾ [البقرة: 40]، ومثل ذلك زيداً فاضربه ومن رفع فبالابتداء ويجعل الأمر في موضع خبر الابتداء مثل: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقَطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَاكَسَبَا نَكُلًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَرِيدٌ ﴾ [المائدة: 38] (المائدة: 38]

إنّ الرفع بخلاف النصب، لأن الأول يقتضي الابتداء، والابتداء يعني البيان والإيضاح، وهو يقتضى كلاماً سابقاً في أمر مهم، أما النصب فإنه معلوم بـذكر عاملـه، فهو مخصص، والفاء معه عاطفة، وهي بخلاف الجوابية التي تربط جملة الجـواب بالابتـداء فتقرن جوابها بجوابه، فالكلام الذي يبنى على الابتداء بخلاف الـذي يبنى على الفعـل، لأن الإسناد بخلاف النسبة، فقد قــال ســيبويه في قولــه تعــالى ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَأَجْلِدُوا كُلَّ وَيحِيرِ يِّنهُمَامِأَنَةَ جَلَدَةِ ﴾ [النـــور: 2]، وقولـــه تعـــالى ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَأَقَطَ مُوَا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: 38]، " فإن هذا لم يبن على الفعل، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى ﴿ مَّثُلُاكُمُّنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُنَّقُونَ ﴾ [محمد: 15]، ثُمَّ قال بعد ﴿ فِيهَا أَنْهَزُّ مِّن مَّآءٍ ﴾ [محمد: 15]، فيها كذا وكذا. فإنما وضع المثل للحديث الذي بعده، فذكر أخباراً وأحاديث، فكأنه قال: ومـن القـصص مثل الجنة، أو مما يقص عليكم مثل الجنة، فهو محمول على هذا الإضمار، وكذلك (الزانية والزاني) كأنه لما قال جل ثناؤه ﴿ شُورَةً أَنزَلْنَهَا وَفَرَضْنَهَا ﴾ [النور: 1]، قال في الفرائض الزانية والزاني، أو الزانية في الفرائض ثمَّ قال: فاجلدوا فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما وهو الاسناد، لأنه إعلام، والابتداء إعلام، لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى، وذلك بخـلاف الإنباء بالفعل فهو يقتضي النصب، وهو دليل على الفعل، فالذي يبنى على الفعل مـتمم لنسبته ومخصص لعمومه، ويعد كلاماً برأسه، وكذلك الذي يبنى على الابتداء، فهو مبين لإبهامه، لأنه للشأن الذاتي أو للأمر المهم، وهو بجملته إعلام لبيان الإبهام، بدليل إعراب

⁽¹⁾ معانى القرآن وإعرابه :4/ 338~ 339.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 1/ 143.

أسماء الشرط والأسماء الموصولة إذا لم يرد بها مخصوصاً والنكرات الموصوفة بالفعل أو الظرف أو الجار والمجرور مبتدأ لإبهامها، وخبره إذا كان مستحقاً بالفعل له لزمته الفاء، لتكون وصلة نحوية رابطة للجواب بمن يستحقه، بدليل تحقيق النسبة إليه بـ(إنَّ)، لأنها لا تغير معنى الابتداء في مدخولها، بدليل العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء نحو قول تعسالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكُفُرُونَ بِعَايَنَتِ اللّهِ وَيَقْتُلُونَ النّبِيِّينَ بِعَيْرِحَقِّ وَيَقْتُلُونَ النّبِيِّينَ بِعَيْرِحَقِّ وَيَقْتُلُونَ الّذِينَ يَكُفُرُونَ بِعَايَتِ اللّهِ وَيَقْتُلُونَ النّبِيِّينَ بِعَيْرِحَقِّ وَيَقْتُلُونَ الّذِينَ يَكُفُرُونَ بِعَايَسِ فَبَشِّرَهُ م بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران: 21]. قسال يأمُرُونَ بإلى قلت: لِمَ دخلت الفاء في خبر (إن)؟ قلت لتضمن اسمها معنى الجزاء الزخشري: " فإن قلت: لِمَ دخلت الفاء في خبر (إن)؟ قلت لتضمن اسمها معنى الابتداء فكان دخولها كلا دخول، ولو كان مكانها ليت أو لعل لامتنع إدخال الفاء لتغير معنى الابتداء معنى الابتداء معنى الابتداء بعنى الابتداء وكان دخولها كلا دخول، ولو كان مكانها ليت أو لعل لامتنع إدخال الفاء لتغير معنى الابتداء معنى الابتداء بعني الابتداء وكان دخولها كلا دخول، ولو كان مكانها ليت أو لعل لامتنع إدخال الفاء لتغير معنى الابتداء بعنى الابتداء وكان دخولها كلا دخول، ولو كان مكانها ليت أو لعل لامتنع إدخال الفاء لتغير معنى الابتداء وكان دخولها كلا دخول، ولو كان مكانها ليت أو لعل لامتنع إدخال الفاء ليقير ولي الابتداء (١٠٠٠).

وهذا القول فيه نظر من وجوه:

الأول: اسم (إن) يتضمن معنى الشرط إذا كان موصولاً شائعاً لا يختص بشخص معين، وكانت صلته عامة أيضاً، لأن الفعل وما تعلق به من ظرف أو جار ومجرور لا يختص بذات معينة لعمومه، فإن خبره يقترن بالفاء لتضمنه معنى الجزاء، و" إنما اشترطنا لدخول الفاء أن يكون شائعاً غير محصوص، وأن تكون صلته فعلا أو جاراً ومجروراً، لأنه إذا كان كذلك كان فيه معنى الشرط والجزاء فدخلت فيه الفاء، كما تدخل في الشرط المحض، وذلك أنه إذا كان شائعاً كان مبهماً غير محصوص وباب الشرط مبنى على الإبهام (2).

الثاني: (إن) تحقق معنى الابتداء بتأكيد النسبة إلى الذات المخبر عنها، فهي تغير معنى القبول إلى معنى التردد والشك في النسبة، فثمة فرق بين المستجيب في الحالين، بدليل زيادة اللام في حال الإنكار وعدم القبول.

الثالث: (إنَّ) بخلاف (ليت) و(لعل)، لأنهما يجريان مجرى الفعل في الإنباء،

⁽¹⁾ الكشاف: 1/420.

⁽²⁾ شرح مفصل: 1/ 100.

و (إن) تعزز الإسناد بالتحقيق، لأنها للردّ على من أثبته توكيداً له، وليسا جواباً على من تمنى شيئاً أو رجا تحققه.

الرابع: اختصت (إنّ) بإيجاب المثبت و (لكن) بإيجاب المنفى، و (ليت) بتمنى حالاً ما، و (لعل) بترجيها أو التخوف منها. قال سيبويه: "تقول: إن هذا الرجل منطلق، فيجوز في المنطلق هنا ما جاز فيه حين قلت: هذا الرجل منطلق... وكذلك إذا قلت: ليت هذا زيد قائماً، ولعل هذا زيد ذاهباً، وكأن هذا بشر منطلقاً، إلاَّ أن معنى (إنَّ) و (لكنَّ)، لأنهما واجبتان كمعنى هذا عبد الله منطلقاً وأنت في (ليـت) تمنّــاه في الحـــال، وفي (كـــأن) تشبّهه إنساناً في حال ذهابه كما تمنيته إنساناً في حال قيام، وإذا قلت (لعل) فأنت ترجـوه أو تخافه في حال ذهاب... وتقول إن الذي في الدار أخوك قائماً، كأنه قال: من الـذي في الدار؟ فقال: إنَّ الذي في الدار أخوك قائماً، فهو يجرى في (إنَّ) و (لكن) في الحسن والقبح مجراه في الابتداء... وأما في (ليت) و (كأن) و (لعـل) فيجـري مجـرى الأول الله ، أي لا تصلح للجواب، كما صلحت (إنّ) و (لكن) لاتفاقهما مع الابتداء في الإيجاب إثباتاً ونفياً، فجاءت الفاء في خبر (إنَّ) ولم تأت في خبر (ليت) و (لعل)، لأنهما يغيران الابتداء فلا يصلحان للإيجاب، لأنهما للإنباء كالفعل، والفاء في خبر (إن) للإتباع ولـيس للعطف، لأنها تتبع الخبر في الجواب " فالفاء هنا للإتباع دون العطف ألا تـرى أن الـشرط فعل مجزوم والجواب بعد الفاء جملة من مبتدأ وخبر لا يسوغ فيها الجزم وإنما أتمى بالفاء ههنا توصلا إلى الجازاة بالجمل المركبة من المبتدأ والخبر، فإنه لولا الفاء لما صح أن تكون جواباً، فلما كان الإتباع لا يفارقها والعطف قد يفارقها كان الإتباع أصلاً فيها ⁽²⁾، لـذلك كانت (الفاء) رابطة لدلالتها على التعقيب والسببية فرتبت المسببات على أسبابها والجزاء على الشرط، وتختص بترتيب الأحكام اختصاراً تفخيماً لها، ففي قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَدَمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَيْهِكَ أَلَا تَخَافُواْ وَلَا تَحْرَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي كُنْتُمْ تُوعَــُدُونِ ﴾ [فصلت: 30]، جعـل الملائكـة مبـشرين، وفي قولـه تعــالى

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 2/ 148 – 149.

⁽²⁾ شرح المفصل: 8/ 95.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَلَمُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَعْزَنُونَ ﴾ [الأحقاف: 13]، تولى تبليغهم. فإنّ الحق سبحانه وتعالى اسمعهم هذه البشارة من غير وسيط، فجاءت (الفاء) دالة على الربط تعقيباً على الجواب الأول بـ (إنَّ)، لأن الفاء الجوابية بخلاف الجزائية والعاطفة والسببية فهي رابطة للأجوبة مع بعضها، و (إنَّ) بخلاف (ليت) و (لعل)، لغلبة الحرفية عليها، لأنها للجواب أصلاً، و (ليت) و (لعل) للإنشاء، والابتداء يدل على ثبوت الشيء وتقريره، فأكد وحقق بـ(إنَّ) والفعلية تدل على حدوث النسبة وتغيرها بالتجدد، فقد غلب معنى الفعلية على (ليت) و (لعل)، كما غلبت الحرفية على (كان)، لأنها موضوعة أصلا لإثبات شيء على صفة ما، بدليل ملازمتهما للابتداء وذهاب الجزاء عنهما، لأنهما محققان والجزاء طلب. قال سيبويه: "هذا باب يذهب فيه الجزاء من الأسماء، كما ذهب في (إنَّ) و (كان) وأشباههما غير أن (إنَّ) و (كان) عوامل فيما بعدهن والحروف في هذا الباب لا يحدثن فيما بعدهن من الأسماء شيئاً، كما أحدثت (إنَّ) و (كان) وأشباههما، لأنها من الحروف التي تــدخل علــي المبتــدأ والمبنى عليه فلا تغير الكلام عن حاله (١)، بل تزيده تحقيقاً، وفيهما دليل على أن الابتـداء للإثبات، والإثبات إيجاب للخبر، وهو بخلاف الطلب، لأنه لا يتم إلاّ بالفعل، لذلك لازمت الجزائية جواب الشرط، لأنه فعل يجاب عنه بالفاء، فامتنع دخولها خبر المبتدأ، لأنه لم يبن على فعل، فلا تتبع جوابها بجوابه، لأنه لا يستقل إلاّ بخبره "فإذا قلت: زيـد فاضربه لم يستقم أن تحمله على الابتداء، ألا ترى أنك لو قلت: زيد فمنطلق لم يستقم، فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ... وإذا أردت بالكلام أن تجريبه على الاسم، كما تجرى النعت لم يجز أن تدخل الفاء، لأنك لو قلت مررت بزيد أخيك وصاحبك كان حسناً، ولو قلت مررت بزيد أخيـك فـصاحبك، والـصاحب زيـد لم يجـز وكذلك لو قلت: زيد أخوك فصاحبك ذاهب لم يجز ولو قلتها بالواو حسنت (2).

فالجوابية بخلاف العاطفة، لأنها تقرن الأجوبة بلا تراخ مع الترتيب، فخالفت

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 3/ 74- 75.

⁽²⁾ نفسه: 1/ 138 ، 399

بذلك في العطف الواو و (ئم)، لاختصاصهما بالعطف للاتباع بلا سببية لاختصاص الفاء بها، وفي عطف الجمل تجعل الفاء جملتها مسببة عما تبعت، لذلك دخلت في خبر (إنّ) وامتنعت في خبر (ليت) و (لعل)، وإنما امتنع في (ليت) و (لعل) لأمر معنوي لا يستقيم معه دخوله على الشرط، وهو أن الخبر في (ليت) و (لعل) هو الذي كان خبر المبتدأ، ودخول الفاء في الخبر يُشعر بأن الجملة مسبب عن الأول. والجملة التي هي مُسبّب خبر في المعنى محتمل للصدق وما يكون خبراً لليت لا يحتمل الصدق والكذب فاستحال أن يكون الشيء الواحد في كلام واحد محتملاً للصدق والكذب، ليس محتملاً للصدق والكذب، ليس محتملاً للصدق والكذب، ليس محتملاً للصدق والكذب، إذ يستحيل اجتماع النقيضين (1).

⁽¹⁾ الأمالي النحوية: 3/ 15. تحقيق: هادي حسن حمودي ، عالم الكتب مكتبـة النهـضة العربيـة ، ط1 ، 1405 هـ – 1985م ، بيروت.

⁽²⁾ شرح الحدود النحوية ، للفاكهي: 132.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 4/ 217.

⁽⁴⁾ الجني الداني في حروف المعاني: 64-65.

أما الجوابية فإنها رابطة للجمل فلا تقتصر على الشرط وما أشبهه بل تقرن الأجوبة إلى بعضها فقد "يحسن ويستقيم أن تقول: عبد الله فاضربه، وإذا كان مبنياً على مبتدأ مظهر أو مضمر، فأما في المظهر فقولك: هذا زيد فاضربه، وإن شئت لم تظهر (هذا) ويعمل كعمله إذا أظهرته وذلك قولك: الهلال والله فانظر إليه، كأنك قلت: هذا الهلال تم جئت بالأمر ومما يدلك على حسن الفاء ههنا أنك لو قلت: هذا زيد فحسن جميل كان كلاما جيداً ومن ذلك قول الشاعر:

وقائلة خـولانُ فـانكح فتـاتهم وأكرومة الحيين خلـو كمـا هيـا

هكذا سمع من العرب تنشده (1). وبذلك فإن الجمل كلها يجوز أن تكون أجوبتها بالفاء، نحو زيد أبوك فقم إليه، فإن كونه إياه سبب وعلة للقيام إليه وكذلك الفاء في فانكح يدل على أن وجود هذه القبيلة علة لأن يتزوج منهم ويتقرب إليهم لحسن نسائها وشرفها (2).

فإنّ الجوابية بخلاف العاطفة، لأنها تقرن الإنباء بالإعلام، لأنها تربط بينهما فلا يكون الإنشاء معطوفاً على الخبر، لأن الإعلام فعل المتكلم وكذلك الإنباء، فهو يجيب بالإعلام في الإسناد، كما يجيب بالإنباء وذلك بالصيغة الفعلية، لأن الجامع بينهما هو إثبات الحدث للذات بدليل تقدير المبتدأ ضميراً غائباً دالاً على الشأن، ففي قوله تعالى فرَبُّ السَّمَوَتِ وَالاَرْضِ وَمَا بَيْنَهُما فَاعَبُده واصطلِر لِعِبَدرَةِد مَل تَعَلَّمُ لَه مُسَمِيًا ﴾ [مريم: 65]، قال الزخسري: "يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي هو رب السموات والأرض فاعبده) كقوله:

* وقائلة خولان فانكح فتاتهم *

وقوله تعالى ﴿ تَعَلَّمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ أي لم يسم شيء بالله قط وكانوا يقولون لأصنامهم

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 1/ 138- 139.

⁽²⁾ خزانة الأدب ولب لسان العرب: 1/ 218، للـشيخ عبد القادر بـن عمـر البغـدادي ، دار صـادر، بيروت، ط1.

آلهة والعزى إله، وأما الذي عوض فيه الألف واللام من الهمـزة فمخـصوص بــه المعبـود الحق غير مشارك فيه (1).

فإن الشأن الذي يستدعي العبودية هو شمـول الربوبيـة لجميـع الموجـودات، فهـو تعالى المستحق لعبادته وحـده، لأنـه لم يـسم غـيره باسمـه الأعظـم، فجـاء (هـل) مقـرراً للجواب، لأنه تقرير للشأن، إذ "هو تقرير للأمر، أي إذا صح أن لا أحد مثله ولا يستحق العبادة غيره لم يكن بد من التسليم لأمره والاشتغال بعبادته والاصطبار على مشاقها (2). فإن إثبات الأمر أو الشأن، وهو المالك والعالم جاء بقوله تعـالى ﴿ زَبُّ ٱلسَّمَـٰوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾، لأنه خبر لمبتدأ محذوف، والابتداء هو الخبر في المعنى، والخبر في حقيقته جواب، ثُمَّ عقب عليه بجواب آخر تعليلاً له بالفاء، ثُمَّ تبع ذلك تقريراً وتحقيقاً بــ (هــل) للدلالـة على أنه من صفة الله تعالى، أي لا أحد يستحق أن يقال له خالق وقادر وعالم بما يكون إلاّ الله تعالى، فكان قول عنالي ﴿ رَبُّ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَا يَشِهُما ﴾ بياناً للشأن وقول ﴿ فَاعْبُدُهُ ﴾ مرتباً عليه و ﴿ هَلْ تَعْلَـمُ لَهُ سَمَيّاً ﴾ مُقـرراً للتـسليم بـالأمر، لأن (هـل) " إنمـا تكون بمنزلة (قد) ولكنهم تركوا الألف، إذ كانت (هـل) لا تقـع إلاّ في الاستفهام (د)، ويدخلها من معنى التقرير والتوبيخ ما يدخل الألف التي يستفهم بها، كقوله تعالى ﴿ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكُتُ أَيْمَنُكُم مِّن شُرَكَاء ﴾ [السروم: 28]، وكقول تعالى ﴿ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآبِكُمْ مِّن يَبْدَقُأ ٱلْخَلْق ثُمَّ يُعِيدُهُمْ قُلِ ٱللهُ يَحْبَدَوُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُم ﴾ [يونس: 34]، فهذا استفهام فيه تقرير وتوبيخ ويجعلونها أيضاً بمعنى (ما) (⁴⁾. فقد جمعت (هـل) بـين الطلـب وتقريـر جوابه في صورة الاستفهام، فهي للإثبات وتقريره، كما أنها لطلبه، لأنها قد تكون بمعنى (إنَّ) في قوله تعالى ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِمْرٍ ﴾ [الفجــر: 5]، وللتقريــر والإثبــات في قولــه

⁽¹⁾ الكشاف: 2/ 516 - 517.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 409.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 3/ 189.

⁽⁴⁾ حروف المعانى: 2.

﴿ هَـلْ فِي ذَلِكَ قَسَـمُ لَـذيحجْر ﴾ ، وتكـون للأمـر، كقولــه تعــالى ﴿ فَهَلْ أَنَّهُمُّنَّهُونَ ﴾ [المائدة: 91]، فهذا صورته صورة الاستفهام ومعناه الأمر، أي: انتهوا (١٠). فاشتركت (هل) في تعليق الاعلام بها وفي تعليق الإنباء، للدخولها على الجملتين الاسمية والفعلية، وكذلك في التعبير عنهما بطلبهما، والغرض من ذلك التقرير والتحقيق للطلب ذاته، فما كان منها لذات الطلب، فهي للاستفهام، وما كان للإعلام أو الإنباء، فهمي المقررة، ولا يفصل بين ذلك إلاّ السياق والمقـام وحـال المتلقـى، وظـروف المـتكلم، وطريقــة إصــدار الكلام، لأن الكلام ينقسم إلى الجملة الإنشائية والى الجملة الخبرية، فالخبرية: كل جملة عن متعلق علم تحقيقاً أو تقديراً والإنشائية: كل جملة عن نفس المعنى من غير اعتبار تعلق العلم به (2). وليس كذلك، فإن الإنشائية كالخبرية في الإعلام والإنباء، والتعلق بالعلم يتم فيهما، لأن الإعلام هو ما يعلمه المتكلم بكلامه، وكذلك الإنباء، والحروف المنبئة تـشترك فيهما، بدليل التوكيد لهما بالحروف تحقيقاً وتقريراً إثباتاً ونفياً، والجواب قد يكــون متعينــاً فيعلمه المتلقى وقد يكون غير متعين، وكذلك الطلب فكل موضع له دلائله الخاصـة بــه، فما كان صادراً عن علم أو حسبان بخلاف ما كان بغير ذلك ولكنه يطلبه، والجملة التي تستقل بالإفادة ليست مستقلة في الكلام، لأنها تفتقر إلى ما يربطها بغيرها، وإن كان مقدراً فلا يحكم على الكلام بتمام جملة فيه، ولا على الظاهر منه دون فحواه والقصد منه، فإن الجملة المعترضة، وهي التي تتوسط جملة أخرى، تكون تقريـراً لمعناهـا، كمـا أن الجملة الطلبية للتعظيم أو التهويل تقرن بما يحقق ذلك بجملة أخرى، نحو قوله تعالى ﴿ الْحَافَةُ إِنَّ مَا الْحَافَةُ إِنَّ وَمَا أَذَرَنِكَ مَا الْحَافَةُ ﴾ ، ثـم قـال ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ ﴾ [الحاقة: 1-4]، وقول على ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ﴿ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة: ١-2]، ثـم قـال ﴿ يَوْمَ يَكُونُ ٱلنَّـاشُ ﴾ [القارعة:4]، لأن (يوم) معمول لما دلت عليه (القارعة) وهو ظرف لها والمعنى في الحاقة: "تفخيم شأنها واللفظ لفظ استفهام، كما تقول: زيد ما هو على تأويل التعظيم

⁽¹⁾ الجني الداني في حروف المعاني: 345- 346.

⁽²⁾ الأمالي النحوية ، لابن الحاجب: 4/ 80.

لشأنه في مدح كان أو ذم (1)، و لما ذكرها وفخمها اتبع ذكر ذلك ذكر من كذب بها وما حلّ بهم بسبب التكذيب تذكيراً لأهل مكة وتخويفاً لهم من عاقبة تكذيبهم (2).

فإنَّ الشأن في الابتداء وتفخيمه وتهويله بوضع الظاهر موضع المضمر، وذلك بتكريره، لأنه أهول لمعناه، وهو خبر للأول، لأن المبتدأ هو الخبر في المعنى، ثم تبع ذلك بجواب آخر، ولكن بالصيغة للدلالة على تحقيقه بما جرى في الواقع، لأن الأحكام اللغوية تثبت به، ولا تثبت بالقياس القائم على الأحكام العقلية، لأنها لا تعلل بالنظر إلى الواقع، واللغة لا تثبت بالقياس، بل لابد من إثبات ذلك بالواقع ومقتضياته، لأن الأحكام تثبت بالمعاني المستنبطة من الواقع بحسب القياس اللغوي، وليس بحسب القياس المنطقي، لأنه يسلك مسلك العقل لا غير، فالأحكام تستنبط بدلائل لغوية، وهي أدوات الدلالة الكلية للكلام، لأنها أدوات للتفكير ولجمع الحقائق للوصول إلى نتائج سليمة بخطوات منظمة لمعالجة مسألة لغوية سواء أكانت طلباً أم جواباً بكشف طريقته، فإن النغمة الصوتية والصيغة الصرفية وما ناب عنها من الحروف، والابتداء والاعتراض والتوكيد والتكرار والرتبة، ونحو ذلك دلائل لغوية تشارك الوصل الـصرفية والنحويـة في بيـان المراد مـن الكلام، لأن الزوائد الصرفية والنحوية عما يغير الجهة النحوية للكلام، فقد تأتى (فعل) دالة على مطاوعة الطلب في حين تأتي (افتعل) للطلب والتصرف فيه، نحو قوله تعالى ﴿ لَهَا مَاكُسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا آكُتُسَبَتْ ﴾ [البقرة: 286]، أي ما أصابت من خير وما تطلب من شر فأما كسب فإنه يقول أصاب وأما اكتسب فهو التصرف والطلب (3). فأتى "بكسبت في الحسنات وأتى باكتسبت بالسيئات والمعنى: أن الأقل في الحسنات معتد به ولا يعتد لـ في السيئات الأقل، ولذلك عدل إلى اكتسبت، وهـو مـن لطيـف المعنـي لطفـاً منـه سـبحانه ورحمة (٤)، لأن الاكتساب اعتمال فلما كان الشر مما تشتهيه النفس وهمي منجذبة إليه

⁽¹⁾ معانى القرآن وإعرابه: 5/ 213.

⁽²⁾ الكشاف: 4/ 149.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 4/ 74.

⁽⁴⁾ الأمالي النحوية: 3/ 115.

وأمارة به كانت في تحصيله أعمل وأجد فجعلت لذلك مكتسبة فيه، ولما لم تكن كذلك في باب الخير وصفت بما لا دلالة فيه على الاعتمال⁽¹⁾. فقد عدل عن المطاوعة أو الإيجاب إلى الطلب بدلالة الصيغة، لأن (فعل) تأتي للمطاوعة، و تظير فعلته فانفعل وافتعل: أفعلته ففعل، نحو أدخلته فدخل وأخرجته فخرج، ونحو ذلك⁽²⁾.

وكذلك (أفعل) تأتي لمعني الإيجاب والطلب، لأن "أصاب الشيء وجده وأصابه أيضاً أراده وبه فسر قوله تعالى ﴿ بَحْرِى بِأَمْرِهِ رُخَاةً حَيْثُ أَمَابَ ﴾ [ص:36]، قال: حيث أراد (3)، أو "حيث قصد وأراده حكى الأصمعي عن العرب: أصاب الصواب فأخطأ الجواب وعن رؤبة أن رجلين من أهل اللغة قصداه ليسألاه عن هذه الكلمة، فخرج إليهما، فقال: أين تصيبان؟ فقال: هذه طلبتنا ورجعا (4).

إنّ الصيغة الصرفية قد تدل على الإثبات أو على الطلب بحسب السياق، فتكون وصلة نحوية في التركيب بالجاورة، فهي توجه الكلام إثباتاً أو نفياً أو طلباً تقول: استجدته أي أصبته حيداً، واستكرمته أي أصبته كرياً واستعظمته أي أصبته عظيماً واستسمنته أي أصبته سميناً... وتقول: استعطيت أي طلبت العطية، واستعتبته أي طلبت إليه العتبى. ومثل ذلك استفهمت واستخبرت أي طلبت إليه أن يخبرني.. وقالوا في التحول من حال إلى حال هكذا وذلك قولك استنوق الجمل واستتيست الشاة (5) فإن أصل الإنباء يكون بالحروف النائبة عنها إثباتاً ونفياً وليس كذلك الإعلام، لأنه يتم بالابتداء، وذلك بالإسناد وهو بخلاف النسبة، فإنها تتم بالصيغة وما يتعلق بها إثباتاً ونفياً، لأن الإسناد يعلق جزأيه وكذلك النسبة إلا أنها تتخصص بذكر متعلقاتها وتعم بحذفها ويبالغ فيها بحذف بعضها، لأنها موضع الإنباء، بدليل الحذف منها والزيادة عليها، فهي لا تقتصر على الجزأين كالإسناد

⁽¹⁾ الكشاف: 1/408.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 4/ 65.

⁽³⁾ لسان العرب: مادة (صوب).

⁽⁴⁾ الكشاف: 3/ 375- 376.

⁽⁵⁾ كتاب سيبويه: 4/ 70- 71.

وقد قيل: وإنما كان الإنشاء بالحروف، لأنه معنى يتعلق بجزأين مسند ومسند إليه، إذ الجمل الإنشائية كالاخبارية في الإسناد، فكما أن المعاني التي تتعلق بالجزأين في الاخبار لا تكون إلا بالحروف، كأن ولام الابتداء وأشباههما والنفي، فكذلك المعاني التي تتعلق بالجزأين في الإنشاء كحرف الاستفهام وليت ولعل ولام الأمر ولا في النهي وأشباه ذلك، فإذا وجد معنى إنشاء من غير حرف دلَّ عليه، فإما أن يكون محذوفاً كهمزة الاستفهام في مثل قوله تعالى عند بعضهم في هَذَارَقِي الأنعام: 76]، وإما أن يكون الفعل أو الاسم أو الجملة قد ضمّنت ذلك مثل قوله: بعت، ومن أبوك، وأنت طالق (١).

وهذا القول فيه نظر من وجوه:

الأول: إنّ الإنشاء لا يكون بالحروف إلاّ إذا نابت عن الصيغ المصرفية، ودلت دلالتها إيجاباً وإثباتاً ونفياً ونهياً.

الثاني: الإنشاء ليس معنى يتعلق بجزأين، بل هو أعم من ذلك، لأن الإسناد هـو الذي يعلق وليس الإنشاء.

الثالث: الإنشاء لا يقتصر على الإسناد، لأن الإسناد أساس الإعلام، والأصل في الإنشاء أن يكون بالصيغة الصرفية، وما ناب عنها، لأنه إنباء قد يتحقق وقد لا يحصل.

الرابع: ليس الحرف أصلاً للإنشاء، بل الصيغة.

الخامس: لا يكون الفعل وحده أو الاسم أو الجملة إنشاءً إلا على مذاهب التقطيع اللغوي التي جعلت الكلام موزعاً على الحرف والفعل والاسم والجملة في نطاق ضيق، كما في الشرط والقسم.

السادس: الآية الكريمة (هذا ربي) ليست إنشاءً بل حكاية قوم كانوا يعبدونه فقوله ردّ على إدعائهم، إذ "قال لهم هذا ربي أي في زعمكم، كما قال الله جل وعز " وكُنتُرُ رَزَّعُمُوك ﴾ [القصص:62]، فأضافه إلى نفسه حكاية لقولهم (2)، فهو " قول من ينصف خصمه مع علمه بأنه مبطل، فيحكى قوله كما هو غير

⁽¹⁾ الأمالي النحوية: 4/ 64.

⁽²⁾ معانى القرآن وإعرابه: 2/ 266.

متعصب لمذهبه، لأن ذلك أدعى إلى الحق وأنجى من الشغب، ثم يكر عليه بعد حكايته فيبطله بالحجة (١).

السابع: لقد عوّل على الظاهر بحسب الطريقة المعيارية فخلط بين الإنشاء والخبر اللذين تتضمنها الجملة، فقد تكون (بعت) إنشاءً، وذلك إذا كانت شرطاً وقد تكون خبراً على القطع بالصيغة "ومن صوره أن تقول: بعتك هذا بعشرين على أن تبيعني ثوبك بعشرة (2)، وأما الخبر فإن الصيغة دالة على معنى الإثبات، لأن أمر البيع أو الشراء قد وقع حتماً، لأن (بعت) من الأضداد (3)، أي بمعنى اشتريت فقد حصل الإثبات بنسبة الصيغة إلى متعلقها أما قوله أنت طالق، فإنه إعلام واقع بالإسناد إلى الضمير وفيه الخطاب، وهو أيضاً مرفوع الحل على الابتداء، وهو إثبات، بدليل حكايته، كما أن صيغة خبره دالة على الثبوت، لأنها للنسب لتجريدها من علامة التأنيث، فإن دخول التاء للحدوث والتجدد، وسقوطها للثبوت على النسب لأنا "نقول امرأة حائضة غدا ومرضعة غدا فلا ينزعون الهاء، لأنه شيء لم يثبت، وإنما الإخبار عنه على لفظ الفعل، وهو قولنا: تحيض غدا وترضع غدا (4)، وكذلك طالق، فما "كان على فاعل مما لا يكون للمذكر وصفاً، فهو بغير هاء قالوا: امرأة طالق وحامل وطامث (5).

فإنّ الثبوت لا يكون في الإنشاء، لأنه طلب فيكون قوله أنت طالق جواباً له، لأن الإعلام فعل المتكلم بناءً على طلب سابق وكلامه ردّ على ما عرض عليه، وقد تكون الجملة دالةً على الجواب، لأنه "لا يجوز تقديم الجواب على الجاب شرطاً كان أو قسماً أو غيرهما، ألا تراك لا تقول: أقم إن تقم، فأما قولك أقوم إن قمت، فإن قولك: أقوم

⁽¹⁾ الكشف: 2/ 31.

⁽²⁾ لسان العرب: مادة (بيع).

⁽³⁾ ثلاثة كتب في الأضداد ، للأصمعي وللسجستاني ولابن السكيت ، دار المشرق ، بيروت: 225.

⁽⁴⁾ المخصص: 16/ 121.

⁽⁵⁾ أدب الكاتب: 230.

ليس جواباً للشرط ولكنه دال على الجواب، أي إن قمت قمت، ودلّت أقوم على قمت، ودلّت أقوم على قمت، ومثله أنت ظالم، إن فعلت، أي إن فعلت ظلمت، فحذفت (ظلمت) ودلّ قولك: أنت ظالم عليه (1).

إنَّ المحذوف من الجملة بمنزلة المذكور، لأن الرد ينبغي أن يكون مطابقاً للطلب من جهة معنى الثبوت والتجدد، فإن دلالة (أنت ظالم) بخلاف (ظلمت)، لأن النسبة لا تماثـل الإعلام، لأنه أثبت وأدوم، والجواب المناسب فأنت ظالم، ولم يـذكر لدلالــة الظــاهر عليــه فقدم ما يدل عليه لغرض القطع في الإثبات، فيكون صادراً عن يقين بالجزاء، لأن الأجوبة متفاوتة قوةً وضعفاً بحسب دلائلها، نحو قولـه تعـالى﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلِ يُنَيِّتُكُمْمَ إِذَا مُزِقَتُمْ كُلِّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَغِي خَلْقِ جَسَدِيدٍ ﴿ ۖ أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِ عِنَةً ۖ بَلِ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ فِي ٱلْعَذَابِ وَٱلصَّلَالِ ٱلْبَعِيدِ ﴾ [سبأ: 7-8]، فقد أجاب الله تعالى بما يناسب قولهم، فجعل ﴿ بَلِ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ فِي الْعَذَابِ ﴾ ردًّا على قولهم ﴿ أَفْتَرَكَى عَلَى اللَّه كذباً ﴾، فليس "محمدﷺ من الافتراء والجنون في شيء، وهـو مـبرأ منهمـا، بـل هـؤلاء القائلون الكافرون بالبعث واقعون في عذاب النار وفيما يـؤديهم إليـه مـن الـضلال عـن الحق وهم غافلون عن ذلك، وذلك أجـن الجنـون وأشـده إطباقـاً علـي عقـولهم، جعـل وقوعهم في العذاب رسيلا لوقوعهم في النضلال كأنهما كائنان في وقت واحد، لأن الضلال لما كان العذاب من لوازمه وموجباته جعلا كأنهما في الحقيقة مقترنان (2). فقد ردّ تعالى إنكارهم البعث وأثبت أن دعواهم على غير بصيرة، لأن الافتراء أخص من الكذب، لأنه بمعنى الاختلاق العجيب، و الفرية: الكذب فرى كذبا فرياً وافتراه اختلقه... وفرى فلان كذا إذا خلقه وافتراه اختلفه والاسم الفرية (3). فقد بيّن تعالى ضلالهم بوصفه بالبعد، وهو للمكان، لأنهم نسبوا الجنون إلى عاقل قادر على اختلاق العجيب، وليس إلى كاذب مع أنهم أجابوا ما يطابق، وهم لم يعتقدوه في قـولهم تعـالي

⁽¹⁾ الخصائص: 2/ 387 - 388.

⁽²⁾ الكشاف: 3/ 280.

⁽³⁾ لسان العرب: مادة (فرا).

﴿ إِنَّكُمْ لَغِي خُلْقِ جَسَدِيدٍ ﴾ [سبأ: 7]، وما لا يطابق الواقع، لأنهم جعلوا الرسالة مفتراة وذلك ردّ من الله تعالى عليهم ترديدهم وإثبات لهم ما هو أفظع من القسمين وهو الضلال البعيد عن الصواب بحيث لا يرجى الخلاص منه، وما هـو مـوداه مـن العـذاب وجعله رسيلاً له في الوقوع ومقدماً عليه في اللفظ للمبالغة في استحقاقهم لـه والبعيــد في الأصل صفة النضال ووصف النضلال به على الإسناد الجازي(١). فإنّ الجواب الحكم يكشف حقيقة السائل، ويبين مقدار تهكمه وسخريته، فيردعه بالحجة المناسبة التي تصحح إخراجه لسؤاله، كما أخرج المشركون سؤالهم تعالى ﴿ هَلْنَدُلْكُرْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّثُكُمْ ﴾ [سبأ: 7]، بطريقة المتجاهل المتلهي لأنهم "كانوا يقصدون بـذلك الطنـز والـسخرية، فأخرجوه مخرج التحلى ببعض الأحاجي التي يتحاجي بها للضحك والتلهي متجاهلين به وبأمره (2)، وذلك غاية اعتقادهم ودليل عنادهم في إبطال الرسالة، و" هذا كقول القائل في ا الاستبعاد: جاء رجل يقول إنَّ الشمس تطلع من المغرب إلى غير ذلك من المحالات (٥٠)، وذلك لأن 'لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبراً، وذلك قولك: مررت برجل أيّ رجل، فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل، ولست مستفهماً وكذلك مررت برجل أيما رجل، لأن (ما) زائدة، وإنما كان كذلك، لأن أصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضرب من الخبر، فكان التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله: من الخبرية (4)، وكذلك السخرية لما طرأت على السؤال جعلته خبراً عن السائل نفسه وهو لا يدرك عاقبته عليه، لأن طريقة التركيب والنغمة الصوتية، والوقف والابتداء، والرتبة والمشترك اللفظى، والإعلام والإنباء، والمطاوعة والطلب في بناء الصيغة الصرفية، والوصل النحوية، ونحو ذلك من الدلائل الكلامية هي التي تخصص العموم اللغوي لمجتمع ما، وليست الصناعة اللفظية التي وضعت معايير عقلية لتحديد

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 566.

⁽²⁾ الكشاف: 3/ 281.

⁽³⁾ التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 25/ 244.

⁽⁴⁾ الخصائص: 3/ 269.

عملية التفكير اللغوي في الأصل والفرع، بدليل قول تعالى ﴿ وَلَوْ نَشَآهُ لَأَرْتِنَكُهُمْ عَملية التفكير اللغوي في الأصل والفرع، بدليل قول تعالى ﴿ وَلَوْ نَشَآهُ لَأَرْتِنَكُهُمْ فَلَعَرَفْنَهُم بِسِيمَنَهُم فَي وَلَتَمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ﴾ [محمد: 30]، أي "في نحوه واسلوبه.. وقيل: اللحن أن تلحن بكلامك أي تميله إلى نحو من الأنحاء ليفطن له صاحبك كالتعريض والتورية، قال:

ولقد لحنت لكم لكيما تفقهوا واللحن يعرف ذوو الألبساب

وقيل للمخطئ: لاحن، لأنه يعدل بالكلام عن الصواب (١)، وذلك لأن اللغة عامة في أنظمتها ورموزها، إلا أنها خاصة في استعمالاتها، لأن الكلام فردي، والأفراد مختلفون، ولكل واحد نغمته الخاصة وطريقته وأسلوبه فيميل بكلامه إلى جهة نحوية معينة كالذكر والحذف والإظهار والإضمار والتعريض، والتورية ونحو ذلك في صور الطلب والجواب والتفسير، والاعتراض إعلاماً أو إنباءً بحسب الغرض المقصود توليدا للمعاني الجديدة، وتوسيعاً لها، برموز محدودة تخرج الكلام بشكل مناسب للمراد تقديماً وتأخيراً ما يجعل طريق المعاني أوسع من طريق اللفظ، وقد قيل بخلاف ذلك، بدليل التقدير النحوي للمتعلقات واتحاد معنى الجملة الفعلية في التقديم بالجملة الاسمية من قبل أن قبل أن ضيق، ومذهب مستصعب، ألا تراك إذا سئلت عن زيد من قولنا: قام زيد سميته ضيق، ومذهب مستصعب، ألا تراك إذا سئلت عن زيد من قولنا: قام زيد سميته فاعلاً، وإن سئلت عن زيد من قولنا فاعلا في فاعلاً، وإن سئلت عن زيد من قولنا المعنى فواحد فقد المعنى، وذلك أنك سلكت طريق صنعة اللفظ فاختلفت السمة فأما المعنى فواحد فقد ترى إلى سعة طريق اللفظ وضيق طريق المعنى (٥).

إنَّ المعاني الوضعية تختزل في التركيب، والمعاني النحوية تتبع الموضع أو الموقع والرتبة، ولكن المعاني الدلالية أوسع من ذلك بكثير بـدليل الإيحـاء والإشـعار وخـروج المعنى النحوي العام في صور مختلفة، ولكل صورة معنى مختلف، بدليل مجـيء الطلـب في

⁽¹⁾ الكشاف: 3/ 538.

⁽²⁾ الخصائص: 1/ 342 - 343.

صورة الجواب وبالعكس وليس الإعلام بمعنى الإنباء، لأن الإسناد بخلاف النسبة، فالخبر ما أتاك من نبأ عمن تستخبرئ (1)، والابتداء في حقيقته إخبار، لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى، فهو في حقيقته جواب لطلب سابق، بدليل ضمير الشأن والفصل، وبجيء الخبر في صورة الطلب وبالعكس، والابتداء بالنكرة للدعاء، نحو سلام، وويل ونحوهما، لأنهما أثبت وأدوم من النسبة في الدعاء واشتراك حروف الاستفهام والعطف بين الطلب وجوابه تقريراً وتحقيقاً لغرض التعظيم والتحقير والتهكم والاستخفاف والاستدلال للكشف عن كوامن الوجدان ونحو ذلك. وكذلك خروج الصيغة الصرفية إلى معنى الإيجاب في المطاوعة لاختصاصها بالانفعال والافتعال والتقاعل مع الأحداث فجاءت أوزانها معبرة عن طبيعة المطاوع لبيان صفة التمكن والتقدم فيها استجابة لإرادة.

الرصف اللغوي:

إنّ الدراسة الصوتية والصرفية والنحوية تعتمد الطرق المتبعة في الرصف المعبر للإفادة، وقوامه شد الأجزاء في البناء اللغوي بعضها إلى بعض، لأن الرصف: ضم الشيء بعضه إلى بعض ونظمه رصفة يرصفه رصفاً فارتصف وترصف وتراصف، ورصف الحجر يرصفه رصفاً: بناه فوصل بعضه ببعض والرصف: الشدُّ والضم، وعملُ رصيف وجواب رصيف، أي محكم رصين (2).

والرصف بخلاف الرصّ، وذلك لأن الصاد مطبق والفاء مفتوح. والإطباق: أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى، مطبقاً له ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً والنضاد سينا (3) فأفاد الإطباق والتضعيف إطالة الصوت وإحكام الشدّ في الجمع والنضم حتى

⁽¹⁾ لسان العرب: مادة (خبر).

⁽²⁾ لسان العرب: مادة (رصف).

⁽³⁾ سر صناعة الإعراب: 1/70.

الإلصاق، و "كل ما أحكم وضم فقد رصّ، ورصصت الشيء أرصّه رصّاً، أي الـصقت بعضه ببعض ومنه بنيان مرصوص وكذلك الترصيص (١).

فشبه اجتماع الكلمة الدالة على تلاصق النيّات في الموالاة بالبنيان المرصوص لإحكامه في قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَنِتُلُونَ فِي سَبِيلِهِ مَفَا كَانَهُ مَبُنيْنَ وَ سَبِيلِهِ مَكَانه كبيوت البناء مَرْصُوصٌ ﴾ [الصف: 4]. فإن من يثبت في الجهاد في سبيله ويلزم مكانه كبيوت البناء المرصوص ويجوز والله أعلم أن يكون عني أن تستوي نياتهم في حرب عدوهم حتى يكونوا في اجتماع الكلمة وموالاة بعضهم بعضاً كالبنيان المرصوص (2). فإن المصفوفين متراصون فيما بينهم من غير فرجة أو خلل بدليل تداخل الحالين (صفا) و (كانهم بنيان)، وذلك أقوى وأثبت من الرصف، لانخفاض الفاء واستعلاء الصاد بدليل منع الإمالة، لأن الصاد أحد الحروف المستعلية التي تمنع الإمالة... فمن قال في عابد: عابد لم يقل في صالح صالح قوالح (6).

ومزية الرصف اللغوي الجمع بين المتناقضات تبعاً للمراد، لاختلاف الدواعي والغايات بحسب تباين المواقف والأحوال و"ليس كل كلام إعادة لكلمات سابقة فقط، بل هو في نفس الوقت إنشاء لنطق جديد، لأنه لا يمكن لموقف من المواقف، أو لدافع من الدوافع إلى الاتصال، أن يكون كالموقف أو الدافع السابق في كل تفاصيله. ومن هنا نجد المرء في الموقف الجديد موكولاً لا إلى ذاكرته اللغوية فحسب، بل إلى قدرته اللغوية على الإنشاء كذلك(4)، فيحدث تغييرات في نظامه الصرفي أو في الروابط التي تجمع بين دوال النسب التامة والناقصة، و"من ثم كان إلصاق العناصر التي كانت منعزلة في بادئ أمرها يسمح للغات بأن تجدد نظامها الصرفي ومن جهة أخرى كثيراً ما يعمل البلى الصوتي على اختزال طول الكلمات وهدم الإعراب وإرجاع الكلمات التي كانت

⁽¹⁾ لسان العرب: مادة (رصص).

⁽²⁾ معانى القرآن وإعرابه: 5/ 164.

⁽³⁾ سر صناعة الإعراب: 1/218.

⁽⁴⁾ اللغة بين المعيارية والوصفية: 31.

قد صارت متعددة المقاطع إلى حالة وحدة المقطع، أي إلى إحياء حالة الإلىصاق من أعماق الضمير الفردي، ومن هنا تستمد قوتها لتتفتح على شفاه الناس. غير أن الـضمير الفردي ليس إلا عنصراً من عناصر الضمير الجمعي الذي يفرض قوانينه على كل فرد من الأفراد، وعلى هذا فتطور اللغات ليس إلا مظهراً من مظاهر تطور الجماعات (1)، بـل هو مظهر من مظاهر غلبة الرصف الفردي، لأن التعبير اللغوي في حقيقته بيان الإبداع الفردي في الرصف بنوعيه الإلصاقي في النظام الصرفي والجمعي للأنظمة الصرفية مع ما تتطلبه من أسماء الحسوسات لاختصاص النظام الصرفي بإيجاد المعاني في غيره من أنظمة المصفوفات اللغوية غيرها من المصفوفات في رصف العبارات اللغوية، وهي التي يستعملها الفرد للتواصل مع غيره من أبناء لغته، لأن الرصف المفيد مركب من أنظمة مختلفة، وهي مركبة من الكلمات المفردة، والمفردة مركبة من الحروف، ولها هيأة تلتحم فيها وتظهرها بصورة معينة حتى تكون تامة، والحروف على قسمين، بعضها بيّنة المخارج ظاهرة المقاطع، وبعضها خفيّة المخارج مشتبهة المقاطع، وحروف العرب بأسـرها ظـاهرة المخارج بيَّنة المقاطع، ولا يشتبه شبيء منهـا بـالآخر. وأمـا الحـروف المستعملة في سـائر اللغات فليست كذلك، بل قد يحصل فيها حرف يشتبه بعضها بالبعض، وذلك يخلِّ بكمال الفصاحة، وأيضاً الحركات المستعملة في سائر لغة العرب حركات ظاهرة جليَّة، وهي النصب والرفع والجر، وكل واحد من هذه الثلاثة فإنه يمتاز عن غيره امتيــازاً ظاهراً جلياً، وأما الاشمام والروم فيقل حصولهما في لغنات العنرب، وذلك أيضاً من جنس ما يوجب الفصاحة ⁽²⁾.

فإنّ الصيغ الصرفية تجمع الصلب والرخو والمتقارب في المخارج والمتباعد، وهي تتوالى في الرصف بحسب الاختيار المناسب للمراد، وتنضبط بأوزان لها دلالات عرفية، قابلة لظلال من المعانى الجديدة بالرصف الماهر نسجاً وتنظيماً وترتيباً، و" إذا كان صحيحاً

⁽¹⁾ اللغة، لفندريس: 423- 434.

⁽²⁾ التفسير الكبير: 27/97.

أن الطفل يكتسب اللغة بالاحتكاك بمن حوله، فيتعلم بالمشاركة والحاكاة فإن هاتين الأداتين (المشاركة والحاكاة) تؤثران في الكبير كما تؤثران في الطفل، وإذا كان أثرهما على الطفل إعانته على مطابقة الاستعمالات في داخل الأسرة التي هي مجتمعه وعالمه، فإن الكبير سيجد في فسحة الاختلاط العام أسرة تشمل المتكلمين بلهجات، أو ربما بلغات مختلفة، وسوف لا تكون المشاركة والحاكاة هنا عاملين من عوامل المطابقة فحسب وإنما قد تكونان كذلك من عوامل التشعب وعدم التجانس في العادات النطقية للمتكلمين بلهجة واحدة (1).

إنّ التطابق غير حاصل في التطبيق العملى للغة لاختلاف الألسنة باختلاف البيئات والمشرائح الاجتماعية فقد قال تعالى ﴿ وَمِنْ ءَايَالِهِ، خَلُقُ ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْنِلَافُ ٱلْسِنَيْكُمْ وَٱلْوَنِكُمُّ ۚ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَىٰتِ لِلْعَكِلِمِينَ ﴾ [السروم: 22]، والمسراد بالألسنة "اللغات أو أجناس النطق وأشغاله، خالف عزّ وعلا بين هذه الأشياء حتى لا تكاد تسمع منطقين متفقين في همس واحد ولا جهارة ولا حدة ولا رخاوة ولا فيصاحة ولا لكنه ولا نظم ولا اسلوب ولا غير ذلك من صفات النطق وأحواله، وكذلك الـصور وتخطيطها، والألوان وتنويعها، ولاختلاف ذلك وقع التعارف، وإلاَّ فلو اتفقت وتشاكلت وكانت ضرباً واحداً لوقع التجاهل والالتباس، ولتعطلت مصالح كـثيرة، وربمـا رأيـت توأمين يشتبهان في الحلية فيعروك الخطأ في التمييز بينهما، وتعرف حكمة الله في المخالفة بين الحلى، وفي ذلك آية بيّنة، حيث ولدوا من أب واحد وفرعوا من أصل فذّ، وهم على الكثرة التي لا يعلمها إلاّ الله مختلفون متفاوتون (2). لذلك فإن المطابقـة في الاسـتعمال لا تحصل لاختلاف النغمة الصوتية في الرصف التقليدي، كما أن الحاكاة بخلاف المشاركة، لأن التقليد ليس كالحادثة، لأنها تجاذب الحديث بين طرفين في أمر ما، ولـ و تطابقا لم يحصل مبرر للمشاركة، لأن كل ما يحتاجه المتحدث من لغته هو عناصرها العرفية، أما رصفها ونظمها وتأليف عباراتها فراجع إلى المعبّر نفسه وليس إلى العادات،

⁽¹⁾ اللغة بين المعيارية والوصفية: 72.

⁽²⁾ الكشاف: 3/ 218.

لأنها معلومة عرفاً عاماً والفرد لا يخرج عنها بالمحاكاة بل بقدراته الفكرية والوجدانية، إذ يستم عدم التجانس والتشعب بحسب التعبيرات الاجتماعية والثقافية والظروف التاريخية، لأن "التطور اللغوي يعتمد اعتماداً وثيقاً على الظروف التاريخية، فبين التطور اللغوي والظروف الاجتماعية التي تتطور فيها اللغة صلة وثيقة، إذ أن تطور المجتمع يستتبع تطور اللغة في طريق معينة، لذلك يحق لنا أن نتساءل عما إذا كان تاريخ اللغة يمثل مرآة ينعكس فيها تاريخ الحضارات، وإذا نظرنا إلى مسألة تقدم اللغة هذه النظرة رأيناها تبدو أمام أعيننا في وضع جديد (1).

إنّ الوضع الجديد يحدثه المبدعون، وهم بدورهم يخلقون المبدعين الذين يفرضون طرقاً رصفية لغوية تكون أساساً للتشعب وعدم التجانس سواء كانت إلصاقية أم نظمية تاليفية هذا فضلاً على التنغيم بأنواعه الصرفية والنحوية والدلالية فإن طرائق الرصف الصوتي تحدث تغييراً نغمياً متجدداً فكل لغة لها نغمة خاصة بها، وذلك أن مقاطع الكلام تختلف في ألحانها الموسيقية، فمنها ما هو عال، ومنها ما هو واطئ تتدرج بين تلك الغايتين.. وبعض اللغات تضيف إلى النغمة التي وصفناها: الضغط، يعني أنها تفرق بين المقاطع والكلمات بمقدار القوة التي تنطق بها أيضاً فبعض المقاطع قوي، كأنه يصاح به، وبعضها ضعيف كأنه يُهُو به (2). والنطق قابل للتغيير؛ لأنه فردي والفرد متغير في رصف نغماته بحسب قدراته وما يطرأ عليه من ظروف وأحوال فإذا صادف ما أبدعه قبولاً عاماً نغماته بحسب قداً الفرد إلى جانب كونه خاضعاً للمستوى الصوابي خالقاً له ومشتركاً في الجتمع كان هذا الفرد إلى جانب كونه خاضعاً للمستوى الصوابي خالقاً له ومشتركاً في المستوى الصوابي الفرد ألى بالنسبة للفرد أن يكون مؤثراً أو متأثراً بالنسبة للمستوى الصوابي الصوابي .

إنّ المصادفة والاحتمال يجعلان الفرد أسير قيود قد لا يجد خلاصـاً منهـا والحقيقـة بخلاف ذلك، لأن النظام الصوتي والصرفي والنحوي للغة في متناول أفرادها وهم الـذين

⁽¹⁾ اللغة: 427.

⁽²⁾ التطور النحوى للغة العربية: 71.

⁽³⁾ اللغة بين المعيارية والوصفية: 64.

يرصفون أجزاءه في الاستعمال بحسب الحاجة، ففي كل لغة ترتبط الأصوات بعضها بعض ارتباطاً وثيقاً، فهي تكون نظاماً متجانساً مغلقاً، تنسجم أجزاؤها كلها فيما بينها، هذه هي أول قاعدة من قواعد الصوتيات، وهي ذات أهمية قصوى، لأنها تثبت خضوع اللغة لا تتكون من أصوات منعزلة بل من نظام من الأصوات أ، كما تثبت خضوع القواعد للنظام الصوتي المتغير بالرصف المتجدد للاستعمال الفردي، إذ تكتسب الأصوات صفاتها بالمجاورة سواء بالإلصاق في النظام الصرفي أم بالتركيب في النظام النحوي، لأنه لا يحدث التغير للصوت منعزلاً عن عملية الرصف بأنواعه المختلفة، لذلك فإن التغيير الصوتي يحدث تدريجياً ولا يفرض، لانصهاره في جملة الكلام كما أنه لا يحدث فجأة كما قيل وثمة أسباب فجائية للتطور الصوتي، كأن يحدث التغير في صفة من على النطق ويبدأ ذلك في صفات صوت من أصوات الفونيم، فتتبعه بقية أصوات الفونيم في هذا التغير للرغبة في خلق انسجام في النطق وظناً من المتكلمين أن ذلك تصحيح طبيعي للنطق ويبدأ ذلك في كلمة واحدة وعلى لسان واحد أو في كلمات متفرقة على السنة متعددة ثم يعم المجتمع، وقد يكون تحول الضاد العربية في النطق من هذا القبيل، وكذلك حلول التاء على الثاء وحلول الدال محل الذال على الدال على الذال الدال على الذال على الذال على الذال العلى على الذال على الذال الدي على الذال

لقد عوّل القائل على الظن جرياً وراء فكرة التطور لتفسير الظواهر اللغوية بدون برهان أو دليل علمي يركن إليه، إذ لم يقدم سوى الرغبة في خلق الانسجام الصوتي متناسياً أن الكلام كله قائم على رصف المتناقضات والعناصر المتباينة بدليل اختلاف مخارج الأصوات وصفاتها وكثرة الأوزان والروابط التي تجمع فيما بين أسماء المعاني وأسماء المحسوسات فإنها جميعاً تذوب في قوالب فنية بحسب القدرات الفردية في رصف النظم المختلفة، فلا أحد يعلم يقيناً نسبة التغيير الصوتي إلى فرد بعينه أو يعرف علة حقيقية للانقلابات الصوتية "فإن تساء لنا: أية علة أوجبت هذه الانقلابات الصوتية القانونية، أي المطردة؟ لن يمكننا أن نرد جواباً شافياً، فإنا لا نعلم على تغيرات النطق

⁽¹⁾ اللغة ، لفندريس: 62.

⁽²⁾ اللغة بين المعيارية والوصفية: 96.

علماً بيناً يقينيا (1). فقد الهم الله تعالى الإنسان السناعة اللغوية، كما علمه الصناعات الأخرى بما حلمه الصناعات الأخرى بما حباه من نعمه وأفضاله فرفعه بها بـأن مكّنـه منهـا ﴿ فَمَا لَكُرْكَيْفَ تَحَكُّمُونَ ۚ إِنَّ الطَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ۚ ﴾ [يونس:35- 36].

إنّ الإنسان يحتفظ في ذاكرته بأنظمة لغته التي تعلمها من عيطه، فتكتسب أعضاؤه مرونة في استعمالها، بعد أن يستقر النظام اللغوي فيه، فيتولى آلياً الرصف تبعاً لمراده، وهذا الرصف خلق جديد لعناصر قديمة، لأن الكلام في حقيقته عملية رصف فردية خلاقة لروابط نظمه، لأن القوانين الصوتية لا تشبه حتى قوانين الطبيعة والكيمياء، فالذي يجمع بين حالين متتابعين في لغة واحدة إنما هو رباط تخلقه وليس رباطاً طبيعياً، لذلك لا يمكن أن نعرف مقدماً كيف يتطور هذا الصوت أو ذاك، لأنه يوجد دائماً في تطور الأصوات عدد يكثر أو يقل من العوامل غير المنظورة التي تنتج أثرها، ومع ذلك فالقانون الصوتي، بوصفه تعبيراً عن تغير وقع في الماضي له صفة الإطلاق، هذه ذلك فالقانون الصوتي، بوصفه تعبيراً عن تغير وقع في الماضي له صفة الإطلاق، هذه كلمة منعزلة، بل في آلية النظق نفسها، فإن جميع الكلمات التي تتبع آلية واحدة في النطق تتغير بنفس الصورة هنا مبدأ القوانين اللغوية بأسره وهذه القوانين ليست إلا عبارات تلخص هذه العمليات وإلا قواعد من الارتباطات (2).

إنّ الكلام عملية عضوية ترصف بانتظام وانسجام عالِ جميع المتناقضات والعناصر المتباعدة والأجزاء المختلفة و" مما يدل على أن الكلام هـو الجمل المتركبة في الحقيقة قول كثير (*):

لَو يَسْمعونَ كما سَمِعتُ كلامَها خَرُوا لعَرْة رُكّعاً وسُجودا

فمعلوم أن الكلمة الواحدة لا تشجي ولا تحزن ولا تمتلك قلب السامع، وإنما ذلك

⁽¹⁾ التطور النحوى للغة العربية: 27.

⁽²⁾ اللغة ، لفندريس: 72.

^(*) ديوانه: 97.

فيما طال من الكلام وأمتع سامعيه لعذوبة مستمعه ورقة حواشيه (1)، كما أنه دليل كوامن نفس صاحبه فيما يرصف في نحو قوله وأسلوبه وجهات مكوناته، كما قال تعالى فر أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَرَضُّ أَن لَّن يُخْرِجَ اللهُ أَضْعَنَهُمْ (اللهُ وَلَوْ نَشَاءُ لاَزُرْنَكُهُمْ فَا فَلَعَرَفْنَهُم بِسِيمَنهُمْ وَلَتَعْرِفَنَهُمْ فِي لَحِن الْقَوْلِ ﴾ [محمد: 29- 30]، أي في نحوه وأسلوبه وعن ابن عباس: هو قولهم: ما لنا إن أطعنا من الثواب ولا يقولون: ما علينا إن عصينا من العقاب. وقيل: اللحن أن تلحن بكلامك أي تميله إلى نحو من الأنحاء ليفطن له صاحبك كالتعريض والتورية، قال:

ولقد لحنت لكم لكيما تفقهوا واللحن يعرف ذوو الألباب وقيل للمخطئ لاحن، لأنه يعدل بالكلام عن الصواب (2).

وإمالة جهة الكلام تكون بإنشاء علاقات بأدوات رابطة تخرج به عن التصريح، وذلك لا يتم إلا بعمليات رصف متتابعة يكمل بعضها بعضاً في تلاحم دقيق مناسب للمقصود، فإن الكلام يظهر الضمائر ويبرز السرائر بدلائل رصفه وما توحي به من معان وما تشعره من دلالات، وهذا الرصف المنظم أقوى تعريفاً بصاحبه من ظاهر علاماته، وأصدق هوية له، فقد أكد الله تعالى معرفة مرضى القلوب بتوكيدات تحقيقاً للكشف المبين لما يبطنون، ودفعاً لما يظنون، فإن "الإراءة بمعنى التعريف وقوله فوركة ونتعرف في لزيادة فائدة، وهي أن التعريف قد يطلق ولا يلزمه المعرفة، يقال عرفت ولم يعرف وفهمته ولم يفهم، فقال ههنا فلكرفته عني عرفناهم تعريفاً تعرفهم به إلى قوة التعريف، واللام في قوله فلكرفته هي التي تقع في جزاء (لو) كما في قوله فلكرفته إلى ألم تناكب المعرفة كالمرتبة على المشيئة كأنه قال: ولو نشاء لعرفتهم، ليفهم ان المعرفة غير متأخرة عن التعريف، فتفيد تأكيد التعريف، قال: ولو نشاء لعرفناك تعريفاً معه المعرفة لا بعده، وأما اللام في قوله تعالى فوتغير فتهم هي أي لو نشاء لعرفناك تعريفاً معه المعرفة لا بعده، وأما اللام في قوله تعالى فوتغير فتهم هي أي لو نشاء لعرفناك تعريفاً معه المعرفة لا بعده، وأما اللام في قوله تعالى فوتغير فتغير فهم هي التي تعلى المعرفة كالم بعده المعرفة لا بعده، وأما اللام في قوله تعالى فوتغير فتغير فتفيد تأكيد التعريف،

⁽¹⁾ لسان العرب: مادة (كلم).

⁽²⁾ الكشاف: 3/ 538.

جواب لقسم محذوف كأنه قال ولتعرفنهم والله (أ)، فإن ﴿ لَحْنِ الْقَوْلِ ﴾ هـو الوجـه الخفـي لقائله، لأنه يميل به عن غيره فيعرف به، فإن اللحن ما تلحن إليـه بلـسانك أي تميـل إليـه بقولك، ومنه قوله عز وجل ﴿ وَكَتَعْرِفَتُهُ مُ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ﴾ أي نحو القول، دل بهـذا أن قـول القائل وفعله يدلان على نيته وما في ضميره (2).

فإنّ نحو القول دليل حاجة نفسية، تتجلى فيه بطريقة رصف أنظمته المختلفة، فيكوّن الرصف النظمي صورة النفس الحقيقية كما قبال تعبالي ﴿ وَلَمَّا دَخَلُواْ مِنْ حَيْثُ أَمُرهُمْ أَبُوهُم مَا كَانَ يُعْنِي عَنْهُم مِن اللّهِ مِن شَيْءٍ إِلّا حَاجَةُ فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَىنها ﴾ آمرهُمْ أبُوهُم مَا كان يُعْنِي عَنْهُم مِن اللّهِ مِن أللّهِ مِن شَيْءٍ إلّا حَاجَةُ فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَىنها ﴾ [يوسف: 68]، وهي شفقته عليهم وإظهارها بما قاله لهم ووصاهم به (3) فقوله أظهر مكنونات نفسه وهي التي تأمر صاحبها وتزين وتحسن له المكروه، وإذا حصلت النفرة فيها عن شيء ما منعتها من التدبّر والوقوف على دقائقه، فتعرض عن قبوله، ولا يـوثر فيها بيانه بأي رصف مهما بلغت جودته في تفصيل معانيه وتفريق مبانيه ورقّة حواشيه، بدليل قوله تعالى ﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِي آكَنَة مِنَا مَا يَكُونُا إِلَيْهِ وَفِي ءَاذَانِنا وَقَرُّ وَمِنْ بَيْنِنا وَيَيْنِكَ بَدِينا وَيَدِنِكَ بَدِينا وَيَدِنا وَيَهُ عَلَا المَا اللّه وقال الحق لعدم فهمه، وقد "وقع الاقتصار على هـذه الأعضاء الثلاثة، وذلك لأن القلب محل المعرفة فهمه، وقد "وقع الاقتصار على هـذه الأعضاء الثلاثة، وذلك لأن القلب محل المعرفة وسلطان البدن، والسمع والبصر هما الآلتان المعنيتان لتحصيل المعارف، فلمًا بيّن أن هذه الثلاثة محجوبة كان ذلك أقصى ما يمكن في هذا الباب (4).

فإنَّ شدَة النفرة منعت عمل القلب والجوارح عن إدراك فضيلة الرؤية الصائبة لتغلف القلب بها وتمكّنها فيه، كما ﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا عُلْفُ بَلَ لَعَنَهُمُ اللهُ بِكُفْرِهِمْ ﴾ [البقرة: 88]، فلا تفقه شيئاً لنفرة النفس الشاعرة بالمعرفة، لأنها مطبوعة على الشح وتميل إلى الشهوات وتسخر الجوارح لمرادها، وتستعمل القوى الكلامية لتحقيق مآربها، بدليل

⁽¹⁾ التفسير الكبير: 28/ 69- 70.

⁽²⁾ لسان العرب: مادة (لحن).

⁽³⁾ الكشاف: 2/ 333.

⁽⁴⁾ التفسير الكبير: 27/ 98.

قوله تعالى ﴿ وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ ﴾ [النساء: 128]، فقد جعلها حاضرة للشح، لأنها مطبوعةً عليه إلا من عصمه الله فيصرفها عن الإساءة كما قال يوسف عليه السلام ﴿ وَمَآ أُبْرَئُ نَفْسِيٌّ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَارَةُ إِلَّاسُوِّهِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّ ﴾ [يوسف: 53]، فيان النفس تحمل صاحبها على كل أمر، وهي التي تتولى الرصف اللغوي بنوعيه المسموع والمكتوب وما ينتج عنهما من عمل الأعضاء ومنها أعضاء النطق، وما يترتب على عملها من سعادة أو شــقاء، كمــا قــال تعــالي ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ۚ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴾ [هود: 105]، فهي لا تتكلم بما ينفع وينجي من جواب أو شفاعة (١)، وهـو "نظـير قولـه ﴿ لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحَمَٰنُ ﴾ [النبا: 38]، فإن قلت كيف يوفق بين هذا وبين قوله تعالى ﴿ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسِ تُجَادِلُ عَن نَفْسِهَا ﴾ [النحل: 111]، وقول تعـالى ﴿ هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ اللَّهِ وَلَا يُؤَذَّنُ لَمُمْ فَيَعَذَذِرُونَ ﴾ [المرسلات: 35- 36]، قلت: ذلك يــوم طويــل لــه مواقف ومواطن، ففي بعضها يجادلون عن أنفسهم، وفي بعضها يكفُّون عـن الكـلام فـلا يؤذن لهم، وفي بعضها يُؤذن لهم فيتكلمون، وفي بعضها يختم على أفواههم وتكلم أيديهم وتشهد أرجلهم (فمنهم) الضمير لأهل الموقف، ولم يذكروا، لأن ذلك معلوم، ولأن قوله ﴿ لا تَكِلُّمُ نَفْسٌ ﴾ يدل عليه (2). فإنّ تنكير (نفس) يدل على الإحاطة والعموم والشمول لكل نفس، كما أنه يلفت الانتباه إلى عظيم ما تتكلم به أو تقوله، لأنها المسؤولة عن كل ما يصدر عنها، لأنها أساس كل رصف، وهي العامل الحقيقي الذي يؤثر في التراكيب النظمية بــدليل قولــه تعــالى ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَنَ وَيَغَلَرُ مَا تُوسُوشُ بِدِــ نَفْسُهُۥ وَخَنْ أَوْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ١١ ﴾ إِذْ يَنَلَقَى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ فَعِيدُ ١١ مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [ق: 16- 18]، أي ما تحدث به نفسه وهو ما يخطر بالبال والوسوســـة الصوت الخفي (3)، و "وسوسة النفس: ما يخطر ببال الإنسان ويهجس في ضميره من

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 306.

⁽²⁾ الكشاف: 2/ 293.

⁽³⁾ أنوار التنزيل: 687.

حديث النفس، والباء مثلها في قولك صوّت بكذا وهمس به، ويجوز أن تكون للتعدية والضمير للإنسان: أي ما تجعله موسوساً و(ما) مصدرية، لأنهم يقولون حدّث نفسه بكذا كما يقولون حدّثته به نفسه (1). فإنّ النفس تجعل الإنسان متحدثاً عما فيها فيلفظ أو ينطق أو يخط بيمينه بشكل يتناسب مع ما تمليه عليه نظماً وترتيباً، لأن الغرض من الألفاظ المعاني التي تحملها، والمعاني تحقق ما تريده بوساطة الرصف اللغوي وهو الظاهر شكلاً لما يخفيه وما يكنه في نفسه فهو دليل تمكن النفس من صاحبها لذلك يلحقها الويل والندامة على تفريطها وتزيينها وتطويعها واستعمالاتها لأعضائها نطقاً وخطاً، كما قال تعسالي ﴿ وَاتَّهِعُوّا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَّنِكُمْ مِن رَّبِكُم مِن قَبْلِ أَن يَأْلِيكُمُ ٱلْعَدَابُ بَغْتَهُ وَالنَّهُونِينَ ﴿ وَاتَّهِعُوّا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَّنكُمْ مِن رَّبِكُم مِن قَبْلِ أَن يَأْلِيكُمُ ٱلْعَدَابُ بَغْتَهُ وَالنَّدُونِينَ ﴿ وَاتَّهِعُوّا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَّنكُمْ مِن رَّبِكُم مِن قَبْلِ أَن يَأْلِيكُمُ ٱلْعَدَابُ بَغْتَهُ وَالنَّدُونِينَ ﴿ وَالنَّهِ وَإِن كُنْتُ لَمِن اللهُ عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِن كُنْتُ لَكِنَ اللهُ وَإِن كُنْتُ لَكِن الله الله الله الله الله الله الذي يؤدي إلى مثل هذه الحال التي الإنسان فيها في المدنيا، لأن الله تقول مثل هذه الحدي، الحي في نيته بمنزلة من قد بعث، لأن الله خلقه من نطفة وبلغه أن مّنز فالحجة عليه (2).

إنّ أقوال النفس المتحيرة بين الندامة على التفريط في الطاعة وبين تمني الرجعة متحققة فعلاً في النظم المطابق لوجودها عند بعثها، وليس الكراهة من قولها، لأنه لا يؤدي حالها في الدنيا بدليل تمني الرجعة والجواب عما قالت في قوله تعالى ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَاءَتُكَ ءَايَنِي فَكَذَبّتَ بِهَاوَاسَتَكُبَرّتَ وَكُنتَ مِنَ ٱلْكَنفِرِينَ ﴾ [الزمـــــر:59]. قال الزمخسري: فإن قلت: هلا قرن الجواب بما هو جواب له وهو قوله ﴿ لَوْأَنَ اللّه هَذَانِي ﴾ ولم يفصل بينهما بآية. قلت: لأنه لا يخلو إما أن يقدم على أخرى القرائن الثلاث فيفرق بينهن، وإما أن تؤخر القرينة الوسطى فلم يحسن الأول لما فيه من تبتير النظم

⁽¹⁾ الكشاف: 4/ 5.

⁽²⁾ معاني القرآن وإعرابه: 4/ 395.

بالجمع بين القرائن. وأما الثاني فلما فيه من نقض الترتيب، وهو التحسر على التفريط في الطاعة ثم التعلل بفقد الهداية ثم تمني الرجعة، فكان الصواب ما جاء عليه، وهو أنه حكى أقوال النفس على ترتيبها ونظمها ثم أجاب من بينها عما اقتضى الجواب (1).

إنّ ترتيب القرائن بحسب ما رصفته النفس المذهولة بـالأهوال الـتي تنتظرهـا فهـي مترددة متحيرة بدليل (أو) فقد جاءت "للدلالة على أنها لا تخلو من هـذه الأقـوال تحــراً وتعللاً بما لا طائل تحته (2)، فإن التقديم يخل بالنظم المطابق، كما أن الترتيب يحكي الواقع فعلاً لذلك جاء الجواب مثبتاً لما نفته النفس عنها مؤكداً بـ(قـد)، والفعـل الماضـي الـدال على تحقق الوقوع وبيان حال النفس الكافرة استكباراً في الدنيا، كما بينت القرائن حالها في الدار الأخرى، فكان الرصف اللغوى كاشفاً لحقيقة الحالين معاً بدلائل القرائن اللفظية، لأن الرصف اللفظى في حقيقته وصف لحال النفس في موقف ما، وذلك يتـضح في المقابلات المتناقـضة، ففـي قولـه تعـالى ﴿ وَلِذَا ذُكِرَاللَّهُ وَحَدَهُ ٱشْـمَأَزَتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ ۚ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِ ۚ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ۖ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ عَلِيمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَدَةِ أَنتَ تَعَكُّرُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَاكَانُواْ فِيهِ يَغْنَلِفُونَ ۖ ﴿ وَلَوَ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ، مَعَهُ، لَأَفْنَدُواْ بِدِ، مِن سُوَّةِ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِينَمَةِ وَبَدَا لَمُمْ مِن اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُواْ يَحْتَسِبُونَ اللَّهُ وَبَدَا لَكُمْ سَيِّعَاتُ مَا كَسَبُواْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِ، يَسْتَهْزِهُ ونَ اللَّ فَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَنَ ضُرُّدَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوبِيتُهُ, عَلَى عِلْمٍ بَلْ هِيَ فِتْــَنَّةُ وَلَكِكَنَّ أَكَّثُرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر:45- 49]. فقد "تقابل الاستبشار والاشمئزاز، إذ كل واحد منهما غاية في بابه لأن الاستبشار أن يمتلئ قلبه سروراً حتى تنبسط لــه بــشرة وجهه ويتهلل، والاشمئزاز: أن يمتلئ غماً وغيظاً حتى يظهر الانقباض في أديم وجهـ. فإن قلت ما السبب في عطف هذه الآية ﴿ فَإِذَا مَسَ الْإِنسَانَ ﴾ بالفاء وعطف مثلها في أول السورة بالواو ﴿ وَإِذَا ذَكِرَ الذِينَ مِن دُونِه ﴾ ؟ قلت: السبب في ذلك أن هذه وقعت مسببة عن قوله ﴿ وَإِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَحُدَّهُ الشَّمَأُنَرَّتْ ﴾ على معنى أنهم يشمئزون عن ذكر الله

⁽¹⁾ الكشاف: 3/ 405.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 615.

ويستبشرون بذكر الآلهة، فإذا مس أحدهم ضر دعا من اشمأز من ذكره دون من استبشر بذكره وما بينهما من الآي اعتراض (أ. فأخبر تعالى عن حالين متناقضتين قد غلبتا على النفس الإنسانية، والعطف بالفاء دون الواو "لبيان مناقضتهم وتعكيسهم في التسبب بمعنى أنهم يشمئزون عن ذكر الله وحده ويستبشرون بذكر الآلهة فإذا مسهم ضر دعوا من اشمأزوا من ذكره دون من استبشروا بذكره وما بينهما اعتراض مؤكد لإنكار ذلك عليهم ﴿ ثُمَّإِذَا خَوَلُنَاهُ مُعْمَةً ﴾ أعطيناه إياها تفضلاً فإن التخويل مختص به ﴿ قَالَ إِنَمَا أُوتِيتُهُ عَلَى علم مني بوجوه كسبه أو بأني سأعطاه لما لي من استحقاقه أو علم من الله بي وأستحقاقي والهاء فيه لما أن جعلت موصولة وإلا فللنعمة والتذكير، لأن المراد شيء منها ﴿ بَلْ هِيَ فَنْتُهُ ﴾ امتحان له أيشكر أم يكفر؟ وهو رد لما قاله وتأنيث المضمير باعتبار الخبر أو لفظ النعمة ﴿ وَكَ فَنَا الله على أن

فإنّ انبساط النفس وانقباضها مرهون بما تنطوي عليه من طيب أو خبث يظهر ذلك بما ترمي به من قول أو بما تخطه جارحتها، بدليل ظهور ذلك في البشرة أولاً لذلك وصف تعالى أهل الحق بالبياض وأهل الباطل بالسواد في قوله ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُ وُجُوهُ وَلَيْ لَذَلك وصف تعالى أهل الحق بالبياض وأهل الباطل بالسواد في قوله ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُ وُجُوهُ وَمَّ اللّهِ وَمَنَّ اللّهِ وَمَا اللّهِ عَلَمْ اللّهِ وَمَا اللّهِ وَمَا اللّهِ وَمُوهُ وَمُوهُ وَمُوهُ وَمُهُمْ وَمُوهُ وَمُهُمْ أَكَفَرُهُمْ بَعَد إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَاكُنتُمْ تَكُفُرُونَ وَلَي اللّهِ وَاللّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ

⁽¹⁾ الكشاف: 3/ 401 -402.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 613- 614.

⁽³⁾ الكشاف: 1/ 453.

دلائل أخرى محسوسة لفظاً وخطا، تعد وسائل رصفية لبيان عمل القلب وحركة الوجدان، وهي عوامل ارتباط النظم وتعليق بعضه ببعض، فقد عوّل النحويون على الأثر والمؤثر والعلامات الدالة على ذلك الأثر في حين أنها قرائن الرصف اللفظي الدال على المعنى وهو الرابط الحقيقي للفظ، لأن الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه (1). فمتانة الكلام بقوة العلائق التي تشده في الرصف، ولها دلائل لفظية وهي الأصوات القصيرة وما ناب عنها ففي قوله تعالى (والسموات مطويات، ومن قال الزمر: 67]. قال الفراء ترفع السموات بمطويات إذا رفعت المطويات، ومن قال (مطويات) رفع السموات بالباء التي في يمينه، كأنه قال: والسموات في يمينه، وينصب المطويات على الحال أو على القطع والحال أجود (2).

إنّ العلم بالعلامات من حيث الدلالة متوقف على الرصف التعبيري عن الإرادة الذاتية في موقف ما أو الرؤية الفكرية في مسألة ما أو الجهة الانفعالية بتأثير معين، وقد يكون رداً لإثبات ما يخالف ذلك، والآية الكريمة تفصح عن القدرة الإلهية الباهرة والأفعال العظام التي تتحير فيها الأفهام والأذهان ولا تكتنهها الأوهام هيئة عليه هواناً لا يوصل السامع إلى الوقوف عليه إلا إجراء العبارة في مثل هذه الطريقة من التخييل ولا ترى باباً في علم البيان أدق ولا أرق ولا ألطف من هذا الباب، ولا أنفع وأعون على تعاطي تأويل المشتبهات من كلام الله تعالى في القرآن وسائر الكتب السماوية وكلام الأنبياء فإن أكثره وعليته تخييلات قد زلت فيها الأقدام قديما، وما أتى الزالون إلا من قلة عنايتهم بالبحث والتنقير حتى يعلموا أن في عداد العلوم الدقيقة علماً لو قدروه حق قدره لما خفي عليهم أن العلوم كلها مفتقرة إليه وعيال عليه، إذ لا يحل عقدها المؤرّبة ولا

⁽¹⁾ الخصائص: 1/35.

⁽²⁾ معانى القرآن: 2/ 425.

يفك قيودها المكربة إلا هو، وكم آية من آيات التنزيل وحديث من أحاديث الرسول قـد ضيم وسيم الخسف بالتأويلات الغثة والوجوه الرثة، لأن من تأول ليس مـن هـذا العلـم في عير ولا نفير ولا يعرف قبيلاً منه من دبير (١).

إنّ الرد على من لم يقدر عظمة الله في نفسه حق تعظيمه فيجعل له شريكاً أو يصفه بما لا يليق به لا بد أن ينبه برصف لغوي مناسب "على طريقة التمثيل والتخييل من غير اعتبار القبضة واليمين حقيقة ولا مجازاً كقولهم شابت لمة الليل "(2).

إِنْ موضع قول عالى ﴿ وَمَا قَدَرُوا ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ، يَوْمَ ٱلْقِيَكَمَةِ وَٱلسَّمَاوَاتُ مَطْوِيتَكُمُّ بِيَمِينِهِ. ﴾[الزمر: 67]، موضع التفخيم والتعظيم، وهــو يقتضي صياغة معينة تظهر حقيقة القدرة الإلهية لمن تجاهلها استكباراً وطغيانــاً إذ ﴿ وَجَعَلَ لِتَهِ أَندَادًا لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِ وَ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفُرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَضْعَكِ ٱلنَّارِ ﴾ [الزمر: 8]، فجساء الرصف اللغوي معبراً عن الإرادة الإلهية بـلا تمثيـل أو تخييـل بـدليل الإخبـار بالمـصدر (قبضة)، وهي المدة من القبض ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾ [طه: 96]، والقبضة بالضم: المقدار المقبوض بالكف، ويقال أيضاً أعطني قبضة من كـذا تريـد معنـي القبضة تسمية بالمصدر، كما روى أنه نهى عن خطفة السبع وكلا المعنيين محتمل، والمعنى: والأرضون جميعاً قبضته: أي ذوات قبضته يقبضهن قبضة واحدة: يعني أن الأرضين مع عظمهن وبسطتهن لا يبلغن ألا قبضة واحدة من قبضاته (3)، فإن المصدر بين أن الأرض بجملتها مقدار قبضة وفيه أشعار بالإقناط التام لكل من لم يقدر الله حق قدره، وكذلك ما يشعر به قوله ﴿ مَطْوِيَاتٌ ﴾ على قراءة الرفع، وهمي خبر للمبتدأ ﴿ السَّمَاوَاتُ ﴾ فإن طويها أمر محقق لا بد منه بدليل الصيغة، لأنها أثبت من الصيغة الفعلية لما فيها من معنى النغير والنجدد والحدوث، كما قبال تعبالي ﴿ يَوْمَ نَطْوِي ٱلسَّكَمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبُ كَمَابَدَأَنَآ أَوَّلَ حَمَاْقِ نُمِيدُهُۥ وَعُدًا عَلَيْنَأَ إِنَّا كُنَّافَعِلِينَ ﴾ [الأنبياء: 104]. فإن ﴿ وَعُداً ﴾

⁽¹⁾ الكشاف: 3/ 409.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 616.

⁽³⁾ الكشاف 3/ 409.

منصوب على المصدر، لأن قوله ﴿ نُعِدهُ ﴾ بمعنى وعدنا هذا وعداً وقوله ﴿إِنَّاكُنَّا فَاعلِينَ ﴾ أي قادرين على فعل ما نشاء (1). و الكتاب أصله المصدر كالبناء ثم يوقع على المكتوب، ومن جمع فمعناه للمكتوبات: أي لما يكتب فيه من المعاني الكثيرة... والكتاب على هذا اسم الصحيفة المكتوب فيها (2).

فإنّ ترتيب الأخبار بالصيغ المناسبة للمعنى الأبلغ يظهر أن البيان بالتعبير اللغوى أوسع مما حده البلاغيون في قولهم "هو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه، ودلالة اللفظ إما على تمام ما وضع له أو على جزئه أو على خارج عنه ⁽³⁾، لأن الصور المختلفة والتراكيب المتباينة في الرصف اللغوى لا تؤدي معنىً واحداً فلكل صورة أو تركيب معنى لا يطابقه معنى صورةٍ أخرى أو تركيب مختلف، فإن إبراز المعنى الواحد في صور مختلفة غير متحقق فعلاً في الرصف اللغوي، لاختلاف المراد بحسب ما يضم فيه تبعاً لإرادة الناظم بما يناسب غرضه وغايته، لأن الصورة اللفظيـة إنمـا تمثيل نفس منصورها، فهنو أعتبيار معنوي لا لفظني... وإنمنا قيال النحوينون: عاميل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ ينصحبه كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عاريـاً مـن مـصاحبة لفـظ يتعلـق بــه كرفــع المبتــداً بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القـول، فأمــا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هـ و للمـتكلم نفسه لا لشيءٍ غيره وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ (4). فقد يشتمل المعنى النحوي العام على أكثر من صورة، ولكن طريقة الضم تختص بمعنى معين لا تطابقها طريقة أخرى، إذ يحصل بالجوار وبالصيغة والنغمة الصوتية دلالة معينة، كما أن المتلقى أو المخاطب يتحكم في الاختيار

⁽¹⁾ معانى القرآن وإعرابه: 3/ 406.

⁽²⁾ الكشاف: 2/ 585.

⁽³⁾ التلخيص في علوم البلاغة: 235- 236.

⁽⁴⁾ الخصائص: 1/ 109- 110.

الرصفي ونوع العلاقات ودرجة النغمة وطريقة الرصف بحسب مكانته ومنزلته في نفس الراصف أو المعبّر أو القائل، كما قال تعالى ﴿ وَإِذَا مَا أَنزِكَتُ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى اللهُ عَلَى مِن المَّاعِرِ ثُمَّ اَنصَرَفُواً صَرَفَ اللهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ الله قلم يركث من العبير القرآني حال الساخرين بالوحي والمنكرين له، فإنهم "يقولون ذلك إيماء لأنهم منافقون لا يظهرون ذلك (أ)، فلم يواجههم الله تعالى بالخطاب ترفعاً عنهم واحتقاراً لهم في حين واجه المؤمنين بالقول ﴿ لَقَدْ جَآءَ كُمْ رَسُولُ مِن تَن وَاجه المؤمنين بالقول ﴿ لَقَدْ جَآءَ كُمْ رَسُولُ مِن النهُ عَلِيهُ مَا عَنِينَ مُ وَلِيقَ مَا عَنِينَ مُ مَا عَن أَمْ وَمِينَ مَا عَن وَاجه المؤمنين بالقول ﴿ لَقَدْ جَآءَ كُمْ رَسُولُ مِن النه عليه والله عليه والله عليه والله عليه والله وسلم على إيمانهم وصلاح التوبة: 128]، فأظهر حرص الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على إيمانهم وصلاح شانهم، لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمن جنسكم ومن نسبكم عربي قرشي مثلكم، ثم شاق، لكونه بعضاً منكم، عنتكم ولقاؤكم المكروه، فهو يَخافَ عليكم سوء العاقبة والوقوع في العذاب ﴿ حَرْبِضُ عَلَيْكُ مَ حتى لا يخرج أحد منكم عن إتباعه والاستسعاد بدين الحق (٤).

فقد رتب الحرص والرأفة والرحمة على المجانسة والمناسبة علاوة على التكريم بالمواجهة في حين رتب الغفلة وعدم التدبر والانسلال واللواذ والدعاء بالخذلان وصرف القلوب عن الانشراح للحق على تغامز عيون المنافقين وترامقهم بالمشاورة خوف الفضيحة وغير ذلك "من الأحوال الشاهدة بالقصود، بل الحالفة على ما في النفوس ألا ترى إلى قوله:

تَقُولُ- وَصَكَّتْ وَجُهِهَا بِيَمينِها- أَبَعْلَى هَذَا بِالرَحَى الْمُتَقَاعِسُ

بفلو قال حاكياً عنها: أبَعْلي هَـذا بـالرَحَى المُتقَـاعِسُ- مـن غـير أن يـذكر صـك الوجه- لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة منكرة، لكنه لما حكى الحـال فقـال: (وَصَـكّتُ

⁽¹⁾ معانى القرآن وإعرابه: 2/ 476.

⁽²⁾ الكشاف: 2/ 223.

وَجُهها) علم بذلك قوة إنكارها، وتعاظم الصورة لها. هذا مع أنك سامع لحكاية الحال، غير مشاهد لها، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين، وقد قيل (ليس المخبر كالمعاين) ولو لم ينقل إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله: وَصَكّت وَجُهها، لم نعرف به حقيقة تعاظم الأمر لها(١).

وكذلك إذا كان المتكلم واثقاً من سامعه، فإنه يرصف بالإجمال من غير تعيين في التفصيل، كما في اللف والنشر "وهو ذكر متعدد على التفصيل، أو الإجمال، ثم لكل واحد من غير تعيين، ثقة بأن السامع يرده إليه فالأول ضربان، لأن النشر إما على ترتيب اللف نحو ﴿ وَمِن رَحْمَتِهِ عَكَلَ لَكُمُ ٱلْيَالُ وَالنّهَ ارَلِتَسَكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْنَعُواْ مِن فَضْلِهِ } لا القصص: 73]، وإما على غير ترتيبه، كقوله:

كَيفَ أَسْلُو وَأَلْتَ حِقْفٌ وغُمِنْ وَغُمِنْ وَغُمِنا لَحُظَا وَقَدّاً وَرَدْفًا

والشاني نحو قول تعالى ﴿ وَقَالُواْ لَن يَدْخُلُ ٱلْجَنَّةَ إِلّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَرَىٰ ﴾ البقرة: [11]، أي قالت اليهود لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً وقالت النصارى لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى فلف لعدم الالتباس للعلم بتضليل كل فريق صاحبه، ومنه الجمع: وهو أن يجمع بين متعدد في حكم كقوله تعالى ﴿ ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيْوَةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [الكهف: 46] (2). فإنّ المتلقي مشارك في عملية الرصف اللغوي، لأنه يكلف المنتج اللغوي طريقة الرصف أو لا تعلم أن الإنسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطب به صاحبه، وينعم تصويره له في نفسه استعطفه ليقبل عليه، فيقول له: يا فلان، أين أنت، أرني وجهك، أقبل علي أحدثك، أما أنت حاضر يا هناه، فإذا أقبل عليه، وأصغى إليه، اندفع يحدثه أو يأمره أو ينهاه، أو نحو ذلك، فلو كان استماع الأذن مغنياً عن مقابلة العين عجزئاً عنه لما تكلف القائل ولا كلف صاحبه الإقبال عليه والإصغاء إليه، وعلى ذلك قال:

⁽¹⁾ الخصائص: 1/ 245- 246.

⁽²⁾ التلخيص في علم البلاغة: 361- 362.

العَيْنُ ثُبْدي الَّذي في نَفْسِ صاحِيها مـــنَ العَـــداوَةِ أَو ودُّ إذا كَائـــا وقال الهذلي:

رَفَوْنِي وَقَالُوا: يَا خُويْلُلاْ لا ثُرَغ فَقُلْتُ -وَأَنكُرتُ الوجوهَ-: هُمُ هُمُ

أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه، وجعلها دليلاً على ما في النفوس، وعلى ذلك قالوا: (رب إشارة أبلغ من عبارة) وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله: أنا لا أحسن أن أكلم إنساناً في الظلمة (1).

وقد يكون المتلقي حاضراً ولكنه لا ينوي الاستماع والإصغاء أو لا يدرك ما يقال، كما قال تعالى ﴿ وَتَرَكُهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ [الأعراف: 198]، فإنهم "يشبهون الناظرين إليك، لأنهم صوروا أصنامهم بصورة من قلب حدقته إلى الشيء ينظر إليه ﴿ وَهُمُ لا يُبْصِرُونَ ﴾ وهم لا يدركون المرثي (2). أو يحضر على غير نية خير، كما قال تعسل ﴿ وَهُمُ لا يَأْذَ اللَّهُ مَا يُنْظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعَيْنُهُمْ كَالَّذِى يُغْتَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾ والأحزاب: 19].

وقد يحضر متظاهراً الحرص على الإفادة ولكنه في حقيقة نفسه مستعلم استخفافاً واستهزاءاً كما قال تعالى ﴿ وَمِنْهُم مَن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَى إِذَا خَرَجُوا مِن عِندِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ مَانِفا أَوْلَيْكَ اللّهِ عَلَى قُلُومِهِم وَالبّعُوا الْمَوْلَة هُوَ ﴾ [محمد: 16]. فقد "كانوا يسمعون خطبة النبي على فإذا خرجوا سألوا أصحاب رسول الله استهزاءاً وإعلاماً أنهم لم يلتفتوا إلى ما قال، ف المعنى ماذا قال من أول وقت يقرب منا "(3). وقد يقبل بنظره وهو كالأعمى، لأنه مبغض أو جاهل، كما قال تعالى ﴿ وَمِنْهُم مَن يَسْتَعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَالَا لا يَعْلَمُ إِلِيْكَ أَفَانتَ مَنْ يَنظُرُ إِلِيْكَ أَفَانتَ مَنْ يَنظُرُ إِلِيْكَ أَفَانتَ مَنْ مَن يَنظُرُ إِلِيْكَ أَفَانتَ مَنْ يَسْمَعُونَ إليك إذا قرأت القرآن المنه إلى عالى المنه المنه إلى المنه إلى المنه المنه إلى المنه إلى المنه المنه إلى المنه المنه إلى المنه إلى المنه إلى المنه إلى المنه المنه إلى المنه المنه

⁽¹⁾ الخصائص: 1/ 246- 247.

⁽²⁾ الكشاف: 2/ 138.

⁽³⁾ معانى القرآن وإعرابه: 5/ 10.

وعلمت الشرائع، ولكنهم لا يعون ولا يقبلون، وناس ينظرون إليك ويعاينون أدلة الصدق وإعلام النبوة ولكنهم لا يصدقون ثم قال: أتطمع أنك تقدر على إسماع الصم ولو انضم إلى صممهم عدم عقولهم؟ لأن الأصم العاقل ربما تفرس واستدل إذا وقع في صماخه دوي الصوت فإذا اجتمع سلب السمع والعقل جميعاً فقد تم الأمر، وأتحسب أنك تقدر على هداية العمي ولو انضم إلى العمى، وهو فقد البصر فقد البصيرة، لأن الأعمى الذي له في قلبه بصيرة قد يحدس ويتظنن، وأما العمى مع الحمق فجهد البلاء: يعني أنهم في الياس من أن يقبلوا ويصدقوا كالصم والعمى الذين لا بصائر لهم ولا عقول وقوله (أفانت-أفانت) دلالة على أنه لا يقدر على إسماعهم وهدايتهم إلا الله عز وجل بالقسر والإلحاء، كما لا يقدر على رد الأصم والأعمى المسلوبي العقل حديدي السمع والبصر راجحي العقل إلا هو وحده (1).

إنّ راجح العقل لا يكون مسلوبه، لأن الرجاحة قبول الحق والمقصود من الآية الكريمة المستمعون الذين يعون مضمون ما يسمعونه ولكنهم لا يقبلونه، لأنهم ذرا النار، قد طبع على قلوبهم فكانوا أضل من الصم والعمي وهم الذين ﴿ وَيَقُولُونَ سَمِعَنَا وَعَصَيْنَا وَأَسَمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَعِنَا لَيًّا بِالسَّنِيمِ ﴾ [النساء: 46]، أي "سمعنا قولك وعصينا أمرك ﴿ وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَع ﴾ أي مدعوا عليك بلا سمعت لصم أو موت أو أسمع غير عاب إلى ما تدعو إليه وأسمع غير مسمع كلاماً ترضاه أو اسمع كلاماً غير مسمع إياك، لأن أذنك تنبو عنه فيكون مفعولاً به أو اسمع غير مسمع مكروهاً من قولهم أسمعه فلان إذا سبّه، وإنما قالوه نفاقاً ﴿ ومراعنا ﴾ أنظرنا نكلمك أو نفهم كلامك ﴿ لِما بالله لما يتسابون به فتلاً بها وصرفاً للكلام إلى ما يشبه السب حيث وضعوا ﴿ مراعنا ﴾ المشابه لما يتسابون به موضع انظرنا وغير مسمع موضع لا سمعت مكروها أو فتلاً بها وضماً ما يظهرون من السب والتحقير نفاقاً (2). فهم الذين يلوون رصف ما يسمعونه لصرفه إلى ما يشتهون لغلبة الباطل والهوى على عقولهم لعدم قبولهم الحق، ما يسمعونه لصرفه إلى ما يشتهون لغلبة الباطل والهوى على عقولهم لعدم قبولهم الحق، ما يسمعونه لصرفه إلى ما يشتهون لغلبة الباطل والهوى على عقولهم لعدم قبولهم الحق، ما يسمعونه لصرفه إلى ما يشتهون لغلبة الباطل والهوى على عقولهم لعدم قبولهم الحق،

⁽¹⁾ الكشاف: 2/ 238- 239.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 113.

لذلك لا يقدر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على إسماعهم كما قال تعالى ﴿ أَفَأَنتَ نُقِدُ مَن فِي النّادِ ﴾ [الزمر: 19]، بدليل وضع اسم الموصول موضع المضمير فلم يقل تنقذهم للدلالة على أنهم أصحاب النار، لأنهم "كانوا يلوون ألسنتهم حتى يصير قوله ﴿ يَا بَأُلسنتهم في النّاء وقوله ﴿ يَا بَأُلسنتهم في النّاء لَسبقها قال الواحدي: أصل ﴿ يَا ﴾ لوياً، لأنه من لويت، ولكن الواو أدغمت في البّاء لسبقها بالسكون ومثله الطي وفي تفسيره وجوه: الأول: قال الفراء: كانوا يقولون: راعنا ويريدون به الشتم، فذاك هو اللي وكذلك قولهم ﴿ غَيْرَ مُسْمَع ﴾ وأرادوا به لا سمعت فهذا هو اللي. الثاني: أنهم كانوا يصلون بألسنتهم ما يضمرونه من الشتم إلى ما يظهرونه من التوقير على سبيل النفاق. الثالث: لعلهم كانوا يفتلون أشداقهم وألسنتهم عند ذكر هذا الكلام على السخرية، كما جرت عادة من يهزأ بإنسان بمثل هذه الأفعال (١٠).

إنّ الغرض من الفتل واللوي هو التأويل الباطل وهو أخطر من الستم والسخرية لامتداده كالنار في الهشيم بالتقليد الأصم والإتباع الأعمى، فضرب الله تعالى الأمثال ليعقلها العالمون، فقال ﴿ مَثَلُ اللَّذِينَ اتَّخَذُواْ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِيكَ أَ كَمَثُلِ الْمَثَالُ ليعقلها العالمون، فقال ﴿ مَثُلُ اللَّذِينَ اتَّخَذُواْ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِيكَ أَكَمَتُ لِ الْمَثَالُ ليعقلها العالمون، فقال ﴿ مَثُلُ اللَّذِينَ الْمَنْ الْمَثَالُ لِيعَلَمُونَ اللَّهُ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ مِن شَوْعَ وَهُو الْعَنِيزُ الْحَكِيمُ اللَّ وَيَلْكَ الْأَمْثُلُ نَصْرِبُهُ لللَّالِينَ وَمَا يَعْقِلُهُ لَا إِلَّا الْمَثَالُ والتشبيهات إنما هي الطرق إلى الأمثالُ والتشبيهات إنما هي الطرق إلى العني المعاني المحتجبة في الأستار حتى تبرزها وتكشف عنها وتصورها للإفهام، كما صور هذا المعاني المحتجبة في الأستار حتى تبرزها وتكشف عنها وتصورها للإفهام، كما صور هذا التشبيه الفرق بين حال المشركُ وحال الموحد، وعن النبي على أنه تبلا هذه الآية فقال (العالم من عقل عن الله فعمل بطاعته واجتنب سخطه) (2).

الرصف الرباني يبين مراد الله تعالى ولا يعمل بطاعته إلا العلماء العاملون فيصرفوه إلى جهات الخير، لأنهم أقبلوا عليه بنوايا سليمة أما من خبث في نفسه فهـ و

⁽¹⁾ التفسير الكبير: 10/ 122- 123.

⁽²⁾ الكشاف أ 3/ 206 - 207.

المخبث الذي يعلم الناس التأويلات الفاسدة بتحريف المرصوف لفظاً بغية التضليل والزيغ بالتبديل والتغيير، كما قال تعالى ﴿ أَفَنَظَمَعُونَ أَن يُؤْمِئُواْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَالزيغ بالتبديل والتغيير، كما قال تعالى ﴿ أَفَنَظَمَعُونَ أَن يُؤْمِئُواْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَمْلُونَ كَانَمُ اللّهِ ثُمّ يُحَرِفُونَهُ مِن بعد فهم علاقاته وإدراك علاماته مع علمهم يؤولونه ويفسرونه بما تشتهي أنفسهم من بعد فهم علاقاته وإدراك علاماته مع علمهم أنهم مبطلون لدلالة قرائنه بتغيير رصفه، لأن التحريف هو "التغيير والتبديل وأصله من الانحراف عن الشيء والتحريف عنه، قال تعالى ﴿ إِلّا مُتَحَرّفًا لِقِنَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فَنَهِ ﴾ [الأنفال: 16]، والتحريف هو إمالة الشيء عن حقه يقال: قلم محرف إذا كان رأسه قط مائلاً غير مستقيم (١).

إنّ تغيير الرصف اللفظي بإزالته عن مواضعه بالزيادة أو النقص، وتغيير مضمونه بالتأويلات البعيدة عن استقامة رصفه الحقيقي، كما فعل الذين أوتوا نصيباً من الكتاب، فعمدوا إلى تغيير رصفه ليلائم أهواءهم، فقال تعالى ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكِلْمَ عَن مَوَاضِعِهِ ﴾ [المائدة: 41]. قال مَوَاضِعِهِ ﴾ [المائدة: 41]. قال الزنخشري: قإن قلت: كيف قيل ههنا ﴿ عَن مَوَاضِعِه ﴾ وفي المائدة ﴿ من بعد مَوَاضِعه ﴾؟ قلت: أما ﴿ عَن مَوَاضِعه ﴾ فعلى ما فسرناه من إزالته عن مواضعه التي أوجبت حكمة الله وضعه فيها بما اقتضت شهواتهم من إبدال غيره مكانه، وأما ﴿ من بعد مَوَاضِعه ﴾، فالمعنى: أنه كانت له مواضعه ومقارة والمعنيان متقاربان (2).

إنّ إيجاد الشبه الباطلة والتأويلات المضللة لا يكون إلا بصرف أنظمة الكلم الإفرادية بتغيير ضبط أصولها أو ملحقاتها أو تبديل رتبها بالقلب المكاني أو بالإعلال أو بالإدغام أما المواضع فإن تغييرها يتم بطريقين: الأول بإزالة أعلامها وهي علامات الضبط التركيبي في رصف الكلام والثاني بتغيير المرتبة تقديماً وتأخيراً وعلى ذلك فإن الفرق: إذا فسرنا التحريف بالتأويلات الباطلة فههنا قوله ﴿ يُحَرِّفُونَ الْكَلَّمَ عَنَ

⁽¹⁾ التفسير الكبير: 3/ 144.

⁽²⁾ الكشاف 1/530.

مُواضعه ﴾ معناه: أنهم يذكرون التأويلات الفاسدة لتلك النصوص وليس فيه بيان أنهم يخرجُون تلك اللفظة من الكتاب، وأما الآية المذكورة في سورة المائدة، فهي دالة على أنهم جمعوا بين الأمرين، فكانوا يذكرون التأويلات الفاسدة، وكانوا يخرجون اللفظ أيضاً من الكتاب، فقوله ﴿ يُحَرِّفُونَ الْكَلْمَ ﴾، إشارة إلى التأويل الباطل وقوله ﴿ مِن بَعْدِ مَوَاضعه ﴾، إشارة إلى إخراجه عن الكتاب (1).

إنّ التأويل الباطل لا يحصل إلا بوجود الحيل لصرف اللفظ عن جهته لارتباط التغيير الظاهري بالمحتوى أو المضمون، أما الإخراج فهو بخلاف الحذف أو الإضمار، لأنه ترك لإهمال مضمونه وإزالته من الرصف، وذلك يخل بعملية التأويل ذاتها بدليل قول تعالى ﴿ فَوَيْلُ لِلَّذِينَ يَكُنُبُونَ ٱلْكِنْبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمّ يَقُولُونَ هَاذَا مِنْ عِندِ اللّهِ ﴾ [البقرة: 79]، و﴿ يَلُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِنْبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِنْبِ وَمَا هُومِنَ عِندِ اللّهِ وَمَا هُومِنَ عِندِ اللّهِ وَمَا هُومِنَ عِندِ اللّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى الْكِنْبِ وَيَقُولُونَ عَلَى الْحَرف. اللّه وَمَا هُومِنَ عِندِ اللّه عنى الصحيح إلى المحرف. اللّه ويما ألله المحرف السنتهم بشبه الكتاب لتحسبوا ذلك الشبه من الكتاب، وقرئ (ليحسبوه) بالياء بمعنى يفعلون ذلك ليحسبه المسلمون من الكتاب ﴿ وَيَقُولُونَ هُومَنَ عَند اللّه ﴾ تأكيد لقوله ﴿ هُومَنَ الْكَتَابِ ﴾ وزيادة تشنيع عليهم وتسجيل بالكذب ودلالة على أنهم لا يعرضون ولا يورون وإنما يصرحون (2).

إنّ التصريح بالقول وليس باللوي، لأن إمالة المرصوف عن المنزّل إلى المحرف يعد لياً لا قراءة، لأن القراءة تعني ضم الأصوات والتلفظ بها مجموعة و"الأصل في هذه اللفظة الجمع وكل شيء جمعته فقد قرأته، وقرأت القرآن لفظت به مجموعاً (3). أما اللوي فهو "عبارة عن عطف الشيء ورده عن الاستقامة إلى الاعوجاج يقال: لويت يده، والتوى الشيء إذا انحرف والتوى فلان عليّ إذا غير أخلاقه عن الاستواء إلى ضده، ولوى لسانه

⁽¹⁾ التفسير الكبير: 10/ 121- 122.

⁽²⁾ الكشاف: 1/ 439.

⁽³⁾ لسان الغرب: مادة (قرأ).

عن كذا إذا غيره ولوى فلاناً عن رأيه إذا أماله عنه... إن ليّ اللسان تثنيته بالتشدق والتنطع والتكلف، وذلك مذموم فعبّر الله تعالى عن قراءتهم لذلك الكتاب الباطل بلي اللسان ذماً لهم وعيباً ولم يعبّر عنها بالقراءة و ﴿ يُلُوونَ أَلْسَنَهُ م ﴾، معناه أن يعمدوا إلى اللفظة فيحرفونها في حركات الإعراب تحريفاً يتغير به المعنى (1).

إنّ التحريف لا يقتصر على تغيير حركات الإعراب بل يشمل حركات البناء وعلامات الوقف والابتداء والوصل والفصل والتنكير والتعريف وما يتبع ذلك في الخط من علامات الترقيم ونحو ذلك مما يميل بالمنزّل عن استقامته فيلحق ذلك تغيير في معاني المرصوفات اللغوية لاعتمادها على العلاقات الرابطة بين رموزها وأنظمتها، وتغيير حركات الأبنية وعلامات الإعراب يستلزم تغيير العلاقات، إذ توجه بحسب المقاصد، فيحصل الغرض من اللوي بالتوجيه المتعمد لتبديل دلالة الرصف اللغوي، وذلك مما يختص به التعبير اللغوى دون غيره من التعبيرات الجسدية وغيرها، لأنه أشدها خطورة وأطولها امتداداً، وأكثرها تأثيراً، لذلك قال تعـالي ﴿كُونُواْ رَبَّكِنِيِّعَنَ بِمَاكُنتُهُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِكنبَ وَبِمَا كُنتُمُّ تَذُّرُسُونَ ﴾ [آل عمران:79]، فإن الرباني منسوب إلى الرب بزيادة الألف والنون، كما يقال رقباني ولحياني، وهو الشديد التمسك بدين الله وطاعته، وقيـل علمـاء معلَّمين وكانوا يقولون الشارع الرباني العالم العامل المعلم ﴿بِمَاكَنتُمْ ﴾ بسبب كونكم عالمين وبسبب كونكم دارسين للعلم أوجب أن تكون الربانية التي هي قوة التمسك بطاعة الله مسببة عن العلم والدراسة، وكفي به دليلاً على خيبة سعى من جهد نفسه وكد روحه في جمع العلم ثم لم يجعله ذريعة إلى العمل، فكان مثله مثل من غرس شجرة حسناء تونقه بمنظرها ولا تنفعه بثمرها.. وفيه أن من علم ودرس العلم ولم يعمل بـ فلـيس مـن الله في شـيء وأن الـسبب بينـه وبـين ربـه منقطـع حيـث لم يثبـت النـسبة إليـه إلا للمتمسكين بطاعته (2).

إنّ هذه النسبة لا تتحقق إلا بسبب تعلم الرصف الرباني والمواظبة على دراسته

⁽¹⁾ التفسير الكبير: 8/ 117- 118.

⁽²⁾ الكشاف: 1/ 440.

وتدريسه وقد علّم الله تعالى الإنسان رصف الألفاظ تعبيراً عن نفسه، فأراد منه أن يكون متعلماً ودارساً بما علمه إلهاماً وبما مكّنه من التعلم بما وهب له من قدرات عقلية وعضلية وأن يسخرها لتقوية صلته بالله ليصير عالماً بطرائق الرصف البياني، فيكون ربانياً وليس المراد تحقق النسبة فعلاً، بل المراد تحقق الإرادة بسرعة التكوين الرباني بالتعليم، كما قال تعالى ﴿ كُونُوا قِرَدَةٌ خَسِيْنِينَ ﴾ [البقرة: 65]، وهو ليس بأمر، لأنهم ما كانوا قادرين على أن يقبلوا أنفسهم على صورة القردة بل المراد منه سرعة التكوين كقوله تعالى ﴿ إِنّما قَوْلُنا لِشَوَى النّبَا طَوَعًا أَوْكَرَهًا وَكُولُنا النّبَا طَآرِدُنهُ أَن نَقُولَ لَهُ كُنُ فَيَكُونُ ﴾ [النحل: 40]، وكقول تعالى ﴿ أَتّبِيا طَوّعًا أَوْكَرَهًا فَالنّا أَلْيَنا طَآمِينَ ﴾ [فصلت: 11]، والمعنى أنه تعالى لم يعجزه ما أراد إنزال ه من العقوبة بهؤلاء، بل لما قال لهم ﴿ كُونُواْ قَرَدَةً خَاسِئِنَ ﴾ كذلك أي لما أراد ذلك بهم صاروا كما أراد (١٠)، بل أراد سرعة مسخ القلوب والختم عليها بالصغار والذلة، لأن من صار قرداً فعلاً لا يبقى معه ما يعذبه لسلب الفهم والعقل منه فيكون ﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَادِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ [الجمعة: 5].

وسرعة إيجاد النسبة وإحداثها والمبالغة فيها تقتضي الطلب بوقوعها فعلاً أي كونوا اطلبوا علم البيان الرصفي لتكونوا ربانيين و"الربانيون أرباب العلم والبيان أي كونوا أصحاب علم، وإنما زيدت الألف والنون للمبالغة في النسب، كما قالوا للكبير اللحية لحياني ولذي الجمة الوافرة جُماني ﴿ مَاكُنتُ مُ تُعَلّمُونَ الْكَتَابَ ﴾، أي بعلمكم ودرسكم علموا الناس وبينوا لهم وجاء في التفسير ﴿ كُونُواْ مَرَّالِيْنَ ﴾، أي علماء فقهاء ليس معناه كما تعلمون فقط ولكن ليكن هديكم ونيتكم في التعليم هدي العلماء والحكماء، لأن العالم إنما ينبغي أن يقال له عالم إذا عمل بعلمه وإلا فليس بعالم (2)، لأن العلم والدراسة توجب على صاحبها كونه ربانياً والسبب لا محالة مغاير اللمسبب، فهذا يقتضي أن يكون كونه ربانياً أمراً مغايراً لكونه عالماً ومعلماً ومواظباً على

⁽¹⁾ التفسير الكبير: 3/ 118.

⁽²⁾ معانى القرآن وإعرابه: 1/ 435- 436.

الدراسة وما ذاك إلا أن يكون بحيث يكون تعلمه لله وتعليمه ودراسته لله وبالجملة أن يكون الداعي له إلى جميع الأفعال طلب مرضاة الله، والصارف له عن كل الأفعال الهرب عن عقاب الله... دلت الآية على أن العلم والتعليم والدراسة توجب كون الإنسان ربانيا، فمن اشتغل بالتعلم والتعليم لا لهذا المقصود ضاع سعيه وخاب عمله وكان مثل مثل غرس شجرة حسناء مونقة بمنظرها ولا منفعة بثمرها ولهذا قال عليه الصلاة والسلام (نعوذ بالله من علم لا ينفع وقلب لا يخشع)(1).

لا يكون الإنسان ربانياً إلا إذا أدرك فائدة النسب الرابطة للمرصوفات اللغوية من أسماء المعاني بجهاتها الصالحة لها بحسب ما انتظمت لأجله، والغرض الذي نظمت نسبه التامة والناقصة لبيان العلاقات المبنية على أساسها، لأن "الفائدة في الإتيان بالأسماء أبلغ منها هي الفائدة بأسماء المعاني كل صنف من هذه، لأن الحجة في هذا أن الخيل إذا عرضت فقيل ما اسم هذه، قيل خيل، فأي اسم وضع على هذه أنباً عنها، وإنما الفائدة أن تنبئ باسم كل معنى في كل جنس، فيقال هذه تصلح لكذا، فهذه الفائدة البينة التي يتفق فيها أن تسمي الدابة والبعير بأي اسم شئت والمعنى الذي فيها وهو خاصها معنى واحد وإن اختلفت عليه الأسماء (2). فليست الفائدة تامة برصف أسماء الأجناس دون معرفة النسب التي تربطها بأسماء المعاني، ولا تكمل المنفعة إلا بمعرفة جهات معرفة النسب التي تربطها بأسماء المعاني، ولا تكمل المنفعة إلا بمعرفة جهات الضروري بهذه المنسوبية حاصلاً كان العلم الضروري بماهية العلم حاصلاً (3)، فإذا اقترن العمل بالمنسوبية للعلم بمآلها وعاقبتها حصلت ماهية العلم حاصلاً (أوُلُوا الْأَلْبَبِ العمل بالمنسوبية للعلم بمآلها وعاقبتها حصلت ماهية العلم المطلوب من أولي الأباب، كما قال تعالى ﴿ قُلْ هَلْ هَلْ يَسْتَوِى النِّينَ يَهْلُونَ وَالَيْنَ لا يَعْلَمُونٌ إِنَّمَا يَسْدَدُ وَالْ الْعَلْم عن لا يعمل الزمر: 9)، فقد "أراد بالذين يعلمون العاملين من علماء الديانة كأنه جعل من لا يعمل [الزمر: 9]، فقد "أراد بالذين يعلمون العاملين من علماء الديانة كأنه جعل من لا يعمل [الزمر: 9]، فقد "أراد بالذين يعلمون العاملين من علماء الديانة كأنه جعل من لا يعمل

⁽¹⁾ التفسير الكبير: 8/ 124.

⁽²⁾ معانى القرآن وإعرابه: 1/111.

⁽³⁾ التفسير الكبير: 2/ 221.

غير عالم، وفيه ازدراء عظيم بالذين يقتنون العلوم ثم لا يقنتون ويقتنون ثم يفتنون بالدنيا فهم عند الله جهلة حيث جعل القانتين هم العلماء، ويجوز أن يرد على سبيل التشبيه: أي كما لا يستوي العالمون والجاهلون كذلك لا يستوي القانتون والعاصون (١).

إنَّ فضل العلم ومزيته تكمن في إعلاء منزلة الإنسان وتحقيق كرامته وتهذيب سلوكه لأنه يجعله ناقداً غير منقاد لرغبات الطواغيت أو لهواه لكونـه مــن ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱجْمَنَبُواْ ٱلطَّلِعُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنابُوا إِلَى ٱللَّهِ لَمَهُ ٱلْمُشْرَئَ فَبَشِرْعِبَادِ اللهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَسَتَبِعُونَ أَحْسَنَهُ ۚ أَوْلَتِهِكَ ٱلَّذِينَ هَدَنهُمُ ٱللَّهُ وَأُولَتِكَ هُمَّ أُولُوا ٱلْأَلْبَكِ ﴾ [الزمر 17- 18]، فإن الحيصر يقتضى وجوب النظر والاستدلال وذلك لأنه تعالى بين أن الهداية والفلاح مرتبطان بما إذا سمع الإنسان أشياء كثيرة، فإنه يختار منها ما هو الأحسن الأصوب. ومن المعلوم أن تميز الأحسن الأصوب عما سواه لا يحصل بالسماع، لأن السماع صار قدراً مشتركاً بين الكل، لأن قوله ﴿ الَّذِينَ يَسُتَمعُونَ الْقَوْلَ ﴾ يدل على أن السماع قدر مشترك فيه فثبت أن تمييز الأحسن عما سواه لا يتأتى بالسماع، وإنما يتأتى بحجة العقل، وهذا يدل على أن الموجب لاستحقاق المدح والثناء متابعة حجة العقل وبناء الأمر على النظر والاستدلال (2)، وذلك يجعلهم يميزون بين الحق والباطل، لأنهم أعرضوا عن عبودية كـل ما سوى الله تعالى فرجعوا إليه بالكلية باتباع الأحسن مما سمعوا بالاستدلال العلمي لامتلاكهم ناصيته فآثروا الأفضل فالأفضل لوعيهم باستخراج الأدلة من القرائن بعـد الإصغاء وحضور الذهن والفطنة ولا تستحضر الحجة من غير إصغاء بدليل قول تعالى ﴿ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَنَكَانَ لَهُۥ قَلْبُ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِدِيٌّ ﴾ [ق 37]، أي " قلب واع يتفكر في حقائقه ﴿ أَوْأَلْقَى السَّمْعَ ﴾ أي أصغى لاستماعه ﴿ وَهُوَشَهِيدٌ ﴾ حاضـر بذهنه ليفهم معانيه أو شاهد بصدقه فيتعظ بظواهره وينزجر بزواجره وفي تـنكير القلـب وإبهامه تفخيم وإشعار بأن كل قلب لا يتفكر ولا يتدبر كلا قلب (3).

⁽¹⁾ الكشاف: 3/ 390.

⁽²⁾ التفسير الكبير: 26/ 261.

⁽³⁾ أنوار التنزيل: 689.

فالأصل الإفادة بالفهم والإفهام عن طريق التعلم وهو لا يتم بغير الإصغاء، فإن البيان الرباني واضح ولا خفاء فيه، وظواهره الرصفية لا يعيها إلا من صرف قلبه إلى التفهم ألا ترى أن قوله ﴿ صُمْ الجُكُمُ عُمَى ﴾ [البقرة 18]، أنهم لم يستمعوا استماع متفهم مسترشد فجعلوا بمنزلة من لم يسمع. ومعنى ﴿ أَوْالْقَى السّنَعَ ﴾ أي استمع ولم يشغل قلبه بغير ما يسمع، والعرب تقول: الق إليّ سمعك، أي استمع مني ومعنى ﴿ وَهُوسَهِيدٌ ﴾ أي وقلبه فيما يسمع أن حتى يحفظ ولا ينسى، إذ يجريه على لسانه فليس فيه خفاء المن كان له قلب ما ولو كان غير كامل، كما يقال أعطه شيئاً ولو كان درهما، ونقول الجنة لمن عمل خيراً ولو حسنة، فكأنه تعالى قال: إن في ذلك لذكرى لمن يصح أن يقال ﴿ لَهُ قَلْبُ ﴾، وحينئذ فمن لا يتذكر لا قلب له أصلاً، كما في قوله تعالى ﴿ صُمُّ اللهُ عَنْ ﴾، حيث لم تكن آذانهم وألسنتهم وأعينهم مفيدة لما يطلب منها كذلك من لا يتذكر كأنه لا قلب له أولاً في الأعراف:[17]، أي هم كأنه لا قلب له، ومنه قوله تعالى ﴿ كَالْأَفْكِرِ بَلْ هُمْ أَصَلُ ﴾ [الأعراف:[17]، أي هم كالجماد وقوله تعالى ﴿ كَانَّهُمُ مُشَكَدً ﴾ [المنافقون 4]، أي لهم صور وليس لهم قلب كلذكر ولا لسان للشكر (2).

إنّ التعبير بالقلب، لأنه مقر الفهم والتدبر سواء كان المرصوف مسموعاً أم مكتوباً، لأنه يكشف ما انطوت عليه القلوب، فإذا كانت مقفلة بما ختم عليها بما اكتسبت من الشر، فهي لا تفهم شيئاً من الخير ولا يخرج منها شيء منه، لأنها طبعت على الباطل فهي مخدوعة فيه لانفتاحها عليه مكراً واحتيالاً ودهاءً، كما قال تعالى ﴿ وَمَكَرُوا مَكْرُا مَكْرُنا مَكْرُا وَهُم لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [النمل:50]، فقد ﴿ خَتَم الله عَلَى قُلُوبِهِم ﴾ [البقرة 7]، و ﴿ طَبَعَ الله عَلَى قُلُوبِهِم ﴾ [البقرة 7]، و ﴿ طَبَعَ الله عَلَى قُلُوبِهِم ﴾ [عمد: 16]، فلن يدخلها الحق، لأنها حجبت عنه، كما قال تعالى ﴿ وَأَفْتِدَتُهُم هَوَاءً ﴾ [إبراهيم 43]، أي "منحرفة ﴿ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُها ﴾ [عمد: 24]، لأن ﴿ وَأَفْتِدَتُهُم هَوَاءً ﴾ [إبراهيم 43]، أي "منحرفة لا تعي شيئاً من الخوف (*3)، لأنها "خالية عن الفهم لفرط الحيرة والدهشة ومنه يقال

⁽¹⁾ معانى القرآن وإعرابه: 5/ 48- 49.

⁽²⁾ التفسير الكبير: 28/ 182.

⁽³⁾ معانى القرآن وإعرابه: 3/ 166.

للأحمق وللجبان قلبه هواء أي لا رأي فيه ولا قوة، وقيل: خالية عن الخير خاوية عن الحق (1) فلا تعقل الحق ولا تعي شيئاً منه ولكنها تعي الباطل، لأنها متلبسة به ومنغمسة فيه فتبالغ بإخراجه مكراً وخداعاً، كما قبال تعبالي ﴿ وَقَدْ مَكَرُواْ مَكَوُرُهُمْ وَعِندَ اللّهِ مَكُرُهُمْ وَإِن كَاكَ مَكُرُهُمْ لِتَرُولَ مِنهُ لَلْجِبَالُ ﴾ [إبراهيم: 46]، أي مكرهم العظيم الذي استفرغوا فيه جهدهم ﴿ وَعِندَ الله مَكُرُهُمْ فهو مجازيهم عليه بمكر هو أعظم الفاعل كالأول على معنى: ومكتوب عند الله مكرهم فهو مجازيهم عليه بمكر هو أعظم منه أو يكون مضافاً إلى المفعول على معنى: وعند الله مكرهم الذي يمكرهم به وهو عذابهم الذي يستحقونه يأتيهم من حيث لا يشعرون ولا يحتسبون وإن عظم مكرهم على وتبالغ في الشدة، فضرب زوال الجبال منه مثلاً لتفاقمه وشدته، أي وإن كان مكرهم على مسوّي لإزالة الجبال معداً لذلك، وقد جعلت (إن) نافية واللام مؤكدة لها كقوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ المُولِ على مئن الشدة بميث تزول الجبال بمكرهم على أن الجبال مثل الآيات لله وشرائعه، لأنها بمنزلة الجبال الراسية ثباتاً وتمكناً وقرئ (لتزول) بلام الابتداء على وإن كان مكرهم من الشدة بميث تزول منه الجبال وتنقلع من أماكنها (2).

إنّ الكيد يبلغ بالخدع إلى إزالة الجبال مكراً في الرصف ليمنع الحق ويحرم القلب من الإيمان حتى يقال أخدع من ضب، إذا كان لا يقدر عليه من الخدع، والعرب تقول: إنه لضب كلدة، لا يدرك حَفراً ولا يؤخد مذبّبا، الكلدة: المكان الصلب الذي لا يعمل فيه المحفار، يضرب للرجل الداهية الذي لا يدرك ما عنده (3)، لأنه لا يظهر ما يخفيه وإنما يراوغ لئلا ينكشف وذلك بخلاف من شرح صدره للحق، فإنه يتسع لقبوله حتى يتمكن فيه بيسر كما قال تعالى ﴿ أَفْمَن شَرَحَ اللّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَبِّهِ أَفَونَلُ لِلقَنسِيةِ فَلْ بُعْر اللّهِ أَوْلَيْكَ فِي ضَلَالٍ مُّمِينٍ ﴾ [الزمر:22]، فمن عرف الله أنه من أهل

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 312.

⁽²⁾ الكشاف: 2/ 383.

⁽³⁾ لسان العرب: مادة (خدع).

اللطف فلطف به حتى انشرح صدره للإسلام ورغب فيه وقبله كمن لا لطف له فهو حرج الصدر قاسي القلب، ونور الله هو لطفه ﴿ مَن ذَكُر الله ﴾ من أجل ذكره: أي إذا ذكر الله عندهم أو آياته اشمأزوا وازدادت قلوبهم قساوة كقوله تعالى ﴿ فَزَادَتُهُمْ رِجَسًا إِلَى رِجْسِهِمَ ﴾ [التوبة: 125]، وقرئ ﴿ عَن ذِكْر الله ﴾ فإن قلت: ما الفرق بين (من) و (عن) في هذا؟ قلت: إذا قلت قسا قلبه من ذكر الله فالمعنى: ما ذكرت أن القسوة من أجل الذكر وبسببه وإذا قلت عن ذكر الله فالمعنى غلظ عن قبول الذكر وجفا عنه ونظيره سقاه من العيمة: إذا أرواه حتى أبعده عن العيمة: إذا أرواه حتى أبعده عن العطش (١٠).

⁽¹⁾ الكشاف: 3/ 394.

⁽²⁾ التفسير الكبير: 20/ 125.

الجواهر فقد شرح أيضاً تقول: شرحت الغامض إذا فسرته. الشرح الحفظ والشرح الفستح والشرح البيان والشرح الفهم والشرح الافتضاض للإبكار (١).

وفتح الرصف اللغوي يتم بالطرق الآتية:

- رصد العلاقات المتسلسلة والمرتبة على مبدأ الرصف، لأنها تتحدث عنه وتبين
 سبب البناء عليه، وذلك ببيان معانى النسب التامة والناقصة.
- تحديد المعاني الزائدة على معاني الأبنية، وما جاء به الراصف من خلال الحروف الزائدة عليها إثباتاً أو سلباً أو طلباً أو استخباراً أو مبالغة ونحو ذلك.
- بيان معنى المشترك اللفظي من الحروف والأفعال والأسماء، لأن تحديده يبين المراد من استعمال الراصف له باختيار ما يخصه من خلال الموضع والنسب والمتعلقات والسوابق واللواحق.
- تتبع قرائن العموم والخصوص والمطلق والمقيد والمنقول عن ظاهر لفظه مدحاً أو ذماً أو تبكيتاً أو تعظيماً أو تحقيراً أو تعجباً ونحو ذلك والمعدول به من الصيغ الصرفية سواء كانت أفعالاً أم صفات أم أسماء، وذلك كما في أفعال المدح والذم والتعجب والرجاء والصفات نحو عمر وزفر وزحل والأسماء في الجموع والنسب.
- كشف ما جرى مجرى غيره وصلاً وفصلاً وتعدية ولزوماً وأصلاً وزيادة وإضافة وإفراداً وجمعاً وإعراباً وبناءاً وموقعاً كالكاف ومثل لجيء الكاف جارة غير جارة وإسماً وحرفاً.
- تعيين طريقة إخراج الرصف اللغوي خبراً أو طلباً حقيقة أو مجازا، شكاً أو يقيناً فقد يخرج الخبر مخرج الطلب وبالعكس، لأنه قد يعرض عن التصريح إلى التلميح أو الإشعار، كما يلتفت من شكل إلى آخر فينقل إلى غيره لضرب من المبالغة أو لإرادة القلة أو الكثرة، كما في إخراج المذكر مخرج المؤنث وبالعكس وإخراج جموع القلة مخرج الكثرة وبما يخرج به عن ظاهر لفظه كإخراج المفرد

⁽¹⁾ لسان العرب: مادة (شرح).

غرج الجملة وبالعكس بدليل المحل الإعرابي وحاجة الجملة إلى جملة أخرى، كما في الشرط أو القسم؛ لأن المفرد في حقيقته منظوم أو مرصوف من أجزاء مختلفة فشابه الجملة في الرصف بدليل التقديم والتأخير والقلب المكاني والذكر والحذف والزيادة والنقصان فهما في ذلك مشتركان فأخرجت الجملة إخراج المفرد، لأنه أصلها، خبراً وصفة وحالاً.

استخلاص معاني الجوار الصوتي المتصل في الصيغ والأبنية والمنفصل في النظم، وترتيب الصفات والأخبار والأحوال، كما ترتب الإدغام والتفخيم والترقيق والإمالة والإعلال بأنواعه والإبدال بما يقابل المعنى قوة وضعفاً وتوسيعاً وتضييقاً أو تصحيحاً لغلط في المجاورة نقلاً أو سماعاً أو مكراً وخداعاً لأن استعمال الرصف اللغوي فردي والأفراد مختلفون ومتباينون في اتجاهاتهم لتباين النوايا والأهواء لميل الراصف في الغالب لتحقيق ما يمليه عليه هواه، بدليل قوله تعالى ﴿ وَخُلِقَ ٱلإِنسَانُ صَحِيفاً ﴾ [النساء: 28]، يظهر ذلك فيما يرصف مكراً وكيدا وخداعاً وتحريفاً للحق أو كتمانه، كما قال تعالى ﴿ وَلاَ تَلْبِسُوا ٱلْحَقَّ يَالْبَطِلِ وَتَكُنُّهُوا ٱلْحَقَّ وَأَنتُم تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: 42]، إذ يغطون الحسق بالباطل مع علمهم بما يقومون به، كما قال تعالى ﴿ لِمَ تَلْسُونَ ﴾ [البقرة: 25]، إذ يغطون الحسق والنبون ﴾ والاستعلاء بخلاف الإطباق، والنبر ونحو ذلك. فليست الملام في الصلاة بمثل اللام في السلام، وليست (بسطة) بمعنى (بصطة)، ولا (إثاقل) كتثاقل، ولا (يضرعون) كيتضرعون، ولا (يخصمون) كيختصون، ولا (عتو) كعتي، فلكل منها معنى (يضرعون) كيتضرعون، ولا (يخصمون) كيختصون، ولا (عتو) كعتي، فلكل منها معنى الفرعون كينشرعون، ولا (يخصمون) كيختصون، ولا (عتو) كعتي، فلكل منها معنى المضرعون) كيتشرعون، ولا قطع وقطعاً.

الرصف اللغوي ترتيب للمتناقضات وتنسيق للمتغاريات وتنظيم للمتفرقات، وهو صورة مجسدة لما يعتلج في الصدور ويعمل في القلوب ويفيض من المشاعر فلا يعالج مجزءاً مقطعاً، لأنه كيان متكامل شكلاً ومضموناً، لبناء آخره على أوله وارتباط أوله بآخره بدليل السجعة والقافية والفاصلة القرآنية.

يرتبط الرصف اللغوي بعضه ببعض بالجهات الصرفية، لحاجتها إلى ما يتمم معانيها بدليل اختصاصها بالمعاني، لأنها موجدة لها، فكانت عرضة للتصريف والزيادة والحذف والاشتقاق وما يتبع ذلك من متعلقات بدليل العامل النحوي والتضمين والمبالغة بالحذف وتبعاً لذلك تتغير النسب الرابطة فتوجه المعاني بحسبها.

متابعة معاني الحروف الافتقارها إلى ما يوضحها وما يبين طريقة نيابتها عما نابت عنه لزيادة اختصاصها فيه، بدليل حرمانها من التصريف والإعراب لملازمتها لما وضعت له أصلاً أما تعاقبها على المعنى فليس دقيقاً، الأنها لا تتطابق بالمعنى ذاته بل تتقارب فيه صناعة ولكن يبقى لكل حرف معنى خاص به بدليل حاجة كل حرف لرصف خاص به فليست (هل) مطابقة للهمزة في الاستفهام، بدليل عبيء (هل) بمعنى (قد) والنفي والا أن حرف الجواب (نعم) مثل (بلي) أو (لا) أو (إي)، وهكذا اللامات وحروف (النفي) و(النهي)، وكذلك الجر والنصب والجزم والزيادة والتوكيد فهي لا تتعاور، ولكن اقتضت الصناعة الجمع في أبواب بسبب الاشتراك في الأساليب وهذا الا يقتضي المطابقة التامة، الستحالة تطابق الأساليب في الرصف اللغوي؛ الأنه فردي، والاشتراك في المصطلح العلمي لا يلغي الفروق الدقيقة للمعنى العام، الأن الرصف اللغوي دليل عليها، وليس منهج التقطيع اللغوي، الأنه جمعي للمشترك في ظاهرة عامة، ولكن الاستعمال الفعلي لها لا يكون إلا خاصاً الاختصاص كل رصف بصاحبه.

قطع الرصف اللغوي اعتراضاً بنظم مُغاير لما يترتب على أوّله بالاستئناف أو بالجملة الاعتراضية أو بالإعراب، كما في قطع الصفة نخالف للاقتطاع في الحذف، كما في البسملة؛ لأن الحال ثنبئ بالمحذوف، فالباء بعض (بدأت)، فإن "الجالب للباء معنى الابتداء، كأنك قلت: بدأت باسم الله الرحمن الرحيم، إلاّ أنه لم يحتج لذكر (بدأت)؛ لأن الحال ثنبئ أنك مبتدئ أن وفي قوله تعالى ﴿ وَالْمُسَحُوا بِرُهُوسِكُم ﴾ [المائدة:6]، قيل: "إن الباء هنا أول كلمة (بعض)، شم حذف الباقي (2). فإن الاقتطاع يتعلق بالراصف أو بالمنتج، في حين أن القطع يتعلق بالمتلقي؛ لأن الحذف بأنواعه المختلفة يُعدُ إيجازاً لغرض المبالغة في المعنى، وذلك يتوقف على مهارة الراصف، وقد جعله ابن جني مقدماً في باب

معانى القرآن وإعرابه: 1/ 39.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 117/3.

شجاعة العربية، فقال: اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف، والزيادة والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى والتحريف... فأمّا قوله:

إذا قيل مهلاً قال حاجزه قد

فيكون على هذا أي قد قطع (وأغنى)، ويجوز أن يكون معناه: قَدْك! أي حسبك، كأنّه قد فرغ مما قد أريد منه، فلا معنى لردعك وزجرك(1).

أما القطع فمن باب الإطناب والاحتياط للمعنى المراد بغية تقريره في أذهان المتلقين، واعتماداً على ما علموه مسبقاً، أو على تنزيلهم منزلة من عـرف، فيـبني عليــه الراصف جديداً يحقق مراده؛ لأن "الكلام عند اختلاف الإعراب يصير كأنه أنواع من الكلام وضروب من البيان، وعند الاتحاد في الإعراب يكون وجهاً واحداً وجملة واحدة (⁽²⁾. فإن تغيير الراصف يزيـد معنـاه لإظهـار مزيـة جانـب منـه تعظيمـاً أو تشنيعاً أو تنويهاً بعدم خفائه على أحـد، نحـو قولـه تعـالي ﴿ لَّكِينِ ٱلرَّاسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُوْمِنُونَ يُوْمِنُونَ مِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوْةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكُوةَ ﴾ [النسساء: 162]، وقوله: ﴿ وَٱلْمُوفُونَ بِمَهْدِهِمْ إِذَا عَلَهَدُوًّا وَٱلصَّابِرِينَ فِي ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآةِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ﴾ [البقرة:177]، وقول ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّابِئُونَ وَٱلنَّصَارَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِأَللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَعَمِلَ صَلِحًا فَلاَخُوفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَعْزَنُونَ ﴾ [المائدة: 69]، فإن تقديم الصابئين على النصارى جعل الكلام جملتين للدلالة على أنهم أوغل الناس في الكفر، وفائدة ذلك التنبيه على أن الصابئين يُتاب عليهم إن صحّ منهم الإيمان والعمل الصالح، فما الظن بغيرهم، وذلك أن الصابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالاً وأشدّهم غيّاً، وما سمّوا صابئين إلاّ لأنهم صبئوا عن الأديان كلـها، أي خرجـوا... ومجـرى هـذه الجملة مجرى الاعتراض في الكلام (3). والاعتراض أو الالتفات "أن يؤتى في أثناء كلام أو كلامين متصلين معنى، بشيء يتم الغرض الأصلى بدونه، ولا يفوت بفواته، فيكون

⁽¹⁾ الخصائص: 2/ 360- 361.

⁽²⁾ التفسير الكبير: 5/ 48.

⁽³⁾ الكشاف: 1/ 632.

فاصلاً بين الكلام والكلامين لنكتة (1)، فإن القطع بتغيّر الإعراب أو الفصل ليس تركأ لأول الرصف وإضراباً عنه إلى غيره، بل زيادة في الحديث عنه، لأنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناءً وتعظيماً... واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم، ولا كل صفة يحسن أن يعظم بها. لو قلت: مررت بعبد الله أخيك صاحب الثياب أو البزاز، لم يكن هذا مما يعظم به الرجل عند الناس ولا يفخم به، وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم، فإن تذكر رجلاً ليس بنبيه عند الناس ولا معروف بالتعظيم، ثم تعظمه، كما تعظم النبيه، وليس كل شيء ليس بنبيه عند الناس ولا معروف بالتعظيم، ثم تعظمه، كما تعظم النبيه، وليس كل شيء لزيد تريد العظمة لم يجز، وكان عظيماً، وقد يجوز أن تقول: مررت بقومك الكرام إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم، كما قال: مررت برجل زيد فتنزله منزلة من قال لك من هو، وإن لم يتكلم به فكذلك هذا تنزله هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم (2).

فإن الرصف يرتب بحسب المتلقي، لأنّ تغييره يترتب عليه تصحيحاً لمعرفته بالخبر، فيحرص الراصف على إفادته بشيء جديد، وقد كانت "العرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً، وينصبون بعض المدح، فكأتهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير مُتّبع لأول الكلام، من ذلك قول الشاعر:

لا يبعدن قدومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النابك المائن بكر معاقد الأزر

وربما رفعوا (النازلون) و (الطيبون)، وربما نصبوهما على المدح، والرفع على أن يتبع آخر الكلام أوّله... ولكن العرب إذا تطاولت الصفة جعلوا الكلام في الناقص وفي التام كالواحد⁽³⁾.

⁽¹⁾ البرهان في علوم القرآن: 3/ 56.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 2/ 65- 70.

⁽³⁾ معاني القرآن: 1/ 105- 107.

فإنّ نقص الرصف بالتغيير لا يُعدّ نقصاً في الكلام، بل يُعدّ إتماماً للمراد، فإن تصحيح وهم أو تخصيص جزء منه، فإن ذلك تقريراً لجملته وتقوية لمعناه؛ لأن فيه إظهاراً لمزية معينة، ولولا القطع لفاتت الفائدة، ولضاقت دلالة الكلام، فإن احتمالات المعاني في القطع وقطعها في الإتباع، ففي البسملة "خفضت هذه الصفات؛ لأنها ثناء على الله عن وجل وجل فكان إعرابها إعراب اسمه، ولو قلت في غير القرآن: بسم الله الكريم والكريم، والحمد لله ربّ العالمين، وربّ العالمين: جاز ذلك، فمن نصب ربّ العالمين فإنما ينصب؛ لأنه ثناء على الله، كأنه لما قال: الحمد لله، استدل بهذا اللفظ أنه ذاكر الله، فقوله: ربّ العالمين كأنه قال أذكر ربّ العالمين، وإذا قال: ربّ العالمين، فهو على قولك: هو ربّ العالمين. قال الشاعر:

وكل قوم أطاعوا أمر مرشدهم إلا نميراً أطاعت أمر غاويها الظاعنين ولما يظعنوا أحداً والقائلين لمن دار نخليها

فيجوز أن ينصب (الظاعنين) على ضربين: على أنه تابع نميرا، وعلى الـ آم، كأنه قال: أذكر الظاعنين ولك أن ترفع تريد هم الظاعنون، وكذلك لك في (القائلين) النصب والرفع، ولك أن ترفعهما جميعاً، ولك أن تنصبهما جميعاً، ولك أن ترفعها الأول وتنصب الأول وترفع الثاني. لا خلاف بين النحويين فيما وصفنا (1). وفي ذلك استيفاء لما يدور في ذهن المتلقي، في حين أن الإتباع يتمم الحديث ولا يأخذ بهذه الاحتمالات، فإن أصل المدح والذم من كلام السامع، وذلك أن الرجل إذا أخبر غيره فقال له: قام زيد فربما أثنى السامع على زيد وقال ذكرت والله الظريف، ذكرت العاقل، أي هو والله الظريف، هو العاقل فأراد المتكلّم أن يمدح بمثل ما مدحه به السامع، فجرى ألإعراب على ذلك (2)، لتذكير السامع بما يعلمه وزيادة، وليس ترديداً لما يريده من المتكلم. قال سيبويه في "باب ما يجري من الشتم بجرى التعظيم، وما أشبهه، تقول: أتاني المتكلم. قال سيبويه في "باب ما يجري من الشتم بحرى التعظيم، وما أشبهه، تقول: أتاني

⁽¹⁾ معانى القرآن وإعرابه: 1/ 43- 44.

⁽²⁾ التفسير الكبير: 5/48.

زيدٌ الفاسقَ الخبيث: لم يرد أن يكرره ولا يُعرّفك شيئاً تنكره، ولكنه شتمه بـذلك، وبلغنا أن بعضهم قرأ هـذا الحرف نـصباً ﴿ وَٱمْرَأْتُهُ حَمَّالُهَ ٱلْحَطَبِ ﴾ [المسد:4]، لم يجعل الحمّالة خبراً للمرأة، ولكنه كأنه قال: أذكر حمّالة الحطب شـتماً لهـا، وإن كـان فعـلاً لا يستعمل إظهاره. وقال عروة الصعاليك العبسي:

ستقوني الخمر ثم تكنفوني عُمداة الله من كذب وزور

إنّما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين (1). وذلك بنصب (عداة) ولو رُفع لكان مُخبراً، وكذلك قوله تعالى ﴿ وَامْراَتُهُ, حَمَّالَةَ ﴾ [المسد:4]، "ترفع الحمّالة وتنصب، فمن رفعها فعلى جهتين: يقول: سيصلى ناراً جهنم هو وامراته حمّالة الحطب تجعله من نعتها، والرفع الآخر وامراته حمالة الحطب، تريد: وامراته حمّالة الحطب في النار، فيكون في جيدها هو الرافع، وإن شئت رفعتها بالجملة كأنك قلت: ما أغنى عنه ماله وامراته هكذا، وأما النصب فعلى جهتين: إحداهما أن تجعل الجملة قطعاً؛ لأنها نكرة، ألا ترى أنك تقول: وامراته الحمّالة الحطب، فإذا ألقيت الألف واللام كانت نكرة ولم يستقم أن تنعت معرفة بنكرة. والوجه الآخر: أن تشتمها بحملها الحطب، فيكون نصبها على الذم. وفي قراءة عبد الله ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالةً للْحَطّب ﴾ نكرة منصوبة، وكانت تنم بين الناس، فذلك حملها الحطب، يقول: تحرش بين الناس وتوقد بينهم العداوة "(2). وقال الزغشري: "والفعل يشعر بالتغير لدلالته على التجدد والحدوث، وقرئ حمالة الحطب بالنصب على الشتم، وأنا أستحب هذه القراءة، وقد توسل إلى رسول الله ﷺ بجميل من أحبً شتم أم جميل (3).

فإنّ القطع أبلغ من الإتباع؛ لأن فيه معنى زائداً على الخبر الجرد، إذ صورها بصورة من تحمل الأوزار بمعاداة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وبأنها توقد نار

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 2/ 70.

⁽²⁾ معانى القرآن: 3/ 298- 299.

⁽³⁾ الكشاف: 4/ 297.

الخصومة بالنميمة، فهي تُعدّ نفسها لحمل حُزم من حطب جهنّم على ظهرها بما اكتسبته من تأجيج نار الفتنة وتصويرها بصورة الحطّابـة الـتي تحمـل الحزمـة وتربطهـا في جيـدهـا تحقيراً لشأنها. فإن تغيّر الرصف بالقطع يدل على تعدد الصور، إذ الفـصل يولــد جديــداً بخلاف الوصل، كما أن استحضار حال سابقة وكأنها مشاهدة الآن، يختلف عن الإخبار عنها، فإنها تدفع المتلقي إلى المشاركة بدليل تقدير الفعل؛ لأنه عامل النصب، لـذلك قال تعالى ﴿ أُوْلَتِهِكَ يَلْعَنُّهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنَّهُمُ ٱللَّاعِنُونَ ﴾ [البقرة: 159]، بدليل قوله ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَا تُواْ وَهُمْ كُفَّارُ أَوْلَتِكَ عَلَيْهِمْ لَعَنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَتِهِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [البقرة: 161]، ف إن الإثم مباعد عن رحمة الله تعالى في دنياه وآخرته في صورة من يحمل على ظهره وزره؛ لأنه ممن ﴿ ٱحْتَمَلُواْ بُهْتَنَنَا وَإِنْمَا مُبِينَا ﴾ [الأحزاب: 58]، فهــم ﴿ يَحْمِلُونَ آوَزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ ﴾ [الأنعام: 31]، وليس من ﴿ الَّذِينَ مَامَنُواْ وَلَدَّ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَننَهُم بِظُلْمٍ ﴾ [الأنعام: 82]؛ لأنهم علموا مراد الله تعالى، فتركوا الجهل بالتعلُّم، كما قال تعالى في حق آدم ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسَّمَآءَ كُلُّهَا ﴾ [البقرة: 31]، فانكبُّوا على تعلُّم الرصف الرباني، فركنوا إلى القول الثابت في قلوبهم اعتقاداً وسلوكاً، كما قـال تعـالي ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَتُوا ﴾ [فاطر: 28]، و﴿ وَٱلرَّسِخُونَ فِي ٱلْمِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِدِء ﴾ [آل عمران: 7]؛ لأنهم افتحموا عقبة الجهل فتجاوزا ظلامه بإتّباع أحسن القول، لعلمهم بحسن رصفه، ولم تنفر قلـوبهم مـن ذكر الله وحده، وذلك بخلاف الذين سلكوا بالرصف مسالك التضليل، بدليل قوله تعالى ﴿ وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحَدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ [الزمر: 45]، فإنّ القلوب ينابيع الرصف اللغوي، وهي التي تطبعه بطابعها، لذلك عطف عليه بالفاء في قولـه ﴿ فَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَانَ ضُرُّدُعَانَا ﴾ [الزمر: 49].



الفصل الثاني وظيفة الشكل

إنّ اللغة بشقّيها المسموع والمرثي تعرض فكراً وخبرات اجتماعية وحالات نفسية ومذاهب عقلية وعقدية، سواء كانت انفعالية أم هادئة تدركها الباصرة والبصيرة، وتعيها أذن واعية بأصوات ورموز معبّرة عن المراد، إذ تتشكّل أبنية وتراكيب مفردات موصولة ببعضها بروابط لفظية ومعنوية، فالأصوات تنتظم مع ما تنسجم به وإن اختلفت صفته، والمفردات تأتلف في سياق ينضمها وقالب يمسك أجزاءها، فتنصهر فيه مُحدثةً بناءً متكاملاً مناسباً للمراد، وحاكياً عن دقائقه وما خُفي منه بدلائل لغوية يــدركها المتأمــل في شكل أبنية أسماء المعاني ورتب أصول ما غيّر منها تقديماً وتـأخيراً، إذ تتحـوّل الجمـل بالنظم إلى لبنات في بناء واحد متكامل، كما تتحوّل الأصوات المختلفة إلى هيأة منسجمة في صيغة موحية بمعان مركّبة تقتضي متعلقات مقيدة لها، إذ يتوقّف عددها ونوعها على شكل الصيغة، كما يترتب شكل الاسلوب على نوع أداته الحرفية أو ما غلب عليه معناها، فكانت الأشكال الصرفية والنحوية والبلاغية مُلبّية لـدواعي الكـلام وأغـراض المتكلمين ومُبيّنة لمقاصدهم ومتطلبات مقاماتهم بأشكال لا لبس فيها سواء كانت قطعية أم احتمالية، فثمّة توافق معنوي وانسجام تركيبي بين الشكل الإفرادي للصيغ، والـشكل النظمي الذي تُساق فيه، فصيغ الفعل الاصطلاحي تتطلّب سياقات مناسبة لـدلالتها الوضعية تختلف عن انتظام الصفات والمصادر، كما أنّ السياقات وما تـضمّه مـن سـوابق ولواحق ولواصق تحدد دلالة الصيغ فيها وتوجهها توجيهاً زائداً على دلالة كل صيغة، إذ حتمية وقوع الحدث بخلاف استمراره وطلبه، والاقتصار على وصف الفاعل للمبالغة بالإخبار عنه يختلف عن وصف المفعول، لأن الإخبار عن وصول الفعـل إلى غـير فاعلــه بخلاف وصفه به للدلالة على الإنباء به عن معنى في الـذات، ومـا كـان مُنبئـاً عـن ذات واحدة بخلاف غيره، وكذلك ما دلّ على حركة علاجية بخلاف غيرها، وصياغة المعلوم بخلاف المجهول، والمجرّد بخلاف الزائـد، والمُـضمّن بخـلاف غـيره، والمطـاوع بخـلاف غـير المطاوع، والإسناد الحقيقي بخلاف الجازي، وهكذا. والصفات والمصادر متنوّعة ومتعددة في صيغها، وقد يعبّر بإحداها عن الأخرى للمبالغة، وتختلف صيغها بحسب ما يلحقها من تنوين أو موصول حرفي أو إضافة، ولكل ما يناسبها من سوابق ولواحق ومتعلّقات تحدد معناها، وما يتبعها من دلائل التوابع يكشف عن دلالتها، وقد تتحوّل إلى أعلام فتسلب معانيها الذاتية فتقتصر على الإنباء عن مسمّياتها فتقتضي أشكالاً مناسبة لها، وكذلك الأفعال، إذ تسلب دلالتها الإنبائية عن صدور الحدث أو وقوعه إلى الدلالة على الحقيقة، فلا تثبت على حال معينة، وهذا كلّه يتم في التركيب وليس خارجه، وقد عوّل النحاة قديماً على دلالته على الحدث المقترن بالزمن، فجعلوه جزءاً مقوّماً لحقيقة الفعل في مقابل الاسم لعدم دلالته عليه، كما جعلوا الناقص دليلاً زمنياً على الجملة الشامل لحقيقة اللغة ومنطقها، وحقيقة الصيغة تحديد الإنباء عن مادتها اللغوية، فهي السامل لحقيقة اللغة ومنطقها، وحقيقة الصيغة تحديد الإنباء عن مادتها اللغوية، فهي للسوابق واللواحق وعرى السياق، وقد بنى النحاة حدود الفعل على ما جاء في عبارة سيبويه، في قوله: وأما الفعل فامثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى، سيبويه، في قوله: وأما الفعل فامثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع... (1).

فقصد بالأمثلة وبناء ما مضى الصيغ الزمنية الدالة على الوقوع أو المطلوب وقوعه أو الواقع فعلاً، فأخرج الفعل عن حقيقته في الاستعمال المسموع، فمضت القرون تردد رأيه وما جاء بخلافه أوّل بأدلّة خارجية لا علاقة لها بوظيفته اللغوية، وقد جعل ابن جنّي دلالة صيغته الزمنية دلالة صناعية لفظية؛ لأنها إن لم تكن لفظاً فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها، ويستقر على المثال المعتزم بها، فلمّا كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى الملفوظ المنطوق به (2)، فإن صورة الفعل هي مثاله ولا تقوم على لفظه بل على ماذته المنتظمة فيها، لذلك قال الرضي: إن الحدث مدلول حروفه المرتبة والإخبار عن

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 1/ 12.

⁽²⁾ الخصائص: 3/ 98.

حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه، والـوزن جـزء اللفظ، إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والـسكنات الموضـوعة وضـعاً معيناً، والحركات مما يتلفُّظ به فهو إذن كلمة مركَّبة من جزئين، يدل كل واحد منهما على جزء معناه (1)، فقد جعل الفعل مركباً ولكن تركيبه عما لم يعقل جزؤه الأول لعدم تشكُّله، فلا يدل على معنى معين؛ لأن مادته من الحروف المقطَّعة، وهي تنطق بأسمائها لا بصورتها المفهومة، فلا يمكن فصل مادته عن صيغته؛ لأنها شكله المعبّر عن معناه وهـو مدار الفائدة منه، لولاه لم يكن له وجود أصلاً إلاَّ في أذهان من يفـرض القواعــد مُــسبقاً، فيحاول إيجاد ما يؤيدها من مسوغات منطقية، وإلاَّ فما يقولون في دلالــة الـصيغة علــي النسبة، فكيف تجمع الصيغة كل هذه الدلالات الشكلية والتضمينية والزمنية والنسبة إلى فاعل ما مع عدم إمكانية الفيصل للحصول على ما يبدعم رأيهم في ثقبل البدلالات الفعلية، فمتأخرو النحويين إذن متفقون على دلالات الفعل الثلاثة: (الحدث) وهو معنى مستقل في نفسه، تدل عليه صيغة الكلمة، والمادة والصيغة هما لفظ الفعل، فهو يدل بلفظه (مطابقة) على الحدث والزمن و (تضمّنا) على كل منهما، أما دلالته على النسبة، وهي معنى حرفي غير مستقل في نفسه، فقد اختلفوا في دلالته عليها أدلالة تضمن هـي أم التزام، والظاهر أن هذا النزاع في دخول النسبة، وفي تعيين الفاعل أمر نشأ في الدراسة النحوية بتأثير أصول الفقه (2)؛ لأنهم جعلوا الفعل الاصطلاحي دالاً على مصدره بمادّته، وعلى الزمن بصيغته؛ لأن الفعل في الحقيقة ما يبدل على المصدر، وأما صيغة الفعل فإخبار بوقوع ذلك الفعل في زمان معين، ومن الحال الإخبار بوقوع شيء قبل تــــميته، ولعل القارئ يرى أن النحاة هنا قد خرجـوا في محـاجتهم عـن شـكلية اللغـة إلى مـضايق المنطق والفلسفة.

إن دلالة شكل الصيغة لا تتعدد، فهي موجدة لمعنى رابط، وهذا المعنى هـو الـذي يقتضى نسبته إلى ذاتٍ ما، أما تحليله فمهمة الباحـث اللغـوي ولـيس المنـتج، لأن مهمتـه

⁽¹⁾ شرح الكافية: 1/5-6.

⁽²⁾ البحث النحوي عند الأصوليين: 144- 145.

الإخبار فيبحث عن الشكل المناسب لخبره، لأن المعنى غير المستقل لا يمكن إظهاره لوحده والمتكلم لا يفكر بمفردات بل بجمل وعبارات يرتبها لفظياً بحسب ترتيبها في ذهنه، فتكون الصورة الشكلية دليلاً لفظياً على ما يدور في ذهنه، فإذا كانت الجملة هـي أصغر وحدة معنوية تركيبية مفيدة، فكيف يكون لجزء كلمة غير مستقل معنى مفيـد؟ فمدلول الصيغة نسبتها التامة أو الناقصة، وهي لا تتم إلاَّ بذكر طرفيها ومتعلقاتها، وقـد تعسّف النحويون طريق الوصول إلى المراد من الفعل بإقحامهم الدلالة الزمنية فيه؛ لأن المدلول الزمني يحدده الشكل التركيبي للجملة بتمامها، أما الصيغة فإنها مُنبئة عن علاقة الحدث بالذات، وهي علاقة متغيرة وغير مستقرة، فمن الحصول والانقطاع إلى الاستمرار والتجدد ثم إلى الدوام والمبالغة، فقد تكون الذات قيداً للحدث، أو يكــون الحــدث قيــداً للذات إخباراً وصفةً أو تجسيماً للذات كما في المصادر الواقعة خبراً أوصفةً أو حالاً. والتحليل التركيبي للصيغ لا يصح إلاّ في الصفات لتضمّنها الذات المقيّدة بـدليل أحـرف الزيادة، أما الفعل فلا يصلح لذلك، وما فيه من أحرف الزيادة فلغرض إيضاح دلالة الفعل؛ لأنها مخصصة لعموم الفعل بدليل اللزوم والتعدّي والتضمين، فالزيادة دليل معان فعلية مقيدة بدليل تعدد معاني الحرف الزائد ومساهمتها في تنوّع المعاني باختلاف الصيغ؟ لأن الحركات والحروف الزائدة على أصول المادة تكوّن الهيآت المنسوبة إلى الذات، وهـي التي تتحكم في الأشكال المطلوبة، لحاجتها إلى ما يتمم معانيها، والزوائد تـشكّل الـصيغ وكذلك حركات البناء، وهي في حقيقتها ليست كلمات لها معان مستقلّة، لأنه لا تركيب في الأفعال، وجيء بها لزيادة تحصيل التخصيص، فإن نسبة الفعل الجبرّد بخلاف المزيـد، ونسبة الوصف بخلاف الفعل والمصدر، وهي دوال نسب فعلية؛ لأنها مقيدة لإطلاق الحدث وأصول المادة جزء الصيغة، وهي أساس التشكيل الصرفي، فإذا صوّرت في بناء ما كان لها معنى، وتشكيله بحسب الحركات والزوائـد؛ لأنهـا دوال تقييـد المُطلـق وتجـسيده، فهي في الأفعال والصفات مجددة لنسبتها الفعلية، وفي المصادر مبيّنة لمعاني الحدث نفسه، والأحداث معان ذهنية عارضة على الذات، ومواكبة لأحوالهـا وصـفاتها بــدلائل لغويــة طارئة على الوضع اللغوى لها، فإن اللغة وضعت للأحداث صيغاً دالة عليها، كما وضعت للذوات المُشخّصة، فإذا احتاجت إلى بيان العلاقة بينهما استعانت بالحركـات

والزوائد؛ لأن الزوائد دوال معان تشكيلية، وأدوات سعة لغويبة تحيط بـأحوال الـذات المتغيّرة، بدليل قبولها لحركات البناء في مواضع التشكيل اللغـوي لـصيغ المُـشتقات نحـو (مفعل) و (مفتعل) و (مستفعل) ونحوها وسُمّيت (زوائد) صرفياً تفريقاً لها عـن الزوائــد النحوية؛ لأن النحوية تثبت معنى موجود أصلاً توكيداً له، أما الصرفية فإنها توجِد معنى زائداً على أصل الحدث تقييداً له، وذلك بخلاف حروف المعـاني، فإنهـا تركيبيـة؛ لأنهـا تؤلف بين المعانى الوضعية للكلمات المتباينة توحيداً لمعانيها فتجعلها مؤدّية لمعنى تـركيبي واحد مفيد، وذلك بربط المفردات بعضها ببعض، فإن الـصيغ هيـآت تأليفيـة لأصـوات متباينة والجمل وحدات كلامية مترابطة بحروف المعانى، وبناؤها التركيبي له دلالـة مفيـدة للسامع، فإن الصيغ مقيدة للأحداث المعنوية، وحروف المعاني مقيدة لمتعلقاتها بـدليل التعلُّق المعنوي الرابط للأحداث بمتعلقاتها الذاتيـة لحلولهـا فيهـا أو تلبُّـسها بهـا إخبـاراً أو وصفاً، إذ تُساهم الزوائد الصرفية في بناء المفردات، كما توَّظف حروف المعاني في بناء المركبات الجملية، أي أن الأشكال الصرفية تدخل في المعاني التركيبية؛ لأن العلاقة متبادلة بين الشكل الصرفي والنحوي، فإنّ النحوي مقيد لمعنى الوحدة الصرفية، كما أن الـصرفي موجد لمعاني الأحداث المطلقة، وهي تفتقر إلى مقيـدات موضـحة أو مُخصـصة لتعلُّقهــا بها، فجاء التركيب مقيداً للصيغة، والصيغة بدورها تكون طرفاً إسنادياً، وحرف المعنى لا يصلح لذلك إلاّ مع مدخول بالتعلّق، فكان للصيغ معان إفرادية ووظائف تركيبية لحاجتها إلى ما يبينها ويقيّد عمومها، والمعنى التركيبي ينشئه المنتج والمعنى الإفرادي عـرفي بدليل سلبه في التركيب، إذ يضفى التأليف معنى لا يحضر في ذهن السامع، بخلاف المعانى الإفرادية فإنها حاضرة في أذهان أبناء اللغة الواحدة، والغرض من تأليف المعاني الإفرادية هو الإفادة بحسب إرادة المنتج، لذلك كانت حروف المعاني روابط التأليف، لظهور فائدتها فيه، أما الصيغ فقد جمعت بين الإفرادي والتركيبي، لاحتفاظها بالـصيغة، ولكل صيغة معنى ولقيام التأليف ببيان المراد منها فلم تبدخل الحبروف ميبدان البصرف لثباتها على أبنيتها، وكان التغيير والتحويل من نصيب الصيغ، لكثرة المعاني الـتى تـنهض بها ودخلت النحو بوصفها عوامل مؤثرة، كما دخلت حروف المعاني فيه، لإحداثها الربط التأليفي لتعلِّقها بالأحداث تقييداً لها، فهني ليست كلمات فارغة، كما ذهب

فندريس في دوال النسبة؛ لأنه من المستحيل ترجمة هذه الكلمات في قاموس، إذ ليس لها معنى مُشخّص، بل هي عوامل تقويم، أو أسس أو قيم جبرية أكثر منها كلمات، ومن ثمّ لم تكن توجد منعزلة، أو تأخذ معناها إلاّ إذا وصلت بعنصر لغوي آخر فتكون معه كُلاً يظهر للعقل كأنه وحدة (1).

إنّ وصلها بمدخولها يُحدد معناها، وليس جبراً له بدليل تغيّر معناه باختلاف التراكيب، فهو موجد للمعاني في غيره، ولو كان خلواً من أي معنى لما تعلّق بالحدث توضيحاً وبياناً وتقييداً لإطلاقه، لذلك قال سيبويه: فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل... وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثم، وسوف، وواو القسم ولام الإضافة ونحوها⁽²⁾. أي ما أفاد معنى، وهو في حقيقته ليس اسماً ولا فعلاً، كما أنه لا يعني أن يكون في اسم أو فعل؛ لأن المعنى التركيبي مُفتقر إلى وصله بغيره اسماً كان أم فعلاً أم حرفاً، فإن معاني الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة لا يحددها المعنى كان أم فعلاً أم حرفاً، فإن معاني الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة لا يحددها المعنى الإفرادي واللغة لا تعني به إلا ما جاء عرفاً في معجماتها، والمعوّل عليه هو المعنى أتشفي عليها معاني لا تحضر في ذهن السامع، وذلك ما تحدثه الحروف في التراكيب المختلفة، لأنها موجدة لأساليب الكلام، وهي دلائله، وما يرشد إليه، وهذا لا يعني أن المختلفة، لأنها موجدة لأساليب الكلام، وهي دلائله، وما يرشد إليه، وهذا لا يعني أن المنصوب بجنب شيء ليدل على أن في ذلك الشيء فائدة ما، فإذا أفرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى أصلاً فظهر بهذا أن المعنى الإفرادي للاسم والفعل في أنفسهما وللحرف في غيره (3).

إنّ تخصيص عمـوم الأسماء والأفعـال وتـضييق دلالتهـا وتوجيـه اسـتعمالها في الأشكال التعبيرية المختلفة، هي المعاني الوظيفية التي تستحـضر في أثنـاء الـتكلم وتوجـد

⁽¹⁾ اللغة لفندريس: 117.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 1/12.

⁽³⁾ شرح الكافية: 1/10.

الربط بين مفرداته، وغرض المتكلم إفادة حالات خاصة من المعاني الاسمية والفعلية، وتوجيه استعمالها، وذلك ما يوجده حرف المعنى والصيغة الاشتقاقية في الاستعمال الفعلى لإحضار المعاني في ذهن السامع، فهو لا يحتاج إلى مطلق الابتداء والانتهاء والتبعيض وغيرها من المعاني العامة المطلقة، وإنما هـو بحاجـة إلى حـصّة منهـا تتعلُّق بالاعيان والمعاني وتربط بينها، وهذه الحصة هي التي وضع الحرف بإزائهما، كمما وضعت الصيغة للمعانى المطلقة، وعلامات الإعراب في تحديد الوظيفة التركيبية للأسماء في الجملة طلباً للدقة المعنوية، ورفعاً للبس واحتمالات تعدد الوظائف، فلا معنى للقول بأن الحروف لم توضع لمعنى أوليس لها معنى أصلاً أو أنها فارغة في مقابل المليثة، إذ يضمّها الشكل التعبيري الواحد المتجانس ليؤدي معنى مفيداً واحداً، وهو ما تساهم فيه جميع الكلمات الموضوعة فيه،'فالحروف والبصيغ الاشتقاقية والهيآت التركيبية الناقبصة كالإضافة والتبعية والحال والتمييز والاعتراض والتفسير، كلُّها تدل على تـضييق المعـاني المطلقة للأسماء وتقييدها بقيود خارجة عن حقيقتها، ويشمل ذلك كل الحروف الداخلة على المعاني الإفرادية أو المركبات الناقصة كحروف الجر والعطف والاستثناء وأمثالها. أما الحروف الداخلة على المركبات التامة أو ما في حكمها كحروف التمنّي والترجّي والاستفهام والتشبيه والنداء، فهي موضوعة لما وضعت له الجمل الإنشائية، والموضوع له فيها هو قصد المتكلم إبراز أمر نفساني، فحرف النداء (يا) مثلاً وضع لإبراز قصد النداء وتوجيه المخاطب إليه، وحروف الاستفهام موضوعة لإبراز طلب الفهم وحروف التمنّي لإبراز التمنّي وهكذاً (1).

إنّ التضييق والتخصيص تابعان للنسب التامة والناقصة، وهي تحددها الأشكال التعبيرية المختلفة، فإنّ العطف والاستثناء والإضراب والتفسير لا تقتصر على تخصيص المعاني الاسمية المطلقة، بل توجّه الاستعمالات اللغوية للجمع بين المتغايرين أو للإخراج من النسبة للحكم المذكور أو لإثبات معنى مختلف أو تكون توضيحاً وبياناً وتفصيلاً لإجمال سابق، فإن الحروف مُوجّهة للجهة التركيبية؛ لأنها مخصصة لها، فكان لها

⁽¹⁾ البحث النحوي عند الأصولين: 233- 234.

معنى تركيبي مختلف عن غيرها، فهي التي توجد النسب التامة، كما في البصيغ الاشتقاقية أو مخصصة للمعانى الاسمية والفعلية كحروف المعانى يدل على ذلك الزوائد الصرفية والنحوية وما تحمله من تغييرات تعبيرية، تظهر دلائلها في الأشكال المُساقة فيها؛ لأنها آلات سياقية موجهة لاستعمالات لغوية بحسب المراد؛ لأنها دلالات على المعانى النسبية الموضحة للشكل التعبيري ودلائله لفهم معانى الكلام وأساليبه المختلفة، وهي معان زائدة على معان مفرداته اللغوية الإفرادية؛ لأنها تحصل من التراكيب لا من المفردات منعزلة عنها؛ لأنه لا يفهم منها إثباتاً أو نفياً أو حقيقةً ومجازاً، فالإسناد في النسبة التامة وقيوده من النسب الناقصة في التبعية والإضافة والصلة كلها معان زائدة على الأصل اللغوي لمفرداته ومدلولاتها عرفية، وهي لا تهم السامع بقدر ما يهمّه ما تحمله تراكيبها المنتظمة في جمل مفيدة بأشكال موحية بظلال المعاني التركيبية، وهي غير موجودة في مفردات الكلم خارج التركيب؛ لأنه محط عناية النحويين والبلاغيين والأصوليين، وفيه يمثل طرفا النسبة شكلاً تعبيرياً يفهم منه اتحاد المعنى التركيبي بالإسناد الرابط بينهما تحقيقاً للوصف بالذات أو اتصاف الذات بالوصف، والأساس الشكلي له علاقة بالمدلول التركيبي، نحو زيد أخوك وأخوك زيد، فجملتهما اتحاديـة النـسبة، إذ الخـبر هـو المبتـدأ في المعنى، وهو المعنى الاسمى الدال على الثبوت، أما الفعلية فليست اتحادية بل تعليقية تقييدية، إذ تتعلَّق بالحدث تعييناً وتقييداً بمتعلقات توضّحه، والأحداث بخلاف الأعيان وهما لا يتحدان، وإنما يقيد بعضهما الآخر وقوعاً أو صدوراً بدليل الصيغة وما يدخلها من زوائد أوقد يُراد بالصيغة تحقيق الحدوث، ولا يراد بها التعبير عمّن صدر، وذلك ببنائها للمجهول أو صياغة المطاوع منها للدلالة على سرعة تحقق الحدث، وألكل لغمة وسائلها الضخمة في التعبير عن الجهة، فالهمزة والتضعيف، وتشديد العين، وحروف الزيادة، فما زاد على الثلاثة والإضافات الظرفية، والحال، والتمييز تعبيرات شكلية عن الجهة في اللغة العربية، بمعنى أنها تقييد لعموم الدلالة بما يقيد النظر إلى جهمة معينة في تطبيق فهم الفعل.. وما يسمونه حرف المطاوعة وتاء الافتعال وكل حروف الزيادة الـتي تأتى لمعنى وظيفي، هي في الواقع تعبيرات شكلية عن الجهة، تُنضيف معنى وظيفتها إلى المفهوم العام للفعل، لتخصيصه في الدلالة، والجهة تعبير يستغرق كل تـصريفات الفعـل،

بمعنى أنه يلحظ في كل شكل من الأشكال التصريفية للمادة (1) إذبالجملة الفعلية يعبّر عن (الحدث) مسنداً إلى زمن منظوراً إليه باعتبار مدة استغراقه منسوباً إلى فاعل، موجهاً إلى مفعول إذا لزم الأمر أسمع الموسيقى، بيير كان يشرب نبيذاً، سيجر الحصان العربة.. الخ، فموضوع الجملة الفعلية أن تأمر بحدث أو أن تقرر حدثاً أو أن تتخيّل حدثاً وتختلف الجملة الاسمية كل الاختلاف عن الجملة الفعلية، فهي تعبّر عن نسبة صفة إلى الميت جديد، الغداء حاضر، الدخول إلى اليمين، قمبيز ملك، زيد حكيم، والجملة الاسمية تتضمّن طرفين: المسند إليه والمسند وكلاهما من فصيلة الاسم (2).

ويستدل على وصفية الجملة الاسمية بصحة إضافة الثاني إلى الأول أي مصدر الخبر يُضاف إلى المبتدأ؛ لأن الإضافة من خصائص الأسماء، وهي نسبة ناقصة بينهما لغرض التوضيح والتخصيص على سبيل التعيين، وصلاحهما لأن يكونا طرف نسبة تامة إسنادية، وذلك لا يصح في الجمل الفعلية، وقد فصل الأصوليون بينهما فجعلوا الجملة الاسمية تتازعن الفعلية بشيئين:

إنها ذات ركنين كل منهما عمدة في الركنية هما الموضوع والمحمول، والفعلية ذات ركن واحد هو (الحدث)، أما الآخر فهو متعلّق الحدث.

إنّ الجملة الاسمية تتضمن حكماً بـ(اتحاد) الموضوع والمحمول - المبتدأ والخبر - في الخارج واتصافه به فجملة (زيد أخوك) تحكي عن واقع خارجي واحد (يصدق) عليه الطرفان، فزيد هو أخوك وأخوك هو زيد. أما الجملة الفعلية فليس فيها هذا الحكم (باتحاد) الفاعل مع الفعل خارجاً، وإنما تحكي عن وقوع (حدث) منسوب إلى (مُحدث) (6).

إنّ الإخبار بالاسم يختلف عن الفعل؛ لأن الاسم مستقل بمعناه الذاتي، أما الفعـل فإنّه جزء كلمة، والجزء لا يحسن الوقوف عليه؛ لأنه يتم بفاعلـه أو مـا نـاب عنـه، فهمـا

⁽¹⁾ مناهج البحث في اللغة: 246- 247.

⁽²⁾ اللغة لفندريس: 162 - 163.

⁽³⁾ البحث النحوي عند الأصوليين: 250.

كالكلمة الواحدة، فإنهما يشكّلان طرفاً إسنادياً واحداً في الشرط وغيره؛ لأن الفعل مُنبئ بمعنى عام بدليل تنكيره بوصف النكرة، فكان لابد من تخصيصه وتقييده، فكان لكل فعل فاعل، وذلك بخلاف الاسم، لذلك اشترطت المطابقة في الخبر تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنيةً وجمعاً. أما الفعل فلم يطابق فاعله إلاّ إذا وقع خبراً بالتأويل، فكـان الأصـل في الخـبر أن يكون نكرة؛ لأنه يُعرف بالإسناد إلى المبتدأ المُعرّف إلاّ إذا أريد به الإبهام فيخس عنه لغرض التعظيم أو التهويل أو نحو ذلك، فكانت المطابقة في الشكل دليلاً على الاتحاد بالنسبة الوصفية، لعدم إمكان الفصل بينهما كالألوان والأمراض والعوارض الأخرى لتلبّس الذات الموصوفة بها لحلولها فيها، وذلك بخلاف الفعل الدال على حركة متغيرة متجددة، وقد تكون منقطعة لزوالها أو تجددها، وفي حال المبالغة فيها لاستمرارها تتحـوّل إلى وصف ثابت فقد فصلت الصيغ بين المعانى، لإحداثها التغيير فيها، و"والصيغة ملخص شكلي لطائفة من الكلمات، تقف منها موقف العنوان من التفصيل الذي تحته (١)، فكانت أبنية المعاني بابأ لسعة اللغة وطواعيتها لوصف الأحداث ومواكبتها، وكانت المعيار الحقيقي للفصل بين الجمل الاسمية والفعلية؛ لأن اشتراط (التعريف) و (التطابق) في الجملة الاسمية دون الفعلية للتفريق الشكلي بينهما قد أعيد النظر فيهما بالتعويـل على حصول الفائدة، فإن عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك، كما لو علم قيام زيد مثلاً فقلت (زيد قائم) عُـدٌ لغـواً، ولـو لم يعلـم كـون رجل ما قائماً في الدار جاز لك أن تقول: (رجل قائم في الدار) وإن لم تتخصص النكرة بوجه، وكذا تقول: (كوكب انقـض الـساعة)، قـال الله تعـالي ﴿ وُجُوِّ يَوْمَهِذِنَّاضِرَةً ﴾ [القيامة: 22]، وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد أن تقول: (قـام زيـد) ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار أن تقول: (قام في الدار رجل) (2).

لا يكفي جهل السامع أو المخاطب بالخبر أن يكون مسوغاً للابتداء بالنكرة؛ لأن الأصل فيه أن يكون مجهولاً حتى تتحقق الفائدة منه، ولكن إذا صحب الخبر غرابة

⁽¹⁾ مناهج البحث في اللغة: 207.

⁽²⁾ شرح الكافية: 1/88-89.

أو تهويل أو تعظيم أو أمر آخر كان تقديم النكرة دليلاً عليه، وهذا المعنى الزائد حصل بتغيير الشكل المعتاد للجملة الخبرية بتحويلها من ركن حدثي واحد إلى ركنيها خبراً عن موضوع ومحمول أو مبتدأ وخبر بنسبة اتحادية تجمع طرفين مستقلين في ركنيها خبراً عن شيء موصوف بالأهمية والعناية بدليل تقدمه وليس مجهولاً كغيره من النكرات وذلك بخلاف جهل فعله، فإنه يقدم للإنباء به فيشكل طرفاً إسنادياً مع متعلقاته، ولكن بدلالة خالفة للابتداء بفاعله، وذلك باعتماد الشكل التعبيري لاستنباط المعاني المطلوبة من تغييره؛ لأن إهماله يفوّت على السامع أو القارئ المقصود منه تقديماً وتأخيراً؛ لأن الطرف الإسنادي الفعلي مبين للحدث، في حين أن الطرفين الإسناديين مُبينين لأحوال الذات الثابتة بدليل توكيدها بالنواسخ بخلاف الفعلية، فإنها تؤكد الحدث بقد والسين وسوف، والفائدة الحقيقية لا تحصل بإهمال الرتبة، بل باستنباط المعاني منها، وقد قيل: وإذا انتفى هذا الفارق بين المبتدأ والفاعل وأصبح المسوّغ لتنكيرهما معاً هو حصول قيل: وإذا انتفى هذا الفارق بين المبتدأ والفاعل وأصبح المسوّغ لتنكيرهما معاً هو حصول الفائدة انهدم الأساس الذي ابتنى عليه التفريق بين الجملة الاسمية والفعلية، وذلك لأن جملة (رجل جاء) كجملة (جاء رجل) إن حصلت بهما الفائدة صحت الجملة وإن لم تصح سواء كانت الجملةان فعليتين أم كانت الأولى اسمية والثانية فعلية (١٠).

إنّ فائدة جملة (جاء رجل) بخلاف فائدة جملة (رجل جاء)، بدليل اختلاف مقيدات الأولى عن الثانية، فإن الأولى يمكن أن تقيد بالحال أو بالتبعية، في حين أن الثانية تقيد بالنواسخ، كما أن المعوّل عليه في الأولى الفعل وفي الثانية النذات، فإن الجيء قد تحقق بصيغة الفعل الماضي بدليل قبوله (قد)، أما الثانية فإنها تؤكّد بـ(إن) تحقيقاً للنسبة إلى الذات؛ لأن الشك فيها لا بالفعل، ومن أهمل الأمر الشكلي أدخل الجملة الشرطية فيما يعبّر عنه بالفعلية أيضاً (2)، لأن تركيب الفعلية يعبّر به عن (حدث) منسوب إلى (مُحدث) سواء كان هذا الحدث واقعاً في الخارج كالماضي والحاضر أم مُتخيّل الوقوع كالمستقبل أم مطلوب الوقوع كالمستقبل أم مطلوب الوقوع كالمستقبل أم

⁽¹⁾ البحث النحوى عند الأصوليين: 254.

⁽²⁾ ينظر: اللغة لفندريس: 163.

حدثية أو اتحادية، وهي غير حادثة؛ لأنها لم تتحقق بدليل مجيء الجزاء جملة اسمية مربوطة بالفاء أو فعلية مؤكّدة بـ(قد) والتسويف مقيدة بحكم وقوع الشرط، لـذلك جعلت جملة الشرط جملة، وجملة الجزاء كلاماً؛ لأنه مقصود لذاته بخلاف الجملة؛ لأن السرط قيد في الجزاء (1)؛ لأن الغرض من التركيب الشرطي هو تعليق الحكم الذي يتضمّنه الجزاء بالحكم الذي يتضمّنه الشرط، وليس هو ربط الحدث بمحدثه في فعل الشرط لتكون الجملة فعلية، فالنسبة التامة الشرطية إذن تختلف في طبيعتها عن النسبة التامة في كل من الجملة الاسمية والفعلية؛ لأنها ليست نسبة بين مُسند ومُسند إليه، بل هي نسبة بين تركيبين كانا مستقلين ثم فقدا استقلالهما ليكونا جزءين من تركيب جديد يعبّر فيه الأول عن المعلّق عليه والثاني عن المعلّق".

إنّ الاستقلال بالتركيب يفيد معنى مختلفاً عن عدم الاستقلال، والشرط لم يحول من معنى إلى معنى آخر، بل الغرض هو تعليق حدثين أحدهما بالآخر على سبيل التقييد لا التحقيق الفعلي، فلم يثبت استقلالهما أصلاً حتى يجعل منهما تركيباً جديداً، بل هو معقود أصلاً على التعليق بدليل ربط طرفيه بالفاء، وهي تجمع بين المتجانسين بخلاف الواو التي تجمع بين المتغايرين، فهما متماثلان في عدم الوقوع، والجملة الفعلية بمثابة طرف واحد لصلاحها للوصفية صدوراً أو وقوعاً، كما في الصفات المشتقة، والجملة الشرطية لا تصلح لذلك؛ لأنها افتراض وقوع وليس حدثها واقعاً فعلاً، والنسبة التامة تربط الحدث بالذات، ولا تكون في المشرط؛ لأنه يربط حدثين بتعليق أحدهما بالآخر، بدليل حاجته إلى فعلين غير واقعين أصلاً، بل مُعلّق أحدهما بالآخر، كما أنّ الإسناد معنى رابط، والتعليق الشرطي معنى رابط، فهما متدافعان، فلا يصح القول بفقدان الاستقلالية؛ لأنه لم يثبت علمياً أنهما كانا في الأصل مستقلين بمعنيهما ثم فقدا ذلك الاستقلال بدخولهما في طرفي نسبة تعليقية، وإنما ذلك لأجل إيجاد اسلوب خاص فنضمن تعليق حدثين مرتبطين بشكل مخالف للأساليب الأخرى ونسبته إيجادية

⁽¹⁾ ينظر: شرح الكافية: 1/8.

⁽²⁾ البحث النحوي عند الأصولين: 257.

تعليقية، والتعليق فيه مرتبط بالأداة، وهي التي تفصله عن غيره من الأساليب الإنشائية والخبرية، لأن ترتيب وقوع حدث ما على آخر خاص بالشرط، أما طلب إيجاده فيجري بأساليب أخر، والإيجاد بالدال وهو اللفظ على معنى يُنشئه المتكلم يختلف عن حكايته؛ لأنه موجود أصلاً، وذلك أنك إذا قلت: (نِعْمَ الرجل زيد)، فإنما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ، وليس المدح موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة مقصوداً مطابقة هذا الكلام إيّاه حتى يكون خبراً، بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجاً، ولو كان إخباراً صرفاً عن جودته خارجاً لدخله التصديق والتكذيب (1).

إنّ إحداث المعنى بتغيير شكل البصيغة بدلالة جمودها لملازمتها للمدح وليس الإخبار؛ لأنه مدلول اللفظ عموماً إلاّ إذا حدث فيه تغيير مـا، لأداء وظيفـة معينـة، أمـا أساليب الطلب الخبري والإنشائي فلها صيغ معينة وأدوات دالة على نسب خاصة بما يناسب ما تحدثه من أشكال تعبيرية تكشف عن المقصود، كما تكشف الصيغ الخبرية عن المراد بأشكالها التعبيرية التي تحكي المراد منها، فيكون المتكلم حاكياً لواقع خــارجي إنبــاءً عن حدث أو وصفاً ثابتاً لذات معينة، وذلك بالفعل الاصطلاحي أو بالـصفات المـشتقّة، كما في الجمل الفعلية والاسمية، وما يلحقها من حروف إثباتاً ونفياً بما يظهر شكلاً فهـ و دال على أغراض ومقاصد تختلف بحسب المراد، وأما مدلول الجملة الإنشائية مثل (اضرب) هو النسبة الطلبية الخاصة، ومدلول الجملة الخبرية مثل (أطلب منك البضرب) هو نسبة الطلب إلى المتكلم والجملتان وإن تضمّن كل منهما (طلب الضرب من المخاطب) إلاَّ أن الطلب في الأولى (معنى حرفي) لم يكن ملحوظاً بذاته، بل بمــا هــو نــسبة بين المتكلم والمخاطب والمادة- أي الحدث- فصيغة (أفعل) موضوعة بـإزاء هـذا الطلـب غير الملحوظ مستقلاً، أما الطلب في الجملة الخبرية (أطلب منك) فهـو (اسمـي) لـوحظ مستقلاً؛ لأنه مدلول مادة الفعل المنسوبة بصيغة (يفعل) نسبة صدورية، وفرق واضح بين نسبة الطلب إلى المتكلم في الجملة الخبرية وبين الطلب الواقع نسبة في الجملة الإنشائية".

⁽¹⁾ شرح الكافية: 2/ 311.

⁽²⁾ البحث النحوي عند الأصوليين: 264.

إنّ مدلول الحرف ليس مرتبطاً بالنسبة؛ لأنه لا يصلح لأحد طرفيها، بل مدلوله مطابق لتركيبه؛ لأن دلالته ليست مستقلة بذاتها بدليل استعماله بلفظه لمعان نختلفة، وذلك بخلاف دلالة الصيغ فإنها نسبية؛ لأنها تنسب إلى ما يتمم معناها والنسب تختلف باختلاف الصيغ، فهي في أمر المواجه غير متحققة إلا بالمطاوعة، وكذلك مع الغائب، كما أنّ الأمر قد يأتي بصيغة المصدر للمبالغة في الخبر، نحو قوله تعالى ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللّهُ المُسْتَعَانُ ﴾ [يوسف: 18].

فإنّ اختلاف شكل المصدر مبين لدلالته الفعلية أو الاسمية، وكذلك تنوين أسماء الأفعال بخلاف تبرك تنوينها قبوة وضعفاً لدلالته على تمكين المعنى الاسمى في الأسماء، والفعلى في الصفات والمصادر بدليل عملها فلا يبقى عندئذ للمعنى الحرفي فيها وجود والمعنى الحرفي الملحوظ في صيغ أسماء المعاني والأفعال المجردة والمزيدة يقوم على حاجة هذه الصيغ إلى ما يوضحها ويتمم معناها، فكانت أدوات نسب رابطة لمضمون جملها، كما أنها موجدة للمعاني في غيرها فشابهت الحروف في وظيفتها، ولم تبن لغلبة الفعلية عليها بالتصريف أو بالتنوين أو الاسمية بالإضافة إلى معمولاتها، أما ما نقل من بابه كأفعال المدح والذم والتعجّب، فقد جمد لغلبة الحرفية عليها، لملازمتها لمعانيها التي نقلت إليها، والتخصيص معنى حرفى؛ لأنه مقيّد لغيره في التركيب، كما أنّ نسبة صيغة أمر المواجه لا يظهر فيها أهم أركانها، وهو المسند إليه إلاّ تقديراً، فكيف يكون مدلول (اضرب) هو النسبة؟ وهو طلب محتمل الوقوع. أما دلالة (أطلب) فهي دلالـة منسوب؛ لأنه مسند بدلالة حرف المضارعة وهو إخبار، لـذلك قيـل: إنّ بنـاء (افعـل) خلـو مـن الإسناد؛ لأن إسناده إنما يقتصر على ألف الاثنين أو واو الجماعـة أو نــون النــسوة أو يــاء المخاطبة أو الضمير المستتر في (افعل) المقدّر بأنت كما يزعمون، ولا إسناد في رأينا إلى مثل هذه الكنايات؛ لأنها ليست أسماء أو ضمائر، كما يزعم النُحاة، بل هي كنايات أو إشارات تُشير إلى جنس المخاطب أو عدده، وكان النحاة قلد صرّحوا بغير موضع بحرفية الواو في مثل قوله تعالى ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ [الانبياء: 3]. وفي مشل قـول العرب: أكلوني البراغيث، إذ أعربوا الاسم الموصول في الآية، والبراغيث في المثال فاعلين، كما أنهم يؤكدون حرفية ألف الاثنين وواو الجمع في المثنى وجمع المذكر السالم،

فإذا كانت هذه الأدوات التي تتصل ببناء (افعل) أو قعل الأمر- كما يقولون- حروفاً لا ضمائر لم يكن في بناء (افعل) إسناد، وليس من شأنه أن يكون فيه إسناد، لأنه لا يُشير إلى تلبّس الفاعل بالفعل في حال، وكل ما يُشير إليه، أو يبدل عليه هنو طلب الفعيل من المواجه بالطلب أو الأمر (١).

إنَّ التغيير الشكلي للصيغ الفعلية بالزيادة والحذف يتبعه تحوَّل في الأساليب وتبدُّل في الدلالة، فكما أنّ الحروف تجعل مدخولاتها مُنبئة عن معانيها لإبهامها، فكذلك الصيغ المقيِّدة للحدث العام بمتعلَّقاتها تجعلها مُنبئة عن معانيها خبراً أو إنشاءً، فإن صيغة (افعل) إنشائية، وهي متصرّفة من (يفعل) الخبرية، وهمزة الوصل مجتلبة للتوصل إلى الثاني الساكن بعد حذف حرف المضارعة، بدليل مطاوعة (فَعَل) له؛ لأن الخبرية متحققة الوقوع فيه بخلاف الطلب، والنسبة في الخبرية ثابتة للمنسوب إليه، وهيي غير ثابتة في الإنشائية لحاجتها إلى التحقيق بالوقوع، كما في الاستفهام والتمنّي والترجّي ونحو ذلك، والحروف في ذلك دوال نسب خاصة على فـرض أن الأصـل هـو الخـبر، ونـسبته تامة، فهي تحوّل النسب التامة إلى ناقصة، كما في الإضافة والتبعية، فكذلك صيغة الطلب حوّلت النسب التامة في (فعل) و (يفعل) إلى نسبة خاصة تفيد معنى الطلب وليس معنى الطلب ذاته، كما إذا صرّح بالطلب أو الاستفهام أو التمنّي أو نحو ذلك، فإذا أراد المتكلم الحكاية عنها، جاء بها خبرية تامّة متحققة، وإن أرادها بعينها جاء بدوالها للتعبير عنها في نسب غير متحققة فعلاً إلا بالمطاوعة أو الحكاية عنها بـصفتها أخبـاراً متحققة، فالـذي يفصل بين الإنشائية والخبرية هو التحقق أو الوقوع، والحكاية عنهـا بـالقول ومـا تـضمّن معناه، أو بالصيغ الدالة على المطاوعة أو بما تدل عليه حروف الزيادة (أنيت)، فالخبرية تامة بمدلولها المناسب لشكلها، والإنشائية خاصة بالمتكلم فجاءت الصيغة بـشكل يناسبه هو أولاً لبيان هيأته آمراً أو متمنّياً أو راجياً أو متعجّباً أو نحو ذلك، لذلك جعلـت نـسبته دالة على ذلك وليست مستقلَّة؛ لأنه لا يوقف عليها في ذاتها، لأنها دوال على معان ينشئها المتكلِّم في نفسه، وهي مدلولات الحروف والصيغ الطلبية، ولـيس الإخبـار عنهـا؛

⁽¹⁾ في النحو العربي، نقد وتوجيه: 120- 121.

لأنها غير واقعة فعلاً أو مُتحققة بـدليل اسـتحالة بنـاء صـيغة الأمـر للمجهـول، بخـلاف الصيغ الطلبية الأخرى؛ لأنها غير خبرية وذلك بدلالة الجمل الاسمية على الثبوت، والفعلية على الحدوث بدلائل الصيغ الوصفية والفعلية في نسبتها الثابتة والمتجددة، وهي الخبرية لتحقق مدلولها فعـلاً؛ لأن الثبـوت والتجـدد يُنــافي مــدلول الإنــشائية؛ لأنــه غــير متحقق، والحكم يكون على المتحقق؛ لأنه معلوم، بخلاف غيره، لأنه غير واقع، والنسبة التامة لا تكون بغير طرف رابط بين ركنيها، وهو الحكم، فإذا كان متحققاً ثابتاً، فالجملة خبرية، وبخلاف ذلك فهي الإنشائية. أما الـصيغ المشتركة بينهمـا كأفعـال العقـود والـتي يشترك فيها الفاعل والمفعول أو المصدر والزمان والمكان، فإن الذي يحدد دلالتها سواء كانت قطعية أم احتمالية، هو ما سيق مُتنامياً على مبدأ الشكل توضيحاً وبياناً بما يناسب الحال والمقام لعموم صيغ المعاني بدليل افتقارها إلى متعلَّقـات تبيّنهـا، فـإن الخبريـة منهـا يكون مدلولها من شكلها الكاشف عن معنى موجود قبله، أما الإنشائية فإن مدلولها بشكلها نفسه وليس قبله، فالنسبة الخبرية نسبة تامة، وهي قابلة للحكاية والإنباء عنها، والنسبة الإنشائية نسبة خاصة غير قابلة للحكاية؛ لأنها مـدلول الحـروف والأدوات الـتي تجعل الجمل التامة في سياق الاستفهام والتمنّي والترجّي والتعجّب وأمثالها (١)، وهذا بناءً على أن للحروف نسباً خاصة بالمتكلم قائمة على افتراض تحويل النسب التامة إلى خاصة بإدخال حروف دالة على معاني مدخولاتها، كما جُعلت النواسخ نسباً خاصة؛ لأنها جرت مجرى الحروف في نسبة معانيها إلى جمل تامة تحقيقاً وتوكيداً لمدلولاتها، كـذلك جُعلت الصيغ دالة على معان ملحوظة، لكونها قيداً لإطلاق الحدث، ولها وظائف تركيبية نحوية، لافتقارها إلى متعلَّقات توضّحها وتُبيّن المقبصود من استعمالها، كما أن وظائف أدوات الشرط والحصر والاستثناء وغيرها نحوية للدلالتها على معنى مخالف للمعنى الظاهر المنطوق به؛ لأنها دوال على معان وظيفية رابطة للمعاني العرفية المستقلّة في تراكيب النسب الناقصة، وذلك بخلاف الصيغ التصريفية، فإنها دوال على النسب الرابطة للأحداث بذوات تقييداً لها صدوراً عنها أو وقوعاً عليها أو تلبساً بها، ومـا يطـراً

⁽¹⁾ البحث النحوي عند الأصوليين: 271.

عليها من علامات دالة على وظائفها في الإطار العام لتشكّلها تركيبات مختلفة بحسب المقصود من استعمالها في أساليب متنوّعة، ولكل تركيب معنى خاص به يربط مفرداته بالصيغ والحروف المناسبة لمعناه، وهي دوال النسبة التامّة والناقصة في تراكيب لغويـة لهـا معان وظيفية رابطة لمفرداتها، لتأدية أغراض المتكلمين ومقاصدهم، عن طريق معرفة دلالة شكل التركيب العام وكيفية نظمه وترتيبه وصورته الإجمالية تعبيرية مقصودة، لقيامها على ترابط النسب المختلفة فيه بعضها ببعض بالتعليق المعنوي، وهو معنى زائد على معانى مفرداته الوضعية أو العرفية سواء أكانت مستقلَّة في معانيها الإفراديـة أم غير مستقلَّة؛ لأنها تحوَّلت إلى لبنات في شكل جديد، فلم يبق من معانيها الأولى إلاَّ وظائفها التركيبية بحسب إرادة المنتج، لأنه يعبّر بلغة قومه عن فكره ومشاعره وأحوال ما يخبر بــه، وقد يكون هادئاً نفسياً أو منفعلاً أو متردداً أو واثقـاً وغـير ذلـك ممـا لا تـضبطه قوالـب بعينها أو ضوابط تركيبية تفرض عليه سوى الضوابط التي يوصل بها ما يريد لغيره بما يناسب قواعد لغته، فالشكل نسق من الجهات الفعلية المخصصة للصيغ والوظائف التي تُستعمل لها، وعلاقاتها بالأسماء والحروف، إذ ترتبط الناحية الشكلية للكلمات في السياق بعلاقاتها بما قبلها وما بعدها، وقد رأينا كيف كانت أداة التعريف دليلاً على اسمية ما بعدها، وأداة ياء النسب دليلاً على اسمية ما قبلها، كما أنَّ سـوف تقـوم دلـيلاً على فعلية ما يليها(1)، وليس ثمّة قاعدة كلامية ثلزم المتكلّم بشكل معين، فلكل شكل دواعيه وأغراضه، وهي متباينة ومتعددة، فقد وضعت العربية حروفاً لربط المعاني المستقلَّة في ذاتها، كما وضعت غيرها تكثيراً لـصيغ المعاني، لتلبِّي حاجـات الكـلام المختلفة، كما ضبطت أشكال أسماء المعاني والأعيان والأجناس إعراباً وبناءاً وتثنيةً وجمعاً، وجعلت التنوين تابعاً للإعراب وتركه دالاً على معان مُناقضة لإثباته بــدليل منــع المركبات المزجية والإسنادية وذات البناء العارض والغاياتبش منه، وذلك بخلاف المركبات المعربة بالنسبة التامة والناقصة في الجملة المفيدة والإضافة والمنادي والمنفى بلا المضافين، وما اقترن بلام التعريف، وإن المعاني النحوية لا تقتصر على الفاعلية والمفعولية

⁽¹⁾ مناهج البحث في اللغة: 233.

والإضافة، وإنما تتسع لأشكال المركبات المبنية والمعربة، وتمام الشكل في مناسبته للمراد، والجملة قد لا تكون تامة؛ لأنها غير مقصودة لذاتها بخلاف الشكل التام للعبارة، لاستيفائه المعنى، أما المركب التام، فإن تمامه بالإسناد أو النسبة التامة، لكونه أساس المعنى النحوي، وقد قيل:

المركب التام هو موضوع دراسة جديدة يبحث فيه من حيث كونه الأساس الذي يبني عليه الحديث، وإذا تناول الكلمة بالبحث فإنما يتناولها من حيث هي مؤلفة مع غيرها، ومن حيث كونها مسنداً إليه، أو مسنداً، ومن حيث كونها منسوباً إليها نسبة لا تعبّر عن فكرة تامة، ولا يصح الاكتفاء بها، أوالسكوت عليها، وهي النسبة التي يسميها النحاة بالإضافة، وإذا كان موضوع هذه الدراسة الجديدة هوالجملة فهذه الدراسة إذن تعني بكل ما يطرأ على الجملة من طوارئ، تعنى بأحوال أجزائها الرئيسة وغير الرئيسة من حيث تقديم بعضها على بعض، وتأخير بعضها عن بعض، ومن حيث ذكره وحذفه، ومن حيث التصريح به أو إضماره، كما تعني بأحوال الجملة بوصفها كلاً من حيث كونها في سياق نفي أو استفهام أو توكيد أو شرط أو غير ذلك. إنّ هذه الدراسة هي دراسة النحو وموضوعها الذي أشرت إليه هو موضوع تخصص النحوي(١).

إنّ الفكرة التامة وغير التامة تفهم من خلال ما يؤديه الشكل اللفظي بالاختيار المناسب لترتيبها في الذهن، إذ يعرضها الشكل المنطوق أو المرئي بصورة تامة أو غير تامة، وهذه الصورة التعبيرية محط الفائدة، فقد يبالغ فيها بما يجعلها مجسمة للسامع أو ينقلها مهللة ضعيفة أو ملبسة وذلك يتوقّف على ضبط الشكل والعناية فيه بالدلائل والقرائن، فلا يكفي أن يكون المعنى مفهوماً، لأن العبرة في التوصل إلى المعنى المطلوب بشكل تعبيري صحيح سليم جار على سُنن الكلام الفصيح من الناحية اللغوية لتوقّف دلالته عليها إثباتاً أو نفياً وحقيقة أو مجازاً، فإنها قد تكون قطعية أو احتمالية، وذلك بحسب انضمام المفردات إلى بعضها، وانتظامها في التعبير عن المقصود تقدياً وتأخيراً وإظهاراً وإضماراً وذكراً وحذفاً ونحو ذلك مما اعتنى به علم المعاني، فإن شكل العبارة نظماً

⁽¹⁾ في النحو العربي، نقد وتوجيه: 37.

وترتيباً يدل على معناها، كما يدل شكل البصيغة نظماً وترتيباً لأصواتها على معناها بدليل العناية بالأصول والزوائد والإلحاق والقلب المكاني لاستنباط معاني الأبنية وكشف علاقاتها في نظم الكلام لارتباطهما في تحديد دلالة التعبير، إذ تنتظم الأصوات المختلفة في البناء الصرفي، فتتحوّل إلى حروف بناء صيغ تحدّ بين الكلمات، كما أنها تكون سوابق ولواحق وأدوات ربط تأليفي، فتشكّل أساليب مختلفة تُبني عليها، فكان منها حروف مبان ومعان، وهي صوامت فاحتاجت إلى صوائت تبيّنها؛ لأنها وسيلة إخراجهـا، وارتباطها مع بعضها، وانعدامها لا يكون إلاّ في البناء بإعانة الجاورة بدليل انتقال الأصوات القصيرة عند الوقف على المتحرّك إنّ سبقه ساكن، وإن الصوت القصير إذا مُدّ تحوّل إلى حرف، بدليل تسكين أحرف المد لجانستها لحركة ما قبلها، واستحالة تحريـك الألف لملازمة الفتحة للحرف الممدود للدلالة على إطلاقه وقلب البواو واليباء ألفأ إذا تحرَّكا وكان ما قبلهما مفتوحاً، وقلب الواو والألف ياءاً إذا سبقا بكسر الصحيح قبلهما، كما في التصغير والجمع، ومدّ الصحيح سواء أكان فاءاً أم عيناً أم لاماً لإيجاد صيغ جديدة لمعان طارئة على الأصل، كما أنها تفصل بين الأصول الفعلية بدليل الأبواب الستة للمجرد، ومشابهة المُعتل للصحيح في المثال، فإنـه يـشاركه في الـوزن (فَعـل) نحـو وصــل ويسر، وفتحت الواو والياء لمَّا تصدّرتا الصيغة فلم تتأثّرا بحركة سابقة، فاستحقا أن يكونا صحيحين بدليل تحريكهما؛ لأنهما أضيق مخرجاً من الألف، فترددتا بين المدية واللين، والحركة وعدمها دليل التفريق بينهما، وكذلك الحذف، فإن الحركة المجانسة تكمون دلميلاً على المحذوف، كما أنها دليل على مد الصوت، وإن الأصوات الثلاثة سواء كانت قصيرة أم طويلة تكون دلائل على معان، كما أنها من أدلة الصناعة؛ لأنها أساس القواعد اللغوية في جميع مناهجها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، لاشتراكها في المعاني الحرفية؛ لأنها من حروف الزيادة، وفي المعاني الفعلية إعلالاً وإبدالاً وتبصريفاً، وفي المعاني الاسمية لقيامها مقام المُسند إليه، ولفصلها بين المشتقات الوصفية والاسمية، كما في أسماء الآلة والمكان والزمان وأسماء المصادر، كما أنها تفصل بين المفرد والمجموع، بعلامات الإعراب الأصلية والفرعية، وتفصل بين جموع السلامة والتكسير، وبـين المُكبّـر والمُصغِّر، فكانت ميداناً لدراسات لغوية كثيرة لـسعة التـصرِّف بهـا تبعـاً لـسعة مخارجهـا

ولصفتها الصوتية الجهرية، ولمناسبتها لحركات الفم الثلاث فتحاً وضماً وكـسراً أو نـصباً ورفعاً وجرًا، فجرت مع النفس فاشتركت مع أصوات الغنّة، وذلك لخروجها من الأنف، فتنوعَت الأصوات مدّاً وليناً وغنّةً ورخاوةً وشدّة، كمـا اختلفـت قـوةً وضـعفاً، والجهـر والغنّة تقويان الصوت، فكانت الأصوات الجهورة أكثر من المهموسة، و"من الطبيعي أن تكون كذلك، وإلا فقدت اللغة عنصرها الموسيقي ورنينها الخاص الذي نميّز بـ الكـلام من الصمت.. ولم يقف النطق الإنساني عند مرحلة الصياح بأصوات مجهورة أو مهموسة ذات درجات صوتية متباينة، طوراً تعلو وطوراً تنخفض، بل تطورت إلى كلمات مستقلة تكونت منها لغات ذات قواعد وأصول. وبذلك امتاز نطقه عن غناء الطيور وأصوات الحيوانات. وقد رمزّت تلك الكلمات وهي مركّبة في صور جمل إلى خبر ما يـدور في الذهن الإنساني من أفكار فعبّرت عن سريرة نفسه واستغلّت كأداة بين أبناء جنسه، يضمنها مكنون أفكاره خيرها وشرها أيضاً (١)، وليس استعمالها لغرض الفيصل بين الكلام والصمت، بل للفصل بين معانى الكلام؛ لأن الصمت ضد الكلام، والرنين للغنّة مع الجهر للمبالغة في المعنى، ففي قول تعالى ﴿ بِنَا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الله المبالغة في المعنى، ففي قول تعالى ﴿ بِنَا اللَّهُ اللَّا اللَّاللَّا اللَّهُ ا صيغة (الرَّحْمَن) مزيدة بالإطلاق والغنّة، فكانت أوضع في السمع من (الرَّحِيم)؛ لأن الألف حرف اتسع لهواء الصوت، مخرجه أشدّ من اتساع الياء والواو (2)، لذلك كان أعلى منهما مرتبة في الإطلاق؛ لأنه مجهور، أما النون فهو من الخياشيم(ذ)؛ أنفى مجهور، فقيّد السعة بالغنّة، كما قيّدت الميم لما فيها من غنّة سعة الياء في (الرَّحِيم)، وللمشاكلة الصوتية بين (الرَّحْمَن) و (الرَّحِيم)؛ لأنهما من أصل واحد، فلم يفصل بينهما؛ لأن المبالغة في الامتلاء تقتضي إدامته، فتبع (الرَّحِيم) الدال على الثبوت والدوام (الرَّحْمَن) الدال على التجدد والحــدوث، بــدليل قولــه تعــالى ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَـزَآيِنَ رَحْـمَةِ رَبِّيّ إِذَا لّأَمْسَكُتُمْ خَشْيَةَ ٱلِّإِنفَاقِ ﴾ [الإسراء: 100]، والامتلاء يقتضي السعة، فناسب أن تــدل عليهــا اليــاء

⁽¹⁾ الأصوات اللغوية: 21-22.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 4/ 435– 436.

⁽³⁾ ينظر: المقتضب: 1/ 330، سر صناعة الإعراب: 1/ 48.

وكأنَّها تسحب ما حواه من رأفة ورقَّة، كما امتدت الميم الـشفوية المـشوبة بالغنَّـة لتـشمل الكون كلُّه بعناية اللطيف الخبير الذي وسعت رحمته كلُّ شيء، ولذلك أشبعت فتحة الميم فصارت حرفاً، كما أشبعت حركة الحاء في (الرَّحِيم)؛ لأن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمّة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعيض الياء، والنضمة بعض الواو، وقد كان متقدّمو النحويين يسمّون الفتحة الألـف الـصغيرة والكـسرة اليـاء الصغيرة والضمّة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة، ألا ترى أن الألف والياء والواو اللواتي هنّ حروف توام كوامل، قد تجدهنّ في بعض الأحوال أطول وأتمّ منهن في بعض... فإذا أوقعت بعدهنّ الهمزة أو الحرف المُدغم، ازددن طولاً وامتداداً وذلك نحو يشاء... وتقول مع الإدغام شابة.. أفلا ترى إلى زيادة المد فيهنّ بوقوع الهمزة والمُدغم بعدهن، ويدلُّك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنَّك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه.. فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما تنشأت عنها، ولا كانت تابعة لها(١)، فإن طول الصوت يعتمد على تـشكيله مع ما يجاوره ولما كانت الهمزة في حقيقتها ألفاً ممدودة طال المد معها، وكذلك التضعيف؛ لأن سكون الأول منه يقتضي السكت الخفيف عليه؛ لأن المجاورة تنقل الحركة إلى الساكن، كما أن المُدغم مفتوح والفتحة بعض الألف، فجاء التطويل مـذموماً لـذلك. وقد اهتم المحدثون بكمية الحروف ومدّة الصوت للتفريق بين الدلالات الصوتية، إذّتقـوم الكمية في الحروف بدور القيم الخلافية التي تفرّق بين معانى الكلمات، كما يبدو ذلك في التفريق من جهة المعنى بين (عَبَـدَ) و (عبَّـدَ) و (ضـرب) و(ضـرباً)، ومـا أشـبهما مـن الموازنات... إنَّ النظرة اللغوية الحديثة تحتَّم اعتبار الكمية في الفونولوجيا (التشكيل الصوتي)، كما يحتم اعتبار المدّة في الفوناتيك (الأصوات)(2).

إنّ الكمية لا تفرّق بين الأصلى والزائد والملحق مما يخصص المعنى العام للـصيغة،

⁽¹⁾ سر صناعة الإعراب: 1/19 - 20.

⁽²⁾ مناهج البحث في اللغة: 28.

فإن معاني المجرّد تختلف عن المزيد والملحق، يدل على ذلك معاني أحرف الزيادة والإلحاق، إذ يجري الملحق في الوزن مجرى الأصل؛ لأن ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات الأربعة حتى صار يجري مرى الا زيادة فيه، وصارت الزيادة بمنزلة ما هومن نفس الحرف، وذلك نحو (فعللت)، ألحقوا الزيادة من موضع اللام وأجروها مجرى دحرجت، والدليل على ذلك أن المصدر كالمصدر من بنات الأربعة نحو جلببت جلببة، وشمللت شمللة (1)، وهو إلحاق اللفظ باللفظ نحو شملل وجهور وبيطر، فتنكبوا إلحاقها بها صوناً للمعنى وذباً عنه أن يستهلك ويسقط حكمه (2)، بل لإيجاد معنى آخر مختلف وليس صوناً للمعنى الأول؛ لأن معنى حوقل نحالف لمعنى (حقل) وشملل نحالف لشمل معنى، وكذا كوثر ليس بمعنى كثر ... حقلت الإبل من باب تعب يتعب أصيبت بالحقلة، وهي من أدواء الإبل، وأما حوقل فمعناه ضعف، وكذلك شملت الريح.. وشمل الرجل وانشمل وشملل أسرع وشمر (3).

وأما الألف فإنه يلحق الكلمة آخراً نحو عقلى وأرطى (4)، وتقلب ياء في رأيت أريطيا وأراطي لكسرة ما قبلها (5)، لجانسة الياء؛ لأن أحرف المد لإطلاق الحركة، وهي أصوات طويلة لا يسبقها ما يخالف جرسها، وكذلك ما يلحقها عما يجاورها، ولكن القدماء قد ضلّوا الطريق السوي حين ظنّوا أن هناك حركات قصيرة قبل حروف المد، فقالوا مثلاً إن هناك فتحة على التاء في (كتاب) وكسرة تحت الراء في (كريم) وضمة فوق القاف في (يقول)، والحقيقة أن هذه الحركات القصيرة لا وجود لها في تلك المواضع، فالتاء في (كتاب) محرّكة بياء المد وحدها، والراء في (كريم) محرّكة بياء المد وحدها، والقاف في (يقول) محرّكة بواو المد وحدها، ويظهر أن الكتابة العربية في صورتها المألوفة

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 4/ 286.

⁽²⁾ الخصائص: 1/ 224.

⁽³⁾ شرح الشافية: 1/ 52 – 53.

⁽⁴⁾ ينظر: الممتع في التصريف: 2/ 601- 602.

⁽⁵⁾ ينظر شرح الشافية: 1/ 57.

من وضع فتحة على التاء في (كتاب) وكسرة تحت الراء في (كريم) وضمّة فوق القــاف في (يقول) قد جعلت القدماء يتوهّمون وجود حركات قصيرة في مثل هذه المواضع"(1).

إنّ المد للحركة الموجودة أصلاً في الصامت قبله، ولمّا كانت الحركة بعضه، ظنّ أن إمّامه بتطويلها، وليس كذلك، فإن الحركة بخلاف الحرف، يدل على ذلك بقاؤها عند حذفه نحو فَعَل وفَاعَل وكتَب وكِتَاب، أوفي التصغير نحو كتيب وعليم؛ لأن التصغير يعيد الكلمات إلى أصولها، فإن الحركات تساهم في التشكيل الصوتي، كما تساهم الحروف، بدليل مجيثها أصلاً، كما جاءت زائدة وملحقة، وذلك بخلاف الحركة، فإنها ملازمة للتشكيل؛ لاستحالة وجوده بدونها، بدليل تفخيمها وإمالتها؛ لأن أحرف المد سواكن دائماً، فتبعض بخلاف الحركة فإنها تشم بحركة نخالفة لها، نحو قوله تعالى ﴿ وَقِيلَ سَواكن دائماً، فتبعض بخلاف الحركة فإنها تشم بحركة نخالفة لها، نحو قوله تعالى ﴿ وَقِيلَ سَواكن دائماً، فتبعض بخلاف الحركة فإنها تشم بحركة نخالفة لها، نحو قوله تعالى ﴿ وَقِيلَ سَواكن دائماً، فتبعض بخلاف الحركة فإنها تشم بحركة خالفة لها، نحو قوله تعالى ﴿ وَقِيلَ سَوَاكَنَ هُمُ المَاهَ اللهُ وَيَضَى الْمَاهُ ﴾ [هود: 44].

إنّ الحركة أساس التشكيل الصوتي، كما أن مبدأ الكلام المفيد أساس تشكيله التركيبي، إذ يستدعي بعضه بعضاً تقييداً وتخصيصاً، ومما يدل على قوة الحركة قلب أحرف المد إلى ما يجانسها ويوافقها؛ لأنك إذا بدأت بالكسرة، فقد جئت ببعض الياء وآذنت بتمامها، فإذا تراجعت عنها إلى الواو فقد نقضت أول قولك بآخره وخالفت بين طرفيه، وكذلك إذا بدأت بالضمة ثم جئت بعدها بالياء، فقد جئت بأمر غيره المتوقع؛ لأنك لمّا جئت بالضمة توقعت الواو، فإذا عدلت إلى الياء فقد ناقضت بآخر لفظك أوله (2)؛ لأن الأصوات يجذب بعضها بعضاً بحسب التآلف فيما بينها، كما تجذب المفردة أختها في البناء المؤتلف مع بعضه، يدل على ذلك تحصن الحرف بالحركة وإن المفردة أختها في البناء المؤتلف مع بعضه، يدل على ذلك تحصن الحرف بالحركة وإن خالفت ما قبلها، نحو عوض وحول، وامتداد الحركة إذا اتصلت بأخرى مطابقة لها، وإن اختلف الحرف، بدليل قلب الواو والياء ألفاً إن تحركتا وكان ما قبلهما مفتوحاً، إذ الفتحة تقلب الواو والياء، نحو قام وباع وخاف وطال، امتداداً لها وحفاظاً عليها بالألف لسكونه وسعته بالجهر، ولمقاربتها بالانفتاح، والواو والياء لا تتناسبان بالجهر بالفتح؛ لأنهما أضيق

الأصوات اللغوية: 39.

⁽²⁾ سر صناعة الإعراب: 1/ 22.

من الألف بدليل تحملهما الحركة بخلاف الألف، وإنكان الأصل في قام: قوَم، وفي خاف: خَوف، وفي طال: طُول، وفي باع: بَيَع، وفي هاب: هَيَب، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة وهي الفتحة والواو أو الياء، وحركة الواو والياء كره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيـه الحركـة وهــو الألـف وســوغها أيـضاً انفتاح ما قبلها، فهذا هو العلَّة في قلب الواو والياء في نحو قام وباع، لا ما ادَّعاه الـسائل من أن الفتحة قويت على قلب الحرف المتحرّك (١)، بـل العلّـة في تحـصن الحركـة الأولى بأخرى تقويها لإيجاد شكل مناسب للمعنى يوظف تركيبيا لدلالة أخرى يحتاج إليها بدليل ارتباط الصيغ بمتعلّقاتها تبعاً لأشكالها المختلفة، كما يرتبط حرف المعنى بمدخو لاته لبيان الاسلوب، وذلك لاشتراك الحرف والصيغة في إيجاد المعانى التركيبية بدليل المعانى المحتملة للحروف والصيغ المشتركة لفظاً، نحو (إنَّ) و (ما) واللام والـواو، وزوائـد صـيغ المعانى الصرفية، فقد تشترك صيغة أو بناء في الدلالة على أكثـر مـن معنـى، وذلـك نحـو (فعيل)، فقد يشترك هذا البناء في المصدر نحو صهيل، والصفة المشبّهة نحـو كـريم، واسـم المفعول نحو طريد، والمبالغة نحو سميع، و(فَعول) قد يشترك في مبالغة اسم الفاعــل نحــو صبور، واسم المفعول نحو رسول، و(فُعـول) قـد يـشترك في المـصدر والجمـع نحـو قُعـود وسجود وما إلى ذلك، وقد ترد صيغة في عبارة تحتمل أكثر من معنى فتكون دلالة الجملة غير محددة بل تحتمل أكثر من معنى، وذلك نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّنِي بَرَّاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴾ [الزخرف: 26]، فكلمة (براء) تحتمل المصدر على المبالغة فيكون من الإخبار بالمصدر عن الذات، كقوله تعالى ﴿ إِنَّهُ عَمَلُ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ [هود:46]، وتحتمل أنها صفة مشبّهة على وزن (فَعال) كجواد وصناع، ومثل (مفتون) و(مجلود) و (ميسور)، فهذه تحتمل المصدرية بمعنى الفتنة والجلمد واليسر، وتحتمـل اسـم المفعـول، ولـذا اختلفـوا في قولـه تعـالي ﴿ بِأَيتِكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ [القلم: 6] أهمو: بمايكم الفتنمة أي الجنمون أم أيكم المفتمون أي المجنمون والباء زائدة ⁽²⁾.

⁽¹⁾ سر صناعة الإعراب: 1/ 25.

⁽²⁾ الجملة العربية والمعنى: 14.

إنَّ دلالة شكل الصيغة مرتبطة بدلائل شكل العبارة عموماً، وما يضبط هيأتها من الحركات تكون علامات دالَّة على علاقاتها الرابطـة لهـا بغيرهـا، وهـي تُعـرف حـديثاً بالعلامات الدالة على المورفيمات؛ لأنَّالعلامةُ هي العنصر الذي يعبِّر عن المورفيم تعبيراً شكلياً، وتوجد في النطق، وهي إما أن تكون عنصراً أبجدياً أو فوق الأبجدي، بمعنى أنهــا تكون في شكلها كمية أو نبراً أو تنغيماً، ويعبر عنها إما إيجابياً بوجودها أو سلبياً بعدمه، إذ ربما يكون هناك ما يسمى العلامة صفر والصيغ الصرفية وحركات الإعراب والإلحاقات وهلمّ جرّاً، تكون نظاماً من العلامات لنظام من المورفيمات يعبّر عـن نظـام من الأبواب يتكوّن منه الصرف والنحو الغربيين. إن علاقة العلامة بـالمورفيم أشبه مـا تكون بعلاقة الصوت بالحرف، وعلاقة المورفيم بالباب مثل علاقة الحرف بما ارتبط معمه في مخرج تقسيمي واحد وعلاقة الباب بنظام الأبواب كعلاقة طائفة من الحروف مرتبطة بمخرج تقسيمي واحد بالأبجدية التشكيلية بصفة عامة (١)، فلا تؤخذ الصيغة بمفردها لبيان دلالتها، كما يؤخذ حرف المعنى منعزلاً عن التركيب، فإن القرائن اللفظية والمعنوية كفيلة بمعرفة المقصود من الألفاظ المشتركة ومن الذكر والحذف والإظهـار والإضـمار وخـروج الكلام عن ظاهره، والحمل على اللفظ أو المعنى وغير ذلك مما يحتمل أكثر من دلالة في التعبير وشكل الكلام في تواصله واتصال بعضه ببعض، وهو ما يُعرف بالسياق وتسلسله في المكوّن العام المنعقد فيه الكلام يُعدّ أهم القرائن الدالة على المعنى المراد، ودلالته هي دلالة السياق عينها، أمادلالة السياق فإنها ترشد إلى تبيين المُجمل والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المُطلق وتنوّع الدلالة، وهـو مـن أعظـم القـرائن الدالّـة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظيره وغالط في مناظراته. وأنظر إلى قولـه تعـالى ﴿ ذُقَ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْمَنِيرُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ [الدخان:49]، كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير (2).

فإنّ هذا الأمر على غير ظاهره، لأنه ضمن سلسلة شكلية من الأوامر تقيّده وتُبيّن

⁽¹⁾ مناهج البحث في اللغة: 206- 207.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 2/ 200- 201.

حقيقته، فقد قبال تعبالي ﴿ خُذُوهُ فَأَعْتِلُوهُ إِلَى سَوَلَهِ ٱلْجَيَعِيدِ ۞ ثُمَّ صُبُوا فَوْقَ رَأْسِهِ، مِنْ عَذَابِ ٱلْحَيِيدِ ۞ ذُقَ إِنَكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَوِيمُ ﴾ [الدخان: 47 - 49].

ونحوه قوله تعالى ﴿ إِنَّكَ لَأَنْتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ [هـود: 87]، فـإن القـصد لـيس الثناء والتكريم، بل الاستهزاء بدليل المكون العام المنعقد به الشكل، فقد قال تعالى ﴿ قَالُواْ يَنشَعَيْبُ أَصَلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَاۤ أَوَ أَن نَقْعَلَ فِي أَمَوْلِنَا مَا نَشَرَقُواْ إِنَّكَ لَأَنْتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ [هود: 87]، فإن التوكيـد بــ(إن) والــلام دليــل علــى الإنكار والشك في نسبة الحلم والرشد إليه بإجابتهم عمّا تهكّموا به أولاً، وكـذلك قولــه تعالى ﴿ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَنَطَهَرُونَ ﴾ [الأعراف: 82]، فإن شكل العبارة في سياق المتكلمين يُثبت خلاف قولهم، فقد جاء فسيهم ﴿ وَمَاكَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ: إِلَّا أَن قَالُوٓا أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمُّ إِنَّهُمْ أَنَاشٌ يَنَطَهَرُونَ ﴾ [الأعراف: 82]، ففهم من خلال تشكُّله مع غيره الذم وليس المدح؛ لأناشكل الشيء: صورته المحسوسة والمتوهمة، وتشكّل الـشيء تـصوّر وشكُّله: صوّره (١)، فإن مجيء (إنّ) متصلة بضميرهم دليل على ارتباط مدخولها بما سيق الكلام فيه؛ لأنها أداة ربط وعلَّة وإشعار بسؤال مُقدّر بـ(لماذا)، إذ بني جوابهم على قولهم بالإخراج من القرية، فنبِّه ذلك على تكامل الفكرة وتحصيل المعنى وفهمه من متابعة بعضه لبعض في تواصله، إذ بني بعضه على بعض في صورة شكلية متّحدة المعنى، ففستر المحسوس من الصورة ما أبهم وغمض منه، وذلك بتتبّع ما ارتسم في الظاهر مما سيق الكلام فيه وهو ذم قوم لوط لكفرهم بسبب فجورهم وضلالهم، فنبّه جوابهم على علَّة كفرهم، فإن الطُّهر نقيض الدنس.

إنّ إدراك المعنى الكلي يتم تحصيله بتتبع صوره المرتبطة ببعضها، فإن المُفصل يتبع المُجمل والمُقيّد يشرح المطلق، والمُبهم توضّحه الصلة، والعموم يعينه الخصوص بعده، كما يدل الجواب على السؤال والتفسير على المفسّر، نحو قوله تعلل ﴿ اللّهُ الصَّكَمَدُ ﴾ [الإخلاص: 2]، تفسيره ﴿ لَمْ يَكِلّدُ وَلَمْ يُولَدُ ﴿ وَلَمْ يَكُنُ لَهُ مَكُولُهُ وَلَهُ مَنْ الكيلام في شعبه المبنية على أوله [الإخلاص: 3- 4].

⁽¹⁾ لسان العرب: مادة (شكل).

إيضاحاً وبياناً، فقد يكون بيانه منفصلاً عنه في السورة معه أوفي غيره، كقوله تعالى ﴿ مَلِكِ يَوْمِ النَّفِيلِ مَلْ مَا يَوْمُ الدّينِ ﴿ مَا الفاقحة: 4]، وبيانه في سورة الانفطار بقوله ﴿ وَمَا أَذَرَنكَ مَا يَوْمُ الدّينِ ﴿ مَنْ مُا أَذَرَنكَ مَا يَوْمُ الدّينِ ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْتًا وَالأَمْرُ يَوْمَ لِللَّهِ ﴾ الدّينِ ﴿ مَنْ مُا أَذَرَنكَ مَا يَوْمُ الدّينِ ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْتًا وَالأَمْرُ يَوْمَ لِللَّهِ ﴾ [الانفطار: 17- 19]، وقوله في سورتي النمل والقصص ﴿ مَن مَا يَالُمُ اللَّهُ فِي اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ فِي لَيْلَةُ القَدر بقوله ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدر ﴾ ﴿ وَلَن المُراكة فِي اللَّهُ القَدر في هذه السورة؛ لأن الإنزال واحد، وبذلك يردّ على من زعم أن المباركة ليلة النصف من شعبان وعجب كيف غفل عن ذلك (١).

فإنّ تعليق الكلام متمم لفائدته، وذلك في تتابع متعلقاته تفصيلاً لجمله أو تقييداً لمطلقه أو تفسيراً لمبهمه أو تخصيصاً لعمومه، ولا يقتصر على تعلق الاسم بالاسم خبراً عنه أو حالاً منه أو تابعاً له أو يكون الأول مضافاً إلى الثاني، ولا على تعلقه بالفعل بأن يكون فاعلاً له أو مفعولاً أو ظرفاً، ولا على تعلق الحرف بهما أو بمجموعهما في الجملة كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط بل على إرادته جملة واحدة وتحصيل معناه كاملاً في تسلسل صوره المكملة لشكله العام وإطاره الموحد لجهاته الاسمية والفعلية والحرفية، فإنها تساهم في رسم شكله المبين لمعناه الخاص أو المقيد أو المفصل أو المفسر؛ لأنه قد يُساق عاماً أو مطلقاً أو مجملاً أو مبهماً بحسب إرادة المنتج، والنحو لتحوله إلى علم الإعراب، لم يعد كافياً لفهم جملة الكلام، لخروج منهجه عن منطق اللغة ومتطلباتها فكان بياعراب، لم يعد كافياً لفهم جملة الكلام، لخروج منهجه عن منطق اللغة ومتطلباتها فكان جميع دلائله التي يضمها شكل الكلام بتمامه لبيان معناه، والترغيب فيه بإصلاح منهجه جميع دلائله التي يضمها شكل الكلام بتمامه لبيان معناه، والترغيب فيه بإصلاح منهجه الفلسفي وليس ببيان الحاجة إليه، كما قبل: وأما زهدهم في النحو واحتقارهم له واصغارهم أمره وتهاونهم به، فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم أي الزهد في رواية الشعر وحفظه وأشبه بأن يكون صدا عن كتاب الله وعن معرفة معانيه، الزهد في رواية الشعر وحفظه وأشبه بأن يكون صدا عن كتاب الله وعن معرفة معانيه،

⁽¹⁾ البرهان في علوم القرآن: 2/ 188.

ذاك لأنهم لا يجدون بدّاً من أن يتعرّفوا بالحاجة إليه فيه، إذ كان قد علم أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار اللذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه (1).

إنّ بيان ما يشكل من التراكيب، وحل ما ينعقد من مبهمات، والكشف عمّا يُخفى من مجازات القول يكون في تلاحم الصور التعبيرية وانسجامها في الشكل العام للكلام لتضمنه معناه ودلائله تبيّن الغرض منه وتجلى مقاصده وتظهر محاسنه ومزاياه بالموازنة بين شتى العبارات التي يمكن ورودها للمعنى الواحد، واختلاف الصور باختلاف المراد، وتفسير ذلك بمناسبة الشكل للمعنى ومحاكاته لمقاماته وأحواله المختلفة، وقد أدرك القائل أنّ الإعراب لا يستخرج ذلك كله إلى القول: "ووجدت المعوّل على أن هاهنا نظماً وترتيباً وتأليفاً وتركيباً وصياغة وتصويراً ونسجاً وتحبيراً، وأنّ سبيل هذه المعاني في الكلام الذي هي مجاز فيه سبيلها في الأشياء التي هي حقيقة فيها، وأنه كما يفضل هناك النظم النظم والتأليف التأليف والنسج النسج والصياغة الصياغة، ثمّ يعظم الفضل وتكثر المزية، حتى يفوق الشيء نظيره، والمجانس له درجات كثيرة، وحتى تتفاوت القيم التفاوت السديد يفوق الشيء نظيره، والمجانس له درجات كثيرة، وحتى تتفاوت القيم التفاوت السديد ويترقى منزلة فوق منزلة ويعلو مرقباً بعد مرقب ويستأنف له غاية بعد غاية، حتى ينتهي ويترقى منزلة فوق منزلة ويعلو مرقباً بعد مرقب ويستأنف له غاية بعد غاية، حتى ينتهي إلى حيث تنقطع الأطماع وتحسر الظنون وتسقط القوى ويستوي الإقدام في العجز (2).

إنّ الصورة التي يكون بها الكلام بانضمام مفرداته إلى بعضها بحسب الغرض، لأنه يشكّلها تعبيراً عن المراد، ويصوغها شكلاً بما يتلاءم ومهارة المتكلم اللغوية تحصيلاً للإفادة من دلالة الصوت والصيغة والرتبة وحرف المعنى والزائد، إذ تتنازع الأصوات والمعاني في العبارة فيخلص منها ما يظهر المزية تنغيماً وصياغة وترتيباً وذكراً وحذفاً وإظهاراً وإضماراً إثباتاً أو نفياً خبراً أو إنشاءً "فالنبر إذاً موقعية تشكيلية ترتبط بالموقع في

⁽¹⁾ دلائل الإعجاز: 23- 24.

⁽²⁾ دلائل الإعجاز: 29.

الكلمة وفي المجموعة الكلامية، وحده أنه وضوح نسى لصوت أو مقطع إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام ويكون نتيجة عامل أو أكثر من عوامل الكمية والنضغط والتنغيم (1)؛ لأن النبر أو الضغط والإعلال والإبدال والإدغـام والفـك والقلـب المكـاني والإمالة والوقف والابتداء وزيادة الصيغ وتجريدها وضبطها بالعلامات وتقييدها بالمتعلقات أو إطلاقها وموافقة حرف المعنى للمقصود ومواقع الجمل والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع بأنواعه والتصغير والنسب والإلحاق ونحو ذلك، مما يعلق أجـزاء الصورة ببعضها ويرسم شكلها بما يناسب دواعيها والغاية منها بانسجام الصور المكونة للشكل الكلي المعبّر عن الاختيار المقتضى لمسياغة المشكل عموماً على بناء علاقات تركيبية اسمية أو فعلية في نسب تامّة أو ناقصة ترتبط ببعضها تؤسس على مبدأ يستدعيها إتماماً للشكل المناسب لمعناه وما يشعر بـه ويلمّـح إليـه، فـإن التـشكيل الـصوتي والموقعي، وما فيهما من تغيير خارج عن المألوف يؤسسان هيكلاً تشكيلياً يخـدم الغـرض لدلالتهما على العلاقات المعبّرة عن الأفكار في التعبير، إذ تتغيّر الدلالة بحسب التقديم والتأخير والنبر أو النضغط، فإن التخصيص قد يكون بدلائل صوتية أو موقعية، والمخصص قد يقدّم أو يؤخّر في الشكل لبيان أهميته فيـه وإشـعاراً بـأنّ بنـاء الـشكل في العربية له مزية خاصة في الأداء المعبّر عن المراد، فقد يكون العموم مرتباً على الخصوص أوقد يكون الخصوص مرتباً على العموم، والفرق بينهما إزالة الإبهام عن الذات أو الوصف نحو تقديم الفاعل في نحو زيد جاء، قتقديم الفاعل عبارة عن أن الأهم، كون زيد هو الفاعل لا كونه فعل الفعل، وما ينبُّه به السامع على هذا المعنسي الخياص شيئان، الأول: تغيير الترتيب العادي، فكل شيء يخالف العادة هـو أكثـر تـأثيراً في الفهـم مـن المألوف، والثاني أن أول كلمة في الجملة، هي على العموم المضغوطة في اللغة العربية إذا صرفنا نظرنا عمّا تبتدئ به الجملة من الأدوات كان وأخواتها إلى غير ذلك، وقـد يكـون آخر الجملة أشد ضغطاً من أولها وذلك إذا قدمت كلمة (إنما) فهي تغير نظام ضغط الجملة، وتنقـل أقـوى الـضغط إلى آخرهـا مثالـه في القـرآن الكـريم ﴿ إِنَّمَا بَغْيُكُمُّ عَلَىٰ أَنفُسِكُم ﴾ [يونس: 23]، وضدها (أما) فهي تشدد الضغط على أول الجملة (2).

⁽¹⁾ مناهج البحث في اللغة: 194.

⁽²⁾ التطور النحوي للغة العربية: 133.

إنّ التخصيص والتعيين يرفعان الاحتمالات الذاتية والوصفية فيبنى الشكل باستعمال أدوات توظّف لتكوينه، كبناء الصيغة الصرفية، فما بُني على صوت حلقي بخلاف المبني على شفوي، فثمة فرق معنوي بين حمد ومدح، فاختص الحمد بالحي بخلاف المدح فإنه أعم، لأن المدح قد يحصل للحي ولغير الحي، ألا ترى أن من رأى لؤلؤة في غاية الحسن أو ياقوتة في غاية الحسن، فإنه يمدحها ويستحيل أن يحمدها فثبت أن المدح أعم من الحمد. هناك فرق آخر بين الحمد والمدح وهو أن في الحمد تعظيماً وإجلالاً وعبة ما ليس في المدح أن، وهذا يدل على أن ما بني على ما في القلب أبلغ مما بني على الشفاه، بدليل قوله تعالى ﴿كُبُرَتُ كَلِمَةُ مَنْحُ مِنْ أَفْوَهِهِمَ إِن يَقُولُونَ إِلّا كَذِبًا ﴾ [الكهف 5]، بدليل قوله تعالى ﴿كُبُرَتُ كَلِمَةُ مَنْحُ مِنْ أَفْوَهِهِمَ إِن يَقُولُونَ إِلّا كَذِبًا ﴾ [الكهف 5]، وكذلك ما بني على المكرر أبلغ نحو رحم ومرح، فإن الرحمة انعطاف قلبي وميل بحنو وإشفاق، والمرح ميل ظاهري، وكذلك بناء الصيغة للمجهول، فإن بناء الشكل يُبنى عليها بصورة تختلف عن بنائها للمعلوم، نحو قوله تعالى

﴿ وَقِيلَ يَتَأَرَّضُ ٱلْكِي مَآءَكِ وَيَسَمَأَهُ أَقَاعِي وَغِيضَ ٱلْمَآهُ وَقُنِي ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتَ عَلَى ٱلْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ ٱلظّلِمِينَ ﴾ [هود: 44]، وذلك أن مبدأ العظمة في أن نوديت الأرض، ثم أمرت، ثم في أن كان النداء بـ (يا) دون (أي) نحويا أيتها الأرض، ثم إضافة الماء إلى الكاف دون أن يُقال: ابلعي الماء، ثم أن أتبع نداء الأرض وأمرها بما هو شأنها، نداء السماء وأمرها كذلك بما يخصّها، ثم أن قيل وغيض الماء فجاء الفعل على صيغة (فُعِل) المدالة على أنه لم يغض إلا بأمر آمر وقدرة قادر، ثم تأكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى الدالة على أنه لم يغض إلا بأمر آمر وقدرة قادر، ثم تأكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى (وَقُضِي الأَثْمُ)، ثم ذكر ما هو فائدة هذه الأمور، وهو (اسْتَوَتُ عَلَى الْجُودِيّ)، ثم إضمار السفينة قبل الذكر كما هو شرط الفخامة والدلالة على عظم الشأن ثم مقابلة قيل في الحاقمة بقيل في الفاتحة، أفترى لشيء من هذه الخصائص التي تملؤك بالإعجاز روعة وتحضرك عند تصوّرها هيبة تحيط بالنفس من أقطارها تعلقاً باللفظ من حيث هو صوت مسموع وحروف تتوالى في النطق أم كل ذلك لما بين معاني الألفاظ من حيث الاتساق مسموع وحروف تتوالى في النطق أم كل ذلك لما بين معاني الألفاظ من الاتساق

⁽¹⁾ التفسير الكبير: 1/218-219.

العجيب(1)، لغرض تكامل الصورة المعبّرة عن الإرادة الإلهية في عقوبة القوم الظالمين وسرعة استجابة الأرض والسماء للنداء وامتثالهما للأمر وتحققه فيهما فناسب أول الكلام نهايته، إذ بدأ بصيغة المبنى للمجهول للدلالة على التهويل والتعظيم والتخصيص، وذلك لهول الحدث وعظمة المحدث لتفرّده سبحانه بذلك وتخصيص الحدث بالبصيغة المقيدة له بالمطاوعة السريعة بالامتشال المناسب لسرعة الإجابة، فجاء (وَغيضَ الْمَاء) بالواو تحقيقاً وليس بالفاء المعقبة، كما جاء مناسباً لحذف (أي) واللام فلم يقل يا أيها الأرض مُعظِّماً لها؛ لأنها في قبضته ورهن يمينه، وكذلك السماء وللدلالة على مناسبة الحذف لسرعة الاستجابة، كما دلّ (اسْتُوتُ) على تحقق الاستواء، كما تحقق إبعاد الظالمين عن الرحمة، فجاء الشكل العام معبِّراً عن تحقق الوقوع بـشكل حتمى لجميع الأحداث لجيئها بصيغ الماضي الدالَّة على تحقق وقوع الأحداث وانقطاعها، ودلُّ بناؤهما للمجهلول على أنها مأمورة ومطيعة وسلويعة الامتشال للأملر وغيير مترددة في إجابته، ودلَّت (الواو) على توكيـد التحقـق، لاختـصاصها بـالجمع للأشـياء المختلفـة في الحكم بخلاف (الفاء) فإنها للأشياء المتجانسة. وختم القول بالظالمين لمناسبة معنى الفعلية فيه المصدر المنصوب (بعداً)، وذلك بخلاف جمع التكسير الدال على الاسمية لثبوته والمنصوب من المصادر بخلاف المرفوع لدلالته على الاسمية، بدليل قوله تعالى ﴿ ٱلْعَسَدُ يَلَهِ رَبِّ ٱلْمُسْتَعِلَ ﴾ [الفانحـــة: 2]، وقولـــه ﴿ فَصَبُّرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ ﴾ [يوسف: 18]، فإن معنى الفعلية في المصدر والجمع يشعر باستمرار الإبعاد لكل ظالم ترهيباً من الظلم، فناسب هذا الترهيب هول الحدث عموماً.

إنّ الترهيب قد صور مرتباً بشكل متكامل مع البيان الواصل إلى القلوب مع وصول اللفظ إلى الأسماع، فمعلومية الآمر العظيم بالحدث وتخصيص المأمور بالنداء والتصريح بالأمر مع إثبات تحقق الإجابة السريعة ومبادرة المأمور للامتثال له بلا مراجعة ولا تأخر مع تحقق استقرار السفينة ونجاة من كان فيها، يتبعه تحقق هلاك الظالمين مع الوعيد الشديد بإبعاد من اتصف بالظلم، فقد ترتبت الألفاظ في الذكر وتشكّلت الصور

⁽¹⁾ دلائل الإعجاز: 37.

بموجب المعاني وذلك لسرعة فهم الغرض، لارتباط شكل التعبير بمحتواه، فإذا لم يحسن الترتيب، فإن الشكل لا يوصل إلى الغاية المطلوبة لفهم مضمونه لحصول التنافر بينهما، فخذ إليك الآن بيت الفرزدق الذي يُضرب به المثل في تعسّف اللفظ (من الطويل):

وما مثله في النساس إلاّ مملّكاً أبسو أمسه حسي أبسوه يقاربسه

فانظر أيتصور أن يكون ذمك للفظه من حيث إنك أنكرت شيئاً من حروفه أو صادفت وحشياً غريباً، أو سوقياً ضعيفاً، أم ليس إلا لأنه لم يرتب الألفاظ في الذكر على موجب ترتب المعاني في الفكر فكد وكدر ومنع السامع أن يفهم الغرض إلا بأن يقدم ويؤخر، ثم أسرف في إبطال النظام وإبعاد المرام وصار كمن رمى بأجزاء تتألف منها صوره ولكن بعد أن يراجع فيها باب من الهندسة لفرط ما عادى بين أشكالها، وشدة ما خالف بين أوضاعها (1).

فإنّ الشكل اللغوي نظام لفظي منسجم تأليفاً وفكراً، فالترتيب الشكلي تقديماً وتأخيراً بحسب المرام مفهم للغرض المراد بتأليف صوره المعبّرة عنه، وذلك لا يتوقّف عند الرتبة، فإن الصيغ وحروف المعاني بدلالاتها المتنوّعة تكون آلات تشكيل تعبيري مصور للمعاني المختلفة، حقيقة كانت أم مجازية، بدليل ترتيب الصور التشبيهية وبناء بعضها على بعض، نحو قوله تعالى ﴿ إِنّهَا مَثُلُ الْحَيَوْةِ الدُّنيَا كُمَاهٍ أَنزَلْنَهُ مِنَ السَّماءِ وبناء بعضها على بعض، نحو قوله تعالى ﴿ إِنّهَا مَثُلُ الْحَيَوْةِ الدُّنيَا كُمَاهٍ أَنزَلْنَهُ مِنَ السَّماءِ وبناء بعضها على بعض، نحو قوله تعالى ﴿ إِنّهَا مَثُلُ الْحَيَوْةِ الدُّنيَا كُمَاهٍ وَازَيّنَتُ وَظَرَبُ وبناء بعضها أَلَهُ مَن السَّماءِ والله الله الله الله الله الله الله عبر عن الحياة والدنيا كأنها جملة واحدة، وذلك بإتباع الصيغ الفعلية الدالة على وحدة المعنى بالحروف الرابطة لها، إذ ترتبت معاني الصيغ الدالة على تحقق الوقوع وحتميته بالحرف الجامع لها الرابطة لها، إذ ترتبت معاني الصيغ الدالة على تحقق الوقوع وحتميته بالحرف الجامع لها المعنوي إنما يحصل في تنافر الدلالات الوضعية للصيغ والحروف الرابطة لها في الترتيب المعنوي إنما يحصل في تنافر الدلالات الوضعية للصيغ والحروف الرابطة لها في الترتيب المعنوي إنما يحصل في تنافر الدلالات الوضعية للصيغ والحروف الرابطة لها في الترتيب

⁽¹⁾ أسرار البلاغة: 20- 21.

غير المناسب لانسجام المعاني والغرض منها وسوء نظامها مشوّه لصورتها ومُبعد لشكلها عن المقصود منه، وأما التعقيد فإنما كان مذموماً لأجل أن اللفظ لم يرسّب الترتيب الـذي بمثله تحصل الدلالة على الغرض حتى احتاج السامع إلى أن يطلب المعنى بالحيلة ويسعى إليه من غير الطريق كقوله:

ولذا اسم أغطية العيون جفونها من أنها عمل السيوف عوامل

وإنما ذمّ هذا الجنس؛ لأنه أحوجك إلى فكر زائد على المقدار الـذي يجـب في مثلـه وكدّك بسوء الدلالة وأودع المعنى لك في قالب غير مستو ولا مملّس، بل خـشن مـضرس حتى إذا رمت إخراجه منه عسر عليك، وإذا خرج خرج مشوّه الصورة ناقص الحس⁽¹⁾، إذ قابل الصيغ بما لا يشاكل بعضها بعضاً ولا يحسن الشكل في تنافر الصيغ والمعاني، فـلا مناسبة بين غطاء العين وعمل السيف، كما أن الجفون ليست عوامل إلاّ بجامع الأسر بسحر العيون كما يؤسر بعمل السيف، وشتّان ما بين العملين. والجرح النفسي بلحاظ العين لا بالجفن؛ لأن جفن السيف غطاؤه، وهو ليس آلة للجرح أو القتل، والمشهور طرف العين والجفون الناعسة أو طرفٌ ناعس، ثم عبود النضمير ملبس، أهبو يعبود إلى العيون أم إلى الجفون، وهل الأغطية وُجدت لأجل عمـل الـسيوف أومـن نتاجهـا، فـإن الشطر الأول لا يشعر بعجزه، كما أنّ عجزه لا يرتبط بصدره إلاّ على تأويل بعيد، فإن التشكيل البلاغي يُبني على النحوي، والنحوي يبني على الصرفي، والصرفي يبني على الصوتى بدليل الترتيب المألوف وغير المألوف والزيادة والحذف وتغيير الأساليب، لـذلك قامت الدراسات اللغوية على كشف العلاقات وبيان وظائف الأصوات والكلمات والجمل في إيجاد الأشكال المناسبة للمقصود واهتمت بالمتكلم والسامع والأداة الموصلة بينهما لبيان المراد عن طريق تتبع الارتباطات المعنوية في التشكيل العام الموجد لها بالجهات النحويـة لأجزائـه، فـإن الـصيغة الـصرفية وملحقاتهـا توجـه الكــلام عمومـاً وخصوصاً بحسب تصريفها، وتقيده بالزوائد أو الملحقات، ففي قوله تعالى ﴿ ٱلْكَنْدُيْتَهِ ﴾ [الفاتحة 2]، نجد الصيغة مطلقة لا تختص بفاعل معين، وهذا أولى، فإنك إذا قلت:

⁽¹⁾ أسرار البلاغة: 129- 130.

أحمدُ الله أخبرت عن حمدك أنت وحدك، ولم تفد أن غيرك حمده، وإذا قلت: نحمد أخبرت عن المتكلمين ولم تفد أن غيركم حمده، في حين أن عبارة (الْحَمْــُدُ للّـــهِ) لا تخــتص بفاعــل معين، فهو المحمود على وجه الإطلاق منك ومن غيرك (١)؛ لأنه لو قال اّحمدُ الله أفاد ذلـك كون ذلك الفاعل قادراً على حمده، أما لمّا قال (الْحَمْدُ للّهِ) فقد أفاد ذلك أنه كان محموداً قبل حمد الحامدين وقبل شكر الشاكرين، فهؤلاء سواء حمدوا أولم يحمدوا وسواء شكروا أولم يشكروا فهو تعالى محمود من الأزل إلى الأبد بحمده القديم وكلامه القديم...، ومعلوم أن اللفظ الدال على كونه مُستحقاً للحمد أولى من اللفظ الدال على أن شخصاً واحداً حمده (2)، وكذلك صيغة الأمر استدعت (إن) للربط والتعليل، نحو قول تعالى ﴿ لَا تُحَرِّكَ بِهِ- لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ = ۞ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ، وَقُرْءَانَهُ، ﴾ [القيامة: 16–17]، وقوله ﴿ وَصَلِّي عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوْتَكَ سَكَنٌّ لَّهُمْ ﴾ [التوبة: 103]، والعلامة الإعرابية وحركات البناء وما تبع ذلك من التنوين وعدمه والإضافة وقطعها والإتباع وقطعه والحال والتمييز كلها مخصصة لعموم دلالة مبدأ الشكل ومركزه وأساسه وبؤرته، ومقيدة لإطلاقه، وتغيير الحال الإعرابية هو تغيير للشكل عن صورته المعبّرة، فإن لكل صورة تعبيرية معنى خاص بها بحسب نظام التأليف اللغوي، وجاء الرفع في قوله تعالى ﴿ الْحَمُّدُلَّه ﴾ كيـ دل علـى عمـوم الحمد وثباته دون تجدده وحدوثه (³⁾، كما أن اللامـين الملحقـين بالـصيغة تجعـلان المعنـي المستغرق فيه شمولاً ملكاً خاصاً لله تعالى للدلالة على الاستحقاق الكامل له بلا منازع، لذلك لا يصح إدخال (إن) عليه للدلالة على المناسبة في القدم، إذ لا ســؤال ولا جــواب ولا شك أو تردد، فكانت عبارة الحمد الواردة في السورة، أعني: ﴿ الْحَمْدُ لله ﴾ أولى من (إن الحمد لله) من أكثر وجه، ذلك لأنه ليس المقام مقام شك أو إنكارَ فيحتاج إلى التوكيد، فإنها توجيه للمؤمنين الذين يقرون ذلك ولا ينكرونه، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، إن عبارة (الحَمْدُ لله) تحتمل الخبر وإنشاء التعظيم... فتجمع المعنـيين معــاً، ولو قلت إن الحمد لله لأصبحت خبراً مخضاً لا تحتمل الإنشاء ونظير ذلك الـدعاء: رحمة الله عليه والله يغفر له دعاء، فإن أدخلت (إن) عليه فقلت: إن رحمة الله عليه وإنّ الله يغفر

⁽¹⁾ لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: 13.

⁽²⁾ التفسير الكبير: 1/219.

⁽³⁾ أنوار التنزيل: 3.

له، كان الكلام خبراً لا دعاء (1)، بل يكون جواباً عققاً لسؤال مقدر أو تعليلاً لطلب سابق، والدعاء لا يصح فيه ذلك لتضمّنه الطلب ومجيئه بـصيغة الماضي للدلالـة على القطع بتحققه ثقة بالله تعالى بدليل قوله ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف: 56]، و ﴿ أَدْعُونِيَ أَسْتَجِبُ لَكُورَ ﴾ [غافر: 60]، فالشكل وظَّف صيغة الماضي للدلالة على حصول الطلب وتأكيد تحققه إشعاراً باليقين الإيماني بالغيب، بدليل قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ ٱلْكِتَبُ لَا رَبُّ فِيهُ هُدَى لِتُشَعِّينَ ۞ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْفَتِي ﴾ [البقرة: 2- 3]، فلابد أن يربط الشكل بدواعيه الاجتماعية والنفسية والإيمانية للوصول إلى وظائفه، لذلك لا يمكن عزل منهج اللغة الشكلي عن مناهج العلوم الأخرى؛ لأن الفكر الإنساني يعالجها جميعاً بها، وقد قيل: اللغة باعتبارها مجموعة من النظم الوضعية الاجتماعية ذات أقسام من الأنماط والعلامات وجدنا أن من الممكن أن تستقل بمنهجها عن مناهج العلـوم، ويأخـذ منهجها في اعتباره الشكل والوظيفة باعتبارهما أساسين من أسس بنائه يطبقان في كل فرع من فروع الدراسات اللغوية، هذه الدراسات ليست إلا مجموعة متناسقة متكاتفة متلاحمة من المناهج الفرعية لتناول الأحداث اللغوية منطوقة أو مكتوبة، ولقـد وضـعت هذه المجموعة من المناهج لتصل بنا إلى علاج اللغة علاجاً منظّماً أمبركالياً تحليلياً مستقلاً، بمعنى أنه لا يتخذ نقطة بداية له في أي علم غير علم اللغة نستطيع أن نسمي هذا المنهج شكلياً أو وظيفياً ووجهـة النظـر الوظيفيـة لم تخـتر اعتباطـاً، وإنمـا جـاءت مـن أن اللغـة تستخدم وسيلة من وسائل الاجتماع وأداةً ذات غرض محدد"(2).

إنّ تعدد مناهج اللغة يدل على شمولها روافد الفكر الإنساني؛ لأنها منبعه وصورته الشكلية مرتبطة به تعبيراً عنه، وإنما اختلفت مناهجها لاختلاف فروعها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية تبعاً لمكوناتها وانسجامها في النظم المعبّر عن المراد، وإن خالف مضمونه ظاهره مجازاً واستعارةً وتغيّراً في الدلالة بحسب الظروف التاريخية والاجتماعية لارتباطها بالذهن؛ لأنه ليس في الذهن كلمة واحدة منعزلة، فالذهن يميل دائماً إلى جمع الكلمات، إلى اكتشاف عُرى جديدة تجمع بينها، والكلمات تتشبّث دائماً

⁽¹⁾ لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: 19.

⁽²⁾ مناهج البحث في اللغة: 37.

بعائلة لغوية بواسطة دال المعنى أو دوال النسبة التي تميزها، أو بواسطة الأصوات اللغويــة التي تتركب منها.. فالذهن يميل إلى أن يصل بين الكلمات تبعاً لشكلها الخارجي وأحيانـاً على عكس ما يقتضى المعنى، بل على عكس ما يقتضى العقل السليم(1)؛ لأنه يرفض التحليل الشكلي المستقل عن منتجه وما يُحيط به، لميله الدائم إلى كشف المناسبة بين الشكل ومحتواه؛ لأن الشكل لا يتم بمجموع مكوناته ولا يصل بينها إلاَّ الذهن، وهو ليس منعزلاً عن صاحبه وبيئته ودواعي إنتاجه، كما أن ذهن متلقّيه يميل دائماً إلى الوصول إلى فهمه وبيان المراد منه سواء أكان منطوقاً أم مكتوباً، فالنطق لا يكون بنغمة صوتية واحدة عند الجميع، حتى أنه يختلف عند الشخص الواحد بحسب سنّه وظرفه، واختلاف الصوت والتركيب والاسلوب يدل على استحالة دراسة الشكل التعبيري مستقلاً، وقد أدرك أصحاب المنهج المقارن ذلك، فوصلوا النطق بـصاحبه وظرف قطر يغربُـك إذاً أن تسمع المتكلم الأجنبي يأتي في كلامه بأصوات تذكرك لغتك، فتظن بادئ ذي بدء أن هـذا هو عين الصوت الذي تتكلّم به أنت، فأنت إذا دققت السمع وجدت فرق ما بين السماء والأرض بين صوتك الذي في كلامك وصوته الذي في كلامه، وذلك فرق يبدو بدقّة الملاحظة، يرجع إلى اختلاف نوع التكييف العضلي الـذي يـصحبه، وهـذا التكييـف أمـر فردى في طابعه حتى ليختلف الأخوان في طريقة النطق ويختلف الشخص نفسه من نطق إلى نطق بحسب ظروفه العضلية والنفسية (2)، وذلك لأنه لا يعبّر بالـصوت منفرداً بـل مجموعاً بنظام تشكيلي صياغة ومبنى، والمجاورة الصوتية للأصوات المختلفة مخرجاً وصــفةً تجعل منها شكلاً ملتحماً يصعب فيه فصل بعضها عن بعض، وكذلك تأليف الكلمات في سياق الشكل المعبّر عن وحدة المعاني المستقلة في صيغها، لارتباطها بعلاقات تفصح عن فكر أصحابها، لذلك لم يصل علم الدلالة الشكلي المستقل، وهو مصطلح تحويلي أطلقه

⁽¹⁾ اللغة، لفندريس: 232- 233.

⁽²⁾ مناهج البحث في اللغة: 74.

بعض التحويليين ومنهم تلميذ تشومسكي جـون ليـونز على مـا كـان يعـنى في الأصـل التحليل الدلالي للأنظمة الشكلية، ومعنى النظام الشكلي أو اللغة الشكلية هو ما أنشأه علماء المنطق لتحقيق أغراض فلسفية... ولعل أهم ما يُلتفت إليه في هـذا الجـال أن علـم الدلالة الشكلي يرتبط بنظرة ضيقة إلى معنى الجملة (١)، لارتباط الصوت في التشكيل الصوتي بالتشكيل العام بحسب الجهات التي تشرحها مكوناته اللغوية والتغالب فيما بينها في النظام الشكلي غير المستقل عن صاحبه وظروفه الاجتماعية والنفسية؛ لأنه من العسير أن تكون عناصر الكلمة الـصوتية متساوية القيمة في داخلـها، فمنهـا القـوي ومنهـا الضعيف، منها ما يسود ومنها ما يُساد، ومنها ما يقاوم آثار العوامـل الهدامـة، ومنهــا مــا يستسلم لها بسرعة: السيادة والغلبة، هاتان هما الصفتان الجوهريتان اللتـان علـي مـؤرخ اللغة قبل كل شيء أن يعين حدودهما وأسبابهما في داخيل النظام البصوتي للغة التي يدرسها والواقع أن التكوين الصوتي لكل لغة يقضي بوجود أنواع من السيادة ومن المقاومة الخاصتين، ولا يمكن أن تختلف اللغات بعضها عن بعض في التطـور الـصوتى إلاّ بصراع ينشأ بين الأصوات من جرّاء التوازن، غير أنه فيما عدا التأثيرات الصوتية الخاصة بكل لغة توجد تأثيرات عامة تتجلَّى في كل اللغات، وهي نتيجة لاتجاهات طبيعية فسيو لوجية ونفسية معاً⁽²⁾.

وكذلك يصعب تجزئة الشكل العام بفصل مكوناته ودراستها منعزلة عنه؛ لأنه متكامل مبدءاً بجهاته المتنامية ونهاية؛ لأن اللغة أفكار مترابطة،" فتقسيم اللغة إلى عناصر ثلاثة هي الأصوات والصيغ النحوية والكلمات، تلك العناصر التي خصصنا لدراستها الفصول السابقة ما هو إلا تقسيم اصطناعي محض؛ لأن هذه العناصر ترتبط بعضها ببعض ولا توجد منفصلة إطلاقاً مهما بدا من اختلافها، بل تنصهر كلها في تلك الوحدة

⁽¹⁾ علم اللغة المعاصر: 87.

⁽²⁾ اللغة، لفندريس: 90-91.

التي هي اللغة نفسها، فالعالم اللغوي إذن لا ينتهي من مهمته بمجرد أن يفرغ من تحليل هذه العناصر، بل يبقى عليه أن يدرس كيف شأنها عندما تجتمع أو بالاختصار كيف تؤدي اللغة وظيفتها (1)؛ لأن التقسيم يمزّق المعنى الواحد، ولا يُعطينا المراد من الشكل العام الموحد للكلام.

إنّ تمام الشكل تظهر فيما يأتي:

- سرعة الفهم في مطابقة الشكل للمضمون.
 - حسن الترتيب في تتابع تأليف الصورة.
- ملاءمة الصيغ للمعنى المقصود تخصيصاً لعموم الحدث.
 - كفاية الحرف الرابط لأجزاء التشكيل.
 - تحقيق المعنى بالتبعية والتوكيد.
 - الاسلوب المناسب للمقام إطناباً وإيجازاً.
 - الزيادة والحذف تخصيصاً وكثرة.
 - الإظهار والإضمار لغرض المبالغة في التخصيص.
 - التقديم والتأخير لغرض العناية بالمخصص.
 - التعريف والتنكير تخصيصاً وتعميماً.
- تداخل الصور التعبيرية في بعضها من أجل تمكين المعنى الكلي.

توجيه الزائد المصرفي للشكل المطلوب مع الصيغة إثباتاً أو سلباً أو نسباً أو مطاوعة.

فالمجرّد من الأفعال بخلاف المزيد في إيجاد المعاني التركيبية، بحسب معاني الأبواب وأحرف الزيادة، وهي كثيرة، ولكل صورة شكلية يظهر فيها له متعلقات تناسب ما يحدثه، فقد يكون المجرد مطاوعاً للزائد، وقد يحصل خلاف ذلك، وكذلك الحذف والتضعيف والفك والإدغام بدليل التعدّي واللزوم والتضمين والإسناد المجازي والاستعارة، وكذلك استعمال المعتل صحيحاً، كما في قوله تعالى ﴿ وَحَالَ بَيْنَهُمَا ٱلْمَوْجُ ﴾

⁽¹⁾ اللغة لفندريس: 293.

[هود: 43]، جاء (حال) معتلاً لمعنى، في حين جاء صحيحاً لمعنى آخر كما في قول تعالى ﴿ لَا يَبْغُونَ عَنَّهَا حِوْلًا ﴾ [الكهف: 108]، واستعمال المبنى للمعلوم لغرض مخالف للمجهول، نحــو قولــه تعــالى ﴿ وَجِأْىَءَ يَوْمَهِ نِهِ بِجَهَنَّمَ ﴾ [الفجــر:23]، و﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ ﴾ [الزمر:71]، وغير ذلك من الاستعمالات الفعلية المتنوعة تصريفاً واشتقاقاً ونقلاً وجموداً ونقصاً وإتماماً مما يُبنى عليه من متعلقات ومقيدات ومؤكدات حقيقية كانت أو مجازاً، وإثباتاً أو نفياً. كل ذلك يصوّر الأحداث في الأشكال الدالـة علـى المراد منهـا والمُصوّرة لما في الأذهان والمشاعر، ولا يقتصر ذلك على الأحداث ذاتها طولاً أو قـصراً، ولا على الزمن ()، لأنه يحذف من الفعل للدلالة على أنَّ الحدث أقل بما لم يحذف منه، وأنَّ زمنه أقصر، ونحو ذلك، فهو يُقتطع من الفعل للدلالة على الاقتطاع من الحدث، أو يُحذف منه في مقام الإيجاز والاختصار، بخلاف مقام الإطالة والتفصيل، فإذا كان المقام مقام إيجاز، أوجز في ذكر الفعل، فاقتُطع منه، وإذا كـان في مقـام التفـصيل لم يُقتطـع مـن الفعل، بل ذكره بأوفى صورة.. نحو قوله تعـالى ﴿ فَمَا ٱسْطَنَـعُوٓا أَن يَظْهَـرُوهُ وَمَاٱسْتَطَاعُواْ لَهُ نَقْبُكُ ﴾ [الكهف:97]، وذلك في السدّ الذي صنعه ذو القرنين مـن زبـر الحديـد والنحـاس المُذاب، وقد ذكرنا أن الصعود على هذا السد أيسر من إحداث نقب فيه لمرور الجيش، فحذف من الحدث الخفيف، فقال (فَمَا اسْطَاعُوا أَن يَظْهَرُوهُ)، بخلاف الفعل الشاق الطويل، فإنه لم يُحذف، بل أعطاه أطول صيغة له، فقال (وَمَا اسْتَطَاعُوا لَـهُ نَقْبـاً)، فخفَّف بالحذف من الفعل الخفيف بخلاف الفعل الشاق الطويل، ثمَّ أنه لمَّا كان الصعود على السدّ يتطلّب زمناً أقصر من إحداث النقب فيه، حـذف من الفعـل وقـصّر منـه ليجانس النطق الزمن الذي يتطلّبه كل حدث (2).

إنّ الحدث معنى غير مُشخّص أو محسوس لا علاقة له بالزمن الذي تتحكّم فيه دورة الأفلاك، وإن صيغه تقيّده بالذوات المتبصفة به صدوراً أو قبولاً أو وقوعاً، ولها دلالة الانقطاع أو الاستمرار أو الطلب؛ لأنها موجدة لمعناه أو مُنبئة به مع السوابق

⁽¹⁾ ينظر: التعبير القرآني: 82، معانى النحو: 1/ 248.

⁽²⁾ بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: 11- 12.

واللواحق، كما أنها تمثل المعنى المركزي الذي يتشكل الكلام به عموماً، والمعاني الإفرادية له مطلقة تقيّدها متعلّقاته بدليل حاجته إليها لإكمال الـصورة التعبيريــة وطــول الحدث أو امتداده واقتطاعه، إنما يُظهره المتصفون به لتلبُّسه بهم بدلائل صوره التي تُبنى على صيغه، وهي التي تحدد وقوعـه أو عـدم وقوعـه وامتـداده أو انقطاعـه؛ لأن الـصور التعبيرية تتلاحق فيكمل إحداها الأخرى في سلسلة علاقات النسب بعضها ببعض، لانصهارها في شكل موحد لمعانيها الصرفية والنحوية والبلاغية بدلالة معبّرة عن المراد، أما الصيغة بمفردها فهي إحدى دلائله؛ لأنها لا تشكّل الصورة التامّة للحدث؛ لأن الاقتطاع قد يتم في الصيغة، في حين الحدث لم يقع، فكيف يحكم على طول الوقيصره؟ وذلك في الشرط والنفي والجاز ونحو ذلك، فدراسة الفعل بمعزل عن شكل عبارته لا تفى بالغرض المطلوب؛ لأن صيغته لا تحدد مقام الإطالـة والتفـصيل أو خلافـه؛ لأن المقـام يستدعى شكلاً ملائماً له في مقال متكامل الأبعاد لاستيفائه بدليل اختلاف أشكالها التعبرية لكثرة دواعيها المقتضية للتوافق، وما الصيغة إلا دالة من دوال ذلك، ومنه قوله تعالى ﴿ سَأُنَبِتُكَ بِنَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَلَيْهِ صَنْبًا ﴾ [الكهف: 78]، وقول ه ﴿ ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْر تَسْطِع عَلَيْهِ صَبِّرًا ﴾ [الكهف: 82]، "بعدم الحذف من الفعل (تستطع) في الآية الأولى، وحذف التاء منه في الآية الثانية، وذلك أنَّ المقام في الآية الأولى مقام شرح وإينضاح وتبيين، فلم يُحذف من الفعل، وأما الآية الأخرى، فهي مقام مفارقة، ولم يتكلّم بعـدها بكلمة، وفارقه فحذف من الفعل (1).

إنّ مقام المصاحبة أو المفارقة لم تكشفه الصيغة الفعلية بمفردها، بـل كشفته القـصة بتمامها، يدل على ذلك شكل الشرح المفصل والمؤكد بالسين والإخبار عنه بصيغة الوعد بالإنباء لثقله عليه، فلم يملك القدرة على تحمّله، في حين كشف الشكل تمكن المتكلم منه فختم كلامه بإجمال التفصيل المتقدم بقوله (دَلِك) فخف حمله بالـشرح، فأشار إلى ذلك بالحذف وليس بالمفارقة، وقد شعر القائل بضعف دليله فاتبعه ما يستدرك به ذلك بقوله، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَمَا جَهُهُ قَوْمُهُ أَقَالَ أَتُكَا جُونِي فِي اللّهِ وَقَد هَدَنن وَلا أَخَافُ مَا

⁽¹⁾ بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: 19.

تُشْرِكُونَ بِهِ ۚ إِلَّا أَن يَشَآهَ رَبِّي شَيْئًا وسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ [الأنعام: 80]. هذا كلام سيدنا إبراهيم مع قومه ومحاجّته لهم وهم ناس عريقون في الشرك وعبادة الأوثان، فهـم محتـاجون إلى التـذكّر، وإدامـة التفكّــر والتأمّــل ليهتــدوا إلى التوحيد، كما فعل سيدنا إبراهيم، وهو ينظر في ملكوت السماوات والأرض، يبحث عن ربّه وخالقه، فظنّه الكوكب بادئ ذي بدء، ثم ظنّه القمر، ثم ظنّه الشمس، حتى اهتـدى إلى خالقه بعد التأمّل والنظر والتفكّر، وهذا الأمر ذكره ربّنا قبـل هـذه الآيــة ﴿ وَكَذَلِكَ نُرَىٓ إِبْرَهِيدَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿ ثُنَّ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَمَا كَوَّكُبًا ۚ قَالَ هَٰذَارَيِّ ۚ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ ۞ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِعُنَا قَالَ هَٰذَارَيِّ ۖ فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَيِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَكَ مِنَ ٱلْقَوْرِ ٱلضَّالِّينَ اللَّهُ فَلَمَّا رَمَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةُ قَالَ هَنذَا رَبِّي هَنذَآ أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَنقَوْمِ إِنِّي بَرِيٓ ۗ مِتَّا تُشْرِكُونَ ﴿ إِنِّ وَجَهْتُ وَجَهِيَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَآ أَنَّا مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعسام: 75- 79]، ثم انتهى إلى المحاجة مع قومـه ﴿ وَحَآجَهُۥ قَوْمُهُۥ قَالَ أَنَحُكَجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَسْنِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِدِ ۗ إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئُ وَسِعَ رَبِّي كُلُّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ [الأنعام: 80]، فهذا مما يحتاج إلى طول تذكّر وتفكير، فجاء بالفعل كاملاً لم يحذف منه شيئاً (أَفَلاَ تَتَذَكَّرُونَ)، كما ناسب من ناحية أخرى مقام التفصيل والإطالـة فيمـا حكـى عـن سيدنا إبراهيم واهتدائه إلى الحق من رؤية الكوكب فالقمر ثم الشمس، ثم انتهى إلى الحقيقة الكبرى، حقيقة التوحيد (١).

إنّ قوله تعالى (أفَلاَ تَتَذَكّرُونَ) يقتضي التفصيل لبيانه؛ لأنه قيل في مقام التقريع وليس التفصيل، وإنما الشكل العام الذي يُشير إليه فيه تفصيل بدليل حذف العائد تهكّماً بهم بالهمزة، والإطالة في حكاية إبراهيم عليه السلام، لا علاقة لها بإطالة الفعل (تتذكرون)؛ لأن تلك في التوحيد، وهذه في المحاجة، وكلامه عليه السلام معهم مؤكّد برقد هدان) ومُصرّح فيه بعدم الخوف لثقته التامة بالله تعالى، فجاء كلامه متهكماً بهم ومقرعاً لهم بالشرك، ومُشعراً بغفلتهم عن دعوته بدليل محاججته، فناسب آخر الكلام

⁽¹⁾ بلاغة الكلمة في التعبير القرآني: 19.

أوّله، كما حذف الياء من (هدان) للدلالة على أن المقصود بالهداية قومه، فلم يُطل الصوت؛ لأنه لم يطلبه لنفسه، لذلك قرّعهم؛ لأنه أراد هدايتهم فلم يخصص، فإذا بُني الشكل أولاً عاماً يتبع بصيغ وحروف دالّة على ذلك، فيكون آخره كأوّلـه، كمـا جـاء في سورة الفاتحة، فإن (الحمد) أعمُّ من الشكر؛ لأنه لا يختص بالنعمة، بل يشمل صفات المحمود الذاتية؛ لأن الحمد والشكر متقاربان، والحمد أعمّهما؛ لأنك تحمد الإنسان على صفاته الذاتية وعلى عطائه ولا تشكره على صفاته (١١)، فعرّف بــ(أل) لاستغراق الحمـد كلُّه، وجاء مرفوعاً ليَعُم، وإنما عدل عنه إلى الرفع ليـدل على عمـوم الحمـد وثباتـه دون تجدده وحدوثه (2)؛ لأن الجملة الاسمية أثبت وأدوم من الفعلية، فكان (الْحَمْـدُ للهِ)أولى من: المدح لله أو الشكر لله، وأولى من أحمدُ الله أو نحمـدُ الله أو إحمـد الله (بـالأمر)، وأولى من الحمدَ لله، وأولى من حمداً لله، وأولى من إنّ الحمدَ لله، وأولى من لله الحمد، وأولى من الحمد للحي أو القادر أو العليم، ونحو ذلك الصفات والأسماء (3). وذلك ما يدل عليه بناء الشكل التعبيري العام للسورة بتمامها، بدلالة الصيغ البصرفية والتراكيب النحوية، ففي قوله تعالى (رَبُّ العَالَمِيْن)، فإن الرّب هوالمالك والسيد والمُربّـي والقـيّـم والمُـنعم (4)، وجمع العالم ليشمل كل جنس مما سمّى به، فإن للعالمين آحاداً كل منها يسمّى عالماً، فهناك عالم الإنسان وعالم الحيوان وعالم الحشرات، وكل صنف وكل جنس يسمّى عالمًا أيـضاً (5)، وغلَّب العقلاء بجمعه سالماً؛ لأن الكلام خياص بالعقلاء، وهم المختصون بالعبادة والاستعانة وطلب الهداية دون غيرهم من الأجناس الأخرى، والله تعـالى هـو الهـادي إلى سواء السبيل، فاختص الله تعالى بعموم الحمد؛ لأنه تعالى المُنعم والمالـك والـسيد والمُربَّى والقيّم، وهو تعالى (الرَّحْمَنُ الرَّحِيْم) لعموم رحمته، ووقوعهما بعد كلمة (الرَّب) أحسن

⁽¹⁾ لسان العرب: مادة (حمد).

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 3.

⁽³⁾ لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: 24.

⁽⁴⁾ لسن العرب: مادة (رب).

⁽⁵⁾ ينظر: الكشاف: 1/ 43.

موقع، فإن هذا الرّب الذي لا ربّ غيره، والسيد الذي لا سيد سواه رحيم بعباده، فتنبسط نفوس العباد ويقوى أملهم برحمته، وفيه إشارة إلى أن المربّي ينبغي أن يتحلّى بالرحمة، وأنه لا ينبغي أن يقسو على من يُربّيهم ويُرشدهم، كما أن فيه إشارة إلى أن الرحمة ينبغي أن تكون صفة الرَّب بكل ما تحتمل من معان، فالمالك ينبغي أن يكون رحيماً عمالك وبمن يملك، والمربّي ينبغي أن يكون رحيماً، والسيّد ينبغي أن يكون رحيماً، والمسيّد ينبغي أن يكون رحيماً، فالرحمة ينبغي أن تكون وصف الرّب بكلً معانيها أن أن يكون وصف الرّب بكلً معانيها أن أن يكون وصف الرّب

⁽¹⁾ لمسات بيانية في نصوص التنزيل: 34.

⁽²⁾ روح المعانى: 1/85.

⁽³⁾ لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: 39.

والرحمة، كما ناسب تخصيص العقلاء تغليباً بطلب الهداية لاختصاص الله تعالى بالحمد كلُّه والربوبية كلُّها والْمُلكية كلها والرحمة كلها، فكان تعالى المختص بالعبادة والاستعانة، فقال تعالى ﴿ إِيَّاكَ نَمْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيثُ ﴾ [الفاتحة: 5]، فناسب قوله تعالى (لله) لما فيــه مــن مناسبة للعبودية، فقدّم (نعبد) على (نستعين)؛ لأن العبادة واجبة حتماً لا مناص للعباد من الإتيان بها حتى جُعلت كالعلّة لخلق الإنس والجن، فكانت أحقُّ بالتقديم (١). لـذلك كرر الضمير (إيّاك) تقرّباً إلى الله تعالى حصراً، طلباً لمرضاته سبحانه لـثلاّ يُتزلّف إليه بغيره، فدفع احتمال ذلك بالتخصيص ليناسب قوله تعالى (الحَمْدُ لله)؛ لأنه تعالى الحي القيّوم المُستحق للحمد؛ لأن الحمد لا يكون إلاّ للحي العاقل؛ لأن اللدح قد يحصل للحي ولغير الحي، ألا ترى أن من رأى لؤلؤة في غاية الحُسن أو ياقوتة في غاية الحُسن، فإنه قـ د يمدحها ويستحيل أن يحمدها، فثبت أنّ المدح أعـمُّ من الحمـد (2). لـذلك وضع كُـلاً في موقعه، فناسب العموم بالعموم والخصوص بالخصوص في كلام واحد مُعجز، فسبحانه ما أعظم كلامه وما أحسن ترتيبه، فجاءًاختيار كلمة (صراط) دون كلمة (طريق) أو (سبيل) له سببه، ذلك أن (صراط) على وزن (فِعال) من (صرط)، وهـو مـن الأوزان الدالَّة على الاشتمال كالرباط والشداد، فيشتمل على كل السالكين، ولا يضيق بهم، فهو واسع رحب بحلاف كلمة (طريق)، فإنها (فعيل) بمعنى (مفعول) من (طرق) بمعنى (مطروق)، وهذا لا يدل في صيغته على الاشتمال، فقد يضيق بالسالكين ولا يستوعبهم، وكذلك كلمة (السبيل)، فهي كأنّها (فعيل) بمعنى (مفعول) من أسبلت الطرق إذا كشرت سابلتها كالحكيم بمعنى المحكم والسابلة من الطرق المسلوكة، يُقال: سبيل سابلة أي: مسلوكة (⁽³⁾.

وقد جاء الصراط مفرداً معرّفاً وموصوفاً بالاستقامة ليناسب المقصود من الدعاء بالهداية للوصول إليه تعالى؛ لأنه ذكر

⁽¹⁾ روح المعانى: 1/88.

⁽²⁾ التفسير الكبير: 1/ 218.

⁽³⁾ لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: 58.

الصراط المستقيم منفرداً معرَّفاً بتعريفين، تعريفاً بـاللام وتعريفـاً بالإضـافة، وذلـك يفيــد تعيينه واختصاصه، وأنه صراط واحد، وأما طرق أهل الغضب والنضلال فإنه سبحانه يجمعها ويفردها، كقوله ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَطِى مُسْبَقِيمًا فَأَتَّبِعُوهٌ وَلَا تَنَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَنَفَرَّقَ بِكُمَّ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ [الأنعام: 153]، فوحّد لفظ الصراط وسبيله، وجمع السُبل المخالفة له؛ لأنّ الطريق الموصل إلى الله واحد، وهو ما بعث به رُسله وأنزل به كتبه، لا يصل إليه أحــد إلاَّ من هذه الطريق، ولو أتى الناس من كل طريق واستفتحوا من كل باب، فالطرق عليهم مسدودة والأبواب عليهم مغلقة إلاّ من هـذا الطريـق الواحـد(1). فالـذين اتّبعـوا سبيله طريقهم واحمد، وهم أهمل التوحيم؛ لأنهم ﴿ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنَّهُمْ وَرَضُواْعَنْهُ ﴾ [المائدة: 119]، والذين اتَّبعوا السُّبل الأخرى طُرقهم متعددة ومعوجة، وهم الـذين استحقوا الغـضب، فوحّد الفعل وجمع أهل الضلال فحذف فاعل الغضب للإشارة إلى عمومه في مقابل تخصيص المنعم، فإن قال قائل: لِمَ لم يجمع فيقول غير المغضوبين؟ فالجواب في ذلك أن الفعل إذا لم يستتر فيه الضمير كان موحداً، فالتقدير غير الـذين غُـضب عليـه (2)، وذلـك للمبالغة في الغضب، فجعل وصفاً دالاً على الثبوت ليقابل ثبوت الحمد في الـشكل الموحد لأهل الطاعة والعصاة والكفرة، فصرّح بالمُنعم وبني فعله للمعلـوم للدلالـة علـي تجدده، وأما المغضوب عليهم، فقد بناه للمفعول ليعمّ الغضب عليهم: غضب الله وغضب الغاضبين لله، ولا يتخصص بغاضب معيّن، فهم مغضوب عليهم من كل الجهات، بل إن هؤلاء سيغضب عليهم أخلص أصدقائهم وأقرب المقرّبين إليهم، يــوم ينقطــع حبــل كــلّ مودّة في الآخرة غير حبل المودّة في الله، وتنقطع كل العلائق غير العلائق في الله، كما قـال تعالى ﴿ لَقَدَ تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام: 94]، وقال ﴿ ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِينَمَةِ يَكُفُرُ بَعَثُكُم بِبَعْضِ وَيَلْعَبُ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾ [العنكبوت: 25]، فيغضب بعضهم على بعض، ويتبرّا بعضهم من بعض حتى يتبرّا الإنسان من جلده وجوارحه الـتي تـشهد عليـه، فهـم مغضوب عليهم من كل شيء ومن كل أحداد).

⁽¹⁾ التفسير القيّم: 14- 15.

⁽²⁾ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: 33.

⁽³⁾ لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: 66.

فجاء عموم الغضب مقابلاً لعموم الحمد وثباته بالوصف مقابلاً لثبات الحمد بالاسمية، كما جاء ذكر المُنعم في مقابل حذف الغاضب، وجاء تقديم المغـضوب علـيهم على الضالين في مقابل تقديم الحمد، لدلالة السورة على أنّ المكلفين ثلاث فرق: أهل الطاعة، وإليهم الإشارة بقوله ﴿ أَنْعَسَ عَلَيهم * ، وأهل المعصية، وإليهم الإشارة بقوله ﴿ غَبِرالْمَعْضُوبِ عَلَيْهِـمٌ ﴾، وأهل الجهل في دين الله والكفر، وإليهم الإشبارة بقولـه ﴿ وَلاَ الضَّالَينَ ﴾، فإن قيل لِمَ قدّم ذكر العصاة على ذكر الكفرة؟ قلنا لأن كل واحد يحترز عن الكفر، أما قد لا يحترز عن الفسق، فكان أهم، فلهذا السبب قدّم (١)، بل ذلك ما اقتضاه نظام الشكل العام الموحد بالترتيب وذلك بتقديم صفات العموم وتأخير ذواتها، فقدّم الغضب ليقابل تقديم الحمد بجامع العموم، وقدّم الضمير المختص (إيّاك) ليناسب تقديم الرحمن على الرحيم، وتقدّم الرحمن على الرحيم؛ لأن السرحمن اسم خناص لله والسرحيم اسم مشترك، يُقال رجل رحيم ولا يُقال رحمن، فقدّم الخاص على العام (2)، لذلك تناسب قوله ﴿ غير الْمَعْضُوب عَلَيْهِ مُ وَكُو الضَّالِينَ ﴾ وقوله ﴿ الْحَمْدُ للَّه رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾، فإن الحمد مُطلق غير مقيّد بزمن ولا بفاعل معيّن، وهو دائم ثابت، وهؤلاء مغضوب عليهم وضالّون على جهة الثبوت والدوام. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، أنّ من لم يحمد الله، فهو مغضوب عليه وضال، ومن لم يقر بأنَّ الله ربِّ العالمين فهو مغضوب عليه وضال، ومن لم تدركه رحمة الله الرحمن الرحيم فهو مغضوب عليه وضال، ومن لم يؤمن بيـوم الــدين وأنّ الله مالك ذلك اليوم فهو مغضوب عليه وضال، ومن لم يخص الله بالعبادة والاستعانة فهو مغضوب عليه وضال، ومن لم يهتدِ إلى الصراط المستقيم صراط الـذين أنعـم الله علـيهم فهو مغضوب عليه وضال، فما أجلّ هذا الارتباط⁽³⁾.

إنّ الارتباط بمزية ترتيب أجزاء الصورة الموحدة للشكل العام في بناء بعضها على بعض، وفي تشكيل العام بعض، وني مناسبة الأجزاء بعضها لبعض، وفي تشكيل العام

⁽¹⁾ التفسير الكبير: 1/ 266.

⁽²⁾ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: 13.

⁽³⁾ لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: 70- 71.

والخاص، فلما كان مبدأ الشكل هو (الحمد) وهو يجمع العموم في لفظه والخصوص في معناه، بني عليه ما كان عاماً وخاصاً تقديماً وتأخيراً، فقدّم لفـظ الجلالـة؛ لأنـه لا ينبغـي إلاَّ لله جلَّ ثناؤه، بدليل قوله تعالى ﴿ هَلْ تَعَلَّمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ [مريم: 65]، فناسب (الحمد) له؛ لأنه لا يُقال إلاّ للحي القيوم، ثم بني عموم الرب والرحمة والمبالغة فيهما بـالجمع بـين صيغتين دالَّتين على الثبوت والشمول وعموم الملكية على عموم الحمد وثباته ودوامــه لله تعالى بالرفع والجملة الاسمية، ثم التفت تخصيصاً للحي القيوم بناءاً على ما جاء مـن تخصيص الحمد له تعالى تقرّباً إليه لحضوره، فإن مخاطبة الحاضر بخلاف مخاطبة الغائب تأسّياً بالمُنعم عليهم من الرسل والأنبياء لحضورهم بالمشاهدة والسلوك، وفيمن تبعهم بإحسان؛ لأن صلة الموصول الاسمى ينبغي أن تكون معلومة للمخاطبين تكريماً للموصوفين بها، فناسب تخصيص عمومهم بالصلة الموضحة لهم، كما ناسب إبهام الصلة إبهام الموصول بالغضب والضلال تحقيراً لهم ونفوراً منهم تقرّباً إلى الله تعالى، فقدّم المختصين بالنعمة لتقدّمهم بالحمـد والمرتبـة والتكـريم، وأخر المغـضوب عليهم لانحطاط مرتبتهم؛ لأن ﴿ بَيْنَهُمْ وَمَن يَكُفُرُ رِجَايَنتِ ٱللَّهِ فَإِن ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْجِسَابِ ﴾ [آل عمــــران: 19]، ﴿ وَمَن يَنْتِغَ غَيْرَ ٱلْإِسْلَامِ دِينَا فَكَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنَ ٱلْخَاسِرِينَ ﴾ [آل عمران: 85].

إنّ رعاية الشكل تقود إلى فهم المعنى الكلي للكلام ودلالته، وتهدي إلى بيان المقصود من تأليف صوره المشعرة بوحدته لإتمام غايته في الغرض المعقود له، فيرتب بحسبه ابتداء، إذ تتلاحق علاقاته توضيحاً وتخصيصاً لإطلاقه وتقييداً لعمومه بمتابعة ما بني على مركزه وأساسه لارتباط آخره بأوّله في سلسلة متجاورة الحلقات بالتعليق التركيبي الرابط لمعانيه الإفرادية المختلفة، حتى ينسجم البناء مع الفكرة في شكل معبّر عن المراد بالاختيار المناسب للصيغ والحروف بوصفها أدوات ربط وخلق جديد بحسب التنظيم في الترتيب الشكلي للعبارة عن المضمون المرتب في الذهن، وصولاً إلى الفهم والإفهام والتجويد والابتكار في خلق الصور الجميلة المؤدية للغرض المقصود، مع زيادة تبلغ به درجة التماسك العضوي المتين الموحد لأجزائه، حتى يحيله إلى بناء نابض بالحياة تبكي آخره أوّله، ويشعر أولّه بآخره، فقد ألمح إطلاق الحمد في الفاتحة لاختصاصه بالحي

القيوم بجميع صفاته تعالى غير المقيدة بحدود لتناسب استغراق جنس الحمـد، كمـا حكـى إطلاق الغضب وجمع الضالّين لتقييد الصراط المستقيم بـالمُنعم علـيهم، وهـم الحامـدون الشاكرون والمقرّون بالربوبية وبيوم الدين، أولئك المهديّون إلى صراطه المستقيم بنعمـة الله تعالى عليهم وفضله وإحسانه بالرحمة، وضدّها الغضب والسخط على من ضلّ عن سبيله فأبعدته السُبل المتفرّقة عن سواء السبيل الموصل إلى الله تعالى بأقبصر طريق، فاستحق غضبه تعالى على ضلاله، كما يُشعر ثبوت الحمد في شكل الجملة الاسمية بشمول السورة مبدأ الخلق ونهايته، وذلك في بناء الترتيب على الإلوهية والربوبيـة وملكيـة يـوم الـدين، كما يُشعر ترتيب سورة الناس التصاعدي المتكامل مع تدرّج الإنسان في الحياة، فهو يلوذ أولاً بالمُربّى ثمّ بالسلطان ثمّ بالإله، فجاءت آخر آية مبيّنة لأوّلها ترتيباً وبناءاً؛ لأن القـرآن جملة واحدة يبين بعضه بعضاً؛ لأن الضلال بخلاف الهداية، فإن سبيل الهداية يقتضي طلبه من المربّي المبالغ بالرحمة، وهو تعالى القادر عليه؛ لأنه الملك، وذلك بإخلاص العبودية لـــه تعالى؛ لأنه المعبود بالحق، فجاء الترتيب موضحاً لـذلك في قولـه تعـالي ﴿ قُلُ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ اللَّهُ مَلِكِ ٱلنَّاسِ اللَّهِ إللهِ ٱلنَّاسِ اللَّ مِن شَرِّ ٱلْوَسُوَاسِ ٱلْخَتَّاسِ اللَّ ٱلَّذِي يُوَسُوِسُ فِ صُدُورِ ٱلنَّاسِ ۞ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ﴾ [الناس: 1- 6]، فيضلَّهم بإتباع سُبله المعوجّة، فاستحقّوا بذلك غضب الجبار، فكانوا من المغضوب عليهم، وفي تكرار كلمة (النَّاس) إشعار بعلَّة الـضلال المُستحق للغضب؛ لأنهم المُضلُّون، فينبغى الركون إلى خالقهم ومالك أمرهم، وهو الحي القيّوم، وليس إلى سلطانهم، فإنه زائل؛ لأن ﴿ كُلُّ مَنْ عَلِيْهَا فَانِ ١٠٠ وَرَبِّعَى وَجَّهُ رَبِّكَ ذُو ٱلجَّلَالِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [السرحن: 26-27]، فقد بنيت السورة على صيغة (أعوذ) ومادته، إذ جاءت دالَّة على المتكلِّم المستمر على التعوُّذ، فهـ و مأمور باللجوء إلى الـركن الحـصين والمنيـع بـصورة متجـددة مـن شـرور شـياطين الجـن والإنس، وتعلَّقت أشباه الجمل به تقييداً لمعناه؛ لأن فيها بياناً للوسواس، كما أنَّ فيها تخصيصاً للعموم في السورة المتقدمة (الفلق)، وذلك لمّا كانت الاستعاذة في السورة المتقدمة من المضار البدنية، وهي تعمُّ الإنسان وغيره، والاستعاذة في هذه السورة من المـضار الـتي تعرض للنفوس البشرية وتخصّها عمم الإضافة ثمّة، وخصصها بالناس ههنا فكأنّه قيـل أعوذ من شر الموسوس إلى الناس بربهم الذي يملك أمورهم ويستحق عبادتهم...

وفي هذا النظم دلالة على أنه تعالى حقيق بالإعاذة، قادرٌ عليها، غير ممنوع عنها، وإشعار على مراتب الناظر في المعارف فإنه يعلم أولاً بما يرى عليه من النعم الظاهرة والباطنة أن له ربّاً، ثم يتغلغل في النظر حتى يتحقق أنه غني عن الكل، وذات كلّ شيء له ومصارف أمره منه، فهو الملك الحق، ثم يستدل به على أنه المستحق للعبادة لا غير، ويدرج في وجوه الاستعاذة المعتادة تنزيلاً لاختلاف الصفات منزلة اختلاف الذات، إشعاراً بعظم الأفة المستعاذ منها (1).

ولَما كان القرآن من أجلِّ النعم، افتُتِح بالحمد وخُتم بالمعوذتين، فجاء بعضه مرتبطاً ببعض تفصيلاً وتفسيراً وتخصيصاً، فقد خصّص من العالمين في (رَبِّ العَالَمِيْن) الفلـق: وهوَّما انفلق من عمود الصبح، وقيل: هو الصبح بعينه، وقيل: هو الفجر، وكل راجع إلى معنى الشق، قبال الله تعبالي ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴾ [الفلق: 1]. قبال الفرّاء: الفلق الصبح، يقال: هو أبين من فلق الصبح وفرق البصبح، وقال الزجّاج: الفلق بيان الصبح (2). أمّا (رَبِّ العَالَمِيْن) فإنّه شامل جميع الأجناس؛ لأنه لّمًا قبصد ههنا شمول الأجناس وشمول أفرادها مبالغة، اختير لفظ ينبئ عن تناول المتعدد بـوجهين، فالجمعيـة لشمول الأجناس بمساعدة التعريف، والتعريف لشمول الأفراد بمعونة المقام، فالمعنى: ربُّ كلّ جنس من الأجناس، وربُّ كلّ فردٍ منه، وقيـل في توجيـه نظـم القـرآن إنّ التعريـف للاستغراق والجمع للدلالة على أن العالم أجناس مختلفة، كما قيل في جمع السموات وتوحيد الأرض، وبيان المناسبة أن الحقائق المختلفة إذا اشتركت في مفهوم اسم، فهي من حيث اختلافها تقتضي أن يعبّر عن كل واحد بلفظٍ على حِدة، ومـن حيـث اشــتراكها في ذلك المفهوم تقتضي أن يعبّر عن الكل بلفظ واحد فروعي الجهتان بصيغة الجمع، فإنها لفظة واحدة صورة، وألفاظ متعددة معنى (3). وهذه الأجناس مفتقرة إلى المُحدث والمُوجد لها كافتقارها إليه في حال بقائها في قيد الحياة، فإن الله تعالى هو الحقيق بالحمد لا أحد أحقُّ

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 815.

⁽²⁾ لسان العرب: مادة (فلق).

⁽³⁾ الكشاف: 1/55.

به منه، بل لا يستحقّه على الحقيقة سواه، فإن تربّب الحكم على الوصف يشعر بعليته له، وللإشعار من طريق المفهوم على أن من لم يتّصف بتلك الصفات لا يستأهل لأن يُحمد، فضلاً عن أن يُعبد ليكون دليلاً على ما بعده، فالوصف الأول لبيان ما هو الموجب للحمد، وهو الإيجاد والتربية، والثاني والثالث للدلالة على أنه متفضل بذلك مُختار فيه ليس يصدر منه الإيجاب بالذات أو وجوب عليه قضية بسوابق الأعمال حتى يستحق به الحمد، والرابع لتحقيق الاختصاص، فإنه مما لا يقبل الشركة وتضمين الوعد للحامدين والوعيد للمعرضين (1).

وترتيب الاستعادة على الإيجاد يدل على الإبداع في التكوين والخلق، لأنكل ممكن فلابد من مؤثر فيه حال حدوثه ويبقيه حال بقائه، فإن الممكن حال بقائه يفتقر إلى المؤثر والتربية إشارة لا إلى حال الحدوث بل إلى حال البقاء، فكأنه يقول: إنك لست مُحتاجاً إلى حال الحدوث فقط بل في حال الحدوث وحال البقاء معاً في المذات، وفي جميع الصفات، فقوله ﴿ بِرَبَ النَّلَقِ ﴾ يدل على احتياج كل ما عداه إليه حالتي الحدوث والبقاء في الماهية والوجود بحسب الذوات والصفات، وسر التوحيد لا يصفو عن شوائب الشرك إلا عند مشاهدة هذه المعاني (2) بارزة في معرض الشكل المناسب لها تعميماً وتخصيصاً، وفي ذلك نقل للصورة، فتخصيص (الفلق) أفاد الإشعار بأن من قدر أن يزيل ظلمة الليل عن هذا العالم قدر أن يزيل عن العائذ ما يخافه، ولفظ الرّب ههنا أوقع من سائر أسمائه؛ لأن الإعادة من المضار تربية (3)، وقد كساها أبهة وضاعف من قدرها تعميمها أولاً شم تخصيصها، وفي مقابلة العام للعام والخاص للخاص، فإن الإيجاد العام قابله تعميم الإضافة في قوله تعالى ﴿ مِن شَرِ مَا خَلَق ﴾ فهو عام في كل ما يُستعاذ منه، شم نبه على أعظم الشرور بالتخصيص. قال الزغشري: فإن قلت: قوله - من شررً ما خلق - تعميم في أعظم الشرور بالتخصيص. قال الزغشري: فإن قلت: قوله - من شررً ما خلق - تعميم في كل ما يُستعاذ منه فما معنى الاستعاذة بعده من الغاسق والنقائات والحاسد؟ قلت: قد

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 4.

⁽²⁾ التفسير الكبير: 32/ 191- 192.

⁽³⁾ أنوار التنزيل: 814.

خص شر هؤلاء من كل شر لخفاء أمره وأنه يلحق الإنسان من حيث لا يعلم كأنما يغتال به، وقالوا: شر العداة المداجي الذي يكيدك من حيث لا تشعر، فإن قلت: فَلِمَ عرف بعض المستعاذ منه ونكر بعضه؟ قلت: عرفت النفاثات؛ لأن كل نفاثة شريرة، ونكر (غاسق)؛ لأن كل غاسق لا يكون فيه الشر، إنما يكون في بعض دون بعض، وكذلك كل حاسد لا يضر، ورب عسد محمود، وهو الحسد في الخيرات (۱). وإنما خصهم بذلك لغلبة صفة الشر عليهم؛ لأن (ما) تختص بغير العاقل وبصفة العاقل، فأدخلهم فيها إتماماً للشكل المعبر عن المضار؛ لأنه يريد من شر أصناف الحيوانات المؤذيات كالسباع والهوام وغيرهما، ويجوز أن يدخل فيه من يؤذيني من الجن والإنس أيضاً، ووصف أفعالها بأنها شر، وإنما جاز إدخال الجن والإنسان تحت لفظة (ما)؛ لأن الغلبة لما حصلت في جانب غير العقلاء حسن استعمال لفظة (ما) فيه؛ لأن العبرة بالأغلب أيضاً، ويدخل فيه شرور الماء والنار (2).

فإنّ المعنى العام للشكل يكتسي حسناً بخروجه بعد عمومه إلى أن يصير مخصوصاً حقيقياً كان أم مجازياً؛ لأن الإضافة تعمّ كالإسناد وذلك لأن الإضافة في الاسم كالإسناد في الفعل، فكل حكم يجب في إضافة المصدر من حقيقة أو مجاز، فهو واجب في إسناد الفعل (3) فإن الشكل تأليف اختياري بين العام والخاص أو المطلق والمُقيد أو المُجمل والمُفصل أو المُبهم والمُفسر ونحو ذلك، لغرض الإحاطة بالمطلوب. وهو أوسع من الجملة؛ لأنها مبدؤه وأساسه، وكل ما كان من حكم ما عدا جزيئ الجملة – الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر – أن يكون تحقيقاً للمعنى المثبت والمنفي ...؛ لأنه لا يتصور تخصيص شيء لم يدخل في نفي ولا إثبات ولا ما كان في سبيلهما من الأمر به والنهي عنه والاستخبار عنه (4).

⁽¹⁾ الكشاف: 4/ 301.

⁽²⁾ التفسير الكبير: 32/192-

⁽³⁾ أسرار البلاغة: 351.

⁽⁴⁾ دلائل الإعجاز: 417- 418.

والمعنى لا يتم بالإسناد أو الإضافة؛ لأنهما قيَّدا الاسم، وهـو مفتقـر إلى تفـصيل أحواله وصفاته وما تعلُّق به إثباتاً ونفياً؛ لأن عموم الإسناد أو الإضافة بحاجة إلى تخصيص، وكذلك الإطلاق والإجمال والإبهام، كما أن تثبيت المعنى يُحاط بـشكل يمنــع المخاطب من أن يقع في الوهم أو اللبس أو يفوّت عليه شيء منه فـ لا يُكتفى بدلالـة السياق والقرائن، بل بدلائل الشكل عموماً للإحاطة بكل دقائقه، فقــد يلمّــح إلى المعنــى المراد ولا يصرح به، كما في الجاز والكناية والأمثال والتضمين وعود البضمير وما حمل على المعنى والزيادة والحذف والتأويل والإشعار ونحو ذلك، مما يقتبضي متابعة تــــداخل الصور في بعضها والمتعلَّقات والتوابع وجميع مقيّدات المعنى العام؛'لأن العـرب إذا أرادت المعنى مكّنته واحتاطت له (1)، لئلا يلتبس بغيره لكثـرة المـشترك مـن الأسمـاء والأفعـال والحروف، ولذلك تجد الشيء يلتبس منه حتى على أهل المعرفة، كما رُوي أن عـديّ بـن حاتم اشتبه عليه المراد بلفظ الخيط في قول على ﴿ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُرُ ٱلْخَيْطُ ٱلأَبْيَضُ مِنَ ٱلخَيْطِ ٱلْأُسُّودِ ﴾ [البقرة: 187]، وحمله على ظاهرة، فقـد رُوي أنـه قـال: لمَّا نزلت هـذه الآيـة، أخذت عقالاً أسود وعقالاً أبيض، فوضعتهما تحت وسادتي، فنظرت فلم أتبيّن، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: إنّ وسادك لطويل عريض إنما هـو الليـل والنهـار (٢٠٠)؛ لأن الجملـة أصغر وحدة بيانية في الشكل التام المعبّر عن المقام والحال، فلا بد من إتباعها بما جاز من التصرّف، وصولاً إلى البيان الوافي عن المراد، ومن ذلك تعليق الظرف بالحدث المرتبط بالنذات المتحدّث عنها، نحسو قولمه تعمالي ﴿ إِنَّهُۥ عَلَى رَجِّيهِۦلَقَادِدُّ ۗ كَيْوَمُ تُبكي ٱلسّرَآيِرُ ﴾ [الطارق: 8- 9]، أي يرجعه يوم تُبلي السرائر، فدلّ (رجعه) على يرجعه، ولا يجوز أن تعلُّق (يوم) بقوله (لقادر) لثلاَّ يصغر المعنى؛ لأن الله تعالى قادر يوم تُبلى الـسرائر وغـيره في كل وقت وعلى كل حال على رجع البشر وغيرهم (3)، والنضمير في (إنه) مرتبط بما

⁽¹⁾ الخصائص: 3/ 101.

⁽²⁾ أسرار البلاغة: 297.

⁽³⁾ الخصائص: 2/ 403.

قبله؛ لأنه للخالق ويدل عليه (خلق)، يعني قوله تعالى ﴿ فَيْنَظُرِ ٱلْإِنسَانُ مِمْ عُلِقَ ﴿ الطارق: 5-6]، و ﴿ وَمُرَبُّلُى السَرَائِرُ ﴾ [الطارق: 9]، تتعرّف ويميّز بين ما طاب من الضمائر وما مخفي من الأعمال وما حبث منهما، وهو ظرف لرجعه ألا و فلك من مواضع الحمل على المعنى؛ لأن ظاهره فيه تقديم وتأخير، وهو من دلائيل ترابط السكل الموحد للمعنى الإجمالي للكلام، كما قيل في قوله تعالى ﴿ مِن شَرِ الناط السكل الموحد للمعنى الإجمالي للكلام، كما قيل في قوله تعالى ﴿ مِن شَرِ الناس المؤتس الله الله عني الإجمالي للكلام، كما قيل في قوله تعالى ﴿ مِن شَرِ الناس الذي يوسوس في الناس الدي يوسوس في الناس، ومنه قوله - عز اسمه - ﴿ أَذَهَبِ يَكِتَنِي هَلَا فَالْقه إليهم فانظر ماذا يرجعون، فَانظر ماذا يرجعون، عنهم، وقيل في قوله تعالى ﴿ وَالّذِين يُظَهِرُونَ مِن فِسَالِهِم مُتَعرير رقبة، ثم يعودون لما قالوا، ونحو من هذا من الاعتراض في نحو قوله تعالى ﴿ فَلَا أَقْيِهُ مُنَاكُمُ مِنَوَقِع النّجُومِ ﴿ وَالّذِين يظاهرون من نسائهم فتحرير رقبة، ثم يعودون لما قالوا، ونحو من هذا من الاعتراض في نحو قوله تعالى ﴿ فَلَا أَقْيِهُ عَلَيْكُمُ الله وَلهُ المناس المناس عظيم لو تعلمون أَعلمون عَظِيمُ وَالله المن الاعتراض في نحو قوله تعالى ﴿ فَلَا أَقْيِهُ عَلَيْكُمُ الله عَلْمَ الله وَعلمون عَظِيمُ وَالله المن الاعتراض في نحو قوله تعالى ﴿ فَلَا أَقْيِهُ عَلَيْكُمُ الله عَلْمَ الله وَالله عَلْم لو تعلمون (٤٠٠)، تقديره - والله أَعلم - فلا أقسم بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم وإنه لقسم عظيم لو تعلمون (٤٠٠).

لا حاجة لهذه التقديرات مادام الشكل بدلائله مُغنِ عنها، كما أن تغيير الترتيب مُخل بالمعنى المراد، لإحداث علاقات جديدة لم تكن بالاختيار المناسب لها مما يذهب بهاء المعنى المنتظم بشكله المختار بمواقع مقصودة فيه، وذلك لأن السورة الأولى مرتبة بشكل يناسب سابقتها؛ لأن الستعاذ به في السورة الأولى مذكور بصفة واحدة، وهي أنه رب الفلق والمستعاذ منه ثلاثة أنواع من الآفات، وهي الغاسق والنّفاثات والحاسد، وأما في هذه السورة، فالمستعاذ به مذكور بصفات ثلاثة: وهي الرب والملك والإله، والمستعاذ منه آفة واحدة، وهي الوسوسة، والفرق بين الموضعين أن الثناء يجب أن يتقدر بقدر المطلوب،

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 794.

⁽²⁾ الخصائص: 2/ 410.

فالمطلوب في السورة الأولى سلامة النفس والبدن، والمطلوب في السورة الثانية سلامة الدين، وهذا تنبيه على أن مضرة الدين، وإن قلّت، أعظم من مضار الدنيا وإن عظمت (١).

أما الآية الثانية فليس معناها على التقديم والتأخير؛ لأن التولّي ليس بمعنى رجوعه من عندهم، بل معناه تنحّ عنهم إلى مكان قريب تتوارى فيه ليكون ما يقولونه بمسمع منك، و (يرجعون) من قول تعالى ﴿ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضِ ٱلْقَوْلَ ﴾ السبا: [31] [31] أي يتحاورون ويتراجعون القول (3) وحجّة من قال بالتقديم والتأخير أن معناه اذهب بكتابي هذا فالقه إليهم فانظر ماذا يرجعون ثم تولّ عنهم، وقال هذا؛ لأن رجوعه من عندهم والتولّي عنهم بعد أن ينظر ما الجواب أ، والجواب بخلاف الحوار بدليل الجمع؛ لأنه قال: وجدتها وقومها يسجدون للشمس، فقال: فالقه إلى الذين هذا دينهم اهتماماً منه بأمر الدين واشتغالاً به من غيره، وبنى الخطاب في الكتاب على لفظ الجمع لذلك (5)؛ لأنه بدأ الكتاب بالبسملة الدالّة على ذات الصانع العظيم وصفاته، وهو تعلى المعبود الحقيقي المستحق لأن يُستعان به في جميع الأمور، وفيها إشعار التوجّه إليه والانشغال بذكره والاستمداد به عن غيره.

أما الآية الثالثة، وهي قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن شِّمَا يَهِمُ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقِبَةً ﴾ [المجادلة: 3]، فلا يصح تقديره: والذين يظاهرون من نسائهم فتحرير رقبة شم يعودون لما قالوا؛ لأن تحرير الرقبة مُلزم مع كل ظهار بدليل صيغة المضارع والعطف عليه بالصيغة ذاتها، وبجيء الفاء في الخبر؛ لأن الموصول كالشرط في الإبهام، أي فعليهم أو فالواجب إعتاق رقبة والفاء للسبية، ومن فوائدها الدلالة على تكرر وجوب التحرير

⁽¹⁾ التفسير الكبير: 32 - 198.

⁽²⁾ الكشاف: 3/ 145 – 146.

⁽³⁾ أنوار التنزيل: 570.

⁽⁴⁾ معانى القرآن وإعرابه: 4/ 117.

⁽⁵⁾ الكشاف: 3/ 146.

بتكرر الظهار"(1)، و"(الذين) رفع بالابتداء وخبرهم فعلهم تحرير رقبة، ولم يذكر (عليهم)؛ لأن في الكلام دليلاً عليه، وإن شئت أضمرت فكفارتهم تحرير رقبة (2). ففي التقدير فصل بين المعطوف والمعطوف عليه وإخراجه من الحكم، وتغيير للشكل الموحد له؛ لأن المعنى في تكرار عودتهم بعد كل ظهار تحرير رقبة، وليس الحكم على الظهار الأول دون العودة؛ لأن (ثم) تقتضي التراخي، فإن قوله تعالى (ثمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا) "يحتمل أن يكون المراد ثم يعودون إليه بالنقض والرفع والإزالة، ويحتمل أن يكون المراد منه ثم يعودون إلى تكوين مثله مرّةً أخرى (3).

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 720.

⁽²⁾ معانى القرآن وإعرابه: 5/ 134.

⁽³⁾ التفسير الكبير: 29- 257.

⁽⁴⁾ أنوار التنزيل: 713.

⁽⁵⁾ الكشاف: 4/ 58- 59.

كان لفظه المضي أو الاستقبال وفائدته تحقق الجواب عند السامع وتأكّده ليزول عنه التردد فيه (1).

إنَّ القسم بلفظه ومعناه إخبار عن الجزم بالأمر والقطع بوقوعـ والعلـم بحقيقتـه، والإنشاء غير واقع ولا متحقق إلاّ بذكره، كما أن التأكيد زيادة تحقيق وبيان وتخصيص بزيادة التأكيد، وهو عند النحويين جملة يؤكّد بها الخبر، حتى إنهم جعلوا قول تعالى ﴿ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُوكَ ﴾ [المنافقون: 1] قسماً، وإن كان فيه إخبار، إلا أنه لما جاء توكيداً للخبر سمّى قسماً (²⁾. والضمير العائد في قوله تعالى (إنَّهُ) على القرآن يدل على تعظيم شأن المُنزّل وهو القرآن، وفيه 'وجهان (أحدهما) إلى معلوم، وهو الكلام الذي أنزل على محمد (ص) وكان معروفاً عند الكل، وكان الكفار يقولون إنه شعر وإنه سحر، فقال تعالى ردّاً عليهم (إنَّهُ لَقُرْآنٌ) عائد إلى مذكور، وهـو جميـع مـا سـبق في سـورة الواقعة من التوحيد والحشر، والدلائل المذكورة عليهما، والقسم الذي قال فيه (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ)، وذلك لأنهم قالوا هذا كلَّه كـلام محمـد ومُختَرع مـن عنـده، فقـال ﴿ إِنَّهُۥ لَقُرُواَنَّ كَرِيمٌ ﴿ إِنَّ فِي كِننَبِ مَكْنُونِ ﴾ [الواقعة: 7-78](3)، وفيه حمل على المعنى بدليل تذكيره وإفراده، فإن دلائل تمام الشكل يعضد بعضها بعضاً في إيضاح المقصود من ترتيبه، وهيأة صيغه وروابطه المعنوية والحرفية؛ لأن الحرفية مشبّهة بمعاني النصيغ الفعلية، وإن كنان للحروف تقدّم وتأخّر تتبعها المعاني بخلاف الصيغ، فإن المعنى قد يتقدّمها بـدليل العمـل والفصل بين الفاعل والمفعول وغيرهما، و"من ذلك إثباتهم التعلُّق والاتـصال فيمـا بـين الكلم وصواحبها تارةً، ونفيهم لهما أخرى، ومعلوم علم البضرورة أن لن يتبصوّر أن يكون للفظة تعلَّق بلفظة أخرى من غير أن تعتبر حال معنى هذه مع معنى تلك، ويراعــى هناك أمر يصل إحداهما بـالأخرى (4)، وهـذا الأمـر في حاجـة إلى بيـان بالتخـصيص أو

⁽¹⁾ البرهان في علوم القرآن: 2/ 374.

⁽²⁾ نفسه: 3/ 40.

⁽³⁾ التفسير الكبير: 29/ 191.

⁽⁴⁾ دلائل الإعجاز: 311.

بالإجابة، فثمة أدوات للوصل تؤدي وظائف مهمة في ترابط الـصور التعبيرية بعضها ببعض، ومنها الموصولات الحرفية: ما وأنَّ وأن وأيَّ، والموصولات الاسمية، وهي كالأسماء المستقلة بذاتها؛ لأنها تشكّل ركناً إسنادياً أو إضافياً واحداً لتعلُّقها بما قبلها، وما بعدها يبنى عليها بحسب متعلقات الشكل التعبيري للمعنى الواحد، إذ تترتب فيه النسب التامة والناقصة وتتآلف مع بعضها لإيضاح أساسه الذي بني عليه إثباتاً أو نفياً أو نسخاً أو شرطاً أو استفهاماً أو توكيداً ونحوها، ولا يكفي الإقرار بأصل التعبير في التقديم والتأخير أو الزيادة والحذف دون الإقرار بأصل الشكل التعبيري المُبيّن بمتعلّقات ممــا بــنى عليه تفريعاً وتأسيساً بدليل تداخل الصور التعبيرية في بعضها إتماماً للمعنى المقصود؛ لأن القصد في التخصيص والتقييد لا في التعميم أو الإطلاق، بدليل بناء الأساليب العديدة على المبهم من الحروف، وما تضمّن معانيها وحاجـة الكــلام إلى الــروابط المعلّقـة بعـضه ببعض، والتوابع والاستثناء وافتقار الاستفهام والقسم والنداء إلى الجواب، وتعلُّـق أشـباه الجمل بالأفعال وما تضمّن معناها، وارتباط النواسخ بأخبارها بـدليل الوقـف والابتـداء والوصل والفصل والاعتراض؛ لأن الكلام يكون له أصل ثم يتسع فيه فيما شاكل أصله، فمن ذلك قولهم زيد على الجبل، وتقول: عليه دين، فإنَّما أرادوا أنَّ الدين قلد ركبه وقد قهره (۱).

والمشاكلة في بناء الصور التعبيرية الموضحة للأصل الذي يقوم عليه الشكل بتمامه؛ لأنه نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وأنه نظير الصياغة والتحبير والتفويف والنقش وكل ما يقصد به التصوير، وبعد أن كنّا لا نشك في أن لا حال للفظة مع صاحبتها تعتبر إذا أنت عزلت دلالتهما جانباً، وأي مساغ للشك في أن الألفاظ لا تستحق من حيث هي ألفاظ أن تنظم على وجه دون وجه، ولو فرضنا أن تنخلع من هذه الألفاظ التي هي لغات دلالتها لما كان شيء منها أحق بالتقديم من شيء ولا يتصور أن يجب فيها ترتيب ونظم (2)، وهذا الترتيب يتوقّف على قبول الكلمة للزيادة فيها على معناها العرفي

⁽١) المقتضب: 1/ 46.

⁽²⁾ دلائل الإعجاز: 41.

وعلى تشكيلها للصور الفرعية التي تبني على الأصول، فقد ترتَّب تـصاعدياً للمبالغـة في المعنى أو للتشبيه والاستعارة، وقد يمكن المعنى بالزيادة أو يوسع بالحذف أو بالتأسيس أو بالقطع أو بتغيير الصيغة والعلامة أو الموقع وغير ذلك من التغييرات الشكلية التي تتبعها تحويلات وظيفية تغيّر الشكل العام للتعبير، فيتبعه محصول مختلف للمعنى، وذلك بحسب اختيار المنتج اللغوي، فإن من شأن حكم المحصل أن لا ينظر في تلاقمي المعاني وتناظرها إلى جمل الأمور والى الإطلاق والعموم، بـل ينبغـي أن يـدقق النظـر في ذلـك ويراعـي التناسب من طريق الخصوص والتفاصيل (١)، فقد يغير الترتيب لأجـل المبالغـة في المعنـي، وذلك بتحويل المرفوع وهو العمدة في الإسناد إلى فضلة فينصب طلباً للعموم، نحـو قولــه تعالى ﴿ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلُّ شَيْءِرُحْمَةً وَعِلْمًا ﴾ [غافر: 7]، أي وسعت رحمته وعلمه فأزيل عن أصله للإغراق في وصفه بالرحة والعلم والمبالغة في عمومهما، وتقديم الرحمة؛ لأنها المقصودة بالذات ههناً (²⁾، أو يضمر الناصب لدلالة مصدره عليه، فيعلَّق بــه تعلـيلاً للحكم العام للمصدر، نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ ٱكَّبُرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدَّعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ ﴾ [غافر: 10]، فإن (إذ) هذه في المعنى متعلَّقة بنفس قوله (لَمَقْتُ اللَّهِ)، أي يقال لهم لمقت الله إيَّاكم وقـت دعـائكم إلى الإيمــان، فكفركم أكبر من مقتكم أنفسكم الآن، إلاّ أنك إن حملت الأمر على هذا كان فيه الفصل بين الصلة التي هي (إذ) وبين الموصول الذي هو (لَمَقْتُ اللَّهِ)، فإذا كان المعنى عليه ومنع جانب الإعراب منه، أضمرت ناصباً يتناول الظرف ويدل المصدر عليه حتى كأنه قال بأخرة مقتكم إذ تدعون"(3)؛ لأنهم "لمّا رأوا أعمالهم الخبيثة مقتوا أنفسهم فنودوا لمقـت الله. وقيل معناه: لمقت الله إيّاكم الآن أكبر من مقت بعضكم لـبعض، كقولـه تعـالى ﴿ يَكُفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضِ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾ [العنكبوت: 25]، و (إِذْ تُدْعَوْنَ) تعليل،

⁽¹⁾ أسرار البلاغة: 258.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 618.

⁽³⁾ الخصائص: 3/ 256.

والمقت أشد البُغض، فوضع في موضع أبلغ الإنكار وأشده (1)، فتعليق (إذ) بالمصدر أبلغ من تعليقه بفعل يدل عليه المصدر المذكور، يبدل على ذلك المبالغة في وضع المصدر موضع فعله خبراً أوصفة أوحالاً، كما أن المصدر مضاف إلى مفعوله، وهو يعمل عمل فعله، فلا ما نع من الإعراب ولا داعي إلى الإضمار؛ لأن المقت حاصل بعلة الكفر حين دعوا إلى الإيمان فاختاروا الكفر عليه، فهم في القيامة ينالون عاقبته، فقد خصص المقت الأول بقوله (أكبر من) و (أكبر) خبره، و (اللام) في (لَمَقْتُ الله) جواب ندائهم، و (إذ) تعليله، وفي الصيغة (تَلاعُون)، و (فَتَكَفُرُون) إشعار بتجدد المقت بتجدد رفض الإيمان واختيار الكفر، كما ناسبت الجملة الاسمية (لَمَقْتُ الله أَكبُر) جواباً مؤكداً باللام لسابقتها (إنَّ اللّذِينَ كَفَرُوا يُنادَوْن)، وهي أيضاً جواب مؤكّد بـ(إن) الرابط بينهما تفسيراً للمبهم، وهو النداء، كاحتياج ضمير الشأن إلى جملة من حيث كان ضمير الشأن والقصة لابد له أن تفسره الجملة، نحو قول الله عزّ وجل ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ ﴾ [الإخلاص: 1]، لابد له أن تفسره الجملة، نحو قول الله عز وجل ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ ﴾ [الإخلاص: 1]، فقولنا (الله أحدً) تفسير لـ(هو)، وكذلك قوله تعالى ﴿ فَلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ كَانت ضمير فقولنا (الله أحدً) تفسير لـ(هو)، وكذلك قوله تعالى ﴿ فَلْ الله عن عيث كانت ضمير القصة (2).

والجمل المفسرة من دلائل الشكل الرابطة لأجزائه؛ لأنها متممة لما قبلها ولاحقة به، وتفعله العرب في مواضع التعظيم، كقوله تعالى ﴿ الله لا الله إلا هُواَلْحَى الْقَيُومُ لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ ﴾ [البقرة: 255]، أنّ قوله (لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ) تفسير للقيوم. ومتى كانت الجملة تفسيراً، لم يحسن الوقف على ما قبلها دونها؛ لأن تفسير الشيء لاحق به ومتمم له وجار مجرى بعض أجزائه، كالصلة من الموصول والصفة من الموصوف، وقد يجيء لبيان العله والسبب، كقوله تعالى ﴿ فَلا يَحْزُنكَ فَوْلُهُمُ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُون وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ [يس: 76]، وليس هذا من قولهم وإلا لما حزن الرسول، وإنما يجيء به لبيان

⁽¹⁾ الكشاف: 3/ 417.

⁽²⁾ الخصائص: 1/ 105.

السبب في أنه لا يجزنه قولهم ألى فقد انعقد الكلام على المفسَّر بياناً وتعليلاً فارتبطا معاً في الشكل، كارتباط التابع بالمتبوع بوساطة الحرف، الا ترى أن العطف نظير التثنية ومحال أن يُثنّى الشيء فيصير مع صاحبه شيئين إلا وحالهما في الثبات والاعتداد واحدة (2).

وفي غيره يتبع الاسم لتخليصه من الشركة ولتخصيصه، وقد يقطع التابع للدلالة على الذم، نحو قوله تعالى ﴿ وَٱمْرَأْتُهُ كَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾ [المسد: 4]، بنصب (حَمَّالَةَ) على الشتم(3) والمدح، كما في البسملة كأن يقرأ ﴿ بسْمالله الرَّحْمنُ الرَّحيمُ ﴾ برفع الصفتين جميعاً على المدح، ويجوز (الرَّحْمنَ الرَّحِيمَ) بنصبهما جميعاً عليه، ويجوز (الرَّحْمنُ الرَّحِيمَ) برفع الأول ونصب الثاني، ويجوز (الرَّحْمنَ الرَّحِيمُ) بنصب الأول ورفع الثاني، كل ذلك على وجه المدح وما أحسنه ههنا، وذلك أن الله تعالى إذا وصف فليس الغرض في ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته؛ لأن هذا الاسم لا يعترض شك فيه فيحتاج إلى وصفه لتخليصه؛ لأنه الاسم الذي لا يشارك فيه على وجه، وبقية أسمائه – عزّ وعلا - كالأوصاف التابعة لهذا الاسم، وإذا لم يعترض شك فيـه لم تجـئ صـفته لتخليـصه بـل للثناء على الله تعالى، وإذا كان ثناء فالعدول عن إعراب الأول أولى به وذلك أن إتباعه إعرابه جارٍ في اللفظ مجرى ما يتبع للتخليص والتخصيص، فإذا هو عُدل بــه عــن إعرابــه علم أنه للمدح أو الذم في غير هذا عزّ الله تعالى، فلم يبق فيه هنا إلاّ المدح (4)، ونحوه في المدح قوله تعالى ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنْزِلَ مِن قَبْلِكُ وَٱلْمُؤْمُونَ وَالْمُؤْمُّونَ ٱلرَّكَوْهَ ﴾ [النساء: 162]، "فانتصب (المقيمين) على القطع وهو من صفة المرفوع الـذي هو(المؤمنون)، وقيل: بل انتصب بالعطف على قوله (بما أنزل إليك) وهو مجرور، وكأتبه قال: يؤمنون بالذي أنزل إليك وبالمقيمين، أي بإجابة المقيمين، والأول أولى؛ لأن الموضع

⁽¹⁾ البرهان في علوم القرآن: 3/ 36 – 37.

⁽²⁾ الخصائص: 1/ 107.

⁽³⁾ ينظر: الكشَّاف: 4/ 297، أنوار التنزيل: 813.

⁽⁴⁾ الخصائص: 1/ 398 – 399.

للتفخيم، فالأليق به إضمار الفعل حتى يكون الكلام جملةً لا مفرداً⁽¹⁾، فقد نصب (الْمُقِيمِينَ) على المدح لبيان فضل الصلاة على معنى أذكر المقيمين الصلاة وهم المؤتون الزكاة، وأنشدوا بيت الخرنق بنت بدر بن هفان:

لا يبدعن قومي الذين همو سمّ العدداة وآفة الجزر النازلين بكلل مُعترك والطيّبون معاقد الأزر

على معنى اذكر النازلين رفعه ونصبه على المدح، وبعضهم يرفع النازلين وينصب الطيبين وكلّه واحد جائز حسن (2). وزعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدّث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناءً وتعظيماً، ونصبه على الفعل، كأنه قال: وأذكر المقيمين ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره (3).

ونحوه قوله تعالى ﴿ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَهَدُواً وَٱلصَّنِرِينَ فِي ٱلْبَأْسَاءِ وَٱلْفَرَآءِ وَجِينَ البَاقِينَ فِي ٱلْبَأْسَاءِ وَٱلْفَرَآءِ وَلِي البَاقِينَ السَّكُلِ الواحد يزيده معنى الاختصاص، أما زيادته لفظاً فإنها تجعله ناقصاً، وذلك قولك: قام زيد فهذا كلام تام، فإن زدت عليه فقلت: إن قام زيد صار شرطاً واحتاج إلى جواب، وكذلك قولك: زيد منطلق، فهذا كلام مستقل، فإذا زاد عليه (أن) المفتوحة فقال (أن زيداً منطلق) احتاج إلى عامل يعمل في (أنّ) وصلتها فقال: بلغني أن زيداً منطلق، ونحوه، وكذلك قولك: زيد أخوك، فإن زدت عليه (أعلمت) لم نكتف بالاسمين فقلت: أعلمت بكراً زيداً أخاك (أن أوالحذف بخلاف ذلك، فإنه يزيد المعنى فخامةً وتعظيماً لما فيه من الإبهام لذهاب الذهن في كل مذهب وتشوفه إلى ما هو المراد فيرجع قاصراً عن إدراكه، فعند ذلك يعظم شأنه، ويعلو في النفس مكانه، ألا ترى أن المحذوف إذا ظهر في اللفظ زال ما كان يختلج في الوهم من المراد وخلص للمذكور.. وما من اسم حذف في الحالة التي ينبغي أن يحذف فيها إلاً

⁽¹⁾ البرهان في علوم القرآن: 2/ 447.

⁽²⁾ معانى القرآن وإعرابه: 2/ 132.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 2/ 65 – 66.

⁽⁴⁾ الخصائص: 2/ 272.

وحذفه أحسن من ذكره (1)، وقد حذفت العرب الجملة والمفردة والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته (2). ولا دليل على المحذوف أقوى من حاجة الشكل العام الموحد لمعنى الكلام الكلي، لتشكّله بالنسب والرتب والروابط المبيّنة لمعاني الصيغ والحروف، بدليل الاعتراض والقطع والتعدي واللزوم والزيادة الصرفية والنحوية والأساليب المبينة لمعاني الحروف وحاجتها إلى الجواب كالاستفهام والشرط والقسم، وكذلك قطع الإضافة والنعت والمبالغة في المعنى بالنقل والاقتصار والاختصاص والمطاوعة في الصيغ والتعلّق بها، نحو قوله تعالى ﴿ يِنسِاللهُ وَاللهُ اللهُ على أن فيه حذفاً؛ لأن حرف الجر لابد له من متعلّق، ودل الشروع على تعيينه، وهو الفعل الذي جعلت التسمية في مبدئه من قراءة أو أكل أو شرب ونحوه، ويقدر في كل موضع ما يليق، ففي القراءة: أقرأ وفي الأكل آكل ونحوه (3).

ويعني باللفظ جهته النحوية التي تربطه بغيره في الشكل المعبّر عن مساهمته المعنوية فيه؛ لأن المعاني التركيبية زائدة على المعاني الإفرادية المستقلة بذواتها المتباينة والتي يوحدها المعنى العام للشكل من مبدئه حتى ختامه، وهو الذي يربطه بغيره في سلسلة متواصلة من الصور التعبيرية المتلاحقة التي لا تنفصم عُراها بالحذف الظاهر بل إنها لتزداد متانة وسعة وفخامة بأقل جهد وأوجز عبارة وأقصر مدّة، بما يناسب الحال والمقام وقدرة المنتج في الرصف والترتيب المتماسك بالعلاقات المشعرة بالغرض واللفظ المنفرد لا يدل على ذلك؛ لأن الحذف باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبية بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن (4)؛ لأنه باب الاجتهاد في

البرهان في علوم القرآن: 3/ 104 – 105.

⁽²⁾ الخصائص: 2/ 360.

⁽³⁾ البرهان في علوم القرآن: 3/110.

⁽⁴⁾ دلائل الإعجا 146.

التنقيب عن المراد من خلال الاستنباط والإشعار والإيجاء، والتأمّل في الجهات النحوية والنسب التامّة والناقصة وحروف المعاني واستعمالاتها المتعددة، وتوظيفها مع البصيغ في التشكيل المناسب للمراد، فكان الحذف ميدان رياضة فكرية وموطن خلاف في تقديره تطبيقاً للمناهج المختلفة بجسب الآراء والمذاهب المعبّرة عن اتجاهـات أصـحابها وميـولهم وقدراتهم الكلامية والمنطقية، وهي التي أبعدت الدارسين عـن كـشف الحقـائق فتعـسَّفوا طريق الوصول إلى الفهم والإفهام، ففي قول تعالى ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِسَّةِ أَيَّامِرِ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَانُ فَسَسَلَ بِهِ عَبِيرًا ﴾ [الفرقان: 59]، اختلف(١) في إعراب (الرَّحْمَنُ)، كما اختلفوا في معنى (اسْتَوَى)، فجعلوا (الرَّحْمَنُ) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو) ومبتدأ خبره (فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً) وبدلاً من الضمير المستتر في الفعل (اسْتَوَى) أو مبتدأ وخبره (الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ)، ولابد أن يكون لكـل وجـه إعرابي دليل من سياق الآية وتتابع بنائها الجامع لحلقاتها الموصلة إلى الغاية، فـإن إعرابــه خبراً يجعله مُفسّراً للضمير (هو) المقدّر مع تقدّم ما يُشير إليه حـصراً لعلـم المخاطـب بــه بدليل صلة الذي، وهي متحققة معلومة يعرفها المتلقّى، فكيف يقدّر (هـو) وما فيـه مـن إبهام إلاَّ على سبيل الحصر وذلك في ذكر الضمير لا في حذف وتقديره، أما إعراب (مبتدأ) ففيه ضعف من ناحيتين، الأولى فصله عن خبره بالفاء على جعل (أل) فيه بمعنى الموصول المشابه للشرط في العمـوم والإبهـام، كمـا أن الخــر لا يكــون طلبــأ؛ لأنــه غــر متحقق، أما جعل خبره (الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ) ففيه تعسَّف، إذ جعلـوا العـام مُقيِّداً للخاص، إذ (الرَّحْمَنُ) مُختص بالله تعالى بدليل إعرابه (بدلاً) من لفظ الجلالة في البسملة، وفي ذلك تقطيع لأوصال الشكل الموحّد للمعنى الكلّى، وتمزيق لصورته المعبّرة عن مبدئه وما ربِّب عليه تخصيصاً وتقييداً وتفسيراً بتعليق بعضه ببعض بياناً للمراد؛ لأن خلق السموات والأرض وما بينهما بحاجة للحي القيّوم لتدبيرهما، ومدبّرهما كتب على نفسه الرحمة وبالغ فيها، فكان تعالى الرحن اللذي وسعت رحمته كل شيء، وقد جاء تفصيل رحمته بتعداد النعم في سورة الرحمن، وأعظم نعمة تعليم القرآن بدليل تقديمه على

⁽¹⁾ ينظر: الكشاف: 3/ 98، التفسير الكبير: 24/ 105، أنوار التنزيل: 483.

خلق الإنسان، لذلك غضب عليه بقوله (فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً) فاطلب الرحمة من الحي القيـوم والخالق المبدع للكون في مدّة (سِتَّةِ أيَّام) مما تعد؛ لأن اليوم وقع بعــد الخلــق ولــيس قبلــه بحركة الأفلاك، فالذي دبّر وقدّر وملك اقتضت حكمته تعـالي أن يــشمل مــا خلــق رحمــةً تفضَّلاً منه وإحساناً؛ لأنـه تعـالي (رَبُّ العَـالَمِيْنِ) و (رَبُّ الفَلَـق)، فجعـل تعـالي إيجـاد الأشياء واستمرار بقائها في الدنيا والآخرة في نعمه رافةً منه تعالى ورحمةً، وصــو لاَّ بهــا إلى مراتب نعمه؛ لأنه تعالى (الرَّحْمَنُ الرَّحِيْم) فلم يفصل بينهما للدلالة على المبالغة في الرحمة، وإشعاراً بأن إحداهما تكمل الأخرى استمراراً وتجدداً وثبوتاً، فجاء اختلاف الصيغ مع وحدة المادة دليلاً على ما تزيده الصيغة على معنى الأصل، فجمع بين الصيغتين تعظيماً ومبالغة، كما جاء تعدي السؤال بالباء لتضمّنه معنى الاعتناء؛ لأن السؤال كما يتعدى بعن لتضمّنه معنى التفتيش يعدى بالباء لتضمنه معنى الاعتناء، وقيل إنه صلة (خبيراً)(١)، و"قرئ (فسل) والباء في (به) صلة (ســل) كقولــه تعــالي ﴿ سَأَلَ سَآبِلُ بِعَذَابِ وَاقِمِ ﴾ [المعارج:1]، كما تكون (عن) صلته في نحو قول ﴿ ثُمُّ لَتُسْتُكُنُّ يَوْمَهِذِ عَن ٱلنَّهِيــهِ ﴾ [التكاثر: 8]، فسأل به كقوله به واعتنى به واشتغل به، وسأل عنه كقولك بحث عنه وفتّش عنه ونقر عنه أو صلة (خبيراً) وتجعل (خبيراً) مفعول (سل)، يُريد فـسل عنــه رجلاً عارفاً يخبرك برحمته، أو فسل رجـلاً خبيراً بـه وبرحمتـه، أو فـسل بـسؤاله خـبيراً كقولك: رأيت به أسداً: أي برؤيته، والمعنى إن سألته وجدته خبيراً، أو تجعلـه حـالاً عـن الهاء تريد فسل عنه عالماً بكل شيء (⁽²⁾.

إنّ تحديد معنى نهاية الكلام يعتمد على مبدئه؛ لأن المبني عليه يقيده لتعلّقه به، فإن مبدأ الشكل المصور المتنامي بسلسلة مترابطة في نسق يوضح بعضه بعضاً، فإن الآية الكريمة بدأت بصيغة (توكّل)، والتوكّل يقتضي التسليم والاطمئنان إلى ركن منيع يلجأ إليه؛ لأنه الكافي الذي ينبغي أن يقصد في جميع الحاجات؛ لأنه المبالغ في الإحسان والفضل مشفوعاً بالمبالغة في الرحمة، ولا يقدر ذلك حق قدره إلا الخبراء العالمون

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 483.

⁽²⁾ الكشاف: 3/ 98.

العاملون بخبرتهم والمشتغلون بالدلائل الموصلة إلى اليقين بتغليب رحمته على غضبه تفضَّلاً منه تعالى ومنَّة، إذ بنى (الرَّحْمَن) بدلاً من (الَّذِي خَلَقَ الـسَّمَاوَاتِ وَالآرْضَ وَمَـا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّام) للدلالة على أن الخالق المتصرّف في جميع الأشياء والمُـدبّر لهـا رؤوف رحيم، مُبالغ في الرّحمة؛ لأنه التوّاب الغفور الودود، لذلك فإن صورة المبدأ موحية بنهايته، وقد قيل الشكل: طريقة التعبير عن الفكرة التي تُراد الإبانة عنها (١)، بل هو ترتيب البني بعلاقات متنامية بياناً لمبدأ الكلام حتى ختامه، يدل على ذلك الاختيارات التعبيرية بحسب المقامات تقديماً وتأخيراً، واستعمال الحروف تأسيساً لأساليب متنوّعة تتناسب مـــــم الحال، وتجرى بشكل متكامل يعضد بعضه بعضاً، فإن ترتيب الصيغ الفعلية بخلاف الوصفية والمصدرية، والأسماء الجامدة بخلاف المُشتقّة، والخبر بخلاف الطلب، وعلامات الإعراب بخلاف حركات البناء، والبناء العارض بخلاف البناء اللازم، وأشباه الجمل بخلاف الجمل الاسمية، ومعنى الاسمية بخلاف الفعلية، وجود الأفعال في الإنشاء بخلاف المتصرّفة، كما أن الوقف بخلاف الوصل، وكذلك الإعمال بخلاف الإلغاء، ومعنى كل صورة تعبيرية يختلف عن غيره، وترجيح صورة على أخـرى مـرتبط بـالمراد منهـا، والا يذهبنّ بك الظن إلى أنك يمكن أن تختار أي وجه يجوّزه لك النُحاة لتؤدى المعنى نفسه، بل إن اختيار وجه ما يعني اختيار معنى معيّن، فإنك إذا قـرأت في كتـب النحـو يجـوز كـسر وفتح همزة (إن) في هذا الموضع، فلا يعني ذلك أنهما بمعنى واحد، بـل إذا اخترت فتح الهمزة فقد اخترت معنيٌّ معيناً، وإذا اخترت كسرها فمعنى ذلك أنك اخترت معنيُّ آخر، وهكذا شأن مسائل الجواز الأخرى (2)، وذلك لأن كسرها يقتضي شكلاً مختلفاً عن فتحها، يدل على ذلك تغلّب معنى الحرفية على المكسورة، والاسمية على المفتوحة، لوقوعها موقع الأسماء، وقيل:'إنّ كل كلام مستقل زدت عليه شيئاً غير معقود بغـيره ولا ّ مُقتض لسواه، فالكلام باق على تمامه قبل المزيد عليه، فإن زدت عليه شيئاً مقتضياً لغيره معقوداً به عاد الكلام ناقصاً، لا لحاله الأولى، بل لما دخل عليه معقوداً بغيره، فنظير الأول

⁽¹⁾ المعجم الأدبي: 154.

⁽²⁾ الجملة العربية والمعنى: 270.

قولك: زيد قائم، وما زيد قائم، وقائماً على اللغتين، وقولك قام محمد، وقد قام محمد، وما قام محمد، وهل قام محمد، وزيد أخوك، وكان زيد أخاك، وظننت زيداً أخاك. ونظير الثاني: قام زيد، وإن قام زيد، فإن جعلت (إنْ) هنا نفياً بقي على تمامه، ألا تراه بمعنى ما قام زيد. ومن الزائد العائد بالتمام إلى النقصان قولك: يقوم زيد، فإن زدت اللام والنون فقلت: ليقومن زيد، فهو مُحتاج إلى غيره، وإن لم يظهر هنا في اللفظ، ألا تسرى أنّ تقديره عند الخليل أنه جواب قسم، أي قسم ليقومن (1).

فإنّ هذا القول فيه نظر من وجوه:

الأول: لا يبقى الكلام على تمامه مع الزيادة، وليس ثمّة أصل حقيقى للكلام، فلكل صورة تعبيرية معنى، يدل على ذلك الزوائد الصرفية والنحوية، فإن زيادة حرف على الصيغة يُغيّر معناها ويوجّه ترتيب ما بعدها توجيهاً آخـر بدليل التعدّي واللزوم والتوكيد؛ لأن الاحتمال واقع مع عدم التوكيد والقطع بخلاف الاحتمال، كما أن الإثبات بخلاف النفى، والرفع بخلاف النصب، فكيف يكون الإثبات كالنفى والاستفهام كالخبر والجواب المؤكد بنفى السثك كالتصديق، وثمّة فرق بين إثبات الذات المتصفة تحقيقاً بالنسبة، وبين إثبات الوصف للذات تحقيقاً بالفطرة والسجيّة والطبيعة، ولا يستوى الخبر المبني على اليقين وآخر على الظن والشك، فإن الدلالة الاحتمالية بخلاف القطعية بزيادة السوابق واللواحق، نحو (قد) والسين و (سوف) ونـون التوكيـد ولام الابتـداء ولام التعريف في الاسم والوصف وضمير الفصل والذكر والحـذف والإظهـار والإضمار، وذلكًان الظاهر تصريح بالاسم، وأما الضمير فهو كناية عنه، فـإذا أرادت العرب العناية بذكر الاسم الظاهر وبيان أن الحكم مُتعلِّق به ذكرته وأعادت ذكره احتياطاً للمعنى، وذلك أنه إذا ذكر الاسم ثم جاء بعده كلام فقد يكون المخاطب لم يسمع الاسم أو ينصرف ذهنه إلى غيره فتحتاط لـذلك بأن تكرره لتقوية المعنى وتثبيته وإزالة اللبس عنه ورفع احتمال التـوهّم فيـه،

⁽¹⁾ الخصائص: 2/ 272-273.

وذلك كقوله تعالى ﴿ سَأَصْلِيهِ سَقَرَ ۞ وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ ۞ لَا نُبْقِي وَلَانَذَرُ ﴾ [المـدثر: 26-28]، فإنه كرّر (سقر)، ولم يقل: وما أدراك ما هي؟ (١١).

الثاني: ليس معنى إنْ قام زيد بمعنى ما قام زيد؛ لأن النفي عارض على الأولى ومُـــلازم للثانيــة، بـــدليل توكيــد الثانيــة بالزائــد دون الأولى، ألا تـــرى أن (إنْ) شبّهت بــ(ما) في النفى ولم تشبه (ما) بــ(إنْ).

الثالث: ما دلّ على المحذوف يقوم مقام ذكره، ولا يعود بـ الكـلام ناقـصاً لقيـام القرينة التي تمنع اللبس.

الرابع: إنّ استقلال الكلام بتمام شكله المعبّر عن تمام معناه التركيبي؛ لأن التركيب أصل الفائدة، ولكل تركيب شكله المناسب له بحسب الاختيار، فلا يتحوّل المستقل إلى غيره إلاّ على سبيل التدريب والتعليم، ولا تفرض القواعد على الكلام التام؛ لأن القاعدة مُستنبطة منه، وليس بناؤه قائماً على قاعدة معينة مُلزمة له إلاّ بما يتناسب مع ظرفه وحاله والمقام الذي يكتنفه ويُحيط به.

الخامس: إنّ حروف المعاني نائبة عن الصيغ المقيّدة للأحداث، فلازمت أشكالاً ومواقع في التراكيب، لدلالتها على الأحداث أنفسها دون وقوعها أو تجددها، لذلك اختلفت صورها وتعددت بحسب تعدد المعاني، وإذا دقت المعاني تقاربت في الأصل بدليل الاشتقاق والتصريف والمشترك اللفظي، لذلك تشابهت بعض الحروف في الأصول دون التخصيص، لاختصاص كل حرف بمعنى معين، بدليل ملازمتها للبناء، فإن (إنّ) وإن أشبهت (ما) في معنى النفي، إلاّ أنهما مختلفان تخصيصاً، واستعمال إحداهما مكان الأحرى لا يؤدي الغرض ذاته؛ لأن (إنّ) فيها معنى توكيد الذات المتصفة، في حين أن (ما) وضعت أصلاً لنقض الوصف بدليل دخول الزائد على الوصف دون الذات، محو قوله تعالى ﴿ وَمَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونِ ﴾ [القلم: 2]، وقوله تعالى ﴿ وَمَا أَنتَ بِنَابِع قِبْلَةَ بَعْضِ ﴾ [البقرة: 145]، أما (إنّ) فإنّ الزائد

⁽¹⁾ الجملة العربية والمعنى: 143.

يلحق الذات، نحو قوله تعالى ﴿ وَإِن مِن شَيْءٍ إِلَّا يُسَيِّحُ بِمَدِّهِ. ﴾ [الإسراء: 44]، وقد جمعهما امرؤ القيس زيادة في توكيد النفي، في قوله (1):

فقالت: يمين الله مالك حيلة وما إن أرى عنك الغواية تنجلي حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما إن من حديث ولا صال

السادس: إنّ التعويل على شكل التأليف الظاهري دون مضمونه المرتبط بخارجه لا يكشف سر نظمه، ويسلبه مزيته، قليس الكلام أصله مثبت صحيح المعنى، ثم نفي، فإذا حذف النافي عاد صحيح المعنى، وليس الكلام مبنياً على اليقين شم تمنى، فإذا حذف التمني عاد صحيح المعنى، وليس الكلام مبنياً على اليقين شم دخله الظن، فإذا حذف الظن عاد إلى اليقين. إن الكلام قد يكون منفياً ابتداء، وقد يكون مُتبتاً ابتداء، وقد يكون مُتمنى ابتداء، وقد يكون مُتيقناً ابتداء، وقد يكون مُتيقناً ابتداء، وقد يكون مظنوناً ابتداء، فليس الكلام بعضه أصل لبعض على سبيل الدوام. إنه لم يقل أحد أن ما كان أصله مبتدأ وخبراً إذا حذف ما دخل عليه صح ذلك في المعنى، بل المقصود أنّ أصله مبتدأ وخبر في التأليف لا في المعنى.

إنّ المقصود من التأليف ترتيب الأبنية بحسب متعلّقاتها المرتبطة بالأساس الذي بنيت عليه وتلاحقت النسب بأنواعها بياناً للمراد بدليل انصهارها في بناء واحد متكامل متماسك الأجزاء، فلم توضع لبنة منه إلاّ بداع يقتضيها؛ لأن المواقع أو المواضع لها دلالات معينة بدليل التقديم والتأخير، ولكل لبنة شكل مقصود بالمناسبة والانسجام بالجهة التأليفية التي تضمّها إلى مجاورتها؛ لأن الفعل والفاعل والمضاف والمضاف إليه والمعطوف عليه تتآلف مع بعضها فتكون مفيدة بالغرض المطلوب، وهكذا التوابع والصلات والأساليب التي تضمّها في صور تعبيرية متداخلة في أشكال متنامية تأسيساً للبيان الدقيق عن المراد؛ لأنه الغاية من الترتيب المنظّم للمعاني الاسمية والفعلية تأسيساً للبيان الدقيق عن المراد؛ لأنه الغاية من الترتيب المنظّم للمعاني الاسمية والفعلية

⁽¹⁾ ديوانه: 40، 141.

⁽²⁾ الجملة العربية والمعنى: 293.

والحرفية، فما بُني على الاسم إخباراً وإنشاء بخلاف ما بني على الفعل والحرف، ولكل طريقة في النظم بدليل التقديم والتأخير، ولولا التعليق المعنوي في النسب التامة والناقصة لما كان تقديم أو تأخير، إذ تكمل الناقصة منها التامة تقييداً لعموم الاسم والفعل وما ناب عنه، وإنما قيل: إنّ الأصل أن يتقدم الفعل فالفاعل فالمفعول به، فإن حصل أي تغيير في هذا الترتيب كان من باب التقديم والتأخير وانبنى على ذلك تغيير ما في المعنى، فإن أصل الكلام أن تقول مثلاً (ذبح خالد خروفاً)، وهذا هو التعبير الأصلي، فإن أجريت أي تغيير في موقع الكلمات كان خروجاً عن الأصل، وكان من باب التقديم والتأخير، فإن قلت: (خالد ذبح خروفاً) أو (خروفاً ذبح خالد) أو (ذبح خروفاً خالد) كان ذلك من باب التقديم والتأخير، ولابد أن يكون ثمة سبب دعا إلى هذا التغيير (1).

إنّ الأصل للمعنى الذي يُنبئ عنه الفعل ويثبته وقوعاً أو تصويراً أو طلباً له بصيغه بالزيادة والحذف منها بدليل اختلاف متعلقاته تبعاً لصورته لزوماً وتعدية وبناءاً للمعلوم أو للمجهول، فهو أصل بناء الشكل، وليس أصل الكلام أن يبدأ بفعل بدليل بنائه على فاعله بتقديمه لغرض العناية والاهتمام والتخصيص والتعظيم والتعجّب ونحو ذلك، أوقد يبنى الكلام على حرف متعلق به، نحو قوله تعالى ﴿ يِنْ عِلَيْ النَّخِيرِ ﴾ [الفاتحة: 1]، فإن الكلام بحسب مبدئه وليس أصله الجملة الفعلية أو الاسمية لاختلاف الغرض، فلا يؤخذ تركيب من تركيب؛ لأن كل تركيب له معنى خاص به، كما أنه لا تؤخذ صيغة من صيغة أخرى؛ لأن القول بأن صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة أخرى مما يتنافى مع المنهج الحديث، فلا يطبق هذا المنهج اصطلاحات مثل نائب الفاعل؛ لأن في ذلك تلميحاً إلى أن الفاعل أصل للمرفوع بعد ما بني للمجهول، وليس ذلك كذلك، ووجه القول كما أراه في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، أنّ مسألة الاشتقاق تقوم على مجرد العلاقة بين الكلمات واشتراكها في شيء معيّن خير من أن تقوم على افتراض أصل منها وفرع (2)، وإنما

⁽¹⁾ الجملة العربية والمعنى: 294.

⁽²⁾ مناهج البحث في اللغة: 215 – 216.

الأصل طلب المعنى ببناء الصيغة؛ لأن لكل معنى صيغة تناسبه، فإذا قصدت ذاته استحضرت بالحرف الدال عليها، وإذا قصد اسمه جيء بمصدره للدلالة عليه، وإذا قصدت نسبته أضيف أو نوّن للدلالة على المبالغة في الوصف، وإذا قُصد حدوثه أو تجدده أو طلب حدوثه جيء بفعله الاصطلاحي بحسب الاختيار لا بافتراض أصل الكلام؛ لأن الأصل الإفادة بالشكل المناسب للمراد من مبدئه والاتساع فيه بما يساكل المبدأ، وختامه بما يبين المقصود يدل على ذلك تفسير المبهم من الـضمائر والموصـول الاسمى والشرط، كذلك انعقاد النسب التامة والناقصة والتوابع والحال والتمييز ونحو ذلك، بدليل حروف الزيادة التي تزيل الاشتراك في النسب، نحو (من) والباء و (لا) ومجيء فاء الجواب للدلالة على إرادة معنى الشرط وضمير الفصل أو العماد لتوكيد النسبة، ولكل صورة تعبيرية معنى خاص بها، فإن حصل فيها تقديم أو تأخير أو تغيير في علامات الإعراب وحركات البناء أو زيادة أو حذف ونحو ذلك، خرجت إلى معان متعددة بحسب التغيير فلا وجود لأصل حقيقي للكلام إلاّ مـا افترضـه العلمـاء لغـرض التعليم؛ لأن المعاني توجد بالجاورة والضم وتتولد بذكر القيود وتختلف باختلاف الـصور والأشكال التعبيرية، فلا أصل بدون ترتيب، ولا ترتيب بدون شكل موحّد، ولا شكل بدون معنى، ولا معنى بغير شكل يصوره، فكان لكل شكل دلائله الخاصة به؛ لأنه يعبّر عن معنى معين يتلاشى فيه اللبس ويرفع الاحتمال، ويظهر المقصود مبدءاً وبناءاً ونهايـةً، بمعونة الدلائل والقرائن والترتيب والتشكيل الصوتي للمسيغ المجردة والمزيدة ولحروف المعانى والزوائد المؤكدة للمعنى الذي ينبئ به بناء الشكل المتماسك والمناسب للمطلوب منه، والمُنسجم في علاقاته الإسنادية والإضافية والتبعية مع أصله، وهو مبـدؤه والمبـيّن في سلسلة ترابطه حتى نهايته حيث يتعين المقصود منه، نحو قولـه تعـالى﴿ اللَّهُ الَّذِي رَفَعُ السَّمَوَتِ بِغَيْرِ عَمَدِ نَرَوْنَهَا ثُمُّ اَسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَسَخَرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرُّ كُلُّ يَعْرِى لِأَجَلِ مُسَمَّى يُدَبِّرُ الْأَمَرِيْفَصِيلُ ٱلْآيَنتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِتُونَ ﴾ [الرعـد: 2]، إذ بيّن قوله (تُوقِنُونَ) بناء الشكل علـى لفـظ الجلالة والحديث عنه تعالى بالتدبير وتفصيل الآيات بما يتلاءم والقدرات البشرية في

الوصول إلى مراد الله تعالى ليكون اليقين بلقائه دافعاً إلى الاعتقاد به معبوداً، وهو ما أشعر به ابتداؤه بـ(الله)، كما بني آياته وفصَّلها في سورة الـرحمن علـي مبـدئها وهـو (الـرحمن) لبيان رحمته تعالى بتعداد نعمه بدون فاصل، للدلالة على استقلاله بكل نعمة منها، وأما قوله ﴿ فَبَّأَيِّ آلاء مرَّبِكُمَا تُكَذَّبَان ﴾، فليس بتكرار؛ لأنه سبحانه ذكر نعمة بعد نعمة، وعقّب كل نعمة بهذا القول، وإنما عني بالتنبيه الجن والإنس، ومعلوم أن الغرض من ذكره عقيب نعمة غير الغرض من ذكره عقيب نعمة أخرى، وإن كان اللفظ واحداً، فإن قيل: فقد ذكر تعالى في سورة الرحمن ما ليس من النعم وعقبه بهذا القول؛ لأنه قال ﴿ هَلَاهِ عَجَهَنَّمُ ٱلَّتِي يُكَلِّدُبُ بِهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ۞ يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَبِيمٍ ءَانِ ﴾ [السرحمن: 43- 44]، ثم قال ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَّا شُوَاظٌّ مِن نَارٍ وَثَحَاشٌ فَلَا تَنصِرَانِ ﴾ [الرحمن: 35]، وذلك يطعن فيما قلتم، فنقول له إنّ جهنّم والعذاب وإنْ لم يكونا من آلاء الله، فإن ذكره تعالى لهما ووصفه لهما على طريق الزجر عن المعاصى والترغيب في الطاعات من الآلاء والنِعم(1). فكان التكرار الظاهري تأسيساً لمعنى يتناسب والغرض الذي بني الشكل المصوّر له، فبلا تناقض، فلم ينف ِما اثبته أولاً، بل أحاط بالنعم كلها ترغيباً وترهيباً، رحمةً منـه تعـالي، وفي الترهيـب تغليب لرحمته تعالى على غضبه لتكون سبباً لشكر المُنعم وعبادته رغبةً ورهبة، وفي ذلك تفصيل لما ورد أولاً في فاتحة الكتاب مجملاً بإسناد النعمة إليه تعالى، كما أن تدبير الأمــور وتفصيل الآيات يقتضي الثناء الجميل على (ربِّ العالمين) والإعراض عمًّا يُغضبه، إذ جعل كتابه العزيز هادياً إلى (الصراط المستقيم) وزاجراً عن المعاصي، ومحدّراً من الكفـر، كذلك حثّ المؤمنين على تدبّره، فقد بني سورة البقرة على قوله ﴿ أَلم ﴾ إشعاراً بصلتها بقوله تعالى في ختام الفاتحة ﴿ الضَّالَيْنَ ﴾؛ لأن من لم يأخـذ بأسباب تعلـم لغتـه ويجهـل أسرارها، فهو من الضالين، إذ عظمه بالإشارة إليه بقوله ﴿ ذلك الكِتَابُ ﴾ للإشارة إلى علو شأنه، ولم يفصل بينهما للدلالة على تعلقها به، كما أكَّـد (ذَلِـكَ الكِتَـابُ) بقولـه ﴿ لا مَرِّبَ فيه ﴾؛ لأنه ﴿ بِلِسَانِ عَرَقِي تُمِّينِ ﴾ [السعراء: 195]، وهـ و الفيـ صل بـ ين الإيمـان

⁽¹⁾ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 196.

فقد تتابعت أجزاء الصورة توكيداً؛ لأن اللّحمة المعنوية توصل بين المتشابهات، بخلاف التغاير، فإنه يقتضي إدخال العاطف للتشريك في الحكم؛ لأن المتحدّث عنه ليس واحداً، فإذا لم يشتركا في حكم ما، تُرك العاطف بينهما ليكونا شكلين مختلفين لا مناسبة تجمعهما، وأساس ذلك وحدة المعنى التركيبي، إذ تتحوّل فيه المفردات المستقلة ذاتيا بمعانيها الإفرادية، والجمل وأشباهها وتوابعها من المفردات، والجمل وما بني عليها تخصيصاً وتوضيحاً وتفسيراً وتأكيداً إلى جهات لنسب تامة بالإسناد، أو ناقصة بالإضافة، والتبعية تكون دلائل على مبدأ الشكل ونهايته في صورة تعبيرية ملتحمة بالعلاقات التي تربطها بالأصل، وهو مبدأ الشكل، بياناً له، كما تكون نهايته مبنية للغرض منه ومُشعرة بما يليها، لصلاحها للارتباط بوحدة معنوية أخرى إجمالاً وتفصيلاً، أو إطلاقاً وتقييداً، أو تعميماً وتخصيصاً، أو إبهاماً وتفسيراً لاعتمادها التعلق المعنوي المبين للأشكال المختلفة بحسب أصولها وما بُني عليها ونهاياتها في سلسلة متواصلة الحلقات، وصولاً بالوحدات المعنوية الصغرى إلى وحدة معنوية متماسكة الأجزاء، لترسم شكلاً مناسباً للحال والمقام المعنوية المعن

⁽¹⁾ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 165.

تنغيماً وصياغةً وتركيباً، إثباتاً ونفياً وخبراً أو إنشاءً بلحمة الشكل المُنبئ عـن أصـله كمـا تُنبئ الصيغة المنظمّة للأصوات المختلفة عن معناها.

النسخ النحوي:

جعل النحاة للكلام أصلاً قاسوا عليه تغيير الأحكام النحوية للجمل الاسمية، لأن الأصل فيها أن تكون مستقلة في مفهومها التركيبي، فتحتاج إلى روابط تربطها بعضها ببعض كما في الشرط والجمل الحالية والعطف، وظنوا أنها خالية من الدلالة الزمانية، لأن الاسم مطلق في دلالته لحاجته إلى التقييد بالإضافة، فاحتاجت الجملة الاسمية إلى ما يقيدها زماناً أو يقررها توكيداً ، ولتحملها الموضع الإعرابي لحلولها محل المفرد، فكان لها عوامل تعمل فيها ولو تأويلاً، لأنها لا تفارق الإسناد فلا تقبل تأثير العامل لفظاً، ولكن ثمة عوامل يظهر تأثيرها على طرفي الإسناد أو واحد منهما فجعل ذلك نسخاً لحكم الرفع، وهو علم الإسناد، لأن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، لأنه يشترط التجريد، فاختصت النواسخ بالجمل، لأنها مزيلة للابتداء، قال ابن مالك(1):

ترفع (كان) المبتدأ اسماً والخبر تنصبه ككان سيداً عمر

والحقيقة بخلاف ذلك، لأن الكلام لا يعلم أصله، إنما يصدر تلبية لحاجة ما، وليس الأصل الإثبات أو الإيجاب ثم ينفي، وليس الأصل فيه أن يكون غير منسوخ ثم ينسخ، لأن حذف الحرف أو الفعل من الكلام المسموع يخل بمعناه، نحو قوله تعالى ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْقَمِيدِ ﴾ [فسسمات:46]، و ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًا ﴾ [مسريم: 64]، و ﴿ إِنَّ اللهَ وَمَلَتِهِكَنَهُ, يُصَلُّونَ عَلَى النَبِي ﴾ [الأحزاب: 56].

إنّ الناسخ يزيل المصطلح ولا يزيل حكماً، لأنه يحكم على ذات موصوفة بالكينونة العامة أو الخاصة، فيكون قيداً لها ابتداء، كما أن الابتداء قيد للذات لغرض الاهتمام به بجعله رأس جملة بدليل تخصيصه بتقديم شبه الجملة عليه، كما يخصص بتقديم للإخبار عنه دون غيره، بدليل الاشتغال عن المتكلم وليس عن المشغول عنه،

⁽¹⁾ شرح ابن عقيل: 1/ 261.

وللتفريق بين النسبة الفعلية والحرفية جاءت أخبار الفعلية من النواسخ منصوبة، لأن النصب دليل الفعلية، فشابهت الأحوال في بيان كينونة الفعل ووضحت الإبهام في النسبة الوصفية، كما أوضح التمييز إبهامها، أما الحرفية فجاءت أخبارها مرفوعة، لأنها مؤكدة للنسبة والرفع أوكد من النصب، فغيرت المنسوب إليه لا المنسوب، للدلالة على أن الحديث تحول من المخبر عنه إلى المتكلم، وهو الذي أكد النسبة إليه بدليل مجيء (إن) للرد على المتردد أو الشاك في الخبر، كما أنها لا تدخل على أسماء الاستفهام والشرط، ولا يكون خبرها طلبياً أو إنشائياً لحصول التناقض، لحاجة الاستخبار إلى الخبر وهو لم يقع بعد، وما ليس معلوماً لا يحقق، وكذلك الشرط لم يقع، والطلب لا يعلم مطاوعته فكيف يحقق، والإنشاء ليس له واقع خارجي يصدقه لأنه ليس خبراً فلا يحقق توكيداً.

ولو كانت الجمل المنسوخة فرعاً لما دخلتها الزوائد، كما دخلت المنفي توكيداً، ودخولها المثبت يدل على أن الكلام لا أصل له سوى ضم الرموز إلى بعضها بحسب المراد، ولا وجود لأصل غير ما تعورف عليه للإفادة، بدليل التقديم والتأخير للعناية وللزيادة المعنوية بلا زيادة في اللفظ، لأن ترتيب الكلمات يجري تواصلاً بضوابط متعارف عليها، وتغييرها لغرض فردي، وكذلك التكرار والإلحاق والزيادة والحذف بدليل تقديم

ما حقه التأخير وتأخير ما حقّه التقديم، كما في مجيء اللام مع (إن) تشديداً على المنكر، فان حق هذه اللام أن تقع صدر الجملة، وإنما أخرت لضرب من استحسان وهو إرادة الفصل بينها وبين (إن) لاتفاقهما في المعنى، وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد، فأخرت اللام إلى الخبر لفظاً وهي في العامل مؤخرة، كما تعلقه إذا كانت مصدرة (1).

لقد أخرت اللام، لأن المقصود نفي الإنكار تشديداً في الجواب، بدليل تصدر جواب القسم بـ(إن) وتكون اللام موطئة له والذي يدل على أن لها أصلاً في الجواب أنا رأيناهم قد الزموها الجملة من المبتدأ والخبر إذا كانت جواباً للقسم نحو: والله إن زيداً منطلق، وامتنعوا من أن يقولوا والله زيد منطلق، ثم إنا إذا استقربنا الكلام وجدنا الأمر بينا في الكثير من مواقعها إنه يقصد بها إلى الجواب كقوله تعالى ﴿ وَيَشَالُونَكُ عَن ذِى الْهُ رَبِينَ قُلُ سَاتُلُوا عَلَيْكُم مِنهُ فِي الله الجواب كقوله تعالى ﴿ وَيَشَالُونَكُ عَن ذِى وَجلّ في الكثير من مواقعها إنه يقصد بها إلى الجواب كقوله تعالى ﴿ وَيَشَالُونَكُ عَن ذِى وَجلّ في أول السورة ﴿ غَنْ نَقُسُ عَلَيْكَ نَبَاهُم إِلْحَقَ إِنَهُمْ فِتْمَةً مَامَنُواْ بِرَبِهِم ﴾ [الكهف: 13 وحل إلى السورة ﴿ وَقُلْ إِنِي بَرَى الله عَلَم الله والله وسلم بأن يحيب به الكفار في بعض ما جادلوا وناظروا فيه، وعلى ذلك قوله عليه وآله وسلم بأن يحيب به الكفار في بعض ما جادلوا وناظروا فيه، وعلى ذلك قوله ناتياه، فإذا قال لكما ما شأنكما وما جاء بكما وما تقولان فقولا إنا رسول رب العالمين وكذا قوله ﴿ وَقَالَ مُوسَى يَنفِرَعُونُ إِنِي رَسُولٌ مِن اللهكين ﴾ [الشعراء: 16]، وذاك إنه يعلم أن المعنى وكذا قوله ﴿ وَقَالَ مُوسَى يَنفِرَعُونُ إِنِي رَسُولٌ مِن الْمَاكِمِينَ ﴾ [الشعراء: 16]، وذاك إنه علم أن المعنى وكذا قوله ورقال مُوسَى يَنفِرَعُونُ إِنِي رَسُولٌ مِن المَاكَم وما تقولان فقولا إنا رسول رب العالمين وكذا قوله هونا موات قوله والله والله علم الله ومات قوله والله قوله ويقال مُوسَى يَنفِرَعُونُ إِنِي رَسُولٌ مِن رَبِّ الْمُنْكِمِينَ ﴾ [الأعراف: 10]، هذا المنكما وما جاء بكما وما تقولان فقولا إنا رسول رب العالمين سيله وكانا والله على المنائلة وين يَنفِر الله المنائلة ويناؤلون ويقوله المنائلة ويناؤلون وينائله ويناؤلون ويناؤلون

إنّ الناسخ دال على أن مدخوله نسبة اسنادية تامة وليس طرفاً منها، لأن الإفادة تكون في التركيب إثباتاً أو نفياً وجملة (إن) مؤكدة لنسبة تامة مظنونة بدليل مجيئها أداة رابطة لنسبتين ليس على سبيل التصديق أو التصور أو إثبات المنفي أو للردع، كما في أحرف الجواب بل جاءت (إن) تقريراً للنسبة وتحقيقاً لها، فلذلك نصبت اسمها للدلالة

⁽¹⁾ شرح المفصل: 8/66.

⁽²⁾ دلائل الإعجاز: 249 – 250.

على أنه معلوم بذاته للمخاطب بخلاف صفته، فإنها غير محققة، فجاء الخبر مرفوعاً لإثبات النسبة، لأن الرفع أثبت وأدوم من النصب والجر، لأنه علم العمدة، كما أن الحرف يعمل في مدخوله أو يركب معه كما تركبت (لا) النافية للجنس مع اسمها أو يخصص معناه كما في التعريف ونون التوكيد، و (إن) قريبة الشبه بنون التوكيد الثقيلة التي تؤكد الفعل غير أنها مسبوقة بالهمزة ومن أوجه الشبه بينهما أن كلتيهما للتوكيد وأن نون التوكيد يفتح معها الفعل وهذه ينتصب معها الاسم وأنها تخفف كما تخفف تلك (أ)، أو يزيده تعييناً وتقييداً، كما حققت (قد) و (السين) و (سوف) معنى الفعل وكذلك اللام المزحلقة فان أدخلت اللام، وقلت: إن زيداً لقائم ازداد معنى التوكيد، وكأنه بمنزلة تكرار اللفظ ثلاث مرات، وكذلك (أن) المفتوحة تفيد معنى التأكيد كالمكسورة إلا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها، ولذلك يحسن السكوت عليها، لأن الجملة عبارة عن كل كلام تام قائم بنفسه مفيد لمعناه فلا فرق بين قولك: إن زيداً قائم، وبين قولك: وزيد قام، إلا معنى التأكيد (أ).

ليس الفرق في التأكيد بل في المقام، لأن الغرض يتحقق في المناسبة، فمناسبة الأولى للمخاطب الشاك والمتردد في قبول الخبر، والثانية لخالي الذهن، لأنها إخبار مقبول من ظاهره، لعلم المخاطب بالمخبر عنه وغير شاك في خبره فلا حاجة إلى توكيده، وإن كان الخبر مجهولاً، فإنه موف بالغرض، وذلك بخلاف الخبر المعلوم بدليل المتردد والشك في قبوله، فهو بحاجة إلى تكريره بزيادة وتغيير علامة تحقيقاً لنسبته وتقويته لخبره بما يناسب ظن المخاطب به فجاءت (إن) دالة على إزالة التردد في قبوله وإثبات خلاف ذلك عند المتكلم ففي (إن) إشعار بإرادة المتكلم لإثبات صفة المخبر عنه في حين أن الثاني لا يشعر بذلك وليس فيه ما يدل على تحول الغياب، لأن (إن) مشبهة للفعل، ولا فعل بدون فاعل بدليل نيابة الحروف عن الأفعال إيجازاً واختصاراً، فليس (أوكد) بمثل (إن) اسلوباً ودلالة ومناسبة للمقام وإيفاء بالغرض، لأن إثبات معنى التأكيد بخلاف التأكيد نفسه،

⁽¹⁾ معانى النحو: 1/ 264.

⁽²⁾ شرح المفصل: 8/ 59.

لأن (أوكد) لا يحتاج إلى تكرير الجملة لفظاً، ولا يدل على ذلك، وذلك دليل لفظـه، أمـا (إنَّ) فمدلولها جملة، وليس مفرداً وثمة فرق ظاهر بين التركيب والإفراد، لأن التركيب يشترط النسبة، والمفرد يعتمد العرف، و"ما قيل من أن اللام لتوكيد الخبر، و (إنَّ) لتوكيــد الاسم، فهو منقول عن الكسائي، وفيه تجوز، لأن التوكيد إنما هو للنسبة لا للاسم والخبر، وعن (ثعلب) وقوم من الكوفيين أن قولك: إن زيـداً منطلـق جـواب مـا زيـد منطلق، وإن زيداً لمنطلق جواب ما زيد بمنطلق (أ)، وأكثر مواضع (إن) بحكم الاستقراء هو الجواب، لكن بشرط أن يكون للسائل فيه ظن بخلاف ما أنت تجيبه به، فأما أن تجعل مرد الجواب أصلاً فيها فلا، لأنه يؤدي إلى قولك (صالح) في جواب: كيف زيد حتى تقول: إنه صالح ولا قائل به بخلاف اللام فانه لا يلحظ فيها غير أصل الجواب وقد يجيء مع التأكيد في تقدير سؤال السائل إذا تقدمها من الكلام ما يلوح نفسه للنفس كقوله تعالى ﴿ يَنَأَيُّهُا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَفَّ أَعظِيدٌ ﴾ [الحج: 1]، أمرهم بالتقوى ثم علل وجوبها مجيباً لسؤال مقدر بذكر الساعة وأهوالهـا بـأهول وصـف ليقـرر عليه الوجوب (2)، وذلك بخلاف (إنه صالح)، فإنه جواب عن شأن من شؤونه أو عن قصته، بدليل حاجة الضمير إلى تفسير لعمومه، وذلك لمن يظن غير ما يعتقد، و"قال أهل علم المعاني إذا ألقيت الجملة إلى من هو خالي الذهن استغنى عن موكدات الحكم فيقال: زيد ذاهب ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائياً وإذا ألقيت إلى طالب لها متردد في الحكم حسن تقوية الحكم بمؤكد، وذلك بإدخال (إن) نحو إن زيـداً ذاهـب أو الـلام نحو لزيـد ذاهب ويسمى هذا النوع طلبياً وإذا ألقيت إلى منكر للحكم وجب توكيدها بحسب الإنكار فتقول إني صادق لمن ينكر صدقك ولا يبالغ فيه وإني لصادق لمن يبالغ في إنكاره ويسمى هذا النوع إنكارياً، وعليه قوله تعالى ﴿ وَأَضْرِبْ لَمْمُ مَّثَلًا أَصَّحَابَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ [يس: 13](

⁽¹⁾ الجنى الداني في حروف المعاني: 130.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 2/ 405-406.

⁽³⁾ الجني الداني في حروف المعاني: 130-131.

تختلف (إن) عن أحرف الجواب، لأنها لا تصدق بل تعدل عن السؤال المنفي إلى الإثبات وتزيد تعلياً وبياناً لعلة التردد وكشفاً عن حقيقة السائل، فهي ليست لإثبات المنفى، نحو (بلي) في قوله تعالى ﴿ أَلَسَتُ بِرَبِّكُمُّ قَالُواْ بَلَنَ ﴾ [الأعراف:172]، لأنهم لا يظنون خلاف ذلك والجواب ينبغي أن يكون مطابقاً للسؤال ولا يعدل عنه إلا لغرض كالوعيــد والتهديد، نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْمِقَابِ وَإِنَّدُ لَفَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام: 165]، لأنه في مناظرة الكفار بدليل قوله تعالى قبله ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: 159]، في حين قبال في اليهبود ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْمِقَابِ ۖ وَإِنَّهُ لَعَفُورٌ رَّحِيثُ ﴾ [الأعراف: 167]، فناسب زيادة (اللام) لزيادة التعنت والإنكار، كما ناسب تقديم العقاب ترهيباً وزجراً فجاء الجواب مثبتاً ما خالفه ومناسباً لظن السائل وكاشــفاً لحقيقتــه ومبيناً لاعتقاده، وهو تقريع وزجر وعقاب آجل وعاجل، فهو آجل للكفار وعاجـل لــبنى إسرائيل، بدليل قوله تعالى ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبَّعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ ٱلْقِينَمَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوَّءَ ٱلْعَذَابِ ﴾ [الأعراف:167]، فقد "وصف العقاب ولم يضفه إلى نفسه ووصف ذاته بـالمغفرة وضم إليه الوصف بالرحمة وأتى ببناء المبالغة واللام المؤكدة تنبيهاً على أنــه تعــالى غفــور بالذات معاقب بالعرض كثير الرحمة مبالغ فيها قليل العقوبة مسامح فيها(١)، فجاء قوله (إنه) معبراً عن وصف الذات، فوصل (إن) بالضمير العائد وليس بالاسم الظاهر للدلالة على تفرَّده بالوصف المذكور ردًّا على المنكر بدليل اللام، لأن (إن) تثبت الذات المظنـون نسبة الخبر إليها وتبدل الشك يقيناً وتربط الـرد الـدامغ وتعلـل الـدوافع وتكـشف إرادة المتكلم، كما تظهر النسبة وتزيل الإبهام عن الذات، لذلك أشبهت الفعل، والفعل الذي أشبهته مثبت للذات الموصوفة، وليس مثبتاً للوصف، فهو يشبهها في إزالة إبهام النسبة، والنسبة التامة لا تكون إلا جملة، والفعل لا يدخل على فعل، ولا على ما أشبهه، فكانت (إن) و (كان) وما لحقهما من الحروف والأفعال من النواسخ المزيلة للشك والمراد إزالة ما يدور في خلد المخاطب وإثبات خلافه والحرف مثبت معناه في مدخولـه والفعـل في صـفته فاختلفـا في العمـل، وإن اشـتركا في الإجابـة، نحـو قولـه تعـالي ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 199.

رَّحِيـمًا ﴾ [الأحزاب: 73]، وهذا عندنا يتخرج على أنه جواب لمن سأل: همل كمان الله غفوراً رحيماً (1)، فزاد الفعل بما يحمل من معنى ذاتى على الحرف المشبه به في بيان كينونة الذات الموصوفة ووجودها للفصل بين ما كان وصفاً مركوزاً في الذات المخبر عنها وما اعتاد عليه وبين ما كان عارضاً منقطعاً أو في حال الشروع به وتصويره، فجعل الناقص دالاً على ما أثبت الإجابة عن الذات الموصوفة، لأنه فعل إجابة بدليل مشابهته للحرف في النسبة إلى معنى تركيبي إسنادي والفعل العام ينسب إلى مفرد، لاقتصاره على الوصف، لأنه مثبت له دون بيان وجود أو حصول الـذات فاحتـاج إلى مفعـول لإتمـام معناه، وصلح للتفضيل للاشتراك فيه، وللمفعول، لأن الوصف ليس من طبيعته ولا من اختياره أو إرادته بدليل قبول الفعل التام ضمير الغائب نحو ضربه وقرأه وذلك بخلاف الناقص، فإنه لا يقبل ذلك فلم يأت منه (كانه) ولا أكون منه ولا مكون فنقص بذلك عن الفعل التام، ولا علاقة لذلك بالاقتصار الزمني أو سلب الحدث أو هو فعل عبارة، كما قيل بحجة أن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان... وكان إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط، ويكون تدل على ما أنت فيه أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدل على زمان فقط فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة، وقيل: أفعال عبارة أي هي أفعال لفظية لا حقيقية، لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث، والحدث الفعل الحقيقي، فكأنه سمى باسم مدلوله، فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرف، فلذلك قيل أفعال عبارة إلا أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر وأفادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث، فلذلك لا تمتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتى بالمنصوب وحيث كانت داخلة على المبتدأ والخبر وكانت مشبهة للفعل من جهة اللفظ وجب لها أن ترفع المبتدأ وتنصب الخبر تشبيهاً بالفعل، إذ كان الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول، فقالوا: كان زيد قائماً وأصبح البرد شديداً وحيث كـان المرفـوع ههـَــا والمنصوب لحقيقة واحدة ولم يكونا كالفاعل والمفعول الحقيقيين اللذين هما لحقيقتين مختلفتين أفرد الكلام عليه في باب منفرد ولم يذكر في باب الفاعل والمفعول، ولـذلك قيـل

⁽¹⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 125.

لمرفوعها اسم ولمنصوبها خبر فرقوا بينها وبين الفاعل والمفعول، والـذي يـدل أن أصـلها المبتدأ والخبر، نحـو قولـك في المبتدأ والخبر، نحـو قولـك في كان زيد قائماً إذا أسقطت (كان) (زيد قائم)(1).

وهذا القول فيه نظر من وجوه:

إنّ الفعل الحقيقي لا يدل بذاته على معنى الـزمن، فـلا علاقـة للفعـل بالحقيقـة الزمنية، لأن صيغته معنى حرفي زائد على الأصل يحدد جهته النحوية لزوماً وتعدياً بدليل التضمين ونزع الخافض وذلك لقبوله الزوائد والسوابق واللواحق المحددة لمعناه.

إنّ (كان) ليس ظرفاً زمنياً حتى تقتصر دلالته على إفادة النزمن فقط، لتصرفه بحسب المراد كغيره من الأفعال، كما أنه ليس فعل عبارة لدلالته على معنى الوجود والحدوث والوقوع وكان رفعه للمبتدأ ونصبه للخبر، لأنهما مبنيان لجهته، لأنها فعل إجابة وليس على أنها ظرف، لأن الظرف لا يعمل، ولا يكون الخبر عوضاً عن الحدث، لأنه لم يتجرد أصلاً منه بدليل التصريف، ثم إذا جرد الحدث اختل المعنى بدليل أن حذفه من الكلام يخل بمعنى الكلام لانعقاده أصلاً عليه وليس على أن الأصل مبتدأ وخبر، لأنه لم يثبت نقلاً أنه ينقله من الإجابة والرد إلى الإخبار الابتدائي وكذلك أي فعـل أو حـرف ناسخ، لأن حذفه يعني موافقة المتردد والشاك والظان على ما هو عليه، فلم تبقَ حاجة إلى الرد عليه لقيام الكلام أصلاً عليه، فلو حذف لذهب المراد، نحو قوله تعالى ﴿ أَلَرَ بِكُنْطَنَةُ مِّن مِّنِيَّ يُمْنَىٰ 🖤 ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴾ [القيامة: 37-38]، فلو حذفنا (يك) و (كان) لما بقي من الكلام ما يفيد، ولو اقتصرت على الزمن لما صلحت لتعليلـه في قولـه تعـالى ﴿ يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًاكَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا ﴾ [الانسان: 7]، وإذا كان (يوماً) مجرداً من الظرفية لكونه مفعولاً به، فكيف تكون (كان) ظرفاً له وهي تدل على الماضي والمقتصود ينوم القيامة والماضي منقطع، فهل انقطعت الـصلاة في قولـه تعـالى ﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوْةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَـٰبًا مَّوْقُوتَ اللهِ [النساء: 103]، ومجيثها خبراً لـ (إن) يدل على تشابههما في الدلالة على الجـواب، ففـي قولـه تعـالى: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَانَ مِن نَّطُفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَهُ سَمِيعًا بَصِيرًا

⁽¹⁾ شرح المفصل: 7/ 89-90.

إنّ مرفوعه ليس فاعلاً له ومنصوبه ليس مفعولاً له، لأن المرفوع موصوف، لأنه منسوب إليه، والمنصوب متعلق بالفعل، لأنه مقيد به، و (كان) لا ينسب إلى مفرد وليس وصفاً كالفعل التام فلا يطلب موصوفاً، لأنه مثبت للذات وليس للوصف لذلك لا ياتي منه اسم تفضيل، ولا يتعجب منه، وكان مرفوعه ومنصوبه حقيقة واحدة، لأنه يجيب عن ذات واحدة موصوفة، وليس كالفعل التام الذي يحتاج إلى مفعول لبيان الموصوف به بعد إثبات تجاوزه بذكر المجاوز لإتمام النسبة إليه.

إنّ العربية باستعمالها النواسخ تشعر بأن الكلام ليس إخباراً ابتدائياً بل هو جواب لسؤال يعتقد المتكلم باستحضار المخاطب للذات مع شكّه في وصفها، نحو قوله تعسل في إِنَّ الله وَمَلَيَهِ وَمَلَيْ عَلَى النَّبِيِّ يَكَأَيُّها الَّذِينَ ءَامَنُواْ مَلُواْ عَلَيْهِ وَسَلِمُواْ تَعَلَيْهِ وَسَلِمُواْ فَيَ الله وَسَلَم فَي النَّبِي يَكَأَيُّها الَّذِينَ ءَامَنُواْ مَلُواْ عَلَيْهِ وَسَلِمُواْ تَعْلَيْهِ وَسَلِمُواْ فَي الله بالله الله وملائكة الكريمة جاءت رداً على المشككين في الخبر الذي سيناله الرسول الكريم صلّى الله عليه وآله وسلم في الدنيا والآخرة، فإن الله وملائكته يعتنون بإظهار شرفه وتعظيم شأنه، فاعتنوا أنتم أيضاً فإنكم أولى بذلك، وقيل: وانقادوا لأوامره (4)، ومما يدل على أنها ليست خبراً ابتدائياً تصديرها بـ (إنّ) المشعرة بأن مدخولها

⁽¹⁾ معانى القرآن وإعرابه: 5/ 257.

⁽²⁾ الكشاف: 4/ 194.

⁽³⁾ معانى القرآن وإعرابه: 5/ 258.

⁽⁴⁾ أنوار التنزيل: 562.

جواب لسؤال، فكانت النواسخ مخالفة لغيرها بذلك لأنها مزيلة للشكوك والظنون في الذوات الموصوفة فتأتي لدفعها وإثبات ما يضادّها ويخالفها، لـذلك خالفت غيرهـا مـن الأفعال التي تثبت الأوصاف والحروف النائبة عـن الأفعـال اسـتفهاماً ونفيـاً وشـرطاً، وحروف الجواب غير المظنون تصديقاً وتصوراً، وحروف الإضافة بالوساطة لتأدية كشف المراد من استعمال الفعل، لأن الحرف عنصر أساس من عناصر تأليف الجملة، فالجملة العربية تتكون من كلماتِ ذات معان مختلفة متباينة لا يمكن أن تؤدي معنىً موحداً مفيـداً للسامع ما لم ترتبط هذه الكلمات بعضها ببعض، والعنصر الذي يربط هذه الكلمات المتباينة هو الحرف، وهذا الحرف قـد يكـون كلمـة مستقلة لهـا معنـي خـاص كالابتـداء والانتهاء والاستفهام والتمني وأمثالها تؤديه ضمن وظيفة الربط بـين المفـردات، وهــو مــا اصطلح عليه بـ(حروف المعاني)، وقد يكون حروفاً وحركات غير مستقلة عن أصول الكلمات ولكنها تمتزج معها بحيث تساهم في بناء معنى المفرد، أو في بناء معنى المركب، وقد اصطلح عليها - عند الأصوليين - بـ (الهيئات) وعند النحاة بـ (الصيغ)، ولهذه الصيغ أو الهيئات، كما للحروف، معان نسبية تؤديها ضمن وظيفة الربط كالنسبة الصدورية والنسبة الوقوعية وأمثالهما (١)، فلا يمكن الإقرار بأن أصل الكلام الإيجاب أو أن أصل الكلام الخبر أو أن أصل المنسوخات المبتدأ والخبر على معنى أن الكلام كان موجباً فنفي أو كان خبراً فأصبح إنشاء أو كـان غـير منـسوخ فـصار منـسوخاً ولكـن هـذا أمـر افتراضي وليس حقيقة تعبيرية على معنى أننا إذا حذفنا أدوات النفي صار الكلام إثباتـــأ، وإذا حذفنا النواسخ صار الكلام مبتدأ وخبر من غير نظر إلى بقاء المعنى صحيحاً أو غـير صحيح، إننا إذا حذفنا النواسخ من قولنا: ليس الفيل حصاناً، ولا خلود في الدنيا عاد الكلام مبتدأ وخبر أي متألفاً من اسمين مرفوعين فنقول: الفيل حصان وفي الـدنيا خلـود سواء كان المعنى مستقيماً أم الأ(2).

لا تدل (كان) على الزمان فقط بل تدل على الوجود أو الحصول العام يحدده

⁽¹⁾ البحث النحوي عند الأصوليين: 199.

⁽²⁾ الجملة العربية والمعنى: 293 – 294.

الوصف المتعلق بها كما تقيد المتعلقات الفعل العام وتقييده متمم لفائدته، ولما كان الخسر هو المتمم للفائدة أطلق على مقيدها خبراً، كما أطلق على متعلق الفعل العام مفعولاً بـه لاشتراكهما في النصب بسبب التخصيص، فإن المفعول به مخصص لعموم الفعل، وخبر (كان) مخصص لعمومها مع اختلافهما في الوصف، فإن الفعل العام وصف للذات الفاعلة والمفعول بها، في حين أن (كان) لا تصف بذاتها إلا مع تمام متعلقاتها كغيرها من الجمل التي تقع وصفاً للنكرة، بدليل أن خبرها هو وصف لاسمها أو هو اسمها بالمعني، في حين أن المفعول غير الفاعل وجعل منصوبها خبرها، كما جعل وصف المبتدأ خبراً له، لأنه هو المبتدأ في المعنى، لذلك إذا اجتمع معرفة ونكرة فالذي يجعل اسم كان المعرفة، لأن المعنى على ذلك، لأنه بمنزلة الابتداء والخبر، ألا ترى أنك إذا قلت كان زيد قائماً، فقائم هنا خبر عن الاسم الذي هو زيد، كما كان في الابتداء كذلك وقول النحويين خبر كان إنما هو تقريب وتيسير على المبتدئ، لأن الأفعال لا يخبر عنها ولو قلت: كان رجل قائماً أو كان إنسان قائماً لم تفد المخاطب شيئاً، لأن هذا معلوم عنده أنه قد كـان أو قـد يكـون والخبر موضوع للفائدة، فإذا قلت كان عبد الله فقد ذكرت لــه اسمــاً يعرفــه، فهــو يتوقــع الفائدة فيما تخبر به عنه، ولذلك لو قربت النكرة من المعرفة بالأوصاف جاز أن تخبر عنها، لأن فيها فائدة وذلك قولك: كان رجل من بني تميم عندي، لأنه بالصفة قد تخصص فقرب من المعرفة (١)، فخبر كان بمنزلة خبر المبتدأ من جهـة إتمـام الفائـدة ولكنـه يختلف عنه من ناحية النسبة، فإن نسبة خبر المبتدأ تامة، لأنه مسند بـدليل الرفـع ونـسبة خبر كان ناقصة بدليل النصب، لأنه فرع الإسناد تخصيصاً، ولكنه جرى مجرى الحال المتممة للخبر نحو جاء زيد راكباً، فالركوب مخصص للمجيء ومبين لـ لأنـ قـ د يكـون ماشياً أو راكضاً ونحو ذلك، لذلك فان (كان) لا تدل بذاتها على دوام أو انقطاع أو استقبال، وإنما ذلك دلالة الخبر والقرائن، وقد قيل: إنَّكان في القرآن على خمسة أوجه: بمعنى الأزل والأبد، كقوله تعـالى ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [النـساء: 170]، وبمعنى المـضي المنقطع، كقول ، ﴿ وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ [النمـل: 48]، وهـو الأصـل في معـاني

⁽¹⁾ شرح المفصل: 7/ 91.

(كان)، كما تقول: كان زيد صالحاً أو فقيراً أو مريضاً أو نحوه، وبمعنى الحال، كقوله تعالى ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾ [آل عمران:110]، وقول ه ﴿ إِنَّ الصَّلَوْةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِسَبًا مُوقُوتَ كَا ﴾ [النساء: 103]، وبمعنى الاستقبال، كقوله تعالى ﴿ وَيَخَافُونَ يَوْمَاكَانَ شَرُّهُ, مُسْتَطِيرًا ﴾ [الانسان: 7]، وبمعنى صار كقوله ﴿ وَيَانَ مِنَ ٱلْكَنفِرِينَ ﴾ [البقرة: 34](1).

إنَّ القرائن اللفظية والمعنوية هي المعول عليها في الدلالة الزمنية وليست (كان)، ولو اقتصرت دلالتها على الزمان، كما قيل لما اختلفت دلالتها، وهـى في ذلـك بحـسب القرائن كغيرها من الأفعال، إذ لا تتقيد الدلالة بالصيغة وحدها، لأن القيود المتعلقة بها كفيلة ببيان دلالتها لذلك احتاجت إلى الاسم والخبر ابتداء وليس الأصل فيها الابتداء والخبر وليست وصفأ كالفعل العام وتصرفها مبين لجهتها وليس قائماً على الـزمن بـدليل عدم استغنائها عن الخبر المخصص لعمومها، لأنها لا تبنى للمجهول وتباشر الأفعال وتلحقها السوابق واللواحق كغيرها من الأفعال ولكنها اختصت بالذات المقيدة، في حين اختص الفعل العام بوصف الذات لا إثباتها، فإذا نفى نفيت نسبته إلى الذات بدليل إعرابها فاعلاً، وإذا نفيت (كان) بقيت نسبتها إلى الذات، لأن نفيها يتسلط على خبرها دون اسمها، وللمبالغة في النفي تلحقها (لام) الجحود، نحو قول تعالى ﴿ وَمَاكَانَ ٱللَّهُ لِيُعْلِمَكُمْ عَلَى ٱلْمَيْتِ ﴾ [آل عمران: 179]، و ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدُ أَبَّا أَحَدِ مِن رِّجَالِكُمْ ﴾ [الأحزاب: 40]، فإثباتها إثبات للخبر ونفيها نفى له لأنها تلازم إثبات الذات، وهذا ما يفصلها عن غيرها من الأفعال، لأنها موضوعة أصلاً لها وغيرها من الأفعال موضوع لوصفها، كما وضعت (كاد) للمقاربة وليس للفعل نفسه، لذلك فإن إثباتها نفى ونفيها إثبات، فإذا قيل: كاد يفعل، فمعناه أنه لم يفعله، بدليل قوله تعالى ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ ﴾ [الإسراء: 73]، وإذا قيل: لم يكد يفعل، فمعناه أنه فعله، بدليل قوله تعالى ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة:71]، وذلك لأن معناها المقاربة، فمعنى: كاد يفعل قارب الفعل، ومعنى: ما كاد يفعل، لم يقاربه فخبرها منفى دائماً، لأنه إذا انتفت مقاربة الفعـل اقتـضى عقلاً عدم حصوله، ويدل له قوله تعالى ﴿ إِذَا آخْرَجَ يَكَدُّهُ لَمْ يَكَدُّ يَرَنَهَا ﴾ [النور: 40]، ولهذا

⁽¹⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 127.

كان أبلغ من قوله: لم يرها، لأن من لم يَرَ قد يقارب الرؤية. وأما قوله تعالى ﴿ وَلَوَلاَ أَن مَن أَبَنَكَ لَقَدْكِدتَ تَرَكُنُ إِلَيْهِم شَيْئًا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: 74]، فالمعنى على النفي، وأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يركن إليهم لا قليلاً ولا كثيراً من جهة أن (لولا) الامتناعية تقتضي ذلك، وإنه امتنع مقاربة الركون القليل لأجل وجود التثبيت لينتفي الكثير من طريق الأولى (1). وقيل: ولولا تثبيتنا لك وعصمتنا لقاربت أن تميل إلى خدعهم ومكرهم، وهذا تهييج من الله له وفضل تثبيت وفي ذلك لطف للمؤمنين (2). ومنع مقاربة القليل يعني عدم فعله وكذلك كثيره، فهو صلّى الله عليه وآله وسلم لم يقرب لا قليلاً ولا كثيراً لتحصنه صلّى الله عليه وآله وسلم لم يقرب لا قليلاً ولا كثيراً بالك بالكثير، يدل على ذلك المصدر المؤول (أن ثبتناك) وهو مجرد من أية صفة بخلاف الصريح فان فيه معنى الوصفية، فئمة فرق بين التأويل والتصريح نحو: يعجبني أن تمشي ويعجبني مشيك، ففي الأخير معنى الوصف بخلاف الأول، فهو تعبير عن الرغبة في مجرد المشي.

إنّ (كان) ليست ناقصة الدلالة، لملازمتها للنسبة كغيرها من الأفعال، لأن استيفاء المعنى من تمام نسبتها، و (كان) تزيد على التام بلزوم الفرعية لها في حين قد يقتصر في التام على الفاعل فينزل المتعدي منزلة اللازم للمبالغة في وصف الفاعل، نحو قول تعالى في مَلْ يَسَتَوِى اللَّيِنَ يَعْلَمُونَ وَاللَّيْنِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر: 9]، في حين لا يصح حذف الخبر، لأنه غير معلوم بخلاف اسمها فإنه معلوم للسامع، لأن جملة (كان) مضنة الجواب، وذلك بخلاف الفعل التام، فإن فاعله غير معلوم، فإن كان بحاجة إلى نسبتها الفرعية كحاجة الفعل التام إلى النسبة الأصلية، فإن الفعل التام هو الذي نقص عن الناسخ لاقتصاره على الإسناد، في حين أنّ الناسخ يضم نسبتين أحداهما اسنادية، وأخرى فرعية، ولا تكون الأصلية فرعية إلاّ مع النواسخ، وهي تدل على الكينونة العامة أو الخاصة أو المستمرة، فلم تنقص الحدث، لأنها مثبتة للذات بدليل النفي، لأن نفيها يعني نفي أصل

البرهان في علوم القرآن: 4/ 136 – 137.

⁽²⁾ الكشاف: 2/ 460.

الحدث لا النذات، نحو قول تعالى ﴿ وَمَاكَانَ هَذَا الْقُرْءَانُ أَن يُفَرِّرَىٰ ﴾ [يونس:37]. و"هذا جواب لقولهم افتراه، والمعنى: وما كان هذا القرآن لأن يفترى من دون الله، ويجوز أن يكون المعنى: وما كان هذا القرآن افتراء، كما تقول: وما كان هذا الكلام كذباً (١).

وكانت (ليس) من النواسخ، لأنها للنفي العام المستغرق به الجنس، نحو قوله تعالى وكانت (ليس) من النواسخ، لأنها للنفي أنّ طعامهم من شيء ليس من مطاعم الإنس، وإنما هو شوك، والشوك مما ترعاه الإبل وتتولّع به، وهذا نوع منه تنفر عنه ولا تقربه، ومنفعتا الغذاء منتفيتان عنه، وهما إماطة الطوع وإفادة القوة والسمن في البدن، أو أريد أن لا طعام لهم أصلاً، لأن الضريع ليس بطعام للبهائم، فضلاً عن الإنس، لأن الطعام ما أشبع أو أسمن، وهو منهما بمعزل، كما تقول ليس لفلان إلا ظل الشمس، تريد نفي الظل على التوكيد (3)، والحصر من التوكيد.

ومجيء (كان) خبراً لـ(إنّ) فيه مزيّة توكيد الجواب، نحو قوله تعـالى ﴿ إِنَّهُمْ كَانُواْ مَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ وَكِيدِ الجوابِ، نحو قوله تعـالى ﴿ إِنَّهُمْ كَانُواْ مَبْلُ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ ﴾ [الواقعــة: 45-46]، ولمــا في (كــان) مــن معنــى

⁽¹⁾ معانى القرآن وإعرابه: 3/ 20.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 311.

⁽³⁾ الكشاف: 4/ 246.

التوكيد أكدت بالخفيفة مع المفرد والثقيلة مع الجمع، نحو قول تعالى ﴿ لَيُسْجَنَنَ وَلَيَكُونَا مِنَ الْصَافِ الْ الْمُعْرِينَ ﴾ [الأعراف: 149]. الصَّنغِرِينَ ﴾ [الأعراف: 149]. يدل على ذلك أن توكيده يفيد الإلهاب والتهييج، نحو قوله تعالى ﴿ لَقَدَّ جَاءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا بِتَايَنتِ ٱللَّهِ ٱلْخَسِرِينَ ﴾ فلا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا بِتَايَنتِ ٱللَّهِ ٱلْخَسِرِينَ ﴾

[يونس: 94-95]، لأن الزيادة في التثبيت ليست مما يبطل صحة القصد، ويجوز أن يكون على طريق التهييج والإلهاب ﴿ وَمَاكُنتَ تَرْجُوَا أَن يُلْقَى إِلَيْكَ ٱلْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَيِكٌ فَلَا طريق التهييج والإلهاب ﴿ وَمَاكُنتَ تَرْجُوَا أَن يُلْقَى إِلَيْكَ ٱلْكِتَابُ إِلَيْكَ وَلَا كَالْمَ مَنْ اللهِ عَلَمُ إِذْ أُنزِلَتَ إِلَيْكَ وَادْعُ إِلَى رَبِكَ وَلَا تَكُونَنَ طَهِيرًا لِلْكَنْفِرِينَ ﴾ ولا يَصُدُّنَكَ عَنْ الته التبيت والعصمة (١).

خالفت النواسخ أفعالاً كانت أم حروفاً غيرها من الأفعال والحروف في النسبة والتوكيد لاختصاصها بالإجابة والتقرير المقطوع لما حصل فاقتضى ذلك تغيراً إعرابياً مناسباً للدلالة على بيان نسبتين إحداهما للمتكلم وأخرى للغائب، فقاسوا الغائب على المتكلم، لأنه الأقوى بالحضور والكلام عن نفسه، فإنه يثبت أولاً ثم يخبر عنها، بدليل تعدر مباشرة المضمير الغائب للفعل الناسخ، واختصاص أفعال القلوب باجتماع ضميري الفاعل والمفعول لمخبر عنه واحد، لأنها تعبر عن حقيقة واحدة، ودخول نون الوقاية مع ضمائر المتكلمين في الأحرف المشبهة بالفعل، أما الغائب مع الأحرف المشبهة، فإنه للشأن والقصة والحديث، وذلك يقتضي النفسير لإبهامه بخلاف ضميري التكلم والخطاب، نحو قول تعالى ﴿ فَإِمَّا تَرَيّنَ مِنَ ٱلْبَشَرِآكَدُا فَقُولِيّ إِنِّ مَن الْبَشَرِآكَدُا فَقُولِيّ إِنّ مَن الْبَشَرِآكَدُا فَقُولِيّ إِنّ مَن الْبَشَرِآكَدُا فَولِيّ الْبَقِيْرُكَ ﴾ [مسريم: 25]، وقول من الفعل، أما الغائب إنْرَهِيم القريرة المنافقة إلى المنافقة والحديث، وقول المنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة والمنا

إنّ النواسخ لا تخبر بنفسها، لأنها تثبت معلوماً للسامع بخلاف غيرها من الأفعال، لأن الأصل في الفعل الوصف، وهو خبر، وإنما أخبارها هي التي تخبر، لذلك قيل: (خبر كان)، وجعل منصوباً للدلالة على أنه بخلاف خبر المبتدأ لغلبة معنى الفعلية عليه، وليس حالاً، لأن الحال متممة للخبر، وليست خبراً، ولا مفعولاً به، لأن (كان) ليست فعلاً

⁽¹⁾ الكشاف: 2/ 253.

متعدياً، لأنها لا تصف، والمفعول موصوف، لذلك لم يئات منها اسم مفعول ولا اسم تفضيل، ولا يتعجّب منها، وقد قبل: إن الإخبار بتلك الأفعال الدالة على الكينوية المخاصة أو الكينونة المستمرة، وبالوجودات التي أسندت إليها تلك الأفعال، إخبار لا يصح السكوت عليه، ولا تتم به الفائدة المتوخّاة، لأنها إنما تدل على وجود يعرفه كل من المتكلم والسامع، فلابد أن يستكمل الخبر فائدته بذكر المنصوب الذي نؤيد الكوفيين في تسميته حالاً لا خبراً، كما زعم البصريون، لأنه إنما يبين هيأة خاصة للموجود المتحدث عنه (1).

إنّ الخبر محط الفائدة وتمامها بذكره، و(كان) تدل على وجود يعرفه كل من المتكلّم والسامع، كما يقول، فكيف يصح الإخبار بها وشرط الخبر أن يكون مجهولاً؟ ولا يحصح أن يكون خبرها حالاً، لأنها لا تخبر فكيف يتمم خبرها بالحال؟

اختصّت النواسخ بالجواب مقرونة بالواو الرابطة للدلالة على الجمع بين الوبين المختلفين لأجل توكيد الصلة بين السؤال وجوابه، لأن العاطفة تشرك في الإعراب والحكم، والحالية تبين كينونة حصول الفعل لا كينونة المذات، والنواسخ تثبت المذات وليست المنتنافية، لأن الجملة متعلّقة بما قبلها في المعنى، وواو الاستئناف ويقال: واو الابتداء، وهي الواو التي يكون بعدها جملة غير متعلّقة بما قبلها في المعنى، ولا مشاركة له في الإعراب، ويكون بعدها الجملتان الاسمية والفعلية، فمن أمثلة الاسمية، قوله تعالى وثُدَّ قَضَى آجكا وأجل مُسمّى عِندَه، الالانعام: 2]، ومسن أمثلة الاسمية، قوله تعالى وينبر كُم ويُقِر في الأربار عائشاته الإعراب، ويكون بعدها الجملتان الاسمية والفعلية، ومسن أمثلة الفعلية قوله تعالى وينبر كُم ويُقول من المثلة الاسمية، والنسبة لابد والنسن كي المربع، وتوكيداً إثباتاً ونفياً لطرفيها، والناسخ يزيدها توجيها بإثباتها حديثاً عن كينونة الشيء وتوكيداً إثباتاً ونفياً لطرفيها، وهي تتعلّق بالنسبة الاستفهامية، لأنه لا يستفهم عن طلب ولا يستفهم عن إنشاء، لأن الفهم يتعلّق بالنسبة فتطلب استعلاماً يستفهم عن طلب المستفهام عن إنشاء، لأن الفهم يتعلّق بالنسبة فتطلب استعلاماً وستفهم عن طلب الستفها عن إنشاء، لأن الفهم يتعلّق بالنسبة فتطلب استعلاماً وستفهم عن طلب الستعلاماً المناه المناه المناه النسبة فتطلب استعلاماً وستفهم عن طلب الستعلام الشعلاماً والناسخة فتطلب استعلاماً والناسخة وتوكيداً إنباته الإنسان الفهم والمناه المناه النسبة فتطلب الستعلاماً والناه المناه المناه المناه النسبة فتطلب الستعلاماً والناه الفهم ويتعلّق بالنسبة فتطلب الستعلاماً المناه المن

⁽¹⁾ في النحو العربي، نقد وتوجيه: 182.

⁽²⁾ الجنى الداني في حروف المعاني: 163.

عنها، وهي متحققة بالرابط اللفظي والمعنوي، لأن الفعل الناسخ مثبت للنسبة، لأنه مُنبئ عن وجودها بصفة ما والحرف مُحقق لإثباتها، وهي ليست نسبة إخبارية ابتدائية، لأنها ليست ابتدائية، بل هي اسلوب خاص مقرر لها وجوداً وتحقيقاً وتقريراً، إثباتاً ونفياً، لأن السامع يجهل تحققها.

النواسخ أدوات تقرير وتحقيق الوجود الذاتي وتوكيد نسبة وليس تصديقها فقط، كما في (نعم)، ولا إثباتها كما في (بلي)، ولا نفيها كما في (لا)، وهي بخلاف (ليس) فإنها مثبتة للذات لصلتها المعنوية بالمستفهم عنها استعلاماً لتحقيق نسبتها أو نفيها بدليل تركيبها، لأنليس مركب من (لا و أيس)، فهي دالة على نفي الوجود، وقد نزلت في الاستعمال منزلة الكلمة الواحدة، واستعملت استعمال الأدوات فانتهت إلى أنها لا تدل إلا على ما تدل عليه (لا) في النفي وإن احتفظت بخصائص الفعل الأولى، من اتصال بتاء التأنيث الساكنة وضمائر الرفع، ليست، ليسا، ليسوا، لسن إلى غير ذلك، فأي جامع بعد هذا الذي بسطناه، يجمع بين (ليس) و (كان) في باب واحد فتكون من أخوات (كان)؟ (د).

إنّ دلالة النفي مختلفة، لأن نفي الصفة بخلاف نفي الوجود بدليل إطلاق (لا) لنفي الماضي والحال والاستقبال وتقييد (ليس) بالوجود الذاتي، وهو ما جمعها بالنواسخ، وهي أشبه بـ(ما) النافية لعمومها، لأنها لنفي الصفة ومثبتة للذات، نحو قول تعالى ﴿ مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونِ ﴾ [القلم: 2]، في حين قال ﴿ فَلاَصَدَّقَ وَلاَ صَلَّ [القيامة: 31]، و هي ألا أَقْنَحَمُ الْمَقَبَةُ ﴾ [البلد: 11]، وتركيبها جعلها ناسخة، لاقتضائه الذات بخلاف (لا)، لأنها قد تكون زائدة لتوكيد النفي... ومنه قوله تعالى ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْمُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الشَاآلِينَ ﴾ [الفاتحة: 7]، ف (لا) زائدة لتوكيد النفي، قالوا: وتعين دخولها في الآية، لئلا يتوهم عطف (الضالين) على الذين (2).

ليس النسخ للابتداء، لأنه لا وجود له أصلاً لا في الاستفهام ولا في جوابـه، ولا

⁽¹⁾ في النحو العربي، نقد وتوجيه: 179.

⁽²⁾ الجنى الداني في حروف المعاني: 301.

يتعلق الأمر به من قريب أو بعيد، لأن الابتداء معنى تركيبي يقوم على الاهتمام والعناية بدلالة التقديم، وفي النواسخ الاهتمام منصب عليها بدليل تقديمها وعملها، والافتراض يدحضه الدليل اللفظي والمعنوي، لأن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، والمقصود بالعامل اللفظي، هو الناسخ للعامل المعنوي، وهو الابتداء، هذا على فرض والمقصود بالعامل اللفظي، هو الناسخ للعامل المعنوي، وهو الابتداء، هذا على فرض الأصل، وهو مردود بأفعال التحويل والصيرورة، لأنها لا تدخل على ما كان أصله مبتدأ وخبراً، لذلك قيل ينبغي أن نفصل (صار) من هذه المجموعة، لأنها إنما تدخل في الغالب على ما ليس أصله مبتدأ وخبراً، لأنك تقول: صار الطين إبريقاً، وصار الحق باطلاً، ولو والباطل حق، وليس هذا بالمقبول، فليس الطين إبريقاً، ولا الفقير غنياً، ولا الحق باطلاً، ولا الباطل حق، وليس هذا بالمقبول، فليس الطين إبريقاً، ولا الفقير غنياً، ولا الحق باطلاً، ولا الباطل حقاً، والمنصوب بعدها – فيما يبدو لي ليس خبراً ولا مفعولاً، وإنما هو كان في الأمر إبهام وموضعه نسبة الصيرورة إلى الفاعل، فإذا قيل: تحوّل الطين، أو صار، كما أذيل الإبهام عن النسبة بكلمة (عسلاً) في قولنا: امتلاً الوعاء عسلاً، فنسبة الامتلاء إلى الإبهام عنها، فإذا قيل عسلاً، بان المعنى، وذال الإبهام عنها، فإذا قبل عسلاً، بان المعنى، وذال الإبهام عنها، فإذا قبل عسلاً، بان

جرت أفعال التحويل والصيرورة مجرى النواسخ، لأنها كالنواسخ ليست داخلة على جملة اسمية أصلاً، والنسخ ليس للمبتدأ، لأنه لا وجود حقيقي له، إلا في أذهان المناطقة الذين احتالوا لمنطقهم، وأخضعوا اللغة لمقاييسه، لأن النسبة التحويلية تقتضي تغييراً في المسنوب إليه لصيرورته شيئاً آخر، فهو ليس مفعولاً به، لأنه متحوّل من حال إلى أخرى، فهو حقيقة واحدة وليس حقيقتين مختلفتين، كما في الفاعل والمفعول، وليس تمييزاً، لأن التمييز مفسر لتغيير النسبة، وليس لتحقيقها بدليل التقديم والتأخير، لأن التحويل في المنسوب إليه من العمدة إلى الفضلة، لأن النصب موضح للإبهام، أما المقادير، فإن الإبهام في ذاتها كالعقود والمكاييل والموازين، وليس في النسبة، لأنه في

⁽¹⁾ في النحو العربي، نقد وتوجيه: 178–179.

المقدار وفي الذات، أما الذات في النسبة التحويلية، فهي معلومة قبل تحويلها، في حين أنها في التمييز هي المفسرة، لأنها مجهولة، لأن الإبهام يكون في جملة ومفرد، وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظاً مجتمل وجوهاً فيتردد المخاطب فيها فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبييناً للغرض ولذلك سُمّي تمييزاً وتفسيراً، وهذا الإبهام يكون في جملة ومفرد، فالجملة قولك طاب زيد نفساً... وأما المفرد، فنحو قولك عندي راقود خلاً ورطل زيتاً ومنوان سمناً، فالتمييز في هذه الأشياء لم يأت لرفع إبهام في الجملة، وإنما لبيان نوع الراقود، إذ الإبهام وقع فيه وحده لاحتماله أشياء كثيرة كالخل والخمر والعسل وغير ذلك مما نوعي، وكذلك قولك عندي رطل زيتاً، التمييز فيه لإبهام الرطل، إذ الرطل مقدار يوزن به ومجتمل أشياء كثيرة من الموزونات كالزيت والعسل والسمن المقدار يوزن به ومجتمل أشياء كثيرة من الموزونات كالزيت والعسل والسمن المفرد المناء

إنّ النواسخ إنما نصبت الخبر، لأنه عين المسؤول عنه أو صفته إثباتاً ونفياً، وللإشعار بأنه ليس خبراً ابتدائياً ولزيادة تخصيصه، والمخصص منصوب، ونصب اسم (إن) تخصيصاً لعموم النسبة رفعاً لاحتمال الظن في تثبيت خبر المنسوب إليه وتوكيداً لنسبته إليه لتركبه مع (إنّ)، لمشابهتها الفعل بالمعنى، فهي غير مستقلة بمعناها الذاتي لحرفيتها بدليل ملازمتها للنسخ، في حين أن الفعل يكون تاماً بنسبته إلى مفرد، وناسخاً في نسبته إلى جملة بدليل مجيء الفعل خبراً لها، نحو ﴿إِنَّ الصَّلَوٰةَ كَانَتَ عَلَ المُؤمِنِينَ كِتَنَا نسبته إلى جملة بدليل بحيء الفعل خبراً لها، نحو ﴿إِنَّ الصَّلَوٰةَ كَانَتَ عَلَ المُؤمِنِينَ كِتَنا المُولِينَ كَانَتَ عَلَ المُؤمِنِينَ كِتَنا اللهم مقوية لها، في حين تأتي المحروف الزائدة مقوية للافعال الناسخة، نحو قوله تعالى ﴿ وَمَاكَاتَ مَعَهُ مِنْ إِلَهِ ﴾ المحروف الزائدة مقوية للافعال الناسخة، نحو قوله تعالى ﴿ وَمَاكَاتَ مَعَهُ مِنْ إِلَهِ ﴾ المحروف الزائدة مقوية للافعال الناسخة، نحو قوله تعالى ﴿ وَمَاكَاتَ مَعَهُ مِنْ إِلَهِ ﴾ والمؤمنون: 19]، تشديداً للتوكيد، لذلك لم تأت (إن) خبراً عن الفعل الناسخ، لأن الحرف موضعان تكون تحقيقاً وصلة للقسم كقولك: إن زيداً قائم ووالله إن أخاك عالم، وتكون بمعنى (أجل) فلا تعمل شيئاً، كقول القائل لابن الزبير: لعن الله ناقة حملتني إليك فقال: إن وراكبها معناه أجل، كقول الشاعر:

⁽¹⁾ شرح المفصل: 2/ 70.

ويقلن شيب قد علك وقد كبرت فقلت إله

و (أنَّ) المشددة المفتوحة تكون مع صلتها بمعنى اسم علم يحكم عليه بالإعراب (١). تفيد النواسخ معنى زائداً على أصل النسبة، والمعنى الزائد لا يحصل إلاّ بعد الفراغ من تحقيق النسبة توضيحاً للزيادة وبياناً لها جاءت عاملة، بدليل عدم صحّة دخول (هل) عليها، لأنها أداة يُستفهم بها عن النسبة سواء أكانت اسمية أم فعلية، فلا تصحب هل (إن) التوكيدية لتقريرها النسبة وإثباتها لها، لأنه لا يستفهم بها عن جملة مصدرة بإن في التوكيد، لأن وجود (إنّ) في الكلام يدل على إرادة توكيد مضمون ما بعـدها، ومعنـي هذا: إن مضمون ما بعدها مفروغ من تحققه، فإذا كان ما بعدها واقعاً ومؤكداً، فلا سبيل إلى الاستفهام عنه (2)، كما لا تحذف (هل) لذهاب دلالتها، وهي الاستفهام عن النسبة، لأن (إن) جواب استفهام، فكيف يجمع بين السؤال وجوابه في جملةٍ واحدة؟ بدليل مجيئها جوابً للقسم، نحسو قولم تعسالي ﴿ يَسَ ١٠٠٠ وَالْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ١٠٠٠ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [يس: 1- 3]، ويسأل عن كيفية حصول النسبة، وإن كانت مُحققة، نحو قول عالى ﴿ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾ [مسريم: 8]، بدليل تحقق الجواب، فجاءت (أتى) لبيان الدهشة والتعجّب من تحققه لغرابة حصوله في العادة، لأن (أنَّى) مشتركة بين الاستفهام والشرط، ففي الشرط تكون بمعنى (أين) نحو أنَّى يقم زيد يقم عمرو، وتأتى بمعنى (كيف)، كقول المتعالى ﴿ أَنَّا يُحِّيء هَنذِهِ ٱللَّهُ بَعُدَمَوْتِهَا ﴾ [البقرة: 259]... وتجيء بمعنى (من أين) نحو ﴿ أَنَّ يَكُونُ لِي غُلَامٌ ﴾ [آل عمران: 40]. قال ابن فارس: والأجود أن يُقال في هذا أيضاً (كيف). وقال ابن قتيبة: المعنيـان متقاربــان (3)، والأظهر أنها لاستعظام الأمر تعجّباً، ففي قوله تعالى ﴿ أَنَّى يُحْدِي ﴾ اعتراف بـالعجز عـن معرفة طريقة الإحياء، واستعظام لقدرة المحيى (4).

⁽¹⁾ حروف المعانى: 56.

⁽²⁾ في النحو العربي، نقد وتوجيه: 267.

⁽³⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 249.

⁽⁴⁾ الكشّاف: 1/ 389.

تفيد النواسخ توكيد الجواب، بإثبات المسؤول عنه، فكان ذكره تكراراً لفظيـاً لــه، لأنه لا جواب إلاَّ بعد استفهام، والنواسخ تستغرق الوجود العام للذات المسؤول عنها، فهي مفتقرة إلى التخصيص، ويتم ذلك بذكر الخبر بـ دليل نـصبه ويقــدر الكــون العــام في أشباه الجمل، لأن الوجود الذاتي أصل كل فعل أو صفة أو حال أو صلة، لأنها مبينة له، لأن الظرف لا يخبر به، لأنه وعاء للوجود الذاتي، وهو معلوم بخلاف الوجود فيه، لأن السامع قد يجهله أو يجهل صفته، فإذا جهل وجوده أفاد الفعل ذلك فكان تاماً، وإذا جهل صفته مع علمه بوجوده كان الفعل ناسخاً لجهله، فلا مناص من استحضار فعـل الكـون في الذهن، ولا يغني ذكر الظرف عن ذلك، لتلازمهما في الوجود الحقيقي والتصريح بالزمان أو المكان لا يفي بالغرض من أشباه الجمل، ومدار الفائدة في الربط لأجل الفهم، وقيل إن فائدة الخبر إنما تستند إلى التصريح بالمكان، فالمكان هو الخبر الذي يتم به الإخبار، وهو معقّد الفائدة المتوخّاة من الخبر، فإذا أريد إلى إعراب مثل قولنا: محمد في الدار قيـل: محمد: مسند إليه أو مبتدأ مرفوع. في الدار: مسند أو خبر. ولا يحتاج المعرب إلى أن يعلُّـق هذا الخبر بشيء مقدّر، وهو الوجود العام أو الكينونة العامة، ويجد نفسه في دوّامة من التقديرات، هذا يقدره فعلاً كان أو استقر، لأن الأصل في العامل أن يكون فعلاً، وهذا يقدره اسماً مفرداً كائن أو حاصل أو مستقر، لأن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً، مع أن ذلك مما لم ينعقد عليه الخبر، لأنه معلوم للمتكلم والسامع، ولأن ذلك ليس هـ و الخبر، لأن الفائدة لا تتم به، فلو كان هو الخبر لجاز للمتكلم أن يقتصر على قوله محمـد اسـتقر، أو محمد كان أو محمد حصل ويسكت ولاكتفى المخاطب بـه، ولكـن واقـع الأمـر غـير ذلك⁽¹⁾.

اختصّت النواسخ ببيان هيأة المتحدث عنه بعد إثباته، وبذلك خالفت الأفعال التامة، لأنها للوصف إخباراً تاماً مفيداً بذكر متعلقاتها من المفاعيل والأحوال والظروف، لصلاحها جواباً عن الكيفية العامة، لأنها للكينونة العامة، في حين أن الأحوال تصلح لبيان الكيفية الخاصة بدليل ارتباطها بالفعل المذكور، بخلاف النواسخ، لأنها جاءت

⁽¹⁾ في النحو العربي، نقد وتوجيه: 181.

لتخصيص الوصف وتعيينه بدليل دخول اللام الفارقة على إخبارها، لأن اللام للتوكيد، لإفادتها السرد على المنكر، نحبو قول تعالى (وَإِن وَجَدْنَا آَكَ أَهُدٌ لَفَسِقِينَ ﴾ [الأعراف: 102]، و ﴿ وَإِن نَظُنُكُ لَمِنَ ٱلْكَذِبِينَ ﴾ [الشعراء: 186]، وبذلك استدلوا على اختصاصها بالمبتدأ والخبر، لأن الأفعال الواقعة بعد (إن المخففة تكون خبراً لها، والمخففة لا يكون خبرها إلا جملة، فقد قيل: لا تكون هذه الأفعال الواقعة بعدها إلا من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، لأن (إن) مختصة بالمبتدأ والخبر، فلما الغيت ووليها فعل كان من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، لأنها، وإن كانت أفعالاً، فهي في حكم المبتدأ والخبر، لأنها إنما دخلت لتعيين ذلك الخبر أو الشك فيه لا لإبطال معناه (1).

إن المخففة يغلب عليها المعنى الحرفي لضعف مشابهتها للفعل، لذلك تعزز باللام لتقوية الجواب، ولما كان الجواب مؤكداً لبيان هيأة الوجود تخصيصاً لناجية منه اقتضى ذلك ذكر المتحدث عنه، لذلك جعل خبرها جملة، لأن الجملة تؤوّل بمفرد، وأما ملازمة أفعال الوجود والقلوب للجملة الاسمية، فهو محض افتراض ينقضه تحويل الحديث من الغائب إلى المتكلم، فهي تخبر عن المتكلم، أما الجملة الاسمية، فإنها تتحدث عن الغائب، لأن الاسم الظاهر غائب بدليل الضمير العائد، كما أن المعنى مختلف، فإن معنى الاسمية بخلاف الفعلية، ومعنى المفعول بخلاف معنى الابتداء والخبر، فلبعد أن كانت نسبة ثبوتية تحوّلت إلى متغيرة متجددة، كما ألغى استقلالها بالخبر المفيد صارت بعد النسخ مفعولية مخصصة له، لأن الكلام بُني أصلاً على ظن المتكلم أو يقينه، وليس على الإخبار الابتدائي عن غائب ومواجهة المخاطب بالظن غير مواجهته باليقين، فأظنَّك كاذبـاً لـيس بمعنى أنت كاذب، فالأول الحديث عن المتكلم، والثاني عن المخاطب، وكـذلك وجدتـه فاسقاً غير معنى هو فاسق، وتختلف هذه الأفعال عن غيرها، بدليل وجوب إثبات مفعوليها الأول والثاني، لأن الأول دال على المتحدث عنه، والثاني دال على الحديث عنه، فلا يقتصر على أحدهما، لأن الفائدة منوطة بهما، وإلغاؤها يُخرِج الكلام من معنى إلى آخر، لذلك شبّهت بـ (كان)، كما شبّهت (كان) بها في الإلغاء، وأشبّهها بـ (ظننت) إذا ألغيت، نحو قولك زيد ظننت منطلق، فالظن مُلغى هنا لم تعملها، ومع ذلك فقد أحرجت

⁽¹⁾ شرح المفصّل: 8/ 72.

الكلام من اليقين إلى الشك، كأنك قلت زيد مُنطلق في ظني (1)، بل أخرج الكلام من الكلام من اليقين إلى اليقين بالإلغاء، لأن الكلام في الإلغاء بُني على اليقين أولاً، وذلك بخلاف الإعمال بدليل تقدّم الظن، وفي الإلغاء يكون الحديث عن الغائب، وفي الإعمال عن المتكلم.

غرج بعض النواسخ عن إثبات الذات الموصوفة، للدلالة على غلبة معنى الفعلية فيها، لأنها عندئذ تقتصر على الوصف العام غير المخصص، كما تنزل الأفعال المتعدية منزلة اللازم للمبالغة في وصف الفاعل، فالفعل إما أن يثبت الذات الموصوفة، فيعبّر عن رأي المتكلم فيما يخبر به، وإما أن يخبر بدون أن يشعر السامع بنسبة ما إلى المتكلم، فجعل الأول ناقصاً، فلازم الجمل الاسمية، فنسب إلى جملة، لافتقاره إلى اسم وخبر، والجملة الاسمية مستقلة بمعناها التركبي بالإسناد الأصلي، ووقوعها خبراً يلزم العائد الرابط، أما الرابط في النسخ فمعنوي وهو المتكلم بدليل قيام الضمير مقام الاسم، ومطابقة الجواب للسؤال، نحو كيف كنت؟ كنت قائماً، والخبر دلّ عليه اسم الاستفهام، ونقول: ما كان زيد؟ وجوابه كان شاعراً، لأن (ما) يُسأل بها عن صفة من يعقل، وذلك بخلاف التام، لأنه يُخبر تخصيصاً وليس جواباً لسؤال، فالتام إخبار بوصف معين، والناسخ جواب، على سبيل الترجّي.. ولما كانت فعلاً افتقرت إلى فاعل ضرورة انعقاد الكلام، وهي في على سبيل الترجّي.. ولما كانت فعلاً افتقرت إلى فاعل ضرورة انعقاد الكلام، وهي في ذلك على ضربين (أحدهما) أن تكون بمنزلة كان الناقصة، فتفتقر إلى منصوب ومرفوع، ولك على معناها قارب.. نحو قولك: عسى زيد أن يقوم، ولا يكون الخبر إلا فعلاً مستقبلاً ويكون معناها قارب.. نحو قولك: عسى زيد أن يقوم، ولا يكون الخبر إلا فعلاً مستقبلاً مشفوعاً بأن الناصبة للفعل. قال الله تعالى ﴿ فَسَى اللهُ أن يَاتِي إِالمَاتِي على المائمة على المنتوب ومرفوع، مشفوعاً بأن الناصبة للفعل. قال الله تعالى ﴿ وَسَى اللهُ أن يَاتِي إِالمَاتِي المناسبة للفعل. قال الله تعالى ﴿ وَسَى اللهُ أن يَاتِي إِلَا اللهُ على المناصبة للفعل. قال الله تعالى ﴿ وَسَى اللهُ أن يَاتِي إِلَا اللهُ على المناصبة للفعل. قال الله تعالى ﴿ وَسَى اللهُ أن يَاتِي إِلْهِ اللهُ على المناسبة المناسبة على ا

والضرب الثاني: أن تكتفي بالمرفوع من غير افتقار إلى منصوب، وتكون (عسى) بمعنى قرب، إلا أن مرفوعها لا يكون إلا أن والفعل، نحو قول تعالى ﴿ وَعَسَىٰ آنَ تَكُرُهُوا شَيْعًا وَهُو خَيْرٌ لَكُمُ مَ ﴾ [البقرة: 216]، فإن تكرهوا بموضع رفع بأنه فاعل، ووقت الكفاية به لتضمّنه معنى الحدث الذي كان في الخبر (2).

⁽¹⁾ شرح المفصل: 7/ 99.

⁽²⁾ شرح المفصل: 7/ 115 – 118.

إنّ النسخ تخصيص بإزالة إبهام عموم نسبة بتعليقها بنسبة تقييدية خاصة موضحة ومبينة، ومدار الفائدة على تعليق نسبتين فرعية بأصلية، وليس نسخاً للابتداء والخبر، لأن الأفعال في غاية الإبهام والتنكير، فلا يحصل بالإضافة إليها تعريف ولا تخصيص، فلم يكن في الإضافة إليها فائدة (١).

والإضافة من خصائص الأسماء وعلمها الجر، وهو ذو نسبة ناقصة، والنصب مثله ذو نسبة ناقصة، لعدم صلاحه لأحد طرفي الإسناد، فنصبت الأفعال تخصيصاً، ورفعت إسناداً، لأن الفعل يلزمه الفاعل، لأنهما كالكلمة الواحدة بدليل وقوعه خبراً وصفة مؤولاً بوصف يكون اسماً للفاعل أو للمفعول، فالأسماء تخصص بالإضافة والأفعال بالإسناد، وما كان أعم من غيره وأكثر إبهاماً تخصص بنسبتين، أصلية وفرعية تخصص الثانية الأولى، والأولى تؤكد الثانية، بخلاف اسلوب التوكيد المعتاد، مثل القسم، فإنه جملة تؤكد بها جملة أخرى، لأن القسم يؤكد الخبر، نحو قوله تعالى ﴿ تَاللّهِ نَقْتَوُا تَوْكُ لِللّهُ وَالنّون ومعنى لا تفتو: لا تزال، وعن بالإثبات، لأنه لو كان إثباتاً لم يكن بد من اللام والنون، ومعنى لا تفتو: لا تزال، وعن بالإثبات، لأنه لو كان إثباتاً لم يكن بد من اللام والنون، ومعنى لا تفتو: لا تزال، وعن بالاثبات، لأنه لو كان إثباتاً لم يكن بد من اللام والنون، ومعنى لا تفتو: لا تزال، وعن بالاثبات، لأنه لو كان إثباتاً لم يكن بد من اللام والنون، ومعنى لا تفتو: يفعل (2).

الفرق بين النسخ والتعدّي، إن النسخ مُنبئ بجواب مؤكّد عن سؤال يطلب فيه بيان الكينونة بدليل صلاحه للإجابة عن (كيف)، لأن الإخبار فيه عن ذات واحدة، وهي المخبر عنها، أما التعدي، فإنه جواب عن سؤال يطلب فيه تخصيص عموم الفعل بذكر من فعل به الفعل والإخبار به عن ذاتين مختلفين، هما الفاعل والمفعول، لأن الأفعال على ضربين، متعد وغير متعدد، فالمتعدي ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل والتعدي التجاوز، يقال عدا طوره، أي تجاوز حدّه، أي إن الفعل تجاوز الفاعل إلى محل غيره، وذلك المحل هو المفعول به، وهو الذي يحسن أن يقع في جواب بمن فعلت؟ فيقال: فعلت بفلان، فكل ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيّز غير الفاعل فهو متعدّ، نحو ضرب وقتل، ألا

⁽١) شرح المفصّل: 7/ ١١.

⁽²⁾ الكشّاف: 2/ 339.

ترى أن الضرب والقتل يقتضيان مضروباً ومقتولاً، وما لم ينبئ لفظه عن ذلك فهو لازم غير متعدّ نحو قام وذهب، ألا ترى أن القيام لا يتجاوز الفاعل وكذلك الذهاب، ولذلك لا يُقال هذا الذهاب بمن وقع؟ وكذلك القيام بخلاف ضرب وأشباهه فإنه لا يكون ضرباً حتى يوقعه فاعله بشخص (1). فإنّ التعدي تعريف بالذات التي اتصفت بصفة ما، وذلك بخلاف النسخ، فإنه تعريف الشيء على صفة ما برأي المتكلم، لأنه الجيب، أما التعدي فإنه إخبار المتكلم عمن وقع عليه فعله.

إنّ عمل النواسخ دال على وظيفتها في نفي الشك والتردد في نسبة الخبر إلى الذات الموصوفة وليس قائماً على افتراض محض غريب، بل يفرضه الاستعمال، وليس كما قيل إنّ من أمات المسائل التي يقوم عليها نحو القرآن وينبغي اعتماده في نحو العربية إلغاء فكرة إعمال (إنّ) وأخواتها، وإلغاء كل ما يترتب على القول بإعمالها(2).

إنّ هذا القول مردود بنحو القرآن الكريم نفسه، لأنه يثبت خلاف ما يقول، ثم ماذا يقول بما أجاز بعض الكوفيين نصب الاسم والخبر معاً بـ(إنّ) وأخواتها، وأجازه الفراء في (ليت) خاصة، ونقل عنه أنه أجاز في (لعل) أيضاً، وبمن ذهب إلى جواز ذلك في (إنّ) وأخواتها ابن سلام في (طبقات الشعراء)، وزعم أنها لغة رؤبة وقومه، وقال ابن السيد: نصب خبر (إنّ) وأخواتها لغة قوم من العرب، والى ذلك ذهب ابن الطراوة والجمهور على أن ذلك لا يجوز (3) والظاهر أن النصب لغة عامة العرب، ونصبها ليس لأجل تطبيق نظرية العامل، لأن النظرية رأي الباحث في اللغة وليس هو بمنطقها في الاستعمال، ولكل لغة أساليبها الخاصة في التعبير، ولها دوال للدلالة على المراد، لأن الغرض من العلامات الإبانة عن المعاني يفهمها أصحابها، والغاية الفهم والإفهام، وذلك لا يكون إلا بالتفريق بين الكلمات للإيضاح عن الوظائف المختلفة التي تؤديها داخل التراكيب، إذ لا قيمة لهذه العلامات خارجها، كما أن نصب الاسم ظاهرة قديمة،

⁽¹⁾ شرح المفصل: 7/ 62.

⁽²⁾ قضايا نحوية: 58.

⁽³⁾ الجنى الداني في حروف المعانى: 393 – 394.

قال براجشتراسر: "ومبتدأ الجملة الاسمية منصوب بعد (إنّ) وأخواتها، وكثرة ذلك من خصائص العربية، مع كون أصله سامياً شائعاً في غير العربية أيضاً، وعما يدل على أن (إنّ) وهي أقدم الكل كانت تعمل النصب في الأصل كما تعمله في العربية (أ)، ونصبها يفيد الشك والإنكار عن المنسوب إليه، لأنها تفيد توكيد النسبة إليه، وذلك بخلاف الفعل الناسخ، فإن الشك في المنسوب لا المنسوب إليه، لأنه معروف، لذلك نصبت الخبر، ومن لطيف مواقعها – أي (إنّ) – أن يدعى على المخاطب ظن لم يظنه، ولكن يُراد التهكم به، وأن يقال: إن حالك والذي صنعته يقتضي أن يكون قد ظننت ذلك، ومثال ذلك قول الأول:

جاء شقیق عارضاً رمحه إن بني عمل فيهم رماح

إنّ عينه هكذا مدلاً بنفسه وبشجاعته، قد وضع رمحه عرضاً، دليل على إعجاب شديد وعلى اعتقاد منه أنه لا يقوم له أحد حتى كأنّ ليس مع أحد منّا رمح يدفعه به، وكأنّا كلنا عزّل، وإذا كان كذلك وجب إذا قيل إنها جواب أن يشترط فيه أن يكون للسائل ظن في المسؤول عنه على خلاف ما أنت تجيبه به فإما أن يجعل مجرد الجواب أصلاً فيه فلا في المسؤول عنه على خلاف ما أنت تجيبه به فإما أن يجعل مجرد الجواب أصلاً فيه فلا في المسؤول عنه ملازم لها حيث وردت، نحو قوله تعالى ﴿ أَنَّارُودَتُهُ مَن نَفْسِهِ وَ إِنَّهُ لَيْنَ الْمَنْدِوِينِ ﴾ [يوسف:51]، فانظر كيف جاء بالجملة الأولى غير مؤكدة (أنا راودته)، والثانية مؤكدة، وسر ذلك والله أعلم، أن هذا على لسان امرأة العزيز، وقد فعلت فعلاً لا يليق بالنساء، وهي الآن في موطن أقرار بالذنب، واعتراف بالخطأ، فذكرت ما صدر عنها غير مؤكد، إذ لا يحسن في مثل هذا الفعل التوكيد، وهي تريد أن تفر وتتوارى من فعلتها، وقد أنكرت فيما مضى أن تكون قد صنعته، مخلاف نسبة الصدق إلى سيدنا يوسف عليه السلام، فجاءت به مؤكداً بـ(إنّ واللام) في وتوكيد النسبة يعني نفي المشك والإنكار عن المنسوب إليه بدليل نصبه، أما الفعل الناسخ، فإن الشك في الخبر بدليل والإنكار عن المنسوب إليه بدليل نصبه، أما الفعل الناسخ، فإن الشك في الخبر بدليل

⁽¹⁾ التطور النحوى للغة العربية: 140.

⁽²⁾ دلائل الإعجاز: 251.

⁽³⁾ معانى النحو: 1/ 262.

مجيئه شرطاً بخلاف الاسم فإنه لا يكون اسم شرط، لأنه مبهم، نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوٓاً إِنَّا مُكَانُوٓاً إِنَّا مُكَامُ لَا إِنَّهُمْ كَانُوٓاً إِنَّا مُكَامُ لَا إِلَهُ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكَمُّرُونَ ﴾ [الصافات: 35].

وياتي فعل شرط مشكوكاً فيه للدلالة على نفي أصل كل فعل، نحو قوله تعالى ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ، ﴾ [المائدة: 116]، وقوله ﴿ وَإِن كَانَ قَيِيصُهُ ، قُدَّ مِن دُبُو ﴾ [يوسف: 27]، و (إن) للمشكوك في تحققه، لأن الأصل فيه عدم جزم المتكلم بوقوع الشرط، وعيسى عليه السلام جازم بعدم وقوع قوله (أ). وبعد (لولا) الامتناعية، نحو قوله تعالى ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةً ءَامَنَتْ فَنَعَمَهَا إِيمَنَهُمْ إِلّا قَوْمَ يُونُسُ لَمّا ءَامَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي ٱلْحَيَوْةِ الدُّنِا وَمَتَعَنَهُمْ إِلَى حِينِ ﴾ [يونس: 98]، فقد زعم علي بن عيسى والنحاس أن (لولا) تأتي بمعنى (ما) النافية، وحملا على ذلك قوله تعالى ﴿ فَلُولاً كَانَتْ قَرْبَةٌ أَمَنَتُ مُنْ اللهُ وَلَا عَلَى هَا كَانتُ قَرْبَةٌ أَمَنَتُ هُولُهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَا اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ عَ

و(كان) تحقق الخبر، كما أن (إنّ) تحقق الاسم بدليل العمل، لأن (كان) لا يكون خبرها جملة طلبية، لأن الطلب غير محقق إلاّ بالمطاوعة، وتحقيق النسبة هو المعوّل عليه في النسخ، وليس نقصان الحدث أو الاقتصار الزمني، فقد قيل في قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلْكَفِرِينَ كَانُوا النسخ، وليس نقصان الحدث أو الاقتصار الزمني، فقد قيل في قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلْكَفِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوا النساء:101]، أي منذ القديم بخلاف قولنا (هم لكم عدو)، فإنه ليس فيه الوغول في القدم (ق. إنّ الفرق بين القولين هو تحقيق وثبوت نسبة عداوة الكافرين، بدليل تخصيصها بالكافرين، بخلاف (هم)، لأنه إخبار بدون تحقيق، يدل على ذلك قوله تعالى ﴿ وَكُنّا فَكِيلِكَ ﴾ [القصصص: 58]، وقول هم الكافرين، بخلاف (هم) ﴿ وَكُنّا فَكِيلِكَ ﴾ [القصصص: 58]، وقول الله على ذلك قوله تعالى ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمّتَهِ أُخْرِجَتَ لِلنّاسِ ﴾ [آل عمران: 110]، (كان) عبارة عن وجود الشيء في زمان ماض على سبيل الإيهام، وليس فيه دليل على عدم سابق ولا على انقطاع طارئ (ه).

⁽¹⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 215.

⁽²⁾ الجنى الدانى في حروف المعانى: 608.

⁽³⁾ معانى النحو: 1/ 195.

⁽⁴⁾ الكشّاف: 1/ 454.

إنَّ الْمُبهِم لا يقطع بتحققه، والخبر في الآية الكريمة محقق الخبريــة فيــه، لأن الماضــي مقطوع بوقوعه، لأنه حتمي، وليس فيه انقطاع لاستمرار الأمر بـالمعروف والنهـي عـن المنكر، فإذا أمرتم بالمعروف ونهيتم عن المنكر، فقد تحققت الخبرية في الإخراج، لأن المعوّل عليه تحقيق النسبة إلى المخاطبين وليس الزمن الماضي المبهم، كما تحققت العجلة في قولــه تعالى ﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَنُ عَجُولًا ﴾ [الإسراء: 11]، والظلم والجهل، في قوله تعـالى ﴿ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ [الأحزاب: 72]، لأن ذلك ليس متوقفاً على الزمن الماضي، فهو متحقق ومقطوع في وقوعه في كل وقت، والصفات والأفعال سواء في ذلك، لأن الفعل في حقيقته وصف، والوصف فعل مبالغ فيه، إلاّ أن الوصف أثبت في الوصف من الفعـل، ودلالة (كان) تحقق وجود الشيء على صفة، وليس الدلالة على الحال، كما قيـل(1) في قوله تعالى ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾ [آل عمران: 110]، وقوله ﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوْةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَنَا مُّوَّقُونَا ﴾ [النساء: 103]، لأنها بمعنى تحقق الفرض، لأنها بمعنى كتبت كتاباً، لأن (كان) أصل لكل فعل، كما جعل (فعل) أصلاً لكل ما يصدر كالكتابة والقراءة وغيرهما، فكتب فعل وقرأ فعل وهكذا. والذي عوّل على ربط الفعل بالزمن قال: والذي أراه أنها بمعنى المعني، فمعنى قوله ﴿ كُنتُ مُ خَبِّرَ أُمَّة ﴾، وجدتم خير أمة، وقيل كنـتم في علم الله خير أمة، وقيل كنتم في الأمم مذكورين بـأنكُّم خـير أمـة موصـوفين بــه، وقولــه ﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوْةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا ﴾ [النساء: 103]، أي فرضت عليهم أو كتبت عليهم، كما قال تعالى ﴿ يَكَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُنِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيامُ ﴾ [البقرة: 183]، فهي مفروضة على المؤمنين منذ القديم وكذلك البواقي (2)، بل إن ذلك مقطوع بـــه محقق، لأنه حتم واجب، ولا علاقة له بالقدم، لاستمرار فرضه وعدم انقطاعه، وجعلت(3) (كان) بمعنى (صار) في قوله تعالى ﴿ وَفُلِحَتِ ٱلسَّمَآةُ فَكَانَتُ أَبُواَبًا ﴿ وَشُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ فَكَانَتُ سَرَابًا ﴾ [النبـا: 19-20]، وقولـه ﴿ وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ١٠ فَكَانَتُ هَبَاءُ

⁽¹⁾ ينظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 127.

⁽²⁾ معانى النحو: 1/ 196.

⁽³⁾ ينظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 127.

إنّ (كان) تفيد تحقيق الوجود، و (صار) تحقق التحويل وليس إحداهما بمعنى الأخرى، لذلك قيل: والذي أراه أنه ليست (كان) بمعنى (صار)، وإنما لها معنى آخر، فإنك لو أبدلت (صار) بـ (كان) ما سدّت مسدّها، فإذا قلت بدل قوله تعالى ﴿ فَإِذَا الشَمَآءُ فَكَانَتُ وَرَّدَةً كَالدِّهَانِ ﴾ [الرحمن: 37] فصارت وردة، أو بدل قوله تعالى ﴿ وَفُيْحَتِ السَّمَآءُ فَكَانَتُ اَبُوبًا إِنَّ وَسُيِّرَتِ الجِّبَالُ فَكَانَتُ سَرَابًا ﴾ [النبأ: 20]، فصارت أبوابا وسرابا، لم تجد المعنى كما كان ثم، فإن المقصود بـ (صار) هو التحول والصيرورة، وقد يكون هذا التحول بعد مدة كأن تقول: صار الطين حجراً، وصار محمد شيخاً، فالصيرورة قد تقتضي الزمن الطويل، بخلاف (كان)، فإنها تطوي الزمن، فقوله تعالى ﴿ وَكُنَ الْجَالُ اللّهَ عَلَى النظر وَجُوهُ وَالمُسْا الْجَدِيدة حاصلة قبل النظر وأبسَّت الْجَالُ بَسَاً * فَكَانَتُ مُبَاء مُنَبًا ﴾، كأنّ حالتها الجديدة حاصلة قبل النظر والمشاهدة، وكأنها هي هكذا منذ القديم (٢٠).

لا علاقة لهذه الأفعال بالزمن تدريجاً أو طوياً له، وإنما الغرض الإفادة من تحقق ذلك بالخبر وليس بالزمن، لأن الخبر مقطوع بوقوعه حتماً بدليل صيغة الماضي، لأن دلالة الصيغة على القطع وليس الزمن لتعارضه مع وقت الحصول، لأن جملة (كان) في آية الرحمن جاءت جواباً لشرط مُحقق الوقوع، كما تحقق فتح السماء بالأبواب وسير

⁽١) شرح المفصل: 7/ 102.

⁽²⁾ معاني النحو: 1/ 197-198.

الجبال بتحقق الشراب، وتحقق البس بالهباء، والوجود بالأزواج الثلاثة، لأنها إجابة عن الفتح والتيسير والبس والوجود في اليوم الآخر، كما كان قول تعالى ﴿ وَكَانَ مِنَ الْكَيْفِرِينَ ﴾ [البقرة: 34]، إجابة لسؤال ممّ كان؟ أي من جنس كفرة الجن وشياطينهم فلذلك أبي واستكبر كقوله ﴿ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ ۚ ﴾ [الكهف: 50].

﴿ وَظُنُّواْ أَن لَا مَلْجَاً مِنَ ٱللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾ [التوبة: 118]، قيل لأنها اتصلت بالفعل (2).

إنّ صلة (أن) المخففة بخلاف (أنّ) المصدرية، لأن المخففة تفسّر الأمر بدليل خبرها، وهو جملة اسمية أو فعلية مصدّرة بحرف توكيد، نحو (قد) والسين وسوف إثباتـــأ، و (لن) نفياً ، واليقين والشك للفعل الذي يسبقها يقيناً أو شكّاً، نحـو قولــه تعــالى ﴿ وَأَنّا

⁽¹⁾ الكشاف: 1/ 273.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 156-157.

ظَنَنَّا أَن لَّن نُعْجِدَ ٱللَّهَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَن نُعْجِزَهُ، هَرَهًا ﴾ [الجن: 12]، وهو ظن غالب يفيد اليقين. والمصدرية جاءت في موطن اليقين نظراً للفعل السابق، نحو قولــه تعــالى ﴿ وَوُجُوهُ يَوْمَهِذِ بَاسِرَةٌ (أن) المخففة أوكد من المصدرية بدليل توكيدها بـ(قد)، والمصدرية مجردة منه بدليل عـدم حصوله، لأن (أن) المصدرية تفيد المستقبل، بدليل قوله تعالى ﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَن تَبُوٓاً بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ ﴾ [المائدة: 29]، والمخففة يدخلها النفي، وهو يعقب حدثاً سابقاً، نحـو قولـه تعـالى ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم: 39]، وقول ه ﴿ مَنَكَاكَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرُهُ ٱللَّهُ فِٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ فَلْيَمَدُدُ مِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الحسج: 15]، و المعنى: أن الله ناصــر رســوله في الــدنيا والآخرة، فمن كان يظن من حاسديه وأعاديه أنَّ الله يفعـل خـلاف ذلـك ويطمـع فيـه ويغيظه أنه يظفر بمطلوبه، فليستقص وسعه وليستفرغ مجهوده في إزالة ما يغيظه بأن يفعــل ما يفعل مَنْ بلغ منه الغيظ كل مبلغ حتى مدّ حبلاً إلى سماء بيته فاختنق، فلينظر وليصور في نفسه أنه إنْ فعل ذلك، هل يذهب نصر الله الذي يغيظه (١)، وقد خالفت أفعـال الظـن واليقين غيرها من الأفعال ببيان رأى المتكلم في الأحداث والأحوال بـدليل اختـصاصها بالاتصال بضميرين لمسمى واحد فاعلاً ومفعولاً، وبالإلغاء والتعليـق، فـلا يقتـصر علـي مفعولها الأول، وإنَّما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبيَّن ما استقر عندك من حال المفعول الأول، يقينـاً كـان أو شـكّاً، وذكـرت الأول لـتعلم الـذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو فإنّما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكّاً، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه باليقين (2).

وثمة فرق بين الإقرار والاعتراف واليقين والظن، فالإقرار تأكيد تحقيق النسبة والاعتراف بوجودها للموصوف، حاضراً كان أم غائباً، وبين مطابقة ما يخبر به لما يدور في الذهن، ولما يختلج في الصدور، وإن كان الخبر في الحالين فيه إشعار بالمتكلم بنسبة زائدة على الخبر، فقد جعلت النواسخ مختصة بالجمل الاسمية، لأن الأصل في الخبر أن

⁽¹⁾ الكشاف: 3/8.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 1/ 40.

يكون ابتدائياً لخالي الذهن، فإذا عرض شك في أو تردد أو إنكار، دل عليه بالحرف أو الفعل الناسخ من أول الكلام، للإيذان بأنه قد عدل به عن المعتاد العام لغلبته بالعرف، يدل على ذلك وقوع الأفعال الناسخة إخباراً عن الحروف الناسخة وبالعكس، نحو قول تعالى ﴿ وَطَنُوا أَنَهُ مَ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم ﴾ [الحسر 2]، وقول ﴿ وَعَلِمَ أَنَ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ [الأنفال: 66]، وقوله ﴿ وَظَنُوا أَنَّهُ وَاقِعُ أَبِهِمْ ﴾ [الأعراف: 171]. فالنواسخ مبينة للأحوال الخارجية للأشياء والداخلية، بدليل السؤال عنها بـ (كيف)، نحو قوله تعالى ﴿ فَأَنظُرَكَيْفَ كَانَ عَنِهَةُ ٱلفَكَرِيدِينَ ﴾ [النحل: 36]. و﴿ فَأَنظُر كَيْفَ كَانَ عَنِهَةُ ٱلفُكَذِيدِينَ ﴾ [النحل: 36].

كما تأتي تعليلاً وأداة ربط وتقريراً محققاً للصفة الذاتية، نحو قوله تعالى ﴿ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ۚ إِنَّهُ كَاكَ عَبْدًا شَكُولًا ﴾ [الإسراء:3]، أي لا تشركوا بي، لأن نوحاً عليه السلام كان عبداً شكوراً، وأنتم ذرية من آمن به وحمل معه، فاجعلوه أسوتكم كما جعله آباؤكم أسوتهم، ويجوز أن يكون تعليلاً لاختصاصهم والثناء عليهم بأنهم أولاد المحمولين مع نوح، فهم متصلون به فاستأهلوا لذلك الاختصاص (١).

وتأتي الواو رابطة لجملة الناسخ تعليلاً، نحو قول تعالى ﴿ وَيَدِّعُ ٱلْإِنسَنُ بِٱلشَّرِ دُعَآةُ وَ الله تعالى عند غضبه بالسر على نفسه بِالْخَيْرِ وَكَانَ ٱلْإِنسَانُ عَجُولًا ﴾ [الإسراء: 11]، أي يدعو الله تعالى عند غضبه بالسر على نفسه وأهله وماله أو يدعوه بما يحسبه خيراً وهو شر دعاءه بالخير مثل دعائه بالخير (وكان الإنسان عجولاً) يسارع إلى كل ما يخطر بباله لا ينظر عاقبته (2).

إنّ (الإنسان) واحد بمعنى الجميع، لأنه بمعنى الناس، فهو نكرة، والواو بعد النكرات تقتضي تحقيق الوصف المتقدم وتقريره، فجاءت (كان)، وهي لمزيد التأكيد للالالتها على الفطرة والغريزة والطبيعة المركوزة، وجاءت بصيغة الماضي للقطع بالوصف وحتميته، فإن الإنسان مجبول على المسارعة وعدم التأتي والتبصر، فناسب مجيء الواو للاهتمام والتحقيق والتوكيد، وهي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة،

⁽¹⁾ الكشّاف: 2/ 438.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 372.

كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة، في نحو قولك: جاءني رجل ومعه آخر، ومررت بزيد وفي يده سيف، ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَاۤ أَهْلَكُنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِنَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [الحجر: 4]، وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أنّ اتصافه بها أمر ثابت مستقر (١).

وقيل: إنهاللتأكيد، نحو: ما رأيت رجلاً إلا وعليه ثوب حسن، وفي قوله تعالى ﴿ وَعَسَىٰ آنَ تَكُرُهُواْ شَيْعًا وَهُو خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: 216]، يجوز أن تكون الجملة في موضع نصب صفة لشيء وساغ دخول الواو لما كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالاً، وفي قوله تعالى ﴿ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِي خَاوِيَةً ﴾ [البقرة: 259]، الجملة في موضع جر صفة لقرية (25).

إنّ حقيقة الحال أن تكون وصفاً نكرة لمعرفة، لأنها في المعنى خبر ثان، ألا ترى أن قولك: جاء زيد راكباً، قد تضمّن الإخبار بمجيء زيد وركوبه في حال مجيئه، وأصل الخبر أن يكون نكرة، لأنها مستفادة، وأيضاً فإنها تشبه التمييز في الباب، فكانت نكرة مثله، وإنها تقع في جواب كيف جاء، وكيف سؤال عن نكرة، وإنما لزم أن يكون صاحبها معرفة لما ذكرناه من أنها خبر ثان، والخبر عن النكرة غير جائز، ولأنه إذا كان نكرة أمكن أن تجري الحال صفة، ولا حاجة لل مخالفتها إيّاه في الإعراب، إذ لا فرق بين الحال في النكرة والصفة في المعنى، وقد جاءت مصادر في موضع الحال لفظها معرفة، وهي في تأويل النكرات (3). وإذا كانت جملة لزم تعليقها بصاحبها بالواو للدلالة على المغايرة، لأنها وصف مبين للفعل، ولما كانت النواسخ ليست أوصافاً في حقيقتها، لأنها مقررة ومؤكدة للذوات على صفة معينة، وهي جمل مستقلة بمعناها، فلزم ربطها بما قبلها، إما بالضمير وإما بالواو، ولما صلحت جواباً عن (كيف)، وهو للسؤال عن النكرة، فجاءت مؤكدة بالرابط، وهو الواو، يدل على ذلك أنها لا تدخل على المبتدأ اللازم الصدر

⁽¹⁾ الكشّاف: 2/ 479.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 440-441.

⁽³⁾ شرح المفصل: 2/62.

المبتدأ اللازم الحذف، كالمخبر عنه بنعت مقطوع، ولا ما لزم الابتداء كقولهم: أقـل رجـل يقول ذاك، ولله درّك، وما التعجبيّة، وما تضمّن معنى الدعاء كقولهم: سلام عليك وويـل له، وكذا مصحوب لولا الامتناعية، وإذا الفجائية، كما لا تدخل على الخبر، إذا كان جملة طلبية، فلا يقال: كان زيد أضربه، وشرط ما تدخل عليه صار وما بمعناها، ودام وزال وأخواتها، زيادة على ما سبق أن لا يكون خبره فعلاً ماضياً، فلا يقال: صار زيـد علـم، وكذا البواقي، لأنها تفهم الدوام على الفعل واتصاله بـزمن الإخبـار والماضـي يفهـم الانقطاع، وهذا متفق عليه (1)، وذلك لأن الشرط لم يتحقق، والناسخ إنمــا يــأتـى لإزالــة الوهم أو الشك لتقرير ما ثبت عند المتكلم في المتحدث عنه، وكـذلك الاسـتفهام، لأنـه يقوم مقام جوابه، فلا يجتمع السؤال وجوابه في خبر واحد، وأما الـلام، فإنها رد على المنكر بدليل مجيئها في خبر الحروف الناسخة، ودليـل تقريـر النواسـخ أنهـا تقـع مفـسّرة لضمير الشأن، وتتصل به في الصدارة، لأن جملتها توضيح لـه، لأهميتـه وللمبالغـة، لأن الشيء إذا أبهم ثم فسر، كان أبلغ من مجيئه بلا إبهام سابق، وأما المبتدأ الـلازم الحـذف، فإنه يتناقض وتوكيد الوصف للذات، لأن المبهم لا يؤكد، لأن النعب المقطوع للمدح والتعظيم أو للذم والتحقير، أما ما لازم الابتداء، فإنه لا يحتاج إلى تقرير لملازمته التقـديم عنايةً به، وأما التعجب فإنه انبهار من شيء لا تعرف علَّته، وإنه انفعال ذاتي وليس تقريراً لوصف معتاد، وكذلك الدعاء، فإنه لا يعلم تحققه، ومصحوب (لولا) فإن وصفه ممتنع لدلالتها على النفي، فكيف يحقق أو يقرر، وكذا الخبر المفاجئ، فإنه حادث بلا تدبير مُسبق، فلا يقرر ولا يخبر عن الناسخ بالطلب، لأنه جواب مقرر لطلب سابق، فـلا يقـرر الطلب إلاَّ بمطاوعته، فإذا تحققت المطاوعة، فإنها تُنسخ بمحقق يزيلها أو يثبتها ويؤكـدها، والتحويل والصيرور يقتضيان الانتقال من حال إلى أخرى للـذات الواحـدة، فلابـد مـن وجود الحالة الأولى لمعرفة الثانية، وكذلك الاستمرار والمداومة تقتضى ذكر الذات لإثبات ديمومة الوصف لها أو استمراره، إلاّ إذا أفادت (مـا) معنـــى الظرفيــة فتكــون خــبراً، ولا ّ

⁽¹⁾ معاني النحو: 1/ 189 – 190.

تحتاج إلى الإخبار عنها فتكون تامة. ولقد قيل إنّ الأفعال الناسخة أو الناقصة لا تختلف عن أفعال العربية الأخرى في شيء من عناصر الفعلية، وهو الدلالة على الحدث المقترن بزمان ما، ولا نستطيع سلب الحدث من هذه المواد، فتصبح كأنها المواد الجامدة، وحقيقة الاستعمال لا تؤيد وجود هذه الصفة في هذه الأفعال، والذي يجب أن نقوله في هذه الأفعال أنها تطورت في الاستعمال حتى صارت لا تكتفي بفاعلها، كما هي الحال فيما أسموه بـ (كان) التامة التي يتضح فيها الحدوث (1).

وهذا القول فيه نظر، لأنه جاء تفسيراً للحدود الموضوعة للكلم العربي، التي خرقها الاستعمال اللغوي الصحيح الموثوق به، ثم إنه يفتقر إلى الدليل التاريخي الذي يثبت تطور الأفعال التامة حتى أصبحت ناقصة، فلم تكتف بمرفوعها فافتقرت إلى وصف آخر، وهو ما أخبر به عنها أو صار حالاً بدخولها.

إنّ النسخ اسلوب خاص كالنفي، فإنه إنما يكون على حسب الإيجاب، لأنه إكذاب له فينبغي أن يكون على وفق لفظه لا فرق بينهما، إلا أن أحدهما نفي والآخر إكاب أنها النسخ ليس للزمن كما قيل (3) فيوجده بعد أن لم يكن أو يغيّره بعد أن كان، لأن الناسخ ليس ظرفاً، ولا يزيل الشيء أو يبدله إلا نظيره، بل هو مثبت لمعنى على حساب معنى سابق تقريراً وتحقيقاً، لأنه مزيل للشك أو الإنكار أو التردد أو مظهر لوجوده اعتياداً واستمراراً، أو فطري غريزي مركوز وليس له علاقة بالوقت، فإذا كان طرف نسبة تامة، فهو تام، وإن افتقر إلى نسبة فرعية خاصة بالمتكلم نفسه أو رأيه في غائب فهو الناسخ، لأنه مزيل للوهم وناف له ومُقرر لما يخالفه ومُحقق له، لذلك خالفت القياس، فجاء دخول كان على المبتدأ والخبر على خلاف القياس، لأنها أفعال، وحق الأفعال كلها أن تنسب معانيها إلى المفردات لا إلى الجمل، فإن ذلك للحروف، نحو (هل، ليت، ما) في قولك: هل جاء زيد، وليته عندنا، وما أحد أفضل منك، ولكنهم توسعوا في

الفعل زمانه وأبنيته: 56 – 57.

⁽²⁾ شرح المفصل: 8/ 107.

⁽³⁾ ينظر: الزمن في النحو العربي: 81.

الكلام، فأجروا بعض الأفعال مجرى الحروف فنسبوا معانيها إلى الجمل، وذلك كان وأخواتها، فإنهم أدخلوها على المبتدأ والخبر على نسبة معانيها إلى مضمونها، ثم رفعوا بها المبتدأ تشبيها بالفاعل، ونصبوا الخبر تشبيها بالمفعول سواء تقدّم أو تأخّر، نحو كان زيد قائماً وكان سيداً عمر (١).

إنّ التوسع يختلف عن النقل من باب إلى آخر، فإن النواسخ وجدت لأغراض تختلف عن الفعل العام التام، وهذه الأغراض تؤديها الحروف، لأنها الأصل في مجيء المعاني في غيرها، ولكن النواسخ لها معنى ذاتي بدليل تصريفها، ولم تتضمن معنى الحرف كأسماء الاستفهام والشرط والموصولة، ولم يجمد منها إلاّ المركب كرليس) والذي خالف معناه لفظه كرعس)، وليست أدوات زمنية حتى تجعل محددة بزمن معين، ويطلق على التوقيتات، وتكون لها مميزات وصفات تنفرد بها... منها:

تدخل (كان) الناقصة على فعل تام عمدة في الكلام، نحو: كان يكتب، كاد يكتب، أصبح يكتب، ولا يجوز ذلك في الفعل التام إلاّ إذا كان الأخير فضلة.

لا يكنّى عنه بخلاف التام، فيجوز في نحو ضربت زيداً، أن يقال: إذا كني عنه فعلت بزيد، ولا يجوز ذلك في كان زيد مسافراً.

لا يتعجب منه.

لا يستعمل غير (كان) الناقصة ومشتقاتها بعد نفي حين إرادة إفادة الجحد، نحو ما كان محمد لينغمس في الضلال.

لا يبنى للمفعول.

يحذف مع بقاء ضمائمه على حالها، نحو: التمس ولو خاتماً من حديد.

تسمّى الجملة المصدّرة بـ(كان) الناقصة جملة اسمية (2).

إنّ التفرّد بتلك الصفات يدل على أنها اسلوب خاص وليس على أنها توقيتات زمنية، كما يدل على أن الفعل عموماً لا علاقة له بالزمن، وإنه ليس جزءً من تكوينه،

⁽¹⁾ شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم: 128.

⁽²⁾ الزمن في النحو العربي: 81-82.

وإنما هو مثبت لوصف ثابت للذات، أو منقطع أو مستمر بحسب الأحوال المتغيرة لها، لأن النسخ عبارة عن التبديل والرفع والإزالة يقال نسخت الـشمس الظل أزالته، وفي الشريعة بيان انتهاء الحكم الشرعي (١)، والتبديل برفع حكم الشك والوهم بدليل معنوي، فإن النسخ معنى تحقيق الوصف أو النسبة، لأنها توقع التعلُّق بالناسخ، وليس زمناً محضاً، لأن جملة الناسخ اسمية والاسم لا علاقة له بالزمن، لأنه لأيتصور وقوع قبصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى، ومعنى القصد إلى معانى الكلم أن تعلم السامع بها شيئاً لا يعلمه (2)، فإذا كان شاكاً في ثبوت الوصف أو متردداً، فإن التعليق يفيد التحقيق والإقرار، وهذا معنى النسخ، الا ترى أن الفعل الـذي هـو موضع للمعاني لا يضعف ولا يؤكد تكريره إلاّ بالعين (3)، والنواسخ لا حاجة بها إلى التضعيف، لأنها في ذاتها مؤكدة، فإن الول ما ينبغي أن يعلم منه أنه يقسم إلى خبر هو جزء من الجملة، لا تتم الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخـر سـابق له، فالأول خبر المبتدأ كـ(منطلق) في قولك: زيد منطلق، والفعل، كقولـك: خـرج زيـد. فكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة، والثاني هو الحال، كقولك: جاءني زيد راكباً، وذلك لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث إنـك تثبـت بهـا المعنى لذي الحال، كما تثبته بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعيل للفاعيل(4)، والثالث ما يثبته · الناسخ في الخبر من فائدة التبديل والتصحيح والتحقيق والرفع للشك والوهم وعدم استحقاق النسبة إليه في ذاته نصب أو في الوصف نصب، لأن النصب وضع لإزالة الإبهام، وأنحن نفكر بجمل... والتأليف وحده هو الذي يهم علم اللغة، ويهمه بدرجة قصوى، لأن الاختلافات في البنية بين اللغات تنتج من الكيفيات المتنوعــة الــتي تتوقــف عليها عملية التأليف... دال النسبة في غالب الأحيان عنصر صوتى (صوت أو مقطع أو

⁽¹⁾ التعريفات: 131.

⁽²⁾ دلائل الإعجاز: 315.

⁽³⁾ الخصائص: 2/ 156.

⁽⁴⁾ دلائل الإعجاز: 132-133.

عدة مقاطع أحياناً) يُشير إلى النسب النحوية التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة بعضها ببعض... وكذلك على العلاقة التي تربطها بكلمات الجملة الأخرى، فهذه عناصر دوال النسبة... ففي العربية الفصيحة كان زيد يقتل، معناها فقط (Zaid tuait) ذلك أن المضارع في العربية يسبق بفعل الكون ليدل على الاستمرار في الماضي، ويتصرّف الفعلان كل منهما على حدته: الشخص الأول كنت أقتل، الشخص الثاني المفرد المذكر كنت تقتل، الشخص الثانث المفرد المؤنث منت تقتلن، الشخص الثالث المفرد المذكر كان يقتل، الشخص الثالث المفرد المؤنث كانت تقتل. فالعقل يحس الفعلين وكأنهما وحدة، رغم أنه الشخص الثالث المفرد المؤنث كانت تقتل. فالعقل يحس الفعلين وكأنهما وحدة، رغم أنه

فإن (كان) دال على نسبة تقريرية محققة وليس أداة زمنية، لأنه ليس ظرفاً بل رابطاً لنسبة خبرية، ومُعلّلاً لحكم سابق وكاشفاً لوجود ذات موصوفة بصفة ما بدليل مباشرته للفعل التام، لأن الأصل في الفعل الوصف، فصلح أن يكون خبراً وصفة وحالاً وصلة، بخلاف الناسخ، فإنه مقرر لذلك، فمتى رأيت اسم فاعل أو صفة من الصفات قد بدئ به فجعل مبتدأ وجعل الذي هو صاحب الصفة في المعنى خبراً فاعلم أن الغرض هناك غير الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصفة خبراً كقولك: زيد المنطلق. واعلم أنه ربما اشتبهت الصورة في بعض المسائل من هذا الباب حتى يظن أن المعرفتين إذا وقعتا مبتدأ وخبراً لم يختلف المعنى فيهما بتقديم وتأخير، وعما يوهم ذلك قول النحويين في (باب كان) إذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل أيهما شئت اسماً والآخر خبراً كقولك: كان زيد أخاك وكان أخوك زيداً، فيظن من ههنا أن تكافؤ الاسمين في التعريف يقتضي أن لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتثنّي بذاك أن تبدأ المهذا وتثنّي بذاك أن الكلامين فرق ظاهر، لأن الغرض مختلف، فإن الأول يحقق الأخوة لزيد، لأنها المشكوك فيها بدليل النصب، والثاني يحقق الخبر، لأن الذات بأنه هو الأخ دون غيره، لأن الإبهام فيه بدليل نصبه، فالغرض في الأول تحقيق الخبر، لأن الذات معلومة فكررت مرفوعة، والثاني تقرير المشكوك في نسبة الخبر إليه،

⁽¹⁾ اللغة: لفندريس: 104-107.

⁽²⁾ دلائل الإعجاز: 144-145.

لأنه لا يعلم استحقاقه له، فيحقق بتكريره منصوباً، لبيان التبديل ورفع الإشكال فيه، نحو قول امرئ القيس (1):

وقوفاً بها صحبي علي مطيّهم يقولون لا تهلك أسى وتجمّل وإنّ شفائي عسبرة مهراقسة فهل عند رسم دارس من معول

أما (كان) فإنها لتحقيق الخبر، بدليل قوله تعالى ﴿ وَإِن مِنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَأَكَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتَمَا مَقْضِيًّا ﴾ [مريم: 71]، كان ورودهم واجباً أوجبه الله على نفسه، وقضى بـأن وعـد به وعداً لا يمكن خلفه، وقيل أقسم عليه (3)، وقيل: "وعزم على أن لا يكون غيره (4).

فالناسخ يؤدي معنى وظيفياً خاصاً بالنسبة الخبرية لغرض تعليقها بنسبة سابقة توكيداً وإجابة وتحقيقاً، وليس معنى وظيفياً خاصاً بالمسند والمسند إليه، فقد قيل إن الاستفادة من خصوص الوظيفة، إذّتتضح المعاني الوظيفية التي تستفاد من (كان) الناقصة وأخواتها وما حول لبابها من أفعال في ثلاث نقاط:

الأولى: النسخ: وهو إثبات معنى وظيفي خاص للمسند والمسند إليه.

⁽¹⁾ ديوانه: 31.

⁽²⁾ دلائل الإعجاز: 308.

⁽³⁾ أنوار التنزيل: 410.

⁽⁴⁾ الكشاف: 2/ 520.

الثانية: إفادة زمان معين يحدده السياق لجملة كانت عارية عنه.

الثالثة: إفادة تعبير عن الجهة ويلحظ ذلك في وضوح حين تستعمل أخوات (كان)، صار، أمسى، بات، ظل، ما دام.. الخ، غير أن الجهة تستفاد من الصيغة لا من الوظيفة، ولهذا تشاركها (كان) التامة في هذا، ويلاحظ أن (إنّ) وأخواتها تشارك التوقيتات في كثير من المعاني السابقة، غير أن (كان) اختصت بتحديدها للزمان وتفسيرها لجهة الحدث. هذا مع ملاحظة اختلاف الوظيفتين الإعرابيتين، أما (كاد) فتتفق مع (كان) في إفادة الزمان المعين والجهة وإن خالفتها في السلوك الإعرابي.

إنّ وظيفة الناسخ تقريرية في التركيب وليست داخلة على جملة كانت عارية عنها، فإنها وجدت أصلاً لتثبيت الخبر، وذلك لا يكون بالفصل بينهما، ولا دليل ينهض قاطعــاً للأمر إلا في التدريبات التعليمية الأولية، وإلاّ فما حاجة المتكلم إلى التحقيق إذا كمان السامع لا يتردد في قبوله، فهو قد علم المنسوب إليه ولم يتحقق من نسبة الخبر إليه، وهـذا يدل على أن النسخ ليس خبراً ابتدائياً ثم إذا شاء المتكلم حولـه إلى خـبر محقـق، بـل هـو إثبات أو نفى لما خالف ذلك عند السامع، والخبر في الأصل إعلام بما يجهل، في حين أن التقرير يكون للمعلوم أصلاً أو للمشكوك فيه وللمتردد، ولا علاقة للنسخ بالزمن، فكيف تشارك (إن) التوقيتات في الإفادة الزمنية، وهي حـرف، وإنحـا المـشاركة في تحقيـق النسبة بدليل حاجتها إلى الاسم والخبر، أما الجهة النحوية، فبالمعوّل فيها على ما تفيده الصيغة الفعلية في تصريفها تحديداً للمقطوع به أو بياناً للاستمرار فيه أو طلب وقوعه، وجهة (إنّ) تحقيق الجواب ونفي الوهم ورفع التردد بدليل توكيدها بزيادة (ما) فتفيد القصر، لأنَّموضوع (إنَّما) على أن تجيء لخبر لا يجهله ولا يدفع صحته أو لما ينــزل هــذه المنزلة، تفسير ذلك أنك تقول للرجل: إنما هو أخوك وإنما هو صاحبك القديم، لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته، ولكن لمن يعلمه ويقرّ به، إلاّ أنك تريد أن تنبهه للذي يجب عليه من الأخ وحرمة الـصاحب.. ومثالـه من التنزيـل قولـه تعـالي ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ

⁽¹⁾ الزمن في النحو العربي: 80/81.

يَسْمَعُونَ ﴾ [الأنعام: 36]، وقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا لَنَذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلدِّكَرَ وَخَشِى ٱلرَّحْمَنَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [يس: 11]، وقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا أَنَّتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَنَهَا ﴾ [النازعات: 45]. كل ذلك تذكير بـأمر ثابت معلوم، وذلك أنّ كل عاقل يعلم أنه لا تكون استجابة إلاّ ممـن يـسمع ويعقـل مـا يقال له ويدعى إليه، وإن من لم يسمع ولم يعقل لم يستجب، وكذلك معلوم أنّ الإنذار إنما يكون إنذاراً ويكون له تأثير إذا كان مع من يؤمن بالله ويخشاه ويصدق بالبعث والساعة فأمّا الكافر الجاهل فالإنذار وترك الإنذار معه واحد (١)، فاختصاص (إنّ) بالجمل الاسمية وعملها، إنما كان للدلالة على تحقيق النسبة، وزيادة (ما) للدلالة على الأمر الثابت المعلوم، إذ لا يتبيّن المراد إلاّ في التركيب والإبانة عن المشكوك فيه تكون بالعلامة وهي الدال على المعنى التركيبي الزائد على المعاني الوضعية ولتكون دليلاً على الإفادة الوظيفية لـ(أنّ) تعبيراً عن الإفادة عن الدقّة المعنوية والسعة اللغوية بإيراد المعاني المختلفة، وقد قيل: ولا يعمل من الحروف عملين إلاّ ما أشبه الفعل كــ(إن) الـتي تنـصب الاسم وترفع الخبر، ومن الحروف التي أشبهت الفعل - زعموا - فعملت الرفع والنصب: ما، ولا، ولات، وإن المشبهات بـ (ليس)، وإنما عملت عملين، لأنها أشبهت (ليس)، و (ليس) فعل، لأنها تقبل علامات الأفعال، على أن ما حرروه هنا لم يكن دقيقاً، ولم يكن سليماً، فــ (ما) و (لا) و (إنْ) مثلاً يعملن في زعمهم، وهن غير مُختصات، لأنهن يدخلن على الجملة الفعلية، وعلى الجمل الاسمية، يقال: ما أنتم بناجحين، وما نجح أحد إلا زيد، ويقال: لا رجل في الدار، ولا يجيء رجل بعد الآن، ويقال: إنْ هذان إلاّ شاعران وإنْ كنتم إلاّ شعراء، فأين ما زعموا وأصلوه؟ (2).

إنّ الفرق بين الإعمال والإهمال يرتبط بمعنيين مختلفين، وهما النسخ، إذ تـودي المشبهات بـ(ليس) وظيفتها مـع اختلاف دلالـة كـل أداة منها عـن الأخـرى، وإلاّ لما تعددت، وليس الحرف كالفعل في الوظيفة لاختلاف الدلالـة، وأما المعنى الثاني، فهـو القصر أو الحصر، إذ تحدد الصفة لحصرها على موصوف بعينه باسلوب النفي والإثبات،

⁽¹⁾ دلائل الإعجاز: 254-255.

⁽²⁾ قضايا نحوية: 209–110.

لأن نفي النفي إثبات، والقصر هنا يجمع بين النفي الظاهر والضمني، في حين أن الإعمال يزيد على الإهمال بالتوكيد، إذ يقرر إثبات الـذات المنفى عنها الوصف، ولا يقتـصر على إثبات الوصف كما في الحصر وتوكيد النسبة مع النفى النضمني في (إنّ) أو الإخراج من الحكم، كما في الاستثناء، أو الإقرار بالوجود المقيّد بالوصف كما في الأفعال الناقسصة، نحسو قول عسالى ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَيْكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ١٠ إِلَّا إِلِيسَ اسْتَكْبَر وكانَ مِنَ ٱلْكَنفِرِينَ ﴾ [ص: 73-74]، فأكُّـد إجماعهم على السجود بالتوكيـد المعنـوي وأخـرج (إبليس) لاستكباره، لأنه جعل منهم، لكينونته المتعالية والمتمردة الرافيضة للطاعة، فقد تعظُّم وصار من الكافرين باستكباره أمر الله واستنكافه عـن الطاعـة ⁽¹⁾، فقـد قـال تعـــالى ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَتِهِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۞ إِلَّا إِلْلِيسَ أَبَىٰ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّنجِدِينَ ۞ قَالَ يَتَإِيْلِيشُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّنجِدِينَ ٣٠٠ قَالَ لَمَ أَكُن لِلْأَشْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ، مِن صَلْحَسُلِ مِنْ حَمَلٍ مَّسْنُونِ ﴾ [الحجر: 30-33]، إذ أكد نفي فعل السجود أصلاً بـ(لام) الجحود تأكيداً للنفي، فتحقق بعده عن الساجدين، يبدل عليه قوله تعالى ﴿ فَسَجَدُوٓا إِلَّا إِبْلِيسَ لَرَّ يَكُن مِّنَ ٱلسَّنجِدِينَ ﴾ [الأعـراف: 11]، وإبليس مستثنى وليس من الملائكة، إنما هو من الجن، كمـا قال عزَّ وجل ﴿ إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ؞ ﴾ [الكهف: 50]، المعنى لكن إبليس أبي أن يكون (2)، أواستثني إبليس من الملائكة، لأنه كـان بيـنهم مـأمواً معهـم بالـسجود، فغلب اسم الملائكة، ثم استثنى بعد التغليب كقولهم رأيتهم إلاّ هنـداً، و (أبــى) اســتئناف على تقدير قول قائل يقول: هلاّ سجد؟ فقيـل أبـي ذلـك واسـتكبر عنـه (3)، وإن جعـل متصلاً كان استثنافاً على أنه جواب سائل قال: هـلاّ سـجد؟ ⁽⁴⁾. فجـاءت (كـان) تحقيقــاً لجواب سائل في إثبات كينونة ذاته، ونفيها جاء محققاً لإبعاد أصل الفعـل وهـو الـسجود عنه مع إثبات ذاته، فقاربت بذلك (ليس) في نفى الوصف عن الذات.

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 605.

⁽²⁾ معاني القرآن وإعرابه: 3/ 179.

⁽³⁾ الكشاف: 2/ 390.

⁽⁴⁾ أنوار التنزيل: 346.

وقيل إن (ايس) ليست أصلاً في النفي، بل الأصالة في النفي، إنما هي لـ(لا) و (ما)، فلو عكس الأمر فقيل: (ليس) و (لات) المشبهتان بـ(ما) و (لا) لكان أصوب... ونصب الخبر بعد (ليس) ليس كما زعموا أنها من أخوات (كان) وأنها من نواسخ المبتدأ والخبر، وأنها ترفع المبتدأ فيكون اسماً لها وتنصب الخبر، فيكون خبراً لها، لأن (كان) وأخواتها أفعال كينونة ووجود، أما (ليس) فهي في الأصل لنفي الوجود، وقد فرغها الاستعمال من هذا المعنى فعادت أداة تستعمل استعمال أدوات النفي كقولهم: ليس خلق الله مثله، أي ما خلق الله مثله، ومن التمحل أن يبحث عن اسم لها وخبر (1).

إنّ دلالة الفعل المتغيرة والمتجددة تختلف عن دلالة الحرف الملازمة لمعنى معين، كما أن الفائدة من الفعل أتم من الحرف بدليل صحة الإخبار به عن الاسم والحرف لا يصلح لذلك إلا بتعلقه مع مدخولها بالفعل لنيابته عنه في كثير من المواضع، فليس أنفي بمعنى ذات النفي أو النفي نفسه، كما أن النسخ بالفعل يختلف عن الحرف بدليل مشابهته للفعل، وهذا يدل على أن الأصل للفعل وليس للحرف، فكان توكيد النفي الحرفي بالزائد أقوى من توكيد الفعل، لأن توكيد الحرف يعني توكيد النفي نفسه، أما توكيد الفعل فيعني توكيد نفي الحدث، نحو قوله تعالى ﴿ مَا أَنْ يَنِعْمَة رَبِكَ بِمَجْنُونِ ﴾ [القلم: 2]، و﴿ وَأَنَّ الله لَيْسَ بِظَلَم لِلهِ إِلَّه عَمران: 182]، و(ليس) تنفي حقيقة الذات، نحو قوله تعالى ﴿ وَلِيسَ الله فَاته كما والسرى: 13]، هذه الكاف مؤكدة والمعنى ليس مثله شيء (2)، وقوله ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَي ﴾ [ال عمران: 36]، وقوله ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَي ﴾ [السورى: 11]، هذه الكاف مؤكدة والمعنى ليس مثله شيء (2)، والمراد من مثله ذاته كما ويسد مسدّه كان نفيه عنه أولى (3)، فالمراد نفي المائلة، وهي صفة، في حين أكد نفي ويسد مسدّه كان نفيه عنه أولى (3)، فالمراد نفي المائلة، وهي صفة، في حين أكد نفي الشريك بـ(ما)، في قوله تعالى ﴿ مَا لَكُمُ مِنْ إلَاهِ غَيْرُهُ ﴾ [الأعراف: 55]، وهو نفي للذات.

وقيل: (ليس) و (ما) ليستا متماثلتين في النفي تماماً، بل بينهما أوجمه شبه وأوجمه

⁽١) قضايا نحوية: 211.

⁽²⁾ معانى القرآن وإعرابه: 4/ 395.

⁽³⁾ أنوار التنزيل: 639.

مخالفة، فهما أداتان تستعملان للنفي، وقد تعملان عملاً واحداً، وهما لنفي الحال عند الإطلاق، ولكن بينهما خلافاً، وليس من حكمة العربية أن تجعل أداتين مختلفتين متشابهتين تماماً في المعنى، ولابـد أن يكـون لكـل واحـدة منهمـا خـصوصية ليـست في الأخرى، فـ(ليس) فعل أو استعملت استعمال الأفعال، و (ما) حِرف ولا يكون الفعـل كالحرف والعربية... تميل إلى التفريق والتخصيص (١). فثمة فرق في الاستعمال والدلالة بين الفعل والحرف يقوم على اختلاف المعنى الذاتي لكل منهما وعلى إفادة التجديد والثبوت، لأن الغالب على الجمل الفعلية معنى الوصفية، وهو غير ثابت كالاسمية، لأنها أثبت وأدوم، ووظيفة الحرف إيجاد المعاني في الاسم والفعل، فكانـت (لـيس) لنفـي الوجود المقيّد بالوصف، في حين أن (ما) موضوعة للنفي نفسه، يدل على ذلك تركيب (ليس) من (لا) و (أيس)(2)، و"(لا) حرف موضوع لنفي المستقبل، وكذلك إذا قبال ليفعلن وأريد النفي قيل لا يفعل، لأن النون تـصرّف الفعـل للاسـتقبال وربمـا نفـوا بهـا الماضي، نحو قوله تعالى ﴿ فَلَاصَلَّقَ وَلَاصَلَىٰ ﴾ [القيامة:31]، أي لم يُصدّق ولم يصلِّ (3)، في حين أن (ما) مفردة مبهمة فاحتاجت إلى التوكيد، فقد وردت (ليس) في القرآن الكريم في (41) واحد وأربعين موطناً، اسمها نكرة لم تدخل (من) الزائدة المؤكدة على موطن واحد منها، بل كلمها مجردة منها، في حين وردت (ماً) في القبرآن في (91) واحد وتسعين موطناً مرفوعها نكرة، كلها دخلت (من) الزائدة الدالة على الاستغراق والتوكيد (٩).

فقد جرت المشبهات بـ (ليس) مجراها في النسخ إلا أنها لم تطابقها في الدلالة لحرفيتها، كما جرت (ليس) مجرى الأفعال الناسخة الأخرى في مخالفتها للفعل التام إثبات المذات الموصوفة بصفة ما ونفياً للوصف مع إثبات المذات، في حين اقتصر التام على الوصف، فالناسخ يثبت الذات تحقيقاً لإثبات صفتها وينفيها لإثبات المذات على صفة

⁽¹⁾ معاني النحو: 1/ 230.

⁽²⁾ ينظر: لسان العرب: مادة (ليس).

⁽³⁾ شرح المفصّل: 8/ 108.

⁽⁴⁾ معانى النحو: 1/230.

أخرى تضادها، فكان لها اسماً وليس مبتدأ، كما أن لها خبراً، وليس خبراً ابتدائياً لخالي الذهن، لأن النسخ قائم على كلام أو مفهوم معلوم سابق، وذلك بخلاف الفعل العام بدليل حاجته إلى التخصيص بالتعدية والزيادة في الوصف بالتفضيل، وصلاحه للبناء للمفعول، وما جمد منه للإنشاء لغلبة معنى الحرفية عليه، وما جمد من النواسخ فإنه يزيد عليه بارتباطه بمفهوم سابق واختصاصه الذاتي، لأن النسخ هدم لبناء سابق أو تبديله أو تصحيحه أو تحقيقه، لملازمته للنسبة، والنسبة لابد لها من تعلُّق بشيء لبيانها، لـذلك جعلت من العوامل المختصة بالجمل، لأن الجملة لا تخلو من النسبة بدليل تأويلها بمفرد، فاحتاجت للتعلُّق، وهو أساس إفادتها فجاءت أدوات رابطة لملازمتها للـذات الموصوفة إثباتاً ونفياً لتوجه النسخ للإقرار والتحقيق وليس للوصف المجرّد، كما في التام، لـذلك لم تطلب فاعلاً ومفعولاً، لأنها لم توضع أصلاً للوصف، فلم يتوسع في تصريفها واشتقاقها، لمخالفتها الفعل التام في الوظيفة التركيبية، إثباتاً ونفياً، فهي تشعر بمحذوف وتلمح إلى رأى المتكلم فيما يتحدث عنه، كما تشير إلى حال السائل، وتبيّن أن الكلام جاء تصحيحاً لوهم وإثباتاً لمنكر أو متردد أو شاك، ودال على طبيعة مركوزة في المخبر عنه، في حين أن الفعل التام هو الخبر ذاته، والخبر في حقيقته وصف، فكان الفاعـل موصـوفاً، وكـذلك المفعول، وذلك بخلاف الناسخ.

المبهمات:

إنّ البيان عن المراد يقتضي قيام القرائن اللفظية والمعنوية بوظائفها التركيبية في التأليف المنسبك شكلاً ومحتوى، بحسب الاختيار المناسب للمقام بدوال مفضية إلى المقصود والتنصيص عليه برفع الاحتمالات، وإيضاح العلاقات بما يعود عليها، ويفصل مجملها، ويكشف الغاية منها، وذلك باستعمال أسماء سلب منها معنى المسمّى المعيّن، فلم تكن مستقلة في مفهومها الذاتي، فجاءت دالّة على المبهم، فتوسع في استعمالها لأغراض الربط الحسي والمعنوي، إيجازاً واختصاراً وإشعاراً بمعاني التعظيم والتحقير والتفخيم والتهويل والوعد والوعيد وغير ذلك، فكانت مبنية لملازمتها وظيفتها البيانية في النظم، فأشبهت الحروف في أدائها المعاني في غيرها، وكذلك الأفعال في النص على

المعنى العام في مصادرها، إذ تحدده صيغها وما يزيد فيها، فإن المبهمات في الإشارة والموصولات الاسمية والضمائر وأسماء الاستفهام والشرط تفتقر إلى ما يكشف إبهامها، وهي بدورها تساهم في إبانة المقصود تعريفاً وتغليباً ودلالـةً وإشـعاراً وتلميحـاً بمـا يزيـد المعنى سعةً ومبالغة فيه، وصولاً إلى الغاية القصوى تأثيراً وتبليغاً لإرادة المتكلم أو المنتج اللغوى فيما يريد إيصاله بأوجز عبارة وأكثر فائدة وأبلغ تـأثيراً، فـلا يقتـصر في الإشـارة على المدلول المعيّن، بل يحملها معانى التعظيم أو التحقير، وكذلك الموصولات، فإنّه فيها لا يعني الوصف بالجمل حتى يتجاوزه إلى معنى تحقيقه إثباتاً، ولا يقصد بالضمير الكنايـة عن الاسم الظاهر فحسب، فقد يقصد العناية والاهتمام به، وذلك بالحديث عنه تخصيصاً، أو يعني الالتفات إلى غيره تشويقاً للسامع، أو وعيـداً وتهديـداً، أو قـد يريـد تعظيمه أو تحقيره، وكذلك في التنكير والتعريف إذا كان المراد منهما العموم والشمول، فقد يراد منهما في التركيب تغليب شيء منها على عموم الظاهر منه، وكذلك الأمر في التثنية والجمع، فقد ورد التغليب في القرآن الكريم بياناً لإجمال نسبة المفردات في الـنظم، ودالاً على ظهور معنى على غيره لشموله غيره وإحاطته به أو لقوّته تـذكيراً أو عقـلاً أو كثرةً لغرض العناية به تشريفاً له أم تعظيماً أو تحفيزاً ونحو ذلك بــدلاثل الإفــراد والتثنيــة والجمع في الأسماء، والتجريد والزيادة في الأفعال والأسماء التي دخلها التغليب تنضم الضروب الآتية:

المضرد والمثنى والجمع

كان اللفظ للمغلّب بعيداً عن اللبس إيجازاً وتنبيهاً لأمر المغلّب، لأهميته في بيان المقصود على أكمل وجه، وبناء النكت المعنوية عليه مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً، وتفصيل ذلك كما يأتي:

المضرده

إنّ التغليب يكون في المفرد كما يكون في غيره، وذلك إذا كان المراد بالمفرد العموم أو الشمول، نحو قول عمالي ﴿ أَيُودُ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِن

تَعْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ لَهُ, فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَتِ ﴾ [البقرة: 266]، ففي قوله (جنَّة) تغليب (1)، لأن المراد بالجنة هنا الأشجار المثمرة عموماً، وغلَّب النخيل والأعناب، فجعل الجنة منهما. ونظيره قوله تعالى ﴿ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِن غَيْلٍ وَعِنَبٍ فَنُعَجِّرَ ٱلْأَنْهَارَ خِلاَلَهَا تَقْجِيرًا ﴾ ونظيره قوله تعالى ﴿ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِن غَيلٍ وَعِنَبٍ فَنُعَجِر ٱلْأَنْهَار فِللّهَا الجنة [الإسراء: 91]، أي أو يكون لك بُستان يشتمل على جنة من نخيل وعنب (2)، فغلب الجنة لاشتمالها على ذلك.

المثنى:

وهو ضم اسمين متطابقين لفظاً ومعنى، وهو الحقيقي، أما التغليبي فهو يضم اسمين مختلفين، وذلك نحو قوله تعالى ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبُ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلسِّكَةِ نَصِيبُ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلسِّكَةِ نَصِيبُ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلسِّكَةِ وَلَيس تثنية والد وحده، لأن الوالد: الأب، والوالدة: الأم، وهما الوالدان في قوله تعالى ﴿ وَمِا أَوَلِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ [البقرة: 83]، والوالدان تثنية والد، لأنه يُطلق على الأب والأم (4)، وإنما تُنيا على لفظ (والد) تغليباً (5)، لأن الوالد لا يقال إلاّ للأب دون الأم، وهذا جار على وفق القاعدة العربية في تغليب المذكر. ونظيره تغليب الأب على الأم في التثنية فثنيا على أبوين في قوله تعالى ﴿ وَلِأَبُونَهِ لِكُلِّ وَحِدِ مِنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾ [النساء: 11]، وقوله ﴿ يَنبَىٰ اَدَهُ مَن الْمَافِينَانَ ﴾ [الكهف: 80]، أوقوله ﴿ وَأَمَّا ٱلفُلُكُمُ مَينَ ٱلْجَنَّةِ ﴾ [الأعراف: 27]، وقوله ﴿ وَأَمَّا ٱلفُلُكُمُ مَينَ ٱلْجَنَّةِ ﴾ [الأعراف: 27]، وقوله ﴿ وَأَمَّا ٱلفُلُكُمُ فَكَانَ أَبُواهُ مُؤْمِنينِ ﴾ [الكهف: 80]، فقال في تثنية الأب والأم أبوان (6)، ولم يثن على لفظ الأم، غير أن لفظ الوالد مشترك بين فقال في تثنية الأب والأم أبوان (6)، ولم يثن على لفظ الأم، غير أن لفظ الوالد مشترك بين

 ⁽¹⁾ ينظر: الكشاف: 1/ 395-396، مفاتيح الغيب: 7/ 63، أنـوار التنزيـل: 61، حاشـية الكـازروني:
 1/ 265، حاشية الشهاب: 2/ 343.

⁽²⁾ ينظر: أنوار التنزيل: 383.

⁽³⁾ اللسان: مادة (ولد).

⁽⁴⁾ روح المعانى: 1/ 421.

⁽⁵⁾ ينظر: تاج العروس: 2/ 543.

⁽⁶⁾ ينظر: التبيان في تفسير القرآن: 3/ 133، 6/ 196، مجمع البيان: 3/ 13.

الاثنين بخلاف الأب والأم، فكيف ثنيا على لفظ أحدهما وهو الأب؟ قال سيبويه: إنما قالوا: أبوان؛ لأنهم جمعوا بين أب وأبة، إلا أنه لا يكون مستعملاً إلا في النداء إذا عنيت المذكر واستغنوا بالأم في المؤنث عن أبة، وكان ذلك عندهم في الأصل على هذا، فمن ثم جاءوا عليه بالأبوين، وجعلوه في غير النداء أباً بمنزلة الوالد، وكان مؤنثه أبة، كما أن مؤنث الوالد والدة (1). فالأبوان متفقان في اللفظ، لأنهما في الأصل أب وأبة، ثم استغني بالأم عن أبة، لالتباسه بالمذكر في النداء، إذ تلحقه الهاء بدلاً من ياء الإضافة، لأنه من قال: يا أبي لا تفعل، ويا أمي لا تفعلي لم يقل: يا أمّ، ويا أب، ولكن يقول: يا أبة لا تفعل، فجعل الهاء بدلاً من الياء (2). وكثيراً ما نجدهم يشبهون تثنية الأبوين بالقمرين ناظرين إلى أن الأبوين هما الأب والأم، ولم يعرجوا على أصل الأم إلا نادراً، في حين أن تثنية الأبوين تختلف عن تثنية القمرين، لأن القمرين هما الشمس والقمر.

جاء في تفسير قوله تعالى ﴿ وَلِأَبُونَهِ ﴾ [النساء: 11]، المراد بالأبوين الأب والأم، فغلّب جانب الأب لشرفه، ومثله من التغليب في التثنية القمران والعمران والخافقان (3). وقال آخر: وأبواه هما أبوه وأمه، وغلّب لفظ الأب في التثنية، كما قيل: القمران، فغلّب القمر لتذكيره على الشمس (4). وتجد من المفسرين من تنبه إلى هذا الأصل وأجرى الأبوين عليه، كالرازي والقرطبي، فقد ذكرا في تفسيرهما للآية الكريمة أن الأصل في الأم أن يقال لها أبة، وأبوان تثنية أب وأبة، وقد استغنى بلفظ الأم عن أن يقال لها أبة (5).

وقيل في قوله تعالى ﴿ وَرَفَعَ أَبُولَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [يوسف: 100]، هما أبـوه وخالته، لأنه يقال للأب والأم أبوان (6). وقيل بل كانـا أبـاه وأمـه،

⁽¹⁾ الكتاب: 2/ 112، المخصص: 13/ 172.

⁽²⁾ المقتضب: 3/ 169.

⁽³⁾ ينظر: غرائب القرآن: 4/ 206.

⁽⁴⁾ ينظر: البحر المحيط: 3/ 182.

⁽⁵⁾ ينظر: مفاتيح الغيب: 9/ 220، الجامع لأحكام القرآن: 5/ 68.

⁽⁶⁾ ينظر: ليس في كلام العرب: 342، المغنى: 2/ 686.

كما ذهب الطبري⁽¹⁾؛ لأنه الأولى في استعمال الناس والمتعارف بينهم في الأبوين. ويؤيد هذا الرأي الرجوع إلى أصل الأم وأنها أبة أخرجت من الأب كغيرها من الأسماء المؤنشة الجارية على الفعل. وشرط ابن الحاجب أن يغلّب الأدنى على الأعلى في المثنى بالتغليب، كما فعلوا في القمرين؛ لأن القمر دون الشمس في الرتبة⁽²⁾، وشرط غيره تغليب الأعلى، وحجته البحران للملح والعذب وللمالح أعظم⁽³⁾، والذي نرجحه أن المذكر إنما يُغلّب، لأنه الأصل، وهو الأخف، كما سبق تقريره.

الجمع:

وهو ضم المختلف من الأسماء إظهاراً لأحدها، فقد ورد في جمعي المذكر السالم وجمع التكسير، والملاحظ فيما ورد من جمع المذكر السالم أن التغليب إنما يكون فيما يفرق بين مذكره والتكسير مؤنثه بالتاء من الصفات (4)، أو مما يغلّب فيه العاقل على غيره، فمن الأول قوله تعالى ﴿ إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِالقَعُودِ أَوّلَ مَنَّ وَ فَاقَعُدُواْ مَعَ الْحَيْفِينَ ﴾ [التوبة: 83]، أي مع النساء والضعفاء من الرجال فغلّب المذكر (5). قال الطبري: فاقعدوا مع مرضى الرجال وأهل زمانتهم والضعفاء منهم والنساء، وإذا اجتمع الرجال والنساء في الخبر، فإن العرب تغلّب الذكور على الإناث، ولذلك قيل: فاقعدوا مع الخالفين (6). وإنما صلح الخالفون للمذكر والمؤنث، لأن مفرده يفرق فيه بين المذكر والمؤنث بالتاء، لأنه بُني على الفعل، فإذا أخبر به عن جمع فيه ذكور وإناث عُلّب التذكير، كما سبق تقريره.

أما الخوالف في قوله تعالى ﴿ رَضُوا بِأَن يَكُونُواْ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ ﴾ [التوبة: 93]، فهو مختص بالنساء كالقواعد، و (خالفة) صفة غلبت عليها الاسمية، ولم تجر على الفعل لـذلك جُمعت جمع تكسير.

⁽¹⁾ ينظر: جامع البيان: 13/43.

⁽²⁾ ينظر: الأمالي النحوية: 4/ 33.

⁽³⁾ ينظر: شرح عقود الجمان: ورقة (30)، شروح التخليص: 2/ 54.

⁽⁴⁾ ينظر: شرح الرضى على الكافية: 2/ 183.

⁽⁵⁾ ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 8/ 217.

⁽⁶⁾ جامع البيان: 10/ 141.

والتغليب للذكور قد يكون ذماً لهم، كما في (الخالفين) و (القاعدين) في قوله تعالى ﴿ وَقِيلَ اَقْعُدُواْ مَعَ الْقَعِدِينَ ﴾ [التوبة: 46]، أي مع النساء والصبيان وأهل الأعذار، وفي ذلك ذم لهم لاختلاطهم في القعود مع هؤلاء (1). وقد يكون ذما للإناث أيضاً، كما قال تعالى ﴿ وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْكِ إِنَّكِ صَحُنتِ مِنَ اَلْخَاطِهِينَ ﴾ [يوسف: 29]، وإنحا قال (من الخاطئين) ولم يقل (من الخاطئات) تغليباً للذكور على الإناث، لأنه قبصد الإخبار عن الذكور والإناث، والمعنى من الناس الخاطئين، أو من القوم الخاطئين أو ومثله قوله تعالى ﴿ إِنَّهَا كَانَتْ مِنَ وَالْمَدُونَ عَلَى اللهُ وَالْمَدُونِينَ ﴾ [الأعراف: 83]، وإنما قال (من الغابرين) على جمع المذكر تغليباً للمذكر على المؤنث إذا اجتمعا (6).

وقد يكون التغليب مدحاً للإناث، كما في قوله تعالى ﴿ وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَتِ رَبِّهَا وَكُنْتِهِ وَكُانَتُ مِنَ الْقَانِتَاتَ ﴾ لأنه أراد: وكانت من القوم القانتين، أي من عداد المواظبين على طاعة الله والمقيمين عليها، لأن القنوت صفة تشمل من قنت من القبيلين، لأنه تعالى أخبر عنها، كما يُخبر عن الذكور (4)، فالقانتون أعم من القانتات، لأنه يُطلق على الذكور والإناث بالتغليب، وكذلك قوله تعالى ﴿ يَنَمَرْيَكُوا قَنْتُي لِرَبِكِ وَاستَجُرِى وَارْكِي مَعَ الرَّكِينِ ﴾ [آل عمران: 43]، وجاء مع الراكعين دون الراكعات، لأن هذا الجمع أعم، إذ يشمل الرجال والنساء على سبيل التغليب (5).

⁽¹⁾ ينظر: معترك الاقران: 2/ 279.

⁽²⁾ ينظر: الكشاف: 2/ 316، الجسامع الأحكسام القرآن: 9/ 175، البحسر الحسيط: 5/ 298.

⁽³⁾ ينظر: التبيان في تفسير القرآن: 10/ 55، الكشاف: 2/ 93، أنوار التنزيل: 213.

⁽⁴⁾ ينظر: مجاز القرآن: 2/ 261، الكشاف: 4/ 132، مفاتيح الغيب: 30/ 51، الجامع لأحكام القرآن: 8/ 204، أنوار التنزيل: 748، شروح التلخيص: 2/ 52.

 ⁽⁵⁾ ينظر: معالم التنزيل: 1/ 347، لباب التأويل في معاني التنزيـل: 1/ 347، غرائـب القـرآن: 3/ 196،
 البحر المحيط: 2/ 457، روح المعانى: 3/ 139.

قال المبرد: ولو قلت: كانت من المجتهدين وأنت تعني امرأة كان أفصح، لأنك تريد رجالاً ونساءً هي إحداهم، كما قال عـز وجـل ﴿ وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ. وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَنِيْيِينَ ﴾ [التحريم: 12]، وقال جلّ ثناؤه ﴿ إِلَا عَجُوزًا فِي ٱلْعَابِينَ ﴾ [الشعراء: 171] (١).

وقيل: إنّ خطاب الذكور الذي يمتاز عن خطاب الإناث بعلامة كالمسلمين وفعلـوا لا يدخل فيه الإناث على الصحيح⁽²⁾.

وهذا القول فيه نظر من وجوه:

قد صح إطلاق الجمع السالم على المختلط من الرجال والنساء تغليباً للمذكر لغة وحكماً، بدليل شمول النساء في الأحكام الشرعية ومعظمها جاء بصيغة التذكير كالمؤمنين والمسلمين وغيرهما كثير، ثم في خطابهم جميعاً بدايا أيها الذين آمنوا) وبدافعلوا)، نحو قول تعالى ﴿ آهَيِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضِ عَدُقٌ ﴾ [البقرة: 36]، وقول تعالى ﴿ آهَيِطُوا مِصْلًا فَإِنَّ لَكُمُ مَاسَأَنْتُمْ ﴾ [البقرة: 61]، فهل كان الخطاب للرجال دون النساء ؟

قد ورد التصريح بذكر النساء بصيغة جمع الإناث إلى جانب ذكر الرجال بحصيغة جمع المناث إلى جانب ذكر الرجال بحصيغة جمع المسلمين وَالْمُوْمِنِينَ وَالْمُومِنِينَ وَكُومُومِينَ إِنْ الْمُومِنِينَ وَالْمُومِينَ وَالْمُومِنِينَ وَالْمُومِينَ إِزَالَتِهُ لِلْمُؤْمِينَ وَالْمُومِينَ إِرْالَتِهُ الْمُؤْمِينَ وَالْمُومِينَ إِزَالَتُهُ لِلْمُؤْمِينَ وَالْمُؤْمِينَ وَالْمُومِينَ إِزَالَتِهُ لِلْمُؤْمِينَ وَالْمُؤْمِينَ وَالْمُؤْمِينَ وَالْمُؤْمِينَ وَالْمُؤْمِينَ وَالْمُؤْمِينَ وَالْمُؤْمِينَ وَالْمُؤْمِينَ وَالْمُؤْمِينَا إِلْمُؤْمِينَا وَلْمُؤْمِينَا إِلْمُؤْمِينَا إِلْمُؤْمِينَا وَالْمُؤْمِينَا وَالْمُؤْمِينِ وَالْمُؤْمِينِيِلِي الْمُؤْمِينِيِهُ وَالْمُومِينِيِيْم

⁽¹⁾ الكامل: 3/ 247.

⁽²⁾ نهاية السول: 2/ 359 – 630، وينظر: الإتقان: 2/ 18.

⁽³⁾ ينظر: التبيان في تفسير القرآن: 8/ 342.

⁽⁴⁾ ينظر: مفاتيح الغيب: 82/28 - 83، 101.

وقد يرد التصريح بذكر النساء إلاّ أنهم يدخلن مع الرجال حكماً، نحو قوله تعـالى ﴿ وَهُمَّ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ شُهُودٌ ﴾ [البروج: 7]، ففي (المؤمنين) تغليب(1)، لأن المراد (بالمؤمنين والمؤمنات)، بدليل قوله تعالى في سياق السورة ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَنَنُوا ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَتِ ثُمَّ لَدَ بَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّم وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ ﴾ [السبروج: 10]، وهم أصحاب الأخدود⁽²⁾. وقولم تعـــالى ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمُسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَاءَ ٱللهُ ءَامِنِينَ مُعَلِّقِينَ رُءُ وسَكُمُ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَحَافُونَ ﴾ [الفتح: 27]، تدخل المؤمنات المسجد الحرام آمنـات ومقـصرات لا يخفـن، كمـا يـدخل الرجال، إلاَّ أن التحليق والتقصير جميعاً للرجال، والحلق أفضل، لذلك غُلِّب المذكر على المؤنث وليس للنساء إلاّ التقصير (3)، ولم يخصصهن بالصيغة لـدخولهن مع الرجـال في (مقصرين)، كما دخلت حواء في الخطاب مع آدم في قوله تعالى ﴿ وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضِ عَدُوٌّ ﴾ [البقرة: 36]، لأنه خاطب آدم وامرأته (4). ومن الثاني أعني ما غُلَّب فيـه العاقــل على غيره قول ه تعالى ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَاللَّهُ وَلَدًا سُبَحَانَةٌ. بَل لَهُ مَا فِي السَّمَوَتِ وَالأَرْضُ كُلُّ لَهُ قَانِنُونَ ﴾ [البقرة: 116]، فقال (قانتون)؛ لأن في جملة ذلك من يعقل فغلّب، وحكم الآيـة عام في جميع الخلق، لأن لفظ (كل) يقتضي الإحاطة (⁵⁾، فقال (قانتون) على تغليب أولى العلم (6). وجعل بعضهم منه قول تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكُتُمُونَ مَاۤ أَزَلْنَا مِنَ ٱلْمِيِّنَاتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيِّكَ لُم لِلنَّاسِ فِي ٱلْكِنَابِ أُوْلَتِهِكَ يَلْمَنُّهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُّهُمُ ٱللَّهِنُوكَ ﴾ [البقرة: 159]، فقيل: وإنما قال (اللاعنون)؛ لأن من يعقل في جملة اللاعنين فغلّبهم (7). ومما ورد من التغليب في

ینظر: روح المعانی: 30/90.

⁽²⁾ ينظر: أنوار التنزيل: 793.

⁽³⁾ ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 16/ 291.

⁽⁴⁾ ينظر: معانى القرآن: 1/ 31.

⁽⁵⁾ ينظر: جامع البيان: 1/ 507، معالم التنزيل: 1/ 100.

⁽⁶⁾ ينظر: أنوار التنزيل: 49، حاشية الكازروني: 1/ 183، حاشية الشهاب: 2/ 228، روح المعاني: 1/ 503.

⁽⁷⁾ ينظر: مفاتيح الغيب: 4/ 182، الجامع لأحكام القرآن: 2/ 186، روح المعاني: 2/ 24.

جموع التكسير قول تعالى ﴿ وَمَا لَكُرُ لَا نُقَيْلُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَالْمُسْتَضَعَفِينَ مِنَ الْرَبَالِ وَالنّسَاء: 75]، خص (الولدان) بالذكر تغليباً للذكور، وهو جمع (وليد) مع أن المراد الذكور والإناث من العبيد والجواري، إذ يُقال للجارية والأمة (وليدة) وجمعها (الولائد)، فجاء التعبير على طريق التغليب (1). وقال تعالى ﴿ كَانُوا إِخْوَهُ رِّجَالًا وَنِسَاء ﴾ [النساء: 176]، المراد بالإخوة: الإخوة والأخوات تغليباً لحكم الذكورة بقرينة قول (رجالاً ونساء) الواقع بدلاً (2). ونحوه قول تعالى ﴿ فَكَفّرَ تُهُ وَلَمَامُ عَشَرَةٍ مَسَكِينَ ﴾ [المائدة: 89]، فقال (مساكين) بلفظ المذكر تغليباً للتذكير في كلامهم، لأنه لا خلاف أنه لو أطعم الإناث لأجزأه (3).

الضمير،

وهو المُكتى به عن المغلّب، وذلك نحو قوله تعالى ﴿ أُولَتِكَ يَدْعُونَ إِلَى النّارِ ﴾ [البقرة: 22]، فذكر الضمير في (يدعون)، مع أن المراد الذكور والإناث؛ لأن (أولئك) إشارة إلى المذكورين في قوله تعالى ﴿ وَلَا نَنكِعُوا الْمُشْرِكَةِ حَتَى يُؤْمِنَ وَلاَمَةُ مُؤْمِنَةً خَيْرٌ مِن مُشْرِكَةٍ وَلَا المذكورين في قوله تعالى ﴿ وَلا نَنكِعُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ [البقرة: 22]، من المشركين والمشركات فغلب المذكر على المؤنث في (يدعون) (4). ونحوه قوله تعالى ﴿ وَمَن يَعْمَلُ مِنَ الصَّكِلِكَةِ مِن ذَكَرٍ السَّارة أَنْ يَ وَهُو مُؤْمِنٌ فَأُولَتِكَ يَذْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴾ [النساء: 124]. فأولئك إشارة إلى الصالحين والصالحات، فأخبر عنهم بصيغة التذكير بقوله: (يدخلون)، لكونها صالحة أن المناقب بالتغليب. وقال تعالى ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلُّ يُورَثُ كَلَامًا أَوامُرَأَهُ وَلَهُ التَّذِيرِ اللهِ المدلول عليهم بما تقدم، والتذكير أو أُخْوات من الأم المدلول عليهم بما تقدم، والتذكير

⁽¹⁾ ينظر: الكشاف: 1/ 543، مفاتيح الغيب: 10/ 187، اللسان: مادة (ولد)، غرائب القرآن: 5/ 101، روح المعاني: 5/ 74.

⁽²⁾ ينظر: الكشاف: 1/ 590، أنوار التنزيل: 139، حاشية الشهاب: 3/ 209، روح المعاني: 6/ 41.

⁽³⁾ ينظر: البيان في تفسير القرآن: 4/ 14.

⁽⁴⁾ ينظر: نواهد الأبكار: ورقة 201.

في ضمير (كانوا) للتغليب⁽¹⁾؛ لأن الكلالة الاخوة للام خاصة بدليل قراءة أبيّ (وله أخ أو أخت من الأم) وقراءة سعد بن أبي وقاص⁽²⁾. وله أخ أو أخت من أم). وقوله تعالى ﴿ أَوْيَعَفُواْ اَلَذِى بِيكِوء عُقَدَةُ النِّكَاجُ وَأَن تَعَفُواْ اَقْرَبُ لِلتَّقُوك ﴾ [البقرة: 237]، جاء الضمير في (تعفوا) و (تنسوا) مذكراً للتغليب؛ لأن الخطاب للرجال والنساء، لأن العفو من الطرفين يكون أقرب إلى حصول التقوى، فغلّب الذكور لأنهم أولياء العقود⁽³⁾. قال الرازي: هذا خطاب للرجال والنساء جميعاً إلا أن الغلبة للذكور إذا اجتمعوا مع الإناث (4). وقال تعالى ﴿ وَآنَكِمُواْ اَلْأَيْمَىٰ مِنكُرُّ وَالصَّلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمُ وَلِمَآبِكُمُ ﴾ [النور: 32]، جاء ضمير (يكونوا) مذكراً؛ لأنه عاد إلى مختلط، فالايامي و (الصالحين) للرجال والنساء (5).

⁽¹⁾ ينظر: روح المعانى: 4/ 207.

⁽²⁾ ينظر: الكشاف: 1: 510، أنوار التنزيل: 105.

⁽³⁾ ينظر: معالم التنزيل: 1/ 244، الجامع لأحكام القرآن: 3/ 208، لباب التأويل في معاني التنزيل: 1/ 244، غرائب القرآن: 2/ 382.

⁽⁴⁾ مفاتيح الغيب: 6/ 156.

⁽⁵⁾ ينظر: الكشاف: 3/ 63.

⁽⁶⁾ ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 14/ 183.

عن غيره، وبنى الخطاب في الكتاب على لفظ الجمع لذل⁽¹⁾ مغلباً الذكور عليهن، فجاء الضمير في التذكير دون التأنيث لأنه لما جمعهما غلب المذكر.

⁽¹⁾ ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 11/ 190. ومثله قوله تعالى { فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَ فَلاَ تَعْضَلُوهُنَّ أَن يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ } [البقرة 232]، فذكر الضمير في (تراضوا) مع تقدم ذكر النساء تغليباً للأزواج أو الأولياء عليهن، لأنه إما أن يخاطب به الأزواج الذين يعضلون نساءهم بعد انقضاء العدة ظلماً وقسراً وإما أن يخاطب به الأولياء في عضلهن أن يرجعن إلى أزواجهن. ينظر: الكشاف: 1: 369، روح المعانى: 2: 125.

 ⁽²⁾ وهي قراءة أبن كثير وأبي جعفر وابن عامر. ينظر: التيسير في القراءات السبع: 107، النشر:
 2/ 216، الإتحاف: 218.

⁽³⁾ ينظر: أنوار التنزيل: 193، غرائب القرآن: 8/ 32.

⁽⁴⁾ ينظر: الكشاف: 2/ 55.

⁽⁵⁾ ينظر: حاشية الشهاب: 4/ 130.

⁽⁶⁾ ينظر: روح المعانى: 5/ 138.

 ⁽⁷⁾ ينظر: الكشاف: 3/ 462، مفاتيح الغيب: 27/ 150، مفتاح العلوم: 450، أنوار التنزيل: 639، غرائب القرآن: 25/ 27، حاشية الشهاب: 7/ 412، روح المعاني: 25، 16.

ولم يقل "يذرؤها" وكم" في "يذرؤكم" هو نفسه في (جعل لكم من أنفسكم) وهم المخاطبون العقلاء الذين يتدبرون في هذا التكثير ويعتبرون به، فخصهم في الخطاب، وإن اشتركوا مع الأنعام في التوالد والتناسل، إلا أنه تعالى ميزهم بالعقل فغلّبهم على غيرهم، ولولا التغليب لكان القياس أن يقال يذرؤكم وإياها⁽¹⁾. ومنه قوله تعالى ﴿ وَالدَّوَآتِ وَالأَنْعَنِمِ التغليب لكان القياس أن يقال يذرؤكم وإياها⁽¹⁾. ومنه قوله تعالى ﴿ وَالدَّوَآتِ وَالْأَنْعَنِمِ اللهِ المُعلَّمِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهواب والأنعام، ولكنه غلّب العاقل على تغيره، ولو أثنه لرجع إلى الدواب والأنعام، ولكنه غلّب العاقل على غيره. ومنه قوله تعالى ﴿ قَالَ أَوْرَهَ يَتُم مَا كُنتُم تَعْبُدُونَ ﴿ الشَّ أَنتُم وَهَابَآؤُكُم الْأَقَدَمُونَ ﴿ وَالسَّمِينِ عَيْره والسَّمِينِ في إلى المشركين عَبُدُ إلى المشركين عَبُد إلى المتعراء: 75–77]، رجع المضمير في (فانهم) إلى المشركين وأصنامهم مذكراً للتغليب؛ لأن معناه: إن عباد الأصنام مع الأصنام عدو لي، إلا أنه غلب من يعقل (3).

ويجوز أن يكون منهم من يعبد الله مع عبادته الأصنام فغلّب من يعقل، كما قال تعالى ﴿ إِنَّ اللهَ يَعَكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَغْتَلِفُونَ ﴾ [الزمر: 3]، ولذلك استثنى رب العالمين من جميع المعبودين، وجاء الضمير (هم) كناية عما لا يعقل؛ لأنهم لما ادّعوا أنها تنضر وتنفع وجب أن يعتقدوا فيها كونها عاقلة فاهمة (4)، ونحوه قوله تعالى ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كُبُرُهُمْ هَلَذَا فَتَنَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنَطِعُونَ ﴾ [الأنبياء: 63]، فغلب التذكير للتبكيت. وقال تعالى ﴿ فَلَيْسَتَجِيبُوا ﴾ [الأعراف: 194]، وقال ﴿ فَلَغَ عَلَيْهِمْ مَثْرِيًا بِالْلَهِينِ ﴾ [الصافات: 93].

الاسم الموصول

وهو المبين بالصلة لعمومه، وذلك نحو قوله تعالى ﴿ وَمِنْهُم مَن يَنْشِي عَلَىٰ رِجَلَيْنِ ﴾ [النور: 45]، فجاء بـ (مَنْ) تغليباً للعاقل على غيره، ألا ترى أن الماشي على رجلين فيه

⁽¹⁾ ينظر: البرهان في علوم القرآن: 3/ 307.

⁽²⁾ ينظر: مفاتيح الغيب: 26/ 21، غرائب القرآن: 25/ 89.

⁽³⁾ ينظر: مجمع البيان: 7/ 193.

⁽⁴⁾ ينظر: مفاتيح الغيب: 15/94.

عاقل وغير عاقل كالطائر (1). فوقعت (مَنْ) عليهما تغليباً للإنسان على غيره، وذلك أن (مَنْ) للعاقل وتشمل غيرهم بحكم التغليب (2).

ونظيره قوله تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُو فِهَا مَعَٰيِشَ ﴾ [الحجر: 20]، قيل المراد به الوحوش والبهائم (3). لقوله تعالى ﴿ وَمَامِن دَابَعَ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللّهِ رِزْقُهَا وَيَعَلَمُ مُسْنَقَرَعَاوَمُسْتَوْدَعَهَا كُلُّ وَالبهائم (3). لقوله تعالى ﴿ وَمَامِن دَابَعَ فِي العاقل وغيره بحكم التغليب، لاشتراكهم في طلب الرزق وشمول رزقه تعالى لهم جميعاً، كما شملهم الفناء في قوله تعالى ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا قَانِ ﴾ [الرحمن: 26]، يعني بني آدم وغيرهم من الحيوان، وعبر بـ (مَنْ) تغليباً (4) لمن يعقل؛ لأنه المنتفع بالتخويف دون غيره، فغلبه بذكر (مَنْ) كما إنه المقصود في الإنكار في قوله تعالى ﴿ أَفَمَن يَعْلَقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل: 17]، لأنه تعالى أراد كل ما عد من دونه، فشمل الملائكة وعيسى عليه السلام وغيرهم من أولي العلم وأتى بـ (مَنْ) عليماً عبد من الأصنام والأوثان. وقيل المراد به الأصنام (6)، وهو بعيد؛ لأن (مَنْ) لا تقع على غير العاقل إلا بالتغليب، وهو المناسب للمقام؛ لأن الذين عبدوهم، وإن امتلكوا العقل، فهم لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون فكيف بالأصنام التي لا عبدوهم، وإن امتلكوا العقل، فهم لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون فكيف بالأصنام التي لا عبدوهم، وإن امتلكوا العقل، فهم لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون فكيف بالأصنام التي لا عبدوهم، وإن امتلكوا العقل، فهم لا يخلقون شيئاً وهم المناه المقاع وأكيف بالأصنام التي لا عبدوهم، وإن امتلكوا العقل، فهم لا يخلقون شيئاً وهم المناه المناه التي لا عبدوهم، وإن امتلكوا العقل، فهم لا يخلقون شيئاً وهم المناه المناه التي لا على شيئاً ؟

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ فَأَسْتَفْلِهِمْ ﴾ [الصافات:11]، فقال: (أم من خلقنا)، ومنهم

⁽¹⁾ ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: 1/ 175.

 ⁽²⁾ ينظر: شرح المفصل: 3: 144 – 145، شرح الرضي على الكافية: 2/ 55، البحر المحيط: 5/ 176، البرهان في علوم القرآن: 4/ 412، المطالع السعيدة: 1/ 239.

⁽³⁾ ينظر: معانى القرآن: 2/ 86.

⁽⁴⁾ ينظر: أنوار التنزيل: 706، لباب التأويل في معاني التنزيل: 7/ 5، البحر المحيط: 8/ 192، معترك الأقران: 2/ 440، حاشية الشهاب: 8/ 134.

 ⁽⁵⁾ ينظر: مفاتيح الغيب: 20/12، الجامع الأحكام القرآن: 10/93، أنوار التنزيل: 353، غرائب القرآن:
 (5) ينظر: مفاتيح الغيب: 5/320.

⁽⁶⁾ ينظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 412.

(الملائكة) وهي عاقلة، فغلُب⁽¹⁾ ذلك على ما لا يعقبل، لأنه تعالى خلق من خلائقه الملائكة والسموات والأرض والمشارق والكواكب والشهب والثقب والشياطين والمردة، ثم كنى عنهم بـ(مَنْ) تغليباً لك يعقل على غيره.

إنّ التغليب قد يكون بدليل عموم لفظ متقدم، وقد يكون بغير عموم سابق، وإنما يكون لاحقاً لـ(مَنْ) كما تقول: اشتَر مَنْ في الدار غلاماً كان أو جارية أو فرساً (3)، فهبو بمنزلة من يقول: رأيت ثلاثة: زيداً وعمراً وحماراً (4)؛ لأن (مَنْ) في وجهها لـذوي العلم، وتقع على ما لا يعلم تغليباً بدليل عموم سابق أو لاحق يشمل الجنسين عند اشتراكهما في وصف ما كقوله تعللي ﴿ وَابِنًا ﴾ [آل عمران: 97]، فمن قال: إنه أمان عام للناس وغيرهم (5)، فإنما جوز أن يدخل في صفة الأمن به الوحش والطير أيضاً، لأنه يُعبَّر بـ (مَنْ) عن الجنسين جميعاً إذا جاز دخولهما تحتها لتغليب من يعقل على ما لا يعقل عند الاشتراك في الصفات، كما اشتركا بصفة المشي في قوله تعالى ﴿ وَيَنْهُم مِّن يَشْفِي كُلُ رِجَالَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَشْفِي عَلَى رِجَالَيْنِ العقلاء في الضمير جاز أن يعبر بـ (مَنْ) عما لا يعقل لوقوع الاشتراك. وهذا يدلك إلى غلبة صفات من يعقل على صفات ما لا يعقل في كلامهم، وإن كان جنس من يعقل في اللفظ المذكور من يعقل على صفات ما لا يعقل في كلامهم، وإن كان جنس من يعقل في اللفظ المذكور أقل من جنس ما لا يعقل أد.

ومن ذلك قول عمال ﴿ طَوْعُ وَكُرُهُا وَإِلَيْهِ يُرْجُعُونَ ﴾ [آل عمران: 83]،

⁽¹⁾ ينظر: البيان في تفسير القرآن: 8/ 486.

⁽²⁾ ينظر: الكشاف: 3/ 337، أنوار التنزيل: 590، حاشية الشهاب: 7/ 263.

⁽³⁾ ينظر: شرح الكافية، للرضى: 2/ 55.

⁽⁴⁾ ينظر: البرهان في علوم القرآن: 3/ 305.

⁽⁵⁾ ينظر: حقائق التأويل في متشابه التنزيل: 5/ 189.

⁽⁶⁾ ينظر: شرح الكافية، للرضى: 2/ 55.

⁽⁷⁾ ينظر: حقائق التأويل في متشابه التنزيل: 5/ 189-190.

فإسلام من في الأرض يشمل غير العقلاء كالبهائم على أن معناه الاستسلام ههنا(1). وعبر بـ(مَنْ) لاختلاط العقلاء بهـا في اسـتيطان الأرض، ومثلـها في قولـه ﴿ أَلَوْتَـرَأَنَّ ٱللَّهَ يُسَيِّحُ لَهُ، مَن فِي ٱلسَّمَوَرَتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّلَيْرُ صَنَفَّاتٌ كُلِّ قَدْ عَلِمَ صَلَانَهُ، وَتَسْبِيحَهُ، وَٱللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾ [النور: 41]، فعبر عنهم بـ (مَنْ) للتغليب (2) وإن كان تسبيح المطيعين من العقلاء دون غيرهم فقد كنى عن الجميع بـ(مَنْ) تغليباً للعقلاء على غيرهم. وقد يُغلُّب غير العاقـل لكثرته العددية على العاقبل إذا اجتمعا، وأريد معنى التعظيم والإكبار أو الإنكار والاحتقار، وذلك باستعمال (ما)، لأنها تخص(3) أو تغلب(4) في غير العاقل، نحو قوله تعالى ﴿ مَاعِندَكُرْ يَنفَدُّ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقِ ﴾ [النحل: 96]، وهو الأصل (5)، والمشهور في استعمالها هذا إذا أريد بها الذات (6)، أما إذا أريد الوصف أو النوع فليس من التغليب، ذلك لأن (ما) تستعمل لصفات العقالاء، كما تستعمل لذوات غير العاقل فيكون الاستعمال في طرف واحد، والتغليب يوجب اجتماع طرفين تقول: مَنْ عنــدك؟ فيقــول: زيد، فتقول ما زيد؟ فيقول جواد أو بخيل أو نحو ذلك، وتقول: ما عندك؟ فتجيب عن كل شيء ما خلا مَنْ يعقل إلا أن تقول: رجل فتخرجه إلى باب الأجناس(٢٠)، نحو قولـه تعالى ﴿ طَابَ لَكُمْ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثَّنَى وَثُلَثَ وَرُيْعَ ﴾ [النساء: 3]، وإنما قال (ما طاب) ولم يقل: من طاب، لأنه أراد به الجنس (8). وقيل: أريد به الصفة (9)، وقد جاء للعاقل، بدليل قوله تعالى حاكياً عن امرأة عمـران ﴿ مَا فِي بَطَنِي مُعَرِّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّيَّ إِنَّكَ أَنتَ السِّمِيعُ الْقَلِيمُ ﴾ [آل عمـران: 35]،

⁽¹⁾ ينظر: اللسان، مادة (سلم).

⁽²⁾ ينظر: أنوار التنزيل: 471، روح المعانى: 18/ 169.

⁽³⁾ ينظر: الأصول في النحو: 2/ 135.

⁽⁴⁾ ينظر: المطالع السعيدة: 1/ 239، معترك الأقران: 2/ 557، حاشية الشهاب: 3: 101.

⁽⁵⁾ ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: 171، البرهان في علوم القرآن: 4/ 399.

⁽⁶⁾ ينظر: المقتضب: 1/ 441، 3/ 63.

⁽⁷⁾ ينظر: نفسه: 1/ 41، 2/ 52، 4/ 217.

⁽⁸⁾ ينظر: مفاتيح الغيب: 9/ 179، غرائب القرآن: 4/ 183.

⁽⁹⁾ ينظر: الكشاف: 2/ 496، أنوار التنزيل: 107.

لأن المبهمة تقع على كل شيء ولا اختصاص لها. أما المختصة فإنها تقع على من يعقل في الجملة تغليباً بدليل المقام، نحو قوله تعالى ﴿ وَقَالُوا اَعَّـٰذَاللَهُ وَلَدُا شَبّحَنَهُ بَلِ الّهُ مَا فِي المسكنَوَتِ وَٱلْاَرَةِ فَى كُلُّ أَلَهُ عَيْدُونَ ﴾ [البقرة: 116]، وإنما جاء بـ (ما) التي لغير أولى العلم تغليباً (١)، لأنه إنما غلّب غير العقلاء تحقيراً (٢) لشأن أن يجعلوا آلهة أو أبناء لله تعالى، فكانهم في حكم غير العقلاء بالنظر إلى مقام الألوهية، والدليل على دخول العقلاء في اكانهم في نفي الولد والمفروض في الولد أن يكون من العقلاء وإنه قال بعد ذلك: (كل له قانتون) حيث جمعه بالواو والنون مغلباً فيه العقلاء؛ لأن المخلوقات كلها تقنت لله تعالى، وقنوت الجمادات في ظهور صنعة الخالق عليها (٤)، أو إن ذلك من قنوتها والله أعلم، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ حَسَبُ جَهَنّدَ أَنتُر لَهَا وَلِدُل على دخول المعبودين فشمل قوله (وما تعبدون من دون الله) العقلاء وغيرهم، والدليل على دخول المعبودين من العقلاء على جهنم مع من عبدوهم نزول الآية بعدها مخصصة (٤)، إذ قال تعالى ﴿ إِنَّ النَّيْكِ سَبَقَتَ لَهُم ﴾ [الأنبياء: 101]، فأخرج تعالى من عبد من الملائكة والأنبياء عليهم السلام وبقي الشياطين والفراعنة وغيرهم فغلَّب عليهم الأصنام وما لا يعقل عموماً (٤)، تقيراً لشائهم وشأن من أشرك بالله تعالى.

ومنه قوله تعالى ﴿ ءَأَنتُمْ أَضَلَلْتُمْ عِبَادِى هَتَوُلَآ اِمْ هُمْ ضَكُواْ السَّبِيلَ ﴾ [الفرقان: 17]، فقد استعمل (ما) لتغليب (٥) الأصنام وغيرها مما لا يعقل تحقيراً لهم. ومن ذلك قوله تعالى ﴿ وَلِلّهِ يَسْجُدُ مَا فِ السَّمَوْتِ وَمَا فِ ٱلأَرْضِ ﴾ [النحل: 49]، فعبر عن

⁽¹⁾ ينظر: أنوار التنزيل: 49، حاشية الكازروني: 1/ 183، حاشية الـشهاب: 2/ 228، روح المعاني: 1/ 503.

⁽²⁾ ينظر: الكشاف: 1/ 307.

⁽³⁾ ينظر: الجامع الأحكام القرآن: 2/ 86.

⁽⁴⁾ ينظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 339.

⁽⁵⁾ ينظر: الكشاف: 3/ 84.

⁽⁶⁾ ينظر: أنوار التنزيل: 478.

الساجدين بـ(ما) لا بـ(من)، لأنه قد تقدم (١) ذكر الأصنام والكفار، في حين قال في سورة الحج ﴿ أَلَمْ تَرَ أَتَ الله يَسْجُدُ لَهُ, مَن فِي ٱلسَّمَوَتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [الحج: 18]، فعبر بـ(مَنْ)، لأنه تقدم (٤) ذكر المؤمنين وسائر الأديان فقدم (من في السموات) تعظيماً لهـم ولهـا فتبين أنه أورد كل آية بما يليق بمقامها (٥) وقد أتِي بما للتغليب (٤)؛ لأن الحكم للأغلب.

وقيل: إن التغليب بـ (ما) للكثرة إذ أكثر المخلوقات لا تعقل. قال أبو حيان: وحيث جيء بـ (ما) كان تغليباً للكثرة (أثان وقد قال تعالى (ما في الشكوت وما في الأرض و إلى الله و الكلام من (مَن) فأعطوا عن يعقل في العدد والحكم للأغلب، كما أن (ما) أكثر وقوعاً في الكلام من (مَن) فأعطوا ما كثرت مواقعه للتكثير وما قلت للتقليل (أ). ومنه قوله تعالى (بُعْثِرَ مَا في القبور) ما كثرت مواقعه للتكثير وما قلت للتقليل (أ). ومنه قوله تعالى (بُعْثِرَ مَا في القبور) في القبور) في القبور) عكم التغليب (العاديات: 9]، وإنما لم يقل (من في القبور، بل قال (ما في القبور) بحكم التغليب (اكثر ما في الأرض ليسوا مكلفين وكذلك قوله تعالى (المن في العقليب العقلاء أو لشدة أرضك في الأرض ليسوا مكلفين وكذلك قوله تعالى (المن على العقلاء أو لشدة المول تتعطّل جميع القوى العقلية، فتكون الغلبة للكثرة وبخاصة الرضيع لضعفه بقلة حيلته فهو في عداد ما لا يعقل.

⁽¹⁾ وهو قوله تعالى ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ اللَّهُ مَاعَبَدْنَا مِن دُونِـهِ. مِن شَيْءٍ نِّحْنُ وَلَا ءَابَآؤُنَا وَلَاحَرَّمَنَا مِن دُونِهِ. مِن ثَيَّءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبِّلِهِمْ فَهَلَّ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَـٰءُ ٱلْمُبِـينُ أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكُرُوا

ٱلسَّيِّئَاتِ أَن يَغْسِفَ ٱللَّهُ ﴾ [35-45].

⁽²⁾ وهو قوله تعالى { هَادُوا وَالصَّابِثِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ } [القيامة 17].

⁽³⁾ ينظر: غرائب القرآن: 13/ 78-79.

⁽⁴⁾ ينظر: معالم التنزيل: 4/ 94، لباب التأويل في معانى التنزيل: 4/ 94.

⁽⁵⁾ البحر الحيط: 5: 176.

⁽⁶⁾ ينظر: معالم التنزيل: 4/ 94، لباب التأويل في معاني التنزيل: 4/ 94.

⁽⁷⁾ ينظر: معترك الأقران: 2/ 557-558.

⁽⁸⁾ ينظر: مفاتيح الغيب: 32/ 68، غرائب القرآن: 30/ 151.

اسم الإشارة

ورد تغليب المشار إليه لفظاً وذلك بإخراج غير العاقل مخرج العاقل إذا أشرك بينهما بجعل اللفظ المختص بأحدهما واقعاً عليهما تغليباً للعاقل على غيره، نحو قوله تعالى ﴿ يَعُثُرُهُمْ وَلاَ يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَتُؤُلاء شُفَعَتُونَا عِندَ اللّه ﴾ [يونس: 18]، فقال (هؤلاء) مع أنها حجارة، والمستعمل في الكلام ذه، تغليباً للعاقل، لاعتقادهم أنها تشفع لهم (1). ونظيره قوله تعالى ﴿ ثُكِسُواْ عَلَى رُهُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَتُؤُلاء يَنطِقُونَ ﴾ [الأنبياء: هم (5)، وقول هم ﴿ حَصَبُ جَهَنَمُ أَنتُمْ لَهَا وَرِدُونَ ﴿ لَهَا وَرِدُونَ ﴿ لَهَا بِالواو والنون، وهما ختصان بالعاقل تغليباً له عليها لتبعيته لها تحقيراً له، ولولا التغليب لظن خلاف ذلك.

تغليب العلم

وذلك إذا اشتهر اسم على أحد المسمين به بكثرة الاستعمال غُلَب عليه، فيصير علماً له، لا بوضع واضع معين، بل لأجل الغلبة؛ لأنها تمنع تطرق احتمال الشركة إليه، فيصير كالعلم الخاص في دلالته على الذات المعينة بحيث لا يحتاج إلى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعاً عليه (2) فقد يكون للفظ عموم بحسب المعنى فيحصل له بحسب الاستعمال تخصيص ببعض أفراده الموضوعة له (3) وذلك بالألف واللام أو بالإضافة؛ لأن الأصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين مما كان يقع عليه وضعاً أن يكون باللام والإضافة.. وأن المضاف وذا اللام الغالبين في العملية يجب كونهما أشهر فيما غُلبًا فيه منهما في سائر الأفراد التي شاعا فيها قبل العملية (4).

⁽¹⁾ ينظر: مجاز القرآن: 1/ 276، 2/ 38، 42، الكشاف: 2/ 230، أنوار التنزيل: 275.

⁽²⁾ ينظر: شرح الرضى على الكافية: 1/ 47، 2/ 136.

⁽³⁾ ينظر: الفوائد الضيائية: 1/ 223، حاشية الكازروني: 1/ 16، حاشية الشهاب: 1/ 51، 60.

⁽⁴⁾ شرح الرضى على الكافية: 1/ 43، 2/ 136.

إنّ التعيين بالتغليب قسيم للتعيين بالوضع؛ لأن الاسم إذا غلب صار كالمتواضع عليه وجرى بجرى العلم في إفادة التعريف⁽¹⁾، نحو قوله تعالى ﴿ يُحَوِّفُ أَوْلِيا آءَهُ فَلاَ تَعَافُوهُم وَخَافُونِ إِن كُنهُم مُوّمِينِينَ ﴾ [آل عمران: 175]، وقيل ويعني به إبليس⁽²⁾، لأنه علم له بالغلبة⁽³⁾. ولكن المغلّب من الأعلام ليس علماً على الحقيقة؛ لأن العلم معرفة بالوضع، والمغلّب يكون بالألف واللام بالإضافة (4)، وهو ما لم يوضع بوضع خاص، والعلم موضوع (5). ولا يدل على وجود لا في مسماه (6)، والمغلّب قد غلب على بعض ما له معناه واشتهر به اشتهاراً تاماً (7). وهو أعرف من العلم، لأن كل معرفة غلبت من غيرها فهي أعرف منها الله واللام؛ لأنه إن سمي به من دونهما امتنع ذكرهما وإن منهاً واللام وجب ذكرهما قال ابن الحاجب: إن سُميّ بالألف واللام وجب ذكرهما قال ابن الحاجب: إن سُميّ بالألف واللام وجب ذكرهما قال ابن الحاجب: إن سُميّ بعيرها امتنعت (9).

أما المغلّب فإنه يلزمها ولا يجذفان منه، لأن من قاعدتهم الممهدة أن لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه إذا لم يكن مضافاً إلا معرفا بلام العهد سواء كان علماً أم لا كالبيت والنجم ((10))، ومن ذلك قوله تعالى (مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنَا وَأَغَيْدُواْ مِن مَقَامِ إِبْرَهِ عَمَّ مُصَلًى ﴾ كالبيت والنجم ((البيت): الكعبة، كما قال تعالى (أنكَمْبَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِينَا لِلنَّاسِ ﴾

⁽¹⁾ ينظر: شرح المفصل: 1/ 40.

⁽²⁾ ينظر: الكشاف: 1/ 481، أنوار التنزيل 97.

⁽³⁾ ينظر: روح المعانى: 4/ 115.

⁽⁴⁾ ينظر: الأصول في النحو: 1/156.

⁽⁵⁾ ينظر: الأمالي النحوية، لأبن الحاجب: 2/ 166، 4/ 132، الإيضاح في شرح المفصل: 1/ 82.

⁽⁶⁾ ينظر: شرح المفصل: 1/ 40.

⁽⁷⁾ ينظر: شرح الألفية، لأبن الناظم: 103.

⁽⁸⁾ ينظر: كشف المشكل: 2/85.

⁽⁹⁾ ينظر: الأمالي النحوية: 4/ 38.

⁽¹⁰⁾ ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1/ 188.

[المائدة: 97]، وهو اسم غالب على الكعبة، كالنجم على الثريا⁽¹⁾، فتلزمه اللام أو الإضافة، لأنهما هما المعرفة في الحقيقة، وبغيرهما يصبح الاسم نكرة. وقد غلّب البيت على الكعبة حتى إذا أطلق لا ينصرف إلى غيره، وصار علماً بالغلبة كالنجم والدبران والعيوق.

وقال تعالى ﴿ وَالنَّجْرِ إِذَا هَرَىٰ ﴾ [النجم: 1]، (والنجم): الثريا، وهو اسم غالب للها⁽²⁾، واصل النجم أسم جنس لكل كوكب ثم صار علماً بالغلبة ⁽³⁾. وإنما قيل: أصله اسم جنس، لأن الأصل في الوضع العموم، إذا كان المفهوم من اللفظ أمراً كلياً صالحاً، لأن يشترك فيه كثيرون، ثم أنه في العرف يختص بشيء بعينه مثل النجم، فإنه في الأصل اسم لكل نجم، ثم اختص في العرف بالثريا (4). واللام في النجم لازمة، كما في البيت؛ لأنه لم يصر علماً إلا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم فلو لم تكن مقصودة قصد الجيم من جعفر لم يؤت بها (5). قال المبرد: قأما قولهم (النجم) إذا أردت الثريا فإنه معرفة بالألف واللام مجعول بهما علما وإن فارقتاه رجع إلى أنه نجم من النجوم (6). ولا يجوز أن تقول: هذا النجم، وأنت تعني غير الثريا إلا أن تخرجه على العهد، فتقول: هذا النجم، وأنت تعني غير الثريا إلا أن تخرجه على العهد يكون بين اثنين النجم الذي تعلم كما تقول: هذا الكوكب الذي تعلم (7). وذلك إن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب (8). قد جرى ذكره من قبل، وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر

⁽¹⁾ ينظر: الكشاف: 1/ 309، أنوار التنزيل: 51، الجنى الداني في حروف المعاني: 218، حاشية الشهاب: 2/ 236، روح المعانى: 1/ 519.

⁽²⁾ ينظر: الكشاف: 4/ 27، الجامع لأحكام القرآن: 17/ 82، أنوار التنزيل: 697.

⁽³⁾ ينظر: حاشية الشهاب: 8/ 109، روح المعاني: 27/ 38.

⁽⁴⁾ ينظر: مفاتيح الغيب: 1/ 51.

⁽⁵⁾ ينظر: ينظر الإيضاح في شرح المفصل: 1/ 100، شرح الرضى على الكافية: 1/ 139.

⁽⁶⁾ المقتضى: 4/ 324 – 325.

⁽⁷⁾ ينظر: المخصص: 9/9.

⁽⁸⁾ ينظر: شرح المفصل: 2/9.

لشهرته، فاللام التي في الأعلام الغالبة من القسم الثاني⁽¹⁾؛ لأنه كان بين المتخاطبين فيها عهد، ثم غلبت لكثرة استعمالها⁽²⁾. فاللام في الأصل لتعريف العهد، ثم يعرض للام العهدية الغلبة كالبيت⁽³⁾؛ فهي لام الغلبة التي كانت في الأصل للعهد⁽⁴⁾ قبل أن تعرض لها الغلبة.

واللام العهدية لا تفيد تغليباً؛ لأن المسمى بها يبقى في نطاق التعريف العهدي ما لم يكثر في الاستعمال ويشتهر، فإذ غُلِّب أفادت تغليباً؛ لأن المغلَّب كان معهوداً للمخاطبين قبل أن يُغَلَّب.

والفرق بين العهدية والتغليبية أن التغليبية تكسب المسمَّى بها شيئاً زائداً على ما كان يكسبه مع العهدية؛ لأنها حينما تدخل على الاسم يتعين المسمى دون غيره من الأسماء قاطبة، ولأنها في التغليب تصبح جزءً من الكلمة مقصودة مع حروفها؛ لأنها إن نزعت خرجت من التغليب.

قال سيبويه في باب ما يكون فيه الشيء غالباً عليه اسم: وأما ما لزمته الألف واللام فلم يسقطا منه، فإنما جُعل الشيء الذي يلزمه ما يلزم كل واحد من أمته وأما الدّبران والسّماك والعيوق وهذا النحو، فإنما يلزم الألف واللام من قبل أنه عندهم الشيء بعينه (5). فقد تحولت هذه الأوصاف بالتغليب إلى أعلام دالة على ما غلبت عليه ولزمت الألف واللام، لأنهم أرادوا فيها معنى الصفة (6). فكانتا دليلاً على تغليب الوصفية فيها، وليس التغليب بزيادة (أل) لتكون رمزاً دالاً على المعنى القديم تلميحاً فوق دلالته على المعنى الجديد كما قيل (7)، وإنما ذلك يعود إلى اختصاصها بموصوفاتها،

⁽¹⁾ ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2/ 136.

⁽²⁾ ينظر: شرح المفصل: 1/ 41.

⁽³⁾ ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2/ 131.

⁽⁴⁾ ينظر: الجني الداني في حروف المعاني: 218، المغنى: 1/ 51.

⁽⁵⁾ الكتاب: 2/ 101 – 102.

⁽⁶⁾ ينظر: شرح المفصل: 1/ 42.

⁽⁷⁾ ينظر: النحو الوصفى من خلال القرآن: 436.

لأنهم خصوا كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الآخر للفرق فكذلك هذه النجوم اختصت بهذه الأبنية التي هي الدّبران والسّماك والعيّوق ولا يطلق عليها الدابر والعائق والسامك، وإن كانت بمعناها للفرق، كما أن الألف واللام لا تلزمان كل الأعلام الغالبة من الصفات، فالحارث والعباس وما كان مثلهما تدخلهما اللام تغليباً للوصفية ولا تلزمهما؛ لأن تعريفهما بالوضع والعلمية دون الألف واللام (1)، لأنهما لم يحدثا تعريفاً (2)، والتغليب في قولنا: حارث وعباس للاسمية؛ لأن الألف واللام لا تلزم الاسم فالتغليب قد صيّر هذه الأوصاف أعلاماً وأسماء لشهرتها بكثرة الاستعمال.

وكما غلبت الأعيان كالنجم والبيت كذلك غلبت في المعاني، نحو قوله تعالى في وَلَقَد أَخَذُنَا مَالَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصِ مِنَ ٱلثَّمَرَاتِ ﴾ [الأعراف: 130]، (بالسنين) أي بسني القحط والجدب، والسنة من الأسماء الغالبة كالدابة والنجم (3)؛ لأنها غلبت على عام القحط لكثرة ما يذكر عنه ويؤرخ (4). والسنة تطلق على الحول وعلى الجدب ضد الخصب، ولكن التخصيص يقتضي كونها علماً كسائر أخواتها، فصار علماً على عام القحط منصرفاً إليه عند الإطلاق كسائر الأعلام الغالبة وفي تشبيهها بالدابة والنجم دليل على أن تغليبها كان بحكم العرف.

وقد جعلها الزمخشري ضمن أسماء الجنس الغالبة فقال: والإله من أسماء الجناس كالرجل والفرس اسم يقع على كل معبود بحق أو باطل، ثم غلب على المعبود بحق، كما أن النجم اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا وكذلك السنة على عام القحط والبيت على الكعبة والكتاب على كتاب سيبويه (5).

ومنه قوله تعالى ﴿ يَسْتُلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَنِهَا ﴾ [الأعراف: 187]، والساعة من

⁽¹⁾ ينظر: شرح المفصل: 1/ 43.

⁽²⁾ ينظر: شرح الألفية، لأبن الناظم: 102.

⁽³⁾ ينظر: الكشاف: 2/ 104-105، غرائب القرآن: 9/ 28.

⁽⁴⁾ ينظر: أنوار التنزيل: 219، البحر الحيط: 4/ 369، روح المعاني: 9/ 28.

⁽⁵⁾ ينظر: الكشاف: 1/36.

الأسماء الغالبة كالنجم للثريا والكوكب للزهرة (1). وقيل: علم بالاستقراء أن مثل هذه الأسماء إنما تكون لموجودات محققة لا لأمور مفروضة مقدرة إلا نادراً كالساعة (ألساعة) ليست نادرة في هذا الباب فهناك الطامة، والآزفة، والصاخة، والقارعة، والقيامة، والحاقة، والواقعة وغيرها، وكلها أسماء غالبة (3) جاءت بالهاء للتهويل؛ لأنها شاملة لجميع الخلق دفعة واحدة. قال أبو حاتم الرازي: والقيامة هو فعل قد يكون من جميع الخلائق دفعة واحدة فلذلك أدخل فيه الهاء فقيل يوم القيامة ولم يقل يوم القيام (4). ومنه قوله تعالى ﴿ وَأَتِنُوا لَفَحَ وَالْمُرَوَ لِلّهِ ﴾ [البقرة: 196]، الحج لغة: القصد، والاعتمار: الزيارة، فغلبا على قصد البيت وزيارته للنسكين المعروفين (5). وقد صارا غالبين، لاستعمالهما في نوع مخصوص ينصرف الفهم إليه عند الإطلاق كما غلب اللقاء على القتال كالنزال (6)، والنبذ على ما ينسى (7)، والسلم على الصلح (8)، والجنة على دار الثواب (9)، والإحسان على الفضل (10)، والحرور على السموم (11)، فمنها ما لحق

⁽¹⁾ ينظر: الكشاف: 2/ 134، 3/ 227، مفاتيع الغيب: 15/ 84، أنوار التنزيل: 230، 541، روح المعاني: 9/ 116. 9/ 116.

⁽²⁾ ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف: 1/ 256.

⁽³⁾ ينظر: روح المعانى: 27/ 61، 111.

⁽⁴⁾ ينظر: حاشية الجرجاني على الكشاف: 1/256.

⁽⁵⁾ ينظر: الكشاف: 1/ 324، مفاتيح الغيب: 4/ 175- 176، أنـوار التنزيـل: 57-58، اللـسان: مادة (حجج) و (عمر).

⁽⁶⁾ ينظر: الكشاف: 2/162، غرائب القرآن: 7/10، روح المعاني: 10، 12.

⁽⁷⁾ ينظر: أنوار التنزيل: 21.

⁽⁸⁾ ينظر: مفاتيح الغيب: 5/ 223.

⁽⁹⁾ ينظر: الكشاف: 1/ 256، حاشية الجرجاني: 1/ 257.

⁽¹⁰⁾ ينظر: الفروق اللغوية: 162.

⁽¹¹⁾ ينظر: أنوار التنزيل: 577.

بالأعلام كالجنة (1)، والكتاب ونحوهما، ومنها ما لم يلحق كالحج والعمرة ونحوهما لاشتهارهما في نوع مخصوص لا أنهما علمان (2).

تغليب الوصف

إذا عرض التخصيص للصفة، لشهرة الموصوف أخرجها عن الوصفية وصيرها علماً بالغلبة، فتجري مجردة عن الموصوف بخلاف الصفة الصريحة فإنها تلزم الموصوف ولا تفارقه، لأنه لا يحسن استعمالها مفردة والاقتصار عليها يجعل الكلام ملبساً وغير مفيد. فلا يحسن أن تقول: جاءني طويل ورأيت جيلاً أو قبيحاً وأنت تريد: جاءني رجل طويل ورأيت رجلاً جيلاً أو قبيحاً وانت تريد في مكان قريب مع طويل ورأيت رجلاً جيلاً أو قبيحاً ولا تقول: سكنت في قريب تريد في مكان قريب مع دلالة السكني على المكان أن ومع الصفة الغالبة لا يكاد يذكر الموصوف؛ لأن خصوصية الموصوف صارت بالغلبة داخلة في مفهوم الوصف مع ملاحظة اتصافه بمفهوم المشتق منه فلا يصح إجراؤه على غيره (4). فحذف الموصوف إنما هو شيء قام الدليل عليه، وهو غلبة استعمال الصفة مفردة على موصوفها، لشهرته بها، لاختصاص الصفة به بكثرة الاستعمال لأنه إذا استبهم أمر الموصوف كان حذفه غير لائق. يدل على ذلك قوله تعالى فليما الاسمية حتى ترك ذكر موصوفها واسعات (5) وسابغة من الصفات التي غلبت عليها الاسمية حتى ترك ذكر موصوفها أنها عنترة بن شداد: (طويل)

إِذَا مَا مَشُوا فِي السَّايِغَاتِ حَسِبْتَهُمْ للسِّيُولَا وَقَلْ جَاشَتْ يَهِنَّ الْأَبَاطِحُ

⁽¹⁾ ينظر: الكشاف: 1/256.

⁽²⁾ ينظر: حاشية الشهاب: 2/ 260.

⁽³⁾ ينظر: التفسير القيم/ 268.

⁽⁴⁾ ينظر: حاشية الكازروني: 1/ 62.

⁽⁵⁾ ينظر: الكشاف: 3/ 282، أنوار التنزيل: 567.

⁽⁶⁾ ينظر: غرائب القرآن: 22/ 45.

وقال عبد الله(1) بن الزَّبيْرِ الأسدي: (طويل).

وَسَابِعَةٍ تَعْسَى البَنَانَ كَاللها أَضَاةً بِضَحْضَاحٍ مِنَ الماءِ ظَاهِرِ

فجاء بها مفردة بغير موصوفها بتغليب الاسمية عليها فاستعملها مفردة كما غلّب جانب الاسمية من قرأ⁽²⁾ قوله تعالى ﴿ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّنغُوتَ ﴾ كما غلّب جانب الاسمية من قرأ⁽²⁾ قوله تعالى ﴿ وَأَصِله الصفة (4) ولكنه استعمال استعمال الاسماء وجرى في بناء الصفات على أصله كما استعملوا الأبرق والأبطح استعمال الأسماء فكسر تكسير الأسماء فقيل: الأباطح والأبارق ولم يصرفا كأحمر واصلهما الصفة. فالتغليب في الصفة إنما هو في جريها مجرى الأسماء فتجيء غالباً من دون الصفة . فالتغليب في الصفة إنما هو في جريها مجرى الأسماء فتجيء غالباً من دون تكون الصفة مقامه إنما يحسن بشرطين أن تكون الصفة تكون الصفة خاصة يعلم ثبوتها لذلك الموصوف بعينه لا لغيره، الثاني: أن تكون الصفة قد غلب استعمالها مفردة على الموصوف كالبر والفاجر والعالم والجاهل والمتلقي والرسول والنبي ونحو ذلك مما غلب استعمال الصفة فيه مجردة عن الموصوف فلا يكاد يجيء ذكر الموصوف معها (5).

فالتغليب شرط لإقامة الصفة مقام موصوفها، لاستعمالها من دونه بعد أن اختصت به فعرف بها لاشتهارها بغلبتها عليه، لأن معنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف لفظاً عن كونه وصفاً، أي لا يتبع الموصوف لفظاً (6).

⁽¹⁾ ينظر: اللسان: مادة (سبغ)، خزانة الأدب: 1/ 345، تاج العروس: 6/ 15.

⁽²⁾ ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1/ 231.

⁽³⁾ وهي قراءة الأعمش. ينظر: مختصر في شواذ القرآن: 33.

⁽⁴⁾ ينظر: الكشاف: 1/ 625-626، أنوار التنزيل: 155.

⁽⁵⁾ التفسير القيم: 267-268.

⁽⁶⁾ شرح الرضي على الكافية: 1/ 47.

فالصفة الغالبة، لاختصاصها بما وضعت له، لا تحتاج إلى موصوف لتعين دلالتها، لأنها أقيمت مقامه، لاشتهاره بها إذ كثر في كلامهم ودليل ذلك ما ذكره سيبويه أنهم يحذفون التنوين مِن كل اسم غالب وصف بابن ثم أضيف إلى اسم غالب فقال في باب ما يحرك فيه التنوين في الأسماء الغالبة: إلاّ أن يكون شيء من ذا يغلب عليه فيعرف بـه كالصعق وأشباهه فإذا كان ذلك لم ينون وتقول: هذا زيدٌ ابـنُ عَمْـركَ إلا أن يكــون ابــنُ عَمْرِكَ غالباً كابن كُراع وابن الزبير وأشباه ذلك (١). فلما كثر استعمالها في كلامهم حذفوا منها التنوين وكمذلك المصفة الجارية مجرى الاسم بالتغليب وفي ذلك يقول سيبويه: وربما جرت الصفة في كلامهم مجرى الاسم فإذا كان كذلك حسن فمن ذلك: الأبرق والأبطح واشباههما (2)، وذلك لما غلب عليهما حكم الأسماء أجروهما مجرى الأسماء، لأن التغليب في الصفة قد جعلها كأنها الموصوف بعينه، فجاءت مجردة عنه وجارية مجراه في الأخبار، كما صيرها كاسم الجنس الدال على معنى الموصوف، وذلك قولهم الأبطح واصله أن يقال مكان أبطح، ثـم غلبـت الـصفة، وصـارت كاسـم الجـنس ومثله الفارس والصاحب والراكب أصل ذلك الصفة وإنما غلبت فصارت كاسم الجنس، ولذلك تجمع جمعه فيقال: فارس فوارس، وصاحب صواحب، وراكب رواكب، كما يقال: كاهل كواهل، فالفارس راكب الفرس خاصة، والراكب راكب الجمـل خاصـة (3). وجاء في المخصص: وربما جمعت العرب الاسم الذي أصله صفة على لفظ الصفة كنانهم يذهبون به إلى أنه صفة غلبت كما سمّوا بما فيه الألف واللام وتركوا الألف واللام بعد التسمية كالحسن والعباس والحارث كأنهم قدروا فيه الصفة.. ولـو جمع إنـسان الحـارث على ما توجبه الصفة فقال: الحُرَّاث لجاز، لأنه صفة غلبت (4).

إنَّ الصفة وإنَّ غلبت عليها الاسمية، يلمح فيها معنى الوصف وعلى ذلك ادخلوا

⁽¹⁾ الكتاب: 3/ 504، 507.

⁽²⁾ نفسه: 1/ 228.

⁽³⁾ ينظر: شرح المفصل: 3/ 63.

^{.86 (17 (4)}

الألف واللام على الحارث والعباس تغليباً لجانب الوصفية وكسُّروهما فقالوا: الحوارث والعوابس تغليباً لجانب العلمية، كما يغلب العلميـة مـن يقـول: حــارث وعبـاس. قــال سيبويه: إن الذين قالوا: حارث قالوا: حوارث إذا أرادوا أن يجعلوا ذلك اسمـاً ومـن أراد أن يجعل الحارث صفة كما جعلوه الذي يحرث جمعوه كما جمعوه صفة، إلا أنه غالب'(1). فإقرار اللام للإيذان ببقايا أحكام الصفة، ومن لم يثبت اللام خلصهما اسمين، وعرَّاهما من مذهب الوصفية في اللفظ (2)، وكذلك الأبرق والابطح، وان استعملا استعمال الأسماء وكسرا تكسيرها لم يخلع عنهما معنى الوصف بدلالة أنهم لم يبصرفوهما ولا نحوهما في النكرة فعلمت أنّ معنى الوصف مقر فيهما (3). فإثبات الألف واللام في الأعلام الغالبة من الصفات تغليب لجانب الوصفية سواء كان ذلك مدحاً أم ذماً، يـدل على ذلك قسراءة من قسراً (4) قولم تعمالي ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَكَاضَ ٱلنَّاسُ ﴾ [البقرة: 199]، بكسر السين من (الناس)، أي الناسي (5)، وهو آدم عليه السلام من قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَسَى ﴾ [طه: 115]، فصارت (الناسي) صفة غالبة كالنابغة والصعق، وكذلك الحارث والعباس والحسن والحسين هي، وإن كانت أعلاماً، فإنها تجري مجرى الصفات، لأن ما جاء من الأعلام وفيه لام التعريـف فإنمــا لمــا فيــه مــن معنى الفعل والوصفية ثناء عليه كان ذلك أو ذماً له⁽⁶⁾.

فمن الصفات الغالبة ما يصل إلى حد العلمية، ومنها ما لا يبصل ولكن تجري عليها أحكام الاسم، لغلبة الاسمية عليها، فتستعمل مفردة - أي من دون موصوفها - ومكسَّرة كما تكسَّر الأسماء.

⁽¹⁾ ينظر: الكتاب: 3/ 404-405.

⁽²⁾ ينظر: شرح المفصل: 1/ 43.

⁽³⁾ ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1/ 47-48.

⁽⁴⁾ وهي قراءة سعيد بن جبير. ينظر مختصر في شواذ القرآن: 12.

⁽⁵⁾ ينظر: المحتسب: 1/119، الكشاف: 1: 349، أنوار التنزيل: 68.

⁽⁶⁾ ينظر: المحتسب: 1/ 119-120.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَتِكَ تَهُ، يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيّ ﴾ [الأحزاب: 56]، وقوله ﴿ وَاَمْنَ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَكُولُ وَقولَ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَكُولُ يَنَيْنَ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَكُولُ يَنَيْنَ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَكُولُ يَنَيْنَ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَكُولُ اللَّهِ يَكُولُ يَنْكَتَنِي اللَّهُ الطَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَكُولُ اللَّهُ ال

ومسن الجمسع قولسه تعسالى ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَهِى نَعِيمِ ﴿ وَ الْعُجَيمِ ﴾ [الانفطسار: 13-14]، وقولسه ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِ جَنَّتِ وَعُيُونٍ ﴾ [الحجسر: 45]، وقولسه ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِ جَنَّتِ وَعُيُونٍ ﴾ [الحجسر: 45]، و ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَلِيدِينَ وَٱلْمَّنِينِينَ وَٱلْمَّنِينِينَ وَٱلْمَّنِينِينَ وَٱلْمَنْدِينِينَ وَٱلْمَنْدِينَ وَٱلْمَنْدِينَ وَالْمَنْدِينِينَ وَٱلْمَنْدِينِينَ وَٱلْمَنْدِينَ وَٱلْمَنْدِينِينَ وَٱلْمَنْدِينَ وَٱلْمَنْدِينَ وَالْمَنْدِينِينَ وَالْمَنْدِينَ وَالْمَنْدِينَ وَالْمَنْدِينَ وَالْمَنْدِينَ وَالْمَنْدِينَ وَالْمَنْدِينَ وَالْمَنْدِينَ وَالْمَنْدِينَ وَلَامِ اللّهُ فِي الصَفَاتِ وَلَامِ الْمُنْ وَلَامِ اللّهُ فِي الصَفَاتِ وَلَامِ الْمُنْ وَلِينَا اللّهُ فِي الصَفَاتِ وَلَامِ الْمُنْ وَلِلْمُنْدِينَ وَالْمَنْدِينَ وَلَامِ الْمُنْ وَلِلْمُنْ وَلِينَا الْمُنْدِينَ وَلَامِ اللّهُ فِي الْمُنْ وَلِلْمِنْ وَلِينَا اللّهُ فِي الْمِنْ الْمُنْ وَلِينَا اللْمُنْ وَلِينَا اللّهُ فِي الْمُنْ وَلِينَا اللّهُ فِي الْمُنْ وَلِينَا اللّهُ مِنْ الْمُنْ وَلِينَا وَلَامِ وَالْمُنْ وَالْمُنْ وَلِلْمُنْ وَالْمُنْ وَالْمُنْ وَالْمُنْ وَالْمُنْ وَلِلْمُنْ وَالْمُنْ وَالْ

فالصفات التي يغلب عليها جانب الفعلية تجمع جمع سلامة، والتي يغلب عليها جانب الاسمية تجمع جمع تكسير، نحو قوله تعالى ﴿ وَمَا عَلَمْتُ مِنَ الْمَوَارِج ﴾ [المائدة: 4]، والجوارح من الطير والسباع والكلاب ذوات الصيد، والواحدة جارحة، وهي صفة غالبة، إذ لا يكاد يذكر معها موصوف (3) لغلبة الاسمية عليها فكسرت تكسير الأسماء في الجمع نحو: أفكل وأفاكل، وأرنب وأرانب (4)، كما كسرت (قاعدة) على القواعد في قوله تعالى ﴿ وَإِذَ يَرْفَعُ إِبْرَهِمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَعِيلُ ﴾ [البقرة: 127]، وهي الأساس والأصل لما فوقه، وهي صفة غالبة ومعناها الثابتة (5). أما القواعد من النساء فواحدها قاعد بغير هاء، وهو من القعود عن الحيض (6) وأريد به النسب ولم يجر على الفعل (10)

⁽¹⁾ ينظر: التفسير القيم: 268.

⁽²⁾ ينظر: شرح المفصل: 5/ 24، 28.

⁽³⁾ ينظر: إملاء ما من به الرحمن: 1/ 207.

⁽⁴⁾ ينظر: شرح المفصل: 5/ 64.

⁽⁵⁾ ينظر: الكشاف: 1/ 311، مفاتيح الغيب: 4/ 62، أنوار التنزيل: 51.

⁽⁶⁾ ينظر: جامع البيان: 1/ 546، المذكر والمؤنث، الأنباري: 1/ 154.

وجرت (قاعدة) التي بنيت على الفعل مجرى (قاعد) في الجمع، لأنها صفة غالبة فكسّرت تكسير الأسماء في الجمع تغليباً لجانب الاسمية على الفعلية، كما غُلّب جانب الاسمية في (دابة) فحذفوا الموصوف لكثرته في كلامهم. وكسّروها، وإن كانت في الأصل صفة، لأنها من دَبَبْتَ (2)، أو من دبّ يدبّ فهو دابّ إذا مشى مشياً فيه تقارب خطو (3)، وقد غلبت على ما يركب من الدواب (4)، فجرى مجرى الأسماء، كما أن أبطح صفة واستعملت استعمال الأسماء فقالوا: الأباطح، وكنّا في الأبطح ونزلنا في البطحاء، فلا يذكرون الموصوف كأنها اسم والأصل: أن يقال مكان أبطح، ثم غلبت الصفة وصارت كاسم الجنس (5)، فلما غلب حكم الأسماء على (دابة) أجروها مجراها، فاستعملت بغير الألف واللام كسائر الأسماء، لأن الألف واللام لا تلزم الاسم (6).

جاء ذلك في قوله تعالى ﴿ وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ ٱخْرَجْنَا لَمُمْ دَابَّةُ مِنَ ٱلْأَرْضِ ثُكِلِمُهُمْ ﴾ [النمل: 82]، وقوله بح ﴿ وَكَأْنِ مِن دَابَّةِ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا ﴾ [العنكبوت: 60]، وجاءت مكسرة في قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ أَتَ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي ٱلسَّمَوَتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَجَاءت مكسرة في قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ أَتَ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي ٱلسَّمَوَتِ وَمَن فِي ٱلأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَالشَّمْسُ وَالنَّهُمُ وَالْمَنْ عَلَيْكُ وَاللَّهَ وَكُولُ مِن ٱلنَّاسِ ﴾ [الحسج: 18] و ﴿ وَمِن النَّاسِ وَاللَّهَ وَآتِ وَالنَّهُمُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَكَثِيرٌ مِن ٱلنَّاسِ ﴾ [الحسج: 18] و ﴿ وَمِن النَّاسِ وَاللَّهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَهُ وَاللَّهُ وَلَهُ وَلَهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَا لَا اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ وَمَا مِنْ عَلَيْهُ فِي ٱلسَّمَاءُ وَالْأَرْضِ إِلَا فِي كِنَابٍ مُرِينٍ ﴾ [النمل: 75]، أي و (غائبة) في قوله تعالى ﴿ وَمَامِنْ غَلِيمَةٍ فِي ٱلسَّمَاءَ وَالْأَرْضِ إِلّا فِي كِنَابٍ مُرِينٍ ﴾ [النمل: 75]، أي و (غائبة) في قوله تعالى ﴿ وَمَامِنْ غَلِيمَةٍ فِي ٱلسَّمَاءَ وَالْأَرْضِ إِلّا فِي كِنَابٍ مُرْبِينٍ ﴾ [النمل: 75]، أي

⁽١) ينظر: المخصص: 16/97.

⁽²⁾ ينظر: الكتاب: 3: 563، المخصص: 114/17.

⁽³⁾ ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 6/ 419.

⁽⁴⁾ ينظر: اللسان: مادة (دبب).

⁽⁵⁾ ينظر: الكتاب: 3/ 563، المخصص: 11/ 115.

⁽⁶⁾ ينظر: المخصص: 6/ 100.

⁽⁷⁾ ينظر: أنوار التنزيل: 567، اللسان: مادة (جبي).

خافية فيهما، وهما من الصفات الغالبة، والتاء فيهما للمبالغة، كما في الراوية (1). وقد تدخل التاء على الوصف الغالب فتنقله إلى الاسمية كما في قوله تعالى ﴿ وَالنَّطِيحَةُ ﴾ المائدة: 3]، لأنه ليس كل منطوح نطيحة، وإنما هو مختص بالشاة الميتة بالنطح كالذبيحة والاكيلة والضحية والرمية (2). فكان دخولها أمارة للنقل من الوصفية إلى الاسمية وعلامة لكون الوصف غالباً غير محتاج إلى الموصوف (3) لاختصاصه ببعض ما وقع عليه في الأصل وغلبته فيه، وبهذا فغائبة وخافية اسمان لما يغيب ويخفى، والهاء فيهما بمنزلتها في العافية والعاقبة والفاتحة والخاتمة (4)، فهي أوصاف في أصولها ثم اختصت فجعلت أسماء بالغلبة والفرق بين الوصف الذي تدخل عليه هاء المبالغة والذي تدخل عليه هاء النقل أن الأول يجوز إجراؤه على موصوف مذكر بخلاف الثاني (5). لظهور الوصفية في الأول وضعفها في الثاني، لدلالتها على الثبوت فتكون أسماء وأعلاماً بالغلبة.

والصفات الغالبة التي على وزن فعولة تلحقها التاء للنقل إلى الاسمية كما في فعيلة، لأنها لا يذكر معها الموصوف البتة وكل فعولة بمعنى مفعول هكذا (6). ومن ذلك قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسَتَحِيءَ أَن يَضَرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ [البقرة: 26]، البعوض في أصله صفة على فعول كالقطوع فغلبت أسميته (7)، وهو فعول من البعض (8) بمعنى المقطوع (9)، والبعض مصدر بعضه البعوض يبعضه بعضاً عضه وآذاه، ولا يقال في غير

⁽¹⁾ ينظر: أنوار التنزيل: 508.

⁽²⁾ ينظر: شرح الشافية: 2/ 143.

⁽³⁾ ينظر: شرح الرضى على الكافية: 2/ 164.

 ⁽⁴⁾ ينظر: الكشاف: 3/ 158 – 159، مفاتيح الغيب: 24/ 215، أنـوار التنزيـل: 508، حاشـية الـشريف الجرجاني: 1/ 22.

⁽⁵⁾ ينظر: حاشية الشهاب: 7/57.

⁽⁶⁾ ينظر: شرح الرضي على الكافية: 2/ 164.

⁽⁷⁾ ينظر: الكشاف: 1: 265، مفاتيح الغيب: 2/ 148.

⁽⁸⁾ ينظر: أنوار التنزيل: 21.

⁽⁹⁾ ينظر: حاشية الشهاب: 2/ 90.

البعوض (1)، وهو القطع كالبضع والعضب غلب على هذا النوع كالخموش في لغة هذيل (2). أما الصفات الغالبة التي تلحقها هاء التأنيث فلا تكون أعلاماً، وإنما هي من الصفات الغالبة التي لا يذكر الموصوف معها لجريها مجرى الأسماء وتجمع جمع السلامة، نحو قوله تعالى ﴿ وَبَثِيرَ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَكِلُواْ الْصَلَاحَاتِ ﴾ [البقرة: 25]، و (الصالحات) مع صالحة، وهي من الصفات الغالبة التي تجري مجرى الأسماء كالحسنة (3). وقد غلبت عليها الاسمية فذكرت من غير موصوف، كما ذكرت (الحسنة) و(السيئة) من غير موصوف في قوله تعالى ﴿ وَلَاشَتَوى الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّنَةُ ﴾ [فصلت: 34]، ﴿ وَيَسَتَعْجِلُونَكَ مِلْسَنَةِ اللَّهِ اللهِ عَمَلَى اللَّهِ اللهِ عَمَلَى اللَّهِ اللهِ اللهِ عَمَلَى اللَّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ وقل عالى ﴿ وَلَا اللهِ عَمَلَى اللَّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ا

وقوله تعالى ﴿ وَلَا تَيَمُّوا ٱلْخَيِيتَ ﴾ [البقرة: 267]، أي الردي وهو كالطيب من الصفات الغالبة التي لا تذكر موصوفاتها. وقوله تعالى ﴿ وَإِلْاَ عَرْمُ مُونُونَ ﴾ [البقرة: 4]، و (الآخرة) تأنيث الآخر الذي هو نقيض الأول، وهي صفة الدار بدليل قوله تعالى ﴿ يَلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْاَخِرَةُ ﴾ [القصص: 83]، وهي من الصفات الغالبة وكذلك الدنيا. ومنه قوله تعالى ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْمَاحِلَةَ ﴾ [الإسراء: 18]، والمراد الدار العاجلة، فعبر بالنعت عن المنعوت (6)، فالتغليب في الصفات بمعنى اشتهارها في نوع مخصوص، مع بقاء أصل الصفة فيما غلبت عليه، لأن الوصف الغالب لا ينفك عن مراعاة معنى

⁽¹⁾ ينظر: اللسان: مادة (بعض).

⁽²⁾ ينظر: حاشية الشهاب: 2

⁽³⁾ ينظر: أنوار التنزيل: 19، حاشية الكازروني: 1/ 118.

⁽⁴⁾ ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 184.

⁽⁵⁾ ينظر: أنوار التنزيل: 86.

⁽⁶⁾ ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 10/ 235.

الوصف (۱)، وكون الكلمة من الصفات الغالبة لا ينافي ذكر الموصوف معها في بعض الأحوال؛ لأن الوصف الغالب قد يوصف به دون الاسم الغالب (2)، نحو قوله تعالى الأحوال؛ لأن الوصف الغالب قد يوصف به دون الاسم الغالب (عند الأخر عند وَمَا النَّمَيُوةُ الدُّنيَا إِلَّالَكِبُ وَلَهُو وَلَلَّالُ الْآلَاكِبُ وَلَهُ وَلَالُكُ الْانعام: 32]، فالمتبادر من الأخر عند الإطلاق الدار مع بقاء مفهوم الأصلي، وهو التأخير، وكذلك الدنيا يفهم منها الدار مع الأصل، وهو الدنو، وقد ذكر ههنا موصوفهما. ومن الصفات الغالبة ما يلحق بالأعلام لاختصاصها بموصوفها استعمالاً ومعنى كالرحمن إذ اختص بالله تعالى فصار كالعلم (3) ومثله النبي والرسول والدبران والعيوق والصعق (4)، لأنك لا تجد اسماً يغلب على أمته وفيه اللام لازمة إلا وهو مشتق صفه (5). وأل في الرحمن للغلبة كهي في الصعق فهو وصف لم يستعمل في غيره (6)، والوصف الغالب، لاختصاصه، يصير كالاسم بعد الاسم كما في قولنا: عمر الفاروق (7)، لهذا يقبح وضع النعوت غير المخصوص (8).

ومنها مالا يلحق بالأعلام، ولكنه يُغلّب فيصير كالاسم فلا يكاد يـذكر الموصوف معه مثل الأبطح والأبرق⁽⁹⁾، لأن الصفات الغالبة تدل على ذات الـشيء⁽¹⁰⁾، وإن كانت تدل على بعض أحوال الذات⁽¹¹⁾.

⁽¹⁾ ينظر: شرح الرضى على الكافية: 1/ 56.

⁽²⁾ ينظر: روح المعانى: 1/ 168.

⁽³⁾ ينظر: أنور التنزيل: 3.

⁽⁴⁾ ينظر: الكشاف: 1/ 265،42، أنوار التنزيل: 19، حاشية الكازروني: 1/ 118، حاشية الشهاب: 2: 61.

⁽⁵⁾ ينظر: شرح المفصل: 1/ 43.

⁽⁶⁾ البحر المحيط: 1/15.

⁽⁷⁾ ينظر: مفاتيح الغيب: 29/ 84.

⁽⁸⁾ ينظر: الكامل: 4/ 22.

⁽⁹⁾ ينظر: املاء ما منّ به الرحمن: 2/ 37.

⁽¹⁰⁾ ينظر: الكامل: 1/52.

⁽¹¹⁾ ينظر: المفصل: 114.

أما تغليب معنى الفعلية، فإنه لا يقتصر على الفعل الاصطلاحي، وذلك إذا تجرد الفعل من علم التأنيث تغليباً للاسم المغلّب، لأنه المُتمم له، لأنهما كالكلمة الواحدة بدليل الوصف، نحو قوله تعالى ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَوِرَتُ وَجَنَّتُ مِن اَعْنَب وَزَرَعٌ وَغَيِلً بدليل الوصف، نحو قوله تعالى ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَوِرَتُ وَجَنَّتُ مِن اَعْنَب وَزَرَعٌ وَغَيلًا بدليل الوصف، نحو قوله تعالى ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَوِرَتُ وَجَنَّتُ مِن الله الله على التذكير لتغليب المذكر (١)، وهو الصنوان (٤). على المؤنث، وهو الجنات. ومن قرأ (١) بالتاء أعاد الضمير إليها. وقال تعالى ﴿ وَجُع ٱلفَّمُ وَأَلْقَرُ ﴾ [القيامة: 9]، ولم يقل جمعت على تغليب المذكر (٤)، وهو القمر على الشمس. وذهب الكسائي إلى أنه محمول على المعنى، كأنه قيل: المذكر (٤)، وذهب المبرد إلى أن التأنيث وجمع الضياءان (٥)، وذهب الفراء إلى أن معناه وجمع بينهما (٥)، وذهب المبرد إلى أن التأنيث غير حقيقي فصلح بتجريده فحذف التاء، وكان الحذف جيداً، نحو هُدِمَ دارُك وعُمِر بلدتك؛ لأنه تأنيث لفظ لا حقيقة تحته (٢)، وهو الصواب فيما يبدو لي.

وقال تعالى ﴿ وَلَوَ أَنَّ قُرَّ اَنَا سُيِرَتَ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتَ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِمَ بِهِ ٱلْمَوْتَى ﴾ [الرعد: 31]، والتذكير في (كلم) لتغليب المذكر من الموتى على غيره، لاشتمال الموتى على المذكر الحقيقي (8)، فكان حذف التاء للتغليب وأثبتت مع الجبال والأرض، لأنهما ليسا كذلك، فإثبات علم التأنيث أو حذفه بحسب المعنى المراد، وهو دليل على أنّ الفعل مُثبت للمعنى الحقيقي في الكلام، وما تلحقه من زوائد دليل على تخصيصه بشيء من متعلقاته دون

⁽¹⁾ ينظر: مفاتيح الغيب: 9/19.

⁽²⁾ ومفرده الصنو وهو المِثل، ينظر: اللسان: مادة (صنا).

⁽³⁾ وهي قراءة حمزة والكسائي. ينظر: التيسير/ 131.

⁽⁴⁾ ينظر: مجاز القرآن: 2/ 277، جامع البيان: 29/ 113، مفاتيح الغيب: 30/ 220، الجامع لحكام القرآن: 91/ 96.

⁽⁵⁾ ينظر: معاني القرآن: 3/ 209، الجامع لأحكام القرآن: 19/ 96.

⁽⁶⁾ ينظر: معانى القرآن: 3/ 209.

⁽⁷⁾ ينظر: المقتضب: 2/ 146.

⁽⁸⁾ ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2: 759، أنوار التنزيل: 332، روح المعانى: 138 / 138.

غيره، لأنه المقصود، وإليه تتجه عناية المتكلم تغليباً لمعنى على غيره بدليل ملازمته للأصل، وإنْ كان الظاهر يستدعي خروجه عنه، وهذا ما يمليه سياق الكلام وحاجة الفعل إلى السوابق واللواحق والزوائد لإيضاح معناه، لأن تجريده منها له دلالة تختلف عن إلحاقها، لأنه دائم النسبة، وهو الموجه لها، وعلى تجريده أو زيادته تتوقف الأصول والفروع، ومنها تؤخذ المعانى وتستنبط الدلالات.

الوقف والوصل

الوقف استراحة قصيرة للفصل بين شيئين للدلالة على المعاني الافرادية والتركيبية، لأن ترك العلامة له دلالة مختلفة عن إثباتها، وذلك لأن معنى الكلام تتنازع فيه أجزاؤه تقديماً وتأخيراً وذكراً وحذفاً ووصلاً وفصلاً، ولكل جزء مكانه وموقعه فيه، وكذلك تتجاذب علامة الوصل لقوتها بالحركة وعلامة الوقف لضعفها بالترك أو القطع، والعربية معربة بالعلامات، لا تلتزم نظاماً بعينه في بناء جملها لبيان المراد من الكـلام، فـإن التنازع ركن أساس من أسس المعنى يوجه نظام الجملة العربية، وعلامة الإعراب مع حركة البناء تتضافران لبيان المقصود وكذلك الوقف والوصل، إذ تجتمع العلامتان للتعبير عن المراد ولا يحصل قطع يخل بالمقصود، فقد جعل الوقف دليلاً كالوصل في الإفادة، لأن المعاني كثيرة، والرموز الصوتية محدودة سواء أكانت صامتة أم صائتة، وسواء كانت للمباني أم للمعاني، فجاء الموقوف عليه مغايراً للمبـدوء بـه، لأن الوقـف مظنـة التغـيير بخلاف الوصل الذي يعيد الكلمات إلى أصولها، وذلك قول بعض العرب: هذا بكُرْ، ومِن بكِرْ. ولم يقولوا: رأيت البكُرْ ، لأنه في موضع التنوين وقد يلحق ما يبين حركته، والمجرور والمرفوع لا يلحقهما ذلك في كلامهم (١)، فنقلت حركة السراء لجاورتها الساكن، وذلك بخلاف الوصل، لأنه هما تجرى فيه الأشياء على أصولها، والوقف من مواضع التغيير ألا ترى أن من قال من العرب في الوقف: هذا بكر، ومررت يبكر، فنقل الضمة والكسرة إلى الكاف في الوقف، فإنه إذا وصل أجرى الأمر على حقيقته فقال: هذا بكرٌ ومـررت ببَكْـرِ

⁽¹⁾ الكتاب: 4/ 173.

وكذلك من قال في الوقف هذا خالدٌ، وهو يجعلٌ، فأنه إذا وصل خفف البدال والبلام، فقال: هذا خالدُ وهو يجعلُ⁽¹⁾.

ففي الوقف على الصحيح يضعف بالزيادة وهواان تضاعف الحرف الموقوف عليمه بأن تزيد عليه حرفًا مثله فيلزم الإدغام نحو هذا خالدٌ وهذا فرجٌ، وهذا التضعيف إنما هـو من زيادات الوقف فإذا وصلت وجب تحريكه وسقطت هذه الزيادة (2)، لأن قطع حركة الحرف يوهنه، فيحتاج إلى ما يبينه هذا إذا كان صحيحاً، أما إذا كان معلولاً، فيحذف لقيام بعضه مقامه. والإبدال من دلائل الوقف، إذ يبدل التنوين ونون التوكيد الخفيفة ألفاً، لأن الوقف يلحق جميع الكلم ولا يقتصر على الاسم، والتنوين يتبـع المعـرب وهـو نون ساكنة، لأنه جاء لمعنى، فشابه نون التوكيد، فإنهائي الفعل بمنزلة التنوين في الاسم، فإذا كان ما قبلها مفتوحا أبدلت منها الألف، وذلك قولك: اضربَنْ زيداً فإذا وقفت قلت: اضربا وكذلك: والله لتضربَنُ زيداً فإن وقفت قلت: لتضربا، كما قال تعالى ﴿ لَنَتْفَتُا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ [العلق: 18]، فإذا كان ما قبلها مضموماً أو مكسوراً كان الوقف بغير نـون ولا بدل منها، لأنك تقول في الأسماء في النصب: رأيت زيداً فتبدل من التنوين ألفاً وتقول في الرفع: هذا زيد وفي الخفض: مررت بزيد فلا يكون الوقف كالوصل، وكذلك هذه الأفعال تقول للجماعة - إذا أردت النون الخفيفة - اضربُنْ زيداً فإن وقفت قلت: اضربوا واضرين زيداً يا امرأة. فإن وقفت قلت: اضربي (3). وإنما اختصت الألف بالتعويض دون الواو والياء، لأنها ساكنة دائماً ولا تقبل أية حركة، فشابهت النون في سكونها لذلك جعلت الألف التي هي عوض من التنوين في الوقف (4). وقيل العلة في ذلك شبه النون هاهنا بالتنوين في الأسماء ألا ترى أنهما من حروف المعاني ومحلهما آخر

⁽¹⁾ سر صناعة الإعراب: 1/176.

⁽²⁾ شرح المفصل: 9/ 67.

⁽³⁾ المقتضب: 3/ 17.

⁽⁴⁾ سر صناعة الإعراب: 1/84.

الكلمة وهي خفية ضعيفة وقبلها فتحة فأبدل منها الألف كما أبدل من التنوين وقد قيـل في قول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل أراد قفن ونظائر ذلك كثيرة (١).

وقال سيبويه في باب الوقف عند النون الخفيفة: اعلم أنه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحاً ثم وقفت جعلت مكانها ألفاً، كما فعلت ذلك في الأسماء المنصرفة حين وقفت، وذلك لأن النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد، وهما حرفان زائدان والنون الخفيفة ساكنة، كما أن التنوين ساكن، وهي علامة توكيد، كما أن التنوين علامة المتمكن، فلما كانت كذلك أجريت مجراها في الوقف. وذلك قولك: اضربا إذا أمرت الواحد وأردت الخفيفة وهذا تفسير الخليـل (2). وإنّما خفّـت النـون لـسعة غرجهـا في الفـم والخيـشوم، فتشابهت الألف بالسعة والامتداد، لما يـصحبهما مـن صـويت الخنـة، وهـي الغنـة الـتي اختصت بها النون، وقد شاركتها الميم، لأنهما من الحروف التي تدغن في غيرهـا مجموعـة في قولهم (يرملون)، فجعلت من حروف الزيادة والإبدال، وكانت الألف والنون علامتين فرعيتين في الإعراب للمشابهة في العلَّة بالتغيير. وإنَّ الألف مد للفتحة أو فتحة مشبعة، والنون المحذوفة ساكنة، فأشبعت الفتحة عوضاً عن النون بدليل اشتراطهم الفـتح وذلـك بخلاف الضم والكسر، لأنَّ بين الياء وبين الواو قرباً ونسباً ليس بينهما وبين الألف، ألا تراها تثبت في الوقف في المكان الذي تحذفان فيه، وذلك قولك: هذا زيد ومررت بزيد ثم تقول: ضربت زيداً (3)، فهذه الألف ليست صورة النون بل مد للفتحة، يدل على ذلك أن الألف لا تكون لينا فلا تأتى في أول الكلمة، بخلاف الواو والياء، وقيل لم تسقط خطأ، بل رسمت ألفاً، قلنا: هذه الألف ليست صورة النون بل صورة بدلها (⁴⁾، لـذلك قيل في

⁽¹⁾ شرح المفصل: 9/ 20 – 21.

⁽²⁾ الكتاب 3/ 521.

⁽³⁾ سر صناعة الإعراب: 1/23.

⁽⁴⁾ الجنى الداني في حروف المعاني: 144.

حد التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل، وإنما لم يجعل للتنوين في الكتابة في الرفع والجر صورة، لأن الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط في الوقف رفعاً وجرّاً، فلذا كتب في حال النصب ألف، لأنها تقلب ألفاً فيها (1).

إنّ الوقف موضع تغيير، والتنوين علامة التمام، والكلمة في الوقف تقطع، لأنَّالوقف في اللغة: الحبس، والوقف في القراءة قطع الكلمة عمَّا بعدها (2)، لـذلك فـإنّ النون تحذف ولا تقلب، وإنما مدت الفتحة عوضاً عنها بدليل عدم تعويضها في المرفوع والمجرور، وزيادتها لبيان الحركة في الوقف، فإنَّالألف الزائدة في الوقيف لبيـان الحركـة، وذلك ألف (أنا) على مذهب البصريين، والألف المزيدة في آخر المبهمات، إذا صغرت عوضاً عن ضمّ أولها، نحو: ذيّا واللّيا والألف التي تلحق (من) في الاستثبات حال النصب نحو (منا) لمن قال: رأيت رجلاً⁽³⁾، كما أنها تُزاد حفاظاً على الحركة في الندبة والاستغاثة والتعجب، وفي الفعل المسند إلى واو الجماعة في حالتي النصب والجـزم فـصلاً له عن نون الرفع، ولا تزاد في المسند إلى ياء المخاطبة للكسرة المصاحبة للياء، وكذلك المسند إلى ألف الاثنين لوجود ضمير الفاعل، وهو الألف، وإنما يبدل التنوين والنون الخفيفة ألفاً في الوقف إذا كان قبلهما فتحة، يدل على ذلك، الوقوف على الاسم المقصور المنصرف، نحو فتى ورحى ومثنى، فإذا دخل التنوين، سقطت الألـف الـتى بـين الفتحة والتنوين، وإذا وقف عليه لم يبـدل مـن التنـوين، وكـذلك إذا وقفـت عنـد النـون الخفيفة في فعل مرتفع لجميع رددت النون التي تثبت في الرفع، وذلك قولك وأنت تريد الخفيفة: هل تضربين وهل تضربون، وهل تضربان ولا تقول: هل تضربونا فتجريها مجرى التي تثبت مع الخفيفة في الصلة (4). وذلك للفصل بين نون الرفع ونون التوكيد، فلو قُلبت

⁽¹⁾ شرح الكافية: 2/ 402.

⁽²⁾ التعريفات: 138.

⁽³⁾ الجنى الداني في حروف المعاني: 178.

⁽⁴⁾ الكتاب: 3/ 522.

ألفاً لدلُّ على النون المحذوفة، ولالتبس المعرب بالمبني، فإذا حـذف النــون أعيــد إلى الفعــل الموقوف عليه ما أزيل في الوصل بسببها من الواو والياء وحدهما، كما تقول في اضربُنُ واضربن واخشون واخشين اضربوا واضربي واخشوا واخشى، أو من الـواو واليـاء مـع النون التي بعدها.. وهذا أيضا بناء على أنهم قدّروا النون المخففة المحذوفة للوقف معدومة من أصلها لعدم لزومها للفعل، بخلاف التنوين فإن الوقف في جاءني قاض بغير رد الياء على الأوضح، لكون التنوين لازمة إذا لم يكن مانع فكأنها ثابتة أيضاً مع عروض على ذلك الوقف على نون (إذن)، تقول: أزورك إذا تريد: إذن. وإنما جاز ذلك في (إذن) وإن كانت النون من نفس الكلمة لمضارعتها نون الصرف ونون التأكيد في السكون وانفتاح ما قبلها، وكونها قد جاءت بعد حرفين، وهما أقل ما يكون عليه الاسم المتمكن، نحو (ید) و (دم)، ولیست كذلك في (إن) و (لن) و (عن) لمجیئها بعد حـرف واحــد فلــم تشبه لذلك التنوين (2)، فالعلة في القلب سكون النون وفتح ما قبلها في الوقف سواء أكان أسماً أم فعلاً، ومعرباً كان أم مبنياً، يدل على ذلك الاسم المنقوص، فـإنّكـان منـصوباً لم يجزْ في الوقف عليه إلاَّ وجه واحد، وهو أن تبدل من التنوين ألفـاً فتقــول: رأيــت قاضــياً وعارياً (3)، وإنما أبدل من التنوين ألف في حال النبصب، لأن التنبوين زائبه يجبري مجبري الإعراب من حيث كان تابعاً لحركات الإعراب، فكما أنه لا يوقف على الإعراب، فكذلك التنوين لا يوقف عليه، ولأنهم أرادوا أن لا يكون كالنون الأصلية في نحو حسن وقطن، أو الملحقة في نحو رعشن وضيفن، هذا مـذهب أكثـر العـرب... ولا يكـون هـذا الإبدال إلاَّ في النصب، ولا يستعملونه في الرفع والجر، إذ لو أبدلوا من التنوين في الرفع لكان بالواو، ولو أبدلوا في الجر لكان بالياء، والواو والياء يثقلان وليسا كالألف في

⁽¹⁾ شرح الكافية: 2/ 407.

⁽²⁾ الممتع في التصريف 1/ 409.

⁽³⁾ شرح جمل الزجاجي، لأبن عصفور: 2/ 431.

الخفة (1)، لأن الألف ساكنة دائماً ولا تقبل أيّة حركة، بخلاف الواو والياء. والوقف يجمع بين ساكنين، يدل على ذلك المكرر، وهو الراء، وذلك أنك إذا وقفت عليه، رأيت طرف اللسان يتعتر بما فيه من التكرير، ولذلك احتسب في الإمالة بحرفين، واعلم أنّ من الحروف حروفاً مشربة، تحفز في الوقف وتضغط عن مواضعها، وهي حروف القلقلة، وهي القاف والجيم والطاء والدال والباء، لأنك لا تستطيع الوقوف عليها إلاّ بصوت، وذلك لشدة الحفز والضغط، وذلك نحو الحق واذهب واخلط واخرج، وبعض العرب أشد تصويتاً (2).

فإنّ الوقف يظهر الصوت الموقوف عليه كاملاً مستوفياً كل صفاته، لأنه لم يشغل مجركة مجاورة، لذلك يجوز في الوقف الجمع بين ساكنين، لأن الوقف يمكن الحرف ويستوفي صوته ويوفره على الحرف الموقوف عليه، فيجري ذلك مجرى الحركة لقوة الصوت واستيعابه، كما جرى المد في حروف المد مجرى الحركة، وليس كذلك الوصل، لأن الأخذ في متحرك بعد الساكن يمنع من امتداد الصوت لصرفه إلى ذلك المتحرك، ألا ترى أنك إذا قلت: بكر في حال الوقف تجد في الراء من التكرير وزيادة الصوت ما لا تجده في حال الوصل (3)، فإذا أردت اعتبار صدى الحرف أن تأتي به ساكناً لا متحركاً، لأن الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقره، وتجتذبه إلى جهة الحرف التي هي بعضه، ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قبله، لأن الساكن لا يمكن الابتداء به... فأما إذا وصلت عليه همزة الوصل مكسورة من قبله، لأن الساكن لا يمكن الابتداء به... فأما إذا وقفت عليها (4)، هذه الحروف، فإنك لا تحسّ معها شيئاً من الصوت كما تجده معها إذا وقفت عليها (4)، الوقف يبين حقيقة الصوت باستيعابه بتمامه دون أن يشوبه صوت آخر، فيظهر التكرار، وهو الإتيان بالصوت مرة بعد أخرى، لأن التكرار عبارة عن الإتيان بالصوت مرة بعد أخرى، لأن التكرار عبارة عن الإتيان بشيء مرة

⁽¹⁾ شرح المفصل: 9/ 69-70.

⁽²⁾ سر صناعة الإعراب: 1/72-73

⁽³⁾ شرح المفصل: 9/ 71.

⁽⁴⁾ سر صناعة الإعراب: 1/7.

بعد أخرى (1)، والضغط هو النبر تحقيقاً للصوت، ونحوهما الجهر والهمس ونحو ذلك بحسب مخارج الأصوات الملفوظة. وقد يسكن أحد الصوتين المتجاورين، ويدرج الأول في الثاني بالإدغام، فيلبث الصوت في مخرجه بمقدار إخراج الصوتين معاً نحو مدّ وعدّ، مما يجعل الوقف مقياساً لصدى الأصوات، ومبيّناً لصفاتها ومخارجها، وذلك بخلاف وصلها بالحركات أو باجتماعها في الأبنية والتراكيب فيحصل التجاذب والتغالب فيما بينها، وإنما سُميّت هذه الأصوات الناقصة حركات، لأنها تقلق الحرف الذي تقترن به وتجتذب نحو الحروف التي هي أبعاضها، فالفتحة تجتذب الحرف نحو الألف، والكسرة تجتذبه نحو الياء، والضمة تجتذبه نحو الواو، ولا يبلغ الناطق بها مدى الحروف التي هي أبعاضها، فإن بلغ بها مداها، تكملت له الحركات حروفاً، أعنى ألفاً وياءً وواواً (2).

فبالوقف تتبين قوة الأصوات، وبه تحدد المقاطع والكلمات، وعليه يتوقف بيان المعاني، لأنه يفصل بين الأصوات التي هي مادة اللغة ورموزها، وهي أوعية المعاني، ومدار الفائدة، والعربية جمعت بين الضغط والنغمة في بيان السلم الموسيقي لأصواتها، وقد زعم برجشتراسر أنه اتضّح من اللغة العربية نفسها ومن وزن شعرها، أنّ الضغط لم يوجد فيها، أو لم يكد يوجد، وذلك أنّ اللغة الضاغطة كثيراً ما يحدث فيها حذف الحركات غير المضغوطة، وتقصيرها وتضعيفها ومد الحركات المضغوطة، وقد رأينا أنّ كل ذلك نادر في اللغة العربية (قلس كذلك، فإنّ دلائل الوقف تبين وجود الضغط في أصوات العربية على درجات قوة وضعفاً، ولكنه لم يتتبع ذلك عند أئمة اللغة، فقد قال سيبويه: واعلم أن من الحروف حروفاً مشربة ضغطت من مواضعها، فإذا وقفت خرج معها من الفم صُويّت ونبا اللسان عن موضعه وهي حروف القلقلة.. وذلك القاف معها من الفم صُويّت ونبا اللسان عن موضعه وهي حروف القلقلة.. وذلك القاف الجيم والطاء والدال والباء، والدليل على ذلك أنك تقول: الحِذَق فلا تستطيع أن تقف والحيم والطاء والدال والباء، والدليل على ذلك أنك تقول: الحِذَق فلا تستطيع أن تقف إلا مع الصُويّت لشدة ضغط الحرف، وبعض العرب أشد صوتاً كأنهم الذين يرومون

⁽¹⁾ التعريفات: 41.

⁽²⁾ سر صناعة الإعراب: 1/30.

⁽³⁾ التطور النحوي للغة العربية: 72.

الحركة. ومن المشربة حروف إذا وقفت عندها خرج معها نحو النفخة، ولم تضغط ضغط الأولى، وهي الزاي، والظاء، والذال، والضاد، لأنّ هذه الحروف إذا خرجت بصوت الصدر انسل آخره، وقد فتر من بين الثنايا، لأنّه يجد منفذاً فتسمع نحو النفخة، وبعض العرب أشدّ صوتاً، وهم كأنهم الذين يرومون الحركة، والنضاد تجد المنفذ من بين الأضراس، واعلم أن هذه الحروف التي يسمع معها الصوت والنفخة في الوقف لا يكونان فيهن في الوصل إذا سكن، لأنك لا تنتظر أن ينبو لسانك ولا يفتر الصوت حتى تبتدئ صوتاً.

لقد حددّت صفات الأصوات وعرفت مخارجها، وقسّمت بحسب ذلك مما لا يـدع مجالاً لاتهام بضعف أو قصور، وكان للوقف والوصل نتائج باهرة في دراسة الأصوات، ومنها المجهورة والمهموسة والمطبقة، ولولا الإطباق لـصارت الطاء سيناً والـصاد سيناً والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام.. وأما حروف القلقلة فهي خمسة.. وهي حروف تخفى في الوقف وتضغط في مواضعها، فيسمع عند الوقف على الحرف منها نبرة تتبعه، وإذا شددت ذلك وجدته، فمنها القاف تقـول الحـق ومنهـا الكـاف، إلاّ أنهـا دون القاف، لأن حصر القاف أشد، وإنما تظهر هذه النبرة في الوقف، فإن وصلت لم يكن ذلك الصوت، لأنك أخرجت اللسان عنها إلى صوت آخر فحلت بينه وبين الاستقرار، وهذه القلقلة بعضها أشد حصراً من بعض، وسمّيت حروف القلقلة، لأنك لا تستطيع الوقوف عليها إلاّ بصوت، وذلك لشدة الحصر والضغط نحو الحق (2)، فإنّ نطق الصوت الموقـوف عليه يتغير في درج الكلام بما يجذبه من أصوات مجاورة، لهذا كان الوقف موضع زيادة أو حذف أو نقل أو إبدال، كما أنَّه موطن تحقيق الصوت وتمكينه، ومقياس لقوته وضعفه وحصره وامتداده ومراتب صفته ومخرجه واتساعه وضيقه ونحو ذلك، هـذا فـضلاً عـن تأثيره المعنوي لارتباطه ببناء المفردة والجملة، بدليل تفريقهم بين الوقف والسكت والوصل والفصل والقطع والائتناف، وتحديد أنواع الوقف التام أو التمام والحسن

⁽¹⁾ الكتاب: 4/ 174-175.

⁽²⁾ شرح المفصل: 10/ 129-130.

والكافي والصالح والجيد والبيان والقبيح، كما جعلوا لكل نوع موضعاً يكون عليـه، وفي الفرق بين الوقف والقطع والسكت، فإنَّالقطع عندهم عبارة عن قطع القراءة رأساً، فهـ و كالانتهاء، فالقارئ به كالمعرض عن القراءة والمنتقل منها إلى حالة أخرى سوى القراءة.. والوقف عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، إمّا بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله.. والسكت: هو عبارة عن قطع الصوت زمناً، هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس الأمام، بل هو ترك وصل القراءة زمناً أقبصر من الوقف مع القدرة على المواصلة والتنفس. وأما الحاجة إلى معرفة النحو وتقديراته في صحة الوقف، فقد قالوا: لا يوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على المنعوت دون نعته، ولا على الشرط دون جوابه، سواء كان الجواب مقدماً أو مؤخراً ولا على الرافع دون مرفوعه، ولا على الناصب دون منصوبه، ولا على المؤكد دون توكيده، ولا على المعطوف عليه دون المعطوف، ولا على المبدل دون البدل، ولا على (إنّ) أو (كان) أو (ظنّ) أو أخواتهن دون اسمهن، ولا على اسمهن دون خبرهن، ولا على المستثنى منه دون المستثنى. ولا يوقف على الموصول دون صلته، ولا على الفعل دون مصدره، ولا على حرف دون متعلقه، ولا على صاحب الحال دون الحال، ولا على المبتدأ دون خبره، ولا على المميز دون مميزه، ولا على القسم دون جوابه، ولا على القول دون مقوله، فمواضع القطع والائتناف مرتبطة بالمعنى أولاً، وبالحكم الإعرابي ثانياً (2)، لذلك قيـل: لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحوي عالم بالقراءات، عالم بالتفسير والقصص، وتخليص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن (3)، وذلك لأنّ معنى الكلام يقوم على تعلُّق كلماته أو أجزائه بعضها ببعض، لأنَّ النحو يعني بالتأليف والعلاقات القائمة بين مفرداته، فكانت الحاجة شديدة إلى أحكامه، لأنه علم بأصول يعرف بها صحة الكلام

⁽¹⁾ النشر في القراءات العشر: 1/ 239-240.

⁽²⁾ القطع والإثنناف: 12.

⁽³⁾ الإتقان في علوم القرآن: 1/ 78.

وفساده (١) ، فلأن من قال في قوله تعالى ﴿ مِلَّهَ أَيِكُمْ إِنْزَهِيمَ ﴾ [الحج: 78]، إنه منصوب بمعنى (كمّلة) أو أعمل فيها ما قبلها، لم يقف على ما قبلها (2) . فقد اختلف في تقدير الناصب، فذهب الفرّاء إلى أن (مُلّة أبيكم) نصبتها على: وسع عليكم كملة أبيكم إبراهيم، لأن قوله ﴿ وَمَاجَعَلَ عَلَيْكُمْ فِ اللّهِينِ ﴾ [الحج: 78]، يقول: وسعه وسمحه كملة إبراهيم، فإذا ألقيت الكاف نصبت، وقد تنصب (مُلّة إبراهيم) على الأمر بها، لأن أول الكلام أمر كأنه قال اركعوا والزموا مُلّة إبراهيم (3). وقد اعترض على رأيه الأول، لأن حذف الكاف لا يوجب النصب، وقد أجمع النحويون أنه إذا قيل: زيد كالأسد، ثم حذف الكاف لم يجز النصب، وأيضاً فإنّ قبله ﴿ أَرْكَ عُواْ وَالسَّجُ لُواْ ﴾ [الحج: 77]، فالظاهر أن يكون هذا على الأمر، أي أتبعوا مُلّة أبيكم إبراهيم (4).

إنّ الكاف يجوز فيه معنى الحرفية والاسمية، ولعلّ الفرّاء أراد أنه بمعنى (مشل)، فإذا حذف المضاف، قام المضاف إليه مكانه، كما أن جيع حروف الجر لابد لها من شيء تتعلق به إلاّ الزوائد.. وذهب الفارسي إلى أنّ الكاف لا تتعلق بشيء، وتبعه ابن عصفور في بعض تصانيفه، ونقل عن الأخفش، وهو ضعيف (5)، لذلك فإنّ (ملّة) قوله تعالى في بعض تصانيفه، ونقل عن الأخفش، وهو ضعيف (5)، لذلك فإنّ (ملّة) قوله تعالى في بعض المنطق والتبعيم في الحجم أو على مضمون ما قبلها بحذف المضاف، أي وسع دينكم توسعة ملّة أبيكم أو على الإغراء أو على الاختصاص (6)، كذلك المجرور فإنه منصوب المحل بدليل العطف والتبعية ونزع الخافض، لأن حرف الجرود فالاسم المجرور، فيكون موضع الحرف الجار والاسم المجرور، فيكون موضع الحرف الجار والاسم المجرور

⁽¹⁾ التعريفات: 131.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: ١/ 344.

⁽³⁾ معانى القرآن للفرّاء: 2/ 231.

⁽⁴⁾ القطع والإثناف: 497.

⁽⁵⁾ الجني الداني في حروف المعاني: 86.

⁽⁶⁾ أنوار التنزيل: 450.

نصباً بالفعل المتقدم (١) ، لأن حرف الجريوصل الفعل وما أشبهه بالاسم، وهو دليل التعدية، وهي تقتضي التغيير اللفظي والمعنوي في أواخر الكلم في الوقف اقتصاراً، وللوقف في كلام العرب أوجه متعددة، والمستعمل منها عند أثمة القراءة تسعة، السكون والروم والإشمام والإبدال والنقل والإدغام والحذف والإثبات والإلحاق. فأما السكون فهو الأصل في الوقف على الكلمة الحركة وصلاً، لأن معنى الوقف الترك والقطع، ولأنه ضد الابتداء، فكما لا يبتدأ بساكن، لا يوقف على متحرك (2)، لذلك قيل: الترتيل معرفة الوقوف وتجويد الحروف، ومن ثم اشترط كثير من أثمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحداً إلا بعد معرفته الوقف والابتداء (٤)، وإن اكثر القراء يبتغون في الوقف المعنى، وإن لم يكن رأس آية.. وأكثر أواخر الآي في القرآن تام أو كاف، وأكثر ذلك في السور القصار الآي غو الواقعة (4)، وقيل: فالوقف التام أكثر ما يكون في رؤوس الآي وانقضاء القصص نحو الوقف على ﴿ ينسو الله الم الله الم الله الم الله الم الم الم الم الم الم الم الم الم الدين ، والابتداء ﴿ إِلَكَ عُبُدُ وإِلَاكَ سُنَعِينُ ﴾ (5).

وقال بعض النحويين: الجمل التأليفية إذا عرفت أجزاؤها وتكررت أركانها، كان ما أدركه الحس في حكم المذكور، فله أن يقف كيف شاء وسواء التام وغيره، إلا أن الأحسن أن يوقف على الأتم وما يقدر به (6)، ولكن ليس كل ما يتعسفه بعض المعربين، أو يتكلفه بعض القراء، أو يتأوله بعض أهل الأهواء، مما يقتضي وقفاً أو ابتداء، ينبغي أن يتعمد الوقف عليه، بل ينبغي تحري المعنى الأتم والوقف الأوجه، وذلك نحو الوقف على في يتعمد الوقف عليه، إل ينبغي تحري المعنى الأتم والوقف الأوجه، وذلك نحو الوقف على معنى همنى المعنى المعنى معنى المعنى المعنى المعنى المعنى معنى المعنى المعنى

⁽¹⁾ شرح المفصل: 8/9.

⁽²⁾ الإتقان في علوم القرآن: 1/89.

⁽³⁾ النشر في القراءات العشر: 1/ 225.

⁽⁴⁾ البرهان في علوم القرآن: 1/ 350.

⁽⁵⁾ النشر في القراءات العشر: 1/ 226.

⁽⁶⁾ البرهان في علوم القرآن: 1/ 354.

النداء (1)، فمن حق المولى أن ينصر عبيده، لأنه متولى أمرهم، وهذا المعنى لا يتحقق على ما ذكر، لجيء الفاء، لأنها اختصت بمعنى المجازاة والتعقيب، وعطف المفصل على المجمل مع الترتيب والسببية، وأما الفاء الجوابية: فمعناها الربط وتلازمها السببية (2)، ويتحقق المعنى بالوقوف على قوله تعالى ﴿ أَنْتَ مَوْلَـٰنَا فَأَنْصُـرُنَا ﴾ [البقرة: 286]، فأما (أنتَ مَوْلاَنَا)، فأصحاب التمام يمنعون من الوقف عليه عندهم، ولو كان (وانصرنا) لجاز الوقف عليه عندهم، والفرق بين الفاء والواو، أن في الفاء طرفاً من معنى الجازاة، تقول: أنت صـــاحبي فأكرمني، وليس هذا في الواو، وقد تؤول في الابتداء بالفاء خلافاً على ما تقدم، إذا قال له علي دينار فدرهم، لم يجب له عليه إلاّ دينار، والقطع التام آخر السورة (3)، لأنه وقف على دينار، ثم استأنف فلم يدخل الدرهم، فكان عليه دينار، وهذه بخلاف الفاء الجوابية، لأنها رابطة، وكذلك المصادر المنصوبة على المعنى، فإنها يستؤنف بها جملة فعلية، لأنّ المنصوب من المصادر تغلب عليه الفعلية بخلاف المرفوع، فبلاتُّقف على (الحَمْدُ)، لأنه مبتدأ لم يأت خبره، والوقف على (الله) جائز، إلاّ أنه لا ينبغي أن يفعـل ذلـك، لأن قولــه ﴿ رَبّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْم ن الرَّحيم * مَالك يَوْم الدّين ﴾ نعت وهذا التمام (4)، وكذا الوقف على قوله) وَلَدْ يَجْعَل لهُ عَوَجَا ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِينَ أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ ٱلْكِئنَبَ وَلَرْ يَجْعَل لَّهُ عِوجًا ﴾ [الكهف: 1]، ثم يبتدئ ﴿ قَيِّـمًا ﴾ [الكهف: 2]، لئلا يتخيل كونه صفة لـه، إذ العــوج لاَ يكون قيماً (⁵⁾، فهذا الوقف هوالتمام الكافي من الوقف، ثـم قـال الله عـز وجـل (قَيماً) فنصبناه، لأنه جرى مجرى المصادر، أي أنزله قيماً في وقيل: وانتصابه بمضمر تقديره جعك قيماً، أو على الحال من الضمير في (له) أو من (الكتاب)، على أن الواو في (ولم يجعل)

⁽¹⁾ النشر في القراءات العشر: 1/ 231.

⁽²⁾ الجنى الداني في حروف المعاني: 66.

⁽³⁾ القطع والإئتناف: 209.

⁽⁴⁾ نفسه: 108.

⁽⁵⁾ البرهان في علوم القرآن: 1/ 344.

⁽⁶⁾ القطع والإئتناف: 433.

للحال دون العطف، إذ لو كان للعطف، كان المعطوف فاصلاً بين أبعاض المعطوف عليه، ولذلك قيل فيه تقديم وتأخير (1)، فيكون المعنى: الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً، وهو تفسير، وليس بتوقيف على التمام، وليس يجوز أن يكون التمام (قيماً)، لأنّ بعده لام كي، في قوله ﴿ يَلُنذِ رَبَأْسَا شَدِيدًا ﴾ [الكهف: 2]، ولابد من أن تكون متعلقة بما قبلها (2)، وقيل: الأحسن أن ينتصب بمضمر ولا يجعل حالاً من الكتاب، لأن قوله (ولم يجعل) معطوف على أنزل فهو داخل في حيز الصلة، فجاعله حالاً من الكتاب فاصل بين الحال وذي الحال ببعض الصلة، وتقديره: ولم يجعل له عوجاً، من الكتاب فاصل بين الحال وذي الحال ببعض السلة، وتقديره: ولم يجعل له عوجاً، جعله قيماً، لأنّه إذا نفى عنه العوج فقد أثبت له الاستقامة (6).

إنّ الواو في قوله تعالى (وَلَمُ نَجْعَلُ) للحال وليست للعطف، لأن الحال من تمام الخبر وهي قيد له، لأنها بمنزلة (إذ) كقولك: مررت بزيد وعمرو جالس، معناه، إذ عمرو جلس، قيد له، لأنها بمنزلة (إذ) كقولك: مررت بزيد وعمرو جالس، معناه، إذ عمران جي يَعْشَى طَآبِكَةً مِنكُمْ وَطَآبِهَةٌ قَدَ أَهَمَ تُهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ جي الس، قيدال الله تعدال الله تعدال الله عمران: 154]، معناه، إذ طائفة في هذا الحال (4)، ولأن الخبر والصفة والحال نفس الجملة لا شيء من أجزائها (5)، والواو تجمع بين المتغايرين، فيكون المعطوف بها فاصلا بين أجزاء المعطوف عليه، وذلك بخلاف واو الحال، لأنها تغني عن ضمير صاحب الحال، كما أنها تدخل ليتأكد لصوق الصفة بالموصوف، الدالة على أن اتصافه بها أمر ثابت كما أنها تدخل ليتأكد لصوق الصفة بالموصوف، الدالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر، كذلك ﴿ وَحِفْظًا مِن كُلِ شَيْطَانِ ﴾ [الصافات: 7]، أي وحفظاً فعلنا ذلك (6)، ليست هذه الواو واو الصفة بل هي للعطف، لأن الوقف على قوله تعالى ﴿ بِنِنَةٍ ٱلكَوَاكِ ﴾ الصافات: 7] منصوب بمعنى وحفظناها [الصافات: 7] منصوب بمعنى وحفظناها

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 386.

⁽²⁾ القطع والإثنناف: 444.

⁽³⁾ الكشاف: 2/ 471-472.

⁽⁴⁾ حروف المعانى: 36-37.

⁽⁵⁾ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 168.

⁽⁶⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 440-441.

حفظاً، وهو معطوف على (زينا)(1)، وقيل (وحفظاً) بما حمل على المعنى؛ لأن المعنى: إلىا خلقنا الكواكب زينة للسماء وحفظاً من الشياطين، كما قـال تعـالي ﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَا ٱلسَّمَلَةَ ٱلدُّنِّيا بِمَصَنبِيحَ وَجَمَلْنَهَا رُجُومًا لِلشَّيَطِينِ ﴾ [الملـك: 5]، ويجوز أن يقدّر الفعل المُعلّل كأنه قيــل حفظــاً (من كل شيطان) زيناها بالكواكب، وقيل: وحفظناها حفظاً 2. وفي الحمل تغليب للمعنى تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنيةً وجمعاً وربطاً للجمل بعضها ببعض، والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جداً، ومنه قول الله تعالى ﴿ أَلَمْ تَكَرِ إِلَى ٱلَّذِي حَآجٌ إِبْرَهِتُمَ فِي رَبِّهِ ﴾ [البقرة: 258]، ثم قال ﴿ أَوْكَالَّذِي مَكَّرَ عَلَى قَرْيَةٍ ﴾ [البقرة: 259]، قيل فيه: إنه محمول على المعنى، حتى كأنه قال: أرأيت كالذي حاجّ إبراهيم في ربه، أو كالذي مر على قرية، فجاء بالثاني على أن الأول قد سبق كذلك (3)، وهو من باب الوصل بين الكلامين والتشريك بينهما، وإن تمام الوقف يعني استيفاء معنى الكلام واستجلاء مضمونه، وذلك مرتبط بالمعنى والحمل عليه، وهو يعني "غلبة المعنى للفظ، وكون اللفظ خادماً له مُشيداً بـه، وأنــه إنما جيء به له ومن أجله، وأمّا غير هذه الطريق: من الحمل على المعنى وتبرك اللفظ، كتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، وإضمار الفاعل لدلالة المعنى عليه، وإضمار المصدر لدلالة الفعل عليه، وحذف الحروف والأجزاء التوام والجمل وغير ذلك حملاً عليه وتصوراً له (4)، وإضمار الفعل لدلالة المصدر المنصوب عليه، كإضمار الخبر لدلالة المصدر المرفوع عليه، ووصل الجمل وفصلها ترجيح للمقصود بإظهار المعنى، لأن الفصل والوصل من وسائل توليـد المعـاني في الجمـل، نحـو قولـه تعـالى ﴿ وَمَا يَمْــَكُمُ تَأْوِيلَهُۥ إِلَّا ٱللَّهُ وَالرَّسِخُونَ فِي ٱلْمِيْرِيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦكُلُّ مِنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾ [آل عمران: 7]،'فالوقف التام قوله (وَمَا يَعْلُــــــهُ

القطع والإئتناف: 603.

⁽²⁾ الكشاف: 3/ 335.

⁽³⁾ الخصائص: 2/ 423.

⁽⁴⁾ الخصائص: 1/ 237.

نَّأُوبِلَهُ إِلاَّ اللهُ) أي لا يعلم أحد متى البعث غير الله (١)، تم ابتدأ والراسخون في العلم يقولون آمنا به ولا يعلمون تأويله"⁽²⁾. ومنهم من وقف على (وَالرَّاسخُونَ في العلْـم)، أيّالا يهتدى إلى تأويله الحق الذي يجب أن يحمل عليه إلاَّ الله وعباده الذين رسخوا في العلم: أي ثبتوا فيه وتمكنوا وعضّوا فيه بضرس قاطع.. ويقولون كـلام مستأنف موضح لحـال الراسخين، بمعنى هؤلاء العالمون بالتأويل رَيْقُولُونَ آمَنَا به)، أي بالمتشابه (كُلْ مَنْ عند رَبِّمَا)، أي كل واحد منه ومن الحكم من عنده أو بالكتاب كل من متشابهه ومحكمه من عُنـد الحكيم الذي لا يتناقض كلامه ولا يختلف كتابه (⁽³⁾، فقد حصل باختلاف الوقيف معنيان متضادان، لأن الاستئناف له معنى غير معنى العطف، فالأول جعل الراسخين لا يعلمون تأويله، والثاني يعلمونه، والترجيح للتأويل الحق للمتشابه والمحكم، و"نحوه أن تقول: محمد مسافر أخواه غاضبان عليه، فإذا وقفت على (مسافر) كانت جملة (أخواه غاضبان عليه) خبراً ثانياً أو جملة حال، وتكون على النحو الآتي (محمد مسافر) (أخواه غاضبان عليه)، وإذا وقفت على (أخواه) كان المسافر أخويه، و (غاضبان عليه) خبراً ثانياً، وتكون على النحو الآتي (محمد مسافر أخواه) (غاضبان عليه)(4)، ففي الأولى يكون محمد مسافراً، وفي الثاني يكون أخواه مسافرين، وهو لم يسافر، وقيـل: هـذا مـن بــاب الموصــول لفظــأ المفصول معنى، وهو نوع مهم جدير أن يفرد بالتصنيف، وهو أصل كبير في الوقف، وبـــه يحصل حل إشكالات وكشف معضلات كثيرة... من ذلك قوله تعالى ﴿ وَمَا يَمْــَكُمُ تَأْوِيلُهُۥ عَ إِلَّا ٱللَّهُ وَالرَّسِخُونَ ﴾ [آل عمران: 7] ، فإنه على تقـدير الوصـل يكـون الراسـخون يعلمـون تأويله، وعلى تقدير الفصل بخلافه وقد أخرج ابن أبي حاتم عن أبي الشعثاء وأبي نهيـك قالاً: إنكم تصلون هذه الآية، وهي مقطوعة، ويؤيد ذلك كون الآية دلَّت على ذم متبعى

⁽¹⁾ معانى القرآن وإعرابه: 1/ 378.

⁽²⁾ القطع والإئتناف: 213.

⁽³⁾ الكشاف: 1/413.

⁽⁴⁾ الجملة العربية والمعنى: 234.

المتشابه ووصفهم بالزيغ (١)، ونحو ذلك قول تعالى ﴿ يُرِيدُ أَن يُغْرِجَكُم مِنْ أَرْضِكُم مَنْ أَرْضِكُم مَنْ أَرْضِكُم مِنْ أَرْضِكُم مِنْ أَرْضِكُم مِنْ أَرْضِكُم مِن الملا، (فَمَاذَا تَأْمُرُونَ) مِن كلام فرعون، جاز ذلك على كلامهم إياه، كأنّه لم يحك وهو حكاية، فلو صرحت بالحكاية لقلت: يريد أن يخرجكم من أرضكم فقال: فماذا تأمرون. ويحتمل القياس أن تقول على هذا المذهب قلت لجاريتك قومي، فإني قائمة تريد، فقالت: إني قائمة، وقلما أتى مثله في شعر أو غيره، قال عنترة:

الشاتمي عرضي ولم أشتمهما والناذرين إذا لقيتهما دمي

فهذا شبيه بذلك، لأنه حكاية، وقد صار كالمتصل على غير حكاية، ألا ترى أنه أراد: الناذرين إذا لقينا عنترة لنقتلنه، فقال: إذا لقيتهما، فأخبر عن نفسه، وإنما ذكراه غائباً، ومعنى لقيتهما: لقياني (2)، فقد تأتي العرب بكلمة إلى جانب أخرى كأنها معها، وهي غير متصلة بها، وفي القرآن (يُربدُ أَن يُخرجَكُم) هذا قول الملا، فقال فرعون (فَمَاذَا تَأْمُرُونَ) ومثله ﴿ أَنا مُراودَ يُعَن نفسه وَإِنّهُ لَمِن الصَّادة بِنَ)، فقال يوسف ﴿ ذَلِكَ لِيعَلَمُ أَنِي لَتِم آخُنهُ لَا المُنافِر إِنَا مُرودَ) ومثله ﴿ وَلَا اللّهُ إِلَى اللّهُ اللللهُ اللّهُ اللللللهُ وقال أهل الهدى ﴿ قَالُوا يُولِيُكَا مَنْ بَعْتَنَا مِن مُرقِدِنَا ﴾ [يس: 52]، هذا قول أهل الملك عن عن تعادة في هذه الآية، فقال: آية من كتاب الله أومد اللّهُ الللللهُ الللللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللللهُ الللللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله

إنَّ الموصول لفظاً المفصول معنى يختلف عن الفيصل والوصل في البلاغة، لأنَّ

الإتقان في علوم القرآن: 1/90.

⁽²⁾ معانى القرآن، للفراء: 1/ 387. وينظر: القطع والإثناف: 338-339.

⁽³⁾ الإتقان في علوم القرآن: 1/ 91. وينظر: القطع والإثتناف: 536، 599-600.

جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد، فـلا يكـون فيهـا العطف البتة لشبه العطف فيها لو عطفت بعطف الشيء على نفسه، وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله إلاّ أنه يشاركه في حكـم ويـدخل معـه في معنـى، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، فيكون حقها العطف، وجملة ليست في شيء من الحالين، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم، لا يكون منه في شيء فلا يكون إياه، ولا مشاركاً له في معنى، بل هو شـيء إن ذكـر لم يـذكر إلاّ بـأمر ينفرد به، ويكون ذكرُ الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله، لعدم التعلق بينه وبينه رأســأ، وحق هذا ترك العطف البتة، فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين وكان له حال بين حالين (١)، لأن العطف يشعر بوحدة الغرض من اجتماع الجملتين وذلك بخلاف الفصل، فإن لكل جملة غرضاً، وهو ما ينفرد به الاستئناف، وكذلك الغرض من القطع أو الفصل والوصل، أو الوقف والابتداء، فإنَّ الوقف ينشئ معنى جديداً بخلاف الوصل، نحو قوله تعالى ﴿ وَإِذَا لَقُواَالَّذِينَ ءَامَنُواْ فَالْوَاْ ءَامَنَا وَإِذَا خَلَوَا إِلَىٰ شَيَطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّامَعَكُمْ إِنَّمَا نَحَنُ مُسْتَهْزِءُونَ 🖤 اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ 🤘 [البقرة: 14 – 15]، فإنّ قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْنَهُمْ رُونَ ﴾ حكاية عنهم وليس بخبر عن الله تعالى، وقوله ﴿ اللَّهُ يَسْنَهُ رَئُ بِهِـمُ ﴾ خبر عن الله تعالى أنه يجازيهم عـن كفـرهم ويـستهزئ بهم، فلو عطف عليه لخرج عن كونه خبراً عن الله وصار خبراً عـنهم، وأن يكونـوا قـد شهدوا على أنفسهم أن الله يستهزئ بهم، وليس كذلك الحال في قولـه ﴿ يُحْنَدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَلِيعُهُمْ ﴾ [النساء: 142] ، ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَاللَّهُ ﴾ [آل عمران: 54]، لأن كل واحد من الجملتين خبر عن الله تعالى، وكذلك قوله تعـالى ﴿ وَإِذَا مِيلَ لَهُمْ لَا نُفْسِدُوا فِي ٱلأَرْضِ قَالُوٓا إِنَّمَا غَنُ مُصْلِحُوكَ اللَّهِ ٱلَّآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ ﴾ [البقىرة: 11 – 12]، إنمــا جــاء (إنْهُـــهُ هُـــهُ الْمُفْسدُونَ) مستأنفاً بألا، لأنه خبر عن الله تعالى، بأنهم كذلك والذي قبل من قول (إنَّمَا

الأول كلامان لاثنين مختلفين، والثاني كلام لواحد، لأن الجمل فيه على ثلاثـة أضـرب:

⁽¹⁾ دلائل الإعجاز: 187-188.

نَحْنُ مُصْلِحُونَ) حكاية عنهم، فلو عطف لـزم أن يكنون خبراً عـن اليهـود ووصفاً مـنهم لأنفسهم بأنهم المفسدون(١)، فإن الاستئناف أو الفصل أو الابتداء يمنع تداخل كلامين في بعضهما، والوقف بحسب الواقف، فإنه يولند المعاني الجديدة ولاسيما الوقف على المبنيات، لأنها مظنة الاحتمالات، نحو قولـه تعـالى ﴿ ذَلِكَ الْكِتَكُ لَارَبْ بِيْهِ هُدَى لِلْنَقِينَ ۞ الَّذِينَ يُقِينُونَ بِٱلْفَتِ ﴾ [البقرة: 2-3]، فإنّ (الذينَ تُؤْمنُونَ) إما موصول بالمتقين على أنه صفة مجرورة، أو مدح منصوب أو مرفوع بتقدير، أعنى الذين يؤمنون أو هم الذين يؤمنون، وإمّا مقتطع عن المتقين مرفوع على الابتداء مخبر عنه بأولئك على هـ دى، فـ إذا كــان موصــولاً كــان الوقف على (المتقين) حسناً غير تام، وإذا كان مقتطعا كان وقفاً تاماً (2)، فإن (الذين) يجوز أن يكون موضعه الجر تابعاً للمتقين، وأن يكون رفعاً على السؤال والجواب، كانَّه لمَّا قيـل هدى للمتقين، قيل من هم، فقيل (الذينَ يُؤمنُونَ بِالْغَيْبِ)، ويجوز أن يكون نـصباً على المـدح كأنه قيل أذكر الذين، وكذلك المقصور فإن موضع (هدى) نصب، ومعناه بيان، ونصبه من وجهين، أحدهما أن يكون منصوباً على الحال من قولك: القرآن ذلك الكتباب هـدى، ويجوز أن يكون انتصب بقولك: لا ريب فيه في حال هدايته، فيكون حـالاً مــن قولـك لا شك فيه هادياً ويجوز أن يكون موضعه رفعاً من جهات: إحداها أن يكون خبراً بعد خـــر كأنه قال: هذا ذلك الكتاب هديّ، أي قد جمع أنه الكتاب الذي وعـدوا بـه وأنـه هـدى، كما تقول: هذا حلو حامض، تريد أنه قد جمع الطعمين، ويجوز أن يكون رفعه على إضمار هو، كأنه لما تم الكلام فقيل (المذلك الكتاب لا مرّبب) قيل: هو هدى (3)، وذلك لأنّ (هدى) مصدر يعني الدلالة الموصولة إلى البغية، والمصادر يؤتى بها للمبالغة في الخبر، لأن الأصل فيه أن يكون وصفاً مشتقاً، وبه تتم فائدة الكلام، والحال قيـد للخـبر، ولا يـصح الوقوف على (هدى)، لأنه موصول بـ(المتقين)، لأنه مجرور باللام، والجار والمجـرور لابــد

⁽¹⁾ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 167.

⁽²⁾ الكشاف: 1/ 123.

⁽³⁾ معاني القرآن وإعرابه: 1/ 70.

لهما من التعلق، كما أن (المتقين) رأس آية، وهي فاصلة يوقف عليها، وموضع (هدى) نصب أبلغ لدلالته على توكيد الخبر (فيه)، لأن جملة (لا) النافية للجنس جواب لسؤال مقدّر، فلا يصح الاستئناف بعدها على تقدير سؤال آخر، ولأن الخبر قد تم بقيد الحال، لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال، كما تثبته بخبر المبتدأ وبالفعل للفاعل، ألا تراك قد أثبت الركوب في قولك: جاءني زيد راكباً، لزيد، لامبتدأ وبالفعل للفاعل، ألا تراك قد أثبت الركوب في قولك: جاءني زيد راكباً، لزيد، لأمرّب النمام، لأن معناه حق، ويكون (فيه هُدَى المُنتَين) مستأنفاً، ويجوز أن يكون التمام (لامرّب فيه) ويكون (هُدى) مبتدأ والحبر (اللهُتَين) ويجوز أن يكون المعنى (هـو هـدى للمتقين)، وفي المعتقين تقديرات: يكون تماماً على أن يجعل (الدين) في موضع رفع بالابتداء، ويكون الخبر (أولئك على هـدى)، ويجوز أن يكون التقدير: هـم الـذين، وأن يقطع عند (للمتقين)، لأنه رأس آية، ويجوز أن يكون بمعنى: أعني الذين، فإن جعلت (الـذين) نعتاً للمتقين أو بدلاً منهم، لم يتم الكلام على (المتقين).

وإنما جازت هذه التقديرات بسبب الوقف، لأنه موضع قطع اللفظ، ثم استئنافه، والقطع يفصل بين كلامين تامين، فيتكون بذلك عدد من الجمل التي لها محل من الإعراب، والتي لا محل لها من الإعراب كالجمل المستأنفة، فيتغير المعنى العام للعبارة الواحدة إلى عدّة احتمالات فيه، مما يفتح الباب للنكت المعنوية الرابطة للجمل ويظهر العلاقات فيما بينها، على غرار العلاقات بين المفردات، ففي قوله تعالى ﴿ الدّ نَاكِ يَلِكَ المعنوية منها السابقة، ولذلك لم يدخل العاطف بينها، ف(الم) جملة دلّت على أنّ المتحدى به هو المؤلف من جنس ما يركبون منه كلامهم، و (ذلك الكتاب) جملة ثانية مقررة لجهة التحدي، و (لا

⁽¹⁾ دلائل الإعجاز: 133.

⁽²⁾ القطع والإثتناف: 113 – 114.

ريب فيه) جملة ثالثة تشهد على كماله بأنه الكتاب المنعوت بغاية الكمال، ثم سجل على كماله بنفي الريب عنه، لأنه لا كمال أعلى مما للحق واليقين، و (هدى للمتقين) بما يقدر له مبتدأ جملة رابعة تؤكد كونه حقاً لا يحوم الشك حوله بأنه هدى للمتقين، أو تستتبع كل واحدة منها ما تليها استتباع الدليل للمدلول... وفي كل واحدة منها نكتة ذات جزالة، ففي الأولى الحذف والرمز إلى المقصود مع التعليل، وفي الثانية فخامة التعريف، وفي الثالثة تأخير الظرف حذراً من إيهام الباطل، وفي الرابعة الحذف والتوصيف بالمصدر للمبالغ (1)، لقيامه مقام اسم الفاعل، للدلالة على أنّ الذات الموصوفة به قد تجسدت منه، فإن تغليب المعنى في الوقف مرتبط بمقصود الكلام ودلالته، ولأهمية الوقف في الدلالة على المراد من الكلام لاحتياجه إلى المعنى، كان منه الواجب للفصل بين المعاني، والنأي بها عن الموهم والخلط، نحو قوله تعالى ﴿ قَالَ اللّهُ عَلَى مَانَقُولُ وَكِلُ ﴾ [يوسف: 66]، فيقف على (قال) الوهم والخلط، نحو قوله تعالى ﴿ قَالَ اللّهُ عَلَى مَانَقُولُ وَكِلُ ﴾ [يوسف: 66]، فيقف على (قال) السلام (2).

ومنه "ما يتأكد استحبابه لبيان المعنى المقصود، وهو ما لو وصل طرفاه لأوهم معنى غير المراد، وهذا هو الذي اصطلح عليه لازم وعبّر عنه بعضهم بالواجب.. فمن التام الوقف على قول ه ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ﴾ [يونس: 65]، والابتداء ﴿ إِنَّ الْمِرَةَ لِلّهِ جَيبِعًا ﴾ [يونس: 65] لئلا يوهم أن ذلك من قولهم، وقوله ﴿ أَلَيْسَ فِي جَهَنّمَ مَثْوَى لِلْكَنفِرِينَ ﴾ [الزمر: 33] لئلا يوهم إلى المنتداء ﴿ وَاللّذِي جَآءَ بِالصِّدْقِ ﴾ [الزمر: 33] لئلا يوهم العطف، ونحو قوله ﴿ أَصَحَبُ النّارِ ﴾ [غافر: 6]، والابتداء ﴿ الّذِينَ يَجِلُونَ الْعَرْشَ ﴾ [غافر: 7] لئلا يوهم النعت، وقوله ﴿ رَبّنَا إِنّكَ تَعْلَمُ مَا نُغْفِى وَمَا نُعْلِنُ وَمَا يَغْفَىٰ ﴾ [إبراهيم: 38]، والابتداء ﴿ وَمَا يَغْفَىٰ عَلَى اللّهِ مِن شَيْعُ ﴾ [إبراهيم: 38]، والابتداء ﴿ وَمَا يَغْفَىٰ عَلَى اللّهِ مِن شَيْعُ ﴾ [إبراهيم: 38] لئلا يوهم وصل (ما) وعطفها (٤٠)، والابتداء ﴿ وَمَا يَغْفَىٰ عَلَى اللّهِ مِن شَيْعُ ﴾ [إبراهيم: 38] لئلا يوهم وصل (ما) وعطفها وله المناء الوقف على قوله تعالى ﴿ وَلَقَدُ هَمَّتْ بِهِ عَلَى اللهُ عَنْ وَلَا اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ وَلَقَدُ هَمَّتْ بِهِ عَلَى اللّهُ وَلَقَدُ هَمَّتْ بِهِ عَلَى اللهُ وَلَقَدُ هَمَّتْ بِهِ عَلَى اللّهُ وَلَقَدُ هَمَّتْ بِهِ عَلَى اللهُ وَلَا اللهُ الله

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 8.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 1/ 345.

⁽³⁾ النشر في القراءات العشر: 1/232.

[يوسف: 24]، والابتداء بقوله (وَهَــدُّ بِهَا) وذلك للفصل بين الخبرين، وذكــر بعــضهم أنــه على حذف مضاف، أي هم بدفعها، وعلى هذا فالوقف على (هَمَتُ به) كالوقف على قوله تعالى ﴿ لِّنَّهُ بَيِّنَ لَكُمْ ﴾ [الحج: 5]، والابتداء بقوله (وَهَـمَ بِهَا)، كالابتداء بقوله ﴿ وَنُقِيرُ فِي ٱلْأَرْجَامِرِ ﴾ [الحج: 5]، ومثله الوقف مراعــاة للتنزيــه علَــى قولــه ﴿ وَهُوَ اللَّهُ ﴾ [الأنعام: 3](1)، في قول تعالى ﴿ وَهُواللَّهُ في السَّمَاوَات وَفِي الأَمْرُضَ يَعْلَمُ سَرَّكُمْ وَجَهَرَكُمْ ﴾، فإن ﴿ وَهُوَاللَّهُ ﴾ وقف كاف، ثم يبتدئ ﴿ فَيالسَّمَاوَاتَ وَفِي الأَمْرُضَ يَعُلَـمُ سرَكُمْ وَجَهَرَكُمْ ﴾ (2)، وقال أبي: (وهو الله في السماوات) وقف كاف، ثم يبتدئ (وفي الأرض...)، لأن الضمير (هو) لله تعالى، و (لله) خبره، لأنه بمعنى المستحق للعبادة أو المعبود، بدليل أنَّ الجار والمجرور (في السموات) متعلَّق بمعنى اسم الله، كأنه قيـل وهـو المعبود فيها، ومنه قوله ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَنَّهُ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَنَّهُ ﴾ [الزخرف: 84]، أو وهو المعروف بالإلهية أو المتوحد بالإلهية فيها أو وهو الذي يقال له فيهــا لا يــشرك بــه في هــذا الاسم (3). لهذا الجمعوا على لزوم إتباع رسم المصاحف العثمانيـة في الوقـف إبـدالاً وإثباتــاً وحذفاً ووصلاً وقطعاً، إلاّ آله ورد عنهم اختلاف في أشياء بأعيانها، كالوقف بالهاء على ما كتب بالتاء، وبإلحاق الهاء فيما تقدم وغيره، وبإثبات الياء في مواضع لم يرسم بها، والـــواو في ﴿ وَيَدْعُ ٱلْإِنسَانُ ﴾ [الإســراء: 11]، ﴿ يَوْمَ يَـدَّعُ ٱلدَّاعِ ﴾ [القمـــر: 6]، ﴿ سَنَدُهُ الزَّبَانِيَةَ ﴾ [العلـــق: 18]، ﴿ وَيَمْحُ اللَّهُ ٱلْبَطِلَ ﴾ [الـــشورى: 24]، والألـــف في ﴿ أَيُّهُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [النـــور:31]، ﴿ يَكَأَيُّهُ ٱلسَّاحِرُ ﴾ [الزخـــرف: 49]، ﴿ أَيُّهُ ٱلنَّفَلَانِ ﴾ [الرحمن: 31]، وتحذف النون في (وكأين) حيث وقع (4).

لقد بني الخط القرآني على الوقف والوصل، في رسم التاء وهاء السكت، و"دخلت الهاء للسكت، لتتبين بها حركة ما قبلها، وهي في القرآن في سبعة مواضع ﴿ لَمَّ

⁽¹⁾ البرهان في علوم القرآن: 1/ 346 - 347.

⁽²⁾ القطع والإثنناف: 301.

⁽³⁾ الكشاف: 2/5.

⁽⁴⁾ الإتقان في علوم القرآن: 1/ 90.

يَتَسَنَّهُ ﴾ [البقرة: 259]، و ﴿ سُلطَنِيَهُ ﴾ [الحاقة: 29]، و ﴿ مَالِيَهُ ﴾ [الحاقة: 28]، و ﴿ مَالِيَهُ ﴾ [الحاقة: 28]، و ﴿ كِنْبِيَهُ ﴾ [الحاقة 25] و ﴿ كِنْبِيهُ ﴾ [الحاقة 25] و ﴿ كَنْبِيهُ ﴾ [الحاقة 25] و ﴿ أَتَسَدِهُ ﴾ [الأنعام: 90]، والقرّاء كلم يقفون عليها بالهاء إن وقفوا، إتباعاً للمصحف، فإذا أدرجوا اختلفوا.

إنَّ هذه الهاء للوقف، فمتى وصلت حذفت، والعرب تقول: ارم يا زيند وارمِنه، واقتدِ يا زيد واقتدِهْ، ومن أثبت بعضاً دون بعض أعلمك أن القراءَتين جائزتان (١٠)، و"هــذه الهاء للسكت تُزاد لبيان الحركة زيادة مطردة، في نحو قولك فيمه ولمه وعمَّه، والمراد فيمَ ولم وعمَّ، والأصل فيما ولما وعمَّا دخلت حروف الجرعلي ما الاستفهامية، ثـم حـذفت الألف للفرق بين الإخبار والاستخبار وبقيت الفتحة تبدل على الألبف المحذوفة، ثم كرهوا أن يقفوا بالسكون، فيزول الدليل والمدلول عليه، فأتوا بالهاء ليقطع الوقف عليها بالسكون، وتسلم الفتحة التي هي دليل على المحذوف.. وزيادتها في ذلك على ضربين: لازمة، وغير لازمة، فاللازمة إذا كان الفعل الداخلة عليه على حرف واحد، لحو عه، قه، شه، وغير اللازمة إذا كان ما دخلت عليه على أكثـر مـن حـرف واحـد (2)، وذلـك لأن الوقف بالسكون يسقط الحركات القصيرة، كما أن الوقف على حرف اللين ينقصه ويستهلك بعض مدّه، ولذلك احتاجوا لهن إلى الهاء في الوقف ليبين بها حرف المد⁽³⁾، أما في المبنيات التي تنتهي بحركة متوغلة في البناء، فإنَّ موضعها أن تقع بعد حركة بناء متوغلة في البناء، نحو حسابيه وكتابيه وثمه، ولا تدخل على حركة بناء تشبه الإعراب، فلا تدخل على فعل ماض نحو ضربه، ولا في يا زيده، لأنهما مشبهان المعرب، وإذا لم تدخل على ما يشبه المعرب كان دخولها على المعرب نفسه أبعد، وذلك محافظة على حركات البناء، لأنها موضوعة للزوم والثبات. وقد وردت هذه الهاء لبيان ألف الندبية نحو وازيـداه و

⁽¹⁾ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: 164.

⁽²⁾ شرح المفصل: 9/ 45.

⁽³⁾ الخصائص: 1/ 235.

وغلاماه، لأنّ هذه الألف خفية والوقف عليها يزيد خفاءها فبينوها بالهاء (1)، فإنّ المتكلم يحرص على إظهار الحركات القصيرة إذا كانت من بنية الكلمة، لذلك لم تلحق الهاء حركات الإعراب، لأنها طارئة وليست جزء من بنية الكلمة، فإن الواقف ينفر من الوقف على المقطع المفتوح، فيطيل نفسه بعد هذه الحركة بحيث تتولد هاء، فيكون ذلك أمارة على أنّ الحنجرة قد لفظت آخر أصواتها الكلامية، وتكون وظيفة هذه الهاء تبيين الحركة التي قبلها (2).

وهذه الهاء لخفاتها شابهت أحرف المد في إظهار الحركة، فإن الفتحة إذا أشبعت صارت ألفاً، وكذلك الضمة والكسرة، أما الهاء المدّية، فإنها اختصت بالفتحة، لأنها شابهت الهمزة في الخفاء، ولأن الهمزة أصلها ألف، فإذا حركت الألف صارت همزة، وهذه الهاء بخلاف هاء الضمير، لأنه كناية عن اسم ظاهر أو للشأن، فإذا وقف عليه، نقلت حركته إلى ما قبله، قال سيبويه في باب الساكن الذي تحركه في الوقف إذا كان بعده هاء المذكر الذي هو علامة الإضمار ليكون أبين لها كما أردت ذلك في الهمزة، وذلك قولك: ضربتُه، وأفربُه، وقَدُه ومِنُه، وعَنُه، سمعنا ذلك من العرب، ألقوا عليه حركة الهاء حيث حركوا لتبيانها (3) فأسكنوا الهاء للوقف وقبلها ساكن فالتقى ساكنان، فأرادوا التحريك لالتقاء الساكنين، ولأن سكون ما قبلها يزيدها خفاء، فحركوه، لأنه أبين لها، وذلك بأن نقلوا إليها حركة الهاء الذاهبة للوقف (4). وهذه الهاء ليست للتأنيث، وهي التي يفرق بها بين المذكر والمؤنث في الصفات، فأما ألهاء فتبدل من التاء الداخلة للتأنيث، نحو غلة وتمرة، إنما الأصل التاء والهاء بدل منها في الوقف (5)، فإن قيل: وما الدليل على أن التاء هي الأصل وأنّ الهاء بدل منها؟ فالجواب أنّ الوصل عما تجري فيه الأشياء على

⁽¹⁾ شرح المفصل: 10/2.

⁽²⁾ رسم المصحف، دراسة لغوية تاريخية: 275.

⁽³⁾ الكتاب: 4/ 176.

⁽⁴⁾ شرح المفصل: 9/ 71.

⁽⁵⁾ المقتضب: 1/63.

أصولها، والوقف من مواضع التغيير.. فلما كان الوصل نما تجري فيه الأشياء على أصولها في غالب الأمر، ومطرد اللغة، وكان الوقف مما يغير فيه الأشياء عن أصولها، ورأينا علم التأنيث في الوصل تاء، نحو قائمتان وقائمتكم، وفي الوقف هاء نحو ضاربه وقائمه، علمنا أنّ الهاء في الوقف بدل من التاء في الوصل (1).

وقد وردت هذه التاء في الرسم العثماني هاء، "وإنما كتبوها في المصحف بالهاء، لأنهم بنوا الخط على الوقف، والمواضع اللاتي كتبوها بالتاء الحجة فيها أنهم بنوا الخط على الوصل (2)، والمراد بالخط الكتابة، وهو على قسمين، قياسي واصطلاحي، فالقياسي ما طابق فيه الخط اللفظ، والاصطلاحي ما خالفه بزيادة أو حذف أو بدل أو وصل أو فصل ، وله قوانين وأصول محتاج إلى معرفتها، وأكثر خط المصاحف موافق لتلك القوانين، لكنه قد جاءت أشياء خارجة عن ذلك يلزم اتباعها ولا يُتعدى إلى سواها (3).

إنّ دراسة الوقف في حقيقتها دراسة صوتية، لأن الوقف موضع تغيير صوتي، يظهر أثره في الحروف، وهي رموز عرفية اصطلح عليها، وما خرج عن المنطوق أو خالفه بزيادة أو حذف أو قلب أو إبدال، وفي الرسم والخط، نحو ذلك اقتضاه الوقف للفصل بين المعاني وتوجيهها بحسب المقصود رفعا للاحتمالات والأوهام والتأويلات غير المرادة، وبخاصة الرسم العثماني، لارتباطه بالوقف والوصل والإمالة والتفخيم والإطباق والقلقلة والإظهار والإخفاء والمد بأنواعه، وهذا ما يدحض زعم المحدثين أنّ الإملاء العربي يتسم بالنقص من نواحي عنايته برموز الحروف الصحيحة دون تمثيل الحركات في الكتابة، حتى أصبح من الممكن أن تسمى الكتابة العربية كتابة تتسم بالمقطعية أكثر مما الكتابة، حتى أصبح الله العلمة والحركات، وأنه لا يدع فرصة الانسياب ليد الكاتب، لاستخدامه العلامات الإضافية التي هي النقط والشكل في الكتابة، مما يجعله بعد

⁽¹⁾ سر صناعة الإعراب: 1/ 176، 180.

⁽²⁾ رسم المصحف: 271.

⁽³⁾ النشر في القراءات العشر: 2/ 128.

فراغه من كتابة الكلمة يعود إلى هذه الكلمة مرة أخرى ليكملها نقطاً وشكلاً، لهذا دعا إلى الأخذ باشتقاق رموز عربية من الأبجديتين الإغريقية واللاتينية، لأن فيها علاجاً من عيوب الكتابة العربية، لأنّ النظام الأبجدي الجديد لو أحسن القيام على تنظيمه، فسوف يكون ألف مرة خيراً من النظام الحالي المعيب، وأنّ طبيعة العلاقة بين الرمز وبين مدلوله في اللغة لا تسمح بالتعبد باستخدام رمز دون أخر، فالعلاقة عرفية يحددها المستخدمون للغة، وليست توقيفية من السماء، ولا طبيعة من الأرض، إنها علاقة تخضع للوصف، ويحدد العرف معيارية دلالتها على ما تدل عليه (1). إنّ هذا الرأي مردود، فقد ثبت عجزه عن حل المشكلات التي جاء بها الخط العربي، ومعايب الإملاء التي تواجه الثقافة العالمية والتطور كما يزعم صاحبه، بما حصل للأتراك لما تنكروا لمقدساتهم وقطعوا أنفسهم عن التركة الثقافية حين نبذوا الحروف العربية، فبعد أن كانوا رأس الأمة الإسلامية، ارتضوا لأنفسهم أن يكونوا تبعاً لغيرهم فضاعوا وأضاعوا.

إنّ رموز الخط العربي، تبين المراد، لأنها بنيت على إبانة المعني وقفاً وغيره، بحسب المقصود، والفصل بين المعاني المختلفة يتطلب دراسة الصوت والصيغة والتركيب والدلالة، فضلاً عن الخط، فلا يقع القصور إلا على الذي لا يلم بعلوم العربية، ولا يسبر أسرار اللغة، بالبحث عن دواعي التغيير الذي يحدثه قطع اللفظ والابتداء بغيره، أو الاستئناف بجملة جديدة لغرض يريده المتكلم أو المنتج اللغوي، والكاتب حين يقف أو يصل، إنما يريد إفهام المعاني عن طريق تفريق بعضها عن بعض، بترك مسافة ما بين الشيئين، بقطع الصوت ممثلاً بالدليل عليه، لذلك جاء الفصل والوصل للإبانة، وهي الغرض منه، يدل على ذلك قوله تعالى ﴿ كِنَابُ فُصِّلَتَ مَايَنَةُ وَ افصلت 3]، فقد ميزت وجعلت تفاصيل في معان مختلفة من أحكام وأمثال ومواعظ ووعد ووعيد وغير ذلك، وقرئ (فُصِلَتُ) أي فرقتُ بين الحق والباطل أو فصل بعضها من بعض باختلاف معانيها من قولك فصل من البلد على وافواصل أواخر

⁽¹⁾ ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: 145 – 153.

⁽²⁾ الكشاف: 3/ 441.

الآي، وفصل الخطاب ما فيه قطع الحكم، والفصال التفريق بين الصبي والرضاع (1)، وألفواصل حروف متشاكلة المقاطع، يقع بها إفهام المعاني، وتقع الفاصلة عند الاستراحة في الخطاب لتحسين الكلام بها، وهي الطريقة التي يباين القرآن بها سائر الكلام وتسمى فواصل، لأنه ينفصل عندها الكلامان، وذلك أن آخر الآية فصل بينها وبين ما بعدها، ولم يسموها أسجاعا (2) للتفريق بينهما، وذلك لأن الفاصلة هي الكلام المنفصل عمّا بعده، والكلام المنفصل قد يكون رأس آية وغير رأس، وكذلك الفواصل يكن رؤوس آية وغيرها، وكل رأس أية فاصلة، وليس كل فاصلة رأس آية (3)، والذي دعاهم إلى تسمية كل ما في القرآن فواصل، ولم يسموا ما تماثلت حروفه سجعاً، رغبتهم في تنزيه القرآن عن الوصف اللاحق بغيره من الكلام المروي عن الكهنة وغيرهم (4).

وقد اختلف القرّاء في الوقف والابتداء، فمنهم من يتعمد الوقف على رؤوس الآي، وآخر يقف عند انقطاع النفس، وغيره يراعي حُسن الوقف والابتداء بحسب المعنى، ورسم الفواصل دليل على ملاءمة الخط العربي لإظهار المعنى المقصود، وقدرت على استيفاء المراد منه، فإن المناسبة أمر مطلوب في اللغة العربية، يرتكب لها أمور من غالفة الأصول (5)، من حذف الياءات وزيادة حروف المد والهاء والإمالة والعدول من صيغة إلى أخرى، لأن إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل، حيث تطرد متأكد جداً، ومؤثر في اعتدال نسق الكلام وحسن موقعه من النفس تأثيراً عظيماً، ولذلك خرج عن نظم الكلام لأجلها في مواضع (6)، ولهذا كانوا يتعلمون ما ينبغي أن يوقف عنده، كما يتعلم القرآن، وإن هذا إجماع من الصدر الأول (7)، لأن الفواصل بُنيت على الوقف، ولأداء

⁽¹⁾ معجم مفردات الفاظ القرآن: 395.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 1/53 - 54.

⁽³⁾ الإتقان في علوم القرآن: 1/96 – 97.

⁽⁴⁾ البرهان في علوم القرآن: 1/ 58.

⁽⁵⁾ الإتقان في علوم القرآن: 2/ 99.

⁽⁶⁾ البرهان في علوم القرآن: 1/ 60.

⁽⁷⁾ القطع والإثنناف: 90.

وظيفة صوتية تنغيمية تساهم في بيان معانى كلماتها، فقدكُثر في القرآن خمتم الفواصل بحروف المد واللين وإلحاق النون، وحكمته وجود التمكن من التطريب بذلك إذا ترنموا يلحقون الألف والياء والنون، لأنهم أرادوا مدّ الـصوت، ويتركـون ذلـك إذا لم يترنمـوا، وجاء في القرآن على أسهل موقف وأعذب مقطع (١)، ولهذا الحقت الألف بــ (الظنـون) في قوله تعالى ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ﴾ [الأحزاب 10]، لأن مقاطع فواصل هذه السورة الفـات منقلبة عن تنوين في الوقف، فزيد على النون ألـف لتـساوي المقـاطع، وتناسـب نهايـات الفواصل، ومثلمه ﴿ فَأَصَلُّونَا ٱلسَّيِيلَا ﴾ [الأحـزاب: 67]، ﴿ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا ﴾ [الأحـزاب 66] (2) كما ناسب زيادة الألف المعنى، لأنهم ظنّوا ظنوناً مختلفة، ظن المنافقون أنَّ المسلمين يستأصلون، وظنَّ المؤمنون أنَّهم يبتلون، وقرئ الظنون بغير ألف في الوصل والوقف وهو القياس، وبزيادة ألف في الوقف زادوها في الفاصلة، كما زادها في القافية من قال * أقلى اللـوم عـاذل والعتابـا * وكـذلك الرسـولا والـسبيلا، وقـرئ بزيادتها في الوصل أيضاً إجراء له مجرى الوقف (⁽³⁾. ولمدّ الـصوت يُقلب التنـوين ألفـاً، بدليل تنوين الممنوع من الصرف ثم قلبه ألفاً، فقد صرف ما أصله ألا ينصرف، كقولـه تعالى ﴿ فَوَارِيرًا ۞ قَوَارِيرًا ﴾ [الإنسان 15–16] صرف الأول، لأنه آخر الآيــة، وآخــر الشانى بالألف فحسن، جعله منونا ليقلب تنوينـه ألفـاً، فيتناسـب مـع بِقيـة الآي، كقولـه تعـالى ﴿ سَكَسِلاً وَأَغْلَنَكُ ﴾ [الإنسان: 4]، فإنّ (سَلاسِلا) لما نظم إلى (أَغْلَالاً وَسَعَيراً) صرف ونـون للتناسب، وبقي (قواريرا) الثاني، فإنه وإن لم يكن آخر الآية، جاز صرفَه، لأنَّـه لما نـوَّن (قواريراً) الأول، ناسب أنّ ينوّن (قواريرا) الثاني ليتناسبا، ولأجل هذا لم ينوّن (قـواريرا) الثاني إلا من ينون (قواريراً) الأول (4)، فقد قرئا غير منونين وتنوين الأول وتنوينهما، وهـذا التنـوين بـدل مـن ألـف الإطـلاق، لأنّـه فاصـلة، وفي الثـاني لاتباعـه الأول^{(5).}

الإتقان في علوم القرآن: 1/ 105.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 1/ 61.

⁽³⁾ الكشاف: 3/ 253 – 254.

⁽⁴⁾ البرهان في علوم القرآن: 1/ 66.

⁽⁵⁾ الكشاف: 4/ 198.

وهذا الإطلاق يجري على الهمزة الساكنة، فتخفف بأن تبدّل بحركة ما قبلها، إنْ قبلها ضم أبدلت واواً، وإن كان قبلها كسر أبدلت ياءً، وإن كان قبلها فتح أبدلت الفاً، لأنّ الهمزة لما سكنت للوقف، فالغلبة تكون لحركة ما قبلها، فتقلب الفاً لسكونها الفاً، لأنّ الوقف محل استراحة القارئ وانفتاح ما قبلها، وتقلب واواً وياءً تبعاً لحركة ما قبلها، لأنّ الوقف محل استراحة القارئ والمتكلم، ولذلك حذفت فيه الحركات والتنوين وأبدل فيه تنوين المنصوبات، وجاز فيه الروم والإشمام والنقل والتضعيف، فكان تخفيف الهمز في هذه الحالة أحتى وأحرى (4)، فالساكن في الوقف يحرّك بحسب حركة مجاوره، كما يمال مالا يمال أصلاً للمجاورة، فإمالة ما أصله ألا يمال كإمالة ألف ﴿ وَالشَّحَىٰ ﴿ وَالشَّحَىٰ ﴾ [الضحى: 1-2]، ليشاكل التلفظ بهما التلفظ بما بعدهما. والإمالة أن تنحو بالألف نحو الياء، والغرض الأصلي منها هو التناسب، وعبّر عنه بعضهم بقوله: الإمالة للإمالة، وقد يمال لكونه آخر مجاور ما أميل آخره، كالف (تلا) في قوله تعالى ﴿ وَالْقَمَرِ إِذَا لَلْهَا ﴾ [الشمس: 2]، فأميلت ألف أميل آخره، كالف (تلاها)، ليُشاكل اللفظ بها اللفظ الذي بعدها مما ألفه غيرياء، نحو (جلاها) و (غشاها).

⁽¹⁾ معاني القرآن وإعرابه: 5/ 258.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 1/66.

⁽³⁾ الكشاف: 4/ 195.

⁽⁴⁾ النشر في القراءات العشر: 1/ 429.

فإن قيل: هلا جعلت إمالة (تلاها) لمناسبة ما قبلها، أعني (ضحاها) قيل: لأن ألف (ضحاها) عن واو، وإنّما أميل لمناسبة ما بعده (أ)، أو يقلب إلى حرف مجانس ويُدغم، وذلك إذا كان الساكن فيما آخره همز بعد ياء، أو واو زائدتين، فإنّه يوقف عليه بالإدغام بعد إبدال الهمز من جنس ما قبله نحو النسيء وبريء وقروء (2)، فإن الهمزة متحركة وما قبلها ساكن، فإذا وقف عليها، وكان الساكن قبل الهمزة ياء، أو واوا زائدتين، فإنّه لم يرد في الياء إلا في (النسيء)، (وبرئ) ووزنهما فعيل، ولم يأت في الواو إلا في (قروء) ووزنه فعول، وتسهيله أن يبدّل الهمز من جنس ذلك الحرف الزائد ويدغم الحرف فيه، وأمّا إن كان الساكن غير ذلك من سائر الحروف، فتسهيله أن تنقل حركة الهمزة إلى ذلك الساكن ويحرك بها، ثم تحذف هي، سواء كان ذلك الساكن صحيحاً أو ياء أو واوا أصليين، وسواء كانا حرفي مد أو حرفي لين بأي حركة تحركت الهمزة. وتخفيف الهمز في الوقف وسواء كانا حرفي مد أو حرفي لين بأي حركة تحركت الهمزة. وتخفيف الهمز في الوقف مشهور عند علماء العربية، أفردوا له باباً وأحكاماً، واختص بعضهم فيه بمذاهب عرفت بهم ونسبت إليهم (3).

إنّ الهمزة المتحركة بعد ساكن، عند تخفيفها في الوقف، تنقل حركتها إليه، وتسقط دون أن يخلفها شيء، وذلك بخلاف الياء إذا سقطت في الوقف، تخلفها الكسرة، نحو قوله تعالى ﴿ وَالتَّيلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ [الفجر: 4]، وذلك لأن أحرف المدلما ابعاض من الحركات، وذلك بخلاف الهمزة، فإن أصلها الألف، وهو لا يقبل أيّة حركة، فيحذف لالتقاء الساكنين، بعد نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، فلم يخلف الهمزة شيء، ويّاء (يسر) تحذف في الدرج اكتفاء عنها بالكسرة، وأمّا في الوقف فتحذف مع الكسرة.. وأكرمن وأهانن في قوله تعالى ﴿ رَبِّ الفجر: 16]، بسكون النون في الوقف فيمن ترك الياء في الدرج مكتفيا منها بالكسرة " ونحوه قوله تعالى ﴿ النِّينَ جَابُوا الصَّحْرَ بِالْوَادِ ﴾

⁽١) البرهان في علوم القرآن: 1/ 67.

⁽²⁾ الإتقان في علوم القرآن: ١/ 89.

⁽³⁾ النشر في القراءات العشر: 1/ 429 - 432.

⁽⁴⁾ الكشاف: 4/ 249 - 252.

[الفجر: 9]، والأصل بالوادي، فاستثقلوا الكسرة على آلياء فحذفوها، فمن القرّاء من يتبت الياء على الأصل، ومنهم من يحذف، فيقول الواد اجتزاء بالكسرة، وكذلك (أكرمن) و (أهانن) و ﴿ وَاللَّيل إِذَا يَسُر ﴾ (1)، فقد نابت الحركة عن الحرف المحذوف، لأنها بعضه وهو إمتداد لها، ومنه قولَه تعالى ﴿ يَعِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾ [الزمر: 16]، وهو كثير، وكذلك جاءت الضمة في قوله تعالى ﴿ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبُطِلُ ﴾ [الشورى: 24]، و ﴿ يَوْمَ يَدَعُ الدَّاعِ ﴾ [القمر: 6]، و ﴿ سَنَتُعُ الزَّائِيةَ ﴾ [العلق: 18]، وكتب ذلك بغير واو دليلاً في الخط على الوقوف عليه بغير واو في اللفظ، وله نظائر، وهذا في المفتوح قليل لخفة الألف" ، لأن الألف أوسع مخرجاً من الياء والواو، وهي الحروف التي اتسعت مخارجها.. وأوسعها وألينها الألف" .

والوقف قطع للصوت، والفتحة أخف الحركات، فيضعف الصوت بالوقف ويزداد ضعفه إذا كان خفياً كالألف، لأن الوقف يضعف الحرف، ألا تراك تحتاج إلى بيانه فيه بالهاء، نحو واغلاماه، ووازيداه، وواغلامهوه وواغلاميه، وذلك أتك لما أردت تمكين الصوت وتوفيته ليمتد ويقوى في السمع، وكان الوقف يضعف الحرف، ألحقت الهاء ليقع الحرف قبلها حشوا فيبين ولا يخفى (4)، ولضعف الألف لا يأتي أول الكلمة، وإنّما يأتي عينها أو لامها، ويحذف مع لام التعريف لفظاً في الوصل، لأن الوصل يُعيد الأشياء إلى أصولها والوقف عمّا يغير فيه الأشياء عن أصولها (5)، وذلك لأن حال الوصل أعلى رتبة من حال الوقف، وذلك أنّ الكلام إنّما وضع للفائدة، والفائدة لا تجني من الكلمة الواحدة، وإنّما تجنى من الحلمة الواحدة، وإنّما تجنى من الجمل ومدارج القول، فلذلك كانت حال الوصل عندهم أشرف وأقوم وأعدل من حال الوقف، ويدلك على أنّ حركة الآخر قد تعتد لازمة، وإن كانت في

⁽¹⁾ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: 77.

⁽²⁾ الخصائص: 3/ 134.

⁽³⁾ سر صناعة الإعراب: 8/1.

⁽⁴⁾ الخصائص: 2/ 328.

⁽⁵⁾ سر صناعة الإعراب: 1/180.

الوقف مستهلكة أنك تقلب حرف اللين لها وللحركة قبله، فتقول: عـصا، وقفا، وفتى، ودعا، وغزا، ورمى، كما تقلبه وسطاً لحركته وحركة ما قبله، نحو دار ونار وعـاب وقـال وقام وباع"(1)، وذلك لأنّالساكن إذا جاور المتحرك صارت حركته كأنها فيه"(2)، والـواو والياء إذا تطرفا وكانا في الأصل متحركين وما قبلهما مفتوح، تتصل حركتهما الأصلية، وإن كانت غير ظاهرة، بحركة ما قبلهما لتزداد الفتحة إشباعاً فتقلب الواو والياء ألفاً، لأن صوتهما قد أختزل بالوقف، والألف أخف منهما، لسكونه واتساع مخرجـه فكـان خفيـاً، ولبيان الفتح احتاج إلى هاء السكت، لأنها خفية مثله، وتقد ألحقوا هذه الهاء مع الألف في لوقف، وذلك لخفاء الألف وتسفلها (3)، فكانت بجاجة إلى ما يبينها، فقد كثر في القرآن الكريم ختم كلمة المقطع من الفاصلة بحروف الملد واللين وإلحاق النون، وحكمته وجود التمكن من التطريب بذلك (4)، وهم إذا ترغموا فبإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما ينون وما لا ينون، لأنهم أرادوا مدّ الصوت (5)، كما أنهـم خرجـوا عمّــا يقتضيه الأعراب واللغة في سجعهم وفي القوافي للمجانسة الصوتية وتوحيد النغمة الإيقاعية والمزاوجة بين الأسجاع، لأنهاموضوعة على أن تكون ساكنة الأعجاز، موقوفًا عليها، لأنَّ الغرض الججانسة بـين القـرائن والمزاوجـة، ولا يـتم ذلـك إلاَّ بـالوقف، ولـو وصلت لم يكن بدّ من إجراء كل القرائن على ما يقتضيه حكم الإعراب، فعطلت عمل الساجع وفوت غرضهم. وإذا رأيتهم يخرجون الكلم عن أوضاعها لغرض الازدواج، فيقولون: آتيك بالغدايا والعشايا، مع أنّ فيه ارتكاباً لما يخالف اللغة، فما ظنّـك بهم في

⁽¹⁾ الخصائص: 2/ 331 – 332.

⁽²⁾ سر صناعة الإعراب: 1/90.

⁽³⁾ شرح المفصل: 9/ 85.

⁽⁴⁾ البرهان في علوم القرآن: 1/ 68.

⁽⁵⁾ الكتاب: 4/ 204.

ذلك (1)، ولعله أراد اللغة التي تفصل بين جع السلامة والتكسير، لأنّ جع السلامة بمعنى الفعل، والتكسير للأسماء للدلالة على الثبوت والدوام، بدليل قوله تعالى ﴿ يُسَيّحُ لَهُ فِيهَا المُعْلَمُ وَ وَ اللهُ اللهُ وَ اللهُ اللهُ اللهُ وَ اللهُ اللهُ وَ اللهُ اللهُ وَ اللهُ اللهُ وَ اللهُ اللهُ اللهُ وَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ واللهُ اللهُ اللهُ واللهُ اللهُ اللهُ واللهُ اللهُ اللهُ واللهُ اللهُ اللهُ واللهُ اللهُ اللهُ واللهُ اللهُ واللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ واللهُ اللهُ اللهُ واللهُ اللهُ الل

ولإفهام المعاني وتجويدها وتحسين ديباجتها وبلوغها المقصود منها، جاء الوقف دليلاً مقروناً بالقرائن اللفظية والمعنوية، فيحسن الصوت إيقاعياً بتماثل وتقارب حروف المقاطع المتتابعة، مع استراحة لطيفة للمتكلم والقارئ، وقد بنيت الفواصل على الوقف، فجاءت بدلالات ونكت معنوية، علاوة على انسجامها الصوتي المناسب للمعاني، لهذا قسمت بحسب المتماثل والمتقارب من حروفها، لأن فواصل القرآن الكريم لا تخرج عن

البرهان في علوم القرآن: 1/ 71.

⁽²⁾ لسان العرب: مادة (غدا).

⁽³⁾ الكتاب: 4/ 219.

⁽⁴⁾ الخصائص: 3/ 317.

هذين القسمين، بل تنحصر في المتماثلة والمتقاربة (١)، وعلى الازدواج، نحو قوله تعالى ﴿ وَٱلْفَجْرِ اللَّهِ وَلَكُ مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ فَعَ وَٱلْوَتْرِ اللَّهُ وَاللَّهُ فِي وَاللَّهُ وَاللَّالَةُ وَاللَّهُ وَاللّلَّالِمُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّلَّالَاللَّهُ وَا

أما البديعيون فكانوا أشد عناية بالفاصلة، لأنها تحسن الكلام، فأجروها مجرى القافية، فمنها مطرف ومتوازٍ ومرصع ومتوازن ومتماثل، فالمطرف أن تختلف الفاصلتان في الوزن وتنفقا في حروف السجع، نحـو ﴿ مَّالكُورَ لَا نَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿ ۖ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴾ [نـوح: 13 – 14]، والمتوازي أن يتفقا وزناً وتقفية، ولم يكن ما في الأولى مقــابلاً لمــا في الثانيــة في الوزن والتقفية نحو ﴿ فِيهَا شُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ ﴿ وَأَكْوَابٌ مَوْشُوعَةٌ ﴾ [الغانسية: 13– 14]، والمتوازن: أن يتفقــا في الــوزن دون التقفيــة نحــو ﴿ وَغَارِقُ مَصَّفُونَةٌ ۖ ۞ وَزَرَائِيُّ مَبْثُونَةٌ ﴾ [الغاشــية: 15– 16]، والمرصع: أن يتفقا وزنا وتقفية، ويكون ما في الأولى مقابلاً لما في الثانية كذلك، نحو ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ٣٠٠ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْمَنَا حِسَابَهُم ﴾ [الغاشسية: 25 – 26]، ﴿ إِنَّ ٱلأَبْرَارَ لَغِي نَمِيمِ ٣٣٠ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَغِيجَييمِ ﴾ [الانفطار: 13–14]، والمماثل أن يتساويا في الوزن دون التقفية، وتكـون إفـراد الأولى مقابلة لما في الثانية، فهو بالنسبة إلى المرصع كالمتوازن بالنسبة إلى المتـوازي، نحـو ﴿ وَءَالْيَنَهُمَا ٱلْكِنَبَ ٱلْمُسْتَبِينَ اللَّهُ وَهَدَيْنَهُمَا ٱلْقِرَطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الــــصافات: 117–118]، فالكتاب والصراط يتوازنان، وكذا المستبين والمستقيم، واختلفا في الحرف الأخير (2). وقـ د ائتلفت الفواصل مع دلالة الكلام، لأنها جاءت مناسبة للمعنى المذكور، فإنَّ من المواضع التي يتأكد فيها إيقاع المناسبة مقاطع الكلام وأواخره، وإيقاع الشيء فيها بما يشكاله، فلا بد أن تكون مناسبة للمعنى المذكور أولاً، وإلاّ خرج بعض الكلام عن بعض، وفواصل القرآن العظيم لا تخرج عن ذلك، لكن منه ما يظهر، ومنه ما يستخرج بالتأمل للبيب،

⁽¹⁾ البرهان في علوم القرآن: 1/ 75.

⁽²⁾ الإتقان في علوم القرآن: 2/ 104.

وهي منحصرة في أربعة أشياء: التمكين، والتوشيح، والإيغال، والتصدير، والفرق بينها أنَّه إن كان تقدم لفظها بعينه في أول الآية سُمَّى تصديراً، وإن كان في أثناء الـصدر سمـى توشيحياً، وإن أفادت معنى زائداً بعـد تمـام معنى الكــلام سُــمّي إيغــالاً، وربمــا اخــتلط التوشيح بالتصدير لكون كل منهما صدره يبدل على عجزه، والفرق بينهما أنّ دلالة التصدير لفظية، ودلالة التوشيح معنوية، وهذا الباب يطلعك على سر عظيم من أسرار القرآن، فاشدد يديك به، ومن أمثلته، قوله تعـالى ﴿ وَرَدَّ اللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِغَيْظِهِمَ لَرّ يَنَالُواْ خَيْرًاْ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ وَكَاكَ ٱللَّهُ قَوِيتًا عَزِيزًا ﴾ [الأحزاب: 25]، فإنّ الكلام لو أقتصر في على قوله ﴿ وَكَنْمِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقَتَالَ ﴾ ، لأوهم ذلك بعض البضعفاء موافقة الكفار في اعتقادهم أنّ الريح التي حدثت كانت سبب رجوعهم، ولم يبلغوا ما أرادوا، وأنّ ذلك أمر اتفاقي، فأخبر سبحانه في فاصلة الآية عن نفسه بالقوة والعزة، ليعلم المؤمنين ويزيـدهم يقيناً وإيماناً على أنه الغالب الممتنع، وأنّ حزبه كذلك (١)، فقد كشفت الفاصلة عن معنى يثبت الصادقين في إيمانهم ويزيد أعداءهم إذلالاً وإحباطاً، ويعرض بالمنافقين ومرضى القلوب، وهو أنَّ الله تعالى هو الغالب الذي لا يغلبه أحد أبداً، لدلالة كان على الديمومـة ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وكذلك صيغة (فعيـل) الدالـة علـي الثبـوت والـدوام، كمـا تطلق على الصفات الخلقية الثابتة، كقصير وطويل، وعلى المبالغة فيها، كقوى وعزيز، والغالب لا يكون إلاّ قوياً، فقد جمع القوي والعزيز توكيداً، لأنّ معنى العزيـز"هــو القــوي الغالب كل شيء، وهو الممتنع فلا يغلبه شيء (2)، فجمع بين صفتين تمكيناً للمعنى وتأكيداً، والجمع بين صفتين تكمل إحداهما الأخـرى، نحـو ﴿ عَزِيزُ حَكِيمٌ ﴾ [البقـرة: 209]، فإنّه قد يظن ظان أنّ عزّته قد تدعوه إلى الظلم والتهور، فاحتاط لـذلك بوصـف نفسه بالحكمة، ونحو ﴿ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ [الحج: 61]، فجمع بينهما لكمال الوصف، ذلك آته لو أقتصر على أحداهما لظن ظان أنه يسمع لا يبصر أو يبصر لا يسمع، فجمع بينهما

⁽¹⁾ البرهان في علوم القرآن: 1/ 78 - 79.

⁽²⁾ لسان العرب: مادة (عزز).

لدفع هذا الظن (1) والوقف يزيل حركات الأعراب الثلاث، لأنه لا يوقف على معرب، فإنّ التماثل يبدو واضحاً في الفواصل، لأنها بنيت على الوقف، ولهذ أساغ مقابلة المرفوع بالمجرور وبالعكس، كقوله تعالى ﴿ إِنَّا خَلَقْنَهُم مِن طِينٍ لَّازِبِ ﴾ [الصافات: 11]، مع قول وَوَلَمْ عَذَاتُ وَاصِبُ ﴾ [السطافات: 10]، وقول وَوَلَمْ عَذَاتُ وَاصِبُ ﴾ [السطافات: 10]، وقول وَوَلَمْ عَذَاتُ وَاصِبُ ﴾ [السطافات: 10]، وقول وَوَلَمْ مُذَاتُ وَاصِبُ ﴾ [السطافات: 10]، وقول وَاللَّهُ مُنْ مُنْ وَلِيهِ مِن وَاللَّهُ وَاللَّهُ مِن دُونِدِ مِن وَاللَّهُ وَالرّعد: 11]، مع قول ه ﴿ وَيُقُولُوا سِحَرُّ مُسْتَمِرٌ ﴾ [القمر: 12]، وقوله ﴿ وَيُنشِئُ السّحَابُ اللّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَال

⁽¹⁾ الجملة العربية والمعنى: 154.

⁽²⁾ الإتقان في علوم القرآن: 2/ 105.

⁽³⁾ البرهان في علوم القرآن: 1/86.

لأنَّ القارعة من القرع، وهو الضرب بالعصا وناسب ذلك ذكر النفش، لأنَّ من طرائق نفش الصوف أن يقرع بالمقرعة، كما ناسب ذلك من ناحية أخرى، وهي إنّ الجبال تهشم بالمقراع (وهو من القرع)، وهو فأس عظيم تحطم به الحجارة، فناسب ذلـك ذكـر الـنفش أيضاً، فلفظ القارعة أنسب شيء لهذا التعبير. قال في سورة القارعة ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ١٣ مَا ٱلْقَارِعَةُ اللَّهُ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة:1 - 3]، فكرر ذكرها وعظمها وهولها، فناسب هذا التعظيم والتهويل أنَّ يذكر أنَّ الجبال تكون فيه كالعهن المنفوش، وكونها كالعهن المنفوش أعظم وأهمول من أن تكون كالعهن من غير نفش، كما همو ظاهر، وإنّ الفواصل في السورتين تقتضى أن يكون كل تعبير في مكانه، ففي سورة القارعة ﴿ يَوْمَ يَكُونُ ٱلنَّاسُ كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ ١ وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْمِهْنِ ٱلْمَنْفُوشِ ﴾ [القارعة:4-5]، وفي ســورة المعـرج قــال ﴿ يَوْمَ تَكُونُ ٱلسَّمَآهُ كَالْمُهُلِ ۞ وَتَكُونُ ٱلجِّبَالُ كَالْعِهْنِ ﴾ [المعارج:8-9]، فناسب (العهن) (المهل)(١)، لأنّ وجه الشبه اختلاف ألوان الأجزاء المتطايرة، لاختلاف الوان الجبال فناسب لذلك، لأنّ معنى (كالمهل)كدردي الزيب، وعن ابن مسعود: كالفضة المذابة في تلونها (كالعهن) كالتصوف المصبوغ الواناً، لأن ﴿ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدُ إِيضٌ وَحُمْرٌ تُخْتَكِفُ ٱلْوَنْهُا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾ [فاطر: 27]، فإذا بُسّت وطُيّرت في الجو، أشبهت العهن المنفوش إذا طيّرته الريح (2)، فزادت آية القارعة بالمنفوش لتفرق أجزاء الجبال المختلفة بألوانها بسبب القرع، وشبّه الجبال بالعهن، وهو المصوف المصبوغ بالوان مختلفة والمتطاير بالقرع.

وقد تختلف الفواصل لتحيط بالمعاني المتقاربة تعميماً وتخصيصاً، لبيان ان الموصوف بها قد استحقها جميعاً، وكأنّ المعنى واحد احتياطاً لتمكينه وزيادة في فائدته، نحو قوله تعالى ﴿ وَمَن لَمْ يَعَكُمُ بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُولَتَهِكَ هُمُ ٱلْكَفِرُونَ ﴾ [المائدة: 44]، ﴿ وَمَن لَمْ يَعَكُمُ بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُولَتَهِكَ هُمُ ٱلظَلِمُونَ ﴾ [المائدة: 45]، ﴿ وَمَن لَمْ يَعَكُمُ بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُولَتَهِكَ هُمُ ٱلظَلِمُونَ ﴾ [المائدة: 45]، ﴿ وَمَن لَمْ يَعْصُمُ بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُولَتَهِكَ هُمُ ٱلظلِمُونَ ﴾ [المائدة: 45]، ونكتته أنّ الأولى نزلت في أحكام المسلمين، والثانية

⁽¹⁾ لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: 198 – 199.

⁽²⁾ الكشاف: 4/ 157.

في اليهود، والثالثة في النصاري، وقيل الأولى فيمن جحد ما أنزل الله، والثانية فيمن خالف مع علمه ولم ينكره، والثالثة فيمن خالفه جاهلاً، وقيـل الكـافر والظـالم والفاسـق كلها بمعنى واحد وهو الكفر عبر عنه بألفاظ مختلفة لزيادة الفائدة، واجتناب صورة التكرار (١)، وليس كذلك، فإنَّها تختلف في الخصوص وتتقارب في العموم، وهو البعد عـن الفطرة السليمة، ومخالفتها في وضع الأشياء في غير موضعها الصحيح، والخروج بـالنفس عن صفائها وسكونها، والمكابرة والعناد في البعد والخروج عن الفطرة بسترها، لأنَّالكفـر في اللغة ستر الشيء، والظلم وضع الشيء في غير موضعه المختص بـــه إمّــا بنقــصان أو بزيادة، وإمّا بعدول عن وقته أو مكانه، وفسق خرج عن حجر الشرع، فالفاسق أعـمّ مـن الكافر والظالم أعمّ من الفاسق⁽²⁾، وإنّ الكفر المطلق هو أعمّ من الفسق، وإذا قيل للكافر الأصلي فاسق، فلأنه أخلُّ بحكم ما ألزمه العقل واقتضته الفطرة، فـالظلم أعـم الجميع، لأنه من كفر فقد ظلم، وكذلك من فسق، بـدليل قولـه تعـالى ﴿ وَٱلْكَنْفِرُونَ هُمُ ٱلظَّالِمُونَ ﴾ [البقرة: 254]، و ﴿ رَبِّ فَكَا يَجْمَعُنُّنِي فِ ٱلْقَارِهِ ٱلظَّالِمِينَ ﴾ [المؤمنون: 94]. والكفر أعظم الظلم، ولذلك قال تعالى ﴿ إِنَّ ٱلثِّرْكَ لَظُلُّم عَظِيمٌ ﴾ [لقمان: 13]، ثم ظلم الناس لأنَّه تعالى ﴿ لَا يُجِبُّ الظَّلِمِينَ ﴾ [آل عمران: 57]، وكلُّها خروج بالأشياء عن مواضعها، إذ الظلم ظلمات في العاقبة ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيُومَ إِذ أَنَّكُرُ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [الزخرف: 39]، فقد لحق عموم الخروج خصوص، لأنّ الكافر أو الفاسق ظالم لنفسه، لخروجه عـن سـواء السبيل، وهو ظلم لنفسه ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ﴾ [فاطر: 32]. ومنه قوله تعالى ﴿ مَانَتُ لِتَوْمِرُهُوهَ نُونَ ﴾ [الجاثبة: 4]، و ﴿ مَايَنَتُ لِتَوْمِ يَتْقِلُونَ ﴾ [الجاثبة: 5] و﴿ لَاَيْتَ لِقَوْمِ يَنْفَكَّرُونَ ﴾ [الحاثية: 13].

إنّ صفة القوة المتهيئة لقبول العلم الذي يستفيده الإنسان بتلك القوة والموصلة إلى المعلوم بحسب نظر العقل فوق المعرفة والدراية هي اليقين، لأنّالفكر إعمال الخاطر في

الإتقان في علوم القرآن: 2/ 103.

⁽²⁾ معجم مفردات ألفاظ القرآن: 326، 451، 452، 452.

الشيء، والتفكر التأمل (1)، وإنَّالعباد إذا نظروا في النسموات والأرض النظـر الـصحيح، علموا اللها مصنوعة، وأنَّه لابد لها من صانع، فـآمنوا بـالله وأقـرُّوا، فـإذا نظـروا في خلـق أنفسهم، وتنقلها من حال إلى حال وهيأة إلى هيأة، وفي خلق مـا علـى ظهـر الأرض مـن صنوف الحيوان، ازدادوا إيماناً وأيقنوا وانتفى عنهم اللبس، فإذا نظروا في سائر الحوادث التي تتجدد في كل وقت، كاختلاف الليل والنهار، ونزول الأمطـار، وحيــاة الأرض بعــد موتها، (وتصريف الرياح) جنوباً وشمالاً وقبولاً ودبوراً، عقلوا، واستحكم علمهم، وخلص يقينهم (2)، فإنّ المؤمنين يوقنون بالآيات الدالّة على الصانع الحكيم، والعقلاء من الناس إذا نظروا إلى ما خلق الله تعالى ودقّة صنعه، علموا أنّ المخلوقات لا تصنع بعضها، وَإِنْ احتيج إلى العقل في الجميع، إلاّ أنّ ذكره ها هنا أنسب بـالمعنى الأول، إذ بعـض مـن يعتقد صانع العالم ربما قال: إنّ بعض هذه الآثار يصنع بعضاً، فلا بد إذاً من التدبر بدقيق الفكر وراجح العقل"(3)، فإنّ الحاجة إلى العلم بالأشياء وإزاحة الشك عنها وتحقيق الأمـر فيها تتطلب التأمل والنظر وإعمال الخاطر، وذلك لا يكون إلاّ للعقيل، لأنه بــه تكــون العبرة وتتم العظة، يدل على ذلك قول على ﴿ وَإِنَّكُوٰ لَنَكُرُونَ مَلَيْهِم مُصْبِحِينَ ﴿ وَبِالَّيْلُ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [الصافات: 137 – 138]، إذ عطف (بالليل) على المعنى، أي تُمرُّون إلى منازلهم في متاجرهم على الشام ليلاً ونهاراً، فما فيكم عقـول تعتـبرون بهــا(4)، والفاصــلة (أفــلا تعقلون)لا تقع إلاّ في سياق إنكار فعل غير مناسب في العقل، نحو قوله تعـالى ﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ ٱنفُسَكُمْ وَٱنتُمْ نَتْلُونَ ٱلْكِنَابُ أَفَلَا تَمْقِلُونَ ﴾ [البقــرة: 44]، لأنّ فاعــل غــير المناسب ليس بعاقل⁽⁵⁾. لذلك كان الوقف التام على (أفلا تعقلون)، وهو التمام بإجماع⁽⁶⁾،

⁽¹⁾ اللسان: مادة (فكر).

⁽²⁾ الكشاف: 3/ 509.

⁽³⁾ البرهان في علوم القرآن: 1/83.

⁽⁴⁾ الكشاف: 3/ 305.

⁽⁵⁾ البرهان في علوم القرآن: 1/84.

⁽⁶⁾ القطع والإثنناف: 3/ 607.

لتعلق (بالليل) برأس الآية (مصبحين)، لذلك قيل كثر في الفواصل التنضمين والإبطاء، فالتضمين أن يكون ما بعد الفاصلة متعلقاً بها، كقول ه تعالى ﴿ وَإِنْكُمْ لَتُمُرُّونَ عَلَيْهِم مُصْبحينَ * وَبِاللَّيْلِ ﴾، والإبطاء تكرر الفاصلة بلفظها، كقوله تعالى في الإسـراء ﴿ هَـَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرَّا رَّسُولًا ﴾ [الاسراء:93]، وختم بذلك الآيستين بعدها(١)، وهما ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُواْ إِذْ جَاءَهُمُ ٱلْهُدَىٰۚ إِلَّا أَن قَالُواْ أَبَعَتَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا اللَّى قُل لَوْ كَاكَ فِي ٱلأَرْضِ مَلَتِهِكَ تُهُ يَمْشُونَ مُطْمَيِنِينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِد يَنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكًا رَّسُولًا ﴾ [الإسراء: 94-95]، والمضمّن من أبيات الشعر ما لم يتم معناه إلاّ في البيت الذي بعده، والإبطاء إتفاق قافتين على كلمة واحدة معناهما واحد، وأصله: أن يطأ الإنسان في طريقه على أثر وطء قبله، فيعيد الوطء على ذلك الموضع (2)، وذلك لأنَّالمراد بالفواصل رؤوس الآي ومقاطع الكلام، وذلك أنهم قد يطلبون منها التماثل، كما يطلب في القوافي، والقوافي يشترط فيهـا ذلـك، ولذلك سمّيت قافية، مأخوذ من قـولهم قفـوت، أي تبعـت، كـأنّ أواخـر الأبيـات يتبـع بعضها بعضاً فتجري على منهاج واحد، فإذا وقفوا عليها، فمنهم من يسوّي بين الوصل والوقف، كأنهم يفرقون بين الشعر والكلام (3)، وقد يراعى في الوقف الازدواج، فيوصل ما يوقف على نظيره مما يوجد التمام عليه، وانقطع تعلقه بما بعده لفظاً، وذلك من أجل ازدواجه، نحو ﴿ لَهَمَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ [البقرة: 134]، ونحو ﴿ فَمَن تَعَجَلَ في يَوْمَيْن فَلاَ إثْدَ عَلَيه - مع - وَمَن تَأْخَر َ فَلا إثْدَ عَلَيه ﴾ [البقرة: 203]، ونحو ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا آكُتُسَبَتُ ﴾ [البقرة: 286]، ونحو ﴿ تُولِجُ الَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي النَّبِلِ ﴾ [آل عمران: 27]، و ﴿ وَتُخْرِجُ ٱلْعَىٰٓ مِكَ ٱلْمَيِّتِ وَتُغْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْعَيِّ ﴾ [آل عمران: 27]، وهذا اختيار نـصير بـن محمد ومن تبعه من أئمة الوقف (4). وليس كـذلك، لأنـه جمـع بـين الأضـداد، والازدواج المشابهة والتعلق، وازدوج الكلام وتزاوج: أشبه بعضه بعضاً في السجع أو الوزن، أو كان

⁽¹⁾ الإتقان في علوم القرآن: 2/ 105.

⁽²⁾ لسان العرب: مادة (وطأ).

⁽³⁾ شرح المفصل: 9/ 78.

⁽⁴⁾ النشر في القراءات العشر: 1/ 237.

لأحدى القضيتين تعلق بالأخرى (1)، وقد جمع بين متضادين مع مراعاة التقابل، فهو طباق إيجاب. وقد تتعلق الآية بما قبلها بالتبعية لفظاً، فلا يحسن الوقوف عليها، لأنّ التابع متمم أو مكمل لمتبوعه، وقيل: إن تعلّقت الآية بما قبلها تعلقاً لفظياً، كان الوقف كافياً، نحو ﴿ أَهْدِنَا الْمِثَلَ اللّهُ اللّهُ عَلَى ما قبلها حسن كاف، نحو ﴿ الْعَمَدُ اللّهِ مَنْ اللّهُ اللّهُ عَلَى ما قبلها حسن كاف، نحو ﴿ الْعَمَدُ اللّهِ مَنْ اللّهُ اللّهُ عَلَى الله الفظيا ولا معنوياً، فتام (2)، وليس كذلك، لأن الابتداء بـ ﴿ الرّعَنْ الرّبِيرِ ﴾، و ﴿ مَنْ اللّه الله الفظيا ولا و ﴿ عَلْمُ اللّهِ الله الله الفظيا ولا على من ذلك من الله الفظاء فإنه تابع لما قبله، إلا ما كان من ذلك رأس آية.. وقد يكون الوقف حسنا على تقدير، وكافياً على آخر، وتاماً على غيرهما (3).

والوقف القبيح يخل بالمعنى إلا لأجل التنفس، فيرجع إلى ما قبله حتى يصله، أما الذي يحيل المعنى، فأنه لا يصح ، كالوقف على قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَسَتَجِيبُ الَّذِينَ يَسَمَعُونَ ﴾ [الأنعام: 36]، إذ الوقف عليه يقتضي أن يكون الموتى يستجيبون مع الذين يسمعون، وليس كذلك، بل المعنى أنّ الموتى لا يستجيبون، وإنّما أخبر الله تعالى عنهم، الهم يبعثون مستأنفاً بهم، وأقبح من هذا، ما يحيل المعنى ويودي إلى مالا يليق والعياذ بالله تعالى، نحو الوقف على ﴿إِنَّ اللهَ لا يَسَتَجِيء ﴾ [البقرة: 26]، و﴿ فَهُوتَ الَّذِي كَفَرُ اللهُ ﴾ [البحرة: 25]، و ﴿ فَوَيَـ لُلُهُ اللهُ النحل: 38]، و ﴿ فَوَيَـ لُلُهُ اللهُ النحل: المنافق على ذلك كله لا يجوز إلا اضطراراً، لا لا تقطاع النفس أو نحو ذلك من عارض لا يمكنه الوصل معه (١٤)، لأنه قطع له عن صلته وما يتممه أو يكمله. وذهب الجمهور إلى أنّ الوقف في التنزيل على ثمانية أضرب: تام وشبيه به، وناقص وحسن وشبيه به، وقبيح وشبيه به، وصنفوا فيه تصانيف، فمنها ما

⁽¹⁾ لسان العرب: مادة (زوج).

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 1/ 353.

⁽³⁾ النشر في القراءات العشر: 1/ 229.

⁽⁴⁾ النشر في القراءات العشر: 1/ 229 - 230.

أثروه عن النحاة، ومنها ما أثروه عن القراء، ومنها مــا اســتنبطوه، ومنهــا مــا اقتـــدوا فيــه بالسنة فقط، كالوقف على أواخر الآي، وهي مواقف النبي (ص)(1).

وكلما أجازوا الوقف عليه، أجازوا الابتداء بما بعده، وتد يجيزون الوقف على حرف، ويجيز آخرون الوقف على آخر، ويكون بين الموقفين مراقبة على التمضاد، فإذا وقف على أحدهما، امتنع الوقف الآخر، كمن أجاز الوقف على ﴿ لَارَبِّ ﴾[البقرة: 2]، فإنه لا يجيزه على فيه [البقرة 2]، والذي يجيزه على (فيهِ) لا يجيزه على (لا رَيْبَ)(2)، لأنّ الواقف على (رَيْبَ) لابد أن ينوى خبراً، ويوصل (فِيهِ هُـدُى) ليكون الموقوف عليه مفيداً، ونحوه قوله تعالى ﴿ قَالُواْ لَاضَيْرَ ﴾ [الشعراء: 50]، أما الواقف على (فيه) فلا ينـوى تقدير الخبر، لأنَّ الموقوف عليه جملة واحدة وليس جملتين كالواقف على (ريب)، كما أنَّ موضع (هدى) على القراءة الأولى يكون رفعاً على أنَّه مبتـداً خـبره مقـدّم عليـه، وعلـى الثانية يكون نصباً على الحال، ولا يجتمع إعرابان في كلمة واحدة، وكـذلك وصـل (فيـه) بخلاف الوقف عليه، ففي الوصل تزاد الياء لإظهار الهاء لخفائها، وتسقط (الياء) في الوقف، لأنه يجوز في الكلام وفي القراءة لو كان قرئ به (فيهي هدي) بإثبات الياء، و (فيهو هدى) بإثبات الواو(د)، لأجل ضمة هاء (هدى)، كما تمطل وتمد الحركات في الوقف للدلالة على عدم إتمام الكلام عند التذكر، وإنما مطلت ومدّت هذه الأحرف في الوقف، وعند التذكر، من قبل أنك لو وقفت عليها غير ممطولة ولا ممكنة المدة، فقلت: ضربا وضربوا واضربي وما كانت هذه حاله، وأنت مع ذلك متذكر، لم توجد في لفظك دليلاً على أنك متذكّر شيئاً، ولأوهمت كل الإيهام أنك قد أتممت كلامك، ولم يبـق مـن بعده مطلوب متوقع لك، لكنك لما وقفت ومطلت الحرف، علم بذلك أتـك متطـاول إلى كلام تال للأول منوط به، معقود ما قبله على تضمنه وخلطه بجملته (4)، لأنّ إتمــام المعنــى

البرهان في علوم القرآن: 1/354.

⁽²⁾ النشر في القراءات العشر: 1/ 237.

⁽³⁾ معانى القرآن وإعرابه: 1/ 69.

⁽⁴⁾ الخصائص: 3/ 128.

الذي يثبته الفعل بجاجة إلى متعلقات تقيده كـالمفعولات والأحـوال، أو نحـو ذلـك حتـي يستوفي المعنى المثبت كل قيوده. ويقول الرجل إذا تذكر ولم يرد أن يقطع كلامه: قالا فيمد قال، ويقولو، فيمد يقول، ومن العامي فيمد العام سمعناهم يتكلمون به في الكلام ويجعلونه علامة ما يتذكر بـ ولم يقطع كلامـ ، فـ إذا اضـطروا إلى مثـل هـذا في الـساكن كسروا، سمعناهم يقولون: إنَّه قَدِي في (قَـد)، ويقولـون: ألـي في الألـف والــلام يتــذكر الحارث ونحوه (1)، ومن العرب من يقرأ ﴿ أَشْتَرَفُا ٱلضَّلَالَةَ ﴾ [البقرة: 16]، ومنهم من يكسر فيقول: (اشتروا الضلالة)، ومنهم من يفتح فيقول: (اشتروًا الضلالة)، فان مطلت متذكراً قلت على من ضم: اشتروُوا، وعلى من كسر اشتروي، وعلى من فتح اشتروًا.. وكلَّما جاز شيء من ذلك عند وقفة التذكر، جاز في القافية البتة. وعليه تقول: عجبت منا إذا أردت: مِنَ القوم على من فتح النون ومن كسرها، فقال مِن القوم قال مِني (2). ففي وقفة التذكر تمد الحركة، لأنَّ الأصل في الوقف أن يكون ساكناً، لأنَّه انقطاع للـصوت، ولا ّ يوقف على متحرك، ولكنهم لما أرادوا الإشارة إلى مواصلة الكلام ومتابعته بعــد التــذكر، جعلوا أمارة على ذلك مطل الحركات، لأنّ الوقوف على حروف المد يضعفهن فيتبعوهن الهاء في الندبة، فإنْ أوصلوهن سقطن، وقد احتاجوا إلى إطالـة الـصوت، لأجـل التـذكر، وللدلالة على مواصلة الحديث، بدليل مد الحركات حتى تصير حروفاً، وهي بخلاف مـد ضمة (ها) الضمير وكسره بالواو والياء، لأنهما يسقطان في الوقف، وللك في (عليهم) ضم الهاء وكسرها، ويجوز عليهمو بالواو، والأصل في هذه - الهاء في قولك: ضربتهو يــا فتى ومررت بهو يا فتى - أن يـتكلم بهـا في الوصـل بـواو، فـإذا وقفـت قلـت: ضـربته ومررت به.. وإنّما زيدت لخفاء الهاء، وذلك أنّ الهاء تخرج من أقصى الحلق، والواو بعــد الهاء أخرجتها من الخفاء إلى الإبانة، فلهذا زيدت، وتسقط في الوقف كما تسقط النضمة والكسرة، في قولك: أتاني زيد ومررت بزيد، إلاَّ أنَّها واو وصل، فلا تثبت لـ ثلا يلتبس الوصل بالأصل، فإذا قلت: مررت بهو يا فتي، فإن شئت قلت مررت بهي، فقلبت الواو

⁽¹⁾ الكتاب: 4/216.

⁽²⁾ الخصائص: 3/ 132–133.

ياء لانكسار ما قبلها، أعني الياء المنكسرة والهاء ليست بحاجز حصين، فكأنّ الكسرة تلي الواو، ولو كانت الهاء حاجزاً حصيناً ما زيدت الواو عليها(١).

أما أحرف التذكّر، فإنها تسقط في الوصل وتثبت في الوقف، ومن كان من لغته أن يفتح أو يضم لالتقاء الساكنين، فقياس قوله أن يفتح أيضاً أو يضم عند التذكر، روينا ذلك عن قطرب: قم الليل وبع الثوب فإذا تذكرت قلت: قما وبعا، وفي سر: سرا.. ومنهم من يقول: شم يا رجل، فإن تذكرت على هذه اللغة مطلت الضمة فوفيتها، فقلت: شمو⁽²⁾، وكذلك هاء السكت تثبت في الوقف وتسقط في الوصل: لأنه يـؤتى بها لبيان الحركات وأحرف المد، لئلا يزيل الوقف ما فيها من المد، ولا تكون هذه الهاء إلا ساكنة، لأنها موضوعة للوقف، والوقف إنما يكون على الساكن، وتحريكها لحن وخروج عن كلام العرب، لأنه لا يجوز ثبات هذه الهاء في الوصل فتحرك، بـل إذا وصلت استغنيت عنها بما بعدها من الكلام، ومن العرب من يبدل كاف المؤنث شيناً في الوقف حرصاً على البيان، لأنّ الكسرة الدالة على التأنيث تخفى في الوقف، فاحتالوا للبيان بـأن أبدلوها شيناً، فقالوا عليش في عليك، ومنش في منك، ومررت بش في بك، وقد يجرون الوصل مجرى الوقف، قال المجنون (3):

فعيناش عيناها وجيدش جيدها سوى أن عظم الساق منش دقيق فاحتاطوا لبيان الكسرة الدالة على التأنيث، بإبدال الكاف شيناً حتى لا تخفى في الوقف، حرصاً على الوضوح لئلا تلتبس بالمذكر، ورجا زادوا على الكاف في الوقف شيناً حرصاً على البيان أيضاً، فقالوا: مررت بكش وأعطيتكش، فإذا وصلوا حذفوا الجميع (4).

⁽¹⁾ معاني القرآن وإعرابه: 1/ 50.

⁽²⁾ الخصائص: 3/ 131 – 132.

⁽³⁾ شرح المفصل: 9/ 46 – 48.

⁽⁴⁾ سر صناعة الإعراب: 1/ 217.

هذه الزيادة محدودة، ولا تصلح للقواعد العامة والأحكام الثابتة للفصحي السليمة، وهي كشكشة بني أسد وتميم، وأمّا كسكسة بكر، فإنّهم يزيدون على كاف المؤنث سيناً غير معجمة لتبين كسرة الكاف، فيؤكد التأنيث، فيقولون مررت بكس ونزلت عليكس، فإذا وصلوا حذفوا لبيان الكسرة(١)، ولقد حصل الإبدال في الوقف دون الوصل، لأنَّ الوقف موضع استراحة، وفيه متسع من الخفاء، لانعدام التحريك الـذي يميل بالصوت نحو الحرف الذي تمثله الحركة، لأنّ الأصل في الوقف السكون، وهو انعدام الحركة، والحرف الصحيح لا يستوفي صدى صوته كاملاً إلا بالحركة، لأنه لا يمكن النطق به وهو ساكن، إلاّ إذا سُبق بهمزة الوصل مكسورة، لأنّه لا يبتدأ بساكن، أمّا في الكـلام، فإنَّ الوقف عليه يضعفه، فيحتاج إلى ما يبين حركته، فمن أبدل بما يوافق القبائل التي نطقت لغة القرآن، دخل في التقعيد والأحكام اللغوية العامة، وبخلاف ذلك كان نــادراً أو شادًا، وليست الكشكشة ولا الكسكسة ولا الفحفحة، ولا العجرفية، ولا العجعجة، ولا الشنشنة، ولا غيرها من اللهجات التي عُدّت مذمومة، تمثل ظاهرة لغوية متميزة، بحيث يمكن الاعتداد بها واتخاذها أساساً لوضع القواعـد والأحكـام، وليـست في الواقـع تعني شيئاً إذا ما قيست بأصول العربية الفصيحة التي أعتمدها الدارسون مصادر لدراساتهم، ووضع قواعدهم (2)، خدمةً للقرآن الكريم، وليس خلطاً في التفكير اللغوي أو عدم التجديد في مناهج دراسة اللغة، حتى اتسمت الدراسات اللغوية العربية بسمة الصعوبة، وأحياناً بسمعة التعقيد، كما رأى الدكتور تمام حسان في دعوت للتجديد في مناهج دراسة العربية، وحجته نعت الدراسات العربية هذه النعوت، إنَّما جاءها لعدم التجديد في منهجها، فما ورثناه عن آبائنا من خلط في التفكير اللغـوي لا يـزال كمـا هـو لسببين: أولهما الاعتقاد بأنّ الأوائل قد أتوا بما لا يمكن أن يزيـد عليـه الأواخـر، وتلـك نظرة جعلت الأتراك، في مرحلة من المراحل، يقفلون باب الاجتهاد، أو بعبارة أخرى، يُحرَّمون البحث العلمي تحريماً تاماً، والسبب الثاني، ضيق النظرة إلى اللغة العربية،

⁽¹⁾ شرح المفصل: 9/ 49.

⁽²⁾ عيوب اللسان واللهجات المذمومة: 238، مجلة المجمع العلمي العراقي.

واعتبارها مرتبطة بالقرآن احتراماً أو امتهاناً، وقد أدّى ذلك إلى قطع الصلة بينها وبين اللهجات العربية الأخرى القديمة والمعاصرة، وإلى تحريم الترخيص، بالإضافة إلى محصولها، حتى إنّ بعضهم ليلزم استعمال ما جاء في المعاجم فحسب، ولا يسمح للوليد من الكلمات أن يدخل حظيرة الاستعمال اللغوي(1).

وفيما قاله نظر، لأنّ اللغوي العربي اهتم بالمألوف العام في التقعيد والكشف عن القوانين لكل ظواهر اللغة في جميع لهجاتها، وأخرج من الأحكام المستنبطة ما رآه العرب أنفسهم مذموماً، لأنّ العربي البدوي كان يجد في مثل هذه اللهجات عيباً في لسان بعض العرب، قبل أن يضع النحاة أيديهم على سائر هذه العيوب، وقبل أن يشيروا إلى كونها مذمومة أو مستحسنة، ومن الظلم أن ترد مثل هذه الأحكام إلى النحويين أو اللغويين، فمن الواضح أنّ اللغوي، ولاسيما راوي اللغة، كان لا يقف في جمع اللغة على سماعها وتدوينها، بل كان يتحرّى في البدوي الأعرابي الذي ينقل عنه اللغة، أن يكون عارفاً بالفصيح، فينقل عنه ما هو فصيح في عرفه، وما هو مذموم أو رديء أو متروك، وعُرف الأعرابي الفصيح – هنا – ليس عُرفاً شخصياً مقصوراً عليه، بل هو يمثل عُرف سائر ابناء قبيلته، فهذا رجل بدوي يدخل على معاوية بن أبي سفيان، فيسأله معاوية عن أنفصح الناس، فيجيبه، قوم ارتفعوا عن لخلخانية الفرات، وتيامنوا عن عنعنة تميم، وتياسروا عن كسكسة بكر، وليست لهم عجعجة قضاعة، ولا طمطمانية حمير. قال: من وتياسروا عن كسكسة بكر، وليست لهم عجعجة قضاعة، ولا طمطمانية حمير. قال: من هم؟ قال: قريش (2).

وليس في ذلك الوقت دراسات لغوية يعوّل عليها في وضع المناهج، فلم يظهر النحو إلا في أواخر القرن الأول ومطلع الثاني، ولم تنضج الدراسات اللغوية إلا في أواخر القرن الثاني، كما أنّ هذه العيوب اللسانية مقصورة على أصحابها ولا تتجاوزهم، ومع ذلك حفظت وسجلت واعتني بها، إلاّ أنها أبعدت عن الأحكام اللغوية العامة، لأنها خاصة ضيّقة بحدود القبيلة الواحدة، ومنها ما هو خاص بالوقف دون

⁽¹⁾ مناهج البحث في اللغة: 12.

⁽²⁾ عيوب اللسان واللهجات المذمومة: 239-240.

الرصل، لأنها فيه تسقط، إلا من أجرى الوصل مجرى الوقف، وهو قليل، فلم يدخل في اللسان المقعد ذي الخصائص الثابتة والقوانين العامة المشتركة، والتي تمشل قوانين العربية السليمة التي يتفق جمهور القبائل العربية على استعمالها، والالتزام بها لا يعني تحريم الاجتهاد بل حتى يوصل ما يريد إلى الآخرين ما تعارفوا عليه، وإلا خرج عن لغتهم، وأما تحريم الأتراك للاجتهاد، فليس الغرض منه الحفاظ على اللغة، بل المدعوة إلى هجرها والتوسل بغيرها من الأمجديات، حتى يسيروا مع التيار العالمي، فآثروا التتريك على التعريب وصولاً إلى تحقيق مآرب خاصة، أمّا العربية فحسبها شرفاً أن اختارها الله تعالى لتكون لسان كتابه القرآن الخالد والشريعة السمحاء، كما سمحت قوانين لغتها للمتكلم، أن يبدع تقديماً وتأخيراً وإضماراً وإظهاراً وإيجازاً وإطناباً ووقفاً وابتداءً وتعريفاً وتنكيراً وغير ذلك كثير مما اتصفت به هذه اللغة بمزاياهما الجمة، وأمّا من ضل فإنما استهواه واستخف حلمه ضعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة، التي خوطب الكافّة بها، وعرضت عليها الجنة والنار من حواشيها وأحنائها (ا)، وقد قال تعالى ﴿ وَلاَ نُطِغُ مَنْ أَغَفَلْناً وعرضت عليها الجنة والنار من حواشيها وأحنائها (ا)، وقد قال تعالى ﴿ وَلاَ نُطِغُ مَنْ أَغَفَلْناً وقرضت عليها الجنة والنار من حواشيها وأحنائها (ا)، وقد قال تعالى ﴿ وَلاَ نُطِغُ مَنْ أَغَفَلْناً وعرضت عليها الجنة والنار من حواشيها وأحنائها (ا)،

إنّ الدعوة إلى إحلال العامية محل الفصحى، وإحلال الحرف اللاتيني محل الحرف العربي، وغير ذلك من الدعوات، التي ردد فيها أصحابها ما نشره اليهودي يعقوب صنوع المولود في مصر عام 1839م، والمتوفى في باريس 1912م، الذي أصدر جريدة منذ عام 1879م، تتحدث بالعامية المصرية، وكان اسمها (أبو نظارة زرقا)⁽²⁾، فإنّ هذه الدعوات إذا خدت حيناً، فإنّها لا تلبث أن تعود للظهور حيناً آخر، بالوجه نفسه، أو بوجه مغاير، اعتماداً على أنّها في كل مرة تخاطب جيلاً غير الجيل الذي سمع الرد عليها، فلعلها إذا لم تنجح مع الجيل الأول، أن تنجح مع الجيل الثاني، بغية النيل من اللغة التي شرّفها الله تعالى وعظمها، فإنهم ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللّهِ بِأَفَوْهِم وَيَأْبَ اللّهُ إِلّا أَن

⁽¹⁾ الخصائص: 3/ 245.

⁽²⁾ ينظر: العربية والتحدي: 71-72، مجلة الضاد.

لقدنزل القرآن، هذا الدستور الإلهي الخالد، بلغة العرب، فأعطاها مثلاً في الصياغة اللغوية، كانت به بين اللغات مثلاً فريداً في الإعجاز اللغوي، وفي ضوء هـذه الحقيقـة، تحكم للغة العربية بمغايرتها لسائر اللغات.. وإنّ القرآن بالنسبة إلى العرب جميعاً، كتاب لبست فيه لغتهم ثوب الإعجاز، وهو كتاب يشد إلى لغـتهم مثـات الملايـين مـن أجنـاس. وأقوام يقدسون لغة العرب، ويفخرون بأن يكون لهم منهـا نـصيب'(⁽⁾. وقـرّاء القـرآن لا يتحصل لهم تجويده وفهم المراد، إلاّ بمعرفة الوقف ومواضع قطع النصوت فيه، وقطع الكلمة عما بعدها، وجوباً أو جـوازاً أو اختيـاراً، وهـو قطـع النطـق عنـد آخـر اللفظـة، والحرف الذي يوقف عليه لا يكون إلاّ ساكناً، لأنّ السكون هو الأصل والأغلب الأكثر، لأنه سلب الحركة، وذلك أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة (2)، وهو غير الوقف الذي يكون استثباتاً وإنكاراً وترنّماً، لأنّ الاستثبات والإنكار يكونان في الاستفهام، وتلحقهما الزيادة بحسب حركة الحرف الذي يسبق الساكن، فتحل حركته فيه وتمد، لئلا يلتبس الوقف بالوصل، وللدلالة على معنى الاستثبات أو الإنكار، فمما تحرك من السواكن وتبعته الزيادة قول الرجل: ضربت زيـداً، فتقـول منكـراً لقولـه أزيدنيـهُ، وصـارت هـذه الزيادة علماً لهذا المعنى، كعلم الندبة وتحركت النون، لأنها ساكنة، ولا يسكن حرفان... واعلم أنّ من العرب من يجعل بين هذه الزيادة وبين الاسم (إن) فيقول: أعُمَرُ إنيه، وأزيدانيه، فكأنهم أرادوا أن يزيدوا العلم بياناً وإيضاحاً، كما قالوا: مـا إن فأكـدوا بـأنْ، وكذلك أوضحوا بها ها هنا، لأن في العلم الهاء، والهاء خفية والياء كـذلك، فإذا جـاءت الهمزة والنون، جاء حرفان لو لم يكن بعدهما الهاء وحرف اللين كانوا مستغنين بهما، ومما زادوا به الهاء بياناً قولهم: اضربهُ، وقالوا في الياء في الوقف: سعدج يريـدون سَـعْدِي'(3)، فقد تنوعّت مواطن الوقف وتعددت لأغراض متعددة، وللدلالة عليها، جعلت دلائل ترشد إليها، وتبين المراد، وتبعد القارئ عن اللحن الخفي في الأصوات، لذلك عني علماء

⁽¹⁾ نحو وعي لغوي: 7-8.

⁽²⁾ شرح المفصل: 9/ 67.

⁽³⁾ الكتاب: 2/ 419-422.

التجويد بالحرف المُسكّن وحرصوا على تخليته من الحركات الثلاث من غير وقف شــديد، ولا قطع مسرف عليه سوى احتباس اللسان في موضعه قليلاً في حال الوصــل.. وكــذلك السكون ينبغي ألاّ تستوفيه إشباعاً، فيخرج إلى التشديد أو السكوت، ومساواة حال قطع الكلام بوصله، ولا يزعجه وينفر فيصير حركة أو بعضها، بل يجعل الحركات والسكنات وزناً واحداً وقدراً معلوماً.. وتنبّه علماء التجويد إلى ما يمكن أن يلحق الحرف الساكن من محاذير عند الوقف.. ويحذر في الساكن من عيبين، أحدهما: السرعة بـ حتى يـصير متحركاً، والثاني: التشديد له حتى يزيده ثقلاً لأنَّ الوقف ليس موضعاً للاستراحة فحسب، بل لأداء المعاني المختلفة، فإذا أسرع فيه أو زيد حـرف، تغيّر المـراد منـه، لأنّـه موضع تغيير زيادةً أو حذفاً أو نقلاً، أو تضعيفاً أو روماً أو إشمامـاً، فأمـا الـذين أشمـوا، فأرادوا أن يفرقوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل، وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال، وأما الذين لم يشموا، فقد علموا أنهم لا يقفون أبداً إلاّ عنـ د حـرف سـاكن، فلمّـا سكن في الوقف، جعلوه بمنزلة ما يسكن على كل حال، لأنَّه وافقه في هذا الموضع، وأمَّـا الذين راموا الحركة، فإنهم دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يخرجوها من سال ما لزمه إسكان على كل حال، وأن يعلموا أنّ حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال، وذلك أراد الذين أشموا، إلاّ أنّ هـؤلاء أشـدّ توكيـداً، وأمّا الـذين ضاعفوا فهـم أشـدّ توكيداً، أرادوا أن يجيئوا بحرف لا يكون الذي بعده إلا متحركا، لأنه لا يلتقى ساكنان، فهؤلاء أشد مبالغة وأجمع، لأنك لو لم تشم، كنت قد أعلمت أنها متحركة في غير الوقف، ولهذا علامات فللإشمام نقطة، وللـذي أجـرى مجـري الجـزم والإسـكان الخـاء، ولـروم الحركة خط بين يدى الحرف وللتضعيف الشين (2)، فإنّ الوقف على الحـرف المتحــرك في الوصل بغير زيادة يعرض له الروم، والإشمام إشارة إلى كيفيــة الحركــة في الوصــل طلبـــأ للبيان، والأصل أن يوقف عليه بالسكون، لأنه ضد الوصل، لأنّ الوقف ترك الحركة، وَّالروم أتم من الإشمام، لأنه تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها، فيسمع لها

⁽¹⁾ الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 518-519.

⁽²⁾ الكتاب: 4/ 168–169.

صويت خفي يدرك معرفته الأعمى بحاسة سمعه، ويستعمل في الحركات الثلاث، إلا أن عادة القراء أن لا يروموا المنصوب ولا المفتوح لخفتهما وسرعة ظهورهما إذا حاول الإنسان الإتيان ببعضها، فيبدو الإشباع لذلك، وأمّا الإشمام فلرؤية العين لا غير، إذ هو إيماء بالشفتين إلى الحركة بعد إخلاص السكون للحروف، فلا يقرع السمع، ولذلك لا يعرف إلاّ البصير، ويستعمل فيما يعالج بالشفتين من الحركات، وهو الرفع والضم لا غير أن الروم والإشمام يعرضان للمعرب والمبني من الأسماء والأفعال، لأن الفعل على ضربين صحيح ومعتل، فالصحيح يوقف عليه كما يوقف على الاسم، فيسوغ فيه الإسكان والإشمام والروم والتضعيف، لأنّ العلّة واحدة أن والمعتل منه يوقف عليه بالماء، وأذلك قولك في بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن لام في حال الجزم: إرمه، بالهاء، وأذلك قولك في بنات الياء والواو التي الياء والواو أذهاب اللامات والإسكان ولم يغزّه وإخشة، ولم يرضة، وذلك لأنهم كرهوا إذهاب اللامات والإسكان جيعاً، فلما كان ذلك إخلالاً بالحرف، كرهوا أن يسكنوا المتحرك، وكذلك كل فعل كان جيعاً، فلما كان ذلك إخلالاً بالحرف، كرهوا أن يسكنوا المتحرك، وكذلك كل فعل كان آخره ياء أو واواً، وإن كانت الياء زائدة، لأنها تجرى مجرى ما هو من نفس الحرف (ق.

ففي الأمر والمجزوم تحذف اللامات المعتلة وتبقى الحركات قبلها دليلاً عليها، فيإذا وقف عليه لزم حذف الحركات، إذ الوقف إنّما يكون بالسكون لا على حركة، فسحوا على الحركات أن يذهبها الوقف، فيذهب الدال والمدلول عليه، فألحقوها هاء السكت، ليقع الوقف عليها بالسكون وتسلم الحركات (4). أمّا المعتل من الأسماء والأفعال في غير مواضع الجزم والأمر والتنكير، فإنّ لاماتها تحذف في الفواصل والقوافي، وتبقى الحركات دالة عليها من غير زيادة هاء السكت، للتفريق بين المجزوم والمرفوع من الأفعال، والمعرّف والمنكر من الأسماء، ومما خرج منها إلى شبه الحرف، نحوقولهم: (أنا) فإذا وصل قال: أنّ أقول ذاك، ولا يكون في الوقف في (أنا) إلاّ الألف، لم تجعل بمنزلة (هو)، لأنّ (هو)

⁽¹⁾ الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 509-510.

⁽²⁾ شرح المفصل: 9/ 77.

⁽³⁾ الكتاب: 4/ 159.

⁽⁴⁾ شرح المفصل: 9/ 77.

آخرها حرف مد والنون خفية، فجمعت أنها على أقبل عدد ما يتكلم به مفرداً، وأنّ آخرها خفى، ليس بحرف إعراب، فحملهم ذلك على هذا(١١)، وذلك لأنّ (أنا) الاسم فيه الإلف والنون، والألف دخلت لبيان الحركة في الوقف، يدل على ذلك أنَّك إذا وصلت سقطت الألف، فتقول: أن فعلت، والوصل مما يرد الأشياء إلى أصولها في الغالب. ومن العرب من يثبت هذه الألف في الوصل، فيقول: أنا فعلت، وقد قرأ به نافع في قوله تعالى ﴿ أَنَا أُحْيِءَ وَأُمِيتُ ﴾ [البقرة: 258]، و ﴿ أَنَا ءَائِيكَ بِهِ ، ﴾ [النمل: 39](2)، ولعل ثبوت الألف في (أنا) عند الوقف لئلا تلتبس بالحرف (أن)، كما أنّ النون خفيّة لما فيها من غنة، فيضلاً عن قلة حروف النضمير (أنا)، وذلك بخلاف هو وهي، إذ يمكن الوقوف عليهما بالسكون، لامتداد الواو والياء، لأنهم قالوا: هيه، وهم يريدون (هي) شبهوها بياء بعدي، وقالوا: هوه، لما كانت الواو لا تصرف للإعراب كرهوا أن يلزموها الإسكان في الوقف، فجعلوها بمنزلة الياء، كما جعلوا كيفه بمنزلة مسلمونة (3)، ومنهم من يقف بالسكون، فيقول في الوقف (هو) و (هي) بخلاف (أن) فأنه لا يوقف عليها بالسكون، فبلا يُقبال في جواب من فعل (أن)، كما قيل هـ و وهـي، وذلك أن (أن) يُـضاف إلى قلـة حروفهـا أن آخرها نون وهي خفية، وليست هنا حرف إعراب كآخر يـد ودم فاجتلب لخفاء النـون وقلَّة الحروف، وأن آخرها ليس بحرف إعراب الألف في الوقف، ولزمت ذلك بخلاف هو وهي، فإن آخرهما حرف مد ولين، وهذا أبين من النون، هذا على لغة من فتح، فأمّا من أسكن فليس فيه إلا الوقف بالسكون لا غير (4).

اختصت الألف بالمد بخلاف الواو والياء، لاتساع خرجها، فكانت صالحة للوقف لعدم قبولها الحركة، ولخفائها، شابهت هاء السكت في الوقف، ولمّا كان الوقف عليها يضعفها، اجتزئت بالفتح لأنه أصله. والنون الخفيفة عند الوقف تبدل ألفاً للمشابهة في

⁽¹⁾ الكتاب: 4/ 164.

⁽²⁾ شرح المفصل: 9/ 83.

⁽³⁾ الكتاب: 4/ 163.

⁽⁴⁾ شرح المفصل: 9/ 85.

الضعف والخفاء وسعة المخرج، لما في النون من الغنة فتبدل ياء أو واواً في الإدغـام، كمـا أنها من حروف المعاني وموطنها آخر الكلمة، وللفصل بين النون الأصلية ونون التوكيـد الخفيفة في الأفعال والتنوين في الأسماء، بدليل تحصن النون المتحركة بالحركة، أما نـون (أنْ) فإن النون فيه أصل فلا تبدل بدليل قبوله تاء الخطاب، وهي حرف معنى، وليست ضميراً، وإذا تحركت النون مدت حركتها، كما في النضمير (أنا)، بدليل الوقف عليه بالفتح (أنَّ)، ومد حركة الحكاية في الاستفهام (منو) و (منا) و (مني). وكسرها في إمالة (نا) في قوله تعالى ﴿ قَالُوٓا إِنَّا يَتِّمِ ﴾ [البقرة: 156]، وإنما كُسرت في (إنَّا لله)، لأنها استعملت فصارت كالحرف الواحد، فأشير إلى النون بالكسر لكسرة اللام التي في (لله)(1)، لأن الألف حاجز غير حصين، ففي الوقف تغلبه الفتحة، وفي الإمالة تغلبه الكسرة بالجاورة، ففي قوله تعالى ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [طه: 63]، قيل: إن الألف في (هذان) غلبت عليها الفتحة التي قبلها، فلم تخط إلى الياء، كما غلبت الفتحة على الألف في قولهم: رأيت كِلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين (2)، وتزاد هاء السكت حفاظاً على الفتحـة، لـئلا يزيلـها الوقف فيزول الدليل والمدلول عليه بخلاف الوصل، فإن الحركة تثبت فيه، فلم تكن حاجة إلى الهاء، والوقف إنما يكون على الساكن، فإذا وصلت استغنى عنها بما بعدها، لأنها موضوعة للوقف، وهو موضوع لسلب الحركة استحساناً وتوليداً للمعانى والفصل بين كلامين، فضلاً عن غرض الاستراحة وتحصيلها بما يناسب المتكلم والقارئ، فجاء الوقف بالزيادة حفظا للحركة وبمضاعفة الحرف الصحيح الموقوف عليه بالإدغام وبالروم وبإبدال التنوين ألفاً في حال النصب وبحذفه رفعاً وجرّاً وحـذف يـاء المنقـوص النكـرة وبنقل الحركة إلى ما قبل الموقوف عليه، لأن أصل الوقف السكون، وهو انعدام الحركة، فيضغط على الحرف الموقوف عليه حتى يجري مجرى الحركة، لـذلك جاز الجمع بين ساكنين في الوقف، وليس كذلك الوصل، لأن المتحرك بعـد الـساكن يكـون عوضـاً عـن امتداده للمجاورة لغلبته بالحركة، كما أن الساكن الجاور للمتحرك، لا يمنع من انتقال

⁽¹⁾ معانى القرآن، للفرّاء: 1/94.

⁽²⁾ مقدمتان في علوم القرآن: 109.

الحركة إليه لضعفه، لأن الحرف يتحصن بالحركة، ويقوى بها على الساكن، لأنالـصوت إذا لم يجد منفذاً انضغط في الحرف الموقوف عليه، ويــوفر فيــه، فلــذلك يجــوز الجمــع بــين ساكنين في الوقف، ولا يجوز في الوصل (١)، لأن الضغط يتمكن في الموقوف عليه بخـلاف الموصول، فكان الوقف بخلاف الوصل، إذ يفصل في الوقف بين حروف القلقلة والمشربة بصويت النفخ، وهي أحرف الصفير، فكان بعضها أشد تصويتاً من بعض، ومن الحروف ما لا تسمع بعده شيئاً، لأنه لم ينضغط، ولم يجد منفذاً، وهي الهمزة والعين، والغين، واللام، والنون، والميم، وجميع هذه الحروف التي تسمع معها في الوقف صوتاً متى أدرجتها ووصلتها زال ذلك الصوت، لأن أخذك في صوت آخـر، وحـرف سـوى الأول يشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتاً، وذلك نحو قولك: خذها وحُزْه واخفضه واحفظه، إلا أنك مع ذلك لا تحصر الصوت عندها حصرك إياه مع الهمزة، والعين، والغين، واللام، والنون، والميم (2)، لأنهالم تضغط ضغط القاف ولا تجد منفذاً وذلك اللام والنون، لأنهما ارتفعتا عن الثنايا فلم تجدا منفذاً، وكذلك الميم، لأنك تضم شفتيك ولا تجافيهما كما جافيت لسانك في الأربعة، حيث وجدن منفذاً وكذلك العين والغين والهمزة، لأنـك لو أردت النفخ من مواضعها، لم يكن كما لا يكون من مواضع اللام والميم... واعلم أن هذه الحروف التي يُسمع معها الصوت والنفخة في الوقف لا يكونان فيهن في الوصل إذا سكَنَّ، لأنك لا تنتظر أن ينبو لسانك، ولا يفتر الصوت حتى تبتدئ صوتاً، وكذلك المهموس، لأنك لا تدع صوت الفم يطول حتى تبتدئ صوتاً⁽³⁾.

إنَّ الوقف بخلاف الوصل في بيان الصفة الصوتية لاعتماده الضغط حصراً للصوت حتى يستوفي صفته كاملة، فلا يتأثر بالجاورة التي تجذبه نحو حركة الجاور، فيغلب الصوت الأقوى فيهما بدليل الإمالة والإدغام والإعلال والإبدال، فإن الوقف موضع تصنيف الأصوات، وبيان صفاتها وليس كذلك الوصل، لأنها لا تكون إلاً عند الوقف.

⁽¹⁾ شرح المفصل: 9/ 71.

⁽²⁾ سر صناعة الإعراب: 1/73.

⁽³⁾ الكتاب: 4/ 175.

قال المبرد: واعلم أن من الحروف حروفاً محصورة في مواضعها، فتسمع عند الوقف على الحرف منها نبرة تتبعه، وهي حروف القلقلة، وإذا تفقدت ذلك وجدته، فمنها القاف والكاف، إلا أنها دون القاف، لأن حصر القاف أشد، وإنما تظهر هذه النبرة في الوقف، فإن وصلت لم يكن، لأنك أخرجت اللسان عنها إلى صوت آخر فحلت بينه وبين الاستقرار، وهذه المقلقلة بعضها أشد حصراً من بعض (1) لأن الوقف يمكن صوت الموقف عليه ويستوفيه، فإن قلقل الشيء قلقلة وقلقالاً فتقلقل، أي حركه فتحرك واضطرب (2). وسميت هذه الحروف بذلك، لأنها إذا سكنت ضعفت فاشتبهت بغيرها فيحتاج إلى ظهور صوت يشبه النبرة حال سكونهن في الوقف وغيره، والى زيادة إتمام النطق بهن، فذلك الصوت في سكونهم أبين منه في حركتهن، وهو في الوقف أمكن، وأصل هذه الحروف القاف، لأنه لا يقدر أن يؤتى به ساكناً إلا مع صوت زائد لشدة استعلائه (3). فإن القلقلة نبرة لطيفة يأتي بها القارئ في الحرف المقلقل، إلا أنه يتوقف فيه، وقال الخليل القلقلة شدة الصياح وذلك لا يفهم أن القلقلة تحريك الحرف، فإذا كان حرف القلقلة في آخر الكلمة ووقف عليها، كانت القلقلة شديدة جداً وسميت قلقلة كبرى، وإذا كان الحرف ساكناً في وسط الكلمة كانت أخف وسميت قلقلة صغري (4).

وكذلك حرف الغنة (النون والميم)، فإنهما في الوقف من الأنف بخلاف الوصل، فهذه النون مخرجها من الخيشوم، وإنما يكون مخرجها من الخيشوم مع خمسة عشر حرفاً من حروف الفم، وهي القاف والكاف والجيم والشين والمصاد والمضاد والسين والزاي والطاء والظاء والدال والتاء والذال والثاء والفاء، فهي متى سكنت وكان بعدها حرف من هذه الحروف، فمخرجها من الخيشوم لا علاج على الفم في إخراجها، ولو نطق بها الناطق مع أحد هذه الحروف وأمسك أنفه لبان اختلالها، وإن كانت ساكنة

⁽¹⁾ المقتضب: 1/196.

⁽²⁾ لسان العرب: مادة (قلل).

⁽³⁾ النشر في القراءات العشر: 1/ 203.

⁽⁴⁾ الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 309.

وبعدها حرف من حروف الحلق الستة، فمخرجها من الفيم من موضع البراء والبلام، وكانت بينة غير خفية وذلك من قبل أن النون الخفية إنما تخرج من حرف الأنف الذي يحدث إلى داخل الفيم لا من المنخر، فلذلك خفيت مع حروف الفيم، لأنهين يخالطنها، وتبينت عند حروف الحلق لبعدهن عن الحرف الذي يخرج منه الغنة، فإذا لم يكن بعدها حرف البتة، كانت من الفيم وبطلت الغنة كقولك من وعن ونحوهما مما يوقف عليه (1).

فإنَّ الغنة تظهر كاملة في الوقف، لأن فيه استطالة للصوت، لما في الوقف من تشديد على الحرف الموقوف عليه بدليل التضعيف في الصحيح، وليست الغنة إلاّ إطالـة لصوت النون مع تردد موسيقي محبب فيها، لكن الذي عليه جمهور العلماء هـ وأن الغنة يقصد بها مجرد خروج النفس الجهور من الأنف، قليلاً كان ذلك النفس أم كثيراً أم قصيراً (2)، وهي في الوقف أكمل من الوصل، لأن السكون يستوفي الصوت، بخلاف تحريكه، قامًا النون الساكنة فمخرجها من الخياشم، نحو نون منك وعنك، وتعتبر ذلك بأنك لو أمسكت بأنفك عند لفظك بها لوجـدتها مختلَّة، فأمـا النـون المتحركـة فـأقرب الحروف منها اللام، كما أن أقرب الحروف من الياء الجيم، فمحل اللام والنون والراء متقارب بعضه من بعض (3)، فإنها في الوصل تقلب للتقارب، فيحصل التنازع بالجاورة كما قلبوا النون ميماً مع الباء، إذ كانت الباء في موضع حرف تقلب النـون معــه ميماً، وذلك الحرف الميم (4)، فقد أبدلت إبدالاً مطرداً في كل نون ساكنة وقعت بعدها باء، فإنها تقلب ميماً، نحو (عنبر وشمباء) وعم بكر، وذلك من قبل أن النون حرف ضعيف رخو يمتد في الخيشوم بغنة، والباء حرف شديد مجهور مخرجه من الشفة، وإذا جئت بالنون الساكنة قبل الباء، خرجت من حرف ضعيف إلى حرف يضاده وينافيه، وذلك مما يثقل، فجاءوا بالميم مكان النون، لأنها تشاركها في الغنة وتوافق الباء في المخرج لكونهما من

⁽¹⁾ شرح المفصّل: 1/ 126 – 127.

⁽²⁾ الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 312.

⁽³⁾ المقتضب: 1/ 193.

⁽⁴⁾ الكتاب: 4: 479.

الشفة، فيتجانس الصوت بهما ولا يختلف، ألا ترى أنهم قالوا صراط بالصاد، والأصل سراط بالسين، لأنه من سرطت الشيء إذا ابتلعته، كأن الطرق يبتلع المارة، ولما رأوا السين حرف ضعيف مهموس منسل، والطاء شديد مطبق، جاءوا بالصاد لتوافق السين في الهمس والصفير، وتوافق الطاء في الإطباق فيتجانس الصوت ولا يختلف (١).

فإنّ الوصل تتنازع فيه الأصوات القوية والضعيفة، بخلاف الوقف، فالجهر والشدة والصفير والإطباق والاستعلاء من علامات قوة الصوت والهمس والرخاوة والخفاء من علامات ضعفه، لأن الأصوات اللغوية يتأثر بعضها ببعض في المتصل من الكلام، فحين ينطق المرء نطقاً طبيعياً لا تكلّف فيه، نلحظ أن أصوات الكلمة الواحدة قد يبؤثر بعضها في بعض، كما نلحظ أن اتصال الكلمات في النطق المتواصل قد يخضع أيضاً لهذا التأثر، على أن نسبة التأثر تختلف من صوت إلى آخر، فمن الأصوات ما هو سريع التأثر، يندمج في غيره أكثر مما قد يطرأ على ما سواه من الأصوات، ومجاورة الأصوات بعضها لبعض في الكلام المتصل هي السر فيما قد يصيب بعض الأصوات من تأثر (2)، فإن صفات في الكلام المتصل هي السر فيما قد يصيب بعض الأصوات من تأثر (2)، فإن صفات الأصوات تتعرض للتغيير الجزئي أو الكلي بالجاورة، في حين تستوفي صفاتها الذاتية كاملة في الوقف، لأنها لا تتأثر بالجاورة كما في الوصل، بدليل إدغام الموقوف عليه بتضعيفه بذاته لا بصوت مجاور له، وكذلك زيادة هاء السكت لبيانه، وقلب النون ألفا للمماثلة دون قلبها ميماً أو ياءً.

ففي الوقف، تتبين مخارج الأصوات وصفاتها مفردة، وفي الوصل تظهر الآثار التركيبية بالتنازع فيما بينها فإذا أحكم القارئ النطق بكل حرف على حدته موف حقه، فليعمل نفسه بأحكامه حالة التركيب، لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الإفراد، وذلك ظاهر، فكم ممن يحسن الحروف مفردة ولا يحسنها مركبة بحسب ما يجاورها من مجانس ومقارب وقوي وضعيف ومفخم ومرقق، فيجذب القوي الضعيف ويغلب المفخم المرقق، فيصعب على اللسان النطق بذلك على حقه إلا بالرياضة الشديدة حالة

⁽¹⁾ شرح المفصل: 1/ 34 – 35.

⁽²⁾ الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 386.

التركيب، فمن أحكم صحة اللفظ حالة التركيب حصل حقيقة التجويد بالإتقان والتدريب (1)، فإن حكم الوصل غلبة الأقوى لكل متجاورين متماثلين أو متقاربين إقبالا أو إدباراً. وللوقف حكم السكون أو الروم أو التضعيف أو النقل أو الحذف أو الإبدال، لأنه قطع عمل اللسان بسلب الحركة من غير إسراف في تصويت الموقوف عليه.

إنَّ معرفة مواطن الوقف، وصفات الحروف الموقوف عليها يرسخ فـصاحة النطـق العربي، ويبين مدلوله بما يكشف من أسراره ونكته، كما يزيل اللبس في الخط العربي لاعتماده الوقف والوصل في الرسم، وهو دليل التجويد الصوتي، وإتقائه ينهض بالدراسات الصوتية العربية، لأنه يفصل فيما بينها، من ذلك المكرر وهو الراء، وذلك أنك إذا وقفت عليه رأيت طرف اللسان يتعثر بما فيه من التكرير، ولذلك احتسب في الإمالة بحرفين (2). كما أنه دليل الأصل، إذ لا يوقف على الزائد والطارئ بالتركيب من الإعراب، فإن وقفت على المرفوع والمجرور حذفت التنوين، لأنه زائد لا يوقف عليه، واسكنت آخرهما، لأن العرب إنما تبتدئ بالمتحرك وتقف على الساكن (3). وإذا وقف على المقصور والمنقوص حذف آخر الموقوف عليه منهما لـضعفه، فتغلبه نـون التنـوين لالتقاء الساكنين بدليل إثباته مع الألف واللام والإضافة، لأنه في الوقف، يجوز الجمع بين ساكنين، فيكون الوقف كالساد مسد الحركة كقولك: قيام زيد، وهذا بكر. وإنّما سدّ الوقف مسدّ الحركة، لأن الوقف على الحرف يمكن جرس ذلك الحرف ويوفر الصوت عليه، فيصير توفير الصوت بمنزلة الحركة له، ألا ترى أنك إذا قلت عمرو ووقفت عليه وجدت للراء من التكرر وتوفير الصوت ما ليس لها إذا وصلتها بغيره، وذلك أن تحريك الحرف يقلقله قبل التمام ويجتذبه إلى جرس الحرف الذي منه حركته، ويؤيد عندك ذلك أن حروف القلقلة لا يستطيع الوقوف عليها إلاّ بصوت، وذلك لشدة الحفل والـضغط... فبان لك بما ذكرته أن الحرف الموقوف عليه أتم صوتاً وأقوى جرساً من المتحرك، فسلا

⁽¹⁾ النشر في القراءات العشر: 1/214-215.

⁽²⁾ سر صناعة الإعراب: 1/72.

⁽³⁾ اللمع في العربية: 61.

ذلك مسدّ الحركة، فجاز اجتماعه مع ساكن قبله (1)، وذلك بخلاف الوصل، لأنه موضع الاشتراك والتنازع الصوتي بين حركته من جهة، وبين ما يجاوره من متقارب أو متماثل، فيغلب الصوت الأقوى طلباً للتجانس والخفّة.

وإنما كان الوقف خروجاً عن الأصل، لأنه قطع لتنـازع الأصـوات بعـضها مـع بعض، لأن الأصل أن تنصهر الكلمات في النظم، لا أن تكون فرادي، إذ الغاية من تركيبها إتمام الفائدة، وهي لا تحصل إلاّ بالتركيب وانتظام الكلمات في سياقه، وذلـك لا يتم إلاَّ في وصلها بعلاقات رابطة تشد بعضها إلى بعـض، فكـان الوصـل ممـا تجـرى فيــه الأشياء على أصولها في غالب الأمر ومطرد اللغة، وكان الوقف مما يغير فيه الأشياء عن أصولها (2)، والتنازع إنّما ينشأ بالتقريب والمجاورة بأن يجذب الحرف بالحركة التي تقلقله وبالانتقال إلى مجاوره، كما تتجاذب معانى الكلمات في النظم، وهـو مـا يُعـرف بالعامـل لظهور أثره في غيره، وذلك بخلاف الوقف، إذ ينشغل اللسان بالموقوف عليه، فيظهر شدّته وقوته بقطعه عن تأثير مجاوره، حتى يستوفي حقه كاملاً، وتتضح معالم صفته وأبعاد مخرجه فصلاً عن غيره لبعده عن تأثير لاحقه، وعن الحركة التي تجذبه نحـو مـدّها لتكـون حرفاً آخر ينازعه في التركيب، لهذا جاز في الوقف التقاء الساكنين، كما جـاز نقـل علامــة الإعراب إلى السابق رفعاً وجرّاً عن الحرف الموقوف عليه إذا كان صحيحاً، لأنه في حال النصب يبدل التنوين ألفاً إشباعاً للفتحة، لئلاّ يلتبس بـالمرفوع والجمرور، لأن الألـف مـد وليس ليناً لعدم قبوله الحركة، ولمشابهته النون في الخفاء وسعة المخرج بــدليل قبولــه هــاء السكت، وزيادتها بعد الياء الموقوف عليها بياناً للفتحة، لأن الوقف يُضعف مـدّها، لأنــه موضع التغيير، بخلاف الوصل، إذ فيه تُحذف الزيادة، ويعود المحذوف من المقصور والمنقوص في الإضافة، لأنها صلة، كما يعود مع الألف واللام، يدل على ذلك أنهما لا يجتمعان في المضاف، لأنه يتم بالمضاف إليه، كما يتم الاسم بالألف واللام، فإنهما متعارضان بدليل الوقف، فإنه لا يوقف على المضاف، كما يوقف على المعرف بالسكون،

⁽¹⁾ شرح المفصل: 9/ 120-121.

⁽²⁾ سر صناعة الإعراب: 1/ 180.

ويوقف على المضعف من أفعال الأمر وإن التقى فيه ساكنان، لقيام الخطاب بإتمام المعنى، نحو غُضّ وشُدّ ورُدّ، والأصل اغضض واشدد واردد، وحملت الأسماء عليها بإدخال الهمزة عليها، لأنه لا يبدأ بساكن. وسمّيت همزة وصل، لأنها تسقط في الوصل، لقيام ما تقدم من الكلام عليها بإتمام المعنى نظيرة هاء السكت نحو عه، وشه، فقدا تي بها وصلة إلى الوقف على المتحرك، فإذا وصل بكلام بعده سقطت الهاء، فهذه الزيادة في هذا الطرف كذلك الزيادة في الطرف الآخر، قال:

نـــسب اليـــوم ولا خلــة إتـسع الخـرق علـى الراقـع

فاثبت همزة (إتسع) في حال الوصل ضرورة، وهو ههنا أسهل، لأنه في أول النصف الثاني، فالعرب قد تسكت على أنصاف الأبيات وتبتدئ بالنصف الثاني، فكأن الهمزة وقعت أولاً، فأمّا الألف التي مع اللام، فإنها لا تسقط لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر، لأنهما مفتوحتان بل تبدلها ألفاً (١).

كما زيدت التاء طرفا أولاً في المطاوعة والخطاب، وآخراً تأنيثاً وجمعاً بدليل إبدالها هاء في الوقف، لأنه موضع تعيير، فإذا وصلت عادت إلى الأصل، لأن الوصل يعيد الكلمات إلى أصولها، لأن الهاء تزاد زيادة مطردة في الوقف لبيان حركة المبني، ولبيان ألف الندبة لسعة غرجها فأتبعوها بالهاء للمشابهة في الضعف لخفائهما، لأن الهاء حرف مهتوت وذلك لما فيها من الضعف والخفاء (2)، لأن الوقف عارض، فجاز فيه الجمع بين ضعيفين ساكنين، بخلاف الوصل، ومما يستوي فيه الوقف والوصل الاسم المنقوص المقترن بالألف واللام، عند الوقف عليه، فتقول في الوقف هذا الرامي والغازي والقاضي يستوي فيه حال الوصل والوقف... فأما إذا ناديت، فالوجه إثبات الياء، وذلك لأن المنادى المعرفة لا يدخله تنوين لا في حال وقف ولا وصل، والذي يسقط الياء هو التنوين، لأن النداء باب حذف وتغيير، فإذا جاز الحذف في غير النداء، كان في النداء

⁽¹⁾ شرح المفصل: 9/ 137-138.

⁽²⁾ سر صناعة الإعراب: 1/ 74.

أولى (1). وأمّا المقصور فإن ألف تسقط في الوصل لضعفها بالسكون، لالتقائها بسكون التنوين وتعود في الوقف لخفّتها، وكان الوقف عليها بخلاف الياء، فإنها تحذف في الوقف لأجل التنوين أو الوقف على مرسوم الخط⁽²⁾، نحو قوله تعالى ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ الرعد: 7]، و ﴿ عَالِمُ ٱلْفَيْتِ وَالشَّهَ دَوَالَّهَ الْمُتَعَالِ ﴾ [الرعد: 9]، و ﴿ وَاسْتَنِعْ يَوْمَ يُنَادِ ﴾ [ق: 41].

والفعل الموقوف عليه بخلاف الاسم، فإنه يستوي فيه الوقف والوصل، إلا الجزوم والأمر، فإن الأجود إلحاق هاء السكت فيه، فإن كان معتلاً، فالوقف على المرفوع والمنصوب بإثبات لامه من غير حذف وليس كالاسم، وإنما كان كذلك من قبل أن الفعل لا يلحقه تنوين في الوصل يوجب الحذف كما وجد في الاسم، فلذلك جرى حاله في الوقف كحاله في الوصل... فإذا وقفت أسكنت، فأمّا الوقف على المجزوم من ذلك فلك فيه وجهان، أجودهما أن تقف بالهاء... وكذلك في الأمر المبني، نحو اغزه وارمه واخشه... ووجهه أن الوقف عارض وإنما الاعتبار بحال الوصل... فإذا وقفت عليه بالسكون، فيكون إجحافاً، فوجب أن تأتي بالهاء ليقع السكون عليها وتسلم الحركة دليلاً على المحذوف، لأن الابتداء بالحرف يوجب تحريكه، والوقف عليه يقتضي إسكانه، والحرف الواحد يستحيل تحريكه وإسكانه في حال واحدة (3).

ويستوي الوقف والوصل في مخالفة الأصل، وذلك في الضمائر وأسماء الإشارة والحروف، إذ تحذف الياء والواو فيها وقفاً ووصلاً طلباً للخفة نحو ضربكم وضربهم وعليهم وبهم، "فإنك تقف عليها بسكون الميم لا غير، وتحذف الياء والواو منها، لأنهما زائدان، وقد يحذفان في الوصل كثيراً، والأصل أن يلحق الميم الواو نحو ضربكمو وضربهمو وبهمي، بدليل ثبوتها في التثنية، نحو ضربكما وضربهما وبهما، وإنما حذفوا الواو لحضرب من التخفيف لكثرة الاستعمال، وثقل اجتماع ضمّتين مع الواو في

⁽¹⁾ شرح المفصل: 9/ 75.

⁽²⁾ ينظر: النشر في القراءات العشر: 2/ 138.

⁽³⁾ شرح المفصل: 9/ 77 – 78.

ضربكمو وضربهمو، فإن وقفت لم يكن إلا الحذف ولزم ذلك إن كنت تحذف في الوصل... وكذلك الوقف على (منه وضربه) بالإسكان والأصل وصلهما بحرف مدُّ نحو منهو وضربهو يدل على ذلك ثبوتها مع المؤنث نحو منها وضربها... وأمّا الهاء في هذه أمة الله فليست زائدة، وإنّما هي بدل من الياء في هذي... فأمّا الوقف فبإسكان الهاء لا غير وحذف الياء في كلتا اللغتين، أمّا من أسكنها في الوصل، فالأمر فيه ظاهر تتساوى حال الوصل والوقف، لأن الياء لم تكن موجودة في الوصل فيلا تثبت في الوقيف، وأما من وصلها بالياء، فإنه يحذفها في الوقف، كما يحذفها من بهي وعليهي، فأمّا (حتّام وفيم وعلام) فالهاء في هذه الحروف أجود، نحو قولك في الوقف حتامة وفيمه وعلامـــة، لأنّــك حذفت الألف في (ما)، وبقيت الفتحة دليلاً على المحذوف فشحّوا على الفتحة أن يجذفها الوقف فيزول الدليل والمدلول عليه، فألحقوها هاء السكت، فيقع الوقف عليها وتسلم الفتحة، فصار ذلك كالعمل في اغزه وارمة (١)، وهذه الهاء لا تدخلها الإمالة، لأن من ضرورة إمالتها كسر ما قبلها، وهي إنَّما أتى بها بياناً للفتحة فبلـها، ففـي إمالتهـا مخالفـة للحكمة التي من أجلها اجتلبت (2)، وإنما لم تمل، لأن المراد بيان إشباع الفتح في الألف، والإمالة تنحو به نحو الكسر، فلازمت السكون، لأنها طرف الكلمة، وذلك بخلاف الطرف الأول، فإنه يحرَّك للابتداء به، كما حركت همزة الوصل لالتقاء الساكنين، لأنها أول الكلمة، وحركت نون التثنية والجمع والتنوين وهـن سـواكن لمـا اجتمـع سـاكنان، وللتفريق بين المعاني، لأن حرف المعنى ساكن، ولاحظ له في الإعراب، واختصت الهمزة بالفعل وما حمل عليه من الأسماء بخلاف الهاء، فإنها مشتركة، فإذا كان موضعها وسط الكلمة، فإنه يدخلها السكت فتخفض دون الوقيف ولا تحذف كهمزة الوصل، لأنهم الرادوا حرفاً يتبلغ به في الابتداء ويحذف في الوصل للاستغناء عنه بما قبله، فلما اعتزموا على حرف يمكن حذفه واطراحه مع الغني عنه جعلوه الهمزة (٥٠).

⁽¹⁾ شرح المفصل: 9/ 86-87.

⁽²⁾ النشر في القراءات العشر: 2/ 88.

⁽³⁾ سر صناعة الإعراب: 1/ 128.

والسكت أقصر زمناً من الوقف، لأنه لو طال لصار وقفاً، وإنّما يتأتى السكت حال وصل الساكن بما بعده. أمّا إذا وقف على الساكن فيما يجوز الوقف عليه بما انفيصل خطأ، فإن السكت المعروف يمتنع ويـصير الوقـف المعـروف... فـإن كــان الهمــز متوسـطأ (كالقرآن، والظمآن، وشيئاً، والأرض) فالسكت أيضاً، إذ لا فرق في ذلك بين الوقف والوصل، وكذا إن كان مبتدأ ووصل بالساكن قبله، وإن كان متطرفاً وقف بالروم، فكذلك، فإن وقف بالسكون امتنع السكت من أجل التقاء الساكنين وعدم الاعتماد في الهمز على شيء(1)، لأنّ الوقف على الهمزة يلزم تحقيقها، والسكت يسهلها، يدل على ذلك إدغام لام التعريف بالسكت عليها دون الوقف لأنهاتتصل بالاسم اتصال بعض حروفه، لأنه لا يوقف عليها، فلهذا لزم الإدغام فيها(2)، لأنالوقف يـشترط فيـه التـنفس مع المهلة، والسكت لا يكون معه تنفس (3)، فالتحقيق في الوقف، لاستيفاء صفات الصوت الموقوف عليه جميعها، والتخفيف في السكت للإعلام عن معان يقصد بيانها به، كالسكت في (عوجا) من قوله تعالى ﴿ ٱلْحَمَٰدُ يَلُّهِ ٱلَّذِي آنَزِلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِنَابَ وَلَوْ يَجْعَل ٱللهُ عِوجًا ۗ ﴿ كَالسَّكَتُ فَلَ عَبْدِهِ ٱلْكِنَابَ وَلَوْ يَجْعَل ٱللهُ عِوجًا ۗ ﴿ كَالسَّكَتْ فَلَ عَبْدِهِ ٱلْكِنَابَ وَلَوْ يَجْعَل ٱللهُ عِوجًا ۗ ﴿ كَالسَّكَتْ فَلَوْ عَبْدِهِ ٱلْكِنَابُ وَلَوْ يَجْعَل ٱللهُ عِوجًا ۗ ﴿ كَالسَّكَتْ فَلَ عَبْدِهِ ٱلْكِنَابُ وَلَوْ قَيَّمًا ﴾ [الكهف: 1-2]، لبيان أنَّ (قيماً) ليس متصلاً بما قبله في الإعراب، وانتصابه بمضمر تقديره جعله قيماً، أو على الحال من النضمير في (له)، أو من الكتاب على أنّ الواو في (ولم يجعل) للحال دون العطف، إذ لو كان للعطف كـان المعطـوف فاصـلاً بـين ابعاض المعطوف عليه، ولذلك قيل فيه تقديم وتأخير (4)، أو للفصل بين كلامين كالسكت في (مرقدنا) من قول عسالي ﴿ قَالُواْ يَنَوَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِن مِّرْقَدِنَّا هَاذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ ﴾ [يس: 52]، وهو إبيان أن كلام الكفّار قد انقضى، وأن قوله (هَذَا مَا وَعَدَ الـرَّحْمَنُ) لـيس من كلامهم، فهو إمّا من كلام الملائكة، أو من كلام المؤمنين⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ النشر في القراءات العشر: 1/ 426-427.

⁽²⁾ شرح المفصّل: 141/10.

⁽³⁾ النشر في القراءات العشر: 1/ 243.

⁽⁴⁾ أنوار التنزيل: 386.

⁽⁵⁾ النشر في القراءات العشر: 1/ 426.

وقد يقصد بالسكت إظهار الصوت الموقوف عليه للفصل بين كلمتين، لئلا يلحقه الإدغام، نحو قوله تعالى ﴿ وَقِلَ مَنْ رَاقِ ﴾ [القيامة: 27]، و﴿ كُلَّا بَلَّ رَانَ ﴾ [المطففين: 14]، بالسكت على نون (من) ولام (بل)، والوجه أن يقال قصد الوقف على (من) و (بل) فأظهرهما ثم ابتدأ بما بعدهما (1)، فقد قصد بيان اللفظ ليظهر أنهما كلمتان مع صحة الرواية في ذلك (2)، لأنه قرئ بإدغام اللام في الراء وبالإظهار (3)، إذ قرأ حفص (بل ران) بإظهار اللام (4)، وقيل الإدغام أجود لقرب اللام من الراء ولغلبة الراء على اللام، وإظهار اللام جائز، إلا أن اللام من كلمة والراء من كلمة أخرى (5)، وإنما جاء السكت لبيان المعنى، إذ الفصل بخلاف الوصل.

⁽¹⁾ التفسير الكبير: 30/ 231.

⁽²⁾ النشر في القراءات العشر: 1/ 426.

⁽³⁾ الكشاف: 4/ 232.

⁽⁴⁾ أنوار التنزيل: 789.

⁽⁵⁾ معاني القرآن وإعرابه: 5/ 299.



الفصل الثالث أحناء المعاني

ضمّت أسماء المعاني مُتشابهاتها بالاشتقاق والتصريف بالزيادة والحذف والقلب، فجمعت أحناءها تلبية للمُراد منها، فشملت أموراً قد فرغ منها في أكثر الكتب المُصنّفة فيها، تقريراً لأوضاعها ومباديها، وسرت أحكامها على مُجمل الأحناء والأضداد، فإناّحناء الأمور: أطرافها ونواحيها، وحنو العين: طرفها، وأحناء الأمور: ما تشابه منها، ومُتشابهاتها ألا و إلى المعاني؛ لأنها السّعت بما جرى بعضها مجرى بعض، حتى تداخلت فقربت معانيها، فقديُ شبّهون الشيء بالشيء، وليس مثله في جميع أحواله أن فجرت الأفعال والصفات والمصادر والأسماء بأطراف المعاني ونواحيها بالاثفاق أو التشابه؛ وذلك أن الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه، وذلك نحو قولك أنا أصلهما أدعك تركاً شديداً، وقد تطويّت انطواءً؛ لأن تطويّت في معنى انطويت ألى أصلهما واحد، وما زيدً عليه يؤذن بزيادة معناه؛ لأن قوّة اللفظ تؤذن بقوّة المعنى هما أحده أدا.

لذلك فإن المثال والمصدر واسم الفاعل كل واحد منهما يجري عندهم وفي محصول اعتدادهم مجرى الصورة الواحدة، حتى إنه إذا لزم في بعضها شيء لعلّة ما أوجبوه في الآخر، وإن عُرّي في الظاهر من تلك العلّة، فأما في الحقيقة فكأنها فيه نفسه، ألا ترى إذا صحّ أن جميع هذه الأشياء، على اختلاف أحوالها، تجري عندهم مجرى المثال الواحد، فإذا وجب في شيء منها حكم، فإنه لذلك كأنه أمرٌ لا يخصّه من بقية الباب، بل هو جارٍ في

⁽¹⁾ لسان العرب: مادة (حنا).

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 1/ 182، 397.

⁽³⁾ المُقتضب: 1/ 73- 74.

⁽⁴⁾ شرح المُفصل: 6/ 56.

الجميع مجرى واحداً (1)، لقيام التعويض بالزيادة عن المحذوف في الباب الواحد؛ لأن المصدر يدل على جنس الفعل، فإذا قلت: ضرب أو قتل دل على الضرب والقتل الذي يتناول جميع أنواع الضرب والقتل (2). كما أن الفعل يُفاد منه معنى الجنسية، فقولك: قام زيد، معناه: كان منه القيام، أي هذا الجنس من الفعل، ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام؛ وكيف يكون ذلك، وهو جنس، والجنس يُطبّق جميع الماضي وجميع الحاضر وجميع الآتي الكائنات من كل من وجد منه القيام، ومعلوم أنه لا يجتمع لإنسان واحد في وقت واحد، ولا في مائة ألف سنة، مضاعفة القيام كله الداخل تحت الوهم، هُذا مُحال عند كُل ذي لُبّ. فإذا كان كذلك علمت أن (قام زيد) مجاز لا حقيقة، وإنّما هو على وضع الكل موضع البعض للائساع والمبالغة وتشبيه القليل بالكثير (3).

إنّ الفعل الاصطلاحي بخلاف مصدره أو ما اشتُق منه من الصفات والأسماء، فهو مُثبت للحدث على سبل مختلفة بحسب صيغه المقيدة بالنسبة الإسنادية إلى مفرد أو مجموع حقيقة أو مجازاً، وهو في ذاته عامل على إثبات النسب، لأنه لا يتم إلا بها، والائساع والمبالغة والتشبيه تظهر في الصفات والمصادر بدليل النقل والعدول والزيادة والتضعيف والاستعارة، لأن شأن الفعل أن يُثبت المعنى الذي اشتق منه للشيء في الزمان الذي تدل صيغته عليه، فإذا قلت (ضرب زيد) أثبت الضرب لزيد في زمان ماض، وإذا كان كذلك فإذا استعير الفعل لما ليس له في الأصل، فإنه يُثبت باستعارته له وصفاً هو شبيه بالمعنى الذي ذلك الفعل مُشتق منه، بيان ذلك أن تقول: (نطقت الحال بكذا) و (أخبرتني أسارير وجهه بما في ضميره) و (كلّمتني عيناه بما يحوي قلبه) (4).

والفعل يُحدّد ببنائه سعة معنى مصدره، ويحصرها في ذات بعينها بالنسبة، كما تُحدّد الإضافة في المصدر معناه، والفرق إن الخبر بالفعل مُنبئ بالمعنى، في حين أن المصدر

⁽¹⁾ الخصائص: 1/114.

⁽²⁾ شرح المفصّل: 6/ 57.

⁽³⁾ الخصائص: 2/ 447 448

⁽⁴⁾ أسرار البلاغة: 48.

هو المعنى الحقيقي، وإنما لُقب هذا القبيل من الكلم بالفعل للفصل بينه وبين الاسم والحرف، وخُصّ بهذا اللقب، لأنه دال على المصدر، والمصدر هو الفعل الحقيقي، فلُقب عا دلّ عليه (1). وتصريفه دليل حصره للمعاني، لأن المصرف ردُّ الشيء عن وجهه، وصرف الشيء أعمله في غير وجه، كأنه يصرفه عن وجه إلى وجه، والمصرف: الميل والعدل (2).

وإن المصدراسم الحدث الذي تُصرف منه الأفعال، نحو الضرب تصرف منه ضرب يضرب وسيضرب، والمصدر للفعل كالمادة المشتركة، ولذلك سمتّه الأوائل مثالاً، وسمّوا ما اشتق منها تصاريف ونظائر، وأما التصاريف فهى التى نُسمّيها نحن الأمثلة (3).

والغرض من التصريف إظهار البيان من المصدر والفهم والعلم، وليس المبالغة، لأنه ليس منقولاً على أساس التشبيه كما في الاستعارة، وهي تقل الاسم عن أصله إلى غيره للتشبيه على حدّ المبالغة... ولن يكون النقل بديعاً حتى يكون من أجل التشبيه على المبالغة (4) ولما كان الفعل دالاً على المصدر بلفظه، فإن المصدر يحل علّه للمبالغة، و"هذا مذهبهم في الاختصار للكلام، كما قالوا: عبد الله إقبال وإدبار، أي مُقبل ومُدبر، أحلوا المصدر محل الفعل (5) لما كثر منه الإقبال والإدبار، وصار وصفاً ثابتاً له حتى غلب عليه فعرف به، وذلك بخلاف الفعل، لافتقاره إلى التأليف، و"هو إسناد فعل إلى اسم أو اسم إلى اسم، وذلك شيء يحصل بقصد المتكلم، فلا يصير (ضرب) خبراً عن زيد بواضع اللغة، بل بمن قصد إثبات الضرب فعلاً له، وهكذا (ليضرب زيد) لا يكون أمراً لزيد باللغة، ولا (اضرب) أمراً للرجل الذي تخاطبه وتقبل عليه من بين كل من يصح خطابه باللغة، بل بك أيها المتكلم، فالذي يعود إلى واضع اللغة أن (ضرب) لإثبات الضرب وليس بل بك أيها المتكلم، فالذي يعود إلى واضع اللغة أن (ضرب) لإثبات الضرب وليس

⁽¹⁾ شرح المفصل: 7/ 3- 4.

⁽²⁾ لسان العرب: مادة (صرف).

⁽³⁾ المخصص: 14/ 127.

⁽⁴⁾ أسرار البلاغة: 368، 371.

⁽⁵⁾ لسان العرب: مادة خرج.

لإثبات الخروج، وأنه لإثباته في زمانِ ماضٍ وليس لإثباته في زمان مستقبل، فأما تعيين من يثبت له فيتعلُّـق بمـن أراد ذلـك مـن المخـبرين بـالأمور والمُعبِّـرين عـن ودائـع الـصدور والكاشفين عن المقاصد والدعاوي، صادقة كانت تلك الدعاوي أو كاذبة، ومُجراة على صحتها أو مُزالة عن مكانها من الحقيقة وجهتها، ومُطلقة بحسب ما تأذن فيه العقول وترسمه، أو معدولاً بها عن مراسمها نظماً لها في سلك التخييل، وسلوكاً بها في مـذهب التأويل (١)، وكذلك المصدر، لأنه خبر بدليل حاجته إلى الذات الصادر منها أو القائم فيها، لإضافته إلى فاعلـه أو مفعولـه، والإضافة معنى جـامع للنـسبة، وهـي لا تـتم إلاّ بطرفين، وتنوينه يمكن فيه معنى الفعلية بدليل عمله، والفعل نكرة بدليل وصفه النكرة، فجرى مجرى فعله ليس باعتبار الأصل والفرع، بل باعتبار الثبوت والحدوث، ولمَّا كـان الاسم أثبت وأدوم من الفعل، فالحدث أثبت مـن الحـدوث، فـصار المـصدر"معنـي قائمـاً بغيره سواء صدر عنه كالنضرب أو المشي، أو لم يصدر كالطول والقبصر، والجري في كلامهم يستعمل في أشياء، يُقال هذا المصدر جار على هذا الفعل، أي أصل لـه، ومأخـذ اشتق منه (2)، وذلك لاشتراكهما في المادة واتفاقهما في الفعلية، واختلاف البصيغة دليل مطابقة المقام والمقصود والمراد للعلم والفهم والإفهام، لذلك كثرت صيغ أسماء المعانى ولحقتها السوابق واللواحق والزيادة والحذف والإبدال والإعلال والنقل والعبدل ونحبو ذلك، للإحاطة بأطراف المتشابهات من كل وجه، مُستعينة بحركات البناء وعلامات الإعراب، لاستيفاء المطلوب من وضعها وتصريفها واشتقاقها، لذلك جرى المصدر مجرى فعله في التعدّي واللزوم، لأنّ الأفعال كلّها تدلّ على الصفة التي على طريقة فاعل، فما كان منها يدلّ مع ذلك على الصفة التي على طريقة مفعول فهو مُتعـدُ ومـا لم يــدلّ على ذلك فليس بمُتعدُّ⁽³⁾.

وتعدية اللازم إلى مصدره ليست من باب المفعلول، لأن المفعلول ليس في حقيقته

⁽¹⁾ أسرار البلاغة: 376 – 377.

⁽²⁾ شرح الكافية: 2/ 191.

⁽³⁾ المخصص: 14/ 129.

فعلاً، وذلك بخلاف المطلق فهو في حقيقته فعل بدليل بجيئه للتوكيد، والمؤكّد من جنس المؤكّد، وذلك الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل يتعدّى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه، لأنه إنما يُذكر ليدل على الحدث، ألا ترى أن قولك قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهاب، وإذا قلت ضرب عبد الله لم يستبن أن المفعول زيد أو عمرو، ولا يدل على صنف، كما أن ذهب قد دل على صنف وهو الذهاب(1).

فالاصطلاحي يدل على الفعل الحقيقي، وهو في المقابل يؤكِّد دلالته بـدليل نيابته عنه في الدعاء والإغراء والتحذير ، وذلك قولك سقياً ورعياً... وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل كأنك قلت: سقاك الله سقياً ورعاك الله رعياً وخيّبك الله خيبةً، فكل هذا وأشباهه على هـذا ينتـصب، وإنمـا اختـزل الفعل هاهنا، لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، كما جعل الحنذر بدلاً من احذر، وكذلك هذا كأنه بدل من سقاك الله ورعاك الله ومن خيبك الله (2)، ونيابـة المـصدر تعـني الاختصار، وتدل على الثبوت، فبدلاً من تكرار الفعل وإطالة الكلام، ولغرض الدلالـة على ثبوت الخبر لتحققه عنــد المُخــبر، نحــو قولــه تعــالى ﴿ إِنَّهُۥلَيْسَ مِنْ أَهْلِكُ ۚ إِنَّهُۥعَمَّلُ غَيْرُ صَلِيحٍ ﴾ [هود: 46]، فإنَّالرجل إذا كثر عمله وإحسانه، يُقال له: إنـه علـم وكـرم وجـود، فكذا ههنا لمَّا كثر إقدام ابن نوح على الأعمال الباطلة حُكم عليه بأنه في نفسه عمل باطل (3). كما أنه يُخبر به عن المذكر والمؤنث بلفظ واحد، و"ذلك نحو رجل خصم وامرأة خصم، ورجل عدل ورجل ضيف وامرأة ضيف ورجل ضيف ورجل رضا وامرأة رضا، وكذلك ما فوق الواحد نحو رجلين رضا وعدل وقوم رضا وعدل، وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة أن التذكير إنما أتاها من قبل المصدرية، فإذا قيل: رجل عدل فكاته

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 1/34- 35.

⁽²⁾ المصدر نفسه: 1/312.

⁽³⁾ التفسير الكبير: 4/18.

وصف بجميع الجنس مبالغة، كما تقول: استولى على الفضل وحاز جميع الرياسة والنُبل، ولم يترك لأحد نصيباً في الكرم والجود ونحو ذلك، فوصف بالجنس أجمع تمكيناً لهذا الموضع وتوكيداً (1).

فالمصدر صيغة صرفية عامة تخصص بالتصريف، ومُطلقة تُقيّد بالزوائد والحركـات والتنوين والإضافة والتعريف، فهي تجمع معاني الفعلية، بدليل العمل والاسمية، بـدليل قبولها علامات الاسم والحرفية، بـدليل بنائهـا وخروجهـا عـن القيـاس، ومجيئهـا بمعنـى الفاعل أو المفعول واشتراكها، لأنها تلتبس بالظرف والجمع والمفعول في الميميّات، والفاعل بزيادة التاء القصيرة أو الهاء، فهي صورة مُنبئـة بحــدثٍ مــا قابلــة للتــشكيل تبعــاً لحركته ودلالتها الصناعية عماد علم الـصرف وأساسـه، وفي النحـو مـسألة خـلاف(2)، ويذهب أكثر الأصوليين إلى دلالتها على النسبة الناقصة التقييدية (3)، وذلك بخلاف النسبة التامة للفعل، لأن نسبة المصدر توطئة لإفادة نسبة أخرى، فهي قيد لأحد طرفيها، وهي عند المُحدثين غيركافية للدلالة على المورفيم، لوجود الغموض فيها، فهي إذاً في حاجة إلى المثال ليوضّح ما فيها من غموض، خُذ مثلاً صيغة (فَعْل) تجدها مُشتركة بين الصفة المُشبّهة وبين المصدر، وتجذ من أمثلتهم (شَهْم) و(ضَرْب)، فإذا وقع الغموض في الـصيغة هنا، فلن يقع في الأمثلة، لأن هذه الأمثلة إما أن تكفى بمفردها لشرح معنى الصيغة، كالمثالين المذكورين، وإما ألاّ تكفى كما في (عَدل) التي تصلح لمعنى الصفة، كما تـصلح لمعنى المصدر، فإذا جاء هذا الغموض في المثال كما جاء في الصيغة، اضطررنا إلى الاستعانة بوسيلة نحويّة في تحديد معان صرفيّة، تلك الوسيلة النحوية هي السياق، ومثـل ذلك يُقال في صيغة (فعيل) التي تأتي صفة مُشبّهة ومصدراً وبمعنى اسم الفاعل واسم

⁽¹⁾ الخصائص: 2/ 202

⁽²⁾ يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 235 (مسألة: 28).

⁽³⁾ البحث النحوي عند الأصوليين: 114.

المفعول، و(فعال) التي تأتي صيغة لمفرد ككتاب، ولجمع ككلاب، ولمصدر كقتال، ولا يطعن ذلك أبداً في محدودية المعنى الوظيفي للصيغة، لأن هذا المعنى بحكم تسميته وطبيعته إنما يكون في تحليل السياق(1).

إنّ الغموض في الأمثلة الصناعية يظهر في دراستها بحسب مناهج التقطيع اللغوي، وهي سُبل اللبس، لأنها تُحمّل الصيغة عدّة معان مجموعة بطريقة غير مُنظَمة بُغية التأويل والتحريف، لأنك تستطيع أن تنقل الكلام في معناه عن صورة إلى صورة من غير أن تُغيّر من لفظه شيئا أو تُحوّل كلمة عن مكانها إلى مكان آخر، وهو الذي وسع مجال التأويل والتفسير حتى صاروا يتأولون في الكلام الواحد تأويلين أو أكثر، ويُفسّرون البيت الواحد عدّة تفاسير، وهو على ذاك الطريق المزلة الذي ورّط كثيراً من الناس في الهلكة، وهو مما يعلم به العاقل شدّة الحاجة إلى هذا العلم، وينكشف معه عوار الجاهل به، ويفتضح عنده المظهر الغني عنه، ذاك لأنه قد يدفع إلى الشيء لا يصّح إلا بتقدير غير ما يُريه الظاهر ثمّ لا يكون له سبيل إلى معرفة ذلك التقدير إذا كان جاهلاً بهذا العلم فيتسكّع عند ذلك في العمى ويقع في الضلال (2).

إنّ الصيغة دالّة لغوية يستعملها المتكلّم لغرض مُحدد، وهي لا تفي بمفردها للدلالة عليه، لأنها تحتمل عدّة معان، فلابُدّ من قرائن أخرى تكشف المُراد من استعمالها لإثبات معنى ما، وذلك لا يحصل إلا بالجملة التي هي تأليف بين حديث ومُحدّث عنه، ومُسند ومُسند إليه، علمت أن مأخذه العقل، وإنه القاضي فيه دون اللغة، لأن اللغة لم تأت لتحكم بحكم أو لتُثبت وتنفي وتنقض وتبرم، فالحكم بأن الضرب فعل لزيد أو ليس بفعل له، وأن المرض صفة له أو ليس بصفة له شيء يضعه المتكلّم ودعوى يدّعيها، وما يعترض على هذه الدعوى من تصديق أو تكذيب، واعتراف أو إنكار، وتصحيح أو إفساد، فهو اعتراض على المتكلّم وليس اللغة من ذلك بسبيل ولا منه في قليل أو كثير (٥٠).

⁽¹⁾ مناهج البحث في اللغة: 208.

⁽²⁾ دلائل الإعجاز: 286 – 287.

⁽³⁾ أسرار البلاغة: 345.

فالصيغ كغيرها من دوال الربط اللغوى، تُستعمل للدلالة على التعظيم أو التفخيم أو التخصيص أو التكثير أو التقليل، وهي في حقيقتها أخبار مُقيّدة بنسب تامّة في الإسناد، أو غير تامَّة في التوابع والجر، كما أنها مُقيَّدة بمُلحقات وسـوابق ولواحـق توجُّـه دلالتها بحسب المُراد منها، ولكن مناهج التحليل اللغوي قديماً وحديثاً أتَّبعت سُبل الجمع والأصل والفرع، فخرجت بأحكام لأدلَّة الصناعة اللغوية وليس لأدلَّـة التعـبير اللغـوي، لذلك وحّد الأصوليون بين معاني الصيغ ومعاني الحروف من جهـتين: دلالتهمـا على الربط، وعدم استقلالهما بالمفهومية (1)، لأن الصيغة كالحرف في عـدم الاستقلال بـالفهم، لأنهما من دوال النسبة، وهي أيضاً غير مُستقلَّة، لأنها معنى حرفي مُفتقر إلى إتمام طرفيه، في حين عوّل المُحدثون على اللغة المنطوقة وعدّوها معياراً للأحكام اللغوية، فكما يتشقق المعنى إلى عناصره الأصواتية والتشكيلية والصرفية والنحوية وهلم جراً، يجري تحليل الكلام المنطوق إلى عناصره التي يمكن تشقيق بعضها، وهو الأصوات إلى عناصره أيضاً، فهذه الأصوات يمكن تحليلها بطرق متعددة (2)، في محاولة لتحديد علاقة التنغيم بالصيغة ليشمل مُشتقّاتها ومُركّباتها، وذلك بالاستعانة بالمُتكلّم الأصلى للغة لجمع الـصيغ المتشابهة جهراً وهمساً ونبراً وضغطاً ونحو ذلك، لأنَّالقول بأن صيغة ما أصل لكلمــة أو صيغة أخرى ممّا يتنافى مع المنهج اللغوي الحديث⁽³⁾.

إنّ ثبوت الدليل في التركيب على مُراد المتكلّم باختياره لرموزه وطريقة ربطها بحسب غرضه ومناسبته للمقام والحال، يتوضّح منهج البحث التحليلي، فلا يغلب جانب على آخر، لأن الغاية معرفة الوظائف التركيبية للرموز المستعملة وبيان دلالتها الخاصة بالمتكلّم نفسه، وكيفية تناولها، وما تضمّنته الصيغ الصرفية من متشابهات ومتناقضات، فإن العرب قد تُجري الشيء عجرى نقيضه، كما تُجريه مجرى نظيره، ألا تراهم قالوا:

⁽¹⁾ البحث النحوي عند الأصوليين: 180.

⁽²⁾ مناهج البحث في اللغة: 290-291.

⁽³⁾ المصدر نفسه: 215.

جوعان كما قالوا شبعان، وقالوا عِلم كما قالوا جهل، وقالوا كثيراً ما تقومن كما قالوا قلّما تقومن، وذهب الكسائي في قوله:

إذا رَضِيتْ على بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

إلى أنّه عدّى (رضيتُ) بعلى لما كان ضد سخطت، وسخطت ممّا يتعدّى بعلي، (أ). فإنّ رصد الصيغ التصريفية يكشف العلاقات الدالّة على ارتباط الذوات بالأحداث إنباءً عن الصدور أو الوقوع أو الإزجاء أو الثبوت بمعونة القرائن اللفظية والمعنوية، ففي قولم تعالى ﴿ خُلِقَ ٱلَّإِنسَانُ مِنْ عَجَلِ ﴾ [الأنبياء:37]، قال أهل اللغة: المعنى خُلقت العجلة من الإنسان، وحقيقته يدل عليها ﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَانُ عَجُولًا ﴾ [الإسراء:11]، وإنما خوطبت العرب بما تعقل، والعرب تقول للذي يُكثر الشيء خُلقت منه، كما تقول: أنت من لعب وخُلقت من لعب. تُريد المبالغة بوصفه باللعب(2). والذي سوّغ ذلك جعلهم (مِنْ) مبيّنة للجنس، لأن منهم من ذهب إلى أن (مِنْ) بمعنى على، فقد قبال الفرّاء في تفسيرها على عجل كـأنك قلت بنيته وخلقته من العجلة وعلى العجلـة (⁽³⁾، فالـذي ذهـب إلى المعنـى اللغوي العرفي العام للصيغة قلبَ المعنى، والذي ذهب إلى معنى الأداة تـصوّر التعاقب، وُّذلك لكثرة فعله إيَّاه واعتياده له، وهذا أقوى معنى من أن يكون أراد خلق العَجل من الإنسان، لأنه أمر قد أطرد واتسم محمله على القلب، يبعد في الصنعة وينصغر المعني، وكأن هذا الموضع لمَّا خُفي على بعضهم قال في تأويله: إن العَجل هنا الطين، ولعمري إنه في اللغة كما ذكر، غير أنه في هــذا الموضع لا يُـراد بـه إلاّ نفـس العجلـة والـسرعة، ألاّ تراه- عز اسمه- كيف قال عقبه ﴿ سَأُوْرِيكُمْ ءَايَنِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴾ [الأنبياء:37]، فنظيره قول عمالي ﴿ وَكَانَ أَلَّإِنسَنُ عَبُولًا ﴾ [الإسراء: 11]، ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء:28]؛ لأن العجلة ضربٌ من الضعف لما تؤذن به من الضرورة والحاجة، فلمّا كان

⁽¹⁾ الخصائص: 2/ 389.

⁽²⁾ معانى القرآن وإعرابه: 3/ 392.

⁽³⁾ معانى القرآن: 2/ 203.

الغرض في قولهم: رجل عدل وامرأة عدل، إنما هو إرادة المصدر والجنس جعل الأفراد والتذكير أمارة للمصدر المذكر (1). إنّ إرادة الوصفيّة بخلاف إرادة الذات، لأن الوصف يصلح لكلّ ذات، أما الذات فإنها تقتضي التشخيص، لذلك قيل: العَجل ههنا الطين والحمأة، وهو العَجلة أيضاً (2).

إنّ زيادة التاء تعني تحويل البناء من الوصفية إلى الاسمية، كما في (العافية) و(العاقبة) و (الفاتحة) و (الخاتمـة) و (الفريـضة) و (العقيقـة) و (العاجلـة) و (الأجلـة)، وأوصاف ينوم القيامة، كالحاقة والقارعة والطامة، وأوصاف الإناث إلى أفعال غير اصطلاحية، نحو مُرضعة وقاعدة وحاملة، وأوصاف الذكور إلى التأنيث بمعنى الغاية، نحـو راوية وطاغية وجارحة، والوصف المفرد إلى جمع، نحو مُرتزقة وبررة وكتبة وكسبة وفجرة وكفرة، والموضع المُخصص لشيء مُعيّن إلى مواضع كثيرة، نحو مُقبر ومقبرة ومدرس ومدرسة ومطبع ومطبعة ومزرع ومزرعة، وحذفها قد يدل على الجمع، نحو العجل والعجلة، فإنَّالعجلة الدولاب، وقيل المحالة، وقيل الخشبة المعترضة على النعامتين، والجمع عَجَلٌ (3)، لأن التذكير والإفراد من خصائص المصدرية، والتأنيث يُخرجها من الآحاد المتباعدة ظرفاً إلى الجمع في ظرف واحد، نحو القيامة، فإن قلت فإن نفس لفظ المصدر قد جاء مؤنَّثاً، نحو الزيادة والعبادة والضئولة والجهومة والمحميَّة والمُوجدة والطلاقة والسباطة، وهو كثير جداً، فإذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثاً فما هو في معناه، ومحمول بالتأويل عليه أحجى بتأنيثه. قيل: الأصل - لقوّته - أحمل لهذا المعنى من الفرع لـضعفه، وذلك أن الزيادة والعبادة والجهومة والطلاقة، ونحو ذلك، مصادر غير مشكوك فيها، فلحاق التاء لها لا يُخرجها عمّا ثبت في النفس من مصدريّتها، وليس كذلك الصفة، لأنها ليست في الحقيقة مصدراً، وإنما هي متأوّلة عليه ومردودة بالصنعة إليه، فلو قيل: رجل عدل وامرأة عدلة - وقد جرت صفة كما ترى - لم يؤمّن أن يُظنّ بها أنها صفة حقيقيـة

⁽¹⁾ الخصائص: 2/ 203–204.

⁽²⁾ لسان العرب: مادة (عَجل).

⁽³⁾ لسان العرب: مادة (عَجل).

كصعبة من صعب، وئذبة من ندب، وفخمة من فخم، ورطبة من رطب، فلم يكن فيها من قوة الدلالة على المصدرية ما في نفس المصدر، نحو الجهومة والشهومة والطلاقة والخلاقة، فالأصول لقوتها يتصرّف فيها، والفروع لضعفها يتوقّف بها، ويقصر عن بعض ما تسوغه القوة الأصولها(1).

إنَّ القوة والضعف ليسا في الأصالة والفرعية، بل في إصابة الغاية من استعمال الصيغ الصرفية في مكانها المناسب، فلا أحد يُثبت بالدليل القاطع على أيهما أصل أو فرع، وإنما ذلك فرض المنطق، واللغة لا تعرف الحدود المانعة الشاملة لمواكبتها حاجبات الناس وتلبيتها لمطاليبهم، وتحقيقها لأغراضهم، ولخضوع مفرداتها للتطوّر الدلالي، ولقدرات المبدعين فيها، لأن النظام الصرفي في كل لغة حيّة لا يثبت على حال ... وقصارى القول إن النظام الصرفي لدى كل متكلّم يحمل في نفسه من أسباب التغيير بقدر ما يحمله النظام الصوتي... يسود التغييرات الصرفية اتّجاهان عامّان: الأول مبعثه الحاجة إلى التوحيد، ويميل إلى إقصاء العناصر الصرفية التي أصبحت شادّة، والآخر مبعثه الحاجـة إلى التعبير، ويميل إلى خلق عناصر صرفية جديدة (2)، لذلك فإن أكثر الأسماء المبنيّـة على الأوزان، هي أسماء المعاني والصفات، فلكل وزن منهـا حيَّــز في المعنــي والخدمــة، وكــل اسم معناه وخدمته داخل في ذلك الحيّز، يُبنى على ذلك الوزن، مع أن كثيراً مـن الأوزان تجمع بين معان مختلفة، وكثير من المعاني يُؤدّى بها بأوزان مُتعددة، ولذلك سببان، أولهما: أنه يوجد بين أسماء المعاني والصفات ما هو أقدم من الأوزان شبيها بالأسماء الدالة على الأشياء المادية المحسوسة، والسبب الثاني: أن طرقات القياس قلد كثرت واشتبكت بعضها ببعض، فكان يُخالط اشتقاق الأسماء على الأوزان شيء من الاتفاق والاضطراب⁽³⁾.

لقد اتُّخذت المصادر شاهداً ودليلاً على ضبط النظام الصرفي، فقيس عليها الـشبيه

⁽¹⁾ الخصائص: 2/ 204-205.

⁽²⁾ اللغة لفندريس: 203-205.

⁽³⁾ التطور النحوي للغة العربية: 100–101.

والضد والمزيد والمُعتل والمنقول والمعدول، وذلك للكشف عن الحدود لكثرة أسماء المعاني، فاتّخذت أوزان المصادر معياراً للقياس عليها، لأن القياس هو حمل مجهـول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الـذاكرة وحفظتهُ ووعته من تغييرات وأساليب كانت قد عُرفت أو سُمعت، وهـذا القيـاس هـو الطريق الطبيعية لنمو مادة اللغة واتساعها، وقد يعرض للمتكلم مثلاً فعل ثلاثي لم يقف على شكله، ولم يدر أ هو مفتوح العين أم مكسورها أم مضمومها، ولم يـسمعه مـضبوطاً، ولكنه يعرف مصدر هذا الفعل، فهنا يمكن الالتجاء إلى القياس، إلى قياس هذا الفعل على فعل مصدره كمصدر هذا الفعل المجهول شكله وضبطه (١)، ومعرفة المتكلم للمصدر، لأنه معنى ذهني عام يمكن أن يُقام لأي ذات، وأن يتجزّا صدوراً منها أو وقوعاً عليها، أو لم يصدر كالجمال والطول والقصر والعدم والسكون، كما أنها تُنضبط بـأوزان لمعرفـة الأشباه والنظائر وما جرى بالضدّ من ذلك، و"ظاهر الأمر أن توازن هذه الأسماء ناشع عن أحد سببين، أولهما: أنها اشتُقّت من أفعال، أو بالأحرى من مواد ثلاثية، وبقيت على وزن واحد، والآخر: أن أحدها كان هو الأسوة، وأن الباقية شُبِّهت به، ومثل ذلـك كــثير في تاريخ اللغات (2)، واللغة العربية محظوظة جداً بوجود هذه الـصيغ الـصرفية، لأن هـذه الصيغ تصلح لأن تُستخدم أداةً من أدوات الكشف عن الحدود بين الكلمات في السياق. ويشكو معظم لغات العالم من عدم وجود مثل هذا الأساس الذي يمكن بـه أن تحـدد الكلمات (3)، كما أن الصيغ وسائل ربط لما تحمل من معان، وهي صور ذهنية تعكسها بضمّ الأصوات المُتباينة إلى بعضها في هيأة إلصاقية تكشف المُراد منها، وهي الأصل الذي يُبنى عليه بحسب الحاجة، بدليل قبولها الزيادة والحذف والسوابق واللواحق، لأن الأصل في العربية لا يتميّز إلاّ بسواكنه، أما عن الحركات فكلّ ساكن من سواكن الأصل يُمكن أن يتبع بالفتحة القصيرة أو الطويلة، أو بالكسرة القصيرة أو الطويلة، أو بالضمّة القصيرة

⁽¹⁾ في النحو العربي نقد وتوجيه: 20.

⁽²⁾ التطور النحوي للغة العربية: 99.

⁽³⁾ مناهج البحث في اللغة: 210.

أو الطويلة، أو بالصفر، فعندنا سبع صور وكل واحدة من هذه الصور السبع تستخدم للدلالة على الوظيفة النحوية، وذلك يسمح للغات السامية بصياغة عدد من الكلمات المشتقة دون حاجة إلى لواصق، ففي العربية، كتب وكاتب وكتاب... الغ⁽¹⁾، وهي موضع النسب المختلفة، وأداة الربط، وأساس السعة اللغوية، وصور أحناء المعاني لتداخل المتشابهات والمتناقضات بكثرة التداول، لصلاحها للوصف العام والخاص والثابت والمستمر والمنقطع والمطلق والمقيّد، وهي في حقيقتها أخبار وإن ابتُدئ بها وأخبر عنها، فقد تكون المصادر مبتدأة مبنيًا عليها ما بعدها، وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات، وذلك قولك: الحمد لله والعجب لك والويل لك والـتراب لك والخيبة لك، وإنما استحبّوا الرفع فيه، لأنه صار معرفة، وهو خبر، فقوي في الابتداء بمنزلة عبد الله والرجل والذي تعلم، لأن الابتداء إنما هو خبر⁽²⁾.

والخبر وصف المخبر عنه في حالة الثبوت كما في المصادر، أو الازجاء كما في الأفعال، وصيغ المصدر تدلّ على الثبوت والازجاء بدوال الرفع والنصب. وقد جُعل الإخبار بالمصدر بجازاً عقلياً، والجاز العقلي أو الحكمي هو في حقيقته تداخل في المعاني بين أصل المُشتقات، وهو المصدر وما يُشتق منه من الأفعال والأوصاف، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المُشبّهة، فيسند ما هو لاسم المفعول مثلاً إلى اسم الفاعل، نحو قوله تعالى ﴿ فَأَمّا مَن ثَقُلَت مَوَزِيئُهُ وَ فَهُو فِي عِيشَكِو رَّاضِيكِ ﴾ [القارعة: 6-7]، أي أنها مرضيً عنها (3).

إنّ التداخل حصل بتردد الصيغ الصرفية بين معاني الاسمية والفعلية في دلالتها على الثبوت والحدوث، وصيغة فاعل قد تدلّ على النسب، وهو معنى اسمي، كما في قوله تعالى ﴿ قَالَ سَنَاوِى إِلَى جَبَلِ يَعْصِمُنِي مِنَ ٱلْمَآءِ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنَ أَمْرِ ٱللّهِ إِلّا مَن رَّحِمَ ﴾ [هود: 43]، معناه لا ذا عصمة، كما قالوا (عِيشَة مَ اَضِبَة) معناه مرضية، وجاز

⁽¹⁾ اللغة ، لفندريس: 113.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 1/328.

⁽³⁾ نحو المعانى: 123.

راضية على جهة النسب، أي في عيشة ذات رضا^(۱)، وذلك بخلاف معنى المصدر، فهو أعم واشمل، لأنه ينتظم كل معنى من معاني ما يُشتق منه، ممّا يصلح ويستحق أن يوصف به ذلك الموصوف، مثال ذلك قوله تعالى ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِالرَّجِ ﴿ اللَّهَ وَالمَّرَافِ ذَاتِالرَّجِ عَلَيْ اللَّهُ اللَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَهُ اللَّهُ اللَهُ اللَهُ اللَهُ اللَهُ اللَهُ اللَهُ اللَهُ اللَهُ اللَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَهُ اللَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللللَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّةُ ال

فإنّ رفع المصدر وتنكيره بخلاف نصبه وتعريفه، كما أن تعريفه بالألف واللام بخلاف تعريفه بالإضافة بدليل حاجته فيها إلى فاعله أو مفعوله، لغلبة معنى الفعلية عليه، لأنه وصف، وحتّ الوصف أن يكون منصوباً، فكان أوسع دلالة من الفعل الاصطلاحي، وقيل في المصدر المر فوع (الحمد لله) الصله النصب بإضمار فعله على أنه من المصادر التي تنصبها العرب بأفعال مُضمرة في معنى الإخبار، كقولهم شكراً وكفراً وما أشبه ذلك، ومنها سبحانك ومعاذ الله يُنزلونها منزلة أفعالها ويسدّون بها سدّها، ولذلك لا يستعملونها معها، ويجعلون استعمالها كالشريعة المنسوخة، والعدل بها عن النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره، ومنه قوله تعالى ﴿ قَالُوا سَلَما قَالَ

⁽¹⁾ معانى القرآن وإعرابه: 3/ 54.

⁽²⁾ نحو المعاني: 123.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 1/330.

سَكُمُّ ﴾ [هود: 69]، رفع السلام الثاني للدلالة على أن إبراهيم عليه السلام حيّاهم بتحيّة أحسن من تحيّتهم، لأن الرفع دلّ على معنى ثبات السلام لهم دون تجدّده وحدوثه، والمعنى نحمد الله حمداً، ولذلك قيل ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَتْ تَعِيثُ ﴾ [الفاتحة: 5]، لأنه بيان لحمدهم له، كأنه قيل: كيف تحمدون؟ فقيل إيّاك تعبُد (1).

إنّ المصدر بخلاف فعله الاصطلاحي بدليل الصيغة، فإن صياغة المصادر سماعيّة لا تنضبط، لأنها تتنوّع بحسب المعاني، وهي أوسع الصيغ وأكثرها، لأنها مُطلقة، لثبـات معانيها، فكان الوصف بها أو الإخبار بها، وكذلك الإخبار عنها أبلغ من الصيغ الأخرى، ولم يقطع بصحّة اشتقاقها من الفعل الاصطلاحي، وقد قبل: إن الجد الأول للإنسانية لم يُعبّر عمّا فكّر فيه، لأنه كان يُفكّر، بل فكّر لأنه تكلّم، وهو لم يتحدّث إلاّ بعد أن انتهى من الحركة، فللأفعال (أي ما يُقابل الأسماء) الأسبقيّة، المكان الأول (2). وليس كذلك، بل كلِّف أول الأمر بما يُخالف طبعه، ففكِّر أولاً، ثمَّ عمل، بدليل قوله تعالى ﴿ عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْحِبَالِ فَأَبَيْكَ أَن يَعْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَلَهَا ٱلْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴾ [الأحزاب:72]، فإنَّالله عزّ وجل ائتمن بني آدم على ما افترضه عليهم من طاعته، وائتمن السماوات والأرض والجبال على طاعته والخضوع له، فأعلمنا الله أنـــه قــــال ﴿ ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَمَا وَلِلْأَرْضِ ٱثْنِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهَا قَالَتَا أَنْيْنَا طَآبِعِينَ ﴾ [فصلت:11]، وأعلمنا أن من الحجارة ما يهبط من خشية الله، وأن السمس والقمر والنجوم والملائكة وكثيراً من الناس يسجدون لله، فأعلمنا الله أن السماوات والأرض والجبال لم تحتمل الأمانة، أي أدّتها، وكل من خان الأمانة فقد احتملها، وكذلك كل من أثِم فقد احتمل الإثم، قال الله عـزّ وجـل ﴿ وَلَيَحْمِلُكَ أَنْقَالُهُمْ وَأَثْقَالُا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ ﴾ [العنكبوت: 13]، فأعلم الله أن من باء بالإثم يُسمّى حاملاً للإثم، فالـسماوات والأرض والجبال أبين أن يحملن الأمانة وأدّينها، وأداؤها طاعة الله فيما أمر به، والعمل بــه، وتــرك

⁽¹⁾ الكشاف: 1/ 48- 49.

⁽²⁾ تأملات في اللغو واللغة: 73.

المعصية... الكافر والمنافق حملا الأمانة ولم يُطيعاً (1). فإنّ التكليف قبل العمل بالطاعة أو المعصية، والإنسان من شأنه الظلم والجهل، فلمّا أودع الأمانة بقي بعضهم على ما كان عليه، وبعضهم ترك الظلم، كما قال تعالى ﴿ الّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَنَهُم يِظُلّمٍ ﴾ والأنعام:82]، وترك الجهل، كما قال تعالى في حقّ آدم عليه السلام ﴿ وَعَلّمَ ءَادَمَ الْأَسْمَاءَ كُلّهَا ﴾ [البقرة: 31]، وقال في حق المؤمنين عامّة ﴿ وَالرّسِحُونَ فِي الْهِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنًا بِهِ عَلَيهَ الله وَ المؤمنين عامّة ﴿ وَالرّسِحُونَ فِي الْهِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنًا بِهِ عَلَيهَ الله وقبال تعالى ﴿ إِنّمَا يَخْشَى الله مِنْ عِبَادِهِ الْمُلَكُونُ ﴾ [فساطر:28] (2) فقد خلق الله تعالى الإنسان مُدركاً مُفكّراً بعواقب الأمور، وعارفاً بمشقة التكليف، بدليل فقد خلق الله ﴿ أَن يَصِلْمَ إِلَهُ الله وقال تعالى ﴿ وَحَلّهَا الإنسان مُدركاً مُفكّراً بعواقب الأمور، وعارفاً بمشقة التكليف، بدليل فوله تعالى ﴿ وَمَلَهُ الْإِنسَانُ لَهُ وقال تعالى ﴿ وَمَلَهُ الْإِنسَانُ لَكُ وَالله فإن المعاني الذهنية المتصورة في الأساس لكل فعل يصدر أو يقع، كما أن المدرك الذهني من ظاهر اللفظ هو مفهومه، طبيعة (المرآة) العاكسة، فاللفظ مرآة والمعنى صورة واللفظ مُشير والمعنى مُشار إليه، واللفظ دال والمعنى مدلول عليه (6).

وقد تتراكم المعاني على لفظ بعينه بحكم بنيته الصرفية العامة، ولكن السياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة بالرغم من المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدل عليها، والسياق أيضاً هو الذي يُخلّص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها، وهو الذي يخلق لها قيمة حضورية، ولكن الكلمة بكل المعاني الكامنة توجد في الذهن مُستقلة عن جميع الاستعمالات التي تُستعمل فيها، مُستعدة للخروج والتشكّل بحسب الظروف التي تدعوها... ليس في الذهن كلمة واحدة مُنعزلة، فالذهن يميل دائماً إلى جمع الكلمات، إلى اكتشاف عُرى جديدة تجمع بينها، والكلمات تتشبّث دائماً بعائلة لغوية بواسطة دال المعنى أو دوال النسبة التي تُميّزها أو بواسطة

⁽¹⁾ معانى القرآن وإعرابه: 4/ 238.

⁽²⁾ التفسير الكبير: 25/ 237.

⁽³⁾ البحث النحوي عند الأصوليين: 295.

الأصوات اللغوية التي تتركّب منها لا أكثر من ذلك، فنحن نشعر بأن الكلمات: إعطاء، عطاء، مُعط، مُعطى... الخ تُكوّن عائلة قائمة بـذاتها، تتميّز بعنصر مُشترك هـو الأصل (ع ط ى) مهما تنوّعت معاني المُشتقّات (1).

وهذا الأصل الثلاثي يُمكن أن يتشكّل بهيآت مختلفة بحسب المراد ترتيباً وتقديماً وتاخيراً وزيادة وحذفاً، وقد تتقارب أصواته لتُحاكي المعنى المُراد، نحو قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَا اللّهُ اللّهُ وَريم : 83]، أي تُزعجهم وتُقلقهم، فهذا معنى تهزّهم هزّا، والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين، وكانهم خصّوا هذا المعنى بالهمزة، لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهزّ، لأنك قد تهزّ ما لا بال له كالجذع وساق الشجرة ونحو ذلك (2). ولعلّ من أهم الأسباب التي ميّزت أساليب العربية بمثل هذه المزيّة قدم اللسان العربي وطول تداوله، وكثرة تصرفه في المعاني، مُضافة بجاورة لمعانيها الأصليّة، فتمتد هذه فضل امتداد، حتى تصير المعاني المجاورة بعد لأي وطول الإلف كأنها جزء من تلك المعاني الأصليّة أو قرين مُقارن مُساو المجاورة بعد لأي العلاقات التي تُنشئها البنية الصرفيّة بإيجاد النسب المختلفة، ويُمثّل اعتبار المستوى الصرفي، مستوى البنية في النظام اللغوي ملحظاً إضافياً ثابتاً في مناهج التحليل النحوي الحديث، وهذا بعض ما عرفه للعرب مُورَخو علم اللغة، إذ يعتدونهم من أول من اعتبر العلاقة بين صيغة الكلمة على مستوى الصرف ووظيفتها في يعتدونهم من أول من اعتبر العلاقة بين صيغة الكلمة على مستوى الصرف ووظيفتها في التركيب على مستوى النحو (4).

ولقد تنوّعت العلاقات الإسنادية والنسبية تبعاً للصياغة الصرفية، ولما يلحقها من سوابق ولواحق، فتوزّعت أبواب النحو على مقدار ما تحتاجه الصيغة من مُتعلّقات تُكمل معناها، كما تعدّدت أبواب الصرف بحسب نوع الصيغة، ولمّا كان المصدر جامعاً لمعاني

⁽¹⁾ اللغة لفندريس: 231-232.

⁽²⁾ الخصائص: 2/ 146.

⁽³⁾ نحو المعانى: 124.

⁽⁴⁾ نظرية النحو العربي: 70.

وخصائص الأفعال والأسماء، عُدّ أصلاً تفرّعت منه جميع المصيغ، لذلك قيمل: المصدر لفظ واسع الدلالة، كثير تداوله في الكلام، لأن فيه من الاسم والفعل خصائص ومعاني عدّة، فهو على الرأي الراجع أصل ترجع إليه الأفعال، ويُشتق منه كثير من الأسماء، وهو أيضاً اسم ذو علاقة بأسماء الذوات، ثمّ تطوّرت دلالته حتى أصبح يدل على المعنى، أو ما يُقال له عند النُحاة معنى الحدث، لأن الأصل في ألفاظ اللغة أنها تُوضع للمحسوس، ثمّ تتحوّل عنه إلى المُدرك بالعقل(1).

إنّ الأصل هو المعنى الذي تُظهره الصيغة المُنظّمة للأصول الثلاثية وغيرها، بدليل ارتباطها به في جميع تقلّباته مُحاكاة له تصريفا واشتقاقاً بهيآت وأبنية مُتعدّدة، ولمّا كان معنى المصدر عرض لا بُدّ له في الوجود من محل يقوم به (2)، وهو الفاعل أو المفعول، فإن المُدرك الذهني هو الأصل، شمّ تحوّل عنه فوضع للمحسوسات لعموم الصفات وخصوص الدّوات، لأن الوصف قيد للذات وليس العكس، يدل على ذلك كثرة مجيء المصدر وصفاً بنسبة تامّة أو ناقصة، نحو قوله تعالى ﴿ وَإِذْ هُمْ نَجُوى ﴾ [الإسراء: 17]، و﴿ وَعِبَادُ ٱلرَّمْنِ اللّهِ اللّهِ اللهِ الفرقان: 63]، و ﴿ لا يَسْتَمُ ٱلْإِنسَانُ مِن وُعِبَادُ ٱلرَّمْنِ اللّهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

ولقد خرّج النحويون الإخبار بالمصدر على وجوه من التأويل بتقدير مُضاف حتى يكون هو والمصدر صالحاً لوصف اسم الذات أو الإخبار عنه، وإما إلى تفسيره على صورة المبالغة والحجاز، على أن شيوع هذا الاستعمال ووفرته يُشعران بأن التأويل والتقدير وصرف المعنى إلى الحجاز والمبالغة أمور لا ضرورة لها ولا سبب، بل إنها قد تُخرج العبارة عن المعنى الذي قصدت إليه (3).

إنَّ جعل لفظٍ ما بإزاء معنى لغرض تخصيصه بشيء يُدركه المُتلقِّي عقـلاً أو حـسّاً

⁽¹⁾ نحو القرآن: 68.

⁽²⁾ شرح الكافية: 2/ 192.

⁽³⁾ نحو القرآن: 70 – 71.

بالبصر أو بغيره، وهو الصورة الذهنية التي تحصل في العقل عن اللفظ، ولقصد اطراد قواعد الصناعة يختلف عن قصد جمع المعاني، لأن التأويل نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما تُرك ظاهر اللفظ، هو من آل الشيء يؤول إلى كذا، أي رجع وصار إليه، يُقال ألت الشيء أؤوله إذا جمعته وأصلحته، فكان التأويل جمع معاني الفاظ أشكلت بلفظ واضح لا إشكال فيه (1) فقد نظر إلى المصدر من وجهين مختلفين، الأول: إنه اسم جنس يضم آحاداً مُتشابهة إلى حدّ التطابق، والثاني: اسم يُدرك بالعقل دون حاسة بصر، وبذلك لا يصلح لأن يكون خبراً عن ذات، لأن الاسم المفرد إذا على أشياء كثيرة، ودل مع ذلك على الأمر الذي وقع به تشابه تلك الأشياء تشابها تاماً حتى يكون ذلك الاسم اسماً لذلك الأمر الذي وقع به التشابه، فإن ذلك الاسم وذلك عما يُدرك بالعقل دون حاسة البصر، وكلاهما ينقسم إلى اسم هو صفة وغير صفة، والسم غير الصفة ما كان جنساً غير مأخوذ من فعل نحو رجل وفرس وعلم وجهل، فالاسم غير الصفة ما كان جنساً غير مأخوذ من فعل نحو رجل وفرس وعلم وجهل، والصفة ما كان مأخوذاً من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب من الصفات الفعلية، وأحمر وأصفر وما أشبههما من صفات الخلية، وبصري ومغربي وغوهما من صفات النبية، كل هذه صفات تعرفها بأنها جارية على الموصوفين (2).

وفيما تقدّم نظر من وجوه:

الأول: إن دلالة (الاسم) لا تقتصر على ما اصطلح عليه، فإن الاسم باعتبار الاشتقاق ما يكون علامة للشيء ودليلاً يرفعه إلى الذهن من الألفاظ والصفات والأفعال، واستعماله عرفاً في اللفظ الموضوع لمعنى، سواء كان مُركباً، أو مفرداً مُخبراً عنه، أو خبراً، أو رابطة بينهما واصطلاحاً في المفرد الدال على معنى في نفسه غير مُقترن بأحد الأزمنة الثلاثة (3). والمصدر بلفظه أو بصيغته دليل يرفعه إلى الذهن كغيره من الألفاظ فهو علامة للوصف العام.

⁽¹⁾ لسان العرب: مادة (أول).

⁽²⁾ شرح المفصيل: 1/ 26.

⁽³⁾ أنوار التنزيل: 24.

الثاني: الجنس لا يعني التشابه التام، لأن الجنس اسم دال على كثيرين مُختلفين بالأنواع (1). والمصدر ليس نوعاً واحداً بدليل اختلاف صيغه السماعية والقياسية، تبعاً لاختلاف معانيه.

الثالث: دلالة المفرد على أشياء كثيرة مُتشابهة، بخلاف دلالته في النظم، وهو المُعوّل عليه، لأنه لا يتصوّر أن يتعلّق الفكر بمعاني الكلم إفراداً ومُجرّدة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكّر مُتفكّر في معنى فعل من غير أن يُريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكّر في معنى اسم من غير أن يُريد إعمال فعل فيه، وجعله فاعلاً له أو مفعولاً، أو يُريد منه حُكماً سوى ذلك من الأحكام، مثل أن يُريد جعله مبتدأ أو خبراً أو صفة أو حالاً أو ما شاكل ذلك

الرابع: إنّ معنى الفعلية، وهو الحدوث والتجدّد لا يقتصر على ما ذكر من الرابع: إنّ معنى الفعلية، وهو الحدوث والتجدّد لا يقتصر على ما ذكر من الصفات، فإن المصادر المنصوبة تدلّ عليه، ففي قوله تعالى ﴿ كِنَبَ اللّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء 24]، "مصدر مؤكّد، أي كتب الله عليكم تحريم هؤلاء كتاباً (قي وهو أمنصوب على التوكيد محمول على المعنى، لأن معنى قول ه ﴿ حُرِّ مَتَ عَلَيْكُمُ مُ أَمُنَكُمُ ﴾ [النساء: 23]، كتب الله عليكم هذا كتاباً، كما قال الشاعر (*):

ورُضت فذلّت صعبة أي إذلال لأن معنى رضت أذللت (4).

⁽¹⁾ التعريفات: 48.

⁽²⁾ دلائل الإعجاز: 314.

⁽³⁾ أنوار التنزيل: 108.

^(*) وهو امرؤ القيس ، وصدره (وصرنا إلى الحسنى ورق كلامنا) ، ديوانه: 140. وفي خزانة الأدب: 4/ 24-25، و "وذلّت من ذلت الدابة ذلاً بالكسر سهلت وانقادت فهي ذلول ، وذللتها بالتثقيل في التعدية ، وكذلك أذللته بالهمزة ، وقوله أي إذلال مفعول مُطلق عامله رضت ".

⁽⁴⁾ معانى القرآن وإعرابه: 2/ 36.

وقد جعل سيبويه في المصدر المرفوع معنى الفعلية، فقال: واعلم أن (اَلْحَمْدُ اللهِ) وإن ابتدأته، ففيه معنى المنصوب، وهو بدل من اللفظ بقولك أحمدُ الله الله خبر لدلالته على الثبوت، وذلك بخلاف المنصوب، تقول: زيد سيراً سيراً، وكذلك في ليت ولعل ولكن وكان وما أشبه ذلك، وكذلك إن قلت: أنت الدهر سيراً سيراً، وكان عبد الله الدهر سيراً سيراً، وكذلك إن قلت: أنت الدهر سيراً سام أن السير إذا كُنت تُخبر عنه في هذا الباب، وأنت مذ اليوم سيراً سيراً، وأعلم أن السير إذا كُنت تُخبر عنه في هذا الباب، فإنما تحبر بسير مُتصل بعضه ببعض في أي الأحوال كان، وأما قولك إنما أنت سير، فإنما جعلته خبراً لأنت ولم تضمر فعلا أن المصدر أثبت وأدوم وأجمع لصفات الجنس من الفعل، لأنه يُساق في الكلام لإحداث معنى لم يثبت، لأنه قد ينقطع، وذلك بخلاف المصدر.

الخامس: المصدر لا يجري على موصوفه تأنيثاً وتثنية وجعاً، إذ يستوي فيه المفرد المُذكّر المُؤنّث، والمُبتى والمجموع، لعمومه وثبوته، بخلاف الصفات، لذلك كان الوصف به إخباراً أو صفة أو حالاً أبلغ منها لإطلاقه، لأنه موضوع لساذج الحدث... إن وضع الفعل على أن يكون مصدره مُسنداً إلى شيء مذكور بعده لفظاً، بخلاف نفس المصدر، فإنه ليس موضوعاً على أنه منسوب إلى شيء في اللفظ (3).

إنّ المصدر كغيره من المُشتقّات، لأن صيغته لها دلالة الفعلية بدليل عمله، إلا أنها اختصّت بمزايا أعمّ وأثبت، أما الصيغ الأخرى فيغلب عليها الاختصاص، فجرت مجرى الموصوفين بها، وقد ذهب الأصوليون إلى رفض ما قيل من أصالة المصدر أو الفعل، لأن كُلاً منهما له مادة وصيغة يؤدّى بهما معنى يُباين

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 1/ 329.

⁽²⁾ المصدر نفسه: 1/ 335- 336.

⁽³⁾ شرح الكافية: 2/ 193- 194.

المعنى الحاصل من مادة الآخر وصيغته، فلا يُعقل أن يكون أحدهما مبدأ اشتقاق الآخر، فمصدر الاشتقاق إذن هو (المادة) العارية عن كل صيغة، وإذا كانت المادة (ض ر ب) هي مصدر الاشتقاق، فلنعد إلى تلك المادة، لنجد من سبكها بتكلّم الصيغ نوعين مُتمايزين من المُشتقّات:

نوعاً يُؤلّف مع المادة معنى إفرادياً مُتحصّلاً في الـذهن بـصورة مُستقلّة، أي من دون حاجة لتركيبه مع شيء آخر بواسطة (النسبة التامة)، وهـذا النوع يشمل المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين وأمثالها من المُشتقّات الاسمية، على اختلاف معانيها.

ونوعاً آخر يُؤلّف مع المادة معنى تركيبياً غير مُستقل بالمفهومية إلاّ من جهـة تركّبه وإسناده، أي من جهة نسبة مادّته إلى فاعل ما، وهذا النوع يـشمل صـيغ الأفعال (1).

إنّ النوعين يفتقران إلى التركيب، لأن الإضافة في المصادر والصفات كالإسناد في الفعل، والمعاني الإفراديّة تنصهر في المعنى العام للكلام، ولا وجود لمعنى مُنفصل عن الآخر، لأن المعاني تتداعى، لأن كل واحد من عناصر الكلمة ليس له وجود مُستقل، لا الأصل الذي سبق ولا اللاحقة ولا اللاصقة ولا الزائدة، كلّها لا توجد خارج ذلك التركيب أو التراكيب المماثلة له، فهي قطع تغيير لا أكثر، إذ أننا نستطيع تنويع الأصل واللاحقة والزائدة على السواء، ولكن الذي يُعطي للكلمة وحدتها وتآلفها رغم تعقد عناصرها، إنما هو كون كلّ واحد من هذه العناصر له ترتيب ثابت لا يقبل التغيير، فهي مسك بعضها بعضاً وثقوي بعضها بعضاً، وتظهر للعقل في طابع تصور واحد (2)، وقد ذهب المحدثون إلى جمع المفردات المشتركة في المعنى برابط الأصول المتقاربة، في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، وهو ما فطن إليه

⁽¹⁾ البحث النحوي عند الأصولين: 68-69.

⁽²⁾ اللغة لفندريس: 112–113.

القُدماء بتغيير في مصطلح الاشتقاق من نزع صيغة من أخرى، إلى أن مسألة الاشتقاق تقوم على مُجرّد العلاقة بين الكلمات واشتراكها في شيء مُعيّن، خير من أن تقوم على افتراض أصل منها وفرع... والقدر المشترك بين الكلمات المترابطة من الناحية اللفظية واضح كلّ الوضوح، ذلك هو الحروف الأصلية الثلاثة، فأنت إذا نظرت إلى (ضرب) و (ضارب) و (مضروب) و (مضرب) و (مضارب) و (مضارب) و ومضارب) و تقرّع منها، فطن إلى ذلك المعجميون ولم يفطن إليه الصرفيون، فهذه الحروف الثلاثة الصحيحة جذور اللغة العربية التي تتفرّع منها الكلمات (أ).

لقد راعى الصرفيون، علاوة على ما ذكر، الرُتبة والتقارب في المعاني والإعلال والاشتراك في الأصول، بدليل أبواب المجرّد والمزيد والقلب المكاني والإعلال والإبدال والإدغام والإمالة، وهي ترمي إلى كشف أسرار المعاني من خلال تلاقي المعاني وافتراقها، والغرض من الزيادة والحذف، ونحو ذلك كثير، إلاّ أن جهودهم لم تكن مُنصبة على الجمع اللغوي، كما فعل المعجميون، لاختلاف المنهج والسبيل. والقدر المُشترك بين الكلمات لا يقتصر على الجذور، فأبواب السلب والمطاوعة والمبالغة والنقل والنسب والمصادر القياسية ونحو ذلك، قائمة على معاني حروف الزيادة، لأنهم عولوا على المشابهة المعنوية أكثر من المشابهة اللفظية، فقد ذكر الرضي (2) أربعة عشر معنى لزيادة التاء القصيرة أو الهاء في باب المذكّر والمؤنّث.

السادس: جعل ما كان جنساً غير ماخوذ من فعل، نحو رجل وفرس وعلم وجهل، اسماً، وما كان ماخوذاً من فعل صفة، فخلط بين اجناس المعاني والأعيان، وكلاهما يُنسب إليه بالياء ويلحقه التصغير، فيكون صفة، ويجري على موصوفه.

⁽¹⁾ مناهج البحث في اللغة: 215-216.

⁽²⁾ يُنظر: شرح الكافية: 2/ 162-164.

السابع: المصدر من صفات النسبة سواء أكانت بالياء أم بالبصيغة أم بالإسناد أم بالإضافة، لأنه عَرَض، والأعراض طارئة على الذوات، فهو أساس كل صفة بدليل وقوعه على القليل والكثير بلفظٍ واحد، لأنه وُضع صالحاً لأكثر من فردٍ واحد بمعنى جامع بينهما، لذلك اختلف عن الصفات الحقيقية، لأنها مُكمّلة ومُوضّحة، في حين أن المصدر جاء للمبالغة، لأنه معنى جامع لجميع آحاد الصفة المعيّنة، فجاء مُفرداً مُذكّراً، ولم يجر على الموصوف لـذلك، وإنمـا كـان التذكير والإفراد أقوى من قبل أنك لمّا وصفت بالمصدر أردت المبالغة بـذلك، فكان من تمام المعنى وكماله أن تُؤكِّد ذلك بـترك التأنيث والجمع، كما يجب للمصدر في أوّل أحواله، ألا ترى أنك إذا أنّنت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقية التي لا معنى للمبالغة فيها، نحو قائمة ومُنطلقة، وضاربات ومكرمات، فكان ذلك يكون نقضاً للغرض، أو كالنقض له، فلذلك قـل حتّــي وقع الاعتذار لما جاء منه مُؤنَّناً أو مجموعاً (١). وإنما قلَّ، لأنه بخلاف الصفات الأخرى، فلا توصف به الذات إلاّ بعد ملازمة وطول عهد به، لأنَّ اسم المعنى يصحّ وقوعه خبراً عن اسم عين إذا لزم ذلك المعنى لتلـك العـين، حتـي صـار كأنّه هي هذا من قبيل زيد عدل، وفيه ثلاث توجيهـات، أحــدها مكونــه مجــازاً عقلياً بحمله على الظاهر، وهو جعل المعنى نفس الغير مبالغة، والثاني أن المصدر في تأويل اسم الفاعل في نحوه، وتأويل اسم المفعول في نحـو زيـد خلـق أي مخلوق، والثالث أنه على تقدير مُضاف محذوف"(2)، أي على النــسب، وهــو بعيد، لأن المصدر، بخلاف الاسم، بدليل صلاحه للوصف، والاسم لا يصلح له، فإن الاسم إذا وُصف بالمصدر كان واحده وجميعه سواء، وكذلك مُذكّره ومُؤكَّتُه، كان بمعنى المفعول أو بمعنى الفاعل، يُقال: (ماء غـور) و (ميـاه غـُور) أي غائر، وإنما هذا مصدر غار الماء يغور غوراً، و (يـوم غـمّ) بمعنى غـائم،

⁽¹⁾ الخصائص: 2/ 207.

⁽²⁾ خزانة الأدب: 1/ 207.

و(آیام غم) و (رجل نوم) بمعنی نائم، و (رجل صوم) أي صائم، و (رجل فطر) أي مفطر... و (لبن حلب) أي محلوب... و (هذا الدرهم ضرب بلد كذا) أي مضروب، و (هذا خلق الله، وهؤلاء خلق الله) أي مخلوقو الله. كل هذه مصادر لا تُجمع ولا تُؤنّث، وتقول (هو قريب منك، وهم قريب منك)، و (هو أمَم، وهم أمَم)، و (هو قَمَن، وهم قَمَن)، و (هو حَرًى، وهم حَرًى)، فإن أدخلت الياء في قَمَن قلت قمين، ثنيت وجمعت وأنثت (أ.

إنّ جيء المصدر بمعنى الفاعل أو المفعول يدلّ على ثبوت الوصف به، وليس على حدوثه، لذلك كان الوصف به أبلغ من اسم الفاعل أو اسم المفعول، لأنهما قيدان لآحاد الذوات، بخلاف المصدر، فإن الذات تتقيّد به لتحويله المحسوس إلى مُتصور ذهني حتى كأنها قد تجسّمت منه، في حين أن اسم الفاعل، لجريانه على الفعل، يدلّ على تمكّن معناه فيه بدليل تنوينه، نحو قوله تعالى ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [البقرة: 30]، و ﴿ وَمَا أَنتَ بِتَابِعِ قِبْلَنَهُمُ وَمَا بَعْضُهُم وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعِ قِبْلَهُمُ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعِ قِبْلَهُمْ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعِ قِبْلَهُمْ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعِ قِبْلَهُمْ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعِ قِبْلَهُمْ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعِ قِبْلَهُ بَعْضِ ﴾ [البقرة: 145].

وقد يصل إلى أقصى غاية في دلالته على النسب، نحو لابن وتامر، لأنه قيد للذات المبهمة، في حين أن المصدر قيد لجميع آحاده، لأن المصدر يدل على جنس الفعل، فإذا قلت ضرّب أو قتل دل على الضرب والقتل الذي يتناول جميع أنواع الضرب والقتل... وجملة الأمر أن الفرق بين اسم الفاعل والمصدر من وجوه ستة، أولها: إن الألف واللام في المصدر تُفيد في اسم الفاعل تُفيد التعريف مع كونها بمعنى الذي، والألف واللام في المصدر تُفيد التعريف لا غير. الثاني إن اسم الفاعل يتحمّل الضمير كما يتحمّل الفعل، لأنه جار عليه، والمصدر لا يتحمّل ضميراً، لأنه بمنزلة أسماء الأجناس، والفاعل يكون معه منويّا مُقدّراً غير مُستتر فيه. الثالث إن المصدر يُضاف إلى الفاعل والمفعول، واسم الفاعل لا يُضاف إلى المفعول، واسم الفاعل لا يعمل على الفعل في الأزمنة الثلاثة، واسم الفاعل يعمل عمل الفعل في الخال والاستقبال. الخامس: إن المصدر لا يتقدّم عليه ما يعمل فيه

⁽¹⁾ أدب الكاتب: 503-504.

سواء كانت فيه الألف واللام أو لم تكن، واسم الفاعل يتقدّم عليه ما ينصبه إذا لم تكن فيه الألف واللام. السادس: إن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على كلام قبله، والمصدر يعمل مُعتمداً وغير مُعتمد، فممّا جاء مُعملاً من المصادر مُنوّناً، قوله تعالى ﴿ أَوَ إِطْعَندُ فِي وَمِ ذِى مَسْغَبَةٍ اللهُ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ [البلد: 14- 15]، فيتيماً منصوب بالمصدر الذي هو (إطعام)، والتقدير أو إطعام هو فيكون الفاعل مُقدّراً محذوفاً (أ).

إنّ القدر المُشترك بين المصدر والوصف الصريح هو المادة الواحدة، وإن الصيغة الصرفيّة هي التي توجهّها بحسب المراد، إذ لا معنى للأصول بغيرها، كما لا تصحّ الموازنة بين المسموع والمقيس، لأن الغالب على المصادر السماع، بخلاف الوصف الصريح، لأن لكل صيغة معنى مختلف، فكيف يقيس المؤتلف على المختلف، في حين أنهم عوّلوا على اختلاف الصيغ فأخرجوا أسماء الأفعال من الأفعال، وإن كان المصدر أصلاً لها، والذي حملهم على أن قالوا إن هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال أمر لفظي، وهو أن صيغها مخالفةً لصيغ الأفعال، وأنها لا تتصرّف تصرّفها، ويلحق اللام بعضها والتنوين بعضها الآخر.

إنّ جميع أسماء الأفعال منقولة إما عن المصادر الأصلية أو عن المصادر الكائنة في الأصل أصواتاً أو عن الظروف أو عن الجار والمجرور، فلا تقدح إذن باعتبار الأصل لا في حدّ الاسم ولا في حدّ الفعل، وعدم استعمال بعضها على أصله لا يبضر لما ثبت كونه عارضاً بالدليل، إذ رُب أصل مرفوض وعارض لازم (2)، لأن المقصود معنى الصيغة لا المادة المشتركة، فإذا دركنا الفروق المعنوية بين هذه المصادر المشتركة بمادة واحدة، استطعنا بيسر أن نعزل معنى المادة المشتركة (الحدث) عن معاني الصيغ المختلفة من صدور الحدث من الذات أو المبالغة في صدوره أو الاتصاف به أو اتخاذه زيّاً وحرفة وأمثال ذلك من معان، وكل هذه المعاني نسبية، لأن الصيغ كالحروف، لا تدل إلاّ على نسب خاصة في مدخولاتها، فإذا كان مدخول هذه الصيغ واحداً هو (الحدث)، فلابُد أن يكون خاصة في مدخولاتها، فإذا كان مدخول هذه الصيغ واحداً هو (الحدث)، فلابُد أن يكون

⁽¹⁾ شرح المُفصّل: 6/ 57، 61.

⁽²⁾ شرح الكافية: 2/ 66-67.

معنى الصيغ مُتعدّداً، أي أن مدلول كل صيغة هو (نسبة) هذا الحدث بطريقة تختلف عن نسبته في الصيغة الأخرى، وإلا فليس بينها هذه الفروق المعنوية التي نحس بها والتي نـص عليها النُحاة والصرفيون (١).

إنّ رصد التغييرات الصرفية للصيغ المشتركة يُظهر العلاقة بين المعنى الأصلي وما نقل منه أو عدل عنه، فليس هناك علم للدلالة بلا دراسة للصرف، أي دراسة الصيغ، ويجب هنا أن تُخطط طريقة لوصف الصيغ، وأن نسرى المقصود بالوظيفة الأصواتية، والوظيفة النحوية كأجزاء من مركب وظيفي يلمح في دراسة أي صيغة لغوية (2).

إنّ اشتراك الصيغ في المادة لا يعني قيام إحداها بوظيفة الأخرى، بل يعني ملاحظة المقصود من التغييرات فيها، لأنها تكشف العلاقات بين الحدث والذات، لذلك كانت عاملاً نحوياً، ودالة على القصد لدلالتها على النسبة بأنواعها، فذلك من جهة ملاحظة قصد المتكلّم في إفهام المخاطب، فإن كان المخاطب في نظره جاهلاً بالنسبة، كان قصد المتكلّم إفادتها والإخبار عنها بالأصالة، فيقول: (ضرب زيدٌ)، وإن كان المخاطب في نظره عالماً بالنسبة، فإنه في هذه الحالة يجعل نسبة المضرب إلى زيد توطئة وتبعاً لإفادة نسبة أخرى، هي موضع غرضه من الكلام مثل أن يقول: (ضرب زيد تأديب) أو ظلم، أو قصاص، ومثل: (زيد الضارب مؤدّب... أو ظلم... أو مُقتص)، فالتمام إذن ناشئ من قصد الشيء بالأصالة، والنقص ناشئ من قصد الشيء بالتبع (دي المصيغة المصرفية تفصل بين المتشابهات كما تفصل حروف المعاني بين المتشابهات في التضمين والتعليق، فلا تقوم صيغة بدل أخرى، ولا يعاقب حرف حرفاً آخر مع بقاء المعنى على حاله، وذلك أن في الكلام ألفاظاً مُترادفة مُتقاربة المعاني في زعم أكثر الناس، كالعلم والمعرفة والشّح والبُخل، والنعت والصفة، وكذا بلى ونعم، ومن وعن، ونحوها من الأسماء والأفعال والبُخل، والنعت والصفة، وكذا بلى ونعم، ومن وعن، ونحوها من الأسماء والأفعال

⁽¹⁾ البحث النحوي عند الأصوليين: 110.

⁽²⁾ مناهج البحث في اللغة: 287- 288.

⁽³⁾ البحث النحوي عند الأصوليين: 108.

والحروف، والأمر فيها عند الحذاق بخلاف ذلك، لأن كل لفظة منها خاصة تتميّز بها عـن صاحبتها في بعض معانيها، وإن اشتركا في بعضها (1).

إنّ جريان صيغة على أخرى في العمل لا يُحقق الغاية المطلوبة لبيان دلالة التغيّر الصرفي في المتشابهات بدليل اختلاف ما تحتاجه لإتمام معانيها بحسب مدخولاتها. قال سيبويه: هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه، وذلك قولك: عجبت من ضرب زيداً فمعناه أنه يضرب زيداً وتقول: عجبت من ضرب زيداً بكر ومن ضرب زيد عمرا، إذا كان هو الفاعل، كأنه قال: عجبت من أنه يضرب زيد عمرا، ويضرب عمراً زيد، وإنما خالف هذا الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع في أن فيه فاعلا ومفعولاً، لأنك إذا قلت: هذا ضارب، فقد جثت بالفاعل وذكرته، وإذا قلت: عجبت من ضرب فإنك لم تذكر الفاعل، فالمصدر ليس بالفاعل، وإن كان فيه دليل على عجبت من ضرب فإنك لم تذكر الفاعل، فالمود ليس بالفاعل، وإن كان فيه دليل على الفاعل، فلذلك احتجت فيه إلى فاعل ومفعول، ولم تحتج حين قلت: هذا ضارب زيداً إلى فاعل ظاهر، لأن المضمر في ضارب هو الفاعل (2).

فإذا كان المصدر اسماً بمعنى الفعل، فالأولى أن يُشبه في جريه على اسم آخر فيه معنى الفعل، كذلك إذا جاز لأحمد، وهو اسم معرفة علم، أن يُشبه بـ(أركب)، وهو فعل نكرة كان أن يُشبه اسم سُمّي به الفعل في الخبر باسم سُمّي به الفعل في الأمر أولى، ألا ترى أن كل واحد منهما اسم وأن المُسمّى به أيضاً فعل، ومع ذا فقد تجد لفظ الأمر في معنى الخبر، نحو قول الله تعالى ﴿ أَسِّعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم: 38]، وقوله عزّ اسمه ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلَيْمَدُدْ لَهُ الرَّمْ نَهُ الله تعالى ﴿ أَسِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم: 75]، أي فليمدُن، ووقع أيضاً لفظ الخبر في معنى الأمر، نحو قوله سبحانه ﴿ لَا تُصَلَّزُ وَلِدَهُ الوَلَدِهَا ﴾ [البقرة: 233]، وقولهم: هذا الملال، معناه انظر إليه، ونظائره كثيرة، فلما كان أف كصه في كونه اسماً للفعل، كما أن صه كذلك، ولم يكن بينهما، إلا أن هذا اسم لفعل مأمور به، وهذا اسم لفعل مُخبر به، وكان كل واحد منها هو وكان كل واحد من لفظ الأمر والخبر قد يقع موقع صاحبه، صار كأن كل واحد منها هو

⁽¹⁾ البرهان في علوم القرآن: 2/ 105.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 1/ 189.

صاحبه، فكأن لا خلاف هناك في لفظ ولا معنى، وما كان على بعض هذه القُربى والشُبكة الحق بحكم ما حمل عليه، فكيف بما ثبتت فيه ووقت عليه واطمأنت به (1).

فإنَّ المُتشابهات بسبب الحروف الأصلية تتطلُّب قرائن تفصل فيما بينها، فليسرُّراكب بمفرد ركب وإن اتَّفق اشتراكهما في الحروف الأصلية، وإنما قلنا ذلك، لأنها لو كانت جموعاً لهذه الآحاد لم تكن جموع قلَّة، لأن أوزانها محصورة، بل جموع كثرة، وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه، بل يُردّ إلى واحده... والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في أنهما ليسا على أوزان جموع التكسير، لا الخاصة بالجمع كأفعلة وأفعال، ولا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس، وإن الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد مُتميّز أما بالياء أو التاء، بخلاف اسم الجمع (2). كما أنها تؤخذ بحسب مراد المتكلّم، فقد يريد الصفة فيطابق. قال سيبويه: واعلم أن العرب يقولون: قوم معلوجاء وقوم مشيخة وقوم مشيوخاء، يجعلونه صفة بمنزلة شيوخ وعُلوج (3)، وكذلك المصدر، لأن الوصف الذي كان في الأصل مصدراً نحو صوم وغور فيجوز أن يعتبر الأصل، فلا يُثنَّى لا يُجمع ولا يؤنَّـث، قـال الله تعسالى ﴿ حَدِيثُ صَيْفِ إِبْرَهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴾ [السذاريات: 24]، وقسال ﴿ نَبُوُّأُ ٱلْحَصْمِ إِذْ نَسَوَّرُوا ٱلْمِحْرَابَ ﴾ [ص: 21]، ويجوز اعتبار حاله المُنتقل إليهـا فيُثنّـى ويُجمـع، فيُقــال: رجــلان عدلان ورجال عدول، وأما تاء التأنيث فلا تلحقه، لأنها لا تلحق من الصفات إلاّ ما وضع وصفاً (4)، لأن المصدر وُضع لمعنى الفعل، والفعل لا ينصح فينه معنى التأنيث، وذلك من قبل أنه دال على الجنس، والجنس مُذكّر لشياعه وعمومه. والشيء كلّما شاع وعمّ، فالتذكير أولى به من التأنيث، ألا ترى أن شيئاً مُذكّرة هو أعم الأشياء وأشيعها⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ الخصائص: 2/ 301.

⁽²⁾ شرح الكافية: 2/ 178.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 2/ 35.

⁽⁴⁾ شرح الكافية: 2/ 179.

⁽⁵⁾ شرح المُفصّل: 9/ 27.

إنَّ التذكير المعنوي بخلاف التذكير اللفظي، لأن المعنى الاسمى بخلاف المعنى الوصفى، والمعنى الوصفى في حقيقته معنى فعلى بدليل المبالغة في الفعل، ولكن الاستعمال قد يأتي مُخالفاً للقياس، والمّا جاء مُخالفاً للمصدر لمعنى قولهم: أصاب شِبعَه وهذا شبعُه إنما يُريد قدر ما يُشبعُه، وتقول: شبعت شبعاً، وهذا شبع فاحش، إنما تُريد الفعل(١)، والتذكير فيه معنوى بخلاف الفعل الاصطلاحي، فإن التذكير فيه قائم على المضارعة أو المشابهة، والعموم في المصدر لمعنى الجنس، أما العموم في الاصطلاحي فإسنادي، لأنه مُسند دائماً، لأن الفعل والفاعل جيعاً كالجزء الواحد (2). كما أن الاصطلاحي لا يُراد منه معنى الاسمية، بخلاف المصدر، لذلك يُمنع من الصرف لو سُمّى به مُؤلَّث. قال سيبويه: وأمّا نِعم ويئس ونحوهما فليس فيهما كلام، لأنهما لا تغيَّران، لأن عامة الأسماء على ثلاثة أحرف، ولا تجريهنَّ إذا كُنِّ أسماءً للكلمة، لأنهن أفعال والأفعال على التذكير، لأنها تُضارع فاعلاً (3)، فالأفعال في حقيقتها صفات، وهـذا يؤكُّد أن معنى العموم للمصدر، وليس للاصطلاحي، بدليل تخصصه بالتأنيث وبحروف النسبة (الزيادة)، وبغلبة المعنى الحرف، بدليل جموده، لذلك قال سيبويه: واعلم أن نعم تُؤنَّث وتُذكَّر، وذلك قولك: نعمت المرأة، وإن شئت قلت: نعم المرأة، كما قالوا دُهَبَ المرأة (4)، فقد خالف الفعل فاعله مع قوة امتزاجهما، فقولهم: كنتي وإقرارهم التاء التي هي ضمير الفاعل مع ياء الإضافة، يدلّ على أنهم أجروا الضمير الفاعل مع الفعل مجرى دال زيد من زايه ويائه، وكأنهم نبّهوا بهذا ونحوه ممّا يجرى مجراه، على اعتقادهم قوة اتّـصال الفعل بالفاعل، وأنهما قد حلا جميعاً محل الجزء الواحد (5)، وذلك بخلاف المصدر، فإنه في

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 4/ 42.

⁽²⁾ سر صناعة الإعراب: 1/ 229.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 3/ 266.

⁽⁴⁾ المصدر نفسه: 2/ 178.

⁽⁵⁾ سر صناعة الإعراب: 1/230.

حقيقته وصف، لأن الصفة إنما هي لفظ زائد على الموصوف المبيئة وليس جزءاً من موصوفه كالفعل الاصطلاحي، بل هو عارض عليه، والفعل بصيغه المجردة والمزيدة مُنبئ عنه، بدليل عموم المصدر لتردّده بين الاسمية والفعلية، واقتصار الفعل على الإنباء عن آحاد جنس الوصف، وهو المصدر، لذلك قيل فيه معنى المصدر، بدليل قيام المصدر مقامه فكما نصبوا أشياء من المصادر بفعل متروك إظهاره من نحو سقياً ورعياً وحنانيك ولبيك وويله وويحه وما أشبه ذلك عادي به من المصادر، فكذلك أجروا أشياء من الجواهر غير المصادر مجراها فنصبوها نصبها على سبيل الدُّعاء، وذلك نحو قولهم ترباً لك وجندلا، ومعناه ألزمك الله أو أطعمك الله ترباً أي تراباً وجندلاً أي صخراً، واختزل الفعل ههنا، لأنهم جعلوه بدلاً من قولك تربت يداك وجندلت (2).

وكذلك أجروا الصفات مجرى المصادر، واختزلوا أفعالها، وذلك قولك: هنيئاً مريّاً واثلك قلت ثبت لك هنيئاً مريئاً، وهناه ذلك هنيئاً، وإنما نصبته، لأنه ذكر لك خيراً أصابه رجل، فقلت هنيئاً مريئاً وهناه ذلك له هنيئاً مريئاً أو هناه ذلك هنيئاً فاختزل الفعل، لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك هناك (3) فإن حال الفعل مُخبر بـأجزاء الوصف العام ومُنبئ بآحاده، وليس حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الآزمنة التي هي المغرض من وضع الفعل، لأنه كان محصل في نحو قولك لزيد ضرب، مقصود نسبة الفرب إلى زيد، لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه أخصر، فوضعوا الفعل الدال مجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان (4)، فليس الزمن من حقيقته، وإنما هو دال على الإنباء بصيغته واختلافها للدلالة على مواكبة حركة المنبأ عنه في دائرة الوصف العام. أما الزمن فله قرائن تأليفية أخرى تضبطه، إذ لا يعول على الصيغة فيه، لأنها لم توضع أصلاً للرصد الفلكي، بل هي صورة للوصف المراد الإنباء عنه، فلا تكون الصورة توضع أصلاً للرصد الفلكي، بل هي صورة للوصف المراد الإنباء عنه، فلا تكون الصورة

⁽¹⁾ شرح المفصل: 5/ 115.

⁽²⁾ شرح المُفصّل: 1/ 122.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 1/316-317.

⁽⁴⁾ شرح الكافية: 2/ 192.

قبل المعنى، لأن اللفظ يحمله، وهو لا يصدر بدون إرادة سابقة، وقد جعل ابن جني الصورة أقوى من المعنى، لاعتماده على دلالتها المرئية، لأنه جعل اللفظ أقوى دلالات الفعل، فقال: فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية... وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية، من قبل أنها، وأن لم تكن لفظاً، فإنها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها... وأما المعنى فإنما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في حيّز الضروريّات (1).

إنّ الصيغة دال على مدلول، فلا يكون الدال أقوى من المدلول، بدليل الزيادة والحذف والنقل والعدول ونحو ذلك، دليل معان، وثمة إرادة سابقة، ففي باب ما تكشر فيه المصدر من فعلت قال سيبويه: "فتلحق الزوائد وتبنيه بناء آخر، كما أنك قلت في فعلت فعلت حين كثرت الفعل، وذلك قولك في الهذر: التهذار، وفي اللعب: التلعاب، وفي الصفق: التصفاق، وفي الرد: البرداد، وفي الجولان: التجوال، والتثقال والتسيار، وليس شيء من هذا مصدر فعلت، ولكن لما أردت التكثير بنيت المصدر على هذا، كما بنيت فعلت على فعلت ألى فال تغيير البناء لداع يقتضيه، فليس في هذه المصادر ما هو جار على فعل، لكن لما أردت التكثير عدلت عن مصادرها وزدت فيها ما يدل على التكثير، لأن قوة اللفظ ثؤذن بقوة المعنى، ألا ترى أنهم يقولون خشن الشيء، وإذا أرادوا الكثرة قالوا الكثرة والمبالغة قالوا اخشوشن، وقالوا أعشبت الأرض، وإذا أرادوا الكثرة قالوا اعشوشبت، فهي مصادر جرت على غير أفعالها... فأمّا التبيان فلم ترد التاء فيه للتكثير، ولو كانت كذلك لفتحت، لكنها زيدت لغير علّة، والبيان والتبيان واحد، وكذلك التلقاء واحد (ق).

إنّ العدول من صيغة إلى أخرى بالزيادة أو بالحركات دليل على تغيّر المعنى، لأنه مجالًان يختلف اللفظان والمعنى واحد، كما ظنّ كثير من النحويين واللغويين... وقال

⁽¹⁾ الخصائص: 3/ 98.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 4/ 83-84.

⁽³⁾ شرح المُفصّل: 6/ 56.

المحققون من أهل العربية لا يجوز أن تختلف الحركتان في الكلمتين ومعناهما واحد... وإذا كان اختلاف الحركات يوجب اختلاف المعاني، فاختلاف المعاني أنفسها أولى أن يكون كذلك (١)، بل اختلاف الإرادة والحال والمقام والمخاطب يوجب اختلاف الـصورة، فإن البيان هو الكلام، وإنما سُمّى الكلام بياناً لكشفه عن المعنى المقصود إظهاره، نحو ﴿ هَلْذَا بَيَانٌ لِّلِّنَّاسِ ﴾ [آل عمران: 138]، وسُمّى ما يُشرح به المُجمل والمُبهم من الكلام بياناً، نحو قوله ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْمَا بَيَانَهُ ﴾ [القيامة: 19]، ويُقال بيّنته وابنته إذا جعلت لــه بيانــاً، نحو ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل: 44] (2). وأما التبيان فهو: الإيضاح، وقوله عـزّ وجل ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَنَبَ تِبْيَنَا لِكُلِّلَ شَيْءٍ ﴾ [النحل: 89]، أي بين لك فيه كــل مــا تحتاج إليه أنت وأمتك من أمر الدين، وهذا من اللفظ العام الذي أريد بمه الخاص (د)، فثمة فرق بين ما يُظهر البيان، وهو الكلام، وبين توضيحه وكشفه، فالأول عام، والشاني خاص، بدلالة الزيادة، كما أن التاء الزائدة غلب عليها معنى المطاوعة، فليس كل كلام يقتضي التبيان، لذلك قلّ هذا المصدر فجاء مكسور التاء كالتلقاء. قال الفرّاء: والتبيان جاء مكسور الأول، وهو مصدر بيّنت تبييناً وتبياناً، مثل كرّرته تكريراً وتكراراً، ولا يكون في الكلام التَّفعال إلاَّ أسماً موضوعاً مثل التمثال والتقصار والتلقاء... وإنما شبّهوا التبيان بالعصيان والنسيان ()، فجعل (التلقاء) اسماً، لأنه استُعمل ظرفاً، بخلاف اللقاء، نحــو قولــه تعــالى ﴿ قَالَ ٱلَّذِيرَ ۖ لَا يَرْجُونَ لِقَـَاءَنَا ٱتَّتِ بِشُرَّءَانِ غَيْرِ هَـٰذَٱ أَوَبَدِّلَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِيَّ أَنْ أَبُدِّلُهُ مِن تِـلْقَآمِي نَفْسِيَّ ﴾ [يونس: 15]، أي: من قبل نفسي، وهــو مـصدر استعمل ظرفاً⁽⁵⁾.

فإنَّ اللقاء أعم من التلقاء، لأن فيه تخصيصاً بدليل قوله تعالى ﴿ لِلْقَآءَ أَصَّن ِ النَّارِ ﴾

⁽¹⁾ الفروق اللغوية: 12-13.

⁽²⁾ معجم مفردات ألفاظ القرآن: 67.

⁽³⁾ لسان العرب: مادة (بين).

⁽⁴⁾ أدب الكاتب: 489.

⁽⁵⁾ أنوار التنزيل: 275.

[الأعراف: 47]، و ﴿ تُوَجُّهُ يَلْقَاءَ مَدْيَكَ ﴾ [القصص: 22]، فاستعمل اللقاء مصدراً، في حين استعمل التلقاء استعمال الأسماء، لدلالتها على مُسمّيات مُعيّنة، بخلاف المصادر، وقيل:ليس في كلام العرب اسم على تِفعال بكسر التاء ولا صفة إلا نحو تسعة عشر حرفاً... فإمّا تلقاء وتبيان فمصدران في القرآن (١)، أي أنهما استُعملا بمعنى الفعل، وقد فصل سيبويه بين الاسم والمصدر فسمَّاه الفعل، ويُسمِّيه سيبويه الحدث والحدثان، وذلك لأنها أحداث الأسماء التي تُحدثها، والمراد بالأسماء أصحاب الأسماء، وهم الفاعلون، وربّما سمّاه الفعل من حيث كان حركة الفاعل (2)، فلم يجعل التبيان والتلقاء من المصادر في باب ما تكثر فيه المصدر من (فَعَلت)، فقال: وأما التبيان فليس على شيء من الفعل لحقته الزيادة، ولكنه بُني هذا البناء فلحقته الزيادة كما لحقت الرئمان، وهو من الثلاثة، وليس من باب التَّقتال، ولو كان أصلها من ذلك فتحوا التاء، فإنما هي من (بيَّنتُ) كالغارة من أغرت والنبات من نبت ونظيرها التلقاء، وإنما يُريدون اللُقيان (3)، فجعلهما اسمين، لأنه قاس (فَعَلتُ) على (فعّلتُ)، فما جاء لغير التكثير مع الزيادة عوضاً عن تضعيف العين خرج عن المصدرية أو معنى الفعلية اعتماداً على اللفظ دون المعنى، فإن في التبيان معنى تكثير التبيين إيضاحاً للمراد، بدليل قوله تعالى ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَبَ ا يِّبَيِّـنَا لِكُلِّلَ شَيْءٍ وَهُدَى وَرَحْـمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [النحل: 89] ، فجعل '(تبياناً) بياناً بليغاً ونظير تبيان تلقاء في كسر أوَّله، وقد جوَّز الزجَّاجِ فتحه في غير القرآن، فإن قلت: كيف كان القرآن تبياناً (لكلّ شيء)؟ قلت: المعنى أنه بيّن كل شيء من أمور الدين حيث كان نصّاً على بعضها، وإحالة على السُّنّة، حيث أمر فيه بإتّباع رسول الله (ﷺ) وطاعته، وقيل ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْمُوَكَىٰ ﴾ [النجم: 3]، وحنًا على الإجماع في قوله ﴿ وَيَتَّبِعُ غَيْرَ سَبِيلِ

⁽¹⁾ ليس في كلام العرب: 278- 279.

⁽²⁾ شرح المُفصّل: 1/ 110.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 4/ 83- 84.

ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النساء: 115]... فكانت السُّنة والإجماع والقياس والاجتهاد مُستندة إلى تبيان الكتاب فمن ثم كان تبياناً لكلّ شيء (١).

فالمبالغة في البيان تعنى تكثير الإيضاح بدليل عطف المصادر هـ ديُّ ورحمـةً وبُـشري عليه، كما أن المصدر يرد بلفظ المفرد، ويُراد به معنى الجمع، ففي قوله تعالى ﴿ وَهُمَّ لَكُمَّ عَدُوًّا ﴾ [الكهف: 50]، و ﴿ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴾ [مريم: 82]، قال الرضي: فليس باسم الجنس إذ يُقال عدوّان وضدّان، لا لاختلاف النوعيين ولا مُشتركاً بين الواحـد والجمـع، كهجان، لأنهما ليسا على وزن الجمع ولا اسمي جمع كإبل، لوقوعهما على الواحد أيضاً، ولا مَّا هو في الأصل مصدر، إذ لم يُستعملا مصدرين، بل هما مفردان أطلقا على الجمع (2)، لأنهما صفتان يستوي فيهما المُذكّر والمُؤنّث والواحد والجمع، فعدو وصف، وأمّا عِدّى وعُدّى فاسمان للجمع، لأن فِعَلا وفُعَلا ليسا بـصيغتى جمـع إلاّ لفِعَلــة أو فُعَلة، وربما كانت لفِعَلة، وذلك قليل كهضَبة وهِضَب وَبَذْرَة وَيِذَرُ⁽³⁾، و"قد كسروا شيئاً منه من بنات الواو على أفعال، قالوا: أفلاء وأعداء، والواحد فلوَّ وعَـدُوَّ، وكرهـوا فُعْـلا كما كرهوا فُعال، وكرهوا فِعْلانا للكسرة التي قبل الواو، وإن كان بينهما حرف ساكن، لأنه ليس حاجزاً حصيناً، وعَدُو وصَف، ولكنه ضارع الاسم (4)، أي غلبت عليه الاسمية، لأن (فَعُول) من صيغ المبالغة، فكُسّرت تكسير نظيرتها (فَعِيل)، كما اكتسبت معنى الثبوت، لأن الصيغ تُبنى بموجب المُضارعة أو المُخالفة، لأن عدو ضدّ وليّ ونـصير وصديق، ويكون للذكر والأنثى بغير هاء، والجمع أعداء وأعـادٍ وعِـداة وعِـدي وعُـدي، فأوهم أن هذا كلَّه لشيء واحد، وإنما أعداء جمع عدو أجروه مجرى فعيل صفة كشريف وأشراف ونصير وأنصار، لأن فعولاً وفعيلاً مُتساويان في العدة والحركة والسكون، وكون حرف اللين ثالثاً فيهما إلا بحسب اختلاف حرفي اللين، وذلك لا يوجب اختلافاً في

الكشّاف: 2/ 424.

⁽²⁾ شرح الكافية: 2/ 179.

⁽³⁾ لسان العرب: مادة (عدا).

⁽⁴⁾ كتاب سيبويه: 3/ 608.

الحكم في هذا، ألا تراهم سوّوا بين نوار وصبور في الجمع فقالوا نُـور وصُبر، وقد كان يجب أن يكسّر عدو على ما كسّر عليه صبور، لكنهم لو فعلوا ذلك لأجحفوا، إذ لو كسّروه على فُعُل لزم عُدُو، ثمّ لزم إسكان الواو كراهيّة الحركة عليها، فإذا سكنت وبعدها التنوين التقى ساكنان، فحُذفت الواو فقيل عُدّ وليس في الكلام اسم آخره واو قبلها ضمّة، فإن أدّى إلى ذلك قياس رُفض فقُلبت الضمّة كسرة، ولزم ذلك انقلاب الواو ياء، فقيل عُدٍ فتنكبت العرب ذلك في كلّ مُعتل اللام على فُعُول أو فَعيل أو فَعال أو فِعال أو فِعال أو فِعال أو فِعال أو فَعال على ما أحكمته صناعة الإعراب (1).

إنّ المُعتل بخلاف الصحيح، فقد اختص بأشياء تحكمها الصناعة الصرفية، وإن مرت على المُشابهة أو المُخالفة، لأن من كلامهم أن يُشبّهوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء (2)، فإن الإعلال والإبدال والتضعيف وكميّة الأحرف وهيآتها، علاوة على تقارب المعاني وأضدادها أذت إلى كثرة صيغ أسماء المعاني والجموع بأنواعها، فقد جرى الضدّ بجرى الندّ للمُشاركة في التضعيف والعدد، والمخالفة في المعنى، فإن الضد مثل الشيء، والنصدّ خلافه... ويُقال لقي القوم أضدادهم وأندادهم، أي أقرانهم، والندّ: الضدّ والشبه، وفي التنزيل ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلّهِ أَندَادًا ﴾ [البقرة: 22]، أي أضداداً وأشباها، ندّ الشيء مثله، وضدّه خلافه (ألم خلافه أو البيل في الصفة، بل أضداداً وأشباها، ندّ الشيء مثله، وضدّه خلافه (ألم خلافه أو البيل في البقرة: 22]، قال الزخشري: الندّ المثل، ولا يُقال إلاّ للمثل المُخالف المناوي، قال جرير:

أتيما تجعلون إلى نسدًا وما أتيم لذي حسب نديد

وناددتُ الرجل خالفته وونافرته من ند ندوداً: إذا نفر، ومعنى قولهم: ليس لله نـ لله ولا ضدّ، نفي ما يسدّ مسدّه، ونفي ما يُنافيه، فإن قلت: كانوا يسمّون أصنامهم باسمه ويُعظّمونها بما يُعظّم به من القُرب، وما كانوا يزعمون أنها تخالف الله وتُناويه، قلـت: لمّـا

⁽¹⁾ لسان العرب: مادة (عدا).

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 3/ 278.

⁽³⁾ لسان العرب: مادة (ضدد).

تقرّبوا إليها وعظّموها وسمّوها آلهة، أشبهت حالهم حال من يعتقد أنها آلهة مثله قادرة على مُخالفته ومُضادّته، فقيل لهم ذلك على سبيل التهكم، وكما تهكّم بهم بلفظ الندّ شنّع عليهم واستفظع شأنهم بأن جعلوا أنداداً كثيرة لمن لا يصحّ أن يكون له ندٌ قط، وفي ذلك قال زيد بن عمرو بن نفيل حين فارق دين قومه:

أ ربِّاً واحداً أم السف ربّ اديسن إذا تقسمت الأمسور

وقرأ محمد بن السميفع (فلا تجعلوا الله نداً) (1)، فقد جرى المعتل مجرى المُضعف، لاشتراكهما في الوصفية، وتقاربهما في معنى المُخالفة، كما قالوا دام يدوم دواماً وهو دائم، وزال يزول زوالاً وهو زائل، وراح يروح رواحاً وهو رائح، كراهيةً للفُعُول، وله نظائر أيضاً الذهاب والثبات (2).

إنّ العدول من صيغة إلى أخرى لا يتوقّف على توالي الياءات مع الكسر أو الواوات مع الضم، فإن ذلك لا يطرد، بل العدول بحسب المعنى قوّة وضعفاً، فالجمع بخلاف المصدر والاسم والوصف، فإن أفعُول إذا كانت جمعاً فحقها القلب، وإذا كانت مصدراً فحقه التصحيح، لأن الجمع أثقل عندهم من الواحد (3).

فإن (العتو) جاء على (فُعُول)، لأنه تجبّرٌ وطُغيان وتكبُّر، وهـوالنبـو عـن الطاعـة، يُقال: عتـا يعتـو عتـوّاً وعتيّاً، قـال ﴿ وَعَتَوْ عُتُوّاً كَبِيرًا ﴾ [الفرقـان: 21]، ﴿ فَمَتَوّاً عَنْ أَمّرِ رَبِّهِمْ ﴾ [الذاريات: 44]، ﴿ بَل لَّجُواْ فِ عُتُوّ وَنُفُورٍ ﴾ [الملـك: 21]، ﴿ مِنَ ٱلْكِبَرِعِتِيّاً ﴾ [مريم:8]، أي حالة لا سبيل إلى إصلاحها ومُداواتها (4).

وجاء (النثو) على (فَعَال)، لأنه أخفَ منه، لأن الفتح أخفَ من الـضّم، وهـو"مـا أخبرت به عن الرجل من حسن أو سيء، وتثنيته نثوان ونثيان، يُقال: فــلان حــسن النشــا

⁽¹⁾ الكشاف: 1/ 236-237.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 4/52.

⁽³⁾ لسان العرب: مادة (غنا).

⁽⁴⁾ مفردات معجم ألفاظ القرآن: 333.

وقبيح النثا⁽¹⁾، فإن المُعتل وإن اخـتص بـالتغيير، إلاّ أن صـيغه تُبنــى بحـسب مــا يعــرض للمعنى من تقارب أو تباعُد، ومن مُشابهة أو مُخالفة، وذلـك بـإرادة الـسعة والمُناسـبة، فقد قالوا عتا يعتو ودنا يدنو وثوى يثوي ثوياً ونمى ينمى نماءً وبدا يبدو بداء ونثا ينثو نشاء وقضى يقضى قضاء، وقد قصر بدا ونثا، وإنما كثر الفعال في هذا كراهية الياآت مع الكسرة والواوات مع الضمّة، يُريد أنهم عدلوا عن (فُعُول) إلى (فَعَال)، لأنهم لو جاءوا به على (فُعُول) قالوا بدا بُدوًا ونثا نثو وقضى قضيا، كما قالوا ثــوى ثويــاً ودنــا دنــوا⁽²⁾، ولئلا تلتبس الصيغ بعضاً في بعض بفعل التداخل بالمشابهة والمُخالفة والتقارب والتخفيف بدليل المُشترك منها في المصادر والصفات والجموع، فقد اختلفوا في قوله تعالى ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِنِيًّا ﴾ [مريم: 69]، فقيل: "العتي ههنــا مــصدر، وقيــل هــو جمـع عات(٥). وقيل: وعُتيًا بالكسر والضم، ومعناه لننزعنّ من كل أمّة ومن كــل فرقــة الأعتمى فالأعتى منهم، كأنهم يُبدأ بتعذيب أشدّهم عتيّاً ثمّ الذي يليه (4)، أي بيّن تعالى أنه ينزع من كل فرقة من كان أشدّ عتواً واشدّ تمرّداً ليعلم أن عذابه أشدّ، ففائدة هذا التمييز التخصيص بشدة العذاب لا التخصيص بأصل العذاب، فلذلك قال في جميعهم ﴿ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِٱلَّذِينَ هُمْ أَوْلَى بِهَا صِلِيًّا ﴾ [مريم: 70]، ولا يُقال أولى إلاّ مع اشتراك القوم في العذاب⁽⁵⁾.

إنّ خروج اسم المعنى من الوصفية إلى الذاتية لتحقّقه عقلاً بكثرة وقوعه استعمالاً على الموصوفين به، لذلك اشترك المصدر والجمع بالصيغة، لأن المصدر يضم آحاداً قد تجتمع على موصوف بعينه لكثرة مزاولته، وبذلك تستطيع الصفة بدورها أن تصير اسماً، وهذا يحدث كُلما أضيف الوصف العام الذي يُعبّر عنه بالصفة إلى فردٍ خاص، أي كلما

⁽¹⁾ لسان العرب: مادة (نثا).

⁽²⁾ المخصص: 14/ 162.

⁽³⁾ معجم مفردات ألفاظ القرآن: 333.

⁽⁴⁾ معاني القرآن وإعرابه: 3/ 339.

⁽⁵⁾ التفسير الكبير: 21/ 243.

صارت الصفة - وهي شائعة بطبيعتها معرفة، وهذا الفرق على درجة جعلت معظم اللغات تدلّ عليه. وقد غلب التخفيف على (فُعُول) لاعتلاله فيصار عِتيّاً وعُتيّاً، لأن الأهمية صوتياً أن الأصل عُتُو ثمّ أبدلوا إحدى الضمّتين كسرة فانقلبت الواوياء، فقالوا: عُتيّاً، ثم اتبعوا الكسرة الكسرة فقالوا: عِتيّاً ليؤكّدوا البدل، ورجل عات وقوم عُتي، قلبوا الواوياء المحالية المحالية عُتي، قلبوا الواوياء المحالية المحالية عليه المحالية المحال

⁽¹⁾ اللغة ، لفندريس: 175.

⁽²⁾ لسان العرب: مادة (عتا).

⁽³⁾ الفروق اللغوية: 190.

⁽⁴⁾ الكشاف: 2/519.

إنّ الوعيد مُوجّه للعُتاة لضلالهم وإضلالهم وصدّهم عن سبيل الله، والنزع لمن الصف منهم بكمالها وبالغ فيها، ولا يصلح لذلك سوى المصدر، لأن أصل النزع الجذب والقلع، ومنه نزع الميّت روحه، ونزع القوس إذا جذبها (1). فإنّ نزع العاتي من فرقته أو طائفته تخصيص له بالتبكيت والتحقير ردّاً على نفوره عن الحق، يؤيّد ذلك اشتراك (فُعُول) في المصدر والجمع، فإن القرّاء اختلفوا في (عُنيا وجثيا وصليا وبكيا)، فقرأ حمزة والكسائي بكسر أوائل الأربعة، وافقهما حفص إلا في (بكيا)، وقرأ الباقون بضم أوائلهن (2)، والضم والكسر لا يخرج ببناء (فُعُول) إلى غيره بسبب طلب الحفّة، وذلك بخلاف الفتح فإنه يلتبس به (فَعُول) و (فَعِيل) كما في قوله تعالى ﴿ وَلَمَّ أَكُ بَغِيًا ﴾ [مريم: كلاف الفتح فإنه يلتبس به (فَعُول) و (فَعِيل) كما في قوله تعالى ﴿ وَلَمَّ أَكُ بَغِيًا ﴾ [مريم: 20]، وهو قَعول من البغي قلبت واوه ياءً وأدغمت ثم كسرت الغين إتباعاً، ولذلك لم تلحقه التاء أو فعيل بمعنى فاعل ولم تلحقه التاء، لأنه للمبالغة أو للنسبة كطالق (3).

إنّ التاء تحوّل (فعيل) إلى معنى الاسمية كفريضة، و (فعيل) إذا كانت بمعنى فاعل، تلحقه التاء نحو كريم وكريمة، وحُجّة من قال أنها فعيل، ولو كانت فَعُولا لقيل بغو كما قيل نهو عن المُنكر (4)، ولكن الواو إذا تطرّفت قُلبت ياء ثمّ تتبعها حركة العين، وقد اختُلف في معنى مصدره فقيل البغاء مصدر بغت المرأة بغاء زنت، والبغاء مصدر باغَت بغاء إذا زنت، والبغاء جمع بغي ولا يُقال بغيّة (5)، لأن فعول إذا كانت بمعنى فاعل، تأتي بلا تاء كعذول وعجوز وكسول، ونقيض ذلك إذا كان قوياً على الفعل قيل فعول مشل صبور وشكور (6)، لأن فعولاً إذا كان بتأويل فاعل لم تدخله هاء التأنيث إذا كان نعت المؤنّث تقول امرأة ظلوم وغضوب وقتول، معناه امرأة ظالمة فصرف عن فاعلة إلى فَعُول،

⁽¹⁾ لسان العرب: مادة (نزع).

⁽²⁾ النشر في القراءات العشر: 2/ 317.

⁽³⁾ أنوار التنزيل: 404.

⁽⁴⁾ الكشاف: 2/ 505.

⁽⁵⁾ لسان العرب: مادة (بغا).

⁽⁶⁾ الفروق اللغوية: 12.

فلم تدخله هاء التأنيث، لأنها لم ثبنَ على الفعل، وذلك أن فاعلاً مبني على (فَعَل) و (مُفْعِلا) مبني على (أفعل) و (فعيلا) مبني على (فعيلا) مبني على (فعيلا) مبني على فعلى (فعيلا) مبني على فعل الفعول فيغل تدخله تاء التأنيث ثبنى عليه لزمه التذكير لهذا المعنى، فإذا كان (فعول) بتأويل مفعول دخلته الهاء ليُفرّقوا بين ما له الفعل وبين ما الفعل واقع عليه (أ. وللتفريق بين الإزجاء والحدوث وبين الثبوت والدوام، أو للتفريق بين معنى الاستمرار على الفعل وبين ما يكون مادة له تستنفد فيه، لأن هذا البناء في المبالغة منقول من أسماء الذوات، فإن اسم الشيء الذي يفعل به يكون على (فَعُول) غالباً كالوضوء والوقود مو الوقود هو ما توقد به والسحور والغسول والبخور، فالوضوء هو الماء الذي يتوضأ به، والوقود هو ما توقد به النار، والسحور ما يتسحّر به، وكذا الفطور لما يفطر عليه، والغسول ما يغسل به، والسجور ما يسجر به التنور، وكذا أكثر الأدوية بُنني على (فَعُول) كاللعوق والسعوط والسفوف والنبوق والبرود أي الكحل. ومن هنا استعير البناء إلى المبالغة، فعندما تقول (هو صبور) كان المعنى أنه كأنه مادة تستنفد في الصبر وتُفنى فيه كالوقود الذي يُستهلك في الائقاد ويفنى فيه كالوقود الذي يُستهلك في الائتقاد ويفنى فيه فيه .

إنّ دلالة الثبوت تعني غلبة معنى الاسمية على الفعلية، ولا تعني الاستعارة، لأن العدول من صيغة إلى أخرى يكون بحسب المراد، لأن لكل صيغة معنى مختلف، فقد يكون الاسمان مُشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد وبناؤهما مختلف، فيكون أحد البناءين مُختصاً به شيء دون شيء ليُفرق بينهما (أقلام فاختص (فَعُول) بالدلالة على الزيادة في ثبات الوصف علة موصوفه، بدليل مجيئه مُذكراً، ويُجمع جمع تكسير، لأن التكسير أثبت من السلامة، لدلالته على معنى الفعلية بدليل عمله، فلم يجمع صبور، وكأنه جمع في المؤلّث والمُذكر جمع السلامة، لأن صبوراً قد استُعملت للمؤلّث بغير هاء من أجل أنها لم تجرعلى الفعل، فلما طرحت الهاء في الواحدة، وإن كان التأنيث يوجب

⁽¹⁾ المخصص: 16/ 138.

⁽²⁾ معانى الأبنية في العربية: 115.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 2/ 102.

الهاء كرهوا أن يأتوا بجمع يوجب ما كرهوه في الواحد فعدل به عن السلامة إلى التكسير في المؤنّث، فلمّا عدل به عن التكسير في المؤنّث أجرى المُذكّر مجراه (1). فاختص هذا البناء بالزيادة في الصفة وليس بمعنى النفاد، لأنه لا يعقل أن تنفد الذات الموصوفة به، فحين تقول (هو جزوع) كان المعنى أنه ذات تستهلك في الجزع وكذا الغفور أي كلّه مغفرة وهكذا، ومما يُستأنس به في ذلك أنه لا يؤنّث ولا يُجمع جمع مذكر سالماً مُراعاةً للأصل الذي نُقل عنه (2).

إنّ الجزع أخص من الحزن، فإذا ثبت بازدياد الحزن صار الإنسان جزوعاً، لأن الجزع أبلغ من الحزن، فإن الحزن عام والجزع هو حزن يصرف الإنسان عمّا هو بصدده ويقطعه عنه، وأصل الجزع قطع الحبل من نصفه، يُقال جزعته فانجزع (3)، فإن أصله الفعل وليس الاسم، ولو روعي أصله لجمع جمع مذكر سالماً، ولكن أخذ معنى الصيغة، لأنها لم تجرع على الفعل، وكذلك الغفور، فليس معناه كلّه مغفرة كما قال، بل ثبوت كثرة المغفرة بما يُحيط بجميع صفات الذوات المغفور لهم، بدليل تعدد صيغها بعسب المراد، لأن الغفر والمغفرة: التغطية على الذنوب والعفو عنها، وقد غفر ذنبه يغفره غفراً وغفراً وغفراً وغفراً وغفيرة... وامرأة غفور بغير هاء، عفراً وغفرة ما يُغطّي به الشيء، وغفر الأمر بغفرته وغفيرته: أصلحه بما ينبغي أن يصلح به، يقال: اغفروا هذا الأمر بغفرته وغفيرته: أي أصلحوه بما ينبغي أن يصلح به، يقال: اغفروا هذا الأمر بغفرته وغفيرته: أي أصلحوه بما ينبغي أن يصلح به، الذي يستر الذنوب جميعاً لغرض الإصلاح، لأنه يقتضي إسقاط العقاب، وذلك يوجب الثواب، لأن الفرق بين الغفران والستر أن الغفران أخص، وهو يقتضي إيجاب الثواب الثواب، لأن الفرق بين الغفران والستر أن الغفران أخص، وهو يقتضي إيجاب الثواب على فلان إذا لم يذكر ما اطلع عليه من عثراته، وستر الله عليه خلاف فضحه ولا يُقال عليه فلان إذا لم يذكر ما اطلع عليه من عثراته، وستر الله عليه خلاف فضحه ولا يُقال

⁽¹⁾ المخصص: 16/ 140.

⁽²⁾ معانى الأبنية في العربية: 115 – 116.

⁽³⁾ معجم مفردات ألفاظ القرآن: 90.

⁽⁴⁾ لسان العرب: مادة (غفر).

لمن يستر عليه في الدنيا إنه غفر له، لأن الغفران يُنبئ عـن اسـتحقاق الشواب، ويجـوز أن يستر في الدنيا على الكافر والفاسق (1).

إنّ تخصيص الغفران بالثواب، لأن الغرض منه الصلاح، وذلك بخلاف الستر، كما أن البناء يجمع بين معنى المصدرية والجمع، لأنه الوصف الثابت الجامع لآحاده مع الزيادة بدليل زيادة الألف والنون، وإنه من أبنية التكسير، وجمع التكسير تغلب عليه الاسمية بخلاف جمع السلامة، لأن الأسماء أشد تمكناً في التكسير... وقالوا (فعلان) في الصفة، كما قالوا في الصفة التي ضارعت الاسم، وهي إليه أقرب من الصفة إلى الاسم، وذلك راع ورعيان وشاب وشبّان (2)، فإن الوصف الغالب يُجمع جمع تكسير، وذلك بخلاف الوصف الجاري على الفعل لغلبة معنى الفعلية عليه لدلالته على الحدوث، وبجيء الجمع على وزن المصدر يدل على غلبة معنى الاسمية عليه، لأن الجمع من خصائص الأسماء، وليس على معنى الفعلية، لأن التكسير مُختص بالأسماء والصفات الغالبة، وقد يُوتى بالجمع على وزن مصدر فعله كالحضور والسجود والقعود والقيام والصيام، ويكون للدلالة على المعنى الحقيقي للفعل، وإنما جيء بالجمع على وزن مصدره للإشارة إلى للدلالة على المعنى الحقيقي للفعل، وإنما جيء بالجمع على وزن مصدره للإشارة إلى الأمر (3).

إنّ المعنى الحقيقي للفعل هو الإنباء بالحدث، وليس لإثبات معنى الحدث كالمصدر، فإذا تكرّر الفعل واستمر تحوّل إلى وصف، والوصف إذا غلب على موصوفه يُعامل مُعاملة الأسماء فيأتي بلا موصوفه ويُجمع جمع تكسير، وأمّا ما كان أصله صفة فأجري مجرى الأسماء فقد يبنونه على (فُعلان) كما يبنونها لأنه بغلبة الاسمية عليه ابتعد عن معنى الحدوث والإزجاء والإنباء، وهو معنى الفعل، فكل ما كان أقرب إلى الفعل كان من جمع التكسير أبعد، وكان الباب فيه أن يُجمع جمع السلامة... وقد تكسر

⁽¹⁾ الفروق اللغوية: 195-196.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 3/ 630، 632.

⁽³⁾ معانى الأبنية في العربية: 159.

⁽⁴⁾ كتاب سيبويه: 3/ 614.

الصفة على ضعف لغلبة الاسمية، وإذا كثر استعمال البصفة مع الموصوف قويت الوصفية وقل دخول التكسير فيها، وإذا قل استعمال الصفة مع الموصوف وكثر إقامتها مقامه غلبت الاسمية عليها وقوي التكسير فيها، وتكسير البصفة على حد تكسير الاسم

إنّ اشتراك الوزن يوجب التشابه في معنى الاسمية أو الفعلية، كما اشترك المصدر واسم المكان واسم الزمان والمفعول فيها، فجاءت كبناء المفعول، فيما جاوز ثلاثة أحرف، وهم ممّا يُشبّهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع حالاته (2). فإن المشابهة في المعنى يُظهرها اللفظ، فلمّا كان المصدر معنى قائماً بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي، أو لم يصدر كالطول والقسصر (3)، جرى مجرى الأعيان بالغلبة، لاستراكها في الاسمية، لأن الاستقاق ما يكون علامة للشيء ودليلاً يرفعه إلى النهن من الألفاظ والصفات والأفعال، واستعماله عرفاً في اللفظ الموضوع لمعنى، سواء كان مُركباً أو مُفرداً مُخبراً عنه أو خبراً أو رابطة بينهما واصطلاحاً في المفرد الدال على معنى في نفسه غير مُقترن بأحد الأزمنة الثلاثة (4).

فإنّ للمعاني الذهنية أسماءً موضوعه كما وضعت للأعيان المُتشخّصة أسماء، وكذلك معنى الحدوث والثبوت والقطع والاستمرار والقلّة والكثرة ونحو ذلك من المعاني الإفرادية، وهكذا المعاني التركيبية كالفاعلية والمفعولية والإضافة، فهي مُشتركة في الاسمية، فالاسم يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مُضافاً أو مُضافاً إليه مُخبراً عنه أو خبراً، لذلك فإن تصنيف الفصائل النحوية عمل من أعمال الصرف العام الذي لا ينزال حتى الآن ينشد من يقوم بعمله (5)، لأن المعاني النحوية تظهرها دوال النسبة في الصيغة

⁽¹⁾ شرح المُفصّل: 5/ 24.

⁽²⁾ المخصص: 14-197.

⁽³⁾ شرح الكافية: 2/ 191.

⁽⁴⁾ أنوار التنزيل: 25.

⁽⁵⁾ اللغة ، لفندريس: 126.

الصرفية، لهذا فإن المصدر إذا كان لفعل زائد على الثلاثية كان على مثال المفعول، لأن المصدر مفعول، تقول أدخلته مدخلاً وأخرجته غرجاً، كما قال تعالى ﴿ أَنزِلْنِي مُنزَلاً مُباركاً ﴾ المؤمنون: 29]، وقال ﴿ يِسْمِ اللهِ بَحْرِبها وَمُرْسَنها ﴾ [هود: 41]، والمفعول به مدخل وغرج، وكذلك لو بُنيت من الفعل اسما للمكان والزمان كان كل واحد منهما على مثال المفعول، لأن الزمان والمكان مفعول فيهما والفعل يعمل فيها كلها عملاً واحداً، فلما اشتركت في وصول الفعل إليها ونصبها، اشتركت في اللفظ فقالوا في المكان والزمان ممشس ومصبح، وكذلك إذا أرادوا المصدر (١).

إنّ الاشتراك يكون في الجذر اللغوي أو في دوال الماهية، وليس في دوال النسبة، فالصيغة العربية قتل صيغة واحدة... إذ أنها تشتمل على دالة ماهية هي الأصل (ق ت ل) ودوال نسبة تميّز صيغة قتل عن جميع الصيغ المأخوذة من نفس الأصل قاتل وتقاتلا ومقتول واقتل ويقتل ويقاتل وقاتل... الغ⁽²⁾، وذلك بخلاف الاشتراك المعنوي فإن المعاني المتشابهة تقتضي اشتراكاً في الصور اللفظية التي تتجلّى في الصيغ، وكذلك اشترك المصدر والتكسير في الصيغة لكثرة آحادهما المشتركة في الوصف، كما اشتركت الجموع في معنى القلة والكثرة، وقيل جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة، والظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلّة والكثرة، فيصلحان لهما واستدلّوا على اختصاص أمثلة التكسير الأربعة بالقلّة بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة إلى العشرة واختيارها فيه على سائر الجموع إن وجدت، واعلم أنه إذا لم يأت للاسم إلاّ بناء جمع القلّة كأرجل في الرجل أو إلاّ جمع الكثرة كرجال في الرجل، وكذا كل جمع تكسير اللرباعي الأصلي حروفه، ولما لا يجمع إلاّ جمعه كأجادل ومصانع فهو مشترك بين القلّة للرباعي الأصلي حروفه، ولما لا يجمع إلاّ جمعه كأجادل ومصانع فهو مشترك بين القلّة والكثرة، وقد يُستعار أحدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ﴿ ثَلْتَهُ قُرُوتُو ﴾ [البقرة: 228]، مع وجود إقراء (3).

⁽¹⁾ شرح المُفصّل: 6/ 53.

⁽²⁾ اللغة ، لفندريس: 113.

⁽³⁾ شرح الكافية: 2/ 191.

ولا يقتصر الأمر على معنيي القلَّة والكثرة بل يتسع لمعنيي الاسمية والفعلية، فـإن (فُعُول) مُشترك بين الوصف والجمع لدلالته على المُبالغة والعدد في الحقيقة للمصدر لعمومه، وهو الدخول في القرء، فإن القرء في الحقيقة اسم للدخول في الحيض عن طُهـر، ولَمَا كان اسماً جامعاً للأمرين الطُّهر والحيض المُتعقّب له أطلق على كـل واحـد منهمـا، لأن كل اسم موضوع لمعنيين معاً يُطلق على كل واحد منهما إذا انفرد كالمائـدة للخـوان وللطعام، ثمَّ قد يُسمَّى كل واحد منهما بانفراده به، وليس القرء اسماً للطُهر مُجرَّداً ولا للحيض مُجرّداً بدلالة أن الطاهر التي لم تر أثر الدم لا يُقال لها ذات قرء، وكــذا الحــائض التي استمر بها الدم والنفساء لا يُقال لهـا ذلـك، وقولـه تعـالي ﴿ يَتُرَبِّصِّهِ ۖ إِنَّفُسِهِنَّ ثَلَثُةً قُرُومٍ ﴾ [البقرة: 228]، أي ثلاثة دخول من الطُهر في الحيض (1). وإنما جمع القرء معنيين مُتضادّين، وهو مختص بالحيض، لأنه لا يكون إلاّ بعد طُهر، فإن المصدر يُطلق على المعنى وعلى نقيضه لعمومه، والقرءهو الحيض بدليل قوله عليه الصلاة والسلام (دعى الـصلاة آيام أقرائك)، وقوله (طلاق الأمة تطليقتان وعدّتها حيضتان)، ولم يقل طُهران، وقولـه تعالى ﴿ وَالَّتِي بَيِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِسَآبِكُمْ إِنِ ٱرْبَبْنُو فَعِدَّتُهُنَّ ثَكَثَةُ أَشْهُرٍ ﴾ [الطلاق: 4]، فأقام الأشهر مقام الحيض دون الأطهار، ولأن الغرض الأصيل في العدّة استبراء الرحم، والحيض هو الذي تُستبرأ بـ الأرحـام دون الطُهـر، ولـذلك كـان الاسـتبراء مـن الآمـة بالحيضة، ويُقال: أقرأت المرأة: إذا حاضت (2).

وكذلك (فُعْلان) مُشترك بين الوصف والجمع، بدليل مجيئه مصدراً نحو غفران وكفران، والوصف منهما غفور وكفور، وهما للمبالغة فيه، فاشتركت في معنى الكثرة، ولا تعني العدد الكثير فحسب، بل تعني ثبوته على صاحبه لكثرته منه، وهو معنى الاسمية، وهي لا تعني القلّة بل الثبوت والدوام، وقد قيل: إن هذا - أي فُعُلان - من أبنية جموع الأسماء لا الصفات، وأن ما جُمع من الصفات هذا الجمع فلقُربه من الاسمية أو لإرادة الاسمية، فالسود جمع أسود والسودان جمع أسود أيضاً، غير أن السودان اسم

⁽¹⁾ معجم مفردات ألفاظ القرآن: 413.

⁽²⁾ الكشاف: 1/ 365.

لهؤلاء الصنف من الناس، والعُمى جمع أعمى، ولكن العميان اسم لهؤلاء الصنف من الناس الفاقدي البصر، فتقول: أقبل العميان، كما تقول: أقبل القضاة والباعة والصاغة. وقد استعمل القرآن هـذا الجمع للقلُّـة النسبية، قـال تعـالي في وصـف عبـاد الـرحمن ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُواْ بِنَايَنتِ رَبِّهِمْ لَرَّ يَخِرُّواْ عَلَيْهَا صُمَّا وَعُمْيَانًا ﴾ [الفرقان: 73]، فقد وردت لفظة (عميان) مرة واحدة، ووردت لفظة (عُمي) في سبعة مواطن... فجاء بهـذا اللفظ مع عباد الرحمن الذين هم قلّة للدلالة على القلّة النسبيّة (1). وليس كذلك، فإن (عُمي) و (عميان) كليهما جمع (أعمى)، ولا يقتصران على عمى العين، بل يُطلقان على فقد البصيرة أو عمى القلب، وافتقاد البصر أقـلّ شـأناً بجنـب افتقـاد البـصيرة أمـا القلّـة والكثرة، فإنَّما ينظر إليهما في وزن (افعل) وليس (فُعُل) أو (فُعلان)، فإنَّوزن (أفعل) في معنييه، وهما التفضيل واللون أو العيب لا يوجد في أيَّة لغة من اللغات السامية حتى الحبشية، فهو مرتجل في العربية جديد، فأفعل إذا كان للتفضيل هو أكثر تخصيصاً وتحديـداً من بين سائر أبنية الاسم، فاختراع العربية له من علامات ميلها إلى التخصيص والتعيين، و (أفعل) مع ذلك ممّا يُسهّل تركيب الجملة، والتعبير عن الأفكار المُشكّلة بالتركيبات المُشتبكة... وممَّا يدلُّ على حداثة وزن (أفعل) أن حروف العلَّـة تبقـي سـالمة فيـه، نحـو: (أبيض) وما أحوجه إلى ذلك، فلو أن الوزن عتيق لكان الأحرى أن تعتل بعض الاعتلال (2)، فماكان لصاحبه فيه فعل يقلّ أو يكثر فيكون (أفعل) دليلاً على قلّـة الـشيء وكثرته، ألا ترى أنك تقول فلان أقوم من فلان وأجمل، لأن قيام ذا يزيد على قيام ذا، وجماله يزيد على جماله، ولا تقول للأعميين هذا أعمى من ذا ولا لميّتين هـذا أمـوت مـن ذا... وقولهم ما أعماه إنما يُراد به ما أعمى قلبه، لأن ذلك ينسب إليه الكثير الضلال، ولا يُقال في عمى العيون ما أعماه، لأن ما لا يتزيّد لا يتعجّب منه (٥).

وما ورد في القرآن من ذمّ العمى، فإنما المقصود به افتقاد البصيرة، قال تعالى

⁽¹⁾ معانى الأبنية في العربية: 157 - 158.

⁽²⁾ التطور النحوى للغة العربية: 104 – 105.

⁽³⁾ لسان العرب: مادة (عمى).

﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَدُرُ وَلَكِكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِٱلصُّدُورِ ﴾ [الحج: 46]، وقد جاء فيه (عمي) و (عميان) للذم، قال تعالى ﴿ صُمُّ أَبُكُمُ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَمْقِلُونَ ﴾ [البقرة:171]، وقوله ﴿ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِينَمَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكُمًّا وَشُمًّا ﴾ [الإسراء97]، وقول ، ﴿ وَمَا أَنتَ بِهَدِى ٱلْمُنْيِ عَن ضَلَالَتِهِمْ ﴾ [النمل 81، الروم 53]، وقول ه ﴿ أَفَأَنَتَ تُشْمِعُ ٱلصُّمَّ أَوْ تَهْدِى ٱلْمُمْنَى وَمَن كَاكَ فِي ضَلَالِ مُبِينِ ﴾ [الزخـرف 40]. وأمــا قولــه تعــالى ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُواْبِعَايَنتِ رَبِيهِمْ لَمْ يَخِرُواْعَلَيْهَا صُمَّاوَعُمْيَانًا ﴾ [الفرقان: 73]، "فالمراد من النفي نفي الحال دون الفعل⁽¹⁾، أي نفى عنهم صفة المنافقين الذين يتظاهرون بـالحرص، لأنـه ـُــيس بنفي للخرور، وإنما هو إثبات له، ونفي للصمم والعمى، كما تقول: لا يلقاني زيـد مُسلِّماً، هو نفي للسلام لا للقاء، والمعنى: أنهم إذا دُكِّروا بها أكبِّـوا عليهـا حرصـاً علـى استماعها واقبلوا على المُذكّر بها، وهم في أكبابهم عليها سامعون بآذان واعيـة مُبـصرون بعيون راعية، لا كالذين يُذكّرون بها فتراهم مُكبّين عليها مُقبلين على من يُـذكر بهـا، مُظهرين الحرص الشديد على استماعها، وهو كالبصّم والعميان حيث لا يعونها ولا يتبصّرون ما فيها كالمُنافقين وأشباههم (2). والمنافقون كثيرون، كما قال تعالى ﴿ وَمَا أَحْثُثُرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [يوسف: 103]، فقد جاء (فعلان) للمُبالغة في الكثرة وليس للدلالة على القلّة النسبية، لأن الصيغ دوال على معان تأليفية، لأنها دوال نسبة، فليس معنى المصدر مُشابهاً تماماً لمعنى الاسم، وكذلك الوصف والفعل، وقد تتشابه الصيغ المُعتلّة لاشتراكها في اعتلال أحد أصولها، ولتقارب أحرف العلّة بعضها من بعض، لاشتراكها في المدّ والقلب، فقد قال الفرّاء في قول العرب (صار صيرورة) و (حاد حيدودة) و (وسار سيرورة): وهو خاص لـذوات الياء مـن بـين الكـلام، إلا في أربعـة أحرف من ذوات الواو، وهمي (كينونة) و (ديمومة) و (هيعوعة) و (سيدودة)، وإنما جُعلت بالياء وهي من الواو، لأنها جاءت على بناء لذوات الياء، للواو فيه حظ، فقيلت بالياء، كما قالوا (الشكاية) وهي من ذوات الواو، لما جاءت على مصادر الياء نحو

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 484.

⁽²⁾ الكشاف: 3/ 102.

السعاية والرماية. وقال البصريون: (كينونة) وأخواتها، أريد بهن (فيعلولة) فخففن كما خفف الميّت، قال الفرّاء: أريد بهن (فُعلولة) ففتحوا أوّلها كراهية أن تبصير الياء واواً، وأما (فيعلولة) فإنها صورة لم تأت لسقيم ولا صحيح، ولو كانت للمُعتل على مذهبهم لوجدتها تامّة في شعر أو سجع، كما وجدت الميّت والمينت (1).

فإنّ الصورة أو المثال أو الصيغة أو البناء مقياس الصحة والاعتلال، كما أنه دال على معنى الاسمية أو الوصفية أو الفعلية، وعلى الإفراد والتثنية والجمع والتـذكير والتأنيث والقلَّة والكثرة، وقد اتَّسعت صيغ المصدر بنوعيه المُجرَّد والمزيد لدلالاتٍ كثيرة، لأنه اسم المعنى العام، لدخول في جميع آحاده بالزيادة والحذف والقلب والإلحاق والاشتقاق والتصريف، فهو مورد كل معنى، ومصدر كل مُشتق ومُتصرّف، كما أنه مُشترك بين الاسمية والفعلية، لأنه وصف يتردّد بينهما بحسب البصيغة وما يلحقها من سوابق ولواحق، لأنها تُخصصه بشيء مُعيّن وترفع عنه كثرة الاحتمالات، لوجود المُتشابهات، ولا تعني السعة اللغوية عموم الصيغة بكثرة الاحتمالات، بـل تعني إصابة أدق المعاني، لأن وظيفة الصيغة التخصص وليس الاشتراك، لأنه مُلبس، والمتكلِّم يُريد معنى خاصاً بحسب مراده، إلا أنه قد يُبهم في أحوال مُعيّنة لغرض ما، ولكن هذا لا يعني اطراد الاحتمال، ففي قول على ﴿ مِّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ [البقرة: 245]، قيل: جاء بالفعل ولم يأتِ بمصدره وهو الإقراض، بل جاء بمصدر الفعل الثلاثي، وهو القرض، والقرض يحتمل معنيين: معنى الإقراض فيكون مفعولاً مُطلقاً، ويحتمل ما يقرض من المال فيكون مفعولاً به، والمعنيان مرادان، وهما الإقراض الحسن والمال الحسن، ومعنى الإقراض الحسن أن يكون خالص النيّة لله مُحتسباً أجره، عنده طيبة بــه نفسه، لا يمنّ ولا يكدر على آخذه، ومعنى المال الحسن أن يكون حلالاً طيباً (2).

⁽¹⁾ أدب الكاتب: 496.

⁽²⁾ الجملة العربية والمعنى: 175.

وليس كذلك، لأنه لو كان قرضاً ههنا مصدراً، لكان إقراضاً، ولكن قرضاً ههنا اسم لكل ما يلتمس عليه الجزاء (1). فقد جاء المصدر (قرضاً) مُجرّداً على أصله للدلالة على كل ما يتعارف به من الإحسان، وليس مقتصراً على المال الحسن، فكل ما كان قرضاً حسناً يدخل فيه، فهو أشمل وأوسع من الإقراض، لأنه يعني الفعل فقط بدليل التوكيد، فعدل به عن ذلك إلى كل ما يقتطع إحساناً كالكلمة والبشاشة، وكل ما يفتح باب الخير ويغلق الشر، فقد تُقيّد المصدر بالوصف، فكان اسماً له، والفعل لا يوصف، لأنه في حقيقته وصف، وكذلك قوله تعالى ﴿ فَنَقَبّلُهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنِ وَأَنبَتَهَا نَباتًا به الشيء كالسعوط واللدود لما يسعط حسناً في إلى عمران: 37]، فإن القبول اسم ما تقبّل به الشيء كالسعوط واللدود لما يسعط به ويلد، وهو اختصاصه لها بإقامتها مقام الذكر في النذر، ولم يقبل قبلها أنثى في ذلك، أو بأن تسلّمها من أمّها عقيب الولادة، قبل أن تنشأ وتصلح للسدانة... فأخذها في أول أمرها حين وُلدت بقبول حسن، (وَأَبّهَا بَاتاً حَسَناً) مجاز عن التربية الحسنة العائدة عليها بما يُصلحها في جميع أحوالها (2).

فإنّ تقييد المصدر بالوصف يدلّ على الإحسان في الذات وفي تنميتها، وذلك بخلاف التقبّل والإنبات، لأنهما مُختصّان بالفعل، فكان التعظيم في الإيجاد والتنشئة، لأن الأصل في العربية: بتقبّل حسن، ولكن (قبول) محمول على قوله قبلها قبولاً حسناً، يُقال: قبلت الشيء قبولاً حسناً... ومعنى (أَبَهَا بَاتاً حَسناً) أي جعل نشوءها نشوءاً حسناً، وجاء (نباتاً) على غير لفظ (أنبت) على معنى نبتت نباتاً حسناً أي نبتت هي نباتاً، لأن النبت والنبات ما يخرج من الأرض من الناميات سواء كان له ساق كالشجر أو لم يكن له ساق كالنجم، ولكن اختص في التعارف بما لا ساق له، بل قد اختص عند العامّة بما يأكله الحيوان، وعلى هذا قوله ﴿ لِنُخْرَجَ بِدِ حَبًا وَبَاتاً ﴾ [النبا:15]، ومتى اعتبرت الحقائق بما يأكله الحيوان، وعلى هذا قوله ﴿ لِنُخْرَجَ بِدِ حَبًا وَبَاتاً ﴾ [النبا:15]، ومتى اعتبرت الحقائق

⁽¹⁾ معاني القرآن وإعرابه: 1/ 325 ، وينظر: التفسير الكبير: 6/ 181.

⁽²⁾ الكشاف: 1/ 426 – 427.

⁽³⁾ معاني القرآن وإعرابه: 1/ 402 – 403.

فإنه يستعمل في كل نام نباتاً كان أو حيواناً أو إنساناً، والإنبات يُستعمل في كلّ ذلك (1)، أي أن الشروع في إيجاده بخلاف نمائه، لأن الفعل بخلاف الاسم، وقيل: كل ما أنبت الله في الأرض، فهو نبت، والنبات فعله، ويجرى مجرى اسمه، يُقال: أنبت الله النبات إنباتاً ونحو ذلك. إن النبات اسم يقوم مقام المصدر. قال الله تعالى ﴿ وَأَنْبَهَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴾ ذلك. إن النبات اسم يقوم مقام المصدر. قال الله تعالى ﴿ وَأَنْبَهَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴾ أنبت الله البقل والصبى نباتاً (2)، على معنى الأخذ في النمو وليس على توكيد الإنبات، فلا يكون نبت وأنبت بمعنى، لأن الهمزة تأتي للسلب وللصيرورة والجعل، كذلك قبل وتقبّل، فقد قيل: قبل الشيء قبولاً وقبُولاً وتقبّله كلاهما أخذه... وقد جاء الوضوء والطهور والولوع والوقود وعدتها مع القبول خسة، يُقال: على فلان قبول إذا قبلته النفس، وفي الحديث: ثمّ يوضع له القبول في الأرض، وهو بفتح القاف المجبة والرضا بالشيء وميل النفس إليه (3).

فإنّ القَبُول بخلاف التقبّل، لأن اسم المصدر لا يكون بمعنى المصدر، إذ الاسم بخلاف الفعل، بدليل اختلاف القبُول بالفتح عن القبُول بالضمّ، فكيف يكون قبل وتقبّل بمعنى واحد، لذلك قيل في قوله تعالى (فَتَقبّلها): "معناه قبلها، وقيل معناه تكفّل بها... وإنما قيل (فَتَقبّلها مَها وَقبل الله وقيل معناه تكفّل بها... وإنما قيل (فَتقبّلها مَها الله والمربن التقبّل الذي هو الترقّي في القبول، والقبول الذي يقتضي الرضا والإثابة، وقيل: القبول هو من قولهم فلان عليه قبول إذا أحبّه من رآة (4)، فليس المجرّد كالمزيد، لأن الزيادة تخصص البناء بمعنى مُعيّن، وكذلك ليس اسم المصدر كالمصدر، لاختصاص الاسم وعموم المصدر، لأن القبُول الأخذ مع الرضا والحبّة، فإن العام بخلاف الخاص، فلم يجمع بين معني العموم والخصوص بلفظ واحد، بل عدل عن العموم إلى الخصوص

⁽¹⁾ معجم مفردات ألفاظ القرآن: 501-502.

⁽²⁾ لسان العرب: مادة (نبت).

⁽³⁾ المصدر نفسه: مادة (قبل).

⁽⁴⁾ معجم مفردات ألفاظ القرآن: 406.

باستعمال اسم المصدر، وذلك بخلاف ما قيل في قوله تعالى ﴿ وَاللّهُ أَنْبَتَكُو بِنَ ٱلأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [نوح: 17]، فنبات في الحقيقة مصدر (نبت) والمعنى أنبتكم فنبتم نباتاً، أي طاوعتم أمره فجمع بين معنيي الإنبات والنبات، ولو قال (إنباتاً) لم يزد على معنى (أنبت) (أ) لاختصاص النبات وعموم الإنبات، بدليل حرص الناس والكائنات الأخرى على الحياة، كما قال تعالى ﴿ وَلَنْجِدَنَّهُمْ أَحْرَكُ النَّاسِ عَلَى حَيْوَةٍ ﴾ [البقرة: 96]، وقال ﴿ كُلّا بَلْ يُجُبُونَ العام، كما أن المفصل يُبين العام، كما أن المفصل يُبين المجمل، والضمير يُخصص الظاهر، نحو قوله تعالى ﴿ وَمَا أَبْرَى نَفْيِيَ ۚ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَارَةُ لَا يَحْبُونَ ﴾ [يوسف 53]، فإنه لو قيل: إنها لأمّارة لاقتضى تخصيص ذلك، فأتى بالظاهر ليدل على أن المراد التعميم مع أنه بريء من ذلك بقوله بعده ﴿ إِلاَّ مَا مَحمَرَبِي ﴾، ولم يقل: إنه إما للتعظيم وإما للاستلذاذ (2) فإن للشمير بخصص اسم الجنس، كما تخصص حروف الزيادة الصيغة الصرفية، وكذلك الربّة، فإن التقديم يخصص المعنى العام للكلام، لأن ترتيب الكلمات هنا دالة من دوال النسبة (3)، فإن الربّة تفصل بين المشتركات في المعنى العام وإن تقاربت كأسماء الجنس والمصادر.

إنّ أسماء الأجناس مشتركات في أمر معنوي مُحقق، وكذلك المصادر مشتركات في عموم الوصف، وإن اختلفت آحادها فيه قوة أو ضعفاً، كثرةً أو قلّة، سجيّة أو مكتسبة، مؤقّتة أو دائمة، بدليل قبولها الألف واللام، وهما للجنس، لقيامهما مقام الجمع في أسماء الجنس، كذلك تسد المبالغة في الصيغة، كما في صيغ المبالغة، لاشتراكها في الضم اختصاراً، فإن ضروباً ناب عن قولك: ضارب وضارب وضارب أن فإن صيغ المبالغة والجمع والمصادر وأسماء الجنس اشتركت في معنى ضم الآحاد للدلالة على

الجملة العربية والمعنى: 175.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 2/ 495.

⁽³⁾ اللغة ، لفندريس: 112.

⁽⁴⁾ البرهان في علوم القرآن: 2/ 502.

الكثرة، فإذا أريد بالمصدر الدلالة على المبالغة في الكثرة أو القلّة، جيء به مفرداً مذكراً معرفة، فإذا نكرة، وإذا أريد به الوصف العام الشامل لجميع آحاده جيء به مفرداً مذكراً معرفة، فإذا كثر الوصف به تحوّل إلى وصف غالب فيُعامل معاملة الأسماء فيُثنّى ويُجمع، لأن المصدر موحد لا يُثنّى ولا يُجمع، لأنه جنس يدل بلفظه على القليل والكثير، فاستغني عن تثنيته وجمعه، إلا أن يكثر الوصف بالمصدر فيصير من حيّز الصفات لغلبة الوصف به، فيسوغ حينتذ تثنيته وجمعه الأن التثنية أو الجمع نظير العطف بالواو، فبالغلبة يحصل الاتفاق، فتجري مجرى التثنية أو الجمع، ولولا ذلك لاحتاجت إلى الواو لدلالتها على الجمع، فإن أريد بالمصدر معناه، وهو الحدث، لم يُجمع، وإن أريد لفظه الغالب على الجمع، فإن أريد بالمصدر معناه، وهو الحدث، لم يُجمع، وإن أريد لفظه الغالب ورَعَدُ وَوَله تعالى ﴿ أَوْكُصَيْبٍ مِنَ السَّمَاةِ فِيهِ ظُلُبَتُ اللهُ عَلَى المِعْدِ والبرق أخداً بالأبلغ كقول البحتري:

وكما قيل ظلمات. قلت: فيه وجهان، أحدهما أن يُراد العينان، ولكنهما لما كانا مصدرين في الأصل، يُقال رعدت السماء رعداً وبرقت برقاً، روعي حكم أصلهما بأن ترك جمعهما، وإن أريد معنى الجمع، والثاني: أن يراد الحدثان كأنه قيل وإرعاد وإبراق، وإنما جاءت هذه الأشياء منكرات، لأن المراد أنواع منها، كأنه قيل فيه: ظلمات داجية ورعد قاصف وبرق خاطف (2).

⁽¹⁾ شرح المفصل: 3/ 50-51.

⁽²⁾ الكشاف: 1/ 215-216.

لكثرتها واختلافها، وذلك بخلاف النور فإنه واحد، لأنه طريق الحق. أما سُبل الباطل فمتعدّدة، لذلك جمع الظلمات، كما في قوله تعـالي ﴿ أَوْ كُظُلُّمَنِّتِ فِي بَحْرِ لَّجِّي يَغْشَـنُهُ مَوْجٌم مِّن فَوْقِيهِ، مَوْجٌ مِّن فَوْقِيهِ، سَعَابٌ ظُلُمَتُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴾ [النور: 40]، ' فسإن أعمسالهم لكونها لاغية لا منفعة لها كالسراب، ولكونها خالية عن نـور الحـق كالظلمـات المُتراكمـة من لج البحر والأمواج والسحاب (١)، فقد جُمعت للدلالة على التنويع والتقسيم لغلبة الذاتية عليها، كما غلبت على الصفات الغالبة، فجاءت بلا موصوفاتها، لأنها عوملت معاملة الأسماء، وجُمعت جعاً سالماً للدلالة على معنى الفعلية فيها، وهو الأصل فيها، لأنه جمع المادة الأولى التي تجلَّت بالصيغة الأولى المُجرِّدة، فـصار لهـا معنـى قابـل للتغـيير تعميماً أو تخصيصاً، وتكثيراً أو تقليلاً، وتعظيماً أو تحقيراً، وتثبيتاً أو تزجيـةً ونحـو ذلـك بالزيادة والقلب والنقل والعدول للوصول به إلى أقصى غاية في الدلالة، لأن الصيغة دليل معنى زائد على المادة، لأنها توجّهها بحسب المراد لمرونتها في التشكّل، فهـي الهيأة التي تعرض المادة الأولى في بناء دال على تركيبها الصوتى، بدليل الجاورة الصوتية وما تُحدثه فيه من تغييرات في صفاتها وصلاً أو فصلاً أو تصغيراً أو نسباً، فإن الـصيغة دال صوتى وصرفى معاً، وأما البناء فإنه يتجاوز ذلك ليكون دالاً نحويـاً وبلاغيـاً بـدليل العلاقات التي يقتضيها، والأساليب التي ينشئها، والحدود التي يفصل بهـا بـين الكلمـات وما يتعلَّق بها أو يُبنى عليها، ففي قول تعالى ﴿ ٱلْوَسُوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ﴾ [الناس: 4]، فإن فتح الواو بخلاف كسرها، لأن الوسواس"هو الشيطان، يُقال وسوس في صــدره ووســوس إليه، والوسوسة الكلام الخفي في اختلاط، والوساس اسم منه، وفُسّرت هنـا بـأن المعنـى من شر ذي الوسواس، أي الشيطان، فيكون الوسواس مصدراً، وهذا الوزن يأتي في المضعف نحو زلزال وهو قليل من غيره نحو تحنان. (الخناس) صيغة مبالغة من خنس بمعنى انقبض وتأخّر، والمصدر خنوس كجلوس، والمادة كلُّها تدور على هذا الأصل (٢)، فقد صيّر البناء أصل الصيغة مبالغاً فيها بحيث غلبت الذاتية فيه على الوصفية، لأن الوسواس اسم بمعنى الوسوسة كالزلزال بمعنى الزلزلة، وأما المصدر فوسواس بالكسر

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 471.

⁽²⁾ معانى القرآن وإعرابه: 5/ 381.

كزلزال، والمراد به الشيطان، سُمّي بالمصدر كأنه وسوسة في نفسه، لأنها صنعتهُ وشغلهُ الذي هو عاكف عليه... و (الخنّاس) الذي عادته أن يخنس منسوب إلى الخنوس وهو التأخّر كالعوّاج والبتّات (1).

فإنَّ البناء بمعونة السياق والقرائن يُحدد المراد، ويكشف عن المُتـشابهات، كمـا أنــه يُعينُ على فهم ما بُني عليه من المُبهمات، ففي قوله تعالى ﴿ ٱلَّذِى يُوسُوسُ ﴾ [الناس: 5]، يجوز الإتباع والقطع، لأنه يجوز في محلَّه الحركـات الـثلاث، فـالجر علـي الـصفة، والرفــع والنصب على الشتم، ويحسن أن يقف القارئ على (الخنّاس)، ويبتدئ (الذي يوسوس) على أحد هذين الوجهين (2)، أي معنى الاسمية والفعلية، لأن المراد به الموسوس، وسُمّى بفعله مُبالغةً⁽³⁾، لأن المصدر يأتي بمعنى الفاعل أو المفعول، فيوصف لغلبة الاسمية عليه، أو يُثنّى ويُجمع ويُقطع كما قطع الوصف الموصول بالجملة تعظيماً أو تحقيراً، فيكون خبراً لمُضمر، لأنه معلوم لوقوعه بكثرة، أو يتعلَّق بفعل على المدح أو الذم والـشتم، كمـا في قوله تعالى ﴿ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾ [المسد: 4]، وذلك يدل على أن الفعل الماضي المُجرّد أصل الوصف، ومنه انتقل إلى الاسمية بالملازمة، بدليل دلالة الماضي على القطع والتحقق، فاستُعمل في الدعاء ووصف به ما كان مقطوعاً بوقوعـه حتمـاً كأوصــاف يــوم القيامة وأحوال الناس فيه، لذلك قبل الماضي الزيادة فيه ليواكب الموصوف بـــه اســتــمراراً وتجدداً وحدوثاً، بدليل التصريف والاشتقاق، فإنَّالعربية ابتدعت ماضياً مُتعدِّياً دالاً على عمل اختياري على صيغة (فَعَلَ)... وإنها ابتدعت مضارعاً منصوباً، علاوةً على الجزوم والمرفوع مُختصّة بذلك وحدها دون سائر أخواتها، فالخصائص المذكورة تميّز العربية عـن سائر اللغات السامية، وعمّا يزيدها تميّزاً عن سائرها تخصيص معاني أبنية الفعل وتنويعها (4)، فإن الصيغة المُجرّدة الأولى لكل مادة لغويـة هـي أصـل لمُتـشابهات المعـاني، وسُمّى فعلاً لعروضه على الـذات المُتشخّصة لبيـان أحوالهـا الظـاهرة والباطنـة، ولـيس

⁽¹⁾ الكشاف: 4/ 302.

⁽²⁾ التفسير الكبير: 32/ 197.

⁽³⁾ أنوار التنزيل: 815.

⁽⁴⁾ التطور النحوي للغة العربية: 88 – 89.

لدلالته على المصدر، لأن المصدر مُشتق منه، لاقتصاره على الوصف المُجرّد بدليل تردده بين الفعلية والاسمية تنويناً وتنكيراً وتعريفاً وإضافة، لأنه عامل كفعله وجار مجراه صحّة وإعلالاً ولزوماً وتعدّياً، كما يتشابهان في التنكير، لأناصل وقوع الفعل صُفة للنكرة، كما لا يكون الاسم كالفعل إلا نكرة (1)، والأصل في الخبر أن يكون نكرة، فإن الفعل كالمصدر، لأنهما اشتركا في الاشتقاق من الجذر اللغوي لمادة الصيغة المُجرّدة لذلك جرياً في التعدّي واللزوم والمشابهة والمُخالفة، نحو قول الشاعر (2):

إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

فلما كان (رضيت) ضد (سخطت) عدي (رضيت) بعلى حملاً للشيء على نقيضه، كما يحمل على نظيره، وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيراً، فقال: قالوا كذا كما قالوا كذا، وأحدهما ضد الآخر (3). وكذلك فإن الإضافة في الاسم كالإسناد في الفعل، فكل حكم يجب في إضافة المصدر من حقيقة أو مجاز، فهو واجب في إسناد الفعل (4)، وهذا الوجوب تقتضيه الصيغة، لأنها تنظيم يُفيد الوصف، والخبر في حقيقته وصف، فاشتركت المشتقات جميعاً فيه، فكان لها أحناء من متشابهات المعاني، لتداخلها في المتشابهات والمخالفات لجريانها على النظائر والأضداد، لأنها تُصاغ بأوزان واحدة قياسية سواء أكانت مُجرّدة أم مزيدة، فلم تؤخذ صيغة من الأضداد وأخرى من النظائر، لأنه تشكيل صوتي له دلالة قياسية تضم المتشابهات والمتخالفات من المعاني، ولقد نظر إلى الفعل بوصفه دالاً على مصدره، وإن صيغته أقوى من معناه، لأنهم ظنّوا أن الزمن من حقيقة وجود الفعل، فجعلوه أصلاً لغيره أو فرعاً من غيره، فقدّموا دلالته الصناعية على دلالة معناه، وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها الصناعية على دلالة معناه، وإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها،

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 1/ 131.

⁽²⁾ خزانة الأدب: 4/ 247.

⁽³⁾ الخصائص: 2/ 311.

⁽⁴⁾ أسرار البلاغة: 351.

فلمًا كانت كذلك لحقت بحكمه، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلا بـذلك في بـاب المعلوم بالمشاهدة، وأما المعنى فإنمـا دلالتـه لاحقـة بعلـوم الاسـتدلال وليـست في حيّـز الضروريات (1).

إنّ مراد المتكلم هو الذي يفرض المثال المعتزم، فيكون دالاً على المقسود، وليس المثال هو المقصود إلا من وجهة نظر أهل الصناعة، كما ذهب سيبويه في قوله: وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع (على ينقطع)، لأن الفعل إنما يُشتق من الحدث لا من الجوهر، ألا ترى إلى قوله (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء) (3).

إنّ الفعل مُنبئ بالحادث الفطري أو المُكتسب، وليس مُنتزعاً من الحدث، لأنه موضوع للتأثير في وجود الحادث في اللغة (4)، فهو موضوع للإفادة كغيره من المُشتقّات مع اختلاف دلالة الصيغ بدليل إطلاقهم مُصطلح الفعل على الصناعي وعلى الوصف والمصدر، فقد قال سيبويه: فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتّة، لأنه إنما أجري مجرى الفعل المضارع له، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب، فكل واحد منهما داخل على صاحبه، فلمّا أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل، لأنه إنما شبّه بما ضارعه من الفعل، كما شبّه به في الإعراب، وذلك قولك: هذا ضارب عبد الله وأخيه وجه الكلام وحده الجر، لأنه ليس موضعاً للتنوين بدل على تمكّن الفعلية فيه، والفعل نكرة بدليل افتقاره إلى الإسناد، لأنه كجزء كلمة، وذلك بخلاف الإضافة، لأنها تغلب جانب الاسمية فيه، وليس المقصود المشابهة، لأن دلالة اسم الفاعل تختلف عن مضارعه بدليل الزيادة على

⁽¹⁾ الخصائص: 3/ 98.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 1/12.

⁽³⁾ الخصائص: 1/119.

⁽⁴⁾ أسرار البلاغة: 348.

⁽⁵⁾ كتاب سيبويه: 1/ 171.

الصيغة الأولى، وهي أصل التشابه، لامتداد أصولها مع الزيادات، وهذه الزيادات هي التي توجّه الصيغ تخصيصاً للمعاني المُرادة، علاوةً على أصل الصيغة، فإن الزيادتين في جمع السلامة يختلفان عمّا شابههما في (يفعلان) و (يفعلون) و (تفعلين)، لأنها ضمائر مُسند إليها، وهي كناية عن الأسماء، والنون في الأفعال الخمسة علامة رفع وليست بدلاً من التنوين، وقد وهم فندريس في زعمه أن العربية ملأى بالعلامات المشتركة بين التصريفين الاسمي والفعلي، إذ نرى النهاية ونالتي تستخدم في المضارع المُسند إلى الشخصين الثاني والثالث المذكرين في حالة الجمع تستخدم أيضاً علامة للجمع في كثير من كلمات اللغة المذكورة، وفي حالة المثنى تستخدم لنفس الشخصين المتقدّم ذكرهما العلامة والتصريف الاسمي والتصريف الاسم المثنى الوحيدة، ولا تقتصر العلامة بين التصريف الاسمي والتصريف الفعلي في العربية على بعض وجوه الشبه في العلامات، بل إنها تمس جوهر والتصريف الفعلي في العربية على بعض وجوه الشبه في العلامات، بل إنها تمس جوهر والتساء في ذاته، فهناك توافق غريب بين الحالات الإعرابية وحالة المفعول غير المباشر، وبين حالات المضارع الإعرابية الثلاث (المرفوع والمنصوب والشرطي أو المجزوم كما يسميه بعضهم) (1).

لقد فطن النّحاة إلى ما ذكر وفصلوا بين المتشابهات إعراباً ودلالة، فليس الحرف كالضمير، كما أن رفع الاسم إسناداً إليه بخلاف رفع الفعل، لأنه لا يُسند إليه، كما أن دلالة الحال بخلاف غيرها، كما أن الجمع ليس نسبة ناقصة، فالمُشابهة الشكلية يعتمدها أهل الصناعة في المنهج الجمعي لا المنهج التحليلي لدوال اللغة، فإن جمع السلامة دليل معان تختلف عن جمع التكسير، كما أنهما يختلفان عن الفعل الاصطلاحي، فإن تكسير الصفات أبلغ من سلامتها، لأن السلامة تعني اشتراك جملة من الموصوفين بها على وجه أثبت من وصفهم بالفعل الاصطلاحي، في حين أن تكسيرها يدل على غلبتها على الموصوفين بها لملازمتهم لها بدليل اشتراك التكسير وصيغ المبالغة والمصادر وجمع السلامة في وصف المتعدد لغلبة الذاتية عليها، وهي في الأصل أجناس للوصف العام، إذا أفردت، فقد ورد المصدر في القرآن الكريم مجموعاً ومفرداً، فمنه أنه حيث ورد ذكر الأرض في

⁽¹⁾ اللغة ، لفندريس: 158 – 159.

القرآن، فإنها مفردة، كقوله تعالى ﴿ خَلَقَ سَبْعَ سَمُونِ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَ ﴾ [الطلاق: 12]، وحكمته أنها بمنزلة السفل والتحت، ولكن وُصف بها هذا المكان المحسوس فجرت مجرى امرأة زور وضيف، فلا معنى لجمعهما، كما لا يُجمع الفوق والتحت، والعلو والسفل، فإن قصد المُخبر إلى جزء من هذه الأرض الموطوءة وعين قطعة محدودة منها خرجت عن معنى السفل الذي هو في مقابلة العلو، فجاز أن تُثنّى إذا ضممت إليها جزءاً آخر... وأما جمع السماوات، فإن المقصود بها ذاتها دون معنى الوصف، فلهذا جُمعت جمع سلامة، لأن العدد قليل، وجمع القليل أولى به، بخلاف الأرض، فإن المقصود بها معنى النحت والسفل دون الذات والعدد (1).

ومن ذلك إفراد السمع وجمع البصر في قوله تعالى ﴿ خَتَمَ اللهُ عَلَى اللهُ وَعَلَى اللهُ عِهِمْ وَعَلَى السمع مصدر في سَمِّعِهِم وَعَلَى العَمرِيم ﴾ [البقرة: 7]، للتفريق بين الوصف والجارحة، لأن السمع مصدر في أصله والمصادر لا تُجمع، فلمح الأصل يدل عليه جمع الأذن في قوله ﴿ وَفِي َ اذَانِنَا وَقر ﴾ [فصلت: 5](2)، فإن إدراك الحس بخلاف الجارحة أو عضو السمع، فإن الجوارح والأعضاء تُجمع بخلاف الإدراك، لأنه يعني الإصغاء والقبول، فلمّا لم يستعملوا هذه الحواس، صاروا كمن لم يسمع ولم يعقل، لأنه لا يعمل بما يسمع، وإن كان يسمع لسلامة جارحته، لذلك مجت أسماعهم قول الحق فامتنعوا عن الموافقة مُدّعين الصمم، فجمعت الجوارح للدلالة على وجود المانع وهو الوقر، وأصله الثقل (3)، لأن معناه الوعاء، الظرفية (4)، فهم الا يقبلون ولا يُطبعون من قولك تشفّعت إلى فلان فلم يسمع قولي، ولقد سمعه ولكنه لمّا لم يقبله ولم يعمل من قولك تشفّعت إلى فلان فلم يسمع قولي، ولقد سمعه ولكنه لم العمل، وهو الطاعة بمقتضاه فكأنه لم يسمعه (5)، فجاء (السمع) مفرداً للدلالة على العمل، وهو الطاعة

⁽¹⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/6.

⁽²⁾ الكشاف: 1/ 164.

⁽³⁾ أنوار التنزيل: 620.

⁽⁴⁾ صرف المعاني: 12.

⁽⁵⁾ الكشاف: 3/ 441 – 442.

والقبول، لذلك قيل سمعاً وطاعةً، لأنه لا فائدة من السمع بلا قبول وطاعة، لأن المصدر هو الفعل الحقيقي الصادر من الذات. أما الفعل الاصطلاحي، فهو كناية عن كل عمل مُتعدًّ أو غير مُتعدً... والعرب تشتق من الفعل المُثل للأبنية التي جاءت عن العرب (1).

فإن المُثل أو الأوزان الصوتية صيغت لضبط الأنظمة الصوتية المُمتزجـة بالتركيـب للفصل بين المعانى الإفرادية للأبنية المسموعة بوضع حدودها للقياس عليها فيما يستجد أو لم يُسمع، وللوقوف على مُتشابهاتها لبنائها على النظائر والأضداد، لـذلك غلب القياس على أسماء المعاني بدليل كثرتها وتداخلها في غيرها، وصولاً إلى أعلى مراتب البيان عن المراد من التعبير اللغوي، لتعلَّق بعضه بـبعض، تأكيـداً أو تفـسيراً أو اعتراضــاً وتشديداً، بدليل العطف، فإنه يجعل المتعاطفين كالنظيرين والشريكين، وإن كانـا مخـتلفين، ولَّد تكون العلاقة بينهما المضادَّة، وهذا كمناسبة ذكر الرحمة بعد ذكر العذاب والرغبة بعد الرهبة، وعادة القرآن العظيم إذا ذكر أحكاماً ذكر بعده وعداً ووعيـداً، ليكـون ذلـك باعثاً على العمل بما سبق، ثمّ يذكر آيات التوحيد والتنزيه؛ ليعلم عظم الآمر والناهي، وتأمّل سورة البقرة والنساء والمائدة وغيرها تجده كذلك (2)، وذلك لأن التعويـل على معانى الصيغ يوقع في متاهات الاحتمالات الكثيرة للدلالات الإفرادية، بيد أن النسب تؤلُّف بين المعاني المُنتظمة فيها، ويُعيِّن السياق والحال والمقـام دلالــة الـصيغة، لاسـتحالة تحليلها بمعزل عن العلاقات التي تربطها بدوال أخر، والسياق هـ و الـذي يُحـدّد معناهـا تحديداً يُناسب الغرض من استعمالها، ويُخلِّصها ممَّا تراكم عليها تنضييقاً أو اتساعاً أو انتقىالاً وعــدولاً وتحــويلاً، لأن "قُــدرة الكلمــات علــى اتخــاذ دلالات مُتنوّعــة تبعــاً للاستعمالات المختلفة التي تُستعمل فيها، وعلى البقاء في اللغة مع هذه الـدلالات... وحركة التغيّرات المعنوية لا تسير دائماً في خط مستقيم، بل تسير في كل الاتجاهات حول المعنى الأساسي، وكل واحد من المعاني الثانويـة يُمكـن أن يـصير بـدوره مركـزاً جديـداً

⁽¹⁾ لسان العرب: مادة (فعل).

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 1/ 40.

للإشعاع المعنوي (1). وذلك بالقياس وبالغلبة، لأن الصفة إذا غلبت تحوّلت إلى اسم للذات المعيّنة على حساب صفاتها الأخرى.

إنّ استنباط المعنى المراد من النصوص بحاجة إلى وضع أسس تفصل بين جزئيات لا حصر لها من المواد المختلفة التي تدخل في تراكيب الكلام وأساليبه وبخاصة صيغ أسماء المعاني وملحقاتها وما يتعلّق بها، لأن مدلولاتها تقع على كل مادة معجمية اشتقّت منها هذه الأسماء، كما أن مواضعها الرئيسة في التراكيب تتردّد بين الخبر والتوابع، فهي أصل الفائدة من الكلام توضيحاً وتخصيصاً وتكميلاً، لأنها قيود الذات المتحدّث عنها، فكانت أجناساً لصفاتها بالملابسة والتداخل، ثمّ بولغ فيها تجسيماً وتشخيصاً للمداومة وطول أمد مزاولتها فنسب إليها كما نسب إلى الذوات، بدليل قوله تعالى ﴿ وَهُو اللّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرُ فَجَعَلَهُ مُسَبًا وَصِهَرًا ﴾ [الفرقان: 54].

وإنّ أحوال الذات مُتباينة خلقة واكتساباً واستمراراً، لاختلاف الطباع والأشكال والقدرات، كما قبال تعبالي ﴿ وَمِنَ ءَلِينَاهِ عَلَقُ السَّمَوَتِ وَاللَّارَضِ وَاَخْذِلَافُ أَلْسِنَوْكُمُ وَالْقَرْضِ وَاَخْذِلَافُ أَلْسِنَوْكُمُ وَالْعَرْفِي وَاللَّهُ وَاللَّ

⁽¹⁾ اللغة لفندريس: 254.

⁽²⁾ دلائل الإعجاز: 26

المعاني للتعبير الواحد، لأنها متاهات ملبسة تصرف عن المراد منه، لأن العدول تخصيص وليس كسباً لأكثر من معنى. وقد قيل في قوله تعالى ﴿ وَادَّعُوهُ خُوفًا وَطَمَعًا ﴾ الأعراف:56]، فإنه لو قال (ادعوه خائفين وطامعين) لكان المعنى واحداً، هو الحالية، ولكن بعدوله إلى المصدر ائسع المعنى، وأصبح يؤدي ثلاثة معان في آن واحد، وهي الحالية، أي خائفين، والمفعول لأجله، أي للخوف والطمع، والمفعولية المُطلقة، أي تخافون خوفاً وتطمعون طمعاً أو دعاء خوف وطمع، وهذه المعاني كلها مُرادة، فإننا ينبغي أن ندعو ربّنا في حالة خوف وطمع، وندعوه للخوف والطمع، وندعوه ونحن نخاف خوفاً ونطمع طمعاً، فجمعها ربّنا في تعبير واحد بعدوله من الوصف إلى المصدر، فهو بدل أن يقول: ادعوه خائفين وطامعين، وادعوه للخوف والطمع، وادعوه دعاء خوف وطمع، أو عقون خوفاً وتطمعون طمعاً، جمعها كلها في هذا التعبير القصير (١٠).

إنّ الجمع ليس بإيراد الأوجه الإعرابية المحتملة للمصدر، بل بوجه إعرابي واحد، لأن المصدر يأتي حالاً كما جاء خبراً، فهو الوصف الأبلغ لدلالته على جميع آحاده، وفي ذلك تعظيم للإلوهية والربوبية معاً، لأنه تعالى الواهب بلا مقابل، والقادر على منح النعمة كبيرها وصغيرها دون غيره، لأنه هو المنعم والمالك ليوم الدين، لأنه تعالى الرحمن الرحيم، فهو عزّ وجل المتصرّف في الدارين معاً، فلا بُدّ من استحضار كل ذلك في حال الدعاء، وليس لأجل الخوف أو توكيداً له، لأنه إخبار من الله تعالى جاء بطريقة الطلب لغرض التنبيه رحمةً منه تعالى بعباده، وذاك لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبت لغرض التنبيه رحمةً منه تعالى بعباده، وذاك لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبت الركوب في قولك: جاءني زيد راكباً لزيد، إلا أن الفرق أنك جثب به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيأة في مجيئه ولم تجرّد إثباتك للركوب ولم تُباشره المتبدأ به بل ابتدأت فأثبت الجيء ثم وصلت به الركوب فالتبس به الإثبات على سبيل التبع به بل ابتدأت فأثبت الجيء ثم وصلت به الركوب فالتبس به الإثبات على سبيل التبع للمجيء وبشرط أن يكون في صلته (2)، فإنّ اتساع المعنى لا يقتصر على المفردة، لأنها

⁽¹⁾ الجملة العربية والمعنى: 178 – 179.

⁽²⁾ دلائل الإعجاز: 133.

عرضة للتضييق والانتقال والعدول والتخصيص أو التعميم، وإنما يحصل ذلك بـدلائل منها الصيغة وصلاتها وملحقاتها وسياقها، فإن الصيغة المصدرية أوسع صيغ المُشتقّات دلالةً، لأنها قادرة على جمع معانى الفعلية والاسمية، من غير أن تتقيّد بجزئية منها، كما في الصفات بدليل مجيئها وصفاً للمبالغة، وتوصل بجملة، لأن المصدر كالفعل يطلب فاعلاً ومفعولاً، هذا علاوةً على الوظيفة النحوية التي ينهض بها، لأنه لا يلحظ مجرّداً من النسبة إلاّ إذا غلب عليه معنى الاسمية، ومعيار ذلك هو النظم الـذي يُـساق فيـه وإليـه ترجع التغييرات المختلفة التي تُنصيب الكلمات من حيث المعنى، وهي ثلاثة أنواع: التضييق، والاتساع، والانتقال، فهنـاك تـضييق عنـد الخـروج مـن معنـي عـام إلى معنـي خاص... وهناك اتساع في الحالة العكسية، أي عند الخروج من معنى خاص إلى معنى عام... وهناك انتقال عندما يتعادل المعنيان أو إذا كانا لا يختلفان من جهة العموم والخصوص، كما في حالة انتقال الكلمة من الحجل إلى الحيال أو من السبب إلى المُسبّب، أو من العلامة الدالَّة إلى الشيء المدلول عليه الخ... وأن انتقال المعنى يتنضمَّن طرائق شتّى (1). فقد لوحظ في المصدر نسبته، فأعرب حالاً، لأن الحال قيد للخبر، وليس كذلك المُطلق والمفعول لأجله، لأنه لا يلحظ فيهما النسبة، فهما غير موصولين، وذلك بخلاف الحال، لأنها موصولة بالخبر، كما أنها مفعول فيه، لتضمّنها معنى (ف)، فالدعاء ينبغي أن تكون في كــل حــال بــدليل قولــه تعــالى ﴿ وَأَذْكُر زَّيَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً ﴾ [الأعـراف: 205]، أيَّ مُتـضرّعاً وخائفـاً (2)، لأن التفعّـل يُبـيّن حـال الــداعي بالاســتجابة والمطاوعة، وكذلك (فِعْلة)، فإنها لبيان الهيأة، وهي هيأة المُتذلِّل الخائف.

ولا إشكال في عجيء الصيغة على هيأة تخالف فيها الظاهر فاعلاً أو مفعولاً وإفراداً أو جمعاً وتذكيراً أو تأنيثاً، لأن الصيغة عارضة على المادة اللغوية، وهي تنظيم صوتي لـه دلالة زائدة على الأصل، ولولاها لما أمكن رفع المكنون من منتجه ولاستحال تجلّيه،

⁽¹⁾ اللغة لفندريس: 256.

⁽²⁾ الكشاف: 2/ 140.

لأنها أداة إظهاره، فكانت مرنة لدواعيه بحسب قدرات مُبدعها بناءً بزيادة أو نقص أو قلب أو صحة أو إعلال، لأنها نُظّمت لأداء معنى تاليفي بدليل تعلّقها وارتباط حروف المعاني بها، واختلاف معانيها بالزيادة والنقص، وبالسوابق واللواحق، وإنما الإشكال في التخريج، فبدلاً من البحث عن أسرار مخالفتها الظاهر، يلجأ إلى حل الإشكال بإقامة صيغة مقام أخرى بحجّة عدم جواز الإخبار عن الذات باســم المعنــى، إلاّ أنه يقيّد بما يدل عليها، كالصفات مُعوّلين على اللفظ العامل، مع أن اسم المعنى هو الوصف الحقيقي، لأن العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات (١)، وهي دلائل على توجيه الكلام بحسب الغرض المراد، لأنها أخبار، والخبر هو المُخبر عنه في المعنى بدليل انتقالها إلى معنى الاسمية، فتأخذ خصائصها، فيُخبر عنها، نحو قوله تعالى ﴿ بُشْرَىنَكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّكُ ﴾ [الحديد: 12]، فقد قيل: التقدير: بشراكم دخول جنّات أو خلـود جنّات، لأن البُشرى مصدر والجنّات ذات، فلا يُخبر بالذات عن المعنى (2)، بل أخبر عـن اسم المعنى أو اسم المصدر، وهو بمعنى الجمع بالجمع، لأن بُشرا مصدر وبُشرى اسمه، فرّق بين الاسم والمصدر بالتنوين، كما فرّق بين ذكر وذكري، فجاء الاسم على مثال طوبى، كما يأتى (فُعُل) جمعاً كرُسُل، لأنبُشرا جمع بشير، وبُشرا بتخفيفه وبَشر بفتح الباء مصدر من بشره بمعنى بشره (3)، فإن (بُشرا) بخلاف (بُشرى) بدليل دخول ياء النداء ولا النافية للجنس عليه، نحـو قولـه تعـالى ﴿ يِنْكِتُشْرَىٰ هَٰذَا غُلَمٌ ﴾ [يوسـف: 19]، وقولـه ﴿ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَهِذِ لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ [الفرقان: 22]، والإخبار عنه في قوله تعالى ﴿ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِي ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا وَفِ ٱلْآخِرَةِ ﴾ [يونس: 64]، في حين جاءت (بُشْرا) حالاً بمعنى الجمع في قوله تعالى ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي يُرْسِلُ ٱلرِّيَكَ مُشْرًّا بَيْنَ يَدَى رَحْمَتِهِ ، ﴾ [الأعراف: 57]، فمن قرأ (الرياح) بالجمع حسُن وصفها بقوله (بشرا)، فإنه وصف الجمع بـالجمع ومـن قـرأ

⁽¹⁾ شرح الكافية: 1/87.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 2/ 296.

⁽³⁾ الكشاف: 2/84.

(الريح) واحدة قرأ (بشرا) جمعاً، لأنه أراد بالريح الكثرة كقولهم كثير الدرهم والدينار والشاه والبعير، وكقوله تعالى ﴿ إِنَّ اَلْإِنسَانَ لَغِي خُسَرٍ ﴿ آلَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [العصر: 2-3]، فلما كان المراد بالريح الجمع وصفها بالجمع، وقرأ ابن عامر (نشرا) بفتح النون وإسكان الشين، والنشر مصدر نشرت الثوب ضد طويته، ويُراد بالمصدر ههنا المفعول أي بعنى مُنتشرات و (بُشرا) مثله، لأنبُشرا، وبُشُورا وبُشرا وبَشره به بَشرا، وبَشَر يَبْشُر بَشرا وبُشُورا والمنم البشرى في كما أن (المعنى) توسّع فيه من القصد إلى الأجسام والاعراض، فإن المعنى هو القصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه، وقد يكون معنى الكلام في اللغة ما تعلق به القصد... والمعنى مقصور على القول دون ما بقصد، ألا ترى أنك تقول معنى قولك كذا ولا تقول معنى حركتك كذا، ثمّ توسع فيه فقيل ليس لدخولك إلى فلان معنى، والمراد أنه ليس له فائدة تقصد ذكرها بالقول... هذا على الهم سمّوا الأجسام والأعراض معاني، إلا أن ذلك توسّع، والتوسّع يلزم موضعه المستعمل فيه ولا يتعدّاه (6).

وبذلك يصح الإخبار بالذات عن اسم المعنى وعكسه، لأن المعنى يُقصد بهما للإفادة فلا داعي إلى تقدير محذوف، لأن اسم المعنى يقع على القليل والكثير، كما يقع على الذات، وعلى وصفها، فقد "يخرج الإنسان من فصيلة الأسماء المُجرّدة (أسماء المعنى) إلى فصيلة الأسماء المُشخّصة (أسماء الذات)، لأن الاسم المُجرّد كثيراً ما يُستعمل بقيمة مُشخّصة، ذلك أن ما يعبّر عنه اسم المعنى بقوة يظهر للعقل يسيراً عند تحققه في الواقع... والنتيجة الأخيرة لتطوّر كلمة مُجرّدة نحو الذاتية، هي أن يعمل منها صفة (4). وقد تشابهت المعاني لتداخلها بالتوسّع بدليل كثرة أوزان أسماء المعاني وتحوّل الوصف

⁽¹⁾ التفسير الكبير: 24/ 144 – 145.

⁽²⁾ لسان العرب: مادة (بشر).

⁽³⁾ الفروق اللغوية: 22.

⁽⁴⁾ اللغة ، لفندريس: 172 – 173.

بالغلبة إلى ذات مُجسّمة منه، كما تتحوّل الذات إلى وصف بياء النسب، كما ينسب إلى الصيغة، فكانت أسماء المعانى قياسية للتفريق بين مُتشابهاتها، فلا يصح الفصل بين اسم المعنى والوصف، لأن كليهما اسم جنس يضمّ أنواعاً مختلفة، لذلك قيل: أكثر الأسماء المبنيّة على الأوزان هي أسماء المعاني والصفات (١)، لأن الصفة أخص من الوصف، فهي تفصل بين المشتركين في الاسم دون الفعل، لأن الحال تفصل فيه، لأن الوصف مصدر والصفة فعلة، وفعلة نقصت فقيل صفة وأصلها وصفة، فهي أخبص من الوصف، لأن الوصف اسم جنس يقع على كثيره وقليله، والصفة ضرب من الوصف مثل الجلسة والمشية، وهي هيأة الجالس والماشي، ولهذا أجريت الصفات على المعاني، فقيـل العفـاف والحياء من صفات المؤمن، ولا يُقال أوصافه بهذا المعنى، لأن الوصف لا يكون إلاَّ قولاً، والصفة أجريت مجرى الهيأة وإن لم تكن بها، فقيل للمعاني نحو العلم والقدرة صفات، لأن الموصوف بها يعقل عليها، كما ترى صاحب الهيأة على هيأته وتقول هو على صفة كذا، وهذه صفتك، كما تقول هذه حليتك ولا تقول هذا وصفك، إلاَّ أن يعني به وصفه للشيء (2)، فقد جعل ما يُعبّر به عن الحقيقة حقيقة، وهو الذات فاستعملا في القول وغيره بصفة دوال على نسب مختلفة مُعبّرة عن العلاقات الرابطة فلحقتها زوائد نفصل بين الحدود، هذا علاوةً على الضغط الصوتي على مقاطع منها، والوقف أو السكت والابتداء، لأن النبر ينفث الحياة في هيكل الأصوات العظمي، أو على حد تعبير مجازي لقدامي النُحاة، النبر روح الكلمة، فهو الذي يُعطى للكلمة طابعها وشخصيتها سواء أكان نبر علو أم نبر شدّة، ولكن النبر مع كل هذا لا يكفى لتحديد الكلمة (3)، لأن القياس على الأوزان أظهر في اللغة المكتوبة لاعتمادها على الشكل بدليل علامات الترقيم، لذلك فإن العربية لمّا لم تكتف بصيغ قليلة مثل سائر اللغات السامية، كانت تميل

⁽¹⁾ التطور النحوى للغة العربية: 100.

⁽²⁾ الفروق اللغوية: 19.

⁽³⁾ اللغة لفندريس: 87.

إلى كثرة الأشكال والتفنُن في الصيغ الكثيرة (١)، وذلك لمرونة مفرداتهــا تــصريفاً واشــتقاقاً وتركيباً وزيادةً وحذفاً وتغليباً، لأن من يغلب عليه الوصف قد يُـسمّى بــه للدلالــة علــى المبالغة في استعمال جارحته، فيكون آلة للوصف، نحو قوله تعالى ﴿ وَيَقُولُونَ هُوَ أَذُنُّ ﴾ [التوبة: 61]، فإن الأذن: الرجل الذي يُصدّق كل ما يسمع، ويقبل قول كل أحد سمى بالجارحة التي هي آلة السماع كان جملته أذن سامعة، ونظيره قـولهم للربيئـة عـين (2)، فـلا يخبر بالمصدر إلاّ باعتبار الدليل، وكذلك ما كان آلة له، وهو الدلالة على أن الـذات قـد بلغت فيه الغاية القصوى، فصارت قيداً له بعد أن كان الوصف قيداً لها، يدل على ذلك ارتباط الآلة بالذات بوصفها عضواً فاعلاً، فإن لم تفعل ذلك فكأنها غير موجودة أصلاً، كما في قول ه تعالى ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكَ رَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ, قَلْبُ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ [ق: 37]، فإن التذكرة تنفع من كان له قلب، أي قلب واع يتفكّر في حقائقه (أو القي السمع) أي أصغى لاستماعه (وهو شهيد) حاضر بذهنه ليفهم معانيه، أو شاهد يصدقه فيتّعظ بظواهره وينزجر بزواجره، وفي تنكير القلب وإبهامه تفخيم وإشعار بأن كل قلـب لا يتفكّر ولا يتدبّر كلا قلب (3). لذلك خالفت أسماء المعاني أفعالها، فلم يقتـصر على اللفظ، بل تولَّدت المعاني من الآلات والأعضاء والمواضع للمُلابسة، فـلا يتقيَّـد معنى الفعل باللفظ إلاَّ عند أهل الصناعة، فإنه أوسع مما ذكر، كما أنه ليس أمثلة أخذت من لفظ الأحداث، لأن الأحداث هي الأفعال الصادرة أو الواقعة، وهي مرتبطة بالذوات في حركتها الظاهرة أو الباطنة بدليل شمول أوزانها المُتشابهات والمتخالفات من الصفات، لذلك فإن طرقات القياس قد كثرت واشتبكت بعضها ببعض، فكان يُخالط اشتقاق الأسماء على الأوزان شيء من الاتَّفاق والاضطراب، ومع كل ذلك فالقياس على الأوزان أقوى بكثير عند أسماء المعانى والصفات منه عند غيرها من الأسماء، وذلك لأن

⁽¹⁾ التطور النحوي للغة العربية: 103.

⁽²⁾ الكشاف: 2/ 199.

⁽³⁾ أنوار التنزيل: 689.

أسماء المعاني والصفات قريبة جداً إلى الأفعال، والأفعال غلب عليها القياس غلبة تكاد أن تكون كاملة (1)، لأنها بُنيت لبيان أحوال الذات، وهي تنضم النظائر والأضداد من حركاتها الظاهرة والباطنة، وهي لا تخرج عن التشابه أو المخالفة، لأن التقدير يكون على النظير وعلى النقيض، فإمّا أن يردّ إلى نظيره أو نقسضه، وذلك ما يكون عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل كقولنا: إن كان هذا جسماً فهو مُتحيّز، لكنّه جسم، ينتج: أنه مُتحيّز، وهو بعينه مذكور في القياس، أو لكنه ليس بمُتحيّز، ينتج: أنه ليس بجسم، ونقيضه قولنا: إنه جسم مذكور في القياس (2).

والمعنى يُستنبط من النظائر كما يُستنبط من النقائض، لأن القياس مظهر للحكم لا مثبت، والذي يثبت الحكم هو الفعل بدليل ثبوته في الصفات والمبالغة فيه وتحوّله إلى الصفات الغالبة والأسماء الغالبة، فتوصف ولا يوصف بها. قال الزمخشري في لفظ الجلالة والرحمن فإن قلت: هل هذا الاسم اشتقاق؟ قلت: معنى الاشتقاق أن ينتظم الصيغتين فصاعداً معنى واحداً وصيغة هذا الاسم وصيغة قولهم أله إذا تحيّر، ومن أخواته دله وعله ينتظمهما معنى التحيّر والدهشة، وذلك أن الأوهام تتحيّر في معرفة المعبود وتدهش الفطن، ولذلك كثر الضلال ونشأ الباطل وقل النظر الصحيح... و(الرحمن) فلان من رحم كغضبان وسكران من غضب وسكر، وفي الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم، ولذلك قالوا: رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا، ويقولون: إن الزيادة في البناء لزيادة المعنى... وهو من الصفات الغالبة كالدُبران والعيوق والصعق لم يستعمل في غير الله عزّ وجل، كما أن الله من الأسماء الغالبة كالدُبران والعيوق والصعق لم يستعمل في غير الله عزّ وجل، كما أن الله من الأسماء الغالبة كالدُبران والعيوق والصعق لم يستعمل

فإنّ عموم الوصف يختص بالغلبة، لأن الإله في أصله لكل معبود ثمّ غلب على المعبود بحق... والأظهر أنه وصف في أصله، لكنّه لمّا غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره

⁽¹⁾ التطور النحوى للغة العربية: 101.

⁽²⁾ التعريفات: 102.

⁽³⁾ الكشاف: 1/ 39-42.

وصار له كالعلم مثل الثريّا والصعق أجرى مجراه في إجراء الأوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرّق احتمال الشركة إليه، لأن ذاته من حيث هو بلا اعتبار أمر آخر حقيقي أو غيره غير معقول للبشر (أ). فإنّ تخصيص الوصف بالغلبة في الاستعمال يُحدّد المعنى الإفرادي عند الاشكال بالردّ إلى النظير أو النقيض، أما المعنى التركيبي كالجمل، فإن دلالة السياق يعنيها، لأنها تُرشد إلى تبيين المُجمل والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المُطلق وتنوع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلّم، فمن أهمله غلط في نظيره، وغالط في مناظراته، وانظر إلى قوله تعالى فردُق إنّكَ أَنتَ الْعَزِيرُ الصحيحية على الدلالة الخير (2)، كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير (2).

إنّ الإشكال في متشابهات المعاني يظهر في كثرة الاحتمالات وعدم القطع بمعنى معين، بسبب التعويل على مناهج التقطيع اللغوي والقياس على المنظير دون النقيض، بدليل المضارعة التي اعتمدت في الوصف بوصفه عاملاً، كما اتّخذت أساساً للفصل بين المعرب والمبني منه، ممّا جعلهم يختلفون في مسألة الأصل والفرع، نظراً إلى العمل بالأثر والمؤتر، كما جعلوا الزمن وتقسيماته الفلكية مُنبئة عن الفعل، وليس الفعل مُنبئاً بالمعاني، فخلطوا بين الزمن الصرفي والنحوي، لأن الصيغة ليست قاطعة فيه، لأنهم أخرجوها عن وظيفتها التأليفية بوصفها آلة للربط بما تحمل من معنى قياسي وتصريفي واشتقاقي، بدليل تغيرها بحسب رتبة أصول الصيغة وتجردها وزيادتها، فإن القلب المكاني يخلق أصولاً لغوية جديدة وكذلك أحرف الزيادة، بدليل السلب واللزوم والتعدي والصيرورة والتضمين والنقل والعدول والنسب والتخصيص بالغلبة والسوابق واللواحق ومجرى السياق والصياغة على النظير والنقيض ونحو ذلك، مما يُزيل اللبس ويحل الإشكال ويُسيّن المراد بالقرائن والأدلة اللغوية، فإن الفعل من أهم أجزاء الجملة، بل هو أهمها، فهو لا

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 3.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 2/ 200-201.

يقتصر على الدلالة على الحدث حسب، ولكنة يُحدّثنا عمّا فعل الشخص أو الشيء، وعمّا يفعلان وعمّا سيفعلان: كتب خالد، يكتب خالد، سيكتب خالد، نزل المطر، ينزل المطر، سينزل المطر، وهو بالإضافة إلى ذلك يُساعد على الإسناد ويُعبّر عن سؤال وعن أمر وغيرهما. والجملة الفعلية، وهي الجملة التي يكون فيها المسند فعلاً - أكثر شيوعاً في الاستعمال، بل تُعدّ أساس التعبير في العربية (١)، لأن الفعل في حقيقته وصف عام يصلح للإنباء عن كلّ شيء، لأنه أساس أسماء المعاني جميعاً ومصدر تصريفها واشتقاقها ومقياسها وميزان مُتشابهاتها من النظائر والأضداد، بدليل تعلّق حرف المعنى به وكائه جزء منه - كما أنه جزء من فاعله بدليل عيثه مُسنداً بنسبة تامّة، وقيداً بنسبة ناقصة في الصفات والمصادر، وهي في حقيقتها أفعال مُبالغ فيها بأمارة عملها، لأنها إخبار لقيود الذوات أو للذوات المُجسّمة منها، فتكون قيوداً لأحداثها. لقد كانت الأسماء والصفات المنقل عناصر اللغة الحيّة، وفي ذلك مقابلة الأدوات النحوية (من حروف جر وحروف وصل وأدوات وضماثر)، فنرى أنه لا يستحيل تصنيف الكلمات تصنيفاً عاماً يقوم على خطّة يُبرّرها المنطق ولا يُناقضها نحو اللغات الهامّة، فانواع الكلمة المختلفة تتميّز غالباً في خطة يُبرّرها المنطق ولا يُناقضها نحو اللغات الهامّة، فانواع الكلمة المختلفة تتميّز غالباً في كل لغة بدوال نسبة خاصة (٢٠).

⁽¹⁾ في النحو العربي نقد وتوجيه: 207.

⁽²⁾ اللغة ، لفندريس: 175.

دلائل الترادف

اللغة بصفتها أصواتاً مسموعة ورموزاً مرئية، وأشكالاً تصويرية فريدة بخصائصها الاجتماعية والتاريخية والفنية والفلسفية، فهي مُعبّرة بالتنغيم والرسم عن الفكر والوجود الإنساني، وعلاقته بالحياة ووسائل استمرارها الروحية والمادية، ومُشعرة بهما؛ لأنها مُنظمة لهما إيجاءً وتجسيداً، وهي مزيّة الإنسان ظاهراً وباطناً؛ لأنها تتكلّم به، وهو يتكلّم بها؛ لأنها سر وجوده وكينونته، وسجل ماضيه وحاضره ومستقبله، تحيا به ويحيا بها، وهي حاضرة حيّة بعد فنائه تشهد عليه، وهو يستشهد بها، وتحكم عليه، وهو يحكم بها، وتقيّده بما حوله، وهو يتقيّد بها، إذ ﴿ مَا يَلْفِظُ مِن قُولٍ إِلّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ ﴾ [ق: 18]، و ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكِلُمُ ٱلطَّيِبُ ﴾ وظ إِنَّ رُسُلنَا يَكُذُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ ﴾ [يــــونس: 21]، و ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكِلُمُ ٱلطَّيِبُ ﴾ وأطر: 10]، وعند بعثه يقول ﴿ هَآوُمُ ٱقْرَءُوا كِنَبِينَهُ ﴾ [الحاقة: 19]. كما أنها زيادته أو نقصه. قال زهير بن أبي سُلمي (أ):

وكائن ترى من صامت لك معجب زيادت، أو نقصه في الـــتكلّم لسان الفتى نصف ونصف فؤاده فلم يبق إلا صورة اللحم والـدم

لا تكون إلا به، ولا يكون إلا بها، فهي ترفض الانفصال عنه، وهو يأبى الانفصام عنها، كما أنها وحدة متكاملة لا تقبل التجزئة، إذ تنصهر لبناتها في بنائها، وتتلاحم بعلاقات تربطها، حتى تجعل آخرها يُعانق أولها، وأولها يستدعي ما علق به في سلسلة مترابطة الحلقات، يوضّح بعضها بعضاً أو يُخصصه أو يُفسّره أو يُكمّله ويُبيّنه كأنّه جزؤه، فيدرس مجاوراً لا منفرداً؛ لأن اقتطاعه يُميته، ويُذهب بهاء نسجه، ويفصم عُرى وشائجه، فإن الأصوات المختلفة تكتسب صفاتها بالمجاورة بدليل الإدغام والإمالة والوقف، والكلمات تكتسب معانيها التأليفية أو النحوية بالمجاورة في الجمل وأشباهها كذلك، بدليل المحل الإعرابي، ودراسة المفردات لبيان جهاتها النحوية وصولاً إلى علاقاتها الرابطة للكشف عن ضيق دلالتها أو سعتها وهي داخل التركيب، فقد تكون

⁽¹⁾ شرح المعلّقات السبع: 154.

عامة أو مُبهمة أو مُطلقة أو مُقيّدة أو خاصّة أو مركّبة أو رابطة أو منقولة أو مُشتركة ونحو ذلك، فإن لكل متطلّبات التي تُبيّن دلالت لبيان المراد من موضعه وصيغته ورُتبت، والتقسيم المنطقى لا يكشف عن جميع العلاقات بدليل النقل الوظيفي، وسلب الاسمية أو الفعلية؛ لأن للغة منطقها الخاص بها، وهي تتمرّد أبداً على الأسس الفلسفية بـدليل خرق الحدود، ومرونة المُفردة في الاستعمال بحسب المُراد، وعجز القواعد المعيارية عن مواكبة الاستقراء اللغوي، لسبر أسرار الأشكال التصويرية المُعبّرة عن المقصود من صياغتها وإيحاءاتها، إذ التزمت بالتقسيم المنطقى الصارم، ولم تُول قضية الفهم والإفهام ما تستحق من تتبُّع المعاني في حركاتها وتقلّباتها بجسب المقامـات والأحــوال، إذ لا تخلــو كلمة ما من جهة تربطها بغيرها، وهي التي توضّحها أو تُخصصها أو تُكملها، ولكل لغة وسائلها الضخمة في التعبير عن الجهة، فالهمزة والتضعيف وتشديد العين وحروف الزيادة فيما زاد على الثلاثة، والإضافات الظرفية والحال والتمييز تعبيرات شكلية عن الجهة في اللغة العربية، بمعنى أنها تقييد لعموم الدلالة بما يُفيد النظر إلى جهة مُعيّنة في تطبيق فهم الفعل، وما يُسمُّونه حرف المطاوعة وتاء الافتعال، وكل حروف الزيادة التي تأتى لمعنى وظيفي، هي في الواقع تعبيرات شكلية عن الجهة، تُـضيف معنى وظيفتهـا إلى المفهوم العام للفعل لتخصيصه في الدلالة، والجهة تعبير يستغرق كل تـصريفات الفعـل، بمعنى أنه يلحظ في شكل من الأشكال التصريفية للمادة (1).

إنّ الفعل بمفهومه العام لا يقتصر على ذلك؛ لأنه موضوع أصلاً للإنباء عن المعاني؛ لأنه هو الموجد لها والمتصرف فيها بدليل تصريفه وزيادته وحذفه، والمبالغة فيه بحيث يصل إلى الغاية المطلوبة؛ لأنه في حقيقته وصف، فهو بحاجة أبداً إلى موصوف يصدر منه أو يقع عليه، كما أنه مُفتقر إلى ظرف وعلّة ومُصاحبة وتوكيد وتابع وحال، ثبيّن كيفية حصوله، وكذلك الأساليب مع ما ناب عنه من الحروف كالقسم والشرط والاستفهام ونحوها، والعموم فيه لا يقتصر على الاصطلاحي منه، فإنّ ما شابهه من الصفات والمصادر تجري مجراه، بدليل حاجتها إلى النسبة والتنوين، ومجيئها صلة (أل)

⁽¹⁾ مناهج البحث في اللغة: 246-247.

لغلبة معنى الفعلية فيها، كما أن منه ما غلبت عليه الحرفية، فجُعل خاصاً بالتعجّب والمدح والذم، ومنه المنقول إليها، ومنه العام الذي يصلح لكل ما يصدر من الموصوف، نحو (فعل)، ومنه ما يكون أصلاً لكل فعل وجوَّاباً عنه، نحو (كان) وأخواتها أخص منها، كما أن التام منه ما كان علاجياً ظاهراً، فيكون له ضد ما يُخالفه، نحو قام وقعد، ومـا دلّ على لون أو مرض أو عيب، وما دلّ على سجيّة أو فطرة، فيكون نفسياً باطناً، نحـو فـرح وحزن وطرب وشجع وكرم، وهو المعروف باللازم. أما ما كان ذهنياً منه، نحو علم وفهم، فهو المُتعدّى، ومن النفسي ما يكون عاماً لصدور أفعال بـسببه، كـالوجود الـذاتي الذي يصلح لصفاتٍ كثيرة، فإن الوجود النفسى يصلح أيضاً لصفات كـثيرة، نحـو رحـم وسخط وغضب وعفا وغفر وأصفح، فإن (رحم) أعمم من (رأف)، وإن قيل: الرحمة: الرأفة والتعطَّف، والمرحمة مثله، والرحمة: المغفرة (١)؛ لأنَّالفـرق بـين الرحمـة والرأفـة، أن الرافة أبلغ من الرحمة، ولهذا قبال أبو عبيدة، إنَّ في قوله تعبالي ﴿ رَءُوفُ رَحِيمٌ ﴾ [التوبة:117، 128، النور: 20، الحشر: 10] تقديماً وتـاخيراً، أراد أن التوكيـد يكـون في الأبلغ في المعنى، فإذا تقدّم الأبلغ في اللفظ، كان المعنى مُؤخّراً (2). فإن الرافة أشدّ الرحمة، والرافة أخص من الرحمة وأرق، والرافة أرق من الرحمة، ولا تكاد تقع في الكراهمة، والرحمة قد تقع في الكراهة للمصلحة (3)، وليست الرحمة هي المغفرة؛ لأناصل الغفر التغطية والستر، غفر الله ذنوبه، أي سترها (4). وأصل الرحمة الرقّـة، والفرق بين الرحمة والرقّة أن الرقّة والغلظة يكونان في القلب وغيره خلقة، والرحمة فعل الراحم، والناس يقولون رقّ عليه فرحمه، يجعلون الرقّة سبب الرحمة (٥).

تحصل الرحمة بالإحسان والإنعام على المُحتاج، والمُفتقر إليهما بعــد الرافــة والرقــة

⁽¹⁾ لسان العرب: مادة (رحم).

⁽²⁾ الفروق اللغوية: 161.

⁽³⁾ لسان العرب: مادة (رحم).

⁽⁴⁾ نفسه: مادة (غفر).

⁽⁵⁾ الفروق اللغوية: 161.

والتعطّف، فيصل فعل الراحم والمُنعم؛ لأنه قد يرق قلبه رافة وتعطّفاً، ولكن لا يستطيع إيصال شيء إلى من يطلبه؛ لأن الرحمة رقة تقضي الإحسان إلى المرحوم، وقد تُستعمل تارة في الرقة المجردة، وتارة في الإحسان المُجرد عن الرقة، نحو: رحم الله فلاناً، وإذا وصف به البارئ، فليس يُراد به إلاّ الإحسان المُجرد دون الرقة، وعلى هذا رُوي أن الرحمة من الله إنعام وإفضال، ومن الآدميين رقة وتعطّف... فركز تعالى في طبائع الناس الرقة، وتفرد بالإحسان (1).

لا يتم الإحسان ولا يحصل إلا بعد فعل باطن لغرض الانتفاع به، وهو تفضل، والفرق بين الإحسان والإفضال أن الإحسان النفع الحسن، والإفضال النفع الزائد على أقل المقدار، وقد خص الإحسان بالفضل، لم يجب مثل ذلك في الزيادة؛ لأنه جرى مجرى الصفة الغالبة، كما اختص النجم بالسماك، ولا يجب مثل ذلك في كل مرتفع (2).

والدعاء بالرحمة لغرض الإحسان إلى المرحوم، ولا يصدر الدعاء إلا بعد فعل قلبي، يدل على ذلك تقديم الرأفة على الرحمة في قوله تعالى (رَوُّوفٌ رَّحِيمٌ). كما أن الراء والهمزة والفاء كلمة واحدة تدل على رقة ورحمة، وهي الرافة (أن الرافة مبالغة في رحمة خاصة، وهي دفع المكروه وإزالة الضرر... أما الرحمة فإنها اسم جامع يدخل فيه ذلك المعنى، ويدخل فيه الإفضال والإنعام، وقد سمّى الله تعالى المطر رحمة، فقال ﴿ وَهُوَ ذَلك المعنى، ويدخل فيه الإفضال والإنعام، وقد سمّى الله تعالى المطر رحمة، فقال ﴿ وَهُو اللّه عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله وإنالة الضرر بفعل واصل، فذلك هو الرحمة، والإفضال والإنعام قد وصلا بفعل المطر، فقد أتبع الرأفة رقّة، وأردفت الرقّة بالرحمة، فتوالت الأفعال دفعاً للمكروه وإزالة للضرر، ولا يكون الضرر كلّه إساءة، وكذلك الإحسان؛ لأنه قد "يكون من الإحسان ما هو ضرر، مثل تعذيب الله تعالى أهل النار، وكل من جاء

⁽¹⁾ معجم مفردات ألفاظ القرآن: 196 (رحم).

⁽²⁾ الفروق اللغوية: 162.

⁽³⁾ معجم مقاييس اللغة: 2/ 471 (رأف).

⁽⁴⁾ التفسير الكبير: 4/ 93.

بفعل حسن، فقد أحسن، ألا ترى أن من أقام حداً فقد أحسن، وإن أنزل بالمحدود ضرراً، ثمّ استعمل في النفع والخير خاصّة، فيُقال أحسن إلى فلان إذا نفعه، ولا يُقال أحسن إليه إذا حدّه، ويقولون للنفع كلّه إحساناً، ولا يقولون للفرر كلّه إساءة، فلو كان معنى الإحسان هو النفع على الحقيقة، لكان معنى الإساءة الضرر على الحقيقة؛ لأنه ضدّه (1).

إنّ الفعل العام يتخصص بمتعلقاته من حيث التركيب؛ لأنه موجد للمعاني الوصفية فيها، وقد تكون الأوصاف منقطعة أو مُستمرة مُتجددة بحسب الغاية منها، وأما الأفعال القلبية والنفسية، فإنها تُتبع بما يُحققها ظاهراً، فإن الإحسان والإنعام والإفضال ومثلها العفو والصفح والغفران من دلائل الرحمة بشقيها النافع والضار، يدل على ذلك ما جاء في سورة الرحمن من تعداد النعم والنقم، وأفضلها تعليم القرآن، بدليل تقديمه على خلق الإنسان وما فيه من ترغيب وترهيب، وإنزال الكتب وبعث الرسل، وما تبع ذلك من غزوات، كل ذلك كان رحمة للعالمين، بدليل قوله تعالى ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَكُ إِلّا وَتَركه مع الستر، أو ترك الترك من غزوات، أو ترك مع الستر، أو ترك الترك من دواعي الرحمة لأجل الترب، والإعراض عن المذنب وترك لومه، وهذا الترك من دواعي الرحمة لأجل الإصلاح، فتبع الظاهر الباطن، وإن جمعها معنى عام، وهو ترك العقوبة عمّن يستحقها، ليس على سبيل التطابق؛ لأن لكل مُفردة معنى خاصاً بها، ولكن على سبيل التتابع ليس على سبيل التطابق؛ لأن لكل مُفردة معنى خاصاً بها، ولكن على سبيل التتابع بعضها إلى بعض، ليحصل منها الفوائد المُركبة، وهكذا جميع المفردات مع ما يتركب منها، وعلم أنه يلزم مما بيناه أن يكون ذكر المفردات وحده بمنزلة نعيق الغراب في الخلو عن الفائدة (2).

إنّ الفعل عموماً يثبت وصفاً لذاتٍ ما، وهذا الإثبات أو الإيجاد في الغالب يكون عن سبب خارجي أو نيّة مُبيّته أو آنية تنشأ انبهاراً أو استفساراً، مما يستدعي انفعالاً بما يجري في الحياة العامة والخاصة، ودراسة الفعل بمعزل عن موجباته ومُتعلّقاته، وكذلك

⁽¹⁾ الفروق اللغوية: 159.

⁽²⁾ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 71.

الأوصاف والمصادر وما شابهها أدى إلى ظهور مُصنّفات كثيرة جمعت الخلاف اللغـوى في المفردات، وما دار من جدال بين من أثبت ظواهرها المُشتركة لفظاً أو معنى وبين من أنكرها، وحُجج الطرفين وطُرق استدلالهم، ثم تلتها مُصنّفات أخـرى تتنـاول الخـلاف النحوي، وكلُّها انشغلت في الجزئيات، إذ تتبعت الألفاظ ومعانيها الوضعية والعرفية والأصلية والفرعية والحقيقية والمجازية والصرفية والنحوية إعراباً وبناءً، بمنهج معياري تعليمي صارم، أحال اللغة، على سعتها ومرونة مفرداتها، وتقلُّبها في التراكيب المختلفة بحسب المقامات والأحوال، إلى جملة قواعد مُستقاة من القديم؛ لأنه قديم، كان دارسها معلماً لا باحثاً عن الحقائق اللغوية التي لا تخضع للحدود المنطقية، ولا الأهواء الشخصية التي جعلت الدرس اللغوي صنعةً لها وحرفة تمتهنها، لتصل بها إلى تحقيق غايـة فرديـة، فعنيت بالمفردة مُعتمدةً في ذلك تقسيمات سيبويه للألفاظ واسلوبه التعليمي، إذ يقول: أعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين... فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، هـ و نحو: جلس وذهب، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، نحو ذهب وانطلق، واتفاق اللفظين والمعنى مُختلف قولك وجَدْتُ عليه من المَوْجِـدة، ووجـدَت إذا أردت وجـدان الـضالَّة، وأشباه هذا كثير (1).

إنّ اختلاف لفظتين أو اتفاقهما لا يُعدّ كلاماً يُعوّل عليه لمعرفة القصد؛ لأن المعاني الإفرادية تنصهر في المعنى التركيبي العام الموحّد للكلام بأجمعه، كما أنكل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد، في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه (2)؛ لأن الاستعمال يُكسبها معنى تركيبياً زائداً على معناها الإفرادي، إذ يذوب في السياق ليحل معلّه المقصود من استعمالها فلا يبقى سوى مدلولها التركيبي وموقعها فيه؛ لأن اللغة ليست قوالب جاهزة تُستعمل بحسب إرادة من أعدّها وهيأها، بل هي أمر آخر مُختلف علماً عمّا قعد لها وأسس، إذ قد تنقلب على مُستعملها نفسه فترقعه في الهلكة أو ترفعه

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 1/24.

⁽²⁾ المزهر: 1/ 399–400.

فوق ما يتوقع، وذلك يُحده المُتلقي والظروف المحيطة بالكلام وصاحبه، وهي لا تُضبط بزمان ولا مكان، يدل على ذلك تضارب آراء دارسي المفردات قديماً وحديثاً في جميع الظواهر اللغوية التي تبنّوها في معالجة معانيها الإفرادية، ومنها البرّادف، فإن طبيعة الخلاف والجدل الذي نشب بين العلماء حول البرّادف في اللغة، لم يتناول الجمل والعبارات، وإنما كان يتصل بالألفاظ، وهي مُنفردة، بل لا نكاد نجد خلافاً حول إمكانية التعبير عن المعنى الواحد بعدة جمل وتعابير مختلفة (1)، وذلك لالتزامهم الشديد بما جاء في الكتاب، لاعتقادهم بصحة كل ما ورد فيه، وعليهم النسج على منواله؛ لأنه لا يرقى إليه شك لثقتهم بصاحبه، فلا تطابق في التعابير، فإن لكل تعبير معنى يختص بشكله مبدءاً ونهاية، وحتى التعبير يختلف معناه باختلاف النغمة الصوتية لقائله أو قارئه، والترادف لا يعني الاتحاد في مفهوم لفظين مختلفين على معنى واحد، كما قيل في حدّه البرادف لغة ركوب أحد خلف آخر، وعند أهل العربية والأصول والميزان، هو توارد لفظتن مُفردين واحدة، وتلك الألفاظ تُسمّى مُترادفة... ويقابل الترادف التباين (2).

وليس كذلك، بل الترادف يعني التتابع بدليل تاء المطاوعة؛ لأن الردف ما تبع الشيء، وكل شيء تبع شيئاً فهو ردفه، وإذا تتابع شيء خلف شيء فهو الترادف، وترادف الشيء تبع بعضه بعضاً، والترادف التتابع، وأردف الشيء بالشيء وأردفه عليه أتبعه عليه (3).

ولا يُقصد بالتابع نحوياً، بل هو المطاوع، وهو المُمتثل للإرادة والمُستجيب لها بلا تردد، وليس تفسيراً لكلمة ما أو بياناً لها أو تعريفاً قاموسياً بحسب الأشهر والأعرف في اللهجات أو اللغات، وكذلك يختلف الاسم لدلالته على المُسمّى عن وصفه لدلالته على حالة من أحواله المختلفة، فليس الوصف رديفاً للاسم إلا إذا غلب، فيجعل من الصفات

⁽¹⁾ الترادف في اللغة: 5.

⁽²⁾ كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى: 3/ 578.

⁽³⁾ لسان العرب: مادة (ردف).

الغالبة، وهي تجري مجرى الأسماء في الدلالة على الذات، كما أن المحدثين لا يسترطون الاتفاق التام في المعنى حسب، إنما يرون أيضاً أن مقياس الـترادف في ألفاظ اللغة يقوم على مبدأ الاستعاضة الذي يعني استبدال الكلمة بما يُرادفها في النص اللغوي دون أي تغيير في المعنى، وقد جعلوا من هذا مقياساً للتحقق من الـترادف في الألفاظ، وهذا هو المفهوم الدقيق للترادف في فقه اللغة المعاصر(1).

إنّ مبدأ الاستعاضة مُخالف للمفهوم من التطابق الذي يقتضي الاتحاد في البيشة والعصر، لحصوله في غير بيئته أو عصره، فيدخل ضمن التطور الدلالي للمفردات، فيكون بديلاً توسيعاً أو تضييقاً، وذلك أن اللغة ليست جامدة بحال من الأحوال، على الرغم من أن تطورها قد يبدو بطيئاً في بعض الأحيان، وتغيّر المعنى ليس سوى جانب من جوانب التطور اللغوي الذي يتم ضمن طبيعة اللغة الخاصة، فلا شيء ثابت أو مستقر فيها بصورة تامّة، فكل صوت وكل كلمة أو تعبير أو اسلوب يكون شكلاً أو صورة مُتغيّرة ببطء، بقوة غير مرثية أو مجهولة، وتلك هي حياة اللغة (2)، فليس من اليسير الكشف عن العوض؛ لأنه يحدث تدريجياً بانتقال اللغة من عصر إلى آخر بموجب الاستعمال لأسباب لغوية وتاريخية واجتماعية، وهي بحاجة إلى مزيد من البراهين والأدلة قبل الحكم بصحتها، كما أن تتب اللغة لا تُشير إلى اللفظة المفردة وطرائق استعمالها عبر العصور، وذلك أن أصحابها مُقلّدون في بحثهم اللغوي للفكرة الأولى التي قبّدت الفصاحة والبلاغة بحقبة معيّنة لا تتعدّاها إلى غيرها، وأصحابنا من المعنيين باللغة وبأساليب القول فيها بدع بين أقرانهم من علماء اللغات الأخرى، فاللغوي الحديث يؤمن بالنظرة التاريخية وبالتطور الذي تستدعيه عوامل التطور المختلفة (3).

ولقد فُهم التتابع على أنه أسماء تتوالى على مُسمّى واحد، كما يتتابع الراكبون على مركوب واحد في محاولة لعقد الـصلة بـين المعنـيين اللغـوي والاصـطلاحي،

⁽¹⁾ الترادف في اللغة: 67.

⁽²⁾ ينظر: دور الكلمة في اللغة: 152.

⁽³⁾ التطور اللغوي التاريخي: 29.

فقيل:المترادف ما كان معناه واحداً وأسماؤه كثيرة، وهو ضد المشترك، أخذا من الـترادف الذي هو ركوب أحد خلف آخر، كأن المعنى مركوب، واللفظان راكبان عليه كالليث والأسد (١)، وذلك معنى الرديف وليس الترادف؛ لأن الجرّد بخلاف المزيد؛ لأن الـترادف تتابع المؤثّر بالاستجابة من غير إكراه، وذلك بخلاف الرديف، كما أن المركوب هو اللفظ وليس المعنى؛ لأن اللفظ وعاء له يحلّ فيه، والظاهر هو اللفظ وليس المعنى، فإن في التتابع امتثالاً وسرعة استجابة ما ليس في التابع؛ لأنه مُكمّل لمتبوعه توضيحاً وتخصيـصاً، ففي المصطلح تصرف وتزيد، حيث جعل التوافق والتقارب في المعانى مُطابقة، فهــو مــن باب الاختلاف في الألفاظ والاتفاق في المعنى، وليس كـل مـا اختلفـت ألفاظـه واتفقـت معانيه هو من قبيل الترادف؛ لأن (تفاعل) تأتي لمعان مختلفة، كالمشاركة بين اثنين فأكثر في الحدث، وبمعنى (افتعلت) وهو للمطاوعة، وبمعنى التكلُّف، وهو التظاهر بالفعل، وبمعنى التدرّج في حصول الحدث، وبمعنى مطاوعة (فاعَل) مثل باعدته، أي أبعدته فتباعد، وتابعته فتتابع (2)، فترادف بمعنى أردفه فترادف، ومنه المصدر الترادف والوصف المترادف، والذي يُحدد جهته ومعناه بدقّه هو الـشكل المُساق فيـه الكـلام مبـدأ ونهايـة بعلاقـات جهاته النحوية، وما اكتسب من سوابقه ولواحقه وصيغته، وما زيد فيه أو خُذف منه، فقد يكون المُترادف مُشاركاً لغيره في الحدث أو مُطاوعـاً لـه، أو مُتظـاهراً بـه، أو مُكرهـاً عليه، أو مُخصِصاً لعموم، وقد يُستعمل دون مراعاة للفروق اللغوية، فقد يستخف الناس ألفاظاً ويستعملونها وغيرها أحق بذلك منها، ألا تـرى أن الله تبــارك وتعـــانى لم يــذكر في القرآن الجوع إلاّ في موضع العقاب أو في موضع الفقر المُدقع والعجز الظاهر، والنـاس لا يذكرون السغب ويذكرون الجوع في حال القدرة والسلامة، وكذلك ذكر المطر؛ لأنـك لا تجد القرآن يلفظ به إلاّ في موضع الانتقام، والعامّة وأكثر الخاصـة لا يفـصلون بـين ذكـر المطر وذكر الغيث... والجاري على أفواه العامة غير ذلك، لا يتفقّدون من الألفاظ ما هـو

⁽¹⁾ التعريفات: 210.

⁽²⁾ ينظر: أدب الكاتب: 358 ، عمدة الصرف: 38-39.

أحق بالذكر وأولى بالاستعمال (1) فليس الغيث بمعنى المطر مطابقاً، ولا السغب بمعنى المجوع كذلك، ولا المسغبة في قوله تعالى ﴿ أَوْ إِطْعَنْهُ فِي يَوْمِ ذِى مَسْغَبَوْ ﴾ [البلد: 14]، بمعنى الجوع، دون فرق، إذ قيل والمسغبة والمقربة والمتربة: مفعلات من سغب: إذا جاع وقرب في النسب (2) بدلالة الزيادة، فإن الصيغة المزيدة ليست بمعنى المُجرّدة، وإن كان أصلهما واحداً، فليست المرحمة كالرحمة في الدلالة، والملاحظة اللغوية الوصفية التحليلية تختلف عن المعيارية، وجهل العامة بالفروق الدقيقة بين الدلالات في الاستعمال، لا اختلاف لغات القبائل، ولا التطور الدلالي يكون مُبراً للجمع العشوائي للمفردات، بحجة أنها مترادفة، يقول ابن قتيبة (ت 276 هـ): فما رأيت أحداً منهم يعرف فرق ما بين الوكع والكوع، ولا الحنف من الفدع، ولا اللمي من اللطع، فما أن رأيت هذا الشأن كل يوم إلى نقصان وخشيت أن يذهب رسمه ويعفو أثره، جعلت له حظاً من عنايتي، وجزءً من تأليفي (3).

ومن لا يُدقّق المعاني، ولا يُريد أن يعرف الأصول اللغوية للتفريق، يركن إلى التطوّر الدلالي فيجعله كالجماز والمعرب والدخيل واختلاف اللغات أثراً في ظاهرة الترادف؛ لأنه لا يمكن تفسير وقوع الترادف بسبب بعينه، وذلك أن ثمّة أسباباً كثيرة لحدوثه، لكل منها أثره وطبيعته، وأهم سبب لوقوع الترادف، هو حقيقة التطور في الاستعمال لا التعدد في الوضع كما ذهب كثير من اللغويين القدماء والمحدثين، كما أن للمعرب والدخيل واختلاف اللغات أثراً في ذلك أقل شأناً، وإذا ما توسمّعنا في فكرة التطوّر اللغوي يمكننا القول أن الترادف كان نتيجة لهذا التطوّر بمعناه الواسع؛ لاقتران حدوثه بالظروف اللغوية عامة، وبالتطوّر الدلالي خاصة. وعلى هذا يمكننا القول أن معظم المترادفات تفتقر إلى الأصالة (4)، وذلك لأنه لم يُحدد معنى الـترادف تحديداً دقيقاً، معظم المترادفات تفتقر إلى الأصالة (4)، وذلك لأنه لم يُحدد معنى الـترادف تحديداً دقيقاً،

⁽¹⁾ البيان والتبيين: 1/ 20.

⁽²⁾ الكشّاف: 4/ 256.

⁽³⁾ أدب الكاتب: 8.

⁽⁴⁾ الترادف في اللغة: 305-306.

فلحقه ما ليس منه بسبب الخلط والاضطراب في النظر إلى وقوع كلمة بمعنى الأخرى تماماً، "فأوجب ذلك أن يكون لفظان مختلفان لهما معنى واحد، فأبى المحققون أن يقولوا بذلك، وقال به من لا يتحقق المعاني (1)؛ لأن كل واحد من اللفظين يُفيد ما لا يُفيده الآخر، وحتى البناء الواحد يخرج عن معناه إذا تغيّرت أو اختلفت حركة من حركات فائه أو عينه أو لامه، ففي قوله تعالى ﴿ مَثَلُّهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ [البقرة: 17]. قال الزمخشري:"والمثل (بالفتح) في أصل كلامهم بمعنى المثل (بالكسر)، وهو النظير، يُقال مَثـل ومِثل ومثيل كشَبه وشببه وشبيه (²)، وقد أنكر عليـه الـترادف بـين المُثـل والمِثـل؛ لأنَّالمِثـل (بالكسر) عبارة عن شبه المحسوس، وبفتحتها عبارة عن شبه المحسوس، وبفتحتها عبارة عن شبه المعاني المعقولة، فالإنسان مُخالف للأسد في صورته مُشبِّه له في جرأته وحدَّته، فيُقال للشجاع أسد، أي يُشبه الأسد في الجرأة... ولو كان المِثل والمَثل سيان للـزم التنـافي بِين قوله تعالى ﴿ لَيْسَ كُمِثْلِهِ عَنْسَى مُ ۖ ﴾[الـشورى: 11]، وقولـه تعالى ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ [النحل: 60]، فإن الأولى نافية له، والثانية مُثبتة له (3)، فكيف تعقب كلمة أخرى أو تُرادفها والمعنى واحد، لهذا قيل وهذا يعني أن الترادف نوع من الـترف اللغـوي لـيس ثابتاً في الألفاظ، قلَّما تجود به اللغة بيُسر بسبب من تطوَّر اللغة نفسها، وتغيَّر معاني ألفاظها بمرور الزمن؛ ولأن من طبيعة اللغة توزيع الألفاظ على الاستعمالات المختلفة، وظهور التباين في دلالاتها على وجه العموم⁽⁴⁾.

إنّ الترادف بمعناه اللغوي حاجة وضرورة لغوية لإزالة الإشكال واللبس على المخاطب، وليس نوعاً من الترف الذي نقصد به التكثير؛ لأنه لا يقوم على دليل علمي، والخلاف في وقوع الظاهرة يعود إلى اختلاف اللغويين في المعنى اللغوي وتباين مناهجهم في المعالجة اللغوية للمفردات، وهي معالجة غير مُجدية؛ لأنها أوصال كيانات لغوية

⁽¹⁾ الفروق اللغوية: 13.

⁽²⁾ الكشّاف: 1/ 195.

⁽³⁾ البرهان في علوم القرآن: 1/ 490.

⁽⁴⁾ الترادف في اللغة: 306.

مُتباعدة في بيئاتها وأوقاتها، ومختلفة في مقاماتها وظروفها وقدرات مُنتجها، وهي عرضة للتغيير دائماً، وهكذا حال الذين درسوا حروف المعاني، إذ خرجوا بالتعاقب، والحقيقة بخلاف ذلك؛ لأن الحرف أو الكلمة المفردة يكتسبان المعاني داخل التراكيب وليس خارجها، ولو كانت معانيها متطابقة لما صح العطف في المفردات التي ظن ترادفها، وسمعلوم أن من حق المعطوف أن يتناول غير المعطوف عليه ليصح عطف ما عُطف به عليه، إلا إذا عُلم أن الثاني دُكر تفخيماً وأفرد عمّا قبله تعظيماً، نحو عطف جبريل وميكائيل على الملائكة في قوله تعالى ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِللَّهِ وَمَلَتهِ حَرَّسُ لِهِ وَجِبِرِيلَ وَمِيكُنلَ ﴾ [البقرة: 98].

وقال بعض النحويين لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين حتى تُضاف علامة لكل واحد منهما، فإن لم يكن فيه لذلك علامة أشكل وألبس على المخاطب، وليس من الحكمة وضع الأدلّة المشكلة، إلاّ أن يدفع إلى ذلك ضرورة أو علّة، ولا يجيء في الكلام غير ذلك إلا ما شدّ وقلّ، وكما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين، فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد؛ لأن في ذلك تكثيراً للغة بما لا فائدة فيه (1)، وكذلك البلاغة لا تحصل بسبب العلم بمفهومات الألفاظ، مشل أن الواو للجمع والفاء للتعقيب بغير التراخي، وثم له مع التراخي، و (إن الكذا، و (إذا) لكذا، و (إذا) لكذا، بل بسبب العلم بالمواضع التي تليق بها معاني هذه الحروف، حتى يضع المتكلّم كل لكذا، بل بسبب العلم بالمواضع التي تليق بها معاني هذه الحروف، حتى يضع المتكلّم كل واحد منها في الموضع الأليق به، ولتُؤكّد الآن ذلك زيادة تأكيد، فنقول: إن النظم لا يحصل في الكلمة الواحدة، بل في كلمات يُضمّ بعضها إلى بعض، وذلك النظم يعتبر فيه أحوال المفردات وأحوال انضمام بعضها إلى بعض، فأمّا أحوال المفردات فلا يخلو، إمّا أن يعتبر حال دلالة تلك الألفاظ أو حال دلالة أحوالها من حركاتها وسكناتها، وذلك هو الإعراب، وهذه أقسام ثلاثة ليس لها رابع، والنظم الكامل إنما يحصل إذا أختير من هذه الأمور الثلاثة في كل موضع ما هو الأليق والأوفق (2)، ولعلّه قصد بالثالث البناء لغلبة الأمور الثلاثة في كل موضع ما هو الأليق والأوقق (2)، ولعلّه قصد بالثالث البناء لغلبة

⁽¹⁾ الفروق اللغوية: 12.

⁽²⁾ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 143-144.

الإعراب عليه، وثمّة دلالة رابعة، وهي دلالة الصيغة بحركاتها وسكناتها، ولكل حال منها دلالة، بدليل التصريف والاشتقاق والزيادة والحذف والتـضمين والمطاوعـة والنقـل الوظيفي والمبالغة باستعمال المصادر وأسماء الآلة بدل الـصفات، فإذا كـان الرجـل عـدة للشيء، قيل فيه (مفعل) مثل مرحم ومحرب، وإذا كان قوياً على الفعل، قيل (فعول) مثل صبور وشكور، وإذا فعل الفعل وقتاً بعد وقت، قيل (فعّال) مثل علاّم وصبّار، وإذا كــان ذلك عادةً له، قيل (مفعال) مثل معوان ومعطاء ومهداء، ومن لا يتحقق المعاني يظن أن ذلك كلّه يفيد المبالغة فقط، وليس الأمر كذلك، بل هي مع إفادتها المبالغة، تُفيد المعاني التي ذكرناها (1)، وذلك بالنقل الوظيفي لدلالة الصيغ على ما وُضعت له أصلاً، فاستعمال صيغ الآلة والحرفة لتكثير الحدث أو الذوات المُتصفة به إلى أقصى حـد، حيث يبلغ به المتكلّم النهاية، فيصل إلى الغاية المطلوبة، إذ يكتسب أصل المادة بصياغته معنى " زائداً بحسب ما يُزاد عليه ونوعه، فلكل حرف مزيد دلالة توجُّه الأصل نحو المراد منه فتنعقد صلات الصيغة التركيبية بموجبه، فليس الجرّد من الأفعال كالمزيـد، كما أن المزيـد بحرف ليس كالمزيد بحرفين أو أكثر، وكذلك تصريفاتها وما اشتق منها ومصادرها وأسماؤها والمُشترك منها بخلاف غيره، نحو (فعيل) و (فعول)، والمنقول يتـضمّن مـن المعنى أكثر مما تـضمّنه أولاً، نحـو (مِفعـل) و (مَفعلـة) و (مِفعـال) حتـى تكـون الـذات الموصوفة قيداً للحدث بعد أن كان الحدث قيداً لها، كما في الصفات، وقد تكون الزيادة في الوصف ذاته أو الزيادة في عدد الموصوفين به، وذلك أن صيغ المبالغة قسمان: أحدهما ما تحصل المبالغة فيه بحسب زيادة الفعل، والثاني: ما تحصل المبالغة فيه بحسب تعدد المفعولات، ولاشك أن تعددها لا يوجب للفعل زيادة، إذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة مُتعددين، وعلى هذا القسم تنزل صفاته تعالى ويرتفع الإشكال، ولهذا قال بعضهم في (حكيم): معنى المبالغة فيه تكرار حكمه بالنسبة إلى الشرائع (2)، فإن الإشكال في وصول الحدث إلى أقصى مُنتهاه، ولا نهاية تحد أوصاف الله تعالى، فلـذلك تفهـم الـصيغ

⁽¹⁾ الفروق اللغوية: 12-13.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 2/ 507-508.

والمفردات عموماً ضمن سياقاتها، ولا تجرّد عنها لاكتسابها فيها على ما يوجهها بعلاقات ترتبط بمبدأ الكلام وختامه، وما الصيغ وما يلحقها من سوابق ولواحق وإسناد أو نسبة أو تنوين إلاَّ دلائل على معنى الكلام إثباتاً أو نفياً وخبراً أو استخباراً أو إنـشاءً ونحوهـا، فلا يحكم على أيّة ظاهرة لغوية إلاّ من خلال نظم الكلام بأجمعه بدليل التفريق بين الظواهر بالاستعمال، وأمامًا يعرف به الفرق بين هذه المعاني وأشباهها فأشياء كثيرة، منها اختلاف ما يُستعمل عليه اللفظان اللذان يُراد الفرق بين معنييهما، ومنها اعتبار صفات المعنيين اللذين يطلب الفرق بينهما، ومنها اعتبار ما يؤول إليه المعنيان، ومنها اعتبار الحروف التي تعدّى بها الأفعال، ومنها اعتبار النقيض، ومنها اعتبار الاشتقاق، ومنهـا مــا يوجبه صيغة اللفظ من الفرق بينه وبين ما يُقاربه، ومنها اعتبار حقيقة اللفظين أو أحدهما في أصل اللغة (١)، والأشياء الكثيرة التي تفرق بين المعاني لا يمكن أن تُظهرها الألفاظ بمفردها ولا الأمثلة التي تُضرب توضيحاً لقاعدة ما، بل ما سيق الكلام بجملته لأجله، وما نسق على مبدئه، وما خـتم بــه بــدليل الفاصــلة القرآنيــة والــسجعة في النشر والقافية في الشعر، وما غلب في الاستعمال تلبيةً لحاجة ما سواء كانت للمنتج أم للمتلقى، وما يهم المخاطب أولاً تحقيق الخبر وتمام وقوعه أو حدوثه، ومعرفة الغايـة منــه أو الغرض من عقده، والكشف عن مقصوده، ولا يحصل ذلك إلاً بمراعباة جميع جهات الخطاب، وربط آخره بأوله، بدليل كثرة أساليب الخطاب والجواب، واعتماد الزيادة والحذف والإطناب والإيجاز والحقيقة والمجاز والتوكيد باختلاف أنواعـه بحـسب المقامـات وظروف الكلام، وأحوال المتكلمين وقدراتهم وحُسن اختيارهم لمفردات التراكيب؛ لأن الأحكام الفردية ثابتة عرفاً، والفصاحة لا تعود إليها، بل تعود إلى ترتيبها في النظم، وهــو أمر فردي، في حين أن ترتيب حروف الكلمة أمر وضعى، كما أن التفسير ليس كالمفسّر؛ لأنه أمر معنوي والتفسير لفظي، يدل على ذلك أن الكناية أبلغ من الإفصاح والاستعارة أوقع في القلوب من التصريح بالتشبيه؛ لأن فيها إخراج الذات المشبّهة من حيز التوهّم إلى القطع في أنها المشبِّه به، فتُفيد المبالغة بالمعنى، كالإخبار بالمصدر عن الذات تجسيماً لها

⁽¹⁾ الفروق اللغوية: 14.

منه، ومن ظن أن التفسير مرادف للمُفسّر جعل الفصاحة في الألفاظ دون المعاني، مُستدلّين بالبدائل اللفظية المُفسّرة لأبيات مُختارة للحطيئة والبحتري والمتني، ظانين أنها مترادفة، كالشح والبخل والعلة والمرض ومساعدي ومعاوني، ويروع ويخوف واقعد واجلس، لما وجدوا تفاوتاً بين المعاني، وذلك التفاوت بسبب أن المفردات التي أبدل بعضها ببعض غير مُترادفة، أما الأول فلأنّ الشح هو شدّة البخل، ولذلك قالوا: زيد شحاح إذا لم يور ناراً، والمبالغة غير لائقة ببيت البحتري، يدل عليه أنّا إذا نظرنا إلى بيت أبي نواس:

وهُوَ بِالْمَالِ جَوَادٌ وَهُو بِالْعُرْضِ شَحِيحٍ

وجدنا للفظة (الشحيح) فيه قبولاً في النفس، بحيث لو قال (وهو بالعرض بخيل) لم يكن كذلك؛ لأن الموضع موضع مبالغة من حيث كان الغرض من البخل بالعرض صيانته، فلمّا جعله شديد البُخل به كان قد جعله شديد الصون له، وفي كلام الناس هو أشح بدينه ومروءته من ذلك، وأما امتناع إبدال موافقي بمساعدي فلان المساعدة إنما تستعمل فيما إذا حمل الإنسان نفسه على فعل من أجل صاحبه، يدلك عليه أنه يصلح (يوافق) فيما لا يصلح فيه (يُساعد)... أو ما كبلت نفسي في موضع قيدت فسبب قبحه أن الكبل القيد الثقيل الذي تقيد به اللصوص، يُقال أتى به مكبّلاً، وهو لا يصلح أن يُستعار إلا في الموضع المكروه... وأما يخيف في يروع فالفرق بينهما أن راع يدل على هزة يُستعار إلا في الموضع المكروه... وأما يخيف في يروع فالفرق بينهما أن راع يدل على هزة وقلق يعرض في قلب الإنسان من شيء يرد عليه ويظهر له بغتة، وإن كان قد يكون عن خوف فليس هو نفس الخوف، يدل عليه قولهم راعني حسنه بمعنى أعجبني، ولولا ما ذكر لما جاز ذلك؛ لأن استحسان الشيء لا يقتضي الخوف، وأما وما بك مرضة فظاهر الركاكة؛ لأنه يُقال مرض مرضة أي مرة، ويُقال هو صحيح ما به علّة ولا يُقال ما به مرضة أن

إنّ الفتحة الاستبدالية تكشف عن حقيقة أصل الوضع ولا تتبع ما تؤدّيه عناصر المفردة من وظائف صوتية وتشكيلية وصرفية ونحوية؛ لأن المعنى الإفرادي يحلل بحسب

⁽¹⁾ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 52-53.

الوظائف التي تنهض بها عناصر المعنى المركب من دلالات معجمية وصرفية ونحوية؛ لأن اللغة مترابطة العناصر والعلاقات، وأن تغيّر الدلالة من عصر إلى عصر ليس إلا ربط الفكرة بصيغة جديدة، أو ربط الصيغة بفكرة جديدة (1) فلا ثبات لدلالة كلمة على ما وضعت له، كما أنها تختلف من سياق إلى آخر، فلو أن صيغتين مُتحدتي الشكل اتحاداً تاما أريد بهما أن تدل كل منهما على معنى يختلف عن معنى الأخرى لتعدّر هذا الاختلاف في الدلالة، وأصبحنا بحاجة ماسة إلى وسائل غير صرفية في تحديد هذه الدلالة، ومن هذه الوسائل معونة السياق كالذي يحدث في صيغة (فعل) كـ(عَدل)، إذ تدل أحياناً على معنى المصدر وأحياناً أخرى على معنى الصفة المشبّهة، ولكن السياق، وهو وسيلة نحوية غير صرفية يدخل في تحديد المعنى الصيغة عبر صرفية يدخل في تحديد المعنى الصيغة من صيغ المنظمة الصرفية على معناها أولاً بنفسها، وثانياً بسبب الاختلاف بينها وبين من صيغ المنظمة التي تعتمد فيها على التحديد السلبي للمعنى عن طريق القيم الخلافية، فتقول مثلاً إن لصيغة (فاعل) معنى صرفياً معيناً، أما جانبه الإيجابي فياتي عن طريق شكل الصيغة وكونها كما هي، وأما جانبه السلبي أو قيمته الخلافية فهو أنه ليس مفعولاً ولا منفعلاً ولا مستفعلاً ولا غير ذلك (2).

إنّ الصيغة بمفردها تحتمل المعاني الإيجابية من خلال صورتها وهيأتها، كما تحتمل المعاني السلبية، إذ تتحدد بحسب ما تزيده في الاستعمال، فإن (فاعل) قد تأتي بمعنى مفعول أو تدل على النسب، أو تأتي بمعنى المصدر أو بمعنى الاسمية أو يغلب عليها معنى الفعلية، ولا يقطع في هذه الاحتمالات إلاّ ما يلحقها من سوابق ولواحق، ويعني بالمعنى الإيجابي المفهوم من ظاهر الصيغة، ودلالتها الأصلية، وأما السلبي فهو مخالفتها لغيرها من الصيغ، وهو بذلك لم يخرج على ما تفيده الصيغة أصلاً، فليس القصد سلبياً بل هو إيجابي أيضاً، إذ المفهوم من السلب الخروج عن المعنى الأصلي، ومُخالفتها لغيرها لا يُعدّ سلباً؛ لأن المدلول لم يتغيّر، وهو الذي يفصل بين الصيغ المختلفة، فإذا جاءت

⁽¹⁾ مناهج البحث في اللغة: 275.

⁽²⁾ اللغة بين المعيارية والوصفية: 181–182. .

(فاعل) بمعنى (مفعول) فإن ذلك يُعدّ سلباً لمعنى صدور الحدث؛ لأنها تعني وقوعـه لا صدوره، وكذلك إذا جاءت بمعنى المنسوب إليه أو بمعنى المبالغة في الوصف إذا كانت بمعنى المصدر، إذ تتحوّل فيه الذات المشخّصة إلى معنى، وفي ذلك سلب للذات المقيّدة بالحدث، ويصبح المعنى بالعكس، وهو الحدث المقيّد بالذات، فإن القيمة الظاهرة للصيغة تخالف المقصود منها؛ لأن الصورة الشكلية ترتبط بفكرة الأصالة فيها، فلا ترادف الصيغة في موضعها ذاتها في موضع آخر، ولكل سياق حكم يختلف عن غيره وإن كان شكل الصيغة واحداً، إذ تكتسب الـصيغة في سياقها الأول معنى تركيبياً زائداً على المعنى الأصلى، والزائد لا يمحو الأصل تماماً لطروئه عليه، ولكن يوجهه بحسب المراد باحتمالات توسّع دلالته وتكسبه علاقات جديدة، مما يُعدد إيجابياً لا سلبياً، فإذا كان القصد مخالفاً للقيمة الظاهرية فلا يصح الترادف بالمعنى الاتحادي الذي فهمه المحدثون من اللغويين؛ لأن الاستجابة مختلفة لاختلاف القصد، وقد أثبت التحليل اللغوي للمفردات، نتكلُّم عن قيمة الكلمة نفكر قبل كل شيء في ما يجعلها تدل على فكرة، وهذه جهة من جهات القيمة على أي حال، ولكن ما الفرق بين هذه القيمة وبين القصد، وهل يصحّ أن تكون هاتان الكلمتان مترادفتين؟ إن دى سوسور لا يعتقد ذلك، فالقيمة من ناحيتها الفكرية عنصر من عناصر القصد بلا شك(1).

فإذا كانت القيمة عنصراً من عناصر القصد، فإن العناصر الأخرى لا تطابقها وبخاصة المدلول عليه والعاطفة؛ لأنهما غير ثابتين لأيّة صيغة؛ لأن التحليل اللغوي يدخل فيه حال المتكلم والسامع والرمز والمقصود، وهي لا تتطابق في القصد بصيغة واحدة في الاستعمالات المختلفة للشخص الواحد، لاختلاف أحواله وتباين المقاصد واختلاف السامعين، وإن كان الرمز واحداً؛ لأنه جزء بنّاء مُتكامل من الأنظمة الصوتية والتشكيلية والصرفية والنحوية؛ لأن أي نموذج في اللغة سواء أكان نموذجاً صوتياً أم صرفياً أم غير ذلك، لابد إذاً أن يكون نتيجة تعارف، وهو بوصفه وحدة من

⁽¹⁾ مناهج البحث في اللغة: 278.

وحدات نظام مكون منه ومن غيره من النماذج، لا يمكن أن يكون فردياً، ولقد سبق قولنا إن في اللغة جانبين أحدهما شخصي والآخر نوعي، أو بعبارة أخرى يرجع أحدهما إلى شخصية الفرد، ويرجع الآخر إلى الطابع التنظيمي للغة، أو بعبارة ثالثة يوصف أحدهما بالذاتية والآخر بالموضوعية، أو بعبارة أخيرة أحدهما فردي والآخر اجتماعي (1).

إنّ التعارف ليس نوعاً من التفريق بين الشخصي والنوعي، أو بين الذاتي والموضوعي، أو بين الفردي والاجتماعي، كما أنه ليس فرقاً بين الكلام واللغة، بل هو يصلح للتفريق بين لغة وأخرى أو بين اللغة المشتركة واللهجة، أما في الوحدة اللغوية سواء أكانت فردية أم مركبة فإن التعارف كفيل ببيانها لأصحاب اللغة الواحدة، ولكن التفريق يكمن في الغرض الذي استُعملت له، والأغراض كثيرة ومتباينة، والتراكيب لا تضبط بالعرف وحده؛ لأنها فردية بحسب المنتج والمقام والحال، والغرض من التفريق بيان المراد ووضوح الغاية من الكلام عموماً، وذلك بتتبع الآتي:

النغمة والضبط الصوتي أو النبر، فإنهما لا يتطابقان لصيغة واحدة في استعمالين مختلفين، وإن اتحدا في التشكيل الصوتي، فلكل استعمال نغمة تناسب الغرض بدليل اختلاف الأساليب، وخروج الاسلوب الواحد عمّا تعورف عليه كخروج الخبر إلى الطلب وبالعكس والنفي إلى الإثبات والنداء إلى التخصيص والاستفهام إلى التقرير والقسم إلى التوكيد، وغير ذلك كثير.

اختلاف المواضع التي تقع فيها المفردة الواحدة، فإن ذلك يجملها المعاني المختلفة. المجاورة الـصوتية، إذ تحصل تغيرات صوتية إدغاماً أو إبـدالاً أو مـداً أو قطعاً للصوت أو إمالة ونحو ذلك، مما يُكسب الكلمة الواحدة معاني جديدة بالتركيب.

الزيادة والحذف والتضمين بسبب السوابق واللواحق، ولكل حرف مزيد أو محذوف معنى مختلف عن الآخر، وكذلك حروف التعدية والجر.

⁽¹⁾ اللغة بين المعيارية والوصفية: 184.

إنّ القاعدة النحوية بخلاف العرف، فإنها استقرائية، وهي نتاج الباحث وليس العرف، وهي لا تفرض شيئاً بل تصف؛ لأن اللغة قبل القاعدة، وليست التراكيب نتيجة التعارف، بل نتيجة التواصل للحاجة إلى الفهم والإفهام، وهما لا يعرفان إلا بعد الكلام وليس قبله.

إنّ الطابع التنظيمي للغة يراعي الفروق المعنوية للمفردة في نظمها المختلفة، وليس منفصلاً عنها؛ لأنها وجدت لبيان المراد بدقّة، وليس جامداً في قوالب يرددها الجميع بلا تفريق.

إنّ التنغيم والنبر والصياغة والتركيب ونحوها نتيجة استجابة لأمر ما يستدعيها بحسب المواقف والأحوال، وليس نتيجة تعارف؛ لأن السامع أو المتلقّي ينتظر تحقيق الخبر أو عدمه، وذلك بتتابع النسق فيما بني على مبدأ الكلام وختامه، ومن ذلك ظهر الترادف في اللغة.

لا يمكن إلغاء الفردية في أي مثال لغوي؛ لأن الكلام فردي سواء أكان منطوقاً أم مُقيداً، ويتم ذلك بالاكتساب والتقليد ثم بالكفاية اللغوية بحسب الحاجة، والقدرة على الإبداع، والمحاكاة دليل الفردية، وكذلك النسج على المنوال، والصناعة اللغوية والتكسب وحب الظهور، وطلب الغلبة.

إنّ للغة منطقها الخاص بها، وبه تختلف عن غيرها، فلا تعامل إلا على أساس الجمع بين الشخصي والنوعي والفردي والتنظيمي والذاتي والموضوعي، والفردي والاجتماعي لارتباط أحدهما بالآخر، ولا يمكن وضع الحدود المانعة بينهما، فإن الشخصي مُلازم للنوعي؛ لأنه لا يكون إلا نوعياً، وكذلك الفردي لابد أن يكون تنظيمياً، والذاتي من الموضوعي، كما أن الفردي لابد أن يكون اجتماعياً؛ لأنه يتعامل مع نفسه، وكذلك الكلام لغة، واللغة في الاستعمال لابد أن تكون فردية؛ لأن الناس لا يتكلمون دفعة واحدة في آن واحد في كل الأحوال، كما أن المجتمع ينتظر من المتكلم الفائدة وتحقيق ما يخبر به، وذلك بتتابع مفرداته ومقاطعه ووقفاته وابتداءاته واستثنافه، فليس جانبا اللغة مُنفصلين تماماً، كما يشعر التفريق بينهما؛ لأن قيمة الواحد منها متوقفة على وجود الآخر، لارتباط الفكرة بالرمز وذلك بالتداعي، فأحدهما يستدعي الآخر.

إنّ الترادف بمفهومه اللغوي وليس بمفهومه الاصطلاحي، يدل على تمثيل الإرادة والاستجابة الطوعية بالامتثال والتحقيق، ودلائله النغمة الصوتية الدالة على الإرادة في النداء والاستفهام والعرض والتحضيض، وفي الصيغ الصرفية الدالة على مطاوعة الإرادة وأحرف الزيادة أو الحذف منها وحروف التوكيد والجواب والعطف ونحوها نتيجة تنفيذ الإرادة وليس التعارف، والتفريق الذي يهم اللغوي يكون بين الإرادة وتنفيذها بالطواعية أو بالإكراه، وبالسرعة أو بالتدرّج، وبالحب أو بالبغض.

لا يقتصر العرف اللغوي على أسماء الأشياء المادية أو المعنوية، بل يقتضي تعرّف أحوالها المختلفة للتفريق فيما بينها، من خلال أحوالها المتباينة، والشيء يوجد على صفة ما، ثمّ تتابع صفاته بمرور الزمن، وقد تغلب صفة من صفاته لداع يقوّيها على غيرها، فتحل محل اسمه، فيظن أنه رديفه، والوصف الغالب ليس كالاسم؛ لاختلاف الدلالة بينهما، فإن الاسم يدل على مُسمّاه غير مُرتبط بصفته؛ لأنه علّق عليه من غيره، في حين أن الوصف الغالب صدر منه أولاً، ثم غلب عليه فاختص به دون غيره، فإن الاسم يُطلق والوصف يصدر، ثم يُتداول ويُشتهر، ولا يتعارف بعد الاستعمال، فالتعارف نتيجة الاستعمال وليس العكس صحيحاً.

إنّ التفريق بين المترادفات اصطلاحاً يكشف عن الفرق بين الاسم والصفة، والوصف العام والغالب والذاتي والموضوعي والفردي والاجتماعي والشخصي والنوعى.

لا يفصل بين الصوت وتشكيله ولا بين المثال الصرفي والنحوي، إذ لا قيمة عرفية للمثال وحده مُنعزلاً عن سياقه أو مُنسلخاً عن جسده المتكامل، فكيف يتعارف ما كان فارغاً من الدلالة؟ إن الأمثلة تصدر وتبعاً لجودتها ينسج على منوالها، فتعرف بحسن سبكها وجزالة مفرداتها وانسجام تنغيمها، وعلو مرتبتها، وغير ذلك.

إنّ دلالة الكلام قائمة على ما تؤديه أجزاؤه التي تُشكّلها منها، وعلى وظائفها فيه، لارتباطها بعلاقات تمثّل طابعه التنظيمي، وهي تتناسق مع بعضها بحسب وظائفها، مكوّنة معناه العام، وذلك بدراسة وحداته، وهي مرتبطة بجهاته النحوية، فليس ثمّة نموذج صوتي مُنفصل، ولا صرفي ولا نحوي ولا غير ذلك، وإنما هي جهات ووظائف ودلائل

على المعنى العام المفيد فائدة تامّة تكون وافية بالمقيضود من الكلام أصلاً، فبلا عبرة للنماذج أو الأمثلة المصنوعة إلاّ في مجال التعليم تسهيلاً على المتعلّم، أما البحث اللغوي فيدرس المعاني بالأدلة مجتمعة في كيانها المنظم لها، وليست خارجه في أشكال هامدة لا روح فيها.

إنّ الترادف يجمع بين المتكلم والسامع، أو بين صاحب الإرادة ومنفّذها، بدلائل التشكيل الصوتي والصياغة الصرفية ،والروابط النحوية، إذ يعرف المتلقي حصول الأمر وبلوغ المتكلم غايته، كما يكشف حال المأمور ومدّة تنفيذه من خلال الصيغة، كما تظهر مكانة الآمر من خلال سرعة الامتثال، وذلك بتجميع الدلائل، وهي في نظامها، ومقابلة الفكرة برمزها المنظوم في سياق الكلام، وليس على شكل نماذج منفصلة صوتياً أو صرفياً أو نخوياً، فهي بمجموعها تدل على المراد، ولا تكون نتيجة التعارف، بل يكون التعارف نتيجة لاجتماعها في نظام لغوي معلومة مفرداته عرفاً وليس نظماً؛ لأن ذلك بحسب الناظم.

إنّ مناهج التقطيع المعنوي قديماً وحديثاً لم تفسد المعنى العام فحسب، بل منعت الدارسين الإطلاع على الحقائق اللغوية، وحرمتهم الوصول إلى مناهلها النقية لتعسفهم الطريق بالتحمل والخلط والتساهل في الجمع العشوائي للألفاظ، وحشر الظواهر اللغوية دون قيد ضابط يفصل بينها، فظهر الكثير من التداخل والوضع والوهم والتزيد والمغالاة والتحيل بغية إخراج المصنفات التي أسرفت في جمع المفردات المختلفة على أنها ظواهر لغوية تعالج اللفظ والمعنى سواء أكان اللفظ ضداً أم مشتركاً أم مترادفاً بلا استقراء دقيق لمفردات الظاهرة زماناً ومكاناً وصياغة ووظيفة في التراكيب والأحوال والمقامات لمختلفة، ومن ذلك الترادف، إذ بدا الخلط الكثير الذي وقع فيه الذين وضعوا معجمات خاصة بالترادف، سواء كانوا قدامى أم مُحدثين، إذ أنهم أغفلوا هذه الأمور – أي التصحيف والتحريف والإبدال والقلب – في جمعهم للألفاظ المترادفة، بما نجم عنه ازدحام الله المعجمات بما هو مترادف حقاً، وما هو ليس منه البتة، كأن يكون من باب التطور الصوتي أو الخطأ والوهم أو التصحيف والتحريف، أو من قبيل الألفاظ المتواكيب والتعبيرات لا المفردات، كما أنهم لم يراعوا اتحاد الألفاظ المعنى، أو من قبيل التراكيب والتعبيرات لا المفردات، كما أنهم لم يراعوا اتحاد الألفاظ المعنى، أو من قبيل التراكيب والتعبيرات لا المفردات، كما أنهم لم يراعوا اتحاد الألفاظ المعنى، أو من قبيل التراكيب والتعبيرات لا المفردات، كما أنهم لم يراعوا اتحاد الألفاظ المعنى، أو من قبيل التراكيب والتعبيرات لا المفردات، كما أنهم لم يراعوا اتحاد الألفاظ المعنى، أو من قبيل التراكيب والتعبيرات لا المفردات، كما أنهم لم يراعوا اتحاد الألفاظ

المترادفة ببيئة معينة واستعمالها الفعلي، من غير تقييد لها بزمان ومكان معينين، إضافة إلى إهمالهم التطوّر الدلالي وأثره في حدوث المترادف أو في تباينه بمرور الزمن، وكأن الترادف حقيقة ثابتة مطلقة في ألفاظ اللغة، فكان طبيعياً أن تكثر المترادفات لديهم نتيجة هذا الخلط ولابتعادهم عن المفهوم الدقيق للترادف، ولنظرتهم المنهجية الخطأ في التصنيف فيه على هذا النحو⁽¹⁾.

وفيما ورد ذكره نظر من وجوه:

إنّ المترادف الذي رآه حقاً هو ما اصطلحوا عليه في تسمية الألفاظ التي تتوالى على معنى واحد أو مُسمّى واحد، فوقع بما عاب غيره عليه، إذ عوّل على المعنى الحقيقي للترادف في اللغة، وهو ركوب أحد خلف آخر، ولم يعتمد معنى التتابع، وهو المعنى الذي يكشف حقيقة الترادف؛ لأن التابع غير المتبوع، وهما شخصان مختلفان وإن اجتمعا على مركوب واحد، كما أنهما غير مركوبهما.

لا يمكن اتحاد ألفاظ مختلفة في أوزانها وتشكيلاتها الصوتية بالمعنى، فلكل بناء معنى مختلف تماماً عن غيره بدليل تغيّر معناه بتغيير حركة فيه أو زيادة حرف أو أكثر عليه أو الحذف منه، أما عجيء بناء بمعنى آخر فلغرض المبالغة لتحمّله معنى الأصل وزيادة، أو بالنقل الوظيفي كاستعمال أسماء الآلة للوصف وأبنية جموع التكسير والمصادر، فقديوتى بالجمع على وزن مصدر فعله كالحضور والسجود والقعود والقيام والصيام، ويكون للدلالة على المعنى الحقيقي للفعل، وإنما جيء بالجمع على وزن مصدره للإشارة إلى هذا الأمر (2).

لا علاقة للتطور الصوتي أو الخطأ أو التصحيف والتحريف بالمعنى الحقيقي للترادف؛ لأنه ليس من باب الأسماء الدالة على مُسمّياتها، بـل مـن بـاب الأفعـال وما جرى مجراها، إذ الفعل يتابع فعلاً آخر للدلالة على المطاوعة، والمرادف هو المتابع طوعـاً لمتبوعه، فإذا داوم المتابعة واشتهر بها، صار وصفاً غالباً فيجري مجـرى الأسمـاء، فيكـون

⁽¹⁾ الترادف في اللغة: 301.

⁽²⁾ معانى الأبنية في العربية: 159.

رديفاً مُلازماً لاسم متبوعه؛ لأن الوصف في حقيقته فعل مُبالغ فيه، ولأجل الإفادة المعنوية فإن اصلها عائد إلى انتقال الذهن من مفهوم اللفظ إلى ما يلازمه من اللوازم، شم اللوازم كثيرة، وهي تارة تكون قريبة، وتارة تكون بعيدة، لا جرم صح تأديبة المعنى الواحد بطرق كثيرة، وصح في تلك الطرق أن يكون بعضها أكمل من بعض في إفادة ذلك المعنى وتأديته، وبعضها أنقص وأضعف (1).

ومن لوازم الإرادة والطلب بيان تحقيقهما للسامع؛ لأن المعنى المفيد لا يتم باللفظ ذاته، بل بطريقة ما بُني عليه وأسلوب تناوله، والتطور الصوتي إبدالاً كان أو إعلالاً و قلباً مكانياً ليس من الترادف في شيء، لارتباط صورة الكلمة بمعناها ووظيفتها، ولكل شكل منها دلالة يختص بها، ويدل على ذلك دلالة أسماء المعاني من المصادر والصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة، كما أن الإبدال والإعلال والقلب المكاني ونحوها ليست تغيرات شكلية لا مساس لها بتغيّر المعاني، وليست من قبيل التطور الصوتي، كما قال براجشتراسر: هذه التغيّرات كلها عما سماه القدماء العرب أصولاً مُطردة، ونحن نُسميّه قوانين صوتية (2)، بل هي تغيّرات مقصودة لاستيفاء الدقة في المعاني، فإن الأصل الواحد يأخذ بالتشكيل مساحة واسعة منها، وليست هذه التغيرات ظاهرية فحسب، كما قيل، وإنما هي كلمات كانت ذات أصل واحد، ثم تطورت صورتها بسبب من عوامل التطور الصوتي، وما هذا الاختلاف الذي يبدو في صورة الكلمة الواحدة إلا اختلاف ظاهري، وقد أصاب المحققون من المحدثين كثيراً حين اشترطوا لتحقق وقوع الترادف ألا ظهري، وقد أصاب المحققون من المحدثين كثيراً حين اشترطوا لتحقق وقوع الترادف ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ الآخر، وعدوا أمثال هذه الكلمات يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ الآخر، وعدوا أمثال هذه الكلمات يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ الآخر، وعدوا أمثال هذه الكلمات وهمية (3).

إنّ الأصل الواحد يعني الاشتراك في أصل المعنى، ولا يعني الاتحاد بـالمعنى، فلكـل صيغة معنى مختلف عن صيغة أخرى، ولا يعوّل في ذلك على التطور الصوتي لاسـتحالة

⁽¹⁾ نهاية الإعجاز في دراية الإيجاز: 41.

⁽²⁾ التطور النحوى للغة العربية: 16.

⁽³⁾ الترادف في اللغة: 284.

ضبطه زماناً ومكاناً، وقد وجد المحدثون فيه مخرجاً من تتبّع دلالات التغيير الصوتي، حتى قالوا: نستطيع أن نقرر أن ما يُسمّى في كتب اللغة والنحو (لغة) من الاستعمالات غير المالوفة، أو قُل غير الصحيحة، تلك الاستعمالات التي نُسبت إلى هذيل أو عقيل أو أسد أو طيء أو غير هؤلاء، لم يكن إلا من قبيل هذا التطور في اللغة، ثم نُسب اعتباطاً لفئة معينة من الناس (1).

إنّ الاعتباطية يمكن أن تُنسب إلى أصل الوضع وليس إلى التغييرات في صور الأصول، وقيل في ذلك أيضاً خين نستعرض تلك الكلمات التي فُسرت على أنها من الإبدال حيناً، أو من تبادل اللهجات حيناً آخر، لا نشك لحظة في أنها جيعاً نتيجة التطوّر الصوتي، أي أن الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروي لها المعاجم صورتين أو نطقين، ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفاً من حروفها، نستطيع أن نفسرها على أن ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفاً من حروفها، نستطيع أن نفسرها على أن تغيير يتبعه تغيير في المعنى، ويحوّل البناء إلى كلمة أخرى، من ذلك تحريك الساكن، فإن الفرق بين الميل والميل أن الميل مصدر، ويُستعمل فيما يرى وفيما لا يرى، مثل ميلك فإن الفرق بين الميل والميل أن الميل مصدر، ويُستعمل فيما يرى خاصة، تقول في المعود ميل، وفي فلان ميل، إذا كان يميل في أحد الجانبين من خلقه (ق، أو تغيير حركة في البناء كالضر والمؤرد في النفس من مرض المناء كالضر والله تعالى ﴿ وَالَوْبِ إِذْنَادَى رَبَّهُ وَالْيَ مَسَنِي الصَّرِ والنفس الضرر في النفس من مرض وهسزال، قال تعالى ﴿ وَالَوْبِ إِذْنَادَى رَبَّهُ وَالْي مَسَنِي الصَّر والله الضر عام مقابل وهر بن البناءي لافتراق المعنين (٤) وقال تعالى ﴿ لاَيتَلِكُونَ لِأَنْسُ هِمْ نَقَعًا وَلاَ صَرًا ﴾ [الرعد: 16]، فالضر عام مقابل النفع فرق بين البناءين لافتراق المعنين (٤).

⁽¹⁾ التطور اللغوي التاريخي: 23.

⁽²⁾ من أسرار اللغة: 75.

⁽³⁾ الفروق اللغوية: 176.

⁽⁴⁾ معانى الأبنية في العربية: 19- 20.

وكذلك الإبدال والإعلال والزيادة والحذف، فإنكل اسمين يجريان على معنى من المعاني وعين من الأعيان في لغة واحدة، فإن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر، وإلاّ لكان الثاني فضلاً لا يحتاج إليه، والى هذا ذهب المحققون من العلماء، وإليه أشار المبرد في تفسير قوله تعالى ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنكُم شِرْعَة وَمِنْهَاجاً ﴾ [المائدة: 48]، قال: فعطف (شِرْعَة) على منهاج؛ لأن الشرعة لأول الشيء، والمنهاج لمعظمه ومُتسعه واستشهد على ذلك بقولهم: شرع فلان في كذا إذا ابتدأه، وأنهج البلى في الثوب إذا اتسع فيه. قال: ويعطف الشيء على الشيء وإن كانا يرجعان إلى شيء واحد إذا كان في أحدهما خلاف للآخر، فأمّا إذا أريد بالثاني ما أريد بالأول فعطف أحدهما على الآخر خطأ لا تقول جاءني زيد وأبو عبد الله إذا كان زيد هو أبو عبد الله (الم

فليس من الصواب قصر العلاقة بين كلمتين من أصل واحد وبينهما اختلاف في البناء على التطوّر الصوتي، لذلك لا يمكن عدّ مثل هذه الألفاظ المبدلة أو المقلوبة أو التي فيها اختلاف طفيف في البنية أو الحركات من المترادفات، خلافاً لمن ذهب من القدامى إلى ذلك، متوهمين أنها لغات مختلفة لمعان متفقة، وخلافاً لمن تابعهم من المحدثين، وهذا أحد أسباب مغالاة القائلين بالترادف وإسرافهم فيه بعدهم هذه الكلمات من المترادفات، وهي ليست منه بمعنى الترادف الدقيق، وإذا ما علمنا أن هناك العشرات من هذا الضرب من الألفاظ، وأن الكلمة الواحدة قد تختلف بنيتها فتتعدد صورها، فتبلغ عشراً أو أكثر أدركنا ما لهذا السبب من أثر في كثرة الترادف في العربية (وحال هؤلاء كحال القائلين بتعاقب الجموع وحروف الجر والأبنية الصرفية، وإذا كان اختلاف الحركات يوجب اختلاف المعاني، فاختلاف المعاني أنفسها أولى أن يكون كذلك، ولهذا المعنى أيضاً قال اختلاف المعاني، فاختلاف المعاني أنفسها أولى أن يكون كذلك، ولهذا المعنى أيضاً قال المحتقة اللغة وإفساد الحكمة فيها، والقول بخلاف ما يوجبه العقل والقياس، وذلك أنها إذا تعاقبت خرجت عن حقائقها، ووقع كل واحد منهما بمعنى والقياس، وذلك أنها إذا تعاقبت خرجت عن حقائقها، ووقع كل واحد منهما بمعنى

⁽¹⁾ الفروق اللغوية: 11.

⁽²⁾ الترادف في اللغة: 287.

الآخر، فأوجب ذلك أن يكون لفظان مختلفان لهما معنى واحد، فأبى المحققون أن يقولوا بذلك، وقال به من لا يتحقق المعاني (1)؛ وذلك لأنهم لم يكونوا يهدفون من وراء ذلك إلى غاية لغوية بقدر ما هو منافسة في المفاخرة والمباهاة بجمع الأسماء الكثيرة للشيء الواحد، فلم يتحرّج بعضهم من القول أنه يعرف للشيء العشرات أو المثات من الأسماء، جاعلين من ذلك آية على سعة حفظهم ومعرفتهم اللغوية، كما جعلوا منها مأثرة للعربية وسمة انفردت بها على بقية اللغات، وللتدليل على أن لغة العرب أفضل اللغات وأوسعها، وأن هذه مما اختصّت به دون سواها... ومن أجل هذا راحوا يجمعون مختلف الألفاظ للشيء الواحد حتى وإن كانت متقاربة في المعنى أو من باب المشترك اللفظي أو مما اختلفت صورها اختلافاً طفيفاً أو مما هيو من صفات الشيء وأنواعه، أو مما كان مهجوراً مماتاً، أو من الألفاظ الغريبة أو النادرة أو التي ليست بثبت، ولم ترد عن العرب، فكان أن تزيدوا فيها كثيراً وأغربوا جاعلين من ذلك مسألة تعجيزية أضفوها على اللغة وعلى أنفسهم من أجل شهرة أو حظوة أو حباً في المبالغة (2).

إنّ اللمحات البيانية البديعة تظهر في المقابلات والموازنات بين الأبنية في كياناتها التعبيرية بمنهجية تعتمد الفروق اللغوية وتناى عن التقليد؛ لأن اختلاف المعاني هو السبب في تعدد واختلاف المصادر والصفات والأفعال، وفي اختلاف أوزانها وسوابقها ولواحقها ومتعلقاتها، بدليل اختلاف معاني البناء الواحد باختلاف التراكيب والأساليب، وكذلك الأسماء في تثنيتها وجمعها وتصغيرها والنسب إليها وتذكيرها وتأنيثها وتعريفها وتنكيرها وإضافتها، وذلك يتطلّب التحقق بعد الشك في تقارب المعاني أو تباعدها؛ لأن الفرق بين العالم والمتحقق أن المتحقق هو المتطلّب حق المعنى حتى يدركه كقولك تعلّم أي أطلب العلم، وقيل التحقق لا يكون إلا بعد شك تقول تحققت ما قلته فيفرد ذلك أنك عرفته بعد شك فيه (6).

⁽¹⁾ الفروق اللغوية: 13.

⁽²⁾ الترادف في اللغة: 287- 288.

⁽³⁾ الفروق اللغوية: 65.

فإنّ طلب المعنى يبدأ بأصغر وحدة لغوية، وهي الكلمة، ثم يجمع في أصغر وحدة كلامية، وهي الجملة بحسب منهج لغوي يصل إلى بيان مقصود الكلام بأجمعه بـدلائل لغوية. أما المنهج الجمعى للقطع المتناثرة زماناً ومكاناً ومقاماً وقصداً فلا يستدل بــه علــى ظاهرة ما سوى الجمع؛ لأن الكلام نوع من الدراما التي تحتاج على الأقل إلى اثنين من الممثلين، والى منظر أو موقف خاص، والى عقدة أو شيء مقصود والى كلمات مُرتجلة (١)، فإن الاستعمال يوجه المفردة الوجهة المطلوبة منها، أو يرتجل وحدات مناسبة للموقف، و"من شروط تحقق وقوع الـترادف الاتحـاد في البيئـة اللغويـة والاتحـاد في العـصر، أي أن تكون الألفاظ المترادفة مقيدة بزمان ومكان معينين، غير أن القدامي أغفلـوا هـذا الجانـب وتتبعوا الكلمات الدالة على معنى واحد في مختلف العصور غاضين النظر عن اتحادها في على السيف أو على الأسد أو على الجمـل جمعوهـا، وإن اختلـف زمانهـا ومكانهـا ثـم عدّوها من المترادف (2)؛ لأن اللغة نتاج اجتماعي بـلا شـك، ويتطلّب الكـلام في حالاتـه النموذجية تبادل النطق والسماع، أي أن فيه خصائص اجتماعية كما في اللغة، وهذا الجانب الاجتماعي في اللغة ليدفعنا إلى الكلام عن معنى اجتماعي هـو المعنى الـدلالي الذي يتوافر فيه الخصوص الذي افتقدناه في المعنى المعجمي هو معنى الكلمة، فليس المعنى الدلالي إلاّ معنى المنطوق الذي هو نشاط نطقى أولاً وقبل كل شــيء (3)، بــل هــو المستعمل فعلاً في سياق يُحدد معناه ويُخصصه، والجمع غير المُنضبط دفع بعض اللغويين والرواة إلى الاختلاق والاصطناع في المعاني والألفاظ لتأييد مسألة معينة أو بسبب ما كان من المنافسة الشديدة بينهم بغية أن يبزّ أحدهم الآخر وليظهر أنـه عـارف باللغـة فرائـدها وغريبها ونوادرها ولئلا يُحرج في مناظرة أو مجلس أو لينال حظوة أو شهرة، فربمـا قـضي على عالم سئل عن كلمة لم يعرف معناها، أو عن مُسمّى يجهل اسمه وغير ذلك من

⁽¹⁾ مناهج البحث في اللغة: 47.

⁽²⁾ الترادف في اللغة: 290.

⁽³⁾ اللغة بين المعيارية والوصفية: 123.

الدوافع التي كانت تحمل بعضهم على الكذب والاختلاق والتزيـد، وهـذا أمـر معـروف لدى الدارسين، وقد كان من آثاره تكذيب بعضهم بعضاً وقدح بعضهم في بعض، وقد عرف بعضهم بهذا واشتهر وليس أمر حماد الراوية وخلف الأحمر بخاف(1)، وذلك لأنهم لم يعتمدوا منهجاً لغوياً يجمع أنظمة اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية والدلالية فقطعوا أوصالها بمناهج مُتعددة لا رابط يوحّدها للكشف عن أسرارها؛ لأن الاختيار والترتيب والوصل والفيصل والوقيف والابتيداء والجياز والاستعارة والكنايية والاسلوب ونحو ذلك من الصور المتلاحمة بعـضها في بعـض، والـتي يتبـع بعـضها بعـضاً لإتمام الغرض من صدوره ولبيان الغاية من مبدئه وختامه وتناسق وحداته ومجموع ذلك يكون اللغة؛ لأنها متجانسة في أنظمتها فلها نظامها الأصواتي الموزّع توزيعاً لا يتعارض فيه صوت مع صوت، ولها نظامها الصرفي الذي لا يتعارض فيه موقع مع موقع، ولهـا نظامها التشكيلي الذي لا يتعارض فيه صيغة مع صيغة، ولهما نظامهما النحـوي الـذي لا يتعارض فيه باب مع باب، ولها بعد ذلك نظام للمقاطع ونظام للنبر ونظام للتنغيم، فهي منظمة من النظم، ويؤدي كل نظام منها وظيفته بالتعاون مع النظم الأخـرى(2)، فاقتطـاع أي نظام يذهب رونقه ويخل بمعناه ويجعله عرضة للتزيد والاختلاق والاحتمالات البعيدة عن المراد من سياق الكلام برمّته، لذلك فقد تساهل كثير من علماء العربية في نظرتهم إلى الترادف حتى عدّوا كثيراً من الألفاظ مترادفة لأدنى تقارب في المعنبي، ولأيسر تشابه في الدلالة، ويتجلَّى هذا التساهل عند القائلين بالترادف والمؤيدين له، فالتشابه عندهم في المعنى كاف للحكم بالترادف من غير نظر إلى تحقق التطابق التام في المعنى (3).

إن التقارب في المعاني يُشير إلى أبنية المعاني، وهي المشتقات وليس الأسماء؛ لأنه مدعاة إلى اللبس بدليل حاجة الاسم إلى الإخبار عنه لفصله عن غيره؛ لأنه لا تطابق ولا توافق في معنى اسمين مختلفين؛ لأن كل اسم يدل على مُسمّاه، ولا تطابق بين ذاتين

⁽¹⁾ الترادف في اللغة: 293.

⁽²⁾ مناهج البحث في اللغة: 66.

⁽³⁾ الترادف في اللغة: 295.

أو شيئين إلا في الجنس أو النوع أو الوصف العام، وهو تقارب في حقيقته لا تطابق تام، وهو ما دعا العسكري إلى الكلام في الفرق بين معان تقاربت حتى أشكل الفرق بينها نحو العلم والمعرفة والفطنة والذكاء والإرادة والمشيئة والغضب والسخط والخطأ والغلط والكمال والتمام والحسن والجمال والفصل والفرق والسبب والآلة والعام والسنة والزمان والمدة وما شاكل ذلك، فإني رأيت في الفرق بين هذه المعاني وأشباهها كتاباً يكفي الطالب ويقنع الراغب مع كثرة منافعه فيما يؤدي إلى المعرفة بوجوه الكلام والوقوف على حقائق معانيه والوصول إلى الغرض فيه (1).

فإنّ الوقوف على الفروق اللغوية يؤدي إلى معرفة وجوه الكلام، وهي متباينة ومتباعدة لاختلاف المقاصد والأغراض باختلاف المتكلمين وتباين أحوالهم وظروفهم ومقاماتهم وقدراتهم وتباعد اختياراتهم، وإن اتحدوا بلغة واحدة، فقد قيل:"لا شيء أخطر من تصوّر سهولة تقرير معانى الكلمات وخاصّةً إذا كانت كثيرة التداول بـين النــاس (2)، فإن العرف لا يلغي شخصية الفرد ويطمس معالمها؛ لأن اللغة بخلاف العادات والتقاليـد والملابس التي يفرضها عرف مجتمع ما وليس العرف هو الذي يحدد معايير الاستعمال في اللغة، وإذا كان الفرد خاضعاً دائماً لما يجدده العرف، وهو الذي يُحدد معاير الاستعمال في اللغة، وإذا كان الفرد خاضعاً دائماً لما يحدده العرف من المقاييس الاجتماعية، فهـ و خاضع أيضاً لما يحدده العرف من معايير اللغة، فالمتكلم الذي يستعمل لغة المجتمع الـذي نشأ فيه، يستعمل أصواتها وصيغها ومفرداتها وتراكيبها حسب أصول استعمالية معيّنة يحذقها بالمشاركة في التخاطب، ويمرّن عليها ويطابقها دون تفكير في جملتها أو تفصيلها، وقلَّما يرد عليه موقف من المواقف يدفعه إلى التفكير في السبب الـذي مـن أجلـه يـتكلم بطريقة خاصة، وإذا دفعه إلى ذلك سبب من الأسباب وقبف حائراً دون الإجابة عليه، وإنما يكون جوابه ﴿ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَاجَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِم ثُمَّهَنَّدُونَ ﴾ [الزخسرف: 22]، وسيكون هذا جوابه على كل سؤال يدور حول الأمور العرفية التي ذكرناها كالعادات

⁽¹⁾ الفروق اللغوية: 7.

⁽²⁾ نظرية المعنى في النقد العربي: 151.

والتقاليد والملابس وهلم جرّاً، وسيجد المتكلم أن اللغة منظمة اجتماعية عرفيـة، قوامهــا عدد من الأجهزة التي تمثّل في نظره معايير معيّنــة (١)، ولكــن لا يــستعملها دون تفكــير في جملتها أو تفصيلها فيطابقها في تراكيبها؛ لأن الكلام فردي بحسب الحاجمة، ولا تتطابق حاجمة المجمع في آن واحد، وليس الاستعمال اللغوي تطبيقاً غير واع الأسس الكلام؛ لأن المتكلم ليس آلة يُذاع من خلالها دون تدخّل فردي؛ لأن الصوت صوته والتنظيم والترتيب والتقديم والتأخير ونحو ذلك راجع إليه، ولـيس إلى غـيره، والاختيـار دليل الوعي بما يناسبه، والتفكير بذلك فردى، واللغة فكر وليست مجموعة من الأجهزة الآلية، حتى تتطابق التراكيب والألفاظ فيها بمعانيها واستعمالاتها، والتطابق غير حاصل لا في الألفاظ ولا في التراكيب، وإن الترادف غير واقع بالمفهوم المُصطلح عليه، وما وصل إليه صاحب الترادف في اللغة في قوله: إن الترادف واقع في العربية لا سبيل إلى إنكاره، وهو موضوع يُنمّيه التطور ويدعمه الاستعمال ويشهد به الواقع اللغوي، أما هذه الكثرة فلا صحة لها بالمعنى الدقيق للترادف، والترادف حالة تعرض لألفاظ من اللغة في أثناء حياتها وتطورها، ومن الجائز أن يكون ما كان مترادفاً في مرحلة ما متبايناً في مرحلة أخرى، والعكس صحيح أيضاً، مادامت ألفاظ اللغـة جميعـاً عرضـة للتطـوّر الــدلالي⁽²⁾، يناقض ما أثبته من شروط تحققه؛ لأن التطور لا يـتـم في زمــان ومكــان معيــنين أو عــصر واحد، كما أن الاستعمال الدقيق لا يدعم رأيه ويدحضه الواقع اللغوي ويشهد بخلافه، وليس الترادف حالة تعرض لألفاظ من اللغة، بـل هـو يعـرض إعلامـاً بالغلبـة وتنفيـذ الإرادة والامتثال السريع أو المتدرّج لرغبة صاحبها بدلائل صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، وليس على ألفاظ لا جامع لها سوى رغبة عارضة مُختلقة، ثم ما الدليل على تحوّل المترادف إلى متباين، والمتباين إلى مترادف؟ فقد عوّل على أدلة ظنيّة لا تثبت أمام الواقع اللغوي الذي يغلّب صفة ما على غيرها لداع ما من دواعي التغليب، فظنّ أنه صورة من صور التطوّر الدلالي في الألفاظ؛ لأن الصيغة وإن غُلّبت لا تطابق الاسم، وإن

⁽¹⁾ اللغة بين المعيارية والوصفية: 11.

^{.306 (2)}

جرت بجراه بترك الموصوف والإخبار عنها واستعمالها بالتعريف، يدل على لمح الصفة فيها وليس الاسمية، فقد جمعت العرب الاسم الذي أصله صفة على لفظ الصفة، كأنهم يذهبون به إلى أنه صفة غلبت كما سموا بما فيه الألف واللام وتركوا الألف واللام بعد التسمية كالحسن والعباس والحارث، كأنهم قدروا فيه الصفة (1).

وثمة فرق بين تخصيص الوصف بموصوف معين، وانتقال الصفة إلى الاسم، فإن الصفة الغالبة تقوم مقام موصوفها، وتُستعمل من دونه لاشتهارها عليه؛ لأن معنى الغلبة تخصيص اللفظ بمعنى ما وُضع له، فلا يخرج عن مُطلق الوصف، بل إنما يخرج عن الوصف العام، أي لا يطلق على كل ما وضع له، بلى يخرج الوصف لفظاً عن كونه وصفاً، أي لا يتبع الموصوف لفظاً

فليس انتقال الصفة نتيجة التطوّر اللغوي، بل نتيجة التخصيص بالغلبة، فتقوم الصفة مقام موصوفها، مع بقاء أصل الصفة فيما غلبت عليه، نحو قوله تعالى في ومَا الْمَيُوةُ اللهُ فَيَا لِلَّالَوبُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَلَا اللهُ وَهَا مَن الصفات الغالبة مع بقاء مفهومهما، للحياة، كما جاءت (الآخرة) صفة للدار، وهما من الصفات الغالبة مع بقاء مفهومهما، وهو الدنو والتأخّر، وقد جعل صاحب الترادف في اللغة التغليب ناتجاً عن التطوّر اللغوي، وبه فسر الترادف، كما جعله سبباً من أسباب الترادف، فقال والمُلاحظ ان انتقال الصفة إلى الاسمية غالباً ما يكون له سبيلان، أولهما الصفة الشائعة والغالبة التي تعمل بالتعريف، وهو من باب إقامة وصف الشيء مقام اسمه، وثانيهما هو عن طريق الإضافة، حيث يُحذف المُضاف ويقوم المُضاف إليه مقامه، وهو من باب إضافة الموصوف إلى صفته، وفي هدى هذا أفسر ترادف كلمات مثل الدنيا والحياة والأصل الحياة الدنيا... وتبعاً لمبدأ انتقال الصفة إلى الاسمية نتيجة التطور اللغوي، يمكن أن نقرر أن الصفة بهذا المعنى، هي من أسباب وقوع الترادف في اللغة، ويُثبت هذا أن البحث في الألفاظ المترادفة المعنى، هم من أسباب وقوع الترادف في اللغة، ويُثبت هذا أن البحث في الألفاظ المترادفة

⁽¹⁾ المخصص: 17 /86.

⁽²⁾ شرح الكافية: 1/ 47.

من الناحية اللغوية التاريخية يكشف لنا بوضوح أن كثيراً من الألفاظ إنما هي في أصولها صفات، ثمّ صارت أسماء بفعل الاستعمال (1).

إنّ الوصف الغالب لا يصير اسماً؛ لأنه لا ينفك عن مراعاة معنى الوصف (2)، كما أن الدنيا والحياة ليسا من باب إضافة الموصوف إلى صفته؛ لأن (الدنيا) جرى وصـفاً للحياة، ولم تُضف إلى الدنيا بحسب ما قال والأصل الحياة الدنيا، ولا ترادف بينهما؛ لأن الدنيا غلبت على الدار، وليس على الحياة بدليل عطف الآخرة عليها في قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَاحِشَةُ فِي ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَمُمَّ عَذَابٌ ٱلِيمُ فِ ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ ﴾ [النور:19]، لاتفاقهما في الوصف الغالب والعام لوردهما صفتين للدارين، كما جاءت (العاجلة) صفة غالبة على الحياة الدنيا في قوله تعالى ﴿ مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَآهُ لِمَن نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصَّلَنهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا ﴾ [الإسراء: 18]، كما أن الترادف لا علاقة له بالناحية اللغوية التاريخية، إذ يشترط فيه أن يكون في زمان ومكان معينين وليسا متباعدين، بل الناحية اللغوية التاريخية تكشف عن غلبة البصفات وليس ترادفها، والوصف بخلاف الاسم، لذلك جعل الترادف متوقفاً على حس المتكلم، فقال إن القول بالترادف أو بالتباين في مثل هذه الألفاظ يتوقّف على حس المتكلم ونظرته اللغوية إلى حدُّ كبير، فمن شاء عدِّها مترادفة وذلك بالنظر إلى اتحاد دلالتها على الـذات دون التفات إلى ما فيها من الوجوه والاعتبارات، وهو الغالب في الاستعمال، ومن شاء عدّها متباينة، وذلك بالنظر إلى ما في دلالتها من تلك الوجوه والاعتبارات، وهو القليل في الاستعمال إن لم يكن نادراً، ولهذا ليست النظرة المتطرّفة بـصائبة في الحكم على مثل هذه الألفاظ من حيث ترادفها، وليس من الصواب القطع بشيء من هذا لنرجّع هذه الألفاظ بين الوصفية والاسمية وعدم قوة الفرق ووضوحه فيها، مما جعل النظرة إزاءها مختلفة⁽³⁾.

^{.144 - 143(1)}

⁽²⁾ ينظر: شرح الكافية: 1/56.

⁽³⁾ الترادف في اللغة: 147 – 148.

إنّ الترادف بمعناه الدقيق ليس ضدّاً للتباين، وإلاّ جُعل ضمن ظاهرة أخرى، وهي الأضداد، أما بمعناه الاصطلاحي فمن غير المعقبول أن يكون الكلام مُلبساً يجمع فيه المتكلم المؤتلف والمختلف في اللفظ الواحد، وقد عقد ابن جني باباً في إيـراد المعنـي المـراد بغير اللفظ المُعتادبيّن فيه الاتفاق في المعنى الواحد مع زيادة إفادة، فقال: اعلم أن هذا موضع قد استعملته العرب، واتبعتها فيه العلماء، والسبب في هذا الاتساع أن المعنى المراد مفاد من الموضعين جميعاً فلما آذنا به وأدّيا إليه سامحوا أنفسهم في العبارة عنه... وهذا ونحوه- عندنا- هو الذي أدى إلينا أشعارهم وحكاياتهم بألفاظ مختلفة على معمان مُتَّفَقَة، وكان أحدهم إذا أورد المعنى المقصود بغير لفظه المعهود، كأنَّـه لم يـأت إلاَّ بــه ولا َّ عدل عنه إلى غيره، إذ الغرض فيهما واحد، وكل واحد منهما لصاحبه مرافد، وكـان أبـو على- رحمه الله- إذا عبّر عن معنى بلفظٍ ما فلم يفهمه القارئ عليـه وأعـاد ذلـك المعنـى عينه بلفظ غيره ففهمه، يقول: هذا إذا رأى ابنه في قميص أحمر عرفه، فإن رآه في قميص كحلي لم يعرفه (1)، وذلك يعني تغييراً في الصفة، وإن كانت الذات واحدة، فلم يرد المعنى بعينه؛ لأن فيه زيادة فائدة، كما أنَّالمعنى لا يتولَّد عن حروف مُقطَّعة، بـل عـن كلمـة، أو على الأصح عن كلمات نظمت على نسق خاص، ففي داخل هذا النسق تأخذ كل كلمة كثافتها قد تقع ولادة المعنى دفعة واحدة كالبرق، ولكن غالباً ما يحصل المعنى بشيء من التدرّج، مثله في ذلك مثل زيت أو مداد فوق الورق النشّاف ينتشر حوله بسرعة وتدريجياً في آن واحد، فاللغة تستهدف خلق أفق يتعدّى نطاق الكلمـات في- الكلمـات-وب- الكلمات، ولكنه فوق- الكلمات، وأبعد- من الكلمات (2)، وذلك لا يحصل في الكلمات بشكل مُنعزل، بل يتم من خلال أنظمتها المختلفة؛ لأنها تكتسب ظلال المعانى الزائدة بالمجاورة والعلاقات النحوية، وبغير نظمها لا يمكن تحديد معناهـا وبيـان وظيفتهـا فيه، إذ لا يقطع باحتمالاتها الكثيرة إلاّ فيه بدلائل السوابق واللواحق والزوائـد والتنغـيم والنبر؛ لأنها تذوب في سلسلة متواصلة يكمل بعضها بعضاً، وفي إيراد المعني المراد بغير

⁽¹⁾ الخصائص: 2/ 466- 468.

⁽²⁾ تأملات في اللغو واللغة: 48.

اللفظ المعتاداته التحويليون إلى فحص هذا البُعد من أبعاد الظاهرة اللغوية وطرحوا هذا التساؤل: كيف ندل على المعاني المُتفقة بألفاظ مختلفة؟ إيماناً منهم بأن التعبير عن المعنى المتوحّد يتّخذ في اللغة أشكالاً مُتعددة، فاتجهوا إلى تقدير أصل للجملة غير ما يكون لها في ظاهر اللفظ... وقد وضع التحويليون قواعد حاولوا بها تفسير العلاقة بين البنى السطحية والبنى العميقة الكامنة تحتها أو بين برّاني الكلام وجوّاني اللغة وذلك حين يكون هناك تغاير بين المستويين، وقد افترضوا لتلك القواعد نسقاً مخصوصاً تتسلسل تبعاً له سمّوه: ترتيب الأحكام (1).

إنَّ المعنى الواحد لا يتخذ أشكالاً مختلفة؛ لأن الترتيب يقتضي العناية بـالمبنى عليــه شكل الكلام، فإذا تغيّر تبعه معنى آخر، كما أن التقديم والتأخير يفيـد زيـادة في المعنـي بدون زيادة في اللفظ، والزيادة تقتضى التخصيص والحذف مدعاة للاحتمالات الكثيرة، واعتراضهم على البنوية بإجراء التحويلات من تقديم وتأخير وحذف لا يحصل دون تبديل في المعنى؛ لأن الروابط التي توجد بين الأشياء لن تستطيع أبـداً أن تظهـر لنــا لــولاً وساطة الكلمات، أي الإشارات الفكرية التي نستعملها للتقدير، والترتيب، والفهم، وغالباً ما تصاحب الكلمة حركات (ابتسامة، أو دمعة، أو تهديد بضم الأصابع في الكف مع مد اليد)، فالكلمات بوصفها إشارات، لابد لها أن تتشيأ (Sechosifier) في بيئة بشرية، حيث تخبر، وتغير، وتدفع إلى التفاعل، فالكلمات نقطة انطلاق الأعمال الفردية والجماعية، إنها منبع الحياة ومنبع الوجود بالنسبة للصور والأفكار (2). فلكل ترتيب للمفردات صورة تختلف عن غيره، كما أن للتقدير احتمالات لارتباطه بالحذف، وهو باب واسع لا تضبطه قواعد واحتمالات معانى الجمل البسيطة، كاحتمالات المفردات؛ لأنها أيضاً بحاجة إلى تقييدات تحدد معناها، فقد يكون أحد مكوناتها مشتركاً لفظياً، فيجعل معناها احتمالياً إلاّ أن تقوم قرينة تقطع بمعنى معين، وقد كان من مبادئ اعتراض التحويليين على البنيوية أن في اللغة، كل لغة، جملاً يكون للواحدة منها غير معنى، وقـد

⁽¹⁾ نظرية النحو العربي: 75- 76.

⁽²⁾ تأملات في اللغو واللغة: 49.

يكون سبب تعدد معنى جملة ما أن إحدى مفرداتها لها معان متعددة، كما في جملة: جلست إلى جانب العين، فتعدد معانى هذه الجملة يعود إلى تعدد معانى كلمة عين (1).

وذلك يدل على ارتباط الكلمة بالتركيب، فلا فصل بينهما لمعرفة الظواهر اللغوية، وبيان مفهومها الدقيق لئلا تلتبس ببعضها فتضيع الفائدة من إخراج ما ليس منها، لاعتماد ظلال المعاني المكتسبة والزائدة في التراكيب، وليس في المفردات بمعزل عن أظمتها المصورة للفكرة المقصودة، والمطلوب من المتلقّي استخراجها، لذلك قال العسكري: فإذا اعتبرت هذه المعاني وما شاكلها في الكلمتين ولم يتبين لك الفرق بين معنييهما فاعلم أنهما من لغتين مثل القدر بالبصرية والبرمة بالمكية، ممثل قولنا الله بالعربية وآزر بالفارسية (2)، فلا يركن إلى الظاهرة إلا بعد التدقيق، ولا تصح المبالغات الكثيرة في ورودها، وذلك أن القلّة من الألفاظ المترادفة هي التي يمكن تفسيرها بهذا السبب، وأما الكثرة منها فلا يصدق عليها هذا التفسير، والواقع أن هذا السبب، وإن كان وجيها وواضحاً لا يفسّر لنا هذه الكثرة من المترادفات التي قد تصل إلى المثات والألوف؛ لأنها أكثر من عدد القبائل أضعاف المرات... كما نلاحظ أن البحث في المترادفات والنظر فيها لا يؤيد مثل هذا الرأي، فإن معظمها قد جاء بسبب التطوّر الدلالي (3).

إنّ التطور الدلالي لا يفسّر الترادف بل يُفسّر انتقال الدلالة إلى غيرها؛ لأن المعاني والألفاظ تتحد لتخرج الألفاظ تكتسب صوراً جديدة لم تكن معروفة من قبل؛ لأن المعاني والألفاظ تتحد لتخرج الصورة الجديدة، وليس الألفاظ وحدها ولا المعنى وحده يُحقق الغاية، ومعلوم أن اللغة تتطوّر بتطوّر الحياة وتختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والبيئات الاجتماعية، وتتأثر بالأحداث الكبرى، فقدكان لنزول القرآن الكريم أثر في تطوّر دلالة الألفاظ، فقد تركت ألفاظ كانت مُستعملة في الجاهلية، ومن ذلك تسميتهم للخراج (أتاوة)، وكقولهم للرشوة ولما يأخذه السلطان (الحملان والمكس)، كما تركوا (أنعم صباحاً) و (أنعم ظلاماً)،

⁽¹⁾ نظرية في النحو العربي: 63.

⁽²⁾ الفروق اللغوية: 16.

⁽³⁾ الترادف في اللغة: 163.

وصاروا يقولون (كيف أصبحتم؟) و (كيف أمسيتم؟)، وتركوا أن يُقال للملك أو السيّد المُطاع (أبيت اللعن)، وترك العبد أن يقول لسيده (ربي)، كما يقال: (رب الدار) و (رب البيت)، وتركوا أن يقولوا لقوام الملوك (السدنة) وقالوا (الحجبة)... واستحدثت أسماء لم تكن قد اشتقت من أسماء متقدمة على التشبيه... وأصبحت كلمات كثيرة مصطلحات جديدة اقتضتها نهضة العرب العلمية بعد الإسلام... ولم يقف الأمر عند هذا التطور، وإنما دخلت اللغة العربية ألفاظ أجنبية، وهذا أمر طبيعي بعد أن اتصل العرب بالأقوام المختلفة وامتزجوا بهم أن أفخذوا منهم ما خف وجد واستطرف مما له نظائر عندهم، فأصبح المقترض هو المستعمل دون نظيره العربي، وقد يكون غالباً في بيئة دون أخرى؛ لأن الحواضر أكثر اتصالاً بغيرهم من أهل البوادي، فظن جامعو المفردات أنهما الترادف في اللغة: والذي يعنينا من أمر المعرّب والدخيل مرادفاً للعربي، وقال صاحب الترادف في اللغة: والذي تعنينا من أمر المعرّب والدخيل تلك الألفاظ التي اقتبستها العربية من اللغات الأعجمية، ولها نظائر عند العرب من حيث الدلالة، ومن هنا كان المعرّب والدخيل من أسباب وقوع الترادف في العربية، وذلك باستعمال الكلمة المعرّبة والدخيلة والدخيلة مع نظيرتها العربية التي تحمل الدلالة ذاتها أثيا.

لا يحمل المعرّب والدخيل دلالة النظير ذاتها بدليل اختلاف الأزمنة؛ لأن الجديد يحل محل القديم المقارب له في الدلالة، إذ لا يستعملان معاً في مكان بعينه، فلا يمكن عدّهما من أسباب الترادف بل من أسباب التقارب والتجديد والتغالب اللغوي؛ لأن معاجم المترادفات تقتصر مادتها اللغوية على مستوى لغوي بعينه، ولا يجوز الخلط بين المستويات المختلفة، فالاستخدام العربي الحديث يعرف مثلاً عدداً من الألفاظ المترادفة، وينبغي أن نوضح هنا المعنى الحديث للترادف، ففي ظل مبدأ نسبية الدلالة يندر أن تكون هناك كلمات تتفق في ظلال معانيها اتفاقاً كاملاً، ومن الممكن أن تتقارب الدلالات لا أكثر ولا أقل، فالألفاظ المترادفة هي بهذا المعنى: الألفاظ ذات الدلالات

⁽¹⁾ البلاغة عند الجاحظ: 46- 49.

^{.167 (2)}

علاقاتها وظلال معانيها والفروق بينها (1). فإنّ المعرّب بخلاف الـدخيل؛ لأن المعرّب قـد ابتعد عن صورته الأصلية نُطقاً ووزناً وبنية؛ لأناً لمعرّبات لم تكن مستعملة عند جميع العرب، فالكلمة الفارسية المعرّبة التي يستعملها أهل العراق قد لا يعرفها أهل الشام، والكلمة الرومية المعرّبة التي يستعملها أهل الشام قد لا يعرفها أهل العراق، وقس على هذا بالنسبة للأقاليم الأخرى، وذلك تبعاً لصلة الإقليم بما يجاوره من اللغة الأعجمية وأخذه عنها... فمن المعربات ما استعمل استعمالاً محلياً، ولم يكن معروفاً عنـد الجميـع، وهذا مما يقلل من شأن هذا السبب وأهميته في حدوث الترادف؛ لأن الـترادف حقـاً هــو استعمال الألفاظ المختلفة بمعنى واحد، ولابد من شرط الاستعمال للتحقـق مـن وقـوع الترادف في الألفاظ (2)، والاستعمال الفعلي للألفاظ المختلفة يجعل معانيها مختلفة، فـلا مُبرر لجمع الألفاظ المتباينـة مـع اتحادهـا في المعنـى دون أي اخــتلاف، ولاســيما في لغــة واحدة، وفي زمان ومكان محدين، وحتى اللفظة الواحدة يختلف معناها بحسب نغمتها الصوتية فكيف يكون الأمر في الألفاظ المختلفة، والتنغيم مرتبط بالارتفاع والانخفاض في نطق الكلام نتيجة لدرجة توتر الوترين الصوتيين، مما يؤدي إلى اختلاف الوقع السمعي، ومن هنا نجد كلمات كثيرة تتعدد طرق تنغيمها لتؤدى وظائف دلالية مختلفة، فإذا كانت (نعم) للإجابة اختلف تنغيمها عنها للاستفسار، والتنغيم لا يقتصر على الكلمة الواحدة، بل يتجاوزها إلى التركيب، فالتحية (سلام عليكم) لها تنغيم يختلف عن التنغيم في حالة الغضب⁽³⁾.

فالقول بالترادف قائم على الظن والتخمين؛ لأنه من غير المعقول أن تبضع لغة واحدة عشرات أو مثات الألفاظ لمعنى واحد في وقت واحد، أما التطور اللغوي، فإن العربية تفتقر إلى معجم لغوي تاريخي يبؤرخ للألفاظ تبعاً لتطورها واستعمالها مجسب

⁽¹⁾ مدخل إلى علم اللغة: 79.

⁽²⁾ الترادف في اللغة: 178- 179.

⁽³⁾ مدخل إلى علم اللغة: 48.

الزمان والمكان، وكذلك القول بالتباين والترادف نتيجة التطور، كأن هذه المترادفات لم تكن كذلك من قبل؛ لأن النضج الذي اكتسبته تلك المترادفات لابد أن يكون بفعل التطور الدلالي وأثر الزمان والمكان فيها، وقد يحدث العكس في اللغة، فثمّة ألفاظ قد كانت مترادفة ثم صارت متباينة بسبب التطور في الاستعمال أيضاً، فمن ذلك مثلاً أن كلمة (السبت) في اللغة كانت تعني الدهر مطلقاً، ثم خصّت في الاستعمال لغة بأحد أيام الأسبوع، وكلمة (الصلاة) كانت تعني في الأصل الدعاء، ثم تخصصت بعد ظهور الإسلام في معنى العبادة بشروطها وكيفيتها المعروفة، ومثلها كلمة (الحج) التي كان معناها مجرد القصد، ثم تخصص في القصد إلى بيت الله الحرام في أيام معلومة لأداء شعائر معينة، وكلمة (البأس) التي كانت في أصل معناها خاصة بالحرب، ثم صارت تُطلق على معينة، على سبيل التعميم (۱).

إنّ التعميم والتخصيص لا يقعان في وقت واحد وفي بيئة معينة، فلا يستدل بهما على الترادف؛ لأن العام والخاص في المفردات لا يستعملان معاً في وقت واحد؛ لأن ذلك يؤدي إلى اللبس، وحُجّة القائل بالترادف أن الإنسان يزيد من مفرداته ولكنه يُنقص منها أيضاً ويغيّر الكلمات في حركة دائمة من الدخول والخروج، ولكن الكلمات الجديدة لا تطرد القديمة دائماً، فالذهن يروض نفسه على وجود المترادفات والمتماثلات ويوزعها على وجه العموم على استعمالات مختلفة (2).

إنّ النقصان والزيادة لا يحصلان للفرد الواحد باطراد، فإن ذلك يتم ببطء ويظهر للمتابع بالتعاقب، فإذا ما وقع هذا الترادف التام، فالعادة أن يكون ذلك لفترة قصيرة محدودة، حيث أن الغموض الذي يعتري المدلول والألوان أو الظلال المعنوية ذات الصيغة العاطفية أو الانفعالية التي تحيط بهذا المدلول لا تلبث أن تعمل على تحطيمه وتقويض أركانه، وكذلك سرعان ما تظهر بالتدرّج فروق معنوية دقيقة بين الألفاظ

⁽¹⁾ الترادف في اللغة: 189.

⁽²⁾ اللغة ، لفندريس: 246- 247.

المترادفة، بحيث يصبح كل لفظ منها مناسباً وملائماً للتعبير عن جانب واحد فقط من الجوانب المختلفة للمدلول الواحد، كما أننا سنلاحظ في الوقت نفسه أن ما يرتبط بهذه الألفاظ من عناصر عاطفية وتعبيرية وإيجائية خاصة سوف تأخذ في الظهور والنمو ممتدة في خطوط متباعدة (1)، فالمعاني الجديدة تقضى على القديمة، وتأخذ المفردات العامة تخصيصها باستمرار، ولا تتحد أو تتطابق في معانيها، فالتطور سبب التباين وليس الترادف؛ لأن الفروق المعنوية الدقيقة تندرج بالتباعد في العبـارات، لاكتـساب المفـردات معانيها التركيبية بحسب المقصود من التركيب اللغوي مصوراً للمراد في الاستعمالات المختلفة، ولا تبقى المفردة على حال ثابتة، والحكم الحقيقي على الكلام بتمامـه ولـيس على كلمة منه؛ لأن حكم المفردة مُكتسب بالنظم، وهو المعوّل عليه، وليس المنهج الإفرادي الجمعي الذي اهتدى إليه الرواة نتيجة ولعهم بالتماس فراثد العربية ونوادرها وغريبها؛ لأن كلام العرب يُصحح بعضه بعضاً، ويرتبط أوَّله بآخره، ولا يعرف معنيي الخطاب منه إلاّ باستيفائه واستكمال جميع حروفه (2)، فلا تدل الألفاظ المختلفة على معنى واحد، وكذلك لا تدل اللفظة الواحدة على الشيء وضدّه في الوقت نفسه، أما خصوصيّة الترادف فهي مُستفادة من خارج اللفظة؛ لأن في الكلام من القرائن والمجوزات ما يؤدي إلى التوسّع في المعنى، كما تؤدي الدلائل على القطع فيه ودفع الاحتمالات.

دلالة التعلق النحوى

يُعدُّ التعلَّق المعنوي للألفاظ والجمل مدار الفائدة في الدراسات النحوية، إذ توظّف الكلمة في الجهة النحوية المناسبة لدلالتها العرفية حقيقة أو مجازاً لإثبات المعنى للذات المخبر عنها أو نفيه، واستخباراً كان الكلام أم خبراً في الجواب عن المتقدم أو المقدّر، لأن الجواب يجري مجرى طلبه في التعلّق تقديماً أو تأخيراً بحسب العناية بالمقدم، كما أن التعلّق المعنوي يبين الحذف بأنواعه، ويكشف عن دواعيه، ويظهر النكت المعنوية والمبالغة فيها،

⁽¹⁾ دور الكلمة في اللغة: 97.

⁽²⁾ التطور اللغوي التاريخي: 97.

لأن التعلُّق مثبت للمعاني التركيبية الزائدة على المعاني الوضعية للمفردات، إذ تتحد بمعنى جامع لها، لتؤدى غرضاً يمثل قصد المتكلم لا الواضع، لأن الكلام عملية فردية، والوضع عرفي لا تفاضل فيه ولا مزية، لأنه مشترك جامع لأفراد أمة ما يفصلها عن غيرها، وكذلك التعلُّق بالتركيب موحَّد لمعانى المفردات المستقلة، لدلالته على فكر منتجه يفصله عن غيره في حال الإجادة أو الإساءة، لأن المعنى العام يؤدى بطرق مختلفة تعبيراً عن المقامات والظروف المختلفة، لذلك استقلّت الجمل المفيدة بمعانيها التركيبية فاحتاجت إلى رابط لفظي يوصلها بغيرها من الجمل، كما استقلّت صيغ المشتقات، فكان للصيغة معنى زائد على الأصل فنسبت إلى الاسم بالإسناد أو بالإضافة، لأنها صفة عامة بحاجة إلى تخصيص الفاعل بتقدّم الفعل عليه أو تأكد بتقديمه في الابتداء للعناية به وبُيّن بمتعلقاته ذكراً وحذفاً للمبالغة في صفة الفاعل، لأنه منسوب إليه، وذلك بفعل المتكلم، وهو المخبر لأنه لا يتصور الخبر إلاّ فيما بين شيئين مخبر به ومخبر عنه، فينبغي أن يعلم أنه يحتــاج مــن بعد هذين إلى ثالث، وذلك أنه كما لا يتصور أن يكون ههنا خبر حتى يكون مخبر بـه ومخبر عنه، كذلك لا يتصور أن يكون خبر حتى يكون له مخبر يـصدر عنـه ويحـصل مـن جهته، ويكون له نسبة إليه، وتعود التبعة فيه عليه، فيكون هو الموصوف بالصدق إن كان صدقاً وبالكذب إن كان كذباً، أفلا ترى أن من المعلوم أنه لا يكون إثبات ونفى حتى يكون مثبت وناف يكون مصدرهما من جهته، ويكون هو المزجّى لهما والمبرم والناقض فيهما، ويكون بهما موافقاً ومخالفاً، ومصيباً ومخطئاً ومُحسناً ومُسيئاً⁽¹⁾، فإن ضم المفردات بعضها إلى بعض لأجل الإخبار بها عن معنى معين يقصده المخبر من خلال إيجاد التعليق المناسب للمعاني العرفية والتأليف بين جهاتها بحسب اختيار المتكلم، فهو يثبت المعنى المركزي بالإسناد فينسب إلى المخبر عنه بالوصف الدال عليه بالصيغة الملائمة لمراده من خبره ثم يحققه إثباتاً أو نفياً بما يزيد على ما يعرف بالعمدة تحقيقاً بالفضلات، لأنها مكملات للنسبة الأساسية التي بُني عليها الكلام، لأن الفعل وما أشتق منه لا يخبر بنفسه إِلاَّ إذا ضُمَّ إلى المخبر عنه، ولا تصح النضمائم إلاَّ بالتعليق المفيد بدليل توضيحه أو تخصيصه بالبيان عنه بالخبر، لأن الخبر ينبغي أن يكون هو المخبر عنه في المعنى. قال

⁽¹⁾ دلائل الإعجاز: 406.

سيبويه: "واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبنى عليه شيئاً هو هو أو يكون في مكان أو زمان وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ (١)، وهو يشير بذلك إلى الوصف المشتق لتحمله الضمير العائد والى الفعل لتعلّق المكان والزمان به، وقال المبرد: "واعلـم أن خبر المبتدأ لا يكون إلاّ شيئاً هو الابتداء في المعنى نحو زيد أخوك وزيد قائم.. فــالخبر هــو الابتداء في المعنى، أو يكون الخبر غير الأول فيكون له فيه ذكـر، فـإن لم يكـن علـى أحـد هذين الوجهين فهو محال⁽²⁾، وذلك إذا كان الخبر شبه جملة، فإنها تتعلق بـه تخصيصاً لحدثه، إذ تبين الحدث المنسوب إلى محدثه زماناً أو مكاناً، فهي مقيدة لنسبته، كما قيد الفعل فاعله بصيغته الدالة على معنى معين زائداً على النسبة بدليل مصدره المقيد لفاعله أو مفعوله بالإضافة، لأن إسناد الفعل يعني تقييداً لفاعله بالوصف، أما إضافة المصدر إلى فاعله فإنها بخلاف إضافته إلى مفعوله، فإن الأولى تثبت وجـوده والثانيـة لا تثبتـه، لأنـك تقولٌليس الخروج في مثل هذا الوقت من عادتي، ولا تقول: ليس خروجي في مشل هـذا الوقت من عادتي وكذلك تقول: ليس ذم الناس من شأني، ولا تقول: ليس ذمي الناس من شأني: لأن ذلك يوجب إثبات الذم ووجوده منك، ولا يصح قيـاس المـصدر في هــذا على الفعل أعني به أنه لا ينبغي أن يظن أنه كما يجوز أن يقال: ما من عادتها أن تحفظ الأشياء، كذلك ينبغي أن يجوز ما من عادتها حفظها الأشياء، ذاك أن إضافة المصدر إلى الفاعل يقتضي وجوده وأنه قد كان منه يبين ذلك أنك تقول: أمرت زيداً بأن يخرج غـداً، ولا تقول: أمرته بخروجه غداً (3)، وذلك لأن دلالة المؤول التجريــد مــن الوقــوع الحتمــي أو المتوقع، أما الـصريح فإنـه مثبـت للوصـف بـدليل مجيئـه للمبالغـة في الخـبر والـصفة أو الحـالّ، نحــو قولـه تعــالى ﴿ إِنَّهُۥ عَمَلُ غَيْرُ صَلِيحٍ ﴾ [هــود: 46]، و﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَبِيصِهِۦبِدَمِرِ كَذِبٍ ﴾ [يوسـف: 18]، و﴿ ثُمَّ اَدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيَنَا ﴾ [البقـرة: 260]، و﴿ أَصْبَحَ مَآ وُكُمْ غَوْرًا ﴾ [الملك: 30]، و﴿ وَكُنتُمْ قَوْمًا بُورًا ﴾ [الفتح: 12]، لذلك جاء نفي توقع المغفرة لمجرد الشرك دالاً على نفيه أصلاً للمغفرة في قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِـ،

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 2/ 127.

⁽²⁾ المقتضب: 4/ 127 – 128.

⁽³⁾ دلائل الإعجاز: 424.

وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَكَّهُ ﴾[النساء: 116]، فلا غفران للشرك مجرداً فما تظن بالذي تلبسه أي نوع من الشرك أو كان ديدنه وقد تمكن فيه؟ لأن وضع الفعل على أن يكون مصدره مسنداً إلى شيء مذكور بعده لفظاً بخلاف نفس المصدر، فإنه ليس موضوعاً على أنه منسوب إلى شيء في اللفظ، وإنما وجب ذكر المرفوع بعبد الفعيل، لأنبه مقتضاه والمقتضى مرتبته التقدم على مقتضاه، وكان حق الفعل أن لا يطلب غير المسند إليـه ولا يعمل إلا فيه، لأنه ليس موضوعاً لطلبه كالمصدر لكنه عمل في غير المسند إليه من المفعولات التي لم تقم مقام الفاعل تبعاً لاقتضائه للفاعل وضعاً وعمله فيه، لأنه فتح باب الطلب والعمل فصار الفعل أصلاً للعمل في المسند إليه وغيره، وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فروعاً عليه، وإن دلَّ كلِّ واحــد منهــا أيــضاً على المصدر الذي بسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما، وذلك طلب الفعل للمرفوع وضعى وطلبه للمنصوب تابع للوضعي وأما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع للوضعي بل هو عقلي، وقد طرأ الوضع على العقلي وأزال حكمه، لأن الواضع نظر في المصدر إلى ماهيّة الحدث لا إلى ما قام بـ فلـم يطلب إذن في نظره لا فاعلاً ولا مفعولاً وكذا اسم الفاعل فإن لفظه في نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظاً آخر دالاً عليه، وكذا اسم المفعول فإنه وضع دالاً على المفعول فكان حق هذه الأشياء أن لا تعمل لا في الفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله ومشابهه اسم الفاعل والمفعول أقوى من مشابهة المصدر لفظاً ومعنى⁽¹⁾.

⁽¹⁾ شرح الكافية: 2/ 193 – 194.

وهذا القول مبني على المضارعة التي اعتمدتها المدرسة المعيارية تعليلاً لتغير علامات الإعراب باختلاف صيغ المشتقات الداخلة لتضمنها الحدث وهو الذي يطلب حقيقة محدثاً ومحلاً لإتمام فائدته، فلما تشابهت بالتضمن عملت وإن اختلفت في صيغها، لأن العرب إذا شبّهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه لهما وعمرت به الحال بينهما ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شبّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه (1).

إنَّ المتكلم لا تعنيه المشابهة الشكلية بقدر ما يعنيه دقَّة المعنى، والتعبير عن المراد بما يدل عليه، لأن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد.. والدليل على ذلك أنَّا إن زعمنا أن الألفاظ التي هي أوضاع اللغة إنما وضعت ليعرف بها معانيهـا في أنفـسها لأدّى ذلك إلى ما لا يشك عاقل في استحالته، وهو أن يكونوا قـد وضعوا للأجناس الأسماء التي وضعوها لها لتعرفها بها حتى كأنهم لو لم يكونوا قالوا: رجـل وفـرس ودار لمـا كـان يكون لنا علم بمعانيها، وحتى لو لم يكونوا قالوا: فعل ويفعل: لما كنا نعرف الخبر في نفسه ومن أصله ولو لم يكونوا قد قالوا: افعل: لما كنا نعرف الأمر من أصله ولا نجده في نفوسنا، وحتى لو لم يكونوا قد وضعوا الحروف لكنا نجهل معانيها فلا نعقل نفياً ولا نهياً ولا استفهاماً ولا استثناء وكيف والمواضعة لا تكون ولا تتصور إلاَّ على معلوم.. لو كان لذلك مساغ في العقل لكان ينبغي إذا قيل: زيد: أن تعرف المسمى بهذا الاسم من غير أن تكون قد شاهدته أو ذكر لك بصفة.. كقولنا: زيـد خـارج: فمـا عقلنـاه منـه وهـو نـسبة الخروج إلى زيد لا يرجع إلى معاني اللغات، ولكن إلى كون ألفاظ اللغات سمات لـذلك المعنى وكونها مرادة بها (2). فإن المتكلم مُنتج للمعاني التركيبية بخلاف الواضع فإن مفرداته معلومة، والكلام عملية فردية ليست معلومة إلاّ في حالة ضم ما يـراد الإخبـار

⁽¹⁾ الخصائص: 1/304.

⁽²⁾ دلائل الإعجاز: 415– 416.

عنه وطريقة نظمه وما يعلَق به من خلال انضمامه إلى بعضه بعلاقات تفصح عن المراد، فاستعمال الفعل ليس كاستعمال مصدره وذلك بخلاف استعمال الصفات أو المشتقات وليست المشابهة لفظية، لاختلاف دلالة الصيغ بعضها عن بعض معنى واستعمالاً فما صلح منها للإسناد فله دلالة تختلف عمّا يصلح للإضافة، لأن المعنى الواحد لا تنهض به صيغ عديدة، فلكل صيغة معنى تختص به دون غيرها، وإن تقاربت في تضمنها للحدث الواحد، وقيام الدليل المعنوي يغني عن الشبيه، لذلك قيل: أما إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير...، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به، لا للحاجة إليه، فأمّا إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظير... وكذلك في الرد على من ادعمى أن (السين) و (سوف) ترفعان الأفعال المضارعة: لم نر عاملاً في الفعل تدخل عليه اللام، وقد قال سبحانه في فلسوف توفعان الأفعال المضارعة: لم نر عاملاً في الفعل تدخل عليه اللام، وقد قال سبحانه في فلسوف من أنكر (١٠).

إنّ المفهوم من الدال لغة عموم دلالته لاشتراكها أو لتضادها، وقد يكون فيه دليل على متعدد كالتنكير في أسماء الأجناس، لأنه "قد يكون في اللفظ دليل على أمرين ثم يقع القصد إلى أحدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بأن لم يدخل في القصد كأنه لم يدخل في دلالة اللفظ (2)، لأن حصر الدلالة في جهة معينة يحصل في النظم و كيفية دلالة اللفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول محصورة في عبارة النص، وإشارة النص، ودلالة النص، واقتضاء النص، ووجه ضبطه أن الحكم المستفاد من النظم إما أن يكون ثابتاً بنفس النظم أو لا، والأول إن كان النظم مسوقاً له فهو العبارة وإلا فالإشارة، والثاني إن كان الحكم مفهوماً من اللفظ لغة فهو الدلالة (3)، ولكن هذا الحكم يوجّه بحسب متعلقاته ومدخلاته التركيبية، فتتغير تبعاً لذلك دلالته تقديماً وتأخيراً وتعريفاً وتنكيراً وإظهاراً وإضماراً وذكراً وحذفاً وغيرها فتتغير علاقة الكلمة بغيرها، وتختلف دلالة التعليق بالنقل

⁽¹⁾ الخصائص: 1/ 197.

⁽²⁾ دلائل الإعجاز: 111.

⁽³⁾ التعريفات: 61.

من باب إلى آخر أو بتنزيل الكلمة منزلة أخرى، كما في الأفعال المتعدية فإن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية فهم يـذكرونها تـارة ومـرادهم أن يقتـصروا علـى إثبات المعانى التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرّضوا لذكر المفعولين، فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدى كغير المتعدى مثلاً في أنك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديراً، ومثال ذلك قول الناس: فلان يحل ويعقد، ويأمر وينهي، وينضر وينفع وكقولهم: هو يعطى ويجزل، ويقري ويضيف، المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول حتى كأنـك قلت صار إليه الحل والعقد، وصار بحيث يكون منه حل وعقد وأمر ونهي وضر ونفع وعلى هذا القياس(1). فقد تحولت دلالة التعليق من المفعول إلى المبالغة في وصف الفاعــل فتغيرت دلالة الفعل من المزاولة إلى الثبوت فصار سمة لـصاحبه تفـصله عـن غـيره ممـن تمكن المعنى في أنفسهم وتقدمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة، وذلك لقوة العناية به فقدموا دليله ليكون ذلك أمارة لتمكنه عندهم، وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل، إذ كنّ دلائل على الفاعلين من هم، وما هم، وكم عدتهم، نحو أفعل، ونفعل، وتفعل، ويفعل، وحكموا بضد هذا للفظ، ألا ترى إلى ما قاله أبو عثمان- يريد المازني- في الإلحاق: إنّ أقيسه أن يكون بتكرير اللام، فقال: باب شمللت، وصعررت، أقيس من باب حوقلت، وبيطرت وجهورت، أفلا ترى إلى حروف المعانى: كيف بابها التقدم وإلى حروف الإلحاق والبصناعة: كيف بابها التأخر، فلولم يعرف سبق المعنى عندهم وعلق في تصورهم إلاَّ بتقدم دليله، وتأخر دليل نقيـضه، لكـان مغنياً من غره كافياً ⁽²⁾.

⁽¹⁾ دلائل الإعجاز: 118 – 119.

⁽²⁾ الخصائص: 1/ 225.

وبالعكس، ومنها ما يسلب دلالة الفعل على الحدث، فيجعله أداة طلب دون تحقيق نسبته، فتقوم دلالة الخطاب مقامها، والكلام لا ينعقد حقيقة إلا بوجود أطراف النسبة، فتتم الفائدة بتعليق بعضه ببعض بحسب قصد تثبيت المعنى وليس بطلبه، كما فهم النحويون الكلام، فبنوا قواعدهم على أساسه لخلوه من النسبة الموجهة له بحسب المراد، لأن الطلب معنى حرفي يفتقر إلى مدخول والى موافقة حصوله، لذلك فقول ابن مالك:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم

يهمل تحقيق الفائدة، لأن الكلام عند النحويين هو اللفظ الدال على معنى يحسن السكوت عليه، وهذا ما أراده بقوله: مفيد كاستقم، كأنه قال: الكلام لفظ مفيد فائدة تامة يصح الاكتفاء بها كالفائدة في (استقم) فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل، ولابد للكلام من طرفين مُسند ومُسند إليه ولا يكونان إلا اسمين نحو زيد قائم أو اسماً وفعلاً نحو قام زيد ومنه استقم فإنه مركب من فعل أمر وفاعل هو ضمير المخاطب تقديره أنت (أ، لأن الكلام عرفاً هو ما تعلقت أقسامه بانضمامها إلى بعضها بالنسبة، الا ترى أن الاسم يدل على مسماه ويكون مع ذلك فاعلاً ومفعولاً ومجروراً إلى غير ذلك من المعاني التي تعتور، وكذلك الفعل يدل على حدث وعلى زمان ويكون موجباً ومنفياً ومستفهماً عنه إلى غير ذلك من المعاني التي تعتور فالك من المعاني التي تعتور الأفعال، وأما الحرف فلا يعطي في حين واحد أكثر من معنى واحد في غيره (أ)، فإن التعليق معنى تركيبي زائد على معاني الأقسام الوضعية المؤتلفة مع بعضها بالنسبة، والفرق بين الجملة والكلام إن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أم لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس (3)، لذلك فإن تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس (3)، لذلك فإن

⁽¹⁾ شرح الألفية ، لابن الناظم: 20.

⁽²⁾ شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور: ١/ 89.

⁽³⁾ شرح الكافية: 1/8.

قوله (استقم) لا يشكل حتى جملة، لأنه لم يستوف الإسناد الأصلي، وفاعله المستتر وجوباً لا يمكن إظهاره لأنه يكون عندئذ توكيداً، وليس فاعلاً، لأنتركيب الإسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى، فعرفك بقوله: أسندت إحداهما إلى الأخرى، أنه لم يرد مطلق التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة، إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة (1)، لأن التعلق يقتضي طرفين يبنى أحدهما على الآخر، بعد ذكر المخبر عنه، إذا لمراد بالإسناد أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن الأخرى على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به.. وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم أي الإسناد الذي هو رابطة ولابد له من طرفين مُسند ومُسند إليه (2)، ولملازمته لطرفيه جعله سيبويه بناء، فقال: وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك عبد الله اضربه، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء ونبهت المخاطب له لتعرفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر (3).

إنّ الطلب لا تنعقد فيه النسبة، فكيف يكون خبراً؛ لأنه طلب من المخاطب أن يخبرك وكيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى، ومعنى القصد إلى معاني الكلم أن تعلم السامع بها شيئاً لا يعلمه ومعلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها، فلا تقول: خرج زيد: لتعلمه معنى خرج في اللغة ومعنى زيد، وكيف ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف؟ ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم ولا الاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل كلاماً (4)، لذلك فإن الأمر معنى حرفي لا يصلح للإخبار به، وإنما هو طلب الإخبار وليس الطلب كالخبر، فإن الفعل قد يكون خبراً أو

⁽¹⁾ شرح المفصل: 1/20.

⁽²⁾ شرح الكافية: 1/8.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 1/ 138.

⁽⁴⁾ دلائل الإعجاز: 315.

صفة، أما الأمر فليس من ذلك في شيء بدليل صيغته المقتطعة من غيره، وقيام لام الأمـر مقامه، لذلك قال سيبويه في باب الأمر والنهى والأمر والنهى يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ويبنى على الفعل كما اختير ذلك في باب الاستفهام، لأن الأمر والنهي إنما هما للفعل، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم، فهكذا الأمر والنهي، لأنهما لا يقعان إلاّ بالفعل، مظهراً أو مضمراً (1)، وإنما اختير نصب الاسم وليس رفعه ترجيحاً لمعنى الطلب على الإخبار، والحمل في هذا كله على الفعل أحسن منه على الابتداء، لأن الأمـر والنهـي والـدعاء لا يكون إلا بالفعل، والخبر يكون بالفعل وغيره فلذلك اختير الحمل على إضمار فعل، وزعم بعضهم أن الذي أوجب اختيار الحمل في هذا على إضمار فعل أنـك إذا لم تحمـل على الفعل ورفعت على الابتداء وقع موقع خبر المبتدأ ما ليس بمحتمل للصدق والكذب؛ لأن هذه الأشياء غير محتملة للصدق والكذب، فيضطر في ذلك إلى الحمل على الفعل، وهذا خطأ لما تبين قبل هذا من أن الخبر لا يشترط فيه ذلك أعنى خبر المبتـدأ ولا يحتاج إلى إضمار القول في: زيدٌ اضربه وعمرو لا تشتمه وبكر غفر الله له وأمثال ذلك⁽²⁾، وفيه إقرار بصحة ما رده، إذ لا يكون الأمر والنهى والدعاء إلاّ بالفعل ويعني الأمر، لأنــه طلب في حين أن الخبر لا يكون طلباً، وقد جاء الماضي المقطوع بوقوعه خبراً ودعـاءً ثقـةً بالمدعو بخلاف الأمر، وأكبر الظن أن بناء (إفعل) ليس بفعل، كما يفهم من هذه الكلمة، لأن الفعل يتميز بشيئين: أولهما: أنه مُقترن بالدلالة على الزمان، وثانيهما: أنه يُبني على المُسند إليه ويحمل عليه، وبناء (إفْعل) خلو من هاتين المزيتين، فلا دلالة لــه علــى الزمـــان بصيغته، ولا إسناد فيه. أما كونه خلواً من الزمن، فلأن المدلول عليـه بالفعـل هـو الـزمن الذي يتلبس فيه الفاعل بالفعل، ولا دلالة على شيء من هذا. إن الـذي يـدل عليـه هـو طلب الفعل حسب، فليس هناك من فعل، ولا زمان يتلبس فيه الفاعل بالفعل. وأما كونه خلواً من الإسناد، فإن إسناده المزعوم إنما يقتصر على ألف الاثنين أو واو الجماعة

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 1/ 137.

⁽²⁾ شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور: 1/ 364- 365.

أو نون النسوة أو ياء المخاطبة أو الضمير المستتر في (افعل) المقدّر بأنت كما يزعمـون ولا إسناد في رأينا إلى مثل هذه الكنايات، لأنها ليست أسماء أو ضمائر، كما يزعم النُحاة، بل هي كنايات أو إشارات تُشير إلى جنس المخاطب أو عـدده (١)، بـل هـي دلائـل علـي الفاعلين من هم؟ وما هم؟ وكم عدتهم (2)، كما في أحرف المضارعة أنيت والفرق بينهما تأخيرها في الصيغة، في حين أن أحرف المضارعة تقدمت عليها، لأن الكنايات تعني الضمائر وهي مؤكدات للدلائل في أفعال الأمر، إن أظهرت، كما في قول عالي ﴿ أَسَكُنَّ أَنتَ وَزَوْجُكَ ﴾ [البقرة: 35]، و ﴿ فَأَذْهَبُ أَنتَ وَرَبُّكَ ﴾ [المائدة: 27]، ولـ و صـلح الأمـ ر للإخبار لأكد بـ(قد) الدالة على تحققه، وبالسين وسوف، إن كان يدل على معنى الفعلية ولكان بُني للمجهول، وذلك لغلبة معنى الحرفية عليه، كما سلب النضمير معه معنى الاسمية، فجاء مؤكداً كالحرف بـدليل سـلب الموضع الإعرابي منـه، لأن الفعـل نفسه خبر، ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه ولا يتأتى من فعل وحـرف ولا حـرف واسـم، لأن الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل فهو كالجزء منهما وجزء الشيء لا ينعقد مع غيره كلاماً (٤)، وأما طرفا الإسناد فهمامًا لا يغني واحد منهمًا عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه، وهو قولك عبـد الله أخـوك وهـذا أخـوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله فلابد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بـ من الآخر في الابتداء (4)، ولو بلغ الكلام الغايـة في الإطالـة والإيجــاز، لأن الإطالـة والإيجــاز جميعاً إنما هما في كل كلام مفيد مستقل بنفسه، ولو بلغ به الإيجاز غايته لم يكن له بـدٌّ مـن أن يعطيك تمامه وفائدته، مع أنه لابد فيه من تركيب الجملة، فإن نقصت من ذلك لم يكن هناك استحسان ولا استعذاب⁽⁵⁾، لأنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً

⁽¹⁾ في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 120.

⁽²⁾ الخصائص: 1/ 225.

⁽³⁾ شرح المفصل: 1/ 20.

⁽⁴⁾ كتاب سيبويه: 1/23.

⁽⁵⁾ الخصائص: 1/30.

ومجردة من معانى النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقــل أن يتفكــر مفكــر في معنــى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريـد منـه حكماً سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبراً أو صفةً أو حالاً أو ما شاكل ذلك'(1)، ويكمل التعلق الظرفي المعنى الفعلى المثبت في الاسم توضيحاً وتخصيـصاً للحدث الذي يتضمنه الفعل وبيان وقوعه أو توقّع وقوعه، كما بينت لام الابتداء، وَّقدُّوالسين وسوف تحققه، إذ يستدل به على ثبات أمر ما، كما يستدل به على ضــده نحــو رغبت في ورغبت عن وغيره مما يصل إلى الاسم بحرف الجرفاحد ما يدل عليه هذا الضرب من القول: أن الجار معتد من جملة الفعل الواصل به، ألا ترى أن الباء في نحو: مررت بزيد معاقبة لهمزة النقل في نحو أمررت زيداً، وكذلك قولك أخرجته وخرجت به، وأنزلته ونزلت به، فكما أن همزة (أفعل) مصوغة فيه، كائنة من جملته، فكذلك ما عاقبها من حروف الجر ينبغي أن يعتد أيضاً من جملة الفعل، لمعاقبته ما هو من جملته فهذا أوجه، والآخر أن يدل ذلك على أن حرف الجر جار مجرى بعض ما جره، ألا تـرى أنـك تحكـم لموضع الجار والمجرور بالنصب فيعطف عليه فينصب لذلك فتقول: مررت بزيــد وعمــرأ، وكذُّلك أيضاً لا يفصل بين الجار والجحرور لكونهما في كثير من المواضع بمنزلة الجـزء الواحد، أفلا تراك كيف تقدر اللفظ الواحد تقديرين مختلفين وكل واحد منهما مقبول في القياس (2)، فقد اعتنت مناهج الدرس الصرفي بالكلمة المفردة، فتناولتها من حيث بنيتها ومن حيث زئتها واشتقاقها وتجردها وزيادتها وتكبيرها وتبصغيرها وتثنيتها وجمعها والنسب إليها ونحو ذلك. في حين اهتمت مناهج الـدرس الـصوتي بمخـارج الأصـوات وصفاتها وامتزاجها بالالتصاق أو بالمُجاورة ونتائج قوتها أو ضعفها، وتـأثير بعـضها ببعض تقديماً وتأخيراً، وهو ما قامت عليه الدراسة الصرفية إعلالاً وإبدالاً وذكراً وحـذفاً وإدغاماً وإمالة، كما أنه محور الدراسة النحوية التي اعتنت بالكلمة مؤلَّفة مع غيرها ورتبتها وتأثير بعضها ببعض في التركيب أو في النظم، وذلك من خـلال الجملـة المفيـدة

⁽¹⁾ دلائل الإعجاز: 314.

⁽²⁾ الخصائص: 1/ 106- 107.

وغير المفيدة، فكان للجملة محل من الإعراب أو لا محل لها من الإعراب بحسب وظيفتها في الكلام، فعوملت الجملة معاملة الكلمة المفردة، وهو ما قامت عليه الدراسة البلاغية في أساليب الخبر والإنشاء، ثمّ جاءت الدراسة الدلالية لتخرج بما آلت غليه الأصوات والمفردات والتراكيب والأساليب من معان إفرادية وتركيبية واسلوبية، للوقوف على التقليد والتجديد. والحقيقة أن التقسيمات اللغوية مُصطنعة لتحليل العناصر اللغوية، وهي جميعاً تصب في رافد واحد، وهو الحاجة إلى التوحيد أو إلى التعبير عن المراد بحسب حال المنتج بدلائل التغييرات الصرفية، وهي التي يُعوّل عليها في معرفة دواعي الحاجات الكلامية، إذيسود التغييرات الصرفية اتّجاهان عامّان: الأول مبعث ألحاجة إلى التوحيد، ويميل إلى إقصاء العناصر الصرفية التي أصبحت شادّة، والآخر مبعث الحاجة إلى التعبير، ويميل إلى خلق عناصر صرفية جديدة (١).

إنّ التعبير اللغوي بخلاف التعبيرات غير اللغوية، فهو مُتفرّد بخصائص نفسية واجتماعية وأحوال شخصية ومقامات مُتباينة، لأنه جامع لأمور مختلفة لا توجد في غيره، فالحاجة إلى التوحيد لا تظهر إلاّ بالتعبير، كظهورها في التجديد، لضآلة التغيير عند كل مجدد، وذلك لأن الصرف في حقيقته نظام يعتمد القياس في تنظيم أصوله، لذلك قال أبو علي الفارسي (ت 377ه) أخطئ في خسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس (ت)، لقيامه على معلوم، لأن القياس في اللغة عبارة عن التقدير يُقال قستُ النعل بالنعل إذا قدرته وسويته، وهو عبارة عن ردّ الشيء إلى نظيره (3)، فهم يبنون التصريف على الشبيه وعلى ضدّه أيضاً، لأنهم كثيراً ما يبنون الشيء على بناء ضدّه (4)، فقد قالوا: وَهَلَ بناء ألله الرّه الله والغرض على بناء الغرض، وذلك هوي يهوى هوى وهو هو. وقالوا قَنع يَقنع قناعة، كما قالوا

⁽¹⁾ اللغة لفندريس: 204- 205.

⁽²⁾ الخصائص: 2/ 88 ، نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء: 233.

⁽³⁾ التعريفات: 102.

⁽⁴⁾ أدب الكاتب: 471.

زهد يزهد زهادة، وقالوا قانع، كما قالوا: زاهد وقنع، كما قالوا: غرض، لأن بناء الفعل واحد وأنه ضد ترك الشيء (1) وقاسوا على مثل الضد، فقد قالوا: شديد ولم يأت له ضد استغني بضد مثله عن ضدّه، مثل قوي وضعيف، وقد جاءت أشياء على غير هذا البناء، قالوا حَسَن ولم يقولوا حَسين كما قالوا جميل، وقالوا جريء وشجيع ولم يقولوا جبين من الجبان، وقالوا عظيم ولم يقولوا ضخيم، وقالوا كميش فاستغنوا بضد مثله عن ضدّه، مثل سريع وبطيء وقالوا عن ضده وهو عاقل وجاهل، وقالوا: شحيح وضنين وبخيل، ولم يأت في ضدّ ذلك إلا سخي على هذا البناء (2).

فلا يقتصر القياس على حمل مجهول على معلوم وحمل ما لم يسمع على ما سمع، وحمل ما يجد من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرفت أو سُمعت، وهذا القياس هو الطريق الطبيعية لنمو مادة اللغة وائساعها (3) بل الاتساع على الشبيه والضد، وفي التغيير الصرفي غالباً، لأن الحقيقة أن القياس أساس لكل صرف، فالإنسان يتبع القياس دائماً في كلامه، وما جداول التصريف والإعراب التي تُذكر في كتب النحو إلا نماذج يُطلب إلى التلميذ مُحاكاتها (4)، وذلك لأن القياس يحتكم إليه تعليماً ونطقاً، لأنه أساس التقعيد ومعيار التجديد وميزان النباهة، وذلك أن مسألة واحدة من القياس، أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس (5)، لإطراد حكمه في جميع أمثاله وأضداده وأمثال أضداده، فإذا جمعت المقصور بالواو والنون حذفت الألف لاجتماع الساكنين وبقيت ما قبله على الفتح، فقلت في موسى وعيسى وحبلى مُوسون وعيسون وحبلى مُوسون وعيسون وحبل العرب فقولم المصطفون والأعلون ورأيت المصطفين وكلام العرب، فأمّا كلام العرب فقولمم المصطفون والأعلون ورأيت المصطفين والأعلين، وأما القياس فلأن الحرف الثابت في الواحد ليس لنا حذفه من الكلمة إلا

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 4/ 16- 17.

⁽²⁾ أدب الكاتب: 473 -473.

⁽³⁾ في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 20.

⁽⁴⁾ اللغة ، لفندريس: 205.

⁽⁵⁾ الخصائص: 2/88.

للضرورة عند اجتماع ساكنين، وهو مقدّر كقولنا راضُون ورامُون، فلو قلنا عيسُون وموسُون لكنّا نقدّر حذف الألف فيهما من قبل دخول علامة الجمع، ولو جاز هذا لجاز أن نقول في حبلى حُبْلات وفي سكرى سكرات، وليس أحد يقول هذا فوجب أن علامة الجمع إنما تدخل على عيسى وموسى والألف فيهما، ثمّ تسقط الألف لاجتماع الساكنين ويبقى ما قبلها مفتوحاً (1).

فضبط التغييرات الصرفية يتم بالقياس، فقديعرض للمتكلم مثلاً، فعل ثلاثي لم يقف على شكله، ولم يدر أهو مفتوح العين أم مكسورها أم مضمومها، ولم يسمعه مضبوطاً، ولكنه يعرف مصدر هذا الفعل، فهنا يمكن الالتجاء إلى القياس إلى قياس هذا الفعل على فعل مصدره كمصدر هذا الفعل الجهول شكله وضبطه (2)، أي بالرجوع إلى الفعل على فعل مصدره كمصدر هذا الفعل الجهول شكله وضبطه (2)، أي بالرجوع إلى القاعدة الصرفية، فإن القياس أساس التقعيد لما يحصل من التغييرات الصرفية، والقياس الصرفي أولى من القياس النحوي، لقيام الثاني عليه، فلما رأى القوم كثيراً من اللغة مقيساً مئقاداً وسموه بمواسمه وغنوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز، ثم لما تجاوزوا ذلك إلى ما لا بدّ من إيراده ونص الفاظه التزموا والزموا كلفته، إذ لم يجدوا منها بُداً ولا عنها منصرفاً، ومعاذ الله أن ندّعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلّة قياساً، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونبّهنا عليه كما فعله من قبلنا بمّن نحن له مُتبعون وعلى مثله وأوضاعه حاذون (3). فإن الاختصار والإيجاز يُشكّلان القواعد عموماً، ولكن وعلى مثله وأوضاعه حاذون (3). فإن الاختصار والإيجاز يُشكّلان القواعد عموماً، ولكن الصرفية الشادة يكون بردّها إلى القاعدة، أي أن الحاجة إلى التوحيد تقنع بطريقة القياس، ويُطلق القياس على العملية التي بها يخلق الذهن صيغة أو كلمة أو تركيباً تبعاً ويُطلق القياس على العملية التي بها يخلق الذهن صيغة أو كلمة أو تركيباً تبعاً لأغوذج معروف (4).

⁽¹⁾ المخصص: 17/80.

⁽²⁾ في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 20.

⁽³⁾ الخصائص: 2/ 43.

⁽⁴⁾ اللغة ، لفندريس: 205.

إنّ الصيغ الصرفية المبنيّة على أمثلة معروفة بخلاف التي تأتي بتغييرات خارجة عن المألوف فتُعدّ شادّة، وحاجة التوحيد تقرب من حاجة التجديد في القياس على الأبنية، لأن عملية الحلق ترد إليها أيضاً، ولكن في الشكل دون المحتوى، فيكون القياس عندئذ مُتجلّياً في التبعية الصرفية بدليل التزامها بالهيآت العامة الموحّدة لعمليتي الانتماء والخلق اللغوي، لأنه فيهما سواء، فلا تعارض بين السماع والقياس، لأن القياس في حقيقته تلخيص وإيجاز للمسموع، لأنه يؤدي إلى تنظير ما لا يمكن الإحاطة بجميع جزئياته، وليس إلى ردّ ما يجد عندالمنتج، لأنه قد يحتاج إلى تسمية ما يجد في حياته من مُسمّيات لها أسماء أجنبية، أو يحتاج إلى اشتقاق من كلمة أجنبية، فيلجأ إلى القياس اتباعاً للعرب في تعريب الدخيل قديماً، ومُحاكاة لهم في طريقتهم في التعريب، فإذا فعل المتكلّم ذلك كان قياسه صحيحاً، لأنه لم يتخطّ اسلوب العرب في ذلك في أن أن المرفي تغييراً كاملاً، ولا يوجّه مجهوده في الوقت الواحد إلا إلى جزء من منظلة أنظامه الصرفي تغييراً كاملاً، ولا يوجّه مجهوده في الأجزاء المختلفة لا تقوده مُطلقاً إرادة منفذة لخطة منهجيّة، بل كان تابعاً لوحي المصادفة والظروف المختلفة كانت النتيجة في منفذة لخطة منهجيّة، بل كان تابعاً لوحي المصادفة والظروف المختلفة كانت النتيجة في منفذة العموم من الترابط والتجانس (2).

إنّ التغير الصرفي الضئيل لا يتناقض مع الترابط والتجانس، لأن القياس حمل الشيء على الشيء وقيل: حمل الشيء على الشيء وإجراء حكمه عليه لشبه بينهما عند الحامل (3)، لذلك روعي الشبه الشكلي لغلبة الظن بالحمل على النظير أو على الضد، لأنه يأتي مُنسجماً مُحاكاةً للنظام الصرفي عموماً برابط القياس الصرفي، لأنه لا يُقاس على الشاذ، لتمكّن القياس في نفوس المنتجين وضعف الشاذ لقلّته. قال ابن جنّي: واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثمّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كُنت عليه، إلى ما هم عليه، فإن سمعت من آخر

⁽¹⁾ في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 20.

⁽²⁾ اللغة ، لفندريس: 211.

⁽³⁾ الفروق اللغوية: 60- 61.

مثل ما أجزته فأنت فيه مُخيّر، تستعمل أيهما شئت، فإن صحّ عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتّة، وأعددت ما كان قياسك أداك إليه لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة، لأنه على قياس كلامهم (1).

إنَّ التعليل العقلي مُلازم للقياس القائم على المُشابهة والمُخالفة، توحيداً وتجديـداً في عملية استعمال الصيغ، وهي لا تقتصر على المسموع منها، لأن ذلك لا يحصل إلاّ في اللغة المثاليّة، "فالصيغ ذات الغلبة تصير مراكز إشعاع قياسي، وتجذب إليها غيرها من كل جانب لأسباب مُتنوّعة، بعد ذلك توجد خطط قياسية مُتضاربة متقاطعة لا يستطيع عقلنا القاصر أن يوفِّق بينها، ذلك أن اللغة المثالية حلم من الأحلام، تُذكِّرنا ببستاني بـذر في بقعـة منظمـة الأرجاء بذوراً متماثلة كل التماثل، وأخذ يولي كلاً منها قدراً مُتماثلاً من عنايت أملاً منه في أن تنبت حديقته أشجاراً متساوية الحجم ، تجري على نظام واحد، وتُثمر عــدداً متــساوياً من الأزهار والأثمار، بل إن هناك كثيراً من الأسباب التي تجعل الظيروف البيولوجيـة تحيـد عن سمتها، ومن هذه الأسباب ما يعلو على قدرة الإنسان، وكذلك الحال في اللغويات التي يقف فيها القياس في غالب الأحوال موقفاً مُغايراً للمنطق، على الرغم من أنه ينبعث من الحاجة إلى التوحيد، ويستخدم التعليل العقلى بطريقة تُرضى العقل (2)، فـ لا يقـف القياس الصرفي حاثلاً دون التغيير اللغوي، لأن الـصيغ تقتـضي ملحقـات وزوائـد وسـوابق تغيّـر أصولها، فلا تثبت على حال معينة، وإن اتَّفقت أصلاً وتقاربت معانيها، لاختلاف الزوائد والحروف الموصلة للصيغ بما قبلها وما بعدها، لأنها أساس المعاني، إذ يُبني الكلام على ما تُنبئ به لمرونتها فيه بدليل النقل والتحويل والتعدية واللـزوم والتـضمين والاقتـصار ونحـو ذلك ممَّا يلحق الصيغ الفعلية، علاوةً على ما يتَّصل بها من ضمائر، وذلك أن الإضمار يـردُّ الأشياء إلى أصولها في كثير من المواضع، ألا ترى أن من قال أعطيتكم درهماً فحـــذف الـــواو

⁽¹⁾ الخصائص: 1/ 125- 126.

⁽²⁾ اللغة ، لفندريس: 213.

التي كانت بعد الميم، وأسكن الميم إذا أضمر الدرهم قال: أعطيتكموه فرد الواو الأجل اتصال الكلمة بالمضمر(1).

وكذلك حروف الجر ثغيّر معاني الصيغ وتوجّه بناءها بحسب المراد منها، ففي تعدية الفعل بحرف مُعيّن تحديد لمعناه، فمعني عثر في ثوبه عثاراً وعثر عليهم يعثر عثراً وعُشوراً أي أطلع، وأعشرت فلاناً على القوم من قول الله عزّ وجل ﴿ وَكَذَلِكَ أَعْتَرَنّا عَلَيْهِم ﴾ أطلع، وأعشرت فلاناً عليهم ليعلم الذين أطلعناهم على حالهم (3)، فإن (عثر) مختلف إلكهف:21] (2)، أي أطلعنا عليهم ليعلم الذين أطلعناهم على حالهم (كبًا كبُواً عثر (4)، وكبًا لوجهه يكبو كبُواً سقط وكبًا كبُواً عثر (4)، ويقال: عثر به فرسه فسقط وعشر على الأمر يعشر عشراً وعشوراً: اطلع وأعثرته عليه أطلعته (5)، فإن الصيغة الواحدة توجّه بحرف الجر إلى أكثر من معنى واحد، فالفرق بين قولك جته وجئت إليه أن في قولك جئت إليه معنى الغاية من أجل دخول (إلى)، وجئته قصدته بحبىء، وإذا لم تعده لم يكن فيه دلالة على القصد كقولك جاء المطر (6)، فجرت حروف الجر بحبىء، وإذا لم تعده لم يكن فيه دلالة على القصد كقولك جاء المطر (6)، فجرت حروف الجر عبى الزوائد والتضعيف في تغيير معاني الصيغ، فإن عجمت وزنه أفعلت، وأفعلت، وأفعلت هذه وإن كانت في غالب أمرها إنما تأتي للإثبات والإيجاب، نحو أكرمت زيداً أي أوجبت له الكرامة وأحسنت إليه أثبت الإحسان إليه، وكذلك أعطيته وأدنيته وأسعدته وأنقذته، فقد أوجبت جميع هذه الأشياء له، فقد تأتي (أفعلت) أيضاً يُراد بها السلب والنفي وذلك نحو أشكيت زيداً إذا زُلت له عما يشكوه... ونظيره أيضاً أشكلت الكتاب، أي أزلت عنه أشكيت زيداً إذا زُلت له عما يشكوه... ونظيره أيضاً أشكلت الكتاب، أي أزلت عنه

⁽¹⁾ سر صناعة الإعراب: 1/117.

⁽²⁾ أدب الكاتب: 257.

⁽³⁾ الكشاف: 2/ 477.

⁽⁴⁾ لسان العرب: مادة (كَبَا).

⁽⁵⁾ نفسه: مادة (عَثر).

⁽⁶⁾ الفروق اللغوية: 252.

إشكاله وقد قالوا أيضاً عجّمت الكتاب، فجاءت (فعّلت) للسلب أيضاً كما جاءت (أفعلت) (1).

فإنّ الزوائد الصرفية التي تلتصق بالصيغة لغرض توجيهها بحسب المراد تكشف عن سر التغييرات الصرفية، كما أنها دوال النسبة، لأنها تُعبّر عن العلاقة التي تربط الصيغة الصرفية بغيرها من الكلمات، لأن التغيير لا ينحصر في الصيغة ذاتها، وإنما تتبعه تغييرات تبني عليها، وهي بمثابة تقييدات أخرى تُبيّن جهتها الكلامية تحديداً، وكذلك حروف الجر، فإنها توجّه الصيغة إثباتاً وسلباً وتزيد بمعنى آخر يرتبط بالاسم، لأن الجر دال على نسبة غير تامة لنيابته في المعنى عن الفعل، فإذا قلت أمسكت بالحبل، فقد نابت الباء عن قولك أمسكته مباشراً له وملاصقة يدي له، وإذا قلت: أكلت من الطعام، فقد نابت (من) عن البعض، أي أكلت بعض الطعام، وكذلك بقية ما لم نسمه (2)، فلازم كل حرف معنى معيناً، لذلك خرج عن القياس لملازمته، فجمد ولم يتصرّف، لذلك بُني، فإذاتركنا عملية القياس جانباً نجد الصرف يستعيض في الواقع عن خسائره بتحويل الكلمات المليئة إلى كلمات فارغة، فالأدوات النحوية التي تستعملها اللغات ليست إلاّ بقايا من كلمات مستقلّة قديمة، أفرغت من معناها الحقيقي واستعملت مُجرّد موضحات، أي مُجرّد رموز (3)، لـذلك فـإن "حـروف الجر وسائر الحروف العربية الأخرى لم تكن حروفاً بادئ ذي بدء، ولكنها استعملت أسماءً أو أفعالاً دالات على معان تامّة مستقلّة، ثمّ تعرّضت لتاثيرات الاستعمال فأفرغت من معانيها... وقد جرى في العربية ما جرى في غيرها من إفراغ ففيها أدوات للإضافة، أفرغت من معانيها القديمة إفراغاً تاماً كالباء، وفي ومِن وغيرهن ⁽⁴⁾، وعلى ذلك فإن ما كان اسماً ثم أفرغ لم يعمل نحو (قد) والسين وسوف و (أل)، لأن الاسم غير عامل، وأما ما كان فعلاً ثـمّ أفرغ فإنه يعمل، لأن الفعل عامل لقيام معنى الكلام عليه، لأنه الموجد له والمُنبئ عنه،

⁽¹⁾ سر صناعة الإعراب: 1/ 42- 44.

⁽²⁾ الخصائص: 2/ 274.

⁽³⁾ اللغة ، لفندريس: 216.

⁽⁴⁾ في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 79– 80.

ولكونه عاماً لصلاحه لجميع الذوات العاقلة وغيرها افتقر إلى مقيّدات تخصيصه،" وإن كـان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلِّم بآلة الإعراب، إلاّ أن النَّحاة جعلوا العامل كالعلُّمة المؤتّرة وإن كان علامة لا علّة ولهذا سمّوه عاملاً (١)، فإن الفعل وما أشبهه وما ناب عنه دوال نسب مختلفة، فاختص ما كان اسماً بالفعل، وما كـان فعـلاً بالاسـم كحـروف الجـر، لأن حرف الجريتنزّل منزلة جزء من الاسم من حيث كان وما بعده في موضع نصب، وبمنزلة جزء من الفعل من حيث تعدّى به، فصار حرف الجر بمنزلة الهمزة والتضعيف من نحو أذهبت زيداً وفرحته (2)، فاختص بالجر لإيصاله معنى الفعل إلى الاسم، فكانت نسبته إلى الاسم ناقصة، لأنه يصفه لتعلَّقه بالفعل المذكور، بدليل نزع الخافض والتضمين، فصار عاملاً لذلك، لارتباط النسبة الناقصة بالتامة، كما ارتبطت الإضافة بالنسبة، لأنها تُـشكّل طرفأ منها بدليل اكتساب المضاف التعريف والتخصيص والتذكير والتأنيث والإعراب والبناء من المضاف إليه، فصار المضاف من حيث المعنى هو المضاف إليه، لأنهم "رادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجاً تكتسب به الأولى من الثانية التعريف والتخصيص حذفوا من الأولى علامة تمام الكلمة (٤)، فقصد المضاف بالنسبة دون المضاف إليه، في حين اختص المضاف إليه بالجر، لأنه منسوب إليه نسب غير تامَّة فصلاً له عن المنسوب إليه بنسبة تامة، لأنه في المعنبي مقيد للمضاف، فكذلك المجرور بوساطة حرف الجر، إذ تقيّد بإضافة معنى الحدث إليه، فصار حرف الجر ذا قيمة صرفية لتوجيهه الفعل المذكور بحسب المراد، وذا قيمة نحوية، لأنه موجد لعلاقة تربط الحدث بالذات، فعبّر حرف الجر عن المعاني الفعلية بالتعلّق وعن الاسمية بالإخبار عنها لاختصاصه بها، وعن الحرفية لإيجاده المعاني في غيره، فكان ذا قيمة دلالية لتضييقه عموم دلالة الحدث، لكونه قيداً مخصصاً بدليل المبالغة بالحدث، وذلك بالاقتصار أو بنزع الخافض، لأنه دال على الارتباط بين المعانى الفعلية والاسمية، و"مع أن دوال النسبة تكون مع دوال الماهيّة في غالب الأحيان جسماً واحداً إلى حد يجعل تحليل

⁽¹⁾ شرح الكافية: 1/ 18.

⁽²⁾ شرح المفصّل: 8/10.

⁽³⁾ شرح الكافية: 1/ 273.

الكلمة أمراً مستحيلاً، فإن الصرف مستقل عن قيمة الكلمات المعنوية وقيمتها الصوتية على السواء، وما نسميه بالمفردات هو مجموع الكلمات في إحدى اللغات باعتبار قيمتها المعنوية، فهذه النظم الثلاثة: نظام النطق ونظام الصيغ النحوية ونظام المفردات تستطيع أن تصور منفصلة كل منها عن الآخرين، تحت تأثير أسباب مختلفة (1).

فإنّ الصيغة الصرفية تستقل بقدرتها على التصريف والاشتقاق لقبولها الزيادة والحذف، ولكنها لا تستقل في النظم لافتقارها إلى السوابق واللواحق، ولتقييدها تخصيصاً بحرف الجر، لارتباطهما معنوياً، فلا يقتصر التعلّق على شبه الجملة، بل يضم جميع أنواع الجمل لقيامها على الصيغة بدليل تردد شبه الجملة بين الفعلية والاسمية بالتعلّق، لأن التعلّق ههنا هو الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث وتمسكها به، كأنها جزء منه لا يظهر معناها إلا به، ولا يكتمل معناه إلا بها، ذلك لأن شبه الجملة ترد تكملة للحدث الذي يقيده، فيتم معناها بهذا التعلق المقيد.. ومن هذا تلمس أهمية العلاقة بين كل من الظرف والجار مع المجرور، وبين الحدث الذي يقيدانه ويتعلقان به، ومعنى هذه العلاقة أن بين الجانبين تأثيراً متبادلاً، فشبه الجملة تفيد الحدث في إيضاح معناه وتكميله، إذ تحدد زمانه أو مكانه أو سببه... والحدث يفيد شبه الجملة، إذ يظهر معناها، ويربطه بعمل يملؤها، وينصبها ظاهراً أو تقديراً، وهذا التأثير المتبادل بين الجانبين، هو المراد بما نسمية تعلق شبه الجملة أو تعليقها (2).

إنّ التأثير المتبادل يضم جميع الكلم ولا يقتصر على الحدث، لحصوله بين الأسماء وحروف المعاني، بل التعلق يتجلّى في توجيه الصيغة الصرفية بمقيّدات، لأن الحدث يتقيّد أولاً بالصيغة، ثمّ يحتاج إلى ما يوصله أو يربطه بغيره، بدليل تعلّق شبه الجملة بالجوامد والنواسخ وحروف المعاني، وبالإسناد وما فيه رائحة الفعل، فالأصل تعلّق الصيغة الصرفية بحرف المعنى، وهو ميدان القياس الصرفي، وإن حرف المعنى دال

⁽¹⁾ اللغة ، لفندريس: 225.

⁽²⁾ إعــراب الجمــل وأشــباه الجمــل ، للــدكتور فخــر الــدين قبــاوة ، دار الآفــاق الجديــدة ، ط4 ، 1403هــ- 1983م: 261.

على الصيغة التي بمعناه، وذلك لأن عامة حروف المعانى إنما أتى بهـا عوضـاً مـن الأفعـال لضرب من الإيجاز والاختصار (1). وأسماء المعاني في أصولها أفعال لازمت أصحابها حتى تحوّلت إلى صفات، بدليل غلبة بعضها وقيامه مقام موصوفه، كما أن أكثر الأسماء المبنية على الأوزان هي أسماء المعاني والصفات... فالقياس على الأوزان أقوى بكثير عند أسماء المعاني والصفات منه عند غيرها من الأسماء، وذلك لأن أسماء المعاني والصفات قريبة جداً إلى الأفعال، والأفعال غلب عليها القياس غلبة تكاد أن تكون كاملة (⁽²⁾، ولمّا كانت الأفعال مُفتقرة إلى ما يتممها من الأسماء تخصيصاً، فقيد جبرت حبروف المعاني مجراها وزادت عليها بحاجتها إلى الفعل المذكور، لأنها صارت لواحق بعد أن أفرغت من معانيها الحقيقية أخذت قيمة تجريدية جعلتها قابلة للتعبر عن فصيلة صرفية، فبعضها يميّز أسماء الأحداث (٥)، فتحوّلت إلى مقيّدات لأحكام أسماء المعاني، وكلما زادت قيود الحكم زادت فائدته، لأن الحكم العاري عن القيود لا يزيد عن فائدة نسبة الحكوم به للمحكوم عليه، بل ربما كان ذلك الحكم معلوماً عند السامع، فلا يفيد، فإذا زيد قيد كان فيه فائدة غريبة، وكلما كثرت قيوده كثرت فواثده (4)، فكان التعلّق النحوي زائداً على معاني المفردات العرفية ووسيلة لإيصال المراد بدقَّة منعاً للبس والاشتراك، لاشتراك الـذوات في الوصف، إذ يرتبطان معاً بهيأة صيغة صرفية قابلة للتخصيص بقيود زائدة عليها، لإنشاء علاقات بين المعانى العرفية للكلم وبين المعانى النحوية أو التأليفية فيما ينظم من كلام مفيد، ولا تتم الفائدة المطلوبة من النظم إلا بارتباط المعاني بعضها ببعض، بأن تلزم كل كلمة جهتها النحوية فيه وتتشبَّث بما يجاورها، وتتمسَّك بما يوصل بعضها إلى بعـض للبيـان عـن المـراد، لأنه كما لا تكون الفضة خاتماً أو الذهب سواراً أو غيرهما من أصناف الحلم بأنفسهما،

⁽¹⁾ شرح المفصل: 8/ 120- 121.

⁽²⁾ التطور النحوي للغة العربية: 100–101.

⁽³⁾ اللغة ، لفندريس: 221.

⁽⁴⁾ التلخيص في علوم البلاغة ، لمحمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب ، ضبطه وشــرحه عبــد الــرحمن البرقوقي ، ط2 ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، 1350هــ 1932م: 108ــ 109.

ولكن بما يحدث فيهما من الصورة، كذلك لا تكون الكلم المفردة التي هي أسماء وأفعال وحروف كلاماً وشعراً من غير أن يحدث فيها النظم الذي حقيقته توخي معاني النحو وأحكامه (1).

فالتعلق لا يقتصر على بيان ارتباط شبه الجملة بالحدث الذي تقيده وتتضمنه وتستدعيه لطلب الفائدة واستقامة الكلام، ويكون هو ناصباً لها... وعمّا يدل على أن الحدث ينصب شبه الجملة، أنها قد تحل محل قولنا: يصام شهر رمضان، سُترَ داخلنا، لا يقام في دار بخيل، لن يعنى بحاجة كسول، وإنما يكون نائب فاعل ما أصله المفعول، ومن هذا كلّه ترى أن شبه الجملة، بشطريها محلّها النصب وناصبها هو الحدث الذي تقيده وتتعلّق به (2).

فإنّ للحدث قيوداً صرفية ونحوية، فالصيغة وما زيد فيها وما حذف منها، وجميع ملحقاتها وسوابقها، لأنها توجّه الحدث في نسبته التامّة أو الناقصة، ونسبته قيد له، لأنها تخصصه، فتجعله مفيداً، وأما تقييد الفعل بمفعول ونحوه، فلتربية الفائدة، والمقيد في نحو كان زيد منطلقاً هو (منطلقاً) ى (كان) (3)، لعموم معنى الفعل، فهو مفتقر أبداً إلى ما يخصصه، فقد الجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما، فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباس المضرب به من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول ليعلم التباسه من جهة وقوعه عليه، ولم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب نفسه (4).

فإنّ الفعل قد أوجد معنى تركيبياً زائداً على معاني مدخولاته، فانصهرت فيه، كما أنها قيّدت الفعل، لأنه منسوب إليها، فكلا الطرفين- الفعل ومدخولاته- يستدعي الآخر، بدليل تغيير بناء الفعل بالزيادة أو ببنائه للمجهول، وكذلك الزيادة والحذف في مدخولاته تُبيّن قوّته وضعفه بدليل التضمين ونزع الخافض، والاقتصار بالحذف للمبالغة في الفعل،

⁽¹⁾ دلائل الإعجاز: 373.

⁽²⁾ إعراب الجمل وأشباه الجمل: 262- 263.

⁽³⁾ التلخيص في علوم البلاغة: 108- 109.

⁽⁴⁾ دلائل الإعجاز: 118.

فالارتباط المعنوي ليس محصوراً بتعلِّق شبه الجملة، ولكن ذكر الظرف أو الجار يستدعى الحدث الذي يدل عليه الفعل الاصطلاحي أو الوصف الـصريح، لملازمة الظرف والجار للفعل أو ما أشبهه، لأنهما قيدان له يتخصص بهما، وهما يكملان معناه، فالتكملة تُـشير إليه أينما وُجدت وفي أي موضع ذكرت، لذلك اقترنت شبه الجملة بالتعلَّق، بياناً للحدث، فلم يكن لها معنى مستقل كالجملة بنوعيها، وتأويلها بمفرد يكون له الحل الإعرابي، في حين أن الحل الإعرابي يكون لمتعلِّق شبه الجملة، وهما قيدان للمبتدأ والفاعل والمعرفة والنكرة في التبعية، فقد جمع التعلّق النحوي بين المتفرقات برباط معنوي واحد، لأن دلائله هي دوال النسبة التامة والناقصة وذلك في الإسناد، لأن المبتدأ هو الخبر في المعنى، والخبر هـو المبتـدأ، والفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، لارتباط الحدث بالـذات، بـدليل امتزاجهما في صيغ المشتقات، أما النسبة الناقصة فهي التي تُشكّل طرفاً إسنادياً، كما في الجمل وأشباهها أو ما يكمل الركن الإسنادي ممّا يتبعه توضيحاً وتخصيصاً، ولمّا كانت شبه الجملة غير مستقلة بمعناها الذاتي كالجملة، فإنها مفتقرة دائماً إلى ما يوضّحها، فهي واجبة التعلُّق، وقـد قيـل إن حرف الجر الأصلي يؤدي في الكلام معنى متميزاً، ويصل بين معنى الحدث والاسم المجرور، وهو واجب التعلُّق إلاَّ في حـالات أربـع: أولاهـا: أن ينـوب الجـار والمجـرور عـن الفاعل.. والثانية: أن يقع الجار والحجرور تابعين في عطف أو بدل أو توكيد.. والثالثة: أن يقع الجار والمجرور في محل نصب على الاستثناء، فإنهما حينذاك ينتقلان من حيّز التعدية والتقييد إلى حيّز النصب على التمام.. والرابعة: أن يحذف الجار الأصلى وينصب الاسم بعده لفظاً **أ**و تقدر أُ⁽¹⁾.

إنّ الجار كالجزء من مجروره، لأنه يُشكّل معه نسبة ناقصة، لأن الجر إخبار، والحدث هو الخبر، والحدث مُفتقر إلى الحدث، فبينهما تبادل تشبّث ولزوم، كما أن النائب عن الفاعل في الأصل مفعول، ومحل الجار والمجرور النصب، والتابع على نيّة تكرار العامل بديل التوكيد، لأنه تقوية للمؤكّد، لأن نفي النفي إثبات، والاستثناء بر(إلا) والنفي، أما نزع الخافض فهو دليل المجل الإعرابي والسعة اللغوية، فإن الحرف

إعراب الجمل وأشباه الجمل: 311 - 313.

يقتضي التعلُّق، وكذلك الظرف، والانتقال من حال إلى أخرى في الكلام يضمُّ جميع الكلم ولا يقتصر على حرف الجر، لأنها لا تخرج عن المعاني التركيبيـة، فـإذا رفـع معـاني النحـو وأحكامه تمًا بين الكلم حتى لا تراد فيها في جملة ولا تفصيل خرّجت الكلم المنطوق ببعضها في إثر بعض في البيت من الشعر والفصل من النثر عن أن يكون لكونها في مواضعها التي وُضعت فيها موجب ومقتضى، وعن أن يتصور أن يقال في كلمة منها إنها مرتبطة بـصاحبة لها ومتعلَّقة بها وكاثنة بسبب منها (1)، فإن الأدوات التي تعلِّق الكلـم بعـضه بـبعض وتـربط معانية حتى تجعله كتلة واحدة، لا بُدّ أن تتعلّق بالفعل، ومعمول الفعل مُتعلّق بعامله، لهذا قيل في قوله تعالى ﴿ يِنْسِرِ اللَّهِ الرَّغَنِ الرَّحِيرِ ﴾ [الفاتحة: 1]، تعلَّقت الباء "بمحذوف تقديره: بسم الله أقرأ أو أتلو، لأن الذي يتلو التسمية مقروء، كما أن المسافر إذا حلّ أو ارتحل فقال: بـسم الله والبركات، وكان المعنى بسم الله أحلّ وبسم الله أرتحل، وكذلك الذابح، وكل فاعل يبـدأ في فعله ببسم الله كان مُضمراً ما جعل التسمية مبدأ له ونظيره في حذف مُتعلِّق الجار قول عيزٌ وجل ﴿ فِ تِشْعِ ءَايَنتِ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ ۗ ﴾ [النمل: 12]، أي اذهب في تسع آيــات (2)، فــإن البــاء أنبأت بالفعل المُنبئ عن معنى الابتداء، إن الموجد للمعاني بحسب المقام وحال المتكلّم، فإن الجالب للباء معنى الابتداء، كأنك قلت: بدأت باسم الله الرحمن الرحيم، إلا أنه لم يحتج لذكر (بدأت)، لأن الحال تُنبئ أنك مبتدئ (3)، فالإنباء لا يقتصر على الفعل وما شابهه وما ناب عنه، وإنما دلالة التعلُّق بحسب الحال أو المقام، كما أن التعلُّق يستدعي أن يكون العامل معمولاً أيضاً، فإن حرف الجر عامل بما بعده وهو معمول بالتعلُّق، لأن "حروف الجر إنما" عملت لشبهها بالأفعال واختصاصها بالأسماء (4)، والمشابهة بحسب الأصل وليس بالشكل، فإن باء الجر إنما هي للإلزاق بالسوط: ألزقت ضربك إيّاه بالسوط، فما اتسع من

⁽¹⁾ دلائل الإعجاز: 404.

⁽²⁾ الكشاف: 1/ 26- 27.

⁽³⁾ معانى القرآن وإعرابه: 1/ 39.

⁽⁴⁾ شرح المفصل: 8/9.

هذا في الكلام فهذا أصله (1)، أي أن أصله للإلصاق ومعناه اختلاط الشيء بالشيء، ويكون حقيقة، وهو الأكثر، نحو (به داء)، ومجازاً كـ(مررت به)، إذ معناه: جعلـت مـروري ملـصقاً بمكان قريب منه لا به، فهو وارد على الاتساع (2)، فإن الأصل لا يعنى المشابهة وإنما يعنى التصرّف بدوال معيّنة على نسب مختلفة، فبعضها يقتضى النسبة التامّـة، وأخرى خالفتها شكلاً فاقتضت نسبة ناقصة، لأن المشابهة في النواسخ بخلاف أحرف التوكيد، وهي بخلاف الجر، كما أ، الجر بخلاف العطف ونحوها ما لم يعمل، لأن حرف الجر دال على الفعل بـدليل تبعيّة الحل، لو قلت: مررت بعمرو وزيداً لكان عربياً، فكيف هذا؟ لأنه فعل، والجرور في موضع مفعول منصوب ومعناه أتيت ونحوها، تحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلاً وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى⁽³⁾، وكذلك الصفة نحــو مــررت بزيد الظريف بالنصب والظريف بالخفض فهذا يؤذن بأن الجار والمجرور في موضع نصب، ولذلك قال سيبويه: إنك إذا قلت مررت بزيد فكأنك قلت: مررت زيداً، يريد أنه لـوكـان ما يجوز أن يستعمل بغير حرف جر لكان منصوباً (4)، فإن معنى النصب وموضع النصب هو أساس تعلِّق شبه الجملة، لأن النصب علم الفعلية، ولمَّا خرجت الحروف عن التصرُّف والاشتقاق والزيادة والحذف ولازمت هيأة واحدة جعل لها الجر ليفصل بها عن غيرها، فإذا قلت مررت بزيد، وعمراً مررت به، نصبت وكانت الوجه، لأنك بدأت بالفعيل ولم تبتيدئ اسماً تبنيه لا يصل إليه إلا بحرف الإضافة، فكأنك قلت مررت زيداً ولولا أنه كذلك ما كان وجه الكلام زيداً مررت به، وقمت وعمراً مررت به ونحو ذلك قولك: خشنت بصدره، فالصدر في موضع نصب وقد عملت الباء، و ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ [الإسراء: 96]، إنما هي كفي الله، ولكنك لمّا أدخلت الباء عملت،

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 4/ 217.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 252.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 1/ 94.

⁽⁴⁾ شرح المفصيّل: 8/10.

والموضع موضع نصب وفي معنى النصب(¹⁾، فإن الجر بالحرف دليل الصيغة الفعلية، والجر بالإضافة دليل الاسمية، لأن موضعها الجر، بخلاف الجار والجرور فإن موضعهما النصب، فتعلِّق الحرف في الجرولم يتعلَّق الاسم في الإضافة، لأن موضعه الجر، لارتباط بالمُضاف، وهو مذكور بدليل تحمّل المضاف علامات المحل وملازمة المضاف إليه للجر، وقيام المضاف إليه مقام المضاف إذا حذف، نحو قوله تعالى ﴿ وَسْئَلِٱلْفَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِيَّ أَقَلَنَا فِهَا ﴾ [يوسف: 82]، والمراد وأسأل أهل القريسة، إلاّ أنه حذف المنضاف للإيجاز والاختصار (2)، في حين أن الجرور بالحرف لا يقوم مقام عامله، لأنه ليس تاماً بمعناه الإفرادي، فكان جزء كلمة فوجب تعلَّقه، لذلك لا يجوز أن تضمر فعلاً لا يصل إلا بحرف جر، لأن حرف الجر لا يُضمر، ولو جاز ذلك لقلت: زيد تريد مُرَّ بزيد (3)، فاختص كل فعل بحرف مُعيّن يوصله، فكان الحرف دالاً عليه، لتعلّقه به لإتمام معناه، وكـذلك الفعـل مُتعلّـق به، لأنه مُوضِّع ومُبيِّن، لأن الفعل مُنبئ بأصل المعني، والحرف ناب عنه لدلالته عليه، فإذا حذف الحرف لم يبق ما يدل على معنى الفعل، فقد تحص كل قبيل من هذه الأفعال تقبيل من هذه الحروف، وقد تداخلت فيشارك بعضها بعضاً في هذه الحروف الموصلة، وجعلت تلك الحروف جارة ولم تفض إلى الأسماء النصب من الأفعال قبلها، لأنهم أرادوا الفصل بين الفعل الواصل بنفسه وبين الفعل الواصل بغيره ليمتاز السبب الأقوى من السبب الأضعف، وجعلت هذه الحروف جارّة ليخالف لفيظ ما بعيد الفعيل القوي، ولما امتنع النصب لم يبق إلاَّ الجر، لأن الرفع قد استبدُّ به الفاعل واستولى عليه، فلذلك عدلوا إلى الجر، لأن الجر أقرب إلى النصب من الرفع، لأن الجر من مخرج الياء والنصب من مخرج الألف، والألف أقرب إليها من الواو⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 1/92.

⁽²⁾ التفسير الكبير: 18/ 194.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 1/94.

⁽⁴⁾ شرح المفصّل: 8/8- 9.

إنّ اختصاص الصيغة بالحرف المُعيّن، دليل الارتباط المعنوي والاختـصار والإيجـاز، وأما التداخل فلا يعني التعاقب أو التعاور لمعنى بعينه، بل هو دليل الزيادة المعنوية مع الإيجاز، لأن تغيير الحرف يؤدي إلى تغيير المعنى بدليل التضمين، إذ يخصص الفعل بالحرف، لأنه قيده، بدليل التعلِّق الذي يجعل الحرف دالاً على معنى الفعلية بالموضع، لأن الحرف لا يُخبر عنه ولا يُخبر به، والحل الإعرابي للصيغة، وأما المتعلِّق بها فهو في محل نصب، والنصب دليل الفعلية، وهي التي تفصل بين التعلُّق وغيره، والمجرور مفعـول، كمـا أنـك إذا قلت هذا ضاربُ زيدِ غداً تجر بكف التنوين، وهو مفعول بمنزلته منصوباً منوناً مــا قبلــه'⁽¹⁾، وكذلك ما كان في محل رفع فهو مفعول، لأن الموضع في حقيقته نصب، فصار للصيغة، لأنها مُتعلَّق بها، وهي التي تُشكِّل جملة تُؤوِّل بمفرد يكون له الحل الإعرابي، فإنَّ الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو زيد في الدار وعمرو عندك ليس الظرف بالخبر على الحقيقة، لأن الدار ليست من زيد في شيء وإنما الظرف معمول للخبر وناثب عنه، والتقدير زيـد استقر عندك أو حدث أو وقع ونحو ذلك، فهذه هي الاخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين، وإنما حذفتها وأقمت الظرف مقامها إيجازاً لما في الظرف من الدلالة عليها... والأمر الشاني أن الظرف والجار والمجرور لا بُدّ لهما من مُتعلّق به، والأصل أن يتعلّق بالفعل، وإنمـا يتعلّـق بالاسم إذا كان في معنى الفعل، ومن لفظه ولا شك أن تقدير الأصل الذي هو الفعل أولى (2)، وذلك لأن بناء الكلام على الفعل يتطلّب النصب، إذ يتخصص الحدث الذي يدلّ عليه الفعل، فإن القيود لعموم الحدث تبدأ بالصيغة الفعلية، ثمّ ما تعلَّق بها تخصيصاً وتحديداً زمانياً ومكانياً، فإن دلالة تعلَّق الجار تختلف عن دلالة تعلُّق الظرف، لاختلاف معانى الحروف، وهي تكشف عن دقائق المعاني، لا تنهض بها الجملة الاسمية والفعلية من نواح الإيجاز والإشعار بالمعاني الفعلية بدوال حرفية تضيّق الحدث وتوجهه بحسب القيد، وهو الذي يوجد علاقة بين الصيغة والمجرور أو المضاف إليه، ففي قولـه تعـالي ﴿ إِنَّ ٱلَّذِيكَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَ أُولَكِيكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ [الأنبياء: 101]، أفاد الفعل (سبق) النفع

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 1/96.

⁽²⁾ شرح المفصل: 1/90.

بدلالة اللهم، في حدين أفاد (سبق) في قولمه تعالى ﴿ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوَّلُ ﴾ [هـود:40]، معنى القهر بدلالة (على)، فقد جعل الحرف المعنى وضدّه للصيغة نفسها أو قد يتناسب مع حرف الزيادة في الصيغة، نحو قوله تعالى ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسُعَهَا لَهَا مَاكُسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا آكْتُسَبَتْ ﴾ [البقرة: 286]، فإن الطاعـة لنفعهـا والمعـصية لـضررها، فـلا يؤاخذ أحداً بذنب غيره، فقد أفاد (كسب) الطاعة و (اكتسب) المعصية بدلالة اللام و (على) فكان (لها ما كسبت) "من خير (وعليها وما اكتسبت) من شر لا ينتفع بطاعتهـا ولا يتضرر بمعاصيها غيرها، وتخصيص الكسب بالخبر والاكتساب بالشر تشتهيه النفس وتنجذب إليه فكانت أجدً في تحصيله وأعمل بخلاف الخير (١)، فإن التعليق ملازمة الحرف للصيغة لغرض تقييدها بمعناه من خلال النسبة إليها، أو الإضافة فإذا قلت مررت بزيد، فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء، وكذلك هذا لعبد الله، وإذا قلت: أنت كعبد الله، فقد أضفت إلى عبد الله الشبه بالكاف، وإذا قلت: أخذته من عبد الله، فقد أضفت الأخذ إلى عبد الله بِ (مِنْ)، وإذا قلت: مُذ زمان، فقد أضفت الأمر إلى وقت من الزمان بـ (مُذ)، وإذا قلت: أنت في الدار، فقد أضفت كينونتك في الدار إلى الدار بـ (في)، وإذا قلت: فيك خمصلة سوء، فقد أضفت إليه الرداءة بـ (في)، وإذا قلت: رب رجل يقول ذاك، فقد أضفت القول إلى الرجل بـ(رب)، وإذا قلت بالله وتالله فإنما أضفت الحلف إلى الله سبحانه، كما أضفت النداء باللام إلى زيد، أضفت الرواية إلى زيد بـ(عن)(2).

إنّ الجار دال على الخبر وهو الفعل بدليل مجيئه مُسنداً مُخبراً به لا مُخبراً عنه فتصرف، فإذا غلب عليه معنى الحرف جمد، لتحوّله من الإزجاء إلى المبالغة في الحدث بالعموم، لأن الفعل موجد لمعنى الحدث لدلالته عليه بالتضمّن، فإذا تغيّر الحرف الواصل به إلى الاسم تغيّر المراد منه، لذلك تلازما في الإخبار، فكان تعلّق الجار به دالاً على تمام الإفادة منه، بدليل افتقارهما إليه، فكان الإخبار بالحرف دالاً على نسبة ناقصة، أما الإخبار بالفعل فدال على النسبة التامة، لأن الحرف لا يُخبر به بل يؤكّد به الخبر، في حين أن الفعل

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 66.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 1/ 421.

هو الخبر، لأنه وصف فاحتاج إلى متعلَّقات به لإتمامه، أما الحرف فيتعلَّق بالفعل لدلالته عليه التزاماً عقلياً لا شروعاً به، لـذلك كـان الحرف الزائد سـالباً لمعنى الفعـل كمـا في التضعيف وهمزة التعدية أو يُزيده أو يؤكّده أو يجعله مطاوعاً لغره أو دالاً على المبالغة وما أشبه ذلك توسيعاً أو تضييقاً، وتعميماً أو تخصيصاً، وإطلاقاً أو تقييداً، تما يؤكِّد تـصرّف الحرف في الفعل، ويدل على متانة العلاقة بينهما بالتعلق حتى جعلت البصيغة الفعلية في ذاتها معنى حرفياً للدلالة على ملازمة الحرف للفعل بدليل حروف الزيادة والتوكيد والنصب والجزم والجر، لأنها تتحكّم بتعلّق الفعل، فهي من خصائصه اللفظية والمعنوية، في حين أن الجر من خصائص الاسم اللفظية، لأنها تتصل به كأنها جزؤه، إذ تُشكّل معه نسبة ناقصة، وكانت كذلك، لأنه لا يُخبر إلاّ عن الاسم، فهي بذلك قد أكملت فائدة الخبر، إذ وجّهت الفعل نحو المراد منه، فلم يبق على جهة صيغته، وإنما سُمّى فعلاً للفصل عن غـيره، فقد "قيل: إنما لُقّب هذا القبيل من الكلم بالفعل للفصل بينه وبين الاسم والحـرف، وخُـصٌّ بهذا اللقب، لأنه دال على المصدر، والمصدر هو الفعل الحقيقي، فلُقّب بما دلَّ عليه (١٠). والتعلق معيار التقسيم المعنوي، لأن الغرض مختلف بدليل الاشتراك في الحروف والأفعال والمصادر، لصلاحها لأكثر من معنى واحد، فإن الغرض في المصدر إذا تجرّد من الصفة أو التعريف أو عدد المرّات، فإنما هو لتوكيد الفعل (2)، وجاءت الحروف مؤكّدة لنيابتها عن الجمل، ولا تقتصر على إيجاد المعنى في غيرها، لذلك قبل: "من زعم أن الحرف ما دلّ على معنى في غيره فإنه ينبغي أن تكون أسماء الأحداث كلُّها حروفاً، لأنها تـدلُّ على معـان في غيرها(د)، وإنما دلَّت على معنى يتعلَّق بالحدث لا الحدث ذاته، لنيابتها عمَّا يدل عليه، وإنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، هو أنك إذا قلت ما قام زيد، فقد أغنت (ما) عن (النفي)، وهي جملة فعل وفاعل... وإذا قلت: ليس بزيد قائم، فقد نابت الباء عـن (حقـاً)، و (البتة)، و (غير ذي شك)... وإذا قلت: أمسكت بالحبل، فقد نابت الباء عن قولك:

⁽¹⁾ شرح المُفصّل: 7/ 3- 4.

⁽²⁾ الخصائص: 2/ 379.

⁽³⁾ شرح المُفصّل: 8/ 3.

أمسكته مباشراً له وملاصقة يدي له... فإذا كانت هذه الحروف نوائب عمّذا هو أكثـر منهـا من الجمل وغيرها، لم يجز بعد ذا أن تتخرّق عليها فتنتهكها وتجحف بها⁽¹⁾.

فما تعلَّق بفعل فهو حرف، وما تعلَّق باسم فهو فعل، وما لم يتعلَّق فهـو زائـد لإفـادة تقوية بيان، لأن الحرف دخل الكلام على ثلاثة أضرب، لإفادة معنى فيما يدخل عليه ولتعليق لفظ بلفظ آخر وربطه به، لزيادة ضرب من التأكيد (2)، ومما يـدل على قـوة صـلة الفعل بحرف الجر، فإن منه ما يعامل معاملة الحرف كأفعال الاستثناء وعلى، وذلك لاشتراكهما في الإخبار عن الاسم وفي وصفه، لذلك فإن حروف الجر لا بُدُّ لها بما تتعلُّـق به ظاهراً أو مضمراً إلاّ حروف الجر الزوائد نحو بحسبك زيـد وأمثالـه، ألا تـرى أن البـاء ليس لها ما تتعلق به، وكذلك (من) في نحو: هل من أحد قائم؟ ليس لـــ(مِـن) مــا تتعلّــق به ⁽³⁾، وإنما زيدت هنا لتمكين المعنى الموجود فعلاً، لا أن تقيد فعلاً موجوداً فيــدل الجــار الأصلي بتعلُّقه بالفعل على أن الفعل معنى عام تقيده النسبة وتخصصه المتعلقات وشيوع حدّه بالاقتران الزمني ليس جامعاً لأنواعه ولا مانعاً لخرقه بالحرف بسبب تطفّله عليه في الجوامد لإنشاء معان خاصة مُلازمة لأفعال المدح والذم والتعجّب، ولنيابة الحـرف عـن الفعل للمشابهة اختصاراً، وإشعاراً بالمعنى المراد إيجازاً، بغية تعدد الأساليب لتستجيب لمختلف الدواعي بحسب اختلاف الأحوال والمقامات، لأن الأصل في الأفعال الإخبار، وهي في حقيقتها صفات تعبّر عن أحوال الذات الملازمة لها، أما الحروف، فهي دوال على تلك الأحوال، وليس تعبراً عنها بالألفاظ، لذلك تعلقت الحروف بالأفعال، وقد قيل: فإذا كانت هذه الحروف نائبة عن الأفعال على ما زعمتم والأفعال معناها في نفسها ولِمَ كانت الحروف معناها في غيرها والخلف لا يخالف الأصل في حق الحكم؟ فالجواب: إن كل فعل متعدُّ بنفسه وبواسطة فإنما هو عبارة ولفظ دال على فعل واصل إلى المفعول، فإذا قلت ادعو غلام زيد فادعو ليس واصلاً بنفسه إلى غلام زيد، وإنما هو دال على

⁽¹⁾ الخصائص: 2/ 274.

⁽²⁾ شرح المُفصّل: 4/8.

⁽³⁾ شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور: 1/ 482.

الدعاء الواصل إلى الغلام، فحروف أدعو عبارة عن حروف الدعاء وليس كذلك قولك يا غلام زيد، فإن إضافة (يا) إلى ما بعدها فهم معنى الدعاء الدال عليه أدعو، فأنت إذا قلت: يا غلام زيد، فهو نفس الدعاء، وإذا قلت أدعـو كـان إخبـاراً عـن وقـوع الـدعاء، وكذلك إذا قلت استفهم كان عبارة عن طلب الفهم، وإذا قلت: أقام زيد كان نفس الطلب، فلما افترق معناهما افترق حكمهما (١)، فكنان الحرف دالاً على ذات الطلب، والفعل مُخبر به بدليل مجيء الفعل خبراً عن الذات العاقلة وغيرها أو وصفاً لهـا، فكمـا طاوع الفعل المعنى الحرفي المعلِّق له بالطلب ذاته، قام الحرف دالاً على الفعـل الـذي يـتم معناه، كما في حروف المعانى، لأن الحرف ليس معناه في ذاته منفرداً، بـل يتحـصل مـع مدخوله بدليل تعليقه لفظ بآخر وربطه به أو توكيده لمعنى موجود أصلاً بـسبب تكثيره بها، كما في الحروف الزائدة، وإنما زيدت لملازمتها المعاني الفعلية، وهي أصل الإخبار والصفات في الجملة العربية بدليل تعليق الحروف بها خبراً وصفةً وحبالاً ونحوها، لأن الحروف لا تصلح للبيان عنها إلاّ بالتعلُّق لارتباطهما بالمعنى، وقد قيل إن قولنا: زيـد في الداركلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلَّت عليها (في) ولا حاجة بنا إلى غير ذلك، وكذلك يقولون في (رأيت الذي في الدار) تقديره (رأيت الذي استقر في الدار) وكذلك (مررت برجل من قريش) تقديره (كائن من قريش) وكذلك (رأيت في الدار الهلال في السماء) تقديره (كائناً في السماء)، وهذا كلُّه كلام تام لا يفتقر السامع له إلى زيادة (كائن ولا مستقر)، وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعى هذا الإضمار (2).

إنّ افتقار الحرف إلى ما يوضحه ويبينه وهو الفعل، لأنه هو المنبئ بالمعنى ألا تسرى أن الفعل الذي هو موضع للمعاني لا يُضعّف ولا يؤكّد تكريسره إلاّ بالعين (3)، أو ما أشبهه لنيابته عنه، لأن الحرف لا يخبر به، لأنه لـيس المبتدأ في المعنى، والخبر ينبغى أن

⁽¹⁾ شرح المفصل: 8/7.

⁽²⁾ الرد على النحاة: 87.

⁽³⁾ الخصائص: 2/156.

يكون هو المبتدأ فاحتاج إلى ذكر ما تعلُّق به لبيان ما ارتبطت بـه شـبه الجملـة، لكونهــا لا تصلح للتأويل بمفرد كالجملة، وكان الحرف دليلاً على الخبر، وهو الفعل، وليس الحـرف هو الخبر نفسه، ففي التعليق دلالة عليه فكأنه في حكم المذكور، وليس في الكلام حرف جر إلاَّ وهو متعلَّق بفعل أو ما هو بمعنى الفعلُ في اللفظ أو التقدير، أما اللفظ فقولـك: انصرفت عن زيد، وذهبت إلى بكر، فالحرف الذي هو (إلى) متعلَّق بالفعل الذي قبله، وأما تعلقه بالفعل في المعنى فنحو قولك: المال لزيد تقديره: المال حاصل لزيد وكذلك زيد في الدار، تقديره: زيد مستقر في الدار أو يستقر في الدار فثبت بما ذكرناه أن هذه الحروف، إنما جيء بها مقوية وموصلة لما قبلها من الأفعال أو ما هو في معنى الفعل إلى ما بعدها من الأسماء (1)، وأما دلالة (في) على النسبة فليس صحيحاً، لأن النسبة صلة معنوية بين طرفين يتم بهما الكلام، و (في) دال على المنسوب لا المنسوب إليه، لأنه مُسند والمُسند في الحقيقة الفعل أو ما أشبهه وليس الحرف، يدل على ذلك الاستفهام والنفسي، ففي الاستفهام نقول: هل كان زيد في الـدار؟ أو هـل كـان زيـد موجـوداً أو مستقراً في الدار؟ أو هل زيد في الدار، لأن (هل) يستفهم بها عن تحقق النسبة، كما ينفى أصل الفعل بـ(كان)، لأن (الدار) لا تصلح أن تكون منسوباً، لأنهـا ليـست المبتـدا في المعنـي، وإنما هي وعاء، والظرف لا يصف وإنما الذي يصف هو الحدث الواقع فيه فبينهما تـلازم وهو التعلق الذي يبنيه الفعل المعلِّق به، لأنه الارتباط المعنوي الذي يتمم فائدة الكـلام، وليس العامل"ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب⁽²⁾، أوّمــا أثــر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف (3)، بل العامل ما به يتقوّم المعنى المقتضى (4)، لأنه الجهة النحوية للكلمة التي تربطها بغيرها، وهي الـتي تقتـضي التقـدير لإتمـام المعنـى باستيفاء جهات الربط المعنوي، وهي المعاني الزائدة على المعـاني الوضـعية أو العرفيـة،

⁽¹⁾ شرح المفصل: 8/9.

⁽²⁾ التعريفات: 84.

⁽³⁾ شرح الحدود النحوية: 84.

⁽⁴⁾ شرح الكافية: 1/25.

وهي لا تقتصر على الإضافة، فقد تكون تامة، كما في الإسناد، وعلم النسبة الناقصة هـو الجر، وأما التامة فعلمها الرفع ويكملها النصب، لأنه من متعلقاته، لأن الإعراب إنما أتى به للفرق بين المعاني، وإذا أخبرت عن اسم بمعنى من المعانى المفيدة احتيج إلى الإعراب ليدل على ذلك المعنى، فأما إذا ذكرته وحده ولم تخبر عنه كان بمنزلة صوت تـصوته غـير معرب، وقوله وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما، لأنه معنى قد تناولهمـا معـاً تنــاولاً واحداً إشارة إلى أن العامل في المبتدأ والخبر تجريدهما مـن العوامـل اللفظيـة(1)، بـل هــو الإسناد، لأن المبتدأ في الغالب فاعل في الأصل مقدم للعنايـة تحقيقـاً وتوكيـداًفينبغـى أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضاً النسبة التي بينهما وبـين الفعـل، كمـا قــال خلـف العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل⁽²⁾، لأنه هـو الـذي يجمع بينهما بمعنى نحـوي يؤلف منهما، لأن الشيئين إذا تركبًا حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون في كل واحد من أفراد ذلك المركب (3)، لأن معنى الفاعلية أو المفعولية وكذلك الإضافة هو معنى تركيبي يكون بتعلِّق أحدهما بالآخر يقوم على الجهة النحوية للكلمة سواء أكانت اسماً أم فعلاً، إذ يجمع بينهما التعلِّق بانضمامهما إلى بعضهما بالإسناد أو بالنسبة، أما الحرف فإنه دال على مدلولات صرفية ونحوية واسلوبية وبلاغية تتحكم في الأبنية بالزيادة وفي الجمل بإدخالها في أساليب متنوعة مع الإيجاز والاختصار اللفظي المفضى إلى المبالغة في المعـاني، كما أنه قرينة لفظية دالة على التفريق بين الكلم، لأن منه ما يختص بالاسم ومنه ما يختص بالفعل، إلاَّ أنه لا يخرج عن تعلُّقه بالفعل وما أشبهه لتفسيره الفعـل المقـدّر، وهـو"حـرف يؤدي معنى الفعل مثل (أنّ) الموضوعة للثبوت والتحقق، فهي إذن دالـة علـي (ثبـت) و (تحقق) والتزم أن يكون خبرها فعلاً ليكون (أنّ) مشعراً بمعنى الفعــل المقــــــــــر وخبرهــــا في صورة ذلك الفعل، أعني الفعل الماضي، فيكونان معاً كالفعل الصريح المفسّر وذلـك بعــد (لو) خاصةً نحو قوله تعالى ﴿ لَوَ أَتَ اللَّهَ هَدَىٰنِي ﴾ [الزمر:57]، أي لو ثبت وتحقق أن الله

⁽¹⁾ شرح المفصل: 1/84.

⁽²⁾ شرح الكافية: 1/ 25.

⁽³⁾ شرح المفصل: 1/ 85.

هداني، فأن مع ما في حيّزه فاعل ذلك المقدّر (أ)، وإنما أشعرت (أن) بمعنى الفعل، لحاجتها مع مدخولها إلى التعلُّق بالفعل لإتمام النسبة وتحصيل الفائـدة، لأنهــا لا تفيــد إلاَّ باستيفاء ركنيها، والمفيد هو الفعل وما أشبهه، لافتقاره إلى متعلقاته، وبهـذا يفـرق بينهمـا وبين (إنَّ) المكسورة، فإن التأكيد في المكسورة للإسناد، وهـذه لأحـد الطـرفين (2)، وأحـد الطرفين لابد أن يكون اسماً للإسناد إليه، كما أن الأصل في المسند أن يكون وصفاً، والفعل في حقيقته وصف، لذلك قال سيبويه: أما (أنَّ) فهي اسم وما عملت فيه صلة لها، كما أن الفعل صلة لأن الخفيفة، وتكون (أن) اسماً. ألا ترى أنك تقول: قــد عرفـت أنك منطلق فأنك في موضع اسم منصوب، كأنك قلت: قد عرفت ذاك. وتقول: بلغني أنك منطلق فأنك في موضع اسم مرفوع، كأنك قلت: بلغني ذاك، فإن الأسماء التي تعمل فيها صلة لها⁽³⁾، والذي يفصل بينهما دلالة تعلقهما بالنسبة، فإن المكسورة تقوي النسبة التامة، و(أن) المفتوحة تثبت النسبة الناقصة، لأن التامة تكون صدراً لطرفي الإسناد، فتؤكد النسبة بينهما تحقيقاً للذات، في حين أن المفتوحة مفرد بمعنى الاسم بـدليل قبولهـا حرف الجر، لأن الجر إذا دخل على (إنّ) لفظاً أو تقديراً فتح همزتها لغرض التعليل الإفرادي، فإن "(أنَّ) إذن تحوَّل المحسوس إلى معقول، والمتشخص إلى ذهني، ولذا يـصح أن تقول: (ظننت محمداً إنه عاقل) ولا يصح أن تقول: (ظننت محمداً أنه عاقل) بالفتح، فإنــه لا يخبر بالذهني عن المتشخص، فإن المعنى يكون بمنزلة ظننت محمداً عقـلاً وهـذا لا يصح (4)، وذلك بخلاف المصدر الصريح، فإنه يصح الإخبار به للمبالغة في تحوّل الـذات إلى معنى، لأن الصريح يأتى بمعنى الفاعل والمفعول، كما تقـول هـم معـشر كـرم، وهـم خلق عدل، والمؤول ليس كذلك، لأنه يقع موقع الفاعل أو المفعول، والذي يـدلك على أن (أن) المفتوحة في معنى المصدر وأنها تقع موقع المفردات أنها تفتقر في انعقادها جملة إلى

⁽¹⁾ شرح الكافية: 1/ 77.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 2/ 407.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 3/ 119- 120.

⁽⁴⁾ معانى النحو: 1/ 270- 271.

شيء يكون معها ويضم إليها، لأنها مع ما بعدها من منصوبها ومرفوعها بمنزلة الاسم الموصول، فلا يكون كلاماً مع الصلة إلاّ بشرع آخر من خبر يأتي به أو نحو ذلك، فكذلك (أن) المفتوحة، لأنها في مذهب الموصول، إلاّ أنها نفسها ليست اسماً، كما كانـت الـذي كذلك، ألا ترى أنها لا تفتقر في صلتها إلى عائد، كما تفتقر في الأسماء الموصولات إلى ذلك، وإذا ثبت أنها في مذهب المفرد، فهى تقع فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومجرورة... فلذلك تعاملها معاملة المصدر حيث توقعها فاعلـة ومفعولـة ومـضافاً إليهـا⁽¹⁾، فجـاءت المفتوحة دليلاً على التعلُّق بالفعل وما ناب عنه، لأنها معمولة لـه، لأنها تقتـضيه لإتمـام المعنى، لذلك لا تقع المفتوحة في صدر الكلام، لأنه موقع عاملها، في حين جاءت المكسورة دليلاً على تمام النسبة، فصارت توكيداً لها، فكان لها الصدارة كما أكدت المفتوحة تعلقها بالفعل لإتمام الفائدة فلا تلحقها لام الابتداء، لأنها معلَّقة بخلاف المكسورة، وفائدة هذه اللام توكيد مضمون الجملة، وكذلك (إنّ) وإنما اجتمعا لقصد المبالغة في التوكيد، وما قيل من أن اللام لتوكيد الخبر و (إنّ) لتوكيد الاسم، فهـ و منقـ ول عن الكسائي. وفيه تجوز، لأن التوكيد إنما هو للنسبة لا للاسم والخبر، وعن ثعلب وقوم من الكوفيين أن قولك: إن زيداً منطلق، جواب: ما زيد منطلق وإن زيداً لمنطلق، جواب: ما زيد بمنطلق (2). وهذا يدل على أن (إن) جواب سؤال مقدر لذلك لزمت الجمل الاسمية فكانت جواباً للقسم، نحو: والله إن زيداً منطلق، ثـم إنَّا إذا استقرينا الكلام وجدنا الأمر بيناً في الكثير من مواقعها أنه يقصد بها إلى الجواب، كقول تعالى ﴿ وَيَسْتَلُونَكَ عَن ذِي ٱلْقَـرْنَكِينِ قُلْ سَأَتَلُواْ عَلَيْكُم مِنْهُ ذِكْرًا ﴿ إِنَّا مَكَّنَا لَهُ فِٱلْأَرْضِ ﴾ [الكهف: 83- 84]، وكقوله عزّ وجل في أول السورة ﴿ إِنَّهُمْ فِتْمَةٌ ءَامَنُواْ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَهُمْ هُدُى ﴾ [الكهـف: 13]، وكقولـه تعـالى ﴿ فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيٓ ۗ مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [السشعراء: 216]، وقول تعالى ﴿ قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنَّ أَعْبُدَ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [غافر: 66]، وقوله ﴿ وَقُلْ إِنِّتِ أَنَا ٱلنَّذِيرُ ٱلْمُبِيثُ ﴾[الحجر: 89]، وأشباه ذلك مما يعلم به

⁽¹⁾ شرح المفصل: 8/ 59.

⁽²⁾ الجني الداني في حروف المعاني: 130.

أنه كلام أمر النبي (ﷺ) بأن يُجيب به الكفار في بعض ما جادلوا وناظروا فيه (أن ولا يُحاب بها إلابشرط أن يكون للسائل فيه ظن بخلاف ما أنت تجيبه به، فإما أن تجعل مرد الجواب أصلاً فيها فلا، لأنه يؤدي إلى قولك: صالح في جواب: كيف زيد؟ حتى تقول: إنه صالح، ولا قائل به، بخلاف اللام فإنه لا يلحظ فيها غير أصل الجواب (2).

إنّ الجواب بها يقرر نسبة موجودة أصلاً وليس لإيجادها بدليل إفادتها التوكيد، فقيل: إذا ألقيت الجملة إلى من هو خالي الذهن استغني عن مؤكدات الحكم، فيقال: زيد ذاهب ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائياً، وإذا ألقيت إلى طالب لها، متردد في الحكم حسن تقوية الحكم بمؤكد وذلك بإدخال (إنّ) نحو: إنّ زيداً ذاهب. أو اللام، نحو: لزيد ذاهب. ويسمى هذا النوع طلبياً وإذا ألقيت إلى منكر للحكم وجب توكيدها بحسب الإنكار فتقول: إني صادق لمن ينكر صدقك ولا يبالغ فيه، وإني لصادق لمن يبالغ في إنكاره، ويسمى هذا النوع إنكارياً، وعليه قوله تعالى ﴿ وَأَضْرِبُ لَمُم مَثَلًا أَصَّحَبُ ٱلْقَرَيَةِ إِذَ عَلَاكُم من الكلام ما يلوح نفسه للنفس، كقوله تعالى ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ اتَّ هُواْ رَبَّكُم الله المؤلل مقدر عليه الوجوب (4). فقد دلّت السؤال مقدر بذكر الساعة، واصفاً لها بأهول وصف ليقرر عليه الوجوب (4). فقد دلّت لسؤال مقدر بذكر الساعة، واصفاً لها بأهول وصف ليقرر عليه الوجوب (4). فقد دلّت للوئات من معنى الجواب فكانت مظنّة لتقدير سؤال، لأن الطلب مفتقر إلى الجواب، كما في قوله تعالى فاكانت مظنّة لتقدير سؤال، لأن الطلب مفتقر إلى الجواب، كما في قوله تعالى فكانت مظنّة لتقدير سؤال، لأن الطلب مفتقر إلى الجواب، كما في قوله تعالى فكانت مظنّة لتقدير سؤال، لأن الطلب مفتقر إلى الجواب، كما في قوله تعالى فكانت مظنّة لتقدير سؤال، لأن الطلب مفتقر إلى الجواب، كما في قوله تعالى فكانت مظنّة للقدير عليه الوجوب، كما في قوله تعالى فكانت مظنّة لله المؤلوب المؤلوب مفتقر إلى الجواب، كما في قوله تعالى فكانت مظنّة لله المؤلوب المؤلوب المؤلوب المؤلة المؤلوب المؤلوب

⁽¹⁾ دلائل الإعجاز: 249.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 2/ 405- 406.

⁽³⁾ الجنى الداني في حروف المعاني: 130 – 131. وتمام الشاهد قول تعالى ﴿ إِذْ أَمْ سَلُنَا إِلَيْهِ مُ اثْنَيْنِ فَكَذَبُوهُمَا فَعَنَهُمْ أَنِيْ إِنَاكَ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُ مَمْ سَلُونَ * قَالُوا مَا أَنتُ مُ إِلاَّ بِشَرُّ مَثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمَن مِن شَيْءٍ إِنْ أَتَّمُ إِلاَّ يَكُذُبُونَ * قَالُوا مَرَّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُ مُ لَمُرْسَلُونَ ﴾ [يس 14 - 16].

⁽⁴⁾ البرهان في علوم القرآن: 2/ 406.

﴿ وَلَا يَحْذُنكَ قَوْلُهُمْ ۚ إِنَّ ٱلْمِـذَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [بـــونس: 65]، وفي القسم، نحو قوله تعالى ﴿ يَسَ ١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ١ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [يس: 1- 3]، لأنه لا يصح أن يكون قوله (إنّ العزّة لله) من قولهم، ولا المبالغة في الجواب إلاّ ردّاً على الإنكار الشديد الذي واجهه رسول الله (ﷺ) في دعوته. والتصريح بالمؤنث بعد انـضوائه في جمع المذكر تغليباً في قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَاتِ ﴾[الأحزاب: 35]، يـدل على أن الآية الكريمة جاءت جواباً لسؤالهن عن أجرهن، لما نزل في نساء النبي (ص) ما تنزل قال النساء من المسلمات فما نزل فينا نحن شيء، فأعلم الله عز وجل، أن النساء والرجال يجازون بأعمالهم المغفرة والأجر العظيم (١)، وقيل: إن النسبة نوعان نسبة مجردة.. ونسبة مخصوصة، فالنسبة الجردة هي مدلول صيغة (فعل يفعل) الدالة على نسبة الحدث إلى طرف ما هو (مذكر مفرد غائب). والنسبة المخصوصة هي مدلول بقية صيغ الأفعال المتحملة لعلامات صوتية زائدة على بناء الصيغتين المجردتين، تدل هذه العلامات بوضعها على أن طرف النسبة فيه خصوصية ما من كونه مؤنثاً، أو مثنى أو مجموعاً، أو متكلماً، أو مخاطباً فالنسبة الجردة هي (المدلول الاطلاقي) لصيغة (فعل يفعل)، أما النسبة المخصوصة فهى (المدلول الوضعي) لبقية الصيغ ذات العلامات (المقيدة) لإطلاق الصيغة والصارفة لها إلى هذه الأطراف المعينة (⁽²⁾.

إنّ النسبة لا تتجرد، لأنها معنى رابط لطرفين بالجهة النحوية، والصيغة الفعلية المجردة أو المزيدة من دوالها وهي مقيدة بطرفيها وتخصيصها بمتعلقات الفعل أما الزوائد فتأتي بمعان أخر زائدة على أصل النسبة بدليل تحقيق ثباتها أصلاً بــ(إنّ) ودفع إنكارها باللام مع (إنّ)، ولولا ذلك لصارت نوعاً ثالثاً للنسبة وهي النسبة المحققة وأخرى رادعة وغيرها متعدية ولازمة ومطاوعة وهكذا أو نسبة أصلية إذا أخذ الأصل اللغوي الذي لا يحتاج إلى وضع علامة كالتذكير والإفراد والغيبة وفرعية بالعلامة، لأن التأنيث فرع التذكير والتخلم والخطاب فرع الغيبة، في حين أن النسبة

⁽¹⁾ معانى القرآن وإعرابه: 4/ 227.

⁽²⁾ البحث النحوي عند الأصوليين: 193.

تعليق اسنادي وهو أصل الكلام وفرعي في المفعولية والإضافة والتبعية، لأنها من قيود الأصلي، بدليل مجيء (إن) للإسناد الأصلي و (أن) لفرعه المكمل له، لأن (إن) مع مدخوليها فلا تصلح أن تكون جواباً لسؤال مدخوليها كلام تام، وليس كذلك (أن) مع مدخوليها، فلا تصلح أن تكون جواباً لسؤال مقدر ولا تلحقها اللام، وكان حق هذه اللام أن تقع صدر الجملة، وإنما أخرت لضرب من استحسان وهو إرادة الفصل بينهما وبين (إن) لاتفاقهما في المعنى، وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد فأخرت اللام إلى الخبر لفظاً وهي في الحكم والنية مقدمة والموجود حكماً كالموجود لفظاً، فلذلك تعلق العامل مؤخرة كما تعلقه إذا كانت مصدرة، فتقول: قد علمت أنّ زيداً قائم، فتفتح (أن) لتعلقها بما قبلها، فإذا أدخلت اللام علقت العامل وأبطلت عمله في اللفظ، وأتيت بالمكسورة، نحو قولك: قد علمت إنّ زيداً لقائم. قال الله تعالى ﴿ أَفَلاَ يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقَبُورِ ﴿ وَحُصِلَ مَا فِي الصُّدُورِ ﴿ وَالَّ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ واللهُ اللهُ الله

إنّ الأفعال المعلقة ضمّت نسبتين إحداهما صادرة أو واقعة، وأخرى تفيد الإعلام يقيناً أو ظنّاً بوقوعها بدليل أنها لا تُبطل المعنى الحاصل بالأولى لوجود المعلّق، أما في حال حذفه، فإنها تفيد نسبة واحدة وتكون النسبة الأصلية قيداً لها، لأن المفعول من مكمّلات النسبة وليس من طرفيها، فجرت بذلك عجرى الأفعال الناقصة والتامّة في إثباتها لنسبتين، إحداهما تثبت وجود الذات وأخرى تثبت صفتها بدليل نفيها للصفة مع ثبوت الذات في اسلوب النفي، وكذلك هذه الأفعال في حال إلغائها فإنها تثبت الأصلية وتُبطل الدخيلة عليها، لأن الجملة الاسمية أثبت من الفعلية بدليل إعراب الملغى مبتداً وخبراً، تقول: أظن عمراً منطلقاً وبكراً أظنّه خارجاً، كما قلت: ضربت زيداً وعمراً كلمته، وإن شئت رفعت على الرفع في هذا، فإن ألغيت قلت: عبد الله أظن ذاهب وهذا إخال أخوك وفيها

⁽¹⁾ شرح المفصل: 8/ 66.

أرى أبوك، وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى وكل عربي جيد (1)، فأما الأولى فالمخاطب فيها خالي الذهن لا يعلم شيئاً عن الخبر، فجئته بالتعبير الطبيعي وهو الفعل ثم المفعول الأول ثم الثاني، وأما الثانية فبنيت أولاً على يقين المتكلم ثم اعترضه الظن وهو يتكلم فجاءت جملة (أظن) اعتراضية لا محل لها من الإعراب، وأما التعليق فإن ما بعد أداة التعليق متعلق بالفعل، و"من ذلك: قد علمت لعبد الله خير منك، فهذه اللام تمنع العمل، كما تمنع ألف الاستفهام، لأنها إنما هي لام الابتداء، وإنما أذخلت عليه علمت لتؤكد وتجعله يقيناً قد علمته ولا تحيل على علم غيرك، كما أنك إذا قلت: قد علمت أزيد ثم أم عمرو، أردت أن تحوي علم المخاطب فيهما، كما استوى علمك في المسألة حين قلت أزيد ثم أم عمرو (2).

إنّ التعلّق عملية ذهنية رابطة لأجزاء الكلام تقوم على المعاني اللغوية الإفرادية للكلم، ولها دلائل تفيد السامع أو القارئ معنى مستقلاً بحمل بين طرفيه فكرة تامة ينشأ من التآلف الصوتي إعلالاً وإبدالاً وإدغاماً عما يساهم في تآلف الأبنية بعضها مع بعض في وحدات الكلام المعبر عن الأفكار، وما يطرأ عليها من مطالب التفاهم، وأساسها الفعل وما أشبهه وما ناب عنه، لأن دلالة الكلام تقوم على ما تفيده صيغه وقيودها، وهي متعلقات المعنى المركزي الذي يوجده، وهو المعنى النحوي العام الذي تخصصه متعلقات الفعل المبينة لجهته النحوية إثباتاً ونفياً لنسبته المقطوع في تحققها أو المتوقعة أو المتجددة أو المستمرة ونحوها، ولملازمته النسبة بالتعلق جعل عاملاً قوياً يعمل ظاهراً أو مضمراً، فحل اللفظ على المقتضي لإتمام فائدته بتعلق المعاني الوضعية برابط، فصارت الفضلات محملات، وهي في حقيقتها قيود موجهة للنسبة الأصلية، كما وجهت الأفعال الناقصة مؤفعال القلوب، و (إنّ) و (أنّ) النسب الأصلية بحسب المراد بدليل تفريعها للنسب الأصلية فتكون الجملة التامة طرفها و (إنّ) تحوّل الخبر الابتدائي إلى جواب سؤال مقدر، الأصلية فتكون الجملة التامة طرفها و (إنّ) تحوّل الخبر الابتدائي إلى جواب سؤال مقدر،

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 1/119.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 1/236.

وقد قيل إن من أمات المسائل التي يقوم عليها نحو القرآن وينبغي اعتمادها في نحو العربية: إلغاء فكرة إعمال (إنّ) وأخواتها وإلغاء كل ما يترتب على القول بأعمالها (1).

وهذا القول مردود لورودها عاملة في القـرآن، نحـو قولـه تعـالي ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَاتِ وَٱلْمُؤْمِنِينِ وَٱلْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [الأحزاب: 35]، والاستشهاد بىالقراءة التي توافق قواعد العربية بوجه من الوجوه يدل على أن المعاني المستفادة من الـدوال اللفظيـة يمكـن الوصول إلى المناسب منها للمقام واختيار الأبلغ والأقـوى، أمـا اسـتدلاله بقـراءات غـير متواترة وخارجة عن القواعد العامة فـلا يـنهض دلـيلاً علـي دعـواه، لـذلك قيـل علـي المفسر "تجنب الأعاريب الحمولة على اللغات الشادّة، لأن القرآن نزل بالأفصح من لغة قريش، ولا يعمل فيه إلاَّ ما هو فاش دائر على ألسنة فصحاء العرب، دون الـشاذ النــادر الذي لا يعثر عليه إلا في موضع أو موضعين (2)، فليس قراءة قوله تعالى ﴿ إِنْ هَلَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [طـه: 63]، وقولــه ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَيْهِكَ تَهُ.يُصَلُّونَ ﴾ [الأحــزاب: 56]، برفــع ملائكته يشفع له بتعميم الإلغاء والإهمال في كلام الله تعالى، لأن الإعمال لـ معنى يختلف عن الإهمال، إذ الإعمال يوجد نسبة مضافة إلى النسبة الأصلية ويغير دلالة الكلام، في حين أن الحرف الزائد لا يغير النسبة الأصلية بل يدعمها ويحافظ عليها بتقويتها، ففي قوله تعالى ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّ هَلَانِ لَسَلْحِرَانِ ﴾ [طه: 63]،" قرأ أبو عمرو (إن هذين لساحران) على الجهة الظاهرة المكشوفة، واين كثير وحفص (إن هذان لـساحران) على قولك: إن زيد لمنطلق، واللام هي الفارقة بين (إن) النافية والمخففة من الثقيلة، وقرأ أبسي (إن ذان إلا ساحران)، وقرأ ابن مسعود (أن هذان ساحران) بفتح (أن) وبغير لام بدل من النجوي. وقيل في القراءة المشهورة (إن هذان لساحران) هي لغة بلحرث بـن كعـب، جعلوا الاسم المثنى نحو الأسماء التي آخرها ألف كعصا وسعدى فلم يقلبوها (ياء) في الجر والنصب، وقال بعضهم: إن بمعنى نعم، وساحران خبر مبتدأ محذوف، واللام داخلة

⁽¹⁾ قضايا نحوية: 58.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 1/304.

إنّ دوال النسبة في حقيقتها دلائل التعليق النحوي المفيد بالنسبة التامة في الإسناد وأصله الفعل وما أشبهه والنسبة الناقصة في المفعولية والإضافة والتبعية، لأنه لا يوقف عليها لنقصان دلالتها في النسبة إلا بعد تحليلها كما في الصفات، وعلامات الإعراب ليست هي المعاني النحوية، بل هي دلائل التعليق النحوي المبين بالعلامة بدليل فقدانها لدلائل تعليق المعاني النحوية في المبنيات، وذلك بخلاف دلائل التعليق الأخرى كالمصيغ والحروف، وفي كل لغة (دوال ماهية) و (دوال نسبة) ودوال الماهية هي مواد اللغة المعجمية، ودوال النسبة هي ما يطرأ على هذه المواد في أثناء تركيبها من تقديم وتأخير وصيغ ولواحق وزوائد وعلامات وأدوات نحويه هي (كلمات فارغة) من المضمون المعجمي، ولكنها حين توصل بغيرها تعطي مضمونها النسبي الرابط كالحروف والأدوات المعجمي، ولكنها حين توصل بغيرها تعطي مضمونها النسبة) هذه على المفسائل والأعال المساعدة. والنحو هو البحث في دلالة (دوال النسبة) هذه على المعنى والمعاني النحوية المختلفة.. ولكن الإعراب ليس هو المعنى النحوي ولا الدال على المعنى من هذه المعاني النحوية دل عليه إسناد الفعل بدال هو: إما تركيب الجملة كاملة أو صيغة الفعل، وعلامة ذلك (الضمة) أو (الفتحة) بدليل أن هذه العلامة تفقد أو صيغة الفعل، وعلامة ذلك (الضمة) أو (الفتحة) بدليل أن هذه العلامة تفقد

⁽¹⁾ الكشاف: 2/ 543.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 562.

⁽³⁾ الكشاف: 3/ 272.

(علاميتها) أحيانا- كما في المبنيات- مع بقاء المعنى النحوي، وهذا يدل على أنه أثـر مـن آثار الإسناد لا الإعراب (1).

والعامل النحوى دال من دوال التعليق في التأليف وإلغاء مصطلح العامل لا يكشف شيئاً يُغني الباحث عن المعنى النحوي، لأنه لا يخلو من دال عليه سواء أكان فعلاً أم حرفاً أم غير ذلك، والمهم هو كشف العلاقات القائمة فعـ لا بين الكلـم للوصـول إلى المعنى اللغوي وليس ما أصطلح عليه العلماء، فإن المصطلحات وُضعت للفصل بين الأبواب، فهي وسيلة وليست غاية، لأن البحث يقتضي الدلائل العلمية الموصلة إلى كشف المراد بدوال دالة عليه من تركيبة ما يعبر عنه، فقد يعبّر عن أمر معين بأساليب مختلفة بحسب المقام، فإذا قال ليته عندنا يحدثنا، فإن معنى هذا الكلام: إن يكن عندنا يحدثنا، وهو يريد ههنا إذا تمنى ما أراد في الأمر، وإذا قال: لو نزلت، فكأنه قال: انــزل⁽²⁾، فقد عبّر عن الشرط بالتمني للتقارب في طلب المحبوب، ودلّ (عندنا) على الوجود، لتعلُّق الظرف بالحضور، أي في حضرتنا لتضمن الظرف معنى الجر، وإن الجار معتد من جملة الفعل الواصل به، ألا ترى أن الباء في نحو مررت بزيد معاقبة لهمزة النقل في نحو: أمررت زيداً، وكذلك قولك أخرجته وخرجت به، وأنزلته ونزلت به، فكما أن همزة (افعل) مصوغة فيه كاثنة من جملته، فكذلك ما عاقبها من حروف الجر ينبغي أن يعتـد أيـضاً مـن جملة الفعل لمعاقبته ما هو من جملته، والآخر: أن يدل ذلك على أن حرف الجر جار مجرى بعض ما جره، ألا ترى أنك تحكم لموضع الجار والمجرور بالنصب، فيعطف عليه، فينصب لذلك، فتقول مررت بزيد وعمراً، وكذلك أيضاً لا يفصل بين الجار والمجرور لكونهما في كثير من المواضع بمنزلة الجزء الواحد، ألا ترى أن العطف نظير التثنية، ومحال أن يثنى الشيء فيصير مع صاحبه شيئين إلاّ وحالهما في الثبات والاعتداد واحد، فهذا وجه جـواز الاستدلال به على بقاء حكم ما تعلَّق بــه الظــرف وأنــه لــيس أصــلاً متروكــاً ولا شــرعاً

⁽¹⁾ البحث النحوى عند الأصوليين: 298- 299.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 3/ 94.

منسوخاً (١)، لأنه دال على تعلَّق النسبة غير التامة، والنسبة تكون بين طرفين، فإذا اتحدا في صيغة تجمعهما وصفاً للذات المنسوب إليها، فهي التامة، وإذا لم يتمكن من اتحادهما ولـو تأويلاً، فإنهما يكونان نسبة غير تامة تكمل التامة تقييداً لها، لأن أجزاء الكلام المفيد ترتبط ببعضها بوصفها دوال نسبة عارضة على معانيها اللغوية تقوم على تعلّق نسب التأليف الجزئي أو الفرعي بالنسبة الأصلية التي تكون أساساً لضم النسب الفرعية إليه، وهي المنصوبات والمجرورات والتوابع، يدل على ذلك ارتباطها الوظيفي بالمعنى المركزي الذي تفيده النسبة الأصلية بدليل تعلّق الظروف والجبرورات والمفعبولات بالفعيل أو ما أشبهه فإن المفردات في التركيب دوال نسبة لا فرق في ذلك بين أقسامها، يرتبط بعضها ببعض بالجهة النحوية لأداء وظيفة المنسوب والمنسوب إليه، ثـم تتعلُّـق النـسب ببعـضها موجدة معنى واحداً تـذوب فيه استقلالية المفردات، لقيامها بوظائف دوال النسب المرتبطة بالجهة النحوية للمعنى النحوي العبام للكلام، وقيد جعيل البحث اللغوي الحديثًالأدوات النحوية (كلمات فارغة) تحدّرت عن (كلمات مليئة) قطع صلتها بمعناها القديم، ولم يعطها معنى جديداً تؤديه ضمن وظيفة الربط بين أطراف الجملة كالابتداء والانتهاء والظرفية والغاية وأمثالها من معان خاصة نسبتها اللغة إلى هذه الأدوات، في حين أعطاها البحث الأصولي ذلك، وحلل تأديتها لهـذه المعـاني الخاصـة ضـمن وظيفـة الربط، تحليلاً جيداً... إن معنى الحرف كمعاني الأسماء والأفعال موجود ذهني قبل الجملة، ووجوده في الذهن يؤدي نفس الوظيفة التي يؤديها في الخارج من كونه رابطاً بـين معانى المفردات، أي أن الإنسان حين يفكّر يفكّر (بجمـل ذهنيـة) لهـا روابطهـا ومعانيهـا النسبية الخاصة، وهي مساوية تماماً (للجمل اللفظية) التي توصل أفكاره بالآخرين ويستحيل أن تدّعى: أن (الصورة الخارجية) لأفكارنـا، أي الجمـل المترابطـة، هـي نفـس (الصورة الذهنية) لهذه الأفكار، وهي جمل لا روابط فيها (2).

⁽¹⁾ الخصائص: 1/ 106- 107.

⁽²⁾ البحث النحوى عند الأصوليين: 238.

إنّ الجمل نظائر المفردات في الدلالة وفي التركيب، فإن المفردة تنتظم فيها أحرف البناء بانسجام أصواتها بحسب دلالتها، فقد تكون ذات دلالة واحدة أو متعددة ولها جهة نحوية تربطها بغيرها، ويحصل فيها القلب المكاني، والإعلال والإبدال والإدغام وأصوات التفخيم والترقيق والإمالة وغيرها، فكذلك الجملة في نظامها الداخلي وعلاقتها بغيرها بدليل دخولها في أساليب متعددة فتكون بمجموعها دال على نسبة ناقصة تفتقر إلى ما يتممها وذلك قولك: قام زيد، فهذا كلام تام فإن زدت عليه فقلت: إن قام زيد صار شرطا، واحتاج إلى جواب، وكذلك قولك: زيد منطلق، فهذا كلام مستقل فإذا زاد عليه (أن) المفتوحة، فقال: أن زيداً منطلق احتاج إلى عامل يعمل في (أن) وصلتها، فقال: بلغني أن زيداً منطلق ونحوه، وكذلك قولك: زيد أخوك، فإن زدت عليه (أعلمت) لم تكتف بالاسمين فقلت: أعلمت بكراً زيداً أخاك وجماع هذا أن كل كلام مستقل زدت عليه شيئاً غير معقود بغيره ولا مقتض لسواه فالكلام باق على تمامه قبل المزيد عليه، فإن زدت عليه شيئاً مقتضياً لغيره معقوداً به عاد الكلام ناقصاً لا لحاله الأولى بـل لما دخل عليه معقوداً بغيره "

إنّ بذل الجهد في البحث عن تأثير الصيغ والأدوات النحوية انطلاقاً من فكرة كونها عوامل لا بصفتها دوال نسب رابطة لأجزاء الكلام قد حوّل الدرس النحوي عن خطه اللغوي ونأى به عن معرفة دلالة الأجزاء التي يتركب منها الكلام ووظائفها النسبية ودلائل تعليقها المفضية إلى فهم معاني الكلام وأساليبه المختلفة، فإن الصيغ والحروف قد تحتمل دلالات متعددة أو متضادة فتجعل دلالة الكلام احتمالية، ومنها ما تجعل دلالته قطعية، لأن الزيادة بخلاف الحذف، والإظهار بخلاف الإضمار، وكذلك التعريف والتنكير والحقيقة والجاز والتقديم والتأخير والتعدي واللزوم وغير ذلك كثير مما يعول عليه في استنباط المعاني، وليس العامل سوى دال من تلك الدوال الكثيرة لنسب التعليق المعنوي الرابط للوحدات الكلامية المنتظمة في السياق والمتحدة بالتعليق المعنوي لدوال النسبة ولا يخلو كلام مفيد منها، ولكنه قد يخلو من العامل اللفظي، لأن لكل عامل خصائص

⁽¹⁾ الخصائص: 2/ 272.

وموجبات لا يشاركه غيره فيها، كما أن ليس كل كلام بحاجة إلى التأكيد بـ(إن) أو غيرها إلا إذا كان المخاطب يظن خلاف ما يخبر بـ أو كـان منكـراً أو مـتردداً في قبولـ أو كـان الخبر جواباً لسؤال مقدّر يظن المتكلم حصوله وغايته أن يربط كلامـه بمـا قبلـه وإن كـان مستأنفاً، وَّذلك أنه هل شيء أبين في الفائـدة وأدل علـي أن لـيس سـواء دخولهـا وأن لا تدخل من أنك ترى الجملة إذا هي دخلت ترتبط بما قبلها وتأتلف معه وتتحد بــه حتى كأن الكلامين قد أفرغا إفراغاً واحداً وكأن أحدهما قد سبك في الآخر؟ هذه هي الصورة حتى إذا جئت إلى (إن) فأسقطتها رأيت الثاني منهما قد نبا عن الأول وتجافى معناه عن معناه ورأيته لا يتصل به ولا منه بسبيل حتى تجيء بالفاء.. ثم لا ترى الفاء تعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الإلفة وترد عليك الذي كنت تجد بـ(إن) من المعنى (1)، فليس العامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي، ويعني بالتقوّم نحواً من قيام العرض بـالجوهر⁽²⁾، لأن المعـاني ليست قائمة فيه بل هو دال على إيجادها بالنسبة التامة أو الناقصة، وهي العلاقة القائمة بينهما، وعلاقات النسب تعليقية رابطة بينها لا بين الكلمات، لأنها دوال النسب، فقـ د قيل إن النحو دراسة العلاقات بين أبوابه، ممثلة في الكلمات التي في النص، فنحن حين نعرب نترجم الكلمات إلى أبواب، ليمكن أن ننظر إليها في ضوء علاقاتها النحوية، فإذا أعربنا (ضرب محمد علياً)، لم نقنع بضرب كما هي، وإنما سميناها باسم بــاب نحــوي هـــو الفعل الماضي، ولم نقنع بمحمد كما هو، فسميناه باسم باب آخر هـو الفاعـل، ولا بعلـي على حاله، فسميناه باسم باب المفعول، والسبب الذي نحوّل من أجله الكلمات إلى أبواب واضح جداً، وهو كما ذكرنا أن النحو دراسة العلاقات بين الأبواب لا بين الكلمات (3).

إنّ علاقات الأبواب لا تفسّر اتحادها في الكلام، لأنها لا تفصل بـين العلاقـة الـتي تجعل كلمتين كأنها كلمة واحدة، كما في علاقة الفعل بفاعله، أمـا علاقـة الاسمـين فهـي

⁽¹⁾ دلائل الإعجاز: 243.

⁽²⁾ شرح الكافية: 1/ 25.

⁽³⁾ مناهج البحث في اللغة: 226.

علاقة إضافية، غو: زيد أخوك، فإن الثاني في حقيقته مضاف إلى الأول، لأننا نستطيع أن ندرك أخوة زيد في الإخبار عنها بأنها قوية أو ضعيفة، فإذا أخبر بزيد عن (أخوك) فقيل: أخوك زيد، فهذا يدل على أن (زيد) هو الأخ وليس غيره، لأنا لا نعلم المراد إلا من خلال النظر في وجوه كل باب والفروق المعنوية فيها، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما محصوله، وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً له أو بدلاً منه أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالاً أو تمييزاً أن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفياً أن يكون الثاني ضفة أو حالاً أو تمييزاً أن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنياً فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف وعلى هذا القياس (1).

فإنّ الكلمات ترتب بحسب معانيها لا بحسب الأبواب، لأنه قد تتعلق ببعضها، وهي من باب واحدة كالإضافة واسلوب الشرط، ودراسة الصرف والنحو لا تقتصر على دراسة مجموعة الطرق المتبعة في رصف الكلمات، وعلى الباحث في هذه الحالة أن يقصر نشاطه على الملاحظة والوصف والتسجيل⁽²⁾، بل يكشف اختلاف الدلالة باختلاف الصيغ بوصفها دوال نسبة وصفية مقطوعة أو متجددة أو ثابتة أو مستمرة أو مبالغ فيها، كما في صيغ المبالغة أو باستعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول أو باستعمال أسماء الآلة خبراً، لذلك ينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد ومنطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق، وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إن تحرج وإن خرجت وأنا إن خرجت وأنا إن

⁽¹⁾ دلائل الإعجاز: 44- 45.

⁽²⁾ اللغة بين المعيارية والوصفية: 18.

خرجت خارج، وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: جاءني زيد مسرعاً وجاءني يسرع وجاءني وقد أسرع، فيعرف يسرع وجاءني وهو مسرع أو هو يسرع وجاءني قد أسرع وجاءني وقد أسرع، فيعرف لكل من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه (1).

وخروج الفعل من باب إلى آخر يغير نسبته فيفيد المبالغة في معناه، نحوهيئو الرجل من الهيأة، فوجهه أنه خرج مخرج المبالغة فلحق بباب قولهم: قضو الرجل، إذا جاد قضاؤه ورمُو، إذا جاد رميه، فكما بني (فَعُل) مما لامه ياء، كذلك خرج هذا على أصله في (فَعُل) مما عينه ياء، وعلتهما جميعاً أن هذا بناء لا يتصرّف لمضارعته - بما فيه من المبالغة - لباب التعجّب، ولنعم وبئس، فلما لم يتصرف احتملوا فيه خروجه في هذا الموضع مخالفاً للباب (2).

وقد تقصر الأفعال عن الوصول إلى المنسوب إليه فترفد بحروف الجر، و"خُصّ كل قبيل من هذه الأفعال بقبيل من هذه الحروف، وقد تتداخل، فيشارك بعضها بعضاً في هذه الحروف الموصلة.. فإن قلت: فقد تقول: المال لك، وإنما أنا بك، وأنا منك ونحو ذلك مما لا تصل هذه الحروف فيه الأفعال بالأسماء، فالجواب: إنه ليس في الكلام حرف جر غير زائد، إلا وهو متعلق بالفعل في اللفظ أو المعنى، أما في اللفظ فقولك: انصرفت عن زيد، وذهبت إلى بكر، وأما في المعنى فقولك المال لزيد تقديره: المال حاصل أو كائن لزيد وكذلك زيد في الدار إنما تقديره: زيد مستقر في الدار (3).

إنّ وظيفة حروف الجر إضافة الأفعال إلى الأسماء، لأن الإضافة لغت الإسناد والإلصاق، وفائدة الإضافة التعريف والتخصيص والتخفيف، أو رفع القبح وتصح بأدنى ملابسة.. وإن العامل في الثانى الجر هو الأول (4)، والفعل يخصص بالمفعول فكان

⁽¹⁾ دلائل الإعجاز: 64.

⁽²⁾ الخصائص: 2/ 348.

⁽³⁾ سر صناعة الإعراب: 1/ 140- 141.

⁽⁴⁾ شرح الحدود النحوية: 134- 135.

الجار والمجرور في محل نصب بدليل العطف، فاختص الفعل بالوصول إلى مفعولـه بـالجر، كما وصل إلى فاعله بالزائد نحو ما جاء من أحد، كذلك اختص الاسم بالإضافة بـدون حرف جر، لاشتراكهما بالتخصيص، فصار الإسناد نسبة تامة، والإضافة نسبة ناقصة، لأنها طرف الإسناد، فالفعل أعم من الاسم، لصلاحه للإسناد والإضافة بوساطة الحرف، وفيهما تكون نسبته تامَّة، لتشبئه بهما ولزومه لهما في حالتي اللزوم والتعدّي، وهـو أصـل التعلَّق، لأنه أساس النسبة الأصلية والفرعية، أما الاسم فاختص بالناقصة، لاستقلال مفهومه الذاتي بخلاف الفعل، ولاشتراكهما في النسبة والتركيب الإسنادي أجروا الفعل والفاعل في قولهم (حبَّذا) مجرى الجزء الواحد من النسبة، لأنَّالفعل الـذي هـو (حـبّ) حتى تربط بهما اسماً بعدهما، فتقول: حبذا زيد، وحبـذا محمـد، فلـولا أنهمـا قـد تنـزّلا منزلة الجزء الواحد لاستقلا بأنفسهما، كما يجب في الفعل والفاعل (1)، فبلا يفهم المراد منهما إلاّ بتمام التعليق بالنسبة، لأنهما جُعلا طرفاً دالاً، فلا يصح الوقوف عليهما، كما لا يحسن الابتداء بـالمجرور، لأن حـروف الخفـض لابـد أن تتعلُّـق بـشيء (2)، والمجـرور في حقيقته مفعول متعلَّق بالنسبة، لأنه مخصص للفعل بدليل نزع الخافض، نحو قولـه تعـالي ﴿ وَٱخْنَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُم ﴾ [الأعراف: 155]، في الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين، فإن حروف الجر قيود للفعل، لأنها دوال تعلُّقه اللفظي والمعنوي، لأنها آلـة تعديتـه، لإتمـام نـسبته الأصلية بالإسناد والإضافة، لأن الفعل لا يضاف إلاّ بها، فإن التصاق الفعل بغيره لا يتم إلاَّ بالإسناد المعنوي أو بالإضافة بوساطة الحرف، في حين أن الاسم يضاف بنفسه، كما يكون طرف إسناد معنوى، لذلك لا يوقف عليه دون أن يتم نسبته، كمالًا يتم الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على الرافع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرافع، ولا على الناصب دون المنصوب ولا عكسه، ولا على المؤكد دون التأكيد ولا على المعطوف دون المعطوف عليه، ولا على (إن) وأخواتها دون اسمها، ولا على اسمها

⁽¹⁾ سر صناعة الإعراب: 1/ 228.

⁽²⁾ القطع والائتناف: 705.

دون خبره، وكذا ظننت، ولا على المستثنى منه دون الاستثناء ولا على المفسر عنه دون التفسير، ولا على المُترجَم عنه دون المُترجِم، ولا على الموصول دون صلته، ولا على حرف الاستفهام دون ما استفهم به عنه، ولا على حرف الجزاء دون الفعل الذي بينهما، ولا على الذي يليه دون الجواب.. والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلُّق البدل بالمبدل منه أو أقوى لا يجوز الوقف عليه (1)، فكما أن الوقف دال صوتى كذلك فإنه دال على تمام النسبة الأصلية في الإسناد وفرعها النسبة الناقصة في الإضافة وفي التوابع، ولا يقتطع منها شيء لإخلاله بمعنى الكلام المتحد بتعليق نسبته والمتماسك بدوالها وعلى ذكرها أو حذفها تتوقف الغاية منه بدليل الإسناد الجازي والإضافة المجازية في الكناية والتشبيه والاستعارة وغيرها من أنواع الجاز باستعمال الدال اللفظي في غير ما وضع لــه أصلاً، لأن المعوّل عليه في البلاغة والبيان والبراعة أن تجدُّنظمـاً وترتيبـاً وتأليفـاً وتركيبـاً وصياغة وتصويراً ونسجاً وتحبيراً، وأن سبيل هذه المعانى في الكلام الـذي هـى مجـاز فيــه سبيلها في الأشياء التي هي حقيقة فيها، وأنه كما يفـضل هنــاك الــنظمُ الــنظمَ والتــأليفُ التأليفَ والنسجُ النسجَ والصياغةُ الصياغةُ، ثم يعظم الفيضل وتكثر المزيـة حتى يفـوق الشيء نظيره والحجانس له درجات كثيرة وحتى تتفاوت القيم التفاوت السديد، كـذلك يفضل بعض الكلام بعضاً ويتقدم منه الشيءُ الشيءَ، ثم يزداد من فضله ذلك ويترقى منزلة فوق منزلة ويعلو مرقباً بعد مرقب ويستأنف له غاية بعد غاية حتى ينتهي إلى حيث تنقطع الأطماع وتحسر الظنون⁽²⁾.

والمزية في الكلام تظهرها معاني نسبه المعلقة بعضه ببعض واتحادها في الصلة، نحو قوله تعالى ﴿ أُوْلَتِكَ ٱللَّهِ ٱلْسَكَلَةُ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَجِحَت بِجَنَرتُهُمْ ﴾ [البقرة: 16] ، فقد علق (بالهدى) بـ(اشتروا) لاستبدال الضلالة به، لأنهم تركوه إلى (الضلالة)، وقال الزخشري: فإن قلت: كيف أسند الخسران إلى التجارة وهو لأصحابها؟ قلت: هو من الإسناد الجازي، وهو أن يسند الفعل إلى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كما تلبست

⁽¹⁾ البرهان في علوم القرآن: 1/ 355.

⁽²⁾ دلائل الإعجاز: 29.

التجارة بالمشترين، فإن قلت: هل يصح ربح عبدك وخسرت جاريتك على الإسناد الجازى؟ قلت: نعم إذا دلَّت الحال، وكذلك الشرط في صحة رأيت أسداً وأنت تريد المقدام إن لم تقم حال دالة لم يصح، فإن قلت: هب أن شراء الضلالة بالهدى وقع مجازاً في معنى الاستبدال فما معنى ذكر الربح والتجارة كأن ثم مبايعة على الحقيقة؟ هـذا مـن الصنعة البديعة التي تبلغ بالحجاز الذروة العليا، وهو أن تُساق كلمة مساق الجماز ثـم تقفى بأشكال لها وأخوات إذا تلاحقن لم تر كلاماً أحسن منه ديباجة (١)، وذلك بالارتباط المعنوي للنسب، لأن التعليق قائم على وحدة المعاني بدليل تعليق أفعال القلـوب بمــا لــه صدر الكلام، وهو ذو نسبة تامة للفصل بين ما كان على نسبة واحدة وما اقتضى نسبتين لإتمام معناه، لأن الأفعال ليست سواء في اقتضاء النسب، فمنها ما يصف ذاتاً معينة، ومنها ما يخبر عن الذات الموصوفة يقيناً أو شكًّا، وهذه تعلق لبيان تــداخل النــسب، لهــذا علقت لفظاً لا معنى، لأن الارتباط ليس برصف المباني بل بمعانيها، والمفردات دوال نسب والنسب آلات ربط المفردات، وصولاً إلى تعليق النسب بعضها ببعض، وهو الموجد للمعنى النحوى العام للكلام بدليل صحة ربطه بكلام آخر بدال العطف أو التوكيد أو الاستئناف أو التفسير بدليل الضمير العائد والإشارة وحروف النتيجة والمفاجأة وغـير ذلك، لأن الجمل نظائر المفردات، فإن الجمل تعلق بالنسب التامـة والمفـردات بالناقـصة، لأنها أجزاء التامة، والتمام باستقلال المفهوم التركيبي الصالح لأن يكون من تمام نسبة مستقلة أخرى تعلق بالمعنى المركزي للكلام حتى تتحد مع بعضها وتتماسك لبيان المراد من التعبير سواء أكان إسناداً حقيقياً أم مجازياً، فإن التعليق معنى رابط لمعاني النسب المختلفة المتآلفة بانضمام بعضها إلى بعض في نظام المعنى النحوى العام بدليل تحمّل المفردات المستقلة بمفهومها الذاتي للمعاني النحوية الزائدة عليها، فتكون دوال نسب تامة بالإسناد أو ناقصة بالإضافة أو بالتبعية واشتراك الفعل والحرف في الافتقار والحاجـة إلى غيرهما لإبهامهما بالعموم لذلك كشرت متعلّقات الفعل وتعددت أساليب الكلام لاختلاف المعاني التي توجدها في مدخولاتها، لملازمتها التعلُّق الفعلي بدليل سعة

⁽¹⁾ الكشاف: 1/ 191- 193.

التصرّف بهما وقبولهما نون الوقاية والزيادة والحذف والتوكيد وإيجاد المعاني في غيرهما لكونهما دالين على نسب ناقصة بحاجة إلى إتمامها لذلك كان الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، وجرت الأفعال الناقصة مجرى الحروف في نسبتها إلى الجمل كما جرت الحروف المشبهة بها في النسبة لتضمنها المعانى الفعلية فاحتاجت إلى اسم وخبر كاحتياج الفعل إلى فاعل ومفعول، فقام الحرف نيابة عن الفعل لتعلقه الدائم به بوظيفة طـرف النــسبة خــبراً أو صفةً أو صلةً أو حالاً، كما جاء الحرف دالاً على التضمين والسلب والتعليق اللفظى والمعنوي للأفعال، لذلك فالجملة المفيدة لا تنعقد بتركيب فعل وحرف، كما لا تنعقد بين فعلين، لأن الفعل نفسه خبر ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه ولا يتأتى من فعل وحرف ولا حرف واسم، لأن الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل فهـو كـالجزء منهمـا وجزء الشيء لا ينعقد مع غيره كلاما (١)، ولما كان الحرف من متعلقات الفعل ناب عنه اختصاراً فلم يجز أن تعمل في شيء من الفضلات: الظـرف والحـال والتمييـز والاسـتثناء وغير ذلك وعلته أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار فلو ذهبوا يعملونها فيما بعد لنقضوا ما أجمعوه وتراجعوا عمّا اعتزموا(2)، وذلك لأن الفـضلات مخصصات لعموم الفعل وقيود له كالحروف المقيدة له فلم تعمل فيها لتعلقها بالفعل، كما تعلق الحرف به، أما عمله في الاسم فلأن الجر والنصب مكملات نسبته لتعلقهما به لاشتراكهما في التخصيص إخباراً وصفةً كما اختص الفعل بالجزم للقطع بعدم وقوعه سابقاً ولاحقاً، لأنه ينفى الوصف لا الذات بدليل القلب الـزمنى للفعـل المجـزوم، وغـير المجزوم قد ينفي الذات الموصوفة مع تقديم المنفي، وذلك أنه ينصح لك أن تقول: ما ضربت زيداً ولكني أكرمته، فتعقب الفعل المنفى بإثبات فعل هـو ضده ولا يـصح أن تقول: ما زيداً ضربت ولكني أكرمته، وذاك أنك لم ترد أن تقول: لم يكن الفعل هذا ولكن ذاك، فالواجب إذن أن تقول: ما زيداً ضربت ولكن عمراً، وحكم الجار مع المجرور في جميع ما ذكرنا حكم المنصوب، فإذا قلت: ما أمرتك بهذا، كان المعنى على نفي أن تكون

⁽¹⁾ شرح المفصل: 1/20.

⁽²⁾ الخصائص: 2/ 274.

قد أمرته بذلك ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيء غيره (١)، وذلك لأن الجرور بـالحرف منصوب الحل لتعلُّقه بالفعل فجرى مجرى المفعول في إثبات الفعل ونفيه في تقديم المفعول على الفعل بدليل العطف عليه نحو ما أمرتك بهذا ولا بغيره، ولا يصح ما بهذا أمرتك ولا بغيره، لأنه أثبت الأمر أولاً ثم نفاه وفيه تناقض، كما أن حذف حرف الجـر يعـني أن الإضافة بالحرف تفيد التوكيد بدليل النصب، قال سيبويه: واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته، كما تنصب حقاً إذا قلت إنـك ذاهـب حقـاً، فـالمحلوف بــه مؤكد به الحديث كما تؤكده بالحق ويجر بحروف الإضافة، كما يجر حـق إذا قلـت: إنـك ذاهب بحق وذلك قولك: اللهَ لأفعلّن (2)، والمفعول المطلق مصدر مؤكد لمعنى فعله، لـذلك تعلُّق الجاربه، لأنَّالتعلُّق أو الارتباط ليس مختصاً بالجار والحجرور والظرف، وإن كان النُحاة لا يذكرونه في غيرهما، بل هو جار في كثير من التعبيرات في الجملة العربية، لأنه لابد من ارتباط بين الكلمات أحياناً ليتضح المعنى المقصود، ومثال التعلُّق أو الارتباط في غير الظرف والجار والمجرور، قوله تعـالى ﴿ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَهُمْ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً ﴾ [الرعـد: 22]، في (سرأ وعلانية) مفعولان مطلقان أو حالان، وهما متعلقـان بـأنفقوا لا برزقنـاهم، لأن المعنى على ذاك يكون رزقناهم سراً وعلانية، وليس المراد، بل المـراد أنهــم ينفقــون ســراً وعلانية، والنُحاة يسمّون هذا المتعلّق به عاملاً، فيقولون: إن العامل في (سراً وعلانية) هو (يُنفقون)(3). لأن الحال من مقيدات الخبر، والفعل في حقيقته خبر، بدليل مجيء الأحوال والصفات متعلقات بالظروف وحروف الجر لتضمنها معنى الفعل، لأنها مبينـة لـه، وممـا يدل على شدّة الاتصال بين الأفعال والظروف والحروف استعمالها بديلاً عن الأفعال، لأداء معنى الانفعال السريع للمبالغة في معنى الفعل مع الإيجاز والاختصار، نحو عليك، وإليك، ودونك، ووراءك، وأمامك، ومكانك، و"هذه الظروف من متعلقات الأفعال، ولكن كثر استعمالها وحدها لتؤدي الأغراض التي تؤدى بالأفعال في أقصر لفظ وأسرع

⁽¹⁾ دلائل الإعجاز: 98.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 3/ 497.

⁽³⁾ معانى النحو: 3/ 100.

دلالة، فكأنها تحملَت معانى الأفعال التي تعلَّقت بها، وليست هـى الأفعـال ولا بأسماء الأفعال، ولكنها ظروف استعملت حيث تستعمل الأفعال التي لم يصرّح بها بدلالة قرائن القول ومناسباته (1). وإنما ألحقت هذه المركبات بمعاني الأفعال، لغلبة المعاني الحرفية بدليل جمودها، والمعنى الحرفي متعلَّق أصلاً بالفعل، لأنه من مقيداته، وهو لم يفارق الفعل بدليل أن الصيغة تدل على معنى حرفي، ومنه فعل الأمر واختلافهم في (ليس) و (عسي) وأفعال المدح والذم والتعجّب، ومع ذلك فإنهم أبعدوا أحوالها من أحوال الفعل المسمّى بها، وتناسوا تصريفه، لتناسيهم حروفه، يدل على ذلك أنك لا تقول: صـه فتـسلم، كمـا تقول: أسكت فتسلم، ولا مَهْ فتستريح، كما تقول: أكفف فتستريح، وذلك أنك إذا أجبت بالفاء، فإنك إنما تنصب لتصورك في الأول معنى المصدر، وإنما يصح ذلك لاستدلالك عليه بلفظ فعله، ألا تراك إذا قلت: زرني فأكرمك، فإنك إنما نصبته، لأنك تصورت فيه، لتكن زيارة منك فإكرام منّى فـ(زرنى) دلّ على الزيـارة، لأنـه مـن لفظـه، فدل الفعل على مصدره، كقولهم: من كذب كان شراً له، أي كان الكذب فأضمر الكذب لدلالة فعله- وهو كذب- عليه، وليس كذلك صه، لأنه ليس من الفعل في قبيل ولا دبير، وإنما هو صوت أوقع موقع حروف الفعل، فإذا لم يكن صه فعلاً ولا من لفظه، قبح أن يستنبط منه معنى المصدر لبعده عنه (2).

إنّ الطلب معنى حرفي وليس مستنبطاً من المصدر، لأنه لم يقع فيخبر عنه، فهو كأسماء الأصوات الدالة على مخاطبة ما لا يعقل أو على حكاية صوته، وليس الصوت الملفوظ كاسمه ولا الفعل كاسمه، وقيل إن هذه الكلمات وأمثالها أسماء، لامتناع كونها حروفاً من قبل الاكتفاء بها وامتناع كونها أفعالاً من قبل أنها لا تدل على الحدث والزمان (3)، بل هي مركبات صوتية غلب عليها المعنى الحرفي طلباً وحكاية، كما غلب

⁽¹⁾ في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 204.

⁽²⁾ الخصائص: 3/ 47.

⁽³⁾ شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم: 615.

على الأفعال الدالَّة على الطلب أو الإنشاء بدليل سلبها الحدث، وهو الفعل الحقيقي بدليل جمودها، ولا يتصرف فيها تقديماً وتأخراً كالأفعال، لأنها ليست أخباراً وإنما أدوات طلب، ونسبتها لا تتم إلا بالحكاية عنها أو بتعلِّقها بما يقارب معناها من الأفعال، لأن الطلب ليس حدثاً يخبر عنه، لأنه لا يخبر عن المعنى الحرفي ولا يخبر بــه، وكــذلك مــا قيل من أن (فعال) من الأبنية التي تدل على ما تدل عليه صيغة (إفعل) من طلب إيقاع الفعل فوراً، ولا يدخل التنوين الذي تذرّع البصريون به إلى تسمية هذه الأفعـال بأسمـاء الأفعال، فهي بعيدة كل البعد عن أن تكون أسماء، فعزلها من الأفعال القياسية، وجعلها مما يسمّى بأسماء الأفعال تحكم ليس له ما يصححه (1). وهذا القول فيه نظر، لأنه جعلها من الأفعال القياسية، في حين أنها أصلاً معدولة عن غيرها وما دل منها على الطلب ضرب من أربعة أضرب، تجيء (فعال) دالة عليها، فمنه بمعنى (إفعل) في الأمر نحو قولك: نزال ودراك معناه إنزل وأدرك.. ومنه ما وقع في النداء معدولاً نحو قولهم للأمة يا خباث ويا غدّار ولا يقال إلاّ في النداء.. ومنه ما جاء معدولاً عـن فاعلـه إلى (فعـال) في المعرفـة نحو حذام وقطام ورقاش وغلاب، ومنه ما جاء معدولاً نحو فجار ويـسار⁽²⁾، وإنمـا عـدل لأجل المبالغة في الوصف، فقرب بذلك من الصفات المشتقة الدالـة علـي المبالغـة ولكنـه ليس منها، لأنه لا يدل على ذات مقيدة بالحدث، وإنما يبدل على الطلب، وهو معنى حرفي، فابتعد عن الفعل وعن الوصف المشتق منه لغلبة المعنى الحرفي، وهو الطلب عليه، والأمر "في الحقيقة إنشاء وليس بخبر، ومعنى الزمن لا يكون إلاّ في الخبر، وجدير بنا أن نلاحظ في هذا الشأن أن الأمر أو الطلب معنى من المعانى كان يستحق أن يؤدى- كباقى المعاني- بحرف أو حروف مما تدخل على الفعل، وهذا واقع فعلاً وموجود حقيقة ودليلـــه

في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 205- 206.

⁽²⁾ شرح جمل الزجاجي ، لابن هشام: 307- 308.

لام الأمر حين تتصل بالفعل المـضارع، في نحـو قولـه تعـالي ﴿ لِينُفِقَ ذُوسَعَةِ مِّن سَعَتِهِ. ﴾ [الطلاق: 7]، و (لا) الناهية في نحسو قول تعالى ﴿ قَالَ يَنْبُنَى لَا نَقْصُصْ رُءً يَاكَ عَلَىٓ إِخْوَتِكَ ﴾ [يوسف: 5]، وفعل الأمر إذن قد قام مقام حرف المعنى واستعمل استعماله، وهو إذن قد فارق بعض صفة الفعلية، وفقد من معناها شطراً كبيرا(١)، وكذلك ما حمل عليه في دلالته من الكلمات التي دلّت على الطلب، فخرجت عن الفعلية، أي عن الخبر إلى الإنشاء فجمدت، لأن الخبر ما تم تعليقه بالنسبة إلى مخبر عنه، فيصح السكوت عليه، وذلك بخلاف الإنشاء، لأنه قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه (2)، فلا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر لاختلاف المقـصود والغـرض بينهمــا، لأن الخـبر معلوم بتخصيص النسبة بدلالة تعليقها لاكتمال طرفيها، أما الطلب فإن نسبته غير مخصصة، لأنه لم يعلم مطاوعة المخاطب له إلاّ بـذكر مطاوعـه، فـإذا لم يـذكر فـلا تتعلُّـق نسبته بنسبة غيره، إذ لا وجود لها، لأن معناه طلب إيجادها، وهي لم تحـصل، وإنمـا يتوقــع حصولها بالمطاوعة، ولهذا منع الناس من (الواو) في (بسم الله الرحمن السرحيم وصلَّى الله على محمد)، لأن الأولى خبرية والثانية طلبية.. ومنه قوله تعالى ﴿ فَإِن يَشَا ٓ ٱللَّهُ يَخْتِـمُ عَلَى قَلْبِكُ وَيَمَثُمُ اللَّهُ ٱلْبُكِطِلَ ﴾ [الشورى: 24]، فإنه علَّة تامة معطوفة على ما قبلها غير داخـل تحـت الشرط، ولو دخلت كان ختم القلب ومحو الباطل متعلقين بالشرط، والمتعلَّق بالشرط معدوم قبل وجوده، وقد عدم ختم القلب وَوُجد محو الباطل، فعلمنا أنه خارج عن الشرط (٥)، فجواب الشرط محذوف والواو استثنافية، لأن المعنى ّلو افترى على الله الكذب لفعل به ذلك، فإن قلت: إن كان قوله- ويمح الله الباطل- كلاماً مبتدأ غير معطوف على

⁽¹⁾ نحو التيسير: 103- 104.

⁽²⁾ التعريفات: 27.

⁽³⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 102- 104.

يختم فما بال الواو ساقطة في الخط؟ قلـت: كمـا سـقطت في قولـه تعـالي ﴿ وَيَدُّعُ ٱلْإِنسَانُ بِٱلشَّرِّ ﴾ [الإسراء: 11]، وقوله تعالى ﴿ سَنَدُعُ الزَّبَانِيَةَ ﴾ [العلـق: 18]، علـى أنهـا مثبتـة في بعض المصاحف(1)، والدليل على أنها ابتداء إعادة الاسم في قوله (ويمح الله) ولـو كانـت معطوفة على منا قبلنها لقيل (ويُمْحَ الباطل) ومثله ﴿ لِنَّكُبِّينَ لَكُمْ ۖ وَنُقِيُّ فِي ٱلْأَرْجَامِ مَا نَشَآهُ ﴾ [الحج: 5] (2)، إذ لو كانت للعطف لأنتصب (نقـر)، ولكنهـا جـاءت للاسـتثناف لفقدان المشاكلة والمشاركة بالعطف لربطه بين النسب المتحدة في المعنى الواحد، وذلك بالإتباع في الإعراب، ولما لم تتبع فلدلالة أخرى تربطها بما سبق، لأن محـو الباطـل محقـق، و (إن) للمشكوك في تحقيقه، فلم تعلق نسبة (يدع) بها بل بالمشيئة بقضاء الله تعالى بــدليل عدم وقوع الختم وثبوت المحو فصحّ تعليقهما بمشيئة الله تعالى بالواو الجامعة بين النـسب، لأنالواو أم باب حروف العطف، لكثرة مجالها فيه، وهي مشركة في الإعراب والحكم. ومذهب جمهور النحويين أنها للجمع المطلق أو مطلق الجمع بمعنى أي جمع كان سواء كان مرتباً أم غير مرتب⁽³⁾. أما الاستننافية فهي تقطع ولا يتعلَّق مـا بعـدها بمـا قبلـها في المعنى، لذلك قيل والظاهر أنها الواو العاطفة ولكنها تعطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب لجرد الربط، وإنما سميّت واو الاستثناف لئلا يتوهم أن ما بعدها من المفردات معطوف على ما قبلها⁽⁴⁾، لأن التعلّق يقتضي وحدة المعنى المخبر به، والتبـع الإعرابـي لا يفصل وحده في ذلك، لاهتمامه بالمفردات، وهي دوال نـسب تتعلُّـق ببعـضها بـالمعنى لا باللفظ، والاستئناف لا يقطع صلة الكلام، لأنه يقع عادةً في الأخبار المتعددة للذات

⁽¹⁾ الكشاف: 3/ 468.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 104.

⁽³⁾ الجنى الداني في حروف المعاني: 158، 162.

⁽⁴⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 437.

الواحدة، ولذلك كان من المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ القطع والاستئناف يبدأون بذكر الرجل، ويقدمون بعض أمره ثم يدعون الكلام الأول ويستأنفون كلاماً آخر، وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ (1)، كما يتعلق الجواب بسؤاله، وقد تتعدد الأجوبة للسؤال الواحد، إذ يستؤنف فيه بكلام آخر، لأن الأصل في الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال، إذا كان السؤال متوجهاً وقد يعدل في الجواب عما يقتضيه السؤال تنبيها على أنه كان من حق السؤال أن يكون كذلك ويسميه السكاكي الاسلوب الحكيم، وقد يجيء الجواب أعم من السؤال للحاجة إليه في السؤال وأغفله المتكلم، وقد يجيء أنقص لضرورة الحال (2).

ومن ذلك أجوبة موسى عليه السلام لفرعون، كما جاء في قوله تعالى ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنُمُ مُوقِيْنَ ﴿ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنُمُ الْعَرَانِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنُمُ الْعَرَانِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنُمُ الْعَرْنِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنُمُ الْعَوْلُونَ ﴾ [الشعراء: 23- 28]، فأجابه بما يستدل به عليه من أفعاله الحاصة وسؤاله عن حقيقته وهو يذكر أفعاله أو يـزعم أنه رب السموات عدولاً إلى ما لا يمكن أن يتوهم فيه مثله ويشك في افتقاره إلى مصور حكيم ويكون أقرب إلى الناظر وأوضح عند التأمل (لمجنون) أسأله عن شيء ويجيبني عن آخر وسماه رسولاً على السخرية (3) فقد جاءت الأجوبة أقوالاً مستأنفة بـلا عطف، لأن التعلّق المعنوي على السخرية (كان) جواباً محققاً للنسبة في مدرك ذهنياً وملائم بين النسب المترابطة، كما جعلت جملة (كان) جواباً محققاً للنسبة في قوله تعالى ﴿ وَكَانَ اللهُ عَفُوراً رَحِيماً ﴾ [الأحزاب: 73]، وهذا يتخرج على أنه جواب لمن سأل: هل كان الله غفوراً رحيماً (6) لأن (هل) تأتي لتقرير النسبة وإثباتها، و"ندخل على سأل: هل كان الله غفوراً رحيماً (6) لأن (هل) تأتي لتقرير النسبة وإثباتها، و"ندخل على سأل: هل كان الله غفوراً رحيماً (6) لأن (هل) تأتي لتقرير النسبة وإثباتها، و"ندخل على

⁽¹⁾ دلائل الإعجاز: 113.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 42.

⁽³⁾ أنوار التنزيل: 487.

⁽⁴⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 125.

الأسماء والأفعال لطلب التصديق الموجب لا غير(1)، لأنها للترغيب فيه، نحو قوله تعالى ﴿ هَلَ لَكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَّكُ ﴾ [النازعات: 18]، أي هل لك في كذا وهل لك إلى كذا، كما تقول: هل ترغب فيه وهل ترغب إليه (⁽²⁾، وقيل: "بمعنى (أدعوك) فالجار والجحرور متعلَّق بــه ⁽³⁾، و (كان) تثبت كينونة الذات المتصفة بصفة الوجود الثابت وتقرره لها، لأنها أصل الوجود الذاتي، والتقرير بعد الإثبات أبلغ في الإخبار، كما أن الإبانة والبيـان بعـد الإبهـام أكثـر قبولاً في تقريره، و"ذلك أن في البيان إذا ورد بعد الإبهام وبعد التحريك له أبداً لطفاً ونبلاً لا يكون إذا لم يتقدم ما يحرك وأنت إذا قلت: لو شئت: علم السامع أنك قد علقت هـذه المشيئة في المعنى بشيء فهو يضع في نفسه أن ههنا شيئاً تقتضي مشيئته له أن يكـون أو أن لا يكون... وكذا الحكم في غيره من حروف الجازاة أن تقول: إن شئت قلت وإن أردت دفعت، قال الله تعالى ﴿ فَإِن يَشَالِ اللَّهُ يَغْتِيمُ عَلَى قَلْبِكَ ﴾[الشورى: 24] (4)، فإن تعليـق الجـزاء بالشرط مبين لمعناه، وكذلك تعليق النواسخ بسؤال مقدر أو بطلب مبين للإبهام المُصاحب للفعل عموماً والحرف، لذا لم يكونا بمعزل عن التعلُّق، لارتباطهمـا بمـا يتعلُّـق بهما، لاشتراكهما في إيجاد المعاني تعبيراً عن المراد خبراً أو إنشاءً، وإثباتاً أو نفياً، إذ التعليق المعنوى يجعل المفردات المختلفة أدوات دائة على نسب مختلفة ومتباعدة يلزم بعضها بعضاً ويتشبَّث بأهدابه تفسيراً وإيضاحاً وتخصيصاً في بناء متماسك منتظم الأجزاء موصول بالمعانى العرفية وما يزيده المنتج اللغوي من إبداعه وقدراته، فيطبعه بطابعه الخاص، فالتعليق ليس خاصاً ببابٍ نحوي دون آخر، وليس باسلوب واحـد، فهـو يـضم كلّ أنواع التأليف اللغوى، ولكنه قد يتعلّق بمعين الشتهاره به.

⁽¹⁾ الجني الداني في حروف المعاني: 341.

⁽²⁾ الكشاف: 4/ 213.

⁽³⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 434.

⁽⁴⁾ دلائل الإعجاز: 126- 127.



الفصل الرابع الترك اللغوي

مقدمة

إنّ الدال اللغوي علم على مدلوله يرمز إليه عند التركيب، لأنه إنما وضع لينتظم مع غيره حتى يكون مفيداً في موضعه بحسب اختيار المنشئ له تلبية لغرض ما يقصده، ولا يتحقق الغرض بالجملة المفيدة سواء أكانت اسمية أم فعلية، لأنها جزء الكلام المفيد وهو الذي يفي بالغرض، وهو الذي يحظى بعناية دارس اللغة، وهو أخبص من الجملة، لأن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرهـــا وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها، وثبت أن القول عندها أوسع من الكلام تصرفاً، وأنه قد يقع على الجزء الواحد وعلى الجملة وعلى ما هو اعتقاد ورأي لا لفظ وجرس⁽¹⁾، لأن الظاهر منه تعبير عن اعتقاد ورأي، وذلك لا يقتصر على المنشئ له، لأنه مدار الأمر والشأن فيكون الظـاهر منـه موحيـاً بغـيره أو مـشعراً بمــا يتعلق به أو يكون جواباً لسؤال واقع أو متصور، وذلك بدعائم ودلائـل لفظيـة ومعنويـة تقتضيه بغية ارتباطه بغيره حتى تتم الفائدة منه وإنما لم يظهر ما يستدعيه اعتماداً على علم سابق أو أمر مألوف أو ضيق وقت أو للتأثير والاقتناع أو للتشويق وإبعاد الملل أو تحاشى التكرار وتقليل الجهد أو لقصد التعميم وذهاب الذهن كل مذهب بما لا يحيط به المذكور مهما طال فيعوّل على الإيجاز والاختصار، لأنه أوفى بالغرض من إظهاره، لـذلك اتسعت جهات الاستغناء فشملت أضرب الكلام المختلفة لكثرة فوائده ببيان الغرض من

⁽¹⁾ الخصائص: 2/ 32.

ترك إظهار بعض الكلام اكتفاء بما يدل عليه، وهو مختلف بحسب مستويات اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية والدلالية.

إنّ تحصيل مكنونات الفرد والجماعة لا يتم إلا بالتعبير اللغوى، إذ لا تمرّ معلومة أو معرفة مفيدة إلا بدوال لغوية توصل الفرد بما حوله، كما تجمعه بمن سبقه، وذلك بمواد كتب لها الخلود بعد منشئيها، وهي التي تكشف ما خفي وما عُدٌّ غيباً، فلا عجب أن ألهـم الله تعالى خليفته على الأرض الإبداع اللغوي برموز ترتبط مع بعضها لإيجاد الصور التي يُدركها الذهن تُرجماناً للوجدان البشري، ليجمع فيها ما تُدركه حواسه من الظواهر، وما يستنبطه فكره من تلاحمها، لذلك لا يُعدُّ الظاهر اللغوى كافياً لفهم المراد منها، فلابدُّ من التعويل على المتروك منه لغرض إدامة الحوار اللغوي، فإنَّ بيان المراد يستدعي الكشف عن غير الظاهر من الكلام لمعرفة أحوال متلقيه، لذلك فإنَّ المنهج اللغوي لا يستغني عن معرفة حال المتلقى ودواعي المُنشئ ليجمع بين طرفي الجوار اللغوي، فإنّ نجاح المنهج التعليمي يتحقق بإظهار ما خفي بدلالة الظاهر، وذلك بتحليل بديله لاستقصاء ما يُحيطه احتياطاً لإتمام الكشف المعنوي، وذلك بمعرفة الاستغناء اللغـوي والكلامـي، لأن اللغـة نظام من الرموز المدركة بالحواس بشكل مقاطع متجاورة لإظهار صور متلاحقة يتبع بعضها بعضاً، لغرض الإبانة عن صور ذهنية مشتركة، لأن المُنشئ أو المتكلم يكشف بكلامه عما يجول في خاطره بحسب مقتضى حال المتلقى، إذ يستغنى بقدر معين من الصور عن غيرها اعتماداً على دلالة الحال المشاهدة، وعلم المخاطب بـالأمر أو الـشأن، وذلك بدلائل تشير إليها.

ولسعة باب الاستغناء اقتضت دراسته تقسيمه على مبحثين، تناول الأول دلالة الظاهر وهو ما يبين دواعي الاستعمال بترك المألوف من دال الإسناد أو النسبة أو ما يقيدهما، وهو ما يُعرف بإتمام فائدة العمدة والفضلة، لأن الجملة تتم بركنيها بنسبة تامة بين المسند والمسند إليه، وهي التي يستغنى فيها بالسكوت عليها، لذلك افتقرت إلى ما

يربطها بغيرها، كما في أساليب الطلب والجواب، وعمد المبحث الثاني إلى دلالة البديل المستغنى به، وهو المعدول به عما يقتضيه الظاهر لضرب من المناسبة للمقام أو الحال لما بينهما من المشاركة في معنى المصدرية أو المشابهة لقصد التوكيد والمبالغة، لأن العدلان تلفظ ببناء وأنت تريد بناء آخر (1).

(1) اللمع في العربية: 258.

المبحث الأول دلالة الظاهر

إنّ الاستغناء يُقصد به طلب الغنية بالمذكور عن المراد مبالغة فيه تلميحاً وإيماءً وإشعاراً في إيجاز اعتماداً على علم المخاطب وإشراكاً له وتحفيزه للتأثير عليه، وذلك بالاقتصار والاختزال والاقتطاع والاحتباك في اللفظ اكتفاءً بما يذكر لقيام الدليل وشهادة الحال به، وهو ضد الاستبهام، لذلك فإن العرب لا يستعملون المستغنى عنه لأنهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطاً (١)، فيصير متروكاً من كلامهم البتة.

فكان الاستغناء باباً واسعاً لغلبته على طرق البيان، فورد في مستويات العربية كافة بدلالة العقل فضم التنغيم والحذف والإضمار فأغنى عن التقديرات وجنب النصوص العالية العبث فيها ونفذ إلى دقائق المعاني للكشف عن المراد، فكان رأس مزايا العربية، فقد عقد ابن جني باباً له في كتابه الخصائص⁽²⁾، تناول فيه بعض فنونه ثم عقد باباً في شجاعة العربية فقدمه على غيره للدلالة على سعته، ففصل القول في ضرب من ضروبه، وهو الحذف، فقال: اعلم أن معظم ذلك – أي شجاعة العربية – إنما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف (3).

والحقيقة أن معظم الشجاعة اللغوية تتجلى في الاستغناء بمشاركة المتلقي، وهـو مـا يعرف حديثاً في علم اللغة النفسي (Psycholinguistics)، إذ يتعين المستغنى عنه بحسب الظروف الحيطة بالمنتج فيستغني بالنبر عن الجملة، وبالوقف عن الحركة، وبحـرف المعنى عن الجملة، وبالمصدر عن فعله، وبالفعل عن مصدره، وبالمفرد عـن الجملة، وبالمضاف

⁽¹⁾ الكتاب: 3/ 121، وينظر: الخصائص: 1/ 266.

^{.271-266/1(2)}

⁽³⁾ الخصائص: 2/ 360.

عن المضاف إليه، وبالصفة عن الموصوف، وكيف تضرف الكلام، فلابد من الاستغناء، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله... وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلاً! فتزيد في قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً! وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغني بـذلك عن وصفه بقولك إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك، وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنساناً وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنساناً لئيماً أو خواً أو مبخّلاً أو نحو ذلك.

فاستغنى بالنبر عن سلسلة من الصفات جاعلاً تحقيق صوت مغنياً عن ذكر كلمات ولو لم تكن مرادة لما كانت الحاجة إلى تغيير التنغيم تفخيماً أو تطويلاً، لأنها إذا لم تكن مرادة لجرى الصوت بدون تبر، إذ يكتفى فيه إيجازاً وتهييجاً للتأثير على المتلقي أو المخاطب بما يناسب المقام، لأن المستغنى به يعقب المستغنى عنه، فإن الشيء إذا عاقب الشيء ولي من الأمر ما كان المحذوف يليه، من ذلك الظرف إذا تعلق بالمحذوف، فإنه يتضمن الضمير الذي كان فيه ويعمل ما كان يعمله من نصبه الحال والظرف وعلى ذلك صار قوله: (فاه إلى في) من قوله: (كلمته فاه إلى في) ضامناً للضمير الذي كان في (جاعلاً) لما عاقبه والطريق واضحة فيه متلئبة (2) فإن المستغنى عنه غير مسقط كلية لقيام الدليل عليه، فكأنه مذكور ولكن بشكل مبالغ فيه بحسب قدرة المتكلم فيستغني بأسلوب عن آخر مرادفة لها لذلك: استغنت العرب عن ذلك، أي أظننت زيداً عمراً عاقلاً – بقولهم جعلته يظنه عاقلاً، ومن ذلك استغنائهم بواحد عن اثن وباثنين عن عمراً عاقلاً – بقولهم جعلته يظنه عاقلاً، ومن ذلك استغنائهم بواحد عن اثن وباثنين عن واحدين وبستة عن ثلاثتين، وبعشرة عن خمستين وبعشرين عن عشرتين ونحو ذلك (6).

⁽¹⁾ الخصائص: 2/ 370–371.

⁽²⁾ نفسه: 2/ 381.

⁽³⁾ نفسه: 1/ 271.

وكذلك استغنوا بجمع عن آخر لغرض المشاكلة في المحبوب أو المكروه، كما استغنوا بالبناء الخفيف عن الثقيل وذلك بالقلب والإبدال وصولاً إلى الانسجام الـصوتى مع زيادة الفائدة مع حذف فضول القول ألم تسمع ما جاءوا به من الأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها، كيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام الكثير المتناهي في الأبعـاد والطول فمن ذلك قولك: كم مالك، ألا ترى أنه قد أغناك ذلك عن قولك: أعشرة مالك أم عشرون أم ثلاثون أم مائة أم ألف، فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبداً، لأنه غير متناه فلما قلت (كم) أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها ولا المستدركة.. وكذلك بقية أسماء العموم في غير الإيجاب، لحو أحد وديار وكتيع وأرم وبقية الباب، فإذا قلت هل عندك أحد، أغناك ذلك عن أن تقول: هل عندك زيد أو عمرو أو جعفر أو سعيد أو صالح فتطيل تُمَّ تقصر اقصار المعترف الكليـل وهـذا وغـيره أظهر أمراً وأبدى صفحة وعنواناً(1)، على مزية الاستغناء في البيان عن المراد بإيشار قـوة الإيجاز وحذف فضول القول، لأنهم إلى الإيجاز أميل وبه أعنى وفيه أرغب، ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام من كثرة الحذوف كحذف المضاف وحذف الموصوف والاكتفاء بالقليل من الكثير كالواحد من الجماعة وكالتلويح من التـصريح (²⁾، فاسـتغنى عـن أحـد المذكورين لكون الآخر تبعاً له ومعنى من معانيه من قبل أن الحذف ضرب من الإعلال والإعلال إلى السواكن لضعفها أسبق منه إلى المتحركات لقوتها (3)، فقدٌعلم بهذا أن زينــة الألفاظ وحليتها لم يقصد بها إلاّ تحصين المعانى وحياطتها فالمعنى إذا هو المكـرم المخـدوم واللفظ هو المبتذل الخادم (4).

وإنما يُقتصر من اللفظ على قدر الحاجة، فإذا زيد فيه أو أسقط منه فلغرض ارتباط الدال بالمدلول، فتعلقت الدوال بعضها ببعض بوشائج وأدوات لإثبات المقصود منها

⁽¹⁾ الخصائص: 1/82.

⁽²⁾ نفسه: 1/86.

⁽³⁾ نفسه: 1/ 89.

⁽⁴⁾ نفسه: 1/ 150.

ويختلف ذلك بحسب المقام وحال المخاطب أو المتلقى والمنشئ أو المنتج بـذكر المناسب، فالاستغناء نوع من الدلالة اكتفاءً بدلالة الحال ، لأن لسانها أنطق من لـسان المقـال، لأن المقال قد يصحبه الأطناب لاستقصاء جميع الخنواطر فيتناول المعنى الواحد من جميع جهاته فيأتي بجميع عوارضه ولوازمه بعد أن يستقصي جميع أوصافه الذاتية بحيث لا يـترك لمن يتناول ه بعده فيه مقىالاً.. مثال قول ه تعالى ﴿ أَيُودُ أُحَدُّكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ ﴾ [البقرة:266]، فإنه تعالى لو اقتصر على (جنة) لكفي، ولم يقتـصر حتـى قـال في تفـسيرها ﴿ مَن نَخيل وَأَعْنَاب ﴾ فإن مصاب صاحبها بها أعظم، ثُمَّ زاد ﴿ تَجْرِي مِن تَحْتَهَا الأَنَّهَارُ ﴾ متممًا لُوصَفها بذَّلك، ثُمَّ كمَّل وصفها بعد التتميمين فقال ﴿لَهُ فَيْهَا مَن كُلَّ النَّمَرَات ﴾ فأتى بكل ما يكون في الجنان ليشتد الأسف على إنسادها، يُمَّ قال في وصف صاحبها ﴿ وَأَصَابَهُ الْكَبَرُ ﴾ ، ثُمَّ استقصى المعنى في ذلك بما يوجب تعظيم المصاب بقول بعد وصفه بالكبر ﴿ وَلَهُ ذُرَّبَهُ ﴾ ، ولم يقتصر حتى وصف الذرية بالضعفاء، ثُمَّ ذكر استئـصال الجنة التي ليس لهذا المصاب غيرها بالهلاك في أسرع وقت، حيث قال ﴿ فَأَصَالُهَا اغْصَارٌ ﴾، ولم يقتصر على ذكره للعلم بأنه لا يحصل به سرعة الهلاك فقال ﴿ فيدنارٌ ﴾، ثُمَّ لم يقف عند ذلك حتى أخبر باحتراقها لاحتمال أن تكون النار ضعيفة لا تفي باحتراقها لما فيها من الأنهار ورطوبة الأشجار فاحترس عن هذا الاحتمال بقوله ﴿ فَاحْتَرَ فَتُ ﴾ فهذا أحسن استقصاء وقع في القرآن وأتمه وأكمله، كذا في الإتقان في نـوع الأطناب⁽¹⁾.

إنَّ الاستقصاء اللفظي لجوانب المعنى إذا كان غير مألوف، أما إذا كان مألوفاً فلا حاجة للزيادة فيه، لأنه معلوم، لأن حذف المألوف ذكره إنما يراد به غالباً ضرب من المشاركة بين المنشئ والمتلقي (قارئاً أو سامعاً) في تصور المعنى العام حتى يكون ذلك أبلغ في التأثير وأدعى إلى الامتناع، وهذا الاسلوب في فن التعبير مزية بارزة من مزايا القرآن (2)، وذلك بالاستغناء عن فضول القول والاحتراز عن العبث لظهوره، وفيه فوائد

⁽¹⁾ الإتقان في علوم القرآن: 2/ 75 ، كشاف اصطلاحات الفنون: 3/ 582.

⁽²⁾ نحو القرآن: 13.

لا تحصل بالاستقصاء اللفظي فمنها التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف وإنَّ الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم وهذه هي فائدة باب التحذير والإغراء وقــد اجتمعا في قوله تعالى ﴿ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقِّينَهَا ﴾[الشمس: 13]، ومنها التفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام، إنما يحسن الحذف لقوة الدلالة عليه أو يقصد به تعديد أشياء فيكون في تعدادها طول وسآمة، فيحذف ويكتفي بدلالة الحال وتترك النفس تجول في الأشياء المكتفي بالحال عن ذكرها ولهذا القصد يؤثر في المواضع التي بها التعجب والتهويـل علـى النفوس ومنه قوله في وصف أهل الجنة ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفَتَحَتُ أَبْوَابُهَا ﴾ فحذف الجواب إذا كان وصف ما يجدونه ويلقونه عند ذلك لا يتناهى فجعل الحـذف دلـيلاً علـى ضـيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه وتركت النفوس تقدر ما شاءته ولا تبلغ مع ذلك كنه ما هنالك، وكذا قوله ﴿ وَلَوْ تَرَى ٓ إِذْ وُقِنُواْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [الأنعام:27، 30] أي لرأيت أمراً فيضيعاً لا تكاد تحيط به العبارة (1)، وذلك لأن من خصائص أساليب العربية ومن أعلى مزاياها تنشيط السامع أو القارئ بإشراكه في صوغ العبارة ليكون أوعى بما يلقى إليه وأحرص على الانتفاع به والتأثر بمعناه، لأنه أدرك بعضه بنفسه ولم يتلقه كما يتلقى الخبر القابل للتصديق والتكذيب وإن من براعة الأديب والمنشئ أن يكون بصيراً بمواطن الإيحاء والإشعاع في الألفاظ وفي التراكيب فيكون ذكره إياها والاكتفاء بما توحي به وما تدل عليه من الفاظ وتراكيب سبيلاً إلى حذف ما يقدر أنه غير محتاج إلى ذكره فيكون الحذف حذف الإيجاز وهو ميدان من ميادين البلاغة والقدرة في فن التعبير (2).

فإن الاستغناء بالمذكور عن المحذوف بدليل معنوي لا يقتصر على ضرب معين من ضروب القول بل هو باب يضم مستويات اللغة كافة يقوم على ظهور المصوت الأقوى والمفرد المشحون بالإيجاء والإشعار صرفاً ونحواً وبلاغة، لأنه ميدان علم الدلالة لأنهم مما مستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطا (3)، لفظاً مراداً للمشاركة

⁽¹⁾ الإتقان في علوم القرآن: 2/ 57.

⁽²⁾ نحو المعانى: 83.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 3/ 121.

واستخفافاً بكثرة الاستعمال واختصاراً واحترازاً واكتفاء بعلم المخاطب فالفعل الذي هـ و أهم مقومات الجملة والذي ينبغي أن يحرص على ذكره ليستوفي الكلام كل دلالته يـ ترك إظهاره أحياناً لدلالة القرائن والملابسات عليه دلالة يصير ذكره معها تطويلاً لا غناء فيه وهو إنما يترك إظهاره في حالين: الأولى: أن تتضافر الدلائل والقرائن والملابسات الحيطة بالقول على الإشعار به وإن لم يسبق له ذكر في الكلام، كما تـ رك إظهاره في مثل قولهم مرحباً وأهلا وهنيئاً مريئاً وأتميمياً مرة وقيسياً أخرى إلى غير ذلك من الصور التي عرضت في هذا الفصل. والثانية: أن يسبق له ذكر في هذا الكلام فلا يرى المتكلم أن هناك حاجة إلى ذكره مرة أخرى اقتناعاً من المتكلم أن السامع على علـم بـه لطروقه سمعه في أثناء الكلام وذلك كقولـه تعـالى ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوّاً مَاذَا أَنزلَ رَبُّكُم الله الوقه سمعه في اثناء الكلام وذلك كقولـه تعـالى ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوّاً مَاذَا أَنزلَ رَبُّكُم الله الوقه النحل؛ النحل؛ وله شاء لأعاد لفظ الفعل ولكنه تـ رك إظهـاره أو ذكـره هنا اكتفاء بوروده في مفتتع الآية (١).

وثمة حالة ثالثة شائعة في أسلوب الاستغناء تناولها الدارسون في باب الوصل والفصل في أسلوب الحوار من قصص القرآن الكريم، نحو قوله تعالى ﴿ إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَمُ عَرِّمُ مُنكُونَ ﴾ [الذاريات: 25]، ولعل علة الفصل في مثل هذا الموضع شبيهة بعلة الفصل إذا اختلف التركيبان خبراً وإنشاء فكأن الجملة الثانية وهي بمثابة جواب عن سؤال مقدر أو متصور قد نزلت منزلة الجزء من السؤال، إشعاراً به ودلالة عليه فعدت بمنزلة الاستفهام وهو إنشاء وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع يصار إليه إلا لجهات لطيفة أما لتنبيه السامع على موقعه أو لإغنائه أن يسأل أو لئلا يسمع منه شيء أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه أو القصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف أو لغير ذلك مما ينخرط في هذا المسلك (2).

فإن الاستغناء عن أداة الوصل وهي الواو له أسبابه وأغراض لا تقـل أهميـة عـن غيرها لبيان نظم الكلام وارتباطه بغيره ليزيد في تنبيه من يتلقاه بغية مشاركته للتأثير عليـه

⁽¹⁾ في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 222-223.

⁽²⁾ نحو المعانى: 102-103.

وصولاً إلى استحضار ذهنه للاقتناع بما يسمع وذلك في محاورته للوقوف على مراده وحقيقة أمره لإزالة ما يوهم من إيهام، لذلك كثر حذف الفعل (قال) استغناءً بالجواب عن السؤال الواقع أو المقدر، نحو قوله تعالى ﴿ وَلَين سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ [لقمان: 25] لوضوح الدليل المانع من إسناد الخلق إلى غيره بحيث اضطروا إلى إذعانه، لما تقرر في العقول من وجوب انتهاء الممكنات إلى واحد واجب الوجود (1).

ونحو قول تعالى ﴿ وَلَهِن سَأَلْتَهُم مَن نَزَلَ مِن السَّمَآءِ مَآءُ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَالَيْقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [العنكبوت: 63]، وقول ﴿ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَكَرَىٰ تَهْتَدُواً قُلْ بَلْ مِلَةَ إِبْرَهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [البقرة: 135] تنصب الملة على تقدير؛ بل نتبع ملة إبراهيم ويجوز أن تنصب على معنى: بل نكون أهل ملة إبراهيم، وتحذف الأهل، كما قال الله عز وجلً ﴿ وَسَّكِل ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ [يوسف: 82]، لأن القرية لا تسأل ولا تجيب (2).

وقد يستغني بجواب لسؤال مقدر، نحو قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ التَّخَذُواْ مِن دُونِهِ عَلَى ﴿ وَالَّذِينَ التَّخَذُواْ مِن دُونِهِ عَلَى اللهِ اللهُ وَلَيْكَ اللهِ وَلَهُ تَعْبَدُونَ اللهُ وَلَهُ عَبَدُونَ اللهُ وَلَهُ عَلَى اللهُ وَلَهُ (3)، أَيْ إِذَا قَالُوا لَهُم مَا بَالْكُم تَعْبَدُونَ الْأَصْنَام؟ قَالُوا مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيقُرْبُونَا إِلَى الله زَلْهُى (3).

ويستغني بالطلب بعد الخبر عن إرادة القول في الحكاية وهو كثير، فقد كثر في القرآن العظيم حتى إنه في الإضمار بمنزلة الإظهار كقوله تعالى ﴿ وَنَزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَ القرآن العظيم حتى إنه في الإضمار بمنزلة الإظهار كقوله تعالى ﴿ وَنَزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَ وَالسَّالُونَ العظيم حتى إنه في الإضمار بمنزلة الإظهار كلوا أو قبائلين، وقوله ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيشَقَكُمُ وَرَفَعْنَا أَنَاسٍ مَشْرَبَهُ مُ القُلُورَ خُذُوا ﴾ [البقرة: 63]، أي قلنا، وقوله ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيشَقَكُمُ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ القُلُورَ خُذُوا ﴾ [البقرة: 63]، أي وقلنا خذوا (4). فقد جاء الطلب على إرادة القول (5) استغناء به ليوافق نظم الكلام.

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 533 ، 546.

⁽²⁾ معانى القرآن وإعرابه: 1/ 213.

⁽³⁾ الكشاف: 3/ 386.

⁽⁴⁾ البرهان في علوم القرآن: 3/ 196.

⁽⁵⁾ ينظر: الكشاف: 1/ 283-284، أنوار التنزيل: 37-38.

وكذلك استغنى بالعطف عن الفعل (قال) لوصل الطلب بالخبر، نحو قوله تعالى ﴿ وَإِذْ جَمَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَاسِ وَأَمْنَا وَٱتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَهِ عَرَ مُصَلَّى ﴾ [البقرة: 125]، فجساء (واتخذوا) على إرادة القول: أي وقلنا اتخذوا منه موضع صلاة تـصلون فيــه'(1)، وكــذلك قول تعالى ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَهِ عُمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَنِعِيلُ رَبَّنَا لَقَبَّلُ مِنَّآ ﴾ [البقرة:127]. أي يقولان ربنا تقبل منا وقد قرئ به والجملة حال منهما (2)، فالاستغناء عن الفعل (قال) يصلح أن يكون دليلاً على الجواب عن سؤال، أي ماذا قالا، كما أنه عشل جملة تبين حالهما وقت أداء الفعل، و"هذا الفعل في محل النصب على الحال وقد أظهره عبـد الله في قراءته ومعناه يرفعانها قائلين ربنا⁽³⁾، فقد استغنى عن الفعـل بدلالـة الطلـب، لأن *ا*لمعنـى يقــولان (ربنــا تقبــل منـــا) ومثلــه في كتـــاب الله ﴿ وَٱلْمَلَكَيْكُةُ بَاسِطُلُوٓا أَيَّدِيهِمْ أَخْـرِجُوٓا أَنفُسَكُمُ ﴾ [الأنعام: 93]. ومثله ﴿ وَٱلْمَلَتَهِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِن كُلِّي بَابٍ ﴿ اللَّهُ سَلَمُ عَلَيْكُم ﴾ [الرعد: 23-24]، أي يقولون سلام عليكم (4)، وقوله تعالى ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم ﴾ [آل عمران:106]، أي فيقال لهم، لأن (أما) لا بدلها في الخبر من فاء فلما أضمر القول أضمر الفاء(5)، فجاء الاستغناء بالاستفهام عن الفعل لغرض التوبيخ لان المعنى على إرادة الفول، أي فيقال لهم أكفرتم والهمزة للتوبيخ والتعجب من حالهم وهم المرتدون أو أهل الكتاب (6)، فقد تغير النظم بالاستغناء للدلالة على التعجب أو للاستغاثة بغية الاعتبار به، نحو قوله تعالى ﴿ وَلَوْ تَرَيَّ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونِ ۖ نَاكِسُواْ رُمُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا ﴾[السجدة: 12]، أي يقولون ربنا(٢)، لأنهم يستغنون بقولهم

⁽¹⁾ الكشاف: 1/310.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 52.

⁽³⁾ الكشاف: 1/311.

⁽⁴⁾ معاني القرآن وإعرابه: 1/ 208.

⁽⁵⁾ البرهان في علوم القرآن: 3/ 197.

⁽⁶⁾ أنوار التنزيل: 85.

⁽⁷⁾ ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 4/ 206، البرهان في علوم القرآن: 3/ 197.

(ربنا أبصرنا وسمعنا) فلا يغاثون يعني أبصرنا صدق وعدك ووعيدك وسمعنا منك تصديق رسلك أو كنا عميا وصما فأبصرنا وسمعنا أن أو لدلالة على الندم والحسرة، نحو قوله تعالى ﴿ لَوَنَنَا مُلَحَمَلَنَهُ حُطَنَما فَظَلَتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ﴿ اللهُ عَلَى اللهُ وَاللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَاللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ ا

وقد يستغني عن الفعل للدلالة على التكريم، نحو قوله تعالى ﴿ وَلَنَلَقَ لَهُمُ الْمَكِيكَةُ هَدُا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنتُدُ تُوعَدُوك ﴾ [الأنبياء: 103]، أي يقولون لهم ذلك (4) إذ تستقبلهم (الملائكة) مهنئين على أبوب الجنة ويقولون هذا وقت ثوابكم الذي وعدكم ربكم قد حل (5) فإن قول الملائكة على أبواب الجنة يعد زيادة في ثوابهم تكريماً لهم والاكتفاء بدلالة الحال على إرادة القول ضرب من ضروب الإيجاز استغناء بالمذكور، لأنه يفترض ويطلب من المنشئ والمتكلم أن يتمثل حال من يلقى إليه الكلام واستعداده لتلقي ما يلقى إليه ولوصل أجزاء الكلام بمعانيها وما يراد بها أو قطع بعضها عن بعض ذلك فوق وضوح المعنى وإصابة غرضه وتقسيمه أجزاء يأخذ بعضها برقاب بعض متصلاً بعضها ببعض أو مستقلاً بعضها عن بعض ومتى ينتفع بأداة الربط (العطف) ومتى يستغنى عنها ومتى يتعين عليه أن يقطع ويستأنف ليزيد في تنبيه من يتلقى عنه وفي ابتعاث نشاطه وحضور ذهنه ومشاركته في شعوره، وفي حذف ما يصح الاستغناء عنه والاكتفاء عنه بغيره، وما يجسن بالمنشئ أن يضرب عنه صفحا ليشترك المتلقي في إكمال وصورة الكلام، أو لتعمد الإبهام وعدم التصريح (6)، فإن الاستغناء بالمذكور لا يعني أن

⁽¹⁾ الكشاف: 3/ 242.

⁽²⁾ معانى القرآن وإعرابه: 5/ 114.

⁽³⁾ الكشاف: 4/ 57.

⁽⁴⁾ البرهان في علوم القرآن: 3/ 197.

⁽⁵⁾ الكشاف 2/ 585.

⁽⁶⁾ نحو المعانى: 104-105.

المستغنى عنه قد أسقط تركاً له، بل هو مطلوب للمشاركة لغرض وصل الكلام، فهو وصل قائم على ما ظاهره فصل، وذلك لوصل القول بقائله والجواب بالسؤال، نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّا آوَحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ [النساء: 163]، فهو جواب لأهل الكتاب عن سؤالهم رسول الله (ص) أن ينزل عليهم كتاباً من السماء، واحتجاج عليهم بأن شأنه في الوحي إليه كشأن سائر الأنبياء الذين سلفوا (١٠)، فإن حذف الفعل والاستغناء عنه بمعموله يوسع المعنى ويؤدي الغرض بالمشاركة ويحقق الدلالة المقصودة وذلك بخلاف ذكره، لأنه نقيض الغرض ومن ذلك باب الاختصاص والمدح والذم، نحو قوله تعالى: ﴿ وَالْمُوفُونَ الغرض ومن ذلك باب الاختصاص والمدح والذم، نحو قوله تعالى: ﴿ وَالْمُوفُونَ فَاللهُ وَعَيْنَ الْبَائِينَ ﴾ [البقرة: 177]. فإن النعت إذا طال وكثر رفع بعضه ونصب على المدح وقوله عز وجل (والصابرين) في نصبها وجهان: أجودهما المدح المعنى أعني الصابرين (2)، فقداً خرج (الصابرين) منصوباً على الاختصاص والمدح إظهاراً لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال (٤).

ونحوه قول على ﴿ وَٱلْمُوْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ عِمَّا أَنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنزِلَ مِن قَبَلِكَ وَٱلْمُوْمِينَ الصَّلَاةً وَالْمُوَنُونَ عِاللَّهِ وَالْمُوْمِنُونَ عِاللَّهِ وَالْمُوْمِنُونَ عِاللَّهِ وَالْمُوْمِنُونَ عِلْمَا لَهُ وَالْمُوْمِنُونَ عِلْمَاءً وَاللَّهِ وَالْمُومِينَ الصلاة على المدح إن جعل (يؤمنون) الخبر الأولئك (4)، ولسيبويه والخليل وجميع النحويين في هذا باب يسمونه باب المدح قد بينوا فيه صحة هذا وجودته، وقال النحويون: إذا قلت مررت بزيد الكريم وأنت تريد أن تخلص زيداً من غيره فالجر هو الكلام حتى يعرف زيد الكريم من زيد غير الكريم، وإذا أردت المدح والثناء نصبت فقلت: مررت بزيد الكريم كأنك قلت اذكر الكريم، وإن شئت قلت يزيد الكريم على ققلت: مورت بزيد الكريم وأنك المطمعين في المحل والمغيشون في المشدائد، على معنى أذكر المطمعين، وهم المغيثون في الشدائد، على معنى أذكر المطمعين، وهم المغيثون في الشدائد وعلى هذه الآية، لأنه لما قال: ﴿ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْرِلَ المُورِمُ المُغِيُونُ فِي الشدائد وعلى هذه الآية، لأنه لما قال: ﴿ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْرِلَ المُطمعين، وهم المغيثون في الشدائد وعلى هذه الآية، لأنه لما قال: ﴿ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْرِلَ الْمُعْمِينَ، وهم المغيثون في الشدائد وعلى هذه الآية، لأنه لما قال: ﴿ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْرِلَ الْمُعْمِينَ، وهم المغيثون في الشدائد وعلى هذه الآية، لأنه لما قال: ﴿ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْرِلُ

⁽¹⁾ الكشاف: 1/582.

⁽²⁾ معانى القرآن وإعرابه: 1/ 247.

⁽³⁾ الكشاف: 1/331.

⁽⁴⁾ أنوار التنزيل: 136.

إليك ومًا أنرل من قبلك ﴾ علم أنهم يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة، فقال: (والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة) على معنى أذكر المقيمين الصلاة وهم المؤتون الزكاة ، فقد استغنى عن الفعل وإن كان موجداً لأصل المعنى للدلالة على مزيته وتنبيها على فضله، لأن (المقيمين) نصب على المدح لبيان فضل الصلاة وهو باب واسع قد كسره سيبويه على أمثلة وشواهد، ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحناً في خط المصحف وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتتان (2).

إنّ الاختصاص بخلاف المدح والذم، وإن اشتركا في الحذف، لأن الاختصاص خبر والمدح والذم طلب فإذاكان المنعوت متعيناً لم يجز تقدير ناصب نعته بأعني، نحو الحمد لله الحميد، بل المقدر فيه وفي نحوه أذكر وأمدح فأعرف ذلك والذم، نحو قوله تعالى ﴿ وَاللَّمْ اللَّهُ اللَّمَ اللَّهُ على المعنى المقصود ويجوز فيه النصب بتقدير أمدح والرفع على معنى (هو) ولا يظهران لئلا يصيرا بمنزلة الخبر (٥).

إنّ النعت المقطوع لا يراد به التوضيح أو التخصيص، بل يراد منه المدح والثناء أو الذم والترحم، والاختصاص بخلاف ذلك، لأنه تعيين بالنسبة، وذلك يعرف بالقرائن، لأن قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ، وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد، وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه فلذلك يجوز حذف العامل (4)، فإن العامل في باب المدح والذم يستغنى عنه، وهو متروك إظهاره، لأن إظهاره ينقض الغرض منه، كما أن النصب بخلاف الرفع، لأن الرفع إخبار دال على الثبوت، وهو جواب لسؤال عن

⁽¹⁾ معانى القرآن وإعرابه: 2/ 131-132.

⁽²⁾ الكشاف: 1/582.

⁽³⁾ البرهان في علوم القرآن: 3/ 198.

⁽⁴⁾ شرح المفصل: 1/ 125.

الذات، أما النصب فهو جواب طلب يختص بالحدث، لأنه قيده، إذ يتخصص الناصب بالمنصوب كما يخبر بالفعل المفسر بعد المرفوع بدلالة الشرط وما فيه صلة بالفعل كالظرف، ويخصص الفعل بتقديم معمولـه للعنايـة بالمتقـدم، لأن تقـديم الفاعـل بخـلاف تقديم المفعول، لأن الفاعل متحدث عنه والمفعول مخصص للفعل، والتقديم فيضل عناية واهتمام، وإذا كان الفعل المضمر مستغنى عنه، لأنه قبد تبرك إظهباره في الاستعمال فالمذكور ليس تفسيراً له لقيام القرائن مقامه، لاختلاف دلالة المرفوع عن المنصوب، وكذلك تختلف دلالة المنصوب في باب الاختصاص عن المنصوب في باب الاشتغال وهما بخلاف باب المدح والذم، ونصب هذه الأسماء كنصب ما ينتصب على التعظيم والشتم بإضمار أريد أو أعنى أو اخص فالاختصاص ضرب من التعظيم والشتم بـل هـو أخـص منهما، لأنه يكون للحاضر نحو المتكلم والمخاطب وسائر التعظيم والشتم يكون للحاضر والغائب وهذا الضرب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على سبيل الفخر والتعظيم وسائر التعظيم والمشتم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر وإنما المراد المدح أو الذم فمن ذلك الحمد لله الحميد والملك لله أهل الملك وكل ذلك نصب على المدح ولم ترد أن تفصله من غيره وتقول: أتــانى زيــد الخبيث الفاسق ومنه قراءة من قرأ (وامرأته حمالة الحطب) بالنصب على الـذم والـشتم ومن ذلك مررت به البائس المسكين، فيجوز خفض البائس والمسكين على البدل ولا يجوز أن يكون نعتاً، لأن المضمرات لا تنعت ويجوز نصبه على الترحم بإضمار أعني وهو من قبيل المدح والذم (١).

إنّ تقدير الفعل المضمر في المنصوبات والمرفوعات لا يفي بالغرض، لأنه مستغنى عنه، إلا أنّ الصناعة النحوية اقتضت ذلك، لأن القطع قد يكون إلى الرفع أو النصب، فقد يقطع من المنصوب إلى الرفع ومع المرفوع إلى النصب، ومع المجرور إلى الرفع أو النصب فتقول: مررت بمحمد الكريم أو الكريم وتقول: رأيت خالداً الكريم وأقبل سليم البائس في حين أن الاختصاص لا يكون إلا نصباً، نحو إنا بني نهشل لا ندعي لأب فدل المائس في حين أن الاختصاص لا يكون إلا نصباً، نحو إنا بني نهشل لا ندعي لأب فدل المائس في حين أن الاختصاص لا يكون الله نصباً المنافقة المناف

⁽¹⁾ شرح المفصل: 2/ 19.

على أن هذا غير ذاك⁽¹⁾، لأن الاختصاص إخبار على جهة الفخر والمدح والذم طلب والاشتغال إخبار، لأنه تخصيص نسبة معتنى به وليس طلباً، لأن الفعل المفسر كالمتسلط على المذكور، ولكن لا يتعين إلا بعد تقدم إبهام، ولقد يزيده الإضمار إبهاماً إذا لم يكن المضمر من جنس الملفوظ به، نحو ﴿ أَعَدَّ لَمُمْ عَذَابًا أَلِيًا ﴾ [الإنسان: 31]⁽²⁾، وفي ذلك دليل على أن المذكور ليس تفسيراً للمضمر لاختلافه عنه في اللفظ والمعنى، فقيل: نصب الظالمين، لأن قبله منصوباً، المعنى يدخل من يشاء في رحمته ويعذب الظالمين أعد لهم عذاباً اليما، ويكون أعد لهم تفسيراً لهذا المضمر (ق)، وقيل: نصب (الظالمين) بفعل يفسره أعد لهم أليما، ويكون أعد لهم تفسيراً لهذا المضمر أن وقيل: نصب الظالمين، لأن الواو في أولها تصير كالظرف لأعد (أعد لم من باب الاستغال، لأنه عطف جملة فعلية على جملة فعلية على حين قطع في قوله تعالى ﴿ يُدَخِلُ مَن يَشَاء في رَحَمَ يَوَّ وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُمْ مِن وَلِي وَلاَ وَلَا يَعْمَ عليه فينصبه في المعنى، فلم نصير ﴾ [الشورى: 8]، فإنما ارتفع، لأنه لم يذكر بعده فعل يقع عليه فينصبه في المعنى، فلم يجز أن يعطف على المنصوب قبله فارتفع بالابتداء وههنا قوله (أعد لهم عذاباً أليماً) يدل على الناصب المضمر (7).

إنّ تقدير العوامل المضمرة بما يماثل الأفعال المذكورة دعت إليه نظرية العامل ولم تستدعه دلالة النص، بل هو ينقض الغرض، فقد كفاهم الاستغناء عن البحث في المنصوبات المتقدمة، لأن الاستعمال الفعلي للغة بخلاف ما توجبه اللغة المنطقية، لأن اللغة المنالية غير متحققة في الواقع. وقد ذكر سيبويه علة الحذف الواجب بدليل

⁽¹⁾ معاني النحو: 2/ 107.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 3/ 199.

⁽³⁾ معانى القرآن وإعرابه: 5/ 264.

⁽⁴⁾ الكشاف: 4/ 201.

⁽⁵⁾ معانى القرآن ، للفراء: 3/ 220.

⁽⁶⁾ يُنظر: البحر المحيط في التفسير: 10/ 370 ، إعراب القرآن: 5/ 311.

⁽⁷⁾ التفسير الكبير: 30/ 263.

الاستعمال إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره فالاسم ها هنا مبني على هذا المضمر (1) والتفسير بخلاف المماثلة اللفظية، كما ذهب إليه جمهور النحويين، لأن هذا التقدير دعت إليه صنعة الأعراب، لأن كل منصوب لا بدله من ناصب عند النحاة ولما لم يجدوا ناصباً للاسم المتقدم اضطروا إلى التقدير.. إنّ هذا التقدير الذي ذهب إليه النحاة في هذا الباب مفسد للمعنى مفسد للجملة فأن الجملة تتمزق وتنحل بتقديرنا أكرمت خالد أكرمته وسررت خالداً أحببت رجلاً يجبه وبنحو ذلك من التقديرات.. وحقيقة الأمر فيما نرى أنه ليس ثمة اشتغال ولا مشغول عنه بهذا المعنى وإنما هو اسلوب خاص يؤدي غرضاً معيناً في اللغة ومما يدل على ذلك قولهم محمداً سلمت عليه وخالداً أكرمت أخاه وسعيداً انطلقت مع أخيه، فأي اشتغال في هذا وهل يمكن تسليط الفعل على الاسم المنصوب المتقدم، فأن الفعل قد يكون لازماً كما ترى (2).

إنّ الاستغناء باب واسع لا غنى للغة الحوار وتبادل الحديث عنه للفهم والإفهام والتأثير والإقناع والرد وتصحيح الرأي وتوجيه الفكر بمعونة الحال المشاهدة وعلم المتلقي، وما دعت إليه مقتضيات ظروف الكلام من قرائن عقلية ودلال لفظية ومقامية تدخل في اهتمامات نحو الدلالة لا يكشفها نحو الإعراب الذي يعد الفعل أقوى العواصل من إذ رتب العوامل بحسب التأثير الظاهر دون الأخذ بحال المتلقي وما يقتضيه التواصل من مشاركات وردود وما توحي به التركيبات وما يشعر به نظمها من معان زائدة على الظاهر، وهي الغاية المقصودة من اسلوب الاستغناء، لأنه من باب الإيجاز البليغ وليس من باب الإطناب، إذ لا فائدة ترتجى من كثرة التقديرات التي توجه الكلام إلى غير المراد منه، فلا حاجة إلى الحلاف في إظهارها مقدمة أو مؤخرة، لأنها تتعارض مع غرض منه، فلا حاجة إلى الحلاف في إظهارها مقدمة أو مؤخرة، لأنها تتعارض مع غرض منزلته لتظهر فائدة تقدم رتبته وليس لإظهار عامله حتى يفيد الاختصاص إذا قدر مؤخراً أو يفيد التأكيد إذا قدر مقدماً، فأن للاستغناء فوائد جمة لا يكاد يحصيها أصحاب نظرية

⁽¹⁾ الكتاب: 1/81.

⁽²⁾ معاني النحو: 2/ 109-110.

العامل مهما كثرت تقديراتهم، لأنه ما من اسم حذف في الحالة التي ينبغي أن يحذف فيها إلا وحذفه أحسن من ذكره (1)، لأن المركوز في الطبع إن الشيء إذا نيل بعد الطلب له أو الاشتياق إليه ومعاناة الحنين نحوه كان نيله أحلى وبالمزية أولى، فكان موقعه من النفس أجل والطف وكانت به أضن وأشغف... ألا تراهم قالوا: إن خير الكلام ما كان معناه إلى قلبك اسبق من لفظه على سمعك (2)، لذلك كان الاستغناء بدلالة الحال عن المتروك أو المستغنى عنه يقتضي إطالة التأمل لأن الحذف باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر، فأن ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن (3)، على الاسم المتقدم بنفسه وقد يكون لا يصح تسلطه عليه بنفسه، نحو خالداً سلمت عليه وأخاك مررت به، وكقوله تعالى ﴿ وَالظّلِمِينَ أَعَدّ لَمُمّ عَذَابًا أَلِيًا ﴾ [الإنسان:31] ف (أعد) متسلط على (عذاب) ولا يصح أن تسلط على (الظالمين) بنفسه هنا (4).

والاستغناء يطرد فيه الترك بدلالة الحال والقرائن لتترك نفس المتلقي تجول فيما تتوقعه من الأشياء المكتفي بالحال عن ذكرها على حال واقعها، لذلك يستغنى عن الجواب في الشرط والقسم والطلب، كما يستغنى بالجواب عن السؤال والشرط ونحوهما، لأن الاستغناء لا يشكل به المعنى لقوة الدلالة عليه، نحو قوله تعالى ﴿ حَقَّ إِذَا حَلَهُ وَهُمَا وَفُتِحَتُ أَبُوبُهُما ﴾ [الزمر: 73]، فقد ترك الجواب لأن في الكلام دليلاً عليه، وإنما حذفه لأن في صفة ثواب أهل الجنة فدل بحذفه على أنه شيء لا يحيط به الوصف وحق موقعه ما بعد (خالدين) (5)، لأنوصف ما يجدونه ويلقونه عند ذلك لا يتناهى، فجعل

البرهان في علوم القرآن: 3/ 105.

⁽²⁾ أسرار البلاغة: 126 – 127.

⁽³⁾ دلائل الإعجاز: 112.

⁽⁴⁾ معانى النحو: 2/ 108.

⁽⁵⁾ الكشاف: 3/ 410 – 411.

الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه، وتركت النفوس تقدر ما شأنه، ولا يبلغ مع ذلك كنه ما هنالك، لقول عليه الصلاة والسلام: (لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر). وهذا من باب الاختصار ومن جوامع الكلم المتحملة مع قلتها للمعاني الكثيرة (1).

وكذلك يستغنى كثيراً عن القسم بجوابه المؤكد بالنون يقول النحاة أنه قد يستغنى بجواب القسم عن القسم، فيكون الجواب دليلاً على القسم المحذوف وذلك كأن يؤتى باللام الواقعة في جواب القسم كقولك لأذهبن إليه وقولك: لقد رددت عليه فاللام واقعة في جواب قسم محذوف، والتقدير: والله لأذهبن إليه أو لقد رددت عليه، قال تعالى ﴿ كُلّا لَيُنْهَذَنَّ فِي الْخُطْمَةِ ﴾ [الهمزة: 4] وقال ﴿ وَلَقَدْ صَكَدَقَكُمُ اللّهُ وَعَدَهُ وَ ﴾ [آل عمران: 152] (2).

فلابد أن يكون فيما يستغنى به دليل على ما استغنى عنه ويقصد في المواضع التي يراد بها التعجب والتهويل على النفوس، وذلك سبيل الاستغناء في كل شيء فما من اسم أو فعل تجده قد حذف ثم أصيب به موضعه وحذف في الحال التي ينبغي أن يحذف فيها إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره وترى إضماره في النفس أولى وآنس من النطق به (ق) فكان للاستغناء مواضع التفخيم والتعظيم والتهويل بدلائل لغوية ونحوية فقد يجتمع أكثر من دليل على الاستغناء، نحو قوله تعالى ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوّهُ عَمَلِهِ فَرَاهُ كَمَانًا ﴾ [فاطر: 8]، فكان الجواب متبعاً بقوله ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءٌ وَيَهْدِى مَن يَشَاءٌ ﴾ واكتفي بإتباع الجواب بالكلمة الثانية، لأنها كافية من جواب الأولى: ولو أخرج الجواب كله كان: أفمن زين له سوء عمله ذهبت نفسك أو تذهب نفسك، لأن قوله (فلا تذهب) نهي يدل على أن ما نهى عنه قد مضى في صدر الكلمة ومثله في

⁽¹⁾ البرهان في علوم القرآن: 3/ 106.

⁽²⁾ معانى النحو: 4/ 154.

⁽³⁾ دلائل الإعجاز: 117.

الكلام إذا غضبت فلا تقتل، كأنه كان يقتل على الغضب، فنهي عن ذلك (1)، فإن الجواب ههنا على ضربين أحدهما يدل عليه (فلا تذهب نفسك عليهم حسرات)، ويكون المعنى أفمن زين له سوء عمله فأضله الله ذهبت نفسك عليه حسرة، ويكون (فلا تذهب نفسك) يدل عليه... ويجوز أن يكون الجواب محذوفاً ويكون المعنى أفمن زين له سوء عمله كمن تعداه الله ويكون دليله ﴿ فَإِنَّ اللَّهُ يُصلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهُدي مَن يَشَاءُ ﴾ (2).

وزاد الزنخشري دليلاً ثالثاً فقال: يعني أفمن زين له سَوء عمله من هذين الفريقين كمن لم يزين له، فكأن رسول الله (ص) قال لا فقال ﴿ فَإِنَّ اللّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآهُ وَيَهْدِى مَن يَشَآهُ فَلَا لَذَهْبَ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَتٍ ﴾ [فاطر: 8](3). لقد استغنى عن خبر المبتدا (من) وخبره حذف من الكلام ذهبت نفسك عليهم حسرات اكتفاء بدلالة قوله ﴿ فَلاَ نَذْهَبُ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَتٍ ﴾ [فاطر: 8]، وقوله ﴿ فَإِنَّ اللّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاء ﴾ (4). وهذا ما ذهب إليه الكسائي، وهوا حسن ما قيل في الآية لما ذكره من الدلالة على المحذوف والمعنى أن الله عز وجل نهى نبيه عن شدة الاغتمام بهم والحزن عليهم، كما قال عز وجل ﴿ فَلَمَلُكَ بَن خِمُّ نَفْسَكَ ﴾ [الكهف: 6](5).

إنّ المراد من اللفظ الدلالة على المعنى العرفي والتركيبي معاً فإذا تضافرت القرائن عليه اشعر بمعنى آخر، فأن المبتدأ من المبهمات لعمومه وقد سبق بهمزة التقرير والفاء لإظهار السبب فلا بد من ذكر المسبب حتى تتم الفائدة لذلك جاء الاستغناء مناسباً للنهي عن الحزن، فقد تقدمه ما يوضحه وهو قوله تعالى ﴿ اللَّذِينَ كُفَرُواْ لَمُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ اللَّهِي عَن الحزن، فقد تقدمه ما يوضحه وهو قوله تعالى ﴿ اللَّذِينَ كَفَرُواْ الْمَمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ اللَّهُ وَاللَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَتِ فَمُ مَّ فَهِرَةً وَالجَرُّ كَبِيرٌ ﴾ [فاطر: 7]، فقوله (أفمن زين له سوء عمله بأن غلب وهمه وهواه على عقله عمله فرآه حسناً) تقرير له أي فمن زين له سوء عمله بأن غلب وهمه وهواه على عقله

⁽¹⁾ معاني القرآن: 2/ 366 – 367.

⁽²⁾ معاني القرآن وإعرابه: 4/ 264.

⁽³⁾ الكشاف: 3/ 301.

⁽⁴⁾ تفسير الطبري: 22/ 140.

⁽⁵⁾ الجامع لأحكام القرآن: 13/ 210.

حتى انتكس رأيه فرأى الباطل حقاً والقبيح حسناً كمن لم يزين له بل وفق حتى عرف الحق واستحسن الأعمال واستقبحها على ما هي عليه فحذف الخبر لدلالة ﴿ فَإِنَّ اللَّهُ يُضِلُ مَن يَشَاء وَيَهْدي مَن يَشَاء وَالفاءات الثلاث للسببية غير أن الأوليين دخلتا على السبب وجمع الحسرات للدلالة على تضاعف اغتمامه على أحوالهم (1).

إنّ الاستغناء بالدليل لغرض التقرير ليس مقصوراً على الخبر، فقد يستغنى عن المبتدأ في اسلوب الجواب فيكون الخبر دليلاً على المبتدا، لأن الخبر هـ و المبتدأ في المعنى، فيجمع الاستغناء طرفي الكلام لغرض التواصل وصيانة لذكره أو صيانة اللسان عنه تهيباً له وتفخيما أو تحقيراً لشانه، نحو قوله تعالى ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَارَبُ ٱلْعَلَيبِينِ ﴿ قَالَ رَبُ الْمَدْوَتِ وَٱلْاَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّ وقينينَ ﴿ قَالَ لِينَ حَوْلَهُ الْاَتَدْعِونَ وَمَا بَيْنَهُما إِن كُنتُم مُّ وقينينَ ﴿ قَالَ لِينَكُو لَمَجْنُونٌ ﴿ قَالَ رَبُ ٱلْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُما إِن رَسُولَكُمُ ٱلدِّي أَرْسِلَ إِلَيْكُو لَمَجْنُونٌ ﴿ قَالَ رَبُ ٱلمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُما أَلْ إِن رَسُولَكُمُ ٱلدِّي أَرْسِلَ إِلَيْكُو لَمَجْنُونٌ ﴿ قَالَ رَبُ ٱلْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُما أَلْ إِن رَسُولَكُمُ ٱلدِّي أَرْسِلُ إِلَيْكُو لَمَجْنُونٌ ﴿ قَالَ رَبُ ٱلْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُما أَلْ الله الله الله الله تعالى فحذف المبتدأ في ثلاثة مواضع، ويقول القائل: أيمن جواب قوله ودليل على الله تعالى فحذف المبتدأ في ثلاثة مواضع، ويقول القائل: أيمن جواب قوله ودل موسى، لأنه المراد بالجواب فقال: إنه إنما أراد بقوله (ألا تستمعون) إلى قول موسى، فرد موسى، لأنه المراد بالجواب فقال: الذي أدعوكم إلى عبادته (ربكم ورب آبائكم الأولين) وكذلك قوله: (قال رب المشرق والمغرب) يقول أدعوكم إلى عبادة رب المشرق والمغرب وما بينهما (٤٠).

لقد اقتصر في الجواب على ما يستدل به من أفعاله الخاصة به استغناء بما يعجز غيره من المخلوقين عن أن يأتوا بمثله ليصل به إلى أن الله تعالى ليس كمثله شيء، والذي يليق بحال فرعون ويدل عليه الكلام أن يكون سؤاله هذا إنكاراً، لأن يكون للعالمين رب سواه لإدعائه الإلهية، فلما أجاب موسى بما أجاب عجب قومه من جوابه حيث نسب الربوبية إلى غيره، فلما ثنى بتقرير قوله جننه إلى قومه وطنز به حيث سماه رسولهم فلما

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 575.

⁽²⁾ معاني القرآن ، للفراء: 2/ 279.

ثلث بتقرير آخر احتد واحتدم وقال: (لئن اتخذت إلها غيري) وهذا يدل على صحة هذا الوجه الأخير (1)، وهو إدعاؤه للإلوهية فقد عدل إلى التهديد عن المحاجة بعد الانقطاع وقد زاد الاستغناء ذلك الحوار بياناً بما يدل على المصانع الحكيم، لأن "موسى (عليه السلام) استعظم حال فرعون وإقدامه على السؤال تهيباً وتفخيماً فاقتصر على ما يستدل به من أفعاله الخاصة به ليعرفه أنه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير (2).

ويكثر الاستغناء في اسلوب الجواب، وذلك في باب المدح والذم، وهو "من المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ القطع والاستئناف يبدأون بذكر الرجل ويقدمون بعض أمره ثم يدعون الكلام الأول ويستأنفون كلاماً آخر وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمور بخبر من غير مبتدأ (3)، نحو قوله تعالى ﴿ صُمْ الْكُمُ عُتَى فَهُمْ لاَيْرَجِمُونَ ﴾ [البقرة: 18]. فقد رفع على خبر الابتداء كأنه قيل: هؤلاء الذين قصتهم هذه القصة ﴿ صُمُ أَبُ حُمُ عُنيُ فَهُ مُ لاَيْرَجِمُونَ ﴾ (4)، فالرفع أثبت وأقوى دلالة على بيان حالهم الدائمة، لأن الكلام تم وانقضت به آية ثم استؤنفت (صم بكم عمي) في آية أخرى فكان أقوى للاستئناف ولو تم الكلام ولم تكن آية لجاز أيضاً الاستئناف، قال الله تبارك وتعالى ﴿ جَزَاءُ يَن رَبِّكَ عَطَاهً حِسَابًا ﴿ وَيَ السَمَوَتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنُهُمَا الرَّمَنَ لِي فع ويخفض ولم تكن آية بالله (صماً بكماً عمياً) بالنصب ونصبه على جهتين، إن شئت على معنى: قراءة عبد الله (صماً بكماً عمياً) بالنصب ونصبه على جهتين، إن شئت على معنى: تركهم صماً بكماً عمياً، وإن شئت اكتفيت بأن توقع الترك عليهم في الظلمات شم تستأنف (صماً) بالذم لهم والعرب تنصب بالذم والمدح، لأن فيه مع الأسماء مثل معنى قولهم: ويلاً له وثواباً له وبعداً وسقياً ورعياً ورعياً و.

⁽¹⁾ الكشاف: 3/ 109.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 3/ 107.

⁽³⁾ دلائل الإعجاز: 113.

⁽⁴⁾ معانى القرآن وإعرابه: 1/ 93.

⁽⁵⁾ معاني القرآن ، للفراء: 1/16.

تختلف مذاهب العرب في الاستغناء بالمنصوب عن الفعل المحـذوف فمنـه لا يظهـر أصلاً ومنه يجوز إظهاره، فالاختصاص بخلاف أساليب الترحم والدعاء والتعظيم والشتم فنصبه على أعني، وهو فعل لا يظهر، لأنه لم يرد أكثر من أن يعرفه بعينـه، ولم يـرد افتخاراً ولا مدحاً ولا ذماً (1)، وذلك بخلاف الرفع، فإن الاستغناء فيه عن المبتدأ أو الخبر، لأن كل واحد منهما يفسر بصاحبه، فقد حذف الخبر أيضاً، كما حذف المبتدأ، وأكثر ذلك في الجوابات، يقول القائل من عندك؟ فتقول زيد والمعنى زيد عندي إلا أنك تركته للعلم به، إذ السؤال إنما كان عنه، ومن ذلك قولهم: خرجت فإذا السبع (2)، وكذلك في القطع والاستثناف ففي باب ما ينتصب على التعظيم والمـدح، قـال سـيبويه:'وإن شــئت جعلتــه صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته (⁽³⁾، واختيار الرفع أثبت وأقوى لدلالة النصب على الحدوث والتجدد، وهكذا في الجواب عن السؤال الواقع أو المقدر، نحو قوله تعالى ﴿ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَرَ يَلْبَثُواْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍّ بَلَغٌ ﴾ [الأحقاف:35]، أي ذلك أو هذا بلاغ أو هذا الذي وعظتم به كفاية في الموعظة أو هـذا تبليـغ مـن الرسـول صلى الله عليه وآله وسلم (4)، فقدتم الكلام ههنا ثم قال تعالى (بلاغ) أي هذا بلاغ ونظيره قوله تعالى ﴿ هَٰذَا بَلَغُ لِلنَّاسِ ﴾ [إسراهيم: 52].. فهـل يهلـك إلا الخـارجون عـن الاتعاظ به والعمل بموجبه (5). فالرفع إخبار للتعريف أما النصب فيغلب في الثناء والمـدح والذم، فقدَّزعم الخليل أن نصب هذا - أي ما ينتصب على التعظيم والمـدح - لم تـرد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر يجهلوه ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناءً وتعظيماً ونصبه على الفعل.. ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره (6)، وهـو الفعـل

⁽¹⁾ الكتاب: 2/ 74.

⁽²⁾ شرح المفصل: 1/ 94.

⁽³⁾ الكتاب: 2/62.

⁽⁴⁾ يُنظر: الخصائص: 2/ 362 ، الكشاف: 3/ 528.

⁽⁵⁾ التفسير الكبير: 28/ 36.

⁽⁶⁾ الكتاب: 2/ 65-66.

المتروك الذي يستغنى عنه بدلالة النصب، لأن الفعل يترك إظهاره في أبواب من المنصوبات الشائعة التي لا يمكن حملها على إسناد ولا على إضافة، وقد عولجت هذه المنصوبات في الكتاب معالجة لغوية حسنة، وكان سيبويه قد اتخذ من أقوال الخليل المبثوثة في هذه الأبواب أساساً لتفسير النصب، فلم تنصب هذه الموضوعات، لأنها معمولات لأفعال (محذوفة)، أو منصوبات بأفعال (محذوفة)، كما تراءى ذلك للمتأخرين الذين لم يتبينوا وجهة نظر الخليل، بل لأنها وقعت في سياق فعلي، غير محمولة على إسناد ولا على إضافة (1)، بل جاءت في باب الاستغناء اكتفاءً بالنصب، لأنه دليل الفعلية، ولو أظهر لذهب الغرض مدحاً أو ذماً أو افتخاراً أو ترحماً فالاختصاص يراد به توضيح الضمير المذكور وتخصيصه وتخليصه من غيره وتمييزه عنه والباعث عليه فخر، نحو علي أيها الكريم يعتمد ونحو بنا تميماً يكشف الضباب أو تواضع نحو أنا المسكين محتاج إلى إعانتك أو بيان المقصود إنا معاشر الأنبياء لا نورث ونحو نحن الطلبة نريد حقوقنا (2).

وفي باب المدح والذم، و"ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه تقول: أتاني زيد الفاسق الخبيث لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئاً تنكره ولكنه شتمه بذلك.. وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره.. وزعم يونس أنك إن شئت رفعت على الابتداء تضمر في نفسك شيئاً لو أظهرته لم يكن ما بعده إلا رفعا (3) وذلك في قطع الصفة لغرض إدامة المدح أو الذم، وهو بخلاف النصب الذي يدل على التجدد والحدوث، لأن الرفع علم الإسناد وما يتبعه للإعلام وتحقيقه، والنصب علم النسبة وما يتبعها للإنباء وتقييده، والإعلام أثبت وأدوم من الإنباء، لأن الإعلام يكون عن ذات والإنباء عن حركتها، فالإسناد إعلام وهو تصور ذهني في حين أن النسبة إنباء عن حدث لذلك أخذت العربية تستغني عن استخدام فعل الكينونة للدلالة على تحقق الإسناد استعاضت عنه باستعمال الضمير (هو) الذي يسميه البصريون فصلاً، ويسميه الكوفيون (عماداً) وذلك في الجمل

⁽¹⁾ في النحو العربي: 218.

⁽²⁾ معانى النحو: 2/ 102.

⁽³⁾ الكتاب: 2/ 70 – 71.

الاسمية غالباً وفي الجمل الاسمية التي يكون المسند إليه والمسند فيها معرفة، كقولهم: محمد الشاعر وخالد الفقيه وهاتان الجملتان تامتان مستوفيتان كل المتطلبات التي يقتضيها الإسناد ولكن الأمر فيهما قد يكتنف اللبس فيظن أن (الشاعر) و (الفقيه) نعتان لا مسندان، فإذا جيء بهذا الضمير زال اللبس وكان الكلام نصاً في الإسناد (1).

إنّ العربية استغنت بالضمير عن الاسم الظاهر الصريح، لأنه فعيل بمعنى المفعول، وذلك لأنك بالضمير تستر الاسم الصريح فلا تذكره، فإذا قلت (أنا) فأنت لم تذكر اسمك وإنما سترته بهذه اللفظة وكذا إذا قلت (أنت وهو وهي)، ألا ترى أنك تطرق على أحد بابه فيقول: من؟ فتقول: أنا ويقول لك: ومن أنت؟ فتقول له: فلان، فأنت لم تذكر اسمك صراحة بقولك (أنا) فطلب منك ذكر اسمك الصريح، فأخذ مصطلح الضمير من هذا، لأنه يستر به الاسم الصريح.

والضمير ليس عوضاً عن الفعل، لأن الفصل لغرض توكيد الإعلام، بدليل القصر أو الحصر على جهة المبالغة، نحو قول على إلا آلاً إنّهُمْ هُمُ المُفْسِدُونَ وَلَاكِن لَا يَمْلُمُونَ ﴾ [البقرة: 12]، ولو كان الضمير عوضاً عن فعل الكينونة فاستغنى به لما جاء فصلاً مع النواسخ، وقال سيبويه في باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخوتاهن فصلاً أعلم أنهن لا يكن فصلاً إلا في الفعل ولا يكن كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء إعلاماً بأنه قد فصل الاسم، وأنه فيما ينتظر المحدّث ويتوقعه منه مما لابدً لـه من أن يذكره للمحدّث، لأنك إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بد منه، وإلا فسد الكلام ولم يسغ لك، فكأنه ذكر هو ليستدل المحدث أن ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه، وأن ما بعد الاسم ليس منه هذا تفسير

⁽¹⁾ النحو العربي نقد وتوجيه: 32.

⁽²⁾ معاني النحو: 1/ 39.

الخليل رحمه الله (1) أي يستغنى بالضمير المنفصل لتحقيق فصل الخبر عن النعت والبدل، لأنه مرفوع المحل، بدليل توكيد النسبة بـ(أنّ) وتقريرها بـ(كان) لقيام الفصل مقام الحصر والقصر، لأن الضمير لابدً له من اسم يعود إليه فجاء ضمير الغائب بـلا علامة بخلاف المتكلم والمخاطب وهما مما يستغنى بهما عن (أنا) وأنت كما استغني بالغائب عن الاسم الظاهر والمضمرات لا توصف ولا تضاف.

والإسناد عملية ذهنية تربط مجهول بمعلوم والمعلوم هــو المبتــداً، لأنــه مــدار الأمــر والشأن الذي يهم المخاطب أو المتلقى، والابتداء معنى رابط بكلام سابق والذي يقوم بــه المتكلم هو الإعلام عنه بما يجهله السامع بناءً على طلبه، والتحقيق أن المبتدأ ما كان معلوماً عند المخاطب، والمجهول هو الخبر، فتاتي بالأمر الـذي يعلمـه المخاطـب فتجعلـه مبتدأ ثم تأتى بالجهول عنده فتجعله خبراً عن المبتدأ، وذلك نحو أن يعرف المخاطب زيــداً ولكنه يجهل أنه أخوك وأردت أن تعرفه بأنه أخوك قلت له زيدٌ أخى وإذا عرفت أن لـك أخاً وعرف زيداً ولكنه يجهل أنه اخوك وأردت أن تعلمه بأن أخاك هو زيد قلت له أخيى زيد فكأن الأولى جواب عن سؤال من زيد؟ والثانية جواب عن سؤال: من أخوك؟ ونحو هذا قولك: زيد القائم والقائم زيد فإذا رأى شخص ما رجلاً قائماً ولكنه يجهل أنه زيـد وهو يعرف زيداً في الأصل، فأردت أن تعرفه بأن القائم هو زيد قلت له: القائم زيـد وإذا كان لا يعرف زيداً في الأصل، فأردت أن تعرفه له بأنه هو القائم قلت له: زيد القائم (٢٠)، فاستغنى المبتدأ بالخبر فبني على المبتدأ برابط عقلي بدلالة الحال، بدليل اقتضاء جملة الخبر إلى عائد ومجيء النواسخ دلائل على تحقيق الأجوبة وتوكيدها بالفصل، نحو قول تعالى ﴿ وَمَا ظُلَتَنَكُمْمُ وَلَكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّللِمِينَ ﴾ [الزخرف: 76]، كما أن ما كان فيصلاً لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر وذلك قولك: حسبت زيداً هـو خـيراً منـك، وكان عبد الله هو الظريف وقال الله عـز وجـل ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواُ ٱلْمِـلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن زَّيِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ [سبا: 6] (3).

⁽¹⁾ الكتاب: 2/ 389.

⁽²⁾ معانى النحو: 1/ 154.

⁽³⁾ الكتاب: 2/ 390.

ودليل التوكيد في الفصل معاملة الضمير كحرف زائد فإذا جعلته فصلاً فقد سلبته معنى الاسمية وابتززته إياه وآصرته إلى حيز الحروف وألغيته، كما تلغى الحروف، نحو إلغاء ما في قوله تعالى ﴿ فَيِمَا رَحْمَةِ مِنَ اللّهِ لِنتَ لَهُم ﴾ [آل عمران: 159]، فلا يكون له موضع من الإعراب لا رفع ولا نصب ولا خفض وليس ذلك بأبعد من إعمال ما عمل ليس لشبهها بها والقياس أن لا تعمل ونظير ذلك من الأسماء التي لا موضع لها من الإعراب الكاف في ذلك وأولئك ورويدك والنجاءك ونحو ذلك أ، وكان الخليل يقول: والله إنه لعظيم جعلهم هو فصلاً في المعرفة وتصييرهم إباها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغواً، لأن هو بمنزلة أبوه، ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغواً كما جعلوا (ما) في بعض المواضع بمنزلة ليس وإنما قياسها أن تكون بمنزلة كنما وإنما .

إنّ سلب الاسمية من الضمير دليل على الاستغناء به عن البدلية، وإن ما بعده هو المقصود بالإخبار عن مدار الكلام وموضوعه، بدليل اقترانه بلام التأكيد التي تدل على الجواب لوقوعها مؤكدة لحرف الجواب المحقق بـ(إنّ) أو (كان) وليس عوضاً عن فعل الكينونة، لأنلام التأكيد تدخل على الفصل ولا تدخل على التأكيد والبدل فتقول في الفصل: إن كان زيد لهو العاقل وإن كنا لنحن الصالحين، ولا يجوز ذلك في التأكيد والبدل، لأن اللام تفصل بين التأكيد والمؤكد والبدل والمبدل منه وهما من تمام الأول في البيان (3). فإنّ الفصل يخلص الإسناد من اللبس، ويقوي صلة الكلام بما قبله، ويؤكد الاستغناء بالجواب عن السؤال الواقع أو المقدر، لأن الإسناد قد يقع جواباً لسؤال واقع أو متصور الوقوع، فيكون موضوع السؤال هو الذي يعتمد في وضعه موضع المسند إليه، فإذا قيل في السؤال من المنطلق؟ قيل في الجواب زيد منطلق أو المنطلق أق المنطلق عنه بدلالة الحال والمقام، لأنه مدار الشأن وموضوع معلمة المساحد عنه بدلالة الحال والمقام، لأنه مدار الشأن وموضوع

⁽¹⁾ شرح المفصل: 3/113.

⁽²⁾ الكتاب: 2/ 397.

⁽³⁾ شرح المفصل: 3/ 113.

⁽⁴⁾ نحو المعاني: 28.

الكلام فإن فهم المراد يكون بالتطلع إلى خبره، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد ومنطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق ويد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق أن لأن الحكم بالخبر لابد أن يكون فيه من الفائدة ما ليس في المبتدأ، ولا يستغنى عنه إلا إذا سد مسده وصف يقوم مقامه، بدليل الاستغناء بالمصدر المرفوع عن المبتدأ، كما استغني بالمنصوب عن الفعل، نحو قول تعالى فَصَبَرُ جَيلُ وَاللّهُ المُستَعَانُ والله وعبل والمذي المنعنى فشأني صبر جميل والمذي المتقده صبر جميل ويجوز أن يكون على فصبري صبر جميل وهذا لفظ قطرب فصبري صبر جميل والأول مذهب الخليل وجميع أصحابه، ويجوز في غير القرآن فصبراً جميلاً (2).

ويُستغنى عن الخبر إذا كان المبتدأ مصدراً، لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى فصح الاستغناء بالحال عنه، كما استغني بالمصدر عن الخبر والحال والصفة للمبالغة في الوصف، لأن المصادر معناها الإخبار فإذا حمل على حذف المبتدأ، فقد أجرى على أصل معناه من استعماله خبراً، وإذا حمل على حذف الخبر فقد أخرج عن أصل معناه "(3) وذلك لتضمن المصدر المرفوع معنى الأمر والشأن، لأنه الحدث والاستغناء به عن المبتدأ أحسن، نحو قوله تعالى ﴿ وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ ﴾ [النساء: 81]، وذلك أولى من التقدير، لأنه يفوت الفائدة من الاستغناء، فقد قال النحويون تقديره: أمرنا طاعة، وقال بعضهم: منا طاعة والمعنى واحد، إلا أن إضمار أمرنا أجمع في القصة وأحسن "4)، وهو أحسن لدلالة المصدر على الأمر والشأن، لأنه في مقام التبكيت ولا يصلح للإجابة في مثل هذا المقام المصدر، لأن الأمر إذا أمرتهم بشيء (طاعة) بالرفع أي أمرنا وشأننا طاعة (5).

⁽¹⁾ دلائل الإعجاز: 64.

⁽²⁾ معانى القرآن وإعرابه: 3/ 96.

⁽³⁾ البرهان في علوم القرآن: 3/ 143.

⁽⁴⁾ معاني القرآن وإعرابه: 2/ 81.

⁽⁵⁾ الكشاف: 1/ 546.

وقال سيبويه: وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: هذ الله وثناء عليه كانه يحمله على مضمر في نيته هو المظهر، كانه يقول: أمري وشأني حد الله وثناء عليه، ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل ولم يكن مبتدأ ليبني عليه، ولا ليكون مبنياً على شيء هو ما أظهر (1)، لأن الرفع يدل على الثبوت بخلاف النصب، ونحوه قوله تعالى في للك نُقسِمُوا طَاعَةُ مُعَرُوفَةً ﴾ [النور: 53]، أي أمركم والذي يطلب منكم طاعة معروفة لا يشك فيها ولا يرتاب كطاعة الخلص من المؤمنين الذين طابق باطن أمرهم ظاهره لا أيمان تقسمون بها بأفواهكم وقلوبكم على خلافها أو طاعتكم طاعة معروفة بأنها بالقول دون الفعل (2)، فاستغني عن المبتدأ واكتفي "بالخبر حيث لا حاجة لذكر المبتدأ في نحو قوله تعالى في ويَقُولُونَ طَاعَةٌ وقولُ مَعروف (4)، وذلك لإظهار ما أمروا به في سياق الوعيد، بدليل قوله تعالى في فإذا أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُعَكَمةٌ وَذُكِرَفِها الْقِتَالُ رَأَيْتَ الذِينَ فِ قُلُوبِهم الوعيد، بدليل قوله تعالى في فإذا أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُعَكَمةٌ وَذُكِرَفِها الْقِتَالُ رَأَيْتَ الذِينَ فِ قُلُوبِهم العمد: 20-21]، وقيل: أن شنت كان على طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما وإن شنت كان على أمرنا طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما وإن شنت كان على أمرنا طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما وإن

وليس الأمر كذلك، لأن الجواب يقتضي الثاني وليس الأول، لأن الآية محكمة لا تحتمل وجهاً إلا وجوب القتال والمنافقون معروفون بدليل قوله تعالى بعدها في السورة ذاتها ﴿ وَلَوْنَشَاءُ لَا رَبِّن كُهُمْ فَلَعَرَفْنَهُم بِسِيمَ لُهُمَّ وَلَتَعْرِفَنَهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ وَاللّهُ يَعْلَمُ أَعْمَلُكُمْ ﴾ ذاتها ﴿ وَلَوْنَشَاءُ لَا رَبِّن كُهُمْ فَلَعَرَفْنَهُم بِسِيمَ لُهُمَّ وَلَتَعْرِفَنَهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ وَاللّهُ يَعْلَمُ أَعْمَلُكُمْ ﴾ [محمد: 30]. قال سيبويه: وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه:

فقالت حنانٌ ما أتى بك ههنا اذو نسب أم أنت بالحي عارف

⁽¹⁾ الكتاب: 1/320-320.

⁽²⁾ الكشاف: 3/ 73.

⁽³⁾ نحو المعانى: 67.

⁽⁴⁾ الكشاف: 3/ 536.

⁽⁵⁾ الخصائص: 2/ 362.

لم ثرد (حِنَّ) ولكنها قالت: أمرنا حنان أو ما يصيبنا حنان.. ومثله في انه على الابتداء وليس على فعل قوله عز وجل ﴿ قَالُواْ مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُو ﴾ [الأعراف: 164] لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمر ليموا عليه، ولكنهم قيل لهم: لِمَ تعظون قوما؟ قالوا: موعظتنا معذرة إلى الله واليك من كذا وكذا يريد اعتذارا لنصب.. ومشل الرفع ﴿ فَصَبْرٌ جَيِلٌ وَاللّهُ المُسْتَعَانُ عَلَى مَاتَصِفُونَ ﴾ يريد اعتذارا لنصب.. ومشل الرفع ﴿ فَصَبْرٌ جَيدٌ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ واليك من كذا وكذا ايوسف:18] كأنه يقول: الأمر صبر جميل. والذي يرفع عليه (حنان) و (صبر) وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره وترك إظهاره كترك إظهار ما ينصب فيه (١٠). وهكذا يكون الحذف حيث لا تكون للذكر حاجة، فيطلق لذهن من يتلقى الكلام أن يشارك في استكمال أجزائه ويكون بذلك أنشط في تلقيه وأكثر قدرة على التأثر به والانتفاع بمعناه أو حيث يكون ذكر في مواضع هو الأصل الذي يقوم عليه المعنى ويعدل عن الذكر إلى الحذف استغناء واكتفاء واقتصارا كما يقول النحاة في حذف المفعول (٢٠).

إنّ الاستغناء عن أحد ركني الإسناد بخلاف الاستغناء عن أحد متعلقاته أو قيد من قيوده، لأن الأول يعني بالأمر المهم الذي يعلمه المخاطب، لأنه يطلب بيانه أو ما يفترض فيه ذلك على تنزيل السامع منزلة السائل تحريكاً له للتأثير عليه وبلوغ المراد من الكلام، أما النسبة فهي للإنباء عن حدث وليس عن ذات موصوفة، لأن النسبة تثبت الوصف للذات، بدليل حاجتها إلى قيود وفي حالة تركها للقيود، فإن ذلك يعني العناية بعموم الوصف، كما في الاقتصار على الفاعل دون المفعول. أما الاستغناء في الإسناد فهو بيان لاستحضار ذهن المتلقي للمشاركة الوجدانية والفكرية لغرض التواصل، لأن الإسناد في حقيقته جواب عن سؤال واقع أو متصور لإدامة الحوار بغية الإقناع والتأثير، وهو الباعث على إنشاء المحاورة والكلام أصلا، لذلك غلب بعد الفعل (قال) للدلالة على الإجابة عن سؤال فماذا قال؟ أو إخبار بقولهم، نحو قوله تعالى الفعل (قال) للدلالة على الإجابة عن سؤال فماذا قال؟ أو إخبار بقولهم، نحو قوله تعالى الفعل (قال) للدلالة على الإجابة عن سؤال فماذا قال؟ أو إخبار بقولهم، نحو قوله تعالى الفعل (قال) للدلالة على الإجابة ويَقُولُونَ خَسَةُ سَادِسُهُمْ كَانَهُمْ رَبِّمًا بِالْغَيْتِ وَيَقُولُونَ فَالَهُ سَادِسُهُمْ كَانَهُمْ رَبِّمًا بِالْغَيْتِ وَيَقُولُونَ فَالَهُ سَادِسُهُمْ كَانَهُمْ رَبِّمًا بِالْغَيْتِ وَيَقُولُونَ عَلَاهُ الله الله الله المناد في على إنشاء الماد الله على النه بعد المناد قال؟ أو إخبار بقولهم، نحو قوله تعالى الفعل (قال) للدلالة على الإجابة ويَقُولُونَ خَسَةُ سَادِسُهُمْ كَانَهُمْ رَبِّمًا بِالْغَيْتِ وَيَقُولُونَ فَلَاهُ الله الله الفه الله المناد الله المناد الله المناد الله المناد الله المناد الم

⁽¹⁾ الكتاب: 1/ 320 - 321.

⁽²⁾ نحو المعانى: 75.

سَبْعَةُ وَثَامِنُهُمْ كَأْبُهُمْ ﴾[الكهف: 22]، أي هم ثلاثة وهم خمسة وهم سبعة، كما يكثـر الاستغناء في اسلوبي الاستفهام والشرط للدلالة على التبكيت أو التقريع أو التقرير في مقامات التفخيم والتعظيم والتهويل والوعيد والتهديد ونحو ذلك، لان الاستغناء بأحـد ركني الإسناد يستدعى إعمال الذهن لإيجاد المقتضى للاستغناء، وهو الإشعار بأن دواعيه تقوم أساساً على علاقة المنشئ بالمتلقى، وغايته إقامة أواصر قوية بينهما بوشائج دالة شكلاً ومضموناً، لأن الاكتفاء بطرف وطوي ذكر الآخـر لا يؤخـذ علـى ظـاهره لطلـب التقديرات التي خرجت بالنصوص عن القطع بالمراد إلى كثرة الاحتمالات البعيدة لأجل التدليل على صحة التأويلات المفروضة لتوجيه الكلام بحسب متطلبات منطقية لـدعم وجهات نظر معينة، لأن التعبير اللغوي ترجمان الوجدان، وهو متغير وليس العقل وحـده حتى يحكم بمعاييره، وقد ظهر في الاستغناء البون الواسع بين التأويل وبين المعنى المقصود بلا زيادة تخرج النص عن جهته، لأنه يستغنى بالاكتفاء عن كل تقدير يقدم عليه أو يـؤخر عنه، وقد قيل: إنَّ الاكتفاء بالاسم المرفوع العمدة في العبارة القرآنية على الأغلب في أربع صور: الأولى: جملة الشرط حين يقع الجواب جملة، فيكتفى فيها بأحـد الـركنين دون أن يكون الآخر مـذكوراً في كـلام متقـدم إلا إشـارة أي إشـارة إليـه. الثانيـة: حـين يكـون موصوفاً. الثالثة: في مواضع معينة بعد الاستفهام سواء أكان حقيقياً أم غير حقيقي، كـأن في الاستفهام دلالة على عجب أو إعجاب أو استنكار يستغنى بـ عـن الـركن الآخـر في التركيب. الرابعة: بعد القول وهذا كثير كثرة تلفت النظر (أ).

ولقد اكتفى بذلك استغناء بدلالة الحال والسياق، لأن في المذكور إشارة إلى المستغنى عنه لغرض إيجاد الفائدة المطلوبة منه، لأن رفع المصدر بخلاف نصبه، والمصدر هو المعول عليه في المعاني بدليل مجيئه بمعنى الفاعل والمفعول وقيامه مقام فعله وقدرته على المبالغة في المعنى في الإسناد والنسبة، لأن الصيغة الصرفية هي التي تتحكم في المراد لتحملها المعاني الزائدة على الأصل بالتصريف والاشتقاق والإلحاق والزيادة والحذف فإن رفع المصدر أو نصبه يكون كافياً للاستغناء به عن الاسمية والفعلية، لأنه في الرفع

⁽¹⁾ نحو القرآن: 23 – 24.

يكون إخباراً عن الأمر أو الشأن، فهو ركن إسنادي في اسلوب الجواب وفي النصب يكون قيداً لنسبة الحدث لنيابته عن فعله، فهو يشكل جملة فعلية دالة على الحدوث فيكتفي به عن الفعل المتروك إظهاره، لذلك ساق سيبويه رأيه في نصب المنصوبات، حاملاً نصبها على إضمار الفعل المتروك إظهاره والقول بالإضمار أولى من القول بالحذف الذي أخذ به المتأخرون، لأن القول بالحذف اقتضى التقدير حتى صار التقدير أصلاً من أصول الدرس، أما القول بإضمار الفعل فيقوم على أساس من فهم ظروف القول وسياقه وربما أعفى الدارس من النص على عامل بعينه، كما تعمّل المتأخرون (١).

إنّ علامة نصب المصدر أغنت عن جملة فعلية اكتفاء بقيدها وهو المصدر دالاً عليها لغرض النقل بالمصدر من الإخبار إلى الإنشاء، بدليل العدول به من النصب إلى الرفع للدلالة على الثبوت للمبالغة في الحدث، لأن ترك إظهار الفعل أو إضماره ظاهرة ملحوظة في العربية، ففي كثير من التعبيرات يضمر لفظ الفعل، ولا يراد إلى ذكره، ولا تكون بالمتكلم أو السامع حاجة إلى تقديره، لأنه من الوضوح في درجة لو ذكر معها لكان الكلام حشواً لا جدوى منه (2)، بل إن إظهاره ينقض الغرض من الاستغناء، لأنه يجعل الإنشاء إخباراً ويحول المصدر النائب إلى مؤكد، لأن إظهار المستغنى عنه يغير الحكم، كما النائدة في الحقيقة على الإثبات والنفي.. فإن الإثبات يقتضي مثبتاً ومثبتاً له.. وكذلك النفي يقتضي منفياً ومنفياً عنه.. فلما كان الأمر كذلك احتيج إلى شيئين يتعلق الإثبات والنفي بهما فيكون أحدهما مثبتاً والآخر مثبتاً له وكذلك يكون أحدهما منفياً والآخر مثبتاً وحديث وللمثبت وللمنفي مسند إليه وعدث عنه، وإذا رمت الفائدة أن تحصل لك وحديث وللمثبت والمنفي عنه مسند إليه وعدث عنه، وإذا رمت الفائدة أن تحصل لك من الاسم الواحد أو الفعل وحده صرت كأنك تطلب أن يكون الشيء الواحد مثبتاً من الاسم الواحد أو الفعل وحده صرت كأنك تطلب أن يكون الشيء الواحد مثبتاً من الاسم الواحد أو الفعل وحده صرت كأنك تطلب أن يكون الشيء الواحد مثبتاً له ومنفياً عنه وذلك عال (3).

⁽¹⁾ قضايا نحوية: 130.

⁽²⁾ في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 207-208.

⁽³⁾ أسرار البلاغة: 338-339.

وهذه الحجة مردودة إذا نظرنا إلى الكلام بوصفه اسلوباً، إذ تكتسب الكلمة فيه ظلال معانيها، كما أنها تقتضي فيه معنى ما يجاورها والكلام على اسلوب الاستغناء يتصل اتصالاً وثيقاً بالكلام على أساليب الطلب والجواب، لأنه يجمع بينهما بما يحقق المشاركة الوجدانية بين المنشئ والمتلقي، وهو يتعارض مع الطريقة التي تهمل علاقة طرفي الكلام وهما المتكلم والمخاطب، لهذا خلت كتب النحو أو كادت من الكلام على (الجواب) بوصفه اسلوباً ومن دراسة أدواته (1)، كما أنها تعرضت للاستغناء في أبواب متفرقة لا يجمع فيما بينها جامع للوقوف على مزاياه لانشغالها بنظرية العامل، فقد توجب صناعة النحو التقدير وإن كان المعنى غير متوقف عليه.. وإنما يقدر النحوي ليعطى القواعد حقها، وإن كان المعنى مفهوماً، وتقديرهم.. ليروا صورة التركيب من حيث اللفظ مثالاً، لا من حيث المعنى (2)، وإن كان الكلام وجد أصلاً ليكون وعاءً لـه، وذلـك لأن شغف النحاة بمناهج المتكلمين والأصوليين كان قد حملهم على تنـاول اللغـة، وكأنهـا درس نظري، ونظروا إلى قوانينها وكأنها قوانين عقلية، فتباعد ما بـين قواعـده وموضـوع دراستهم وصاروا يتكاثرون بالتعمق ويتبارون في الإبعـاد في التأويــل حتــي صـــار النحــو مجموعة من الأصول النظرية الجافة، ولكن النحو أبعد ما يكون عن الجفاف والجمود، بل لا تعرف دراسة أمتع ولا أكثر حيوية منه، لأنه ظاهرة إنسانية يستمد حيويته من الإنسان نفسه (٥)، وامتناع حمل الكلام على ظاهره لا يعني اللجوء إلى التقدير، بل يعني البحث عن صلاته وأواصره ودواعيه لإظهار فوائده، وقد قيل: "وبما يجب ضبطه هنا أيضاً أن الكلام إذا امتنع حمله على ظاهره حتى يـدعو إلى تقـدير حـذف أو إسـقاط مـذكور كـان علـى وجهين: أحدهما: أن يكون امتناع تركه على ظاهره لأمر يرجع إلى غرض المتكلم والوجه الثاني: أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره ولزوم الحكم بحذف أو زيادة من أجل الكلام نفسه لا من حيث غرض المتكلم بـه، وذلـك مثـل أن يكـون الحـذوف أحـد

⁽¹⁾ في النحو العربي نقد وتوجيه: 277.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 3/ 115 – 116.

⁽³⁾ قضايا نحوية: 42.

جزأي الجملة كالمبتدأ في نحو قوله تعالى ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ [يوسف: 18]، وقول ﴿ مَتَنُعٌ قَلِيلٌ ﴾ [النحل: 117] لابد من تقدير محذوف ولا سبيل إلى أن يكون له معنى دونه سواء كان في التنزيل أو في غيره (1).

إنّ تقدير المحذوف قاعدة تقوم على المنطق ولا تعبأ بالأصل العلمي الـذي لا يجـوز له أن يفترض في مادة البحث مهما كانت ما ليس موجوداً فيها، ثم إن هذا الافتراض أو التقدير أو الإصرار على وجود محذوف يذهب بما قصد إليه الكلام من تـأثير بعينـه في نفس القارئ أو السامع، ولو إننا عرضنا ما يذكره المعربون من تقديرات في هذه المواضع وسواها لوجدناهم يتكلفونها من بين ثنايا العبارة ولو صرح بها في الكلام لخرج عما قصد إليه (2)، وللوصول إلى المراد مع الحفاظ على إيجاز الكلام واختصاره مراعباة علاقته بالمتلقي بما يوحي به الطـرف المـذكور، نحـو قولـه تعـالى ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآبِهُمْ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾، وقول عالى ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَنْنِتُ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآ بِمَا يَحْذَرُ ٱلْآخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةً رَبِّهِـ ﴾[الزمر: 9]، فإنَّامن مبتدأ خبره محذوف تقديره: أمن هو قانت كغيره، وإنمــا حـــذف لدلالة الكلام عليه وهو جرى ذكر الكافر قبلـه وقولـه بعــده ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[الزمر: 9]، وقيل معناه: أمن هو قانـت أفـضل أمـن هــو كــافر أو أهــذا أفضل أمن هو قانت على الاستفهام المتصل (⁽³⁾، فإذا كان ما قبله وما بعده يدلان عليه فما الحاجة إلى التقديرات المخلة بالنظم، فقد اكتفى بالمبتدأ واستغنى عن الخبر لدلالة السياق عليه، وهو ما يوحى فيه الطرف المذكور من طرفي الإسناد بصورة الإسناد كاملة فيكتفى بها حتى كأن المعنى المراد يشع منها ويفيض (4)، وذلك من خلال التركيب بدلالة الحال والسياق، لأن المعنى النحوي زائـد علـى المعنـى العـرفي أو المعجمـى، وهـو غـير ثابـت لاخمتلاف المدواعي والأحموال والقمدرات الفرديمة، لأن الاستعمال فردي والمذي

⁽¹⁾ أسرار البلاغة: 387 – 388.

⁽²⁾ نحو القرآن: 21.

⁽³⁾ الكشاف: 3/ 390.

⁽⁴⁾ نحو المعانى: 67.

يستخلص من الأمثلة حقيقة ذات طرفين: الأول: أن بعض الأسماء التي يؤتى بها في حالة الإسناد تكون مشحونة بالمعنى والإيحاء بحيث لا تحتاج إلى ما يوضحها أو يصفها أو يسند إليها. الثاني: الاكتفاء بمجمل ما يدل عليه السياق من معنى الوصف والإسناد دون التقيد بورود لفظ يشار إليه بضمير أو نحو ذلك وهذه كلها طرق في التعبير الفني جنى عليها تمسك النحاة بأجزاء الجملة ولاسيما طرفاها اللذان يعرفان بالعمدة وتقدير ما لم يذكر منهما وتأويل الكلام بحيث تذهب روعته ويضمحل أثره في النفس (1).

يرتبط المستغنى به بروابط معنوية مشتركة تجعل الاكتفاء بأحدهما مغنياً عن الآخر لإشعاره به وإظهاره خلاف المقصود، فإن علامة الإسناد لها أمارة ودلائل كالاسمية والتعريف والرتبة وعود الضمير، وكذلك علاقات النسبة التامة والناقصة لها دلائلها الصرفية والنحوية، فقد يستغنى فيها عن الفعل أو الفاعل أو المفعول به إذا دلت الصيغة الفعلية على ذلك في اسلوب الاستفهام والشرط⁽²⁾، والاقتصار في الأفعال المتعدية⁽³⁾، وقد جرت عادة النحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً ويريدون بالاختصار الحذف لدليل ويريدون بالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو في كُواً بالاختصار الحذف لدليل ويريدون بالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو في أشرَبُواً في [البقرة: 60]، أي أوقعوا هذين الفعلين والتحقيق أن يقال يعني، كما قبال أهبل البيان تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه ومن أوقع عليه فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب وتبارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفعل للفاعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى إذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفاً، لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة مالا مفعول له (4).

إنّ الاستغناء عن المفعول اقتصاراً لا يصح بغير دليل، لأن الفعل قد يقع مستغنياً عن المفعول البتة حتى لا يكون فيه مضمراً ولا مظهراً وذلك نحو قولك: تكلم زيد وقعد

⁽¹⁾ نحو القرآن: 25.

⁽²⁾ يُنظر: الخصائص: 2/ 379-380.

⁽³⁾ يُنظر: دلائل الإعجاز: 118-119.

⁽⁴⁾ الإتقان في علوم القرآن: 2/ 58.

عمرو وجلس خالد وما أشبهه من الأفعال غير المتعدية (١)، كما أن الفعل له مفعوله اللازم له وهو مصدره، "فجميع ما تعدى إليه فعل الفاعل الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول يتعدى إليه فعل المفعول الذي لا يتعداه فعله. واعلم أن المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل- أي نائب فاعل- في التعدى والاقتصار بمنزلته إذا تعدى إليه فعل الفاعل، لأن معناه متعدياً إليه فعل الفاعل وغير متعد إليه فعله سواء ألا ترى أنك تقول ضربت زيداً فلا تجاوز هذا المفعول وتقول ضُرِب زيدٌ فلا يتعداه فعله، لأن المعنى واحدُّ⁽²⁾، فإنّ التعدي والاقتصار يتعاقبان على الفعل عامة، لأن الدليل في الفعل ذاته لعمومه وصلاح وقوعه على أجزائه" فكل ما صلح به المعنى فهو جيد وكل ما فسد به المعنى فمردود (3)، لذلك جعل الفعل عامة من الحجاز للا فيه من الاتساع والتوكيد والتشبيه، أما الاتساع فانك وضعت اللفظ المعتاد للجماعة على الواحد وأما التوكيد فلأنك عظمت قدر ذلك الواحد بان جئت بلفظه على اللفظ المعتاد للجماعة، وأما التشبيه فلأنك شبهت الواحد بالجماعة، لأن كل واحد منها مثله (4)، وذلك نحو قوله تعالى ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة: 6]، فإنّ الغسل والمسح متقاربان، لأن أصلهما واحد وهو الماء، لذلك استغنى عن الفعل (امسحوا) لدلالة ما قبله عليه، وهذا أولى من الجر على الجوار.

إنّ الاستغناء دليل على تخصيص الفعل وبيان معناه، لعدم استغنائه عن مقيداته سواء أكان لازماً أم متعدياً، لأن الاستغناء يدل على ضابط العناية فيه، فمتى كانت العناية متوفرة على مجرد إثبات الفعل لا على أن يعلم المفعول فالأولى أن يجذف المفعول وعليه قوله تعالى ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَكَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِن النكاسِ يَسْقُون ﴾ [القصص:23]،

⁽¹⁾ المقتضب: 4/ 50.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 1/42.

⁽³⁾ المقتضب: 4/ 311.

⁽⁴⁾ الخصائص: 2/ 449.

ففيها حذف المفعول في أربعة مواضع، إذ المعنى وجد عليه أمة من الناس يسقون أغنامهم ومواشيهم وامرأتين تذودان غنمهما وقالتا لا نسقي غنمنا فسقى لهما غنمهما، والسبب ما قلنا من أن المقصود أنه كان من الناس في تلك الحالة سقى ومـن المـرأتين ذود وإنهمـا قالتا لا يكون منا سقي حتى يصدر الرعاء وإنه كان من موسى (عليه السلام) بعــد ذلـك سقي فأما ما كان المسقي غنماً كان أو إبلاً فخارج عـن الغـرض ومـوهم خلافـه (1)، لأن إثبات المعنى يشترك فيه المتعدي واللازم، لذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعـدي مـثلاً في أنك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديراً، ومثال ذلك قبول النياس: فبلان يحيل ويعقبد ويأمر وينهى ويضر وينفع، وكقولهم: هو يعطى ويجزل ويقري وينضيف، المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول حتى كأنك قلت صار إليه الحل والعقد وصار بحيث يكون منه حل وعقد وأمر ونهى وضر ونفع وعلى هذا القياس، وعلى ذلـك قولـه تعـالى ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر: 9]، المعنى هل يستوي من له علم ومن لا علم له من غـير أن يقصد النص على معلوم وكذلك قوله تعالى ﴿ وَأَنَّهُ هُوَأُضَّحَكَ وَأَبَّكَى ﴿ اللَّهِ مُوَآمَاتَ وَأُحْيَا ﴾ [النجم: 43-44]. فان الفعل لا يعدى هناك، لأن تعديته تـنقض الغـرض وتغـير المعنى (2)، لأن المفعول غير مقصود أصلاً، لأن من كلامهم الاستغناء عن الشيء بالشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطاً (3)، ومنه الاقتصار بتنزيل الفعل المتعدى منزلة القاصر، وذلك عند إرادة وقوع نفس الفعل فقط، وجعل المحذوف نسياً منسياً، كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل، فلا يذكر المفعول ولا يقدر غير أنه لازم الثبوت عقلاً لموضوع كـل فعـل متعد، لأن الفعل لا يدرى تعيينه وبهذا يعلم أنه ليس كل ما هو لازم من موضوع الكلام

⁽¹⁾ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 172.

⁽²⁾ دلائل الإعجاز: 119.

⁽³⁾ المقتضب: 2/ 201.

مقدراً فيه كقول على ﴿ فَإِن لَمْ تَغْمَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ [البقرة: 24]، وقول ﴿ كُلُواْ وَالْمَرَبُواْ ﴾ [البقرة: 60]، لأنه لم يرد الأكل من معين وإنما أراد وقوع هذين الفعلين (أ).

لقد استغنى بالفعل، لأنه بصيغته ودلالة مصدره كان جامعاً لأشياء يقتضي ذكر بعضها مستدعياً لآخر، بدليل الاكتفاء بالسبب عن المسبب وبالعكس، نحو قوله تعال في فإذا قَرَأْتَ ٱلْقُرُّالَ فَأَسَّتَعِذُ بِاللّهِ ﴾ [النحل: 98]، أي إذا أردت قراءة القرآن فاكتفى بالمسبب الذي هو القراءة من السبب الذي هو الإرادة... وقوله تعالى في فقُلْنَا أَضْرِب بِعَصَاكَ الْحَجَرُّ فَأَنفَجَرَتُ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةً عَيْنًا ﴾ [البقرة: 60]، أي فضرب فانفجرت فاكتفى بالمسبب الذي هو الانفجار من السبب الذي هو الضرب، وإن شئت أن تعكس هذا فتقول اكتفى بالسبب الذي هو القول من المسبب الذي هو الضرب.

وكذلك استغنى عن الفعل لارتباط صيغه بحروف الجر، بدليل التضمين، وكثيراً ما يجري التعبير القرآني على صور من الإيجاز والاكتفاء لا تحيط بها قواعد النحو مثل الاكتفاء من الجملة الفعلية أو الاسمية بجار ومجرور، كقوله تعالى ﴿ إِنْ اَصَانتُمْ لَأَنفُسِكُمْ وَإِنّ أَسَأتُمْ فَلَهَا ﴾ [الإسسراء: 7]، و ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرَجَالًا أَوَّ رُكَانًا ﴾ [البقرة:239]، فقد اكتفى من جملة الجواب بالحال دون ذكر الفعل وفاعله ومفعوله، لأنه معلوم لا حاجة لذكره (3).

إنّ الفعل كالابتداء يستغنى به عن الطرف الآخر وهو دليل الربط للإشعار به، فهو موضوع الكلام والأمر والشأن له، لأنه مفتقر إلى قيود تخصصه، لذلك صارت متعلقاته مرتبطة به تطلبه ويطلبها فقد يترك الفاعل إيجازاً واختصاراً، لأن غرض المتكلم الإخبار عن المفعول لا غير فترك الفاعل إيجازاً للاستغناء عنه فإذا حذف الفاعل وجب رفع المفعول وإقامته مقام الفاعل وذلك من قبل أن الفعل لا يخلو من فاعل حقيقة (4)، لذلك

⁽¹⁾ البرهان في علوم القرآن: 3/ 175-176.

⁽²⁾ الخصائص: 3/ 173–174.

⁽³⁾ نحو القرآن: 47-48.

⁽⁴⁾ شرح المفصل: 7/ 70.

فإن الصيغة الفعلية وهيأتها هي التي توجه الكلام بحسب الغرض المراد مما جعل المحدثين يذهبون إلى ربط الصيغة بالجملة، فاتجهوا إلى تعريف الجملة بالصيغة التي يعبر بها عن الصورة اللفظية والتي تدرك بواسطة الأصوات، والجملة كالصورة اللفظية عنصر الكلام الأساسي، فبالجمل يتبادل المتكلمان الحديث بينهما، وبالجمل حصلنا لغتنا، وبالجمل نتكلم، وبالجمل نفكر أيضاً، الصورة اللفظية يمكن أن تكون في غاية التعقيد، والجملة تقبل بمرونتها أداء أكثر العبارات تنوعاً، فهي عنصر مطاط وبعض الجمل يتكون من كلمة واحدة (تعال) و (لا) و (وأسفاه) و (صه) كل واحدة من هذه الكلمات تودي معنى كاملاً يكتفي بنفسه (1)، لأن الاكتفاءان يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط فيكتفي بأحدهما عن الآخر ويُخص بارتباط فإن الارتباط خسة أنواع وجودي ولزومي وخبري وجوابي وعطفي (2).

لذلك فإن حروف المعاني جمع جيء بها نيابة عن الجمل ومفيدة معناها من الإيجاز والاختصار (٤) فاستغنى بها عن الفعل، كما أنها تشكل مع الفعل مدار الأمر والسأن والعناية بأحدهما دون الآخر بالاستغناء تبعاً لأغراض المنشئين وأحوال المتلقين، لأن اللغة تظل خاضعة للحياة في تطورها الذي لا ينتهي إلى حد فقوة الحياة التي لا تقهر تتغلب على القواعد وتحطم قيود التقاليد فليس من الباطل إذن أن يقال بأنه يوجد من اللغات قدر ما يوجد من الأفراد (٤). فقد استغنى عن بعض الحروف لاشتراكها في المعنى، كما استغنى عن بعض الأفعال المشتركة، فإذا كان العطف بلكن في الإيجاب إنما يكون في الغلط والنسيان فلا حاجة إليها، لأنه قد استغنى عنها ببل في الإيجاب، لأنه لا حاجة إلى تكثير الحروف الموجبة للغلط، وقد يستغنى بالحرف عن الحرف في بعض الأحوال إذا كان كيمناه ألا ترى أنهم استغنوا باليك عن حتاك وبمثلك عن كك وكذلك استغنوا عن ودع

⁽¹⁾ اللغة لفندريس: 101.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 3/ 118.

⁽³⁾ شرح المفصل: 8/7.

⁽⁴⁾ اللغة لفندريس: 6 - 7.

بترك، لأنه في معناه، وكذلك استغنوا به عن (وذر) وكذلك استغنوا بمـصدر تـرك واسـم الفاعل منه عن مصدر ودع ووذر وعن اسم الفاعل منهما، فيقال ترك تركا فهو تارك ولا يقال ودع ودعا وهو وادع ولا وذر وذرا فهو واذر (١)، فمتى رأيناهم قد حذفوا حرفاً فقـ د أرادوا غاية الاختصار، ولولا ذلك الذي أجمعوا عليه واعتزموه لما استجازوا زيادة ما الغرض فيه الإيجاز ولا حذف ما وضعه على نهاية الاختصار، فقد استغنى عن حذف بقوة اختصاره (2)، كما استغنى عن بعض الحروف ببعض، بدليل الاشتراك، لأن الأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له ولا يبدل على معنى حرف آخر، فنحن تمسكنا بالأصل ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقى مرتهناً بإقامة الدليل (3)، لأنه ليس المراد بالاستغناء الاكتفاء بأحد المشتركين كيفما اتفى، بل لأن فيه نكتاً تقتضى الاحتكام إليه، و"من عادة العرب إذا ذكرت شيئين مشتركين في المعنى تكتفى بإعادة الضمير على أحدهما استغناء بذكره عن الآخر اتكالاً على فهم السامع (4)، لأن الفعل وما أشبهه يتضمن الضمير العائد لذلك استغنت الجملة الاسمية عن فعل الكون بالخبر، كما استغنت بشبه الجملة عن الفعل لتعلقها به وتحملها النضمير العائد، بدليل استغناء الفعل عن الفاعل والمفعول، فإن "هذا الاسلوب في الاستغناء عن الفاعل والمفعول والاكتفاء بالفعل يدل على أن الفعل وحده قد يكون وافر الدلالة واسع المعنى بحيث يقوم وحده مقام التركيب بطرفيه وهذا أمر لم يقدروا على التصريح به وأنى لهم أن يقبلوا به وهم يبدأون بحثهم للنحو بتعريف الكلام إنه اللفظ المركب المفيد فائدة يحسن السكوت عليها (⁽⁵⁾.

والسكوت يحسن بذكر طرفي الكلام، إذ لا يستغني أحدهما عن الآخـر في الإسـناد

⁽¹⁾ الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 257 - 258.

⁽²⁾ سر صناعة الأعراب: 1/ 271.

⁽³⁾ الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 255.

⁽⁴⁾ البرهان في علوم القرآن: 3/ 127.

⁽⁵⁾ نحو القرآن: 36.

والنسبة بدليل التعلق، لذلك يستغني بالحرف عن الفعل لعلم المتلقى بـه، كما استغنى بالفعل عن الحرف في فعل الأمر، لأن الأصل في الأمر للمواجبه في نحو افعل أن يكون باللام نحو لتفعل كالأمر للغائب إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم وجرى على السنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف، كما قالوا (أيـش) والأصـل: أي شيء، وكقـولهم: عـم صباحاً والأصل فيه: أنعم صباحاً من نَعِمَ ينعمُ بكسر العين في أحد اللغتين وكقولهم ويلمه والأصل فيه: ويل أمه، إلا أنهم حذفوا في هذه المواضع لكثرة الاستعمال، فكذلك هاهنا: حذفوا اللام لكثرة الاستعمال وذلك لا يكون مـزيلاً لهـا عـن أصـلها ولا مـبطلاً لعملها(1)، والجامع لذلك معنى الطلب، كما استغنى باللام عن القسم بجامع التوكيد والتوثيق، لأنه "يستغنى كثيراً عن القسم بجوابه إن أكد بالنون نحو لاضربنك" (2)، إذ"يـستغنى بجواب القسم عن القسم، فيكون الجواب دليلاً على القسم المحذوف، وذلـك كـأن يـؤتى باللام الواقعة في جواب القسم، كقولك: لأذهبن إليه وقولك لقد رددت عليه فاللام واقعة في جواب قسم محذوف والتقدير والله لأذهبن إليه، أو لقد رددت عليه، قـال تعـالي ﴿ كُلَّا لَيُنْبُذَنَّ فِي أَخْطَمَةِ ﴾ [الهمزة: 4]، وفال ﴿ وَلَقَدُهُ مَكَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعُدَهُ، ﴾ [آل عمران: 152](3)، وكذلك التمني فقد يستغنى بلـو عـن فعـل الـتمني فينتـصب الفعـل بعدها مقروناً بالفاء نحو لو كان لي مال فأحج أي أتمنى وأود ولو كان لي مال قال تعـالى ﴿ لَوَ أَنَ لِي كَرَّهُ فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الزمر: 58] (4).

ولقد استغنى عن فعل القسم بأحرف القسم عدا الباء فان الفعل يجوز إظهاره (5)، وذلك بخلاف ما كان فرعا عليها، فإن واو القسم لها ثلاثة شروط أحدها حذف فعل

⁽¹⁾ الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 274 مسالة (72).

⁽²⁾ شرح الكافية ، للرضى: 2/ 341.

⁽³⁾ معاني النحو: 4/ 154.

⁽⁴⁾ شرح الكافية ، للرضى: 2/ 387.

⁽⁵⁾ يُنظر: الجُنى الداني في حروف المعاني: 45.

القسم معها فلا يقال: أقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي أكثر استعمالاً من أصلها أي الباء.. وأبدلت الواو منها، لأن بينهما تناسباً لفظياً لكونهما شفهيتين ومعنويـاً الا ترى أن في واو العطف واو الصرف معنى الجمعية القريبة من معنى الإلصاق⁽¹⁾، فقـ د استغنى بالواو لقوة دلالتها على الاجتماع عن الباء وهي الأصل في التعدية، بـدليل معاقبتها لهمزة التعدية فالواو إذا لم تكن بدلاً من الحرف الجار لزمته الدلالة على الاجتماع كلزوم الفاء الدلالة على الإتباع، وهي مع ذلك تجيء على ضربين أحدهما أن تأتي دالة على الاجتماع متعرية من معنى العطف.. والآخر أن تأتي عاطفة مع دلالتها على الاجتماع.. وجميع الباب الذي يسمى المفعول معه غير معطوف على ما قبله، لأنه غير داخل معه في جنسية إعرابه، وإنما هو معمول الفعل الذي قبل الواو بتوسط الـواو.. وإنما سمّى النحويون هذه الواو بمعنى مع الاجتماع، لأن معنى مع الصحبة والصحبة اجتماع... وقد تجيء الواو غير عاطفة على غير هذا الوجه في نحـو قولـه تعـالي ﴿ يَغْشَىٰ ا طَآبِفَكَةً مِّنكُمُّ وَطَآبِفَةٌ قَدَّ أَهَمَّتُهُمْ أَنفُهُمْ ﴾ [آل عمران: 154]، وإنما الكلام مجموعه في موضع نصب بوقوعه موقع الحال فهذا ما ينبئك عن استحكام الواو في باب الدلالة على الاجتماع، إذ كان حكم الحال أن تكون مصاحبة لذي الحال فإن جاء شيء ظاهره على خلاف الاجتماع ردّ تأويله إليه (2).

إنّ الاستغناء عن معنى مشترك لا يعد بدلاً، بل هو اكتفاء بمعنى واستغناء به عن الآخر بحسب الدلائل المعنوية، فإنّواو العطف فيها معنيان: العطف ومعنى الجمع، فإذا وضعت موضع (مع) خلصت للاجتماع وخلعت عنها دلالة العطف، نحو قولهم استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة ومن ذلك فاء العطف، فيها معنيان العطف والإتباع، فإذا استعملت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف وخلصت للإتباع وذلك قولك: إن تقم فأنا أقوم ونحو ذلك.

⁽¹⁾ شرح الكافية ، للرضى: 2/ 344.

⁽²⁾ المخصص: 14/ 47–48.

⁽³⁾ الخصائص: 2/ 196.

إنَّ الواو لا تستغنى عن معنى الجمع، كما أن الفَّاء لا تستغنى عن الإتباع والتعليق، وقد اختلف في الفاء الداخلة على (إذا) الفجائية نحو خرجت فإذا الأسد(1)، لأنه ُلـو كـان في الكلام معنى شرط لاستغنى بما في (إذا) من معنى الإتباع عن الفاء، كما استغنى عنها في قوله عز اسمه ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[الروم: 36]، ألا ترى أنهم يقولون: لن نفعل وهمي نفى وسنفعل ولم يقولوا لن سنفعل وإن كانت لن نفياً لها، لأنهم استغنوا بما في (لن) مـن معنى الاستقبال عن إعادة السين التي للاستقبال فكذلك كان ينبغي لـو كـان في الكـلام معنى شرط، أن يستغنوا بما في (إذا) من معنى الإتباع عن الفاء الموضوعة للإتباع (2)، وقد جمع الحرف الواحد أكثر من معنى لنيابته عن الفعل الموضوع أصلاً لإيجاد المعاني في غيره فاستغنى بالحرف عن الكلام الطويل كحروف الجواب والمبهمات التي أشبهتها لغلبة معنى الحرفية عليها، بدليل جمودها لملازمتها إيجاد المعاني وإحداثها في غيرها، وذلك بخلاف الصيغ الصرفية فإنها متغيرة بحسب المراد بالسوابق واللواحق، علاوة على معنى البناء، فكانت دوال النسبة الفعلية والاسمية فهي تتردد بينهما بالاستغناء عن معنى بـدال من دواله، وقد يستغنى عن الصيغة وما تعلق بها بألفاظ العموم، بـدليل ملازمتهـا للبنـاء لجمعها بين معنيى الحرفية والاسمية، ألا ترى أنالاسماء المستفهم بها، والاسماء المشروط بها، كيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام الكثير المتناهي في الأبعاد والطول، فمن ذلك قولك: كم مالك، ألا ترى أنه قد أغساك ذلك عن قولك: أعشرة مالك أم عشرون، أم ثلاثون، أم مائة، أم ألف، فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبداً، لأنه غير متناهِ فلما قلت: (كم) أغنتك هذه اللفظة الواحدة عـن تلـك الإطالـة غـير المحـاط بآخرها ولا المستدركة وكذلك أين بيتك قد أغنتك (أين) عن ذكر الأماكن كلها وكـذلك من عندك؟ قد أغناك هذا عن ذكر الناس كلهم، وكذلك متى تقوم قد غنيت بـذلك عـن ذكر الأزمنة على بعده.. وكذلك الشرط في قولك: من يقم أقم معه، فقد كفاك ذلك من ذكر جميع الناس وكذلك بقية أسماء العموم في غير الإيجاب، نحو أحد وديار وكتيع وارم

⁽¹⁾ يُنظر: الجُني الداني في حروف المعاني: 73.

⁽²⁾ سر صناعة الأعراب: 1/ 264.

وبقية الباب⁽¹⁾، لذلك فلا حاجة إلى كثرة الاحتمالات والبحث عن تقديرات لا تغني عن المراد من وضع المبهمات والحروف وبخاصة في تقدير أجوبة الاستفهام والشرط والقسم، لأنه ينقض الغرض من استعمالها، فالجواب قدايكون غير مقصود بعينه وإنما يتسع لكل ما يحتمله المقام، فلا ينصرف الذهن إلى شيء بعينه بل يدعه يذهب كل مذهب مما يحتمله سياق الكلام ومقامه فيكون كله مراداً أو محتملاً مـراده، وذلـك نحـو قولـه تعـالي ﴿ قَــَ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ ٣ بَلْ عِبُمَوا أَن جَآءَهُم مُنذِرُ مِنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَنفِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عِيبُ ١ أَو ذَا مِتْنَا وَكُنَّا نُرَابًا ذَلِكَ رَجْعً بَعِيدٌ ﴿ فَ عَلِمْنَا مَا نَنقُصُ ٱلْأَرْضُ مِنْهُمٌّ وَعِندَنَا كِئَبُّ حَفِيظً ﴾ [ق: 1- 4]. ونحــو قولــه تعــالى ﴿ ضَ ۚ وَٱلْفُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ۞ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا فِي عَزْمِ وَشِقَاقٍ ۞ كَمْ ٱلْمَلَكَنَا مِن مَّلِهِم مِّن قَرْنِ فَنَادَواْ وَلَاتَ حِينَ مَناسِ ٧٣ وَعَجِبُواْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنهُم ۖ وَقَالَ ٱلْكَنفِرُونَ هَلْذَا سَلحِرٌ كُذَّابُ أَجَعَلَ الْآلِمَةَ إِلَهًا وَحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءُ عُجَابٌ ﴾ [ص: 1- 5]، فيحتمل أن يكون الجواب (لنهلكنهم)، بدليل قوله تعالى ﴿ كَمْ أَهْلَكُنَّا مِن قَبْلهم مَن قَرْن ﴾، ويحتمل أن يكون: لقد عجبوا من إنذارك أو ليعجبن، بدليل قوله ﴿ وَعَجَّبُوا أَنَجَاءهُ مُنذرٌ مَنْهُ مُ ﴿ ويحتمل أن يكون الجواب أنه لـذكر لهم أي شرف لهم، بـدَليل قوله ﴿ وَالْفَرْ إَنَّ ذِي الذَّكْرِ ﴾ ويحتمل أن يكون الجواب: ما الذي كفروا نازلين على حكم الحق بل الذين كفروا في عزة وشقاق، كل ذلك يحتمله السياق ويحتمل غيره وهذه المعانى كلها مرادة أو محتملة المراد، فيكون المعنى قد اتسع بحذف الجواب وشمل أبعاداً لم يكن يشملها الذكر وعلى هذا فالغرض من الذكر هو القصد إلى جواب بعينه وأما الحذف فيحتمل أن يكون المراد منه الإيجاز ويحتمل أن يكون المراد منه سعة المعنى وشموله وذهاب الذهن كل مذهب⁽²⁾.

إنّ الاستغناء عن الجواب، لإفادة معنى لا يؤديه أي احتمال من الاحتمالات السابقة، لأنه يتعارض مع الغاية التي حصل بها الاستغناء بالقسم تحقيقا لإثبات التحدي والتنبيه على الإعجاز وتوثيق حال الذين لا يؤمنون به، لأن قوله تعالى ﴿وَالْقُرُانِ ﴾ يمين اعترض كلام دون موقع جوابها، فصار جوابها جوابا للمعترض ولها فكأنه أراد: والقرآن

⁽¹⁾ الخصائص: 1/82.

⁽²⁾ معاني النحو: 4/ 161.

ذي الذكر لكم أهلكنا فلما اعترض قوله: ﴿ بَلِ الَّذِينَ كَفُرُوا في عزَّة وَشَفَّاق ﴾ صارت (كم) جوابا للعزة ولليمين، ومثله قوله ﴿ وَٱلشَّمْسِ وَضُعَنَهَا ﴾ [الَـشمَسُ: أَ] اعـُـترض دون الجواب قوله ﴿ وَنَفْسِ وَمَاسَوَّنهَا ١٠٠ فَأَلْمَهَا ﴾ [الشمس: ٦- 8]، فصارت (قد أفلح) تابعة لقوله (فألهمها) وكفي من جواب القسم وكأنه كان: والـشمس وضحاها لقـد أفلح الله وقيل: الجواب ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَحَقُّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ ﴾ [ص: 64] في أواخر السورة، وقيل: الجواب ﴿ كُرَّ أَهْلَكُنَا مِن مَّلِهِم مِّن قَرْنِ ﴾ [ص: 3]، ومعناه لكم أهلكنا قبلهم من قـرن فلمـا طال الكلام بينهما حذفت اللام (2)، وقيل: الجواب محذوف دل عليه ما في (ص) من الدلالة على التحدي أو الأمر بالمعادلة أي أنه لمعجز أو لواجب العمل بـ. كأنـه قـال والقرآن ذي الذكر أنه لكلام معجز (3)، وقد يكون الجواب مدلولاً عليه بـالحرف (بـل) إذ استغنى به عن جهة الترك للانتقال من غير أبطال (4)، لغرض التقرير واليقين، نحو قولمه تعالى ﴿ فَ وَالْفُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ ١ ﴾ بَلْ عَجِبُواْ أَن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِنْهُمْ ﴾ [ق: 1- 2]. فقد استغنى عن الجواب بما أفادت (بل) من تقرير استبعاد إنكارهم لتعجبهم مما ليس بعجب وهـو أن ينذرهم أحد من جنسهم وأن يبعثوا بعد المـوت، بـدليل قولـه تعـالي ﴿ فَقَالَ ٱلْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ ۞ أَوِذَا مِتْنَا وَكُنَّا لُرَّابًا ۚ ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ ﴾ [ق: 2- 3]، وفيه 'دلالة على أن تعجبهم من البعث أدخل في الاستبعاد وأحق بالإنكار.. للشهادة على أنهم في قولهم مقدمون على الكفر العظيم وهذا إشارة إلى الرجع (ذلك رجع بعيد) مستبعد مستنكر كقولك هذا قول بعيد وقد ابعد فلان في قوله ومعناه بعيد من الوهم والعادة ويجوز أن يكون الرجع بمعنى المرجوع وهو الجواب ويكون من كلام الله تعالى استبعاداً لإنكارهم (⁽⁵⁾. فإن الإنكار الأول قد قررته وحققته (بل) و (ذلك) فقد استبعد إنكارهم الثاني بالهمزة، فتكون (بــل)

⁽¹⁾ معاني القرآن، للفراء: 2/ 397.

⁽²⁾ يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: 4/ 319.

⁽³⁾ يُنظر: الكشاف: 3/ 359، التفسير الكبير: 26/ 174، أنوار التنزيل: 599.

⁽⁴⁾ يُنظر: الجُني الداني في حروف المعاني: 235.

⁽⁵⁾ الكشاف: 4/4.

جواب القسم و (ذلك) جواب الاستفهام الذي خرج إلى الإنكار، وقيل: "وجواب القسم في (ق والقرآن الجيد) محذوف يدل عليه (أئذا متنا وكنا تراباً) المعنى والله أعلم: والقرآن الجيد إنكم لمبعوثون فعجبوا، أي انبعث إذا متنا وكنا تراباً وقوله (ذلك رجع بعيد) أي يبعد عندنا أن نبعث بعد الموت، ويجوز أن يكون الجواب (قد علمنا ما تنقص الأرض منهم) فيكون المعنى ق والقرآن الجيد لقد علمنا ما تنقص الأرض منهم وحذفت اللام، لأن ما قبلها عوضاً عنها (1).

وليس كذلك فإن "معنى (بل) توكيد الأمر بعده، فصار مثل (إن) الشديدة تثبت ما بعدها، وإن كان لها معنى آخر في نفي خبر متقدم كأنه قال: إن اللذين كفروا في عزة وشقاق.. إنّ النحويين قالوا: إن (بل) تقع في جواب القسم، كما تقع (إن)، لأن المراد بها توكيد الخبر، وذلك في (ص والقرآن...) الآية وفي (ق والقرآن...) الآية وهذا من طريق الاعتبار، ويصلح أن يكون بمعنى (إن)، لأنه سائغ في كلامهم، أو يكون (بل) جواباً للقسم، لكن لما كانت متضمنة رفع خبر وإتيان خبر بعده كانت أوكد من سائر التوكيدات، فحسن وضعها موضع (إن).

فقد يستغنى عن الجواب بما يدل عليه، نحو قوله تعالى ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾ [فاطر: 4]، قال الزمخشري: فأن قلت: ما وجه صحة جزاء الشرط ومن حق الجزاء أن يتعقب الشرط وهذا سابق له؟ قلت: معناه وإن يكذبوك فتاس بتكذيب الرسل من قبلك موضع فتأس استغناء بالسبب عن المسبب: أعني بالتكذيب عن التأسي (3)، فلا يستغني عن شيء إلا بدليل يشير إليه يخرجه من العموم والإبهام إلى التعيين، لتعلق الجزاء بالشرط، إذ يسري الحكم على كل من اتصف به، وفائدة الاستغناء زيادة التقرير والتحقيق للوصول إلى الإحاطة بالمعنى المراد، بدليل تقديم ما حقه التأخير، ونحوه قوله ﴿ فَإِن تَوَلَّواْ فَقَدْ أَبْلَغَتُكُمْ مَّا أَرْسِلْتُ بِدِهِ

⁽¹⁾ معانى القرآن وإعرابه: 5/ 41-42.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 3/ 193.

⁽³⁾ الكشاف: 3/ 300.

إِلْتَكُرُ ﴾ [هود: 57] ليس الإبلاغ هو الجواب لتقدمه على قولهم والتقدير: فإن تولوا فلا ملام على، لأني قد أبلغتكم، وقول ه ﴿ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدَّ مَضَتَ سُنَتُ ٱلْأُوَّلِينَ ﴾ الأنفال: 38] أي يصيبهم ما أصاب الأولين (١).

وهكذا يستغنى عن الجواب، إذا تقدمه ما يدل عليه، لذلك لا يجوز تقديم الجواب على الجاب، شرطاً كان أو قسماً ألا تراك لا تقول: أقم إن تقم فاما قولك أقوم إن قمت، فإن قولك: أقوم ليس جواباً للشرط ولكنه دال على الجواب، أي إن قمت قمت ودلت أقوم على قمت ومثله أنت ظالم إن فعلت أي إن فعلت ظلمت فحذفت (ظلمت) ودل قولك: أنت ظالم عليه (2).

ويستغنى بالاستئناف عن الجواب إذا لم يكن مطابقاً للسؤال، نحو قوله تعالى في وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓا أَسَطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [النحل: 24]، فقوله (اساطير الأولين) ليس بجواب لقوله للكفار (ماذا أنزل ربكم)، إذ لو كان جواباً له لكان المعنى هو أساطير الأولين، أي الذي انزله ربنا أساطير الأولين والكفار لا يقرون بالإنزال، فهو إذن كلام مستأنف، أي ليس ما تدعون إنزاله منزلاً، بل هو أساطير الأولين (أكولين أي ليس ما تدعون إنزاله منزلاً، بل هو أساطير الأولين (أك.

والغرض من الاستغناء عن الجواب الاستخفاف والسخرية، بدليل قوله تعالى والغرض من الاستغناء عن الجواب الاستخفاف والسخرية، بدليل قوله تعالى وقيل لِلَّذِينَ اتَّقَوَّا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا ﴾ [النحل: 30]، قال الزنخشري: فإن قلت: لم نصب هذا ورفع الأول؟ قلت: فصلاً بين جواب المقر وجواب الجاحد، يعني أن هؤلاء لما سئلوا لم يتلعثموا وأطبقوا الجواب على السؤال بينا مكشوفاً مفعولاً للإنزال، فقالوا: خيراً، أي أنزل خيراً وأولئك عدلوا بالجواب عن السؤل فقالوا: هو أساطير الأولين وليس من الإنزال في شيء (4)، فإن الاستغناء بالرفع عن ضمير الشأن لغرض إثبات دوام السخرية، كما استغني عن ضمير العموم، ولا يحصل ذلك ابتداءً، بل جواب عن سؤال

البرهان في علوم القرآن: 3/ 209.

⁽²⁾ الخصائص: 2/ 387–388.

⁽³⁾ شرح الكافية ، للرضى: 2/ 59.

⁽⁴⁾ الكشاف: 2/ 407.

سابق، فيستغنى عن الضمير لعلم المخاطب، نحو مررت بكل أي مررت بكلهم ومررت ببعض أي مررت ببعضهم فيستغنى بما جرى من الكلام ومعرفة المخاطب بما يعني عن إظهار الضمير وصار ما يعرف المخاطب مما يُعنى به مغنياً عن وصفه ولم يوصف به أيضاً، لأنهم لما أقاموه مقام المضمير والمضمير لا يوصف به إذ لم يكن تحلية ولا فيه معنى تحلية أن لذلك استغنوا بتاء التأنيث في الفعل الماضي عن إظهاره وبحروف المضارعة أن يضعوا ضميراً بارزاً استغناء بقرينة التكلم، فقد وضعوه في الفعل المضرع المتكلم مستتراً لا غير، لأن قرينة التكلم، وإن كانت همزة، فقد علم أنها للمفرد، وإن كانت نوناً استغنوا بقوة قرينة التكلم في الدلالة على من هو له عن أن يضعوا له ضميراً بارزاً وضعوه في الصفات بجملتها إذا جرت على من هي له مستتراً كانهم استغنوا بتثنيتها وضعوه في الصفات بجملتها إذا جرت على من هي له مستتراً كانهم استغنوا بتثنيتها وجعها وتأنيثها وتذكيرها عن أن يبرزوا ضمائر لدلالة هذه الأشياء عليها (2).

لقد استغنى بالقرينة العقلية عن إظهار الضمير المتحدث عنه اكتفاء بدلالة الحرف الزائد عليه، لقيامه برفع لبس عموم الفعل، إذ لا يكتفي بتقديم من يعود عليه النضمير، ولقد لأن الضمير من المبهمات ولو اكتفي بالاسم الظاهر لاستغنى عن النضمير، ولقد قيل: الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية، ألا ترى أنك تعرف من الياء التي في (يعلم) أن الفاعل غائب مذكر ومن الألف في (أعلم) أنه متكلم ومن النون في (نعلم) أنه متكلمون ومن التاء في (تعلم) أنه مخاطب أو غائبة ووقع الاستراك هنا، كما وقع في (يعلم) وما أشبهه بين الحال والمستقبل وتعرف من لفظ (علم) أن الفاعل غائب مذكر وعلى هذا فلا ضمير، لأن الفعل يدل بلفظه عليه، كما يدل الزمان فلا حاجة بنا إلى إضمار (3).

إنّ للإضمار دلالة تختلف عن الإظهار، ولا يمكن الاستغناء عنها، كما لا يتم ذلك مع الذكر والحذف والتقديم والتأخير، بدليل وجوب إظهار النضمير في حال التثنية

⁽¹⁾ المخصص: 17/ 132.

⁽²⁾ الأمالي النحوية: 4/ 77.

⁽³⁾ الرد على النحاة: 92.

والجمع حتى ينتظم الكلام فلا يستغنى عن الضمير المستتر لدلالة القرائن عليه تحقيقاً للغرض من إضماره، وقيل: إن توجيه ابن مضاء هذه المسألة بمقالته هذه يدل على صدق النظرة ودقة الملاحظة ويومئ وإن لم تتضح لديه، إلى أن هذه الزوائد التي صدر بها (يفعل) أعني الهمزة والنون والتاء والياء والتي يسمونها أحرف المضارعة أو (أنيت) إنما ضمائر، وهي كذلك في أكبر الظن وليست زوائد زيدت كما زعم النحاة (1).

إنّ الحروف هي الموضوعة لإفادة المعاني وليست الضمائر، لأن الضمائر قد يستغنى عنها بالأسماء الظاهرة، ولا يستغنى عن الحرف إلا لإثبات معنى آخر، فإن حذف حرف المضارعة استغناء عنه بدلالة الحال يحول الفعل المضارع إلى أمر فيخرج من الإعراب إلى البناء، كما أنه لا يجتمع ضميران لفاعل واحد، كما في الأفعال الخمسة، فإن كان الزائد ضميراً فما الحاجة إلى إبراز ضمير آخر يدل على الفاعل، فقد استغني عن همزة (أفعل) بزيادة حرف مضارعة آخر، فلم يقولوا (يؤفعل)، كما استغنوا بـ (يذر) عن (يؤذر)، فلم يستعمل ماضيه استغناء بالأخف مع قوة دلالة الحال على المتكلم، لأن الفعل لا يخلو من فاعل حقيقة، وأما الأفعال الناقصة، فقد استغنت بالجملة الاسمية عن فاعلها ومفعولها، لأنها لتقرير الذات على صفة معينة، لأن المرفوع ههنا والمنصوب لحقيقة واحدة ولم يكونا كالفاعل والمفعول الحقيقيين اللذين هما لحقيقتين مختلفتين فتلفتين فتلفتين فتلفتين أله المرفوع الحقيقين اللذين هما لحقيقتين فتلفتين فتلفتين أله المرفوع الحقيقين اللذين هما لحقيقتين فتلفتين في المنتور المنتور المقبول الحقيقيين اللذين هما لحقيقتين فتلفتين في المنتور ا

إنّ الفعل يستغنى بلفظه عما قلّ وما كثر إذا أخبر به عن ظاهر، وإنما قالت العرب: قال قومك وقال أبواك، لأنهم أكتفوا بما اظهروا عن أن يقولوا قالا أبواك وقالوا قومك، فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا (3) فإذا تقدم الاسم احتاجوا إلى عائد للربط وليس للوصف، لذلك استغنى بالصفة عن الضمير، لأن الوصف في حقيقته فعل مبالغ فيه لذلك تضمن الضمير، بدليل التثنية والجمع، لأنه إذا لم يتضمن ضميراً لم تلحقه علامة تثنية ولا جمع، نحو قام أبواك وقام إخوتك، لأن الغرض في استعمالها – أي

⁽¹⁾ قضايا نحوية: 145.

⁽²⁾ شرح المفصل: 7/ 90.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 2/ 36 – 37.

الحروف – إنما هو الإيجاز والاختصار والاكتفاء من الأفعال وفاعليها، فإذا زيد ما هذه سبيله، فهو تناه في التوكيد به (1) فإن الغرض من الحرف الزائد يختلف عن الغرض من الإضمار، بدليل الاختلاف في إعراب قولهم: أكلوني البراغيث، وفي تنازع العاملين، فإن علامات الإعراب والزوائد النحوية والصرفية وتغيير بناء الصيغ والحذف والإضمار إنما هي دلائل في نحو الدلالة وليس في نحو الإعراب، فقد استغنى به عما لم يستعمل، وذلك نحو جُن وسُل وزكم وورد، وعلى ذلك قالوا: مجنون ومسلول ومزكوم ومحموم ومورود وإنما جاءت هذه الحروف على جننته وسللته وإن لم يستعمل في الكلام، كما أن يدع على ودعت ويذر على وذرت وإن لم يستعمل استغنى عنهما بتركت واستغنى عن قطِع بعُعل فيد الجنون والسل وإذا قالوا جُنن فأذا قالوا جُن وسُل، فإنما يقولون جُعل فيه الجنون والسل وإذا قالوا جُننت فكأنهم قالوا جعل فيك جنون، كما أنه إذا قال أقبرته، فإنما يقول وهبت له قبراً وجعلت له قبراً (2).

وكذلك استغنوا بالوصف الغالب عن موصوفه فيستعمل استعمال الأسماء "تقول ثلاثة دواب إذا أردت المذكر، لأن أصل الدابة عندهم صفة، وإنما هي من دببت فأجروها على الأصل وإن كان لا يتكلم بها إلا كما يتكلم بالأسماء، كما أن أبطح صفة واستعمل استعمال الأسماء. وإنما كانوا قد حذفوا الموصوف في دابة لكثرته في كلامهم، كما أن أبطح صفة في الأصل لأنهم يقولون أبطح وبطحاء، كما يقال أحر وحمراء، وهم يقولون كنا في الأبطح ونزلنا في البطحاء فلا يذكرون الموصوف كأنهما أسمان (3)، وذلك لأن الصفة ربما كثرت في كلامهم واستعملت وأوقعت مواقع الأسماء حتى يستغنوا بها عن الأسماء، كما يقولون: الأبغث (4)، وهذا الأصل لكل متلازمين لاشتراكهما في

⁽¹⁾ الخصائص: 2/ 284.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 4/ 67.

⁽³⁾ المخصص: 17/114–115.

⁽⁴⁾ كتاب سيبويه: 3/ 201.

المقصود فيشعر إحداهما بالآخر ويوحى به كالأسماء المتضايفة كالأب والأخ والصديق ونحو ذلك بما يستدعي استحضار الآخر في الذهن، هذا علاوة على الأسماء المتنضادة والمتشابهة، فإن الضد يقتضي ذكر ضده، والشبيه يستدعي استحضار ما يـشبهه في ذهـن المخاطب أو المتلقى والمنشئ الفطن يعوّل على ذلك في جميع ما يصدر منه، وهو ما ينتظم جملاً بعلاقات إسنادية ونسبية ترتبط مجمل تفسرية أو تعليلية أو تذييلية تكميلاً لمعانيها واحترازأ من توجيهها لغبر المقصود تتميماً للفائدة منها واحتياطاً من اللبس والاحتراس من الاحتمال البعيد بتخصيص الحدث لعمومه، فإذا أمن اللبس ووضعت القرائن دلائل على المراد فيسلك بالاستغناء توجيهاً للكلام بحسب المراد، أما بالاقتطاع وذلك بحذف أجزاء الكلمة أو بالاقتصار وذلك بحذف المفعول للمبالغة في الحدث أو بالاحتباك وذلك بالحذف التقابلي في أساليب الطلب والإنشاء أو بالاختزال وذلك بحذف كلمة أو حرف أو أكثر لكثرة الاستعمال طلباً للخفة والاختصار أو لغرض معين، وهنو الغاينة من الاستغناء للكشف عن المراد، وذلك بمشاركة المتلقى بمـايتطلـب براعـة في تقـدير مطابقـة الكلام لمقتضى الحال وفي رعاية أحوال من يتلقى عنه الكلام فيه جانب ذاتسي يتمثل في تصور أحوال المتلقين قياساً على حاله، وفيه جانب موضوعي يجتهد في تفحص أحـوالهـم في تجرد وفي احتكام إلى الدقة والإصابة (١)، وذلك بمعرفة الجامع الذي يجمع المشتركين في المعنى ودواعي الاستغناء عن أحدهما والغرض من ذلك فقد جرى الاستغناء بـدلائل نحوية وصرفية وبلاغية ودلالية للتعبير عن المشاركة الحقيقة برموز لغوية إيحاثية بين طرفي اللغة للإشعار بتداعى المعانى واختيار المناسب للمقام ببصورة تجميع المتصور بالمشاهد اعتماداً على حال المتلقى وعلمه، كالاستغناء في حال الإغراء والتحذير والجواب إذا اختلف التركيبان خبراً وإنشاءً فكأن الجملة الثانية، وهي بمثابة جواب عن سؤال مقدر أو متصور قد نزلت منزلة الجزء من السؤال إشعاراً به ودلالة عليه فعدت بمنزلة الاستفهام

⁽¹⁾ نحو المعاني: 103.

وهو إنشاء، وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار إليه إلا لجهات لطيفة إما لتنبيه السامع على موقعه أو لاغنائه أن يسأل أو لئلا يسمع منه شيء أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه أو القصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف أو لغير ذلك عما ينخرط في هذا السلك(1).

وكذلك استغنوا عن جمع بآخر، وبصيغة عن غيرها كأشتد وافتقر عن شدد وفقر (2)، بشرطان لا يكون مؤكداً، لأن الحذف مناف للتأكيد، إذ الحذف مبني على الاختصار والتأكيد مبني على الطول، وأن لا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر ومن ثم لم يخذف اسم الفعل، لأنه اختصار للفعل، وأن لا يكون المحذوف عوضاً عن شيء (3)، وربا استغنى عن انفعل في هذا الباب فلم يستعمل وذلك قولهم: طردته فذهب ولا يقولون فانظرد ولا فاطرد يعني أنهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذا كان في معناه (4)، أي كان بمعنى ما طاوعه وليس بمعنى المطاوع، ولو كان بمعناه لكان مرادفه وليس مستغنى عنه، لأنه لا يظهر، كما امتنعوا أن يثنوا (عشرين) حين لم يجيزوا (عشرونان) واستغنوا عنها بأربعين، ولو قلت ذا لقلت مائتانان والفانان واثنانان وهذا لا يكون وهو خطأ لا تقوله العرب (5).

وكذلك استغنوا في الجمع بالسالم عن المكسر فقالوا: سموات، وبالقلة عن الكشرة فقالوا: شبر وأشبار وستر وأستار وطمر وأطمار استغنوا بأفعال هنا كما استغنوا بأفعال نحو رسن وأرسان وقدم وأقدام عن بناء الكثرة وكما استغنوا بافعل في كف واكف ولم

⁽¹⁾ نحو المعانى: 102-103.

⁽²⁾ ينظر: كتاب سيبويه: 4/ 33-36.

⁽³⁾ الإتقان في علوم القرآن: 2/ 59-60.

⁽⁴⁾ كتاب سيبويه: 4/ 66.

⁽⁵⁾ المصدر نفسه: 3/ 393.

يتجاوزوه، وقد جاءوا به على فِعَلة: قرد وقردة.. جعلوه للقليل قالوا ثلاثة قردة كأنهم استغنوا بقردة عن أقراد وقد كسروه على فعلان بضم الفاء قالوا ذئب وذؤبان.. وعلى فعلان بكسر الفاء قالوا رئد ورئدان... قالوا: ضلوع وأروم ولم يقولوا عنوب ولا معى اجتزأوا عنه بمثال القلة كما اكتفوا بأرسان عن رسون (١).

إنّ الاكتفاء دليل الترك والإسقاط، ولا يتم ذلك إلا بالاستغناء اللغوي، وهو دليل السعة لوجود البدائل المناسبة والأحوال والمقامات ومتطلباتها، إذ يتصرف بالصيغة الصرفية بالتحويل عن جهتها بوقوعها على غير ما وضعت له أو بالزيادة فيها أو إلحاقها بغيرها ليتم بالتصريف البيان، وذلك بإمالة الكلام بحسب المراد فيستغنى عن معنى بآخر، فكان الصرف ميدان الاستغناء فيترك فيه القياس، والأصل لقيام المستغنى به مقامه، مع زيادة فائدة الإيجاز والاختصار مع السعة اللغوية بتوليد المعاني غير المتناهية برموز قليلة، تحمل دلائل على ما استغنى عنه بما فيها من الإيحاء والإشعار بالمقصود مما لم يستطع إظهاره الإتيان بها.

إنَّ الاستغناء بالصيغة الصرفية وما ناب عنها من أحرف المعاني دليل السعة اللغوية وأداة التصرف في الكلام بحسب فطنة المنشئ ومقتضى حال المتلقي، فالأصول المختلفة للصيغة الواحدة مع تقارب المعاني دليل التمكن اللغوي بالتعويل على القياس مع التحكم بالاختيار المناسب للحال فقد يقتضي السياق بحسب متطلبات الأحوال الاستغناء بالمصدر الصريح عن المؤول أو بالمؤول عن الصريح، كما يستغنى به عن التأنيث والتثنية والجمع، فقد تصرفت العربية بالمصدر تصرفاً واسعاً فاستغنت به عن الفعل بعلامة نصبه وعن المبتدأ أو الخبر بعلامة رفعه وعن اسم الفاعل والمفعول فأوقعته عليهما وهما على الحقيقة له وذلك لغرض الوصف بجميع الجنس، بدليل مجيء الجمع على وزن المصدر كالحضور والسجود والقعود والقيام والصيام للدلالة على أن المصدر على الحقيقي المنجز بالحركة الظاهرة أو الباطنة للتفريق بين الجمع المكسر والمصحح

⁽¹⁾ شرح المفصل: 5/ 19.

وهو الفرق بين معنيي الاسمية والفعلية أو الثبوت والحدوث مما يدل على علاقة الـشكل بالمضمون وهي علاقة قائمة على معرفة المنشئ بالمتلقى وعلم المتلقى بما يسقطه المنشئ، فيظهر الشكل المعبر عن المراد والمعبر عن كوا من كل من المتكلم والمخاطب وذلك من خلال اعتماد المنهج اللغوي السليم وهو المنهج الوصفى التحليلي للوصول إلى المراد وبيان مراتب المتكلمين ومنازل المخاطبين، لـذلك فـإن الاسـتغناء بـاب مـشاركة المتلقـي لاستكمال ما استغنى عنه وحثه على المساهمة في الحوار وفيه كشف عن قدرته في تبادل الحديث، لإظهار فطنته في المتابعة والانتفاع بما لديه إلى حد التأثير عليـه وإقناعـه بـدلائل عقلية ممثلة برموز لغوية لها القدرة على الإيحاء والإشعار بفيض من المعانى تشغله وتحصل منه ما يكتفي به في المواصلة وهكذا يكون الاستغناء حين لا يكون للذكر حاجة أو يكون عبثاً ومغيراً جهة الكلام عن المراد، فإن العربية وضعت دليلاً على كل مستغنى عنه إعراباً وبناء وتذكيراً وتأنيشاً وتكبيراً وتصغيراً وإفراداً وجمعاً ومشابهة ومضادة وتعويضاً لفظياً في بناء الصيغ والتراكيب، كما في مصادر معتـل الفـاء فـإن التـاء أو الهـاء تقوم مقام الفاء كصفة وزنة في حين تقوم الألـف في حـصان ورزان وصـناع ونحـو ذلـك مقام تاء التأنيث ونو التثنية والجمع تقوم مقام التنوين، كما يقوم التنوين مقام الإضافة وقيام الحال مقام الخبر.

كما استغنوا بالتاء عن التكسير في السماء والأرض وبافتعل عن فَعُل فقالوا اشتد وافتقر وبافعال عن فَعِل فقالوا احمار واصفار واخضار، كما استغنوا بارتفع عن رَفُع وبانفعل في المطاوعة عن المفعول وكذلك جميع صيغ المطاوعة للدلالة على السرعة في الاستجابة مع الانقياد والحبة وفي المصادر استغنوا بتفعال ومفعلة عن فِعَال وغيرها للدلالة على كثرة الفعل في المكان فاستغنوا بهما عن ظرف المكان، نحو تلقاء وتبيان والحمية والمعصبية والمعرفة والملحمة والمسبعة فيما اشتق من الثلاثي، بدليل التصريح بالكثرة فيما زاد على الثلاثة كما قالوا كثيرة الثعالب ونحو ذلك.

كما استغنوا بالمفعول عن المفعل في المصادر عـن ظـروف المكـان فقـالوا الموضـوع

والمرفوع والمعقول ونحو ذلك، فالذي يحدد قيمة الصيغة في الكلام ليس السياق بل الاستغناء ببناء عن آخر لفائدة زائدة، لأن الصيغ كالحروف في إيجاد المعاني في غيرها، ولكل صيغة قيمة معنوية، كما لكل حرف من حروف المعاني معنى وضع له، فيجري على معنى مقصود دون غيره من المعاني المتراكمة بالاستغناء عن الاشتراك والعموم بتخصيص جهته في الكلام، لأن لكل كلمة جهة في النظم، والذي يحدد جهتها فيه هو الاستغناء، إذ يكتفي فيه بالمذكور مع الدلائل التي توجهه نحو المراد وإن خالف الظاهر، بدليل الحمل على المعنى دون اللفظ كالاستغناء بالأم عن تأنيث أبة، بدليل تثنيته على أبوين وعن والدة في تثنيته على والدين تغليباً للمذكر على المؤنث لعموم التذكير لوقوعه على كل شيء فاستغنوا به عن التأنيث، كما استغنوا بالمجرور عن التنوين في الإضافة.

واستغنوا بالكاف في رأيتك عن رأيت إياك، وبالكسرة عن الياء، نحو قوله تعالى فريجادٍ فَأَتَّقُونِ ﴾ [الزمر: 16]، واستغنوا بـ(يا) عن (أل) والإضافة و (هذا) في التعريف نحو يا رجل، واستغنوا بالتعريف الذاتي في (هذا) عن إضافته وبالصلة في (الموصول الاسمي) عن الإضافة والصفة، واستغنوا بتصغير الذي والتي واللاتي لاختصاصها عن تصغير (من) و (ما) لاشتراكهما بالاستفهام والشرط، واستغنوا بشبه الجملة عن الجملتين الفعلية والاسمية للإحاطة بجميع ظروف المتلقي، كما استغنوا بتنوين (كل) عن الإضافة للإحاطة بالجميع وبـ(كلا) للإحاطة بكل تثنية، بدليل الإخبار عنهما بالجمع والتثنية أو بالإفراد حملاً على اللفظ، كما استغنوا بـ(أل) في التفضيل عن (من) والإضافة للدلالة على خروجه عن معنى الفعل إلى معنى الفاعل بدليل تأنيشه وتثنيته وجمعه على اللفظ فتقول الفضلى والأفضلان والأفضلون والأفاضل.

فالاستغناء مبرر لغوي لظاهرة الشذوذ عن القواعد المعيارية، لأنه يدل على السعة اللغوية في توليد المعاني بحسب فطنة المنشئ وعلم المتلقي، لزيادة الفائدة من الخروج عن القياس في تصريف الأسماء والصفات وبناء الجمل على غير قياس القوالب المنطقية، فيكون الاستغناء خرقاً للحدود اللغوية والنحوية جرياً على القدرة اللغوية التي تتمرد على الحدود، بدليل التراكم الدلالي في الأبنية الصرفية وما ناب عنها من حروف المعاني،

ليكون الاستغناء وجهأ دلاليأ يوجه الكلام لإظهار المقصود منه بمشاركة متلقية للوصول إلى المراد منه، بدليل التنغيم والنبر والقلب المكاني والمطاوعة والزيادة والحذف والمجـاورة الصوتية والنحوية في المقاطع الصوتية القصيرة والطويلة المغلقة والمفتوحـة وهـى أسـاس بناء الكلم وفي الوصل يستغنى بالمقطع الكلامي عن المقطع اللغوي، بدليل همزة الوصل، وجعل المقطعين مقطعاً واحداً، إذ يتم الاقتطاع والتعبويض والإبـدال والنقــل فيـستغنى بالبنية المقطعية عما قررته القواعد وهذا التغيير المقطعي يغير جهة الكلام عما كـان عليـه في الصيغ المفردة بالإطالة في تمكين الصوت أو النبر أو قصر المد يكشف عن قيمة التنغيم والنبر في الاستغناء بمعنى عن آخر بتحديد المقاطع بإظهار الغنة والإدغام والقلب والإبدال أو بتحديد الإطالة لأصوات اللين أو تقصيرها بـالاختلاس في المقــاطع المنبــورة وغير المنبورة في الوقف والابتداء، بدليل الاستغناء عن الهاء في الوصل، لأنهم الزموها في الوقف لإظهار الحركة، كما في النداء والندبة، لأنهم يستغنون عنها في المتحرك عند الوصل، إذ تتشكل مقاطع كلامية يستغني فيها عن المقاطع اللغوية المفردة، إذ تتابع صوتياً فتتنوع بين القصيرة والمتوسطة والطويلة، فيستغنى بالمغلقة عن المفتوحة في مواضع ضمائر الرفع المنفصلة، كما يستغنى بالمفتوحة في إطلاق أصوات الملد في مواضع الملد النصوتي بحسب الجوار اللغوي ومواطن الوقف والابتداء، إذ تخضع في سياق النظام عنــد الأداء في الاستعمال للتعديل والتغيير فيغلب نظام التركيب النحوى على نظام المقطع الإفرادي بالاستغناء عن الغلق بالفتح وبالمد في الوصل وبالعكس في الوقف لهذا كان الوصل أعلى مرتبة من القطع لكثرته وقلة الوقف، بدليل اختلاف المقاطع الصوتية في المقاطع الكلامية بين الفتح والغلق والقصر والتوسط والطول عند الأداء في الاستعمال الفردي للغة، وترك القياس في الصيغ مع أن الأصل فيها القياس، لأنها دوال على معاني الكلام اكتفاء بغيرها لأداء الغرض كأن يترك معنى الفعل استغناء بمعنى الوصف للدلالة على معنى أكثر دواماً وثباتاً أو يترك معنى الوصف استغناء بمعنى الأسمية فيجعل الصيغة دالة على غلبة الاسمية فيخرج عن القياس وعن المألوف اكتفاء بدلائل تحقـق أمـن اللـبس وترفـع

تعدد الاحتمالات، ومنها الجمع والزيادة، نحو قوله تعالى ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيْكَ ﴾ [الحجر: 22]، فإن فواعل بخلاف مفاعل، لدلالة فواعل على النسب، أي بنسب إلى الرياح أسباب الخير، كما ينسب إليها العذاب، بدليل قوله تعالى ﴿ وَفِي عَلَا إِذَ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرياح أَسَابِ الخير، كما ينسب إليها العذاب، بدليل قوله تعالى ﴿ وَفِي عَلَا إِذَ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرَّبِح ملقحة، الله القاريات: 41]، إذ لم يرد معنى الفعل وإلا لجاء ملاقح، لأن الريح ملقحة، ولكن جاء على لاقح لإفادة النسب، فاستغنى بفاعل عن مفعل، كما قالوا يافع ولابن وتامر، وقد يستغنى عن الصيغة بياء النسب لغرض تحويل الجامد إلى وصف، بدليل عمله وجمعه مصححاً، لأن التصحيح على إرادة معنى الفعل، والتكسير على إرادة معنى الاسمية، لذلك كان الوصف به أبلغ من التصحيح لدلالته على النسب لكثرة المزاولة أما المصحح فيدل على القيام بالحدث كالفعل ولا يدل على تكثير القيام به، بدليل اتفاق أوزان المبالغة في المفرد ووزن التكثير في الجمع، نحو فُعال وفعلة فقالوا هو قراء وهم قراء، وهو لمزة وهم رماة وقضاة، فإذا طلب الحديث أو معنى الفعل استغني بالسالم، وأما إذا قصد معنى الاسمية لشريحة من الموصوفين به على جهة الثبوت والدوام فيستغنى بالتكسير.

المبحث الثاني دلالة البديل

وهو ترك لفظ يحتمل غير المراد إلى آخر رفعاً للبس الاشتراك وقطعاً بالمقصود دون غيره، وذلك دليل السعة اللغوية والاحتراس والاحتياط تحقيقاً للمعنى المطلبوب وإبعاد الاحتمالات التي تخرج بالكلام عن جهته هـذا فـضلاً على اختيار الأخـف وإن كانـت صيغته أثقل بناءً، فإن العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لنضرب من الاستخفاف.. وذلك أنه أمر يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه ليختلف اللفظان فيخفا على اللسان، وذلك نحو الحيوان (١)، في قوله تعـالي ﴿ وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ لَهِيَ ٱلْحَيَوَانُ ﴾[العنكبوت: 64]، فقد استغنى بالحيوان عن الحياة تنبيهاً على تعظيم حياة الآخرة، لأن معناه هي دار الحياة الدائمة (2)، وهي ليس فيها إلا حياة مستمرة دائمة خالدة لا موت فيها فكأنها في ذاتها حياة، والحيوان المصدر حيى وقياسه حييان فقلبت الياء الثانية واواً، كما قالوا حيوة في اسم رجل وبه سمى ما فيه حياة حيوانا، قالوا: اشتر من الموتان ولا تشتر من الحيوان وفي بناء الحيوان زيادة معنى ليس في بناء الحياة وهي ما في بناء فعلان من معنى الحركة والاضطراب كالنزوان والنغيصان واللهبان وما أشبه ذلك.. فمجيئه على بناء دال على معنى الحركة مبالغة في معنى الحياة ولـذلك اخترت على الحياة في هذا الموضع المقتضى للمبالغة (3)، فاستغنى بالحيوان للدلالة على الحركة والتقلب بخلاف الحياة التي هي نقيض الموت، ومن المصادر التي جاءت على مشال واحـــد حيث تقاربت المعاني قولك النزوان والنقزان وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع'⁽⁴⁾، لأنها تأتى للاضطراب والحركة'⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ الخصائص: 3/18.

⁽²⁾ معانى القرآن وإعرابه: 4/ 173.

⁽³⁾ الكشاف: 3/ 212.

⁽⁴⁾ كتاب سيبويه: 4/ 14.

⁽⁵⁾ الخصائص: 2/ 152.

إنّ دال اسم المعنى تحكمه الصيغة، وهي عرضة للزيادة والحذف، ولكل بناء منها معنى يختص به وما تصرف منها بخلاف الجامد، ولكنها تشترك في توجيه الحــديث وصــفأ له على جهة الحدوث أو الثبوت أو التكثير أو التفضيل أو الاستلاء ونحو ذلك، لذلك تضمنت الأفعال والصفات معنى المصدر لدلالته على جنس الوصف، فكان الجامع بينها معنوياً وإن اختلفت في الصياغة، فإذا احتيج على ما يناسب المقام أو الحال اختيرت صيغة ملائمة لذلك اكتفاء بدلالتها على المراد وترك نظيرها على سبيل الاستغناء بالبديل لاختصاصه بالمعنى المراد، وليس على سبيل العدول أو النقبل أو التحويل إلا للمبالغة، وذلك بخلاف الاستغناء لأن المستغنى عنه متروك لا يظهر اكتفاءً بالصيغة المستغنى بهافإن قال قائل: أيقال لكل شيء صار خلف شيء دَبَران، ولكل شيء علق عن شيء عيوق، ولكل شيء سمك وارتفع سماك، فإنك قائل له: لا، ولكن هذا بمنزلة العدل والعديل، والعَديل: ما عاد لك من الناس، والعدل لا يكون إلا للمتاع، ولكنهم فرقوا بين البناءين ليفصلوا بين المتاع وغيره. ومثل ذلك بناء حصين وامرأة حصان، فرقوا بين البناء والمرأة، فإنما أرادوا أن يخبروا أن البناء محرز لمن لجأ إليه، وأن المرأة محرزة لفرجها ومثـل ذلـك الرزين من الحجارة والحديد، والمرأة رزان، فرقوا بين ما يحمل وبين ما ثقل في مجلسه فلم يخف. وهذا أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب فقد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد، وبناؤهما مختلف، فيكون أحد البناءين مختصاً بــه شــيء دون شــيء ليفرق بينهما فكذلك هذه النجوم اختصت بهذه الأبنية (١).

إنّ (فعيلاً) بخلاف (فعال) في التخصص وإن اشتركا في الأصول، لذلك يستغنى بإحداهما عن الأخرى ليس على سبيل التعاور، كما قيل: "رجل كهام وكهيم للذي لا غناء عنده ورجل شجاح وشجيح وصحاح الأديم وصحيح وعقيم وبجال وبجيل وهو الضخم الجليل"⁽²⁾. وقيل: إنما هو عدول من (فعيل) إلى (فعال) لزيادة الوصف، فإننا نرى

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 2/ 102.

⁽²⁾ المخصص: 15/87.

أن فعالاً أبلغ من فعيل في الوصف لزيادة مدة الألف على مدة الياء ولخروج (فعال) عن بابه، فإنّ الباب (فعيل) وهو القياس والخروج عن الباب يكون للمبالغة في الوصف (١٠).

إنّ المبالغة في (فعال) ليس بالعدول بها عن (فعيل) بل في الاستغناء بها وترك (فعيل)، وذلك أنك في المبالغة لابد أن تترك موضعاً إلى موضع إما لفظاً إلى لفظ وإما جنساً إلى جنس فاللفظ كقولك: عُراض، فهذا قد تركت فيه لفظ عريض، فعراض إذا أبلغ من عريض وكذلك رجل حُسان ووضاء فهو أبلغ من قولك: حَسن ووضئ وكُرام أبلغ من كريم، لأن كريماً على كرم وهو الباب وكرام خارج عنه، فهذا أشد مبالغة من كريم.

إنّ الاشتراك في المبالغة لا يمنع الاستغناء بل يدعمه لإظهار فائدة المستغنى به، لأن المبالغة لا تحصل إلا بترك المستغنى عنه، لقيام المستغنى به بديلاً عنه فيها، ففي قوله تعالى في وَمَكُرُوا مَكُرُاكُبَّارًا ﴾ [نوح: 22]، قيل: مكر كبير وكبّار في معنى واحد (3)، وليس كذلك، فقد قرئ كبّار وكبار بالتخفيف والتثقيل، وهو مبالغة في الكبير فأول المراتب الكبير والأوسط الكبار بالتخفيف والنهاية الكبار بالتثقيل ونظيره جميل وجمال وجمّال وعظيم وعظام وعظام وطويل وطوال وطوال وطوال ألك قال المحققون من أهل العربية لا يجوز أن يختلف الحركتان في الكلمتين ومعناهما واحد قالوا فإذا كان الرجل عدة للشيء قيل فيه (ففعل) مثل مرحم ومحرب وإذا كان قوياً على الفعل قيل (فعول) مثل صبور وشكور وفيفكل) مثل مرحم وعرب وإذا كان قوياً على الفعل قيل (فعول) مثل صبور وشكور (مِفعال المعوان ومعطاء ومهداء ومن لا يتحقق المعاني يظن أن ذلك كله يفيد المبالغة فقط وليس الأمر كذلك، بل هي مع إفادتها المبالغة تفيد المعاني التي ذكرناها... وإذا كان الحركات يوجب اختلاف المعاني فاختلاف المعاني أنفسها أولى أن يكون اختلاف المعاني أنفسها أولى أن يكون

⁽¹⁾ معانى الأبنية في العربية: 104.

⁽²⁾ الخصائص: 3/ 46.

⁽³⁾ معانى القرآن وإعرابه: 5/ 230.

⁽⁴⁾ التفسير الكبير: 30/ 142.

كذلك (1). وذلك لأن الحركات أعلام على معان، بدليل تعاقبها على الصيغة الواحدة، إذ يستغنى بحركة عن أخرى لاختلاف المعنى، كما يستغنى بصيغ المبني للمجهول عن الفاعل، استغني بصيغ المبالغة للمفعول عن الفاعل، فإن النضّحكة ذم وفُعَلة مطرد في جميع الفعل الثلاثي بناء يدل على الفاعل وفُعُلة مطرد في جميعه يدل على مفعول، فما كان من هذين النحوين لاطرادها (2).

فمنه قوله تعالى ﴿ وَثِلُّ لِحَكْلِ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ ﴾ [الهمزة: 1]، لأن بناء (فُعَلة) يدل على أن ذلك عادة منه قد ضرى بها، ونحوهما اللعنة والضحكة، وقرئ (ويل لكل همزة لمزة) بسكون الميم وهو المسخرة الذي يأتي بالأوابد والأضاحيك فيضحك منه ويشتم (3). فإن فتح العين بخلاف سكونها، لأن الاستغناء عن الفتحة يخرج بناء (فَعَلة) من باب الفاعل وإن اجتمعا في المبالغة في المذات، إلا أن ذلك لا يعني النقل، لأن الصيغة الصرفية لا تكون أصلاً لصيغة أخرى، فلكل بناء معنى وقيل: إن ما عدل من صيغة مفعول إلى صيغة أخرى يفيد المبالغة في الغالب (4).

وليس كذلك، فإن الاستغناء جعل أنعلة من صفات المفعول، وفعَلة من صفات المفعول، وفعَلة من صفات الفاعل وفعَلة الفاعل وفعُلة الفاعل وفعُلة الفاعل وفعُلة للفاعل المفعول وكلا البابين مطرد في جميع الأفعال الثلاثية المتعدية وغير المتعدية فإن كل مادة مصوغة لا تقبل عروض الصيغة الأخرى، لأنها مغالطة (٢٠)، لأن الصيغة معنى زائد على الأصل المشتق منه، بدليل تغيير بنائها مجسب المراد بالزيادة والحذف، والحركات فيها

⁽¹⁾ الفروض اللغوية: 12-13.

⁽²⁾ المخصص: 2/144.

⁽³⁾ الكشاف: 4/ 283.

⁽⁴⁾ معاني الأبنية في العربية: 73.

⁽⁵⁾ أدب الكاتب: 435.

⁽⁶⁾ المخصص: 16/ 171-172.

⁽⁷⁾ البحث النحوي عند الأصوليين: 302.

دوال على معان صرفية تتحكم في أبواب الصفات، ولقد جمع بين المبالغة في العمل والمبالغة في المعنى، لذلك عوّل على العدول والنقل والتحويل، انطلاقاً من دلالة الفعل على التجدد والحدوث ودلالة الوصف على المبالغة في المعنى، بدليل صيغ المبالغة، لتردده بين معاني الفعلية وذلك بدليل عمله وبين معاني الاسمية لدلالتها على الثبوت، والإخبار بالوصف فيه زيادة مبالغة، لأنه تكثير لمعنى الفعل، فيستغنى بالوصف للدلالة على الزيادة في المبالغة، لأن الفعل في حقيقته وصف للذات فاعلة كانت أم مفعولة وسواء أكانت النسبة حقيقية أم مجازية، فإذا بولغ في معنى الفعل استغنى عنه بالوصف، بدليل إجراء الصفات عرى أفعالها في التعدي واللزوم، كما تجري مجرى الأسماء في الإضافة والتنوين، وكذلك يستغنى بوصف عن غيره لأجل الوصول به إلى الغاية القصوى بحسب المراد، وهو ما يعرف بالعدل، لأن صفات المبالغة إذا كانت معدولة جاز أن تتعدى فمن ذلك: فعول ومفعال وفعال فهكذا سبيل فعيل إذا كان معدولاً كقولك رحيم من راحم وعليم من عالم فيجوز زيد رحيم عمرا، كما تقول: راحم عمرا، لأنه معدول عنه ".

إنّ العدول يتعارض مع التعدي واللزوم، لأن الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت و (قوله لازم) يخرج اسمي الفاعل والمفعول المتعديين و (قوله لمن قام به) يخرج اسم المفعول اللازم المعدى بحرف الجر كمعدول عنه واسم الزمان والمكان والآلة (2) وذلك بخلاف الاستغناء بجامع الاشتراك في الصفة، إذ يستغنى عن صيغة بغيرها مما تشترك معها في قيود الذات المتجددة أو الملازمة، لأنها غير مستغنية عن موصوفها إلا إذا غلبت عليها بكثرة الاستعمال فتستغنى عنها لتعامل معاملة الأسماء، كما أن هذه الصفات كانت مشتركة في الاشتقاق إلا أن كل واحدة منها باب غتلف، لأنها على تلاث مراتب صفة بالجاري كاسم الفاعل واسم المفعول وهي أقواها في العمل

⁽¹⁾ شرح المفصل: 6/ 73.

⁽²⁾ شرح الكافية ، للرضى: 2/ 205.

لقربها من الفعل وصفة مشبهة باسم الفاعل فهني دونها في المنزلة، لأن المشبه بالشيء أضعف منه في ذلك الباب الذي وقع فيه الشبه ثم المشبهة بالمشبهة وهي المرتبة الثالثة (1).

إنّ مراتب الشبه قائمة على أساس العمل في المنهج المعياري لافتراضه أصل لجميع الصفات ويقيس قوة عملها وضعفه بمقدار القرب من الأصل وهو الفعل أو البعد عنه، لأن المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة إنما كانت تعمل لما أمكن تقديرها بفعل منها يفيد فائدتها فتعمل عمل ذلك الفعل وليس لأفعل التفضيل فعل يفيد فائدته ويقوم مقام (2).

إنّ الاستغناء عن الفعل بالوصف يقتضي أن يكون الفعل متروكاً، لأن تقديره يخل بالكلام ويغير جهته، فلا يصح أن تعمل الصفات بحسب المشابهة، بل تعمل على أنها أفعال مبالغ فيها بالملازمة والثبوت بدلالة القرائن في السياق فالفعل الذي هو من أهم مقومات الجملة، والذي ينبغي أن يحرص على ذكره ليستوفي الكلام كل دلالته، يترك إظهاره أحياناً لدلالة القرائن والملابسات عليه، دلالة يصير ذكره معها تطويلاً لا غناء فيها.. ولذلك كانت تقديرات القوم عند معالجة هذه الموضوعات ومقالتهم بأن الأصل في هذا: كذا وكذا وهماً وصنع خيال (3).

وكذلك التحويل من الحدوث إلى الثبوت أو العدول من الثبوت إلى الحدوث، كما في تحويل اسم الفاعل إلى الصفة المشبهة أو العدول بالصفة المشبهة إلى صيغة اسم الفاعل، لأن اسم الفاعل موضوع للحدوث إذا ما قورن بالصفة المشبهة ويدل على الثبوت بالموازنة مع الفعل، لأن الأصل في العمل للفعل ثم ما أشبهه أو قام مقامه، لأن صيغة الفاعل موضوعة للحدوث والحدوث فيها أغلب، ولهذا أطرد تحويل الصفة المشبهة، الى فاعل كحاسن وضايق عند قصد النص على الحدوث... إنّ الصفة المشبهة، كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان، ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع

⁽¹⁾ شرح المفصل: 6/82.

⁽²⁾ شرح الكافية ، للرضى: 2/ 206.

⁽³⁾ في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 222 – 223.

الأزمنة، لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى (حسن) في الوضع إلا ذو حسن سواء كان في بعض الأزمنة أو جميع الأزمنة ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين، فهو حقيقية في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن. فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا (١)، لأنه رهين بجهته النحوية في السياق، لأن الذي يعين قيمة الكلمة في كل الحالات.. إنما هو السياق، إذ أن الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جو يحدد معناها تحديداً مؤقتاً والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة بالرغم من المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدل عليها، والسياق أيضاً هو الذي يخلص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها وهو الذي يخلق لها قيمة حضورية، ولكن الكلمة بكل المعاني الكامنة توجد في الذهن مستقلة عن جميع الاستعمالات التي تستعمل فيها مستعدة للخروج والتشكل بحسب الظروف التي تدعوها أد.

إنّ الاستغناء بشيء عن آخر يقتضي التعويل على القرائن اللفظية والمعنوية والسياق والمقام والحال والزيادة وطريقة الصياغة ودلالة البناء والتنغيم لاعتماده على العلاقة القائمة بين المنشئ والمتلقي فيجتزئ جزءً من كلامه بناء على علم سابق للمخاطب أو ذكر متقدم، أما العدول عن الصيغة أو التحويل أو النقل لأجل المبالغة فلا دليل عليها وإنما الاستغناء بشيء عن شيء للمشابهة أو التضاد، لأنهما اقرب حضوراً في الذهن من الأصل المفترض التزاما بالقواعد المنطقية، لان اللغة تتمرد عليها ولا تلتزم بها، ولاسيما اللغة الانفعالية قياسا على المنطوقة في الاستعمال الفردي، فهي لا تخضع لقوانين اللغة المنطقية، فقد استغنى بأسماء الأفعال عن الأفعال التي بمعناها لمناسبتها للمقام والحال، وكون أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والأصل في كل معدول عن شيء أن لا يخرج عن نوع المعدول عنه أخذاً من استقراء كلامهم فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسمية، وأما المبالغة فهي ثابتة في

⁽¹⁾ شرح الكافية في النحو: 2/ 205.

⁽²⁾ اللغة ، لفندريس: 231–232.

جميع أسماء الأفعال (1)، و معنى قول النحويين أسماء الأفعال المراد به إنها وضعت لتدل على صيغ الأفعال كما تدل الأسماء على مسمياتها فقولنا بعد دال على ما تحته من المعنى وهو خلاف القرب وقولك هيهات اسم للفظ (بعد) دال عليه وكذلك سائرها، والغرض منها الإيجاز والاختصار ونوع من المبالغة ولولا ذلك لكنت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها أولى بموضعها، ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة والتثنية والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة (2).

فليست أسماء الأفعال بمثل أفعالها حتى يصح العدول إليها، لأن عَدَل الشيء بفتح العين – مثله: قال الله سبحانه وتعالى ﴿ أَوَعَدَلُ ذَلِكَ صِيامًا ﴾ [المائدة: 95] وعِدل الشيء بكسر العين – زنته (3) مما أن معانيها ليست مطابقة لمعاني أفعالها، بدليل المبالغة فيها وليس بأفعالها لذلك استغنى بها، لملاءمتها للمقام، لأن الغنّاء – المقام (4)، وكذلك تحويل الصفات إلى أبنية الصفة المشبهة لتفيد ثبوت الوصف في موصوفها لغرض المدح والذم إلى (فعُل)، لأن أفعال السجايا والغرائز تكون عينها مضمومة في الماضي، نحو قبع وحسن وبطل، فإذا أردنا جعل الفعل الثلاثي للمدح أو الذم حولناه إلى (فعُل) بضم العين أيا كانت حركة عينه في الأصل فيشبه عند ذاك نعم وبئس ويكون ما لهما من الأحكام تقول: فهم الرجل المسألة بالكسر فإذا أردت مدحه بالفهم قلت: فهم الرجل خالد وتقول: سَبَقَ سعيد فإذا أثنيت عليه بالسبق قلت: سبَق الفتى سعيد (5). وقد يحول إلى هذا الوزن للتعجب، وذلك نحو قوله تعالى ﴿ كَبُرَتَ كَلِمَةً عَنْرُحُ مِنْ أَفْرَهِهِمْ ﴾ [الكهف: 5] أي ما أكبرها (6).

⁽¹⁾ شرح الكافية في النحو ، للرضى: 2/ 76.

⁽²⁾ شرح المفصل: 4/ 25.

⁽³⁾ أدب الكاتب: 239.

⁽⁴⁾ المخصص: 15/ 159.

⁽⁵⁾ معانى الأبنية في العربية: 101.

⁽⁶⁾ الجملة العربية والمعنى: 208.

إنّ تغيير اللفظ القياسي دلالة على التغيير في المعنى، فالاستغناء ببناء (فَعُل) إيجازاً واختصاراً للجمع بين معنيي المدح أو الـذم والتعجـب للدلالـة علـي أن ذلـك الوصـف ثابت في الموصوف وكأنه خلقة أو أنه معتاد عليه كالسجية في الملازمة ليزداد المعنى قبوة، بدليل قراءة قوله تعالى (كلمة) بالنصب على التمييز والرفع على الفاعلية، والنصب أقوى وابلغ، وفيه معنى التعجب كأنه قيل ما أكبرها كلمة (١)، و "معنى التمييز أنـك إذا قلـت كبرت المقالة أو الكلمة جاز أن يتوهم أنها كبرت كذباً أو جهلاً أو افتراء فلما قلت كلمة ميزتها من محتملاتها فانتصبت على التمييز والتقدير كبرت الكلمة فحصل فيه الإضمار أما من رفع فلم يضمر شيئاً، كما تقول عظم فلان فلذلك قال النحويون والنصب أقـوى وابلغ (2)، فإن الاستغناء بالنصب عن الرفع أفاد زيادة الإنـذار قـوة، لأن المعنـي كــبرت مقالتهم (اتخذ الله ولـدأ) فأغنى ذلـك ذماً لافترائهـم عـن الاسـلوب المألوف في الـذم والتعجب مع زيادة فائدة بإظهار ما طبعوا عليه من الكذب حتى صار سجية لهم، وذلك بخلاف التحويل لافتقاره إلى أصل محول عنه وكذلك العدل، وإنما كان العدل فرعاً، لأنــه لابد من أصل هو معدول عنه، فالمعدول عنه هو الأصل تحقيقاً أو تقريراً (3)، لأن النصب دليل الفعلية، والرفع دليل الاسمية، ففي المصادر يستغنى عن أفعالها بالنصب، نحـو قولـه تعالى ﴿ ٱلْحَسْدُ يَدِّو رَبِّ ٱلْمُسَامِدِينَ ﴾ [الفاتحة: 2]. فإن (الحمد) رفع بالابتـداء.. ويجـوز في الكلام أن تقول (الحمد) تريد أحمدُ الله الحمدَ فاستغنيت عن ذكر (أحمد)، لأن حال الحمد يجب أن يكون عليها الخلق، إلا أن الرفع أحسن وابلخ في الثناء على الله عـز وجـل(4)، وذلك للدلالة على ثبات المعنى واستقراره، ومنه قوله تعالى ﴿ قَالْوَأْسَلَنَمَّا قَالَ سَلَمٌّ ﴾ [هود:69]، رفع السلام الثاني للدلالة على أن إبراهيم (ع) حياهم بتحية أحسن من تحيتهم، لأن الرفع دلّ على معنى ثبات السلام لهم دون تجدده وحدوثه (5).

⁽¹⁾ الكشاف: 2/ 472.

⁽²⁾ التفسير الكبير: 21/79.

⁽³⁾ الأمالي النحوية: 4/ 127.

⁽⁴⁾ معانى القرآن وإعرابه: 1/ 45.

⁽⁵⁾ الكشاف: 1/48.

وأما الصفات فإن الاستغناء فيها يقوم على المعنى، وذلك لأن صياغة تفيد معنى زائداً على الأصل فجعلت على أبواب لاختصاص كل باب بمعنى معين لقيام المعنى على الشبه والضد بدليل الاستغناء بصيغة عن أخرى في المبالغة والجمع، وذلك لأنهم يجرونها بحسب معنى الفعلية أو الاسمية فيجمعونها جمع سلامة أو جمع تكسير، لاختصاص جمع التكسير بالأسماء، وقد تكسر الصفة على ضعف لغلبة الاسمية وإذا كثر استعمال الصفة مع الموصوف قويت الوصفية وقل دخول التكسير فيها وتكسير الصفة على حد تكسير الاسم (1). فإن فاعلاً يكسر على فعلاء للدلالة على لزوم الوصف فيستغنى عن جمعه بالواو والنون، كما جمعوا شاعر وعالم وجاهل ونحوها مراعاة لمعنى السجية والطبيعة وطول المزاولة، وأماقولهم شاعر وشعراء فإنما جاء على المعنى، لأنه بمنزلة (فعيل) الذي وطول المزاولة، وأماقولهم شاعر وشعراء وظريف وظرفاء، وإنما يقال ذلك لمن قد استكمل هو في معنى الفاعل نحو كريم وكرماء وظريف وظرفاء، وإنما يقال ذلك لمن قد استكمل الظرف وعرف به فكذلك جميع هذا الباب، فلما كان (شاعر) لا يقع إلا لمن هذه صناعته، وكان من ذوات الأربعة بالزيادة وأصله الثلاثة كان بمنزلة (فعيل) (2).

فإذا للحقت الهاء فعيلاً للتأنيث، فإن المؤنث يوافق المذكر على (فعال)، وذلك نحو صبيحة وصباح وظريفة وظراف، وقد يكسر على (فعائل) كما كسرت عليه الأسماء وهو نظير أفعلاء وفعلاء ههنا وذلك: صبائح وصبحائح وطبائب وقد يدعون فعائل استغناء بغيرها، كما أنهم قد يدعون فعلاء استغناء بغيرها، نحو قولهم! صغير وصغار ولا يقولون: صغراء وسمين وسمان ولا يقولون سمناء.. وقالوا: خليفة وخلائف فجاءوا بها على الأصل، وقالوا خلفاء من أجل أنه لا يقع إلا على مذكر، فحملوه على المعنى وصاروا كأنهم جمعوا خليف، حيث علموا أن الهاء لا تثبت في تكسير (3). وإنما استغنوا عن فعائل وفعلاء بفعال للدلالة على تغير هذا الوصف، لأنه عارض غير ثابت،

⁽¹⁾ شرح المفصل: 5/ 24.

⁽²⁾ المقتضب: 2/ 220.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 3/636.

وقيل: ذكر سيبويه أن العرب قد يدعون فعلاء استغناء بغيرها نحو قولهم صغير وصغار ولا يقولون صغراء وسمين وسمان ولا يقولون سمناء، والذي أراه أن هذا ليس من باب الاستغناء وإنما هو لما ذكرت من أنها لا تكون للجانب المعنوي (1)، ودليله مجيء (فعال) للوصف الحسي المادي، فما كان من (فعيل) ولم يجمع على فعلاء فلأنه ليس فيه جانب معنوي، وقيل: وافق الذين يقولون (فعيلاً) الذين يقولون (فعالاً) لاعتقابهما كثيراً (2)، وليس كذلك، فإن ما كان ثابتاً في الوصف فإنه يجمع على (فعلاء) وما كان عارضاً وقابلاً للتغير فيجمع على (فعال)، فلما لم يتمكن هذا في الصفة كتمكن أحمر أجري مجرى أجدل وأفكل كما قالوا الأباطح والأساود حيث استعمل استعمال الأسماء، وإن شئت قلت الأصغرون والأكبرون فاجتمع الواو والنون والتكسير ههنا (6).

إنّ الاستغناء دليل تحكم المنشئ في الصيغ المصرفية لاشتراكها في المعاني الحسية والعقلية ولغلبتها على موصوفاتها ولترددها بين معني الفعلية والاسمية وليس المقصود الفعل الذي هو قسيم الاسم بل معنى التجدد والحدوث والثبوت، ودلالة الاسم على الثبوت والفعل على التجدد والحدوث هو المشهور عند البيانيين.. وأكثر الأسماء دلالتها على معانيها فقط، وإنما ذاك في الأسماء المشتقة (4)، لاشتراكها في الوصف الموجه بالصيغة وما يقيدها من سوابق ولواحق وتغيير بناء إعلالاً وإبدالاً وتقديماً وتأخيراً وزيادة وحذفاً وتثنية وجمعاً، فكانت الصيغ مشتركة في مطلق الجمعية والثبوت والحدوث، لأنها دوال النسبة لغلبة القياس عليها، فإن أكثر الأسماء المبنية على الأوزان هي أسماء المعاني والصفات، فلكل وزن منها حيز في المعنى والخدمة، وكل اسم معناه وخدمته داخل في ذلك الحيز، يبنى على ذلك الوزن مع أن كثيرا من الأوزان تجمع بين معان مختلفة وكثير

⁽¹⁾ معانى الأبنية في العربية: 170.

⁽²⁾ لسان العرب: مادة (صغر).

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 3/ 644.

⁽⁴⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 72.

من المعاني والصفات منه عند غيرها من الأسماء، وذلك لان أسماء المعاني والصفات قريبة جدا إلى الأفعال والأفعال غلب عليها القياس غلبة تكاد أن تكون كاملة (١)، وذلك لأن الأفعال عبارة عن حركة الفاعلين الظاهرة والباطنة، فإذا بولغ فيها أو كانت خلقة وطبيعة وسجيه صارت صفات دالة على الثبوت أو الحدوث بحسب المزاولية والمداومة والاستمرارية والتجدد فلما تقاربت معانيها بذلك ضبطت بأوزان على السبه والنضد فأجروا بعض الأبنية في الجمع مجرى ما يشابهها أو يـضادها لغـرض الإحاطـة بـالمعنى أو المبالغة فيه، فقد جاء عنهم من تكسير (فعيل) على (أفعال)، نحو يتيم وأيتام وشريف وأشراف حتى كأنه إنما كسر (فَعِل) لا (فعيل)، كنمر وأنمار وكبد وأكباد وفخذ وأفخاذ (2)، فاستغنى بأفعال عن (فعلاء) وعن (فِعال)، وذلك لأن الأسماء التي بنيت على (فعيل) تجيء وأضدادها على بناء واحد، وما أقل ما تختلف، قالوا: كثير وقليل وكبير وصغير.. وقالوا: عظيم ولم يأت له ضد، استغنوا بضد مثله عـن ضـده وهـو كـبير وضده صغير، وقالوا: اسمين ولم يأت له ضد على بنائه، فأما قولهم هزيل فإنما هو فعيل بمعنى مفعول وقالوا: شديد ولم يأت له ضد، استغنى بـضد مثلـه عـن ضـده مثـل قـوى وضعيف وقد جاءت أشياء على غير هذا البناء، قالوا حَسَن ولم يقولوا حَسِين كما قـالوا جميل وقالوا جريء وشجيع ولم يقولوا جبين من الجبان وقالوا: عظيم ولم يقولـوا ضـخيم وقالوا كميش فاستغنوا بضد مثله عن ضده مثل سريع وبطيء وقالوا: لبيب ولا ضـد لـه استغنى بضد مثله عن ضده وهو عاقل وجاهل، وقالوا: شجيع وضنين وبخيل ولم يأتِسش في ضد ذلك إلا سخى على هذا البناء (3).

وبذلك اكتفى بقليل الكلام عن كثيره في باب الاستغناء وهـو دليـل علـى الـسعة المعنوية إشعاراً وإيحاءاً بذكر الشبيه والضد وما يقرب منهما بالمقابلـة والجـاورة للوصـول

⁽¹⁾ التطور النحوى للغة العربية: 100 - 101.

⁽²⁾ الخصائص: 3/ 53.

⁽³⁾ أدب الكاتب: 472 – 473.

إلى أدق المعاني مع الإيجاز والاختصار فيستغنى بـ (ساء) و (حبذا) عن بنس ونعم، لأن حبذا تقضلها بأن لأن حبذا تقضلها بأن فيها تقريباً للمذكور من القلب وليس كذلك نعم (١). وإذا دخل (لا) على حبذا وافق بنس معنى مع زيادة، لأن التركيب أزال اسمية (ذا)، لأن الفعل هو المقدم فالفعلية له وصار الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعله (2). ويلزم حالة واحدة للدلالة على تحميله معنى زائداً على الأصل لاستغنائه بالتركيب عن المألوف في المدح والذم، بدليل عدم التصرف، لأن ما بعده يفسره، لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب (3)، فإذا قلت نعم الرجل رجلاً زيد فقولك (رجلاً) توكيد، لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً، وإنما هذا بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهماً، إنما ذكرت الدرهم توكيداً ولو لم تذكره لم تحتج إليه (4).

فإن الإبهام والعموم مفسر بالتمييز فاستغني به مع زيادة فائدة، ففي إبهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس (5)، وكذلك الإبهام في اسلوب الرجاء بعسى، لأنه استغني بالمصدر المؤول في خبرها عن الصريح لمناسبة معنى إنشاء الرجاء والطمع لذلك منعت التصرف، تقول: عسى أن يفعل وعسى أن يفعلوا وعسى أن يفعلا وعسى غمولة عليها (أن)، كما تقول: دنا أن يفعلوا، وكما قالوا: اخلولقت السماء أن تمطر وكل ذلك تكلم به عامة العرب، وكينونة عسى للواحد والجميع والمؤنث تدلك على ذلك. وأعلم أنهم لم يستعملوا عسى فعلك استغنوا بأن تفعل عن ذلك، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا: عَسياً وعَسوا، وبلو أنه ذاهب عن لو ذهابه،

⁽¹⁾ شرح المفصل: 7/ 138.

⁽²⁾ شرح الكافية في النحو ، للرضى: 2/ 318.

⁽³⁾ الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 60 ، مسألة (13).

⁽⁴⁾ المقتضب: 2/ 150.

⁽⁵⁾ شرح الكافية في النحو ، للرضي: 2/ 303. .

ومع هذا أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في عسى وكاد فترك هذا لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن المشيء أخلصته لأن عسى وضعت لمقارنة الاستقبال و (أن) إذا أدخلت على الفعل المضارع أخلصته للاستقبال، فلما كانت عسى موضوعة لمقارنة الاستقبال و (أن) تخلص الفعل للاستقبال الزموا الفعل الذي وضع لمقارنة الاستقبال (أن) التي هي علم الاستقبال فضعت لقاربة مصدر خبرها لأنها لمقاربته والمصدر اسم الفعل وذلك قولك: عسى زيد أن ينطلق وعسيت أن أقوم، أي: دنوت من ذلك وقاربته بالنية و (أن أقوم) في معنى القيام، ولا تقل: عسيت القيام وإنما ذلك لأن القيام مصدر لا دليل فيه يخص وقتاً من وقت و (أن أقوم) مصدر لقيام لم يقع، فمن ثم لم يقع القيام بعدها، ووقع المستقبل. قال الله عز وجل أفعَسَى الله أن يَأْقِهَ بِالفَتْحِ ﴾ [المائه عندة: 52]، وقسسال ﴿ فَعَسَى أَوْلَيْكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ المُهْمَدِينَ ﴾ [التوبة: 18] (أن يَكُونُواْ مِنَ المَهْمَدِينَ ﴾ [التوبة: 18]

وقيل: الرأي الراجح هو الذي يذهب إلى أن (أن) ليست مصدرية وإنما هي مؤذنة بتراخي الفعل أي جيء بها للدلالة على الاستقبال (4).

وهذا القول فيه نظر، لأن الإيذان بتراخي الفعل لا يخرج (أن) عن المصدرية بدليل عملها، فهي ناصبة للفعل المضارع وهي من الحروف الموصولات وتوصل بالفعل المتصرف ماضياً ومضارعاً وأمراً... وأن المصدرية هي إحدى نواصب الفعل المضارع، بل هي أم الباب وتعمل ظاهرة ومضمرة على تفصيل مذكور في باب إعراب الفعل، وذهب ابن طاهر إلى أن الناصبة للمضارع قسم غير الداخلة على الماضي والأمر وليس بصحيح (5)، وذلك يقطع في كونها مصدرية، بدليل الاستغناء، لأنها أظهر ما يستدل بها

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 3/ 158.

⁽²⁾ معاني النحو: 1/ 246.

⁽³⁾ المقتضب: 3/ 68–69.

⁽⁴⁾ معانى النحو: 1/ 247.

⁽⁵⁾ الجني الداني في معرفة المعاني: 216-217.

عليه، لوقوعها موقع المستغنى عنه مرفوعاً كان أو منصوباً، نحو قوله تعالى ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [النساء: 25]، ﴿ وَأَن تَصْبِرُواْ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [النساء: 25]، ﴿ وَأَن يَسْتَغْفِفْ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [النسور: 60]، ﴿ وَأَن تَصْفِرُواْ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة: 237]، ﴿ مَاكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِنَ ٱلْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُواْ ﴾ [التوبة: 120]، ﴿ وَمَاكَان بِعَبًا أَنْ اللَّهُ وَمَا كَان بَعْرَفِيه إِلَّا أَن قَالُواْ ﴾ [الأعراف: 82]، ﴿ فَأَردتُ هَذَا ٱلقُرْءَانُ أَن يُفْتِرَىٰ ﴾ [المائدة: 52]، ﴿ فَأَردتُ أَنْ أَعِيبًا ﴾ [الكهف: 79]، ونحو ذلك وهو كثير.

وقد جعلها سيبويه مع صلتها مثل أنّ المشددة بمنزلة المصدر فقال: "فإنّ الأسماء التي تعمل فيها صلة لها.. تقول: ظننت أنه منطلق، فظننت عاملة كأنك قلت: ظننت ذاك وكذلك وددت أنه ذاهب، لأن هذا في موضع ذاك إذا قلت: وددت ذاك، وتقول: لولا أنه منطلق لفعلت فأنّ مبنية على (لولا) كما تبنى عليها الأسماء وتقول: لو أنه ذاهب لكان خيراً له، فأنّ مبنية على (لو) كما كانت مبنية على (لولا) كأمك قلت: لو ذاك، ثم جعلت (أنّ) وما بعدها في موضعه.. ولكنهم لا يستعملون الاسم، لأنهم عما يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطاً (أ).

لذلك فإن (أنْ) يستدل بها على أمرين متضادين، لأنها دليل العمل لملازمتها الفعل، ودليل المصدرية للاستغناء بها عن الاسم، لأن اللفظ قد يرد شيء منه فيجوز جوازاً صحيحاً أن يستدل به على أمر ما، وأن يستدل به على ضده البتة وذلك نحو مررت بزيد ورغبت في عمرو وعجبت من محمد، وغير ذلك من الأفعال الواصلة بحروف الجر، فأحد ما يدل عليه هذا الضرب من القول أن الجار معتد من جملة الفعل الواصل به، ألا ترى أن الباء في نحو مررت بزيد معاقبة لهمزة النقل في نحو أمررت زيداً وكذلك أخرجته وخرجت به.. والآخر أن يدل ذلك على أن حرف الجر جار مجرى بعض ما جره، ألا ترى أنك تحكم لموضع الجار والمجرور بالنصب فيعطف عليه فينصب لذلك،

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 3/ 120-121.

فتقول: مررت بزيد وعمراً، وكذلك أيضاً لا يفصل بين آلجار والجحرور لكونهما في كثير من المواضع بمنزلة الجزء الواحد (أن) وهكذا (أن) وصلت بين معنيي الاسمية والفعلية، لأنها موصولة بالفعل، كما أنها تقع مواقع الاسم رفعاً ونصباً وجراً، لأن (أن) بمنزلة الفعل، (الذي) تكون مع الصلة بمنزلة الذي مع صلتها اسماً، فيصبح يريد أن يفعل بمنزلة الفعل، كما أن الذي ضرب بمنزلة الضارب (2)، لذلك وقعت مع صلتها مواقع المضاف إليه وأطرد معها حذف الجر، لأنها بمنزلة المشددة، لأنهم محلوا (أن) على (أن) فيه إضمار (من) على قوله لا محالة من أنك ذاهب، كما تقول لابد أنك ذاهب كأنك قلت، لابد من أنك ذاهب حين لم يجز أن يجملوا الكلام على القلب (6).

واظهر الأدلة على مصدرية (أن) وقيامها مقام الأسماء الإضافة والجر، نحو قوله تعالى ﴿ قَالُوا الْوَدِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِينَا ﴾ [الأعراف: 129]، وقوله ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَقْلُ وَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَقَلُوا الأعراف: 129، وقوله ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَقَلُوا الْعَن عَلَيْكُم ﴾ [الأنعام: 65]، وقد يعرض لـ (أن) هذه حذف حرف الجر كقوله تعالى ﴿ الله النّاسُ أَن يُتُركُوا أَن يَقُولُوا ﴾ [العنكبوت: 2]، أي بأن يقولوا، كما قدرت في قوله تعالى ﴿ وَبَشِيرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَكِلُوا الصَّكلِحنةِ أَنَ هُمُ ﴾ [البقرة: 25]، أي بأن لهم، وتقع بعد (عسى) فتكون مع صلتها في تأويل مصدر منصوب، إن كانت ناقصة، نحو عسى زيد أن يقوم ومثله ﴿ عَسَىٰ رَبُكُو أَن يَرْحَمُكُو ﴾ [الإسراء: 8]، وتكون في تأويل مصدر مرفوع إن كانت تامة كقولك: عسى أن ينطلق زيد، ومثله ﴿ وَعَسَىٰ أَن تُكُوهُوا شَيْنًا ﴾ [البقرة: 216] (4).

وأما تولهم في المثل عسى الغوير أبؤساً، فإنما كان التقدير: عسى الغوير أن يكون أبؤسا، لأن (عسى) إنما خبرها الفعل مع (أن) أو الفعل مجرداً، ولكن لما وضع القائل الاسم في موضع الفعل كان حقه النصب، لأن (عسى) فعل واسمها فاعلها وخبرها

⁽¹⁾ الخصائص: 1/106-107.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 4/ 228.

⁽³⁾ المصدر نفسه: 3/ 127.

⁽⁴⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 224- 225.

مفعولها ألا ترى أنك تقول: كان زيد ينطلق فموضعه نصب، فإن قلت: منطلقاً لم يكن إلا نصباً. وأما قولهم: عسى أن ينطلق زيد، وعسى أن يقوم أبواك وعسى أن تقوم جواريك فقولك: أن تقوم رفع، لأنه فاعل عسى فعسى فعلى ومجازها ما ذكرت لك "أ، فالمشل دليل على مصدرية (أن)، لأن النصب للموضع، والمراد أن يبأس فقد انكشف الأصل.. وبما يدل أن خبرها في موضع اسم منصوب وإن لم ينطق به أن الفعل في خبرها إذا تجرد من (أن) كان مرفوعاً والفعل إنما يرفع بوقوعه موقع الاسم "ك، لأن الفعل يدل على مصدره، بدليل الاستغناء به عن فعله لذلك يحذف الموصول الحرفي لا يجوز إلا في الموصول الحرفي لا يجوز إلا في الموصول اللهم وأي يُربيكم البرق المارة عليه، و"حذف الموصول الحرفي لا يجوز إلا في الموصول الفعل منزلة المصدر وبهما فسر المثل: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه "ك، بل الستغنى بالمضارع للمشابهة عن المصدر، لأنه مقدر بأن كقوله:

ألا بهذا الزاجري أحضر الوغى وأن اشهد اللذات هل أنت خلد

أو الفعل فيه منزل منزلة المصدر (5)، بل استغنى عن ذكرها في الأول لظهورها في الشاني، بدليل العطف فجمع بين المصدرين المؤولين، لأنه لا يصح عطف مصدر متأول على فعل صريح فلو كان الأول مصدراً صريحاً لجاز لك أن تظهر (أن) في الثاني، نحو قوله:

للسبس عبساءة وتقسر عسيني أحسب إلى من لسبس السشفوف

ولو قال وأن تقر عيني لجاز، لأن الأول مصدر فلبس عباءة مبتدأ وتقر عيني في موضع رفع بالعطف عليه وأحب إلى الخبر.. فلما كان المعنى يعود إلى ضم تقر عيني إلى

⁽¹⁾ المقتضب: 3/ 70.

⁽²⁾ شرح المفصل: 7/ 116–117.

⁽³⁾ الإتقان في علوم القرآن: 2/ 63.

⁽⁴⁾ الكشاف: 3/218.

⁽⁵⁾ أنوار التنزيل: 537.

لبس عباءة اضطر إلى إضمار (أن) والنصب(1)، وليس الاضطرار يصلح لذلك، بل الاستغناء للمشاركة، بدليل العطف، وهو ما يعرف بالحذف المقابلي أو الاحتباك، و"هـو أن يجتمع في الكلام متقابلان فيحذف من واحد منهما مقابله لدلالة الآخر عليه، كقولـه تعالى ﴿ أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَكُ قُلُ إِنِ أَفْتَرَيْتُهُ، فَعَلَى إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيٓ أُمْ يَمَّا بَحُ رِمُونَ ﴾ [هود:35]، الأصل فإن افتريته فعليّ إجرامي وأنتم برآء منه وعليكم إجرامي وأنا بريء مما تجرمون فنسبة قولمه تعالى: (إجرامي) وهمو الأول إلى قولمه (وعلميكم إجرامي) وهمو الثالث كنسبة قوله (وأنتم برآء منه) وهو الثاني إلى قوله تعالى (وأنا بريء مما تجرمون) وهو الرابع، واكتفى مـن كـل متناسبين بأحـدهما (2)، فاسـتغنى مـن الأول مـا ذكـره في الثاني بحكم المشاركة، بدليل العطف وقيل: "وهو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول كقول عنالي ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا كُمَّثَلِ ٱلَّذِي يَنْعِقُ ﴾ [البقرة: 171]، التقدير ومثل الأنبياء والكفار كمثل الذي ينعق والـذي ينعـق به فحذف من الأول الأنبياء لدلالة الذي ينعق عليه ومن الشاني الـذي ينعـق بــه لدلالــة الذين كفروا عليه، وقوله ﴿ وَأَدْخِلَ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَغْرُجُ بَيْضَآهَ ﴾[النمل: 12]، التقدير تدخل غير بيضاء وأخرجها تخرج بيضاء فحـذف مـن الأول تـدخل غـير بيـضاء ومـن الثـاني وأخرجها (3).

إنّ السياق دليل قاطع على الإيجاز بالاستغناء لظهور المستغنى به فيه مع زيادة فائدة، نحو قوله تعالى ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْمَمِيرُ اللهُ وَلَا ٱلظُّلُمَتُ وَلَا ٱلنُّورُ اللهُ وَلَا ٱلظُّلُمَاتُ وَلَا ٱلظُّلُمَاتُ وَلَا ٱلظُّلُمَاتُ وَلَا ٱلظَّلَمَات الطِّلْلُ وَلَا ٱلْحَرار كانه قال: ولا الظلمات والنور ولا النور والظلمات، واستغنى بذكر الأوائل عن الشواني، ودل بمذكور الكلام على متروكه (4)، فقد استغنى بـ(لا) عن التأكيد، لأن الأعمى يـشارك البـصير في الإدراك على متروكه (5)،

⁽¹⁾ شرح المفصل: 7/ 25.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 3/ 129.

⁽³⁾ الإتقان في علوم القرآن: 2/ 61.

⁽⁴⁾ البرهان في علوم القرآن: 3/ 123.

ولا مشاركة بين الظلمات والنور والظل والحرور والأحياء والأموات، فقـدُّكـرر كلمـة النفي بين الظلمات والنور والظل والحرور والأحياء والأموات ولم يكرر بـين الأعمـي والبصير، وذلك لأن التكرير للتأكيد والمنافاة بين الظلمة والنور والظل والحرور مضادة فالظلمة تنافي النور وتضاده والعمى والبصر كذلك أما الأعمى والبصير ليس كذلك، بـل الشخص الواحد قد يكون بصيراً وهو بعينه يصير أعمى فالأعمى والبصير لا منافاة بينهما إلا من حيث الوصف والظل والحرور والمنافاة بينهما ذاتية، لأن المراد من الظل عدم الحر والبرد فلما كانت المنافاة هناك أتم أكد بالتكرار، وأما الأحياء والأموات وإن كانوا كالأعمى والبصير من حيث أن الجسم الواحد يكون حياً محلاً للحيـاة فيـصير ميتــأ محلاً للموت ولكن المنافاة بين الحي والميت أتم من المنافاة بين الأعمى والبصير، كما بينًا أن الأعمى والبصير يشتركان في إدراك الأشياء ولا كـذلك الحـي والميـت كيـف والميـت يخالف الحي في الحقيقة لا في الوصف (1). فإن الاستغناء بــ(لا) للاكتفاء بغيرها لغرض الدلالة على الاشتراك في المحل الواحد أو الذات مع تضادهما، كما قـال تعـالي ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَنُرُ وَلِنَكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ﴾ [الحبج: 46]، فإناً بصارهم صحيحة سالمة لا عمى بها وإنما العمى بقلوبهم، أو لا يعتبد بعمى الأبيصار فكأنبه ليس بعمى بالإضافة إلى عمى القلوب⁽²⁾.

فإن الضد يقتضي ما يبينه كما يقتضي النظير ما يماثله، وكذلك المجمل يقتضي التفصيل ونحو ذلك، فإن الحروف صلحت لأكثر من معنى واحد كالأفعال، لقيامها مقامها، فإن (إن) ونحو ذلك لم يقتصر بها على معنى واحد، لأنها حروف وقعت مشتركة كما وقعت الأسماء مشتركة لأن فائدة الكلام تقتضي ضم أجزائه إلى بعضها، ولا يترك جزء منه إلا لغرض وذلك في الاستغناء بقسم منه عن آخر، بدليل قوله تعالى في أمَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَدِيحًا فَعَسَىٰ أَن يَكُوبَ مِنَ ٱلمُقْلِحِينَ ﴾ [القصصص: 67]،

⁽¹⁾ التفسير الكبير: 26/16.

⁽²⁾ الكشاف: 3/ 17.

⁽³⁾ الخصائص: 3/110.

فلم يذكر القسم الآخر الذي تقتضيه (أما) إذ وضعها لتفصيل كلام مجمل، واقل أقسامها قسمان ولا ينفك عنهما في جميع القرآن إلا في موضعين هذا أحدهما والتقدير: وأما من لم يتب ولا يؤمن ولم يعمل صالحاً فلا يكون من المفلحين والثاني في آل عمران ﴿ فَآمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَنِيعٌ ﴾ [آل عمران: 7] إلى قوله (إلا الله) هذا أحد القسمين والقسم الثاني ما بعده وتقديره: وأما الراسخون في العلم فيقولون (١١).

فإنّ الاستغناء بالجزاء عن الشرط اكتفاء بالدليل لغرض مشاركة المتلقي، لأن الشرط معلوم، فأماً (أما) ففيها معنى الجزاء، كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً (2)، والا تحذف إلا مع قول أغنى عنه الحكي به كقوله تعالى ﴿ فَأَمّا اللَّذِينَ السّودَتَ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرَتُم ﴾ [آل عمران: 106]، أي فيقال لهم أكفرتم (3). فقد "حصل لهم من حذف الشرط وإقامة جزء الجزاء موقعة شيئان مقصودان مهمان أحدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم أعني الشرط، وحصل أيضاً من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشيء آخر ألا ترى أن خبر المبتدأ بعد لولا وبعد القسم لم يحذف وجوباً إلا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسده (4). فما حذف وفي اللفظ على حذفه دلالة أو حذف إلى عوض وبدل، فهو في حكم الثابت (5).

فقد يجتمع شرطان فيستغنى بجواب أحدهما عن الآخر، نحو قول تعالى ﴿ فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿ فَأَرْتُكُ أَنْ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿ فَرَيْحَانٌ وَجَنَتُ نَعِيمٍ ﴾ [الواقعة: 88- 88]، أي أما يكن شيء فإن كان من المقربين فله روح وريحان فقوله (فروح) جواب استغني به عن جواب (إن)

⁽¹⁾ البرهان في علوم القرآن: 3/ 122.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 4/ 235.

⁽³⁾ الجني الداني في حروف المعاني: 523.

⁽⁴⁾ شرح الكافية في النحو ، للرضى: 2/ 396.

⁽⁵⁾ الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 220.

والدليل على أنها ليست جواب (إن) عدم جواز أما إن جنتني أكرمك بـالجزم ووجـوب أما إن جنتني فأكرمك بـالجزم أن ضربتني أما إن جنتني فأكرمك مع (إن) نحو إن ضربتني أكرمك بالجزم أكثر مـن نحـو إن ضربتني فأكرمك، قال تعالى ﴿ وَأَمَّا إِذَا مَا أَبْنَكُنُهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ ﴾ [الفجر: 16]، أي أما يكن من شيء فإذا ابتلاه يقول (1).

ففي الكلام استغناء أفصحت عنه الفاء لكون فياء الجزاء لربط الجملة بالشرط، وأصل هذه الفاء أن تدخل على مبتدأ، كما تكون في الجزاء كذلك من نحو قولك: إن تحسن إلي فالله يجازيك وإنما أخرت إلى الخبر مع (أما) لضرب من إصلاح اللفظ وذلك أن (أما) فيها معنى الشرط وأداة الشرط يقع بعدها فعل الشرط شم الجزاء بعده، فلما حذف فعل الشرط هنا وأداته وتضمنت أما معناهما كرهوا أن يليها الجزاء من غير واسطة بينهما فقدموا أحد جزأي الجواب وجعلوه كالعوض من فعل الشرط (2)، فقد استغني بالمبتدأ عن فعل الشرط بدليل اقتران خبره بالفاء، لأنهم لما غيروا المبتدأ والخبر ههنا عن حالهما بتوسط الفاء بينهما فكأنهما ليستا مبتدأ وخبر (3)، لتحول الابتداء إلى الحرف (أما)، وقيل الكلام بعد (أما) على حالته قبل أن تدخل إلا أنه لا بعد من الفاء، لأنها جواب الجزاء، ألا تراه قال عز وجل ﴿ وَأَمّا تَمُودُ فَهَدَيّنَهُم ﴾ [فصلت: 17]، كقولك: هود هديناهم (4)، وليس كذلك، لأن الكلام ليس أصله النسبة الفعلية التي تفيد كقولك: هود هديناهم بصح فيه النصب على الاشتغال، نحو قوله تعالى ﴿ وَالْقَمَرَ فَدَّرْنَكُ وَله هود هديناهم يصح فيه النصب على الاشتغال، نحو قوله تعالى ﴿ وَالْقَمَرَ فَدَّرْنَكُ وَله هود هديناهم يصح فيه النصب على الاشتغال، نحو قوله تعالى ﴿ وَالْقَمَرَ فَدَّرْنَكُ وَله هود هديناهم يصح فيه النصب على الاشتغال، نحو قوله تعالى ﴿ وَالْقَمَرَ فَدَّرْنَكُ وَله هود هديناهم يصح فيه النصب على الاشتغال، نحو قوله تعالى ﴿ وَالْقَمَرَ فَدَّرْنَكُ وَله هود هديناهم يصح فيه النصب على الاشتغال، نحو قوله تعالى ﴿ وَالْقَمَرَ فَدَّرْنَكُ وَله هود هديناهم على النصب على الاشتغال، خو قوله تعالى ﴿ وَالْقَمَرَ فَدَّرَنَكُ وَلَا له النصب على الاشتغال، خو قوله تعالى ﴿ وَالْقَمَرُ فَدَّرَانَكُ وَله النه النصب على الاشتغال، غو قوله تعالى ﴿ وَالْقَمَرُ وَلَا الْعَلْمُ وَلَا الْعَلْمُ وَلَا الْعَلْمُ وَلَا الْعَلْمُ الْعَلْمُ وَلَا الْعَلْمُ وَلَا الْعَلْمُ وَلَا الْعَلْمُ وَلَا الْعَلْمُ وَلَا الْعَلْمُ وَلَا الْعَلْمُ الْعَلْمُ وَلَا الْعَلْمُ وَلِيْلُولُولُهُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ وَلِهُ وَلُولُهُ الْمُعْمُ وَلَا الْعُلْمُ الْعُلْمُ

فالحديث فيه يختلف عن الابتداء لتقديم قيد الفعل للاهتمام به وأما الابتداء فالحديث فيه عن الاسم، لأنه الأمر والشأن الذي يهم المتلقي لاستعلامه عنه، وذلك

⁽¹⁾ شرح الكافية في النحو ، للرضي: 2/ 396- 397.

⁽²⁾ شرح المفصل: 9/ 11.

⁽³⁾ شرح الكافية في النحو: 2/ 399.

⁽⁴⁾ المقتضب: 3/ 27.

بخلاف الأمر في النسبة الفعلية، لأنها متغيرة وقد تكون منقطعة، وقد اعتمد الاستغناء عنده على أصل الكلام، وأصله تمام الإسناد والنسبة فخلط بين الكلام والجملة، وبينهما عموم وخصوص، لأن الكلام أخص لارتباطه بالمقصود وليس بالإسناد الذي جعله أصلاً لكل كلام، فقد قال: والكلام يكون له أصل ثم يتسع فيه فيما شاكل أصله، فمن ذلك قولهم: زيد على الجبل، وتقول: عليه دين قائماً أرادوا أن الدين قد ركبه وقد قهره (1)، أي يستغنى عن الوصف بما يتعلق به، إذ يصح الاستغناء بالجملة التامة لأنها تعبر عن أصل الصورة الذهنية المفيدة وهي لا تمثل إلا جانباً تعليمياً وليس منهجاً وصفياً تعبر عن أصل الصورة الذهنية المفيدة وهي لا تمثل إلا جانباً تعليمياً وليس منهجاً وصفياً خليلياً ففي باب المسند والمسند إليه قال: وهما ما لا يستغني كل واحد من صاحبه، فمن ذلك: قام زيد، والابتداء وخبره وما دخل عليه، نحو (كان) و (إن) وأفعال الشك والعلم والمجازاة. لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام (2)، أي الجملة، لأن الفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أم لا كالجملة التي هي خبر المبتدا وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته فكل كلام مع ما أسندت إليه والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس (3).

فالاستغناء بالجملة لإتمام الإسناد، وليس لبيان المقصود من الكلام، والاستغناء البياني، هو ترك جزء من الكلام إيجازاً واختصاراً لقيام الدليل على المستغنى عنه ولإغراض يعجز الإسناد المذكور عن أدائها، و لا يمثل ذلك إلا جانباً ضئيلاً من جوانب الدرس النحوي الحق، الذي استأثر به دارسون آخرون سموا بعلماء المعاني، وهم النحاة الحقيقيون فيما أزعم وهم الذين دفعوا بالدرس النحوي إلى أمام وقدموا للدارسين فيه نتائج طيبة خليقة بأن يستفاد منها، لقد صنفت الكتب ووضعت المطولات والمختصرات

⁽¹⁾ المصدر نفسه: 1/ 46.

⁽²⁾ المصدر نفسه: 4/ 126.

⁽³⁾ شرح الكافية في النحو: 1/8.

والمتون وتعددت الشروح والتعليقات وتألفت لما كانوا يسمونه بالنحو مكتبة ضخمة قبل أن يتاح لغير النحو مثلها، ولكنها كلـها تـدور في حلقـة مفرغـة لا أول لهـا ولا آخـر" أ، لقيامها على نظرية العامل وليس على متطلبات الكلام وملابساته ومقتضياته فليس الكلام أصله مثبت صحيح المعنى، ثم نفى، فإذا حذف النافي عاد صحيح المعنى، وليس الكلام غير متمنى ثم تمنى فإذا حذف التمنى عاد صحيح المعنى، وليس الكلام مبنياً على اليقين ثم دخله الظن، فإذا حذف الظن عاد إلى اليقين. إنّ الكلام قد يكـون منفيـاً ابتـداءً وقد يكون مثبتاً ابتداءً وقد يكون متمنى ابتداءً وقد يكون متيقناً ابتداءً وقد يكون مظنوناً ابتداءً، فليس الكلام بعضه أصل لبعض على سبيل الدوام (2)، وذلك لأن الكلام قائم على الحوار مع الذات ومع الآخرين فيستغنى عن الكلام المعلموم والمألوف والمذكور السابق وما لا حاجة إلى ذكره، وما يوجه الكلام إلى غير المقصود أو ما يفوت الفائدة منه وما ينقض الغرض منه، وما يخل بالمعنى، بدليل الحذف الواجب في الإسناد والنسبة وما يقيدهما، والاستغناء بحرف عن آخر وبالمصدر المؤول عن الصريح، فإنما أوقعت (أن) في خبرعسى دون السين وسوف لأمرين: أحدهما: أنها تـؤول بالاسـم الـذي هـو المصدر والمعنى عليه، فكانت أولى مما لا يؤول بذلك وهما السين وسوف والثاني: أن عسى فيها معنى الإنشاء والسين وسوف مع ما بعدهما يستقلان جملة خبرية بخلاف (أن) مع فعلـها، فأنها لا تستقل جملة أصلاً، فكان وقوع ما لا تكون فيه في الظاهر منافاة بينه وبين مــا هـــو في حيزه أولى من وقوع ما بينهما المنافاة وهما الإنشاء والخبر، وأما امتناع (لا) و (لـن) فواضح، لأنهما للنفي وهذه للإثبات وهما متنافيان (3)، فما كان جواباً للمثبت بخلاف ما كان جواباً للمنفى، لأن المطابقة تقتضى الاستغناء عما ينقض الغرض، لذلك استغنى عن (أن) في النفي بعد لام الجحود، وأما الدليل على أنه لا يجوز إظهار (أن) بعدها فمن وجهين: أحدهما: أن قولهم: ما كان زيد ليدخل، وما كان عمرو ليأكل جواب فعل ليس

في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 28- 29.

⁽²⁾ الجملة العربية والمعنى: 293.

⁽³⁾ الأمالي النحوية: 4/ 136- 137.

تقديره اسم ولا لفظه لفظ اسم، لأنه جواب لقول قائل: زيد سوف يدخل وعمرو سوف يأكل فلو قلنا ما كان زيد لأن يدخل وما كان عمرو لأن يأكل بإظهار (أن) لكنا جعلنا مقابل سوف يدخل وسوف يأكل اسماً، لأن (أن) مع الفعل بمنزلة المصدر وهو اسم فلذلك لم يجز إظهارها، كما لا يجوز إظهار الفعل في قولك إياك وزيداً والوجه الثاني: أن التقدير عندهم: ما كان زيد مقدراً لأن يدخل أو نحو ذلك من التقدير الذي يوجب المستقبل من الفعل، و(أن) توجب الاستقبال فاستغني بما تضمن الكلام من تقدير الاستقبال عن ذكر (أن) "أ.

⁽¹⁾ الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 33 ، مسألة (82).

⁽²⁾ معانى القرآن ، للفراء: 1/ 248.

⁽³⁾ الكشاف: 1/ 483.

⁽⁴⁾ الجنى الداني في حروف المعاني: 116.

[الــــصف: 8]، و ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُسَبِّينَ لَكُمُمْ ﴾ [النــــساء: 26]، و ﴿ وَأُمِرَنَا لِنُسّلِمَ لِرَبّ الْعَكَلِمِينَ ﴾ [الأنعام: 71].

وقال الفراء في قوله تعالى ﴿ وَأَنَّ أَقِيمُوا ٱلصَّكَاوَةَ ﴾ [الأنعام: 72] مردودة على اللام التي في قوله (وأمرنا لنسلم) والعرب تقول: أمرتك لتذهب وأن تذهب فأن في موضع نصب بالردّ على الأمر ومثله في القرآن كثير (١)، و "هذه اللام لا تكون إلا بعد (أردت) و(أمرت) وذلك لأنهما يطلبان المستقبل ولا يصلحان في الماضي فلهذا جعل معهما بمعنى (أن) (2)، وذلك لاشتراكهما في نصب الفعل، لأنه غاية الكلام والمقصود منه، كما أن اللام تجر المصدر، لأنه غاية، فاختصت المصدرية بالفعل، كما اختصت اللام بالجواب عن نسبته توكيداً مع (قد) والقسم و (لو) و (لولا)، ففي قوله تعالى ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُوا نُوسَ اللَّه بْأَفْوَاههـمْ ﴾ قال الزمخشري:'أصله يريدون أن يطفئوا كما جاء في سورَة براَءة ﴿ يُربِدُونَ لُيُطْفَؤُواً نُوسَ اللَّه بَأَفُواهِم * ﴾ وكأن هذه اللام زيدت مع فعل الإرادة تأكيداً له لما فيها من معنى الإرادة في قولك جئتك لإكرامك، كما زيدت اللام في لا أبالك تأكيداً لمعنى الإضافة في لا أبالك (3)، و"ربما تركتها استغناء بعلم المخاطب وقد تذكرها توكيداً وإن علم من تعنى.. لأن اللام كأنها ههنا لم تذكر (4)، فإن اللام تفيد مزيد اختصاص وترفع اللبس، فإن اقترنت بـ(أن) أفادت السبق والتقدم في الوصف، ففي قوله تعالى ﴿ قُلَ إِنِّ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدُ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ ٱلدِّينَ ﴿ ۚ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الزمر: 11-12]، قال الزمخشري:فإن قلت: كيف عطف أمرت على أمرت وهما واحد؟ قلت ليسا بواحد لاختلاف جهتيهما وذلك أن الأمر بالإخلاص وتكليفه شيء والأمر به ليحرز القائم به قصب السبق في الدين شيء، وإذا اختلف وجها الشيء وصفتاه ينزل بذلك منزلة شيئين مختلفين ولك أن تجعل اللام مزيدة مثلها في أردت لأن أفعل ولا تزاد إلا مع (أن) خاصة دون الاسم

⁽¹⁾ معاني القرآن: 1/ 339.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 343.

⁽³⁾ الكشاف: 4/ 99.

⁽⁴⁾ كتاب سيبويه: 2/ 280.

الصريح كأنها زيدت عوضاً من ترك الأصل إلى ما يقوم مقامه، كما عوض السين في اسطاع عوضاً عن ترك الأصل الذي هو أطوع والدليل على هذا الوجه بجيئه بغير لام في قوله وأمرت أن أكون من المؤمنين، وأمرت أن أكون أول من اسلم -(1)، فإن اللام مع المؤول تفيد تقييده بالعلة مع توكيد معنى الفعل، وأما مع الصريح فإنها تجعله غاية الفعل، وذلك بخلاف زيادتها مع المؤول فإنها تقوي إرادة السبق والتقدم في الفعل. قال سيبويه: وسألته يعني الخليل عن معنى قوله: أريد لأن أفعل، فقال: إنما يريد أن يقول إرادتي لهذا، كما قال عز وجل في وأُمِرتُ لِأَن أَكُونَ أَوَّلَ الشيلِينَ في [الزمر: 12] (2)، فإن اللام هنا للتعليل، والإشعار بأن العبادة المقرونة بالإخلاص وإن اقتضت لذاتها أن يؤمر بها فهي أيضاً تقتضيه لما يلزمه من السبقة في الدين ويجوز أن تجعل اللام مزيدة، كما في أردت لأن افعل فيكون أمراً بالتقدم في الإخلاص والبدء بنفسه في الدعاء إليه بعد الأمر به (3).

فلا يغني حرف عن حرف وإن تقاربا في المعنى، لأن لكل معنى يختص به، ولا يقوم حرف مقام آخر إلا بتوجيه آخر للكلام فليست ثمة معاقبة، لأن الحروف لا تتطابق في المعنى وإن اشتركت في وظيفة ما، وكذلك تقدير (أن) بعد اللام وحتى ونحو ذلك، فإن الاستغناء عنها لغرض تحقيق غاية ما وإلا فأن إظهارها لا يحقق الغاية من الاستغناء عنها، لذلك فإن ظهور (أن) بعد حرف دون آخر لاختلاف الحالات والمتطلبات، فتظهر بعد حتى وكي، وإنما أظهرت (أن) بعد إلى ولم تظهر بعد حتى، لأن (إلى) تلزم الاسم وحتى لا تلزم الاسم، فألزموا (إلى) (أن) لتظهر اسمية ما دخلت عليه وقوة لزومها الجر وكذلك أيضاً بحسن ظهور (أن) بعد لام كي ولم يحسن بعد حتى وكي، لأن اللام تلزم الاسم بخلاف حتى وكي .

⁽¹⁾ الكشاف: 3/ 391 - 392.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 3/ 161.

⁽³⁾ أنوار التنزيل: 608.

⁽⁴⁾ الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 317- 318، مسالة (83).

إنَّ معانى الحروف تتشعب بحسب المراد والذي يجمعها النسبة، لارتباط الحروف بالصيغة الصرفية، بدليل التضمين، إذ يستغنى فيه عن الحرف المعتاد لأجل تكثير المعنى، لأن الأحكام اللغوية لا تثبت بقياس وإنما تثبت بالدلائل التي تكشف عن المراد بالقرائن، لذلك فالاستغناء بالصيغ وما يقيدها من الحروف أو يدل عليها يعتمد الإيجاز والاختصار والاقتصار اكتفاء بالقليل من الألفاظ الموحية والمشعرة بعدد لا يحصى منها ويؤدي المبالغة في المعاني ويستخدم في مقامات التهويل والتعظيم والتبكيت ويعول على اللمحات الذكية والتراكيب المتعلقة ببعضها في أساليب الطلب والجواب والمدح والنذم والتعجب وكاشفأ عن حقيقة اللغة الانفعالية ومقتضيات الحوار وجدلية الفكر وأحوال المتلقى وفطنته كما يكشف عن دواعي الكلام وأسباب ترك الألفاظ بناءً على الأمر أو الـشأن ومتطلباته وسعياً إلى الوصول إلى أعلى مراتب الإفصاح عـن المـراد بالاسـتعانة بالبـديل الموحي والذكر السابق والمألوف المشاهد والحضور الـذهني للـنظير والـضد، لأن الأصـل الحقيقي للكلام استقصاء المعنى المراد والإحاطة بكل جوانبه تكميلأ وتـذييلاً واحتراســأ وقيل أصل الكلام الإسناد والنسبة، لأنهما أساس بنائه عقلاً وعرفاً ولكن الاستعمال يعول على ترك المألوف والمعتاد لبناء الفوائد والأغراض من ضم الألفاظ بعضها على بعض، لأن المتروك بالدليل حاضر في الذهن، وقد يكون ذكـره مخـلاً بالمقـصود ومـضيعاً للفائدة من نظمه وتعد الصيغة الصرفية في تبصرفها وجمودها وقبولها للزيادة والحذف وللتقييد بحروف المعانى ودلالة حروف المعانى عليها من أهم دلائل استغناء، فـإن (مـن) التفضيلية تغنى اسم التفضيل (أفعل) عن الإضافة، وصيغته تغنى عن تنويه إذ يستغنى بأحدهما عن الآخر، لأن الإضافة اتصال والتنوين انفصال فهما متضادان لهذا استغنى بـ(من) عن الإضافة وعن التأنيث والتثنية والجمع، لأن "(مـن) تقـوم مقـام الإضـافة ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة وإنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة، لأنهما دليلان من دلائل الأسماء فاستغنى بأحدهما عن الأخر⁽¹⁾.

⁽¹⁾ الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 259 ، مسالة (69).

وقد تخرج (من) عن التفضيل إلى معنى البعد والمجاوزة فمعنى قولك أنت أعز عليّ من أن أضربك أي بائن من أن أضربك من فرط عزتك على وإنما جاز ذلك، لأن (من) التفضيلية يتعلق بأفعل التفضيل بقريب من هذا المعنى ألا ترى أنك إذا قلت: زيد أفضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية إلا في معنى التفضيل.. ويجب أن يلى من التفضيلية أفعل التفضيل، لأنها من تمام معناه.. فأفعل التفضيل يتميز عما يشاركه في هذه الصيغة من الوصف كأحمر والاسم كأفكل في بدء النظر بمن التفضيلية فصارت كأنها من تمام الكلمة.. فما دام معه (من) لا يطابق بـه صاحبه تثنية وجمعاً وتأنيثاً بل يلزم في الأحوال صيغة المفرد المذكر، نحو زيد أو الزيدان أو الزيدون أو هند أو الهندان أو الهندات أفضل من كذا إذ لو ثني وجمع وأنث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتأنيثه قبل كماله'(1)، بل لم يجز ذلك لغلبة معنى الفعلية عليه، لأن '(أفعـل) اسم مركب يدل على فعل وغيره، فلم يجز تثنيته ولا جمعه، كما لم يجـز تثنيـة الفعـل ولا جمعه لما كان مركباً يدل على معنى وزمان وإنما فعلت العمرب ذلك اختصاراً للكلام واستغناء بقليل الكلام عن كثيره، ولم يجز تأنيثه لما ذكرنا من تضمنه معنى المصدر والمصدر مذكر (2)، لأن الفعل يتضمن معنى مصدره، بدليل الاستغناء عن أحــدهما بــذكر الآخر، ودليل غلبة فعليته تعديه إلى المفعول بوساطة حرف الجر، وبحسب التعدية يتحدد معناه، لأنه لا يقتصر على (من) فقد يعدى باللام والباء، لأن اسم التفضيل لا يتعدى بنفسه إلى المفعول، بل يتعدى بوساطة حرف الجر فهو يتعدى إلى المفعول بـ عمومـاً، تقول: هو أطلب للثار واضرب منك لزيد وأصله يطلب الثار وينضرب زينداً قبال تعبالي ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَهُمْ لِنَعْلَرَأَيُّ الْخِزْيِّنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوَّا أَمَدًا ﴾ [الكهف:12]، وأصله: بحصى ما لبثوا(د)، وتقديره الأصل بالمضارع يخل بالمعنى، لأن المقصود لنعلم أهؤلاء أحصى للأمد أم هؤلاء ويكون أحصى متعلقاً بــ(لمـا) فيكـون المعنـى أي الحـزبين أحـصى للبـثهم في

⁽¹⁾ شرح الكافية في النحو ، للرضى: 2/216-217.

⁽²⁾ الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 261 ، مسألة (69).

⁽³⁾ معاني النحو: 4/ 271.

الأمد⁽¹⁾، وقيل: (أحصى) فعل ماضي أي أيهم اضبط (أمداً) لأوقات لبثهم، فإن قلت: فما تقول فيمن جعله من أفعل التفضيل؟ قلت: ليس بالوجه السديد، وذلك أن بناءه من غير الثلاثي المجرد ليس بقياس، ونحو أعدى من الحرب وأفلس من ابن المذلق شاذ والقياس على الشاذ في غير القرآن ممتنع فكيف به؟ ولأن أمداً لا يخلو إما أن ينتصب بأفعل فأفعل لا يعمل وإما أن ينصب بلبثوا فلا يسد عليه المعنى (2).

وهذا التوجيه بحسب نظرية العامل، ولكن الظرف تكفيه الصيغة لما فيها من معنى الفعلية وهي التي تغني عن العامل الفعلي الذي تعده النظرية أقوى العوامل ويعمل ظاهراً ومضمراً، ولما كان (أفعل) مشتقاً فإن فيه معنى الفعلية، وقيل: الصواب أن (أحصى) فعل ماض وهو خبر المبتدأ والمبتدأ والخبر مفعول يعلم و (أمداً) مفعول به لأحصى وما في قوله تعالى (لما لبثوا) مصدرية والتقدير أحصى أمداً للبثهم، وحاصل الكلام لنعلم أي الحزبين أحصى أمد ذلك اللبث ونظيره قوله (أحصاه الله) وقوله: (وأحصى كل شيء عدداً)(6).

إنَّ الاستغناء عن قيد من قيود الصيغة الصرفية في نسبتها أو في بنائها يغير دلالتها وينقلها من باب إلى آخر، لأنها أصل الإثبات والنفي والخبر والإنشاء وموضع الزيادة والخذف والتصريف وحتى جمودها يكشف عن معنى زائد على معنى الفعلية فيها، إذ تتردد بين معني الفعلية والوصفية، كما تدخل الاسمية عليها بالغلبة، فإن (أفعل) تشترك بين الفعلية والوصفية والاسمية، إذ يصاغ على مثالها الفعل الماضي الثلاثي بزيادة الهمزة للتعدية والصيرورة والسلب، ونحو ذلك، وكذلك وصف الألوان والعيوب والتفضيل والتعجب والاسم كأرنب، ففي التفضيل تتقيد بحرف الجر أو بالإضافة ومعناها يختلف بحسب ذلك وجرى السياق، بدليل الاشتقاق، لأن الجذر اللغوي يجري في جميع المشتقات فافعل في التفضيل يتعدى بغيره فإن كان من فعل دال على علم أو جهل فافعل في التفضيل يتعدى بغيره فإن كان من فعل دال على علم أو جهل

⁽¹⁾ معانى القرآن وإعرابه: 3/ 271.

⁽²⁾ الكشاف: 2/ 474.

⁽³⁾ التفسير الكبير: 21/85.

عدي بالباء تقول: هُو أعرف به وأدرى بكم وأجهل به، أي يعرفه ويدريكم ويجهله قال تعالى ﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُرْ ﴾ [الإسراء: 54]، وأصله يعلمكم، وهذه الباء قد تستعمل مع مفعول هذه الأفعال، فأنت تقول: هُو يعلم به ويجهل به ويدري به قال تعالى ﴿ أَلْرَيْتُمْ بِأَنَّ اللهُ مِنْ كَا ﴾ [العلق: 14].

ولا يقتصر استعمال (افعل) على ما ذكر فإن دلالته تختلف بحسب ما يضاف إليه فقد يضاف إلى جماعة يكون المفضل أحدهم، وأن تضيفه إلى جماعة من جنسه ليس داخلاً فيهم كقولك يوسف أحسن أخوته فإن يوسف لا يدخل في جملة أخوة يوسف ولا يكون بعضهم، بدليل أنك لو سئلت عن عدّ أخوة يوسف لم يجز لك عده فيهم بلى يدخل لو قلت أحسن الأخوة أو أحسن بني يعقوب (ع) وأن تضيفه إلى غير جماعة، نحو فلان أعلم بغداد أي علم ممن سواه وهو مختص ببغداد، لأنها منشؤه أو مسكنه، وإن قدرت المضاف أي اعلم أهل بغداد فهو مضاف إلى جماعة يجوز أن يدخل فيهم (2).

وإنما جاز ذلك، لأن الصيغة الصرفية مركبة، ففيها معنى المصدر، لأنها مشتقة ومعنى الصيغة، وهو معنى زائد على الجذر اللغوي، ولكل وظيفة، لذلك جمعت بين التعدية والإضافة، فثقلت بذلك فاستغنى عن التنوين لمنعها من الصرف، ولإيصاله بغيره

⁽¹⁾ معانى النحو: 4/ 271.

⁽²⁾ شرح الكافية في النحو ، للرضي: 2/ 216.

فقد يستعان مرة بالتعدية حملاً على المعنى وقد يستغنى عنها بالإضافة على تغليب الفعلية على الاسمية أو الاسمية على الفعلية لاختصاص التعدية بالفعلية، والإضافة بالاسمية، لذلك عاد الضمير على الفعل في قول عنالي ﴿ أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقُوكَ ﴾ [المائدة: 8]، أى العدل، وهو مضمون الفعل (اعدلوا) لذلك يستغنى بأحدهما عن الآخر كما استغنى بما يدل على الصيغة الفعلية من الزوائد التي تلحق صيغة فعلية لتدل على أخرى، كما في المطاوعة والسلب والمبالغة، وكذلك حروف المعانى، ومنها حروف الجرُّفكـل حـرف مـن هذه الحروف يغني عن جملة ويوحي معناه بأكثر مما ألف أهل العربيـة أن يـستدلوا عليـه.. وهل يكون قول القائل لا يسمعوا هذا القرآن مساوياً من حيث القصد لقوله تعلل ﴿ لَا تَسْمَعُوا لِهَا اللَّهُ مُانِ ﴾ [فصلت: 26]، أليس في اللام إشعار بأن القصد لا تنصتوا له ولا تصغوا إليه؟ أي أن السماع مجرداً لا يمكن أن يكون موضع النهي، لأنه قد يتعرض له كل واحد، وإنما الذي ينهي عنه الذين كفروا السماع المقترن بالانتباه والإصغاء والإنصات (١). فاستغنى باللام عما ضمن الفعل (تسمعوا) من أفعال أخرى، لأن الفعل يتعدى بنفسه، فجاء الإيجاز بالحرف بديلاً عن الجملة للاكتفاء بالمستغنى به عن المستغنى عنه، وهكذا يكون الاستغناء مدعاة لإطلاق ذهن المتلقى، لأن يـشارك في توليــد المعــانى فيذهب ذهنه كل مذهب لغرض التأثير والإقناع فيعدل بالإيجاز حذفأ وتضمينأ واقتـصاراً عن الإسهاب بحسب متطلبات القول، لـذلك قيل: ولعل من أشرف فوائد الحذف وأسناها ما يكون من خلق التجاوب بين منشئ الكلام ومتلقيه، بـين الكاتـب والقـارئ، بين السامع والخطيب يكون ذلك بإشراك المتلقى في بلوغ ما يراد إبلاغه إليه، فيلقى إليه بعض الكلام ويترك له تقدير ما حجب عنه وما حذف دونه... وإن من براعة الأديب والمنشئ أن يكون بصيراً بمواطن الإيجاء والإشعار في الألفاظ وفي التراكيب فيكـون ذكـره إياها والاكتفاء بما توحى به وما تدل عليه من الفاظ وتراكيب سبيلاً إلى حذف ما يقدر أنه غير محتاج إلى ذكره، فيكون الحذف حذف الإيجاز، وهو ميدان من ميادين البلاغة والقدرة في فن التعبير⁽²⁾.

⁽¹⁾ نحو القرآن: 59-60.

⁽²⁾ نحو المعانى: 83.

فإنّ الاستغناء بقليل الكلام عن كثيره من خصائص العربية ومن أعلى مزاياها، لأن فيه دليلاً على الاكتفاء بالإيجاء والإشعار في الإسناد والنسبة إعلاماً وإنباءً عن ذكر طرفيهما فيكتفي بأحدهما عن الآخر، أو يذكر ما يدل على الصيغة الاترى أنك لو قلت: فيها عبد الله حسن السكوت وكان كلاماً مستقيماً كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبد الله، وتقول: عبد الله فيها فيصير كقولك: عبد الله أخوك ويدلك على ذلك أنك تقول إنّ فيها زيداً فيها فيصير بمنزلة قولك إن زيداً فيها، لأن (فيها) لما صارت مستقراً لزيد يستغنى به السكوت وقع موقع الأسماء... لأن (فيها) وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل وليس بفعل ولكنهن نزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل (أ، وذلك لارتباط الحرف بالصيغة ففي قوله تعالى ﴿ وَأَصَرِحَ لِي فِي ذُرِيّقٍ ﴾ [الأحقاف: 15]، قال الزخشري: فإن قلت ما معنى (في)؟ قلت: معناه أن يجعل ذريته موقعاً للصلاح ومظنة له كأنه قال: هب لي الصلاح في ذريتي وأوقعه فيهم (2)، فاستغنى بالحرف عن الصيغة الصرفية، لأنه ظرف لمصدرها وهو اسم المعنى، إذ يتم الاستدلال بالحرف على توجيه المعنى انيابته عن الصيغة، بدليل حروف المعاني التي استغنى بها عن معاني الأفعال لأنهم استغنى المنائي القي استغنى بها عن معاني الأفعال لأنهم استغنوا بقولهم أنفع نفسي عن ني وعن إياي (3).

إنَّ الاستغناء يعيد التراكيب الاسمية والفعلية وما يلحق بهما إلى أصولها، فهو دليل الإسناد والنسبة وما يقيدهما، كما أنه دليل الصيغة الصرفية لقيام القيود مقامها، بدليل الاستغناء بالصيغة عن الاسم، لأن الصيغة تقتضي النسبة بخلاف الاسم فإنه يقتضي الإسناد للحديث عنه، لذلك قيل: وللفعل في القرآن قوة الاسم، فهو يقع في العبارة القرآنية في موقع الفاعل، نحو قوله تعالى ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِّنْ بَعَدِ مَا رَأَوُا ٱلْآيَكَتِ لَكُسَّجُنُ نَهُ مَتَى عِينِ ﴾ [يوسف: 35]، وليس هذا بالأمر الغريب فالفعل والاسم في العربية فرعان من أصل واحد، وكلاهما يدل على معناه في نفسه، كما يقول النحاة. ومن

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 2/ 88، 124.

⁽²⁾ الكشاف: 3/ 521.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 2/ 367.

بديع الاستعمال في العبــارة القرآنيــة وقــوع الفعــل فــاعلاً للأفعــال الناســخة، إذ تكتفــي بالمرفوع، وهو أسلوب فيه ما فيه من الإيجاز الرائع والاستغناء عما لا حاجة للكـلام بــه، من ذلك قوله تعالى ﴿ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ [النمل: 72](١)، بل الاستغناء بالفعل عن مصدره، كما يستغنى بالمصدر عن ذكر فعله لدلالة كل منهما على الآخر، ومن ذلك قول العرب كان شراً له يريد كان الكذب شراً له إلاّ أنــه اســتغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذب لقوله (كذب) في أول حديثه فيصار هُـوَ وأخواتها هنا بمنزلة (ما) إذا كانت لغواً في أنها لا تغير ما بعدها عن حالـه قبــل أن تــذكر ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ا ٱلَّذِينَ يَبَّخَلُونَ بِمَا ءَاتَنَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضَّلِهِ. هُوَخَيَّا لَمُّم ﴾[آل عمران: 180]، ولم يـذكر البخــل اجتزاء بعلم المخاطب بأنه البخل لذكره (يبخلون)(2)، بدليل عود الضمير عليه، لأن الضمير يعيد الكلمات إلى أصولها كالتصغير والتكسير، وذلك أن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها في كثير من المواضع (3)، وفيه دليل على أن الفعـل دال علـى مـصدره، لـذلك استغنى بأحدهما عن الآخر، كما استغنى بالألف واللام عن النضمير، نحو قوله تعالى ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِي ٱلْمَأْوَىٰ ﴾[النازعات: 39-41]، أي مـأواه وقــد اسـتغنى باللام عنها، لدلالة الألف واللام على الانفصال، والضمير دليل الاتصال، لأنه رابط ما بعده لما قبله، كما يربط ضمير الشأن الجواب بالسؤال، لأنه للأمر المهم، لذلك إذا أدخلت الألف واللام نحو زيد الأفضل خرج عن أن يكون بمعنى الفعـل وصـار بمعنى الفاعل واستغنى عن (من) والإضافة وعلم أنه قد بان بالفيضل فحينتـذ يؤنـث إذا أريـد المؤنث ويثنى ويجمع فتقول زيد الأفضل والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون والأفاضل (4)، لأن الإضافة يستغنى بها عن الألف واللام والتنوين، كما يستغنى بــ(لا) عن نون التوكيد في نفى الفعل، وتدل (لا) على ما لم يقع، كما تدل النون عليه إذا قلت:

⁽¹⁾ نحو القرآن: 30 - 32.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 2/ 391.

⁽³⁾ سر صناعة الإعراب: 1/117.

⁽⁴⁾ شرح المفصل: 6/96.

والله لأفعلن، ثم نفيت فقلت والله لا أفعل فهذا مبين بأنفس الحروف مستغن فيه عن غيرها، لأن النون إنما دخلت لتفصل بين معنيين، فإذا كان الفصل بنيرها لم تحتج إليها (1). وكذلك كل مستغنى عنه، لأنه لو أظهر لنقض الغرض منه وحرم المتلقي المشاركة في الكلام، وذلك قولك: ليس غير وليس إلا كأنه قال ليس إلا ذاك وليس غير ذاك ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني.. وذلك قولك ما أناني القوم ليس زيداً وأتوني لا يكون زيداً وما أتاني أحد لا يكون زيداً، كأنه حبن قال: أتوني صار المخاطب عنده قد وقع في خلده أن بعض الآتين زيد، حتى كأنه قال: بعضهم زيد، فكأنه قال: ليس بعضهم زيداً وترك إظهار بعض استغناء، كما ترك الإظهار في لات حين (2).

ولارتباط الاستغناء بالمعنى، فقد حمل التنوين والإضافة في الفاظ العموم نحو (كل) إفراداً وجمعاً على المعنى، وأما قوله تعالى ﴿ وَكُلُّ أَنَوهُ دَخِرِينَ ﴾ [النمل: 87]، و ﴿ كُلُّ لَهُ وَكَلْبُونَ ﴾ [البقرة: 116]، فمحمول على المعنى دون اللفظ وكانه إنما حمل عليه هنا، لأن (كلا) فيه غير مضافة، فلما لم تضف إلى جماعة عوض من ذلك ذكر الجماعة في الخبر، الا ترى أنه لو قال وكل له قانت لم يكن فيه لفظ الجمع البتة، ولما قال ﴿ وَكُلُّهُمْ عَاتِيهِ يَوْمَ الْقِينَمَةِ فَرَدًا ﴾ [مريم: 95]، فجاء بلفظ الجماعة مضافاً إليها استغنى به عن ذكر الجماعة في الخبر وتقول على اللفظ: كل نسائك قائم، ويجوز: قائمة إفراداً على اللفظ أيضاً، في الخبر وتقول على اللفظ : كل نسائك قائم، ويجوز: قائمة إفراداً على اللفظ أيضاً، وقائمات على المعنى البتة قسال الله سبحانه ﴿ يَنْشِكَا ٱلنِّي لَسَ ثُنَ صَكَا عَلَم مِنْ وَاحَدة من النساء لما ذكرناه من دخول الكلام معنى العموم (٤).

في حين يستغنى بالخصوص عن العموم في خبر (كـلا) و (كلتـا)، إذا أضيفتا إلى ظاهر، نحو قوله تعالى ﴿ كِلْتَا ٱلْجُنَّنَيِّنِ ءَانَتُ أَكُلَهَا ﴾ [الكهف: 33]، فالإخبـار عـن (كلتـا)

⁽¹⁾ المقتضب: 2/ 335.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 2/ 344 – 347.

⁽³⁾ الخصائص: 3/ 335 – 336.

بالمفرد دليل على أنها مفرد، إذ لو كان مثنى لقال: آتتا ودليل إضافتها إلى المثنى في قوله فر إِمَّا يَبلُغُنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَا آوَ كِلاَهُما ﴾ [الإسراء: 23]، ولو كان مثنى لم يجز إضافته إلى التثنية، لأنه لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه والفصيح مراعاة اللفظ، لأنه الذي ورد به القرآن، فيقال: كلا الرجلين خرج، وكلتا المرأتين حضرت (1)، فاستغنى فيهما بالمفرد عن المثنى، بدليل عود الضمير إليهما مفرداً، وفيه ما يغني رداً على قول الزخشري: ولو قيل آتتا على المعنى لجاز (2)، لأن الضمير يفسر المعنى المقصود، كما استغنى به عن الفاعل في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِّنُ بَعْدِ مَا رَأَوُا ٱلْآيَكِ لَيَسْجُنُ نَهُمْ حَقَى المعنى عنه، لأن الفاعل لبدا ضمير يفسره ما يدل عليه المعنى أي بدا لهم هو، أي رأي أو بداء، كما قال: بدا لك من تلك القلوص بداء (3).

وكذلك فسر الضمير معنى (كلا) و (كلتا) في إضافتهما إليه فاستغنى فيهما بالياء عن الألف في حالة النصب والجر دون حالة الرفع، وإنما لم تقلب الألف فيهما مع المظهر وقلبت مع المضمر، لأنهما لزمتا الإضافة وجر الاسم بعدهما فأشبهتا لدى وإلى وعلى، وكما أن لدى وإلى على لا تقلب ألفها ياء مع المظهر، نحو لدى زيد والى عمر وعلى بكر وتقلب مع المضمر، نحو لديك وإليك وعليك، فكذلك (كلا) و (كلتا) لا تقلب ألفهما ياء مع المظهر وتقلب مع المضمر (4)، لأنه يفسر معناهما، وذلك لأن (كلا) مثل (كل) باعتبار أنه وضع ليدل على تعدد الأجزاء في الذات المضاف هو إليها، ولذلك التزم إضافتهما إلى ما يتبين به مثنى، لأن وضعه لجزأين، والتزم إضافة (كل) إلى متعدد أو جنس فإذا أضافوه إلى متعدد كان معرفة، وإذا أضافوه إلى جنس كان نكرة فتقول: اضرب كل رجل وكان الأصل أن يضاف إلى المتعدد المعرفة كما في (كلا)

⁽¹⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 326.

⁽²⁾ الكشاف: 2/ 484.

⁽³⁾ البحر الحيط في التفسير: 6/ 274.

⁽⁴⁾ الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 239 مسألة (62).

ولكنهم قصدوا إلى إيقاع الجنس موقعه فلما استغنوا عن لفظ التعدد استغنوا عن تعريفه (1).

كما استغنوا بتنوين (كل) عن إضافتها، وكذلك استغنوا عن ألف (كلا) و (كلتـــا) في الإضافة إلى مضمر للدلالة على التثنية، وذلك بخلاف إضافتها إلى الظاهر، كما استغنوا عن لام ألفاظ القرابة أب وأخ في الافراد، بدليل عودتها في الإضافة إلى مـضمر أبوك وأخوك وذلك عكس (مع) فمع عكس أخوك ترد لامها في غير الإضافة ويحذف في الإضافة لقيام المضاف إليه مقام لامها (2). وقال سيبويه: وسألت الخليل عن معكم ومَعَ لأي شيء نصبتها؟ فقال: لأنها استعملت غير مـضافة اسمـاً كجميـع، ووقعـت نكـرة، وذلك قولك: جاءا معاً وذهبا معاً، وقد ذهب معه ومن معه صارت ظرفا(3)، لأنها تـضم الشيء إلى الشيء وهي اسم معناه الصحبة وأصلها معاً... والذي يدل على أن (مع) اسم حركة آخره مع تحرك ما قبله وقد يسكن وينون تقول: جاءوا معاً، كنا معاً معناه كنا جميعاً ⁽⁴⁾، فهي تقتضي الاجتماع مكاناً أو زماناً أو"في المعنى كالمتضايفين، نحو الأخ والأب فإن أحدهما صار أخا للآخر في حال ما صار الآخر أخاه، وإما في الشرف والرتبة، نحو: هما معا في العلو، وتقتضي (مع) النصرة والمضاف إليه لفظ (مع) هو المنصور نحـو قولـه تعالى ﴿ لَا تَحْدَزُنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة: 40]، و ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَٱلَّذِينَ هُم مُحْسِنُونَ ﴾ [النحل: 128]، وهو ظرف زمان عند الأكشرين، إذا قلت: كان زيد مع عمرو، أي زمن مجيء عمرو، ثمَّ حذف الزمن والجيء وقامت (مع) مقامهما (٥٠).

إنَّ الصحبة تقتضي زماناً ومكاناً، فإذا غلب الزمان للعناية به، فإن المكان لا يستغنى عنه لارتباطهما بالحدث، وأما الاستغناء عن ألف (معا) فلأنها بدل التنوين، وهو

الأمالي النحوية: 4/ 79.

⁽²⁾ شرح الكافية في النحو للرضي: 2/ 127.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 3/ 286-287.

⁽⁴⁾ لسان العرب: مادة (معم).

⁽⁵⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 428-429.

دليل الانفصال، وذلك بخلاف الإضافة، فيستغنى عن التنوين ونون المثنى والجمع لأجـل الاتصال، وكذلك الأسماء التي غلبت عليها الحرفية، فإنها تتضمن معاني زائدة فيعتمـد أحدها ويستغنى عن غيره في الاستعمال بحسب ما يدعمه من دلائـل وقـرائن يـدل علـي ذلك عود الضمير على اللفظ مرة وأخرى على المعنى، أي يستغنى بالإفراد والتذكير عن التأنيث والجمع، كما استغنى بالتقرير والإنكار عن طلب الإفهام في أسماء الاستفهام وبالخبر عن الطلب في (كم)، لأن "(كم) اسم مفرد مذكر موضوع للكثرة يعبر به عن كل معدود كثيراً كان أو قليلاً وسواء في ذلك المذكر والمؤنث فقد صار لها معنى ولفظ وجرت في ذلك مجرى (كل وأي ومن وما) في أن كل واحد منها له لفظ ومعنى فلفظه مذكر مفرد وفي المعنى يقع على المؤنث والتثنية والجمع فإذا عـاد الـضمير إلى (كـم) مـن جملة بعدها جاز أن يعود نظراً إلى اللفظ وجاز أن يعود حملاً على المعنى.. قــال الله تعــالى ﴿ وَكُمْ مِّن مَّلَكِ فِي ٱلسَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَاتُهُمْ شَيَّنًا ﴾ [النجم: 26]، فجمع الضمير نظراً إلى المعنى ولو حمل على اللفظ لقال شفاعته... ومنـه قولـه تعـالى ﴿ وَكُمْ مِّن قَرَّيَةٍ أَهَّلَكُنَّهَا ﴾ [الأعراف: 4]، فأنث الضمير على المعنى أيضاً، لأن (كم) مفسرة بالقرية ولـو جـاء علـى اللفظ لقال أهلكناه ولا يكون الضمير في (أهلكناها) عائداً إلى القرية، لأن خبر المبتـدأ إذا كان جملة فالضمير منها إنما يعود إلى المبتدأ نفسه لا إلى تفسيره، ثُمَّ قال﴿ أَوْهُــهُ فَإَتْلُونَ ﴾ ، لأن المراد بالقرية أهلها (١).

إنَّ الاستغناء بالمبهمات في الاستفهام والشرط يدل على المشاركة اللغوية التي تقوم على الحوار للوصول إلى الغرض لإظهار المعلوم مقروناً بالتعظيم أو التفخيم أو التهويل والتبكيت أو التقليل ونحو ذلك، لأن المتكلم أو المنشئ قد يكون عالماً بالأمر وكذلك المتلقي أو المخاطب قد يكون عالماً به، بدليل الاستغناء بـ(كم) عن العدد الكثير في الإنشاء والخبر معاً، لأن (كم) الاستفهامية و (كم) الخبرية تدلان على عدد ومعدود فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم أما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية

⁽¹⁾ شرح المفصل: 4/ 132-133.

والخبرية فلذا احتيج إلى التمييز المبين للمعدود ولا يحذف إلا لدليل، كما تقول مثلاً كسم عندك؟ إذا جرى ذكر الدنانير أي كم ديناراً أو كم عندي. أي كسم ديناراً. فالمبهم هو المعدد، كما أبهم المكان والزمان والحال للمبهمات أين ومتى وكيف، لذلك احتاجت إلى الجواب، وقد يستغنى عنه اكتفاء بالمقام، كما في (كم) الخبرية لاستعمالها في مقام الافتخار والمباهاة، لأنها للتكثير فناسب التكثير مقامات الفخر والوعيد والتبكيت، نحو قوله تعالى في أَلَمْ يَرَوُّ كُمْ أَهْلَكُنَا فَبَلَهُم مِّ الملكيم مِّ الملكيم والمباهلة في الدنيا مثل الذي عُجل لغيرهم عمن اهلك (2)، وهم كثيرون، بدليل حاجتهما إلى تمييز مجرور كحاجة الأعداد الكثيرة، نحو مائة والف، فاستغنى بالمجرور والمجموع عن النصب والإفراد للدلالة على التكثير في الخبر ولم ينصب لعلم المخاطب بكثرته، كما قيل كان البر قفيزين وكان السمن منوين، فإنما استغنوا ها هنا عن ذكر الدرهم لما في صدورهم من علمه، ولأن الدرهم هو الذي يسعر عليه فكأنهم إنما يسألون عن ثمن الدرهم في هذا الموضع، كما يقولون: البر بستين وتركوا ذكر الكر استغناء بما في صدورهم من علمه وبعلم المخاطب، لأن المخاطب قد علم ما يعني، فكأنه إنما يسأل هنا عن ثمن الكر، كما سأل الأول عن ثمن الدرهم (3).

ويستغنى بالمفرد المنصوب عن المجموع المجرور للمبالغة والتفخيم، و ذلك في شيئين أحدهما الضمير وهو الأكثر وذلك في الأغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب، نحو يا له رجلاً ويا لها قصة ويا لك ليلا وويلها خطة وما أحسنها مقلة ولله دره رجلاً جاءني وويحه رجلاً لقيته وكذا ويله وكذا نعم رجلاً وبئس عبدا وساء مثلاً ومن هذا الباب أي الذي فيه التفخيم ربه رجلاً لقيته، إذ هو جواب في التقدير لمن قال ما لقيت رجلاً فكأنه قيل: لقيت رجلاً وأي رجل رداً عليه.. وثانيهما اسم الإشارة كقوله تعلى: ﴿ مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلًا ﴾ [المدثر: 31] فيمن قال إنه تمييز لا حال، وكذا قولك حبذا زيد رجلاً.

⁽¹⁾ شرح الكافية في النحو للرضي: 2/ 96.

⁽²⁾ معانى القرآن وإعرابه: 4/ 285.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 1/ 393.

⁽⁴⁾ شرح الكافية في النحو ، للرضي: 1/ 218-219.

إنَّ تغيير التركيب عن أصله يجعل المنسوب إليه منصوباً نكرة لإرادة المبالغة في الخبر وكذلك قولك طاب زيد وتصبب وتفقا لا يوصف زيد بالطيب والتصبب والتفقق،... وذلك أنه في الحقيقة لشيء من سببه وإنما أسند إليه مبالغة وتأكيداً ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسنداً إلى جزء منه فصار مسنداً إلى الجميع وهو أبلغ في المعنى والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ما هو منتصب به ثم أسند في اللفظ إلى زيد تمكن المعنى ثم لما احتمل أشياء كثيرة وهو أن تطيب نفسه بأن تنبسط ولا تنقبض وأن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه وأن يطيب قلبه بأن يصفو انجلاؤه تبين المراد من ذلك بالنكرة التي هي فاعل في المعنى فقيل طاب زيد نفساً وكذلك الباقي (١).

فالاستغناء بالنصب للنص على تحديد المراد لبلوغ الاحتمال وللمبالغة فيه تفخيماً، للاستغناء بالمسبب عن السبب تفسيراً للإبهام وبياناً للعموم، وأما المجرور فإنه لإرادة التعميم والتكثير، بدليل (من) الجنسية، لأن كل تمييز ليس فيه ذكر للمقصود فإن (من) لا تدخله إذا كان مفرداً، لأنك لو أدخلتها لوجب الجمع، وذلك قولك: عشرون درهماً ومائة درهم وكل رجل جاءني فله درهم، وهو خير منك عبداً وأفره منك دابة، وعندي ملء قدح عسلا وعلى التمرة مثلها زيداً إلا أن تقول: عشرون من الدراهم، وهو خير منك من الغلمان وعليها من الزبد، فإن كان فيها ذكر الأول دخلت (من) في لمخصوص فقلت: ويحه رجلاً وويحه من رجل ولله دره فارساً ومن فارس وحسبك به رجلاً ومن رجل. ولا يكون هذا في المضمر الذي يقدم على شريطة التفسير، لأنه مجمل نحو: ربه رجلاً قد رأيته ونعم رجلا عبد الله (2).

فإنّ الاستغناء بالنصب عن (من) للتخصيص وذكر (من) لتوكيد النوع، لأن الجر للعموم، بدليل الجمع، فإن "قولك ويحه رجلاً، ولله دره رجلاً وحسبك به رجلاً وما أشبه ذلك وإن شئت قلت: ويحه من رجل وحسبك به من رجل ولله دره من رجل، فتدخل (من) ههنا كدخولها في (كم) توكيداً، وانتصب الرجل، لأنه ليس من الكلام الأول،

⁽¹⁾ شرح المفصل: 2/ 75.

⁽²⁾ المقتضب: 3/67.

وعمل فيه الكلام الأول، فصارت الهاء بمنزلة التنوين، ومع هذا أيضاً أنك إذا قلت: ويحه، فقد تعجبت وأبهمت، من أي أمور الرجل تعجبت، وأي الأنواع تعجبت منه، فإذا قلت: فارساً وحافظاً فقد اختصصت ولم تبهم، وبيّنت في أي نوع هو (1).

إنَّ النصب يخصص النسبة ويحتمل التمييز والحال والجر يقطع بالتمييز وينص على العموم، لأن (من) لاستغراق الجنس وذكرت لتفيد التنصيص على العموم، لاستغراق الجنس، وهي الداخلة على نكرة ⁽²⁾، وهي التي لبيان الجنس تقدر بتخصيص الـشيء دون غيره (د)، أي تنص على النوع وذلك بخلاف الاستغناء عنها، لأن النصب يخصص الوصف أو النوع فإنَّ معنى قولك عشرون درهما: إنما هـو عـشرون مـن الـدراهم، لأن (عشرون) وما أشبهه اسم عدد، فإذا قلت: هذا العدد فمعناه: من ذا النوع فلما قلت: درهما جثت بواحد يدل على النوع لاستغنائك عن ذكر العدد (4)، وذلك لاستغناء النصب عن (من) والألف واللام لبيان النوع بالتخصيص، كما منع (آخر) من الـصرف لاستغنائه عن (من) والألف واللام، لأنا قياس آخـر لما تجـرد عـن الــلام والإضـافة أن يستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع الأحوال فأخر في قولك بنسوة أخر معدول عن آخر من (5)، ولولا أنّ (آخر) قد استغنى فيه عن ذكر (من كذا) لكان لازماً، كما يلزم قولك: هذا أول من ذاك ولذلك قلت في أخر بغير البصرف، لأنها محدودة عن وجهها، لأن الباب لا يستعمل إلاَّ بالألف واللام أو من كذا، فلما سقط (من كذا) سقط ما يعاقبه فلم يصرف، قال الله عز ذكره ﴿ وَأُخَرُ مُتَسَابِهَا ﴾ [آل عمران: 7] فلم يصرف، وقال ﴿ فَعِـدَّةً ۗ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة: 184] فلم يصرف، فهذان دليلان بينان مع المعنى الـذي

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 2/ 174.

⁽²⁾ الجنى الداني في حروف المعاني: 316.

⁽³⁾ رصف المبانى في شرح حروف المعانى: 389.

⁽⁴⁾ المقتضب: 3/ 66.

⁽⁵⁾ شرح الكافية في النحو ، للرضي: 1/ 42.

يجمعه (1). فإنّ الاستغناء قد أخرج (آخر) عن معنى التفضيل وصارت بمنزلة مثنى وثلاث، وأما آخر فقد انمحى عنه معنى التفضيل بالكلية فلا يستعمل لا مع (من) ولا مع الإضافة، بل يستعمل إما مجرداً من اللام أو مع اللام ولما لم يكن معنى (من) مقدراً مع الجرد طابق ما هو له تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً (2). وكذلك فارقت أخواتها في المجرد طابق ما هو له تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً (2). وكذلك فارقت أخواتها أن منع صرف جمعها قال سيبويه: قلت فما بال أخر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال: لأن (أخر) خالفت أخواتها وأصلها، وإنما هي بمنزلة: الطُول والوسط والكُبر، لا يكن صفة إلا وفيهن ألف ولام، فتوصف بهن المعرفة، ألا ترى أنك لا تقول: نسوة صُغُر، ولا الألف واللام تركوا صرفها (3)، أي لما استغنوا عن الألف واللام و(من) في أصل الاستعمال لـ(أفعل من) في التفضيل وهو لا يكون إلا وصفاً منع من الصرف لأن أخر فارقت أخواتها، والأصل الذي عليه بناء أخواتها، لأن (أخر) أصلها أن تكون صفة بالألف واللام، كما تقول: الصّغرى والصّغر والكبرى والكبر، فلما عدلت عن مجرى بالألف واللام وأصل (أفعل منك) وهي عا لا تكون إلا صفة منعت الصرف (4).

وحقيقة المخالفة في إسقاط ما يلحقها بأخواتها وترك ما يخرجها عن بابها بالاستغناء عن حرف التعريف أو (من) أو حرف العطف أو التنوين، كما حصل النصب بـ (لا)، لأن النصب للفعل فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها، كما خولف بخمسة عشر، فـ (لا) لا تعمل إلا في نكرة، كما أن (رب) لا تعمل إلا في نكرة، وكما أن (كم) لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة، لأنك لا تذكر بعد (لا) إذا كانت عاملة شيئاً بعينه، كما لا تذكر ذلك بعد ربّ، وذلك لأن (رب) إنما هي للعدة بمنزلة (كم)، فخولف بلفظها حين خالفت أخواتها، كما خولف بأيهم حين خالفت الذي، وكما قالوا

⁽¹⁾ المقتضب: 3/ 246-247.

⁽²⁾ شرح الكافية في النحو ، للرضي: 2/ 219.

⁽³⁾ معانى القرآن وإعرابه: 1/ 377.

⁽⁴⁾ نفسه: 1/ 377.

يا الله حين خالفت ما فيه الألف واللام... فجعلت وما بعدها كخمسة عشر في اللفظ وهي عاملة فيما بعدها، كما قالوا: با بن أمَّ، فهي مثلها في اللفظ وفي أن الأول عامل في الآخر وخولف بخمسة عشر، لأنها إنما هي خمسة وعشرة (1).

إنَّ ترك الحرف في تركيب النسبة بنوعيها ليطابق مقتضى الحال يجعل التركيب متضمناً لمعناه، بدلالة نقله من حال إلى أخرى لوجود الدليل الذي يمنع اللبس، فإن البناء دليل التضمن وكذلك التنكير دليل التكثير والغرض مطابقة الحال ومناسبة المقام وإجابة السؤال تحقيقاً لمعنى العموم، وذلك للمبالغة في الإثبات والنفي، لأن (لا) "تنفي ما أوجبته (إنَّ) فلذلك تشبه بها في الإعمال، نحو ﴿ لاَ تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ﴾ [يوسف: 92]، ﴿ لاَ مُقَامَ لَكُورُ ﴾ [الأحزاب: 13]، ﴿ لاَ جَرَمَ أَنَّ لَمُمُ النَّارَ وَأَنَّهُم مُقْرُطُونَ ﴾ [النحل: 62] (وكلاهما جواب محقق لإثبات أو نفي، بدليل المطابقة "ف(لا) لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب، فيما زعم الخليل رحمه الله في قولك: هل من عبد أو جارية؟ فصار الجواب نكرة، كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلاً نكرة (٤).

فلما كان السؤال عاماً أجيب بما يطابقه والعموم لا يتحقق إلاً بـ (من) والتنكير فاستغني بالتركيب عن ذلك، لأنه يقتضي ترك الحرف والتعريف بدليل البناء لتضمنه لمن الاستغراقية، وذلك لأن قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار ولا امرأة، فإنه وإن كان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لا نصاً، بل هو الظاهر، كما أن ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل، إذ يجوز أن يقال لا رجل في الدار بل رجلان في الدار وما جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان للزوم التناقض، فلما أرادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى (من) فبنوها، وإنما بنيت على ما تنصب به ليكون البناء على حركة استحقها النكرة في الأصل قبل البناء ولم يبن المضاف

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 2/ 274-275.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 351.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 2/ 275.

ولا المضارع له، لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل أعنى الإعراب (١).

إنَّ إرادة التنصيص على الاستغراق ليس بالتضمين بل يتم بالاستغناء لأجل المطابقة لقيامه على الحوار ومقتضى الحال إثباتاً ونفياً بحسب السؤال وليس المشابهة في العمل والمضارعة بين الحروف والأفعال لإثبات اثر العامل، فإن الترك الموجب للتركيب بحسب مطابقة الكلام، ودلالة قرائن الأحوال عليها، فإن "قولهم: إن مالا وإن ولدا وإن عددا، كأن ذلك وقع في جواب: هل لهم مال؟ وهل ولد؟ وهل عدد؟ فقيل في جوابه إن مالا وإن ولدا وإن عددا أي إن لهم مالا وإن لهم ولدا وإن لهم عددا ولم يحتج إلى إظهار لتقدم السؤال عليه (2).

وكذلك الجواب المنفي المحقى، لأنه كالجواب المثبت في تحققه، لاستراكهما في المبالغة فيهما، لأن بين (إن) و (لا) التبرئة تنافياً وتناقضاً لا مشابهة ولا مقاربة فعلى هذا تقول إنما لم تعمل في المعرفة، لأن وجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة، إذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها، وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا تقدر على العمل في البعيد عنها وكما لم يجز العمل في المفصول لم يجز بناؤه أيضاً، لأن الموجب للبناء تضمن (من) الاستغراقية ودليل تضمنها لاء التبرئة فلما بعد دليلها ضعف أمر التضمن (6).

إنَّ بناء اسم (لا) للدلالة على المبالغة في نقض السؤال والتناهي في الإنكار، وذلك يقتضي ترك (من) والاستغناء عنها بالتركيب الدال على نفي الجنس، وإذا كان السؤال يختص بمعين، فإن جوابه لا يقتضي التركيب، فيفصل بين (لا) و (اسمها) فيستغنى بالإعراب عن البناء سواء أكان معرفة أم نكرة ولزم تكرير (لا) ليطابق السؤال، كما

⁽¹⁾ شرح الكافية في النحو ، للرضى: 1/ 256.

⁽²⁾ شرح المفصل: 1/ 104.

⁽³⁾ شرح الكافية في النحو: 1/ 257-258.

طابق الجواب بـ(إن) رداً على الظن المخالف، لأنها "جواب سائل أن يشترط فيه أن يكون للسائل ظن في المسؤول عنه على خلاف ما أنت تجيبه به (1).

كذلك الجواب بـ (لا) عن (هل من)، فإن كررتها وأردت إعمالها على هذا الوجه جاز، فقلت لا رجل ولا امرأة ويكون جواب هل من رجل ومن امرأة، فإن كررت (لا) على أنها جواب كلام قد عمل بعضه في بعض من المبتدأ والخبر وتكرر جاء الجواب على التكرير الذي في السؤال وذلك قولك لا غلام عندك ولا جارية كأن السؤال أغلام عندك أو جارية وهذا سؤال من قد علم أن أحدهما عنده ولا يعرفه نفسه، فسأل ليعرف عينه فان كان عند المسؤول واحد منهما قال غلام، إن كان غلاماً أو امرأة إن كان امرأة، فـإن لم يكن عنده واحد منهما قال لا غلام عندى ولا امرأة ولا يحسن أن يقول لا غلام عندى من غير تكرير (لا) من قبل أن هذا جواب من قال: أغلام عندك؟ وجواب مثل هذا أن يقول المسؤول نعم إن كان عنده أو لا إن لم يكن عنده ولا يزيـد علـي (لا) شـيئاً كمـا لا يزيد على نعم شيئاً، فلذلك خالف حال التكرير حال الإفراد ولم يجز الرفع في الإفراد وجاز مع التكرير، وقوله تعـالى ﴿ فَلَا رَفَتَ وَلَا فُسُوتَ ﴾ [البقـرة: 197]، ﴿ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾ [البقرة: 254] شاهد لجواز الرفع مع التكرير (2). وذلك من مقتضيات مطابقة الجواب للسؤال إلا إذا قصد مخالفته لغرض تصحيحه أو توجيهه وجهة أخرى، كما جرت عليه مناهج التقطيع اللغوي، فجعلته مفيداً بحسب تمام إسناده أو نسبته، غير متصل بما يوضحه ويبين سبب خروجه عـن المالوف ممـا عـدّ شـاذاً، وهـو في حقيقته متصل بغيره بدلالــة القــرائن اللفظيــة والمعنويــة، لأن المقـصود مــن الإخبــار هُــوَ الجواب، وطريقة نظم الخبر تكشف عن السؤال الواقع أو المقدر وليس الغرض الاستغناء بالإسناد أو النسبة، بل الغرض بيان المراد بكفاية الردّ على المطلوب أو طلب لإيضاح الأمر أو الشأن الذي يهم طرفي الحوار اللغوي لغرض الاقتناع أو التأثير في المتلقى لتنفيـذ رغبة المنشئ، وذلك بإشراكه في إتمام ما يريده وذلك بإسقاط ما يظن أنه يؤثر على جهة

⁽¹⁾ دلائل الإعجاز: 251.

⁽²⁾ شرح المفضل: 2/ 111.

الكلام وليس التأثير الظاهر بالعلامات الإعرابية الدالة على الإسناد أو النسبة بنوعيها التامة والناقصة، لأن العوامل في حقيقتها دلائل على المعنى المراد لقيامها بالوظائف اللغوية في توجيه التراكيب النحوية، لذلك تعددت معاني الحرف الواحد بحسب القرائن التي تلازمه في النظم، فقد قيل: تدخل (لا) لتنفي النسبة المدركة بين المسند إليه والمسند، ولا وظيفة لها إلا النفي، أما العمل فمن اختراعهم ومن انخداعهم بظاهرة نصب الاسم بعدها، ويواجهون بعض المشكلات، فيحاولون حلها، ولكنهم لم يوفقوا إلى حل لغوي.. إنّ ارتفاع المعطوف على اسم (لا) يؤيد ما ذهبنا إليه من أن الاسم بعد (لا) لم يخضع لتأثيرها، ولم ينتصب بها، فما يزال مبتدأ، ومن حقه أن يكون مرفوعاً ولكنه انتصب انتصاب المركبات بعد اتصال (لا) به وملازمتها إياه، ومن المعروف عندهم أن (لا) هذه إذا فصلت عن الاسم بطل عملها، وهو دليل آخر على أن الفتح في الاسم كان بسبب التركيب، لا بعمل (لا)، لأن التلازم والتركيب قد انتفيا بالفاصل (١٠).

إنَّ الوضع اللغوي بحسب ما يعبّر عنه طبقاً لمقتضيات الحوار، فلابد من وصل الكلام بما يلابسه ويستدعيه مع مراعاة المناسب للحال والمقام، فإن الإعلام بالإسناد لغرض الإجابة عن الشأن الذاتي، وهو بخلاف النسبة، لأنها للإنباء عن الحدث الذي يهم المتلقي، فلا يكون نفي الإعلام كنفي الإنباء، كما أن نفي الجنس بجميع أفراده ليس كنفي فرد منه، فلا يكون اسم (لا) النافية للجنس كاسم (لا) النافية للواحد، وهي المشبهة بليس، لأن الأولى أبلغ، لذلك اختصت بالجملة الاسمية، أما الثانية فتدل على التغير لغلبة الفعلية عليها، بدليل بناء الأول وإعراب الثاني، والبناء للتركيب بعد الاستغناء عن حرف العموم (من) وهذا التركيب أزال الابتداء، لأن الابتداء رابط للإثبات في حين أن التركيب دليل النفي، وهما متضادان، كما أن الفتح لا دليل فيه على الرفع وهو علم الإسناد والنسبة التامة، كما أن الفتح علم التركيب المنزل منزلة الكلمة الواحدة، وهو لا يستغنى به عن غيره لإتمام الإسناد، كما أن فصل (لا) عن اسمها لا يصلح أن يكون دليلاً على الفتح بسبب التركيب لاختلاف جهة الفصل عن جهة الوصل

⁽¹⁾ في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 251-252.

في التركيب، فإن الفصل للتخصيص لأن تقديم الخبر يفيد العناية بمتعلقه، أما التركيب فهو للعموم وهما متناقضان، كما أن الاستغناء في التركيب النحوي بجري بجرى الاستغناء في الأبنية الصرفية، لأن البناء الصرفي شبيه بالبناء النحوي بجامع النظام النحوي العائم على النظام الصرفي تقديماً وتأخيراً وزيادة وحذفاً، بدليل القلب المكاني وحروف الزيادة والاستغناء بالحركة عن الحرف وبصيغة جمع عن أخرى، ومن ذلك استغناؤهم بلمحة عن ملمحة وعليها كسّرت ملامح وبشبه عن مشبه وعليه جاء مشابه... وكذلك استغنوا بذكر عن مذكار أو مذكير وعليه جاء مذاكير، وكذلك استغنوا بأينق عن أن يأتوا به والعين في موضعها فالزموه القلب أو الإبدال، فلم يقولوا (ألوثق).. وكذلك استغنوا بقسي عن قووس، فلم يأتوا فيه بجمع الكثرة، وكذلك شسوع لم يأتوا فيه بجمع الكثرة وكذلك شموع لم يأتوا فيه بجمع الكثرة وكذلك شموع لم يأتوا فيه بجمع الكثرة فأما جيران فقد أتوا فيه بمثال القلة (أ. و"ربما استغنى عن مفعل بفاعل نحو أعشب فهو عاشب وأورس فهو وارس وأيفع فهو يافع، ومنه قوله تعالى في وأرسًانا القين بمفعل بفتحها في نحو أسهب فهو مسهب وأحصن فهو محصن وألفج أي أفلس فهو ملفح (مفعل) بكسر العين بمفعل بفتحها في نحو أسهب فهو مسهب وأحصن فهو محصن وألفج أي أفلس فهو ملفح (ك.)

والتصغير دليل الأصالة في الأبنية كالضمير في النظام النحوي فلا تبصغر الأسماء المبهمة، بل "صارت يستغنى ببعضها عن بعض، كما استغنوا بقولهم: أتانا مُسنيّانا وعُشيانا عن تحقير القصر في قولهم: أتانا قصراً، وهو العشيّ(3). وكذلك الجموع قد يقع بعضها موضع بعض ويستغنى ببعضها عن بعض ألا ترى أنهم قالوا رسن وأرسان وقلم وأقلام واستغنوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة وقالوا رجل ورجال وسبع وسباع ولم يأتوا لهما ببناء قلة، وأقيس ذلك أن يستغنى بجمع الكثرة عن القلة، لأن القليل داخل في الكثير (4).

⁽¹⁾ الخصائص: 1/ 267.

⁽²⁾ شرح الكافية في النحو: 2/ 199.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 3/ 489.

⁽⁴⁾ شرح المفصل: 5/ 11.

وقد استغنوا بجمع الكثرة عن القلة في الثلاثي المحذوف اللام، فقــدُّجـاء منــه مــا لم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون ولا بالألف والتاء استغناء بجمع التكسير وذلك كأمة وشاة وشفة (1)، فإنهم استغنوا بشفاه وشياه عن أدنى العدد وإن كانت من أبنية الكثرة، كما استغنوا بجروح عن أجراح (2)، وقد يستغنون بالتكسير عن جمع السلامة للمناسبة المعنوية والمشاركة في البناء، فإن (فعيلاً) إذا كان بمعنى مفعـول يجمـع علـى (فَعْلَـى) نحـو قتيل وقتلي وجريح وجرحي للدلالة على أنه مكروه وغير مرغوب فيه فألحقوا به كل ما كان ابتلاء وإصابة بالشر فقالوا: "مرضي وهلكي وموتى وجربي وأشباه ذلك، لأن ذلك أمر يبتلون به وأدخلوا فيه وهم له كارهون وأصيبوا به، فلما كـان المعنى معنى المفعـول كسروه على هذا المعنى (3)، فقد استغنوا بفعلى عن جمع الـسلامة للتقــارب المعنــوي وإن كان غير بابها، لأن الفعالها لما سمى فاعله نحو مرض وهلك ومات وجرب ولا تبنى لما لم يسم فاعله فلا يقال مُرضَ وهُلك، لأنها غير متعدية فبابهـا أن تجمـع جـع الـسلامة نحـو مريضون وجربون، لأنها جارية على أفعالها وتدخلها تاء التأنيث للفرق فيقال مرضت هند فهي مريضة فالقياس مريضون تجمعه بالواو والنون، لأن مؤنثه يجمع بـالألف والتـاء نحو مريضات فأما جمعهم إياه على (فعلى فليس بالأصل وإنما هُـوَ بالحمـل على جـريح وجرحى وقتيل وقتلى لمشاركتها فعيلاً في معنى مفعول في المكروه (4)، لأن العناية بالمفعول دون الفاعل، لأنه صيغ من المبنى للمجهول وجرى مرض وهلك ومات ونحو ذلك مجراه للدلالة على الاستغناء بالمسبب عن السبب، كما استغنوا بالمفعول عن المفعل فقالوا: "دعه إلى ميسوره ودع معسوره، فإنما يجيء هذا على المفعول كأنه قال: دعه إلى أمر يُوسَر فيه أو يعسر فيه، وكذلك المرفوع والموضوع، كأنه يقول: له ما يرفعه وله ما ينضعه وكذلك

⁽¹⁾ شرح الكافية في النحو: 2/ 188- 189.

⁽²⁾ شرح المفصل: 5/82.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 3/648.

⁽⁴⁾ شرح المفصل: 5/ 81.

المعقول، كأنه قال: عُقل له شيء، أي حبس له وشدد ويستغنى بهذا عن المفعل الذي يكون مصدراً، لأن في هذا دليلاً عليه (1).

وقد يستغنون بالسبب عن المسبب للدلالة على المطاوعة والمبالغة في الحدث، من ذلك استغناؤهم باشتد وافتقر عن قولهم فقر وشد وعليه جاء فقير... ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل مجرداً من الزيادة بما استعمل منه حاملاً للزيادة وهو صدر صالح من اللغة وذلك قولهم (حوشب) هذا لم يستعمل منه (حشب) عارية من الواو الزائدة ومثله (كوكب) ألا ترى أنك لا تعرف في الكلام (حشب) عارياً من الزيادة ولا (ككب) ومنه قولهم (دَوْدَرَى) لأنا لا نعرف (ددر) ومثله كثير في ذوات الأربعة وهو في الخمسة أكثر منه في الأربعة.

وفي مقابل ذلك، استغنوا عن الأصول للدلالة على القرب لكثرة تداوله كالأب والأخ وناس، لأنها من الأسماء المتضايفة، بدليل الاستغناء عن همزة (ابن) عند تصغيرها أو جمعها جمع تصحيح، فقالوا: بُنَي وبَنون، لأن التصغير والجمع يعيدان الكلمات إلى أصولها، فلا يكسر الاسم المصغر ويجمع جمع تصحيح بالألف والتاء، وذلك لمشابهة التصغير للتكسير فيما يزاد فيهما من الزوائد، كما أن التكثير ضد التقليل فلا يجمع المصغر إلا جمع سلامة، لأن التكسير عما ترد فيه الأشياء إلى أصولها، كما يفعل ذلك في التحقير (3)، لذلك فتكسير الجمع بخلاف تصحيحه، كما أنهما بخلاف غيرهما من الجموع، فإن المكسر يدل على ثبوت الوصف واستكماله في الموصوف لاختصاص التكسير بالأسماء، أما المصحح فإنه يدل على معنى الفعلية وقد يخرج الجمع عن بابه لمقاربته معنى باب آخر مدحاً أو ذماً أو صنعة بالاستغناء وليس من تركب اللغات لسعة باب الاستغناء لاعتماده المعنى وليس اللفظ، فقد ذهب ابن جني إلى أن شاعر من شعر لا باب المستغناء لاعتماده المعنى وليس اللفظ، فقد ذهب ابن جني إلى أن شاعر من شعر لا بعن شعر، ثم استغنى بفاعل عن فعيل وهو في أنفسهم وعلى بال من تصورهم يدل على ما شعر، ثم استغنى بفاعل عن فعيل وهو في أنفسهم وعلى بال من تصورهم يدل على

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 4/ 67.

⁽²⁾ الخصائص: 1/ 269.

⁽³⁾ المخصص: 14/7.

ذلك تكسيرهم لشاعر: شعراء لما كان فاعل هنا واقعاً موقع فعيل كسر تكسيره ليكون ذلك أمارة ودليلاً على إرادته وأنه مغن عنه وبدل منه... وعلى ذلك قالوا: عالم وعلماء.. لما كان العلم إنما يكون الوصف به بعد المزاولة له وطول الملابسة صار كأنه غريزة ولم يكن على أول دخول فيه ولو كان كذلك لكان متعلماً لا عالماً، فلما خرج بالغريزة إلى باب فعل صار عالم في المعنى كعليم فكسر تكسيره، ثم حملوا عليه ضده فقالوا جهلاء كعلماء وصار علماء كحلماء، لأن العلم محلمة لصاحبه وعلى ذلك جاء عنهم فاحش وفحشاء لما كان الفحش ضرباً من ضروب الجهل ونقيضاً للحلم (1).

فإن الصيغة معنى حرفي زائد على الجذر اللغوي، فكانت مشتركة، كما اشتركت الحروف في المعاني وتقاربت، ولكن الاستعمال يقتضي الاستغناء بمعنى عن آخر، بدليل اشتراك (فعيل) في معاني الصفة المشبهة والمصدر والجمع نحو عبيد، وكذلك جاءت بمعنى فاعل وبمعنى مفعول، فاستغنى بفاعل عن فعيل للدلالة على الصحبة وليس الثبوت كالصفة المشبهة (فعيل)، فإن كان ذا شيء، أي صاحب شيء بنى على (فاعل) فقلت:

⁽¹⁾ الخصائص: 1/ 381–382.

⁽²⁾ المقتضب: 2/ 220.

⁽³⁾ لسان العرب: مادة (شعر).

رجل فارس، أي صاحب فرس، ورجل دارع ونابل وناشب أي: هذا آلته 10 وهو دليل على تمكن الشاعر في استعمال آلته، قال سيبويه: وأما ما يكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها، فإنه مما يكون (فاعلاً) وذلك قولك لذي الدرع دارع ولذي النبل نابل ولذي النشاب: ناشب ولذي التمر تامر ولذي اللبن: لابن.. وتقول لمن كان شيء من هذه الأشياء صنعته لبّان وتمار ونبّال (2) فدلت (فاعل) على النسب، أي الآلة بديلاً عن الوصف الثابت فإن الاستغناء هُو الوضع اللغوي الطبيعي الذي يكتفي به عن التقديرات التي تخل بالمعنى تطبيقاً للقواعد المنطقية العامة، لأن الاستعمال اللغوي بحسب مقتضيات الحال ومناسبات القول وملابساته أولى بالأخذ من التعويل على الأصول المفترضة، فإذاكانت الصفة لازمة تحل على الصلة في أنه لا يستغنى عنها لإبهام الموصوف لم يكن إلا رفعاً، لأنها وما قبلها بمنزلة الشيء الواحد، لأنك إنما ذكرت ما قبلها لتصل به إلى ندائها فهي المدعو في المعنى، وذلك قولك يا أيها الرجل أقبل، أي مدعو والرجل نعت لها وها للتنبيه، لأن الأسماء التي فيها الألف واللام صفات للمبهمة مبينة عنها (3).

فكان التركيب في النداء مغنياً عن التصريح بالمدعو، لاختلاف المراد من التركيب الإنــشائي عــن الإخبـاري لعلــم المتلقــي بــالغرض فــلا حاجــة إلى تقــدير (المدعو)، لأنهم يستغنون بالشيء عن الـشيء، وقد يستعملون فيه جميع ما يكون في بابه (⁽⁴⁾). فأما قولهم: يا رجل ويا فاسق فمعناه كمعنى يا أيها الفاســق... وصار كالأسماء التي هي للإشارة، نحو هذا وما أشبه ذلك وصار معرفة بغير ألف ولام، لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه، وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام واستغنى به عنهما كما استغنيت بقولك اضرب عن لتضرب (⁽⁵⁾). فقد استغنى بياء النداء واسم الإشارة عن

⁽¹⁾ المقتضب: 3/ 161-162.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 3/ 381-382.

⁽³⁾ المقتضب: 4/216.

⁽⁴⁾ كتاب سيبويه: 3/ 599.

⁽⁵⁾ نفسه: 2/ 197.

مواجهة المتلقى بإظهار الخطاب بــ(أنــت) ونحوهـا، لأنهـا معرفـة بـالمعنى لعلــم المتلقــي بالمقصود وهكذا المبهمات يستغنى بها عن إظهار البدائل، لأنها مفسرة بدلائل معنوية لعلم المتلقى بالمراد لأنه يكتفي بالنغمة الصوتية تفخيماً أو ترقيقاً عن الوصف تقول سألناه فوجدناه إنسانأ وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه فتستغنى بذلك عن وصفه بقولـك إنـسانأ سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك (1)، وكذلك المضمر لا يوصف بالمظهر أبداً، لأنه قد استغنى عن الصفة، وإنما تضمر الاسم حين يستغنى بالمعرفة ألا ترى أنك لـو قلـت مـررت بهـو الرجل لم يجز ولم يحسن، ولو قلت مررت بهذا الرجل كان حسناً جميلاً (2). لهذا لا تضاف، لأن المعارف لا تنضاف، لأن الإضافة للتعريف أو التخصيص، والمبهمات معارف فاستغنى فيها عن (أل) التعريف وعن الإضافة أما الاستغناء عن همزة الوصل في الجمع وفي التصريف فلأنهم إنما أرادوا حرفاً يتبلغ به في الابتداء ويحذف في الوصــل للاســتغناء عنه بما قبله فلما اعتزموا على حرف يمكن حذفه واطراحه مع الغني عنه جعلوه الهمزة، لأن العادة في أكثر الأحوال حذفها للتخفيف وهي مع ذلك أصل، فكيف بهـا إذا كانـت زائدة ألا تراهم حذفوها أصلاً في نحو خذ وكل ومرّ وويلمه وناس... فلما احتاجوا إلى زيادة حرف في أول الكلمة وشرطوا على أنفسهم حذفه عند الغنى عنه وذلك في أكثر أحواله، لأن الوصل أكثر من الابتداء والقطع فلم يجدوا حرفاً يطرد فيـه الحـذف اطـراده في الهمزة فأتوا بها دون غيرها من سائر حروف المعجم لاسيما وهي أكثر الحروف زيـادة في أوائل الكلم فلذلك زادوا همزة الواصل⁽³⁾.

وكذلك الاستغناء عن حرف العطف بالواو إذا طال الكلام في الوصل وفهم معنى الجمع من الوصل، نحو قوله تعالى ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الوصل وفهم معنى الجمع من الوصل، نحو قوله تعالى ﴿ كُتِبَ المَوْتُ ﴾ [البقرة: 180]، فإن الآية الكريمة معطوفة بالمعنى على قوله تعالى ﴿ كُنِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ ﴾ [البقرة: 178]، وذلك لأن قوله عز وجل (كتب عليكم) المعنى: وكتب

⁽¹⁾ الخصائص: 1/ 371.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 2/ 88.

⁽³⁾ سر صناعة الإعراب: 1/ 128-129.

عليكم، إلا أن الكلام إذا طال استغنى عن العطف بالواو، وعلم أن معناه معنى الواو، ولأن القصة الأولى قد استتمت وانقضى معنى الفرض فيها، فعلم أن المعنى فرض عليكم القصاص وفرض عليكم الوصية (ممل كلم علم من الصفة (مثل) لكثرة استعمالها على موصوف، لأنه ليس إقامة الصفة مقام الموصوف بالمستحسنة في كل موضع وربحا جرت الصفة لكثرتها في كلامهم مجرى الموصوف فيستغنى بها لكثرتها عن الموصوف كقولك مررت بمثلك، ولذلك قال الله عز وجل ﴿ مَن جَاءَ بِالمَسْتَةِ فَلَكُ عَشَرُ أَمَنَالِها ﴾ كقولك مررت بمثلك، ولذلك قال الله عز وجل ﴿ مَن جَاءَ بِالمَسْتَةِ فَلَكُ عَشْرُ أَمْنَالِها ﴾ ولذلك قيل في (أمثالها): على إقامة صفة الجنس المميز مقام الموصوف تقديره: عشر حسنات أمثالها): على إقامة صفة الجنس المميز مقام الموصوف تقديره: عشر حسنات أمثالها (3)، فاستغنى بمثل عن الكاف، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم مثلي وشبهي عنه فأسقطوه واستغنوا عن الإضمار في حتى بقولهم: رأيتهم حتى ذاك.. كما استغنوا بمثلى ومثله عن كى وكه (4).

إنَّ البيان عن المراد من الكلام العربي يتم قياسه على اللسان العربي بحسب مستوياته الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية وحمله على كلام العرب في صياغة أبنيته وتشكيل تراكيبه الأسلوبية، وقد اختص الصرف بصياغة أصول المادة اللغوية وبيانها بالتصريف، لأن الصرف: اسم لكل ما يتصرف به (5) فإن "ردّ الشيء عن حالة إلى حالة أو إبداله بغيره (6) لا يكون إلا بمطاوعته للتغيير سواء أكان التغيير مقطعياً للبنى الصرفية أم كان للعلامة الإعرابية، لأن صرف الكلمة إجراؤها بالتنوين (7) فإن التنوين يتبع العلامة

⁽¹⁾ معانى القرآن وإعرابه: ١/ 249.

⁽²⁾ المخصص: 17/ 127.

⁽³⁾ الكشاف: 2/ 64.

⁽⁴⁾ كتاب سيبويه: 2/ 383.

⁽⁵⁾ لسان العرب: مادة (صرف).

⁽⁶⁾ مفردات ألفاظ القرآن: 482.

⁽⁷⁾ لسان العرب: مادة (صرف).

الإعرابية إلا على إرادة التنكير تفريقاً له عن التعريف، وهو دليل الأصالة والخفة فيلحق الصفات لتغليب معنى الفعلية فيها بدليل العمل، كما يلحق الأسماء للدلالة على تصريفها بأمارة الإعراب فليس التصريف كالصرف إلا في التكثير وأكثر ما يقال في صرف الشيء من حالة إلى حالة ومن أمر إلى آخر (1)، لأن التاء دليل المطاوعة والتضعيف دليل السلب كما في مرض، فإن التصريف مختص بالجذر اللغوي لاشتقاق أسماء المعاني سواء أكانت مصادر أم صفات أم أفعالاً، لذلك قال ابن جني: ومنه تصريف (م رض) إنها لإثبات معنى المرض نحو مرض يمرض وهو مريض ومارض ومرضى ومراضى، شم إنهم قالوا: مرضت الرجل أي داويته من مرضه حتى أزلته عنه أو لتزيله عنه (2).

فالتصريف تبيين للصرف، لأنه مطاوع للميل أو العدل أو السلب، لأن "صرفه يصرفه صرفاً فانصرف، وصرفت الرجل عني فانصرف، وصرفنا الآيات أي بيناها وتصريف الآيات تبيينها، وتصريف الرياح صرفها من جهة إلى جهة والصرف التقلب والحيلة، والصرف الميل والعدل والصرف ما يتصرف به والعدل الميل، وقيل: الصرف الزيادة والفضل وصرف الحديث: تزيينه والزيادة فيه (3).

فالتصريف بخلاف الصرف، لاختصاصه بتشكيل الجذر اللغوي بصيغ دالة على المعاني، لارتباط البناء بالمعنى وما يزيد عليه أو أسقط منه يغير معناه، لذلك قبال ابن جني: وأكثر ما وجدت هذا المعنى - أي السلب - من الأفعال فيما كان ذا زيادة، ألا ترى أن أعجم ومرّض وتحوّب وتأثم كل واحد منها ذو زيادة، فكأنه إنما كثر فيما كان ذا زيادة من قبَل أن السلب معنى حادث على إثبات الأصل الذي هُوَ الإيجاب، فلما كان السلب معنى زائداً حادثاً لاق به من الفعل ما كان ذا زيادة، من حيث كانت الزيادة حادثة طارئة على الأصل الذي هُوَ الفاء والعين واللام، كما أن التأنيث لما كان معنى طارئاً على التذكير احتاج إلى زيادة في اللفظ علماً له كتاء طلحة وقائمة وألفي بشرى وحمراء

⁽¹⁾ مفردات ألفاظ القرآن: 482.

⁽²⁾ الخصائص: 3/ 77.

⁽³⁾ لسان العرب: مادة (صرف).

وسكرى، وكما أن التعريف لما كان طارئاً على التنكير احتاج إلى زيادة لفظ به كـلام التعريف في الغلام والجارية ونحوه (1).

فالصيغة تثبت معنى، والزيادة فيها تصريف لها والأصل هُوَ صياغة الجذر اللغوي للمادة وتغييرها بالزيادة والنقصان بحسب المراد هُوَ تبصريف للأصل، كما أن الاسم يتصرف فيه تنويناً وتعريفاً وتصغيراً ونسباً بالياء المشددة وتـصحيحاً بالزيـادة وتكـسيراً بتغيير هيأته، لذلك كان التكسير أقوى من التصغير، لأنه مانع من الصرف بخلاف التصغير فإنه لا يمنع، إذ يتحول به الاسم إلى وصف كالمنسوب إليه بالياء، وإن اشتركا في إعادة الكلمات إلى أصولها للمشابهة فيما بينها بالزيادة، لأن التكسير عما ترد فيه الأشياء إلى أصولها، كما يفعل ذلك في التحقر(2). وكذلك الإضماريرد الأشياء إلى أصولها في كثير من المواضع (3)، لأن المضمر لا يوصف ولا يضاف من قبل أن (هُـوَ) اسم مـضمر والمضمر لا يوصف بالمظهر أبداً، لأنه قد استغنى عن الـصفة، وإنمـا تـضمر الاسـم حـين يستغنى بالمعرفة ألا ترى أنك لو قلت مررت بهو الرجل لم يجز ولم يحسن ولو قلت مررت بهذا الرجل كان حسناً جميلا (4)، لذلك فكل ما صلح به المعنى فهو جيد وكل ما فسد به المعنى فمردود (5). فجرى في التصريف الاستغناء عن الأصول المكتفى فيها بالفروع، فمن الأصول المنصرف عنها إلى الفروع تصريف الفعل المعتل والمطاوع، و"ذلك كالثلاثي المعتل العين، نحو قام وباع وخاف وهاب وطال، فهذا مما لا يراجع أصله أبـداً ألا تـرى أنـه لم يأت عنهم في نثر ولا نظم شيء منه مصححاً نحو قوَم ولا بيَع ولا خـوف ولا هيـب ولا ً طُوُل، وكذلك مضارعه نحو يقوم ويبيع ويخاف ويهاب ويطول ومما لا يراجع من الأصول باب افتعل إذا كانت فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاء، فإن تـاءه طـاء، نحـو

⁽¹⁾ الخصائص: 3/ 80.

⁽²⁾ المخصص: 14/7.

⁽³⁾ سر صناعة الإعراب: 117/1.

⁽⁴⁾ كتاب سيبويه: 2/ 88.

⁽⁵⁾ المقتضب: 4/ 311.

اصطبر واضطرب واطرد واظطلم، وكذلك إن كانت فاؤه دالا أو ذالاً أو زاياً، فـإن تـاءه تبدل دالاً، وذلك نحو قولك ادلج واذكر وازدان، فلا يجوز خروج هذه التاء على أصـلها ولم يأت ذلك في نثر ولا نظم (1).

وفي ذلك دليل على أن الصرف بخلاف التصريف، لأن الرد إلى النظير أو النقيض، بخلاف الكشف عن الجهول بالمعلوم من الأبنية بالتصريف، بدليل الزيادة، لأن من كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وأن لم يكن مثله في جميع الأشياء (2). فجرى التصريف مجرى القياس في الرد تقديراً، لأن قاس الشيء يقيسه قيساً وقياساً وأقتاسه وقيسه إذا قدره على مثاله، والقيس والقاس: القدر، يقال: قيس رمح وهذه الخشبة قيس أصبع أي قدر أصبع، يقال: قايست بين شيئين إذا قادرت بينهما (3)، فهو مختص بالاستعمال اللغوي وليس بالمنهج، فثمة فرق بين الاستعمال والنظر وصفاً وتحليلاً، فكان القياس ميداناً للصرف، لأن القياس هُو أساس الصرف، فكلنا يتبع القياس حين يتكلم وإن الجداول التي أعدتها الدراسات الصرفية ليست إلاً نماذج يطلب إلى التلاميذ أن يطابقوها في الصوغ.. ولاشك أن عملية الصوغ القياسي عملية معيارية إلى أقصى حد... ولكن عملية الصوغ القياسي على معياريتها لا تدخل في صلب المنهج، فهي تتصل بنشاط من يستعمل اللغة، لا تلفه ومن يبحث فيها (4)، اللغة، لا كان القياس يبين قدر المنصرف إليه زيادة أو ضبطاً أو قلباً أو حذفاً أو نقلاً بالنسبة للمنصرف عنه، بدليل اشتراط النظير أو النقيض، بدليل الاستغناء بالفرع عن الأصل وهو المقيس عليه.

أما الصرف فإنه عام لكل منصرف عنه سواء أكان بناءً أم حركة أم حرفاً، بـدليل مخالفة المنصرف عنه في الإعراب ومنع الصرف للمشابهة، والعدول عن صيغة إلى أخرى،

⁽¹⁾ الخصائص: 2/ 348-349.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 3/ 278.

⁽³⁾ لسان العرب: مادة (قيس).

⁽⁴⁾ اللغة بين المعيارية والوصفية: 32، 36.

فهو من باب الاستغناء وليس كذلك القياس، لأنه لا يستغنى عن الأصل، فالصرف أساس القياس وليس العكس، لأنه رد الكلمة عن جهتها لغرض إثبات معنى مغاير وليس مقارباً، كما في القياس فيكون القياس بياناً للصرف ودليلاً له للكشف عن المعنى المراد، لأن للصيغة الصرفية معنى زائداً على معنى المعجم، لذلك قيل: "اللغة العربية محظوظة جداً بوجود هذه الصيغ الصرفية، لأن هذه الصيغ تصلح لأن تستخدم أداة من أدوات الكشف عن الحدود بين الكلمات في السياق، ويشكو معظم لغات العالم من عدم وجود مثل هذا الأساس الذي يمكن به أن تحدد الكلمات (١)، وكذلك دلت الصيغة بانتظام أجزائها وترتيبها على نظام بناء الكلام تقديماً وتـأخيراً وزيـادة وحـذفاً وتبعيـة، ولاسيما الأفعال، فإذا أخبرت بأنك سعيت فيها وتسببت لها وجب أن تقدم أمام حروفها الأصول في مثلها الدالة عليها أحرفاً زائدة على تلك الأصول تكون كالمقدمة لها والمؤديـة إليها، وذلك نحو استفعل، فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد، ثُمَّ وردت بعدها الأصول الفاء والعين واللام، فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك، وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعى فيه والتأتي لوقوعه تقدّمه، ثُمَّ وقعت الإجابة إليه، فتبع الفعل الـسؤال فيه والتسبب لوقوعه، فكما تبعت أفعال الإجابة أفعـال الطلـب، كـذلك تبعـت حـروف الأصل الحروف الزائدة التي وضعت للالتماس والمسألة، وذلك نحو استخرج، واستقدم، واستوهب، واستمنح، واستعطى، واستدنى⁽²⁾.

فكما استغنى بحروف المعاني عن الجمل الفعلية، كذلك استغني بالزوائد عن الجمل الطلبية، علاوة على الإيجاز والاختصار، وهكذا الاستغناء بصيغ المبالغة عن (فاعل) و (مفعول) إذا وصف بها المؤنث، فإن "فعولاً إذا كان بتأويل فاعل لم تدخله هاء التأنيث إذا كان نعتاً لمؤنث تقول: امرأة ظلوم وغضوب وقبول معناه امرأة ظالمة فصرف عن فاعلة إلى (فعول) فلم تدخله هاء التأنيث، لأنها لم تبنَ على الفعل، وذلك أن فاعلاً مبني على (فعرل) وفعلاً مبني على (فعل) وفعلاً مبني على (فعلاً مبني على الفعل) وفعلاً مبني على

⁽¹⁾ مناهج البحث في اللغة: 210.

⁽²⁾ الخصائص: 2/ 154.

(فَعِل)، فلما لم يكن لفعول فعل تدخله تاء التأنيث تبني عليه لزمه التذكير لهذا المعنى، فإذا كان (فَعُول) بتأويل مفعول دخلته الهاء ليفرقوا بين ماله الفعل وبين ما الفعل واقع عليه (1)، وللاستغناء بالتاء عن معنى الفعلية، لأن إسقاطها يدل على غلبة الاسمية، كما استغنوا عن تأنيث أفعال المدح والذم للدلالة على المبالغة فإذا بالغوا وتناهوا منعوه التصرف فقالوا نعم الرجل وبئس الغلام، فلم يصرفوها، وجعلوا ترك التصرف في الفعل الذي هُو أصله وأخص الكلام به أمارة للأمر الحادث له، وأن حكماً من أحكام المبالغة قد طرأ عليه، كما تركوا لذلك أيضاً تأنيثه دليلاً عليه في نحو قولهم: نعم المرأة وبئس الجارية (2)، كما دل فتح يهلك على ماضيه، فقد "يجوز أن يكون ماضي يهلك هلك كعطب واستغنى عنه بهلك وبقيت يهلك دليلاً عليها (3). وذلك لأن العرب قد تجري كعطب واستغنى عنه بهلك وبقيت يهلك دليلاً عليها (6). وذلك لأن العرب قد تجري الشيء عرى نقيضه، كما تجريه مجرى نظيره، ألاتراهم قالوا: جوعان كما قالوا شبعان وقالوا: علم كما قالوا جهل، قالوا كثرما تقومن كما قالوا: قلما تقومن، وذهب الكساثي في قوله:

إذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها

إلى أنه عـدى (رضيت) بعلى لما كان ضد سخطت وسخطت مما يعـدى بعلى (⁴⁾.

فالأحكام اللغوية لا تثبت بالقياس بل تثبت بالصرف عن النظير إلى النقيض، كما يثبت السؤال بذكر الجواب دليلاً عليه، نحو قوله تعالى ﴿ بِشَكَمَا اَشَّتَرَوَّا بِهِ اَنْفُسَهُمْ ﴾ ، يثبت السؤال بذكر الجواب دليلاً عليه، نحو قوله تعالى ﴿ بِشَكَمَا اَشَّتَرَوَّا بِهِ اَنْفُسَهُمْ ﴾ ، ثم قال ﴿ أَنْ يَكُفُرُوا ﴾ [البقرة: 90]، على التفسير كأنه قيل له ما هُوَ؟ فقال: هُوَ أَنْ يكفروا (أَنْ يكفروا) رفع المعنى ذلك الشيء المذموم أن

⁽¹⁾ المخصص: 16: 138.

⁽²⁾ الخصائص: 3/ 244.

⁽³⁾ المخصص: 6/ 127.

⁽⁴⁾ الخصائص: 2/ 389.

⁽⁵⁾ كتاب سيبويه: 3/ 155.

يكفروا بما أنزل الله (1) وذلك لتعلق المصدر المؤول بما قبله من جهة المعنى، لأنه بتأويل مفرد كالوقف على ما لا يستغنى ما بعده عما قبله، فإن كان له تعلق فلا يخلو إما أن يكون من جهة المعنى فقط وهو المسمى بالكافي للاكتفاء به واستغنائه عما بعده واستغناء ما بعده عنه كقوله ﴿ وَمِمَّا رَزَقَتَهُمّ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة: 3]، وقوله ﴿ وَمَمَّا رَزَقَتَهُمّ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة: 3]، وقوله ﴿ وَمَا أَنزِلَ بِن فَكِلُ ﴾ [البقرة: 4]، وإن كان التعليق من جهة اللفظ فهو المسمى بالحسن.. وقد يكون الوقف حسناً على تقدير وكافياً، أو تاماً على آخر، نحو ﴿ هُدَى إِنشَتِينَ ﴾ [البقرة: 2]، وإن لم يتم الكلام كان الوقف عليه اضطرارياً وهو المسمى بالقبيح (2).

فإنّ الانصراف عن ركن من الكلام أو جملة بالاستغناء لقيام الدليل المعنوي هُو المنهج اللغوي السليم الذي يعول عليه في الإنشاء والتلقي للفهم والإفهام لملاءمته ظروف القول ودواعيه، لذلك فإن الصرف بخلاف القياس، لأنه لا يعتمد النظير بل يؤسس على عدم النظير بالاستغناء لقيام الدليل، فأما أذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير وذلك مذهب الكتاب – أي كتاب سيبويه – فإنه حكى فيما جاء على (فِعل) النظير وذلك مذهب الكتاب – أي كتاب سيبويه فإنه حكى فيما جاء على (فِعل) (إبلا) وحدها، ولم يمنع الحكم بها عنده إن لم يكن لها نظير، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هُو للأنس به، لا للحاجة إليه، فإما إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظير، ألا ترى إلى عزويت لما لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان احتجت إلى التعلل بالنظير، فمنعت من أن يكون (فِعُويلا) لما لم تجد له نظيرا، وحملته على (فِعليت) لوجود النظير وهو عفريت ونِفريت ونفريت "دن الجذر اللغوي أساس التصرف وليس القياس، وكذلك عفريت، لأنها من العِفر، وكذلك: عِزْويت، لأنه ليس في الكلام (فعُويل)، وكذلك الرغبوت والرهبوت، لأنه من الرغبة والرهبة.. وكذلك التنفلة، لأنها سميت بذلك لسرعتها كما قيل ذلك للثعلب". فقد صرفت إلى أوزان جعت بين

⁽¹⁾ معانى القرآن وإعرابه: 1/ 172.

⁽²⁾ الإتقان في علوم القرآن: 1/ 85.

⁽³⁾ الخصائص: 1/ 197.

⁽⁴⁾ كتاب سيبويه: 4/ 316.

الصفات والأسماء وليس لها نظائر في كلامهم فإنه ليس في الكلام فَعَلِيل ولا فُعليل ويكون على (فِعُليت) نحو: عفريت وهو صفة، وعزويت وهو اسم، وليس في الكلام فَعُلَيت ولا فُعُليت ولا فِعْلَيْل ولا شيء من هذا النحو لم نذكره (1).

وكذلك قيل في الردّ على من ادعى أن (السين) و(سوف) ترفعان الأفعال المضارعة: لم نرَ عاملاً في الفعل تدخل عليه اللام، وقد قال سبحانه ﴿ فَسَوْفَ تَعَلَّمُونَ ﴾ الشعراء: 49]، فجعل عدم النظير ردًا على من أنكر قوله (2). فقد غلّبت الحاجة إلى التصرف في الكلام قياس المناطقة، لأن المعاني أقوى وأكرم وأفخم قدراً من قيود حدودهم فجرى الصرف بالاستغناء، لأنهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتى لا يدخلوه في كلامهم (3)، فقد جاء السماع على خلاف قواعدهم فجاء عنهم جر الفاعل، ورفع المضاف إليه والمفعول به والجزم بحروف النصب والنصب بحروف الجزم، بل جاء عنهم الكلام سُدّى غير محصلً وغُفلاً من الإعراب، ولاستغني بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه والكلف الظاهرة بالمحاماة على طرد أحكامه (4)، وذلك لاشتراك الإعراب والبناء بالعلامة أو الحركة واختلافهما في المعنى كاشتراك الصيغ والحروف في الظاهر مع اختلاف المعاني، لأن أتفاق الإعراب والبناء في اللفظ وافتراقهما في المعنى ولولا مضادة البناء الإعراب من وجه وموافقته من وجه لما احتجنا إلى الإعراب، لأن غرضنا إيضاح المبناء الإعراب، بين بالإعراب أنه في المناح ولكن الضد لا يتبين إلا بضده فالإعراب مين بالبناء والبناء مبين بالإعراب (5).

وقد يصرف الكلام عنهما استغناء بدليل الحال والمقام وعلم المتلقي بالمطلوب، كما استغنوا بأحرف الزيادة في الثلاثي عما يلحقه بالرباعي، وذلك لأن "هـذه الزوائـد في هذه المُثَل إنما جيء بها للمعانى خشوا إن هم جعلوها ملحقة بذوات الأربعة أن يقـدر أن

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 4/ 268-269.

⁽²⁾ الخصائص: 1/ 197.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 3/ 646.

⁽⁴⁾ الخصائص: 1/ 244.

⁽⁵⁾ المخصص: 14/80.

غرضهم فيها إنما هُوَ إلحاق اللفظ باللفظ، نحو شملل وجهور وبيطر، فتنكبوا إلحاقها بها صوناً للمعنى وذباً عنه أن يستهلك ويسقط حكمه فأخلوا بالإلحاق لما كان صناعة لفظية ووقروا المعنى ورجبوه لشرفه عندهم وتقدمه في أنفسهم، فرأوا الإخلال باللفظ في جنب الإخلال بالمعنى يسيراً سهلاً وحجماً محتقرا (أ). فلم يجعلوا مشل (فاعل) و (أفعل) و (فعلل) ما ملحقة بالرباعي، لأن كل واحد منها جاء لمعنى، كما جعلوا (فعلل) و (فيعل) و (فوعل) و (فعول) و (فعلل) ملحقة بدحرج فاستغنوا بالزيادة لإجراء معاني النقل والسلب والمشاركة والتكثير ونحوها ورفض الأصل الرباعي لذلك، كما رفض أصل الفعل الثلاثي المعتل والمنقوص، نحو عصاً وحصى وفتى على أن أصل رمى رمي وقام قوم وغزا وغزو وعصا عَصَو وحصى حَصَي وفتي فتَى، فإن هذا أصل وإن قامت الدلالة عليه، فإنه مرفوض، كما أن أصل قام قوم ولكنه لا ينطق به على أصله وهاهنا أشياء كثيرة ترفض أصولها ويقتصر في الاستعمال على فروعها (2).

وكذلك لم ينطق بأصل استقام ونحوه، وإن استدل بقوله تعالى ﴿ اَسَتَحُودَ عَلَيْهِمُ الشَّيَطُنُ ﴾ [الجادلة: 19]، على أن الأصل استقوم، ولكن الواو إذا تحركت تحصنت بالحركة فلابد أن تعل بحذف الحركة وكذلك الياء، ثمَّ استغنى عنهما بمد حركة ما قبلهما بدليل نقل حركتهما إلى الصامت الساكن قبلهما وهي عملية تغيير مقطعي، لأنهما مدان للضمة والكسرة، لذلك قيل: إن النحويين القدماء وإن كانوا ألموا بخواص الحروف الصامتة إلماماً مقبولاً حسناً، فلم يوفقوا إلى معرفة طبيعة الحروف الصائتة، لأنهم كانوا يتأثرون بالخط خلافاً للنطق فرأوا أنه في بعض الأحيان لا يكتب شيء البتة بين الحروف الصامتة نحو (فاعَل)، وأحياناً يكتب بينها حرف من حروف المدنحو (فاعَل)، فلم يدروا أن الحالتين سيان في أن تنطق بعد الفاء حركة في كلتيهما إلاَّ أنها مقصورة في الأولى وعدودة في الثانية، بل ظنوا أنه وإن كانت الفاء متحركة في كلتا الحالتين أضيف إلى

⁽¹⁾ الخصائص: 1/ 223-224.

⁽²⁾ سر صناعة الإعراب: 1/ 277.

الحركة في الحالة الثانية شيء غيرها هُوَ الألف (١)، وكذلك المعتل، فقد استغنوا فيه بالعلمة عن الصحة للحصول على السعة اللغوية بأبنية جديدة لا تلتبس بغيرها، ولتحقيق الخفة، لأن حركة الواو والياء ثقيلة، فإن إعلال الحرفين إلى الألف لا يخرجهما كل الإخراج عن أصلهما، ألا ترى أن الألف حرف ينصرف إليه عن الياء والواو جميعاً، فليس للألف خصوص بأحد حرفي العلة، فإذا قلب واحد منهما إليه فكأنه مُقر على بابه، ألا ترى أن الألف لا تكون أصلاً في الأسماء ولا في الأفعال، وإنما هي مؤذنة بما هي بدل منه، وكأنها هي هُوَ، وليست كذلك الواو والياء، لأن كل واحدة منهما قد تكون أصلاً كما تكون بدلاً، فإذا أخرجت الواو إلى الياء اعتـد ذلـك، لأنـك أخرجتهـا إلى صـورة تكـون الأصول عليها، والألف لا تكون أصلاً أبداً فيهما فكأنها هي ما قلبت عنه البتة (٢)، وذلك لأنها مدة طويلة، بدليل عدم تحملها لأية حركة سوى الفتحة لخفتها لذلك استغنى بها في الماضي عن عين المعتل ولامه نحو قام وغزا لمناسبة حركة ما قبلها ولـدلالتها علـي المستغنى عنه، لأنها لا تكون أصلاً فيه بدليل عودة الـواو واليـاء في المـضارع لجانـسة مـا قبلهما، فإذا أزيل ماضيه عن أصله، سرى ذلك في مضارعه، وإذا اعتل مضارعه سرى ذلك في ماضيه، إذ كانت هذه المُثل تجري عندهم مجرى المثال الواحد، ألا تراهم لما أعلُّوا (شَقِيَ) أَعَلُوا أَيْضًا مَضَارِعِه فقالُوا يَشْقِيان، ولما أَعَلُوا (يغرى) أَعَلُوا أَيْضًا (أَغْرِيت) ولما أعلُّوا (قام) أعلُّوا أيضاً يقوم (⁽³⁾.

فقد تصرف بالمعتل بالاستغناء أكثر من الصحيح، بدليل مخالفة الصفات والمصادر المعتلة للصحيح في التصريف، نحو سيد وميت وزنة وعدة وكينونة وديمومة وتكسيرها، نحو قضاة وغزاة وفي إسناد أفعالها إلى ضمير المتكلمين فخالفوا ما جاز في القياس، فدل ذلك على أن الأصل الصرف بحسب الحاجة وليس القياس، بدليل الاستغناء بالفرع عن الأصل والتصرف للمشابهة، فقد "قالوا مسكينة شبهت بفقيرة فصار بمنزلة فقير وفقيرة..

⁽¹⁾ التطور النحوى للغة العربية: 53.

⁽²⁾ الخصائص: 1/ 377.

⁽³⁾ الخصائص: 1/ 377.

وقالوا مساكين كما قالوا مآشير وقالوا أيضاً امرأة مسكين على قولهم امرأة خيار ورسول، وقالوا عدو وعدوة فشبهوه بصديق وصديق، كما قالوا للجمع عدو وصديق، يقال عدو للواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث. وقد يدخلون الهاء عليهما، لأنهما لما تضادا جريا مجرى واحداً (1)، لذلك امتنعوا عن القياس، و إنما يقع ذلك في كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ كاستغنائهم بقولهم ما أجود جوابه عن قولهم: ما أجوبه وكاستغنائهم بـ(كاد زيد يقوم) عن قولهم: كاد زيد قائماً أو قياماً... ومثل ذلك استغنائهم بالفعل عن اسم الفاعل في خبر (ما) في التعجب نحو قولهم: ما أحسن زيداً ولم يستعملوا هنا اسم الفاعل وإن كان الموضع في خبر المبتدأ إنما هو للمفرد دون الجملة ومما رفضوه استعمالاً وإن كان مسوغاً قياساً وذر وودع استغنى عنهما بترك (2).

لذلك جعل سيبويه باب التصريف للمعتل دون الصحيح من الأفعال، فقال: هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال المعتلة وغير المعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه وهو الذي يسميه النحويون التصريف (3)، كما في مسائل التمرين، أي تبني بناء على وزن ما يبنون، شم تعمل في البناء الذي بنيته أمثلة، كما يقتضي قياس كلامهم.

⁽¹⁾ المخصص: 16/ 138، 141.

⁽²⁾ الخصائص: 1/ 391.

⁽³⁾ الكتاب: 4/ 242.

التعبير اللغوي

إنّ التعبير اللغوى يحظى بمزيّة خاصة في التعبيرات الإنسانية والكونية العامة، لأن أداته المسموعة أو المرئية ترمز إلى إشارات مختلفة بحسب ما يحيطها، وقدرة مُستعملها، وتباين الغرض منها زماناً ومكاناً وغايةً، لأنه فـردى، والأفـراد مختلفـون، كمـا أن المُعبّـر تختلف أغراضه بحسب أحواله وثقافته، فإنه لا تكاد تسمع منطقين متساويين في النغمة والكيفية والشكل مع تطابق المراد، لأن النطق عضوى في الطبيعة البشرية، وظيفت تلبية الحاجات المختلفة للمُنتج والمُتلقّى ومن يحضرهما، لـذلك كـان التعبير اللغـوي وسيلة للتواصل الجماعي، فإذا قُيِّد بالخط أو صُوّر بطريقة مرثية انتقل من المحسوس المؤقّت إلى الدائم، وإن اختلفت صوره، فإنه يُشير إلى عالم مفتوح من المعاني، لأنها الرابطة لـه بالموجود الواقعي، لذلك كانت اللغة مُشتركة حاضرة دائماً مع كل ظرف، قابلة للتغيير بحسب إبداع أصحابها، لأن الإبداع فردى، وهو بدوره يخلق المبدعين، وهكذا تتجدد الاتجاهات الفنية التي تستخدم الألفاظ وسائل تعكس قوانين الصور والأشكال لخلق حقائق مختلفة عن الواقع، لأن التأمّل في الذات والعالم المحيط بها يضع الفكر أمام موضوع وإن بدا بديهياً مادة لمُدركات جديدة، لأن التعبير عن شيء يُعدّ خلقاً جديـداً لـه، بحـسب تعيين وتحديد وهوية المُعبّر، إذ يتكيّف في التعبير الوجداني الفردي لـيفهم ذاتيتـه وليظهـر مكنوناته وليتصل بشعور الآخرين، فليس بمقدور الإرادة الفردية القيام بمهامها بغير الصور الجسدية أو الكلامية، وهذه تقوم بربط الأشياء، فقد ألهم الله الإنسان الخلق اللفظى للعوالم التي يراها بمدركاته العقلية والوجدانية بعد أن استطاع ربط فكره بمشاعره الذاتية، وبعد أن سمّى الأشياء للفصل فيما بينها، ثمّ حركها بأشكال تتجاوب مع فرديته ونظرته الخاصة للحياة والعالم في نظام لغوي مبنى على المشترك مع الآخرين، من حيث عناصره العرفية، حتى يكون مفهوماً لهم، ولكن بطابع فردي يحمل شحنات دلاليـة تـشير إلى مراده، وترمز إلى غاية فردية بلباس جماعي، مصوّرة بشكل يتضمن صلة معقولة تربطه بفكرة ذاتية تؤدي إلى وصول رسالة ما ويحث على تعبير أخر بـشكل يتناسب وقـدرة المتلقى، فإن الرموز الإشارية لها القدرة على تجاوز ماديتها المصورة لها إلى دلالات معنوية

بما تحمل من علامات موجهة للسلوك الفردي والجماعي، لأن التواصل يستلزم التعبير المبدع بنسق من أنماط الوعي الإنساني الفردي والجماعي في صراعاته الحياتيـة مجـسدة بأساليب التعبير المتنوعة بحسب ربط الكلمات من أسماء المحسوسات بأسماء المعاني، إذ تتفاعل داخل الاتساق الموجه لحركاتها لخلق التفاهم، لأنها تضفي على مفرداتهـا ظـلالأ من المعاني، ليست ثابتة فيها، فلكل شكل تعبيري معانيه الـصرفية والنحويـة والبلاغيـة، تبديل التقديم والتأخير والإضمار والإظهار والتنكير والتعريف والذكر والحذف والحقيقة والججاز والتعريض والتصريح بأدوات التعليم التي وضعها الله تعالى في الإنسان، لأنه يولــد جاهلاً بتسخيرها لصالحه، كما قال تعالى ﴿ وَاللَّهُ أَخْرِجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَا تِكُمُّ لَا تَعْلَمُون شَيْنًا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَدَرَ وَٱلْأَفْدِدَةُ لَعَلَكُمْ مَّشَكُّرُونَ ﴾ [النحل: 78]، فكسان تعطيلها مانعاً عن التعبير لغرض التواصل اللغوي، وسلامتها قوةً ومنعة، كما قـال تعـالي ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفِ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفِ قُوَّةُ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةِ ضَعْفًا ﴾ [الروم: 54]، فلا يستوي الأبكم والناطق في المكانة والقـدر، فقـد ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مُثَلًّا رَّجُ لَيْنِ أَحَدُهُ مَآ أَبْكُمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَقَءٍ وَهُوَ كَلَّ عَلَىٰ مَوْلَـنَهُ أَيْنَمَا يُوَجِّهِ لَا يَأْتِ بِحَيْرٌ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدَٰلِ وَهُو عَلَى صِرَطِ مُسْتَقِيمِ ﴾ [النحل: 76] ، لذلك كان الإنسان بحاجة إلى فـضل تثقيف وتهـذيب لـسلوكه بـالتعليم، وهـو مزيـة التكـريم والنعمة الإلهية الكبرى بدليل تقديمه على خلقه في قوله تعالى ﴿ ٱلرَّحْمَانُ ﴿ عَلَّمَ ٱلْقُـرَّهَ انَ الرحمن: 1-4]، فقد جعلمه ميزاً قادراً على ﴿ [الرحمن: 1-4]، فقد جعلم مميزاً قادراً على خلق التعبيرات التي تمكنه من تحصيل العلوم والنظر فيها وحرمانه منه إماتة لــه وإضـــلال لقدراته فيسخرها لهلاكه، كما قال تعالى ﴿ فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ اللَّهِ وَمَا أَنتَ بِهَدِ ٱلْعُمْيِ عَن ضَلَالَئِهِمْ إِن تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِحَايَنْنِنَا فَهُم مُسْلِمُونَ ﴾ [السروم: 52]، فقلد جعل الإنسان خليفة بقدرت البيانية على تسمية الأشهاء والعلم بالأسماء، وهمي العلامات الدالة على مدلولات متعارفة في بيئة معينة، وهذا العلم منبيُّ بكل معرفة، فلا معرفة تمر بدون معرفة باللغة، لذلك كرم الله تعالى الإنسان فجعله قادراً على الإبداع اللغـوي الـذي بهـر بـه ملائكتـه فظهـر عجزهم فيه فاعترفوا بقصورهم في الخلق اللفظي استحضاراً واستظهاراً كما قبال تعبالي

﴿ وَإِذَ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَةِ كَمَةِ إِنِي جَاعِلُ فِي ٱلأَرْضِ خَلِيفَةٌ قَالُوٓا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلذِمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِيّ أَعْلَمُ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴿ وَعَلَمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَهَا ثُمَّ عَرَضُهُمْ عَلَى ٱلْمَلَةِ كَةِ فَقَالَ أَنْبِعُونِي بِأَسْمَآءِ هَوَلَا إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ اللّهَ عَلَى الْمُلَةِ عَلَى الْمَلَةِ عَقَالَ أَنْبِعُونِي بِأَسْمَآءِ هَوَ لَا إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ اللّهَ الْمُؤْلِقَ اللّهُ الللللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ال

فكان تعليم اللغة أصل الثقافات وأصل الديانات والفنون، والمقصود باللغة الميل إلى النطق وتسمية الأشياء، لأنلغا فلان عن الصواب وعن الطريق إذا مال عنه.. واللغة أخذت من هذا، لأن هؤلاء تكلموا بكلام مالوا فيه عن لغة هؤلاء الآخرين واللغو: النطق – يقال هذه لغتهم التي يلغون بها، أي ينطقون (١).

والميل ليس ثابتاً على حال واحدة أو شكل بسيط أو نمط منعزل عن الحياة ومتغيراتها، فكان التعبير ميلاً نحو إظهار المخفي والمحسوس سمعاً أو بصراً، إذا حصل به الميل عن الصمت فاستطاع الإنسان أن يصنع بالألفاظ إبداعا في خلق جديد، لأن التعبير عن الأشياء ليس نسخاً لها بل رؤية خاصة نجعلها خلقاً آخر يشي بحقيقة أخرى، وقد تكون حقيقة مجهولة فيظهرها التعبير وكأنها حقيقة واقعة، لذلك فإن التأمل في التعبيرات اللغوية يعد فلسفة وعلما، وطريقاً يسلكه قادة الفكر وصانعو الثورات والنحل والمذاهب وقد نهى الله تعالى عن الافتراء وهو افتعال شي غير حقيقي واختلاق، لأن أفترى الكذب يفتريه اختلقه وفي التنزيل العزيز ﴿ أَمْ يَهُولُونَ افْتَرَاه ﴾ أي اختلقه وفري فلان كذا إذا يفقه، وافتراه: اختلقه وفري فلان كذا إذا وإن كان النطق حقيقة لا شك فيه، ولكن المنطوق في التعبير يحتوي على شي قائم بلا دليل لأنه غير حقيقي لذا شبهت الحقيقة بالنطق لوقوعه في قوله تمالى ﴿ فَوَرَبُ السَّمَاةِ وليل لأنه غير حقيقي لذا شبهت الحقيقة بالنطق لوقوعه في قوله تمالى ﴿ فَوَرَبُ السَّمَاةِ وليل لأنه غير حقيقي لذا شبهت الحقيقة بالنطق لوقوعه في قوله تمالى ﴿ فَوَرَبُ السَّمَاةِ وليل لأنه غير حقيقي لذا شبهت الحقيقة بالنطق لوقوعه في قوله تمالى ﴿ فَوَرَبُ السَّمَاةِ وليل لأنه غير حقيقي لذا شبهت الحقيقة بالنطق لوقوعه في قوله تمالى ﴿ فَوَرَبُ السَّمَاةِ وليل لأنه غير حقيقي لذا شبهت الحقيقة بالنطق لوقوعه في قوله تمالى ﴿ فَوَرَبُ السَّمَاةِ وليل لأنه غير حقيقي لذا شبهت الحقيقة بالنطق لوقوعه في قوله تمالى المتعربة المتعربة المتعربة المتعربة المتعربة المتعربة المتحربة المتعربة المتعربة المتعربة المتحربة المتعربة المتعربة المتعربة المتحربة المتعربة المتعربة المتحربة المتعربة المتحربة المتحربة المتعربة المتحربة المتحر

⁽¹⁾ اللسان: مادة (لغا).

⁽²⁾ اللسان: مادة (فرا).

وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌ مِتْلَ مَا أَنَّكُمْ نَطِقُونَ ﴾ [الذاريات: 23]، أي مثل نطقكم، كما إنه لا شك لكم في إنكم تنطقون ينبغي أن لا تشكوا في تحقق ذلك (١).

والنطق إخراج الكلام وأداته اللسان لغرض التواصل المباشر المبين، لأنانطق: تكلم والمنطق: الكلام والمنطيق البليغ وكلام كل شي: منطق ومنه قول تعالى ﴿ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطُّيرِ ﴾ [النمل: 16]، وتناطق الرجلان: تقاولا وناطق كل واحـد منهمـا صـاحبه: قاوله (2). وكل لفظ قال به اللسان يسمى قولاً، كما سمي كل تعبير عن رأي أو معتقد قولاً، لأن الاعتقاد يخفي فلا يعرف إلا بالقول، أو بما يقرم مقام القول من شــاهد الحــال، فلما كانت لا تظهر إلا بالقول سميت قولاً، إذ كانت سبباً له، وكان القول دليلاً عليها كما يسمى الشيء باسم غيره إذا كان ملابساً له، وكان القول دليلاً عليه، فإن قيل: فكيف عبروا عن الاعتقادات والآراء بالقول ولم يعبروا عنها بالكلام، ولو سووا بينهما أو قلبـوا الاستعمال فيهما كان ماذا؟ فالجواب أنهم إنما فعلوا ذلك من حيث كان القول بالاعتقاد أشبه من الكلام. وذلك أن الاعتقاد لا يفهم إلا بغيره، ألا ترى أنك إذا قلت: قام، وأخليته من ضمير، فإنه لا يتم معناه الذي وضع في الكلام عليه وله، لأنه إنما وضع على أن يفات معناه مقترناً بما يسند إليه من الفاعل (3)، وإنما شابه القول الكلام لأن الكلام يشترط فيه الإفادة التامة بخلاف القول والقول لا يشترط فيه ذلك، كما أن الكلام يقطع فيه بالصدق بدليل أن القرآن كلام الله، فإذا تقطعنا بصدقة تحقق كونه كلاماً، لأن الصدق من صفات الخير، والخير قسم من الكلام (4)، فما كان مطابقاً للواقع فهو أنفع في الاستخبار، فإن عيسى عليه السلام كلمة الله، لأنه لما انتفع به في الدين كما انتفع بكلامه سمى به كما يقال: فلان سيف الله وأسد الله (5)، وذلك باختلاف القول لاحتمال الزيادة

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 691.

⁽²⁾ اللسان: مادة (نطق).

⁽³⁾ اللسان: مادة (قول).

⁽⁴⁾ شرح الحدود النحوية: 39.

⁽⁵⁾ اللسان: مادة (كلم).

والنقص فيه، وهو بذلك يخرج عن العبارة، لأن العبارة عن الشيء هي الخبر عنه بنا هم عليه من غير زيادة ولا نقصان.. وسميت العبارة عبارة، لأنها تعبر المعنى إلى المخاطب.. والفرق بينهما وبين القول أن القول يقتضي المقول بعينه مفرداً كان أو جملة أو ما يقوم مقام ذلك ولذلك تعدى تعدياً مطلقاً ولو يتعد إلى غير المقول والعبارة تعدت إلى معنى القول بحرف فقيل عبرت عنه (1).

وكذلك صياغة التفعيل من الكلام والقول مختلفة الدلالة، فإن تكلم: مطاوع لإرادة النطق في حين أن تقول: مطاوع لإرادة الإختلاق، ففي قوله تعالى ﴿ أَمْ يَقُولُونَ نَقُولُهُ ﴾ [الطور: 33]، قال الزمخشري: (تقوله) اختلقه من تلقاء نفسه (2)، وفي قوله تعالى ﴿ وَلَوْ نَقَولُ عَلَيْنَا بَمْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴾ [الحاقة: 44]، قال: التقول افتعال القول، لأن فيه تكلفاً من المفتعل.. والمعنى: ولو ادعى علينا شيئاً لم نقله لقتلناه صبرا (3). والتقول هو التفعل وليس المطاوعة الافتعال، ولعله عبر عن المعنى ولم يلتزم بالوزن، لإظهار معنى التكلف وليس المطاوعة بدليل التاء المزيدة للدلالة على سرعة الإجابة وتلبية المراد بلا تردد من غير تدبر ونظر وبلا استدلال بين كما قال تعالى ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ ٱلْسِنَكُم من غير دليل ووصف السنتهم ولا تحرموا ولا تحلوا بمجدد قول تنطق به السنتكم من غير دليل ووصف السنتهم بالكذب مبالغة في وصف كلامهم بالكذب كأن حقيقة الكذب كانت مجهولة والسنتهم تصفها وتعرفها بكلامهم هذا (4).

ولقد أعطى الله تعالى الدليل بالقسم والإضافة والوصف لإثبات الرسالة بقول رسوله الكريم صلى الله عليه وآله وسلم في قوله ﴿ فَلاَ أُقْيِمُ بِمَانُبَصِرُونَ ۞ وَمَا لاَنْبَصِرُونَ ۞ وَمَا لَانْبَصِرُونَ ۞ إِنَّهُ. لَقَوْلُ رَسُولُ كَرِيمٍ ۞ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَا نُوْمِئُونَ ۞ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنَّ قَلِيلًا مَا نُذَكَّرُونَ ﴾ [الحاقة:38-42]، وهو إقسام بالأشياء كلها على الـشمول والإحاطة لأنها لا تخرج من

⁽¹⁾ الفروق اللغوية: 24-25.

⁽²⁾ الكشاف: 4/ 25.

⁽³⁾ الكشاف: 4/ 154-155.

⁽⁴⁾ أنوار التنويل: 368.

قسمين: مبصر، وغير مبصر... إنّ هذا القرآن (لقول رسول كريم)، أي يقوله ويتكلم به على وجه الرسالة من عند الله (وما هو بقول شاعر) ولا كاهن كما تـدعون، والقلـة في معنى العدم: أي لا تؤمنون ولا تذكرون البتة، والمعنى مــا أكفــركـم ومــا أغفلكـــم⁽¹⁾. ولا عجب فقد ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَانَ مِن نُطَفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ ثُمِّينٌ ﴾ [النحل: 4]، فإن النطفة جماد لا حس لها ولا حراك سيالة لا تحفظ الوضع والشكل (فإذا هو خصيم) منطيق مناظر مجادل مبين للحجة (2)، فقد انحرف عن الطريـق المستقيم حتى تجـرأ على خالقه، والله تعالى عليم بحاله لقوله ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ. بَشَرُّ لِسَاتُ ٱلَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَكِيٌّ وَهَمْ ذَا لِسَانُ عَسَرَهِ ۖ ثَبِينٌ ﴾ [النحل: 103]، وقيل اللسان اللغة.. والمعنى: لسان الرجل الذي يميلون قولهم عن الاستقامة إليه لسان (أعجمي) غير بين (وهذا) القرآن (لسان عربي مبين) ذو فصاحة رداً لقـولهم وإبطـالاً لطعـنهم (أ)، فـإن اللسان بخلاف اللغة، لأنه غايتها ودليل المحاجة والإقناع والدفاع بدليل قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِـلِسَـانِ قَوْمِهِ-لِيُــَبَيِنَ لَمُثُمَّ ﴾[إبـراهيم: 4]، لأن التواصــل يكــون باللسان لا باللغة، لأن اللسان: جارحة الكلام.. ويقال: رجل لسن بين اللسن إذا كان ذا بيان وفصاحة والإلسان: إبلاغ الرسالة والسنه ما يقول أي أبلغه والسن عنه: بلغ.. واللسن: الكلام واللغة ولاسنه ناطقه ولسنه (4) يلسنه لسناً: كان أجود لساناً منه".

إنّ الغاية من نطق الألفاظ أن تصير لغة ومن وظيفة اللغة أن تكون في نطاق لسان لغرض البيان، لأن البيان في الحقيقة إظهار المعنى للنفس كائناً ما كان فهو في الحقيقة من قبيل القول (5)، ولكن ليس أي قول، بل هو تعبير منظم خلاق يجسد بشكل محسوس العلاقات الداخلية والخارجية للفرد، ويرتبها بنسق مترابط تتجلّى فيه القدرات العقلية

⁽¹⁾ الكشاف: 4/ 154.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 351.

⁽³⁾ الكشاف: 2/ 429.

⁽⁴⁾ اللسان: مادة (لسن).

⁽⁵⁾ الفروق اللغوية: 172.

والشعورية، في بناء تتفاعل فيه المحسوسات والمعنويات بـدلائل أسمائهـا المنتظمـة فيـه بوشائج تكشف الحقائق بصورة جديدة، تمثل رؤية إبداعية قد أودعها الله تعالى في الإنسان، إذ ألقى في روعه تسمية الأشياء للفصل فيما بينها وألهمه قدرة الخلق اللفظى لها بأشكال تنبض بالحياة، وهي عماد الفهـم والإفهـام فـصنع منهـا رمـوزاً تـشير إلى عـوالم يتكيف فيها وجدانه ويتجلى فيه حسه ويتحقق فيها فكره فيتم تواصله بسمعور الآخرين حتى بعد فنائه إذ لا تموت صناعته بموته، بل تصنع مبدعين يبدؤون من حيث انتهى، فان البيان تعبير لغوي فني يفصح عن سر الوجـود، لأنـه دليـل كـل أمـر خفـي فيـه ومفـسر لغموضه وكاشف عن مصيره وموصل لحاضره بماضيه ومنبيُّ عن مستقبله، ومظهر لماهية المنتج وهويته ومثبت لوجوده لأنه صناعة مميزة خاصة لا تـضاهيها أيـة صـناعة أخـرى، فإنَّ معرفة هذه الصناعة بأوضاعها هي عمدة التفسير المطلع على عجائب كلام الله، وهي قاعدة الفصاحة وواسطة عقد البلاغة، ولو لم يحبب الفصاحة إلا قول الله تعالى ﴿ ٱلرَّحْمَـٰنُ اللهُ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ اللَّهُ خَلَقَ ٱلْإِنسَدِنَ اللَّ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴾ [السرحن: 1-4] لكفسى، والمعلومات كثيرة ومنن الله تعالى جمّة، ولم يختصص الله من نعمه على العبد إلا تعليم البيان، وقال تعالى ﴿ هَلَاَ ابْيَانٌ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: 138]، وقال تعالى ﴿ يَبْيَنَنَا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النحل: 89]، ولحذف الواو في قوله تعالى ﴿ عَلَّمَهُ الْبَيَّانَ ﴾ نكتة علمية، فإنه جعل تعليم البيان في وزان خلقه، وكالبدل من قوله ﴿ خَلْقَ الْإِنسَانَ ﴾ ، لأنه حي ناطق وكأنه إلى نحوه أشار أهل المنطق بقولهم في حد الإنسان: حيوان ناطق. ولا شـك أن هـذه الـصناعة تفيد قوة الإفهام على ما يريد الإنسان ويراد منه ليتمكن بها من إتباع التصديق به وإذعان النفس له (١). فإنّ الله تعالى خص الإنسان بالقدرة على الصناعة اللفظية للتعبير عن كينونته، فجعله مؤنساً بحديثه، وفضَّله على غيره بالتمكن في الصناعة، فقال تعالى ﴿ وَلَقَدْ كُرَّمْنَا بَنِي ءَادَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي ٱلْمَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ [الإسراء: 70] ، فقد كرَّمه الله بالعقل والنطق والتمييز والخط والـصورة

البرهان في علوم القرآن: 1/312.

الحسنة (1)، فألهمه الإفهام بالنطق والإشارة والخط وحسن البصنعة، كما أفهم النحل في قوله تعالى ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّقِلِ آنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلِلْبَالِ بُيُونًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴾[النحل: 68]، أي الهمها وقذف في قلوبها.. وإنما سمى ما تبنيه لتعسل فيه بيتاً تشبيهاً ببناء الإنسان لما فيه من حسن الصنعة وصحة القسمة التي لا يقوى عليها حذاق المهندسين إلا بـآلات وأنظار دقيقة (2)، فأودعها علماً بالصنعة، كما أودع الإنسان القدرة على خلـق المعـاني بالتمكن في الصناعة اللفظية، فلم يقتصر على الصنع المادي كالنحل بـل تجـاوز ذلـك إلى آفاق أبعد من أدوات الصناعة وهي القدرة على إيجاد الصلة المدركة بين الرموز والعقل، إذ جعلها فكره ومشاعره وآماله وآلامه وشقاءه وسعادته، فإنها قادرة على الارتفاع والارتقاء من المحسوس إلى الرمزية، ومنها إلى فكر ووجدان غيره وتمتلك خصائص الكائن الحي بالعلاقات والروابط والتأثير، وتزيد عليه بامتزاجهــا بوجــدان وفكــر جنــسه البشري، وبقائها فاعلة بعد فنائه بتواصل بديع فريـد مـن نوعـه زمانـاً ومكانـاً لا يعـرف الموانع والحواجز والقيود، موضوعاً في الحياة الأولى والآخرة، بدليل قوله تعــالى ﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِنَابُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَوَيْلَنَنَا مَالِ هَلَاا ٱلْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَنْهَأَ وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرًاْ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ [الكهسف: 49]، لأنسه تعالى علمه البيان وهداه بإنزال الكتاب ولكنه أبي إلا أن يكون مخاصماً مجادلاً، فقـ د قـال تعالى ﴿ أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَهُ مِن نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيدٌ مُّبِينٌ ﴾ [يسس: 77]، ﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَانُ أَكْثَرَ شَيْءِ جَدَلًا ﴾[الكهف: 54]، ﴿ وَيُجَدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلْبَطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقُّ ﴾ [الكهف: 56]. لذلك حكى الله تعالى شكوى رسوله صلى الله عليه وآلـه وسـلم بقوله ﴿ وَقَالَ ٱلرَّسُولَ يَكرَبِّ إِنَّ قَوْمِي ٱتَّخَذُواْ هَلذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا ﴾ [الفرقان: 30]، فقد قيل هو من هجر إذا هذى: أي جعلوه مهجوراً فيه فحذف الجار وهو على وجهين: أحــدهما زعمهم أنه هذيان وباطل وأساطير الأولين، والثاني أنهم كانوا إذا سمعوه هجروا فيه كقوله تعالى ﴿ لَانْشَمْعُواْ لِمِنْذَا ٱلْقُرُّءَانِ وَٱلْغَوْاْفِيهِ ﴾ [فـصلت: 26]، ويجـوز أن يكـون المهجـور

⁽¹⁾ الكشاف: 2/ 458.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 360.

بمعنى الهجر كالمجلود والمعقول، والمعنى: اتخذوه هجراً (١)، فلم يكتفوا بترك الإصغاء إليــه بل أرادوا أن يصدوا الناس عن الاستماع إليه باللغو فيـه لكـيلا يـصل بالنـاس إلى الحـق المنسشود، مبسراً ونسذيراً، كما قال تعالى ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِنَابَ لِلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ فَمَنِ ٱهْتَكَدَّكُ فَلِنَفْسِهِ أَ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ ﴾ [الزمر: 41]. فقد أحكمت معانيه وبنيت على الحق والصدق بشكل يناسبها في التخبر والإصابة لأجلهم فإنه مناط مصالحهم في معاشهم ومعادهم ملتبساً بالحق (فمن اهتمدى فلنفسه) إذا نفع به نفسه (ومن ضل فإنما يضل عليها)، فإن وباله لا يتخطاهـــا (ومـــا أنـــت عليهم بوكيل) وما وكلت عليهم لتجبرهم على الهدى وإنما أمرت بالبلاغ وقد بلغت (2)، فما عليهم سوى تسخير أدوات التعليم لتحقيق التواصل فلا يعولوا على التقليد، كما قال تعالى ﴿ وَلَا نَقْفُ لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمُ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِهِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْعُولًا ﴾ [الإسراء: 36]، أي ولا تتبع ولا تكن في إتباعك ما لا علم لك به من قول أو فعل كمن يتبع مسلكاً لا يدري أنه يوصله إلى مقصده فهو ضال، والمراد النهي عن أن يقول الرجــل ما لا يعلم وأن يعمل بما لا يعلم ويدخل فيه النهي عن التقليد دخولاً ظاهراً، لأنــه إتبــاع لما لا يعلم صحته من فساده (3)، لأن المقلد قد يكون طاغياً ظالماً، كما قال تعالى و﴿ وَالَّذِينَ ٱجْتَنَبُوا ٱلطَّنغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى ٱللَّهِ لَمْمُ ٱلْبُشْرَيْ فَبَشِرْعِبَادِ الله اللَّهِ عَرْنَ المَوْلَ فَيَسَبِعُونَ الْقُولَ فَيَسَبِعُونَ أَحْسَنَهُ: ﴾[الزمر: 17-18]، وهم لا يختارون الأحسن والأفضل بما يناسبهم، إلا إذا فهموا القول، وذلك لا يكون إلا بمعرفة جوهر اللغة وإدراك ما تشير إليه رموزها ونظامها المعبّر عن المراد، فاللغة ببيانها كانت المعجزة الأولى التي عبر بها الإسلام عن رسالته، لأنه دين كتابي يتضمن تعبيرات للذين ﴿ يَسْنَمُعُونَ الْقَوْلَ فَيَبِّعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾ ، وللذين ﴿ يَسْمَعُونَ كَلَمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: 75]، وللهذين ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكِلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ - وَيَقُولُونَ سَمِمْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَع وَرَعِنَا لَيُّنَّا

⁽¹⁾ الكشاف: 3/ 90.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 612.

⁽³⁾ الكشّاف: 2/ 449.

وألسِنَاهِم إلى النساء: 46]، وللذين ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكِلَمَ مِنْ بَعَدِ مَوَاضِعِهِ ﴾ [المائدة: 41]، وكذلك للذين أدركوا أن الغلبة من نصيب التعبير المنظم للفكر والحياة، لا يثبت على حال لإفصاحه عن تاريخ جارف من الأحداث والعواطف في السلم والحرب والعلم والجهل والرقي والتروي، لأنه أساس ديانات الكتب المنزلة والثورات التي طبعت تاريخ الإنسانية، فهو يحيا منغمساً في المجتمعات البشرية غير منفصل عنها، وهي تأبى الانفصام عنه، ولن تتغير نظرتنا عن الكون والحياة إلا عندما نصل إلى التعبير بوضوح ودقة عن الكون والحياة، أي إلا إذا قمنا بشورة لغوية ولسانية، إذ ذاك، وإذ ذاك وحسب يتغير موقفنا ووضعها فنخرج من عالم الاستهلاك لندخل عالم الإنتاج (١).

إنّ التعبير الخلاق يصنعه العقل البشري المُحلّل الوئاب إلى تعزيز كرامة الإنسان، والذي يسعى إلى إحداث أنظمة تُصان فيها الكرامة، وتتجلى فيها تقدير الآثار التي يبدعها على مر العصور بأشكال تخلق وتحافظ وتتجدد باستمرار الحضارة الإنسانية، وهي التي تتوارثها الأجيال فتستغل النتائج من التجارب والمعارف التي شحنت في صورها المعبرة لتحقيق علاقة الحياة باللغة فالدين لغة والاقتصاد لغة والفن لغة والعمل لغة، لأنه لا يتم إلا بالتواصل اللغوي، فلا حياة بغير تعبير يبعث فيها الروح لتنمو وتتغير بحسب الفهم والإدراك، وأساسه التعليم اللغوي بدليل حرمان الصم والبكم منه لذلك كان السمع والبصر واللسان والفؤاد دليلاً على أن اللغة من الإنسان أكثر عما هي له، لأن الإنسان لسان، لأنه أداة البيان ومظهره بأساليب تعبيرية مختلفة تبعاً لقدراته العقلية والوجدانية والتي تمكنت فيه بفعل السمع والبصر والقلب، ولولا فعلها لما كان شيئاً يذكر والوجدانية والتي تمكن قُلُوبِكُم مَنّ إلنَّهُ سَمّمكُمْ وَأَبْصَدْرَكُمْ وَخَنَمَ عَلَى قُلُوبِكُم مَنّ إللهُ عَيْر الله على عليها ما يزول به عقلكم وفهمكم هم مَن المُ الضمير العائد على واحد عما ذكر يدل يغطي عليها ما يزول به عقلكم وفهمكم هم مَن الفرق العائد على واحد عما ذكر يدل اخذ وختم عليه أو بأحد هذه المذكورات (2). فإنّ الضمير العائد على واحد عما ذكر يدل

⁽¹⁾ تأملات في اللغو واللغة: 102.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 175.

على أنها تتفاعل بانسجام وتعطيل واحد منها يكفي ترهيباً لأعتى الطغاة، إذ تنهار بأخذه كبرياؤه فضلاً عما يلحقه به من الصغار وضعف المشاركة الاجتماعية لأن القوى العقلية والقدرات الشعورية والإرادات النفسية لا تتجلى إلا بالتعبير ولا تفهم معانيه إلا بجملة من العمليات الفكرية والوجدانية، إذيّتخيل الفكر الأشكال (والعالم كله أشكال) ويدخل التخيل على الأشكال رمزية فتتكون لدينا صور. أما الذاكرة فتحتفظ بشي يبتعد عن الشكل (بقدر ما يقترب من الصورة) ويبتعد عن الصورة، لأنه في صميمه شكل هذا هو المعنى، نعني شيئاً بين الشكل والصورة، أما عملية التذكر فجهاز تجاذبي حيث لكل معنى ميل طبيعي للتداعي مع معان أخرى إذ لا حقيقة للمعنى المنفصل (۱).

إنّ المعنى ليس في حقيقته شكل، لأن الشكل يعبر عن الصلة بين الرمز والذهن ليكون مفهوماً ومدركاً لأبناء اللغة الواحدة وترابط الرموز، وإن بدا في ظاهره شكلياً إلا إنه صادر عن ترابط ذهني، وهو غير ثابت لاختلاف التصورات الذهنية التي يشحن بها التعبير الواحد ومفهوماته المتصورة هي التي تربط مدركاته مع بعضها إذ يتم التنسيق فيما بينها بحسب قدراتها ولا يمكن لأية قدرة منها لن تؤدي مهامها بمعزل عما تنهض به الأخريات، في تلاحم بتناغم مع الحدث، فتتولد المعاني الرابطة للأشياء في الوجدان أولاً ثم تتجلى بصور رمزية أو جسدية تنفعل بها الذات المنتجة والمتلقية معاً فيتم التواصل الشعوري والذهني والتقارب أو التباعد فرب تعبير يحمل كبيرة فيؤدي إلى الهلكة لصدوره عن ظن أو جهل، كما قال تعالى ﴿ مَا لَمُمْ بِهِ مِنْ عِلْمِ وَلَا لِاللَّهِ عَلَى الملكة وانتفاء العلم عن ظن أو جهل، كما قال تعالى ﴿ مَا لَمُمْ بِهِ مِنْ عِلْمِ وَلَا لِاللَّهِ عَلَى المستحالته وانتفاء العلم بالشيء إما للجهل بالطريق الموصل إليه، وإما لأنه في نفسه محال لا يستقيم تعلق العلم به فإن كثيراً عا يوسوسه الشيطان في قلوب الناس ويحدثون به أنفسهم من المنكرات لا يتمالكون أن يتفوهوا به ويطلقوا به السنتهم بل يكظمون عليه تشوراً من إظهاره، فكيف بمثل هذا المنكر فإن قلت: إلام يرجع الضمير في كبرت؟ قلت: إلى قولهم اتخذ الله ولدا وسميت كلمة كما يسمون القصيدة بها (2).

⁽¹⁾ تأملات في اللغو واللغة: 47.

⁽²⁾ الكشاف: 2/ 472.

والإبانة عن ذلك لا يكون إلا بالتعبير عنه ألم تكن بشارة مريم كلمة ومعجزة ابنها التكليم في المهد كما قال تعالى ﴿ إِذْ قَالَتِ الْمُكَيِّكَةُ يَكُمْرِيكُمُ إِنَّ اللّهَ يُبَيِّرُمُ إِنَّ اللّهَ يُبَيِّرُمُ إِنَّ اللّهَ يُبَيِّرُمُ إِنَّ اللّهَ يُبَيِّرُمُ وَحِيهًا فِي الدُّنِيا وَالْتَحْرَةِ وَمِنَ الْمُعَرِّبِينَ ﴿ وَيُوكَيِّمُ النّاسُ فِي الْمَهْدِ وَكَهْ لَا النّاسِ فَي النّاسِ وَعَلَيْهُ الله وروح منه ولأنه الكليم من غير اكتساب أو تقليد وعاكاة كغيره ثم الإنباء بالمغيبات من أحوال الناس كما جاء في قوله تعالى ﴿ وَالْيَتِمُ مُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران: 49]، فِي ذَلِكَ لَا يَدُ لَكُمُ إِن كُنتُم مُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران: 49]، فإن المنزلة الرفيعة في تعليم الكتابة بعد أن ألهمه وألنّاتِ المنطق المصدق لرسالة من سبقه أو علمه جنس الكتب المنزلة وخص الكتابان

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 340.

⁽²⁾ الكشاف: 1/ 430.

لفضلهما(1)، لأن الكتاب أسم لما كتب مجموعاً والكتاب مصدر(2)، أي كل ما خط وهـ و المكتوب، لأن المصدر فيه معنى الفعل كما آثر موسى عليه السلام على أهل زمانه بتكليمه، فقد قال تعالى ﴿ إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَلَتِي وَبِكَلَّنِي ﴾ [الأعراف:144]. وقد خص الله تعالى موسى عليه السلام بمنتهى مراتب الرفعة في قولـه تعــالى ﴿ وَكُلُّمَ ٱللَّهُ ا مُوسَىٰ تَكَلِيمًا ﴾[النساء: 164]، "فأعلم عزّ وجلّ أن موسى كلم بغير وحي، وأكــد ذلك بقوله ﴿ تَكُلِّما ﴾ فهو كلام كما يعقل الكلام لا شك في ذلك (3)، ولم يلزم من تخصيص موسى (ع) بهذا التشريف الطعن في نبوة سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فكذلك لم يلزم من تخصيص موسى (ع) بإنزال التوراة عليه دفعة واحدة طعن فيمن أنزل الله عليه الكتاب لا على هذا الوجه (4). فقد فضل الله تعالى محمداً (ص) بإلزام الناس جميعاً إلى يوم القيامة بإتّباعه، كما جاء في قولـه تعـالي ﴿ قُلْ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَنوَتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَّهَ إِلَّا هُوَ يُحْي، وَيُعِيثُ فَعَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤْمِثُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَنتِهِ - وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف: 158]، و النبي (ص) لم يكن يكتب ولا قرأ التوراة والإنجيل، ولا عاشر أهلهما فإتيانه بما فيهما من آيات الله العظام ومحال أن يجييٌ مـدع إلى قـوم فيقـول لهـم ذكـري في كتابكم وليس ذلك فيه، وذكره قد أنبا من آمن مـن أهـلُ الكتــاب بــه (5)، وهــم ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلأُيْمِي ٱلَّذِي يَجِدُونَهُ، مَكْنُوبًا عِندَهُمْ فِ ٱلتَّوْرَنةِ وَٱلْإِنجِيلِ ﴾ [الأعراف: 157]، وإنما سماه رسولاً بالإضافة إلى الله تعالى ونبياً بالإضافة إلى العباد ﴿ الْأُمْنَ ﴾ الِّذي لا يكتب ولا يقرأ وصفه بِه تنبيهاً على أن كمال علمه مع حاله إحـــــدى معجزاًته ﴿ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكَنُّوباً عِندَهُ مُ فِي النَّوْمَ إِهْ وَٱلْإِنْجِيلِ ﴾ اسمأ وصفة (6ُ.

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 74.

⁽²⁾ لسان العرب: مادة (كتب).

⁽³⁾ معانى القرآن وإعرابه: 2/ 133.

⁽⁴⁾ التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 11/ 111.

⁽⁵⁾ معانى القرآن وإعرابه: 2/ 381.

⁽⁶⁾ أنوار التنزيل: 224.

إنَّ المتدبر في التعبير اللغوى المنطوق والمقيد بالخط يدرك مقام اللغة من الإنسان، فإنها سمعه وبصره ووجدانه وكيانه ومكنوناته، فهي الوصفة والشهادة والحكمة والرفعـة والديمومة والصيرورة والصلة والرسالة والأمانية والعاقبة وفيضلي الفيضائل، والفكر، والموضوع، إذَّلا وسيلة ألا اللغة نتأمل في اللغة، باللغة، فاللغة على هذا موضوع التأمل، وفي آن واحد وسيلة كل تأمل. اللغة ليس شيئاً خارجاً عن تذوته، ولكنه مـن مكونــات الذات بعد من أبعادها العُمقيّة (1)، لأن التعبير اللغوي في حقيقته تعبير نفساني تتجلى فيه بواطنها ومعتقداتها ونباهتها وفطنتها وصحتها وسلامتها كما تظهر فيه غفلتها وجهلها وسفاهتها ومرضها، يدل على ذلك قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنَذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ لُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ٧٠ خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَنرِهِمْ غِشَنوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابُ عَظِيعُ ٧٧ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا كُم بِمُؤْمِنِينَ ۞ يُحَدِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يَخْدَعُوكَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ۞ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيدٌ بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ ۞ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا نُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا غَنْنُ مُصْلِحُوبَ اللهُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَا يَشْعُهُونَ اللَّهِ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ كُمَا ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ السُّفَهَآةُ ۚ أَلآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآةُ وَلَكِن لَا يَعْلَمُونَ ٣٣ وَإِذَا لَقُواٱلَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوٓا ءَامَنَا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَطِينِهِمْ قَالُوٓا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا غَنُ مُسْتَهْزِءُونَ 🏐 اللَّهُ يَشْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَنِهِمْ يَعْمَهُونَ اللَّهُ أَوْلَتِهِكَ الَّذِينَ آشَتَرُواْ الضَّلَلَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَجِحَت يَجْنَرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا اللَّهَ يَدِيك اللهُ مَثْلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ ٱصَآءَتْ مَا حَوْلَهُ. ذَهَبَ ٱللَّهُ بِثُورِهِمْ وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلْمَنتِ لَآ يُبْصِرُونَ اللَّ صُمَّ بُكُمُّ عُنَّى فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [البقرة: 6-18]، فإنهم لل سدوا عن الإصاخة إلى الحق مسامعهم وأبوا أن ينطقوا به السنتهم وأن ينظروا ويتبصروا بعيونهم جعلوا كأنما إيفت مـشاعرهم وانتقـضت بناهـا الـتي بنيـت عليهـا للإحـساس والإدراك، ومعنـى (لاَ يَرْجِعُونَ) أنهم لا يعودون إلى الهدى بعد أن باعوه أو عن الضلالة بعد أن اشتروها، تسجيلاً عليهم بالطبع، أو أراد أنه بمنزلة المتحيرين اللذين بقوا جامدين في مكانهم لا يبرحون ولا يدرون أيتقدمون أم يتأخرون؟ وكيف يرجعون إلى حيث ابتدأوا منه، ثم ثنى

⁽¹⁾ تأملات في اللغو واللغة: 44.

الله سبحانه في شانهم لتمثيل آخر ليكون كشفاً لحالهم بعد كشف وإيضاحاً غب إيضاح، وكما يجب على البليغ في مظان الإجمال والإيجاز أن يجمل ويوجز، فكذلك الواجب عليه في موارد التفصيل والإشباع أن يفصل ويشبع، ومما ثنى من التمثيل في التنزيل قوله فو وَمَا في موارد التفصيل والإشباع أن يفصل ويشبع، ومما ثنى من التمثيل في التنزيل قوله فو وَمَا يَسْتَوِى ٱلأَعْمَىٰ وَٱلْبَعِيرُ اللهُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ اللهُ وَلَا الظِّلُ وَلا الخُرورُ اللهُ وَلا الظَّلُ وَلا الخُرورُ اللهُ وَلا الخُرورُ الله وَلا اللهُ وَاللهُ لا يَهْدِى اللهُ وَاللهُ اللهُ عَلَى اللهُ وَلا اللهُ وَلا اللهُ وَاللهُ لا يَهْدِى اللهُ وَاللهُ لا يَهْدِى اللهُ وَاللهُ اللهُ عَلَى اللهُ وَلا اللهُ وَلا اللهُ وَلا اللهُ وَاللهُ لا يَهْدِى اللهُ وَاللهُ اللهُ وَلا اللهُ وَلا اللهُ واللهُ اللهُ واللهُ اللهُ وَاللهُ لا الحمار في جهله بما عنه التوراة وآياتها الباهرة بحال الحمار في جهله بما عنه التوراة وآياتها الباهرة بحال الحمار في جهله بما عنه من التوراة وآياتها الباهرة بحال الحمار في جهله بما عنه من التوراة وآياتها الباهرة بحال الحمار في جهله بما من التوراة وآياتها الباهرة بمال الحمار في جهله بما من التوراة وآياتها من النوراة وآياتها الباهرة بمال الحمار في جهله بما من التوراة وآياتها الباهرة بمال الحمار في جهله بما من التوراة وآياتها الباهرة بمال الحمار في جهله بما من التوراة وآياتها الباهرة بمال الحمار في جهله بما من التوراة وآياتها الباهرة بمال الحمار في جهله بما من التوراة وآياتها الباهرة بمال الحمار في جهله بما من التوراة وآياتها الباهرة بمال الحمار في جهله بما من التوراة وآياتها المؤلول المؤلولة المؤلول المؤلول

إنّ نظم الأصوات المختلفة في مخارجها وصفاتها في هيأة كلمات، وما تحمل من مسميات، تنصهر وتذوب في بناء جديد يخضعها لنظامه ويسوقها لتأدية غرضه إنما يبسط ظواهر تكشف غموض السرائر وما جبلت عليه، لذا تطلب معرفتها مزيد تدقيق في طرق الرصف اللغوي للتعبير عنها وأساليب طرح ما اختلج فيها، فإن العبارة قد تحمل على ظاهرها أو باطنها، لأنها صلة بين اثنين في مشهد معين، وهي دليل ما خفي لولاها لا يظهر ما يشير إلى الهيأة الحادثة في القلوب والضمائر، وما تشيره من انفعالات جسدية مصاحبة لها، وتبعات تجليها على المتلقي لأن التعبير اللغوي بخلاف غيره يختص بما يأتي:

مزية الإنسان الأولى، لأنه سمي بها وفضل وشرف ورفع بها، وهي الملكية الخالدة له في دنياه وآخرته، وهي التي أغاضت إبليس ﴿ فَوَسُوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَنُ قَالَ يَتَعَادَمُ لَهُ فَي دنياه وآخرته، وهي التي أغاضت إبليس ﴿ فَوَسُوسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَنُ قَالَ يَتَعَادَمُ هَلُ أَدُلُكَ عَلَى شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكِ لَا يَبْلَى ﴾ [طه: 120]، فإن الملك الحقيقي الذي لا يـزول ولا يضعف التعبير اللغوي بنوعيه المسموع والمقـروء فكان خلاص آدم ونجاته ﴿ فَلَلَقَّى عَادَمُ مِن رَبِّهِ كَلِمَتَ فَنَابَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: 37]، كما كان نجاة ذريته به كما قال تعـالى ﴿ فَإِمَّا يَانِينَكُمُ مِنِي هُدًى فَمَنِ ٱتَبَعَ هُدَاى فَلَا يَضِلُ وَلَا يَشْقَىٰ آلَ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ يَأْتِينَ فَا لَا يَعْلِى الْهُ وَلَا يَشْقَىٰ آلَ اللهُ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَ

الكشاف: 1/ 203–212.

لَهُ، مَعِيشَةُ ضَنكًا وَنَحْشُـرُهُ، يَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ أَعْمَىٰ ﴿ قَالَ رَبِّ لِمَحَشَرْتَنِيَ أَعْمَىٰ وَقَدْكُنتُ بَصِيرًا ﴿ قَالَ رَبِّ لِمَحَشَرْتَنِيَ أَعْمَىٰ وَقَدْكُنتُ بَصِيرًا ﴿ قَالَ كَنْ إِلَى الْمَانِي ﴾ [طه: 123-126].

ارتباطه بالقلب والوجدان، فينظم بحسب عملهما، لأنه الموصل لهما بالعقل وبالآخرين، فينبعث من القبصد والعنزم، وهنو منا يحتاجه الآخرون من المنتج، لأن المعنى القصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه، والكلام لا يترتب في الإخبار تقديمه على العمل في قوله تعالى ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكِلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّدِيحُ يَرْفَعُهُ. ﴾ القصد والاعتقاد من أعمال القلوب، ونية المؤمن خير من عمله أنه ينوي الإيمان ما بقي، وينوي العمل لله بطاعته ما بقى، وإنما يخلده الله في الجنة بهذه النية لا بعمله ألا تـرى أنــه إذا آمن ونوى الثبات على الإيمان وأداء الطاعات ما بقي.. ولا نية له فيها أنــه يعملــها لله فهو في النار؟ فالنية عمل القلب وهـي تنفـع النـاوي وإن لم يعمـل الأعمـال وأداؤهـا لا ينفعه دونها (3)، بل الخلود لما يكتب من أعمال الفجار والأبرار بدليل قوله تعالى ﴿ كَلَّا إِنَّ كِنَبَ ٱلْفُجَّارِ لَفِي سِجِينِ ﴿ ۖ وَمَآ أَدَرَنَكَ مَا سِجِينٌ ۞ كِنَبُّ مَرْقُومٌ ۞ وَيْلٌ يَوْمَ إِلِهُ كَذِينِ ۞ ٱلَّذِينَ يُكَذِيُونَ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ اللهُ وَمَا يُكَذِّبُ بِهِ؞َ إِلَا كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ اللهُ إِذَا نُنْلَى عَلَيْهِ ءَايَنْنَا قَالَ أَسَطِيرُ ٱلْأَوَلِينَ اللهُ كَلَّ بَلَّ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم مَّاكَانُواْ يَكْسِبُونَ ١١٠ كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِهِمْ يَوْمَ لِل لَّحْجُوبُونَ ١١٠ ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَنِّيمِ ١١٠ ثُمَّ مُقَالُ هَذَا ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِبُونَ ﴿ اللَّهُ كَلَآ إِنَّ كِننَبَ ٱلأَبْرَارِ لَفِي عِلْتِينَ ﴿ أَوَا أَدَّرَنكَ مَاعِلِيُّونَ ﴿ كَانَبُ مَرَقُومٌ المطففين: 7-21].

إِنَّ التعبير تواصل إنساني فطري طبع عليه الإنسان بالغريزة والتكوين العـضوي فإن نفسه تحدثه وهو يحاورها ويملي عليها وتملي عليه، كما جاء في قوله تعـالى ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسه تَحدثه وهو يحاورها ويملي عليها وتملي عليه، كما جاء في قوله تعـالى ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسَ لَأَمَّارَهُ ۚ بِالسُّوءِ ﴾ [يوسف: 53]، فقداراد الجنس: أي إن هذا الجنس يـأمر

⁽¹⁾ الفروق اللغوية: 23.

⁽²⁾ الكشاف: 3/ 302.

⁽³⁾ لسان العرب: مادة (نوى).

بالسوء ويحمل عليه بما فيه من الشهوات(١)، والأمر في حقيقته تعبير عن إرادتها، كما ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُ مَا آَبُكُمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَوِّحٍ وَهُوَ كُلُّ عَلَى مَوْلَـنَهُ أَيْنَمَا يُوَجِّهِ لَهُ لَا يَأْتِ بِحَنِّرٌ هَلْ يَسْتَوِى هُو وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُو عَلَى صِرَطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [النحل: 76]، أي "ومن هو فهم منطيق ذو كفاية ورشد ينفع النـاس بحـثهم علـي العـدل الشامل لمجامع الفضائل (2). والنطق يكون بأعضاء من الجسد الإنساني كالحلقوم والفم والخيشوم واللسان والأسنان والشفتين ويتحكم في ذلك العقل بالاستجابة لما يـصل مـن السمع والبصر والقلب بتنسيق منظم تحتفظ الذاكرة بمخزون هائل من الـصور الذهنيـة، وهي انعكاس للوجود المدرك والمتخيل، وهذا المخزون يميل باستمرار للتداعي مع صور وأشكال جديدة بحكم قدرته على التآلف معها في الخلق والتكوين، فيحصل من مجمل العمليات الإبداع المعبر عن الواقع ولكنه ليس نسخاً مطابقاً له في المادة والنـوع، بـل هـو عالم آخر منظم من رموز دالة على أشكال متصورة يدركها الـذهن تجمع بـين الوجـدان والفكر بين المنتج والعالم وقبل هذا وذاك، فإن القدرة التعبيرية الإنسانية تكشف عـن سـر الوجود كله، فإن الخالق العظيم قد بسط أسماءه وصفاته وشرعه به، وبين حكمته وإرادته في نظمه فجعل خليفته قادراً على صناعة تعبيره ليكون شاهداً عليـه وواصـفاً لــه وحاكماً عليه فيحاسبه بـه، فقـد قـرر ذلـك بقولـه تعـالى ﴿ أَلَمْ نَجْعَلُ لَّهُ مُعَيِّنَينِ ۞ وَلِسَانًا وَشُفَنَيْنِ اللَّهُ وَهَدَيْنَهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴾ [البلد: 8-10]. أما من ينظر ولا يعتبر ويسمع بغير تأمل وتذكر فهو الغافل عن دلائل ما نصب له مما يرفعه ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِر ذُرِّيَّنَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِمِمْ أَلَسْتُ بِرَبِكُمٌّ قَالُواْ بَنَّ شَهِدَنَا ٓ أَن تَقُولُوا يَوْمَ ٱلْقِينَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَلاَاغَلِهِلِينَ ﴾ [الأعراف: 172]، واستحق بغفلته أن يكون ممـن قـال الله تعـالى فَ يَهُم عُلُوبُ لَا يَفَقَدُ ذَرَأَنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ آلِجِينَ وَٱلْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبُ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَمْمُ أَعْيُنُّ لَا يُشِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أَوْلَتِكَ كَالْأَنْعَلِهِ بَلْ هُمْ أَضَلَّ أَوْلَتِكَ هُمُ ٱلْغَنْفِلُوكَ ﴾ [الأعراف: 179]، فهم كالأنعام في عدم الفقه والنظر للاعتبار والاستماع للتدبر (بَلْ هُـمْ

⁽¹⁾ الكشاف: 2/ 327.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 362.

أَضَلُ) من الأنعام عـن الفقـه والاعتبـار والتـدبر (أَوْلَـــئِكَ هُــمُ الْعَـافِلُونَ) الكـاملون في الغفلة (١)، وذلك لأن مشاعرهم وقواهم متوجهة إلى أسباب التعيش مقصورة عليهــا (بَــلُ هُمْ أَضَلُ)، فإنها تدرك ما يمكن لها أن تدرك من المنافع والمضار وتجتهد في جذبها ودفعها غاية جهدها وهم ليسوا كذلك بل أكثرهم يعلم أنه معاند فيقدم على النار (2)، لأن الله تعالى أراد أن يكون الإنسان فاعلاً بالحسنى ومنفعلاً بالأحسن قـولاً وعمـلاً، لأنـه تعـالى ﴿ أَحْسَنُ ٱلْخَيْلِقِينَ ﴾ [المؤمنون: 14]، فخلق ﴿ ٱلإنسَنَ فِيَ أَحْسَنِ تَقْوِيمِ ﴾ [الستين: 4]. فمسن ﴿ وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَا مُهِ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اَسْتَمْسَكَ بِٱلْمُرْوَةِ ٱلْوُثْقَيٰ ﴾ [لقمان: 22]، و ﴿ وَأَلَّلُهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [آل عمران: 134]، وهم الله يحسنون التعبير ويتبعون احـــسن مــا فيــه، و ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَلِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [فسلت: 33]، لأن ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِئنَبًا مُّتَشَدِهًا مَّثَانِي نَقْشَعِرُ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾[الزمــــر: 23]، وهـــــم ﴿ وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّلْعُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَمُمُ ٱلْمُشْرَئَ فَبَشِرْعِبَادِ ٧٧ ٱلَّذِينَ يَسْتَعِعُونَ ٱلْقُولَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ وَأُوْلَتِهِكَ الَّذِينَ هَدَيْهُمُ اللَّهُ وَأُولَتِهِكَ هُمْ أُولُواْ الْأَلْبَكِ ﴾ [الزمسر: 17-18]. فقد أراد الله أن يكونـوا مع الاجتنـاب والإنابـة علـى الـصفة، فوضع الظـاهر موضـع النضمير، وأراد أن يكونوا نقاداً في الدين يميزون بين الحسن والأحسن والفاضل والأفضل، فإذا اعترضهم أمران واجب وندب اختاروا الواجب وكـذلك المبـاح والنـدب حراصاً على ما هو أقرب عند الله وأكثر ثواباً ويدخل تحته المذاهب واختيـار أثبتهـا علـي السبك وأقواها عند السبر وأبينها دليلاً وأمارة وأن لا تكون في مذهبك كما قال القائل:

* ولا تكن مثل غير قيد فانقادا *

يريد المقلد (3). وهو الذي غلب على أمره فسلم ناصيته بيد غيره فلم ينتفع بما أنعم الله عليه فأورد نفسه الهلكة، لأنه لم يرجع إلى الكتاب فيتدبر ما فيه، ويتأمل معانيه وينظر

⁽¹⁾ الكشاف: 2/ 132.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 229.

⁽³⁾ الكشاف: 3/ 393.

فيما يؤول إليه ويتبصر فقد قال تعالى ﴿ أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَّ وَلَوْكَانَ مِنْ عِندِعَيْرِاللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْبِلَافَا كَثِيرًا ﴾ [النساء: 82]، فآثروا التقليد على النظر في نظمه وبلاغته ومعانيه فقال تعالى فيهم ﴿ فَالِهُ هَوُلاّهِ ٱلْقَوْرِالَّذِينَ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ [النساء: 78]، أي "يوعظون به وهو القرآن، فإنهم لو فهموه وتدبروا معانيه لعلموا حديثاً ما كبهائم لا إفهام لهم (1)، لغفلتهم وهم سيضطرون إلى النظر طويلاً في كتاب أعمالهم مع أن التكليف غير خارج عن حد الوسع والطاقة، وقد قال تعالى ﴿ وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلّا وُسْعَهَا وَلَدَيْنَا كِنَابٌ يَعِلْقُ بِٱلْحَقِّ وَمُرْ لَا يُظَلِّهُ وَمُرَا وَمَنْ هَنَا وَلَمُمْ أَعَمَالُ مِن دُونِ ذَلِكَ هُمُ لَهَا عَيْلُونَ ﴾

[المؤمنون: 62-63]، والغمرة: الماء الذي يغمر القامة، فضربت مثلاً لما هم مغمورون فيه من جهلهم وعمايتهم، وكذلك كل ما كلفه عباده وما عملوه من الأعمال فغير ضائع عنده بل هو مثبت لديه في كتاب يريد اللوح أو صحيفة الأعمال ناطق بالحق لا يقرؤون منه يوم القيامة إلا ما هو صدق وعدل لا زيادة فيه ولا نقصان ولا يظلم منهم أحداً (2)، وذلـــك إذا ﴿ وَأَشَرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ ٱلْكِئنَبُ وَعِلْى مَ إِلَا يَتِكُمُ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ [الزمر: 69].

والتدبر بخلاف القراءة بلا علم بتأويله، فقد يحفظه كله فلا يسقط منه حرف، ولكن يسقطه كله فلا يرى للقرآن عليه من أثر في خلق ولا عمل، لذلك قال تعالى ولكن يسقطه كله فلا يرى للقرآن عليه من أثر في خلق ولا عمل، لذلك قال تعالى في كُنْبُ أَزَلَنَهُ إِلَيْكَ مُبَرَكُ لِيَدَبِّرُوا عَلِيتِهِ وَلِمَنَدَكَّرَ أُولُوا الْأَبْنِ ﴾ [ص: 29]، أي ليتفكروا فيها فيعرفوا ما يدبر ظاهرها من التأويلات الصحيحة والمعاني المستنبطة وليتعظ به ذوو العقول السليمة وليستحضروا ما هو كالمركوز في عقولهم بما نصب عليه من الدلائل فإن الكتب الإلهية بيان لما لا يغرف إلا من الشرع وإرشاد إلى ما لا تستقل به العقل (3)، لأن من اقتنع بظاهر المتلولم يحل منه بكثير طائل وكان مثله كمثل من له لقحة درور لا يحلبها

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 119.

⁽²⁾ الكشاف: 3/ 34–35.

⁽³⁾ أنوار التنزيل: 602.

ومهرة نشور لا يستولدها اللهم اجعلنا من العلماء المتدبرين وأعلنا من القراء المتكبرين (1). المتكبرين (1).

التعبير اللغوي فردي الإنتاج والتكوين، لذلك كان شاقاً لا يتصدى له إلا من صقلت مواهبه وهذبت قريحته بالتثقيف المتواصل فعلم مراده وفهم مقصوده ترتيباً وتنسيقاً لأدواته، فإن علاقات العالم الداخلي النفساني بالعالم الخارجي تتجسم في التعابير المختلفة توجد بوجودها وتنعدم بانعدامها، إنها شرط وعلة لها وبما أن الموضوع والذات، أي المفعول والفاعل يلتقيان في الشعور الفردي ليتحققا كان لزاماً على الدراسات النفسية أن تبدأ بالتعرف على حقيقة التعبير وأصنافه (2).

ترتبط حقيقة التعبير بالمنتج وهو لا يولد في فراغ فلا بد له أن يطبع بطابع ثقافة أهله ومجتمعه وعنصره، ثم إنه يولد مجهزاً بما يلزمه للتعبير عن كل ذلك، كما أن مفرداته تحمل حقائق تاريخية وفكرية ونفسية واجتماعية وجغرافية لأمته التي يتكلم بلسانها، ولكنه يخضعه لإرادته ويشكله برؤياه وإحساسه وما كابده، فهو ينظم آلاته العامة بحسب قدراته الذاتية وما يحمل من نوازع نفسية وغايات ذهنية واتجاهات فكرية تظهر علاقته بما حوله، فهو يعبر، لأنه فكر وفهم فأراد التواصل ليجد ذاته فيأنس بها وذلك بمعيار اجتماعي يحصل عليه بعد أن يخوض في غماره ويجني ثماره لأنه في ابتلاء دائم ومكابدة مستمرة بدليل قوله تعالى ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَانُ فِي كَبْدٍ ﴾ [البلد: 4]، أي تعب ومشقة من كبد الرجل كبدا إذا وجعت كبده ومنه المكابدة، والإنسان لا يزال في شدائد مبدأها ظلمة الرحم ومضيقه ومنتهاها الموت وما بعده (ق. وأما اختباره في حياته، فقد قال تعالى ﴿ فَأَمَّا الرَحَمُ ومضيقه ومنتهاها الموت وما بعده (ق. وأما اختباره في حياته، فقد قال تعالى ﴿ فَأَمَّا الْإنسان إلا الطاعة والسعي فَيَقُولُ رَيِّ أَهَانَ الله لا يريد من الإنسان إلا الطاعة والسعي فيَقُولُ رَيِّ أَهَانِ لا يهمه إلا العاجلة للعاقبة وهو مرصد بالعقوبة للعاصي، فأما الإنسان فلا يريد ذلك ولا يهمه إلا العاجلة للعاقبة وهو مرصد بالعقوبة للعاصي، فأما الإنسان فلا يريد ذلك ولا يهمه إلا العاجلة

⁽¹⁾ الكشاف: 3/ 372-373.

⁽²⁾ تأملات في اللغو واللغة: 72.

⁽³⁾ أنوار التنزيل: 799.

وما يلذه وينعمه فيها، فإن قلت: كيف سمى كلا الأمرين من بسط الرزق وتقديره ابتلاء؟ قلت: لأن كل واحد منهما اختبار للعبد، فإذا بسط له فقد اختبر حالـه أيـشكر أم يكفر، وإذا قدر عليه فقد اختبر حاله أيصبر أم يجزع فالحكمة فيهما واحدة، ونحـوه قولــه تعالى ﴿ وَنَبَّلُوكُمْ مِالشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْـنَةً ﴾ [الأنبياء: 35]، فإن قلت: هلا قال فأهانه وقدر عليه رزقه، كما قال ﴿ فَأَكْرِ مَهُ وَتَعْمَهُ ﴾ ؟ قلت: لأن البسط إكرام من الله لعبده بإنعامه عليه متفضلاً من غير سابقة، وأما التقدير فليس بإهانـة لـه، لأن الإخـلال بالتفـضل لا يكـون إهانة ولكن تركاً للكرامة (1)، بل لأن فعله أسوأ من قوله لقصور نظره وسوء فكره فيإن إكرامه باستحقاق كان قد استوجبه في ظنه على المكـرم سـبحانه وتعـالي، كقولــه ﴿ إِنَّمَآ أُوبِيْتُهُ,عَلَىٰ عِلْمِ عِندِينَ ﴾ [القصص: 78]، فإذا أخل المنعم بالتوسعة عليه فـابتلاه بـالفقر والتقتير فقد حرمه الإنهماك في حب الدنيا، لأنه يقدم الـذنب ويـؤخر التوبـة، كمـا قـال تعالى ﴿ بَلْ يُهِدُ ٱلْإِنسَنُ لِيَغْجُرُ أَمَامَهُم ﴾ [القيامة: 5]، بمدليل استبعاده لقيام الساعة وتعنتمه واستخفافه كما يظهر في قوله ﴿ يَسْتُلُأَيَّانَ يَوْمُ الْقِيْمَةِ ﴾[القيامة: 6]، وذلك ليدوم على فجوره فيما يستقبله من الزمان ﴿ يَسْأَلُ أَيَانَ يَوْمُ ﴾ متى يكون استبعاداً واستهزاءاً (2)، لأنه مطبوع على الاستعجال والضعف فقد ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَانُ مِنْ عَجَلِّ سَأُوْرِيكُمْ ءَايَنِي فَلَاتَسْتَعْجِلُوبِ ﴾ [الأنبياء: 37]، "فقدم أولاً ذنب الإنسان على إفراط العجلة وأنه مطبوع عليها، ثـم نهـاهم وزجرهم كأنه قال ليس يبدع منكم أن تستعجلوا فإنكم مجبولون على ذلك وهو طبعكم وسجيتكم، فإن قلت: لم نهاهم عن الاستعجال مع قوله ﴿ خُلُقَ الإِنْسَانُ مُنْ عَجَل ﴾، وقوله ﴿ وَكَانَ ٱلْإِنسَانُ عَبُولًا ﴾ [الإسراء: 11]، اليس هذا تكليف ما لا يطاق؟ قلت: هذا كما ركب فيه الشهوة وأمره أن يغلبها، لأنه أعطاه القدرة التي يستطيع بها قمع الشهوة وتــرك العجلة (3)، ولكنه لا يصبر عن الشهوات ولا يتحمل مشاقً الطاعبات كما قبال تعمالي ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنْسَانُ ضَحِيفًا ﴾ [النساء: 28]، فجاء التعبير الإلهي هادياً ومبيناً لإرادة الخالق

⁽¹⁾ الكشاف: 4/ 252.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 772.

⁽³⁾ الكشاف: 2/ 572-573.

العظيم وألهم الإنسان القدرة التعبيرية اللغوية، ليخفف عنه معاناته، وليـنير لــه الطريــق، ويثبته عليه بذكر مناهج من تقدمه من أهل الرشد، ليسلك طريقهم، فقال تعـالى ﴿ يُرِيـٰدُ اللهُ لِيُسَبِينَ لَكُمْ وَيَهْدِيكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمُ حَكِيمُ الله وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلظَّهَوَتِ أَن يَيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا َّ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمُ ﴾[النساء: 26−28]، فقد كرر إرادة التوبة للتأكيد والمبالغــة في الرحمة، كذلك شرّع لكم الشرعة الحنيفة السمحة السهلة، ورخّص لكم في المضايق" (أ)، فكان الغرض من تعليم الإنسان التعبير اللغوي أن يحيط علماً بالكتب والوحى رحمة بــه فقدم تعليم الكتاب على خلقه إشعاراً بأهمية البيان فقال تعالى ﴿ ٱلرَّحْمَنُ ١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ اللَّ خَلَقَ ٱلْإِنسَدَنَ اللَّ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴾ [الرحمن: 1-4]. فإن تقديم تعليم القرآن إشارة إلى كونه أتم نعمةً وأعظم إنعاماً ثم بين كيفية تعليم القرآن فقال ﴿ خَلَقَ}الإِنسَانَعَلْمَهُ الْبِيَانَ ﴾، وهو كقول القائل علمت فلاناً الأدب حملته عليه وانفقت عليه مالَّى فقوله حملته وأنفقت بيان لما تقدم، وإنما قدم ذلك لأنه الإنعام العظيم (2). وفي تقديم تعليم القرآن إشارة إلى أنه أعلى الكتب السماوية ومعيارها ومصداقها في حين قدم خلق الإنسان على التعليم عموماً في قوله تعالى ﴿ أَقَرَّأُ بِأَسْدِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾، ثم قال ﴿ آقَرَّأ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ٣﴾ ٱلَّذِى عَلَمَ بِٱلْقَلَمِ ﴾ [العلق:1-4]، بدليل قوله بعد ذلك ﴿ عَلَمَ ٱلإِنسَنَ مَا لَرَيْهُمْ ﴾ [العلق: 5]، وفيه إشعار بنعمة تعليمه التعبير المبين بتعليم آدم الأسماء، وهيي رموز الأشياء للفصل فيما بينها، كما أنها أدوات التعبير المكتوب بدليل قوله تعالى ﴿ نَّ وَٱلْقَلَمِر وَمَايَسُطُرُونَ ﴾ [القلم: 1]، فقداًقسم بالقلم تعظيماً له لما في خلقه وتسويته من الدلالة على الحكمة العظيمة، ولما فيه من المنافع والفوائد التي لا يحيط بها الوصف ﴿ وَمَا يَسْطُرُونَ ﴾ وما يكتب من كتب⁽³⁾. فإنّ آلات البيان الإنساني نطقاً أو كتابـةً تتعلـق بــه ذاتــاً ومكانــاً وزماناً وتاريخاً وحاضراً ومستقبلاً بخلاف آلات غيره من الكائنات الأخرى، وتعليم

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 109.

⁽²⁾ التفسير الكبير: 29-86.

⁽³⁾ الكشاف: 4/ 141.

البيان إشارة إلى أن الإنسان يستطيع معرفة ذاته وما حوله ويفهم ارتباطاته بالعالم وبماضيه ويصنع مستقبله، لأنه لا معرفة تمر دون التعبير عنها، فأن التعبير أساس كل علم وأصل كل معرفة يدل على ذلك قوله تعالى ﴿ عَلَمْ بِالْقَلَمِ ﴿ عَلَمْ بِالْقَلَمِ ﴿ عَلَمْ بِالْقَلَمِ عَلَى الْعَلَى الله على العلم ويعلم به البعيد ﴿ عَلَمَ بِالْقَلَمِ عَلَمَ الإنسانَ مَا لَعَلَم القوى ونصب الدلائل وإنزال الآيات فيعلمك القراءة وإن لم تكن قارئاً.

وقد عدد سبحانه مبدأ أمر الإنسان ومنتهاه إظهاراً لما أنعم عليه من أن نقله من أخس المراتب إلى أعلاها تقريراً لربوبيته وتحقيقاً لأكرميته وأشار أولاً إلى مـا يــدل علــى معرفته عقلاً ثم نبه على ما يدل سمعاً (1)، فدل على كمال كرمه بأنه علم عباده ما لم يعلموا، ونقلهم من ظلمة الجهل إلى نور العلم، ونبه على فضل علم الكتابة لما فيه من المنافع العظيمة التي لا يحيط بها إلا هـو، ومـا دونـت العلـوم ولا قيـدت الحكـم ولا ضبطت أخبار الأولين ومقالاتهم ولا كتب الله المنزلة إلا بالكتابة ولولا هي لما استقامت أمور الدين والدنيا، ولو لم يكن على دقيق حكمة الله ولطيف تدبيره دليل إلا أمر القلم والخط لكفي به (2)، فإن التعبير اللغوي بنوعيه المنطوق والمخطوط تدبير رباني محكم أوصل الإنسان بربه ونفسه ومجتمعه وبماضيه وعصره وبيئته فجعله حيأ بعد فنائه ومبـدعأ خلاقاً، كما كشف به عن فكره وطبعه وهواه وعلمه وجهله وفطنته وغفلته، لـذلك قــال الله تعالى ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْمَوَىٰ آلَ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَمَّى يُوحَىٰ ﴾ [النجم: 3-4]، حتى صار التعبير اللغوى المنطوق لديه معياراً لتحقيق كل ما وعد به في الغيب وثبوت ما وراء الطبيعـة مما يدركها ولا يراها، بدليل قولـه تعـالى ﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَاءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ نَطِقُونَ ﴾ [الناريات: 23]، أي مشل نطقكم كما أنه لا شك لكم في أنكم تنطقون ينبغى أن لا تشكوا في تحقيق ذلك (3)، و"هذا كقول الناس: إن هذا لحق كما أنك ترى وتسمع ومثل

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 8.4.

⁽²⁾ الكشاف: 4/ 270-271.

⁽³⁾ أنوار التنزيل: 691.

ما أنك ههنا (١٠) فالنطق دليل الوجود الذاتي تتجلى فيه مواصفات أحواله وتعرف به حقيقته وتتجسد فيه روحه فما الإنسان إلا تعبير رابط لكيانه بروحه، لأنه ماهيته وهويته ومفتاح لما استغلق فيه وسكن وجدانه ومظهر كل أمر وجلاء كل خفي ومستودع كل معجزة ودليل كل فضيلة، فقد قال ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدٌ وَقَالَ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ عُلِمَنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ معجزة ودليل كل فضيلة، فقد قال ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدٌ وَقَالَ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ عُلِمَنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ مَعْ وَلُولِينَا مِن كُلِ شَيَّ إِنَّ هَذَا لَمُو الفَضِلُ المُمِينُ (١) وَحُشِرَ لِسُلَيْمَنَ جُودُهُ مِن الْجِنِ وَالْإِنسِ وَالطَّيْرِ وَالْمَنْ مُنْ اللَّهِ وَالْمَالِينِ وَالْقِنسِ وَالطَّيْرِ وَالْمَنْ وَالْمَالِينِ وَالنَّاسِ الله التصديق بنذكر المعجزة التي عكن تعبيره تشهيراً لنعمة الله وتنويها بها ودعاءاً للناس إلى التصديق بنذكر المعجزة التي فكان تعبيره تشهيراً لنعمة الله وتنويها بها ودعاءاً للناس إلى التصديق بنذكر المعجزة التي عبر به عما في الضمير مفرداً كان أو مركباً. ﴿ فَنَبَسَدَ ضَاحِكاً مَن قَوْلِهَا ﴾ تعجباً من عنه بي بع معما في الضمير مفرداً كان أو مركباً. ﴿ فَنَبَسَدَ صَاحَكا الله بَه من إدراك همسها وفهم غرضها (٥).

فإذا كان التعبير لحكمة الإنسان بنفسه وبمحيطه إثباتاً لوجوده ومقياساً لمنزلته ومعياراً لفهمه وترجماناً لعقله وعنواناً لحسه ووجدانه في الدنيا فهو في الآخرة سيكون لحمة لأعضائه به في مشهد درامي تستعرض فيه دنياه كلها لإظهار ما استحضر من أقواله وأعماله مرئية ومسموعة يتجدد بموجبها مصيره، فيساق إليه حيث يلقى الجزاء الأوفى، إذ يعطل تعبير الفم ليبدأ تعبير الأعضاء، وإذا كان التعبير الأول عجيباً فإن الثاني أعجب لشدة خطره فقال تعالى ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْمٍ أَلْسِنتُهُم وَالَّذِيهِم وَالْوَبُهُم بِمَاكَانُوا يَصَمَلُونَ ﴿ يَوَمَ تَشْهَدُ عَلَيْمٍ أَلْسِنتُهُم وَالْدِيهِم وَلَرْجُلُهُم بِمَاكَانُوا يَصَمَلُونَ ﴿ يَوَمَ تَشْهَدُ عَلَيْمٍ أَلْسُينُ ﴾ [النور: 24-25]، فإن الأيدي والأرجل تشارك السنتهم في الشهادة للتعبير عن عملهم لأن وزرهم الأكبر كان بالسنتهم ولغير هؤلاء ممن كسبوا السيئات تحرم الألسنة من الشهادة، فقال تعالى ﴿ النَّوْمَ نَخْتِمُ عَلَى الْمُولِيمِ مَنْ الْمُهم يُحَدون ﴾ [يس: 65]، لأنهم يجحدون أفرَهِهم وَثُمُكُولُكُمْ الله عَلَى الله الله عنه عملهم يماكانوا يكولُون الله الله عن المنهم يجحدون السهادة المه يم عَلَيْ الله الله عنه المنهم يجحدون المناهم في الشهادة المناهم والله عن المنهم والله الله الله المنهم والله المنهم واللهم المناهم المنهم والمهم المن المنهادة المنهم والمنهم واللهم المنهم والمنهم والمنهم

⁽¹⁾ الكشاف: 4/ 17.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 501.

ويخاصمون فتشهد عليهم أنفسهم بأن يختم الله على أفواههم فتتكلم أيديهم وأرجلهم معبّرة عن أعمالهم، إذيقول العبد يوم القيامة: إني لا أجيز علي شاهداً إلا من نفسي، فيختم على فيه ويقال لأركانه انطقي فتنطق بأعماله، ثم يخلى بينه وبين الكلام، فيقول: بعداً يكن وسحقاً فعنكن كنت أناضل (1).

أما المجاهر بعداء الله تعالى فيزاد عليه بتعبير آخر أشد وهو جلده بكامله للدلالة على كمال القدرة الإلهية في النفاذ إلى كل ما كان مستورا فقال تعالى ﴿ وَيَوْمَ يُحْسَرُ أَعَدَاءُ اللهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴿ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُمْ عَلَيْناً قَالُوا أَنطَقَنا اللهُ اللّه الله ويظهر عليها آثار تدل على ما اقترف بها فتنطق بلسان الحال ﴿ وَقَالُوا لَجُلُوده مُ لَمَ شَهَدتُ مُ عَلَيْنا ﴾ سوال توبيخ أو تعجب ولعل المراد به نفس التعجب ﴿ قَالُوا أَنطَقنا اللّهُ الذي أَنطَق كُل شَيْء والله الله الذي أنطق كل شي وليس نطقنا بعجب من قدرة الله الذي انطق كل شي وليس نطقنا بعجب من قدرة الله الذي انطق كل شي وليس نطقنا بعجب من قدرة الله الذي أنطق كل حي (عَن الله الذي بهر الله تعالى ملائكته بخلافة أنطق كل حي (عام المتعبر في الدارين هو العجب الذي بهر الله تعالى ملائكته بخلافة أنطق كل حي (عام المتعبر في الدارين من الله الله الذي الم عن الاستفسار المعجز واكلامهم بالمصدر (سبحان) مضافاً للدلالة على اعتذارهم عن الاستفسار والجهل بحققة تعليم آدم التعبير اللغوي.

التعبير اللغوي غير محدود باعتبار ما يلزم مدلوله من تداعيات تفتح آفاقاً أوسع بكثير من لبناته المنظوم بها وإن كانت محدودة بقواعدها التنظيمية إذ لا يفصل معنى بعينه عن غيره، فإنه يثير جملة من المعاني ترافق تنسيقه وترتيبه فلا حد للجهات التي تصلح لها مفرداته لتعدد الهيآت التي تظهر فيها بنسبها التامة والناقصة ومواضيعها ورتبها وذكرها وحذفها وإظهارها وإضمارها وتنكيرها وتعريفها ونحو ذلك، لأن الغرض من التعبير العلم والفهم، والعلم لا نهاية لقدره وعدده ومدته وكذلك الفهم والإفهام لصدوره عن

⁽¹⁾ الكشاف: 3/ 328.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 632-633.

طبائع مختلفة منها ما يكون مشتركاً بين بني الإنسان نفسياً وشعورياً ومنها ما ليس كذلك، فلكل أمةٍ طرائقها في الإعلام عن مشاعرها وإدراكها، كما أن لكل جماعة بيئة يتأثرون بها على نحو معين بدرجات متفاوتة ويعبرون عن تأثيرهم وتأثرهم بأساليب وطرائق خاصة بهم، وكذلك لكل واحد منهم مستوى مُعيّن من الوعى بكيفية وصف مفرداته وحسن اختيارها بما يتناسب ومراده منها بحسب رعايتـه للتركيـب المـنظم لأفكـاره، فـإن للتعـبير اللغوي جانباً فنياً لا يحسنه إلا من برع في التـاليف وأخــذ بــسبيل الــذوق ودقّــة مــسالكه ليكون قادراً على تغذية الأفكار وتنشيط المشاعر وتحريـك المواهـب، لأن المبـدع فيــه قــد وفي بما يختص بمشاعره ووجدانه وما اتقد فيه قلبه وتحـصل في لبـه واختمـر في ذهنـه ولم يختر عبارات غيره، فلم يصنع ما توخاه من إفهام غيره مشاعره فـسلك بــه طريقــاً فنيــاً تكامل فيه ثراه اللغوي في التصوير اللفظى فناسب المراد منه إيحاءاً وإشعاراً بجملة من الغايات تفوق عدد العبارات الظاهرة بما يحض على إبداعات أخرى في سلسلة متواصلة الثمار في زيادة الإفهام والتذكير بفنون التعبير بالوسائل المشتركة في الصناعة اللغوية الـتى اختصت بمزايا تفوق غيرها من وسائل التعبير الإنساني بدليل قولـه تعــالى ﴿ أَلَمْ تَرَكَّيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةِ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرَعُهَا فِي ٱلسَّكَمَاءِ ٣ ثُوْقِ أَكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَعْمِرِبُ اللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُون ۖ وَمَثَلُ كُلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَتَ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارِ ٣ ثُنَيِّتُ ٱللهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِالْقَوْلِ الشَّابِينِ فِي الْحَيَوْةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآيَخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾ [إبراهيم: 24-27]، وإنما مثل الله سبحانه وتعالى الإيمان بالـشجرة، لأن الـشجرة لا تستحق أن تسمى شجرة، إلا بثلاثة أشياء: عرق راسخ، وأصل قائم، وأغصان عالية. كذلك الإيمان لا يتم إلا بثلاثة أشياء: معرفة في القلب وقول باللسان وعمل بالأبـدان (١)، وليس كذلك، فإن الله تعالى صور المعنى وقربه من الملموس بالحسن باعتماد المثل فسبه التعبير اللغوي الداعي إلى الصلاح والمعبر عن الحق في كثرة منافعه للناس بالشجرة الطيبة لكثرة منافعها، لأن (كَلِمَةً) بدل من قول ه (مَثَلاً)، و (كَشَجَرةٍ) صفتها، وشبّه مضار

التفسير الكبير: 19 - 122.

الكلمة الخبيثة بمضار الشجرة الخبيثة، وهي الشريرة، لأن خبث الشيء يخبث خباثة وخبثاً فهو خبيث وبه خبث وخباثة وأخبث فهو مخبث إذا صار ذا حبث وشر، والمخبث: الذي يعلم الناس الخبث (1). وقد قال تعالى ﴿ الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْحَبِيثَاتِ وَالْطَبِّبُتُ وَالْطَبِينَ وَاللَّهِ وَلَا الخبيث من الرجال والنساء (2)، فإن خبيث الرجال والنساء، ولا يتكلم بالطيبات إلا الطيب من الرجال والنساء (2)، فإن خبيث الطبع مريض القلب لا يصدر منه إلا الضار من التعبيرات، بدليل قوله تعالى ﴿ إِذْ تَلْفُونَكُمُ الطبع مريض القلب لا يصدر منه إلا الضار من التعبيرات، بدليل قوله تعالى ﴿ إِذْ تَلْفُونَكُمُ السِّنَكُمُ ﴾ [النور: 15]، وقول ه ﴿ يَوْمَ تَشْهُدُ عَلَيْمِ أَلْسِنَتُهُمُ ﴾ [النور: 24]، وذا الطبيبة في الله النافع من التعبير، فإنه مُتمكن في قلوب المتلقين، لأنهم يحيون به ويجنون ثماره الطبيبة في الدارين، لذلك قال تعالى ﴿ يُثَبِّتُ اللهُ اللّذِينَ عَلَمُوا الْفَالِيدِينَ اللهُ القلدين بقوله ﴿ وَيُضِلُ اللهُ الظّالِمِينِ فَ الْحَيْوَةِ اللهُ الْمَالِمُوا أَنْفُهُمُ الْقَالِمُ فِي الْمَالِمُ الْقَالِمُ اللهُ الفَالِينِ ظَلْمُوا أَنْفُهُمُ بالاقتصار على التقليد فيلا يهتدون إلى الحق ولا يثبتون في مواقف الفتن (3).

وقد وجه الله تعالى أنظارنا إلى عواقب التعبير الخبيث بقوله ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُواْ فِعْمَتَ اللهِ كُفْرا وَأَحَلُواْ قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴿ عَهَمْ يَصْلَوْنَهَا وَبِقْسَ الْقَرَارُ ﴾ [إبراهيم: 28-29]، لأن شكرها الذي وجب عليهم وضعوا مكانه كفرا فكانهم غيروا الشكر إلى الكفر وبدلوه تبديلا، ونحوه ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾ [الواقعة: 82]، أي شكر رزقكم حيث وضعتم التكذيب موضعه (4)، فإن التغيير بيد الذين يحسنون صناعة التعبير فهم القادرون على تغيير معتقدات ومشاعر الذين يشايعوهم في الكذب والكفر من المغفلين بحملهم على ما يريدون بتعبيرات تروض عقولهم وتستميل قلوبهم وهذا الحال

⁽¹⁾ لسان العرب: مادة (خبث).

⁽²⁾ معانى القرآن وإعرابه: 4/ 37.

⁽³⁾ أنوار التنزيل: 340.

⁽⁴⁾ الكشاف: 2/ 377.

لا يقتصر على وقت دون آخر بل هم مستمر ببقاء التعبير لحفظه بالخط فالصالح منه يشمر صالحاً والخبيث يؤذي بصاحبه ومن يتابعه إلى الهلاك، وقد عرف السفسطاني (غور غباس) الكلام بأنه قوة بفضلها تقع التحولات، فالذي يستطيع أن يقنع بكلام مبين لا وحالة واصل إلى رتبة الكمال، والقوة الإقناعية فطرية، عند الخطيب الموهوب بها يستطيع أن يخرج إخراجاً قويماً ما في الكلمات من سحر، يرى الفيلسوف اليوناني الحقيقة مرادفة لقوة التعبير، كما أن الحكمة في البيان. وعليه فإنسانيتنا تكتمل بفضل قدرتنا على التعبير ما دامت قوة الإفصاح (البيان) تكسب المرء قدرة يتدرج بها نحو الكمال (١٠).

إنّ القدرة التعبيرية دليل الإنسانية لا تكاملها، لأن التكامل إدعاء الكمال والتظاهر تكلف حقيقة الكمال وهو لله تعالى وحده، كما أن الحقيقة ليست مرادفة لقوة التعبير، لأن الحقيقة (فعيلة) بمعنى مفعولة، والتاء فيها ليست للمبالغة وإنما الصيغة بتمامها تـدل على اسم ما يثبت ويجب والاسم غير المسمى، والحقيقة ما يصير إليه حق الأمر ووجوبه، وحقيقة الرجل: ما يلزمه حفظه ومنعه ويحق عليه الدفاع عنه من أهـل بيتـه والحقيقـة مــا يحق عليه أن يحميه وجمعها الحقائق والحقيقة في اللغة: ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه (2)، فإن حقيقة التعبير تكمن في ما يثبته من أمر يتحقق فعلاً، وهذا الأمر ليس هــو عين التعبير، بل هو خلق جديد له برؤية تحقق هويته وتحدده بحسب تعيين المُعبّر عنـه لا بحسب واقعه، لأن التعبير ليس نسخاً للواقع بل هو تصوير بتشكيل ذهني متخيـل لرمـوز دالة على واقع ما اعتمل في نفس المعبر ووجدانه، وهو توليد لروابط تجمع المنتج بوجدانه وبمن حوله وما يحيط به، لإتمام إنسانيته وليس تكاملها، لأن الإنسانية تظهـر في مقـدرتها على تسمية الأشياء وتجسيمها في الـذهن وتلوينها بالإحساس وصياغتها في الوجـدان وبخلاف ذلك تكون الوحشة والغربة والمرض النفسي، لأن التعبير وسيلة لاطمئنان النفس واستقرارها، وهي تنشد الكمال في موافقة الفطرة السليمة التي فطرها الله تعالى عليها، والإنسان لا يملك لنفسه شيئاً ينفعها أو يضرّها لجهله بالغيب، فهو يسعى لنفعها

تأملات في اللغو واللغة: 78-79.

⁽²⁾ لسان العرب: مادة (حقق).

أو ضررها ولو كان كاملاً لما احتاج إلى بث مكابدته وإلى مناجــاة ربــه لافتقــاره إلى رحمتــه فقد قال تعالى ﴿ قُل لَا آمُلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَاضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَاسْتَكَ ثَرَّتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِي ٱلسُّوَّهُ ﴾ [الأعراف: 188]، وقال ﴿ وَأَذْكُر زَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْفُدُو وَٱلْأَصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَٱلْغَفِلِينَ ٣٠٠ إِنَّ الَّذِينَ عِندَرَيِّكَ لَا يَسْتَكَبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَيِّحُونَهُ, وَلَهُ يَسْجُدُونَ ﴾ [الأعراف: 205-06]. فالتعبير صلة وقربى وكرامة وفطنة ونباهة وسعادة ونور ينبغى للعاقـل أن يـذكر ملهمـه وموجد آلاته ولا فضيلة تعلو مقامه في الإنسان السوي لأنـه يقـرب مـن مالكـه وسـيده فينال منه ما يريد ويتمنى. قال الزجّاج فإن قال قائل: الله جل ثناؤه في كل مكان، قـال الله تعالى ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَاوَتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: 3]، فمن أين قيل للملائكة (عِنلاً رَبُّكَ) فتأويله إنه من قرب من رحمة الله ومن تفضله وإحسانه (1)، ذلك لمـن أســلم وجهــه لله تعالى فعبر عن طاعته وخضوعه وسأله الهداية. أما من اتبع هواه فهو الغافل الذي ترك التمسك بالعروة الوثقى فآثر التقليد على التدبر والنظر في العاقبة، فكان من الـذين قال الله تعالى فيهم ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ أَلِجِينَ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنُّ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا ۚ أُوْلَئِكَ كَأَلْأَنْعَلِمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَتِكَ هُمُ ٱلْعَنْفِلُونَ ﴾ [الأعراف: 179]، فقد بلغوا الكمال في الغفلة، بدليل ضمير الفصل و (أل)، وبيان كمال غفلتهم في قوله ﴿ ذَالِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا ٱلْحَيَوْةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْآخِرَةِ وَأَنَ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَنْفِرِينَ اللَّهِ أُولَتِهِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِ مَ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمُّ وَأُوْلَئَيِكَ هُمُ ٱلْغَدَفِلُونَ ﴾ [النحل: 107-108]، فهم الكاملون في الغفلة الذين لا أحد أغفل منهم، لأن الغفلة عن تدبر العواقب هي غاية الغفلـة ومنتهاهــا(2)، فاسـتحقوا بهــا خذلان الله تعالى لهم وإبعادهم عن رحمته، لأنهم سخروا أعضائهم للتضليل والكذب على الله تعالى ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكُذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءُهُۥ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّهُ مَثْوَى لِلْكَنفِرِينَ ﴾ [الزمر: 32]، لأنهم جعلوا تعبيرهم تحقيقاً لظن إبليس فيهم،

⁽¹⁾ معانى القرآن وإعرابه: 2/ 398.

⁽²⁾ الكشاف: 2/ 430.

كما قال تعالى ﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِلِيسُ ظَنَّهُ وَالَّ بَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [سبا:20]، ويقرأ ﴿ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِلِيسُ طَنَهُ ﴾ رفع إبليس ونصب الظن، وصدقه في ظنه أنه ظن بهم إذا أغواهم اتبعوه فوجدهم كذلك فقال ﴿ قَالَ فَيعزَ إِلَى لَأُغُوبِنَهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿ إِلَا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُحْلَصِينَ ﴾ [ص: 82-83]، فمن قال (صَدَّق) نصب الظن، لأنه مفعول به، ومن خفف فقال (صدق) نصب الظن مصدراً على معنى صدق عليهم إبليس ظناً ظنه، وصدق في ظنه، وفيها وجهان آخران، أحدهما ولقد صدق عليهم إبليس ظنه، ظنه بدل من إبليس، كما قال تعالى ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة: 217]، ويجوز ولقد صدق عليهم إبليس ظنه، على معنى صدق ظن إبليس باتباعهم إياه وقد قري ولقد صدق عليهم إبليس ظنه، على معنى صدق ظن إبليس باتباعهم إياه وقد قري بهما (ا)، فهم مالوا عن الحق فاتبعوا الباطل وروجوا له بدافع من الوسوسة فزينت لهم ما يقولون وما يكتبون بحبكة شيطانية يخادعون بها انفسهم، فقد قال تعالى ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْوَلُ وَالذِينَ امْنُوا وَمَا يَغَدَعُونَ إِلَا يَعْوَلُ اللّهَ وَالَذِينَ الْمَنُوا وَمَا يَغَدَعُونَ إِلَا يَعْوَلُ اللّهَ وَالّذِينَ الْمَنُوا وَمَا يَغَدَعُونَ إِلَا يَعْوَلُ اللّهَ وَالْذِينَ الْمَنْ أَنْ وَمَا يَعْدَعُونَ إِلَا اللّهِ وَمَا يَشْمُ وَمَا يَسْمُ وَمَا يَشْمُ وَمَا يَسْمَ وَمَا يَسْمُ وَالْ يَسْمُ وَمَا يَسْمُ وَمَا يَسْمُ وَمَا يَسْمُ وَمَا يَسْمُ وَمَا يَسْمُ وَالْمَا يَسْمُ وَالْمَا يَسْمُ وَمَا يَسْمُ وَمَا يَسْمُ وَمَا يَسْمُ

وطائفة أخرى عرفت الحق فعدلت عن الباطل والتزمت بهدي ربها، لأنها أدركت عاقبته فعبرت عما يرسخها فيه لتنال أجر من يستوعبه ويعيه ويجعله طريق حياة مطمئنة لسلامته من المكاره التي لا توافق الفطرة السليمة، فقد قال تعالى ﴿ وَمِمَّنَ خُلَقَنَا أُمَّةً للسلامته من المكاره التي لا توافق الفطرة السليمة، فقد قال تعالى ﴿ وَمِمَّنَ خُلَقَنَا أُمَّةً يَهَدُونَ بِالْحَقِقَ وَبِهِ عَيْدِلُونَ ﴾ [الأعراف: 181]. و ذكر ذلك بعدما بين أنه خلق للنار طائفة ضالين ملحدين عن الحق للدلالة على أنه أيضاً خلق للجنة أمة هادين بالحق عادلين بالأمر، لأن المراد منه أن في كل قرن طائفة بهذه الصفة (2). فقد عبّر البيان عن نفوس جبلت على الخير وأخرى ظلت طريقها بفعل غفلتها وأعرب عن مآلها، وللناظر في ذلك الاعتبار بالاستدلال على الحقيقة وتفسيرها بأقرب ما يعلمه منها فإن صفحة ألوجود كله مبسوطة أمامه بالتعبير لأنه الكلام المبين كل ما دق من الأشياء ولطف من جواهرها والمجلي خفاءها والمذكر بمبدئها والمعرب عن عاقبتها ما يكون مصيرها ولا تعبر

⁽¹⁾ معانى القرآن وإعرابه: 4/ 251-252.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 230.

معلومة ما إلا عليه، وهو يخبر بما يؤول إليه أمرها فإن التعبير مجسد لكل شمىء بـصورة فريدة تجمع الماديات والمعنويات برموز تخلق عالماً مدركاً بالحواس في نظام دال على فكر منظم بتناسق عجيب بين ثلاثية تمثل الوجود الإنساني في الدارين فإن التعبير يتحدى الفناء الجسدي وهو صلته بالروح ومثبت للنفس الخيرة أو الشريرة ودليل على ما يختلج فيها، وهي التي تتحسر على تفريطها والجسد شاهد عليها بعد أن تُعاد الروح إليها، كما قال تعالى ﴿ وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن زَّبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْلِيكُمُ ٱلْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسُ بَحَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنْتُ لَمِنَ السَّنِخِرِينَ اللهُ أَوْ تَقُولَ لَوْ أَبَ اللَّهَ هَدَسِنِي لَكُنتُ مِنَ الْمُنَّقِينَ اللهُ أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلْعَذَابَ لَوْ أَنَ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[الزمر: 55-58]، والمعنى اتبعوا أحسن ما أنزل خوفاً أن تصيروا إلى حال يقال فيها هذا القول وهي حال الندامة، وكراهة أن تقول هذا القول الذي يؤدي إلى مثل هذه الحال، لأن الله قد بين طرق الهدى والحي في بيته بمنزلة من قد بعث لأن الله خلقه من نطفة وبلغه إلى أن ميز فالحجة عليه (1)، لأن نفسه تعقله وتعيه وتدركه ﴿ يَوْمَ تَجِدُكُلُّ نَفْسٍ مَّاعَمِلَتْ مِنْ خَيْرِ تَحْضَكُوا وَمَاعَمِلَتْ مِن سُوَمِ تَوَدُّ لَق أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيَّنَهُ وَ أَمَدًا بَعِيدًا ﴾ [آل عمران: 30]، أي يوم القيامة حين تجد كل نفس خيرها وشرها حاضرين تتمنى لو أن بينها وبين ذلك اليوم وهو له أمداً بعيداً (2)، فهي التي تميــز لذلك تقبض فيقطع صلتها بالأبدان في النوم والموت، كما قال تعالى ﴿ أَلِنَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهِكَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتَ فِي مَنَامِهِكَ أَفِيمُسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمُوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلِمُسَمًّى ﴾[الزمر: 42]، أي "ويتوفى الأنفس التي لم تمت في منامها، فالميتة المتوفاة وفــاة الموت التي قد فارقتها النفس التي يكون بها الحياة والحركة والنفس الـتى تميـز بهـا، والـتى تتوفى في النوم نفس التمييز لا نفس الحياة، لأن نفس الحياة إذا زالت زال معها المنفس والنائم يتنفس فهذا الفرق بين توفي نفس النائم في النوم ونفس الحي (3). وقيل "في ابـن آدم

⁽¹⁾ معانى القرآن وإعرابه: 4/ 359.

⁽²⁾ الكشاف: 1/ 423.

⁽³⁾ معاني القرآن وإعرابه: 4/ 356.

نفس وروح، بينهما مثل شعاع الشمس، فالنفس التي بها العقل والتمييز، والروح التي بها النفس والتحرك، فإذا نام العبد قبض الله نفسه ولم يقبض روحه (١) أي يقبضها عن الأبدان بأن يقطع تعلقها عنها وتصرفها فيها أما ظاهراً وباطناً وذلك عند الموت، أو ظاهراً لا باطناً وهو في النوم، فيمسك التي قضى عليها الموت ولا يردّها إلى البدن، فيرسل الأخرى أي النائمة إلى بدنها عند اليقظة (٤) فلا وعي فكري أو وجدان دون نفس واعية، ولا نفس دون وعي ولا وعي دون تفكير ولا تفكير دون تعبير ولا تعبير بدون لغة ولا لغة بدون رموز وأسماء ومقاييس وهي التي تضبط تصرف الأنفس بحركاتها الدنيوية كما أنها يشهد عليها عند بعثها فنجد كل ما قدمته في يقظتها حاضراً، ولا تصل إلى حقيقة النفس الإنسانية إلا عندما تصل إلى التعبير بوضوح ودقة، لأنه يتمركز في نفوسنا فهو محور حياتنا الفكرية والوجدانية والاجتماعية، وعليه يتوقف تعزيز كرامتنا وبه يتقرر مصيرنا يوم نقول ﴿ هَاَوُمُ أَوْمُوا كِنَيْبَةٌ ﴾ [الحاقة: 19]. وفيه نجد انفسنا يوم تشرق الأرض بنور ربها ويوضع كتابنا وفيه خط كل لفظ نطق به لساننا وكل كلمة عبرنا بها كما قال تعالى ﴿ مَا يَلْفِظُ مِن قُولٍ إِلَّا لَدَيّهِ رَقِيبٌ عَيدٌ ﴾ [الحاقة: 18].

وفي ذلك دليل على أن الإنسان هو الذي يحقق ذاته، يعقد مفردات تعبيره بأحداث علاقات فيما بينها بحسب مراده، كما أنه هو الذي يختار ما يناسبه من لسان قومه، فيوجهه بنسب مختلفة وبأساليب متنوعة، لذلك كان هو المسؤول عن تعبيره، وإن كان مطبوعاً عليه بالغريزة، فيدفع إليه دفعاً لدواعي شتى فلا يجد سوى التعبير اللغوي ملاذاً يركن إليه وهو بذلك يحدد مكانه في الدارين ويكشف عن عاقبته، وكل أمر خفي فيه فيعين به هويته إذ يخرجه تعبيره من ظلام الغموض إلى وضوح الوعي ففي ظل مقاطع تعبيره تعرف بواطن نفسه وتتجلى كوامنه في نسج شكل تعبيره وفي مبدئه ومنتهاه، وفي فواصله ووصله وطريقته وميناه وإيجازه وإطنابه وفي مناسبته للمقام والحال وفي وضوح مسالكه ولطف دقائقه، لذلك فإن التنظير اللغوي قدياً وحديثاً لم يعتمد في منهاجه النزعة

⁽¹⁾ الكشاف: 3/ 400.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 612.

التعبيرية الفردية، بل اتجه إلى تجريد أصول مطلقة عامة بغية الوصول إلى قدر مشترك يتمثل في وعي ضمني لقواعد اللغة الأم عند وصفها وتفسيرها مع محاولة تشكيل وعي صريح للتقعيد اللغوي العام وهي لا تقدم أدلة حاسمة لكشف الأبعاد الشخصية بل تنطلق من تصور منطقي غير مقطوع بنتائجه في محاولة للكشف عن القدر المشترك الذي يجمع بين مختلف اللغات الإنسانية في العالم بحجة أن ثلاثة أبعاد من أبعاد النظر في اللغة هي من مستلزمات أية نظرية مشتركة أو ائتلافية في التحليل اللغوي أولها: وصف الظاهر اللغوي باستخراج قواعده الذاتية المتواترة، والثاني: سير الباطن إلى الظاهر لكشف اللبس (على مستوى العلاقة بينهما) ورد الفروع إلى الأصول، والثالث: تجاوز النظر اللغوي الخالص إلى اعتبار السياق الخارجي للظاهرة اللغوية في رصد القواعد التي تنضبط بها الظاهرة النحوية أنحوية أنه وي معتوى العلاقة المناهرة النحوية أنه وي معتوى العلاقة المناهرة اللغوية اللغوية المناهرة النحوية أنه المناهرة النحوية أنه المناهرة النحوية أنه المناهرة النحوية أنه المناهرة المناهرة المناهرة المناهرة المناهرة المناهرة المناهرة النحوية أنه المناهرة ا

إنّ التحليل اللغوي لا يخرج من تلك الأبعاد إلا بتطبيق مناهج التقطيع اللغوي، وهي لا توصل إلى كشف الأبعاد الذاتية للمعبر بل تجعله آلة مذياع لتمرير ما يريده المنظِر، فلا يعطي للإنسان الثقة بإمكاناته الذاتية التي يحقق بها مصيره كاملاً بخصوصية تتمرّد على كل تقعيد وتخرق كل حد، لأن البعد الأساسي في كل تعبير لغوي ما تظهره النفس الإنسانية من تميّز في صناعته ونسجه وفحواه، لأنه صورة من وجوده وهو لا يتطابق مع غيره إلا تقليداً ومحاكاة ومع ذلك فإن تعبيره يأخذ منحى أخر بالنغمة والانفعال والوقف أو السكت والابتداء والإدغام والإظهار والنبر ونحو ذلك مما يظهر المؤية الخاصة به دون غيره كما أن سياق الحال يختلف من شخص لآخر لاختلاف العوامل والظواهر الاجتماعية وتباين المتلقين في الاستجابة والتأثر بحسب المعبر ومركزه الاجتماعي والثقافي، وطبيعة الموقف الذي يعبر عنه.

إنّ خلق الاتصال النفسي والاجتماعي والثقافي والتاريخي والفكري والشعوري لا يكون إلا بالرموز المسموعة والمرثية، لأنها مشحونة بمدلولات معروفة للمجتمعات الإنسانية، وكل مجتمع ارتضى لنفسه مجموعة من الرموز الخاصة به بوصفها علامات دالة

⁽¹⁾ نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: 110.

على هويته، وفي ذلك دليل على عظمة الخالق العظيم، وذلك يرجع إلى اختلاف نوع التكييف العضلي الذي يصحبه، وهذا التكييف أمر فردي في طابعه، حتى ليختلف الإخوان في طريقة النطق ويختلف الشخص مع نفسه من نطق إلى نطق، بحسب ظروفه العضلية والنفسية (1).

وكذلك العلاقات التي تربط الرموز بعضها ببعض بحسب ترتيبها فإن اختيارها مرتبط بحاجات الفرد التعبيرية مدفوع إليها غريزياً فينظمها بما كسب من أصول مجتمعه التي مال بها عن غيره لإيجاد التواصل لتحقيقها فيصوغ الفرد تعبيره بحسب أنظمة مجتمعه الصوتية والصرفية والنحوية من مفردات لسانهم الذي يتواصلون به في حياتهم بما يتناسب مع سياق حاله بحدود المقبول اجتماعياً، لأن المجتمع لا يسمح بالتعبير عن جميع الرغبات الفردية لهذا قال تعالى ترغيباً في الجنة ﴿ لاَ تَسَمُّ فِيهَا لَافِيةَ ﴾ [الغاشية: 11]، أي لغواً أو كلمة ذات لغو أو نفساً تلغو، لا يتكلم أهل الجنة إلا بالحكمة وحمداً لله على ما رزقهم من النعيم الدائم (2).

وفي ذلك دليل على أن النفس الإنسانية إنما تعبر عن مكنوناتها بدءاً وانتهاءً، ولما كانت نفوس أهل الجنة مطمئنة بعطاء ربها وساكنة في رحمته، فلم تطق من يعكر صفاءها، وذلك بخلاف نفوس أهل النار التي تصطلي بنار الحسرة والندامة فيلعن بسياط ما فرط في جنب الله تعالى بإتباع هواه وظنه البائس الذي دفعه إلى الغرور فعبر عن فجوره خصيما بالباطل فسعى لاهنا لتصديق ظن إبليس فيه فالجحيم في التعبير المزين للنفس سبل السر التي تحقق الغفلة الكاملة عن الصراط السوي والنعيم الدائم في التعبير الإلهي الذي ﴿ لاّ يَأْنِيهِ ٱلْبَطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ مَ تَنزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ جَمِيدٍ ﴾ [فصلت: 24]، فهو التعبير الأمور الذي لا يتطرق إليه الباطل من جهة من الجهات أو مما فيه من الأخبار الماضية والأمور الآتية ﴿ تَنزِيلٌ مَنْ حَكِيم حميد يحمده كل مخلوق بما ظهر عليه من الآتية ﴿ تَنزِيلٌ مَنْ حَكِيم حميد يحمده كل مخلوق بما ظهر عليه من

⁽¹⁾ مناهج البحث في اللغة: 74.

⁽²⁾ الكشاف: 4/ 247.

نعمة (1)، فأظهر التعبير القرآني كل ما خفي، لأنه أحاط بكل ما يـصلح الـنفس الإنـسانية مبدءاً وعاقبة، ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْشُ مَّا أُخْفِي لَمُمْ مِن قُرَّةِ أَعْيُنِ جَزَلَةً بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿ أَفَمَنَ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَاكَ فَاسِقًا لا يَسْتَوُنَ ١١ أَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَيِلُوا ٱلصَكِيلِ حَنتِ فَلَهُمْ جَنَّتُ ٱلْمَأْوَىٰ نُزُلًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ١١٠ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأْوَدِهُمُ ٱلنَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوٓا أَن يَغْرُجُواْ مِنْهَا أَعِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّادِ ٱلَّذِى كُنْتُد بِهِۦثُكَذِّبُونَ ۖ ۞ وَلَنْذِيقَنَّهُم مِّبَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَذَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنَ ذُكِّرَ بِنَايَنتِ رَبِّهِ. ثُرَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنكَقِمُونَ ﴾ [السجدة: 17-22]، لأن المعرض عنه أظلم من كل ظالم، فإنَّالإعراض عن مثل آيات الله في وضوحها وإنارتها وإرشادها إلى سواء السبيل والفـوز بالسعادة العظمي بعد التذكير بها مستبعد في العقل والعدل، كما تقول لصاحبك وجدت مثل تلك الفرصة ثم لم تنتهزها استبعاداً لتركه الانتهاز، فإن قلت: هلا قيل إنا منه منتقمون؟ قلت كما جعله أظلم كل ظالم ثم توعد الجرمين عامة بالانتقام منهم فقـد دل على إصابة الأظلم النصيب الأوفر من الانتقام ولو قاله بالضمير لم يفد هــذه الفائــدة (2)، لأن إظهار الجرم في الإعراض أشد وعيداً بدليل الجمع السالم الذي يغلب عليه معنى الفعلية، فإن الذين أجرموا مصرون على كسب المزيد من الأتباع والمقلدين مـن المغفلـين، لأنهم يريدون أن يعرض غيرهم أيضاً لأن فيه كشفأ واضحاً لأحوالهم فكانوا يقولـون ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَسْمَعُوا لِمِنْنَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْاْفِيهِ لَعَلَكُمْ تَغْلِبُونَ ١٠٠ فَلَنُذِيقَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَذَابًاشَدِيدًا وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَسَوَأَ ٱلَّذِى كَانُواْ يَعْمَلُونَ ۞ ذَالِكَ جَزَآهُ أَعْدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُّ لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ جَزَّاءً إِمَا كَانُواْ بِنَايَلِنَا يَجَمَدُونَ ﴾ [فصلت: 26-28]، لأنهم يعرفون أنها حق فاستحبوا العمى لهم ولغيرهم على الهدى باختيار الضلالة عليه بدليل ما عبروا عنه بإرادتهم وما طبعوا عليـه من الشر، فلا ينسب تعبيرهم عن ذلك إلا لما جبلوا عليه من اللغو في الحق، وهناك حقيقة كثيراً ما دعت إلى أن تمنع الاعتراف باللغة باعتبارها نظاماً عرفياً من العلامات، وغررت بالعقل العام فجعلته ينسب إليها أسساً غرزية ليست لها تلك هي الملاحظة الشهيرة التي

أنوار التنزيل: 636.

⁽²⁾ الكشاف: 3/ 246.

تقول إنه تحت ضغط العاطفة كالألم والفرح مثلاً ننطق بحالة غير إرادية ببعض الأصوات التي يأخذها السامع دلالة على العاطفة نفسها ولكن هناك بوناً شاسعاً بين هذا التعبير غير الإرادي عن الشعور وبين النوع العادي للتفاهم، وهو الكلام فالنوع الأول غرزي غير رمزي، لأنه لا يدل على نوع العاطفة ولكنه فيضان آلي لطاقة العاطفة، وهو جزء من العاطفة نفسها، ثم هو لا ينفل فكرة على أي حال، فهو كالنباح والصهيل وما إلى ذلك أما اللغة فهي طريقة إنسانية غير غرزية لنقل الأفكار والعواطف والرغبات بواسطة نظام من الرموز التي تستعمل بحسب الإرادة. هذه الرموز سمعية مبدئياً، وهي تنتج عما يسمى عادة أعضاء النطق. وربما جر الكلام عن أعضاء النطق إلى الظن بأن الكلام غرزي، ولكن هذه الأعضاء في حقيقتها ليست وضيفتها النطق وإنما تقوم بوظائف حيوية تساعد على جعل استمرار الحياة أمراً ممكنا النطق وإنما تقوم بوظائف حيوية تساعد على جعل استمرار الحياة أمراً ممكنا الناه

إنْ نقل الأفكار والعواطف والرغبات يكون بالتعبير عنها بما خصصته اللغة من رموز صوتية يستعملها الفرد عند الحاجة ولكن بلا تحديد لفكر أو عاطفة أو رغبة، فإذا نظمت أفادت جهة بعينها، والنظم لا يكون إلا في التعبيرات الفردية وليس باللغة، لأنها عامة، أما التعبير غير الإرادي عن الشعور فهو لا يختص بالإنسان، إذ يظهر الانفعال السريع لأي مؤثر وهو ما تتجلى فيه كلمة لغة كلغة العيون والطيور والأنعام والحشرات لأنها تميل عن سكونها بالإيماء أو التصويت بإشارات معينة للدلالة على إرادتها والفارق هو إنشاء العلاقات يكون أظهر وأتم بالرموز المصطنعة لتدخل العقل في نظمها وتناسقها فتنسجم مع إرادته بعد أن تنصهر عناصرها في وحدة متكاملة بالتعبير، فإن التقسيم الشائع لعناصر اللغة لا يوجد منفصلاً إلا في الصناعة اللغوية، فمن المسلم به أنه لا يتكلم شخصان بصورة واحدة لا تفترق، واللغة محدودة بحدود الفرد عند العالم الصوتي، لأنه لا يستطيع ملاحظتها إلا في خصائصها الفردية... فمن الحق الذي لا ريب فيه أن يتكل فرد يدخل في اللغة جزءاً من التجديد خاصاً به، فليس من الباطل إذن أن يقال بأنه لا يوجد من اللغات بقدر ما يوجد من الأفراد ولكن ليس من الباطل أيضاً أن يقال بأنه لا

⁽¹⁾ مناهج البحث في اللغة: 62-63.

توجد إلا لغة إنسانية، لغة واحدة في أساسها في جميع الأقطار والأصقاع، وهذه هي الفكرة التي تعرب عنها محاولات علم اللغة العام (1).

إنّ التجديد يحدث بالاستعمال اللغوي، وذلك في إحداث علاقات جديدة برموز متداولة عامة، لأن التعبير فردي يميل به الفرد عمن سواه في مجتمعه فجعل التعبير مرادفاً للغة، مع أن وظيفة اللغة التعبير، والإنسانية عموماً مالت بأصواتها عن غيرها فشحنتها بمدلولات تعارفت عليها ، ولعل عدد الأصوات المستخدمة في جميع اللغات الإنسانية في كوكبنا هذا لم تستنفد كل الإمكانيات الصوتية في الجهاز النطقي الإنساني ولكن هذه الجمهرة الضخمة من الإمكانيات النطقية لا تستخدم كلها في لغة واحدة، وإنما تختار كل لغة منها طائفة قليلة متباينة يختلف بعضها عن بعض، إما من ناحية مكان التضييق أو الإقفال الذي هو المخرج وإما من ناحية الأثر الصوتي المسموع جهراً كان أو همساً وإما من ناحية الطريقة انفجاراً أو احتكاكاً أو خروجاً حراً، وإما من ناحيتين أو أكثر من هذه النواحي (2).

وكذلك الفرد بختار من مفردات لغته طائفة معينة ليظهرها في شكل جديد خاص به للتعبير عن المراد، فإن الفرق بين اللغة والتعبيران اللغة هي مجموعة الإجراءات الفسيولوجية والسيكولوجية التي في حوزة الإنسان لتمكنه من الكلام أما اللغات (الألسن Langues) فهي استعمال هذه الإجراءات بصورة عملية (ق. فإن اللغة أعم من اللسان، لأنها تضم الإنسانية كلها، لأنها مزيتها الأولى، أما اللسان فمختص بالمحادثة فهو التعبير عن المكنونات بدليل قوله تعالى ﴿ لِسَانُ اللَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَبِي وَهَلَا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّه

⁽¹⁾ اللغة: 296-295.

⁽²⁾ مناهج البحث في اللغة: 73-74.

⁽³⁾ اللغة: 297.

[القصص: 34]، وذلك بتلخيص الحق وتقرير الحجة وتزييف الشبهة (1)، فليس الغرض بتصديقه أن يقول له صدقت أو يقول للناس صدق موسى وإنما هـو أن يلخـص بلـسانه الحق ويبسط القول فيه ويجادل الكفار كما يفعل الرجل المنطيق ذو العارضة، فلذلك جار مجرى التصديق المفيد كما يصدق القول بالبرهان ألا ترى إلى قول ﴿ وَأَخِي هَــُـرُوبُ هُوَ ا أَفْصَيَحُ مِنِّي لِسَكَانًا فَأَرْسِلُهُ مَعِيَ ﴾[القصص:34]، وفضل الفصاحة إنما يحتاج إليـه كــذلك لا لقوله صدقت أو يصل جناح كلامه بالبيان حتى يـصدقه الـذي يخـاف تكذيبـه (2)، فـإن التصديق والتكذيب لا يحصلان باللغة ذاتها بل يتحققان بجودة أو رداءة استعمالها لأن أداة التواصل الحقيقية هي العبارات المسموعة أو المرثية واللغة دليل الميل لها بالنظم وعملية نظمها فردية في حين أن اللغة جماعية، لـذلك فـإن الحقـائق التاريخيـة والثقافيـة وغيرها والسلوك الفردي والجماعي ونحوهما كل ذلك يتجسد ويتحقق فعلاً بالتعبير وليس باللغة، والبحث عن تلك الحقائق لا يتم باللغة بوصفها مجموعة أنظمة صوتية وصرفية ونحوية، "فتقسيم اللغة إلى عناصر ثلاثة هي الأصوات والبصيغ النحوية والكلمات ما هو إلا تقسيم اصطناعي محض، لأن هذه العناصر ترتبط بعضها ببعض ولا توجد منفصلة إطلاقاً مهما بدا من اختلافها، بل تنصهر كلها في تلك الوحدة التي هي اللغة نفسها (3)، وليس كذلك، بل تنصهر بفعل الإرادة الفردية باستعمال المفردات والعناصر المذكورة لتكون قنطرة لعبور المراد من نظمها بشكل مرتب بعلاقات دالة عليه، وهي صور ذهنية واللغة مجموعة رموز مادية محسوسة قابلة للتنسيق فيميا بين عناصرها بفعل الإرادة الفردية بدليل قيام الدراسات اللغوية على الأفراد بوصفهم مساعدين فيها، لذلك ينظر الباحث إلى اللغة باعتبارها كبرى الحقائق الثقافية، بل باعتبارها أهم مجرى للسلوك الإنساني، وبوصفها وعاءً للتجارب في كل مجتمع من الجتمعات، وعلى الرغم من كون اللغة حقيقة اجتماعية، فإن الباحث يأخذها عن الفرد المتكلم، الذي يسمى

⁽¹⁾ أنوار التنزيل: 515.

⁽²⁾ الكشاف: 3/ 176.

⁽³⁾ اللغة: 295.

حينئذ مساعد البحث ذلك بأن هذا الشخص المتكلم يمثل نموذجاً من نماذج هذه المنظمة ذات الأجهزة، أو بعبارة أخرى يعتبر ممثلاً للهجة التي تكلمها من لهجات هذه اللغة، بل إن طريقت الخاصة في الكلام تعتبر بمفردها إحدى لهجات هذه اللغة المدروسة (١)، فإن اللغة ثمرة جهود فردية متراكمة بدليل قدمها في حين أن التعبير بها متجدد ومتغير بفعل تفاعل الإنسان مع الطبيعة وتعاقب الأحداث وتنامي الخبرات بالتعليم اللغوي لخلق المبدعين بالتثقيف والتأمل بدليل قوله تعالى ﴿ أَفَلاً يَتَدَبّرُونَ النساء: 82]، لأن تدبر الأمر تأمله والنظر في أدباره وما يؤول إليه في عاقبته ومنتهاه ثم استعمل في كل تأمل فمعنى تدبر القرآن تأمل معانيه وتبصر ما فيه (2)

⁽¹⁾ اللغة بين المعيارية والوصفية: 16.

⁽²⁾ الكشاف: 1/546.

النتائج

النتائج

- ويظهر مما تقدم حاجة التعبير الفني إلى الاستدلال والتأمل والنظر في أسليب الجوار في الأشكال المتباينة بحسب اختلاف المراد من الظواهر اللغوية في النظم، لما له من مزايا لفظية ومعنوية لا تصلح بغيره، ولا تتم إلا بتوجيه الكلام بحسب المراد منه، لأنّ الجوار إيجاز لفظي بدليل مذكور يكشف عن العلاقات المترابطة بوشائج جامعة، وهو لا يقتصر على ظاهر الشكل المعبر به، ولكنه يحفز الذهن على استنباط الآتي:
- إنّ الوصل النحوي متممة لعلاقتي الإسناد والنسبة وموجهة لهما بربطهما بغيرهما تحقيقاً أو تفصيلاً أو ردًا عليهما أو تصحيحاً لهما أو انتقالاً عنهما.
- إنّ الوصلة النحوية رابطة للظاهر من الكلام بغيره، ومبينة لحال المنتج والمتلقى.
- تكشف الوصلة النحوية عن الغرض، لأنها دليله إلى السامع إثباتاً لما ينفي
 أو نفياً لما يثبت أو طلباً منه أو جواباً عن مراده.
- إنّ حقيقة العامل المعنوي إعلام المتلقي بما أبهم عليه، لأنه جواب السأن والحديث عنه، بدليل إبهام الضمير المجهول واقترانه بـ(إنّ) الجوابية.
- النواسخ مؤكدة للجواب تحقيقاً للنسبة وتقريراً للوصف، بدليل اقتران أخبارها باللام، أو تخصيصاً له زماناً أو رجاءً وتمنياً بدليل بناء ما دلَّ عليهما وليست للإزالة، لأنها دلائل الجواب.
- بجيء الجواب في صورة السؤال والطلب في صورة الجواب دليل على معان زائدة على أصل الكلام للدلالة على المسارعة في الإجابة أو على تحقيق الجواب والقطع بوقوعه.
- إنّ حذف السؤال بخلاف حذف الجواب، لأن دلائل الجواب تشير إليه، لأنه معلوم للسامع، أما حذف الجواب، فلغرض التهويل والتفخيم والتعظيم

والإبهام ليذهب ذهن السامع كل مذهب فيستحضر كل مــا مــرّ ليــزداد هلعــاً بما يتوقعه.

- إنّ السؤال الواحد قد يكون له أكثر من جواب، ولا يكون للجواب الواحد أكثر من سؤال، لأن الجواب مطابق للسؤال، فلكل جواب سؤال، ويمكن للسؤال أن يكون له أكثر من جواب تمكيناً للمعنى وتثبيتاً للإحاطة بالمقصود. وقد يكون الجواب مصححاً للسؤال وموجهاً له على خلاف المقصود لغرض الكشف عن المراد.
- حروف الجواب تشكل أسلوباً تقاس به جميع الأساليب المعروفة، لأنه معيارها تصديقاً وإعلاماً ووعداً ونفياً ونهياً وتحقيقاً، لذلك تنوعت حروف وتعددت لتطابق مختلف المطالب فتقومها وتصحح مسارها بالتذكير والأمر بغيرها فإن (نعم) تذكّر السائل أو المدّعي وعداً وتصديقاً، قال سيبويه: وأما (نعم) فعدة وتصديق (أ)، أي إن كان قبلها طلب فهي عدة لا غير، وإن كان قبلها خبر فهي تصديق لا غير (أ)، وأما (كلا) فردع وزجر (أ)، وتكون بمعنى التهوا (أ)، نحو قولم تعسل في وَنَيْلُ لِلْمُطَفِّفِينَ في إلى قولمه في المُعْفَينِ لَهُ إلى قولمه في المُعْفَقِينِ لها المعالمية والمعنى والمعلقة عن ذكر البعث والحساب ونبههم على أنه مما كانوا عليه من التطفيف والغفلة عن ذكر البعث والحساب ونبههم على أنه مما يجب أن يُتاب عنه ويندم عليه شم اتبعه وعيد الفجار على العموم (أ)، والوعيد، لأن (كلا) بمعنى (سوف) (أ)، فكانت (كلا) صلة للكلام تحقيقاً أو تصحيحياً أو رداً أو أمرا.

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 4/ 234.

⁽²⁾ الجني الداني في حروف المعاني: 506.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 4/ 235.

⁽⁴⁾ حروف المعانى: 12.

⁽⁵⁾ الكشاف: 4/ 231.

⁽⁶⁾ الجنى الداني في حروف المعاني: 506.

الابتداء في حقيقته جواب غير مؤكد، بدليل تعريفه بما هو بمعناه، لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى لذلك اشترط فيه التنكير، لأنه منسوب إلى معلوم ويتم تحقيـق المنسوب إليه بـ(إنّ) وتحقيق المنسوب بـ(كان)، لأن توكيد الخبر هو في حقيقتــه توكيد للمبتدأ، لذلك اشتركت الحروف والأفعال في النسخ، ولم تنسخ الذعاء، نحو سلام وويل، لأنه ليس في المعنى خبراً، إنما هو دعاء ومسألة أي ليسلم الله عليك وليلزمه الويل (1)، وأعرب مبتدأ، وإن كان مفتقراً إلى الجواب، إجراءً له عجرى التعريف، لأن الداعي مطمئن إلى تحققه ثقة بالجيب وإيماناً بـصدقه، نحـو قول ه تعالى ﴿ أَدْعُونِ آَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ [غافر: 60]. وقول ﴿ يَنَفُومَنَاۤ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحقاف: 31]، ولذلك قيل في قوله تعالى ﴿ سَكَامُؤْقَوْلاً من رَّبُ رَّحيــم * سَلَامٌ عَلَيْكُ مِهَا صَرْتُمْ * سَلَامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ ﴾ كل ذلك من الناس بالقول ومن الله تعالى بالفعـل وهـو إعطـاء مـا تقـدم ذكـره ممـا يكـون في الجنـة مـن السلامة (2). وقام رفعه للدلالة على المبالغة في ثبوته، وهو في الأصل منصوب، لأنه مصدر أو اسم مصدر، مقام التوكيدات فاستعمل للمبالغة في القرب والبعد بالمتاركة والبغض، نحو قوله تعالى ﴿ وَقِيلِهِ. يَكُرَبِّ إِنَّ هَلَؤُلَآءٍ فَوَمَّ لَا يُؤْمِنُونَ اللهِ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَمٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ [الزخرف: 88- 89]، فجاء الأمر بـ(قل) والجواب (سلام) أي تسلم منكم ومتاركة (3)، وهو الأمر الذي ينبغى أن يعتني به، وإنما جاز الابتداء به لكونه طلباً يوجب الإجابة عنه، فـشارك في ذلك الابتداء بمعنى العناية والاهتمام، كما يعني بالمعرّف الذي يحتم الإخبار عنه، يدل على ذلك الابتداء بالاسم النكرة التي تستلزم الإخبار عنها، لأنها كانت أمراً مهماً يتلقاه المتكلم أو يسمعه، وآما قولهم: (شر أهر ذا ناب) فإنما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائداً إلى معنى النفى أي ما

⁽¹⁾ الخصائص: 1/318.

⁽²⁾ معجم مفردات ألفاظ القرآن: 245.

⁽³⁾ الكشاف: 3/ 499.

أهر ذا ناب إلا شرّ، وإنما كان المعنى هذا، لأن الخبرية عليه أقوى، ألا ترى أنك لو قلت: أهر ذا ناب شر لكنت على طرف من الإخبار غير مؤكد، فإذا قلت: ما أهر ذا ناب إلا شرّ كان ذلك أوكد، ألا ترى أن قولك: ما قام إلا زيد أوكد من قولك: قام زيد. وإنما احتيج إلى التوكيد في هذا الموضع من حيث كان أمرا عانياً مهماً، وذلك أن قائل هذا القول سمع هرير كلب فأضاف منه وأشفق لاستماعه أن يكون لطارق شر، فقال: شر أهر ذا ناب أي ما أهر ذا ناب إلا شر، تعظيماً عند نفسه، أو عند مستمعه، وليس هذا في نفسه، كأن يطرق بابه ضيف أو يلم به مسترشد فلما عناه وأهمه وكد الإخبار عنه وأخرج القول خرج الإغلاظ به والتأهيب لما دعا إليه (1).

إِنَّ الجوار اللغوي دليل ائتلاف الأصوات والصيغ وما ناب عنها وما أشبهها والمركبات المتناقضة صفات ودلالات بأشكال منظمة يشير إلى الرقي الفكري المنظم الذي جعل من المتجاورات فنًا مقنّنا خلاقا لإبداعات فنية متجددة ومنضبطة بنظام من الرموز الموحية والقادرة على أن تحل محل الواقع المنظور وغير المنظور، للتعبير عن المكنونات بتصور خاص للمحسوس ينظم التصرف مع الحياة، فيوجه التعامل فيها بما يتناسب وحاجات الإنسان الوجدانية والفكرية، فكان الجوار اللغوي صورة حقيقية للجوار الاجتماعي في تقلباته العقدية والشعورية، وسجلاً موثقاً بالدلائل الربانية، والحجج المنطقية، لسبر أعوار النفس الإنسانية، وما ينتابها من نوازع الخير والسر، وانعكاس ذلك على توجهاتها وعلاقاتها الاجتماعية، بدليل قوله تعالى ﴿ وَالَّذِي ٓ أَوَحَيْنَا ٓ إِلَيْكَ مِن َ أَلَكُنْبُ اللّهِ مِن الْكِنْبُ مُو الْفَعْنُ مَن عِبَادِناً فَعِنْهُمْ طَالِمٌ لِنَقْسِهِ وَمِنْهُم مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ الْكِنْبُ اللّهِ مَن عِبَادِناً فَعِنْهُمْ طَالِمٌ لِنَقْسِهِ وَمِنْهُم مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ اللّهُ لِللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى الله تعالى عباده أقساما غتلفة فرتبهم بحسب كثرتهم فقدم الجهلة فقد جعل الله تعالى عباده أقساما غتلفة فرتبهم بحسب كثرتهم فقدم الجهلة فقد جعل الله تعالى عباده أقساما غتلفة فرتبهم بحسب كثرتهم فقدم الجهلة

⁽¹⁾ الخصائص: 1/319.

لضلالتهم وأخر العلماء العاملين بالحق لقلتهم فاقتضت مشيئته أن يظهرهم لأولي العلم بأساليب الجوار اللغوي، كما قال تعالى ﴿ وَلَوْنَشَآهُ لَاَرْيَسَكُهُمْ فَلَعَرَفْنَهُم فِي الْعَلْمُ الله وَ الله وَالله وَا

الجواب في المطابقة لكشف المعنى كالمثل، لأن يكون على وفق الممثل لـ مسن الجهة التي يتعلق بها التمثيل في العظم والصغر والـشرف والخسة، فـإنَّ رفـع الحجاب عن المقصود في صورة المشاهد المحسوس على سبيل المقابلة كإطباق الجواب على السؤال سواء أكان مثبتاً أو منفياً، لأغراض التبكيت والتنكيت والاستغناء بالـشاذ عـن المطـرد المقـيس تقريــراً وتحقيقــاً، ففــي قولــه تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْي مَ أَن يَضْرِبَ مَشَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا ٱلَّذِيرَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن زَّبِهِمٌّ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللهُ بِهَنذَا مَثَلًا يُضِلُ بِهِ ، كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ ، كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُ بِهِ ۚ إِلَّا ٱلْفَنسِقِينَ ﴾ [البقرة: 26]، إشارة إلى تعلق الآية بما قبلها، وهي إجابة عن شبهة أوردها الكفار فردوا بالتمثيل تحقيراً بما يقابل حقارة أوثانهم، فقد وقعت هـذه العبارة في كلام الكفرة، فقالوا: أما يستحي رب محمد أن يضرب مثلاً بالذباب والعنكبوت؟ فجاءت على سبيل المقابلة وإطباق الجواب على الـسؤال، وهـو فن من كلامهم بديع وطراز عجيب (١)، لأنهم أنكروا تمثيل الله تعالى بهذه الأشياء فأراد الله تعالى بقوله ﴿ فَمَا فَوْقَهَا ﴾ في البصغراي بما هُـوَ أصغر منها والمحققون مالوا إلى هذا القول لوجوه. أحدها: أن المقيصد من هذا التمثيل تحقىر الأوثان، وكلما كان المشبه به أشد حقارة كان المقصود في هذا الباب أكمل حصولاً، وثانيها: أنَّ الغرض ههنا بيان أن الله تعالى لا يمتنع عن التمثيل بالشيء الحقير وفي مثل هذا الموضع يجب أن يكون المذكور ثانيـاً أشــد حقــارة من الأول.. وثالثها: أن الشيء كلما كان أصغر كان الاطلاع على أسراره

⁽¹⁾ الكشاف: 1/ 263.

أصعب فإذا كان في نهاية الصغر لم يحط به إلاّ علم الله تعالى (1). ويحتمل مـــأزاد عليها في الحجم كأنه قصد بذلك ردّ ما استنكروه من ضرب المثـل بالـذباب والعنكبوت، لأنهما أكبر من البعوضة (2). وقد ردَّ الله تعالى قـولهم بمـا يطابقـه فيما حكى عنهم بقوله: ﴿مَاذَا أَمْرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ﴾، وهـوايحتمـل وجهـين أن تكون (ما) استفهامية و (ذا) بمعنى الذي وما بعده صلته والمجمـوع خـبر (مـا) وأن تكون (ما) مع (ذا) اسماً واحداً بمعنى أي شيء منصوب الحل على المفعولية مثل ما أراد الله. والأحسن في جوابه الرفع على الأول والنصب على الثاني ليطابق الجواب السؤال.. و ﴿ يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثِيراً ﴾ جواب (ماذا) أي إضلال كثير وإهداء كـثير وضع الفعـل موضع المـصدر للإشـعار بالحدوث والتجدد (3)، فقد قابل رفع محل (ماذا) على الابتداء برفع محل (يضل)، لأنه بمعنى الإضلال، ونصب الحل على المفعولية، لأن المصدر منصوب المحل، ونصب (مثلاً) على التمييز للإبهام فقابله (كثيراً)كقولـك لمن أجاب بجواب غث ماذا أردت بهذا جوابا؟ ولمن حمل سلاحاً رديئاً كيف تنتفع بهذا سلاحاً؟ (4). فجاء الجواب جملة استثنافية، وهي كالجملة الابتدائية ارتباطاً بسؤال ظاهر أو مقدر بدليل الاستثناف الوارد مع التمثيل في قوله تعالى ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ، ذَهَبَ اللهُ يِنُورِهِمْ وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلْمُنت لِلَّا يُبْعِيرُونَ ١٠٠٠ صُمًّا بَكُمُّ عُمْنٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ١١٠٠ أَوْكَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَنتُ وَرَعْدُ وَبَرْقُ يَجْعَلُونَ أَصَنِعَكُمْ فِى ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَعِي حَذَرَ ٱلْمَوْتِ وَٱللَّهُ يُحِيطُ بِالْكَنفِرِينَ (اللهُ يَكَادُ الْبَرَقُ يَخْطَفُ أَبْصَنرَهُمْ كُلِّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوَأ فِيدِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُواْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَنْرِهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾

⁽¹⁾ التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 2/ 148- 149.

⁽²⁾ الكشاف: 1/ 265.

⁽³⁾ أنوار التنزيل: 21.

⁽⁴⁾ التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: 2/150.

[البقرة: 17- 20]، فإن الجمل الفعلية (ذهب) و (يجعلون) و (يكاد) مستأنفة، لأن جواب (لما) مقدَّر، قال الزمخشريُّفان قلت: فإذا قدر الجواب محذوفاً فبم يتعلق- ذهب الله بنورهم-؟ قلت: يكون كلاماً مستأنفاً كانهم لما شبهت حالهم بحال المستوقد الذي طفئت ناره اعترض سائل، فقال: ما بالهم قد أشبهت حالهم حال هذا المستوقد، فقيل ذهب الله بنورهم (1). وكذلك يجعلون، لأن الجملة استئناف فكأنه لما ذكر ما يؤذون بالشدة والهول قيل: فكيف حالهم مع ذلك فأجيب بها.. (تكادُ الْبَرْقُ تُخْطَفُ أَنصَامَ هُـمُ) استئناف ثان كأنه جواب لمن يقول ما حالهم مع تلك الصواعق.. (كُلْمَا أَضَاء لَهُم) استئناف ثالث كأنه قيل ما يفعلون في تــارتى حقــوق الــبرق وخفيتــه فأجيــب بذلك (2)، و"هذا التمثيل لشدة الأمر على المنافقين بشدته على أصحاب الصيب وما هم فيه من غاية التحير والجهل بما يأتون وما يـذرون (3). فقـ د نسب الأفعال إلى الممثل له على وجه الاستعارة لغرض تبكيت المنافقين، لأنهم مذبذبون لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، فكانوا في حيرة لجهلهم بسواء السبيل، والفعل ينسب إلى الحامل عليه كما ينسب إلى الفاعل والمفعول والمتصدر والزمان والمكان والتسبب؛ إذ للفعل بهذه الأمور تعلقات وملابسات، يصح الإسناد إليها على وجه الاستعارة (4)، نحو قوله تعالى ﴿ قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَلَا يِتَالِمُتِنَا يَتَإِبْرُهِيمُ اللهِ قَالَ بَلْ فَعَكَهُ، كَيْرُهُمْ هَلَذَا فَسَّنُلُوهُمْ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ﴾ [الأنبياء: 62- 63]، فإن القول فيه أن قيصد إبراهيم صلوات الله عليه لم يكن إلى أن ينسب الفعل الصادر عنه إلى الصنم، وإنما قصد تقريره لنفسه وإثباته لها على أسلوب تعريضي يبلغ فيه غرضه من

⁽¹⁾ الكشاف: 1/199.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 15.

⁽³⁾ الكشاف: 1/219.

⁽⁴⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 51.

إلزامهم الحجة وتبكيتهم، وهذا كما قال لك صاحبك وقد كتبت كتابـاً بخـط رشيق وأنت شهير بحسن الخط: أأنت كتبت هـذا؟ وصاحبك أمي لا يحسن الخط ولا يقدر إلاّ على خرمشة فاسدة، فقلت له: بل كتبته أنت كأن قصدك بهذا الجواب تقريره لك مع الاستهزاء به لا نفيه عنك وإثباته للأمي أو المخرمش، لأن إثباته والأمر دائر بينكما للعاجز منكما استهزاء بــه وإثبـات للقادر (١)، فقد اسند الفعل إليه تجوزاً، لأن غيظه لما رأى من زيادة تعظيمهم له تسبب لمباشرته إياه أو تقريراً لنفسه مع الاستهزاء والتبكيت على أسلوب تعريضي (2). قيل: إن ما بعد (بل) ليس بجواب للهمزة، فإن (بل) لا يصلح أن يصدّر بها الكلام، ولأن جواب الهمزة بنعم أو بلي، فالوجه أن يجعله إخبار مستأنفاً، والجواب المحقق مقدر، دلّ عليه سياق الكلام، ولو صرح به لقال: ما فعلته بل فعله كبرهم، وإنما اخترنا تقدير الجملة الفعلية على الجملة المعطوفة عليها في ذلك (3). وليس كذلك، لأن (بل) خلصت للجواب، إذ المقام يقتضى سلب معنى العطف منها، لأن السؤال وقع عن الفاعل فلم يكن القصد أن ينسب الفعل إلى الصنم حقيقة بل القصد إثبات الفعل على طريق التعريض ليحصل الغرض من التبكيت، وفي ذلك اعتراف بإثبات الفعل لفاعله، فقد عاظته تلك الأصنام حين أبصرها مصطفة مرتبة، وكان غيظ كبيرها أكبر وأشد لما رأى من زيادة تعظيمهم له فأسند الفعل إليه، لأنه هُـوَ الذي تسبب لاستهانته بها وحطمه لها، والفعل كما يسند إلى مباشره يسند إلى الحامل عليه⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ الكشاف: 2/ 577.

⁽²⁾ أنوار التنزيل: 433.

⁽³⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 50.

⁽⁴⁾ الكشاف: 2/ 577.

- الرصف تركيب مواد مختلفة ليعبّر عن أمور باطنة بنسق مُنظّم للأفكار والمشاعر، يعقله القلب ويدركه الذهن، فينفعل به اعتقاداً أو انبهاراً أو مُحاكاة وحناً على عمل ما، أو نهياً عنه، ونحو ذلك.
- الرصف إبداع وفسن ونظام من العلاقات المتماسكة، لإدامة التواصل، والتفاهم، والتعامل، والتعاقد، والتعاهد، والتناسل بمرصوفات مشتركة تُحييها عملية الرصف الفردي، وتوجهها الإرادة ويُرتبها القلب، وتمدّها الذاكرة، ويشحذها الذهن.
- الرصف دليل تآلف كل مختلف، وتوافق كل متباين؛ لأنه صورة منسجمة من المتناقضات، ومتناغمة من الأصوات المتباعدة مخرجاً وصفة، ومتكاملة من الأجزاء الناقصة، كما أنه دليل كل أمر خفي، وحضور كل غائب، وقرب كل بعيد.
- لا سلطان للحق إلا بالرصف المبني عليه، ولا حُجّة للباطل إلا بلويه عنه تحريفاً وتأويلاً وتقليداً، بدليل قوله تعالى ﴿ وَلا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ يِهِ عِلْمُ إِنَّ الرصف ميدان كل علم، وأعضاءه العاملة شاهدة على ترتيبه وتنظيمه واختيار علاقاته، والهذيان فيه أساس الجهل والغفلة، كما قال تعالى ﴿ وَقَالَ الرَّسُولُ عَلاقاته، والهذيان فيه أساس الجهل والغفلة، كما قال تعالى ﴿ وَقَالَ الرَّسُولُ يَنرَبِ إِنَّ قَرْمِى أَتَّخَذُواْ هَلَذَا الْقُرْعَانَ مَهْجُورًا ﴾ [الفرقان: 30]، و ﴿ لاَسَمَعُوا لِمُذَا الْقُرْعَانِ وَلَيْكُ الْفَرْقان: 30]، و ﴿ لاَسَمَعُوا لِمُذَا اللهُ عَلَى اللهُ وَقَالَ الرَّسُولُ اللهُ عَلَى اللهُ وَقَالَ الرَّسُولُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ إِنَّا اللهُ وَقَالَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَلَيْكُ اللهُ وَقَالَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَقَالَ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ وَاللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ وَاللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

المبطل وبال ما يبطله عليه وعلى أمثاله؛ لأنه أراد، كما قال تعـالى ﴿ ٱسْتِكْبَارًا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّ إِلَّا بِأَهْلِهِ ﴾ [فاطر:43].

- إنّ النظر الاستدلالي في الرصف اللغوي يبحث فيه تحقيقاً للمراد منه، فيجمع أطرافه ليحدد الطريقة المُتبعة في رصف مفرداته؛ لأن المطلوب منه يتعيّن بالوقوف على جهات رصفه؛ لأنها تُنشئ علاقاته الرابطة لأجزائه، فإن لكل مرصوف جهة تعلقه بما يتممه وما يكمله، لذلك اختلفت الجهات باختلاف الأنواع والأجناس، بدليل اختلاف المواضع والرتب والعلامات والصيغ وحروف المعاني، وما تُحدثه من نسب رابطة وأساليب متنوعة بقرائن دالّـة على المراد منها، نصل إليها بمناهج متعددة؛ لأن الرصف أصدق ميادينها؛ لأنه من الإنسان، بل هو جوهره وتاريخه وبيئته وثقافته ومهارته وخبرته وعبره وعقيدته وفكره ومشاعره وفطنته ومكنونات ضمره واستقامته وضلاله ومقياس طيبه وخُبثه وعدالته ومكره، ونحو ذلك. لذا يختلف الرصف اللغوى من شخص إلى آخر وحتى الشخص نفسه يختلف رصفه تبعاً لاختلاف أحواله وتغيّر الظروف الحيطة به والغرض المقصود؛ لأن الإنسان ليس آلـة للرصف، فتصدر قوالب جاهزة لكل طلب، بدليل قوله تعالى ﴿ وَمِنْ ءَايَا لِهِمْ وَمِنْ ءَايَا لِهِمْ خَلْقُ ٱلسَّمَوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْذِلَنْفُ ٱلْسِنَيْكُمْ وَٱلْوَزِكُمُ ۚ إِنَّ فِي ذَلِكَ لِلْعَالِمِينَ ﴾ [الروم: 22]، فجعل الناس أصنافاً مختلفة، والهمهم خلق أجناس النطق وأشكال الرصف بكيفيّات وهيآت مُتنوّعة.
- إنّ الصيغة الصرفية توجّه الرصف اللغوي بحسب ما تتطلبه من متعلقات، لأنها الموجدة لمعناه المركزي، فتبنى المرصوفات جميعاً تبياناً وتوضيحاً وتخصيصاً، بدليل إجراء المصدر مجرى فعله، ومجيئه بمعنى الفاعل أو المفعول، وقيام صيغة الفاعل أو المفعول مقامه لمعنى آخر يجمع بين الحدث والذات المجسّمة له، بدليل عمله عمل فعله، فهو أوفى وأتم وأبلغ منه، الإطلاقه وشموله وإحاطته بجوانب الحدث، بدليل قوله تعالى ﴿ حَمَ اللهُ مَنَ تَنْزِيلُ مِنَ الرَّحْيَنِ ٱلرَّحِيمِ اللهُ المُعلى المُحدد، المُحدث، بدليل قوله تعالى ﴿ حَمَ اللهُ المُحدد اللهُ اللهُ اللهُ المُحدد اللهُ ا

- إنّ الحال والاعتراض والتفسير والقطع دلائل رسم الصورة في الرصف اللغوي؛ لأنها تولّد معنى استحضارها وتقريرها وتحقق دقّتها، وتفضي إلى معنى المدح أو الثناء أو الذم أو التقريع أو القصر ونحو ذلك، مما يؤدي إلى تعاظم الصورة، كما يدل اللف والنشر على مشاركة المتلقي في عملية الرصف اللغوي.
- المعاني المُحتجبة في الأستار يكشفها الرصف الفني، وضرب الأمثال يقرّبها من المحسوسات لتستمكّن في القلوب، فتتصور في الأذهان للإفهام، وتُبرزها التشبيهات، فتفصلها عن غيرها لتعقلها وتدركها النفوس.
 - الشكل نسق الكلام ونظامه المصور لعلاقاته والمبين لارتباطه بغيره.
- يُعنى السشكل بمعاني الإطلاق والتقييد والعموم والخصوص والإبهام والتفسير، فهو أعمّ من الجملة، لدخولها في جزئياته المشكّلة للصورة التعبيرية الدالّة على المعنى الكلى المراد من النظام الشكلى الظاهر.
- يُبنى الشكل التام أساساً على مبدئه توضيحاً أو تخصيصاً أو تفسيراً لإجمال أو تقييداً لُمطلق.
- يُرتّب الشكل تصاعدياً وأفقياً وتنازلياً، بحسب الخصوص والعموم كما في البسملة وسورة الناس.
- يقتضي إتمام الشكل بيان صلاته الرابطة من الصيغ وحروف المعاني والنسب التامة والناقصة ومجازات القول وشُعبه المُتفرَّعة عن المركز.
- متانة الشكل في مناسبة جزئياته بعضها لبعض، وفي تداخل صوره وتلاحمها في بناء متكامل ومنسجم مع مضمونه.
- يرتبط الشكل بقدرة مُنتجه على ترتيب أجزائه لعلاقته بالنظام المعبّر عن فكرته تعقيداً أو إيضاحاً لاعتماد الفهم والإفهام على حُسن الترتيب ومناسبة المقام.

- يوضّح الشكل إبهام ما بُني عليه أو يُقيّد ما أطلق أو يُخصص ما كان عاماً، وذلك بالإحاطة به أولاً وآخراً؛ لأن أوّله يشعر بآخره، وآخره يلمّح إلى أولـه لبنائه عليه.
- يضم الشكل النسب التامة والناقصة بالإسناد والإضافة والتعليق؛ لأنه يقتضي
 توحيد الفكرة بوحدة الشكل وتكامله.
- دلالة الشكل المطلقة أو المقيدة أو العامة أو الخاصة، تظهر بتتابع علاقاته المبنية بعضها على بعض بدلائل التعريف والتنكير والإظهار والإضمار والـذكر والحذف والتقديم والتأخير والتغليب وإرادة المبالغة.
- الشكل منهج شامل لمناهج الصرفيين المبينة لمعاني الأبنية ومناهج علم الإعراب ومناهج البلاغيين في الحقيقة والمجاز والأصوليين في نحو الدلالة؛ لأن الشكل من منهج علم الدلالة.
- دراسة الشكل في حقيقتها نقدية فنية تبين مواطن القوة والضعف والجمال والقبح بدلائل لفظية ومعنوية في حدود ما يظهره الشكل من ترابط صوره وأجزائه.
- يرتبط الشكل بمقام منتجه إيجازاً وإطناباً لمناسبة الشكل للحال التي دعت إليه، فهو جامع للتعبير بدواعيه الاجتماعية والنفسية ومُفسّر لها، كما أنه مُفسّر للمُشكل اللغوي كما فسرت سورة الإخلاص المراد من (الصمد).
- يكشف الشكل المراد من الدلالة القطعية والاحتمالية بالنص على إحداها
 بالدلائل التي تدفع الاحتمالية وتؤكد على القطع فيها.
- يُوظَّف الشكل لبيان ترابط الأفكار بعضها ببعض وإن تباعدت العبارات مكانياً لتعويله على المناسبات والجازات القولية، فهو علم بيان المعنى الكلي ودلالته فنية جمالية، لاهتمامه بالأساليب وسياقات الكلام.
- دراسة الشكل، فنيّة جمالية تُعنى بالصور التي تؤلفها اللغة بأساليبها المتنوّعة وجملها المتعلّقة بعضها ببعض، وصياغاتها الصوتية المنسجمة مع الإيقاعات

الموسيقية صعوداً وهبوطاً بالنبر أو السفعط والإدغام والإعلال والإبدال والإبدال والإلحاق والزيادة والحذف والقلب المكاني والوقف والابتداء، والتنوين والإطلاق وحركات البناء الأصلية والعارضة وعلامات الإعراب، وضوابط هيآت الأبنية من الصوائت المظهرة للصوامت السديدة والرخوة والمطبقة والمستعلية وضدها ونحو ذلك.

- النسخ ليس وصفاً بل تقريراً وتحقيقاً، فخالف غيره في النسبة، لأن غير الناسخ ينسب إلى مفرد، وهو ينسب إلى جملة لتقريرها، لأن الجملة مستقلة بمعناها الذاتي التركيبي، ولا تركيب للمفرد، لأن النسخ للتركيب، لأنه مصحح وهم.
- النسخ ليس إخباراً ابتدائياً، ولا إنشائياً ولا طلبياً، لأنه مزيل للشك والتردد في قبول الخبر، لذلك اقتضى إثبات الذات الموصوفة، لأنه ليس وصفاً بـل هـو مقرر له.
- النسخ الحرفي مزيل للشك في الذات الموصوفة بدليل عمله، والفعلي مقرر لوصفها ومحققه فاقتضى ذلك عمله في الخبر، لأنه محط الفائدة، في حين أن الحرف مثبت للمعنى في الذات، فاقتضى ذلك تقديمه وعمله فيها لبيان التغيير الدلالي فيما أثبته، يدل على ذلك تقديمه على الفعل الناسخ، وجيء بالناسخ لإتمامه وتقرير وصفه.
- ليس النسخ إثباتاً زمنياً، لأنه لا علاقة للنسخ به، والتصريف في أفعاله له دلالة القطع والاستمرارية، وليس الاقتصار الزمني، كما أن النسخ لا علاقة له بالابتداء، لأنه ليس أصله للتعارض في غرضهما، فالابتداء له دلالة التقديم، والنسخ التحقيق، والابتداء مُثبت لمعنى العناية، والنسخ جواب لسؤال، وليس الابتداء كذلك.
- إنّ منصوب (إن) بخلاف منصوب (كان)، فإن الأول ذات مشكوك في نسبة الوصف إليها، وأما الثاني فإنه وصف مقرر، وإن كان اسماً في الظاهر، فهو في الأصل وصف، كما في ألفاظ القرابة كالأب والأخ.

- إنّ النواسخ الجامدة فيها معنى زائد على غيرها لغلبة معنى الحرفية عليها نفياً ورجاءً، بدليل ملازمتها لمعنى النسخ، لأن الفعل إذا لـزم معنى، جـد كأفعال الإنشاء.
- إنّ النسخ اسلوب مفيد تخصيص الذات بالوصف وتحقيق وجوده لها، فهو جواب محقق وليس جواباً محضاً تصديقاً أو تصوّراً، لأنه يُثبت المنفي وينفي المثبت ظنّاً، فيزيل الشك ويقرر ما يضادّه بدليل عمل النواسخ، وعدم الاقتصار عليها دون جملتها، بخلاف أحرف الجواب التي لا عمل لها، فإنه يجوز الاقتصار عليها، لأنها مستوفيةً للمعنى المراد.
- تختلف النواسخ عن الإخبار والأحوال، لأنها ليست إخباراً، كما يخبر بالفعل التام، لأنه مثبت للوصف دون الذات، وليس أحوالاً، لأنها ليست أوصافاً، والأصل في الحال أن يكون وصفاً بدليل أنها تؤكد إخبارها، والحال تؤكد عاملها، وهو فعل أو ما أشبه الفعل، بدليل ملازمتها للنصب لفظاً أو محلاً.
- النسخ بيان تعليق نسبتين أحدهما للمتكلم، لأنه مُصحح للخبر تقريراً وتحقيقاً، والخبر مركب إسنادي، لذلك ظن أنّ أصله مبتدأ وخبر، وأنه من عوامل الجمل.
- النسخ تعليل رابط، لأنه مبيّن لإزالة الوهم والشك في كلام سابق لـه بـدليل
 مصاحبته للواو المقررة توكيداً للعلّة.
- النسخ معنى حرفي زائد على أصل التركيب، إيجازاً وتلميحاً وإرشاداً، فإنه يطوي مغالبة، ويكشف حواراً ويُظهر حقائق ظنية، ويبرز مشكوكاً وردوداً عليها ويرفع احتمالات وأوهاماً ويثبت ما يضادها.
- الإخبار بالنواسخ إقرار وتحقيق، والإخبار بالتام وصف مجرد بدليل حاجته إلى التوكيد بالمصدر، والناسخ لا يؤكد به، لذلك لم يأتِ منه اسم تفضيل أو تعجّب أو اسم مفعول.
- الحرف الناسخ مؤكد لمعنى يوجده الفعل، والزائد منه يؤكد الفعل الناسخ، لأنه جواب سؤال منكر.

- لا يحتاج الفعل الناسخ إلى فاعل ولا إلى مفعول، لأنه يثبت وصفاً لذات معلومة، في حين أن التام يقتصر على إثبات الوصف لذات ما، فكان عاماً مبهماً فافتقر إلى متعلقات تقيده بذات حتى يكون معلوماً.
- إنّ نفي الناسخ يفيد نقض الوصف وإثبات الذات المنفي عنها، بخلاف التام فإن نفيه جامع للذات مع الوصف في الإنكار والجحد والإزالة، فكان الناسخ مثبت للذات الموصوفة إثباتاً ونفياً، في حين أن التام مقتصر على وصفها دون إثباتها.
- الوقف قرينة لفظية ومعنوية، إذ يستدل به على مخارج الأصوات وصفاتها مفردة مع همزة الوصل، كما يفرق بين صحيحها ومعتلها أخر الألفاظ بالسكون والروم والإشمام والحذف والزيادة، كذلك يفصل بين المعاني الإفرادية والتركيبية، لأنه موضع تغيير.
- بنيت الكتابة على الوقف إثباتا وحذفا، كما بنيت الفواصل والقوافي والأسجاع عليه، لأنها جميعا يلحقها التغيير بحسب المراد.
- الوقف علم قائم على علوم العربية، لأنها قواعده وأسسه وتقوم عليه علوم
 القرآن والشريعة، لاعتماده المعنى.
- الوقف موطن الاستثبات والإنكار، والمعاني البلاغية والتنغيم الصوتي، ضغطاً وإطلاقاً، تفخيماً وترقيقاً وقلباً وإبدالاً، زيادة وحذفاً، تبعاً للمقصود، وللفصل بين كلامين، ولاستراحة القارئ.
- الوقف الإلزامي بخلاف الاختياري، لأن الأول يعني بالمعنى المركزي للعبارة، والثاني بالمعاني التوليدية، لأنه موضع الاجتهاد والتأويل.
 - الترتيل والتجويد هما معرفة الوقف، لأنه موضع تجويد الحروف.
 - الفصل والوصل مما حمل على المعنى، وهو من مواطن الوقف.
- الوقف يزيل الوهم في الموصول لفظ المفصول معنى ويفصل بين كلامين
 مختلفين اختلطا ببعضهما وكأنهما لقائل واحد، والحقيقة أنهما متغايران.

- الوقف يظهر قدرة القارئ والكاتب، كما يكشف منازل المتكلمين، لارتباطه باللفظ والمعنى وما يرمز لهما فصلاً أو وصلاً، وتنزيهاً أو تعظيماً أو بخلاف ذلك.
- بناء الخط القرآني على الوقف، يـدل على مزايـاه الكـثيرة، وقيمتـه الـصوتية والمعنوية والبلاغية والتاريخية والفنية.
- تتنازع الأصوات والمعاني في الوقف، لأنه يوهن الحرف الموقوف عليه، فيغلبه مجاوره، كما أن المعاني تتغالب فصلاً ووصلاً أو وقفاً واستثنافاً، فحيث يقف القارئ أو يستأنف يتولد معنى، لأنّ الوقف يفصل بين كلامين، فيجعل ما ظاهره جملة واحدة متوزعاً بحسب الوقف على جملتين تبيّن إحداهما الأخرى وتدعمها.
- ليست الفاصلة قافية أو سجعة، بل هي قسم آخر قائم برأسه، يبين المراد ويفصل بين كلامين، ولها دلالة معنوية تختلف عنهما، لائتلافها مع دلالة الكلام في السورة، ومناسبتها لمراد الله تعالى في جميع السور، فلا تناقص ولا تعارض فيما بين الفواصل، بل تدعم إحداها الأخرى وتكملها، لتضمنها المعاني البديعة بين أدعية ووصايا وفرائض ومواعظ وتحميد وتهليل ووعد ووعيد وتبجيل وتعظيم، والحض على الجهاد وصلة الأرحام، ووصف القرآن ومدحه، والرد على من كذب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وتسليته، والأمر بالتوحيد، وغير ذلك كثير، كما أنّ فيها بياناً للمراد من السورة لناسبتها لفاتحتها وخاتمة السورة التي قبلها، فالوقف عليها له أغراض ومقاصد كثيرة، وهو تام كاف.
- المصدر مُوجِد للمعنى في غيره، وليس أصل الاشتقاق، لأنه من المُشتقّات بدليل معنى الصيغة، وهي التي تعرض على الجذر اللغوي، ومعناها يعرض على الذات.

- المصدر وصف عام يتخصص بالزوائد ويتعين بالحركات ويتسع بالقلب المكاني وتغيير الحركات، فيكون أصلاً لأكثر من معنى، وليس أصلاً لعنى واحد.
- وافق المصدر صيغ جموع التكسير، لاشتراكه معها في معنى التكثير والاسمية، أما جمع السلامة فيغلب عليه معنى الحدوث بدليل الزيادتين والعمل لاختصاصه بالعقلاء وما جرى مجراهم بالتغليب.
- ضمّت الصيغة الصرفية بأشكالها المختلفة مُتشابهات المعاني، بدليل تداخلها في بعضها لبنائها على المشابهة والمُخالفة.
- عمل الفعل الإصلاحي في المصدر، لأنه مُثبت للنسبة، ودال على مصدره، بدليل مجيء المصدر توكيداً لمعناه، لأن المصدر هو الفعل الحقيقي بدليل استقلاله وعدم استقلال الفعل الاصطلاحي بمفرده، فجمع بين الإثبات والإنباء، فكان مُفتقراً إلى مُتعلقات تُكمل معناه، بخلاف المصدر، بدليل اختصاصه بالإضافة، لأن الاصطلاحي لا يُضاف بل يُسند، فصلح المصدر للإخبار عنه، في حين أن الاصطلاحي لا يُخبر عنه، لأنه هو الخبر بدليل وصفه للنكرة لإبهامه، أما المصدر فعام يصلح لجميع آحاده فجاء للمبالغة في الخبر بخلاف الاصطلاحي.
- إنّ المصدر موضوع اجتماعي عام، لأنه من واضع اللغة، في حين أن المُشتقّات الأخرى فإثباتها يتعلّق بالفرد المُخبر بها، لأن اللغة لا تُثبت لأحد خبراً، وإنما ذلك لمن يستعملها بدليل افتقار المُشتقّات إلى الـذات بالإسـناد أو بالزوائد، كلاف المصدر، لاستقلاله بمعناه الإفرادي.
- قيام المصدر مقام فعله في الإخبار والطلب ونحو ذلك، لتحققه عند المُخبر بـه، فاختُصر به الكلام بدليل مجيئه بلا فعل، بأمارة النصب والعدول بـه إلى الرفع للدلالة على دوامه وثبوته دون حدوثه وتغيّره.
- لا يُقطع بمعنى الصيغ بحسب مناهج التقطيع اللغوي، بل بضم المناهج اللغوية
 جيعاً في التحليل اللغوي القائم على الأدلة من القرائن الصوتية والصرفية

والنحوية وظروف الكلام وحال المتكلّم وطبيعة المُخاطب والغرض من الكلام، بدليل نقل الصيغة في المدح والـدّم والعدول بها إلى ما يُقاربها في المعنى طلباً لمناسبة المقام، لأن الصيغة بمفردها دال من دوال كثيرة على المعنى النحوي العام المدلول عليه بجميع أجزاء الكلام، بدليل السوابق واللواحق وعلامات الإعراب وحركات البناء والتنوين والتعريف والإضافة والإسناد والتعليق والتضمين.

- إنّ الصيغ الصرفية وسائل ربط الكلام، وهي الأصول التي يُبنى عليها بحسب الحاجة، بدليل قبولها الزيادة والحذف والسوابق واللواحق والتقديم والتأخير، لأنها موضع النسب المختلفة، وأساس السعة اللغوية وصور أحناء المعاني لتداخل المُتشابهات فيها والمُتناقضات بكثرة التداول، لغلبة الصناعة عليها، وذلك لعروضها بوصفها دالّة على العموم أو الخصوص والمُطلق أو المُقيد والمُنقطع والمُستمر.
- إنّ العدول الصرفي يُعدّ خرقاً لاختصاص الصيغة بمعنى مُحدّد، ويدلّ على أنها أداة من أدوات المعاني كحروف المعاني، بدليل تعلّق الحروف بها، وكثرة صيغ المُعتل بجنب صيغ الصحيح، بدليل الإعلال والنقل، كما أن المُشترك يغلب على المُعتل، لتقارب أحرف العلّة بدليل القلب، والزيادة، كما في (فَعـول) و (فعيل) و (فعيل) و (فعيل) و (فعلدن)، لاشتراكها في معنى الاسمية والفعلية أو الثبوت والحدوث، وهما معنى الاسم والوصف.
- إنّ الصيغة نظام صوتي تركيبي يجمل معنى مُصوراً بحسب صفات أصواته ومجاورتها بالرُّتب تقديماً وتأخيراً، وهذا بقصد المتكلّم أو المُنتج واختياره من عموم المعاني فيُخصصها بالزيادة والهياة المناسبة للمراد، فيضبطها طلباً لفروعها، لأن الصيغة كالجملة تأليفاً وترتيباً وزيادة وحذفاً، وكلاهما يقتضي الضبط بغية إصابة الغاية، وذلك بربط الحدث بالذات، فالصيغة تجلي الحدث وتُظهره عاماً أو خاصاً، والجملة تُظهره بمتعلّقاته مُطلقاً أو مُقيّداً، وعموم الصيغة بتجرّدها وخصوصها بالزيادة وإطلاق الجملة بالإخبار عن اسم جنس

او اسم الجمع أو مُحلّى بـ(أل) الاستغراقية وتقييدها بالأدوات النحوية، وهي حروف المعاني، في حين تتقيّد الصيغة بحروف الزيادة، وهي أيضاً ثفيد معنى زائداً على معنى أصل الصيغة، لأن الصيغة تحمل بهيآتها وصورتها معنى، فلا تنزع صيغة من أخرى، بل تقوم الرتبة والزيادة والحذف بالسعة المطلوبة، وكذلك لا تكون جملة أصلاً لجملة أخرى، لأن ذلك بحسب اختيار المتكلّم وقصده، لأن الاستعمال اللغوي فردي، وبكثرة الاستعمال وتداخل المتشابهات في بعضها بتلافي اللغات واللهجات والدارجات، فتطلّب ذلك الإكثار من الصيغ الصرفية لصوغها بما يوافق المشابهة أو المخالفة لما يقتضيه التغيّر الدلالي.

- إنّ للصيغة وظائف لغوية ونحوية وبلاغية ودلالية، لأنها تُظهر المراد بصورة متداولة لفظياً، كما أنها أداة ربط لافتقارها إلى متعلقات بدليل عملها، لأنها موجدة للمعنى الصرفي، وهو مجاجة إلى علاقات توضّحه، كما أنها بهيآتها وتقلّبها وقبولها للزيادة والسوابق واللواحق ووقوعها مسنداً حقيقياً أو بجازياً، وإضافتها إلى معمولها لترددها بين الاسمية والفعلية ومرونتها في الاستعمال، تمكّنت من أحناء معاني أصل المادة المُشتقة منها، حتى أحاطت بكل أطرافها وتفاصيلها، فكانت للمتشابه فيها، لاشتراكها في أصل المادة ولبنائها على المُشابهة أو المُخالفة بدليل الفروق المعنوية للمُجرد منها والمزيد والمنقول والمعدول والصحيح والمعتل والمُدغم والمفكوك والمُضعف الثلاثي أو الرباعي والقياسي والسماعي والمُلغى والمُعلق والمُضمّن، لارتباطها بأحرف المعاني، لأن الصيغة معنى زائد على أصل الحديث، لأنها جهته في التركيب بدليل الإسناد والإضافة، فضمّت معاني الفعلية والاسمية بدليل صرفها بالتنوين والتعريف، وتقلّبها في المعاني تذكيراً وتأنيشاً لدلالة القلّة والكشرة والمبالغة والتحويل من الاسمية إلى الفعلية وبالعكس بدليل النسب والتصغير.

- إنّ المعاني النحوية تنهض بها الصيغ، لأن رصد مدلولاتها وتتبّع مُتعلّقاتها وتعيين ما يطرأ عليها من زيادة أو حذف، وتحديد مواضعها ومواقعها، وبيان

تصرّفها في الكلام بدلائل السوابق واللواحق والتنوين والتعريف والتنكير والإضافة واللزوم والتعدي والتعلّق والتضمين والنقل والعدول ونحو ذلك، يكشف عن المعانى التركيبية والاسلوبية والبلاغية.

- إنّ الصيغ أوسع تصرّفاً في المعنى من حروف المعاني، وإن اشتركت في سُبل إيجاده وطريقة تناوله إثباتاً أو نفياً بدليل همزة السلب والتضعيف والتاء المتحرّكة نحو أعجم ومرّض وتحوب وتائم، فان الزوائد فيها كحروف النفي، إذ سلبت معنى الإيجاب فيها، كما أن الصيغة دليل الفصل بين الخبر والطلب بدليل صيغ المطاوعة والدعاء والأمر في المصادر وأفعال الأمر، فإنها شابهت معنى لا لفظاً، لام الأمر والنفي والنهي والاستثناء والتحضيض والتحذير ونحوها، إلا أن الصيغة أبلغ منها بدليل أسماء الأفعال والنقل والعدول وحاجة الحرف إليها لملازمته البناء بخلاف الصيغة، فإن جمود بعضها يكشف عن معنى زائد على أصل الصيغة، ويدل على أن الصيغة معنى زائد على أصل المتيغة، والمدح والذم معان زائدة على أصل الحدث، فلما أثقلت الصيغة بها جمدت لتشارك حروف المعاني في عدم تصرّفها، لثباتها على معانيها الأصلية.
- إنّ التجدّد أو الحدوث لا يقتصر على الفعل الاصطلاحي، وكذلك الثبوت لا ينحصر في الاسم الاصطلاحي، بل تشترك فيهما جميع المُشتقّات بدرجات متفاوتة صعوداً ونزولاً بحسب القرائن اللفظية والمعنوية، بدليل تقلّب المصادر في الإفادة رفعاً ونصباً، فليس النصب كالرفع، وكذلك النسب بالصيغة كما في اسم الفاعل، والنسب بالياء إلى الجامد فإنه يُحوّله إلى الوصف، وهو غير ثابت، وكذلك الصفة المُشبّهة ليست كأسماء الفاعلين، وصيغ المبالغة والميميات، بدليل تغيير معنى صيغ المصادر وأسماء الفاعلين والصفات المُشبّهة إذا لحقتها التاء القصيرة أو الهاء، كما في أوصاف يوم القيامة والفاتحة والخاتمة والفريضة أو التاء المُتحرّكة، كما في (تبيان) و (تلقاء)، وكذلك ما كان أوله ميماً زائدة وكان مزيداً، فإنه مُشترك بين الاسمية والفعلية بدليل تثليث

ميمه، فإن مضموم الميم بخلاف مفتوحه أو مكسوره، لأن المصدر ليس كاسمه، ولا اسم المفعول كاسمي الزمان والمكان، وليس اسم الموضع كصيغة المبالغة أو كالآلة.

- إنّ المبالغة في الخبر أو في الصيغة أو الحال إذا كان مصدراً ليس بالمصدر ذاته، بل في تقريره وإثباته وصفاً لإحاطته بجميع آحاده، فكأن جميع آحاده اجتمعت في الموصوف به بدليل قلّة استعماله خبراً عن الذات، لقلّة من يتّصف بمذلك حقيقة، لذلك خرّجوا ما استعمل منه على الجاز أو على تقرير محذوف (ذو)، لأنه يوجب فضلاً وزيادة، ويُكسب المعنى شرفاً ونبلاً وتفخيماً في نفوس السامعين.
- إنّ الصيغة لا يُحكم عليها بحقيقة أو مجاز، ولا بالصدق أو الكذب، ولا بإعراب أو بناء أو نقل أو عدل، لأنها لا تُستعمل مُفرّقة غير مُؤلّفة، فهي بمنزلة حرف المعنى في ربط المعاني بعضها ببعض، بدليل التعلق والتضمين، لأنهما وُضعا لتوجيه المعاني التركيبية بحسب المراد، وهو الذي يحكم عليه وليس المفردة، يدل على ذلك المعاني النحوية والبلاغية، لأنها ليست معاني الألفاظ المفردة، بل هي معان زائدة على المعاني الإفرادية، بدليل الحمل على المعنى، كما أن القياس قام على ردّ النظير إلى نظيره والبناء على المشابهة أو المخالفة.
- ائسع في مفهوم كلمة (معنى)، فشملت المحسوسات والمدركات أو الأجسام والأعراض، والمفرد والجملة والقول والكلام والجذر اللغوي أو المادة والصيغة والعرفي أو المعجمي والصرفي والنحوي والبلاغي والدلالي، فاستعملت دالاً ومدلولاً في آن واحد سواء كانت إفرادية أو تركيبية وإرادية أو غير إرادية، وذلك لأن (المَفْعَل) مُشترك بين المصدرية والاسمية، فقد يُراد به الفعل أو الموضع، لأن الدال محسوس والمدلول مُتصور في الذهن، فكان من أدلة الصناعة الصرفية والنحوية والبلاغية والدلالية، لذلك ائسع في استعمال المصدر السماعي والقياسي، فجاء بمعنى الفعل والاسم، وهو في حقيقته المصدر السماعي والقياسي، فجاء بمعنى الفعل والاسم، وهو في حقيقته

وصف عام، فكان عاملاً كفعله ومُضافاً إلى معموله، ومُنوّناً ومُعرّفاً، لأنه جارِ عجرى الأسماء، كما جرى عجرى الفعل بدليل وضعه بدله منصوباً، وجرت الصفات مجراه في الدعاء، كما جرت الأسماء مجراه في الدعاء، وجرى غير المتصرّف منه، نحو لبيك وسعديك وحنانيك وسبحانك مجرى المتصرّف في التماس فعل عامل فيها من غير لفظها، لأن الغرض هو المقصود من استعمالها، كما أن القصد هو المعنى الذي يقع به استعمالاً فاستعمل المصدر مبتدأ، لأنه في معنى الخبر، كما أن الخبر هو المبتدأ في المعنى، فجاء مُطلقاً مع الموصوف به، لأن الخبر في حقيقته وصف، والوصف مُكمّل للموصوف بديل الوصف الغالب ومجيئه بغير موصوفه وجمعه مكسراً، والأصل فيه السلامة، لأنه فعل.

- إنّ الفرق بين المصدر والصفات الصريحة هو الفرق بين المُجمل والمُفصل، فإن المصدر هو وصف مُجمل الجنس، في حين أن الصفات تصف آحاد الجنس بدليل تقييد صيغها بأحرف الزيادة وحروف الجر، فإن الفروق اللغوية بين الصيغ بحسب ما زيد فيها وما لحقها من الحروف والقلب المكاني ومد الصوت وقصره كالفرق بين الغناء والغني والثناء والثنا واللقاء والتلقاء والكلام والتكليم والسلام والتسليم، فإن زيادة الأحرف تعني زيادة فائدة كزيادة الفائدة من التعدية بالحرف على التعدية بالفعل نفسه دون قيد آخر من الحروف بدليل إضمار الفعل أو الوصف دون الحرف لدلالة الحرف عليهما بدليل التعلق.
- جيء المصدر نكرة، والتنكير إبهام وتعدّد، ليتوافق مع مضمونه العام للمبالغة في دلالاته تعظيماً وتفخيماً وتنويعاً وتقليلاً وتحقيراً وتبعيظاً وتكميلاً وتعميماً، كما في قوله تعالى ﴿ وَمَا اللّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ ﴾ [آل عمران: 108]، و ﴿ أُولَئِكَ كَما في قوله تعالى ﴿ وَمَا اللّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ ﴾ [آل عمران: \$2]، و ﴿ اللّهِ عَلَى مُن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِن خُونِ ﴾ [البقسر: 1-2]، و ﴿ وَالْمَصْرِ اللّهُ إِنَّ الْإِنسَانَ لَنِي خُمّرٍ ﴾ [العصر: 1-2]، و ﴿ وَالْمَصْرِ اللّهُ إِنَّ الْإِنسَانَ لَنِي خُمّرٍ ﴾ [العصر: 1-2]، و ﴿ وَالْمَعْرَانُ عَمْدُونَ ﴾ [آل عمران: 157]،

و ﴿ وَرِضُونَ ثُمِّنَ اللّهِ أَكْبَرُ ﴾ [التوبة: 72]، و ﴿ وَلَنْجِدَ نَهُمْ أَخْرَصَ النّاسِ عَلَى حَيَوْقِ ﴾ [البقسرة: 96]، و ﴿ رَبّنَا أَفْرِغُ عَلَيْنَا صَبّرًا ﴾ [الأعسراف: 126، والبقرة: 250]، و ﴿ وَهَا أَشْتُمُ مِنّهُمْ رُشّدًا ﴾ [النساء: 6]، لأن اسم الجنس يضم أنواعاً من الوصف بدليل الاشتقاق، فهو أنواعاً من الوصف بدليل الاشتقاق، فهو اسم مُشترك وليس أصلاً، لأنه لم يبدأ منه، بل الصيغة المُجردة، لأنها مُظهرة للجندر اللغوي، وهو أصل كل صيغة، والصيغة جمعت الأشياء المتماثلة، فصارت دالة على جنس واحد للاتفاق، فكان منها للأعيان، ومنها للصفات، والتنكير يشمل الأسماء والصفات والأفعال، بخلاف التعريف، فإنه مُختص بالأسماء وما لحقها من الصفات الغالبة.

- مفردات الكلام سداته، ونسبتها التامة والناقصة لُحمته، ونسجها بيانه وصناعتها مقاماته وظروفه وأحواله، وجودة سبكها بلاغته وحسن اختيارها دلالته، وتزيينها فيه غرضه وغلظها ودقتها مناسبته.
- تتعلق النسب الناقصة في الكلام بالنسبة التامة توجيهاً لها تخصيصاً وتوضيحاً، لأن المسناد والنسبة متلازمان لإتمام الفائدة، لأن المعنى النحوي العام بحاجة إلى تخصيص لبيانه.
- حروف الجر دوال نسب فعلية، لاختصاصها بالفعل تعليقاً به، ودوال نسب ناقصة لاختصاصها بالأسماء إخباراً عنها، فلازمت الدخول على الأسماء لفظاً والأفعال تعليقاً بدليل التعدية والتضمين، فهي قيود فعلية موجهة لمعنى الفعل وهو الوصف نحو الاسم، لأنه الموصوف بها.
- التعليق معنى زائد على معاني الكلم الوضعية، لأنه يقصد إعلام السامع بشيء لا يعلمه، مع أنه يعلم معاني الكلم الوضعية عرفاً.
- علم البيان قائم على ما يفيده تعليق النسب بعضها ببعض، وما يحصل لـدوال النسب وهي الأسماء والأفعال والحروف من تقديم وتأخير وتعريف وتنكير وإظهار وإضمار ووصل وفصل وإطناب في التوكيد وإيجاز في الحذف والاقتصار والإضمار واستعمال بعضها بدل بعض أو تطفل بعضها على

بعض للقيام بوظيفته أو وصلها بالنقل من باب إلى آخر أو مجازاً في الاستعارة والكناية، لأن البلاغة تعني الوصول بالتعليق إلى الغاية المطلوبة حقيقة أو مجازاً بأحسن صورة لدوال النسب في الإفضاء بما يزيد على الوضع اللغوى لها.

- إنّ التعليق تآلف بين النسب وذلك باتحاد الناقصة والتامة واتفاق في الجهة النحوية لدوال النسب حتى يجعل المفردة الثانية في النظم هي الأولى في المعنى، إخباراً عنها أو يجعل الأولى خبراً تخصيصاً أو تحقيقاً أو توكيداً للعناية بها، كما في التقديم والتأخير أو يجعل الخبر عادة أو طبيعة غريزية أو حرفة أو مختصاً أو محققاً، كما في الاقتصار بحذف مفعول الفعل المتعدي أو يجعله مقيداً زماناً أو مكاناً، كما في أشباه الجمل أو يجعله جواباً محققاً لسؤال مقدر وتعليلاً لإشكال سابق أو تثبيتاً لأمر متردد فيه، كما في المشبهات بالفعل من النواسخ أو بجعله خلقة وطبيعة مركوزة أو مستمرة ملازمة للذات الموصوفة أو معول عليها، كما في الأفعال الناسخة وذلك باختيار المتكلم بحسب المقامات والأحوال والمناسبات وغيرها، فهو المتصرف بمفرداته ونظمها، لذلك قيل هو العامل وإن الألفاظ آلة لعمله، أما جعله خبراً لإن وأخواتها وكان وأخواتها والحرف لا يخبر به والفعل لا يخبر عنه، لأنه خبر، فإنما هو تعليق بمقدر أشعرت به النواسخ بدليل إثباتها للذات بخلاف الفعل التام ثم الإخبار عنها أسعرت به النواسخ بدليل إثباتها للذات بخلاف الفعل التام ثم الإخبار عنها كالتعلح رداً وتعليلاً وكينونة وصيرورة واستمراراً وديمومة.
- إنّ وضع الفعل على أن يكون مقتضياً للنسبة لحاجته إليها إتماماً لما يحدثه بمعناه، ولافتقاره إلى متعلقات تحدد نسبته، لأنه منسوب دائماً، فإنه مقترن بها وليس بالزمن بدليل ثبات نسبته إسناداً وإضافة بوساطة حرف الجر أو بدونها، كما في المصادر والصفات المشتقة مع تعرضه للسلب الزمني في أساليب المدح والذم والتعجب أو لجرّد التعليق في الشرط أو للاستخبار عنه في الاستفهام أو تقريراً لحدوثه في التوكيد.
- أشباه الجمل تتعلق لزوماً بالفعل، لأنها قيده زماناً أو مكاناً، وقيد الخبر ليس خبراً، كما كانت الحال قيداً للخبر وليست خبراً بدليل مجيء أشباه الجمل

صفة وحالاً وصلة بالتعلق والظرف أو حرف الجر ليس وصفاً للذات، لإبهامهما بدليل حاجتهما للإضافة، وهي صلة ونسبة ناقصة لا تتم إلا بالفعل، وهو الذي يصلح للوصف وهما وعاء له والغرض من التعلق بيان القيود وإيضاحها وفك غموضها وإزالة إبهامها وتفسيرها بإتمام النسبة الإسنادية، لأن المتعلقات موجهة للنسبة التامة، وتقدير الفعل في أشباه الجمل غير ملزم، لارتباطهما في المعنى عقلاً وعرفاً، وما ذكر دليله لا حاجة إلى تقديره.

- إنّ العامل هو المقتضي للنسبة بنوعيها لفظاً، أما المقوم للمعنى، فهو تعلق النسب بعضها ببعض بدليل أنها معان زائدة على دوالها توجد في النظم وتنعدم خارجه، أما المفردات فإن معانيها الذاتية لا تفارقها بدليل توظيفها في نظم مختلفة بالتعلق وهو اختياري فردي، في حين أن المعاني الوضعية جماعية ملزمة لجميع أفرادها لأجل التواصل والتفاهم.
- علامات الإعراب وحركات البناء العارض دوال حصول النسبة رفعاً بالإسناد وجراً بالإضافة ونصباً تخصيصاً لهما بدليل التعلق الموجب للتغيير بحسب إرادة المتكلم، أما المبني فإنه ملازم لإيجاد النسبة لإبهامه يوتى به لغرض تفسيره بموجب ما يقتضي المقام المناسب له، كتفسير ضمير السئان والضمير العائد لغرض الربط بالمتقدم والإشارة لحضور المشار إليه أو بعده تفخيماً أو تعظيماً أو احتقاراً، والموصول لغرض معرفة صلته دونه والنداء لغرض التنبيه بدليل البناء الحاصل من التركيب للدلالة على إيجاد معنى جديد من ربط معنيين غتلفين، وكذلك التعلق يوجد معنى جديداً من خلال ربط المعاني النسبية بعضها ببعض، وهذا المعنى بإرادة الناظم يعرف به وتكون له المزية على غيره، وإن كانت دوال نسبه شائعة معلومة للجميع، لأنها مشتركة، أما النظم فخاص، لأنه فردي إبداعي يتوقف على قدرة المنتج له وحسن اختياره وجودة سبكه ومناسبته للمقام ومحاكاته للظروف والأحوال المحيطة بالمتكلم

واهتماماته وعنايته وتمكنه من الإحاطة بدقائق الحياة الخاصة والعامة، وقدرت على توظيف دوال النسب وتعليق بعضها ببعض لإتمام الفائدة.

- ليس الغرض من النحو معرفة أحكام أجزاء الكلام التي ائتلف منها بل معرفة جهتها في النسب وجهة كل نسبة في التعليق، لأن المراد التعبير بالنسبة التامة وملحقاتها، وهي أصغر صورة تركيبية لغوية يحسن السكوت عليها، أما معرفة المحكوم عليه والحكوم به والحكم، فلا يوصل إلى الغرض من التعبير، إذ فيه تقطيع لأوصال النسب الرابطة لدوالها، ويخلط بين الأحكام العرفية والفردية والذي يفصل في ذلك التركيب بحسب اختيار المتكلم، لأن معرفة أحكام نسبة واحدة دون ربطها بأخرى لا يفصح عن المراد، بدليل تغيير الأحكام بتغيير الرتبة أو الزيادة والحذف، أو الصيغة وغير ذلك، فلا ثبات إلا للتعلق النسبي المبين للأحكام ودلائل الجهة النحوية في التعبير مفرداته، لأنها دوال النسب وأدوات التعليق المؤتلف منها والإعراب علامة حصول النسبة، لأنه لا يكون الأبها، فالرفع دليل نسبة إسنادية، والجر دليل نسبة إضافية، والنصب دليل نسبة تكميلية فرعية على الفعل وما أشبهه.
- ليس رفع المبتدأ والمضارع بالتجريد بل بالإسناد، وهو المعنى الرابط للنسبة الابتدائية والتصورية في الإخبار الأولي لخالي الذهن، فإذا لم يكن السامع كذلك زيد قيد مناسب لتغيير النسبة، لأن الرفع علم النسبة الأولى، والنصب علم ما يكملها، فكانت جملة (إن) مؤكدة وجملة (كان) مثبتة للذات الموصوفة، وجملة (علم) مثبتة ليقين المخبر، والمضارعة قيد للمضارع ترفعه فإذا ضعفت نصب أو جزم، لأن الأسماء لا تجزم، وإن شاركته النصب، لأنه شارك الجرف في الإسناد غير المباشر توكيداً، وفي المفعولية غير المباشرة بزيادة الحروف وفي محل المجرور بدليل العطف عليه بالمنصوب، وفي تضمين المتعدي معنى اللازم أو تنزيل المتعدي منزلة اللازم بوساطة حرف الجر
- إنّ الفعلية معنى ملازم للنسبة، لافتقارها إلى ما يخصصها رفعاً ونصباً بدليل عمل المصادر والصفات وليس هي الحدث المقرون بالزمان، لأن الأمر ليس

حدثاً، بل هو معنى الطلب، والطلب من المعاني الحرفية، فقد فارق صفة الفعلية، ولكنه لا يفارق النسبة، كما غلبت الحرفية على الأفعال الجامدة فسلبت منها معنى الحدوث ولكنها لازمت النسبة، وكذلك الاسمية معنى ملازم للنسبة، وإن غلبت عليها الحرفية في المبهمات إلاّ أنه يسند إليها كما في أسماء الاستفهام والإشارة والشرط والموصولة، إذ فقدت الإعراب ولم تسلب منها النسبة لوجود معنى الاسمية فيها، وأما الحرفية فهي الموجدة للأساليب، لأنها المعنى الرابط للنسبة بغيرها، والمزيد منها يؤكد النسبة بدليل تطفلها على الأسماء فتزيل إعرابها وتتطفل على الأفعال فتزيل تصرفها، وتعلق بالفعل فتزيل معناه لتضمنه معنى فعل آخر، وحروف العطف تربط النسب بالمشاكلة والمشاركة وحروف الجواب تقرر أو تنفي النسبة الحاصلة في السؤال، بدليل والمشاركة وحروف الجواب تقرر أو تنفي النسبة الحاصلة في السؤال، بدليل أن (هل) يستفهم بها لإقرار النسبة، و (بلي) لإثبات المنفى في النسبة.

- إنّ إدراك معنى التعلّق يقتضي العناية بالعلاقات المعنوية التي توجدها النسب المختلفة وفهم الروابط بمعرفة دوالها من الأفعال والحروف، لاشتراكها في إيجاد المعاني بدليل العمل بقواعد نظم الكلام وتركيبه وطبيعة تكوينه وترتيب أجزائه، والعلامات الدالة على دمج القواعد الإعرابية بقواعد نظام الجملة تقديماً وتأخيراً وزيادة وحذفاً وإظهاراً وإضماراً وتعريفاً وتنكيراً ودخولها في أساليب كثيرة، وإدراك التعلّق يقتضي فهم الكلام، لأنه دليل وحدة معناه والموصل لإدراكه كاملاً.
- ليست الجملة من الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر هي الكلام الذي يحسن السكوت عليه، لأنها ليست مقصودة لذاتها، وإنما يقصد المتكلم ما بني عليها عما يعرف بالفضلات، وهي التي تشكّل نسباً فرعية تحقق وتؤكد النسبة الأصلية التي تمثل المعنى المركزي للكلام، لا الكلام بجملته، وإن الجملة المفيدة لا تكون سوى نسبة واحدة من نسب الكلام المفيد، بدليل صحة تأويلها بمفرد يمثل دالاً من دوال النسب التي تكون الكلام المفيد بوحدة معناه، وذلك بتعليق نسبه بعضها ببعض، وهو المقصود من فائدة الكلام، أما فائدة الجملة ففى

استقلال معناها الذاتي كاستقلال المفردة بمعناها الوضعي أو العرفي، فهي بحاجة إلى ما يتممها كالمفردة في حاجتها إلى أن تنضم إلى أخرى لتفييد معنى مستقلاً تركيبياً يعقد لأجل المفعول أو الحال أو التميين وهي المعوّل عليها في الإفادة.

- (إنّ) نسبتها تامة، لأنها جملة، و(أنّ) نسبتها ناقصة، لأنها مفرد، فتعلّقت الأولى بمقدر جواباً له وربطاً لنسبتين، تعليلاً ورداً لإشكال، وتعلقت الثانية بطرف نسبة لإتمام فائدتها، فكانت الأولى اسلوباً والثانية مصدراً مؤولاً، وكلاهما حرف لعدم استقلاله اللذاتي، إلاّ أن المكسورة رابطة والثانية مصدرية، وعملا النصب توكيداً للنسبة التامة والناقصة والنصب أصلاً لمكملات النسبة.
- الصيغ المشتقة دوال النسب في الجمل الوصفية، لأنها تفيد معنى زائداً على الأصول التي اشتقت منها، واختلافها يغير النسب، كما يغير إفادة الوصف المقيد للذات الموصوفة به، فإن الصيغ الفعلية الاصطلاحية تبدل على نسبة تامة إسنادية في حين أن الصفات لا تدل على نسبة تامة إلا إذا لحقها التنوين و(أل) التي يمعنى الموصول، فإنها تجري مجرى الأفعال الاصطلاحية بدليل عملها، وكذلك المصادر، وأما الميميّات فإنها مشتركة بين التامة والناقصة، كما يحصل فيها النقل لأجل المبالغة في الوصف.
- تساهم المبهمات كالضمائر وأسماء الإشارة والموصولة في ربط النسب التامة لحاجتها إلى التفسير، لغلبة المعنى الحرفي عليها، وللدلالة على معاني التعظيم أو التفخيم والوعد والوعيد والتحقير والحصر والشرط، لإبهامها، فاستعملت بعضها موضع بعض.
- إنّ التعلّق مقياس فكري وعرفي وعقدي موصل للمنتج بغيره ودليل المتلقي، ووسيلة كشف الباحث عن المراد، ومعيار التفرد، لاختلاف القدرات والمواقف والأذواق، والمهارات والأحوال والانفعالات ونحو ذلك، فهو يوصف بالملاحظة والاستقراء والاستنباط ولا يفرض، لأنه يدرك جملة من

خلال النظم، وهو متعدد، وعلمي مستويات مختلفة صوتياً وحرفيـا ونحويـاً وبلاغياً ودلالياً، ولكل منها ضوابط عامة ملزمة عرفاً يرتبها موقعياً بزيادة أو حذف أو بإضمار أو اقتصار حقيقة أو مجازاً، إثباتاً أو نفياً، خبراً أو إنشاء ونحو ذلك والضابط هو التعلّق المبين للمراد بدلائل الإعراب والقرائن اللفظية والمعنوية، والرتبة بما يمليه الفكر ودواخل النفس ولهيب المشاعر وومضات القرائح بما يناسب ما تقتضيه المقامات والأحوال، لا ما تفرضه القواعد العامة إلاّ بحدود التواصل الاجتماعي، فإن العلاقيات اللغوية تحصل بانسجام في التركيب بين المعانى العرفية، إذ ترتبط مدلولاتها بنسب توفيقية توضح بعضها وتبين غامضها وتخصص عمومها أو تقرر بعضها بعضا أو تفصل مجمله أو تفسره أو تبهمه اعتناء بالغرض المطلوب، فإن للغة وسائلها إبهاماً وإيضاحاً وإجمالاً وتفصيلاً، إطناباً وإيجازاً ونحو ذلك ما دام نظمها يقوم على التعلُّق الذهني والنفسي المعبّر عنه بـدوال رمزيـة معلومـة عرفـاً، وهـي تتمـرد علـي الأصول المنطقية التي تقيس على النظائر فخلطت بين النظير الإفرادي والتركيبي، والمعوّل عليه في الفهم والإفهام هـو التركيبي لا الإفرادي بـدليل ثبوت المعجمات وتجدد الأساليب، وعموم المعاني العرفية وخصوص الأساليب بتأديتها بطرق متعددة، وإمكانية الإبداع فيها بدليل ثباتها لأصحابها وتميزهم بها.

- إنّ التعلق يفصل بين النسبة الأصلية والفرعية، لأن الفرعية موجهة للأصلية ومتممة لها، وهي التي تجعل الكلام تاماً مفيداً، لأن الأصلية إسنادية عامة تحتاج إلى تخصيص وهو المقصود من الكلام، لأن الجملة قد لا تكون مقصودة لذاتها، بدليل جعلها ركناً في نسبة تعليقية مقصودة لذاتها، كما تُجعل ركناً في نسبة تعليقية اسلوبية، لأنّ المنصوبات والجرورات، لا تصح أن تكون طرفاً إسنادياً، لتعلقها بالمسند بياناً له، فهي ليست جملاً، كما أن الظروف وحروف الجر لا تشكل جملاً ظرفية، لأن المسند ينبغي أن يكون وصفاً والخبر في الأصل وصف والظروف والحروف ليست أوصافاً، لأنها غير مشتقة، فلا تدخل

ميدان التصريف لملازمتها لمعنى معين بمدخولها، بدليل ملازمتها للإضافة وهي بمعنى الحرف، والحرف رابط للنسبة وليس طرفاً منها، كذلك لا يصح أن يكون حرف النداء مع المنادى جملة فعلية، لاختصاص حرف النداء بالتنبيه، وهو ليس خبراً، لحرمانه الإسناد بدليل تحويل المعرب إلى مبني والبناء إبهام، والأصل في الفعل أن يكون خبراً، لأنه في حقيقته وصف، فاحتاج المبهم إلى تخصيص بالحرف مثل (أل) التعريفية، فإنها لا تشكل مع مدخولها جملة، أما المعرب منه فإنه نخصص أصلاً بالإضافة، فازداد توكيداً بالحرف، والمؤكدات دوال على زيادة قوة المعنى بدليل الحروف الزائدة، والمعرب المنون منه، فقد سلب التنوين تخصيصه بالحرف، لأنه نكرة غير مقصودة، بدليل عودته إلى الجناء إذا حذف منه التنوين، فيكون نكرة مقصودة، فالمنادى مركب لغوي يفيد إنشاء معنى التنبيه، وهو معنى حرفي وليس إسنادياً، لافتقارها إلى الجواب كافتقار الشرط والقسم، فهو معنى حرفي وليس إسنادياً، لافتقارها إلى الجواب كونها جيعاً غير مستوفية نسب التعلق.

ليس بعض الكلام أصلاً لبعض، ولا يعمل بعضه في بعض، وإنما ينسب ليتضح المقصود من ضم بعضه إلى بعض بحسب نظام الكلام المفيد، إذ يتعلّق المثبت منه، كما يتعلق المنفي والإنشائي ابتداء، فليس الإنشاء من الخبر، وليس الخبر أصلاً لشيء وكذلك الأبنية والأصوات، فإن الأصوات تنتظم بضوابط الصيغ، كما تنتظم الأبنية بضوابط التركيب والجمل بالأساليب، وهذه الضوابط عرفية بيئية وأصولها اجتماعية عامة واستعمالها فردي تمليه دواع شتى وأغراض مختلفة تكشفها طرق التعليق بدليل التقديم والتأخير في الأصوات، كما في القلب المكاني أو في المفردات، كما في التراكيب الاسمية والفعلية، وكذلك الزيادة والحذف في الأبنية والتراكيب، فلكل صيغة والفعلية، ولكل تعليق دلالة حقيقة كان أم مجازاً، وخبراً كان أم إنشاء، فلا نسخ معنى، ولكل تعليق دلالة حقيقة كان أم مجازاً، وخبراً كان أم إنشاء، فلا نسخ فعل نسبة تبين جهته وتوزيعها على أبواب لا يفي بالغرض لاختلاف دلالة فعل نسبة تبين جهته وتوزيعها على أبواب لا يفي بالغرض لاختلاف دلالة

أفعال الباب الواحد بدليل التضمين والنقل والتغليب والاقتصار ونزع الخافض والوقف والابتداء واشتراك الصيغ، كما أن المعنى الواحد لا يؤدى بطرق مختلفة، فلكل طريقة تعليقية معنى، فإن معنى الفعل الاصطلاحي يختلف عن اسم الفعل والمصدر واللام مع المضارع، لأن الانفعال المفاجئ مختلف عن الإخبار الهادئ، وضيق الوقت بخلاف متسعه والدعاء بخلاف التسلط، ونحو ذلك كثير.. والتعليق يختلف بحسب المراد، لغرض الدلالة عليه بربط نسبه وتوجيهها ببيان بعضها لبعض، بدليل الحمل على المعنى أو على اللفظ، ومخالفة الظاهر للمقصود من العبارة.

- لا يقتصر التعلق على مجموع الكلم في الجملة، لاستقلال الجملة بمفهومها الذاتي بدليل حاجتها إلى الرابط، بل يجعل مفهوم الكلام بأجمعه معني واحداً، إذ يتعلَّق اسلوب بآخر، كاسلوب الجواب عن الاستفهام الظاهر أو المقدّر، إثباتاً ونفياً أو بالنداء أو القسم، نحـو قولـه تعـالي ﴿ يَتَإِبْرَهِيــمُ ۗ ۖ فَدْصَدَّقْتَ ا ٱلرُّنَا ﴾ [الصافات: 104 - 105]، و﴿ وَالضُّحَىٰ ۞ وَالْتِبِ إِذَا سَجَىٰ ۞ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ٣٣ وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ ٱلْأُولَىٰ ١١٠ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾ [الضحى: 1- 5]، ودلائل الارتباط هي النواسخ ولام الابتداء، لأنها تتـضمّن الجواب تحقيقاً وتقريراً ونفياً، نحـو قولـه تعـالي ﴿ وَقِيلِهِۦ يَـٰرَبِّ إِنَّ هَـٰٓٓٓٓؤُلَّآ فَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الزخــرف: 88]، وقولــه تعــالى ﴿ وَلَعَبَدُّ مُّؤْمِنُّ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكِ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾ [البقـــرة: 221]، و ﴿ لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُ إِلَىٰ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةً إِنَّ أَبَانَا لَغِي ضَلَالِ مُّبِينٍ ﴾ [يوسف: 8]، وبما يدل على وقوع النواسخ جواباً وارتباطها بما قبلها تلقيها للقسم أو العطف عليه، نحو قوله تعــالي ﴿ وَٱلْمَصْرِ ٧ ۚ إِنَّ ٱلْإِنسَانَ لَغِي خُسْرٍ ﴾ [العــصر 1- 2]، وقولــه ﴿ تَ وَٱلْقَلَدِ وَمَا يَسْطُرُونَ 👣 مَاۤ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونِ ۞ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَسْنُونِ ﴾ [القلم: 1- 3]، وهذا جواب لقولهم ﴿ وَقَالُواْ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْمِ ٱلذِّكُرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ [الحجر: 6]، وجواب الشرط الجازم وغير الجازم نحـو قولـه تعـالى ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِ ـِ لَكَانَ خَيْرًا لَمُّمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴾ [النساء: 66]،

وجواب الطلب نحو قوله تعالى ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِـ، عِلْمُو ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُوَادَكُلُ أُوْلِكِيكَ كَانَ عَنْهُ مَسْتُولًا ﴾ [الإسسراء: 36]، وقولسه ﴿ وَٱسْتَغْفِرِ ٱللَّهُ إِنَ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: 106]. ويعلِّق الناسخ الجملة المعترضة بالجملة الكبرى بدليل دلالة التوكيد تخصيصا وبيانا للمعترض عليه الأول، نحسو قولسه تعسالى ﴿ فَأَنُّوهُ إِنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ اللهِ إِنسَا أَوْكُمُ حَرَّتُ لَكُمْ ﴾ [البقرة: 222- 223]، فاعترض بقوله ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ النَّوَابِينَ وَيُحِبُّ الْمُنَطَهِرِينَ ﴾ ، بين قوله (فَأْتُوهُنَّ)، وبين قوله (نُسَأَّوُٰكُمُ حَرِٰثٌ لَّكُمُ)، وهما مُتصلان معنى، لأن الثانى بيان للأول، وله تعلَّق به لضرب من التأكيد، يدل على ذلك الاعتراض بعد الفعل المؤكِّد زيادة في المعنى، نحــو قولــه تعــالى ﴿ وَلَهِنَّ أَصَـٰبَكُمُ فَضَـٰلُ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَـأَن لَمْ تَكُنّ يَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يُنكِيَّتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: 73]، فاعترض بقوله (كَأَن لَـ مُ تَكُن بِينَكُ مُ وَبَيْنَهُ مُودَةً) بين الفعل (لَيَفُولَنَ) وبين مفعوله وهو (يَالَيتَني) ردّاً على ما يُظهره المنافق من المودة للمؤمنين، فجاء الاعتراض تهكّماً به وبياناً لحاله وتأكيداً على أنه كان أعدى عدو وأشد حسداً للمؤمنين.

- المفهوم اللغوي للمفردة بخلاف مفهومها الاصطلاحي؛ لأن الأول متغيّر والثاني ثابت علمياً.
- المترادف بالتغليب بخلاف المترادف بالمطاوعة؛ لأن دواعي الأول مختلفة والثاني صياغيّة تركيبية، ودلالة الأول القوة والثاني السرعة في الامتثال والرغبة في التنفيذ.
- المنهج الجمعي للمفردات بخلاف المنهج التحليلي، فإن الأول يكشف تراكم دلالتها الاجتماعية والتاريخية والبيئية، والثاني يكشف وظائفها التركيبية وجهاتها النحوية وما اكتسبته من ظلال المعانى التركيبية.

- المنهج اللغوي يفحص الأدوات التي اختمر فيها التفكير الإنساني وتحقق فيها
 وعيه وتمخض عنها تواصله، والمنهج المنطقي يقرر ما يكون عليه المنفكير
 والوعى ويخضع الأدوات اللغوية لسلطان العقل ومعاييره.
- التعقيد والجفاف والغموض بسوء المنهج، والوضوح والتيسير والسهولة بجودته ومناسبته للموضوع وملاءمته للمادة وخلوصه للغرض.
- الاستغناء لبيان دواعي الخروج عن المألوف اللغوي، واكتشاف أحوال المنشئين والمتلقين.
- الغرض من الاستغناء إظهار فوائد الإيجاز والاختصار والاقتصار والاكتفاء الغرض من الاستقصاء والتكميل والتذييل.
- الوقوف على فنون التعبير بوصفها نشاطاً لغوياً خاصاً يعتمد على قدرات فردية لها سماتها الخاصة في الخروج عن الطبيعة اللغوية المعتادة للاتصال والإبلاغ.
- تحديد مزايا القدرة الفنية في صياغة الشكل اللغوي القادر على الإيجاء بما وراء الظاهر من متطلبات يقتضيها ذلك الظاهر واستحضار صورها في ذهن المتلقي والتأثير عليه لإقناعه بما يراد منه.
- الاستغناء بقليل اللفظ عن كثيره مع كفايته دليل الـذوق الرفيع في اختيار الأنسب، كما أنه دليل الاقتصاد في الجهد والوقت مع إصابة الغرض.
- الاستغناء دليل التجسيد اللغوي والاستعمال المتبادل وهو أعلى مراتب دوام التشكل اللغوي بالجوار والتفاهم في إطار جدلية السؤال والجواب.
- يتم تعويض المستغنى عنه بكثرة التأويلات، لأنه موضع التقابل الحواري فيحقق تداعى الأفكار لارتباطه بالوظيفة التعبيرية لأغراض سرعة الحوار.
- انفتاح الدلالة في الاستغناء يؤدي إلى تـصعيد التأويـل والإشـعار والإلمـاح إلى تواصل الإنتاج التعبيري فلا يقتصر على المنشئ ولا على المتلقي، بل يسهم في توجيه المنطوق بحسب المشاهد لتجعل المتلقي منتجـاً بتنامي فعـل التأويـل إلى أقصاه لاكتشاف ما وراء الرموز بتحفيز الخيال.

- إنّ الاستغناء يعتمد الحد الأدنى من اللغة المنطوقة والمكتوبة، لتتحول به إلى لغة دلالية تشتغل بالمضمر والمحذوف والمقتطع والمقتصر عليه والمكتفي به بما يحث على تجاوز المذكور إلى ما يبينه ويوضحه ويكمله سؤالاً كان أو جواباً أو عدولاً أو اختزالاً لاكتشاف دواعي الإيجاز أو الاختصار أو السترك واستحضار الطرف الغائب وصولاً إلى إيجاد الوشائج الجامعة بين الطرفين.
- يقوم الاستغناء على طرفين بينهما اتصال معنوي وامتزاج بالتضايف، لأن الحبر هو المبتدأ في المعنى وإن كان الخبر أعم منه، إلا أن المجاورة بالإسناد يخصصه لذلك قدروا المحذوف منهما، وكذلك الصفة والموصوف فلا يترك أحدهما إلا بدلائل الغلبة وعلم المتلقي ومطابقة السؤال والجواب، وأما التضايف فإنما يقع في الصفات الغالبة، وهو استعمال الإضافة في كل شيء يثبت بثبوته آخر كالأب والابن والأخ والصديق، فإن كل ذلك يقتضي وجوده وجود آخر، فيقال لهذه الأسماء: الأسماء المتضايفة (1). لأن التضايف إنما بين شيئين كل واحد منهما غير الآخر، كما أن التفرقة تكون أيضاً فيما كان كذلك فلذلك لا تضيف اسماً إلى اسم آخر مرادف له على حقيقته ولا إلى كنيته سواء كان ذلك الاسم مطلقاً على عين أو معنى (2).
- إنّ التضايف يجري مجرى الإضافة بمعاقبة الألف واللام والتنوين لها إلا أنه يختلف عنها في الاستغناء، لأنه لا يستغنى عن المضاف ويختص بألفاظ القرابة والحجاورة، ولا يقتصر على التعريف أو التخصيص، كما في الإضافة، لأن المضاف إليه يستغنى عنه ولا يزول عن المضاف معنى التضايف لاستدعائه ما يضاف إليه، وذلك بخلاف الإضافة المحضة لاختصاصها بالأسماء، والإضافة غير المحضة لاختصاصها بالصفات الغالبة، فير المحضة لاختصاصها بالوصف، ولكن التضايف مختص بالصفات الغالبة، لاستدعائها ما يماثلها أو يضادها عقلاً.

⁽¹⁾ تاج العروس: 24/ 67 مادة (ضيف).

⁽²⁾ شرح المفصل: 3/9.

- إنّ الاستغناء بالتمييز عن الفاعل لإرادة الجاز لغرض المبالغة والتأكيد نحو طاب زيد نفساً وتصبب عرقاً وتفقاً شحماً، والأصل طابت نفسه وتصبب عرقه وتفقاً شحمه، وإنما غيرت بأن ينقل الفعل عن الثاني إلى الأول فارتفع بالفعل المنقول إليه وصار فاعلاً في اللفظ واستغنى الفعل به فانتصب ما كان فاعلاً. فعلم بذلك أن المراد الجاز وذلك أنه في الحقيقة لشيء من سببه وإنما أسند إليه مبالغة وتأكيداً ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسنداً إلى جزء منه فصار مسنداً إلى الجميع وهو أبلغ في المعنى والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ما هو منتصب به ثم أسند في اللفظ إلى زيد تمكن المعنى وذلك كما في يفيد الاستغناء بالتمييز عن الفاعل أن الفعل خرج إلى النهي، وذلك كما في فاعل (كفى) المفسر بالتمييز نحو كفى إذلالاً وكفى إرهاقاً وكفى تعنتاً والمقصود بهذا طلب الكف عن التمييز والانتهاء عنه، أي انته عن الإذلال والكف عن القلم والشجرة (كأنه لا يطلب الكف عن القلم والشجرة (كأنه لا يطلب الكف عن القلم والشجرة (كأنه الله يطلب الكف عن القلم والشجرة (كأنه الله يقال عن القلم والشجرة (كأنه الله عن القلم والشجرة (كأنه الله يقال عن القلم والشجرة (كأنه الله عن القلم والشجرة (كأنه الله يقال عن القلم والشجرة (كأنه الله يقال عن القلم والشجرة (كأنه الله يقال علي عن القلم والشجرة (كأنه الله الكف عن القلم والشجرة (كأنه الله على المسلم الكف عن القلم والمؤلم والشجرة (كأنه الله الكف عن القلم والشجرة (كأنه الله الكف عن التمويز والانتهاء على المؤلم والشجرة (كأنه الله الكف عن القلم والشجرة (كأنه الله الكف عن القلم والشجرة (كأنه الله الكف عن التمويز والانتهاء والله الكفري المؤلم ا
- إنّ استغناء الفعل (كفى) بالمنصوب للمبالغة في معناه كاقتصار الفعل المتعدي للمبالغة في معناه، وكذلك زيادة الباء في فاعله لزيادة تمكين معناه، فينقل من الخبر إلى الأمر، نحو قوله تعالى ﴿ وَكَفَى بِاللّهِ وَلِيًّا ﴾ [النساء: 45]، فإن معنى الباء للتوكيد، المعنى كفى الله ولياً إلا أن الباء دخلت في اسم الفاعل، لأن معنى الكلام الأمر المعنى اكتفوا بالله ولياً (3). فإنّ الاستغناء جعل الفاعل غاية بعد أن كان خبراً عنه، لأن الاسم بالنصب يصبح غاية فالفعل إذا كان غاية نصب والاسم إذا كان غاية جر وهذا قول الخليل (4)، وذلك للتفريق بين الجامد

⁽¹⁾ معانى النحو: 2/16.

⁽²⁾ معانى النحو: 2/16.

⁽³⁾ لسان العرب: مادة (كفي).

⁽⁴⁾ كتاب سيبويه: 3/ 17.

والمشتق، لأن المشتق يجري مجرى فعله، والمصدر يقوم مقام فعله وينوب عنه، لأن نسبة الفعل كإضافة المصدر، لأن الإضافة في الاسم كالإسناد في الفعل، فكل حكم يجب في إضافة المصدر من حقيقة أو مجاز فهو واجب في إسناد الفعل (1) لذلك يقع المصدر موقع فعله والموضع له دلالة، بدليل الرتبة، وقيل: هذا يدل أيضاً على مبلغ ما بين الفعل والاسم من علاقة تسمح بأن يكون الفعل في موضع الاسم، ويدل أيضاً على موقع المصدر وسطاً بين الاسم والفعل بحيث يحل أحدهما عمل صاحبه، ويعمل عمله، ويقوم بوظيفته في الكلام (2)، فإحلال المصدر محل فعله للمبالغة في معناه لاقتصاره على الحدث فالمصدر أبداً في موضع فعله (3)، لذلك فالاستغناء بالمصدر للمبالغة في معناه، وأما خروج الفعل (كفى) من الخبر إلى الطلب فقد جاء من نصب فاعله، فاستغنى عن الفاعل لتحوله إلى المواجهة وهي الحالة التي يجب فيها ترك الفاعل، ولا يظهر إلا لأجل التأكيد.

- إنّ الجهة النحوية هي التي تجمع المستغنى عنه بالمستغنى به، بدليل الإسناد والنسبة بنوعيها وأساليب الطلب والجواب لقيامها على التعلق المعنوي، فإن ذكر طرف منها كافي لاستدعاء الآخر، إذ لا يتصور قيام أحدهما بالفائدة، لأن التاليف وحده هو الذي يهم علم اللغة ويهمه بدرجة قصوى، لأن الاختلافات في البنية بين اللغات تنتج من الكيفيات المتنوعة التي تتوقف عليها عملية التأليف، فإن دال النسبة في غالب الأحيان عنصر صوتي (صوت أو مقطع أو عدة مقاطع أحياناً) يشير إلى النسب النحوية التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة بعضها ببعض (4).

⁽¹⁾ أسرار البلاغة: 351.

⁽²⁾ نحو القرآن: 75.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 1/ 252.

⁽⁴⁾ اللغة ، لفندريس: 105.

إنَّ الاستغناء باب إصلاح المعنى الإفرادي، كما في الإضافة والتوابع أو تركيبي لإتمام الجمل الاسمية أو الفعلية، وهو ما اصطلح عليه بالعمدة والفضلة في بابي الإسناد والنسبة، وهما ما لا يغنئ واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدأ، فمن ذلك الاسم المبتـدأ والمـبنى عليـه وهـو قولـك: عبـد الله أخوك وهذا أخوك ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء، ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك كان عبد الله منطلقاً وليت زيداً منطلق، لأن هذا يجتاج إلى مـا بعـده كاحتيـاج المبتدأ إلى ما بعده (١)، والمقصود بالفضلة ما كان قيداً للإسناد والنسبة، وليس المقصود بالفضلة عند النحاة إنها يجوز الاستغناء عنها من حيث المعنى، كما أنه ليس المقصود بها أنها يجوز حذفها متى شئنا، فإن الفضلة قد يتوقف عليها معنى الكلام، وذلك نحـو قولـه تعـالى ﴿ وَمَا خُلَقْنَاٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيِّنَهُمَا لَعِيِينَ ﴾ [الأنبياء: 16]، فإنه لا يمكن الاستغناء عن قوله (لاعبين)... والحذف لا يكون في العمدة ولا في الفيضلة إلا بالقرائن فيإن العمدة تحذف جوازاً ووجوباً كالفضلة وذلك كحذف كل من المبتدأ والخبر جوازاً ووجوباً وحـذف عامل المفعول المطلق جوازأ ووجوبأ وحذف عامل الإغـراء والتحـذير جـوازأ ووجوباً وهذه كلها عمد ويجذف المفعول به والحال وغيرهما من الفضلات فليس معنى الفضلة إذن إمكان الاستغناء عنها متى شئنا وإنما المقصود بالفضلة إنه يمكن أن يتألف الكلام بدونها (2)، بل يتألف الكلام بالمشاركة، فقد يكتفي بالقليل من الألفاظ سواء أكانت عمدة أم بفضلة فإذا احتيج إلى الإعلام اعتنى بالإسناد وإذا أريد الإنباء اعتنى بالنسبة، فيستغنى بعلم المتلقي عما لا حاجة إلى ذكره، لأن إظهاره ينقض الغرض، كما فيباب ما ينتصب

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 1/ 23.

⁽²⁾ معاني النحو: 1/ 14.

على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه (١) وفي رفع المصدر خبراً لمبتدا غير مستعمل كما أن الذي ينتصب عليه لبيك وسبحان الله غير مستعمل (٢) وكثيراً ما يجري التعبير القرآني على صور من الإيجاز والاكتفاء لا تحيط بها قواعد النحو مشل الاكتفاء من الجملة الفعلية أو الاسمية بجار ومجرور كقوله تعسالي ﴿ إِنّ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأتُمْ فَلَهَا ﴾ ومجرور كقوله تعسالي ﴿ إِنّ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأتُمْ فَلَهَا ﴾ [الإسراء: 7]، و﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرَجَالًا أَوْ رُكَّبَانًا ﴾ [البقرة: 239]، فقد اكتفى من جملة الجواب بالحال دون ذكر الفعل وفاعله ومفعوله، لأنه معلوم لا حاجة لذكره (٤٥).

إنّ وجوب الحذف يثبت الاستعانة بالاستغناء على إسقاط ما لا حاجة إلى ذكره لدلالة الحال والمقام ومطابقة الجواب للسؤال ما لم يستعمل في تبادل الحديث والاكتفاء بالإشعار عما ينقض الغرض ويتعارض مع المراد من الاستغناء وهو استحضار ما يشغل ذهن المتلقي والاستفادة من علمه بالحال في صياغة الألفاظ واختيار المناسب منها وترتيبها وطريقة نظمها، وليس ذلك قائماً على الظن وقد قيل: كيف يثبت الظن شيئاً مستغنى عنه لا فائدة للسامع فيه ولا داعي للمتكلم إلى إثباته، وإثباته عي (4). إنّ المستغنى عنه ليس مظنوناً، بل محقق بالأدلة، لأن التعويل على الظاهر دون الأخذ بالأسباب والدواعي يخل بالشكل التعبيري ومتطلباته كالاستغناء بالحرف عن جملة، وبالتنوين عن الإضافة، وبالمصدر عن فعله أو بالفعل عن مصدره، وذلك بدليل عود الضمير، إذيعود الضمير إلى المصدر بذكر فعله، وإن لم يجر له ذكر. قال الله تعسمال في وكلي عن مصدره، وذلك بدليل عود تعسمال في وكلي عن مصدره، وذلك بدليل عود تعسمال في وكلي عن المصدر بذكر فعله، وإن لم يجر له ذكر. قال الله تعسمال في وكلي عَلَم المناه في المناه في المناه في المناه في المناه في وكلي المنه في المناه ف

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 1/ 273.

⁽²⁾ نفسه: 1/ 349.

⁽³⁾ نحو القرآن: 47- 48.

⁽⁴⁾ الرد على النحاة: 89.

[آل عمران: 180]، فقوله (هو) ضمير للبخل وإن لم يكن مذكوراً، لدلالة (يبخلون) عليه، لذلك يجوز أن يعود الضمير إلى المصدر وإن لم يجر له ذكر استغناء بذكر فعله (1)، لذلك فإن الكلام إنما وضع للفائدة والفائدة لا تجنى من الجمل ومدارج القول، فلذلك كانت حال الوصل عندهم أشرف وأقوم وأعدل من حال الوقف (2).

- الاستغناء يكشف المراد من العامل المعنوي وهو الارتباط بكلام سابق، والمذكور دليل عليه فالاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل إلا لحديث قد ينوى إسناده إليه، وإذا كان كذلك فإذا قلت عبد الله فقد أشعرت بأنك تريد الحديث عنه فيحصل شوق إلى معرفة ذلك فإذا أفدته ذلك قبله الذهن قبول العاشق لمعشوقه فيكون ذلك أبلغ في التحقيق ونفي الشبهة (3)، وليس كذلك، بل لا يؤتى بالاسم ابتداء وكذلك ما ضارعه من الأفعال إلا لأمر يهم المتلقي، لأنه جواب لسؤال واقع أو مُقدر.
- الاستغناء بنوعيه اللفظي والمعنوي من باب الإيجاز اكتفاء بدراية المتلقي وفطنة المنشئ بالاختيار المناسب للمقام والحال المشاهدة لرفع اللبس عن المراد، فقد يكون في اللفظ دليل على أمرين ثم يقع القصد إلى أحدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بأن لم يدخل في القصد كأنه لم يدخل في دلالة اللفظ (4).
- إنّ القول بالترك اكتفاءً بالمستغنى به لدلالته على المستغنى عنه أولى من القول بالخذف والإضمار، لأنهما يقتضيان التقدير وذلك بخلاف الإسقاط تركاً له، و"في ضوء هذا ساق سيبويه رأيه في نصب المنصوبات حاملاً نصبها على (إضمار) الفعل المتروك إظهاره والقول بالإضمار أولى من القول بالحذف

⁽¹⁾ الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 81.

⁽²⁾ الخصائص: 2/ 331.

⁽³⁾ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 156.

⁽⁴⁾ دلائل الإعجاز: ١١١.

الذي أخذ به المتأخرون، لأن القول بالحذف اقتضى التقدير حتى صار التقدير أصلاً من أصول الدرس، أما القول بإضمار الفعل فيقوم على أساس من فهم ظروف القول وسياقه وربما أعفى الدارس من النص على عامل بعينه، كما تعمل المتأخرون (1). وليس كذلك، فإن الإضمار يدل على العمل والتأثير وهو لا يختلف كثيراً عن الحذف، ويسئ إلى المعنى، لأن تركه يشعر بتواصل الحوار ويكشف عن إدراك المنشئ لظروف قوله، أما البحث عن المضمر فيعني تطبيق الصناعة النحوية على العامل والمعمول، فإن الفصل بين نحو الإعراب ونحو المعنى قد كان إمعاناً في تقطيع أوصال علم العربية، وفصل أعضائه وأجزائه الحيوية بعضها عن بعض، بحيث لم تكد الصلة تنعقد بين أحكام التركيب وآثارها في أواخر الكلم، وبحيث أغفل جانب خطير من جوانب طرائق التعبير وأشكاله وما يؤدى المعنى في أساسه وجوهره (2).

- إنّ ترك المعاني ما يستغنى عنه بالدليل اللفظي أو المعنوي لشحن المذكور بالنكت الكثيرة، يدل على ما اكتنزه من الإشعار تعظيماً أو تنكيتاً وبتقدير المضمر أو إظهاره تذهب الفائدة منه، ويظهر التعمّل في تعاطي أساليبه، لأن تركه يوفر العناية بالمعمول، لإثبات تواصله بمتطلباته المقامية والحالية، ولإظهار تفاعل المنشئ معها وحضور ذهنه واستجابته لملابساته، فترك ذكر المضمر لإدراك الغرض من الكلام، وإن إظهاره ينقض الغاية من إضماره. وكذلك إسقاط كل مستغنى عنه، هذا فضلاً على الإيجاز والاختصار وتوفير الوقت والجهد وتكثير المعاني بألفاظ قليلة موحية يستغنى بها عن كل تقدير، إذ لا يكن لأي تقدير أن يؤدي المراد منها لدلالة المذكور عليه مع زيادة فائدة إدراك الغاية بالمشاركة الحقيقية، وفي جعل المنشئ غير بعيد عن تداعيات ما ينشئه.

⁽¹⁾ قضايا نحوية: 130.

⁽²⁾ نحو المعانى: 121.

 إنّ الاستغناء في القواعد المنطقية للتركيب اللغوى يعنى صحة السكوت عليه، وذلك في وجود الركنين وهما المبتدأ والخبر والفعل والفاعل وما ناب عنه، أما الاستغناء في المنهج اللغوى فهو الأصل الدال على الحوار بمشاركة طرفي اللغة، لا فرق في ذلك بين ترك ركن العمدة أو قيد النسبة التامة أو الناقصة في وجوب الترك بحسب مقتضى الحال وسياق الكلام ومتطلباته، وإن أردت أن تزداد تبييناً لهذا الأصل أعني وجوب أن تسقط المفعول لتتوفر العناية على إثبات الفعل لفاعله ولا يدخلها شوب... إنك لم تجد لحذف المفعول... من الروعة والحِسن... إلا لأن في حذفه وترك ذكره فائدة جليلـة وأن الغـرض لا يصح إلا على تركه (1). وكذلك ترك الوصل بين التراكيب اللغوية فيان في الفصل أحياناً ضرباً من الجمع ووضع كل معنى في موضع علاقته بما قبله وما بعده، إن هذا حقاً أهم ما في نظم الكلام وتركيبه وترتيب أجزائه، لأنه ترتيب للأفكار ونظم لأجزائها مثل نظم العقد، يراعى فيه الانسجام والاتساق والتعاقب والترابط وهو يحتاج إلى مَلكة مالكـة وقــدرة بارعــة وذكــاء لمّــاح^{(2)،} وذلك لأن الوصل يوهم خلاف ما قصد إليه فقدتري الجملة حالها مع ما قبلها حال ما يقتضي العطف ثم أنه يجب فيها ترك العطف لأمر عرض وأفاد انقطاعها عما قبلها، كقوله تعالى ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [البقـرة: 15]، فالظــاهر يقتــضي أن يكــون معطوفــاً علــي قولــه ﴿ إِنْمَا لَخُنُ مُسْتَهْزِبُونَ ﴾ ، كما جاء معطوفاً في قوله ﴿ مُخَادعُونَ اللَّهَ وَهُوَخَادعُهُــ ﴿ ﴾ ، وقولــه ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ اللَّهُ ﴾ لكن الفرق أن قوله ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهَرْ بُونَ ﴾ حكاية عنهم وليس بخبر عن الله تعالى وقوله ﴿ اللَّهُ سِنَّهَ رَئُ بِهِـمٌ ﴾ خبر عـن الله تعـالى أنه يجازيهم عن كفرهم ويستهزئ بهم فلو عطف عليه لخرج عـن كونـه خـبراً عن الله وصار خبراً عنهم وأن يكونوا قد شهدوا على أنفسهم أن الله يستهزئ

⁽¹⁾ دلائل الإعجاز: 124- 125.

⁽²⁾ نحو المعانى: 94.

بهم.. وفيه شيء آخر وهو أن الحكاية عنهم بأنهم قالوا كيت وكيت يشوق السامعين إلى العلم بمصير أمرهم وما يصنع بهم حتى سألوا أنهم لما فعلوا ذلك فماذا فعل بهم فقوله ﴿ اللّه يَسْنَهُن يَ اللّه على جواب عن ذلك السؤال المقدر وحينئذ يجب أن يؤتى به غير معطوف على ما قبله (1). فإن الاستغناء عن حرف العطف يدل على ارتباط الكلام بما قبله ولم يذكر لدلالة الظاهر عليه، بدليل المطابقة، لأن المذكور يجيء على شكل المقدر، كما في حكاية قول موسى عليه السلام لفرعون بعد الفعل (قال) في قوله تعالى ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا مُوسِي عَليه السلام لفرعون بعد الفعل (قال) في قوله تعالى ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْسَمَنُوتِ وَالْمَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَّ أَلُونَ كُنتُم مُوقِينِينَ ﴾

[الشعراء: 23- 24]. فقد جاء على تقدير السؤال والجواب كالذي جرت به العادة فيما بين المخلوقين فلما كان السامع منا إذا سمع الخبر عن فرعون بأنه قال (وما رب العالمين) وقع في نفسه أن يقول: فما قال موسى له؟ أتى قوله (رب السموات والأرض) مأتى الجواب مبتدأ مفصولاً غير معطوف وهكذا التقدير والتفسير أبدأ في كل ما جاء فيه لفظ (قال) هذا الجيء (2)، وهو ما يعرف عند البلاغيين بشبه كمال الاتصال، فإن من أروع مواضع الفصل بين تركيبين يتمم أحدهما الآخر ما يعرف عند علماء المعاني بشبه كمال الاتصال. ذلك حيث يقدر بعد الجملة الأولى سؤالاً يجاب عليه بما في الجملة الثانية صريحاً كان الجواب أو موحى به مثال ذلك قوله تعالى في حكاية إبراهيم عليه السلام ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُواً سَلَنَا قَالَ سَلَمٌ فَرَمٌ مُنْكُرُونَ ﴾ [الذاريات: 25]، وهذا الطراز من الفصل مبثوث في اسلوب الحوار من قصص القرآن الكريم فكان سؤالاً ألقي بعد (فقالوا سلاماً) فقيل: فماذا قال لهم؟ (قال سلام) الآية، ولعل علة الفصل في مثل هذا الموضع شبيهة بعلة الفصل إذا اختلف التركيبان خبراً وإنشاء فكأن الجملة الثانية وهي بمثابة جواب عن سؤال مقدر

⁽¹⁾ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 166 - 167.

⁽²⁾ دلائل الإعجاز: 186.

أو متصور، قد نزلت منزلة الجزء من السؤال إشعاراً به ودلالة عليه فعدت عنزلة الاستفهام وهو إنشاء (1).

- إنّ الاستغناء اقتضى مشاركة المتلقى بتقدير السؤال بدلالة ترك العاطف، لأن الفصل في الظاهر ولكنه في الحقيقة وصل بين المنشئ والمتلقى، وهو الأصل في الحوار اللغوي، بدليل الجوار اللغوي ومقتضياته وهولا يقتصر على التوكيـد أو النعت لإيجاد التشريك بين الجملتين المتجاورتين، لأن التعلق أوسع من أن يكون ذاتياً، كما قيل في تبرك العاطفان يكون إحدى الجملتين كالتوكيد للجملة الأخرى أو كالصفة لها فلا يجوز إدخال العاطف عليه، لأن البصفة والتوكيد متعلقان بالموصوف والمؤكد لذاتيهما، فلما كان التعلق الذاتي حاصلاً استغنى عن لفظ يدل على ذلك التعلق.. وأما إذا لم يتعلق إحدى الجملتين بالأخرى تعلقاً ذاتياً ولكن بينهما مناسبة فهنا يجب ذكر العياطف⁽²⁾. وليس كذلك، فإن المناسبة مطلوبة بين كلامين يتعلق أحدهما بالآخر في السؤال المقدر أو المتصور وجوابه، بدليل المطابقة فلا جواب إلا بعــد اسـتفهام ولا استفهام إلا عند الحاجبة إلى جنواب ولم تنفيضم عنرى الارتباط بين الاستفهام والجواب إلا في نحونا ولم يكن ذلك ليكـون لـو أن النحـو درس في منهجه الملائم لطبيعته والنحاة فهموا موضوع دراستهم (3). فقد يجذف الـسؤال ثقة بفهم السامع بتقديره، كقول ه تعالى ﴿ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآ بِكُرْ مَّن يَبْدَأُواْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُمِيدُهُ مَلُ ٱللَّهُ يَكْبَدَقُوْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ، ﴾ [بىونس: 34]، فإنــه لا يـستقيم أن يكــون السؤال والجواب من واحد فتعين أن يكون (قـل الله) جـواب ســؤال، كــأنهم سألوا لما سمعوا من رسول الله (ﷺ) وهو (من يبدأ الخلق ثم يعيده) فأجهابهم الله عز وجل (قل الله يبدأ الخلق ثم يعيده) فترك ذكر السؤال، ونظيره قولـه

⁽¹⁾ نحو المعاني: 102.

⁽²⁾ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 164.

⁽³⁾ في النحو العربي نقد وتوجيه: 277.

تعــــالى ﴿ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَا يَكُم مَن يَبْدَوُّا الْخَاتَى ثُمَّ يُمِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَكَبَدَوُّا الْخَاتَى ثُمَّ يُمِيدُهُ فَلِ اللَّهُ يَكَبَدَوُّا الْخَالَى ثُمَّ يُمِيدُهُ ﴾ [يونس: 34] (1). فالأصل في الجواب أن يكون مشاكلاً للسؤال، وفيه دليل على الاستغناء بالمرفوع عن ذكر عامله، وهو في الحقيقة السؤال المشاكل للمذكور اسماً مرفوعاً كان أو منصوباً، كما في المنصوبات التي تركت أفعالها بدلالة النصب الذي يقتضى معنى الفعلية أو ما تعلق بها من أشباه الجمل.

- إنّ الاستغناء من مقومات صحة الكلام لمطابقت متطلبات المناسبات ومقتضيات الأحوال، لأن التبادل اللغوى في حقيقته تبادل للأفكـار والمـشاعر بين العقول والنفوس بدلالة قدرة الرمز اللغوى على الإيجاء والإشعار بتداعى المعانى في الأذهان والاحتفاظ بذلك لمدة طويلة تفوق أعمار منشئيه، لـذلك تراكمت دلالته واتسعت جهات استعماله فاحتيج إلى تقرير معناه بالالتزام بمراعاة حال السامع، كما في التأكيد، "فالغرض الذي وضع لـ التأكيـ أحـد ثلاثة أشياء أحدها أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه وثانيها أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط.. والغرض الثالث أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا⁽²⁾. فإذا أمن اللبس وأدرك المنشئ علم السامع بالأمر نحا نحو الإيجــاز فاستغنى عن المالوف والمعلموم وما يغير الجهة أو قبصد التباثير أو التهويسل والتعظيم فجرى ترك حكم الظاهر حملاً على المعنى للمشابهة أو المخالفة بإعطاء حكم بناء لآخر وإلحاقه به وإتباع سبيله بإنزاله منزلته والقياس عليه، كما في باب التذكير والتأنيث، نحو قول تعالى ﴿ وَمَا يُدَّرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ [الشورى: 17]، أي لعل مجيء الساعة قريب (3). ونظيره قوله تعالى ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف: 56] . فقد قيل: من باب إكساب المضاف حكم المضاف إليه إذا كان صالحاً للحذف والاستغناء عنه

البرهان في علوم القرآن: 4/ 46 – 47.

⁽²⁾ شرح الكافية في النحو ، للرضي: 1/ 328 – 329.

⁽³⁾ الكشاف: 456/3.

بالثاني، والمشهور في هذا تأنيث المذكر الإضافته إلى مؤنث. وقيل: من الاستغناء بأحد المذكورين لكون الآخر تبعاً له ومعنى من معانيه، ومنه في أحد الوجوه قوله تعالى ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَمَا خَصِعِينَ ﴾ [الشعراء: 4]، فاستغنى عـن خبر الأعناق بخبر أصحابها والأصل هنا أن رحمة الله قريب، وهـو قريب مـن المحسنين فاستغنى بخبر المحذوف عن خبر الموجود وسوغ ذلك ظهور المعنسي (١). فاستغنى عن التأنيث بدلالة الخير، كما استغنى عن تأنيث (رحمة) بتذكير الإشارة إليها في قوله تعالى ﴿ قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّقِي ﴾ [الكهف: 98]، فلم يقـل هذه، لأن المرادُّهذا السد نعمة من الله و (رحمة) على عباده أو هـذا الإقـدار والتمكين من تسويته (2). فإن نعمة ورحمة من الـصفات الغالبـة الــتي يـستغنى بهما عن الموصوف، كما تقول ثلاثة دواب إذا أردت المذكر، لأن أصل الدابة عندهم صفة، وإنما هي من دببت فأجروها على الأصل وإن كان لا يتكلم بها إلا كما يتكلم بالأسماء، كما أن أبطح صفة واستعمل استعمال الأسماء (3)، فيستغنى في الصفات الغالبة وصيغ المبالغة بالمذكر سواء أكمان بمعنى الفاعل أو المفعول، وأوصاف المؤنث الدالة على النسب بالتذكير المعنوي عن التأنيث اللفظي، كما استغنى بتـذكير المصادر في اسـتعمالها خـبراً أو صفة أو حالاً، وكذلك الاستغناء بتـذكير (أفعـل)، إذ تقـع علـى المـذكر والمؤنث، لاستعمالها اسماً ووصفاً، فتصرف اسماً وتمنع وصفاً، كالأفعى فقداًستعملت اسماً ووصفاً فمن جعلها وصفاً لم يصرف كما لا يـصرف أحمـر ومن جعلها اسماً صرف، كما يصرف أرنباً وأفكلا والأسد يقـع علـي المـذكر والمؤنث يُقال أسد ذكر وأسد أنثى (4).

البرهان في علوم القرآن: 3/ 361.

⁽²⁾ الكشاف: 2/ 499.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 3/ 563.

⁽⁴⁾ المخصص: 16/106.

- ففي الاستغناء دليل على تغليب المعنى على اللفظ، وذلك بالخروج عن الظاهر والحكم للمعنى بالإلحاق والإتباع والاكتساب والحمل على المعنى في الاستعمال، و"سبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها والتركح في أثنائها لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور والشعر الموزون والخطب والسجوع ولقوة إحساسهم في كل شيء شيئاً وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يالف مذاهبهم، وعلى هذا ما منع الصرف من الأسماء للشبه اللفظي نحو أحمر واصفر وأصرم وأحمد.. لما في ذلك من شبه الفعل فحذفوا التنوين من الاسم لمشابهته ما لا حصة له في التنوين وهو الفعل والشبه اللفظي كثير (1).
- وفي المشابهة نظر، لأنها لا تكون علة المنع، بل العلة في الاستغناء بمعنى عن آخر وذلك لاشتراك الصيغة كاشتراك المبهمات في المعاني، وقيد قيل: إذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل أيضاً، فلم كان إعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس فالجواب أن الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير اسم الفعل بمعنى الفعل ويتضمن هنا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل فتتطفل الأسماء على الأفعال في المعنى فتعطى حكم الفعل وذلك ببناء اسم الفعل وعمله عمله معاً وعمل البواقي عمله حسب وهذا مطرد في كل ما يعطى حكماً لأجل مشابهته لنوع آخر (2).
- إنّ المشابهة اللفظية ليست كافية لإعطاء الحكم لها، بل هي علة جامعة للمتشابهات، ولكن يبقى الفصل بين المشتركات فيه قائماً على الدلائل المعنوية التي تخصص معنى بالاستغناء للقطع به وإبعاد الاحتمال، لأن حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله ألا ترى أن اسم

⁽¹⁾ الخصائص: 1/215.

⁽²⁾ شرح الكافية في النحو ، للرضى: 1/ 37.

الفاعل محمول على الفعل في العمل ولم يخرج بذلك عن كونه اسماً، وكذلك الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب، ولم يخرج بذلك عن كونه فعلاً، فكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيهاً بالاسم لا يخرجه عن كونه فعلاً⁽¹⁾.

- إنّ الاستغناء عن التنوين، وهو علم الخفة، وما يتبعه كالجر لقيامه مقام الإضافة يدل على غلبة الفعلية على الاسمية في (أفعل) لإفادة معنى التعجب وغلبة الوصفية في التفضيل وفي الصفة المشبهة لأنه يكون وصفاً للألوان والعيوب الظاهرة وغلبة العلمية في الممنوع من الصرف كأحمد، لأنه لو جر الاسم الذي لا ينصرف مع حذف تنوينه فقيل مررت بأحمد لأشبه المبنيات نحو أمس ثم لما منع الجر ولا بد للجار من عمل وتأثير شارك النصب في حركته لتآخيهما، كما شارك نصب الفعل جزمه في مشل لم يفعلا ولن يفعلا وأخواتهما وأخواتهما أله .
- وكذلك قد يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم للاستغناء عنها بالكسرة، لأن احرف المدتوابع للحركات ومتنشئة عنها، وأن الحركات أوائيل لها، وأجزاء منها، وأن الألف فتحة مشبعة والياء كسرة مشبعة والواو ضمة مشبعة يؤكد ذلك عندك أيضاً أن العرب ربما احتاجت في إقامة الوزن إلى حرف مجتلب ليس من لفظ البيت فتشبع الفتحة فيتولد من بعدها الألف وتشبع الكسرة فتتولد من بعدها واو⁽³⁾. لذلك قيل:كيس بين الحركات وهذه الأحرف من فرق إلا في الكم الصوتي، أما في الكيف فهي هي لا فرق بين هذي وتلك، فالحركات أصوات مد قصيرة والأحرف أصوات مد قصيرة والأحرف أصوات مد قرية ليست إلا

⁽¹⁾ الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/82 مسألة (15).

⁽²⁾ شرح المفصل: 1/58.

⁽³⁾ سر صناعة الأعراب: 1/ 26- 27.

ضمة ممطولة، والياء التي ظنوا أنها علامة جر فرعية ليست سوى كسرة ممطولة وكذلك الألف ليست إلا فتحة ممطولة (١).

- وقد استغنى الممنوع من الصرف عن الكسرة بالفتحة لاستغنائه عن التنوين، وكذلك المنصوب بنزع الخافض، نحو قوله تعالى ﴿ وَاَقَعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرَصَدِ ﴾ [التوبة: 5]، فإن الاسم المنصوب هنا منصوب بنزع الخافض أو بإسقاط حرف الجر توسعاً، لأنه يحتمل معاني الظرفية (في) والاستعلاء (على) والإلصاق (الباء) ويصح أن يقدر، لو أريد التقدير، فأقعدوا لهم في كل مرصد، وعلى كل مرصد وبكل رصد (2).
- إنّ التوسع في الاستغناء عن الحرف المعين يقصد به الإحاطة بالمعنى المطلوب ودفع اللبس في التمكن، وليس باباً للاحتمالات إلا إذا قصد العموم، لأن الظرف لا يناسبه إلا (في)، لأنه للوعاء، كما أن (كلاً) ليست من الظروف المقطوعة عن الإضافة، لأنها غاية، ولم يسم كل وبعض مقطوعي الإضافة غايتين لحصول العوض عن المضاف إليه (ق) لذلك فإن انتصابه على الظرف كقوله ﴿ لاَ قَعُدُنَ لَهُ مُ صَرَاطك المُ سُتَقِيم آ ﴾ الإضافتة إلى اسم المكان، ولتضمنه (في) بدلالة الفعل (قعد)، وأما ما قطع عن الإضافة كقبل وبعد ولا غير وليس غير وحسب، فقد استغنى عن المضاف إليه فبنيت على الضم للدلالة على أنها صارت غايات في ذاتها، وسميت هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة غايات، لأنه كان حقها في الأصل أن لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسي، بل تكون الغاية هي المنسوب إليه فلما حذف المنسوب إليه وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك

⁽¹⁾ في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 68.

⁽²⁾ نحو المعانى: 78- 79.

⁽³⁾ شرح الكافية في النحو: 2/ 102.

⁽⁴⁾ الكشاف: 2/ 175.

الاسم لاستغرابه (1). وليس كذلك، لأن الاستغناء عن المضاف أو المضاف إليه والاكتفاء بأحدهما لا جدوى منه بغير علم المخاطب، لأنَّالمضاف قــد حــذف كثيراً من الكلام وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يـشكل وإنمــا سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب، إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً وإذا حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه (2)، لأن الدلالة على الشيء هي لا محالة إعلامك السامع إياه وليس بدليل ما أنت لا تعلم به مدلولاً عليه، وإذا كان كذلك وكان مما يعلم ببدائه المعقول أن الناس إنما يكلم بعضهم بعضاً ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده (٥). وكذلك الأمر في الغايات، لأنها إذا أضيفت كانت غايتها آخـر المـضاف إليـه، لأن به يتم الكلام وهو نهايته فإذا قطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة صارت هي غايات ذلك الكلام وهي مبنية على الضم أما بناؤها فلان هذه الظروف حقها أن تكون مضافة، لأنها من الأسماء الإضافية التي لا يتحقق معناها إلا بالإضافة... فلما حذف ما أضيفت إليه مع إرادته واكتفي بمعرفة المخاطب عن ذكره وفهم منها بعد الحذف ما كان مفهوماً منها قبل الحذف صارت بمنزلة بعض الاسم، لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد وبعض الاسم مبنى لا يستحق الإعراب⁽⁴⁾.

- وقد يكون المضاف علة لما قبله فيستغنى عنه بالمضاف إليه، لكونه جواباً لقوله: لم فعلت؟ وذلك إذا كان مصدراً مؤولاً من (أن) والفعل، فيكتفي به عن المصدر المستغنى عنه، ومن ذلك حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف إليه، في

⁽¹⁾ شرح الكافية في النحو ، للرضى: 2/ 102.

⁽²⁾ شرح المفصل: 3/ 23.

⁽³⁾ دلائل الإعجاز: 408.

⁽⁴⁾ شرح المفصل: 4/ 86.

اسلوب تفردت به العبارة القرآنية وقضت قواعد النحاة أن يهجر فلا يستعمله المنشئون ويكثر ذلك حين يكون المحذوف المتصور علة لما قبله أو بعبارة النحاة مفعولاً له أو سبباً (1)، لأن المفعول لـه في عـرف النحـاة هـو المـصدر الظـاهر وليس المقدر المضاف، نحوَّجتتك إصلاحاً لأمرك وضربته تأديباً، فإن قــال هــو بتقدير حذف مضاف أي إرادة إصلاح وإرادة تأديب قلنا فجوز أينضأ جئتك إكرامك لى وجئتك اليوم إكراماً لك غدا بتقدير المـضاف المـذكور، بــل جــوز جئتك سمنا ولبنا فظهر أن المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف⁽²⁾، لأنهم اتفقوا على أنه جواب لسؤال سائل: لم فعلت؟ وهو سؤال عن السبب (3). وقد أجروه مجرى المفعول معه في ملازمة الـواو، وذلـك لأن دلالـة الفعل على المفعول له أقوى من دلالته على المفعول معه، وذلك لأنـه لا بـد لكل فعل من مفعول له سواء ذكرته أو لم تذكره، إذ العاقل لا يفعل فعلاً إلا لغرض وعلة وليس كل من فعل شيئاً يلزمه أن يكون له شريك أو مصاحب وقد يحذف المصدر ويكتفى بدلالة اللام على العلة فيقال زرتك لزيد وقصدتك لعمرو ولا يجوز حذف اللام والمصدر معاً (4)، لذلك قدروا مصدراً متصوراً يكون علمة للمصدر المؤول، نحو قولمه تعالى ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكُ بُعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَابِقُ بِهِ مَدَرُكَ أَن يَقُولُواْ لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ كَنْزُ أَوْ جَاءَ مَعَدُ مَلَكُ ﴾ [هود: 12]، أي خافة أن يقولوا (5). ونحوه قوله تعالى ﴿ وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ [النحل:15]،"معناه كراهة أن تميد، ومعنى تميـد لا

⁽¹⁾ نحو القرآن: 44.

⁽²⁾ شرح الكافية في النحو: 1/ 194.

⁽³⁾ الأمالي النحوية: 4/ 61.

⁽⁴⁾ شرح المفصل: 2/ 53.

⁽⁵⁾ الكشاف: 2/ 261.

تستقر، وأن تميد في موضع نصب مفعول لها (1)، أوكراهة أن تميد بكم وتضطرب (2)، يستغنى بالمصدر الصريح في مواضع لا يصلح سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً، ويستغنى بالمصدر المؤول في مواضع لا يصلح فيها الصريح، لأن الأصل في المؤول جملة إنبائية في النسبة، فإن المؤول يسد مسد قيد الإسناد كالمسند إليه والمسند ويستغنى به عن خبر فعل الرجاء (عسى) ولا يسد الصريح في حين يستغنى بالصريح عن ظرف الزمان، نحو طلوع الشمس أو غروبها وقدوم الحاج، وبطرد حذف جرف الجر مع المؤول بـ(أن) والفعل ولا يحصل ذلك مع الصريح، لأنه مفرد، لذلك يؤكد به فعله ولا يؤكد بالمؤول، كما أن الصريح يقع علة لفعله، كما يقع مفعولاً فيه، أما المؤول فيقع مفعولاً له بتقدير اللام أو مصدر صريح مضاف، لقيام المؤول بوظيفة المضاف إليه أو المجرور، لأن في الفعل لا تقطع بحصول الفعل كالصريح لدلالة (أن) على الاستقبال (أن) والفعل لا تقطع بحصول الفعل كالصريح لدلالة (أن) على الاستقبال غالباً، أما الصريح فلا دلالة على الزمن، كما أن المؤول يفصل بصيغة فعله بين الفاعل والمفعول ولا يظهر ذلك في الصريح.

- إنّ المستغنى به ليس بحاجة إلى المستغنى عنه لقيام البديل وهو علم المخاطب أو شهادة الحال، كما قيل في موضع (بسم الله) نصب كأنك قلت ابدأ بسم الله ولم يحتج إلى ذكر أبدأ، لأن المستفتح مبتدئ فالحال المشاهدة دالة على المحذوف ويصلح أن يكون موضعه رفعاً على ابتدائي بسم الله والفعل متروك، لأن جميع حروف الجر لابد أن تتصل بفعل إما مذكور وإما محذوف (3).
- وقد قضت القواعد تقدير ما لا حاجة إليه فلم تعبأ بالأصل العلمي الذي لا يجوز له أن يفترض في مادة البحث مهما كانت ما ليس موجوداً فيها، ثم إنّ

⁽¹⁾ معانى القرآن وإعرابه: 3/ 193.

⁽²⁾ الكشاف: 2/ 404.

⁽³⁾ المخصص: 17/ 135.

هذا الافتراض أو التقدير أو الإصرار على وجود محذوف يذهب بما قصد إليه الكلام من تأثير بعينه في نفس القارئ أو السامع، ولو أننا عرضنا ما يـذكره المعربون من تقديرات.. لوجدناهم يتكلفونها من بين ثنايا العبارة ولـو صـرح بها في الكلام لخرج عما قصد إليه (1). فإذا أظهر المستغنى عنه صرف الكلام عن جهته، كالاستغناء عن (أن) الناصبة للفعل المضارع بعد الطلب، لأن الجواب إخبار فاستغنى عن (أن) لئلا يلتبس بالعطف فتضيع الفائدة، لأنَّالْجُوابِ مُخالفٌ لما قبله، لأن ما قبله أمر أو نهى أو استفهام أو نفي أو تمـن أو عرض ألا ترى أنك إذا قلت إبتنا فنكرمك لم يكن الجواب أمراً فإذا قلت لا تنقطع عنا فنجفوك لم يكن الجواب نهياً، وإذا قلت ما تأتينا فتحدثنا لم يكن الجواب نفياً وإذا قلت أين بيتك فأزورك لم يكن الجواب استفهاماً، وإذا قلت: ليت لى بعيراً فأحجّ عليه لم يكن الجواب تمنياً وإذا قلت ألا تنزل فتصيب خيراً لم يكن الجواب عرضاً فلما لم يكن الجواب شيئاً من هذه الأشياء كان مخالفاً لما قبله، وإذا كان مخالفاً لما قبله وجب أن يكون منصوباً على الخلاف⁽²⁾، بل يجب أن يكون منصوباً ليطابق الجواب الطلب، لأن النبصب دليل الفعلية والرفع دليل الاسمية، إذ يجعل الفاء استثنافية وليست جوابية، فاستغنى عن (أن) لـئلا يلتبس بالاستئناف فيقطع ما بعد الفاء عما قبلها، بدليل رفع ما بعد فاء الإتباع في الشرط، لأنَّالفاء التي يجاب بها تعقد الجملة الأخيرة بالأولى فتجعلهما جملة واحدة، كما يفعل حرف الشرط ولو قلت ما تزورني فتحدثني فرفعت تحـدثني لم يكن الكلام جملة واحدة بل جملتين، لأن التقدير ما تزورني وما تحدثني فقولك ما تزورني جملة على حيالها وما تحدثني جملة ثانيـة كـذلك والكوفيـون يقولون في مثل هذا وأشباهه أنه منصوب على الصرف وهذا الكلام إن كان المراد به أنه لما لم يرد فيه عطف الثاني على لفظ الفعل الأول صرف عن

⁽¹⁾ نحو القرآن: 21.

⁽²⁾ الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 294 مسألة (76).

الفعلية إلى معنى الاسمية بأن أضمروا (أن) ونصبوا بها فهو كلام صحيح وإن كان المراد أن نفس الصرف الذي هو المعنى عامل فهو باطل، لأن المعاني لا تعمل في الأفعال النصب إنما المعنى يعمل فيها الرفع وهو وقوعه موقع الاسم، كما كان الابتداء الذي هو معنى عاملاً في الاسم (1).

- إنّ العامل المعنوي دليل مطابقة الجواب للسؤال، لأنه يوجب ارتباط المذكور بسؤال مقدر أو متصور وكذلك رفع المضارع دليل تصوير الذات في الحال، وذلك بخلاف نصبه فإنه دليل نقله إلى الاستقبال، بدليل نقله بالجزم إلى المضي وقد دلت الفاء على الجواب وليس العطف إذ يستغنى بحروف المعاني عن الجمل الفعلية وقد جاء النصب دليلاً على معنى الفعلية وهي دليل الحدوث والتجدد، وذلك مناسب للجواب، لأنه حادث بعد طلب ولا يستقيم إعادة الحادث على ما قبله لاختلاف المعنى. قال الفراء: فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها فإذا كان كذلك فهو الصرف كقول الشاعر:
 - لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم
- الا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله) فلـذلك سمـى صـرفاً، إذ كـان معطوفاً ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله (2).
- إنّ الاستغناء بالفاء الجوابية بخلاف واو المعية وإن اشتركا في النصب، لأن المواو لا تقع جواباً بدليل جواز إظهار (أن) بعدها بخلاف الفاء، لأن المانع هو عطف المصدر المؤول على الفعل الصريح قلو كان الأول مصدراً صريحاً لجاز ذلك أن تظهر (أن) في الثاني نحو قوله:
 - للبس عباءة وتقر عيني أحب إليّ من لبس الشفوف

⁽¹⁾ شرح المفصل: 7/ 27.

⁽²⁾ معانى القرآن: 1/ 33- 34.

ولو قال وأن تقر عـيني لجـاز لأن الأول مـصدر (١)، وذلـك لأن المعنـي الـذي تختص به الفاء الإتباع والعطف داخل عليه، كما أن المعنى الـذي تخـص بــه الواو الاجتماع والعطف داخل عليه (2)، لأن العطف يقتضى الإشراك في المعنى، بدليل العلامة الإعرابية المشتركة بين المعطوف والمعطوف عليه، وأما الرفع فهو للجواب بالقطع والاستئناف، نحـو قولـه تعـالي ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيَ أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُحْفُوهُ يُحَاسِبَكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآهُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآهُ ﴾ [البقرة: 284]، فقد قرئ يغفر ويعذب مجزومين عطفاً على جواب السرط ومرفوعين على فهو يغفر ويعذب(3). وذلك إذا عطف فعلاً على الجواب المجزوم فلك فيه وجهان الجزم بالعطف على المجزوم على إشراك الثاني مع الأول في الجواب والرفع على القطع والاستثناف وذلك قولك: إن تأتني آتـك فأحدثك كأنه وعده إن أتاه فإنه يأتيه فيحدثه عقيبه ويجوز الرفع بالقطع واستثناف ما بعده، كما قال يريد أن يعربه فيعجمه أي فهو يعجمه على كل حال... وحكم الجميع واحد إلا الفاء فإنه قد أجاز بعضهم فيه النصب (4)، لأن الفاء حرف جواب، لأنها للإتباع، وقد يدخلها العطف إذا أشركت الثاني في الأول، لأنَّما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار (أن) وما لم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه، أو يكون في موضع مبتـدأ أو مبنى على مبتدأ أو موضع اسم مما سوى ذلك تقول: لا تأتيني فتحـدثني.. ولا يجوز إظهار (أن)، كما لا يجوز إظهار المضمر في لا يكون ونحوها (أن)، أي في الاستثناء. أما في الاستغناء عن (أن) فللمخالفة بين معنى ما بعدها عما قبلها،

⁽¹⁾ شرح المفصل: 7/ 25.

⁽²⁾ المخصص: 14/ 49.

⁽³⁾ الكشاف: 1/407.

⁽⁴⁾ شرح المفصل: 7/ 55.

⁽⁵⁾ كتاب سيبويه: 3/ 28.

وإنما يكون إضمار (أن) إذا خالف الأول الثاني لو قلت: لا تقم فتضرب زيداً لجزمت إذا أردت لا تقم ولا تضرب زيداً، فإذا أردت لا تقم فتضرب زيداً، أي فإنك إن قمت ضربته لـم يكن إلا النصب، لأنك لـم تـرد بـ(تـضرب) النهى، فصار المعنى لا يكون منك قيام فيكون منك ضرب لزيد (1).

- إنّ الاستغناء بحسب العلامة الإعرابية، لأن الرفع دليل القطع والاستئناف فالمستغنى عنه ضمير الرفع والنصب دليل السببية فالمستغنى عنه (أن) والجزم دليل العطف فالمستغنى عنه تكرار العامل، وإنما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب، لأنهم قصدوا التنصيص على كونها سببية والمضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال فلو أبقوه مرفوعاً لسبق إلى الذهن أن الفاء تعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفه إلى النصب منبه في الظاهر إلى أنه ليس معطوفاً، إذ المضارع المنصوب بأن مفرد وقبل الفاء المذكورة جملة.. فكان فيه شيئان دفع جانب كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء فيكون إذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوباً (2).

- إنّ القول بالاستغناء أولى من القول بالخلاف لاقتصار الخلاف على النصب، في حين أن الاستغناء يضم طرفي اللغة، فهو باب واسع، لقيامه على المحاورة والجوار اللغوي لفهم الغرض وبيان دواعيه، ولا يتقيد بالأثر الإعرابي للعامل الظاهر أو المقدر، بل يكون الإعراب وضده البناء من دلائله للوصول إلى الغرض المقصود من الكلام، وقد قيل إن القول بالخلاف في هذه المواضع وغيرها يعفي الدارسين من القول بالعامل وتصيده ويخفف عن الدرس بعض ما أثقله به المناطقة من النحويين ويخلصه من كثير من المجادلات، بل لعل الأخذ به يكون وسيلة من وسائل التيسير الذي ينشده الدارسون المحدثون (3)،

⁽¹⁾ المقتضب: 2/ 15.

⁽²⁾ شرح الكافية في النحو: 2/ 246.

⁽³⁾ قضايا نحوية: 115.

بل الأخذ بالمنهج اللغوي أولى من المعياري، لأنه يكشف عن مقتضيات الكلام ومتطلباته ودواعيه وذلك بما يبدل عليبه ظاهر القبول من ملابسات وأحوال مشاهدة تلزم القول بالاستغناء لاحتوائمه على جميع ضروب الكلام، ولقيامه على الدلائل المعنوية التي يستدعيها مقتضى الحال والمقام ومكانة المتلقى وفطنة المنشئ، لأن رعاية المعنى لابد أن يكون بدليل واضح أو قرينة دالة، لرفع الاشتراك الـذي يحصل في التراكيب النحوية، لأنها صور لجوانب فنية وأحوال نفسية لمنشئها الذي كشف عن حال متلقيه بالاستغناء، وهذا جانب من جوانب ما يعرف عند علماء العربية، ولاسيما البلاغيون بمراعاة مقتضى الحال وهو مجال واسع فسيح لا يقتصر أمره على حال المتكلم في زمان بعينه أو مكان بعينه، وإنما يمتـد إلى تـصور حـال مـن يتلقـي الكـلام، وكلما اتسع هذا التصور وامتد ذلك التقدير كان ذلك أدخل في ميدان الإجادة البلاغية، وارفع مرتبة في مجال الأداء الفني (١)، لأن الكلام يـراد لمعنــاه فيتصرف في نظمه ترتيباً واستغناء بإسقاط ما لا حاجة إليه ليكون دليلاً على مراعاة الحال بقرينة الرتبة والإعراب والبناء وتداخل أبواب المعربات والمبنيات، لأنَّ حد الأسماء الظاهرة أن يخبر بها واحد عن واحد غائب والمخبر عنه غيرها، فتقول: قال زيد، فزيد غيرك وغير المخاطب، ولا تقول: زيد وأنت تعنيه أعنى المخاطب، فلما قلت: يا زيد خاطبته بهذا الاسم فأدخلته في باب ما لا يكون إلا مبنياً نحو أنت.. فإنما أخرج من بـاب المعرفـة وأدخـل في باب المبنية لزمه مثل حكمها، وبنيته على الضم لتخالف به جهة ما كان عليه معرباً، لأنه دخل في باب الغايات (2)، وذلك لأن الأعلام مستغنية بذاتها، فإذا خرجت عن بابها سلبت العلمية منها، كما في التثنية والجمع أو وصفها فإذا أنت فعلت ذلك فقد أخرجته عن حقيقة مـا وضـع لـه فأدخلتـه معنـى لـولا

⁽¹⁾ نحو المعانى: 32.

⁽²⁾ المقتضب: 4/ 204 - 205.

الصفة لم تدخله إياه، وذلك أن وضع العلم أن يكون مستغنياً بلفظه عن عدة من الصفات، فإذا أنت وصفته فقد سلبته الصفة له ما كان في أصل وضعه مراداً فيه من الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته (1).

- إنّ صرف العلم عن جهته إخراج له من الاستغناء، وكذلك الغايات فإن بناءها على الضم دليل الاستغناء بها عن الإضافة فأما الغايات فمعروفة عن وجهها، وذلك أنها مما تقديره الإضافة، لأن الإضافة تعرفها وتحقق أوقاتها فإذا حذفت منها، وتركت نياتها فيها، كانت مخالفة للباب معرفة بغير إضافة فصرفت عن وجوهها وكان محلها من الكلام أن يكون نصباً أو خفضاً، فلما أزيلت عن مواضعها ألزمت الضم، وكان ذلك دليلاً على تحويلها وأن موضعها معرفة وإن كانت نكرة أو مضافة لزمها الإعراب (2).
- وكذلك الاستغناء عن معنى لفظ لتحوله إلى معنى آخر، كاسم الفعل فإنه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فإن في قولك تسمع بالمعيدي تسمع مبتدا وإن كان لفظه فعلاً، لأن معناه الاسم فاسم الفعل إذن ككاف ذلك، وكالفصل عند من قال إنه حرف كان لكل واحد منهما محل من الإعراب لكونهما اسمين فلما انتقلا إلى معنى الحرفية لم يبق لهما ذلك، لأن الحرف لا إعراب له فكذا اسم الفعل كان له في الأصل محل من الإعراب فلما انتقل إلى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الإعراب في الأصل لم يتبق له أييضاً محل من الإعراب (3). وذلك بخلاف أسماء الأفعال المرتجلة، فهي موضوعة أصلاً لتناسب لغة الانفعال تعظيماً وتحقيراً وتهويلاً مع التعجب، بدليل عدم تصرفها، إذ استغني بجمودها عن ذلك للدلالة على ما تحملته من معنى خاص فعوملت معاملة الحروف، وإنما استغنى بها عن الأفعال لغرض الإيجاز

⁽¹⁾ الخصائص: 3/ 270.

⁽²⁾ المقتضى: 3/ 174 - 175.

⁽³⁾ شرح الكافية في النحو العربي: 2/ 67.

والاختصار والمبالغة في المعنى وذلك لمجيئها ببصورة واحدة لا تتغير، فقد استغني بـ(فعال) عن (أفعل) للمبالغة في الطلب، بدليل العدول عن السكون إلى الحركة، وقيل: إنّ هذا البناء (فعال) طلب كأفعل يدل على طلب إحداث الفعل فوراً كما يدل عليه (أفعل)، وإنه بدل من صيغة الفعل الساكن الأول، الذي تزاد في أوله همزة وصل.. وإنه صيغة أخرى للأمر مساوية في معناها ودلالتها الصيغة المالوفة: (أفعل) وتصاغ بتحريك أوله الساكن بعد حذف ما يسمى بحرف المضارعة (أنعل) وليس كذلك، فإن اختلاف الصيغة يقتضي اختلاف المعنى، ولا يمكن أن يكونا سواء في المعنى.

إنّ الاستغناء دليل خروج الاستعمال اللغوي بدلالة الحال على التنظير والتقعيد، لأنه صرف الكلام عن جهته المعتادة عرفاً، كما أنه دليل السعة اللغوية بالتصريف في الاستعمال بما يُبيحه القياس لاكتشاف المجهول من المعلوم، وإن لم يرد به سماع، لأن استعمال ما رفضته العرب لاستغنائها بغيره جارٍ في حكم العربية مجرى اجتماع الضدين على المحل الواحد في حكم النظر، وذلك أنهما إذا كانا يعتقبان في اللغة على الاستعمال جرياً مجرى الضدين الذين يتناوبان المحل الواحد فكما لا يجوز اجتماعهما عليه، فكذلك لا ينبغي أن يستعمل هذان، وأن يُكتفى بأحدهما عن صاحبه كما يحتمل المحل الواحد الضد الواحد دون مراسله (2)، لأن أبنية الكلم تعتمد الاشتقاق، وأما أحوالها من إمالة وتخفيف الهمزة وإعلال وإبدال وحذف وبعض الادغام فإنها عرضة للتصريف بالاستغناء عن التفخيم والنبر والصحة والثقل والذكر والوصل عن القطع والاستثناف والتذكر والندبة للاكتفاء بها عن إطالة الصوت، لأن هذه الأصول هي التصريف، وليس العلم بالقوانين الكلية التي يمكن تطبيقها

⁽¹⁾ في النحو العربي ، نقد وتوجيه: 206.

⁽²⁾ الخصائص: 1/ 396 - 397.

على الجزئيات، كما ذهب الصرفيون، فإن الإعلال والإبدال والإدغام والحدف والزيادة تتبع تركيب أصول المادة اللغوية لأنها فروعها الحمولة عليها.

 يُعنى في الاستغناء بالدلالة الصوتية، وذلك في الوقف والابتداء والفصل والوصل زيادة وحذفاً، لأن إطالة الصوت أو تمكينه تحقيقاً لنبره أو قلبه وإبداله أو إدغامه أو تفخيمه أو ترقيقه، لأن المتحرك من الصوامت تمد حركته بالإشباع، وقد يستغنى عنها في الوقف، إذ لا يوقف على متحرك، "لأن الحركة التي هي فيه قد استغني بكونها فيه عن اجتلابها له (١)، وقد يستغنون عنها لقيام الغنة مقامها في النبون والميم نحو إنْ ومَنْ ومِنْ، وعن، ولن ولم ولهم وعليهم فأما عليهم فأصل الجمع أن يكون بواو ولكن الميم استغنى بها عن الواو والواو تثقل على السنتهم حتى إنه ليس في أسمائهم اسم آخره واو قبلها حركة فلذلك حذفت الواورد)، وأما إذا وقف على الألف فإنهم يلحقونها هاء السكت، لأن الألف خفية، وقد يلحقون في الوقف هـذه الهـاء الألف التي في النداء، والألف والياء والواو في الندبة، لأنه موضع تصويت وتبيين فأرادوا أن يمدوا فألزموها الهاء في الوقف لذلك وتركوها في الوصل، لأنه يستغنى عنها كما يستغنى عنها في المتحرك في الوصل، لأنه يجيء ما يقوم مقامها وذلك قولك يا غلاماه ووازيداه وواغلامهـوه وواذهـاب غلامهيـه (٥). كما يستغنى عن الأصوات الطويلة في تصريف الفعل المعتل، نحو قولـه تعـالي ﴿ وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ [البقرة: 201]، لأن الأصل في (قنا) أوقينا، ولكن الـواو سقطت من يقى، لأن الأصل يوقى فسقطت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة

سر صناعة الأعراب: 1/ 31.

⁽²⁾ معانى القرآن وإعرابه: 1/52-53.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 4/ 165- 166.

وسقطت ألف الوصل للاستغناء عنها، لأنها اجتلبت لسكون الواو، فإذا اسقطت الواو فلا حاجة بالمتكلم إليها وسقطت الياء للوقف (1).

- وفي التركيبات النحوية يستغنى بالكسرة عن ياء المتكلم، كما يستغنى بالضم عن المضاف إليه في الغايات وفي المنادى المفرد، وذلك أنه إذا قال يا رجل ويا فاسق فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل وصار معرفة، لأنك أشرت إليه وقصدت قصده واكتفيت بهذا عن الألف واللام وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك وصار معرفة بغير ألف ولام لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام واستغني به عنهما كما استغنيت بقول أضرب عن لتضرب وكما صار الجرور بدلاً من التنوين، وكما صارت الكاف في رأيتك بدلاً من رأيت إياك، وإنما يدخلون الألف واللام ليعرفوك شيئاً بعينه قد رأيته أو سمعت به فإذا قصدوا قصد الشيء بعينه دون غيره وعنوه ولم يجعلوه واحداً من أمة، فقد استغنوا عن الألف واللام، فمن ثم لم يدخلوهما في هذا ولا في النداء (2).
- وكذلك استغنوا بالكسر عن الضم في سب الأنثى نحو يا لكاع، لذلك قيل: إن النداء ليس جملة فعلية ولا جملة غير اسنادية وإنما هو مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات يستخدم لإبلاغ المنادى حاجة أو لدعوته إلى إغاثة أو نصرة أو نحو ذلك (3)، ويستغنى بالفتح عن ضمة الإعراب في المركبات المبنية على فتح الجزأين، وفي اسم (لا) النافية للجنس للدلالة على أن الاستغناء عن العطف والجر يجعل المركب مغلباً عليه معنى الحرفية، بدليل البناء، فقد أفاد الاستغناء عن حرف تحول المعرب إلى مبني، إذ نزل التركيب منزلة الكلمة الواحدة، لتكثير المعنى بتقليل اللفظ مع خفته، لأن الفتحة اخف من الضمة،

⁽¹⁾ معانى القرآن وإعرابه: 1/ 274- 275.

⁽²⁾ كتاب سيبويه: 2/ 197 - 198.

⁽³⁾ في النحو العربي نقد وتوجيه: 311.

فإنَّاصل خمسة عشر خمسة وعشر حذفت الواو قصد لمزج الاسمين وتركيبهما وإنما مزج هذا المعطوف بالمعطوف عليه دون مثل قولك لا أب وابنا، لأن الاسمين معا ههنا عدد واحد كعشرة وكمائة بخلاف لا أب وابنا، وإنما مزجوا النيف مع هذه العقود بخلاف سائر العقود نحو عشرين وأخوته ومائة وألث لقرب هذا المركب من مرتبة الآحاد الـتي الفاظهـا مفـردة وبـني الأول لكونــه محتاجاً إلى الثاني فشابه الحرف وبني الثاني لتضمن الحرف العاطف وبنيا على الحركة للدلالة على عروض البناء وإن لهما في الإعراب أصلاً وعلى الفتح ليخف به بعض الثقل الحاصل من التركيب (١). فإنّ الاستغناء عن حرف العطف لغرض المزج والإلىصاق، أما الاستغناء عن حرف الجر فلغرض مطابقة السؤال، لأن (لا) النافية للجنس حرف جواب عن سؤال مؤكد بزيادة (من) الجنسية، وهي تنفي ما أوجبته (إنَّ) فلذلك تشبه بها في الأعمال، نحو ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾ [يوسف: 92]، ﴿ لَا مُقَامَ لَكُورٌ ﴾ [الأحزاب: 13] ، ﴿ لَا جَكَرُمَ أَنَّ لَمُهُمُّ ٱلنَّارَ ﴾ [النحل: 62]، ويكشر حـذف خبرهـا إذا علـم نحـو ﴿ لَاضَيْرَ ﴾ [السعراء: 50]، ﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾ [سبا: 51](2)، بل المسابهة في الإجابة عن السؤال المؤكد، لأن (إنَّ) تثبته و (لا) تنفيه، فهما متناقبضان فيأن السائل في الأولى متردد في إثبات النسبة للذات المعلومة لديه والسائل في الثانية كذلك، لذلك اشتركا في الاستغناء عن خبرهما، لأن من تأثير (إنّ) في الجملة أنها تغنى إذا كانت فيها عن الخبر في بعض الكلام.. وذلك إن ما لا وإن ولـدا وإن عدداً، أي إن لهم مالاً، فالذي أضمرت هـو (لهـم) وهـل لكـم أحـد إن الناس ألب عليكم فتقول: إن زيداً وإن عمراً: أي لنا (3)، لأنها بمعنى نعم، كما جاءت بمعنى نعم في قوله تعالى ﴿ إِنْ هَلَانِ لَسَاحِرَنِ ﴾ [طه: 63]، فيمن

⁽¹⁾ شرح الكافية في النحو: 2/ 87.

⁽²⁾ البرهان في علوم القرآن: 4/ 315.

⁽³⁾ دلائل الإعجاز: 247.

شدد النون (1) وأما اللام معها فهي جواب منكر إذا كان معها اللام فالذي يدل على أن لها أصلاً في الجواب أنا رأيناهم قد ألزموها الجملة من المبتدأ والخبر إذا كانت جواباً للقسم نحو والله إن زيداً منطلق وامتنعوا من أن يقولوا والله زيد منطلق، ثم إنا إذا استقرينا الكلام وجدنا الأمر بينا في الكثير من مواقعها أنه يقصد بها إلى الجواب (2).

استغني بالمصدر عن أحد طرفي العمدة أو ما يقيدها من التوابع، والفرق بينهما، أن الأول يأتي مرفوعاً للدلالة على معنى الاسمية، وياتي منصوباً للدلالة على معنى الفعلية، لنيابته عن فعله، أما الثاني فإنه للمبالغة في الوصف فإذا قيل: رجل عدل فكأنه وصف بجميع الجنس مبالغة، كما تقول: استولى على الفضل، وحاز جميع الرياسة والنبل، ولم يترك لأحد نصيباً في الكرم والجود، ونحو ذلك، فوصف بالجنس أجمع تمكيناً لهذا الموضع وتوكيداً في الكرم والجود، ونحو ذلك، فوصف بالجنس أجمع تمكيناً هذا الموضع وتوكيداً في الستغني بلفظ المذكر الواحد عن التأنيث والتثنية والجمع، لأن الاسم إذا وصف بالمصدر كان واحده وجميعه سواء وكذلك مذكره ومؤنثه، كان بمعنى المفعول أو بمعنى الفاعل يقال: ماء غور ومياه غور، أي: غائر في ووله تعالى ﴿ سَوَآءَ عَياهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ [الجائية: 21]، فمحياهم مبتدا وماتهم عطف عليه وسواء خبر مقدم وإنما وحد الخبر ههنا والمخبر عنه اثنان لوجهين أحدهما أن سواء مصدر في معنى اسم الفاعل في تأويل مستو والمصدر لا يثنى ولا يجمع بل يعبر بلفظ الواحد عن التثنية والجمع فيقال هذا والمصدر لا يثنى ولا يجمع بل يعبر بلفظ الواحد عن التثنية والجمع فيقال هذا عدل وهذان عدل وهؤداء عدل فكذلك ههنا فك.

البرهان في علوم القرآن: 4/ 229.

⁽²⁾ دلائل الإعجاز: 249.

⁽³⁾ الخصائص: 2/ 202.

⁽⁴⁾ أدب الكاتب: 503.

⁽⁵⁾ شرح المفصل: 1/ 93.

عن فعله لغرض الدعاء والتعجب، وعما ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنه في معنى التعجب، قولك كرماً وصلفاً، كأنه قال: الزمك الله وأدام لك كرماً والزمت صلفاً ولكنهم خزلوا الفعل ههنا كما خزلوه في الأول، لأنه صار بدلاً من قولك: أكرم به وأصلف به، كما انتصب مرحباً وقلت: لك كما قلت: بك بعد مرحباً لتبين من تعني فصار بدلاً في اللفظ من رحبت بلادك".

- ويشترك المصدر واسم الفعل في الاستغناء عن الفعل، بدليل النصب، لأن اسم الفعل لا يضاف بخلاف المصدر، فإن "بله تكون على ضربين: أحدهما أن تكون اسماً من أسماء الأفعال كصه ومه والآخر أن تكون مصدراً مضافاً إلى ما بعده، كما كانت رويد زيد كذلك فإذا كانت اسماً للفعل كانت بمعنى دع وكانت مبنية لوقوعها موقع الفعل وهو دع.. وإن كان مصدراً كان معرباً غير مبني مضافاً إلى ما بعده فتقول: بله زيد، كما تقول ترك زيد من نحو قوله تعالى في مضافاً إلى ما بعده فتقول: بله زيد، كما تقول ترك زيد من نحو قوله تعالى في من قال بله قال زيداً جعله بمنزلة دع وسمي به الفعل ومن قال بله زيد فأضاف جعله مصدراً ولا يجوز أن يضاف ويكون مع الإضافة اسم الفعل، لأن هذه الأسماء التي سمى بها الفعل عندهم لا تضاف كما لا تضاف مسمياتها من الأفعال فلا تضاف، كما لا تضاف الأفعال أنه.

- إنّ علامات الإعراب وحركات البناء دلائل الاستغناء، وقرائنه السيغ الصيغ الصرفية والحروف، فقد توسع التصرف في المصدر، فجاء بمعاني الصفات والظروف والاسمية والفعلية، فإنّ الحمد لله وإن ابتدأته ففيه معنى المنصوب وهو بدل من اللفظ بقولك: أحمد الله (3).

⁽¹⁾ كتاب سيبويه: 1/ 328.

⁽²⁾ شرح المفصل: 4/ 48.

⁽³⁾ كتاب سيبويه: 1/ 329.

- إنّ قيمة الكلمة لا تقتصر على السياق ومجرى الكلام، لأن البصيغ البصرفية وما ناب عنها من حروف المعاني تستدعي ذكر ما يوضحها ويبينها وهي دلائل عليها، بدليل التعلق، والاستغناء عن معنى من المعاني التي تحتملها الصيغة يحدد بالقيد، بدليل التضمين ومجيء المصدر من غير الفعل المذكور للإحاطة بمعنيين وهما الظاهر والمستغنى عنه، وذلك في كل فعلين في معنى واحد ويرجعان إلى معنى واحد إذا ذكرت أحدهما جاز أن تأتي بمصدر الآخر فتجعله في موضع مصدره، فمن ذلك قول الله تعالى ﴿ وَبَبّتَلْ إِلَيْهِ بَبّتِيلًا ﴾ فتجعله في موضع مصدر تبتل تبتلاً وتبتيل مصدر بتل فكانه قال بَيّل ومنه ﴿ وَاللّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ ٱلأَرْضِ نَباتاً ﴾ [نوح: 17]، لأنه إذا أنبتهم فقد نبتوا ونباتاً مصدر نبت، فكانه قال نبتم نباتاً أنه إدا المختلفين في البناء واحداً وإن كانا من جذر لغوي واحد، بدليل اختلافهما في المصدر لأن المجرد بخلاف المزيد والمضعف.
- الاستغناء ضرب من ضروب الالتفات إلى الأصل والأساس، لأن المتروك من اللفظ، مراد في التواصل الذهني والشعوري بين طرفي اللغة، وهما المنشئ والمتلقي، أو المتكلم والمخاطب، فإن دلائل الاستغناء مدعاة إلى التنويه بجوهر الموضوع، وهو الشأن الذي يهم المتلقي، والأمر الذي يقتضي الحوار وتبادل الرأي فيه بحسب مقتضى الحال، فيسقط المنشئ بفطنته ما يشير إلى المعلوم للمتلقي أو المألوف لديه، أو ما يستدعي إلى إدراك المراد بالإبهام أو القطع والاستئناف، وهو الذي يحمل المخاطب على أن يستحضر في ذهنه ما يتوقع حصوله أو وقوعه لإثارة اهتمامه وتوجيه عنايته إلى ما يستحق الردّ، ومتابعة التواصل الفكري للاستيلاء على نوازع الشك والتردد بغية الاقتناع للوصول الى المراد بأقل لفظ مشعر بغيره مما يرتبط به في العادة فيعدل من صيغة إلى أخرى ومن أداة إلى غيرها ومن حرف إلى حركة ومن علامة إلى حركة في

⁽¹⁾ المخصص: 14/ 186.

البناء الطارئ، ومن التنوين إلى الإضافة وبالعكس، وقد تقطع كما في الغايات، إذ يكتفى للدلالة على النسبة بنوعيها التامة أو الناقصة بأحد طرفيها كما يكتفي في الإسناد بأحد طرفيه للإنباء عن المراد وللإعلام بالوصف عن الذات أو الأمر والشأن، لأن المستغنى عنه إذا دلت عليه الحال كان في حكم المذكور، لأنها تقوم مقامه، فيعبر الشكل الظاهر بما يتضمنه من إرادة ما يوحى به بما لا حاجة إلى تكلف تقدير ما عدل عنه مع وجود دلائل الاستغناء عنـه، كما استغنوا عن مستقبل عسى بمستقبل خبرها وعن الصيغة الصرفية بما يتعلق بها، وعن علامة التأنيث في الصفات التي لا تشترك فيها مع المذكر، وعن جمع الكثرة بجمع القلة، لأمن اللبس وعن التكبير بالتصغير، لأنه عندهم مستصغر فبيّن المكبر بالمصغر، كما بُيّن المعرب بالمبني والمبنى بالمعرب، لأن الضد لا يتبين إلا بضده، فالتعميم ضد التخصيص، لذلك استغنى في المبنى عن العلامة وما يتبعها من التنوين والإضافة والوصف، فالضمير واسم الإشارة والموصول لا توصف ولا تضاف فاستغنى بتعريفها وتخصيصها عن الإضافة، كما استغنى في المعرب عن التنوين إذا أثقل بمعنى زائد على الاسم، كما استغنى فيه عن التكسير بالتصحيح إذا صغر لزيادة الوصف عليه بالتصغير، كما استغنى بالعموم عن ذكر الفاعل، وبالتخصيص عن ذكر المفعول بالاقتصار على وصف الفاعل فاستغنى عن المفعول، واستغنى بحروف (أنيت) في المضارع عـن ذكر الفاعل، وبالنصب عن الرفع إذا كان الفعل أو المصدر غاية، وبالرفع عن النصب إذا ابتدئ به، كما استغنى بنصب المستثنى للالتفات إلى المعنى، ويستغنى فيه بالرفع عن النصب في البدلية التفاتاً على اللفظ دون المعنى، كما استغنى عن تنوين (أفعل) في التفضيل، وعن إضافته لجيئه على هيأة الفعل، وقيام (من) التفضيلية مقام الإضافة، واستغنى عن تأنيثه التفاتأ إلى اللفظ، لأن الفعل لا يؤنث فجرى (أفعـل) مجـرى الفعـل في تـذكيره وإفـراده، فـلا يثنـي (أفعل) ولا يجمع، وكذلك كل مستغنى عنه بالالتفات مرة إلى المعنى وأخرى

إلى اللفظ، كما منع (آخر) من البصرف للاستغناء به عن الألف والبلام و (من كذا)، كاستغنائهم بالتمييز عن (من) الجنسية والألف واللام في العدد. - وفي تمييز النسبة استغنى بالفاعل والمفعول عن المضاف إليه، فجاء النصب بديلاً عن الجر، لأن المجرور في حقيقته منصوب، بدليل العطف عليه بالنـصب فتحولت فيه النسبة الناقصة بالإضافة إلى النسبة التامة، إذ جعل المضاف إليه منسوباً إليه، لذلك جاء التمييز منصوباً مرة وأخـرى مجـروراً، لأن الجـرور إذا استغنى فيه عن حرف الجر نصب، بدليل النصب بنزع الخافض، كما استغنى بالنصب عن ذكر الفعل في المصادر، وفي الأسماء المنصوبة على الدعاء والتعجب والترحيب وفي الإغراء والتحذير، لذلك استغنى عن الفعل في النداء بدلالة (يا) عليه، كما استغنوا بأحرف المطاوعـة لجعـل المفعـول فـاعلاً للدلالة على السرعة في الاستجابة، بدليل الاستغناء بـ (فُعِل) عن (أفعلت) لجعل المفعول موصوفاً بالفعل، نحو جُن وذكم وسُلّ، والأصل الوصف للفاعل، لأن الفعل في حقيقته وصف للفاعل، لـذلك استغنى بـالمفعول عـن المصدر (مَفْعَل) في المعقول والموضوع والمرفوع للدلالة على (فُعِـل) أي ثمـة أمر جعله معقولاً وموضوعاً ومرفوعاً، التفاتاً إلى الأصل، وقد يــستغنون عــن الأصل إذا كان غير مستعمل، فليس في أسماء المكان (مفعُل) بضم العين، فاستغنوا عنه بفتحها كالمقتل والمقـال والمـلام والمقـام، وقـد يكـسرونها لإرادة الاسم وليس الموضَع كالمَسْجَد والمَسْجِد، لأن المكان بالفتح، فإذا كــان جامــداً أنثوه للدلالة على كثرتـه كمـسبعة ومأسـدة وملحمـة، وإذا كـان مـشتقاً نحـو مدرسة فللدلالة على التخصص، فاستغنوا بالتأنيث عن التذكير للدلالة على المبالغة، وكذلك في الصفات والمصادر، نحو الحاقة والطامة والقيامة، في حين استغنوا بالتذكير في الصفات للدلالة على النسب، نحو لابن وتامر ومرضع، فالاسم بالتذكير والوصف بالتأنيث للدلالة على الحدوث والتجدد، نحو قولــه تعـالي ﴿ جَآءَتُهَا رِيخُ عَـَاصِفُ ﴾ [يــونس: 22]، و ﴿ وَلِسُلَيْمَـٰنَٱلرِّيحَ عَاصِفَةُ تَجَرِي بِأُمْرِوةٍ ﴾ [الأنبياء: 81]، وبخـلاف ذلـك (فعيـل) للوصـف، و (فعيلـة) للاسـم

كالذبيح بمعنى المذبوح والذبيحة فهى اسم ما يذبح والمضحية والرمية والفريضة فهي أسماء وليست صفات، ونقيض ذلك تـذكير (فُعْـل) للاسميـة وتأنيثه للوصفية، نحو خُبْز وطُعْم وهما اسمان لما يخبز ولما يطعم، وأما (فُعْلـة) فللمبالغة في الوصف (مفعول) كالسبّة للذي يسب كثيراً واللّغنة للـذي يلعن كثيراً، فإن الاستغناء بالتأنيث، بدليل إطلاقه على المذكر إذا كبان موصوفاً للمبالغة بالحدث حتى تحول إلى الغاية التي لا ينهض بها إلا جماعة، فإن التاء أو الهاء حوّلت الوصف إلى اسم لجماعة كراوية وداهية وطاغية ونازلة وقارعة، وهي تدل على العموم والشمول والشدة والمبالغة، بدليل أسماء الحشر كالقارعة والطامة والصاخة، فهي مخصصة بيوم بعينه، كما اختصت الفاتحة بسورة الحمد، وهي أمّ الكتاب، لذلك استغنى فيها بالتكسير كالأسماء، واستوى فيها المذكر والمؤنث، كما كسر (فعيل) إذا كان بمعنى مفعول و (فعول) على فَعْلَى، نحو مرضى وهلكي للدلالة على كراهة الأمر النازل بهم، لأنه من الآفات والمكاره التي يصابون بها، كما جمعوه على (فعالي) كيتامي وأيامى، لأنها مصائب ابتلوا بها، نحـو قولـه تعـالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱمْوَلَ ٱلْيَتَنَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُعُلُونِهِمْ نَازًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴾ [النساء: 10]، فجاء على (يتامي) وليس على (أيتام) للدلالة على أنهم مهضومون ببلية نازلة بهم فكيف يظلمون بأكل مالهم، فاستغنى بتكسير (فعيل) على (فَعْلى) و (فعالى) عن جمعه جمع تصحيح للدلالة على الاسمية، بمعنى ثبوت الآفة والبلية، ولإظهار كراهة ما تطاول غمه وثقل همه، وذلك بخلاف معنى الفعلية لدلالته على الحدوث والتجدد للآفة والبلية، كما جمعوا فاعلاً على (فعلاء)، نحو علماء وشعراء للدلالة على استكمال الوصف في الـذات وأنـه صار سجية له وملكة وصناعة، فاستغنوا بجمع (فعيل) فيه عن جمع (فاعـل)، بدليل تكسير ضده (جاهل) على جهلاء للدلالة على طول الملابسة وصيرورته غريزة، لأن العارض أو الحادث من الصفات يجمع على (فِعال)، نحو ثقال وضعاف، كما قال تعالى ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَّكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً

- التعبير اللغوي هوية الإنسان ومزيته وحقيقته وسجل حياته ومعيار فهمه
 وعنوان وجدانه ومقياس قدراته العقلية.
- يجسد التعبير إنسانية الإنسان ويجدد تواصله ويقرر مصيره ويعزز كرامته ويكشف معتقداته ويعين سلوكه ويحقق تفكيره ووعيه بذاته.
- التعبير خاص بنظمه وإنشاء علاقاته وإحداث نسبه عام في لبناتـه وأدواتـه وفي إدراك مراميه وغايته وغرضه.
- للتعبير اللغوي أبعاد معنوية تتجاوز ماديته المحسوسة، إذ المعاني تتداعى وتكثر بدليل المبالغة بالحذف والإضمار والإشعار والإلماح والتعريض والضغط والوقف والابتداء ونحو ذلك، كما أنه له قوة ترفعه عن ماديته فتوصله بالمشاعر فتهتز به وبالعقول فتتأمل به، لذلك كان التعبير اللغوي ميداناً لجميع الأبحاث المتعلقة بالإنسان.
- للتعبير ظاهر وباطن، لأنه صورة حقيقية للوجود كله، فهو دليل كل خفي وحضور كل غائب، وتاريخ كل حاضر وعاقبة كل حي، تتفاعل فيه بناه التركيبية مع أحداثها بعلاقات تربط أجزاءه ليكون ظاهره مفسراً لباطنه وباطنه موجهاً لظاهره.

- التعبير حصيلة كل تفكير وتأمل، كما أنه موضوع كل دراسة وبحث وتأمل، فهو إبداع خلاق، وأساس كل حضارة ومعتقد وفكر وثقافة، وفن، وعلم وفلسفة:
- التعبير عطاء زائد على الواقع الإنساني في صراعه الدائم مع الحياة في خيرها وشرها برؤية فردية قادرة على أن تصبغ الوجود بألوانها، فتصنع بالرموز عالماً متخيلاً يعيش فيه الآخرون ويتمسكون به ويدافعون عنه.
- التعبير تواصل نفاذ يتحدى الفناء والزمن والمكان، ولا يخضع لمناهج المنطق والعقل لأنه من صميم الإنسان ولا يوهب له من الخارج.
- التعبير تنظيم للمتناقضات وتأليف للعناصر المتباينة لأحداث صور تمكن العلاقات فيما بينها بحسب ما يأتلف وعناصر المقام وسياق الحال.
- التعبير رابط يجمع الوجدان بالفكر والفرد بمجتمعه وبماضيه ومستقبله لتحقيق غاية تتعالى دائماً فوق واقعه المادي المحسوس بآفاق تهيمن عليها مدلولاته، فلا يدرس لذاته بمعزل عن منتجه، ولا تحلل أجزاؤه لمعرفة مراده، فإن ذلك يميته، بل يعنى به متكاملاً، لأن مفرداته ظللت بأنفاس صاحبه ووجدانه لتخلق منها شيئاً جديداً، وهو لا يدرك معطوباً بالتجزئة.
- العبارة وحدة التعبير، لأنها اسم لما يعبر به المعنى، والكلام اسم لما أفاد من التعبير قولاً أو كتابة لارتباط القول باللسان نطقاً وبصراً بالكتابة لما قيد منه بالخط بتأثير فن الرسم بدليل علامات الترقيم.
- إنّ التعبير إعراب نفسي وإبانة وكشف للإنسانية لتجليها به، واللغة بأنظمتها الرمزية دليله فجعلت ظاهرته المادية المحسوسة وعلامة على ميـل الإنـسان بـه عن غيره.
- التعبير شرع فردي، لأنه إظهار شيّ من مكنونات النفس وقمع لغيره واللغة مناهج متعددة، صوتية وصرفية ونحوية ودلالية بدليل معرفة اللغات الميتة كالسنسكريتية والإغريقية واللاتينية.

- التعبير أصل اللغة وأساسها لأن الإفصاح عن الحاجات الإنسانية قبل صناعة الرموز الدالة عليها، فإن النطق سابق على الخط والتقعيد اللغوي والأصول والتنظير.
- اللغة تحيا بالتعبير، وتتسع بكثرته وترقى بالإبداع فيه، بدليل وصولها إلى منتهى الغاية في الكتب المنزلة فكانت دعاءً للعقائد والتجارب وصارت رابطة من أقوى الروابط الاجتماعية والتاريخية والفكرية والثقافية والنفسية وأخطرها على الإطلاق.
- إِنّ التعبير باللغة قوام الفكر والتأمل في الوجود كله لتمكنه في الكيان البشري، لأن الكيان اللغوي حقيقة واقعة وطبيعية فيه، بدليل قول تعالى ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ اَلَكُ اللّهُ وَفِي ٱلنّهُ اللّهُ وَزَقَكُمُ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿ وَفِي ٱلنّهُ اللّهُ وَفِي ٱلنّهُ اللّهُ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿ وَالسّمُ اللّهُ وَالسّمُ اللهُ وَاللّهُ وَالسّمُ اللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالسّمُ اللهُ وَاللّهُ وَقُولُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَقُولُ اللّهُ وَاللّهُ وَالل

المصادر

القرآن الكريم.

- إتحاف فيضلاء البيشر في القراءات الأربع عيشر، لأحمد البناء (1117هـ)، دار الندوة، بيروت. shiabooks net
 - الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (لـ19هـ)، مكتبة المسهدة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، 1370هـ 1951م.
 - الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، عالم الكتب، بيروت.
 - أدب الكاتب، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة (276هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط 4، مصر، 1382ه 1963م.
 - أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني (471هـ)، تحقيق: ه. ريتر، استانبول، مطبعة وزارة المعارف، ط 2، 1399هـ 1979م.
 - الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط4، 1420ه 1999.
 - إعراب الجمل وأشباه الجمل، للدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، ط4، 1403هـ - 1983م.
 - إعراب القرآن، المنسوب إلى الزجاج (316هـ)، تحقيق: إبراهيم الابياري، القاهرة، 1382هـ 1963م.
 - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه.
 - الأمالي النحوية، ابن الحاجب (646هـ)، تحقيق: هادي حسن حمودي، مكتبة
 النهضة العربية، ط 1، بيروت، 1405هـ 1985م.

- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، أب البو البقاء العكبري (616هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، ط1، 1380هـ 1961م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري (577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 3، مطبعة السعادة، مصر، 1374هـ 1955م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي (685هـ)، المطبعة العثمانية، 1329هـ.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب (646ه)، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.
- البحث النحوي عند الأصوليين، الدكتور: مصطفى جمال الدين، دار الرشيد، 1980م.
- البحر الحيط، لأبي حيان الأندلسي (4754)، ط 1، مطبعة السعادة، مصر، 1328هـ.
- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1376هـ 1957م.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 2، 1391ه - 1972م.
- بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، الدكتور: فاضل صالح السامرائي، دار عمار،
 ط2، 1422ه 2001م.
- البلاغة عند الجاحظ، للدكتور أحمد مطلوب، دار الشؤون الثقافية والنشر، 1983.

- البيان والتبيين، للجاحظ (A255)، دار الفكر، 1968م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي (1305هـ)، المطبعة الخيرية، مصر، ط1، 1306هـ.
- تأملات في اللغو واللغة، لمحمد عزيز الحبابي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1980.
- التبيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر الطوسي (460هـ)، تحقيـق: احمـد حبيـب
 قصير العاملي، النجف، مكتب الأمين، 1376هـ 1975م.
- الترادف في اللغة، للدكتور حاكم مالك لعيبي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1980.
- التطور اللغوي التاريخي، للدكتور إبراهيم السامرائي، دار الأندلس، ط2، 1401هـ - 1981م.
- التطور النحوي في اللغة العربية، لبرجشتراسر، تحقيق: رمضان عبد التواب، مطبعة الخانجي، القاهرة، 1402ه 1982م.
- التعبير القرآني، الدكتور فاضل السامرائي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، المكتبة الموطنية، 1988م.
- التعريفات، لأبي الحسن الجرجاني، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986م.
- تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل، للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي، (516هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء الـتراث العربي، بيروت، ط2، 1423هـ 2002م.

- تفسير الطبري، محمد بن جريـر الطبري، ضبطه: محمـود شـاكر الجرسـتاني،
 وصححه: على عاشور، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
- التفسير القيم، لابن القيم، تحقيق: محمد حامد الفقي، بيروت، دار الكتب العلمية، 1398هـ 1978م.
- التفسير الكبير ومفاتيح الغيب: للفخر الرازي، دار الفكر، ط3، بـيروت،
 1405هـ 1985م.
- التلخيص في علوم البلاغة، لمحمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب، ضبطه وشرحه: عبد الرحمن البرقوقي، ط2، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، 1350هـ – 1932م.
- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (440هـ)،
 تحقيق: اوتوبرتزل، استانبول، مطبعة الدولة، 1930م.
- جامع البيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر بن جرير الطبري (310هـ)، دار المعرفة مصورة، بيروت، ط3، 1398هـ 1978م.
- لجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله بن أحمد القرطبي (671ه)، صححه: هشام سمير البخاري، دار أحياء التراث العربي، بيروت.
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله بن احمد القرطبي (671هـ)،
 تحقيق: مصطفى السقا وصاحبيه، القاهزة، 1380هـ 1961م.
- الجملة العربية والمعنى، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم، ط 1، 1421هـ 2000م.
- الجملة العربية والمعنى، للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم، ط1، 1421هـ 2000م.

- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة وعمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1413ه 1992م.
- حاشية السيد الشريف أبي الحسن الجرجاني على الكشاف، طبع مع الكشاف، دار المعرفة، بيروت
- حاشية الشهاب المُسمّاة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، لشهاب الدين الخفاجي المصرى، بولاق، 1283هـ.
- حاشية الكازروني على تفسير البيضاوي، أبو الفضل القرشي الصديقي الخطيب المشهور بالكازروني، مطبعة دار الكتب العربية الكبرى، مصر، 1330ه.
- حروف المعاني، لأبي قاسم الزجاجي (340ه)، تحقيق: د. على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط1، 1404ه 1984م، الأردن.
- حقائق التأويل في متشابه التنزيل، الشريف الرضي (406هـ)، مطبعة الغـري،
 النجف، 1355هـ 1936م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للشيخ عبد القادر البغدادي، ط1، دار صادر، بروت.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق: د. محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط2، 1370هـ – 1965م.
- دلائل الإعجاز، الإمام عبد القاهر الجرجاني، دار المعرفة للطباعة والنشر،
 بيروت، 1398ه 1978م.
- دور الكلمة في اللغة: لستيفن أولمان، تعريب: د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
 - دیوان امرئ القیس، دار صادر، بیروت.

- دیوان کثیر عزة، دار صادر، شرحه: عـدنان زکـــي درویــش، بــیروت، ط 1، 1994م.
- الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، 1982.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النبور المالقي، تحقيــق: أحمد محمد المخراط، ط 3، دار القلم، دمشق، 1423هـ – 2002م.
- روح المعاني في تفسير القرآن الكريم، لشهاب الدين الألوسي، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط1، مصر، 1374ه 1954م.
- شرح الحدود النحوية، للفاكهي، تحقيق: زكي فهمي الألوسي، بيت الحكمة، بغداد، 1988م.
- شرح الشافية، لرضي الدين الاسترابادي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وصاحبيه، مطبعة حجازي، القاهرة.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم (686ه)، تحقيق: د. عبد الحميد السيد عمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- شرح الكافية في النحو: للرضي الاستربادي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ 1985م.
 - شرح المفصل، لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، مصر.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عمصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، 1400هـ 1980م.

- شرح عقود الجمان في علم المعاني والبديع والبيان، جلال الدين السيوطي، مكتبة الدراسات العليا، كلية الآداب، رقم (1310).
- شروح التلخيص، للقزويني، تحقيق: الدكتور أحمد مطلوب، مكتبة النهـضة، ط 1، بغداد، 1387هـ - 1967م
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بـن فـارس، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، 1382هـ 1963م
- علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات، للدكتور يحيى عبابنة والدكتورة آمنة
 الزعبى، دار الكتاب الثقافى، إربد، الأردن.
- عمدة الصرف، لكمال إبراهيم، مطبعة الزهراء، ط2، بغداد، 1376هـ عمدة الصرف. 1376م.
- غرائب القرآن، الحسن بن محمد بن الحسين المشتهر بنظام الأعرج النيسابوري (730 هـ)، دار المعرفة، ط 3، بيروت، 1398هـ 1978م.
- الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري (395ه)، تحقيق: حسام الدين
 القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الفوائد الضيائية، للجامي، تحقيق: د. أسامة طـه الرفـاعي، مطبعـة الأوقـاف،
 1403هـ 1983م.
- في النحو العربي، نقد وتوجيه، الـدكتور مهـدي المخزومي، ط 1، منـشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، 1964م.
- قضايا نحوية، الدكتور مهدي المخزومي، ط 1، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 1404هـ 2003م.
- القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: الدكتور أحمد خطاب العمـر، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1398هـ 1978.

- الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (285هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل
 إبراهيم وجماعته، دار الفكر العربي.
- حتاب سيبويه (180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط 1، عالم الكتب،
 بيروت، 1385هـ 1966م.
- كشّاف اصطلاحات الفنون: للشيخ التهانوي الحنفي، وضع حواشيه: احمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1418هـ 1998م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل: للزمخشري، مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1367هـ – 1948م.
- كــشف المــشكل في النحــو، علــي بــن ســليمان الحيــدرة الــيمني (4599)، تحقيق: الدكتور هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، ط 1، بغداد، 404هـ 1984م.
- لباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن (725هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده،
 ط 2، مصر، 1375هـ 1955م.
- لسان العرب، ابن منظور (711ه)، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة.
- اللغة، ح. فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة
 الانجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي.
- اللغة بين المعيارية والوصفية، للدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1400هـ 1980م.
- اللغة بين المعيارية والوصفية، الدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء،
 1952م.

- لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار عمار، ط 3، 1423هـ 2003م.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، مطبعة العانى، ط1، بغداد، 1402ه 1982م.
- ليس في كلام العرب، لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1399هـ 1979م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى (210هـ)، تحقيق: محمد فـؤاد سـركين، ط 2، 1390هـ 1970م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الطبرسي (561ه)، ط 2، طهران، 1379هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف معبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، 1386ه.
- الحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (4546)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2007م.
 - مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، تحقيق: ج. برجشتراسر، دار الهجرة.
 - المخصص: لابن سيده (458هـ)، دار الفكر، بيروت، 1321ه.
- مدخل إلى علم اللغة، للدكتور محمود فهمي حجازي، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة، ط2، 1978.
- المذكر والمؤنث، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (328هـ)، تحقيق: الـدكتور طارق عبد عون الجنابي، مطبعة العاني، ط1، بغداد، 1978م.

- المزهر في علوم اللغة، للسيوطي، تحقيق: محمد احمد جاد المولى، ط4، دار إحياء الكتب العربية، 1378ه 1958م.
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (328هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، ط2، بيروت، 1405هـ – 1984م.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور نبهان ياسين حسين، الجامعة المستنصرية، 1977.
- معالم التنزيل، للبغوي (516هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1375هـ 1955م.
- معاني الأبنية في العربية: للدكتور فاضل صالح السامرائي، الكويت، ط1، 1401هـ - 1981م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يجيى بن زياد الفراء (207هـ)، عالم الكتب، ط 2،
 بيروت، 1980م.
- معاني القرآن، للفراء، مطبعة دار الكتب المصرية للتأليف والترجمة، 1374هـ
 1955م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبدة شلبي، عالم
 الكتب، ط 1، 1408هـ 1988م.
- معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، ط 2، دار الفكر للطباعة والنشر، عمّان، 1423ه 2003م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق: على محمد البجاوي، دار الفكر العربي.
- المعجم الأدبي، الدكتور جبور الدين عبد النور، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، 1979م.

- معجم مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق: نديم مرعشلي، دار الفكر، بيروت، 1397هـ 1972م.
- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1369ه.
- مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت.
- مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي (626 هـ)، تحقيــق: أكرم عثمان يوسف، مطبعة دار الرسالة، ط 1، بغداد، 1402هـ 1982م.
 - المفصل في علم العربية، للزمخشري، دار الجيل، بيروت، ط2، 1323ه.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1382هـ 1963م.
 - من أسرار اللغة، للدكتور إبراهيم أنيس، ط3، 1966م.
- مناهج البحث في اللغة، للدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1400هـ 1980م.
- نحو التيسير، للدكتور احمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي
 العراقي، 1404ه 1984م.
- نحو القرآن، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي،
 بغداد، 1394ه 1974م.
- نحو المعاني، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي،
 بغداد، 1407هـ 1987م.
- النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، للدكتور محمد صلاح الدين مصطفى، مؤسسة على جراح الصباح، الكويت.

- نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مطبعة المعارف، بغداد، 1959م.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضياء، دار الفكر، بيروت.
- نظرية المعنى في النقد العربي، للدكتور مصطفى ناصف، دار القلم، القاهرة، 1965م.
- نظرية النحو العربي، للدكتور نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1400ه 1980م.
- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، للدكتور نهاد
 الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1400ه 1980م.
- نهاية الإعجاز في دراية الإيجاز، للفخر الرازي، تحقيق: إبراهيم السامرائي، عمد بركات حمدي، دار الفكر، عمان 1985م.



النظام النحوي في القرآن الكريم **التنكيت والتبكيت**







مؤسسة دار المادق الثقافية

طبع ، نشر ، توزیع

العراف بابل الدلة مانف ، 1233129 009647801233129 E-mail : alssadig@yahoo.com



لملكة الأردنية الهاشمية - عمَّان - العبدلي مسانسة : 7 / 5/ 97 6/2 6 465 6 465 فـــــــاكــــس : 1 4/62 6 465 6 465 فــــــاكــــس : 1 16 6/2 6/2 6/2 info@redwanpublisher.com